

732
✓
SIA

المجلد الرابع من كتاب

بمجموعة فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين

ابن تيمية الحراني المتوفي سنة ٧٢٨



طبع بمعرفة صاحب الهمّة العلية * والسيرة المرضية * حضرة القاضل

(الشيخ فرج الله زكي الكردي الازهرى)



وذلك بمطبعته * مطبعة كردستان العلمية * بدرب المسمط

بملك سعادة المفضل أحمد بك الحسيني بمجالية

مصر القاهرة سنة ١٣٢٩ هجرية



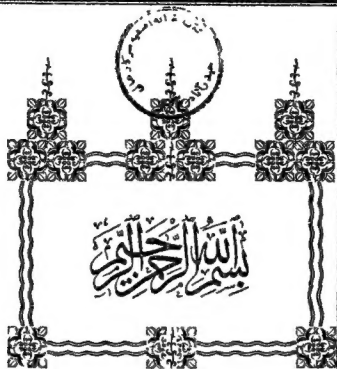
تفنيه

كل من أراد هذا الكتاب * واعلام الموقعين * ومستشفى الغزالي * وشرح تحرير الاصول *

وكشف الاسرار * وشروح التاخيص * وشرح تهذيب الكلام * وشرح منظومتي

الكواكب * وحواثي شرح التمهية ومتن مسلم الثبوت مع المنهاج والمختصر

وغيرها يطلبها من ملتمز طبعها * فرج الله زكي الكردي بمصر *



﴿ باب الوقف ﴾

(١) ﴿مسئلة﴾ في رجل متول امامة مسجد وخطابته ونظر وقفه من سنين معدودة برسوم ولي الامر وله مستحق بحكم ولايته الشرعية فهل لنظار وقف آخر أن يضعوا ايديهم على هذا الوقف أو يتصرفوا فيه بدون هذا الناظر وان يصرفوا مال المسجد المذكور في غير جهته أو يمنعوا ما قدر له على ذلك ولو قدر أن هذا الوقف كان في ديوان اولئك من مدة ثم أخرجه ولي الامر وجعله للامام الخطيب فهل لهم ذلك والحالة هذه أن يتصرفوا فيه ويتموه التصرف مع بقاء ولايته وهل اذا تصرف فيه متعمد وصرف منه شيئاً الى غيره مع حاجة الامام وقيام المصالح وأصر على ذلك والحالة هذه يقدح في دينه وعدالته أم لا

﴿الجواب﴾ ليس لناظر غير الناظر المتولي لهذا الوقف أن يضع يده عليه ولا يتصرف فيه بنير اذنه لانظار وقف آخر ولا غيرهم سواء كانوا قبل ذلك متولين نظره أو لم يكونوا متولين نظره ولا لهم أن يصرفوا مال المسجد في غير جهاته التي وقف عليها والحال ما ذكر بل يجب ان يعطى الامام وغيره ما يستحقونه كاملاً ولا يتقصون من مستحقهم لاجل أن يصرفوا الفاضل الى وقف آخر فان هذا لا نزاع في أنه لا يجوز انما تنازع العلماء في جواز صرف الفاضل ومن جوزه فلم يجز لغير الناظر المتولي أن يستقل بذلك ومن أصر على صرف مال لغير مستحقه ومنع المستحق قدح في دينه وعدالته

(٧) **مسئلة** وقف انسان على زيد ثم على أولاد زيد الثمانية شيئا فوات واحد من أولاد زيد الثمانية المعينين في حال حياة زيد وترك ولدا ثم مات زيد فهل ينتقل الى ولد زيد ما استحقه ولد زيد لو كان حيا أم يختص الجميع بأولاد زيد

الجواب نعم يستحق ولد الولد ما كان يستحقه والده ولا ينتقل ذلك الى أهل طبقة الميت ما بقي من ولده وولد ولده أحد وذلك لان قول الواقف على زيد ثم على أولاده ثم أولاد أولاده فيه للفقهاء من أصحاب الامام أحمد وغيرهم عند الاطلاق قولان أحدهما انه كترتيب الجملة على الجملة كالمشهور في قوله على زيد وعمرو ثم على الساكنين والثاني انه كترتيب الافراد على الافراد كما في قوله تعالى ولم نصف ما ترك أزواجكم أى لكل واحد نصف ما تركه زوجته وكذلك قوله حرمت عليكم امهاتكم أى حرمت على كل واحد امه اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله لبس الناس ثيابهم وركب الناس دوابهم وهذا المعنى هو المراد في صورة السؤال اذ قد صرح الواقف بأن من مات من هؤلاء عن ولد انتقل نصيبه الى ولده فصار المراد ترتيب الافراد على الافراد في هذه الصورة المقيدة بلا خلاف اذ الخلاف انما هو مع الاطلاق واذا كان كذلك فاستحقاق المرتب في الشرع والشرط في الوصية والوقف وغير ذلك انما يشترط في انتقاله الى الثاني عدم استحقاق الاول سواء كان قد وجد واستحق أو وجد ولم يستحق أو لم يوجد بحال كما في قول الفقهاء في ترتيب العصابات وأولياء النكاح والحضانة وغيرهم فيستحق ذلك الابن ثم ابنه وان سفل أو الاب ثم ابوه وان علا فان الاقرب اذا عدم أو كان ممنوعا لكفر او رق انتقل الحق الى من يليه ولا يشترط في انتقال الحق الى من يليه أن يكون الاول قد استحق وكذلك لو قال النظر في هذا لفلان ثم لفلان أو لابنه فتى انتفى النظر عن الاول لعدمه أو جنونه أو كرهه انتقل الى الثاني سواء كان ولدا أو غير ولد وكذلك ترتيب العصابة في الميراث وفي الارث بالولاء وفي الحضانة وغير ذلك وكذلك في الوقف لو وقف على أولاده طبقة بعد طبقة عصبتهم وشرط أن يكونوا عدولا أو قراء أو غير ذلك وانتفى شرط الاستحقاق في واحد من الطبقة الاولى أو كلهم انتقل الحق عند عدم استحقاق الاول الى الطبقة الثانية اذا كانوا متصفين بالاستحقاق وسر ذلك أن الطبقة الثانية تتلقى الوقف من الواقف لامن الطبقة الاولى لكن

تفهم ذلك مشروط بعدم الاولى كما ان العصة البعيدة تتلقى الارث من الميت لامن العاصب
القريب لكن شرط استحقاقه عدم العاصب القريب وكذلك الولاء في القول المشهور عند
الاثمة يرث به أقرب عصة الميت يوم موت المعتق لانه يورث كما يورث المال وانما ينلظ
ذهن بعض الناس في مثل هذا حيث يظن ان الولد يأخذ هذا الحق ارثا عن أبيه أو كالارث
فيظن ان الانتقال الى الثانية مشروط باستحقاق الاولى كما ظن ذلك بعض الفقهاء فيقول اذا لم يكن
الاب قد ترك شيئا لم يرثه الابن وهذا غلط فان الابن لا يأخذ ما يأخذ الاب بحال ولا يأخذ
عن الاب شيئا اذ لو كان الاب موجودا لكان يأخذ الربع مدة حياته ثم ينتقل الى ابنه الربع
الحادث بعد موت الاب لا الربع الذي يستحقه وأما رقة الوقف فهي باقية على حالها حق الثاني
فيها في وقته نظير حق الاول في وقته لم ينتقل اليهم ارثا ولهذا اتفق المسلمون في طبقات
الوقف انه لو انتفت الشروط في الطبقة الاولى أو بعضهم لم يلزم حرمان الطبقة الثانية اذا كانت
الشروط موجودة فيهم وانما نازع بعضهم فيما اذا عدوا قبل زمن الاستحقاق ولا فرق بين
الصورتين وبين هذا انه لو قيل بانتقال نصيب الميت الى اخوته لكونه من الطبقة كان ذلك مستلزما
لترتيب جملة الطبقة على الطبقة أو أن بعض الطبقة الثانية أو كلهم لا يستحق الامع عدم جميع الطبقة
الاولى ونص الواقف يبين انه اراد ترتيب الافراد على الافراد مع اننا نذكر في الاطلاق قولين
الاقوى ترتيب الافراد مطلقا اذ هذا هو المقصود من هذه العبارة وهم يختارون تقديم ولد
الميت على أخيه فيما يرثه أبوه فانه يقدم الولد على الاخ وان قيل بان الوقف في هذا
منقطع فقد صرح هذا الواقف بالالفاظ الدالة على الاتصال فتعين ان ينتقل نصيبه الى ولده وفي
الجملة فهذا مقطوع به لا يقبل نزاعا قهريا وانما يقبل نزاعا غلطاً وقول الواقف فن مات من أولاد
زيد أو أولاد أولاده وترك ولدا أو ولد ولد وان سفل كان نصيبه الى ولد ولده أو ولد ولده
يقال فيه اما أن يكون قوله نصيبه يم النصيب الذي يستحقه اذا كان متصفا بصفة الاستحقاق
سواء استحقه أو لم يستحقه او لا يتناول الاما استحقه فان كان الاول فلا كلام وهو الأرجح
لانه بعد موته ليس هو في هذه الحال مستحقا له ولانه لو كان الاب ممنوعا لانتفاء صفة
مشروطة فيه مشلا مثل أن يشترط فيهم الاسلام أو العدالة أو الفقر كان ينتقل مع وجود
المانع الى ولده كما ينتقل مع عدمه ولان الشيء يضاف الى الشيء بادنى ملازمة فيصدق ان

يقال نصيبه بهذا الاعتبار ولأن حمل اللفظ على ذلك يقتضى أن يكون كلام الواقف متناولا
لجميع الصور الواقعة فهو أولى من حمله على الاختلال بذكر البعض ولأنه يكون مطابقا للترتيب
الكلاسي وليس ذلك هو المفهوم من ذلك عند العامة الشارطين مثل هذا وهذا أيضا موجب
الاعتبار والقياس النظري عند الناس في شروطهم إلى استحقاق ولد الولد الذي يكون يتيما لم
يرث هو وأبوه من الجدة شيئا فيرى الواقف أن يحجبه بالاستحقاق حينئذ فإنه يكون لاحقا
فيما ورث أبوه من التركة وانتقل إليه الارث وهذا الذي يقصد الناس موافق لمقصود الشارع
أيضا ولهذا يوصون كثيرا بمثل هذا الولد وإن قيل أن هذا اللفظ لا يتناول إلا ما استحقه كان
هذا مفهوم منطوق خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وإذا لم يكن له مفهوم كان مسكوتا عنه
في هذا الموضع ولكن قد يتناوله في قوله على زيد ثم على أولاده ثم على أولاد أولادهم فإنا
ذكرنا أن موجب هذا اللفظ مع ما ذكر بعده من أن الميث ينتقل نصيبه إلى ولده صريح في
أن المراد ترتيب الأفراد على الأفراد والتقدير على زيد ثم على أولاده ثم على ولد كل واحد
بعد والده وهذا اللفظ يوجب أن يستحق كل واحد ما كان أبوه مستحقه لو كان متصفا بصفة
الاستحقاق كما يستحق ذلك أهل طبقاته وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين في أمثال ذلك
شرعا وشرطا وإذا كان هذا موجب استحقاق الولد وذلك التفصيل أما أن يوجب استحقاق
الولد أيضا وهو الأظهر أو لا يوجب حرمانه فيغير العمل بالدليل السالم عن المعارض المقام والله أعلم
(٣) مسألة في وقف على أربعة أنفس عمرو وياقوتة وجمعة وعائشة يجري عليهم الذكر مثل حظ
الانثيين فمن توفي منهم عن ولد أو ولدولدا وعن نسل وعقب وان سفل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك
على ولده ثم على ولدولده ثم على نسله وعقبه ثم من بعده وان سفل بينهم الذكر مثل حظ الانثيين ومن
توفي منهم عن غير ولد ولا ولدولدا ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفا على أخوته الباقين ثم
على أنسألم واعتاقهم بينهم الذكر مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المقدم ذكرهما فإذا
لم يبق لهؤلاء الاخوة الموقوف عليهم نسل ولا عقب أو توفوا باجمعهم ولم يبقوا ولا واحد
منهم عاد ذلك وقفا على الاسارى ثم على الفقراء ثم توفي عمرو عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن
عيناى ابنة اسماعيل بن أبي يعلى ثم توفيت عيناى عن غير نسل ولا عقب ولم يبق من ذرية
هؤلاء الاربعة إلا بنت اسماعيل بن أبي يعلى وكلاهما من ذرية جمعة فهاتان الجهتان اللتان

تليهما عيناتي بعد موت أبيها هل ينتقل الى اختها رقية أو اليها أو الى ابنة عمها صفية
 (الجواب) ان هذا النصيب الذي كان لعيناتي من امها ينتقل الى ابنتي الم المذكورتين ولا يجوز ان
 يخص به اختها لانيها لان الواقف ذكر ان من توفي من هؤلاء الاخوة الموقوف عليهم عن
 غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفا على اخوته ثم على اسلمهم واعقابهم
 على الشرط والترتيب المتقدم ذكرهما وهذه العبارة تم من اقطع نسله أولا وآخرا فكل من
 اقطع نسله من هؤلاء الاخوة كان نصيبه لاختوته ثم لاولادهم لان الواقف لو لم يرد هذا
 لكان قد سكت عن بيان حكم من أعقب اولاً ثم اقطع عقبه ولم يبين مصرف نصيبه وذلك
 غير جائز لانه انما نقل الوقف الى الاسري والفقراء اذا لم يبق له ولا لموقوف عليهم نسل
 ولا عقب فتي أعقبوا ولو واحدا منهم لم ينتقل الى الاسري شيء ولا الى الفقراء وذلك
 يوجب أن ينتقل نصيب من اقطع نسله منهم الى الاخوة الباقيين وهو المطلوب وأيضا فانه
 قسم حال المتوفى من الاربعة الموقوف عليهم الى حالين اما ان يكون له ولد أو نسل وعقب أو
 لا يكون فان كان له انتقل نصيبه الى الولد ثم الى ولد الولد ثم الى النسل والعقب وان لم يكن
 انتقل الى الاخوة ثم الى اولادهم فينبغي أن يتم هذا القسم ما لم يدخل في القسم الاول ليم
 البيان جميع الاحوال لانه هو الظاهر من حال المنكلم ولانه لو لم يكن كذلك لزم الاهمال
 والالتواء وباطال الوقف على قول ودلالة الحال تنفي هذا الاحتمال واذا عم ما لم يدخل في
 القسم الاول دخل فيه من لاولده ومن ولد لاولده ومن لا عقب له واذا كان كذلك فأي
 هؤلاء الاربعة لم يكن له عقب كان نصيبه لاختوته ثم لعقبه وأيضا فان الواقف قد صرح بان
 من مات منهم عن غير عقب انتقل نصيبه الى اختوته ثم الى اولادهم وهذا المقصود لا يختلف بين
 أن لا يخلف ولدا أو يخلف ولدا ثم لا يخلف ولده فان العاقل لا يقصد الفرق بين هاتين
 الحالتين لان التفريق بين المتماثلين قد علم بمرطد البادة أن الله اقل لا يقصده فيجب أن
 لا يحمل كلامه عليه بل يحمل كلامه على ما دل عليه دلالة الحال والعرف المطرد اذا لم يكن في
 اللفظ ما هو أولى منه واذا كان اقطاع النسل أولا وآخرا سواء بالنسبة الى الاتصال الى
 الاخوة وجب حمل الكلام عليه * واعلم أن من أمن النظر علم قطعا ان الواقف انما قصد هذا
 بدلالة الحال واللفظ سائغ له وليس في الكلام وجه ممكن هو أولى منه فيجب الحمل عليه قطعا

وأَيْضاً فإنَّ الوقف يراد للتأييد فيجب بيان حال المتوفى في جميع الطبقات فيكون قوله ومن توفى منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب في قوة قوله ومن كان منهم ميتاً ولا عقب له لأن عدم نسله بعد موته بمنزلة كونهم معدومين حال موته فلا فرق في قوله هذا وقوله ومن مات منهم ولا ولده وقوله ومن مات منهم ولم يكن له ولد وهذه البارة وإن كان قد لا يفهم منها إلا عدم الذرية حين الموت في بعض الاوقات لكن اللفظ سائق لعدم الذرية مطلقاً بحيث لو كان التكلم قال قد اردت هذا لم يكن خارجاً عن حد الافهام وإذا كان اللفظ سائفاً له ولم يتناول صورة الحادثة إلا هذا اللفظ وجب ادراجاً تحته لأن الامر اذا دار بين صورة يحكم فيها بما يصلح له لفظ الواقف ودلالة حاله وعرف الناس كان الاول هو الواجب بلا تردد اذا تقرر هذا فمجد عينايشي هو الآن متوفى عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فيكون نصيبه لاخته الثلاثة علي السالم واعقابهم والحال التي انقطع فيها نسله لم يكن من ذريته الا هاتان المرأتان فيجب أن تستويا في نصيب عينايشي وهكذا القول في كل واحد انقطع نسله فإن نصيبه ينتقل الى ذرية اخته الا أن يبقى أحد من ذرية ابيهم الذي انتقل إليه الوقف منه أو من ذرية امه التي انتقل اليه الوقف منها فيكون باقي الذرية هم المستحقين لنصيب امهم أو ابيهم لدخولهم في قوله فمن توفى منهم عن ولد أو ولد * واعلم أن الكلام ان لم يحمل على هذا كان نصيب هذا وقفاً منقطعاً لانه قال فمن توفى منهم عن ولد كان نصيبه لولده ثم لولد ولده ثم لنسله وعقبه ولم يبين بعد اقراض النسل الى من يصير لكن يبين في آخر الشرط انه لا ينتقل الى الاسرى والفقراء حتى تنقضي ذرية الاربعة فيكون مفهوم هذا الكلام صرفه الى الذرية وهاتان من الذرية وهما سواء في الدرجة ولم يبق غيرها فيجب أن يشتركا فيه وليس بعد هذين الاحتمالين الا ان يكون قوله ومن توفى منهم عائداً الى الاربعة وذريتهم فيقال حينئذ عينايشي قد توفيت عن اخت من ابيها وابنة عم فيكون نصيبها لاختها وهذا الحل باطل قطعاً لا يفتد حكم حاكم ان حكم بموجبه لان الضمير أولاً في قوله فمن توفى منهم عائداً الى الاربعة فالضمير في قوله ومن توفى منهم عائداً ثانياً الى هؤلاء الاربعة لان الرجل اذا قال هؤلاء الاربعة من فعل منهم كذا فاعمل به كذا ومن فعل منهم كذا فاعمل كذا كذا كذا علم بالاضطرار أن الضمير الثاني هو الضمير الأول ولانه قال ومن توفى منهم عن غير ولد عاد نصيبه

الى اخوته الباقين وهذا لا يقال الا فيمن له اخوة تبقى بعد موته وانا نعلم هذا في هؤلاء الاربعة لان الواحد من ذريتهم قد لا يكون له اخوة باقون فلو اريد ذلك المعنى لقل على اخوته ان كان له اخوة أو قيل ومن مات منهم عن اخوة كما قيل في الولد ومن مات منهم عن ولد وهذا ظاهر لا خفاء به وأيضا فلو فرض ان من مات من أهل الوقف عن اخوة كان نصيبه لـ اخوته فانما ذلك في الاخوة الذين شركوه في نصيب ابيه أو امه لا في الاخوة الذين هم أجانب عن النصيب الذي خلفه على ما هو مقرر في موضعه من كتب الفقه على للذهاب المشهورة وهذا النصيب انما تلقته عناشي من امها واختها رقية أجنبية من امها لانها اختها من ابيها فقط فنسبة اختها لابها وابنة عمها الى نصيب الام سواء وهذا بين لمن تأمله والله اعلم

(٤) ﴿مسئلة﴾ في واقف وقف على قراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف أن يصرف جميع ريعه الى ثلاثة والحالة هذه أم لا وان جاز له أن يصرف الى ثلاثة وكان من أقارب الواقف فقير ثبت فقره واستحقاقه للصرف اليه من ذلك فهل يجوز الصرف اليه عوضا عن أحد الثلاثة الاجانب من الواقف واذا جاز الصرف اليه فهل هو أولى من الاجنيين المصروف اليهما واذا كان أولى فهل يجوز لناظر أن يصرف الى قريب الواقف المذكور قدر كفايته من الوقف والحالة هذه واذا جاز له ذلك فهل يكون فله ذلك أولى وأفضل من أن يتقص من كفايته ويصرف ذلك القدر الى الاجنبي والحالة هذه

﴿الجواب﴾ الحمد لله يجب على ناظر الوقف ان يجتهد في صرفه فيقدم الاحق فالاحق واذا قدر أن المصلحة الشرعية اقتضت صرفه الى ثلاثة مثل أن لا يكفهم أقل من ذلك فلا يدخل غيرهم من الفقراء واذا كفاهم وغيرهم من الفقراء يدخل الفقراء معهم ويساويهم مما يحصل من ريعه • وهم أحق منه عند التزام ونحو ذلك واقارب الواقف الفقراء أولى من الفقراء الاجانب مع التساوي في الحاجة ويجوز أن يصرف اليه كفايته اذا لم يوجد من هو أحق منه واذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا واذا لم يندفع الابتقيص كفاية اولئك من هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تبين ذلك والله أعلم

(٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له بها وظيفة أن لا يشتغل بوظيفة أخرى بغير مدرسته وشرط له فيها مرتب معلوما وقال في كتاب الوقف واذا حصل في ربع هذه المدرسة

نقص بسبب محل أو غيره كان ما بقى من ريع هذا الوقت مصروفا في أبواب الوظائف بها لكل منهم بالنسبة إلى ماله بالخاصة وقال في كتاب الوقت وإذا حصل في السر غلاء فلناظر أن يرتب لهم زيادة على ما قرر لهم بحسب كفايتهم في ذلك الوقت ثم إذا حصل في ريع الوقت نقص من جهة نقص وقفها بحيث أنه إذا ألتى هذا الشرط من عدم الجمع بينها وبين غيرها يؤدي إلى تعطيل للدرسة فهل يجوز لمن يكون بها أن يجمع بينها وبين غيرها ليحصل له قدر كفايته والحالة هذه حيث راعى الواجب الكفاية لمن يكون بها أو كما تقدم في فصل غلاء السعرا أم لا

(الجواب) الحمد لله هذه الشروط للشرط على من فيها كعدم الجمع إنما يلزم الوفاء بها إذا لم يفرض ذلك إلى الإخلال بالمقصود الشرعي الذي هو إما واجب وإما مستحب فاما المحافظة على بعض الشروط مع فوات المقصود بالشروط فلا يجوز فاشترط عدم الجمع باطل مع ذهاب بعض أصل الوقت وعدم حصول الكفاية للرتب بها لا يجب اتزامه ولا يجوز الإلزام به لوجوبين (أحدهما) أن ذلك إنما شرط عليهم مع وجود ريع الوقوف عليهم سواء كان كاملا أو ناقصا فإذا ذهب بعض أصل الوقت لم تكن الشروط مشروطة في هذه الحال وفرق بين نقص ريع الوقت مع وجود أصله وبين ذهاب بعض أصله (الوجه الثاني) أن حصول الكفاية للرتب بها أمر لا بد منه حتى لو قدر أن الواجب صرح بخلاف ذلك كان شرطا باطلا مثل أن يقول أن الرتب بها لا يرتزق من غيرها ولو لم تحصل له كفايته فلو صرح بهذا لم يصح لأن هذا شرط يخالف كتاب الله فإن حصول الكفاية لا بد منها وتحصيلها للمسلم واجب أما عليه وأما على المسلمين فلا يصح شرط يخالف ذلك وقد ظهر أن الواجب لم يقصد ذلك لأنه شرط لهم الكفاية ولكن ذهاب بعض أموال الوقت بمنزلة تلف الثمن المتوقفة ونحو ذلك والوقف سواء شبه بل جعل أو بالأجرة أو بالرزق فإن ما عدا المأمول أن يعمل إذا وفى له بما شرط له والله أعلم

(٦) (مسئلة) فيمن وقف وقفًا وشرط للاظر جارية وجامكية كما شرط للحميد والفقهاء

فهل يقدم الناظر بماله أم لا

(الجواب) ليس في لفظ المذكور ما يقتضى أنه مباح بل هو مذكور بالاول والى مقتضاها الاشتراك والجمع المطلق فإن كان ثم دليل منفصل يقتضى حواز الاختصاص والتقدم غير الشرط المذكور مثل كونه حائزا لأجرة عمله مع فقره كوصى اليتيم عمل بذلك الدليل المنفصل

الشرطي والافترض الواثق لا يقتضي التقديم ولا فرق بين الجامكية والجرية فهو بمنزلة العمارة من مال الوقف لا من عمالة الناظر والله أعلم

(٧) «مسئلة» الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو من حين يمكنه السلطان أو من حين المباشرة

«الجواب» الحمد لله المال المشروط للناظر مستحق على العمل المشروط عليه فن عمل ما عليه يستحق ما له والله أعلم

(٨) «مسئلة» في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل بالمدرسة المذكورة الا من لم يكن له وظيفة بجامكية ولا مرتب وانه لا يصرف ريعها لمن له مرتب في جهة اخرى وشرط لكل طالب جامكية معلومة فهل يصح هذا الشرط والحالة هذه واذا صح فنقص ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى الجامكية المقررة له فهل يجوز للطالب أن يتناول جامكية في مكان آخر واذا نقص ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى تمام حقه فهل يجوز للناظر أن يبطل الشرط المذكور أم لا واذا حكم بصحة الوقف المذكور حكم هل يبطل الشرط والحالة هذه «الجواب» أصل هذه المسائل ان شرط الواثق ان كان قرينة وطاعة لله ورسوله كان صحيحا وان لم يكن لم يكن شرطا لازما وان كان مباحا كما لم يسوغ للنبي صلى الله عليه وسلم السبق الا في خوف أو حافراً أو فصل وان كانت المسابقة بلا عوض قد جوزها بالاقدام وغيرها ولان الله تعالى قال في مال النقي: كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم فلم أن الله يكره أن يكون المال دولة بين الاغنياء وان كان النقي وصفاً مباحاً فلا يجوز لوقف على الاغنياء وعلى قياسه سائر الصفات المباحة ولان العمل اذا لم يكن قرينة لم يكن الواثق مثاباً على بذل المال فيه فيكون قد صرف المال فيما لا ينفعه لاق حياته ولا في ممانته ثم اذا لم يكن للعامل فيه منفعة في الدنيا كان تمديداً له بلا فائدة تصل اليه ولا الى الوقف ويشبه ما كانت الجاهلية تفعله من الاحباس المنبه عليها في سورة الانعام والمائدة واذا خلا العمل المشروط في العقود كلها عن المنفعة في الدين أو في الدنيا كان باطلاً بالاتفاق في أصول كثيرة لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فيكون باطلاً ولو كان مائة شرط مثال ذلك أن يشترط عليه التزام نوع من المطعم أو اللبس أو المسكن الذي لم تستحبه الشريعة أو ترك بعض الاعمال التي تستحب الشريعة عملها ونحو ذلك يبقى

الكلام في تحقيق هذا المناط في اعتبار المسائل فإنه قد يكون متفقا عليه وقد يكون مختلفا فيه لاختلاف الاجتهاد في بعض الاعمال فينتظر في شرط ترك من جهة اخرى ان لم يكن فيه مقصود شرعي خالص أو راجح كان باطلا وان كان صحيحا ثم تنص الربيع عما شرطه الواقف جاز للطالب أن يرتزق تمام كفايته من جهة اخرى لأن رزق الكفاية لطلبة العلم من الواجبات الشرعية بل هو من المصالح الكلية التي لا قيام للخلق بدونها فليس لاحد ان يشرط ما ينافيها فكيف اذا لم يعلم انه قصد ذلك ويجوز للنظر مع هذه الحالة ان لم يوصل الى المرتبة بالعلم ما جعل لهم أن لا يمنهم من تناول تمام كفايتهم من جهة اخرى يرتبون فيها وليس هذا ابطلا للشرط لكنه ترك للسبل به عند تدمره وشروط الله بحكمها كذلك وحكم الحاكم لا يمنع ما ذكر لاسيما وهذه الارزق لا أخوذة على الاعمال الدينية انما هي اوزاق ومعاون على الدين بمنزلة ما يرتزقه المقاتلة والعلماء من التيء * والواجبات الشرعية تسقط بالمعذر وايست كالجملات على عمل دنيوي ولا بمنزلة الاجارة عليها فهذه حقيقة حال هذه الاموال والله تعالى أعلم

(٩) **مسئلة** في مدرسة وقفت على الفقهاء والنفقة الفلانية برسم سكنهم واشتغالهم فيها فهل تكون السكنى مختصة بالمرتزين وهل يجوز اخراج أحد من الساكنين مع كونه من الصنف الموقوف عليه

الجواب لا تخص السكنى والادتراق بشخص واحد وتجوز السكنى من غير اتراق من المال كما يجوز الارزق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعي اذا كان الساكن مشتتلا سواء كان يحضر الدرس أم لا

(١٠) **مسئلة** في أوقاف ببلد على أماكن مختلفة من مدارس ومساجد وخوانك وجوامع ومارستانات وربط وصدقات وفكك أسرى من أيدي الكفار وبعضها له ناظر خاص وبعضها له ناظر من جهة ولي الامر وقد أقام ولي الامر على كل صنف من هذه الاصناف ديوانا يحفظون أوقافه وبصرفون ريسه في مصارفه ورأى الناظر أن يفرز لهذه المعاملات مستوفيا يستوفي حساب هذه المعاملات يعني الاوقاف كلها وينظر في تصرفات الناظر والمباشرين ويحقق عليهم ما يجب تحقيقه من الاموال المصروفة والباقي وضبط ذلك عنده يحفظ اموال الاوقاف عند اختلاف الايدي وتغيير المباشرين ويظهر بمباشرة محافظة بعض المال على فائدة فهل

لولى الأمر ان يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة أم لا واذا صار الآن يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة وقرر المذكور وقرره معلوما يسيرا على كل من هذه لا يصل الى ربع معلوم أحد المباشرين لها ودون ذلك بكثير لما يظهر له من المصلحة فيه فهل يكون ذلك سائفا وهل يستحق المستوفي المذكور تناول ما قرر له أم لا اذا قام بوظيفته واذا كانت وظيفته استرجاع الحساب عن كل سنة على حكم أو ضاع الكتاب ووجد ارتفاع حساب سنين أو أكثر فتصرف وعمل فيه وظيفته هل يستحق معلوم المدة التي استرجع حسابهم فيها وقام بوظيفته بذلك الحساب

(الجواب) نعم لولى الأمر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب الاموال الموقوفة عند المصلحة كما له أن ينصب الدواوين مستوفيا لحساب الاموال السلطانية كالنفي وغيره وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يصل فيه بقدر ذلك المال واستيفاء الحساب وضبط مقبوض المال ومصرفه من العمل الذي له اصل لا قوله تعالى والمامين عليها وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على الصدقة فلما رجع حاسبه وهذا أصل في محاسبة العمال المتفرقين والمستوفي الجامع نائب الامام في محاسبتهم ولا بد عند كثرة الاموال ومحاسبتهم من ديوان جامع ولهذا لما كثرت الاموال على عهد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع الدواوين ديوان الخراج وهو ديوان المستخدمين على الارتزاق واستعمل عليه عثمان بن حنيف وديوان النفقات وهو ديوان المصروف على المقابلة والذرية الذي يشبه في هذه الاوقات ديوان الحبس والثبوتات ونحو ذلك واستعمل عليه زيد بن ثابت وكذلك الاموال الموقوفة على ولاية الامر من الامام والحاكم ونحوه اجراؤها على الشروط الصحيحة الموافقة لكتاب الله واقامة العمال على ما ليس عليه عامل من جهة الناظر والعامل في عرف الشرع يدخل فيه الذي يسمى ناظرا ويدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه صرفه ودفعه الى من هو له لقوله ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ونصب المستوفي الجامع للعمال المتفرقين بحسب الحاجة والمصلحة وقد يكون واجبا اذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه الا به فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وقد يستغنى عنه عند قلة العمل ومباشرة الامام للمحاسبة بنفسه كما في نصب الامام للحاكم عليه ان ينصب حاكما عند الحاجة والمصلحة اذا لم تصل الحقوق الى مستحقها أو لم يتم فصل الواجب وترك المحرم الا به وقد يستغنى عنه

الامام اذا أمكنه مباشرة الحكم بنفسه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشر الحكم واستيفاء الحساب بنفسه وفيما بعد عنه يولى من يقوم بالامر ولما كثرت الرعية على عهد أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة ودنوا الدواوين في أمصارهم وغيرها فكان عمر يستنوب زيد بن ثابت بالمدينة على القضاء والديوان وكان بالكوفة قد استعمل عمار بن ياسر على الصلاة والحرب مثل نائب السلطان والخطيب فأتت السنة كانت انه يصلي بالناس أمير حربهم واستعمل عبد الله بن مسعود على القضاء وسيت المال واستعمل عثمان بن حنيف على ديوان الخراج واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له والجعل الذي ساء له فرضه واذا عمل هذا ولم يعط جعله فله أن يطلب على العمل الخاص فان ما وجب بطريق المعاملة يجب (١١) **مسئلة** فيمن وقف وقفا على أولاده فلان وفلان وفلان وعلى ابن ابنه فلان على أنه من توفي منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه اليها ثم الى أعمامها ثم بني أعمامها الاقرب فالأقرب منهم فمات ابن ابن عن غير ولد وترك اخته من أبويه وأعمامها فإيهما أحق

الجواب ينتقل نصيبه الى اخته لأبويه فانه قد ظهر من قصد الواقف تخصيص ما كان ينبغي أن يستحقه أصله وتخصيص نصيب الميت عن غير ولد بالأقرب اليه وانه اقام موسى ابن الابن مقام ابنه لان أباه كان ميتا وقت الوقف والله أعلم

(١٢) **مسئلة** فيمن وقف وقفا مستملا ثم مات فظهر عليه دين فهل يباع الوقف في دينه **الجواب** اذا أمكن وفاء الدين من ربح الوقف لم يجز ييمه وان لم يمكن وفاء الدين الا يبيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت يبيع بأشاق الملاء وان كان الوقف في الصحة فهل يباع لوفاء الدين فيه خلاف بين العلماء في مذهب احمد وغيره ومنه قول قوی

(١٣) **مسئلة** في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر لرسم عمارته واصلاحه وان الساكن أخبر المباشر أن مسكنه يخشى سقوطه وهو يدافعه ثم ان المباشر صعد الى السكن المذكور ورآه بعينه وركض برجله وقال ليس بهذا سقوط ولا عليك منه ضرر وتركه ونزل فبعد نزوله سقط السكن المذكور على زوجة الساكن وأولاده فأتت ثلاثة وعدم جميع ماله فهل يلزم المباشر من مات ويفرم المال الذي عدم أم لا

﴿الجواب﴾ على هذا المباشر المذكور الذي تقدم اليه وآخر الاستهدام ضمان ما تلف بسقوطه بل يضمن ولو كانت ماله المكان اذا خيف السقوط واعلم بذلك وان لم يكن العلم له مستأجرا منه عند جماهير العلماء كابي حنيفة ومالك واحمد في المشهور وطائفة من اصحاب الشافعي وغيرهم لكن بعضهم يشترط الاشهاد عليه وأكثرم لا يشترط ذلك فانه مفرط بتركه نقضه واصلاحه ولو ظن انه لا يسقط فانه كان عليه ان يري ذلك لارباب الخبرة بالبناء فاذا ترك ذلك كان مفرطا ضامنا لما تلف بتفريطه لا سيما مع قوله للمستأجر ان شئت فاسكن وان شئت فلا تسكن فان هذا عدوان منه فان المستأجر له مطالبة لمؤجر بالمارة التي يحتاج اليها المكان التي هي من موجب المقد وهذه المارة واجبة من وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر والعلماء متفقون على انه ليس لناظر الوقف ان يفرط في المارة التي استحقها المستأجر فهذان التفريطان يجب عليه بتركها ضمان ما تلف بتفريطه فيضمن مال الوقف للوقف ويدخل في ذلك المنافع التي استحقها المستأجر بخلاف ماله لو كانت اليين باقية فان له ان يضمنه اياها وله ان يفسخ الاجارة وأما ما تلف بالتفريط من النفوس والاموال التي للمستأجر فيضمن من هذه الوجوه الثلاثة ويضمن ما تلف للجيران من الوجه الاول كما ذهب اليه جماهير العلماء

(١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل أقر قبل موته بمشرة أيام ان جميع الخانات والاعيان التي بها وقف على وجوه البر والقربات وتصرف الاجرة والثواب من مدة تقدم على اقراره هذا بمشرين سنة فعمل بمقتضى شرط اقراره وعين الناظر الامام بعد موته ثم عين ناظرا آخر من غير عزل الامام الناظر الاول فصرف أحد الناظرين على ثبوت لوقف ما جرت به العادة بصرفه على ثبوت مثله من ريع الوقف من غير ان يصرف الي مستحق الربيع شيئا فهل تجب الاجرة من الربيع أم من تركه الميت المقر بالوقف المذكور واذا تمذر ايجار العين الموقوفة بسبب اشتغالها بمال الورثة فهل تجب الاجرة على الورثة تلك المدة وهل تفويت الاجرة السابقة في ذمة الميت بمقتضى اقراره بالمدة الاولى ويرجع بها في تركته وهل اذا عين ناظرا ثم عين ناظرا آخر يكون عزلا للاول من غير ان يتلف بزمه أم يشتركان في النظر وهل اذا علم الشهود ثبوت المال في تركه الميت يحل كتمه أم لا

﴿الجواب﴾ ليست أجرة إثبات الوقف والسعي في مصالحه من تركه الميت فإن ما زاد على المقر به كله مستحق للورثة وإنما عليهم رفع أيديهم عن ذلك وتمكين الناظر منه وليس عليه السعي ولا أجرة ذلك وأما العين المقر بها إذا انتفع بها الورثة أو وضموها أيديهم عليها بحيث يمنع الانتفاع المستحق بها فعليهم أجرة المفعة في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ممن يقول بأن منافع الغصب مضمونة والنزاع في المسئلة مشهور وقرار الميت بأنها وقف من المدة المتقدمة ليس بصريح في أنه كان مستوليا عليها بطريق الغصب والضمان لا يجب بالاحتمال وأما تعيين ناظر بعد آخر فيرجع في ذلك إلى عرف مثل هذا الوقف وعادة أمثاله فإن كان هذا في العادة رجوعا كان رجوعا وكذلك إن كان في لفظه ما يقتضي أنفراد الثاني بالتصرف والا فقد عرفت المسئلة وهي ما إذا وصى بالدين لشخص ثم وصي بها لآخر هل يكون رجوعا أم لا وما علمه الشرود من حق مستحق يصل الحق إلى مستحقه بشهادتهم لم يكتبوها وإن كان بوجدهن لا يستحقه ولا يصل إلى من يستحقه فليس عليهم أن يعينوا واحدا منهما وإن كان أخذه بتأويل واجتهاد لم يكن عليهم أيضا نزع من يده بل يمان التأول المجتهد على من لا تأويل له ولا اجتهد

﴿فصل﴾ صورة كتاب الوقف هذا ما وقفه عامر بن يوسف بن عامر على أولاده علي وطريف وزبيدة بينهم على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم من بعدهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم ثم على نساهم وعقبهم من بعدهم وإن سفلوا كل ذلك على الفريضة الشرعية على أنه من توفي من أولاده المذكورين وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم من بعدهم عن ولد أو ولد ولد ونسل أو عقب وإن سفل كان ما كان موقوفا عليه راجعا إلى ولده وولد ولده ونسله وعقبه من بعده وإن سفل كل ذلك على الفريضة الشرعية ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب وإن سفل كان ما كان موقوفا عليه راجعا إلى من هو في طبقته وأهل درجته من أهل الوقف على الفريضة الشرعية ثم على جهات ذكرها في كتاب الوقف والمسؤول من السادة العلماء أن يتأملوا شرط الواقف المذكور ثم توفي عن بنتين فتناولتا ما انتقل إليهما عنه ثم توفيت أحدهما عن ابن وابنة ابن فهل يشتركان في نصيبها أم يختص به الابن دون ابنة الابن ثم إن الابن المذكور توفي عن ابن هل يختص بما كان جاريا على أبيه دون ابنة الابن وهل يقتضي شرط الواقف المذكور ترتيب الجلة على الجلة أو الأفراد على الأفراد

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها قولان عند الاطلاق معروفان للفقهاء في مذهب الامام
 احمد وغيره ولكن الاقوى انها لترتيب الافراد على الافراد وان ولد الولد يقوم مقام أبيه لو
 كان الابن موجودا مستحقا قد عاش بعد موت الجد واستحق أو عاش ولم يستحق لما فيه
 أو لعدم قبوله للوقف أو لغير ذلك أو لم يش بل مات في حياة الجد ويكون على هذا التقدير
 مقابلة الجمع بالجمع وهي يقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله ولكم نصف ما تركه ازواجكم
 أي لكل واحد نصف ما تركت زوجته وقوله حرمت عليكم امهاتكم أي حرم على كل واحد
 أمه ونحو ذلك كذلك قوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم أي على كل واحد بعد موت
 أبيه وأما في هذه فقد صرح الواقف بأنه من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده وهذا
 صريح في انه لترتيب الافراد على الافراد فلم يبق في هذه المسئلة نزاع وإنما الشبهة في أن
 الولد اذا مات في حياة أبيه وله ولد ثم مات الاب عن ولد آخر وعن ولد الولد الاول هل
 يشتركان أو ينفرد به الاول الاظهر في هذه المسئلة انهما يشتركان لانه اذا كان المراد ان كل
 ولد مستحق بعد موت أبيه سواء كان عمه حيا أو ميتا فمثل هذا الكلام اذا يشترط فيه عدم
 استحقاق الاب كما قال الفقهاء في ترتيب العصبه انهم الابن ثم ابنه ثم الاب ثم أبوه ثم العم
 ثم بنو العم ونحو ذلك فانه لا يشترط في الطبقة الثانية الا عدم استحقاق الاولى فمتى كانت
 الثانية موجودة والاولى لاستحقاق لها استحققت الثانية سواء كانت الاولى استحققت أو لم
 تستحق ولا يشترط استحقاق الثانية استحقاق الاولى وذلك لان الطبقة الثانية تنلق الوقف
 من الواقف لامن الثانية فليس هو كاليراث الذي يرثه الابن ثم ينتقل الى ابنه وإنما هو كالولاء
 الذي يورث به فاذا كان ابن ائمتي قد مات في حياة ائمتي ورثت ابولاء ابن ابنه وإنما ينلظ
 من ينلظ في مثل هذه المسئلة حين يظن ان الطبقة الثانية تنلق من التي قبلها فان لم تستحق
 الاولى شيئا لم تستحق الثانية ثم يظنون أن اولاد اذا مات قبل الاستحقاق لم يستحق ابنه
 وليس كذلك بل هم يتلقون من الواقف حتى لو كانت الاولى محجوبة بمانع من الموانع مثل
 أن يشترط الواقف في المستحقين أن يكونوا فقراء أو علماء أو عدولا أو غير ذلك ويكون
 الاب مخالفا للشرط المذكور وابنه منصفاه فانه يستحق الابن وان لم يستحق أبوه كذلك
 اذا مات الاب قبل الاستحقاق فانه يستحق ابنه وهكذا جميع الترتيب في الحضنة وولاية

النكاح والمال وترتيب عصبة النسب والولاء في الميراث وسائر ما جعل المستحقون فيه طبقات ودرجات فان الامر فيه على ما ذكر وهذا المعنى هو الذي يقصده الواقفون اذا سئلوا عن مرادهم ومن صرح منهم بمراده فانه يصرح بان ولد الولد ينتقل اليه ما ينتقل الى والده لو كان حيا لاسيا والناس يرحمون من مات والده ولم يرث حتى ان الجدة قد يوصى لولد ولده ومعلوم ان نسبة هذا الولد ونسبة ولد ذلك الولد الى الجد سواء فكيف يحرم ولد ولده اليتيم ومعطي ولد ولده الذي ليس يتيما فان هذا لا يقصده عاقل ومتى لم نقل بالتشريك بقي الوقف في هذا الولد وولده دون ذرية الولد الذي مات في حياة ابيه والله أعلم

(١٥) «مسئلة» في رجل قال في مرضه اذا مات فداري وقف على المسجد الفلاني فتما في ثم حدثت عليه ديون فهل يصح هذا الوقف ويلزم أم لا

«الجواب» يجوز أن يبيعها في الدين الذي عليه وان كان التعليق صحيحا كما هو أحد قولي العلماء وليس هذا بأبلغ من التدبير وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه باع المدبر في الدين والله أعلم

(١٦) «مسئلة» في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع به امرأة عزبا وهي من أوسط النساء ولم يكن شرط الواقف لها مسكنة في تلك الزاوية ولم تكن من أقارب الواقف ولم يكن ساكن في المطلع سوى المرأة المذكورة وباب المطلع المذكور ينطق عليه باب الزاوية فهل يجوز لها السكنى بين هؤلاء الفقراء المقيمين أم لا أفنونا

«الجواب» ان كان شرط الواقف لا يسكنه الا الرجال سواء كانوا عزبا أو متاهلين منعت لمقتضى الشرط وكذلك سكنى المرأة بين الرجال والرجال بين النساء يمنع منه لحق الله تعالى والله أعلم

(١٧) «مسئلة» فيم استقر اطلاقه من الملوك المتقدمين والى الآن من وجوه البر والقربات على سبيل المرتب المرتزين من الفقراء والمساكين هي اختلاف أحوالهم فمنهم الفقير الذي لا مال له ومنهم من له عائلة كثيرة يلزمه نفقتهم وكسبه لا يقوم بكفلتهم ومنهم المنقطع الى الله تعالى الذي ليس له سبب يتسبب به لا يحسن صنعة يصنعها ومنهم العاجز عن الحركة لكبر أو ضعف ومنهم الصغير دون البالغ والنساء الارامل وذو العاهات ومنهم

المشتغلون بالعلم الشريف وقراءة القرآن ومن للمسلمين بهم نفع عام وله في بيت المال نصيب ومنهم ارباب الزوايا والربط المتجددون للعبادة وتلقي الورد من الفقهاء وأهل العلم وغيرهم من أبناء السبيل ومنهم أيتام المستشدين في سبيل الله تعالى من اولاد الجند وغيرهم ممن لم يخلف له ما يكفيه ومن يسأل احباء أموات فاحياها أو استمضح احراسا عالية لتكون له مستمرة بعد اصلاحها فاستخرجها في مدة سنين عديدة واستقرت عليه على جاري العوائد في مثل ذلك فهل تكون هذه الانساب التي انصفوا بها مسوغة لهم تناول ما نالوه من ذلك واطلقه لهم ملوك الاسلام ونوابهم على وجه المصلحة واسقر بايديهم الى الآن أم لا وما حكم من ينزلهم بعدم الاستحقاق مع وجود هذه الصفات وتقرّب الى السلطان بالسعي بقطع ارزاقهم المؤدى الى تعطيل الزوايا ومعظم الزوايا والربط التي يرتفق بها أبناء السبيل وغيرهم من المجريدين ويقوم بها شعار الاسلام هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وهل يجب ان يكلف هؤلاء اثبات استحقاقهم مع كون ذلك مستقرا بايديهم من قبل اولى الامر ولو كفوا ذلك فهل يتبن عليهم اثباته عند ما لم يعينه غريب من بلادهم متظاهر بتنافرهم مع وجود عدة من الحكماء غيره في بلادهم أولا وما حكم من عجز منهم عن اثبات لضمفه عن اقامة البيعة الشرعية لما غلب عليه الحال من ان شهود هذا الزمان لا يؤدون شهادة الاباحة ترصيههم وقد يعجز الفقير عن مثله وكذلك النسوة اللاتي لا يعلم الشهود احوالهن غالبا واذا سأل الامام حاكما عن استحقاق من ذكر فاجاب بانه لا يستحق من هؤلاء المذكورين ومن يجري مجرى مجراهم الا الاعمى والمكسح والزمن لا غير واضرب عما سواهم من غير اطلاع على حقيقة احوالهم هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وما الذي يجب عليه في ذلك واذا سأل الامام عن الزوايا والربط هل يستحق من هو بها ما هو مرتب لهم فاجاب بان هذه الزوايا والربط دكاكين ولا شك ان فيهم الصالحاء والمساء وحلة الكباب العزيز والمنقطعين الى الله تعالى هل يكون مؤذيا لهم بذلك أم لا وما حكم هذا القول المطلق فيهم مع عدم المعرفة بجميعهم والاطلاع على حقيقة احوالهم بالكلية اذا تبين سقوطه وبطلانه هل تسقط بذلك روايته وما عداها من اخباره أم لا وهل للمفتدين الدعوى عليه بهذا الطعن عليهم المؤدى عند الملوك الى قطع ارزاقهم وان يكفوه اثبات ذلك واذا عجز عن اثباته فهل لهم مطالبته بتمتضاه أم لا واذا عجز عن ثبوت ذلك هل يكون قادحا

في عدالته وجرحه ينزل بها عن المناصب الدينية أم لا ومن كانت هذه صفته لهذه الطائفة وهم له في غاية الكراهة هل يجوز أن يؤم بهم وقد جاء لا يؤم الرجل قوماً أكثرهم له كارهون (الجواب). الحمد لله رب العالمين * هذه للسائل يحتاج إلى تقرير أصل جامع في أموال بيت المال مبني على الكتاب والسنة التي سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون كما قال عمر بن عبد العزيز سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولادة الأمر بعده أشياء الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستعمال لطاعة الله وقوة على طاعة الله ليس لاحد تغييرها ولا النظر في رأي من خالفها من اهتدى بها فهو مهتد ومن استنصر بها فهو منصور ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولادة الله ما تولى وأصله جهنم وسآمت مصيراه وقد قال صلى الله عليه وسلم أوصيكم بالسمع والطاعة فإنه من يشئ منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً فطيعكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة * والواجب على ولادة الأمور وغيرهم من المسلمين العمل من ذلك بما عليه كما قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه) * ونحن نذكر ذلك مختصراً فنقول الأموال التي لها أصل في كتاب الله التي يتولى قسمها ولادة الأمر ثلاثة (مال المنانم) وهذا لمن شهد الوقعة إلا الخمس فإن مصرفه ما ذكره الله في (قوله واعلموا أنما غنمنا من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله) والمنانم ما أخذ من الكفار بالقتال فهذه المنانم وخمسها (والثاني التي) وهو الذي ذكره الله تعالى في سورة الحشر حيث قال (وما آفأه الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) ومعنى قوله ما أوجفتم أي ما حر كتم ولا أعلمتم ولا سقمتم يقال وجف البعير يحف وجوفاً وأوجفته إذا سار نوعاً من السير فهذا هو التي الذي آفأه الله على رسوله وهو ما صار للمسلمين بنير يحاف خيل ولا ركاب وذلك عبارة عن القتال أي ما قاتلهم عليه فما قاتلوا عليه كان للمقاتلة وما لم يقاتلوا عليه فهو في لأن الله آفأه على المسلمين فإنه خلق الخلق لعبادته وأحل لهم الطيبات لئلا يكلوا طيباً ويعملوا صالحاً والكفار عبدوا غيره فصاروا غير مستحقين للمال فأباح لآؤمين أن يعبدوه وأن يسترخوا أنفسهم وأن يسترجموا الأموال منهم فإذا أعادها الله إلى

المؤمنين منهم قد جاءت أي رجعت إلى مستحقها وهذا الذي يدخل فيه جزية الرأس التي
 تؤخذ من أهل الذمة ويدخل فيه ما يؤخذ منهم من العشور وانصاف المشور وما يصلح
 عليه الكفار من المال كالذي يحملونه وغير ذلك ويدخل فيه ما خلوا عنه وتركوه خوفاً من
 المسلمين كأموال بني النضير التي أنزل الله فيها سورة الحشر وقال (هو الذي أخرج الذين
 كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم
 حصونهم من الله فأنهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم
 بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الأبصار ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لذهبهم
 في الدنيا ولم في الآخرة عذاب النار) وهؤلاء أجلاهم النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا
 يسكنون شرقي المدينة النبوية فاجلاهم بعد أن حاصرهم وكانت أموالهم مما آفأه الله على رسوله
 وذكر مصارف النبي بقوله (ما آفأه الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي
 القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلاً يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا
 من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون
 والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما
 أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون والذين
 جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا
 للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) فهؤلاء المهاجرون والانصار ومن جاء بعدهم إلى يوم
 القيامة ولهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو حكيم النهرواني من أصحاب أحمد وغيرهم أن من سب
 الصحابة لم يكن له في النبي نصيب * ومن النبي ما ضرب عمر رضي الله عنه على الأرض التي
 فتحها عنوة ولم يقسمها كارض مصر وأرض العراق الا شيئاً يسيراً منها وبر الشام وغير ذلك
 فهذا النبي لا خمس فيه عند جماهير الأئمة كابي حنيفة ومالك وأحمد وإنما يرى تخميسه الشافعي
 وبعض أصحاب أحمد وذكر ذلك رواية عنه قال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي أن
 في النبي خمساً كخمس النسيئة وهذا النبي لم يكن ملكاً للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته عند
 أكثر العلماء وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد كان ملكاً له وأما مصرفه بعد موته فقد اختلف

العلماء على ان يصرف منه أرزاق الجند المقاتلين الذين يقاتلون الكفار فان تقويتهم تذل
 الكفار فيؤخذ منهم الفىء وتنازعوا هل يصرف في سائر مصالح المسلمين أم يختص به
 المقاتلة على قولين للشافعى وجهين في مذهب الامام أحمد لكن المشهور في مذهبه وهو
 مذهب أبي حنيفة ومالك انه لا يختص به المقاتلة بل يصرف في المصالح كلها وعلى القولين
 يعطى من فيه منفعة عامة لاهل الفىء فان الشافعى قال ينبغي للامام ان يخص من في البلدان
 من المقاتلة وهو من بلغ ويحصى الذرية وهى من دون ذلك والنساء الى ان قال ثم يعطى
 المقاتلة في كل عام عطاءهم ويعطى الذرية والنساء ما يكفيهم لستهم قال والعطاء من الفىء
 لا يكون الا بالبلغ يطبق القتال قال ولم يختلف أحد ممن لقيه في انه ليس للمالك في العطاء حق ولا
 للاعراب الذين هم أهل الصدقة قال فان فضل من الفىء شئ وضعه الامام في أهل الحصون
 والازدياد في الكراع والسلاح وكل ما يقوى به المسلمون فان استغنوا عنه وحصلت كل
 مصلحة لهم فرق ما يبق عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك المال قال ويعطى من الفىء
 رزق العمال والولاء وكل من قام بأمر الفىء من وال وحاكم وقاتب وجندى ممن لا غنى لاهل
 الفىء عنه وهذا مشكل مع قوله انه لا يعطى من الفىء صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة ولا
 ضعيف لا يقدر على القتال لانه للمجاهدين وهذا اذا كان للمصالح فيصرف منه الى كل من للمسلمين
 به منفعة عامة كالمجاهدين وكولاة أمورهم من ولادة الحرب وولادة الديوان وولادة الحكم ومن
 يقرئهم القرآن ويفتيهم ويحدثهم ويؤمهم في صلاتهم ويؤذن لهم ويصرف منه في سداد نفورهم
 وعمارة طرقاتهم وحصونهم ويصرف منه الى ذوي الحاجات منهم أيضا ويبدأ فيه بالاعم فالاعم
 فيتقدم ذوو المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوي الحاجات الذين لا منفعة فيهم هكذا نص
 عليه عامة الفقهاء من أصحاب أحمد والشافعى وأبي حنيفة وغيرهم قال أصحاب أبي حنيفة يصرف
 في المصالح ما يسد بها الثغور من القناطر والجسور ويعطى قضاة المسلمين ما يكفيهم ويدفع
 منه أرزاق المقاتلة وذو الحاجات يعطون من الزكوات ونحوها وما فضل عن منافع المسلمين
 قسم بينهم لكن مذهب الشافعى وبعض أصحاب أحمد انه ليس للاغنياء الذين لا منفعة
 للمسلمين بهم فيه حق اذا فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين كما قال عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه لما أكثر المال أعطا منهم عامة المسلمين فكان لجميع أصناف المسلمين فرض في ديوان

عمر بن الخطاب غنيهم وقصيرهم لكن كان أهل الديوان نوعين مقاتلة وهم بالنفوس وذرية
وهم الصغار والنساء الذين ليسوا من أهل القتال ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء
الذين لا منفعة فيهم فلا يعطى غني شيئاً حتى يفضل عن الفقراء هذا مذهب الجمهور بكلك واحد
في الصحيح من الروايتين عنه ومذهب الشافعي كما تقدم تخصيص الفقراء بالفاضل (واما المال
الثالث) فهو الصدقات التي هي زكاة اموال المسلمين زكاة الحرث وهي المشور وانصاف
المشور المأخوذة من الحبوب والثمار وزكاة الماشية وهي الابل والبقر والتم وزكاة التجارة
وزكاة النقدين فهذا المال مصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله (انما الصدقات للفقراء
والمساكين والسالمين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) وفي السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل
رجل ان يعطيه شيئاً من الصدقات فقال ان الله لم يرز في الصدقات بقسمة نبي ولا غيره
ولكن جزأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك وقد اتفق المسلمون على انه
لا يجوز ان يخرج بالصدقات عن الاصناف الثمانية المذكورين في هذه الآية كما دل على ذلك
القرآن * اذا تبين هذا الاصل فذكر أصلاً آخر وتقول اموال بيت المال في مثل هذه الازمنة
هي اصاب صنف منها هو من اتى أو الصدقات أو الخس فهذا قد عرف حكمه وصنف صار
الى بيت المال بحق من غير هذه مثل من مات من المسلمين ولا وارث له ومن ذلك ما فيه
نزاع ومنه ما هو متفق عليه وصنف قبض بغير حق أو يتأويل يجب رده الى مستحقه اذا
امكن وقد تعذر ذلك مثل ما يؤخذ من مصادرات المال وغيرهم الذين أخذوا من الهدايا
واموال المسلمين ما لا يستحقونه فاسترجعه الى الامر منهم أو من تركاهم ولم يعرف مستحقه
ومثل ما قبض من الوظائف الحديثة وتعذر رده الى اصحابه وامثال ذلك فهذه الاموال التي
تعذر ردها الى أهلها لعدم العلم بهم مثلاً هي مما يصرف في مصالح المسلمين عند اكثر العلماء
وكذلك من كان عنده مال لا يعرف صاحبه كالغائب اتيب والخائن اتيب والمرائي اتيب
ونحوهم ممن صار بيده مال لا يملكه ولا يعرف صاحبه فانه يصرفه الى ذوي الحاجات ومصالح
المسلمين * اذا تبين هذان الاصلان فتقول من كان من ذوي الحاجات كالفقراء والمساكين
والغارمين وابن السبيل فيؤلا يجوز بل يجب ان يعطوا من الزكوات ومن الاموال المجهولة

باتفاق المسلمين وكذلك يمتطون من التي مما فضل عن المصالح العامة التي لا بد منها عند أكثر العلماء كما تقدم سواء كانوا مشتغلين بالعلم الواجب على الكفاية أو لم يكونوا وسواء كانوا في زوايا أو ربط أو لم يكونوا لكن من كان مميزاً بعلم أو دين كان مقدماً على غيره ولاحق هذا الصنف من ذكرهم الله بقوله (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الخفا) فمن كان ماعو مشغول به من العلم والدين الذي أحصر به في سبيل الله قد منعه الكسب فهو أولى من غيره ويعطى قضاة المسلمين وعلماؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه أرزاق المقاتلة وذرائعهم لاسيما من بني هاشم الطالبيين والعباسيين وغيرهم فإن هؤلاء يتعين إعطاؤهم من الخس والتي والمصالح لكون الزكاة محرمة عليهم * والفقير الشرعي المذكور في الكتاب والسنة الذي يستحق من الزكاة والمصالح ونحوها ليس هو الفقير الاصطلاحي الذي يتقيد بلبسة معينة وطريقة معينة بل كل من ليس له كفاية تكفيه وتكفي عياله فهو من الفقراء والمساكين وقد تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أو المسكين أو الفقير من يتعفف والمسكين من يسأل على ثلاثة أقوال لهم وافقوا على أن من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فإنه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير الاصطلاحي أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الأصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء مثل الصانع الذي لا تقوم صنفته بكفايته والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته والجندى الذي لا تقوم إقطاعه بكفايته والفقير والصوفي الذي لا يقوم معلومه من الوقف بكفايته والشاهد والفقير الذي لا يقوم ما يحصل له بكفايته وكذلك من كان في رباط أو زاوية وهو عاجز عن كفايته فكل هؤلاء مستحقون * ومن كان من هؤلاء كلهم مؤمناً تقياً كان لله ولياً فإن أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون من أي صنف كانوا من اصناف القبلة ومن كان من هؤلاء منافقاً أو مظهراً لبدعة تخاف الكتاب والسنة من بدع الاعتقادات والعبادات فإنه مستحق للعقوبة ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب وأما من كان زنديقاً كالخلوية والمباحية ومن يفضل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم ومن يستقدانه لا يجب عليه في الباطن اتباع شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أنه إذا حصلت له المعرفة

والتحقيق سقط عنه الامر والنهي أو انه العارف المحقق يجوز له التدبیر بدین اليهود والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء فان هؤلاء منافقون زنادقة وإذا ظهر على أحدهم فانه يجب قتله باتفاق المسلمين وهم كثيرون في هذه الازمنة وعلى ولاية الامور مع اعطاء الفقراء بل والاغنياء بأن يلزموا هؤلاء باتباع الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله ولا يمكنوا أحداً من الخروج من ذلك ولو ادعى من الدعاوي ما ادعاه ولو زعم انه يطير في الهواء أو يشى على الماء ومن كان من الفقراء الذين لم تشغلهم منفعة غاية للمسلمين عن الكسب قادراً عليه لم يجوز أن يعطى من الزكاة عند الشافعي واحد وجوز ذلك أبو حنيفة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغنى ولا لقوي مكتسب ولا يجوز أن يعطى من الزكاة من يصنع بها دعوة وضيافة للفقراء ولا يقيم بها سباط لا لوارد ولا غير وارد بل يجب أن يعطى ملكاً للفقير المحتاج بحيث ينفعها على نفسه وعباله في يتنه ان شاء ويقضى منها ديونه ويصرفها في حاجاته وليس في المسلمين من ينكر صرف الصدقات وفاضل أموال المصالح الى الفقراء والمساكين ومن نقل عنه ذلك فاما أن يكون من أجهل الناس بالعلم وإما أن يكون من أعظم الناس كفراً بالدين بل بسائر الملل والشرائع أو يكون الثقل عنه كذباً أو محرفاً فاما من هو متوسط في علم ودين فلا يخفى عليه ذلك ولا ينهى عن ذلك ولكن قد اختلط في هذه الاموال المرتبة السلطانية الحق والباطل فاقوام كثيرون من ذوي الحاجات والدين والعلم لا يعطى أحدهم كفايته ويتمزق جوعاً وهو لا يسأل ومن يرفه فليس عنده ما يعطيه واقوام كثيرون يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله وقوم لهم رواتب اضعاف حاجاتهم وقوم لهم رواتب مع غناهم وعدم حاجاتهم وقوم ينالون جهات كساجد وغيرها فيأخذون ما لوها ويستثنون من يعطون شيئاً يسيراً واقوام في الربط الزوايا يأخذون ما لا يستحقون ويأخذون فوق حقهم ويمنعون من هو أحق منهم حقاً أو تمام حقه وهذا موجود في مواضع كثيرة ولا يستريب مسلم أن السعى في تمييز المستحق من غيره واعطاء الولايات والارزاق من هو أحق بها والمعدل بين اثنين في ذلك وفعله بحسب الامكان هو من افضل أعمال ولاية الامور بل ومن اوجبها عليهم فان الله يأمر بالعدل والاحسان والمعدل واجب على كل أحد في كل شيء وكما ان النظر في الجند المقاتلة والتعديل بينهم وزيادة من يستحق الزيادة ونقصان من

يستحق التقصان واعطاء العاجز عن الجهاد من جهة أخرى هو من أحسن أفعال ولاية الأمور
واوجبها فكذلك النظر في حال سائر المرتزقين من أموال النقي والصدقات والمصالح والوقوف
والعدل بينهم في ذلك واعطاء المستحق تمام كفايته ومنع من دخل في المستحقين وليس منهم
من أن يزاحمهم في أرزاقهم وإذا ادعى الفقر من لم يعرف به النقي وطلب الاخذ من الصدقات فانه
يجوز للإمام أن يعطيه بلا بينة بعد أن يعلم انه لاحظ فيها النقي ولا تقوى مكتسب فان النبي
صلى الله عليه وسلم سأله رجلان من الصدقة فلما رآهما جليدين صعد فيهما النظر وصوبه فقال
ان شئتما اعطيتكما ولا حظ فيها لنقي ولا تقوى مكتسب * وأما ان ذكر أن له عيالا فهل يفترق
الى بينة فيه قولان للعلماء مشهوران هما قولان في مذهب الشافعي واحد وإذا رأى الامام
قول من يقول فيه يفترق الى بينة فلا نزاع بين العلماء انه لا يجب أن تكون البينة من الشهود
المعدلين بل يجب أنهم لم يرتزقوا على اداء الشهادة فترد شهادتهم إذا أخذوا عليها رزقا لاسيما مع
العلم بكثرة من يشهد بالزور ولهذا كانت السادة أن الشهود في الشام المرتزقة بالشهادة لا
يشهدون في الاجتهادات كالأعشار والرشد والعدالة والاهلية والاستحقاق ونحو ذلك بل يشهدون
بالحسيات كالذي سمعوه ورأوه فان الشهادة بالاجتهادات يدخلها التأويل والتمهم فالجمل يسهل
الشهادة فيها بغير تحري بخلاف الحسيات فان الزيادة فيها كذب صريح لا يقدم عليه الا من
يقدم على صريح الزور وهؤلاء أقل من غيرهم بل اذا اتى الواحد من هؤلاء بمن يعرف صدقه
من جيرانه ومعارفه وأهل الخبرة الباطية به قبل ذلك منهم واطلاق القول بان جمع من بالربط
والزوايا غير مستحقين باطل ظاهر البطلان كما ان اطلاق القول بان كل من فهم مستحق لما
يأخذه هو باطل أيضا فلا هذا ولا هذا بل فيهم المنسحق الذي يأخذ حقه وفيهم من يأخذ
فوق حقه وفيهم من لا يعطى الا دوز حقه وفيهم غير المستحق حتى أنهم في الطعام الذي
يشتركون فيه يعطى أحدهم افضل مما يعطى الآخر وان كان اغنى منه خلاف ما جرت عادة
أهل العدل الذين يسوون في الطعام بالعدل كما يعمل في رباطات أهل العدل * وامرولى الامر
بجميع هؤلاء بينهم هو من أفضل العبادات واعظم الراجيات وما ذكر عن بعض الحكام من
انه لا يستحق من هؤلاء الا الاعمي والمكسح والزمن قول لم يعلمه أحد من المسلمين ولا
يتصور ان يقول هذا حاكم ممن جرت العادة بان يتولى الحكم اللهم الا أن يكون من أجهل

الناس او افجرهم فمعلوم ان ذلك يقدح في عدالته وانه يجب ان يستدل به على جرحه كما انه ان كان النافل لهذا عن حاكم قد كذب عليه فينبى ان يعاقب على ذلك عقوبة مردعة وأمثاله من المبقرين على الناس وعقوبة الامام للكذاب المقرى على الناس والمتكلم فيهم وفي استحقاقهم لما يخالف دين الاجلام لا يحتاج الى دعواهم بل العقوبة في ذلك جائزة بدون دعوى أحد كعقوبته لمن يتكلم في الدين بلا علم فيحدث بلا علم وينفى بلا علم وأمثال هؤلاء يعاقبون فعقوبة كل هؤلاء جائزة بدون دعوى فان الكذب على الناس والتكلم في الدين وفي الناس بغير حق كثير في كثير من الناس فمن قال انه لا يستحق الا الاعمى والزمن والمكسح فقد اخطأ باتفاق المسلمين وكذلك من قال ان اموال بيت المال على اختلاف اصنافها مستحقة لاصناف منهم الفقراء وانه يجب على الامام اطلاق كفايتهم من بيت المال فقد اخطأ بل يستحقون من الزكوات بلارب وامامن النبي والمصالح فلا يستحقون الا ما فضل عن المصالح العامة ولو قدر انه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم واموال بيت المال مستغرة بالمصالح العامة كان اعطاء العاجز منهم عن الكسب فرضا على الكفاية فعلى المسلمين جميعا ان يطعموا الجائع ويكسوا العارى ولا يدعوا بينهم محتاجا وعلى الامام ان يصرف ذلك من المال المشترك الفاضل عن المصالح العامة التي لا بد منها وأما من يأخذ بمصلحة عامة فانه يأخذ مع حاجته باتفاق المسلمين وهل له ان يأخذ مع النفي كالتفاضي والشاهد والمفتي والحاسب والمقرى والمحدث اذا كان غنيا فهل له ان يرتزق على ذلك من بيت المال مع غناه قولان مشهوران للعلماء وكذلك قول القائل ان عناية الامام باهل الحاجات يجب ان تكون فوق عنايته باهل المصالح العامة التي لا بد للناس منها في دينهم وديارهم كالجهاد والولاية والعلم ليس بمستقيم لوجوه — احدها ان العلماء قد نصوا على انه يجب في مال اتى والمصالح ان يقدم أهل المنفعة العامة واما مال الصدقات فيأخذ نوعا نوع يأخذ بحاجته كالفقراء والمساكين والفارين لمصلحة انفسهم وابن السبيل وقوم يأخذون لمنفعتهم كالعالمين والفارين في اصلاح ذات البين كمن فيه نفع عام كالفتاة وولاية امورهم وفي سبيل الله وليس أحد الصنفين أحق من الآخر بل لا بد من هذا وهذا — الثاني ان ما ذكره كثير من القائلين بالمصالح من الجهاد والولايات والعلم من فساد النية معارض بما يوجد في كثير من ذوي الحاجات من الفسق والزندقه وكما أن من ذوي الحاجات صالحين أولياء لله ففى المجاهدين والعلماء أولياء لله وأولياء

الله هم المؤمنون المتقون من أى صنف كانوا ومن كان من أولياء الله من أهل الجهاد والعلم كان أفضل ممن لم يكن من هؤلاء فان سادات أولياء الله من المهاجرين والانصار كانوا كذلك وقول القتال اليوم في زماننا كثير من المجاهدين والعلماء انما يتخذون الجهاد والقتال والاشتغال بالعلم معيشة دنيوية يحاهدون بها عن الجاه والمال وانهم عصاة بقنابلهم واشتغالهم مع انضمام معاص ومصائب اخرى لا يتسع الحال لها والمجاهد ليكون كلة الله هي العليا والمعلم ليكون التعلّم محض التقرب قليل الوجود أو مفقود بل اريب ان الاخلاص واتباع السنة فيمن لا يأكل اموال الناس أكثر ممن يأكل الاموال بذلك بل والزندقة تعارضه بما هو اصدق منه وهو أن يقال كثير من أهل الربط والروايا والمتظاهرين للناس بالفقر انما يتخذون ذلك معيشة دنيوية وهذا مع انضمام كفر وفسوق ومصائب لا يتسع الحال لقولها بمثل دعوى الحلول والاتحاد في العباد أكثر منها في أهل العلم والجهاد وكذلك التقرب الى الله بالعبادات البدعية ومعلوم انه في كل طائفة بار وفاجر وصديق ورنديق والواجب موالاته أولياء الله المتقين من جميع الاصناف وبغض الكفار والمنافقين من جميع الاصناف والفاسق الملبى يعطي من الموالاته بقدر ايمانه ويعطي من المعاداة بقدر فسقه فان مذهب أهل السنة والجماعة ان الفاسق الملبى له الثواب والعقاب اذا لم ينف الله عنه وانه لا بد أن يدخل النار من الفساق من شاء الله وان كان لا يخلد في النار أحد من أهل الايمان بل يخلد فيها المنافقون كما يخلد فيها المتظاهرون بالكفر (الوجه الثالث) أن يقال غالب الذين يأخذون لمنفعة المسلمين من الجند وأهل العلم ونحوهم محاييج أيضا بل غالبهم ليس له رزق الا المعطاء ومن يأخذ لمنفعة والحاجة أولى ممن يأخذ بمجرد الحاجة (الوجه الرابع) ان يقال المعطاء اذا كان لمنفعة المسلمين لم ينظر الى الآخذ هل هو صالح النية أو فاسدها ولو أن الامام اعطى ذوى الحاجات العاجزين عن القتال وترك اعطاء المقاتلة حتى يصلحوا بناتهم لاهل الاسلام واستولى الكفار على بلاد لا سلام فان تعليق المطايا في القلوب متعذر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وباقوام لا خلاق لهم وقال اني لاعطى رجلا اودع رجلا والذي ادع احب الي من الذين أعطى اعطى رجلا لما في قلوبهم من الملح والجزع واكل رجلا لما في قلوبهم من التني والخير وقال اني لاعطى أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا قالوا يا رسول الله فلم تعطهم قال يا بون الا أن يسألوني ويأتني الله لي البخل ولما

كان عام حنين قسم غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم من أهل نجد والطفاء من قرش كعبنة
 ابن حصين والعباس بن مرداس والاقرع بن حابس وامثالهم وبين سبيل بن عمرو وصفوان
 ابن امية وعكرمة بن ابي جهل وابي سفيان بن حرب وابنه معاوية وامثالهم من الطلقاء الذين
 اطلقهم عام الفتح ولم يعط المهاجرين والانصار شيئا اعطاهم ليتألف بذلك قلوبهم على الاسلام
 وتأليفهم عليه مصلحة عامة للمسلمين والذين لم يعطهم هم افضل عنده وهم سادات اولياء الله المتقين
 وافضل عباد الله الصالحين بعد النبيين المرسلين والذين اعطاهم منهم من ارتد عن الاسلام قبل
 موته وعامتهم اغنياء لا اقراء فلو كان العطاء لاحاجة مقدما على العطاء للمصلحة العامة لم يعط
 النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الاغنياء السادة المطاعين في عشايرهم وبدع عطاء من عنده
 من المهاجرين والانصار الذين هم احوج منهم وافضل وبمثل هذا طعن الخوارج على النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال له اولهم يا محمد اعدل فانك لم تعدل قال ان هذه لقسمة ما اريد بها
 وجه الله تعالى حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم ويحك ومن يبدل اذا لم اعدل لقد خبت
 وخسرت ان لم اعدل فقال له بعض الصحابة دعني اضرب عنق هذا فقال انه يخرج من
 ضنضتي هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرآته مع قرآنتهم
 يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية اينا لقيتموهم
 فاقتلوه فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي رواية لان أدركتهم لاقتلهم
 قتل عاد وهؤلاء خرجوا على عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقتل الذين
 قاتلوه جميعهم مع كثرة صومهم وصلاتهم وقرآنتهم فاخرجوا عن السنة والجماعة وهم قوم لهم
 عناء وورع وزهد لكن بغير علم فاقتضى ذلك عندهم أن العطاء لا يكون الا لدوى الحاجات
 وان اعطاء السادة المطاعين الاغنياء لا يصلح لتبر الله بزمهم وهذا من جهلهم فانما العطاء انما
 هو بحسب مصلحة دين الله فكلماء كان لله اطوع ولدين الله انفع كان العطاء فيه أولى وعطاء
 محتاج اليه في قامة الدين وقع أعدائه واظهاره واعلاؤه اعظم من اعطاء من لا يكون كذلك وان
 كان الثاني أحوج وقول القائل ان هذه القيود على مذهب الشافعي دون مذهب مالك وما نقله
 من مذهب عمر فهذا يحتاج الى معرفة بمذاهب الاثنية في ذلك وسيرة الخلفاء في العطاء واصل
 ذلك ان الارض اذا فتحت عنوة ففيها للعلاء ثلاثة أقوال أحدها وهو مذهب الشافعي انه

يجب قسمها بين الثمانين الا ان تستطيب انفسهم فيقفها وذ. كر في الام انه لو حكم حاكم
 بوقفها من غير طيب انفسهم تقض حكمه لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم خير بين الثمانين
 لكن جمهور الائمة خالفوا الشافعي في ذلك ورواوا ان مافله عمر بن الخطاب من جعل الارض
 المفتوحة عنوة فيئا حسن جائز وان عمر حبسها بدون استطابة انفس الثمانين ولا نزاع ان كل
 ارض فتحها عمر بالشام عنوة والعراق ومصر وغيرها لم يقسمها عمر بين الثمانين وانما قسم
 المنقولات لكن قال مالك وطائفة وهو القول الثاني انها مختصة باهل المدينة وقد صنف
 اسماعيل بن اسحق امام المالكية في ذلك بما نازع به الشافعي في هذه المسئلة وتكلم على حججه
 وعن الامام احمد كالقولين لكن المشهور في مذهبه هو القول الثالث وهو مذهب الاكثرين
 ابي حنيفة واصحابه والثوري وأبي عبيد وهو ان الامام يفعل فيها ما هو اصلح للمسلمين من
 قسمها أو حبسها فان رأى قسمها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير فعل وان رأى ان يدعها
 فيئا للمسلمين فعل كما فعل عمر وكما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل بنصف خير وانه
 قسم نصفها وحبس نصفها لنوابه وانه فتح مكة عنوة ولم يقسمها بين الثمانين فلم ان ارض
 العنوة يجوز قسمها ويجوز ترك قسمها وقد صنف في ذلك مصنف كبير اذا عرف ذلك فحصر
 هي مما فتح عنوة ولم يقسمها عمر بين الثمانين كما صرح بذلك ائمة المذاهب من الحنفية والمالكية
 والحنبلية والشافعية لكن تنقلت احوالها بعد ذلك كما تنقلت احوال الرقاق فان خلفاء بني
 العباس نقلوه الى المقاسمة بعد المحارصة وهذا جائز في أحد قولي العلماء وكذلك مصر رفع عنها
 الخراج من مدة لا أعلم ابتداءها وصارت الرقة للمسلمين وهذا جائز في أحد قولي العلماء واما
 مذهب عمر في التي فانه يجعل لكل مسلم فيه حقا لكنه يقدم الفقراء واهل المنفعة كما قال عمر
 رضي الله عنه ليس أحد أحق بهذا المال من أحد انما هو الرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه
 والرجل وسابقته والرجل وحاجته فكان يقدم في العطاء بهذه الاسباب وكانت سيرته التفضيل
 في العطاء بالفضائل الدينية * واما ابو بكر الصديق رضي الله عنه فسوى بينهم في العطاء اذا
 استووا في الحاجة وان كان بعضهم افضل في دينه وقال انما اسلموا لله واجورهم على الله وانما
 هذه الدنيا بلاغ وروى عنه انه قال استوي فيهم ايمانهم يعني ان حاجتهم الى الدنيا واحدة
 فاعطيتهم لذلك لا لسابقة والفضيلة في الدين فان أجرهم يبق على الله فاذا استووا في الحاجة

الذرية سوى بينهم في العطاء وبروي أن عمر في آخر عمره قال لان عشت الى قابل لاجبان الناس ياناوا احدا أي مائة واحدة أي صنفا واحدا وتفضيله كان بالاسباب الاربعة التي ذكرها الرجل وبلاؤه وهو الذي يجتهد في قتال الاعداء والرجل وغناؤه وهو الذي ينفق عن المسلمين في مصالحهم لولاة امورهم ومعلميهم وامثال هؤلاء والرجل وساقته وهو من كان من السابقين الاولين فانه كان يفضلهم في العطاء على غيرهم والرجل وفاقه فانه كان يقدم الفقراء على الاغنياء وهذا ظاهر فانه مع وجود المحتاجين كيف يحرم بعضهم ويعطى لثني لاجاجة له ولا منفعة به لاسيما اذا ضاقت اموال بيت المال عن اعطاء كل المسلمين غنيهم وفقيرهم فكيف يجوز ان يعطى الثني الذي ليس فيه نفع عام ويحرم الفقير المحتاج بل الفقير النافع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أعطى من أموال بني النضير وكانت لله اجرين لفقيرهم ولم يعط الا انصار منها شيئا لفسادهم الا انه اعطى بعض الانصار لفقره وفي السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه مال أعطى الامل قسمين والعزب قسما فيفضل المتأهل على المتعزب لانه محتاج الى نفقة نفسه ونفقة امرأته والحديث رواه ابو داود وابو حاتم في صحيحه والامام احمد في رواية ابي طالب وقال حديث حسن ولفظه عن عوف بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه النبي قسمة من يومه فاعطى الامل حظين واعطى العزب حظا وحديث عمر رواه احمد وابو داود ولفظ ابي داود عن مالك بن اوس بن الحداد قال ذكر عمر يوما النبي فقال ما انا باحق بهذا النبي منكم وما أحد منا باحق به من احد الا انا على منازلنا من كتاب الله الرجل وقدمه الرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه والرجل وحاجته ولفظ احمد قال كان عمر يحلف على ايمان ثلاث والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد وما أنا أحق به من أحد والله ما من المسلمين أحد الا وله في هذا المال نصيب الا عبدا مملوكا ولكننا على منازلنا من كتاب الله فالرجل وبلاؤه في الاسلام والرجل وقدمه والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل وحاجته والله لئن بقيت لهم لأوتين الراعي بجبل صنماء حظه في هذا المال وهو يرعى مكانه فهذا كلام عمر الذي يذكر فيه بان لكل مسلم حقا يذكر فيه تقديم اهل الحاجات ولا يخلف اثنان من المسلمين انه لا يجوز ان يعطى الاغنياء الذين لا منفعة لهم ويحرم الفقراء فان هذا مضاد لقوله تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم فاذا جعل النبي متداولا بين الاغنياء فهذا الذي حرمه

الله ورسوله وهذه الآية في نفس الامر وأما نقل المال مذهب مالك بأن في المدونة وجزية
خاتم اهل الذمة وخراج الارضين ما كان منها عنوة أو صلحا فهو عند مالك جزية والجزية
عنده في قال ويعطى هذا التي اهل كل بلدة افتتحوها عنوة أو صلحا عليها فيقسم عليهم
ويفضل بعض الناس على بعض من التي وبدأ باهل الحاجة حتى يغنوا منه ولا يخرج الى غيرهم
الا ان ينزل يقوم حاجة فينقل اليهم بعد أن يعطى أهله منه ما ينبتهم عن الاجتهاد وقال أيضا
قال مالك وأما جزية الارض فما أدري كيف كان يصنع فيها الا ان عمر قد أقر الارض فلم
يقسمها بين الذين افتتحوها وارى لمن ينزل ذلك به ان يكشف عنه من يرزاه فان وجد عالما
يستفتيه والا اجتهد هو ومن بمحضته رأسا وأما احياء الموات فجاز بدون اذن الامام في
مذهب الشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد واشترط أبو حنيفة ان يكون باذن الامام وقال
مالك ان كان بعيدا عن العمران بحيث لا تباح الناس فيه لم يحتج الى اذنه وان كان مما قرب من
العمران وبياح الناس فيه افتقر الى اذنه لكن ان كان الاحياء في أرض الخراج فهل يملك
بالاحياء ولا خراج عليه أو يكون بيده وعليه الخراج على قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد
واما من قتل أو مات من المقاتلة فانه ترزق امرأته واولاده الصغار وفي مذهب احمد والشافعي
في أحد قوليه وغيرهما فينفق على امرأته حتى تزوج وعلى ابنته الصغيرة حتى تزوج وعلى
ابنته الصغيرة حتى يبلغ ثم يحمل من المقاتلة ان كان يصلح للقتال والا ان كان من أهل الحاجة
والذين يبطون من الصدقة وفاضل التي والمصالح اعطى له من ذلك والا فلا

(١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد أو ولايته فاحيل
ببعض حقه على بعض المظالم فقلت له لا تستخرج انت هذا ولا تمن على استخراجها فان
ذلك ظلم لكن اطلب حقتك من المال المحصل عندهم وان كان مجموعا من هذه الجهة وغيرها
لان ما اجتمع في بيت المال ولم يرد الى اصحابه فصرفه في مصالح اصحابه والمسلمين اولى من
صرفه فيما لا ينفع اصحابه أو قيا يضره وقد كتبت نظير هذه المسئلة في غير هذا الموضع وأيضاً
فانه يصير مغلطاً فلا يبقى محكوما بتخريمه بينه مع كون الصرف الى مثل هذا واجبا على
المسلمين فان الولاة يظلمون تارة في استخراج الاموال وتارة في صرفها فلا يحل اعانتهم على
الظلم في الاستخراج ولا أخذ الانسان ما لا يستحقه وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد من

الاستخراج والصرف فلمسائل الاجتهاد واما ما لا يسوغ فيه اجتهاد من الاخذ والاعطاء فلا يماوتون لكن اذا كان المصروف اليه مستحقا بمقدار المأخوذ جاز أخذه من كل مال يجوز صرفه كالمال المجهول مالكة اذا وجب صرفه فان امتنوا من اعادته الى مستحقه فهل الاولى اقراره بايدي الظلمة أو السعي في صرفه في مصالح أصحابه والمسلمين اذا كان الساعي في ذلك ممن يكره اصل اخذه ولم ين على اخذه بل سعى في منع اخذه فهذه مسألة حسنة ينبغي التفتن لها والا دخل الانسان في فعل المحرمات أو في ترك الواجبات فان الاعانة على الظلم من فعل المحرمات واذا لم تمكن الواجبات الا بالصرف المذكور كان تركه من ترك الواجبات واذا لم يمكن الا اقراره بيد الظالم أو صرفه في المصالح كان التهي عن صرفه في المصالح اعانة على زيادة الظلم التي هي اقراره بيد الظالم فكما يجب ازالة الظلم يجب تقليله عند الجز عن ازالته بالكلية فهذا أصل عظيم والله اعلم واصل آخر وهو أن الشبهات ينبغي صرفها في الابد عن المنفعة فالابد كما امر النبي صلى الله عليه وسلم في كسب الحجام بأن يطعمه الرقيق والناضح فلا يقرب ما دخل في الطعام والشراب ونحوه ثم ما ولى الظاهر من اللباس ثم ما ستر مع الانفصال من البناء ثم ما عرض من الركوب ونحوه فهكذا ترتيب الانتفاع بالرزق وكذلك اصحابنا يفعلون *

(١٩) ﴿مسئلة﴾ في قوم اوسلوا قوما في مصالح لهم ويطونهم نفقة فهل يحل لهم أكل ذلك واستدانة تمام نفقتهم ومخالطتهم

﴿الجواب﴾ اذا اعطاهم الذين بثوهم ما ينفقونه جاز ذلك وعليهم تمام نفقتهم ما داموا في حوائجهم ويجوز مخالطتهم *

باب اللقطة وغير ذلك

(٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس بينه وبينه سرا يا ما لها عنده مدة سنين فما الحكم فيها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل له مثل هذا التعريف بل عليه ان يعرفها تعريفا ظاهرا لكن على وجه مجمل بأن يقول من ضاع له نفقة او نحو ذلك والله اعلم

(٢١) ﴿مسئلة﴾ في حجاج النخوة مع عرب قد قطعوا الطريق على الناس واخذوا قاشهم

فهبوا وتركوا جملهم والتماش فهل يحل أخذ الجمل التي للحرامية والتماش الذي سرقوه أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله ما أخذوه من مال الحجاج فانه يجب رده اليهم ان امكن فان هذا
 كاللقطة يعرف سنة فان جاء صاحبها فذاك والا فلا خذها ان يتفقا بشرط ضمانها ولو ايس من
 وجود صاحبها فانه يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين وكذلك كل مال لا يعرف مالكة
 من المنصوب والعواري والودائع وما اخذ من الحرامية من اموال الناس او ما هو متبوء
 من اموال الناس فان هذا كله يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين •

(٧٧) ﴿مسئلة﴾ في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت وهي معلومة الى بعض البلاد
 وقد كان فيها جرار زيت حارثم ان اهل القرية تماونوا على المركب حتى أخرجوها الى البر
 وقلبوها فطنى الزيت على وجه الماء وبقي راتجامع الماء ثم ان اهل القرية جاؤا الى البحر فوجدوا
 الزيت على الماء فجمع كل واحد ما قدر عليه والمركب قريبة منهم فهذا الزيت المجموع حلال
 ام حرام • ومركب رمان غرقت وجميع ما فيها انحدر في البحر فبقى كل أحد يجمع من ذلك ولم
 يعرف له صاحب فهل هو مما لا يعرف صاحبه حلال أم حرام

﴿الجواب﴾ الذين جمعوا الزيت على وجه الماء قد خلصوا مال المنصوم من التلف ولهم
 اجرة المثل والزيت لصاحبه • واما كون الزيت لصاحبه فلا أعلم فيه نزاعا الا نزاعا قليلا فانه
 يروى عن الحسن بانه قال هو لمن خلصه وأما وجوب اجرة المثل لمن خلصه فهذا فيه قولان
 للعلماء اصحها وجوب الاجرة وهو منصوص أحد وغيره لان هذا المخلص متبرع واصحاب
 القول يقولون ان خلصوه لله تعالى فاجرهم على الله تعالى وان خلصوه لاجل الموض فلم الموض
 لان ذلك لو لم يفعل لافضى الى هلاك الاموال لان الناس لا يخلصونها من المهلاك اذا عرفوا
 انهم لا فائدة لهم في ذلك والصحابة قد قالوا فيمن اشترى اموال المسلمين من الكفار انه ياخذ
 ممن اشتراه بالثمن لانه هو الذي خلصه بذلك الثمن ولان هذا المال كان مستهلكا لو لا اخذ
 هذا وتخليصه عمل مباح ليس هو عاصيا فيه فيكون المال اذا حصل بعمل هذا والاصل لهذا
 فيكون مشتركا بينهما لكن لا تجب الشركة على الممين فيجب اجرة المثل ولان مثل هذا ما ذون
 فيه من جهة العرف فان عادة الناس انهم يطلبون من يخلص لهم هذا بالاجرة والاجارة تثبت
 بالعرف والمادة كمن دخل الى حمام أو ركب في سفينة بنير مشاركة وكمن دفع طعاما الى طبّاخ

وغسل بغير مشاركة ونظائر ذلك متعددة ولو كان المال حيوانا فخلصه من مهلكة ملكه كما ورد به الاثر لان الحيوان له حرمة في نفسه بخلاف المتاع فان حرمة لحرمة صاحبه فهناك تخليصه لحق الحيوان وهو بالمهلكة قد يأس صاحبه بخلاف المتاع فان صاحبه يقول للمخلص كان يجوز لك من حين ان ادعاه او الحق فيه لى فاذا لم تعطني حقى لم اذن لك في تخليصه واما الرمان اذا لم يعرف صاحبه فهو كاللقطة واللقطة ان رجبى وجود صاحبها عرفت حولا وان كانوا لا يرجون وجود صاحبه ففي تعريفه قولان لكن على القولين لم أن يأكلوا الرمان أو يبيعوه ويحفظوا منه ثم يعرفوه بعد ذلك والله اعلم

(٢٣) ﴿مسئلة﴾ في حكم من وجد لقطة

﴿الجواب﴾ يعرف سنة قريبا من المكان الذى وجدها فيه فان لم يجد صاحبها بعد سنة فله ان يتصرف فيها وله ان يتصدق بها

(٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل اتى لقبة في وسط فلاة وقد أنشد عليها الى حيث دخل الى بلده فهل هي حلال أم لا

﴿الجواب﴾ يعرفها سنة قريبا من المكان الذى وجدها فيه فان لم يجد بعد سنة صاحبها فله أن يتصرف فيها وله أن يتصدق بها والله اعلم

(٢٥) ﴿مسئلة﴾ جاء الثثار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دوابا وانا من النحاس وغيره وضمه مسلم وطالت مدته ولم يظهر له صاحب ولا منشد وهو يستعمل الدواب والمتاع فما يصنع

﴿الجواب﴾ يجوز له أن يستعمله ويجوز له ان يتصدق به على من ينتفع به والله اعلم

(٢٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم رياه حتى بلغ من العمر شهرين فجاء رجل آخر لترضعه امرأته لله فلما كبر الطفل ادعت المرأة انه ابنها وانها ربته في حضن أبيه فهل يقبل قولها وهل يجب عليها ان تعطى الرجل الثانى ما أنفق عليه ويلزم الرجل الاول ما وجد مع ابنه

﴿الجواب﴾ اذا كان الطفل مجهول النسب وادعت انه ابنها قبل قولها في ذلك وبصرف من المال الذى وجد معه في نفقته مدة مقامه عند اللقطة والله أعلم

(٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد فرسا لرجل من المسلمين مع أناس من العرب فأخذ الفرس منهم ثم ان الفرس مرض بحيث انه لم يقدر على المشي فهل للاخذ بيع الفرس لصاحبها أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم يجوز بل يجب في هذه الحال ان يبيعه الذي استنقذه لصاحبه وان لم يكن وكله في البيع وقد نص الائمة على هذه المسئلة ونظائرهما ويحفظ الثمن والله أعلم

كتاب الوصايا

(٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى زوجته عند موته انها لا توهب شيئا من متاع الدنيا لمن يقرأ القرآن ويهدي له وقد ادعى ان في صدره قرآنا يكفيه ولم تكن زوجته تعلم بانه كان يحفظ القرآن فهل أصاب فيها أوصى وقد قصدت الزوجة الموصي اليها انها تعطى شيئا ان يستحقه يستعين به على سبيل الهدية ويقرأ جزءا من القرآن ويهديه لميتها فهل يفسح لها في ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله تنفذ وصيته فان اعطاء أجرة لمن يقرأ القرآن ويهديه للميت بدعة لم ينقل عن أحد من السلف وانما تكلم العلماء فيمن يقرأ لله ويهدي للميت وفيمن يعطي أجرة على تعليم القرآن وجوه * فاما الاستئجار على القراءة واهدائها فهذا لم ينقل عن أحد من الائمة ولا اذن في ذلك فان القراءة اذا كانت باجرة كانت معاوضة فلا يكون فيها أجر ولا يصل الى الميت شيء وانما يصل اليه العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الائمة وانما تكلموا في الاستئجار على التعليم لكن هذه المرأة اذا أرادت نفع زوجها فلتصدق عنه بما تريد الاستئجار به فان الصدقة تصل الى الميت باتفاق الائمة وينفعه الله بها وان تصدقت بذلك على قوم من قراء القرآن الفقراء ليستغنوا بذلك عن قراءتهم حصل من الاجر بقدر ما أعينوا على القراءة وينفع الله الميت بذلك والله أعلم

(٢٩) ﴿مسئلة﴾ في أيتام تحت يد وصي ولهم أخ من أم وقد باع الوصي حصته على اخوته وذكر ان الملك كان واقفا ولم تعلم الايتام ببيعه لما باعه الوصي منه اليهم فهل يجوز البيع أم لا
 ﴿الجواب﴾ بيع العقار ليس الوصي ان يفعله الا الحاجة أو مصلحة راجحة بينة واذا ذكر انه باعه للاستهدام لم يكن له ان يشتريه لليتيم الاخر لان في ذلك ضررا لليتيم الاخران كان صادقا وضررا للاول ان كان كاذبا

(٣٠) ﴿مسئلة﴾ في نصراني توفي وخلف تركة وأوصى وصية وظهرت عليه ديون

بمساطر وغير مساطر فهل للوصي ان يعطى أرباب الديون بغير ثبوت على يد حاكم
 ﴿الجواب﴾ اذا كان الميت ممن يكتب ما عليه للناس في دفتر ونحوه أوله كاتب يكتب
 بأذنه ما عليه ونحوه فانه يرجع في ذلك الى الكتاب الذي بخطه أو خط وكيله فاما كان مكتوباً
 وليس عليه علامة الوفاء كان بمنزلة اقرار الميت به فالخط في مثل ذلك كاللفظ واقرار الوكيل
 فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعتبر مقبول ولكن على صاحب الدين اليمين بالاستحقاق أو نفى
 البراءة كما لو ثبت الدين باقرار لفظي وأما اعطاء المدعى ما يدعيه بمجرد قوله الذي لا فرق
 فيه بين دعواه ودعوى غيره فلا يجوز والله أعلم

(٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وله منها أولاد خمسة وأودع عند انسان دراهم وقال له
 ان أنامت تعطيه الدرهم ثم أنه مات فاخذت من الوصي بعض الدراهم ثم ان أولادها طلبوها الى الحاكم
 وطلبوا منها الدرهم فاعطتهم اياها واعترفت أنها أخذتها من الوصي ثم أنهم طالبو الوصي بحملة المال
 وادعوا ان الذي اقرت به أنه منه لم يكن منه الا كان بعد ان أكرهوها على ذلك فالقول قول
 المرأة انه من المبلغ أم لا

﴿الجواب﴾ القول قول المستودع الموصى اليه في قدر المال مع يمينه والقول قوله انه دفع
 الي المرأة ما دفع اذا صدقته على ذلك والقول قول كل منها مع يمينه انه ليس عنده أكثر من
 ذلك والوصية لام الولد وصية صحيحة اذا كانت تخرج من الثلث ولهذا المرأة ان تأخذ ما وصى
 لها به اذا كان دون الثلث فان أنكر الوارث الوصية فلها عليه اليمين وان شهد لها شاهد عدل
 وحلفت مع شاهدها حكم لها بذلك واذا خرج المال عن يد الوصي وشهد لها بآيات شهادته لها
 واذا كانت كتمت أولاً ما عند الوصي لأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك عذراً لها في الباطن
 وان لم يقم لها بذلك بينة فان من علم انه يستحق مالا في باطن ذلك وأخذه كان متأولاً في ذلك
 مع اختلاف العلماء في مسائل هذا الباب والله أعلم

(٣٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ من ثلث مالها وتوفت
 الموصية وقبل للطفلة والدها الوصية المذكورة بعد وفاتها وادعى لها عند الحاكم بما وصت
 الموصية وقامت الينة بوفاتها وعليها بما نسب اليها من الايصاء وعلى والدها بقبول الوصية

لابنته وتوقف الحاكم عن الحكم للطفلة بما ثبت لها عنده بالبينة انعذر حلفها لصغر سنها فهل يحلف والدھا أو يوقف الحكم الى البلوغ ويحلفها أم لا

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا يحلف والدھا لانه غير مستحق ولا يوقف الحكم الى بلوغها وحلفها بل يحكم لها بذلك بلا نزاع بين العلماء ما لم يثبت معارض بل أبلغ من هذا لو ثبت لصبي أو لجنون حق على غائب عنه من دين ثمن مبيع أو بدل قرض أو ارض جناية أو غير ذلك مما لو كان مستحقا بالناس عاقلا يحلف على عدم الابراء أو الاستيفاء في أحد قولي العلماء ويحكم به للصبي والجنون ولا يحلف وليه كما قد نص عليه العلماء ولهذا لو ادعى مدع على صبي أو مجنون جناية أو حقا لم يحكم له ولا يحلف الصبي والجنون وإن كان البالغ العاقل لا يقول الا بين ولها نظائر هذا فيما يشرع فيه الميمن بالاتفاق أو على أحد قولي العلماء فكيف بالوصية التي لم يذكر العلماء تحليف الموصى له فيها وإنما أخذ به بعض الناس والوصية تكون للحمل باتفاق العلماء ويستحقها اذا ولد حيا ولم يقل مسلم انها تؤخر الى حين بلوغه ولا يحلف والله أعلم

(٣٦) ﴿ مسألة ﴾ في وصي على أيتام بوكالة شرعية ولا إيتام دار فباعها وكيل الوصي من قبل أن ينظرها وقبض الثمن ثم زيد فيها فهل له أن يقبل الزيادة أم لا

﴿ الجواب ﴾ ان كان الوكيل باعها بثمن المثل وقد روت له صح البيع وان لم تزل فيه نزاع وان باعها بدون ثمن المثل فقد فرط في الوصية ورجع عليه بما فرط فيه أو يفسخ البيع اذا لم يبذل له تمام المثل والله اعلم

(٣٣) ﴿ مسألة ﴾ في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى في حال مرضه أن يباع فرسه القلاني ويمطى ثمنه كله لمن يحج عنه حجة الاسلام ويمت بتسمائة درهم فاراد الحاكم ان يستأجر انسانا اجنبيا ليحج بهذا المقدار فجاء رجل غيره فقال انا احج باربعائة فهل يجوز ذلك أو يتعين ما أوصى به

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله بل يجب اخراج جميع ما أوصى به ان كان يخرج من ثمنه وان كان لا يخرج من ثمنه لم يجب على الورثة اخراج ما زاد على الثلث الا ان يكون واجبا عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام والله أعلم

(٣٤) ﴿ مسألة ﴾ في رجل مات وخلف ستة أولاد ذكور أو ابن و بنت ابن ووصى

لابن ابنه بمثل نصيب اولاده ولبنت ابنه بثلث ما بقي من الثلث بعد ان كان يعطي ابن ابنه نصيبه فكم يكون نصيب كل واحد من اولاده

﴿الجواب﴾ الحمد لله ظاهر مذهب الشافعي واحمد وابي حنيفة ان هذه المسئلة تصح من ستين لكل ابن ثمانية والموصى له بمثل نصيب ابن ثمانية ولصاحب الوصية بثلث ما بقي بعد الثلث اربعة فاذا اخذت الثلاث وعشرون اعطيت صاحب النصف منه ثمانية ويكون الباقي بعد الثلث اثني عشر ثلث ذلك اربعة ولها طرق يعمل بها وجواب هذه المسئلة معروف في كتب العلم

(٣٥) ﴿مسئلة﴾ في وصي تحت يده مال لا يتسام فهل يجوز ان يخرج من ماله حصة ومن ماله حصة ويفقه عليهم وعليه

﴿الجواب﴾ ينفق على اليتيم بالمعروف واذا كان خلط طعامه بطعام الرجل اصاح لليتيم فلذلك كما قال تعالى (ويستلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح) فان الصحابة كانوا لما تواعد الله على من يأكل مال اليتيم بالمذاب العظيم يميزون طعام اليتيم عن طعامهم فيفسد فساوا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الآية (٣٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد أوصت بصدقة اكثر من الثلث فهل للوصي ان ينفذ ذلك ويعطي ما بقي لابن اختها

﴿الجواب﴾ يعطي الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان اجاز له الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بتوريث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عند من هو مذهب جمهور السلف وابي حنيفة واحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وهو قول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله أعلم

(٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خلف اولادا واوصى لاخته كل يوم بدرهم فاعطيت ذلك حتى نفذ المال ولم يبق من التركة الاعقار مثله كل سنة ستمائة درهم فهل تعطى ذلك او درهما كما اوصى لها ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن ما بقي ماسما لان تعطى منه كل يوم درهما ويبقى للورثة درهم فلا تعطى الا ما يبقى معه للورثة الثلثان لايزاد على مقدار الثلث شي الا باجازه الورثة المستحقين اذا كان الحيز بالغنا رشيدا اهلا للتبرع وان لم يكن الحيز كذلك اولم يجز لم يعط شيئا

ولو لم يخلف الميت الا العقار فانها تطي من منقله اقل الامرين من الدرهم الموصى به أو ثلث
 المنل فان كان المنل اقل من ثلاثة دراهم كل يوم لم يبط الا ثلث ذلك فلو كان درهما اعطي ثلث
 درهم فقط او اخذت زيادة على مقدار ثلث المنل استرجع منها ذلك وليس في ذلك نزاع
 بين العلماء والله اعلم

(٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم انهما اجتهدا في ثبوت الوصية
 فهل لهم ان ياخذوا من مال اليتيم ما غرموا على ثبوتها
 ﴿الجواب﴾ اذا كانا متبرعين بالوصية فما انفقاه على ائبائهما بالمعروف فهو من مال اليتيم والله اعلم
 (٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لاولاده بسهام مختلفة واشهد عليه عند وفاته بذلك
 فهل تنفذ هذه الوصية أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين لا يجوز للمريض تخصيص بعض أولاده بمطية منجزة
 ولا وصية بعد الموت ولا ان يقر له بشي في ذمته واذا فعل ذلك لم يحز تنفيذه بدون اجازة
 بقية الورثة وهذا كله باتفاق المسلمين ولا يجوز لاحد من الشهود ان يشهد على ذلك شهادة
 يمين بها على الظلم وهذا التخصيص من الكبار الموجهة للنار حتى قد روى اهل السنن ما
 يدل على الوعيد الشديد لمن فعل ذلك لانه كالتسبب في الشحنة وعدم الاتحاد بين ذريته
 لاسيما في حقه فانه يتسبب في عقوبته وعدم برة

(٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بان يباع شراب في حانوت
 المطر وقيمته مائة وخمسون درهما ويضاف ذلك الى ثلاثمائة درهم من ماله وان يشتري
 بذلك عقار ويحجل وقفاً على مصالح مسجد لإمامه ومؤذنه وزيته وكتب ذلك قبل مرضه
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا أوصى ان يباع شيء معين من ماله من عقار أو
 منقول ويضم الى ثمنه شيء اخر قدره من ماله ويصرف ذلك في وقف شرعي جاز واذا كان
 ذلك يخرج من الثلث اخرج وان لم ترض الورثة وما أعطاه للورثة في مرض موته ان أعطى
 أحدا منهم زيادة على قدر ميراثه لم يحز الا باجازه الورثة وان أعطى كل انسان شيئاً معيناً
 بقدر حقه أو بمض حقه فقيه قولان للعلماء في مذهب احمد وغيره أحدهما له ذلك وهو مذهب الشافعي
 والثاني ليس له ذلك وهو مذهب ابي حنيفة واذا قيل ان له ذلك بحسب ميراث أحدهم فان عطية

المريض في مرض الموت المخوف بمنزلة وصيته بعد موته في مثل ذلك باتفاق الأئمة والله أعلم
(٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لأولاده الذكور بتخصيص ملك دون الاناث وأثبتته
على يد الحاكم قبل وفاته فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يخص بعض أولاده دون بعض في وصيته ولا مرض موته
باتفاق العلماء ولا يجوز له على أصح قول العلماء ان يخص بعضهم بالمطية في صحته أيضا بل عليه
ان يمدل بينهم ويرد الفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بشير بن سعيد حيث قال له اردده
فرده وقال اني لا أشهد على جور وقال له على سبيل التهديد اشهد على هذا غيري ولا يجوز
لأولاد الذي فضل ان يأخذ الفضل بل عليه ان يرد ذلك في حياة الظالم الجائر وبعد موته كما يرد
في حياته في أصح قول العلماء

(٤٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن وصى أو وقف على جيرانه فما الحكم

﴿الجواب﴾ اذا لم يعرف مقصود الوافف والوصى لا بقرينة لفظية ولا عرفية ولا كان
له عرف في مسمى الجيران رجع في ذلك الى المسمى الشرعي وهو أربعمون دارا من كل جانب
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجيران أربعمون من هاهنا وهاهنا وهاهنا والذي
نفسى بيده لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه والله أعلم

(٤٣) ﴿مسئلة﴾ في الوصى ونحوه اذا كان بمض مال الوصى مشتركا بينه وبين الموصي
عليه وللموصي فيه نصيب وباع الشركاء أنصباهم أو أكثره للوصي واحتاج الولي ان يبيع
نصيب اليتيم أو يكره مهم فهل يجوز له الشراء

﴿الجواب﴾ يجوز له الشراء لان الشركاء غير متهمين في بيع نصيبهم ولان الشركاء اذا
عينوا الوصي تبين عن غيره في نصيب اليتيم دخل ضرورة ويشهد له المعنى قال الله تعالى (وان
تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح)

(٤٤) ﴿مسئلة﴾ في وصي نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال الى الحاكم وطلب منه
ان يأذن له في محضر ليسله فهل يجب ذلك على الحاكم

﴿الجواب﴾ اذا كان محتاجا الى ذلك لدفع الضرر عن نفسه فلي الحاكم اجابته الى ذلك فان
المقصود بالحكم اصال الحقوق الى مستحقها ودفع العدوان وهو يعود الى الامر بالمعروف

والنهي عن المنكر والالزام بذلك والله أعلم

(٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل جليل القدر له تملقات كثيرة مع الناس واوصى بأمور بخاء رجل الى وصيه في حياة الموصي وقال يا فلان جئتك في حياة فلان الموصى بمال في عنده كذا وكذا فذكر الوصى ذلك للموصى فقال الموصى من ادعى بدموتي على شيئا خلفه واعطه بلا بينة فهل يجوز أو يجب على الوصي فعل ذلك مع يمين المدعي

﴿الجواب﴾ نعم يجب على الوصي تسليم ما ادعاه هذا المدعي اذا حلف عليه وسواء كان يخرج من الثلث اولا اما اذا كان يخرج من الثلث كان اسوأ الاحوال كما يكون هذا الموصي متبرعا بهذا الاعطاء ولو وصى لمين اذا فعل فعلا أو وصى لمطلق موصوف فكل من الوصيتين جائز باتفاق الائمة فانهم لا ينازعون في جواز الوصية بالمجهول ولم يتنازعوا في جواز الافرار بالمجهول ولهذا لا يقع شبهة لاحد في انه اذا خرج من الثلث وجب تسليمه وانما قد تقع الشبهة فيما اذا لم يخرج من الثلث والصواب المقطوع به انه يجب تسليم ذلك من رأس المال لان الدين مقدم على الوصايا فان هذا الكلام مفهومه رد اليمين على المدعي والامر بتسليم ما حلف عليه لكن رد اليمين هل هو كالافرار أو كاليئنة فيه للعلماء قولان فاذا قيل هو كالافرار صار هذا اقرارا لهذا المدعي غاية انه أثر بموصوف أو بمجهول وكل من هذين اقرار يصح باتفاق العلماء مع أن هذا الشخص المسمى ليس الافرار له اقرار بمجهول فانه هو سبب اللفظ العام وسبب اللفظ العام مراد فيه قطعا كانه قال هذا الشخص المين ان حلف على ما ادعاه فاعطوه اياه ومثل هذه الصفة جائزة باتفاق العلماء واجب تنفيذها وان قيل ان الرد كاليئنة صار حلف المدعي مع نكول المدعي عليه بينة وبصير للمدعي قد اقام بينة على ما ادعاه ومثل هذا يجب تسليم ما ادعاه اليه بلا ريب هذا على أصل من لا يقضى برد اليمين على المدعي كمالك والشافعي واحاد القولين في مذهب الامام احمد واما عند من يقضى بالنكول كابي حنيفة واحاد في اشهر الروايتين عنه فالامر عنده اوكد فانه اذا رضي الخصمان خلف المدعي كان جائزا عندهم وكان من النكول أيضا فالرجل الذي قد علم ان بينه وبين الناس معاملات متعددة منها ما هو بغير بينة وعليه حقوق قد لا يعلم أربابها ولا مقدارها لا تكون مثل هذه الصفة منه تبرعا بل تكون وصية بواجب والوصية بواجب لا أدى تكون من رأس المال باتفاق المسلمين وذلك

انه اذا علم ان عليه حقا وشك في ادائه لم يكن له ان يحلف بل اذا حلف المدعى عليه وأعطاه
 فقد فعل الواجب فاذا كان عليه حق لا يعلم عين صاحبه كان عليه أن يفعل ما تبرأ به ذمته فان
 ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها وكمن عليه دين لاحد
 رجلين لا يعلم عين المستحق فاذا قال من حلف منكما فهو له ونحو ذلك فقد أدى الواجب
 وأيضا فانه اذا ادعى عليه باصر لا يعلم ثبوته ولا انتفاءه لم يكن له ان يحلف على نفيه يمين بت
 لان ذلك حلف على ما لا يعلم بل عليه أن يفعل ما ينقلب على ظنه واذا اخبره من يصدقه باصر
 بجى عليه واذا رد اليمين على المدعى عند اشتباه الحال عليه فقد فعل ما يجب عليه فانه لو نهام
 عن اعطائه قد يكون ظلما مانما للمستحق وان أمر باعطاء كل مدع أفضى الى ان يدعي الانسان
 بما لا يستحقه وذلك تبرع فاذا أمر بتعطيفه واعطائه فقد فعل ما يجب عليه حيث بنى الأمر
 على ما ينقلب على ظنه ان تبرأ ذمته منه فان كان قد فعل الواجب اخرج ذلك من رأس المال

(٤٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت ابنا وعمها اخا أبيها شقيقه وجدتها وكان
 أبوها قد رشدها قبل ان يزوجها ثم أوصت في مرض موتها لزوجها بالنصف ولعمها بالنصف
 الآخر ولم توص لابيها وجدتها بشيء فهل تصح هذه الوصية

﴿الجواب﴾ أما الوصية للمم صحيحة لكن لا ينفذ فيما زاد على الثلث الا بإجازة الورثة
 والوصية للزوج لا ينفذ شيء منها الا بإجازة الورثة واذا لم تجز الورثة بما زاد على الثلث كان للزوج
 نصف الباقي بعد هذه الوصية التي هي الثلث وللجدة السدس وللأب الباقي وهو الثلث

(٤٧) ﴿مسئلة﴾ في وصي على أولاد أخيه وتوفى وخلف أولادا وضموا أيديهم على
 موجود والدهم فهل يلزم أولاد انوصى المنوفى الخروج عن ذلك والدعوي عليهم
 ﴿الجواب﴾ اذا عرف ان مال اليتامى كان مختلطاً بمال الرجل فانه ينظر كم خرج من مال
 اليتامى نفقة وغيرهما ويطلب الباقي وما أشبه ذلك رجع به الى العرف المطرد

(٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفى صاحب له في الجهاد فجمع تركته في مدة ثلاث سنين
 بعد تعب فهل يجب له على ذلك أجرة

﴿الجواب﴾ ان كان وصيا فله أقل الامر من أجره مثله أو كفايته وان كان مكرها
 على هذا العمل فله أجره مثله وان عمل متبرعا فلا شيء له من الاجرة بل أجره على الله وان

عمل ما يجب غير متبرع ففي وجوب أجره نزاع والا ظهر الوجوب
(٤٩) (مسئلة) في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء من حج وقراءة وصدقة
فهل تنفذ الوصية

(الجواب) إذا أوصت بأن يخرج من ثلث مالها ما يصرف في قرينة لله وطاعته وجب
تنفيذ وصيتها وإن كان في مرض الموت وأما إن كان الموصي به أكثر من الثلث كان الزائد
موقوفاً فإن أجازته الورثة جاز والا بطل وإن وصت بشيء في غير طاعة الله لم تنفذ وصيتها
(٥٠) (مسئلة) في وصي تحت يده أيتام أطفال ووالدتهم حامل فهل تعطى الاطفال
نفقة والذي يخدم الاطفال * والوالدة إذا أخذت صداقها فهل يجوز أن تأكل الاطفال
ووالدتهم ومن يخدمهم جميع المال

(الجواب) أما الزوجة فتعطى قبل وضع الحمل وأما سائر الورثة فإن أخرجت قسمة التركة
إلى حين الوضع فينفق على اليتامى بالمعروف ولا بأس أن يختلط المالم بمال الام ويكون خبزهم
جميعاً وطبخهم جميعاً إذا كان ذلك مصلحة لليتامى فإن الصحابة سألوا رسول الله صلى الله عليه
عن ذلك فأنزل الله تعالى (ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فآخوانكم
والله يعلم الفساد من المصلح) وأما الحمل فإن أخرجت فلا كلام وإن عجلت أخره نصيب ذكر احتياطاً
وهل تستحق الزوجة نفقة لاجل الحمل الذي في بطنها وسكتي على ثلاثة أقوال للعلماء أحدها
لأن نفقة لها ولا سكتي وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أحادي الروايتين والشافعي في قول
(والثاني) لها النفقة والسكتي وهو أحادي الروايتين عن أحمد وقول طائفة (والثالث) لها السكتي
دون النفقة كما تقل عن مالك والشافعي في قول

(٥١) (مسئلة) في مسجد لرجل وعليه وقف والوقف عليه حكر وأوصى قبل وفاته
أن يخرج من الثلث ويشتري الحكر الذي للوقف فنمذر مشتراه لأن الحكر وقف وله ورثة
وم ضعفاء الحال وقد وافقهم الوصي على شيء من الثلث لعمارة المسجد فهل إذا تأخر من الثلث
شيء للأيتام يتعلق في ذمة الوصي

(الجواب) بل على الوصي أن يخرج جميع الثلث كما أوصاه الميت ولا يدع للورثة شيئاً ثم
إن أمكن شراء الأرض التي عينها الموصي اشتراها ووقفها والا اشترى مكاناً آخر ووقف على الجهة

التي وصي بها الموصي كما ذكره العلماء فيما اذا قال يسموا غلامي من زيد وتصدقوا بشئ فامتنع فلان من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بشئ كالوصية بشراء معين والتصدق به لوقف كالوصية ببيع معين والتصدق بشئ لان الموصي له هنا جهة الصدقة والوقف وهي باقية والتمتين اذا فات قام بدله مقامه كما لو اتلف الوقف متلف او لو اتلف الموصي به متلف فان بدلها يقوم مقامها في ذلك فيفرق بين الموصي به والموقوف وبين بدل الموصي له والموقوف عليه فانه لو وصى لزيد لم يكن لغيره ولو وصى أن ينفق عبده المعين أو أنذر عتق عبده معين فات المعين لم يتم غيره مقامه وتنازع الفقهاء اذا وصى أن يحج عنه فلان بكذا فامتنع ذلك المعين من الحج وكان الحج تطوعا فهل يحج عنه أم لا على قولين هما وجهان في مذهب احمد وغيره لان الحج مقصود في نفسه ويقع المعين مقصودا فن الفقهاء من غلب جانب التمين ومنهم من قال بل الحج مقصود أيضا كما ان الصدقة والوقف مقصود وتعين الحج كتمتين الموقوف والمتصدق به فاذا فات التمين اقيم بدله كما يقام في الصدقة والوقف

(٥٢) ﴿مسئلة﴾ في وصي قضى ديننا عن الموصي بنير ثبوت عند الحاكم وعوض عن النائب بدون قيمة المثل فهل للورثة فسخ ذلك

﴿الجواب﴾ ليس للموصي ان يقضي ما يدعي من الدين الا بمسند شرعي بل ولا بمجرد دعوى من المدعي فانه ضامن له ولا يجوز له التمييز الا بقيمة المثل وما عرضه بدون القيمة بما لا يتباين الناس به فاما ان يضمن ما نقص من حق الورثة واما ان يفسخ التمييز وبوفى النعم حقه والمسند الشرعي متعدد مثل اقرار الميت أو اقرار من يقبل اقراره عليه مثل وكيله اذا أقر بما وكله فيه ويدخل في ذلك ديوان الامير واستاذ داره مثل شاهد يحلف معه المدعي ومثل خط الميت الذي يعلم انه خطه وغير ذلك

(٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل وصي على مال يتيم وقد قارض فيه مدة ثلاث سنين وقد ربح فيه فائدة من وجه حل فهل يحل للموصي ان يأخذ من الفائدة شيئا أو هي لليتيم خاصة

﴿الجواب﴾ الربح كله لليتيم لكن ان كان الموصي فقيرا وقد عمل في المال فله أن يأخذ اقل الامرين من اجرة مثله أو كفايته فلا يأخذ فوق اجرة عمله وان كانت الاجرة اكثر من كفايته لم يأخذ أكثر منها

(٥٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته واجرته
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يولى على مال يتامى الا من كان موقيا خيرا بما ولى عليه أمينا
 عليه والواجب اذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به من يصلح ولا يستحق الاجرة للمساهمة
 لكن اذا عمل لليتامى عملا يستحق اجرة مثله كالعمل في سائر العقود الفاسدة

(٥٥) ﴿مسئلة﴾ فيمن عنده يقيم وله مال تحت يده وقد رفع كلفة اليتيم عن ماله وينفق
 عليه من عنده فهل له ان يتصرف في ماله بتجارة او شراء عقار مما يزيد المال ونمي به بغير اذن الحاكم
 ﴿الجواب﴾ نعم يجوز له ذلك بل ينبغي له ولا يفتقر الى اذن الحاكم ان كان وصيا وان
 كان غير وصي وكان الناظر في اموال اليتامى الحاكم العالم العادل يحفظه ويأمر فيه بالمصلحة
 وجب استئذانه في ذلك وان كان في استئذانه اضاءة المال مثل ان يكون الحاكم او نائبه فاسقا
 أو جاهلا أو عاجزا أو لا يحفظ مال اليتامى حفظه المستولي عليه وعمل فيه المصلحة من غير
 استئذان الحاكم

(٥٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن دفع مال يقيم الى عامل يشتري به ثمرة مضاربة ومعه آخر اميناعليه
 وله النصف ولكل منهما الربع غسر المال وانفرد العامل بالعمل لتعذر الآخر وكانت الشركة
 بعد تأخير الثمرة وافق بعضهم بفسادها وان على العامل وولى اليتيم ضمان ما صرف من ماله
 ﴿الجواب﴾ هذه الشركة في صحتها خلاف والاظهر صحتها وسواء كانت صحيحة أو فاسدة
 فان كان ولى اليتيم فرط فيما قبله ضمن واما اذا فعل ما ظاهره المصلحة فلا ضمان عليه لجناية
 من عامله وأما العامل فان خان او فرط فعليه الضمان والا فلا ضمان عليه ولو كان العقد فاسدا
 كان ما يضمن بالعقد الصحيح يضمن بالفساد وما لا يضمن بالعقد الصحيح لا يضمن بالعقد
 الفاسد وعلى كل منهما اليمين في نفي الجناية والتفريط

(٥٧) مسئلة في ضمان بساتين بدمشق وان الجيش للنصور لما كسر المدو وقدم الى
 دمشق ونزل في البساتين رعى زرعهم وغلاهم فاستهلك الفلال بسبب ذلك فهل لهم
 الاجابة في ذلك

﴿الجواب﴾ اتلاف الجيش الذي لا يمكن تضييته هو من الآفات السماوية كالجراد واذا
 تلف الزرع بأفة سماوية قبل تمكن الآخر من حصاده فهل توضع فيه الجائحة كما توضع في

الشر المشتري على قولين للعلماء أصحهما وأشبههما بالكتاب والسنة والعدل وضع الجائحة

(٥٨) ﴿مسئلة﴾ في ضمان بساتين وأنهم لما سمعوا بقدوم العدو المخذول دخلوا الى المدينة وغلقت أبواب المدينة ولم يبق لهم سبيل الى البساتين ونهب زرعهم وغلهم استهلك فهل لهم الاجاحة في ذلك

﴿الجواب﴾ الخوف العام الذي يمنع من الانتفاع هو من الآفات السماوية واذا تلفت الزروع بأفة سماوية فهل توضع الجائحة فيه كما توضع في الثرة كما نص النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعت أخاك ثمرة فأصابها جائحة فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً بما يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق اختلفوا في الزرع اذا تلف قبل تمكن المستأجر من حصاده هل توضع فيه الجائحة على قولين أشبههما بالنصوص والاصول انها توضع والله أعلم

(٥٩) ﴿مسئلة﴾ في مضارب دفعه صاحب المال الى الحاكم وطلب منه جميع المال وحكم عليه الحاكم بذلك فدفع اليه البعض وطلب منه الانظار بالباقي فانظره وضمن على وجهه فسافر المضارب عن البلد مدة فهل تبطل الشركة برفعه الى الحاكم وحكم الحاكم عليه بدفع المبلغ وانظره وهل يضمن في ذمته

﴿الجواب﴾ نعم تفسخ الشركة بمطابقته المذكورة ويضمن المال في ذمته بالسفر المذكور بتأخير التسليم مع الامكان عن وقت وجوبه

(٦٠) ﴿مسئلة﴾ في شراء الجفان لمصير الزيت أو للوقيد اولهما

﴿الجواب﴾ بيع الزيت جائز وان لم يعلم مقدار زنته كما يجوز بيع حب القطن ولزيتون ونحوهما من المنصرات والبيعات مجازفة وسواء اشتراه للمصير أو للوقيد لكن لا يجوز للعاصر ان يفش صاحبه واذا كان قد اشترط ان تكون الجفنة اجرة لرب المعصرة بحيث قد تواطأ عليه العاصر على أن يبقى فيها زيتا له كان هذا غشاً حراماً وحرم شراءه للزيت



كتاب الفرائض وغير ذلك

(٦١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد وكسب جارية واولدها فولدت ذكرا ففتحها وتزوجت ورزقت اولادا فتوفى الشخص شخص ابنه الذي من الجارية دارا وقد توفى فهل يخص اخوته من امه شيء مع اخوته الذين من آية

﴿الجواب﴾ للأم السدس ولاخوته من الام الثلث والباقي لاختوته من آية الذكر مثل حظ الأنثيين والله أعلم

(٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجلين اخوة لاب وكانت ام احدهما أم ولد وتزوجت بالناس ورزقت منه اثنين وكان ابن الام للمذكورة تزوج ورزق ولدا ومات وخلف ولده فورث اياه ثم مات الولد وكان قد مات اخوه من آية في حياته وخلف ابنا فلما مات الولد خلف أخوه اثنين وهم اخوة آية من امه وخلف ابن عم من آية فما الذي يخص اخوة آية وما الذي يخص ابن عمه

﴿الجواب﴾ الحمد لله الميراث جميعه لابن عمه من الاب واما اخوة آية من الام فلا ميراث لهما وهذا باتفاق المسلمين لكن كان ينبغي للميت أن يوصي لقرابته الذين لا يرثونه فاذا لم يوص فينبى اذا حضروا القسمة أن يعطوا منه كما قال تعالى واذا حضر القسمة أولي القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا

(٦٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا ووالدة وثلاث اخوة ورجال واختا

﴿الجواب﴾ تقسم تركتها على ثلاثة عشر سهما للبنتين ثمانية اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخوة واذا وصت لوارث لم يجز الا باجازه الورثة وان كانت وصت لنفسه وارث بالثلث فما دونه بعد ذلك والله أعلم

(٦٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت زوجا وابنتين ووالدتها واختين اشقاء فهل ترث الاخوات

﴿الجواب﴾ يفرض للزوج الربع وللأم السدس وللبنتين الثلثان اصلها من اثني عشر وتعمل الى ثلاثة عشر وأما الاخوات فلا شيء لهن مع البنات لان الاخوات مع البنات عصبه

ولم يفضل للعصبة شيء هذا مذهب الائمة الاربية

(٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم وترك بنتا ثم توفي ابن العم المذكور وترك ولدين فبق الولدان وبنت بنت العم المتوفية ثم توفيت البنت وترك اولاد عم فمن يستحق الميراث اولاد ابن العم من الام أم اولاد عمها

﴿الجواب﴾ مذهب الامام أحمد وغيره ممن يقول بالتنزيل كما نقل نحو ذلك عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور فتنزىل كل واحد من ذوي الارحام منزلة من ادلى به قريبا كان أو بعيدا ولا يعتبر القرب الى الوارث ثم اتحدت الجمة فان اولاد العم لهم ثلثا المال واولاد ابن عم الام ثلث المال فان أولئك ينتهي امرهم الى الام واذا وجد ام مع أب او مع جد كان للام الثلث والباقي له والله أعلم

(٦٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت زوجا وبنتا واما واختا من ام
﴿الجواب﴾ هذه الفريضة تقسم على احد عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت فانها تسقط بالبنت باتفاق الائمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كقول أبي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم اثني عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال

(٦٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف ابنتين وبنتين وزوجة وابن أخ فتوفي الابنان واخذت الزوجة ما خصها وتزوجت باجنبي وبقي نصيب الدكرين ما قسم وان الزوجة حبات من الزوج الجديد فاراد بقية الورثة قسمة الموجود فنع البقية الى حيث تلد الزوجة فهل يكون لها اذا ولدت مشاركة في الموجود

﴿الجواب﴾ الحمد لله: الميث الاول لزوجته الثمن والباقي لبنيه وبنته للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لابن الاخ فيكون للزوجة ثلاثة قرايط ولكل ابن سبعة قرايط وللبنين سبعة قرايط ثم الابن الاول لما مات خلف أخاه واختين وأمه والاخ الثاني خلف اختيه وأمه وابن عمه والحمل ان كان موجودا عند موت أحدهما ورث منه لانه اخوه من امه وينبغي لزواج المرأة ان يكف عن وطئها من حين موت هذا وهذا كما أمر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه اذا لم يطئها وولده علم انه كان موجودا وقت الموت واذا وطئها وتأخر الحمل

اشتبه لكن من أراد من الورثة أن يعطى حقه اعطى الثلثين ووقف الحمل نصيب وهو الثلث والله أعلم

(٦٨) **مسئلة** في رجل تزوج امرأة وأعطاهما المهر وكتب عليه صداق الف دينار وشرطوا عليه أنا ماأخذ منك شيئا الا عندنا هذه عادة وسمة والآن توفي الزوج وطلبت المرأة كتابها من الورثة على التمام والكمال

الجواب اذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجز لها ان تطالب الا ما اتفقا عليه وأما ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به بل يجب لها ما اتفقا عليه

(٦٩) **مسئلة** في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث

الجواب للاخت النصف والباقي للعم وذلك باتفاق المسلمين

(٧٠) **مسئلة** ما بال قوم غدوا قدمات ميتهم فاصبحوا يقسمون المال والحللا

فقالت امرأة من غير عترتهم الا أخبركم أعجوبة مثلا

في البطن مني جنين دام يشكركم فاخروا القسم حتى تعرفوا الحللا

فان يكن ذكر الم يعطى خردلة وان يكن غيره أني قد فضلا

بالنصف حقا يقينا ليس ينكره من كان يعرف فرض الله لازلا

اني ذكرت لكم أمرى بلا كذب فلا أقول لكم جهلا ولا مثلا

الجواب زوج وأم وأثنان من ولد الأم وحمل من الأب والمرأة الحامل ليست أم

الميت بل هي زوجة أبيها فلزوج النصف وللأم السدس ولولد الأم الثلث فان كان الحمل ذكراً

فهو أخ من أب فلا شيء له باتفاق العلماء وان كان الحمل أنثى فهو أخت من أب فيفرض لها

النصف وهو فاضل عن السهام فاضلها من ستة وتمول الى تسعة وأما ان كان الحمل من أم الميت

فهكذا الجواب في أحد قولي العلماء من الصحابة ومن بعدهم وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد

في المشهور عنه وعلى القول الآخر ان كان الحمل ذكراً يشارك ولد الأم كواحد منهم ولا يسقط

وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية عنه

(٧١) **مسئلة** فيمن ترك ابنتين وعمه أخا أبيه من أمه فما الحكم

الجواب اذا مات الميت وترك بنتيه وأخاه من أمه فلا شيء لآخيه لانه باتفاق الأئمة

بل للبنتين الثلثان والباقي للمصبة ان كان له عصبه والا فو مردود على البنتين أو لبيت المال (٧٧) **﴿مسئلة﴾** في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور وهو في مرض مزمن فطلب منها شرابا فابطأت عليه ففتر منها وقال لها أنت طالق ثلاثة وهي مقيمة عنده تخدمه وبمدعشرين يوما توفي الزوج فهل يقع الطلاق وهل اذا حلف على حكم هذه الصورة يحنث وهل للوارث ان يمنعها الارث

﴿الجواب﴾ أما الطلاق فانه يقع ان كان عاقلا مختارا لكن ترثه عند جمهور أئمة الاسلام وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في القول القديم كما قضى به عثمان ابن عفان في امرأة عبد الرحمن بن عوف فانه طلقها في مرض موته فورثها منه عثمان وعليها ان تعتد أبعد الاجلين من عدة الطلاق أو عدة الوفاة وأما ان كان عقله قد زال فلا طلاق عليه (٧٣) **﴿مسئلة﴾** في رجل مات وترك زوجة واختا لابويه وثلاث بنات أخ لابويه فهل لبنات الاخ معين شيء وما يخص كل واحد منهن

﴿الجواب﴾ للزوجة الربع وللأخت للابوين النصف ولا شيء لبنات الاخ والربع الثاني ان كانت هناك عصبه فهو للمصبة والا فهو مردود على الأخت على أحد قولي العلماء وعلى الآخر هو لبيت المال

(٧٤) **﴿مسئلة﴾** في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء ذكر واحد وثلاث بنات وولد واحد أخوهم من أمهم الجملة خمسة وزوج لم يكن له منها ولد وانها أقرت في مرضها المتصل بالموت لأولادها الأشقاء بأن لهم في ذمتها ألف درهم وقصدت بذلك احرام ولدها الذكر وزجها من الارث

﴿الجواب﴾ اذا كانت كاذبة في هذا الاقرار فهي عاصية لله ورسوله باتفاق المسايين بل هي من أهل الكبائر الداخلة في الوعيد فان الجور في الوصية من التكبر ومن قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة وقد قال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (ان العبد يعمل ستين سنة بطاعة الله ثم يجور في وصيته فيختم له بسوء فيدخل النار وان العبد يعمل ستين سنة

بمعية الله ثم يحتم له بخير فيعدل في وصيته فيدخل الجنة) ثم قرأ هذه الآية تلك حدود الله ومن أعتاها على هذا الكذب والظلم فهو شريكنا فيه من كاتب ومشير وغير ذلك فكل هؤلاء متعاونون على الاثم والعدوان ومن لقنهم الاقرار الكذب من اليهود فهو فاسق مردود الشهادة وأما ان كانت صادقة فهي عسنة في ذلك مطيبة لله ورسوله ومن أعتاها على ذلك لأجل الله تعالى وأما في ظاهر الحكم فاكثر العلماء لا يقبضون هذا الاقرار كابي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم لان التهمة فيه ظاهرة ولان حقوق الورثة تملقت بمال الميت بالمرض فصار محجورا عليه في حقهم ليس له ان يتبرع لاحدهم بالاجماع ومن العلماء من يقبل الاقرار كالشافعي بناء على حسن الظن بالمسلم وانه عند الموت لا يكذب ولا يظلم والواجب علي من عرف حقيقة الامر في هذه القصة ونحوها ان يماونوا على البر والتقوي لا يماونون على الاثم والعدوان وينبغي التكشف عن مثل هذه القضية فان وجد شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به وان ظهر شواهد لديه أبطل فشواهد الصدق مثل أن يعرف انه كان لاب هؤلاء الاربعة مال نحو هذا المقربه وشواهد الكذب بينات يعلم من بعضها أنها تريد حرمان ابنها وزوجها من الميراث فان ظهر شواهد أحد الجانبين يرجح ذلك الجانب والله أعلم

(٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه واخنا شقيقين وابنتين وزوجة ﴿الجواب﴾ للزوجة الثمن وللبنين الثلثان والباقي وهو خمس قراريط بين الاخ والاخات اثلاثا فيحصل للزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط وللأخ ثلاث قراريط وثلاث وللأخت قيراط وثلثان

(٧٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا واما واخنا شقيقة واخنا لأب وأخا واخنا لأم ﴿الجواب﴾ المسئلة على عشرة أسهم أصلها من ستة وتعمل الى عشرة وتسمى ذات الفروخ لكثرة عولها للزوج النصف وللأم السدس سهم وللشقيقة ثلاثة وللأخت من الاب السدس تكملة الثلثين ولولدى الام الثلث سهان فالجموع عشرة أسهم وهذا باتفاق الائمة الاربعة

(٧٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد أوصت بصدقة أكثر من الثلث فهل للوصي ان ينفذ ذلك ويعطي ما بقي لابن اختها

﴿الجواب﴾ يعطى الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجازته الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بيمراث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وأبى حنيفة وأحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وقول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال واقه أعلم

(٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد أخ من أبيه وهم صنفار وله ابن عم راجل وله بنت عم وله أخ من امه وليس هو من أولاد عمه فن يأخذ المال ومن يكون ولي البنت

﴿الجواب﴾ أما الميراث فنصفه للبنت ونصفه لابناء الاخ وأما حضانة الجارية فهي لبنت الم دون الم من الام ودون ابن الم الذي ليس بمحرم وله الولاية على المال الذي لليتيمة لوصي أو نوابه

(٧٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وابن اخت

﴿الجواب﴾ للزوج النصف وأما ابن الاخت ففي الاقوال له الباقي وهو قول ابى حنيفة وأصحابه وأحمد في المشهور عنه وطائفة من أصحاب الشافعي وفي القول الثاني الباقي لبيت المال وهو قول كثير من أصحاب الشافعي واحمد في إحدى الرواية وأصل هذه المسئلة تنازع العلماء في ذوي الارحام الذين لا فرض لهم ولا تمصيب فنذهب مالك والشافعي واحمد في رواية ان من لا وارث له بفرض ولا تمصيب يكون له بيت مال المسلمين ومذهب اكثر السلف وابى حنيفة والثوري واسحاق وأحمد في المشهور عنه يكون الباقي لذوي الارحام بمضم أولى ببعض في كتاب الله ولقول النبي صلى الله عليه وسلم الخال وارث من لا وارث له يرث ماله ويترك عنه

(٨٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه ان وارثي هذا لم يرثي غيره فهل يجوز ذلك ولين يكون الارث بعده

﴿الجواب﴾ هذه الشهادة لا تقبل بل ان كان وارثا في الشرع ورثه شاء أم أبى وان لم يكن وارثا في الشرع لم يرث وليس لاحد أن يتعدى حدود الله ولا ينير دين الله ولو فعل ذلك كرها كان فاسقا من أهل الكباير كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة

(٨١) **مسئلة** في رجل توفي وخلف اخاله اختا شقيقتين وبنتين وزوجة وخلف موجودا وكان الاخ المذكور غائبا فما تكون القسمة

الجواب للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان وللأخوة خمس قراريط بين الاخ والاخت اثلاثا فتحصل للزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط وللأخ ثلاثة قراريط وللأخت قيراطان وثلثان

(٨٧) **مسئلة** في رجل زوج ابنته وكتب الصداق عليه ثم ان الزوج مرض بعد ذلك فحين قوي عليه المرض قبل موته بثلاثة أيام طلق الزوجة ليمينها من الميراث فهل يقع هذا الطلاق وما الذي يجب لها في تركته

الجواب هذه المطلقة ان كانت مطلقة طلاقا رجسيا ومات زوجها وهي في المدونة رثته باتفاق المسلمين وان كان الطلاق بائنا كالطلقة ثلاثا ورثته أيضا عند جماهير أئمة الاسلام وبه قضى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته بنت الأصم الكلبية طلقها ثلاثا في مرض موته فشاور عثمان الصحابة فاشاروا على أنها ترث منه ولم يعرف عن أحد من الصحابة في ذلك خلاف وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير فانه قال لو كنت انما لم اورثها وابن الزبير قد انعقد الاجماع قبل ان يصير من أهل الاجتهاد والى ذلك ذهب أئمة التابعين ومن بعدهم وهو مذهب أهل العراق كالثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومذهب أهل المدينة كمالك وأصحابه ومذهب فقهاء الحديث كإمام حنبل وأمثاله وهو القول القديم للشافعي وفي الجديد وافق ابن الزبير لان الطلاق واقع بحيث لو ماتت هي لم يرثها هو بالاتفاق فكذلك لارثه هي ولأنها حرمت عليه بالطلاق فلا يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها فتكون أجنبية فلا ترث والجمهور قالوا ان المريض مرض الموت قد تعاق الورثة بما له من حين المرض وصار محجورا عليه بالنسبة اليهم فلا يتصرف في مرض موته من التبرعات الا ما يتصرفه بعد موته فليس له في مرض الموت ان يحرم بعض الورثة ميراثه ويخص بعضهم بالارث كما ليس له ذلك بعد الموت وليس له ان يتبرع لاجنبي بما زاد على الثلث في مرض موته كما لا يملك ذلك بعد الموت وفي الحديث من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة واذا كان كذلك فليس له بعد المرض ان يقطع حقها من الارث لا بطلاق ولا غيره وان وقع الطلاق بالنسبة له اذله ان يقطع

نفسه منها ولا يقطع حقها منه وعلى هذا القول في وجوب المدة نزاع هل تمتد عدة الطلاق او عدة الوفاة او اطولهما على ثلاثة اموال اظهرها انها تمتد أبعد الاجلين وكذلك هل يكمل لها المهر قولان اظهرهما انه يكمل لها المهر أيضا فانه من حقوقها التي تستمر كما تستحق الارث

(٨٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل خص بعض الاولاد على بعض

﴿الجواب﴾ ليس له في حال مرضه أن يخص أحدا منهم بأكثر من قدر ميراثه باتفاق المسلمين وإذا فعل ذلك فلتأثر الورثة رده واخذ حقوقهم بل لو فعل ذلك في صحته لم يجر ذلك في أصح قولي العلماء بل عليه أن يرده كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أن يرده حيا وميتا ويرده المخصص بعمدة موته

(٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له خالة ماتت وخلفت موجودا ولم يكن لها وارث فهل يرثها ابن اختها

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قولي العلماء هو الوارث وفي الآخر بيت المال الشرعي

(٨٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وصت وصاياها في حال مرضها ولزوجها ولاخيهما بشيء ثم

بعد مدة طويلة وضمت ولها ذكرا وبعد ذلك توفيت فهل يبطل حكم الوصية

﴿الجواب﴾ اما ما زاد على ثلث التركة فهو للوارث والولد اليتيم لا يتبرع بشيء من ماله فاما

الزوج الوارث فالوصية له باطلة لانه وارث واما الاخ فالوصية له صحيحة لانه عند الولد ليس بوارث وان كان عند الوصية وارثا فيظفر ما وصت به للاخ والناس فان وسعه الثلث والا قسم بينهم على قدر وصاياها

(٨٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولها زوج وجدة واخوة اشقاء وابن فما يستحق لكل

واحد من الميراث

﴿الجواب﴾ للزوج الربع وللجدة السدس وللابن الباقي ولا شيء للاخوة باتفاق الاثمة

(٨٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج وهي رشيدة وقد أخذ أبوها الفماس

ولم يبط الورثة شيئا

﴿الجواب﴾ لا يقبل منه ذلك بل ما كان في يدها من المال فهو لها ينقل الى ورثتها وان

كان هو اشتراه وجيزها به على الوجه المصادق الجواز فهو تمليك لها فلا يس له الرجوع بعمدة موتها

(٨٨) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين وقد احتاط الاب على التركة وذكر

انها غير رشيدة فهل للزوج ميراث منها

﴿الجواب﴾ ما خلفته هذه المرأة فلزوجها نصفه ولا يها الثلث والباقي للام وهو السدس في مذهب الاثمة الاربعة سواء كانت رشيدة أو غير رشيدة

(٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اعطى لزوجته من صداقها جارية فاعتقها ثم بعد مدة وطئ الجارية فولدت ابنا وولدت زوجته بنتا وتوفي فهل يرث الابن الذي من الجارية مع بنت زوجته

﴿الجواب﴾ اذا كان قد وطئ الجارية للمتعة بنير نكاح وهو يعلم ان الوطء حرام فولده ولدنا لا يرث هذا الواطي ولا يرثه الواطي في مذهب الاثمة الاربعة والله اعلم

(٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل خلف زوجة وثلاثة اولاد ذكور منها ثم مات أحدهم وخلف أمه واخويه ثم مات الآخر وخلف أمه واخاه ثم مات الثالث وخلف أمه وابنا له فما يحصل للام من تركته

﴿الجواب﴾ للزوجة من تركه الميت الاول الثمن والباقي للاخوة الذين هم اولاد الميت ثم الاخ الاول لأمه سدس تركته والباقي لاخويه والاخ الثاني لأمه ثلث تركته والباقي لاخيه والاخ الثالث لأمه سدس التركة والباقي لابنه

(٩١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة اولاد ذكور وانثى فقال الزوج لجماعة شهود اشهدوا على ان نصيبى وهو ستة لابوى زوجتى واولادها المذكورين بالفريضة الشرعية فما خص كل واحد منهم

﴿الجواب﴾ اذا كان قد ملكه نصيبه الذى هو ستة اسهم لساير الورثة على الفريضة الشرعية والباقي ثمانية عشر سهما للابوين ثمانية اسهم واولاده عشرة اسهم فقد ترك الستة على هذه الثمانية عشر سهما ويقسم الجميع بينهم على ثمانية عشر سهما كما يرد الفاضل عن ذوى السهام بينهم عند من يقول بالرد فان نصيب الوارث جملة لهم بمنزلة النصيب للمردود بينهم

(٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات والدته وخلفته ووالده وكريمته ثم ماتت كريمة فاراد والده ان يزوجه فقال ما ازوجك حتى تملكنى ما ورثته عن والدتك فملكك ذلك وتصدق عليه بالربع بشهود ثم بعد ذلك مرض والده مرضا غيب عقله فرجع فيما تصدق به على ولده واوقفها على زوجته وولده وابنته ولم يذكر ولده وانسخ كتاب الوقف مرتين فهل له ان يخص أولاده

ويخرج ولده من جميع ارث والدته

﴿الجواب﴾ ان كان الاب قد أعطى ابنه شيئا عوضا عما أخذه له فليس له ان يرجع بذلك بلا نزاع بين العلماء وأما ان كان تصدق به عليه صدقة لله في رجوعه عليه قولان للعلماء أحدهما لا يرجع والثاني يرجع عند مالك والشافعي وأحمد ومتى رجع وعقله غائب أو أوقف وعقله غائب أو عقد عقدا لم يصح رجوعه ولا وقفه اذا كان منيبا عقله بمرض بلا نزاع بين العلماء (٩٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم وولدين أنثى وذو كرم بمد وقاتها توفي والدها وترك أباه وأخته وجده وجدته

﴿الجواب﴾ للزوج الربع وللأبوين السدسان وهو الثلث والباقي للولدين أنثا ثم متركه الاب فلجدته سدسه ولأبيه الباقي ولا شيء لاخته ولا جده بل كلاهما يسقط بالاب (٩٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفي زوجها وخلف أولادا

﴿الجواب﴾ للزوجة الصداق والباقي في ذمته حكمها فيه حكم سائر النساء وما بقي بعد الدين والوصية النافذة ان كان هناك وصية فلها ثمنه مع الاولاد (٩٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا من أمها وابن عم فإ يخصص كل واحد

﴿الجواب﴾ للبنات النصف ولابن الم الباقي ولا شيء للاخ من الام لكن اذا حضر القسمة فينبغي أن يرضخ له والبنات تسقط الاخ من الام في مذهب الأئمة الاربعة والله أعلم (٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل خلف شيئا من الدنيا وتقاسمه أولاده وأعطوا أمهم كتبها وثمنها ولمد قليل وجد الاولاد مع أمهم شيئا يجيء ثلث الورثة فقالوا من أين لك هذا المال فقالت لما كان أبوك مريضا طلبت منه شيئا فأعطاني ثلث ماله فأخذوا المال من أمهم وقالوا ما أعطاني أبونا شيئا قبل يجب رد المال اليها

﴿الجواب﴾ ما أعطى المريض في مرض الموت لوارثه فانه لا ينفذ الا بأجازة الورثة فإ أعطاه المريض لامرأته فهو كسائر ماله الا أن يجيز ذلك باقي الورثة وينبغي للاولاد أن يقرؤا أمهم ويجيزوا ذلك لها لكن لا يجبرون على ذلك بل تقسم جميع التركة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث

(٩٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا من أم فما يستحق كل واحد منهم

﴿الجواب﴾ هذه الفريضة تقسم على احد عشر للبننت ستة اسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت من الأم فانها تسقط بالبننت باتفاق الأئمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كابي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم على اثني عشر سهما للبننت ستة وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والسهم الثاني لبيت المال

كتاب النكاح وشروطه

(٩٨) ﴿مسئلة﴾ في شروط النكاح من شرط انه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ولا يخرجها من دارها أو من بلدها فاذا شرطت على الزوج قبل العقد واتفقا عليها وخلا المقد عن ذكرها هل تكون صحيحة لازمة يجب العمل بها كالمقارنة أولا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم تكون صحيحة لازمة اذا لم يطلأها حتى لو قارنت عقد المقد هذا ظاهر مذهب الامام ابي حنيفة والامام مالك وغيرهما في جميع العقود وهو وجه في مذهب الشافعي يخرج من مسئلة صداق السر والعلاية وهكذا يطرده مالك وأحمد في العبارات فان النية المتقدمة عندهما كالمقارنة وفي مذهب أحمد قول ثان ان الشروط المتقدمة لا تؤثر وفيه قول ثالث وهو الفرق بين الشرط الذي يجعل العقد غير مقصود كالتواطىء على ان البيع تلجئة لا حقيقة له وبين الشرط الذي لا يخرج عن ان يكون مقصودا كاشتراط الخيار ونحوه وأما غاية نصوص احمد وقدماء أصحابه ومحققى المتأخرين على أن الشروط والمواطأة التي تجري بين المتعاقدين قبل العقد اذا لم يفسخاها حتى عقدا العقد فان العقد يقع مقيدا بها وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الحيل في البيع والاجارة والرهن والقرض وغير ذلك وهذا كثير موجود في كلامه وكلام أصحابه تضيق الفتوى عن تمديد اعيان المسائل وكثير فيها مشهور عند من له ادنى خبرة باصول أحمد ونصوصه لا يخفى عليه ذلك وقد قررنا دلائل ذلك من الكتاب والسنة واجماع السلف واصول الشريعة في مسئلة التحليل ومن تأمل العقود التي كانت تجري بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره مثل عقد البيعة التي كانت بينه وبين الانصار ليلية القبة وعقد

الهدنة الذي كان بينه وبين قريش عام الحديبية وغير ذلك علم انهم اتفقوا على الشروط ثم عقدوا العقد بلفظ مطلق وكذلك عامة نصوص الكتاب والسنة في الامر بالوفاء بالمعقود واليهود والشروط والنهي عن النذر والثلاث تتناول ذلك تناولا واحدا فان أهل اللثة والمرف متفقون على التسمية والمعاني الشرعية توافق ذلك

(٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت ثم بان انه كان لها زوج ففرق الحاكم بينهما فهل لها مهر وهل هو المسمى أو مهر المثل
 ﴿الجواب﴾ اذا علمت أنها مزوجة ولم تستشر لاموته ولا طلاقه فهذه زانية مطاوعة لا مهر لها واذا اعتقدت موته أو طلاقه فهو وطؤ شبهة بنكاح فاسد فلها المهر وظاهر مذهب احمد ومالك ان لها المسمى وعن احمد رواية اخرى كقول الشافعي ان لها مهر المثل والله اعلم
 (١٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجوها في غيبة أبيها ولم يكن لها ولي وجعلوا ان اباهما توفي وهو حي وشهدوا ان خالها اخوها فهل يصح العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا شهدوا ان خالها اخوها فهذه شهادة زور ولا يصير اخلال وليا بذلك بل هذه قد تزوجت بنير ولي فيكون نكاحها باطلا عند أكثر العلماء والفقهاء كالشافعي وأحمد وغيرهما وللألب أن يحدده ومن شهد ان خالها اخوها وان اباهما مات فهو شاهد زور يجب تعزيره ويمزراخلال وان كان دخل بها فلها المهر ويجوز ان يزوجه الاب في عدة النكاح العاسد عند أكثر العلماء كابن حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه والله أعلم

(١٠١) ﴿مسئلة﴾ في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها فهل يجوز للحاكم ان يزوجه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان الخياطب لها كفؤا جاز تزويجها في أصح قولى العلماء وهو مذهب ابى حنيفة واحمد في المشهور عنه ثم منهم من يقول تزوج بلا أمرها ولها الخيار اذا بلغت كذهب ابى حنيفة ورواية عن أحمد ومنهم من يقول اذا بلغت تسع سنين زوجت باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهو ظاهر مذهب احمد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن فان سكنت فقد أذنت وان أبت فلا جواز عليها رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وتزويج اليتيمة ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما

يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون ان تنكحوهن والمستضعفين من الولدان) وقد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها انها نزلت في اليتيمة التي يرغب ولها ان ينكحها اذا كان لها مال ولا ينكحها اذا لم يكن لها مال فنهوا عن نكاحهن حتى يقسطوا لهن في الصداق فقد اذن الله للولي ان ينكح اليتيمة اذا اصدقها صداق المثل والله اعلم (١٠٢). ﴿مسئلة﴾ في يتيمة حضر من يرغب في تزويجها ولها املاك فهل يجوز للوصي

ان يبيع من عقارها شيئا ويصرف ثمنه في جهاز وقماش لها وحلى يصلح لملها ام لا
 ﴿الجواب﴾ نعم للولي ان يبيع من عقارها ما يجهزها به ويجهزها بالجهاز المعروف والحلى المعروف (١٠٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها ومات ثم خطبها من يصلح

فهل لاولاد سيدها ان يزوجوها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا خطبها من يصلح لها فليأولاد سيدها ان يزوجوها فان امتنوا من ذلك زوجها الحاكم او عصبة اللحق ان كان له عصبة غير اولاده لكن من العلماء من يقدم الحاكم اذا عضل الولي الاقرب وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية ومنهم من يقدم العصبة كابي حنيفة في المشهور عنه فاذا لم يكن له عصبة زوج الحاكم باتفاق العلماء ولو امتنع العصبة كلهم زوج الحاكم بالاتفاق واذا اذن العصبة للحاكم جاز باتفاق العلماء.

(١٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بكرا فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها من بيت امها وانهم غرّوه فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غرّاه بالصداق وهل يجب على امها وأبيها عين اذا أنكروا أم لا وهل يكون له وطؤها ام لا

﴿الجواب﴾ هذا عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجهين في مذهب أحمد وغيره لوجهين أحدهما ان هذا مما لا يمكن الوطؤ معه الا بضرر يخافه واذى يحصل له والثاني ان وطء المستحاضة عند أحمد في المشهور عنه لا يجوز الا لضرورة وما يمنع الوطء حسا كاستداد الفرج أو طبعها كالجنون والجذام يثبت الفسخ عند مالك والشافعي وأحمد كما جاء عن عمر وأما ما يمنع كمال الوطء كالنجاسة في الفرج ففيه نزاع مشهور والمستحاضة اشد من غيرها واذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وان فسخ بعده قيل ان الصداق يستقر بمثل هذه الخلوة وان كان قد وطأها فانه يرجع بالمهر على من غرّاه وقيل لا يستقر فلا شيء عليه وله أن يحلف من ادعى

الترور عليه انه لم يفره ووطؤ المستحاضة فيه نزاع مشهور وقيل يجوز وطؤها كقول الشافعي وغيره وقيل لا يجوز الا لضرورة وهو مذهب احمد في المشهور عنه وله الخيار ما لم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل فان وطأها بعد ذلك فلا خيار له الا ان يدعي الجهل فحل له الخيار فيه نزاع مشهور والاظهر ثبوت الفسخ والله أعلم

(١٠٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنة اخيه من ابنة والزوج فاسق لا يصلي وخوفوها حتى أذنت في النكاح وقالوا ان لم تأذني والا زوجكي الشرع بنير اختيارك وهو الآن ياخذ مالها ويمنع من يدخل عليها لكشف حالها كامها وغيرها

﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس للمم ولاغيره من الاولياء ان يزوج موليته بنير كفاء اذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الائمة واذا فعل ذلك استحق العقوبة الشرعية التي ردهه وامثاله عن مثل ذلك بل لو رضيت هي بنير كفؤ كان لولي آخر غير الزوج ان يفسخ النكاح وليس للمم ان يكره المرأة البالغة على النكاح بكفؤ فكيف اذا اكرها على الزوج بنير كفؤ بل لا يزوجها الا بمن ترضاه باتفاق المسلمين واذا قال لها ان لم تأذني والا زوجك الشرع بنير اختيارك فاذنت بذلك لم يصح هذا الاذن ولا النكاح المرتب عليه فان الشرع لا يمكن غير الاب والجد من اجبار الكبيرة باتفاق الائمة وانما تنازع العلماء في الاب والجد في الكبيرة وفي الصغيرة مطلقا واذا تزوجها بنكاح صحيح كان عليه ان يقوم بما يجب لها ولا يتعدى عليها في نفسها ولا مالها وما أخذه من ذلك ضمنه وليس له ان يمنع من يكشف حالها اذا اشتكت بل اما ان يمكن من يدخل عليها ويكشف كالألم وغيرها واما ان يسكن بحجب جيران من أهل الصدق والدين يكشفون حالها والله اعلم

(١٠٦) ﴿مسئلة﴾ في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة وزوج امها كاره في الوكيل فهل يجوز ان يزوجهامها واخوها بلا اذن منها ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله المرأة البالغة لا يزوجهامها غير الاب والجد بنير اذنها باتفاق الائمة بل وكذلك لا يزوجهامها الاب الا باذنها في أحد قول العلماء بل في اصحهما وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أحد الروايتين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا البنت حتى تستأمر قالوا يا رسول الله فان البكر تستحي قال اذنها صماتها وفي لفظ يستأذنها أبوها واذنها

صاتها واما الم والاخ فلا يزوجونها بغير اذنها باتفاق العلماء واذا رضيت رجلا وكان كفوا لها
وجب على وليها كالاخ ثم الم ان يزوجها به فان عضلها وامتنع من تزويجها زوجها الولي الابد
منه والحاكم بغير اذنه باتفاق العلماء فليس للولي ان يجبرها على نكاح من لا رضاه ولا يعضلها
عن نكاح من رضاه اذا كان كفوا باتفاق الاثمة وانما يجبرها ويمضلها أهل الجاهلية والظلم
الذين يزوجون نساءهم لمن يختارونه لنرض لالمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو ينجلونها
حتى تفعل ويمضونها عن نكاح من يكون كفوا لها لعداوة أو غرض وهذا كله من عمل
الجاهلية والظلم والمدون وهو مما حرمه الله ورسوله واتفق المسلمون على تحريمه وأوجب
الله على اولياء النساء ان ينظروا في مصلحة المرأة لافي اهوائهم كسائر الاولياء والوكلاء فمن
تصرف لنيره فانه يقصد مصلحة من تصرف له لا يقصد هواه فان هذا من الامانة التي امر
الله ان تؤدى الي اهلها فقال ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين
الناس ان تحكموا بالعدل وهذا من النصيحة الواجبة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الدين
النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله قال لله ولكتابه ورسوله ولائمة
المسلمين وعامتهم والله اعلم

(١٠٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية اجني وولها في مسافة القصر معتقدا
ان الاجني المذكور حاكما عليها ودخل بها واستولدها ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها قبل ان
تنكح زوجها غيره فهل له ذلك لبطان النكاح الاول بغير ولي ام لا وهل يترتب اسقاط
الحد ووجوب المهر ويلحق النسب والاحصان

﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه
المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته
واذا تبين ان الزوج ليس له ولاية بحال فقارقه الزوج حين علم ذلك فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق
والحال هذه وله ان يزوجها من غير ان تنكح زوجها غيره والله اعلم

(١٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي الى رحمة الله وله ابن ابن وقد تزوج
سرية جده المذكور فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز له تزويج سرية جده التي كان يطأها باتفاق المسلمين واذا تزوجها

فرق بينهما ولا يحل إبقائه معها وإن استحل ذلك استتيب ثلثا فإن تاب والا قتل
 (١٠٩) (مسئلة) في رجل تزوج بتيمة وشهدت أنها يبلوغها فكنت في صحته أرفع
 سنين ثم بانث منه بالثلاث ثم شهدت اخواتها وفساء أخر أنها ما بانث الا بعد دخول الزوج
 بها بنسة أيام وشهدت أمها بهذه الصورة والام ماتت والزوج يريد المراجعة

(الجواب) الحمد لله لا يحل للزوج ان يتزوجها اذا طلقها الا ناعند جمهور العلماء فان مذهب
 أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه ان نكاح هذه صحيح وان كان قبل البلوغ ومذهب مالك
 وأحمد في المشهور ان الطلاق يقع في النكاح الفاسد المختلف فيه ومثل هذه المسائل يقبح فانها
 من أهل البغي فانهم لا يتكلمون في صحة النكاح حين كان يطاها ويستمتع بها حتى اذا طلقت
 ثلثا أخذوا يسعون فيما يبطل النكاح حتى لا يقال ان الطلاق وقع وهذا من المضادة لله في
 أمره فانه حين كان الوطؤ حراما لم يتحر ولم يسأل فلما حرمه الله أخذ يسأل عما يباح به الوطؤ
 ومثل هذا يقع في المحرم باجماع المسلمين وهو فاسق لان مثل هذه المرأة إما ان يكون نكاحها
 الاول صحيحا وإما ان لا يكون فان كان صحيحا فالطلاق الثلاث واقع والوطؤ قبل نكاح زوج
 غيره حرام وان كان النكاح الاول باطلا كان الوطؤ فيه حراما وهذا الزوج لم يتب من ذلك
 الوطئي وانما سال حين طلق لثلاث يقع به الطلاق فكان سؤا لهم عما به يحرم الوطؤ الاول
 لاجل استحلال الوطئي الثاني وهذه المضادة لله ورسوله والسعي في الارض بالفساد فان كان
 هذا الرجل طلقها ثلثا فليتنق الله وليجتنبها وليحفظ حدود الله فان من يتعد حدود الله فقد
 ظلم نفسه والله أعلم

(١١٠) (مسئلة) في امرأة لها أب واخ ووكيل ايها في النكاح وغيره حاضر فذهبت
 الى الشهود وغيرت اسمها واسم ايها وادعت ان لها مطلقا يريد تجديد النكاح واحضرت
 رجلا اجنبيا وذكرت انه اخوها فكبت الشهود كتابها على ذلك ثم ظهر ما فعلته وثبت ذلك
 بمجلس الحكم فهل يعزر على ذلك وهل يجب تعزير المرفين والذي ادعى انه اخوها والذي
 عرف الشهود بما ذكر وهل يختص التعزير بالحاكم أو يعزروهم ولي الامر من محاسب وغيره
 (الجواب) الحمد لله يعزر تعزيرا يليغا لو عزرها ولي الامر مرات كان ذلك حسنا كما
 كان عمر بن الخطاب يكرر التعزير في القمل اذا اشتمل على انواع من المحرمات فكان يعزر

في اليوم الاول مائة وفي الثاني مائة وفي الثالث مائة يفرق التعزير لثلاث يفضي الى فساد بعض الاعضاء وذلك ان هذه ادعت الى غير أبيها واستخلفت اخاها وهذا من الكبار قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواله فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا بل قد ثبت في الصحيح عن سعد وأبي بكره انهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول من ادعى الى غير أبيه فالجعة عليه حرام ونبت ما هو ابلغ من ذلك في الصحيح عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس منا من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم الا كفر ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتوب مقعده من النار ومن رمى رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك الا جاز عليه وهذا تنقيط عظيم يقتضي أن يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة تستحق فيها مائة سوط ونحو ذلك وأيضا فانها لبست على الشهود وأوقتتهم في العقود الباطلة ونكحت نكاحا باطلا فان جمهور العلماء يقولون النكاح بغير ولي باطل يمزرون من يفضل ذلك اقتداء بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا مذهب الشافعي وغيره بل طائفة منهم يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره ومن جوز النكاح بلا ولي مطلقا أو في المدينة فلم يجوز على هذا الوجه من دعوي النسب الكاذب واقامة الولي الباطل فكان عقوبة هذه متفقة عليها بين المسلمين وتعاقب أيضا على كذبها وكذلك الدعوى انه كان زوجها وطلقها ويعاقب الزوج أيضا وكذلك الذي ادعى انه أخوها يعاقب على هذين الريتين وأما المعروفون بهم يعاقبون على شهادة الزور بالنسب لها والزويج والتطليق وعدم ولي حاضر وينبغي ان يبالغ في عقوبة هؤلاء فان الفقهاء قد نصوا على ان شاهد الزور يسود وجهه بما نقل عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه كان يسود وجهه اشارة الى سواد وجهه بالكذب وانه كان يركبه دابة مقلوبا الى خلف اشارة الى انه قلب الحديث ويطلق به حتى يشهره بين الناس انه شاهد زور وتعزير هؤلاء ليس يختص بالحاكم بل يمزره الحاكم والمحاسب وغيرها من ولاية الامور القادرين على ذلك ويتمين ذلك في مثل هذه الحال التي ظهر فيها فساد كثير في النساء وشهادة الزور كثيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه والله أعلم

(١١١) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها قبل الاصابة

فهل يجوز له ان يدخل بالام بعد طلاق البنت

﴿ الجواب ﴾ لا يجوز تزويج أم اسراته وان لم يدخل بها والله أعلم

(١١٢) ﴿ مسألة ﴾ في رجل تزوج بكرا بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد وكان قدم العقد عليها لزواج قبله وطلقت قبل الدخول بغير اصابة ثم دخل بها الزوج الثاني فوجدها بنتا فكتم ذلك وحملت الزوجة منه واستقر الحال بينهما فلما علم الزوج انها لم تستأذن العقد عليها سأل عن ذلك قيل له ان العقد مفسوخ لكونها بنتا ولم تستأذن فهل يكون العقد مفسوخا والوطؤ شبهة ويلزم تجديد العقد أم لا

﴿ الجواب ﴾ اما اذا كانت ثيبا من زوج وهي بالغ فهدى لا تنكح الا باذنها باتفاق الائمة ولكن اذا زوجت بغير اذنها ثم أجازت العقد جاز ذلك في مذهب أبي حنيفة ومالك والامام احمد في احدى الروايتين ولم يحز في مذهب الشافعي واحمد في رواية اخرى وان كانت ثيبا من زنا فهي كالثيب من النكاح في مذهب الشافعي واحمد وصاحبي ابي حنيفة وفيه قول آخر انها كالبكر وهو مذهب ابي حنيفة نفسه ومالك وان كانت البكارة زالت بوثة أو باصبع أو نحو ذلك فهي كالبكر عند الائمة الاربعة واذا كانت بكرا فالبكر يجبرها ابوها على النكاح وان كانت بالغة في مذهب مالك والشافعي واحمد في احدى الروايتين وفي الاخرى وهي مذهب ابي حنيفة وغيره ان الاب لا يجبرها اذا كانت بالغا وهذا أصح ما دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد الاصول فقد تبين في هذه المسئلة ان أكثر العلماء يقولون اذا اختارت هي العقد جاز والا يحتاج الى استئذان وقد يقال هو الاقوى هنا لاسيما والاب انما عقده متقدا انها بكروانه لا يحتاج الى استئذانها فاذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان معذورا فاذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولى ووقف العقد على الاجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء والظاهر فيه التفصيل بين بعضها وبعض كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

(١١٣) ﴿ مسألة ﴾ في امرأة خلاها اخوها في مكان لتوفى عدة زوجها فلما انقضت العدة هربت الى بلد مسيرة يوم وتزوجت بغير اذن أخيها ولم يكن لها ولي غيره فهل يصح العقد أم لا

﴿ الجواب ﴾ اذا لم يكن أخوها عاضلا لها وكان أهلا للولاية لم يصح نكاحها بدون اذنه والحال هذه والله أعلم

(١١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي ولم تدرك الا بعد
القد بشهرين فهل يجوز عقد نكاحها

﴿الجواب﴾ البنت التي لم تبلغ لا يجبرها على تزويجها غير الاب والجد والاخ والم
والسلطان الذي هو الحاكم أو نواب الحاكم في العقود للفقهاء في ذلك ثلاثة اقوال احدها من
لا يجوز وهو قول الشافعي ومالك والامام احمد في رواية والثاني يجوز النكاح بلا اذنها ولها
الخيار اذا بلغت وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد والثالث أنها تزوج باذنها ولا خيار
لها اذا بلغت وهذا هو المشهور من مذهب احمد فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب
أبي حنيفة واحمد وغيرهما ولو زوجها حاكم يري ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن قضا
أو يفترق الى حاكم يحكم بصحة ذلك على وجهين في مذهب الشافعي واحمد وغيرهما اصحهما
الاول لكن الحاكم المزوج هنا شافعي فان قلد قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر
شروطه وكان بمن له ذلك جاز وان كان قد أقدم على ما يستند تحريمه كان فعله غير جائز وان
كان قد ظنها بالنكاح فزوجها فكانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد زوجها ولا يكون النكاح
صحيا والله اعلم

(١١٥) ﴿مسئلة﴾ جدتي امه وابي جده وانا صمة له وهو خالي

افتنا يا امام برحمتك الله ويكتفيك حادثات الليالي

﴿الجواب﴾ رجل زوج ابنة ام بنت واتى البنت بالنكاح الحلال

فانت منه بنت فالت الشراء وقالت لابن هاتيك خالي

رجل تزوج امرأة وتزوج ابنة بابها ولد له بنت ولابنة ابن فبنته هي المخاطبة بالشعر فحدثت ام
امها هي ام ابن الابن زوجة الابن وأبوها جد ابن ابنة وهي عمته اخت ابيه من الاب وهو
خالها أخو امها من الام والله أعلم

(١١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها ولا ينقلها
من منزلها وان تكون عند امها فدخل على ذلك فهل يلزمه الوفاء واذا خالف هذه الشروط
فهل للزوجة التمسك أم لا

﴿الجواب﴾ نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام احمد وغيره من

الصحابة والتابعين كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص وشرح القاضي والاوزاعي واسحق ومذهب مالك اذا شرط لها اذا تزوج عليها أو تسرى ان يكون أمرها بيدها أو رأيها ونحو ذلك صح هذا الشرط أيضا وملكت المرأة الفرقة به وهو في المعنى نحو مذهب احمد وذلك لما أخرجه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان أحق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج وقال عمر بن الخطاب مقاطع الحقوق عند الشروط فجعل النبي الله عليه وسلم ما تستحل به الفروج التي هي من الشروط أحق بالوفاء من غيرها وهذا نص مثل هذه الشروط ليس هناك شرط يوفي به بالاجماع غير الصداق والكلام في هذه الشروط معروف وأما شرط مقام ولدها عندها ونفقته عليه فهذا مثل الزيادة في الصداق والصداق يحتمل من الجهالة فيه من النصوص عن أحمد ومذهب أبي حنيفة ومالك ما لا يحتمل في الثمن والاجرة اذ يصح مهر المثل فكل جهالة تنقص عن جهالة المثل تكون أحق بالجواز لاسيما ومثل هذا يجوز في الاجارة ونحوها ومذهب احمد وغيره له ان يستأجر الاجير بتمامه وكسوته ويرجع في ذلك الى العرف وكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف بطريق الاولى ومتى لم يقبل الشروط فتزوج او تسرى فلها فسخ النكاح لكن في توقف ذلك على الحاكم نزاع لكونه صار مجتهدا فيه كخيار العنة والميوب اذ فيه خلاف او يقال لا يحتاج الى اجتهاد في ثبوته وان وقع نزاع في الفسخ به كخيار المتعة ثبت في مواضع الخلاف عند القائلين بالاحكام حاكم مثل ان يفسخ على التراخي فان هذا فيه خلاف واصل ذلك ان يوقف الفسخ على الاجتهاد في ثبوت الحكم أيضا والان الفروج محتاط لها فتناط بامر حاكم بخلاف الفسوخ في البيع والاقوي ان الفسخ المختلف فيه لا يفترق الى حكم لكن ان رفع الى حاكم يرى امضاء امضاءه وان رأى ابطاله ابطله والله اعلم

(١١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له ورزق منها اولاداً ثم وجد لها أخ بعد ذلك فهل هذا النكاح صحيح

﴿الجواب﴾ اذا كان لها أخ غائب غيبة منقطعة ولم يكن يعرف حينئذ لها أخ لكونها ضاعت من أهلها حين صغرها الى ما بعد النكاح لم يجعل النكاح المذكور والله أعلم

(١١٨) ﴿مسئلة﴾ في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم ان

يزوجها ام لا وهل ثبت لها الخيار اذا بلغت ام لا

﴿الجواب﴾ اذا بلغت تسع سنين فانه يزوجها الاولياء من العصابات والحاكم ونائبه في ظاهر مذهب احمد وهو مذهب ابي حنيفة وغيرهما كما دل على ذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكوهن) واخرجنا في الصحيحين عن عروة ابن الزبير انه سأل عائشة عن قول الله عز وجل (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) قالت يا ابن أخي هذه اليتيمة في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبها مالها وجمالها فيريد وليها ان يتزوجها من غير ان يقسط في صداقها فيعطيا مثل ما يعطيا غيره فهوا ان ينكوهن الا ان يقسطوا لهن ويلتوا بهن على سنتين في الصداق وأمرنا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن قال عروة قالت عائشة ثم ان الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الآية فيهن فانزل الله عز وجل (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) الآية قالت عائشة والذي ذكر الله انه يتلى عليكم في الكتاب الآية الاولى التي قالها الله عز وجل وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء قالت عائشة وقول الله عز وجل في الآية الاخرى وترغبون أن تنكوهن من رغبة أحدكم عن يتيمته التي تكون في حجره حيث تكون قليلة المال والحال وفي لفظ آخر اذا كانت ذات مال وجمال وغبوا في نكاحها في اكمال الصداق واذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال وغبوا عنها وأخذوا غيرها من النساء قال فكما يركونها حتى يرغبوا عنها فليس لهم ان ينكحوها اذا رغبوا فيها الا ان يقسطوا لها ويعطوها حقا من الصداق فهذا بين ان الله اذن لهم ان يزوجوا اليتامى من النساء اذا فرضوا لهن صداق مثلهن ولم يأذن لهم في تزويجهن بدون صداق المثل لانها ليست من أهل التبرع ودلائل ذلك متعددة ثم الجمهور الذين جوزوا انكاحها لهم قولان أحدهما وهو قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين انها تزوج بدون اذنها ولها الخيار اذا بلغت والثاني وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره انها لا تزوج الا باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة كما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها وان أبى فلا جواز عليها

رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فقد اذنت وإن ابت فلا جواز عليها فهذه السنة نص في القول الثالث الذي هو أعدل الأقوال أنها تزوج خلافا لمن قال أنها لا تزوج حتى تبلغ فلا تصير يتيمة والكتاب والسنة صريح في دخول اليتيمة قبل البلوغ في ذلك إذ البالغة التي لها أمر في مالها يجوز لها أن ترضى بدون صداق المثل ولأن ذلك مدلول اللفظ وحقيقته ولأن ما بعد البلوغ وإن سمي صاحبه يتيما مجازا فثابته أن يكون داخل في العموم وأما أن يكون المراد باليتيمة البالغة دون التي لم تبلغ فهذا لا يسوغ حمل اللفظ عليه بحال والله أعلم

(١١٩) ﴿مسئلة﴾ في تزويج المالك بالجواري من غير عتق إذا كانوا لملك واحد ومن يعتقد طرفي النكاح في الطرفين لها ولأولادهم وهل للسيد أن يتسرى بهن

﴿الجواب﴾ تزويج المالك بالإماء جائز سواء كانوا لملك واحد أو لمالكين مع بقائهم على الرق وهذا مما اتفق عليه أئمة المسلمين والذي يزوج الأمة سيدها أو وكيله وأما المملوك فهو يقبل النكاح لنفسه إذا كان كبيرا أو يقبل له وكيله إن كان صغيرا فسيده يقبل له فإذا كان الزوجان له قال بمحضرة شاهدين زوجت مملوكي فلانا بامتي فلانة وينعقد النكاح بذلك وأما العبد البالغ فهل سيده إن تزوجه بنير أسره ويكرهه على ذلك فيه قولان للعلماء أحدهما لا يجوز وهو مذهب الشافعي وأحمد والثاني يجزئه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والأئمة والمملوك الصغير يزوجهما بنير أذنهما بالاتفاق وأما الأولاد فهم تبع لأمهم في الحرية والرق وهم تبع لأبيهم في النسب والولاء باتفاق المسلمين فمن كان سيد الأم كان أولادها له سواء ولدوا من زوج أو من زنا كما إن البهائم من الخيل والابل والحير إذا نزا ذكرها على أمتها كان الأولاد للمالك الأم ولو كانت الأم معتقة أو حرة الأصل والاب مملوكا كان الأولاد أحرارا وأما النسب فانهم ينتسبون إلى أبيهم وإذا كان الاب عتيقا والأم عتيقة كانوا منتسبين إلى موالى الاب وإن كان الاب مملوكا انتسبوا إلى موالى الأم فإن عتق الاب بعد ذلك انفجر الولاء من موالى الأم إلى موالى الاب وهذا مذهب الأئمة الأربعة ومن كان مالا لأم ملك أولادها وكان له أن يتسرى بالبنات من أولاد أماته إذا لم يكن يستمتع بالأم فانه يستمتع ببناتها فان استمتع بالأم فلا يجوز أن يستمتع ببناتها والله أعلم

(١٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل حث من زوجته فنكحت غيره ليحلها للاول قبل هذا النكاح صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له وعنه انه قال الا انبشكم بالنيس المستمار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لمن الله المحلل والمحلل له وافق على تحريم ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم باحسان مثل عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وغيرهم حتى قال بعضهم لا يزالا زانيين وان مكثا عشرين سنة اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلها له وقال بعضهم لا نكاح الا نكاح رغبة لانكاح دلسة وقال بعضهم من يخادع الله يخدعه وقال بعضهم كنا نلدها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاحا وقد اتفق ائمة الفتوى كلهم على انه اذا شرط التحليل في المقدم كان باطلا وبعضهم لم يجعل للشرط المتقدم ولا الراف المطرد تأثيرا وجعل المقدم مع ذلك كالنكاح المعروف نكاح الرغبة وأما الصحابة والتابعون وأكثر ائمة الفتيا فلا فرق عندهم بين هذا الراف واللفظ وهذا مذهب اهل المدينة واهل الحديث وغيرهما والله أعلم

(١٢١) ﴿مسئلة﴾ في السبد الصغير اذا استنحت به النساء وهو دون البلوغ هل يكون ذلك زوجا وهو لا يدوي الجماع

﴿الجواب﴾ ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لمن آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه ولعن الله المحلل والمحلل له قال الترمذي حديث صحيح وثبت اجماع الصحابة على ذلك كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم حتى قال عمر لا اوتي بمحلل ولا محلل له الا رجتهما وقال عثمان لا نكاح الا نكاح رغبة لانكاح دلسة وسئل ابن عباس عن من طلق امرأته مائة طلقة فقال بانت منه ثلاث وسائرهما اتخذها آيات الله هزوا فقال له السائل ارايت ان تزوجتها وهو لا يعلم لأحلبا ثم اطلقها فقال له ابن عباس من يخادع الله يخدعه وسئل عن ذلك فقال لا يزالان زانيين وان مكثا عشرين سنة اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلها له وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة في كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل وهذا لعمرى اذا كان المحلل كبيرا يطأها ويذوق عسلتها وتذوق عسلته فاما العبد الذي لا وطئ فيه اوفيه ولا يبد

وطئه وطئا كن لا ينتشر ذكره فهذا لا نزاع بين الأئمة في ان هذا لا يلحقا وتكاح المحلل مما سير به النصارى المسلمين حتى يقولوا ان المسلمين قال لهم بينهم اذا طلق احدكم امرأته لم تحل له حتى تزني وبنينا صلى الله عليه وسلم بري من ذلك هو وأصحابه والتابعون لهم باحسان وجمهور أئمة المسلمين والله اعلم

(١٢٢) ﴿مسئلة﴾ في امام عدل طلق امرأته وبقيت عنده في بيته حتى استحلّت تحليل

اهل مصر وتزوجها

﴿الجواب﴾ اذا تزوجها الرجل بنية انه اذا وطئها طلقها يلحقها الزوجا الاول او توطأ على ذلك قبل المقد او شرطاه في صلب المقد لفظا او عرفا فهذا وانواعه تكاح التحليل الذي اتفقت على بطلانه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له

(١٢٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها في منزل أبيه فكانت مدة السكنى منفردة وهو عاجز عن ذلك فهل يجب عليه ذلك وهل لها ان تفسخ النكاح اذا أراد ابطال الشرط وهل يجب عليه ان يمكن امها او أختها من الدخول عليها والبيت عندها أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجب عليه ما هو عاجز عنه لاسيما اذا شرطت الرضا بذلك بل كان قادرا على مسكن آخر لم يكن لها عند كثير من أهل العلم كالك وأحد القولين في مذهب احمد وغيرهما غير ما شرط لها فكيف اذا كان عاجزا وليس لها ان تفسخ النكاح عند هؤلاء وان كان قادرا فاما اذا كان ذلك للسكن ويصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها ان تفسخ بالا نزاع بين الفقهاء وليس عليه ان يمكن من الدخول الى منزله لا امها ولا أختها اذا كان معاشرها بالمعروف والله اعلم

(١٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل شريف زوج ابنته وهي بكر بالغ لرجل غير شريف منربي معروف بين الناس بالصالح برضاء ابنته وأذنها ولم يشهد عليها الاب بالرضا فهل يكون ذلك قادحا في المقدام لا مع استمرار الزوجة بالرضا وذلك قبل الدخول وبمده وقدر قادح فاشهدت الزوجة ان الرضا والاذن صدرا منها فهل يحتاج في ذلك تجديد المقد

﴿الجواب﴾ لا يفترق صحة النكاح الى الاشهاد على اذن المرأة قبل النكاح في المذاهب

الاربعة الا وجها ضعيفا في مذهب الشافعي واحمد بل قال اذا قال الولي اذنت لي جاز عقد
النكاح والشهادة على الولي والزوج ثم المرأة بعد ذلك ان انكرت فالنكاح ثابت هذا مذهب
الشافعي واحمد في المشهور عنه وأما مذهب ابى حنيفة ومالك واحمد في راية عنه اذا لم تأذن
حتى عقد النكاح جاز وتسمى مسئلة وقف المقود وكذلك العبد اذا تزوج بدون اذن مواليه
فهو على هذا النزاع واما الكفاءة في النسب فالنسب معتبر عند مالك واما عند أبى حنيفة
والشافعي وأحمد في احدي الروايتين عنه فهي حق للزوجة والابوين فاذا رضوا بدون كفؤ
جاز وعند أحمد هي حق لله فلا يصح النكاح مع فراقها والله اعلم

(١٢٥) ﴿مسئلة﴾ في المرأة التي يتبر اذنها في الزواج شرعا هل يشترط الاشهاد عليها
بأذنها لوليها ام لا واذا قال الولي انها اذنت لي في تزويجها من هذا الشخص فهل للعاقد ان
ان يعتقد بمجرد قول الولي ام قولها وكيفية الحكم في هذه المسئلة بين العلماء

﴿الجواب﴾ الحمد لله الاشهاد على اذنها ليس شرطا في صحة العقد عند جماهير العلماء وانما
فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعي واحمد فان ذلك شرط والمشهور في المذهبين كقول الجمهور
ان ذلك لا يشترط فلو قال الولي اذنت لي في العقد فمقد العقد وشهد الشهود على المتقدم
صدقة الزوجة على الاذن كان النكاح ثابتا صحيحا باطنا وظاهرا وان أنكرت الاذن كان القول
قولها مع يمينها ولم يثبت النكاح ودعواه الاذن عليها كما لو ادعى النكاح بعد موت الشهود
ونحو ذلك والذي ينبغي لشهود النكاح ان يشهدوا على اذن الزوجة قبل العقد لوجوه ثلاثة
(احدها) ان ذلك عقد متفق على صحته ومهما أمكن ان يكون المقدم متفقا على صحته فلا ينبغي
ان يسدل عنه الى ما فيه خلاف وان كان مرجوحا الا للمعارض راجح (الوجه الثاني) ان
ذلك معونة على تحصيل مقصود المقدم وأمان من جحوده لاسيما في مثل المكان والزمان الذي
يكثر فيه جحد النساء وكذبهن فان ترك الاشهاد عليها كثيرا ما يفضى الى خلاف ذلك ثم انه
يفضى الى ان تكون زوجة في الباطن دون الظاهر وفي ذلك مفسد متعددة (الوجه الثالث)
ان الولي قد يكون كاذبا في دعوى الاستئذان وان يحتمل بذلك على ان يشهد انه قد
زوجها وان يظن الجهال ان النكاح يصح بدون ذلك اذا كان عند العامة انها اذا زوجت
عند الحاكم صارت زوجة فيفضى الى مهرها وجعلها زوجة بدون رضاها وأما العاقد

الذي هو نائب الحاكم اذا كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها لا بطريق الوكالة للولي فلا زوجها حتى يعلم انها قد اذنت وذلك بخلاف ما اذا كان شاهدا على العقد وان زوجها الولي بدون اذنها فهو نكاح الفضولي وهو موقوف على اذنها عند ابي حنيفة ومالك وهو باطل مردود عند الشافعي وأحمد في المشهور عنه

(١٢٦) ﴿مسئلة﴾ في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد

﴿الجواب﴾ نكاح المريض صحيح ترث المرأة في قول جماهير علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ولا تستحق الا مهر المثل لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق

(١٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم فجاء بشهود وهو يعلم

فسق الشهود لكن لو شهدوا عند الحاكم قبلهم فهل يصح نكاح المرأة بشهادتهم واذا صح هل يكره *

﴿الجواب﴾ نعم يصح النكاح والحال هذه وان المدالة المشترطة في شاهدي النكاح انما

هي ان يكونا مستورين غير ظاهري الفسق واذا كانا في الباطن فاسقين وذلك غير ظاهر بل ظاهرهما السر انمقد النكاح بهما في اصح قولي العلماء في مذهب أحمد والشافعي وغيرهما اذ لو اعتبر في شاهدي النكاح ان يكونا معدين عند الحاكم لما صح نكاح اكثر الناس الا بذلك وقد علم ان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى كانوا يقدون الا نكحة بمحضر من بعضهم وان لم يكن الحاضرون معدين عند أولى الامر ومن الفقهاء من قال يشترط ان يكونا مبرزي المدالة فهؤلاء شهود الحكم معدون عندهم وان كان فيهم من هو فاسق في نفس الامر فعلى التقديرين ينمقد النكاح بشهادتهم وان كانوا في الباطن فساقا والله اعلم

(١٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل ركض يسير البلاد في كل مدينة شهرا وشهرين ويعزل عنها

ويخاف ان يقع في المعصية فهل له ان يتزوج في مدة اقامته في تلك البلدة واذا سافر طلقها واعطاها حقها ولا وهل يصح النكاح أولا

﴿الجواب﴾ له ان يتزوج لكن ينكح نكاحا مطلقا لا يشترط فيه توقفا بحيث يكون

ان شاء امسكها وان شاء طلقها وان نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره في مثل ذلك

وفي صحة النكاح نزاع ولونوى انه اذا سافر واعجته امسكها والاطلقها جاز ذلك فاما ان يشترط التوقيت فهذا نكاح المنة الذي اتفق الاثمة الاربعة وغيرهم على تحريمه وان كان طائفة يرخصون فيه اما مطلقا واما للمضطر كما قد كان ذلك في صدر الاسلام فالصواب ان ذلك منسوخ كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان رخص لهم في المنة عام الفتح قال ان الله قد حرم المنة الى يوم القيامة والقرآن قد حرم ان يبطأ الرجل الا زوجة أو مملوكة بقوله (والذين هم لقروجهم حافظون الا على ازواجهم أو ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين فمن ابتي وراء ذلك فاولئك هم المادون) وهذه المستمتع بها ليست من الازواج ولا ما ملكت اليمين فان الله قد جعل للازواج احكاما من الميراث والاعتداد بعد الوفاة باربعة اشهر وعشر وعدة الطلاق ثلاثة قروء ونحو ذلك من الاحكام التي لا تثبت في حق المستمتع بها فلو كانت زوجة لثبت في حقها هذه الاحكام ولهذا قال من قال من السلف ان هذه الاحكام نسخت المنة وبسط هذا طويل وليس هذا موضعه واذا اشترط الاجل قبل المقد فهو كالشرط المقارن في اصح قولى العلماء وكذلك في نكاح المحلل واما اذا نوى الزوج الاجل ولم يظهره للمرأة فهذا فيه نزاع يرخص فيه أبو حنيفة والشافعي ويكرهه مالك وأحمد وغيرهما كما انه لونوى التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على النهى عنه وجعلوه من نكاح المحلل لكن نكاح المحلل شر من نكاح المنة فان نكاح المحلل لم يبع قط اذا ليس مقصود المحلل ان ينكح وانما مقصوده ان يعيدها الى المطلق قبله فهو يثبت المقد ليزيله وهذا لا يكون مشروعا بحال بخلاف المستمتع فان له غرضا في الاستمتاع لكن التأجيل يخل بمقصود النكاح من المودة والرحمة والسكن ويجعل الزوجة بمنزلة المستأجرة فهذا كان النية في نكاح المنة اخف من النية في نكاح المحلل وهو يتردد بين كراهة التحريم وكراهة التنزيه واما الغزل فقد حرمه طائفة من العلماء لكن مذهب الاثمة الاربعة انه يجوز بأذن المرأة والله اعلم

(١٢٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة اخ له من الابوين فهل يجوز الجمع بينهما ام لا

﴿الجواب﴾ الجمع بين هذه المرأة وبين الاخرى حر لجمع بين المرأة وبين خالة أبيها فان أباهما اذا كان احدهما الآخر من أمه او امه وأبيه كانت خالة هذا خالة هذا بخلاف ما اذا كان

اخاه من ابيه فقط فانه لا تكون خالة احدهما خالة الآخر بل تكون عمته والجمع بين المرأة وخالة ابيها وخالة امها أو عمة ابيها أو عمة أمها كالجمع بين المرأة وعمتها وخالتها عند أئمة المسلمين وذلك حرام باتفاقهم واذا تزوج احدهما بعد الاخرى كان نكاح الثانية باطلا لا يحتاج الى طلاق ولا يجب بمقد مهر ولا ميراث ولا يحل له الدخول بها وان دخل بها فارتقا كما تفارق الاجنبية فان اراد نكاح الثانية فارق الاولى فاذا انقضت عدتها تزوج الثانية فان تزوجها في عدة طلاق رجعي لم يصح العقد الثاني باتفاق الأئمة وان كان الطلاق بائنا لم يحز في مذهب ابي حنيفة واحمد وجاز في مذهب مالك والشافعي فاذا طلقها طليقة او طلقتين بلا عوض كان الطلاق رجعيا ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة الاولى باتفاق الأئمة فان تزوجها لم يحز ان يدخل بها فان دخل بها في هذا النكاح الفاسد وجب عليه ان يستتر لها فانها أجنبية ولا يعقد عليها حتى تنقضي عدة الاولى المطلقة باتفاق الأئمة وهل له ان يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح العاسد في عدتها منه فيه قولان للعلماء احدهما يجوز وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي والثاني لا يجوز وهو مذهب مالك وفي مذهب احمد القولان

(١٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها

﴿الجواب﴾ اذا كانت تزني فليس له ان يطأها حتى تحبض ويستبرئها من الزنا فان الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة عقدا ووطئا ومني وطئها مع كونها زانية كان ديوتا والله أعلم

(١٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية ثبته وتصلى وتصوم فاي شيء يلزم سبها اذا لم يجامها

﴿الجواب﴾ اذا كانت محتاجة الى الكفاح فليعنفها اما بان يطأها واما بان يتزوجها لمن يطأها ولا يجوز ان يطأها الا زوج او سيدها

(١٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية معوقة ومدطليها منه رجل ليتزوجها فخلف بالطلاق

ما اعطيك اياها فهل يلزمه الطلاق ادا وكل رجلا في زواجها لذلك الرجل

﴿الجواب﴾ متى فعل المحلوف عليه بنفسه او وكيله حنث لكن اذا كان المخاطب كفوا

فله ان يزوجه الولي الا بعد مثل ابيه او ابيه او أخيه او يزوجه الحاكم باذنها ودون اذن الممتق فانه عاضل ولا يحتاج الى اذنه ولا حنث عليه اذا زوجت على هذا الوجه

(١٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ينكح زوجته في دبرها

﴿الجواب﴾ وطؤ المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة وهو قول جماهير السلف والخلف بل هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن وقد قال تعالى نسائكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم والحرث هو موضع الولد فإن الحرث محل الفرس والزرع وكانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحول فانزل الله هذه الآية وأباح الرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها لكن في الفرج خاصة ومتى وطأها في الدبر وطأ عنه عزرا جميعا فإن لم ينتهيا وإلا فرق بينهما كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفجر به والله أعلم

(١٣٤) ﴿مسئلة﴾ في الاماء الكتابيات ما الدليل على وطنهن بملك الميمن من الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار وعلى تحريم الاماء المجوسيات اقوتونا مأجورين

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين وطء الاماء الكتابيات بملك الميمن اقوى من وطنهن بملك النكاح عند عوام أهل العلم من الأئمة الاربعة وغيرهم ولم يذكر عن أحد من السلف تحريم ذلك كما نقل عن بعضهم المنع من نكاح الكتابيات وان كان ابن المنذر قد قال لم يصح عن أحد من الاوائل انه حرم نكاحهن ولكن التحريم هو قول الشيعة ولكن في كراهة نكاحهن مع عدم الحاجة نزاع والكراهة معروفة في مذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك كراهة وطئ الاماء فيه نزاع روي عن الحسن انه كرهه والكراهة في ذلك مبنية على كراهة الزوج واما التحريم فلا يعرف عن أحد بل قد تنازع العلماء في جواز تزويج الامة الكتابية جوزه أبو حنيفة واصحابه وحرمة مالك والشافعي والليث والاوزاعي وعن أحمد روايتان اشهرهما كالثاني فان الله سبحانه انما اباح نكاح المحصنات من أهل الكتاب بقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) الآية فاباح المحصنات منهم وقال في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمنكم من فتياتكم المؤمنات والله اعلم بايمانكم بعضكم من بعض) فانما أباح النساء المؤمنات وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة واما الامة المجوسية فالكلام فيها ينبغي على اصليين (احدهما) ان نكاح المجوسيات لا يجوز كالايحوز نكاح الوثنيات وهذا مذهب الأئمة الاربعة وذكره الامام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذهابهم ونسائهم وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف اهل البدع والاصل (الثاني) ان من لا يحوز

نكاحهن لا يجوز وطئهن بملك اليمين كالوثقيات وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم
وحكى عن أبي ثور أنه قال يباح وطؤ الاماء بملك اليمين على أي دين كن واطن هذا يذكر عن
بعض المتقدمين قد تبين ان في وطئ الامة الوثنية نزاعاً وأما الامة الكتابية فليس في وطئها
مع اباحة الزوج بهن نزاع بل في الزوج بها خلاف مشهور وهذا كله مما بين ان القول بجواز
الزوج بهن مع المنع من التسري بهن لم يقله احد ولا يقوله فقيه وجنث فنقول الدليل على
انه لا يحرم التسري بهن وجوه أحدها ان الاصل الحل ولم يقم على تحريمه دليل من نص ولا
اجماع ولا قياس فبقى حل وطئهن على الاصل وذلك ان ما يستدل به من ينزع في حل نكاحهن
كقوله ولا تنكحوا المشركات وقوله ولا تمسكوا بمصم الكوافر انما يتناول النكاح لا يتناول
الوطء بملك اليمين ومعلوم انه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريمه فيبقى الحل على
الاصل (الثاني) ان قوله تعالى (والذين هم لغروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت
أيماهم فانهم غير ملومين) يقتضي عموم جواز الوطئ بملك اليمين مطلقاً الا ما استثناء الدليل
حتى ان عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولاً للجمع بين الاختين حين
قالوا احلها آية وحرمتها آية فاذا كانوا قد جعلوا عاماً في صورة حرم فيها النكاح فلان يكون
عاماً في صورة لا يحرم فيها النكاح اولى واخرى الثالث ان يقال قد اجمع العلماء على حل ذلك
كما ذكرناه ولم يقل احد من المسلمين انه يجوز نكاحهن ويحرم التسري بهن بل قد قيل يحل
الوطئ في ملك اليمين حيث يحرم الوطئ في النكاح وقيل يجوز الزوج بهن فلم ان الامة
يجمع على التسري بها ولم يكن أرحم من حل النكاح ولم يكن دونه فلو حرم التسري دون النكاح
كان خلاف الاجماع (الرابع) ان يقال ان حل نكاحهن يقتضي حل التسري بهن من طريق الاولى
والاخرى وذلك ان كل من جاز وطؤها بالنكاح جاز وطؤها بملك اليمين بلا نزاع وأما المكس
فقد تنازع فيه وذلك لان ملك اليمين أوسع لا يقتصر فيه على عدد والنكاح يقتصر فيه على
عدد وما حرم فيه الجمع بالنكاح قد تنوزع في تحريم الجمع فيه بملك اليمين وله ان يستمتع بملك
اليمين مطلقاً من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ونحو ذلك مما حجب عليه في حق الزوجة
وملك النكاح نوع رق وملك اليمين رق تام وأباح الله للمسلمين ان يتزوجوا اهل الكتاب
ولا يتزوج اهل الكتاب نساءهم لان النكاح نوع رق كما قال عمر النكاح رق فليظن احدكم

عند من يرق كرمته وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والنيا سيدة
لدى الباب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرأوا الله في النساء فانهن عوان عندكم فجوز للمسلم
ان يسترق هذه الكافرة ولم يجوز للكافر ان يسترق هذه المسلمة لان الاسلام يعا ولا يبلى
عليه كما يجوز للمسلم ان يملك الكافر ولم يجوز للكافر ان يملك المسلم فاذا جواز وطئهن من ملك
تام اولى وأخرى يوضح ذلك ان المانع اما الكفر واما الرق وهذا الكفر ليس بمانع والرق
ليس مانعا من الوطئ بالملك وانما يصلح ان يكون مانعا من التزوج فاذا كان المقتضى للوطئ
قاثما والمانع منتفيا جاز الوطئ فهذا الوجه مشتمل على قياس التمثيل وعلى قياس الاول ويخرج
منه وجه رابع يحمل قياس التعليل فيقال الرق مقتضى لجواز وطئ المملوكة كما به النص على
هذه العلة كقوله أو ما ملكت أيمانكم وانما يمتنع الوطئ بسبب وجوب التحريم بان تكون عورة
بالرضاع أو بالصر أو بالشرك ونحو ذلك وهذا ليس فيها ما يصلح للمنع الا كونها كتابية
وهذا ليس بمانع فاذا كان المقتضى للحل قاثما والمانع المذكور لا يصلح ان يكون مارضاً وجب
العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقام وهذه الوجوه بعد تمام تصورها توجب القطع بالحل
(الوجه الخامس) ان من تدبر سير الصحابة والسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة
وجد آثارا كثيرة تبين انهم لم يكونوا يجعلون ذلك مانعا بل هذه كانت سنة النبي صلى الله
عليه وسلم وسنة خلفائه مثل الذي كانت له أم ولد وكانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم فقام
يقتلها وقد روي حديثها أبو داود وغيره وهذه لم تكن مسلمة لكن هذه القصة قد يقال انه
لا حجة فيها لانها كانت في أوائل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يكن حينئذ يحرم
نكاح المشركات وانما ثبت التحريم بعد الحديبية لما انزل الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر
وطلق عمر امرأته كانت بمكة وأما الآية التي في البقرة فلا يعلم تاريخ نزولها وفي البقرة ما
نزل متاخرا كآيات الزنا وفيها ما نزل متقدما كآيات الصيام ومثل ما روى ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما اراد غزوة تبوك قال للحبر بن قيس هل لك في نساء بني الاصر فقال ائذن لي
ولا تقتني ومثل فتحه لخير وقسمه للريق ولم ينه المسلمين عن وطئهن حتى يسلمن كما أمرم
بالاستبراء بل من يبيع وطأ الوثنيات بملك اليمين قد يستدل بما جرى يوم أوطاس من قوله
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحبضة على جواز وطئ الوثنيات

ملك اليمين وفي هذا كلام ليس هذا موضعه والصحابة لما فتحوا البلاد لم يكونوا يمتنعون عن وطئ النصرانيات *

﴿ فصل ﴾ واما المجوسية فقد ذكرنا ان الكلام فيها مبني على اصلين احدهما ان المجوس لا تحل ذبايحهم ولا تنكح نساؤهم والدليل على هذا وجوه احدها ان يقال ليسوا من أهل الكتاب ومن لم يكن من أهل الكتاب لم يحل طعامة ولا نساؤه اما المقدمة الاولى ففيها نزاع شاذ فالدليل عليها انه سبحانه قال (وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا ندرستهم لنا فالتين انما انزل القرآن كراهة ان يقولوا ذلك ومنعنا لان يقولوا ذلك ودفعنا لان يقولوا ذلك فلو كان قد انزل على اكثر من طائفتين لكان هذا القول كذبا فلا يحتاج الى مانع من قوله وأيضا فانه قال (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة) فذكر الملل الست وذكر انه يفصل بينهم يوم القيامة ولما ذكر الملل التي فيها سعيه قال (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آبن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا) في موضعين فلم يذكر المجوس ولا المشركين فلو كان في هاتين الملتين سعيه في الآخرة كما في الصابئين واليهود والنصارى لذكرهم فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على هدى وكانوا يدخلون الجنة اذا عملوا بشريتهم كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم انه ليس لهم كتاب بل ذكر الصابئين دونهم مع ان الصابئين ليس لهم كتاب الا ان يدخلوا في دين احد من أهل الكتابين وهو دليل على ان المجوس أبعد عن الكتاب منهم وأيضا في المسند والترمذي وغيرهما من كتب الحديث والتفسير والمغازي الحديث المشهور لما اقتتلت فارس والروم وانتصرت الفرس ففرح بذلك المشركون لانهم من جنسهم ليس لهم كتاب واستبشر بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لكون النصارى أقرب اليهم لان لهم كتابا وانزل الله تعالى (الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيفلون في بضع سنين) الآية وهذا يبين ان المجوس لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه لهم كتاب وايضا في حديث الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره من التابعين ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذوا الجزية من المجوس وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب

غير ناكح نسائهم ولا آكلي ذبائحهم وهذا مرسل وعن خمسة من الصحابة تواقه ولم يعرف عنهم خلاف وأما حذيفة فذكر إحدانه تزوج يهودية وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم والمرسل في أحد قولي العلماء حجة كذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور أهل العلم وظاهر القرآن أو أرسل من وجه آخر وهذا قول الشافعي فثقل هذا المرسل حجة أتفاق العلماء وهذا المرسل نص في خصوص المسئلة غير محتاج إلى أن ينسب إلى المتقدمين فإن قيل روى عن علي أنه كان لم يرفع كتاب فرفع قيل هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره وإن صح فإنه إما يدل على أنه كان لم يرفع كتاب فرفع لأنه الآن بأيديهم كتاب وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظ أهل الكتاب إذ ليس بأيديهم كتاب لا مبديل ولا غير مبديل ولا منسوخ ولا غير منسوخ ولكن إذا كان لم يرفع كتاب ثم رفع بقي لهم شبهة كتاب وهذا القدر يؤثر في حقن دمائهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب وأما الفروج والذبايح فظها مخصوص بأهل الكتاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أمر أن يسن بهم سنتهم في أخذ الجزية خاصة كما فعل ذلك الصحابة فانهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم وقد روي مقبدا غير ناكح نسائهم ولا آكلي ذبائحهم فمن جوز أخذ الجزية من أهل الأوثان قاس عليهم غيرهم في الجزية ومن خصهم بذلك قال إن لهم شبهة كتاب بخلاف غيرهم والدماء تعصم بالشبهات ولا تحل الفروج والذبايح بالشبهات ولهذا لما تنازع علي وابن عباس في ذبايح بني تميم قال علي إنهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر وقرأ ابن عباس قوله تعالى ومن يتولهم منهم فليكن قتلهم رضي الله عنه منع من ذبائحهم مع عصمة دمائهم وهو الذي روي حديث كتاب الجوس فلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الأمور يقتضي حقن الدماء دون الذبايح والنساء (١٣٥) (مسئلة) في رجل زني بأمرأة في حال شوبيته وقد رأى معها في هذه الأيام بنا

وهو يطلب التزوج بها ولم يعلم هل منه أومن غيره وهو متوقف في تزويجها

(الجواب) الحمد لله لا يحل له التزوج بها عند أكثر العلماء فإن بنت التي زني بها من غيره لا يحل التزوج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد الروايتين وأما بنه من الزنا فانغلت من ذلك وإذا اشتبهت عليه بغيرها حرمتا عليه

(١٣٦) ﴿مسئلة﴾ في بنت بالغ وقد خطبت لقراءة لها فابت وقال اهلها للمنفعة اعقد
واؤها حاضر فهل يجوز تزويجها

﴿الجواب﴾ اما ان كان الزوج ليس كفوا لها فلا تجبر على نكاحه بل ارب واما ان كان كفواً فلهما فيها قولان مشهوران لكن الاظهر في الكتاب والسنة والاعتبار انها لا تجبر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لانكح البكر حتي يستأذنها أبوها واذاها صماتها والله اعلم (١٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قرشى تزوج بجارية مملوكة فاولدها ولدا هل يكون الولد حراما يكون عبداً مملوكا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اذا تزوج الرجل المرأة وعلم انها مملوكة فان ولده منها مملوك لسيدها بانفاق الائمة فان الولد يقع اياه في النسب والولاء. ويقع امه في الحرية والرق فان كان الولد ممن يسترق جنسه بالاتفاق فهو رقيق بالاتفاق وان كان ممن تنازع الفقهاء في رقه وقع النزاع في رقه كالعرب والصحيح انه يجوز استرقاق العرب والعجم لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لا ازال احب بنى تميم بعد ثلاث سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها فيهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هم اشد امة على الدجال وجاءت صدقاتهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قومنا قال وكانت سبية منهم عند عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها فانها من ولد اسماعيل وفي لفظ لمسلم ثلاث سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنى تميم لا ازال احبهن بعدها كان على عائشة محرر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق من هؤلاء وجاءت صدقاتهم فقال هذه صدقات قومي وقال هم اشد الناس قتلا في الملاحم وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي ايوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كان كمن اعتق اربعة انفس من ولد اسماعيل ففي هذا الحديث ان بني اسماعيل يمتقون فدل على ثبوت الرق عليهم كما امر عائشة ان تعتق عن المحرر الذي كان عليهما من بني اسماعيل وفيه من بنى تميم لانهم من ولد اسماعيل وفي صحيح البخاري عن مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاء وفد هوازن مسلمين فسألوه ان رد اليهم اموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ممي من ترون واحب الحديث

الى اصدقه فاختاروا احدي الطائفتين اما المال واما السبي وقد كنت استأيت بكم وكان
انتظروهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف فلما تبين لهم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدي الطائفتين قالوا فاما نختار سيدنا فقام
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين واتى على الله بما هو امله ثم قال اما بعد فان اخوانكم
قد جاؤنا ثابئين واني رأيت ان ارد اليهم سبيهم فمن احب منكم ان يطيب بذلك فيفعل ومن
احب منكم ان يكون على حظه حتى نعطيه من أول ما نبي الله علينا ليفعل فقال الناس طيننا
ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لا ندرى من اذن في ذلك ممن لم
يأذن فارجموا حتى يرفع الينا عرفاؤكم امركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجعوا الي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم قد طيبوا واذنوا في هذا الحديث الصحيح انه سبي نساء
هوازن وهم عرب وقسمهم بين الثابتين فصاروا رقيقا لهم ثم بعد ذلك طلب اخذهم منهم اما
تبرعا واما معاوضة وقد جاء في الحديث انه اعتقهم كما في حديث عمر لما اعتكف وبلغه ان النبي
صلى الله عليه وسلم اعتق السبي فاعتق جارية كانت عنده والمسلمون كانوا يطؤون ذلك السبي
بملك اليمين كما في سبي أو طاس وهو من سبي هوازن فان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة وفي المسند للإمام أحمد عن عائشة
رضي الله عنها قالت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق وقسم جويرية بنت
الحارث لثابت ابن قيس بن شماس أرلان عم له كاتبه على نفسها وكانت امرأة حلوة ملاحه
فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله انا جويرية بنت الحارث بن أبي ضاراسيد
قومه وقد اصابني من البلاء ما لم يخف عليك وجئتك استعينك على كتابتي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك قالت وما هو يا رسول الله قال اقضى كتابتك واتزوجك
قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قالت وخرج الخبر الى الناس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم تزوج جويرية بنت الحارث فاولوا ما يديهم قالت فقد عتق تزوجه اياها مائة أهل بيت
من بني المصطلق وما اعطى امرأة كانت اعظم بركة على قومها منها وهذه الاحاديث ونحوها
مشهور بل متواتر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبي العرب وكذلك خلفاؤه بعده كما
قال الائمة وغيرهم سبي النبي صلى الله عليه وسلم العرب وسبي ابو بكر بني ناحية وكان يطارد

العرب بذلك الاسترقاق وقد قال الله لهم (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم) وفي حديث ابي سعيد وغيره انها نزلت في المسييات اباح الله لهم وطأها بملك اليمين واذا سييت واسترقت بدون زوجها جاز وطؤها بلارب وانما فيه خلاف شاذ في مذهب احمد وحكى الخلاف في مذهب مالك قال ابن النضر اجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة اذا وقعت في ملك ولها زوج مقيم بدار الحرب ان نکاح زوجها قد انفسخ وحل لما لکها وطؤها بعد الاستبراء وأما اذا سييت مع زوجها فیه نزاع بين اهل العلم ومعلوم ان عامة السبي الذي كان يسبیه النبي صلى الله عليه وسلم كان في الحرب وقد قاتل اهل الكتاب فانه خرج لقتال النصارى عام تبوك ولم يجر بينهم قتال وقد بعث اليهم السرية التي امر عليها زيد ثم جمعا ثم عبد الله ابن رواحة ومع هذا فكان في النصارى العرب والروم وكذلك قاتل اليهود بنحير والنضير وقينقاع وكان في يهود العرب وبني اسرائيل وكذلك يهود اليمن كان فيهم العرب وبنو اسرائيل وايضا فسبب الاسترقاق هو الكفر بشرط الحرب فالحر المسلم لا يسترقت بحال والمعاهد لا يسترقت والكفر مع المحاربة موجود في كل كافر فجاء استرقاقه كما يجوز قتاله فكل ما اباح قتل المقاتلة اباح سبي الذرية وهذا حكم عام في العرب والعجم وهذا مذهب مالك والشافعي في الجديد من قوله واحمد وأما ابو حنيفة فلا يجوز استرقاق العرب كما لا يجوز ضرب الجزية عليهم لان العرب اختصوا بشرف النسب لكون النبي صلى الله عليه وسلم منهم واختص كفارهم بفرط عداوته فصار ذلك مانعا من قبول الجزية كما ان المرتد لا تؤخذ منه الجزية للتغليظ ولما حصل له من الشرف بالاسلام السابق واحتج بما روي عن عمر انه قال ليس على عربي ملك والذين نازعوه لم قولان في جواز استرقاق من لا تقبل منه الجزية هما روايتان عن أحمد احدهما أن الاسترقاق كاخذ الجزية فمن لم تؤخذ منه الجزية لا يسترقت وهذا مذهب ابي حنيفة وغيره وهو اختيار الخرقى والقاضى وغيرهما من أصحاب احمد وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافعي وعند ابي حنيفة تقبل الجزية من كل كافر الا من مشركي العرب وهو رواية عن أحمد فلي هذا لا يجوز استرقاق مشركي العرب لكون الجزية لا تؤخذ منهم ويجوز استرقاق مشركي العجم وهو قول الشافعي بناء على قوله ان العرب لا يسترقون والرواية الاخرى عن احمد ان الجزية لا تقبل الا من اهل الكتاب والمجوس كذهب الشافعي فلي هذا القول في مذهب

احمـد لا يجوز استرقاق احد من المشركين لامن العرب ولا من غيرهم كاختيار الخرق والقاضي
 وغيرها وهذان القولان في مذهب احمـد لا يمنع فيه الرق لاجل النسب لكن لاجل الدين
 فاذا سبي عربية فاسلمت استرقا وان لم تسلم اجبرها على الاسلام وعلى هذا يحملون ما كان
 النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يفعلونه من استرقاق العرب وأما الرقيق الوثني فلا يجوز
 اقراره عندهم بوق كايحوز بجزية وهذا كما ان الصحابة سبوا العرييات والوثنيات ووطنوهم وقد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة
 ثم الائمة الاربعة متفقون على ان الوطأ انما كان بعد الاسلام وان وطأ الوثنية لا يجوز كما لا يجوز
 تزويجها (والقول الثاني) انه يجوز استرقاق من لا تؤخذ منهم الجزية من أهل الاوثان وهو مذهب
 الشافعي واحمد في الرواية الاخرى بناء على ان الصحابة استرقوهم ولم تعلم انهم اجبروهم على
 الاسلام ولانه لا يجوز قتلهم فلا بد من استرقاقهم والرق فيه من القتل ما ليس في اخذ الجزية
 وقد تبين مما ذكرناه ان الصحيح مجواز استرقاق العرب وأما الاثر المذكور عن عمر اذا كان
 صحيحا صريحا في محل النزاع فقد خالفه ابو بكر وعلي فانهم سبوا العرب ويحتمل ان يكون
 قول عمر محمولا على ان العرب اسلموا قبل ان يسترق رجالهم فلا يضرب عليهم رق كما ان
 قريشا اسلموا كلهم فلم يضرب عليهم رق لاجل اسلامهم لا لاجل النسب ولم يتمكن الصحابة
 من سبي نساء قريش كما تمكنوا من سبي نساء طوائف من العرب ولهذا لم يسترق منهم أحد
 ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن سبيهم شيء وأما اذا تزوج العربي مملوكة
 فنكاح الحر للمملوكة لا يجوز الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول الى نكاح حرة في مذهب
 مالك والشافعي واحمد وعللوا ذلك بان تزوجه يفضي الى استرقاق ولده فلا يجوز للحر العربي
 ولا العجمي ان يتزوج مملوكة الا لضرورة واذا تزوجها للضرورة كان ولده مملوكا وأما ابو
 حنيفة فالسانع عنده ان تكون تحت حرة وهو يفرق في الاسترقاق بين العربي وغيره وأما اذا
 وطئ الامه بزنا فان ولدها مملوك لسيدها بالاتفاق وان كان أبوه عربيا لان النسب غير لاحق
 وأما اذا وطئها بنكاح وهو يعتقدها حرة او استبرأها فوطئها بظنها مملوكة فهنا ولده حر سواء
 كان عربيا أو عجميا وهذا يسحق للفرور فولد للفرور من النكاح أو البيع حر لا اعتقاده انه وطئ
 زوجة حرة أو مملوكة وعليه الفداء لسيد الامه كما قضت بذلك الصحابة لانه فوت سيد الامه

ملكهم فكان عليه الضمان وفي ذلك قريع وزاع ليس هذا موضعه والله اعلم
 (١٣٨) ﴿مسئلة﴾ في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح البلاء التزويج
 بالنصرانية واليهودية قبل هما من المشركين أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نكاح الكفاية جائز بالآية التي في المائة قال تعالى (وطعام الذين اتوا
 الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب
 من قبلكم) وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الائمة الارملة وغيرهم وقد روى عن ابن
 عمر انه كره نكاح النصرانية وقال لا اعلم شركا اعظم ممن تقول ان ربها عيسى بن مريم وهو
 اليوم مذهب طائفة من أهل البدع وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة وبقوله ولا تتسكوا
 بعصم الكوافر والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه (أحدها) أن أهل الكتاب لم يدخلوا
 في المشركين فجعل أهل الكتاب غير المشركين بدليل قوله (ان الذين آمنوا والذين هادوا
 والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) فان قيل فقد وصفهم بالشرك بقوله (اتخذوا
 أحبارهم ورجالهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا إلها واحدا لا
 إله الا هو سبحانه عما يشركون) قيل أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك فان الله اتما بت
 الرسل بالتوحيد فكل من آمن بالرسول والكعب لم يكن في أصل دينهم شرك ولكن النصارى
 ابتدعوا الشرك كما قال (سبحانه وتعالى عما يشركون) بحيث وصفهم بأنهم أشركوا فلاجل ما ابتدعوه
 من الشرك الذي لم يامر الله به وجب تمييزهم عن المشركين لان أصل دينهم اتباع الكتب المنزل
 التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك فاذا قيل أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين فان
 الكتاب الذي اضيفوا اليه لا شرك فيه كما اذا قيل المسلمون وامة محمد لم يكن فيهم من هذه
 الجهة لا إتحاد ولا رفض ولا تكذيب بالقدر ولا غير ذلك من البدع وان كان بعض الداخلين
 في الامة قد ابتدع هذه البدع لكن امة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة فلا يزال
 فيها من هو متبع لشريعة التوحيد بخلاف أهل الكتاب ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب
 انهم مشركون بالاسم بل قال عما يشركون بالفعل وآية البقرة قال فيها المشركين والمشركات
 بالاسم والاسم أوكد من الفعل (الوجه الثاني) ان يقال ان شتام لفظ للمشركين في
 سورة البقرة كما وصفهم بالشرك فهذا متوجه بان يفرق بين دلالة اللفظ مفردا ومقرونا

فاذا افردوا دخل فيهم أهل الكتاب واذا قروا أهل الكتاب لم يدخلوا فيهم كما قيل مثل هذا في اسم الفقير والمسكين ونحو ذلك فقل هذا يقال آية البقرة عامة وتلك خاصة والخاص يقدم على العام (الوجه الثالث) أن يقال آية المائدة ناسخة لآية البقرة لان المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء وقد جاء في الحديث المائدة من آخر القرآن نزولا فاحلوا حلها وحرموا حرامها والآية المتأخرة تنسخ الآية المتقدمة اذا تعارضتا وأما قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر فانها نزلت بعد صلح الحديبية لما هاجر من مكة الى المدينة وانزل الله سورة الممتحنة وأمر بامتحان المهاجرين وهو خطاب لمن كان في عصمته كافرة واللام لتعريف العهد والكوافر المهودات هن الشركات مع أن الكفار قد يميزوا من أهل الكتاب أيضا في بعض المواضع لقوله (ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء اهدى من الذين آمنوا سبيلا) فان أصل دينهم هو الايمان ولكن هم كفروا مبتدعين للكفر كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مبينا)

باب من النكاح

(١٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تكلم بكلمة الكفر وحكم بكفره ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته ثلاثا فاذا رجع الى الاسلام هل يجوز له ان يحدد النكاح من غير تحليل ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا ارتد ولم يعد الى الاسلام حتى انقضت عدة امرأته فانها تبين منه عند الأئمة الاربعة واذا طلقها بعد ذلك فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق فاذا عاد الى الاسلام فله ان يتزوجها وان طلقها في زمن العدة قبل ان يعود الى الاسلام فهذا فيه قولان للعلماء احدهما ان البيئونة تحصل بنفس الردة وهو مذهب ابي حنيفة ومالك في المشهور عنه واحمد في احدى الروايتين عنه فقل هذا يكون الطلاق بعد هذا طلاق الاجنبية فلا يقع (الثاني) ان النكاح لا يزول حتى تنقضي العدة فان أسلم قبل انقضاء العدة فعلى نكاحها وهذا مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى عنه فقل هذا اذا كان الطلاق في العدة وعاد الى

الاسلام قبل انقضاء المدة تبين انه طلق زوجته فيقع الطلاق وان كان لم يعد الى الاسلام حتى انقضت المدة تبين انه طلق اجنبية فلا يقع به الطلاق والله أعلم

(١٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة فظهر مجذوما قبل لها ففسخ النكاح

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا ظهر ان الزوج مجذوما فلامرأة ففسخ النكاح بنسب اختيار الزوج والله أعلم

(١٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة مصالحة على صداق خمسة دنانير كل سنة نصف دينار وقد دخل عليها وأصابها قبل يصح النكاح أم لا وهل اذا رزق بينهما ولد يرث أم لا وهل عليها الحد أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا تزوجها بلا ولي ولا شهود وكما النكاح فهذا نكاح باطل باتفاق الائمة بل الذي عليه العلماء انه لا نكاح الا بولي وأي امرأة تزوجت بنسب اذ وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل وكلا هذين اللفظين ماثور في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال غير واحد من السلف لا نكاح الا بشاهدين وهذا مذهب ابى حنيفة والشافعي وأحمد ومالك يوجب اعلان النكاح ونكاح السر هو من جنس نكاح البنائيا وقد قال الله تعالى محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فنكاح السر من جنس ذوات الاخذان وقال تعالى وانكحوا الايامي منكم وقال تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فخطاب الرجال بتزويج النساء ولهذا قال من قال من السلف ان المرأة لا تنكح نفسها ان النبي هي التي تنكح نفسها لكن ان اعتقد هذا نكاحا جائزا كان الوطؤ فيه وطأ شبهة يلحق الولد فيه ويرث اياه وأما العقوبة فانهما يستحقان العقوبة على مثل هذا العقد

(١٤٢) ﴿مسئلة﴾ هل تصح مسئلة ابن سريج ام لا فان قلنا لا تصح فن قلده فيها وعمل فيها فلما علم بطلانها استغفر الله من ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة محدثة في الاسلام ولم يفت بها أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أحد من الائمة الاربية وانما أفتى بها طائفة من المتأخرين وانكر ذلك عليهم جماعة علماء المسلمين ومن قلدها فيها شخصا ثم تاب فقد عفا الله عما سلف ولا يفارق امرأته وان كان قد تزوج فيها اذا كان متأولا والله أعلم

(١٤٣) ﴿مسئلة﴾ هل تصح مسئلة العبد ام لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله تزويج المرأة المطلقة ببداهاهم تباح الزوجة هي من صور التحليل
 وقد صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له
 (١٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة وامه ماتريد الزوجة فطلق الزوجة ثم قال كل امرأة
 اتزوجها من هذه المدينة التي داخل السور لامرأته ولا غيرها فان راجع امرأته أو تزوج
 غيرها من المدينة يكون العقد صحيحا

﴿الجواب﴾ بل يتزوج ان شاء من المدينة وان شاء من غيرها ويكون العقد صحيحا
 (١٤٥) ﴿مسئلة﴾ في قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا او ابنته وكلما اتفق هذا
 اتفق هذا واذا كسا هذا كسا هذا وكذلك في جميع الاشياء وفي الارضاء والنضب اذا رضى
 هذا رضى هذا واذا أغضبها هذا أغضبها الآخر فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ يجب على كل من الزوجين ان يمسك زوجته بمعروف أو يسرحها باحسان
 ولا يحل له ان يلق ذلك على فعل الزوج الآخر فان المرأة لما حق على زوجها وحقها لا يسقط
 بظلم أيها وأبغضها قال الله تعالى ﴿ولا تزر وازرة وزر اخرى﴾ فاذا كان احدهما يظلم زوجته
 وجب اقامة الحق عليه ولم يحل للآخر ان يظلم زوجته لكونها بنتا للاول واذا كان كل منهما
 يظلم زوجته لاجل ظلم الآخر فيستحق كل منهما العقوبة وكان لزوجة كل منهما أن تطلب
 حقها من زوجها ولو شرط هذا في النكاح لكان هذا شرطا باطلا من جنس نكاح الشفار
 وهو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على ان يزوجه الآخر بنته أو أخته فكيف اذا تزوجه
 على انه ان أنصفها أنصف الآخر وان ظلمها ظلم الآخر زوجته فان هذا عرم باجماع المسلمين
 ومن فعل ذلك استحق العقوبة التي تزجره عن مثل ذلك

(١٤٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل وكل ذميا في قبول امرأة مسلمة هل يصح النكاح
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة فيها نزاع فان الوكيل في قبول النكاح لا بد
 ان يكون ممن يصح منه قبوله النكاح نفسه في الجملة فلو وكل امرأة او مجنونا او صبيا غير مميز
 لم يجوز ولكن اذا كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح باذن وليه ولا يصح منه القبول بدون
 اذن وليه فوكل في ذلك مثل ان يوكل عبدا في قبول النكاح بلا اذن سيده أو يوكل سفيها

محجورا عليه بدون اذن وليه أو يوكل صبييا ميمزا بدون وليه فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب احمد وغيره وان كان يصح منه قبول النكاح بنيراذن لكن في الصورة الميئة لا يجوز للمانع فيه مثل ان يوكل في نكاح الامة من لا يجوز له تزوجها صحت الوكالة وأما توكل الذي في قبول النكاح له فهو يشبه تزويج الذي ابنته القمية من مسلم ولو زوجها من ذى جاز ولكن اذا زوجها من مسلم فقيها قولان في مذهب احمد وغيره قيل يجوز وقيل لا يجوز بل يوكل مسلما وقيل لا تزوجها الا الحاكم باذنه وكونه ولياً في تزويج المسلم مثل كونه وكيلًا في تزويج المسلمة ومن قال ان ذلك كله جائز قال ان الملك في النكاح يحصل للزوج لا للوكيل باتفاق العلماء بخلاف الملك في غيره فان الفقهاء تنازعوا في ذلك فذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ان حقوق العقد تتعلق بالموكل والملك يحصل له فلو وكل مسلم ذميا في شراء خر لم يجز وابو حنيفة يخالف في ذلك واذا كان الملك يحصل للزوج وهو الموكل للمسلم فتوكيل الذي بمنزلة توكله في تزويج المرأة بمض عمارها كخالفها فانه يجوز توكله في قبول نكاحها للموكل وان كان لا يجوز له تزوجها كذلك الذي اذا توكل في نكاح مسلم وان كان لا يجوز له تزوج المسلمة لكن الاحوط ان لا يفعل ذلك لما فيه من النزاع ولان النكاح فيه شوب المبادات وبستعب عقده في المساجد وقد جاء في الآثار من شهد املاك مسلم فكأنما شهد فتحا في سبيل الله ولهذا وجب في احد القولين في مذهب احمد وغيره ان يعقد بالبرية كالأذكار المشروعة واذا كان كذلك لم ينبغ ان يكون الكافر متوليا لنكاح مسلم ولكن لا يظهر مع ذلك ان العقد باطل فانه ليس على بطلانه دليل شرعي والكافر يصح منه النكاح وليس هو من أهل المبادات والله اعلم

(١٤٧) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت برجل فرب وتركها من مدة ست سنين ولم يترك عندها نفقة ثم بعد ذلك تزوجت رجلا ودخل بها فلما اطلع الحاكم عليها فسخ العقد بينهما فهل يلزم الزوج الصداق أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان نكاح الاول فسخ لتعذر النفقة من جهة الزوج وانقضت عدتها ثم تزوجت الثاني فنكاحه صحيح وان كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الاول فنكاحه باطل وان كان الزوج والزوجة علما ان نكاح الاول باق وانه يحرم عليهما النكاح فهما يجب اقامة الحد عليهما وان جهل الزوج نكاح الاول أو نفاه أو جهل محرم نكاحه قبل الفسخ فنكاحه

نكاح شبهة يجب عليه فيه الصداق ويلحق فيه النسب ولا حد فيه وان كانت غرته المرأة أو وليها
فاخبره أنها خلية عن الأزواج فله ان يرجع بالصداق الذي اداه على من غرته في أصح قولي العلماء
(١٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد ان كل امرأة يتزوج بها
تكون طالقاً وكل جارية يتسرى بها تمتق عليه ثم انه تزوج وتسرى فالحكم في المذهب الاربعة
﴿الجواب﴾ هذا الشرط غير لازم في مذهب الامام الشافعي ولازم له في مذهب أبي
حنيفة متى تزوج وقع به الطلاق ومتى تسرى عتقت عليه الامة وكذلك مذهب مالك واما مذهب
احمد فلا يقع به الطلاق ولا التناق لكن اذا تزوج وتسرى كان الامر بيدها ان شاءت اقلته
معه وان شاءت فارقت لقوله صلى الله عليه وسلم ان احق الشروط ان يوفى به ما استحل من
الفروج ولان رجلاً زوج امرأة بشرط ان لا يتزوج عليها فرفع ذلك الى عمر فقال مقاطع
الحقوق عند الشروط فالاقوال في هذه المسئلة ثلاث (أحدها) يقع به الطلاق والتناق (والثاني)
لا يقع به ولا تملك امرأته فرائه (والثالث) وهو اعدل الاقوال انه لا يقع به طلاق ولا عتاق لكن
لامراته ما شرط لها فان شاءت ان تقيم معه وان شاءت ان تفارقه وهذا أوسط الاقوال
(١٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا اصابها فولدت بعد شهرين
فهل يصح النكاح وهل يلزمه الصداق ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق
المسلمين لكن للعلماء في العقد قولان أصحهما ان العقد باطل كذهب مالك وأحمد وغيرهما وحينئذ
فيجب التفريق بينهما ولا مهر عليه ولا نصف مهر ولا تمتة كسائر العقود الفاسدة اذا حصلت
الفرقة فيها قبل الدخول لكن ينبغي ان يفرق بينهما كما يرى فساد العقد لقطع النزاع
والقول الثاني ان العقد صحيح ثم لا يحل له الوطؤ حتى تضع كقول أبي حنيفة وقيل يجوز له
الوطؤ قبل الوضع كقول الشافعي ففي هذين القولين اذا طلقها قبل الدخول فليه نصف
المهر لكن هذا النزاع اذا كانت حاملاً من وطئ شبهة أوسيد او زوج فان النكاح باطل باتفاق
المسلمين ولا مهر عليه اذا فارق قبل الدخول واما الحامل من الزنا فلا كلام في صحة نكاحها
والنزاع فيما اذا كان نكاحها طائماً واما اذا نكحها مكرها فان النكاح باطل في مذهب الشافعي
وأحمد وغيرهما

(١٥٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحمل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولهذا اتفق الأئمة الاربعة في النصوص عنهم وغيرهم من الأئمة على تحريم ذلك وانما تنازعوا في صحة نكاح الثاني على قولين أحدهما انه باطل كقول مالك وأحمد في أحدي الروايتين والآخر انه صحيح كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى بناء على ان المحرم هو متقدم على العقد وهو الخطبة ومن أبطله قال ان ذلك تحريم للعقد بطريق الاولى ولا نزاع بينهم في ان فاعل ذلك عاص لله ورسوله وان نازع في ذلك بعض اصحابهم والاصرار على المصيبة مع العلم بها يتدح في دين الرجل وعدالته وولايته على المسلمين

(١٥١) ﴿مسئلة﴾ في مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة من المسلمين ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته وكان قد اعترف انه حر وان له خير ان في مصر وقد ادعوا عليه بالكتاب وحقوق الزوجية واقترض من زوجته شيأ فهل يلزمه شيء أولا

﴿الجواب﴾ الحمد لله تزوج العبد بغير اذن سيده اذا لم يحجزه السيد باطل باتفاق المسلمين وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اياما عبد تزوج بغير اذن واليه فهو عاهر لكن اذا اجازه السيد بعد المقد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى واذا طلب النكاح فلي السيد ان يزوجه لقول الله تعالى (وانكحوا الايامي منكم والسالحين من عبادكم واماكم ان يكونوا فقراء فينهم الله من فضله) واذا غر المرأة وذكر انه حر وتزوجها ودخل بها وجب المهر لها بلا نزاع لكن هل يجب المسمى كقول مالك في رواية أو مهر المثل كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في رواية أو يجب الحسنان كاحمد في رواية ثلاثة هذا فيه نزاع بين العلماء وقد يتفق هذا لواجب برقبته كقول أحمد في المشهور عنه والشافعي في قول وأظنه قول أبي حنيفة أو يتعاق ذلك بذمة العبد قد يتبع به اذا اعتق كقول الشافعي في الجديد وقول أبي يوسف ومحمد وغيرهما والاول اظهر فان قوله لهم انه تلبس عليهم وكذب عليهم ثم دخوله عليها بهذا الكذب عدوان منه عليهم والأئمة متفقون على ان المملوك لو تدمى على احد فأنلف ماله أو جرحه أو قتلته كانت جنايته تساقه

برقبته لأتجب في ذمة السيد بل يقال للسيد ان شئت ان تفك مملوكك من هذه الجناية وان شئت ان تسلمه حتى نستوفي هذه الجناية من رقبته واذا أراد ان يقتله فعليه اقل الامرين من قدر الجناية أو قيمة العبد في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما وعند مالك وأحمد في رواية يفديه بارش الجناية بالغا ما بلغ فهذا العبد ظالم معتد جار على هؤلاء فتتعلق جنايته برقبته وكذلك ما اقترضه من مال الزوجة مع قوله انه حرقه وعدوان عليهم فيتعلق برقبته في اصح قول العلماء والله اعلم

(١٥٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه فاقام في صحة الزوجة سنين فلم الولي والزوجة ما الزوج عليه من النجس والفساد وشرب الخمر والكذب والايان الخائنة فبانت الزوجة منه بالثلاث فهل يجوز للولي الاقدام على تزويجه ام لا ثم ان الولي استنوب الزوج مرارا عديدة ونكث ولم يرجع فهل يحل تزويجها له

﴿الجواب﴾ اذا كان مصرا على الفسق فانه لا ينبغي للولي تزويجها له كما قال بعض السلف من زوج كريمته من فاجر فقد قطع رحما لكن ان علم انه تاب فللزوجة به اذا كان كفوا لها وهي راضية به وأما نكاح التحليل فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له ولا تجبر المرأة على نكاح التحليل باتفاق العلماء

(١٥٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت برجل فلما دخل رأت بجسمه برصا فهل لها ان تفسخ عليه النكاح

﴿الجواب﴾ اذا ظهر باحد الزوجين جنون أو جذام أو برص فلا يفسخ النكاح لكن اذا رضي بعد ظهور العيب فلا يفسخ له واذا فسخت فليس لها ان تأخذ شيئا من جهازها وان فسخت قبل الدخول سقط مهرها وان فسخت بعده لم يسقط

(١٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة على انها بكر فبانت ثيبا فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غره أم لا

﴿الجواب﴾ له فسخ النكاح وله ان يطالب بارش الصداق وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب فينقص بنسبته من المسمى واذا فسخ قبل الدخول سقط عنه المهر والله اعلم

(١٥٥) **مسئلة** في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة ولم يترك عندها شيئا ولا لها شيء تنفق عليها وهلك من الجوع فحضر من يخطبها ودخل بها وحملت منه فلم الحاكم ان الزوج الاول موجود فحرق بينهما ووضع الحمل من الزوج الثاني والزوج الثاني ينفق عليها الى ان صار عمر المولود اربع سنين ولم يحضر الزوج الاول ولا عرف له مكان فهل لها ان تراجع الزوج الثاني أو تنتظر الاول

الجواب اذا تمذرت النفقة من جهته فلها فسخ النكاح فاذا انقضت عدتها تزوجت بغيره والفسخ للحاكم فاذا فسخت هي نفسها لتمذر فسخ الحاكم أو غيره ففيه نزاع واما اذا لم يفسخ الحاكم بل شهد لها انه قدمات وتزوجت لاجل ذلك ولم يمت الزوج فالنكاح باطل لكن اذا اعتقد الزوج الثاني انه صحيح لظنه موت الزوج الاول وانفساخ النكاح أو نحو ذلك فانه يلحق به النسب وعليه المهر ولا حد عليه لكن تستدله حتى تنقضي عدتها منه ثم بعد ذلك ينفسخ نكاح الاول ان أمكن وتزوج لمن شامت

(١٥٦) **مسئلة** في رجل تزوج بامرأة ومعها بنت وتوفيت الزوجة وبقيت البنت عنده ربها وقد تعرض لبعض الجند لاخذها فهل يجوز ذلك

الجواب ليس للجند عليها ولاية بمجرد ذلك فاذا لم يكن لها من يستحق الحضانة بالنسب فن كان اصلح لها حضنها وزوج امها محرم لها وأما الجند فليس محرما لها فاذا كان يحضنها حضانة تصلحها لم تنقل من عنده الى أجنبي لا يحل له النظر اليها والخلوة بها

(١٥٧) **مسئلة** في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت باخر وطلقها ثم حضرت الى البلد الذي فيه الزوج الاول فاداردها ولم يكن معها براءة تغافل ان يطلب منه براءة فحضره عند قاضي البلد وادعى انها جاريته واولدها وانه يريد عقها ويكتب لها كتابا قبل يصح هذا المقدم أم لا

الجواب اذا زوجها القاضي بحكم انه وليها وكانت خلية من الموانع الشرعية ولم يكن لها ولي اولى من الحاكم صح النكاح وان ظن القاضي انها عتيقة وكانت حرة الاصل فهذا الظن لا يقدح في صحة النكاح وهذا ظاهر على اصل الشافعي فان الزوج عنده لا يكون وليا وأما من يقول ان المعتقة يكون زوجها المعتق وليها والقاضي نائبه فهذا اذا زوج الحاكم بهذه

النيابة ولم يكن قبولها من جهتها ولكن من كونها حرة الاصل فهذا فيه نظر والله اعلم

باب الولاء

(١٥٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خلف ولدا ذكرا وابتنتين غير مرشدين وان البنت الواحدة تزوجت بزوج وولدت زوجا في قبض ما يستحقه من اوث والدها والتصرف فيه فهل للاخ المذكور الولاء عليها وهل يطلب الزوج بما قبضه وما صرفه لمصلحة اليتيمة

﴿الجواب﴾ للاخ الولاية من جهة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعلت في ما لا يحل لها نهاها عن ذلك ومنعها وأما الحجر عليها ان كانت سفية فلو صيها ان كان لها وصى الحجر عليها والا فالخامس يحجر عليها ولا يخبرها ان يرفع أمرها الى الحاكم (١٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اسلم هل يبقى له ولاية على أولاده الكتائبين

﴿الجواب﴾ لا ولاية له عليهم في النكاح كالا ولاية له عليهم في الميراث فلا يزوج المسلم الكافرة سواء كانت بنته أو غيرها ولا يرث كافر مسلما ولا مسلما كافرا وهذا مذهب الائمة الاربعة وأصحابهم من السلف والخلف لكن المسلم اذا كان مالكا لامة زوجها يحكم الملك وكذلك اذا كان ولي امر زوجا بها يحكم الولاية وأما بالقرابة والمثاقفة فلا يزوجها اذ ليس في ذلك الاخلاف شاذ عن بعض اصحاب مالك في النصراني يزوج ابنته كما نقل عن بعض السلف انه يرثها وهما قولان شاذان وقد انفق المسلمون على ان الكافر لا يرث المسلم ولا يزوج الكافر المسلمة والله سبحانه قد قطع الولاية في كتابه بين المؤمنين والكافرين وأوجب البراءة بينهم من الطرفين وأثبت الولاية بين المؤمنين فقد قال تعالى ﴿قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا براء منكم وما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا يئتنا وبينكم العداوة والبغضاء حتى تؤمنوا بالله وحده﴾ وقال تعالى ﴿لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابنائهم او اخوانهم او عشيرتهم اولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه﴾ وقال تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه من حزب ان الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ الى قوله انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الى قوله فان حزب الله هم الغالبون والله تعالى انما اثبت الولاية بين اولى الارحام بشرط الايمان كما قال تعالى وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين وقال تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فاؤلئك منكم وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض)

(١٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف مستولدة له ثم بعد ذلك توفيت المستولدة وخلفت ولدا ذكرا وبنتين فهل للبنات ولاء مع الذكر وهل يرثن معه شيئا
 ﴿الجواب﴾ هذا فيه روايتان عن احمد احدهما وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الولاء يختص بالذكور والثانية ان الولاء مشترك بين البنين والبنات للذكر مثل حظ الانثيين والله أعلم

(١٦١) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقدة مالمسكي فطلب العاقدة الولد فتعذر حضوره وجيء بنيره وأجاب العاقدة في تزويجها فهل يصح العقد
 ﴿الجواب﴾ لا يصح هذا العقد وذلك لان الولد وليها واذا كان حاضرا غير ممتنع لم تزوج الا باذنه فأما إن غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية الى الابعد او الحاكم ولو زوجها شافعي منعقدا ان الولد لا ولاية له كان من مسائل الاجتهاد لكن الذي زوجها مالمسكي يعتقد ان لا يزوجه الا ولدها فاذا لبس عليه وزوجه من يعتقده ولدها ولم يكن هذا الحاكم قد زوجها بولايته ولا زوجت بولاية ولي من نسب أو ولاء فتكون منكوحة بدون اذن ولي اصلها وهذا النكاح باطل عند الجمهور كما وردت به النصوص

(١٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية اجني ووليها في مسافة دون القصر منعقدا ان الاجني حاكم ودخل بها واستولدها ثم طلقها ثلاثا ثم أرادردها قبل ان تنكح زوجا غيره فهل له ذلك لبطان النكاح الاول بنير اسقاط الحد ووجوب المهر ويلحق النسب ويحصل به الاحصان
 ﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته واذا تبين ان للزوج ليس له ولاية بحال فقارحها الزوج حين علم فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه وله ان يزوجه من غير ان تنكح زوجا غيره

(١٦٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له عبد وقد جس نصفه وقصد الزواج فهل له ان يتزوج ام لا
 (الجواب) نعم له الزوج على اصل من يجبر السيد على تزويجه كذهب احمد والشافعي
 على احد قوله فان تزويجه كالانفاق عليه اذا كان محتاجا الى ذلك وقد قال تعالى (وانكحوا
 الايامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم فامر بتزويج السيد والاماء كما أمر بتزويج الايامي
 وتزويج الامة اذا طلبت النكاح من كفوء واجب باتفاق العلماء والذي يأذن له في النكاح مالك
 نصفه أو وكيله وناظر النصب الحبس

(١٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عازب ونفسه تنوق الى الزواج غير انه يخاف ان يتكاف
 من المرأة ما لا يقدر عليه وقد عاهد الله أن لا يسأل أحدا شيئا فيه مئة لنفسه وهو كثير
 التطلع الى الزواج فهل يأثم بترك الزواج ام لا

(الجواب) قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يامعشر الشباب من
 استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم
 فانه له وجاء واستطاعة النكاح هو القدرة على المؤنة ليس هو القدرة على الوطى فان الحديث
 انما هو خطاب للقادري على فعل الوطى ولهذا أمر من لم يستطع ان يصوم فانه وجاء ومن لا مال
 له هل يستحب ان يفترض ويتزوج فيه نزاع في مذهب الامام احمد وغيره وقد قال
 تعالى (وليستمغف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله) وأما الرجل الصالح فهو القائم
 بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده

(١٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياما وجاء أناس ادعوا انها
 في المملكة وأخذوها من بيته ونهبوه ولم يكن حاضرا فهل يجوز أخذها وهي حامل
 (الجواب) الحمد لله اذا لم بين للزوج انها أمة بل تزوجها نكاحا مطلقا كما جرت به العادة
 وظن انها حرة أو قيل له انها حرة فهو منور وولده منها حرا لارتيق وأما النكاح فباطل اذا لم
 يجزه السيد باتفاق المسلمين وان أجازه السيد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في احدى
 الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى بل يحتاج الى نكاح جديد
 واما ان ظهرت حاملا من غير الزوج فالنكاح باطل بلا رب ولا صديق عليه اذا لم يدخل بها
 وليس لهم أن يأخذوا شيئا من ماله بل كل ما أخذ من ماله رد اليه

(١٦٦) ﴿مسألة﴾ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله كيف اذنها قال ان تسكت متفق عليه وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الايم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صلتها وفي رواية البكر يستأذنها أبوها في نفسها وصمتها اقرارها رواه مسلم في صحيحه وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها أن تستأمر أم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر قالت عائشة فقلت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذنها اذا هي سكتت وعن خنساء ابنة حذام ان أباه زوجها وهي بنت فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه رواه البخاري وقال شيخ الاسلام رحمه الله فالمرأة لا ينبغي لاحد ان يزوجه الا باذنها كما امر النبي صلى الله عليه وسلم فان كرهت ذلك لم يجز على النكاح الا الصنيرة البكر فان اباه يزوجه ولا اذن لها وما البالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بنير اذنها لا الاب ولا لغيره باجماع المسلمين وكذلك البكر البالغ ليس لغير الاب والجد تزويجها بدون اذنها باجماع المسلمين فاما الاب والجد فينبغي لهما استئذانها واختلف العلماء في استئذائها هل هو واجب أم مستحب والصحيح انه واجب ويجب على ولي المرأة ان يتق الله فيمن يزوجه به وينظر في الزوج هل هو كفؤ أو غير كفؤ فانه انما يزوجه لمصلحتها لا لمصلحته وليس له ان يزوجه بزواج ناقص انرض له مثل ان يتزوج مولى ذلك الزوج بدلها فيكون من جنس الشغار الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم أو يزوجه بأقوام يحالفهم على اغراض له فاسدة أو يزوجه لرجل لئلا يبذله له وقد خطبها من هو اصلح لها من ذلك الزوج فيقدم الخاطب الذي برطله على الخاطب الكفؤ الذي لم يبرطله وأصل ذلك ان تصرف الولي في بضع وليته كتصرفه في مالها فكما لا يتصرف في مالها الا بما هو اصلح كذلك لا يتصرف في بضعها الا بما هو اصلح لها الا ان الاب له من التبسط في مال ولده ما ليس لغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يبك بخلاف غير الاب

(١٦٧) ﴿مسألة﴾ في رجل تزوج بالثقة من جدتها أي ابيها وما رشدها ولا معه وصية من ابيها فلما دنت وفاة جدتها أوصى على البنت رجلا اجنيا فهل للجد المذكور على الزوجة

ولاية بعد ان اصابها الزوج وهل له ان يوصى عليها

﴿الجواب﴾ اما اذا كانت رشيدة فلا ولاية عليها لالجد ولا غيره باتفاق الائمة وان كانت ممن يستحق الحجر عليها فقيه للعلاء قولان أحدهما ان الجدة لولاية وهذا مذهب أبي حنيفة والثاني لا ولاية له وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه واذا تزوجت الجارية ومضت عليها سنة واولدها امكن ان تكون رشيدة باتفاق العلماء

(١٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بغير اذن والده وشهد المروفون ان والده مات وهو حي فهل يصح العقد أم لا وهل يجب على الولد اذا تزوج بغير اذن والده حق أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان سفيا مجبورا عليه لا يصح نكاحه بدون اذن أبيه ويفرق بينهما واذا فرق بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه وان كان رشيدا صح نكاحه وان لم يأذن له أبوه واذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو هو سفيف فالقول قول مدعى صحة النكاح

(١٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك بنتي حتى تزوج بنتك لاني فهل يصح هذا التزويج

﴿الجواب﴾ ليس للولي ذلك قيل اذا طلب الكفو بنته وجب عليه تزويجها ولا يحل منها لحظ نفسه وعليه ان يزوجه ممن يكون اصلاح لها وينظر في مصلحتها لاني مصلحة نفسه كما ينظر ولي اليتيم في ماله واذا تشارطا انه لا يزوجه ابنته حتى يزوجه اخته كان هذا نكاحا فاسدا ولو سمي مع ذلك صداق آخر « هذا هو المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن برطل ولي امرأة ليزوجه اياه فزوجها ثم صالح صاحب المال عنه فهل على المرأة من ذلك درك

﴿الجواب﴾ آثم فيما فعل واما النكاح فصحيح ولا شيء على المرأة من ذلك

(١٧١) ﴿مسئلة﴾ ما قولكم في العمل السريجية وهي أن يقول الرجل لامرأته اذا طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا وهذه المسئلة تسمى مسئلة ابن سريج

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة السريجية لم يفت بها أحد من سلف الامة ولا ائمتها لامن الصحابة ولا التابعين ولا ائمة المذاهب المتبوعين كابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ولا اصحابهم الذين

أدركوهم كابي يوسف ومحمد والمزني والبويطي وابن القاسم وابن وهب وإبراهيم الحربي وإبي بكر الأثرم وإبي داود وغيرهم لم يفت أحد منهم بهذه المسئلة وإنما افترى بها طائفة من الفقهاء بعد هؤلاء وأنكر ذلك عليهم جمهور الأمة كاصحاب إبي حنيفة ومالك وأحمد وكثير من اصحاب الشافعي وكان النزاع يقول بها ثم رجع عنها وبين فسادها وقد علم من دين المسلمين أن نكاح المسلمين لا يكون كنكاح النصارى والدور الذي توهموه فيها باطل فاتهم ظنوا أنه إذا وقع المنجز وقع الملق وهو إنما يقع لو كان التعليق صحيحا والتعليق باطل لأنه اشتمل على محال في الشريعة وهو وقوع طلقة مسبقة بثلاث فإن ذلك محال في الشريعة والتسريح يتضمن لهذا المحال في الشريعة فيكون باطلا وإذا كان قد حلف بالطلاق معقدا أنه لا يباحث ثم تبين له فيما بعد أنه لا يجوز فليسك أمراته ولا طلاق عليه فيما مضى ويتوب في المستقبل والحاصل أنه لو قال الرجل لامرأته إن طلقنت فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على الراجح ولا يقع معه الملق لأنه لو وقع الملق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لأنه زائد على عدد الطلاق وإذا لم يقع المنجز لم يقع الملق وقيل لا يقع شيء لأن وقوع المنجز يقتضى وقوع الملق ووقوع الملق يقتضى عدم وقوع المنجز وهذا القيل لا يجوز تقليده وابن سريج يرى مما نسب إليه فيها قاله الشيخ عز الدين

(١٧٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تجوز عتيقة بعض بنات الملوكة الذين يشترون الرقيق من مالهم ومال المسلمين بغير إذن معتمها فهل يكون العقد صحيحا أم لا

﴿الجواب﴾ أما إذا أعتقها من مالها عتقا شرعيا فالولاية لها باتفاق العلماء وهي التي ترثها ثم أقرب عصباتها من بعدها وأما تزويج هذه العتيقة بدون إذن الممتقة فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء فإن من لا يشترط إذن الولي كابي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين يقول بأن هذا النكاح يصح عنده لكن من يشترط إذن الولي كالشافعي وأحمد لم قولان في هذه المسئلة وهي روايتان عن أحمد اجدها أنها لا تزوج إلا باذن الممتقة فإنها عصبتها وعلى هذا فهل للمرأة نفسها أن تزوجها على قولين هما روايتان عن أحمد والثاني أن تزويجها لا يقتضى إذن الممتقة لأنها لا تكون ولاية لنفسها فلا تكون ولاية لغيرها ولأنه لا يجوز تزويجها عندهم فلا يقتضى إلى إذنها فلي هذا زوج هذه الممتقة من زوج معتمها باذن العتيقة مثل أخ الممتقة ونحوه إن كان من أهل ولاية

النكاح وان لم يكن اهلا وزوجها الحماكم جاز والا فلا وان كانوا اهلا عند ابي حنيفة فالولا، لهم والحماكم يزوجها

(١٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح من غير عقد وأعطى اباها لاجل ذلك شيئا فانت قبل العقد هل له أن يرجع بما أعطى

﴿الجواب﴾ اذا كانوا قد وفوا له بما اتفقوا عليه ولم يمنوه من نكاحها حتى ماتت فلا شيء عليهم وليس له ان يسترجع ما أعطاهم كما أنه لو كان قد تزوجها أستحقت جميع الصداق وذلك لانه انما بذل لهم ذلك ليتمكنوا من نكاحها وقد فعلوا ذلك وهذا غاية الممكن

(١٧٤) ﴿مسئلة﴾ في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع على هذا الوجه الذي يفعله من الاستحقاق والاشهاد وغير ذلك من سائر الحيل المروقة هل هو صحيح أم لا واذا قلد من قال به هل يفرق بين اعتقاد واعتقاد وهل الاولى امساك المرأة أم لا

﴿الجواب﴾ التحليل الذي يتواطئون فيه مع الزوج لفظاً أو عرفاً على أن يطلق المرأة أو ينوي الزوج ذلك محرم لمن النبي صلى الله عليه وسلم فاعله في احاديث متعددة وسماء التيس المستعار وقال لمن الله المحلل والحلل له وكذلك مثل عمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم لم بذلك آثار مشهورة بصريح فيها بأن من قصد التحليل قبله فهو محل وان لم يشترطه في العقد وسموه سفاحاً ولا تحل لمطلقها الاول بمثل هذا العقد ولا يحل للزوج المحلل امساكها بهذا التحليل بل يجب عليه فراقها لكن اذا كان قد تبين باجتهاد او تقليد جواز ذلك فتحلت وتزوجها بعد ذلك ثم تبين له تحريم ذلك فلا قوى انه لا يجب عليه فراقها بل يمتنع من ذلك في المستقبل وقد عفا الله في الماضي عما سلف

(١٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب ابنة رجل من العدول واتفق معه على المهر منه عاجل ومنه آجل واصل الى والدها المجل من مدة اربع سنين وهو يواصلهم بالنفقة ولم يكن بينهم مكتابة ثم بعد هذا جاء رجل فخطبها وزاد عليه في المهر ومنع الزوج الاول

﴿الجواب﴾ لا يحل للرجل ان يخاطب على خطبة اخيه اذا اجيب الى النكاح وركنوا اليه باتفاق الائمة كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل للرجل ان يخاطب على خطبة اخيه وتجب عقوبة من فعل ذلك واعان عليه عقوبة تمنهم وامثالهم عن ذلك وهل

يكون نكاح الثاني صحيحاً أو فاسداً فيه قولان للعلماء في مذهب مالك وأحمد وغيرهما
(١٧٦) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر فطلقت في صحبته
احدى عشر سنة ثم طلقها ولم يردھا وطالبته بمقوقھا فقال انا مملوك يجب الحجر علي فهل يلزمه
القيام بحق الزوجة على حكم الشرع الشريف في المذاهب الاربعة

(الجواب) حق الزوجة ثابت لها للمطالبة به لوجبهن احدهما ان مجرد دعواه الرق لا
يسقط حقها والحال ما ذكر فان الاصل في الناس الحرية واذا ادعى انه مملوك بلا بينة ولم يعرف
خلاف ذلك ففي قبول قوله ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب احمد وغيره احدها يقبل فيما عليه
دون ماله على غيره كذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في قول لها (والثاني) لا يقبل بحال
كقول من قال ذلك من المالكية وهو احدى الروايتين عن احمد (والثالث) يقبل قوله مطلقا
وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد فاذا كان مع دعوى المدعي لرقه لا يقبل اقراره بما يسقط
حقها عند جمهور ائمة الاسلام فكيف بمجرد دعواه الرق وكيف وله خير واقطاع وهو منتسب
وقد ادعى الحرية حتى تزوج بها (الوجه الثاني) انه لو قدر انه كذب ولبس عليها وادعى الحرية
حتى تزوج بها ودخل فهذا قد جنى بكذبه وتليسه والريق اذا جنى تعلقت جنايته برقبته
فلما ان تطلب حقها من رقبته الا ان يختار سيده ان يفديه باداء حقها فله ذلك

(١٧٧) (مسئلة) في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس هل يصح نكاحه
من الرجال والنساء فان تاب من الرفض ولزم الصلاة حينئذ عاد لما كان عليه هل يقر على ما
كان عليه من النكاح

(الجواب) لا يجوز لاحد ان ينكح، وليته رافضيا ولا من يترك الصلاة ومتى زوجه
على انه سني فصلى الخمس ثم ظهر انه رافضي لا يصلى او عاد الى الرفض وترك الصلاة فانهم
يفسخون النكاح

(١٧٨) (مسئلة) في رجل مالكي المذهب حصل له نكاح بينه وبين والد زوجته فحضرا
قدام القاضي فقال الزوج لو والد الزوجة ان أبرأتني ابنتك أو قتت عليها الطلاق فقال والدها انا
أبرأتك فحضر الزوج ووالد الزوجة قدام بعض الفقهاء فأبرأه والدها بنسب حضورها وبغير
اذنها فهل يقع الطلاق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اصل هذه المسئلة فيه نزاع بين العلماء فذهب ابي حنيفة والشافعي
 واحمد في المنصوص المعروف عنهم انه ليس للاب ان يخالع على شيء من مال ابنته سواء كانت
 محجورا عليها او لم تكن لان ذلك يبرع بما لها فلا يملكه كما لا يملك اسقاط سائر ديونها ومذهب
 مالك يجوز له ان يخالع عن ابنته الصغيرة بكر ا كانت أو ثيباً لكونه يلي مالها وروى عنه ان له
 ان يخالع عن ابنته البكر مطلقا لكونه يجبرها على النكاح وروى عنه يخالع عن ابنته مطلقا كما
 يجوز له ان يزوجها بدون مهر المثل للمصلحة وقد صرح بعض أصحاب الشافعي وجهاف مذهب
 انه يجوز في حق البكر الصغيرة ان يخالها بالابراء من نصف مهرها اذا قلنا ان الذي بيده عقدة
 النكاح هو الولي وخطأه بمضهم لانه انما يملك الابراء بعد الطلاق لانه اذا ملك اسقاط حقها
 بعد الطلاق لغير فائدة فجواز ذلك لنفسها وهو يخلعها من الزوج أولى ولهذا يجوز عندم كلهم
 ان يخلعها الزوج بشيء من ماله وكذلك لها ان تخالعه بما لها اذا ضمن ذلك الزوج فاذا جاز له ان
 يخلعها ولم يبق عليها ضرر الا اسقاط نصف صداقها ومذهب مالك يخرج على اصول احمد من
 وجوه منها ان للاب أن يطلق ويخلع امرأة ابنة الطفل في احدى الروايتين كما ذهب اليه
 طوائف من السلف ومالك يجوز الخلع دون الطلاق لان في الخلع معاوضة واحمد يقول له
 التطليق عليه لانه قد يكون ذلك مصلحة له لتخليصه من حقوق المرأة وضررها وكذلك لافرق
 في اسقاط حقوقه بين المال وغير المال وأيضا فانه يجوز في احدى الروايتين للحكم في الشقاق
 ان يخلع المرأة بشيء من مالها بدون اذنها ويطلق على الزوج بدون اذنه كمذهب مالك وغيره
 وكذلك يجوز للاب ان يزوج للمرأة بدون مهر المثل وعنده في احدى الروايتين ان الاب يده
 عقدة النكاح وله ان يسقط نصف الصداق ومذهب ان للاب ان يملك لنفسه من مال ولده
 مالا يضر بالولد حتى لو تزوجها واشترط لنفسه بعض الصداق جاز له ذلك واذا كان له من
 التصرف في المال والتملك هذا التصرف لم يبق الا طلبه لفرقتها وذلك يملكه باجماع المسلمين
 ويجوز عنده للاب ان يستق بعض رقبة المولى عليه للمصلحة فقد يقال الاظهر ان المرأة ان كانت
 تحت حجر الاب له ان يخالع بما لها فان الخلع معاوضة وافداء لنفسها من الزوج فيملكه الاب
 كما يملك غيره من المماوضات وكما يملك اقتداءها من الاسر وليس له ان يفضل ذلك الا اذا كان
 مصلحة لها وقد يقال فلا يكون مصلحة في الطلاق ولكن الزوج يملك ان يطلقها وهو لا يقدر

على منه فإذا بذل له الموض من غيرها لم يمكنها منه من البذل فاما اسقاط مهرها وحققا الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر والاب قد يكون غرضه باختلاعها حظه لالمصلحة وهو لا يملك اسقاط حقها بمجرد حظه بالاتفاق فلي قول من يصحح الابرأ يقع الابرأ والطلاق وعلى قول من لا يجوز ابرأه ان ضمنه وقع الطلاق بلا نزاع وكان على الاب للزوج مثل الصداق عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في القديم وعنده في الجديد انما عليه مهر المثل واما ان لم يضمنه ان علق الطلاق بالابرأ فقال له ان أبرأتني فهي طالق فالنصوص عن أحمد انه يقع الطلاق اذا اعتقد الزوج انه تبرأ ويرجع على الاب بقدر الصداق لانه غره وهو احدى الروايتين في مذهب ابي حنيفة وفي الاخرى لا يقع شيء وهو قول الشافعي وهو قول في مذهب أحمد لانه لم يبرأ في نفس الامر والاولون قالوا وجد الابرأ وامكن ان يجعل الاب ضامنا بهذا الابرأ وأما ان طلقها طلاقا لم يطلقه على الابرأ فانه يقع لكن عند احمد يضمن للزوج الصداق لانه غره وعند الشافعي لا يضمن له شيئا لانه لم يلزم له شيئا والله أعلم

(١٧٩) ﴿مسئلة﴾ في ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها الحاكم لعدم الاولياء ثم

خالها الزوج وابرائه من الصداق بنذر اذن الحاكم فهل تصح المخالعة والابرأ

﴿الجواب﴾ اذا كانت أهلا للنهرح جاز خلعها وابرائها بدون اذن الحاكم

(١٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته لرجل واراد الزوج السفر الى بلاده فقال له وكيل

الاب في قبول النكاح لا تسافر اما ان تعطى الحال من الصداق وتنتقل بالزوجة أو ترضى الاب

فسافر ولم يجب الى ذلك وهو غائب عن الزوجة المذكورة مدة سنة ولم يصل منه نفقة فهل

لوالد الزوجة ان يطلب فسخ النكاح

﴿الجواب﴾ نعم اذا عرضت المرأة عليه قبذل له تسليمها وهي ممن يوطؤ مثلها وجب عليه

النفقة بذلك فاذا نذرت النفقة من جهته كان للزوجة المطالبة بالفسخ اذا كانت محجورا عليها

على وجهين

(١٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها فجمع بين خالته

وأبنته فهل يصح

﴿الجواب﴾ لا يجوز ان يتزوج حاله رجل وبنته بان يجمع بينهما فان النبي صلى الله

عليه وسلم نهى ان يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وهذا متفق عليه بين الأئمة الاربعة وهم متفقون على ان هذا الحديث يتناول خالة الاب وخالة الام والجددة ويتناول عمه كل من الابوين أيضا فليس له ان يجمع بين المرأة وخالة ابيها ولا خالة امها عند الأئمة الاربعة (١٨٢) **مسئلة** في امرأة لها أخوان اطفال دون البلوغ ولها خال بجاء رجل يتزوج

بها فادعى خالها أنه اخوها ووكل في عقدتها على الزوج فهل يكون العقد باطلا او صحيحا

الجواب الخال لا يكون شقيقا فان كان كاذبا فيما ادعاه من الاخوة لم يصح نكاحه بل يزوجها وليها فان لم يكن لها ولي من النسب زوجها الحاكم

(١٨٣) **مسئلة** في رجل اعتقد مسئلة الدور المسندة لابن سريج ثم حلف بالطلاق على شيء لا يفعله ثم فعله ثم رجع عن المسئلة وراجع زوجته ثم بعد ذلك حلف على شيء بالطلاق الثلاث ان لا يفعله ثم خالف وفعل ثم بعد ذلك قال لزوجته انت طالق فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ام يستعمل للمسئلة الاولى المشار اليها

الجواب المسئلة السريجية باطلة في الاسلام محدثة لم يفت بها احد من الصحابة والتابعين ولا تابعيهم وانما ذكرها طائفة من الفقهاء بعد المائة الثالثة وانكر ذلك عليهم جمهور فقهاء المسلمين وهو الصواب فان ما قاله اولئك يظهر فسادا من وجوه منها انه قد علم بالاضطرار من دين الاسلام ان الله اباح الطلاق كما اباح النكاح وان دين المسلمين مخالف لدين النصارى الذين لا يبيحون الطلاق فلو كان في دين المسلمين ما يمنع معه الطلاق لاصار دين المسلمين مثل دين النصارى وشبهة هؤلاء انهم قالوا اذا قال لامرأته اذا وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك طلاقا منجزا لم يقع الملق ولو وقع الملق لم يقع المنجز فكان وقوعه يستلزم عدم وقوعه فلا يقع وهذا خطأ فان قولهم لو وقع المنجز لو وقع الملق انما يصح لو كان التعليق صحيحا فاما اذا كان التعليق باطلا لم يلزم وقوع التعليق والتعليق باطل لان مضمونه وقوع طلاقه مسبوق بثلاث ووقوع طلاقه مسبوق بثلاث باطل في دين المسلمين وه مضمونه ايضا اذا وقع عليك طلاقى لم يقع عليك طلاقى وهذا جمع بين التقيضين فانه اذا لم يقع الشرط لم يقع الجزاء واذا وقع الشرط لم يقع الجزاء فلو قيل لا يقع مع ذلك لزم أن يقع ولا يقع وهذا جمع بين التقيضين وأيضا فالطلاق اذا وقع لم يرتفع بموقعه فلما كان كلام المطلق يتضمن محالا في الشريعة وهو وقوع طلاقه

مسبوقه بثلاث ومخالا في المتمد وهو الجمع بين وقوع الطلاق وعدم وقوعه وكان المائل بالتسريح مخالفا للعقل والدين لكن اذا اعتقد الخالف صحة هذا الميّن باجتهاد أو تقليد وطلق بعد ذلك معتقدا أنه لا يقع به الطلاق لم يقع به الطلاق لانه لم يقصد التكلم بما يقتضيه طلاقا فصار كما لو تكلم العجبي بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه بل وكذلك لو خاطب من يظنها أجنبية بالطلاق فتبين أنها امرأته فانه لا يقع به على الصحيح ولو تبين له فساد التسريح بعد ذلك وأنه يقع المنجز لم يكن ظهور الحق له فيما بعد موجبا لوقوع الطلاق عليه وكذلك ان احتاط فراجع أمراته خوفا ان يكون الطلاق وقع به أو معتقدا وقوع الطلاق به لم يقع ولو أقر بعد ما تبين له فساد التسريح أن الطلاق وقع لم يقع بهذا الاقرار شيء ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع أمراته ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أنه قد حنث فيه مرة فلا يحنث فيه مرة ثانية لم يقع به فهذا الفعل شيء والميّن التي حلف بها أنه لا يفعل ذلك الشيء باقية فان كان سبب الميّن باقيا فهي باقية وأن زال سبب الميّن فله فعل المحلوف عليه بناء على ذلك ولم يحنث وكذلك لو تزوجها ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أن اليمين حصلت واقطع حكم الميّن الاولى لم يحنث لاعتقاده زوال الميّن كما لا يحنث الجاهل بان ما فعله هو المحلوف عليه في أصح قول العلماء وأما قوله لزواجه بعد ذلك أنت طالق فانه تقع هذه الطلقة واذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد كُتبت ثلاثا وأقر أنه طلقها ثلاثا لم يقع بهذا الاعتقاد شيء ولا بهذا الاقرار

(١٨٤) ﴿مسئلة﴾ في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يقعد عليها عقد قط وطلبها من تزوجها فذكر له ذلك فرضي فهل يصح العقد بما ذكر اذا شهدت المعروفون انها بنت اتسبيل الامر في ذلك

﴿الجواب﴾ اذا شهدوا أنها ما زوجت كانوا صادقين ولم يكن في ذلك تليس على الزوج لعله بالخال وينبغي استنطاقها بالادب فان العلماء متنازعون هل أذنبا اذا زالت بكارتها بالزنا الصمت أو النطق والاول مذهب الشافعي وأحمد كصاحبي أبي حنيفة وعند أبي حنيفة ومالك أذنبا الصمت كالتي لم تزل عذوبتها

(١٨٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل أملاك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم وعزم على الدخول فوجد والدها قد زوجها غيره

﴿الجواب﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم أخو المسلم لا يحل للمسلم أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولا يبيع على بيع أخيه فالرجل اذا خطب امرأة وركن اليه من اليه نكاحها كالاب الحبير فانه لا يحل لغيره أن يخطبها فكيف اذا كانوا قد ركنوا اليه وأشهدوا بالاملاك المتقدم للمقد وقبضوا منه الهدايا وطالت المدة فان هؤلاء فعلوا محرما يستحقون العقوبة عليه بلا ريب لكن العقد الثاني هل يقع صحيحا أو باطلا فيه قولان للعلماء احدهما وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد أن عقد الثاني باطل فينزع منه ويرد الى الاول والثاني أن النكاح صحيح وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي فيعاقب من فعل المحرم ويرد الى الاول جميع ما أخذ منه والقول الاول أشبه بما في الكتاب والسنة

(١٨٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل فقال ان جاءت زوجتي بينت فهي طالق ثم أنه قبل الولادة جرى بينهم كلام فنزل عن طلاق ثم أنها بعد ذلك وضعت بنتا فهل يقع على الزوج الطلاق أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان قد أبانها بالطلاق بان تكون الطلقة بموض أو ودعها حتى تنقضي عدتها فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء وفيها قولان للشافعي أحدهما يقع وهو رواية مخرجة في مذهب أحمد وان كان لم ينهها بل راجع في المدة فان النكاح باق فان وجدت الصفة المعلق بها وقع الطلاق

(١٨٧) ﴿مسئلة﴾ في بنت يتيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الى من يكفلها فهل يجوز لاحد أن يتزوجها باذنها أم لا

﴿الجواب﴾ هذه يجوز تزويجها بكفو لها عند أكثر السلف والفقهاء وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كقوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء) الآية وقد اخرجنا تفسير هذه الآية في الصحيحين عن عائشة وهو دليل في اليتيمة وزوجها من يمدل عليها في المهر لكن تنازع هؤلاء هل تزوج باذنها اولافذهب ابوحنيفة أنها تزوج بغير اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهب أحمد أنها تزوج بغير اذنها اذا بلغت تسع سنين ولا خيار لها اذا بلغت لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اليتيمة تستأذن في

نفسها فان سكنت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها وفي لفظ لا تنكح اليئمة حتى تستأذن
فان سكنت فقد أذنت وان أبت فلا جواز عليها

باب النهي

﴿ عن مخالطة المجدوم وغيره ﴾

(١٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مبني سكن في دار بين قوم اصحاء فقال بعضهم لا يمكننا
بجاورتك ولا ينبغي ان تجاور الاصحاء فهل يجوز اخراجه
﴿الجواب﴾ نعم لم أن يمنعه من السكن بين الاصحاء فان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يورد ممرض على مصح فنهى صاحب الابل المراض ان يوردها على صاحب الابل الصالح
مع قوله لا عدوى ولا طيرة وكذلك روى انه لما قدم مجزوم ليايمه أرسل اليه باليئة ولم
يأذن له في دخول المدينة

باب الايلاء

(١٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل حلف من زوجته بالطلاق انه ما يبطأها است شهر ولم يكن
يق لها غير طاعة ونيته أن لا يبطأها حتى تنقضي المدة فاذا انقضت المدة ماذا يفعل
﴿الجواب﴾ اذا انقضت المدة فله وطؤها ولا شيء عليه اذا لم تطالبه بالوطي عند انقضاء
اربعة أشهر هذا مذهب مالك والشافعي والجمهور وهو يسمى مولا

كتاب الطلاق وغير ذلك

(١٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلاق رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم
قل طلقها على درهم فقال ذلك فلما فصل قالوا له قد ملكت نفسها فلا ترجع اليك الا برضاها فاذا
وقع المنع هل يسقط حقها مع غروره بذلك أم لا
﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان قد طلقها طلاق رجعية ثم ان الشاهد قد لقنه ان يقول طلقها
على درهم فقال ذلك معتقدا انه يقر بذلك الطلاق الاول لا ينشئ طلاقا آخر لم يقع به غير

الطلاق الاول ويكون رجيا لا بائنا واذا ادعى عليه انه قال ذلك (القول الثاني) انشاء لطلاق آخر نان وقال انما قلته اقرارا بالطلاق الاول وليس ممن يعلم ان الطلاق بالمعوض يبينها فالقول قوله مع يمينه لاسيما وقرينة الحال تصدقه فان المادة جارية بأنه اذا طلقها ثم حضر عند الشهود فانما حضر ليشهد عليه بما وقع من الطلاق

(١٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق يأكل الحرام ويشرب الخمر والشهود أيضاً كذلك وقد وقع به الطلاق الثلاث فهل له بذلك الرخصة في رجعتها

﴿الجواب﴾ اذا طلقها ثلاثا وقع به الطلاق ومن أخذ ينظر بمد الطلاق في صفة العقد ولم ينظر في صفته قبل ذلك فهو من التمسدين لحدود الله فانه يريد ان يستحل محارم الله قبل الطلاق وبمده والطلاق في النكاح الفاسد المختلف فيه عند مالك واحد وغيرهما من الائمة والنكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الائمة والله اعلم

(١٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها وهي بكر فهل له سبيل في مراجعتها
﴿الجواب﴾ الحمد لله الطلاق ثلاثا قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الائمة الاربعة

(١٩٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل نوى ان يطلق زوجته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق فلما أن حاضت علم أنها طلقت بمجرد النية فقال للشهود أن طلاق زوجتي قالوا متى طلقها قال اول أمس بناء على ظنه فلما مضى حيضتان غير الحيضة التي ظن أنها طلقت فيها زوجها الشهود برجل آخر ثم مكثت عنده وطلقها ثم وفّت عتبتها ثم أراد الزوج الاول ردها فهل هي حلال له بالنكاح الاول أم يجب عقد جديد

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما اذا نوى أنه سيطلقها اذا حاضت فان هذا لا يقع به طلاق باتفاق العلماء بل لا بد أن يطلقها بمد ذلك فاذا لم يطلقها بمد ذلك لم يقع طلاق واذا اعتقد أن تلك النية طلاق فاقرا أنه طلقها بتلك النية لم يقع بهذا الاقرار في الباطن ولكن يؤخذ به في الحكم واذا لم يقع به شيء فهي باقية على زوجيته في الباطن والله أعلم

(١٩٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها وقال ما بقيت أعود اليها

ابدا فوجده صاحبه فقال ما أصدقتك على هذا الا إن قلت كلما تزوجت هذه كانت طالقاً على مذهب مالك ولم يري الأحكام الشرعية فهل له ان يردّها

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما إن قصد كلما تزوجها برجمة أو عقد جديد وهو ظاهر كلامه فتى ارتجما قبل اقبضاء العدة طلقت ثانية ثم ان ارتجما طلقت ثالثة وان تركها حتى تنقضي عدتها بانت منه فاذا تزوجها بعد ذلك فن قال ان تعليق الطلاق بالنكاح يقع في مثل هذا كافي حنيفة ومالك وأحمد في رواية قال إن هذه اذا تزوجها يقع بها الطلاق وأما من لم يقل بذلك كالشافعي وأحمد في المشهور عنه فهذه لما علق طلاقها كانت رجعية والرجعية كالزوجة في مثل هذا لكن تحلل البينونة هل يقطع حكم الصفة ظاهر مذهب أحمد أنه لا يقع وقد نص على الفرق في تعليق الطلاق على النكاح بين أن يكون في عدة أو لا يكون فعلى مذهبه يقع الطلاق بها اذا تزوجها وهو أحد قولي الشافعي وعلى قوله الآخر الذي يقول فيه أن البينونة تقطع حكم الصفة وهو رواية عن أحمد فان قوله اذا تزوجها كقوله اذا دخلت الدار واذا بانت انحلت هذه اليمين فيجوز له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق وهو الذي يرجعه كثير من اصحاب (الشافعي) وأما قوله على مذهب مالك فانه التزام منه لمذهب بعينه وذلك لا يلزم بل له أن يقلد مذهب الشافعي وان كان الطلاق بائناً بموض والتعليق بعد هذا في العدة وغيره تعليق بأجنبية فلا يقع به شيء اذا تزوجها في مذهب الشافعي

(١٩٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها في مرضه الذي مات فيه فهل يكون ذلك طلاق الفار ويعامل بنقيض قصده وثرته الزوجة وتستكمل جميع صداقها عليه أم لا ثرث وتاخذ نصف الصداق والحالة هذه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة مبنية على مسئلة المطلق بعد الدخول في مرض الموت والذي عليه جمهور السلف والخلف تورثها كما قضى بذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه لامرأة عبد الرحمن بن عوف ماض بنت الاصبع وقد كان طلقها في مرضه وهذا مذهب مالك وأحمد وإبي حنيفة والشافعي في القديم ثم على هذا هل ثرث بعد اقبضاء العدة والمطلقة قبل الدخول على قولين للطهاء اصحهما انها ثرث أيضاً وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه وقول للشافعي لانه قد روي ان عثمان ورثها بعد اقبضاء العدة ولان هذه انما ورثت

تلتحق حقها بالتركة لما مرض مرض الموت وصار محجورا عليه في حقها وحق سائر الورثة بحيث لا يملك التبرع لو ارث ولا يملكه لنير وارث بزيادة على الثلث كما لا يملك ذلك بعد الموت فلما كان تصرفه في مرض موته بالنسبة الى الورثة كتصرفه بعد الموت لا يملك قطع ارثها فكذلك لا يملك بعد مرضه وهذا هو طلاق الفار المشهور بهذا الاسم عند العلماء وهو القول الصحيح الذي اتفق به

(١٩٦) **مسئلة** في رجل له زوجة خلف أبوها أنه ما يخلها معه وضربها وقال لها أبوها ابريه فأبرأته وطلقها طلاقا ثم ادعت انها لم تبره الا خوفا من أبيها فهل تقع على الزوجة الطلقة أم لا **الجواب** الحمد لله ان كانت أبرأته مكرهة بنير حق لم يصح الابراء ولم يقع الطلاق المعلق به وان كانت تحت حجر الاب وقد رأى الاب ان ذلك مصلحة لها فان ذلك جائز في أحد قولي العلماء كما في مذهب مالك وقول في مذهب أحمد

(١٩٧) **مسئلة** في رجل تزوج بامرأة وجاء منها ولد واوصاه الشهود او غيرهم انه اذا دخل على زوجته أن يقول لها اذا طلقتك فانت طالق قبل طلاقك ثلاثا فهل يجوز ذلك العقد أم لا

الجواب الحمد لله النكاح صحيح لا يحتاج الى استئناف والتسريح الذي لا يتكلم به لا يفسد النكاح باتفاق العلماء لكنه ان طلقها بعد ذلك وقع به الطلاق عند جماهير أهل العلم من أصحاب مالك وأحمد وأبي حنيفة وكثير من اصحاب الشافعي او اكثرهم

(١٩٨) **مسئلة** في رجل حق من زوجته فقال أنت طالق ثلاثا قالت له زوجته قل الساعة قال الساعة ونوى الاستثناء

الجواب اذا كان اعتقاده انه اذا قال الطلاق يلزمه ان شاء الله أنه لا يقع به الطلاق ومقصوده مخوفها بهذا الكلام لا ايقاع الطلاق لم يقع الطلاق فان كان قد قال في هذه الساعة ان شاء الله فان مذهب ابي حنيفة والشافعي ان الطلاق المعلق بالمشيئة لا يقع ومذهب مالك وأحمد يقع كما روى عن ابن عباس لكن هذا لما كان مقصوده واعتقاده انه لا يقع صار الكلام عنده كلاما لا يقع به طلاق فلم يقصد التكلم بالطلاق واذا قصد التكلم بكلام لا يعتد به يقع به الطلاق مثل ما لو تكلم العجبي بلفظ وهو لا يفهم معناه وطلاق المازل وقع لأن قصد

التكلم الطلاق وان لم يقصد إيقاعه وهذا لم يقصد لا هذا ولا هذا وهو يشبه ما لوراي امرأة فقال انت طالق يظنها اجنبية فبانت امرأته فانه لا يقع به طلاق على الصحيح والله اعلم

(١٩٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اكره على الطلاق

﴿الجواب﴾ اذا اكره بنير حق على الطلاق لم يقع به عند جماهير العلماء كمالك والشافعي واحمد وغيرهم وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمر بن الخطاب وغيره واذا كان حين الطلاق قد احاط به أقوام يعرفون بانهم يعادونه أو يضربونه ولا يمكنه اذ ذاك ان يدفهم عن نفسه وادعى انهم اكرهوه على الطلاق قبل قوله فان كان الشهود بالطلاق يشهدون بذلك وادعى الاكراه قبل قوله وفي تخليفه نزاع

(٢٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والأخرى كتيابة ثم قال

احداكما طالق ومات قبل البيان فلن تكون التركة من بعده وأيهما تمتد عدة الطلاق

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها تفصيل ونزاع بين العلماء فمنهم من فرق بين ان يطلق معينة وينساها أو يجهل عنها وبين ان يطلق مبهمه ويموت قبل تمييزها بتبينه أو يعرفه ثم منهم من يقول يقع الطلاق بالجميع كقول مالك ومنهم من يقول لا يقع الا بواحدة كقول الثلاثة واذا قدر تعيينها ولم تعين قبل تقسم التركة بين المطلقة وغيرها كما يقوله ابو حنيفة أو يوقف الامر حتى يصطلحا كما يقول الشافعي أو يقرع بين المطلقة وغيرها كما يقوله احمد وغيره من فقهاء الحديث على ثلاثة اقوال والقرعة بعد الموت هي قرعة على المال فلذا قال بها من لم ير القرعة في المطلقات والصحيح في هذه المسئلة سواء كانت المطلقة مبهمه أو مجهولة ان يقرع بين الزوجتين فاذا خرجت القرعة على المسلمة لم ترث هي ولا الذمية شيئا اما هي فلانها مطلقة واما الذمية فان الكافر لا يرث المسلم وان خرجت القرعة على الذمية ورثت المسلمة ميراث زوجة كاملة هذا اذا كان الطلاق طلاقا محرما للميراث مثل ان يبينها في حال صحته فاما ان كان الطلاق رجعيا في الصحة والمرض ومات قبل انقضاء المدة فهذه زوجته ترث وعليها عدة الوفاة باتفاق الأئمة وتنقض بذلك عدتها عند جمهورهم كمالك والشافعي وابي حنيفة وهو قول أحمد في إحدى الروايتين والمشهور عنه انها تمتد اطول الاجلين من مدة الوفاة والطلاق وان كان الطلاق باثنا في مرض الموت فان جمهور العلماء على ان البائنة في مرض الموت ترث اذا كان طلقها طلاقا فيه يقصد

حرمانها الميراث هذا قول مالك وهو يرثها وان انقضت عدتها وتزوجت وهو مذهب ابي حنيفة وهو يرثها ما دامت في العدة وهو المشهور عنه ما لم تتزوج وللشافعي ثلاثة اقوال كذلك لكن قوله الجديد انها لا ترث واما اذا لم يهتم بقصد حرمانها فلا كثرون على انها لا ترث فلي هذا لا ترث هذه المرأة لان مثل هذا الطلاق الذي لم يبين فيه لا يظهر فيه قصد الحرمان ومن ورثها مطلقا كاحمد في احدى الروايتين فالحكم عنده كذلك واذا ورثت المبتوتة فليلتد ابعاد الاجلين وهو ظاهر مذهب احمد وقول ابي حنيفة ومحمد وقيل تمتد عدة الطلاق فقط وهو قول مالك والشافعي المشهور عنه ورواية عن احمد وقول للشافعي واما صورة انها لم تبين المطلقة فاحدها وجبت عليها عدة الوفاة والاخرى عدة الطلاق وكل منهما وجبت عليه احدى المديتين فاشتبه الواجب بنيره فلماذا كان الاظهر هنا وجوب المديتين على كل منهما لان الزمة لا تبرأ من اداء الواجب الا بذلك

(٢٠١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال كل شيء املكه على حرام فهل تحرم امرأته وأمته عليه أم لا

﴿الجواب﴾ أما غير الزوجة فليكه كفارة يمين واما الزوجة فللماء فيها نزاع هل تطلق أو تجب عليه كفارة ظاهر فذهب مالك هو طلاق ومذهب ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوله عليه كفارة يمين ومذهب أحمد عليه كفارة ظاهر الا ان ينوي غير ذلك ففيه نزاع والصحيح انه لا يقع به طلاق

(٢٠٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته فاراد ان يقول هي طالق طلقة واحدة فسبق لسانه فقال ثلاثة ولم يكن ذلك نيته فما الحكم

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وانما قصد واحدة لم يقع به الا واحدة بل لو اراد ان يقول طاهر فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله والله أعلم

(٢٠٣) ﴿مسئلة﴾ اذا حلف الرجل بالطلاق فقال الطلاق يلزمني لا فلان كذا او لا افعله او الطلاق لازم لي لا فلته او ان لم افعله فالطلاق يلزمني أو لازم لي ونحو هذه العبارات التي تتضمن التزام الطلاق في يمينه ثم حنث في يمينه فهل يقع به الطلاق فيه قولان للماء المسلمين في المذاهب الاربعة وغيرها من مذاهب علماء المسلمين أحدهما انه لا يقع الطلاق وهذا منصوص

عن أبي حنيفة نفسه وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي كالقفال وأبي سعيد المتولي صاحب التتمة وبه يفتى ويقضى في هذه الازمنة المتأخرة طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وغيرهم من أهل السنة والشيعة في بلاد الشرق والجزيرة والعراق وخراسان والحجاز واليمن وغيرها وهو قول داود وأصحابه كآبن حزم وغيره كانوا يفتون ويقضون في بلاد فارس والعراق والشام ومصر وبلاد المغرب إلى اليوم فاتهم خلق عظيم وفيهم قضاة ومفتون عدد كثير وهو قول طائفة من السلف كطاوس وغير طاوس وبه يفتى كثير من علماء المغرب في هذه الازمنة المتأخرة من المالكية وغيرهم وكان بعض شيوخ مصر يفتى بذلك وقد دل كلام الامام احمد بن حنبل المنصوص عنه واصول مذهبه في غير موضع ولو حلف بالثلاث فقال الطلاق يلزمني ثلاثا لافلن كذا فكان طائفة من السلف والخلف من أصحاب مالك واحمد بن حنبل وداود وغيرهم يفتون بأنه لا يقع به الثلاث لكن منهم من يوقع به واحدة وهذا منقول عن طائفة من الصحابة والتابعين وغيرهم في التنجيز فضلا عن التعليق واليمين وهذا قول من اتبهم على ذلك من أصحاب مالك واحمد وداود في التنجيز والتعليق والحلف ومن السلف طائفة من اعيانهم فرقوا في ذلك بين المدخول بها وغير المدخول بها والذين لم يوقعوا اطلاقا بمن قال الطلاق يلزمني لافلن كذا منهم من لا يوقع به طلاقا ولا يأمره بكفارة ومنهم من يأمره بكفارة وبكل من القولين افتى كثير من العلماء وقد بسطت اقوال العلماء في هذه المسائل والمعاظم ومن قل ذلك عنهم والكتب الموجودة ذلك فيها والادلة على هذه الاقوال في مواضع اخر تبلغ عدة مجلدات وهذا بخلاف الذي ذكرته في مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو فيما اذا حلف بصيغة اللزوم مثل قوله الطلاق يلزمني ونحو ذلك وهذا النزاع في المذهبين سواء كان متجزا او معلقا بشرط او محلوقا به ففقي المذهبين هل ذلك صريح او كناية او لا صريح ولا كناية فلا يقع به الطلاق وان نواه ثلاثة اقوال وفي مذهب احمد قولان هل ذلك صريح او كناية واما الحلف بالطلاق او التعليق الذي يقصد به الحلف فالنزاع فيه من غيرهم بنير هذه الصيغة فن قال ان من افتى بان الطلاق لا يقع في مثل هذه الصورة خالف الاجماع وخالف كل قول في المذاهب الاربعة فقد اخطأ واقضى مالا علم له به وقد قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم بل اجمع الاثمة الاربعة واتباعهم وسائر الاثمة مثلهم على انه من قضى بأنه لا يقع الطلاق في مثل هذه الصورة

لم يميز تقض حكمه ومن افق به ممن هو من اهل الفتيا ساغ له ذلك ولم يميز الانكار عليه باتفاق الاثمة الاربعة وغيرهم من ائمة المسلمين ولا على من قلده ولو قضى او افق بقول سائغ يخرج عن اقول الاثمة الاربعة في مسائل الايمان والطلاق وغيرها مما ثبت فيه النزاع بين علماء المسلمين ولم يخالف كتابا ولا سنة ولا ميني ذلك بل كان القاضي به والمفتي به يستدل عليه بالدلة الشرعية كالاستدلال بالكتاب والسنة فان هذا يسوغ له ان يحكم به ويفتي به ولا يجوز باتفاق الاثمة الاربعة تقض حكمه اذا حكم ولا منعه من الحكم به ولا من الفتيا به ولا منع احد من تقليده ومن قال انه يسوغ المنع من ذلك فقد خالف اجماع الاثمة الاربعة بل خالف اجماع المسلمين مع مخالفته لله والرسول فان الله تعالى يقول في كتابه (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر الله المؤمنين بالرد فيما تنازعوا فيه الى الله والرسول وهو الرد الى الكتاب والسنة فن قال انه ليس لاحد ان يرد ما تنازعوا فيه الى الكتاب والسنة بل على المسلمين اتباع قولنا دون القول الآخر من غير ان يقيم دليلا شرعيا كالاستدلال بالكتاب والسنة على صحة قوله فقد خالف الكتاب والسنة واجماع المسلمين وتجب استنباط مثل هذا وعقوبته كما يعاقب أمثاله فاذا كانت المسئلة مما تنازع فيه علماء المسلمين وتمسك باحد القولين لم يحتج على قوله بالدلة الشرعية كالكتاب والسنة وليس مع صاحب القول الآخر من الادلة الشرعية ما يبطل به قوله لم يكن لهذا الذي ليس معه حجة تدل على صحة قوله أن يمنع ذلك الذي يحتج بالدلة الشرعية باجماع المسلمين بل يجوز ان يمنع المسلمون من القول الموافق للكتاب والسنة وواجب على الناس اتباع القول الذي يتقاضه بلا حجة شرعية توجب عليهم اتباع هذا القول وتحرم عليهم اتباع ذلك القول فانه قد انسأخ من الدين تجب استنباطه وعقوبته كأمثاله وغايته أن يكون جاهلا فيعذر بالجهل اولا حتى يتبين له أقوال أهل العلم ودلائل الكتاب والسنة فان اصر بعد ذلك على مشافة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولا قتل وكل يمين من ايمان المسلمين غير اليمين بالله عز وجل مثل الحلف بالطلاق والعناق والظهار والحرام والحلف بالحبج وللشي والصدقة والصيام وغير ذلك فظلماء فيها نزاع معروف عند العلماء سواء

حلف بصيغة القسم فقال الحرام يلزمني أو العتق يلزمني لا فنان كذا أو حلف بصيغة العتق فقال
 ان فعلت كذا فلي الحرام ونسائي طوالق أو فبيدي احرار او مالي صدقة وعلى المشي الى بيت
 الله تعالى وأنقذت الأئمة الاربعة وسائر أئمة المسلمين على أنه يسوغ للقاضي أن يقضى في هذه
 المسائل جميعها بأنه اذا حث لا يلزمه ما حلف به بل إما أن لا يجب عليه شيء وإما أن تجزئه بالكفارة
 ويسوغ للمفتي أن يقضى بذلك وما زال في المسلمين من يفتي بذلك من حين حدث الحلف
 بها والى هذه الازمنة منهم من يفتي بالكفارة فيها ومنهم يفتي بأنه لا كفارة فيها ولا لزوم المحلوف
 به كما أن منهم من يفتي بلزوم المحلوف به وهذه الأقوال الثلاثة في الامة من يفتي بها بالخلف
 بالطلاق والعتاق والحرام والنذر واما اذا حلف بالمخلوقات كالكمبة والملائكة فانه لا كفارة في هذا
 باتفاق المسلمين فلا يمان ثلاثة أقسام اما الخلف بالله ففيه الكفارة بالاتفاق واما الخلف بالمخلوقات
 فلا كفارة فيه بالاتفاق الا الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم قولان في مذهب احمد والجمهور
 انه لا كفارة فيه وقد عدي بعض اصحاب ذلك الى جميع النبيين وجمهير العلماء من اصحاب
 احمد وغيرهم على خلاف ذلك واما ما عقد من الايمان بالله تعالى وهو هذه الايمان فلامسلمين
 فيها ثلاثة اقوال وان كان من الناس من ادعي الاجماع في بعضها فهذا كما ان كثيرا من مسائل
 النزاع يمدى فيها الاجماع من لم يعلم النزاع ومقصوده اني لا اعلم نزاعا فمن علم النزاع واثبتته كان
 مثبتا عالما وهو مقدم على النافي الذي لا يعلمه باتفاق المسلمين واذا كانت المسئلة مسئلة نزاع في
 السلف والخلف ولم يكن مع من الزم الخالف الطلاق او غيره نص كتاب ولا سنة ولا اجماع
 كان القول بنفي لزومه سائنا باتفاق الأئمة الاربعة وسائر أئمة المسلمين بل هم متفقون على انه
 ليس لاحد ان يمنع قاضيا يصلح للقضاء ان يقضى بذلك ولا يمنع مفتيا يصلح للفتيا ان يفتي
 بذلك بل هم يسرعون الفتيا والقضاء في اقوال ضعيفة لوجود الخلاف فيها فكيف يتمتعون مثل
 هذا القول الذي دل عليه الكتاب والسنة والقياس الصحيح الشرعي والقول به ثابت عن
 السلف والخلف بل الصحابة الذين هم خير هذه الامة ثبت عنهم انهم افترقوا في الحلف بالعتق
 الذي هو احب الى الله تعالى من الطلاق انه لا يلزم الخالف به بل يجزئه كفارة يمين فكيف
 يكون قولهم في الطلاق الذي هو انقض الحلال الى الله وهل يظن بالصحابة رضوان الله
 عليهم انهم يقولون فيمن حلف بما يحبه الله من الطاعات كالصلاة والصيام والصدقة والحج

انه لا يلزمه ان يفعل هذه الطاعات بل يحزبه كفارة يمين ويقولون فيما لا يحبه الله بل يفضيه
انه يلزم من حلف به وقد اتفق المسلمون على انه من حلف بالكفر والاسلام انه لا يلزمه كفر
ولا اسلام فلو قال المسلم ان فلت كذا فانا يهودي وفعله لم يصير يهوديا بالاتفاق وهل يلزمه كفارة
يمين على قولين احدهما يلزمه وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه والثاني لا يلزمه وهو
قول مالك والشافعي ورواية عن احمد وذهب بعض اصحاب ابي حنيفة الى انه اذا اعتقد انه يصير
كافرا اذا حنث وحلف به فانه يكفر قالوا لانه مختار لا يكفر والجمهور قالوا لا يكفر لان قصده ان
لا يلزمه الكفر فابفضله حلف به وهكذا كل من حلف بطلاق او غيره انما يقصد يمينته انه
لا يلزمه لفرط بفضله وبهذا فرق الجمهور بين نذر التبرر ونذر اللجاج والنضب قالوا لان الاول
قصده وجود الشرط والجزء بخلاف الثاني فاذا قال ان شفي الله مريضتي فلي عتق رقبة او فبدي
حر لزمه ذلك بالاتفاق واما اذا قال ان فلت كذا فلي عتق رقبة او فبدي حر وقصده ان لا يفعله
فهذا وضع النزاع هل يلزمه المتق في الصورتين او لا يلزمه في الصورتين او يحزبه كفارة
يمين او يحزبه الكفارة في تعليق الوجوب دون تعليق الوقوع وهذه الاقوال الثلاثة في الطلاق
ولو قال اليهودي ان فلت كذا فانا مسلم وفعله لم يصير مسلما بالاتفاق لان الخالف حلف بما يلزمه
وقوعه وهكذا اذا قال المسلم ان فلت كذا فانسائي طوالت وعبيدي احرار وانا يهودي هو يكره
ان يطلق نساءه ويعتق عبيده ويفارق دينه مع ان المنصوص عن الائمة الاربعة وقوع المتق ومعلوم
ان سبعة من الصحابة مثل ابن عمر وابن عباس وابي هريرة وعائشة وام سلمة وحفصة وزينب
وبنة النبي صلى الله عليه وسلم أجل من أربعة من علماء المسلمين فاذا قالوا هم وأئمة التابعين انه لا يلزمه
المتق المحلوف به بل يحزبه كفارة يمين كان هذا القول مع دلالة الكتاب والسنة انما يدل على هذا القول
فكيف يسوغ لمن هو من أهل العلم والايمان ان يلزم امة محمد صلى الله عليه وسلم بالقول المرجوح
في الكتاب والسنة والاقيسة الصحيحة الشرعية مع العلم من مصلحة دينهم ودنياهم فان في ذلك
من صيانة أنفسهم وحرهم وأموالهم وأعراضهم وصلاح ذات بينهم وصلة أرحامهم واجتماعهم على
طاعة الله ورسوله واستمنائهم عن معصية الله ورسوله ما يوجب ترجيحه لمن لا يكون عارفا بدلالة
الكتاب والسنة فكيف بمن كان عارفا بدلالة الكتاب والسنة فان القائل بوقوع الطلاق ليس معه
من الحجة ما يقاوم قول من نفي وقوع الطلاق واجتهد من اجتهاد في اقامة دليل شرعي سالم

عن المعارض المقاوم على وقوع الطلاق على الخالف لمجز عن ذلك كما عجز عن تحديد ذلك فهل يسوغ لاحد ان يامر بما يخالف اجماع المسلمين ويخرج عن سبيل المؤمنين فان القول الذي ذهب اليه بعض العلماء وهو لم يعارض نفا ولا اجماعا ولا ما في معنى ذلك ويقدم عليه الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والقياس الصحيح ليس لاحد المنع من الفتيا به والقضاء به وان لم يظهر رجحانه فكيف اذا ظهر رجحانه بالكتاب والسنة وبين ما الله فيه من المنة فان الله تعالى يقول (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وقال في كتابه (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكن من ذلك يمينه وليأت الذي هو خير وهذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة وفي مسلم من حديث ابي هريرة وعدي بن حاتم وابي موسى الاشعري وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن ابن سبرة اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها الا ايت الذي هو خير وتحملتها وفي الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لان يلج أحدكم بيمينه في أهله اتم له من أن يعطي الكفارة التي فرض الله وقال البخاري من استلج في أهله فهو اعظم اثما ف قوله صلى الله عليه وسلم يلج من اللجاج ولهذا سميت هذه الايمان نذر اللجاج والنصب والفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة انواع صيغة التنجيز والارسال كقوله انت طالق أو مطلقة فهذا يقع به الطلاق باتفاق المسلمين (الثاني) صيغة قسم كقوله الطلاق يلزمي لا فعلن كذا او لا أقفل كذا فهذا يمين باتفاق أهل اللغة واتفاق طوائف الفقهاء واتفاق العامة واتفاق أهل الارض (والثالث) صيغة تعليق كقوله ان ففلت كذا فامراني طالق فهذه ان كان قصده به اليمين وهو الذي يكره وقوع الطلاق مطلقا كما يكره الانتقال عن دينة اذا قال ان ففلت كذا فانا يهودي أو يقول اليهودي ان ففلت كذا فانا مسلم فهو يمين حكمه حكم الاول الذي هو بصفة القسم باتفاق الفقهاء فان اليمين هي ما تضمنت حضا أو منعا أو نصديقا أو تكذيبا بالتزام ما يكره الخالف وقوعه عند المخالفة فالحالف لا يكون حالفا الا اذا كره وقوع الجزاء عند الشرط فان كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفا سواء كان يريد الشرط وحده ولا يكره الجزاء عند وقوعه او كان يريد الجزاء عند وقوعه غير مرده له أو كان يريد لها فاما اذا كان كارها للشرط وكارها للجزاء مطلقا يكره وقوعه وانما التزمه عند وقوع الشرط ليعتق نفسه

او غيره التزامه من الشرط أو ليحضر بذلك فهذا يمين وأن قصد ايقاع الطلاق عند وجود الجزاء
 كقوله ان اعطيني النفا فانت طالق واذا طهرت فانت طالق واذا زنت فانت طالق وقصده
 ايقاع الطلاق عند الفاحشة لا مجرد الحلف عليها فهذا ليس بيمين ولا كفارة في هذا عند أحد
 من الفقهاء فيما علمناه بل يقع به الطلاق اذا وجد الشرط عند السلف وجهور الفقهاء فاليمين
 التي يقصد بها الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب بالتزامه عند المخالفة ما يكره وقوعه سواء
 كانت بصيغة القسم أو بصيغة الجزاء يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم فان كون الكلام
 يميناً مثل كونه أمراً ونهياً وخبراً وهذا المعنى ثابت عند جميع الناس العرب وغيرهم وانما تتنوع
 اللغات في الالفاظ لافي المعاني بل ما كان معناه يميناً أو أمراً أو نهياً عند المعجم فكذلك معناه
 يمين أو أمر أو نهى عند العرب وهذا أيضاً يمين الصحابة رضوان الله عليهم وهو يمين في
 العرف العام ويمين عند الفقهاء كلهم واذا كان يميناً فليس في الكتاب والسنة لليمين الا حكامان اما
 ان تكون ليمين منقذة محترمة ففيها الكفارة واما أن لا تكون منقذة محترمة كالحلف بالخلوقات
 مثل الكعبة والملائكة وغير ذلك فهذا لا كفارة فيه بالاتفاق فاما يمين منقذة محترمة غير
 مكفرة فهذا حكم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يقوم دليل
 شرعي سالم عن المعارض المقاوم فان كانت هذه اليمين من ايمان المسلمين فقد دخلت في قوله
 تعالى للمسلمين (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وان لم تكن من ايمانهم بل كانت من الحلف
 بالخلوقات فلا يجب بالحنث لا كفارة ولا غيرها فتكون مهدرة فهذا ونحوه من دلالة الكتاب
 والسنة والاعتبار بين ان الالتزام بوقوع الطلاق للحالف في يمينه حكم يخالف الكتاب والسنة
 وحسب القول الاخر ان يكون مما يسوغ الاجتهاد فاما ان يقال انه لم يجب على المسلمين كلهم
 العمل بهذا القول ويحرم عليهم العمل بذلك القول فهذا لا يقوله احد من علماء المسلمين بعد
 ان يعرف ما بين المسلمين من النزاع والادلة ومن قال بالقول المرجوح وخفي عليه القول
 الراجح كان حسبه ان يكون قوله سائماً لا يمنع من الحكم به والفتيا به اما الزام المسلمين بهذا
 القول ومنهم من القول الذي دل عليه الكتاب والسنة فهذا خلاف امر الله ورسوله وعباده
 المؤمنين من الائمة الاربعة وغيرهم فمن منع الحكم والفتيا بعدم وقوع الطلاق او تقليد من نهي
 بذلك فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين ولا يفعل ذلك الا من لم يكن عنده

علم فهذا حسب ان يذو لا يجب اتباعه ومعاذ متبع لهواه لا يقبل الحق اذا ظهر له ولا يصني لمن يقوله ليعرف ما قال بل يتبع هواه بغير هدى من الله ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فانه اما مقلد واما مجتهد فالمقلد لا يذكر القول الذي يخاف متبوعه انكار من يقول هو باطل فانه لا يعلم انه باطل فضلا عن ان يحرم القول به ويوجب القول بقول سلفه والمجتهد ينظر وينظر وهو مع ظهور قوله له يسوغ قول منازعيه الذي ساغ فيه الاجتهاد وهو ما لم يظهر انه خالف نصا ولا اجماعا فن خرج عن حد التقليد الصائغ والاجتهاد كان فيه شبه من الدين واذا قيل لم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل تتبع ما ألفينا عليه آباءنا وكان ممن اتبع هواه بغير هدى من الله والله اعلم *

(٢٠٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن طلق امرأته ثلاثا وافتاه مفت بانه لم يقع الطلاق فقلده الزوج ووطي زوجته بعد ذلك وأتت منه بولد فقيل أنه ولد زنا

﴿الجواب﴾ من قال ذلك فهو في غاية الجهل والضلالة والمشاقة لله ورسوله فان المسلمين متفقون على ان كل نكاح اعتقد الزوج انه نكاح سائغ اذا وطى فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الامر باتفاق المسلمين سواء كان النكاح كافرا او مسلما واليهودي اذا تزوج بنت اخيه كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين وان كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين ومن استحله كان كافرا يجب استنابته وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الاعراب ووطأها يستقدها زوجة كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت النسب لا يفتقر الى صحة النكاح في نفس الامر بل الولد للفراش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللماهر الحجر فن طلق امرأته ثلاثا ووطأها يستقدها انه لم يقع به الطلاق اما لجهله واما لفتوى مفتي مخطيء قلده الزوج واما لغير ذلك فانه يلحقه النسب ويتوارثان بالاتفاق بل ولا تحسب العدة الا من حين ترك وطأها فان كان بطأها يستقدها زوجها فهي فراش له فلا تمتد منه حتى تترك الفراش ومن نكح امرأة نكاحا فاسدا متفقا على فساد او مختلفا في فساد او ملكها ملكا فاسدا متفقا على فساد او مختلفا في فساد او وطأها يستقدها زوجها الحرة أو أمته المملوكة فان ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين والولد أيضا يكون حرا وان كانت الموطوءة مملوكة للغير في نفس

الامر ووطئت بدون اذن سيدها لكن لما كان الواطئ متوردا بها زوج بها وقيل هي حرة أو بيعت فاشتراها يستعدها ملكا للبائع فاعلموا وطئ من يستعدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فولده منها حر لا اعتقاده وان كان اعتقاده مخطئا وبهذا قضى الخلفاء الراشدون واتفق عليه أئمة المسلمين فهو لاء الذين وطئوا وجاءهم اولاد كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد منفق على فسادهم وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين وهم وطئوا بمتقدون ان النكاح باق لاقتناء من افتاهم أو لنير ذلك كان نسب الاولاد بهم لاحقا ولم يكونوا اولاد زنا بل يتوارثون باتفاق المسلمين هذا في المجمع على فساده فكيف في المختلف في فساده وان كان القول الذي وطئ به قولاً ضعيفاً كن وطئ في نكاح التمتع أو نكاح المرأة نفسها بلاولي ولا شهود فان هذا اذا وطئ فيه يستعده نكاحاً لحقه فيه النسب فكيف نكاح مختلف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته بالكتاب والسنة والقياس وظهر ضعف القول الذي يناقضه وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام لانتهاء الحجة اشرعة فن قال ان هذا الكاح أو مثله يكون فيه الولد لا يلحقه نسبه ولا يتوارثان هو وأبوه الواطئ لانه يخالف لاجماع المسلمين منسلخ من رتبة الدين فان كان جاهلاً عرّف وبين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وسائر أئمة الدين الحقوا اولاد اهل الجاهلية بأبائهم وان كانت محرمة بالاجماع ولم يشترطوا في لحوق النسب أن يكون النكاح جائزاً في شرع المسلمين فان أصر على مشافة الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولاقتل فقد ظهر ان من انكر الفتيا بانه لا يقع الطلاق وادعي الاجماع على وقوعه أو قال إن الولد ولد زنا هو المخالف لاجماع المسلمين مخالف لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وان المقتي بذلك أو القاضى بذلك لا يسوغ له بالاجماع المسلمين وليس لاحد المنع من الفتيا بقوله ولا القضاء بذلك ولا الحكم بالمتع من ذلك باتفاق المسلمين والاحكام باطلة بالاجماع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(٢٠٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل مسك وضرب وسجنوه وأغصبوه على طلاق زوجته فطلقها طلقة واحدة وراحت وهي حامل منه

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا الطلاق لا يقع وأما نكاحها وهي حامل من الزوج الاول فهو

نكاح باطل باجماع المسلمين ولو كان الطلاق قد وقع فكيف اذا لم يكن قد وقع وبزور من اكرهه على الطلاق ومن تولى هذا النكاح المحرم الباطل ويجب التفريق بينهما حتى تقضى الدعة من الاول بالوضع والمدة من الثاني فيها خلاف ان كان يعلم ان النكاح محرم فالصحيح انه لا بد من ذلك واما ان كان يعتقد صحة النكاح فلا بد ان تعتمد من وطئ الثاني

(٢٠٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير منزل سكنها ان قدمت عندهم فانت طالق وان سكنت عندهم فانت طالق ثم قال ايضا انت على حرام ثم انتقل بنفسه ومتاعه دون زوجته الى مكان آخر وعادت زوجته الى مكانها الاول فان عاد وقعد عند زوجته يقع عليه طلقة واحدة ام طلقتان وهل السكن هو القعود او بينهما عموم وخصوص واذا لم ينو بالحرام الطلاق هل يقع عليه كما لو نوي وهل اذا كان مذهب تزول به هذه الصورة مخالفا لمذهبه هل يجوز له التقليد أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما قوله ان قدمت عندهم وان سكنت عندهم فان كان نية الخالف بالقعود اذا انقضى سبب تلك الحال بمنزلة من دعى الى غداء خلف انه لا يتعدى فان سبب اليقين انه اراد بذلك الغداء المعين ولهذا كان الصحيح انه لا يبحث ببدء غير ذلك وهكذا اذا كان قد زار هو وامرأته قوما فرأى من الاحوال ما كره ان يقيم تلك المرأة عندهم خلف انه لا يقيم ولا يسكن وقصد على تلك الحال او كان سبب اليقين يدل على ذلك واما ان كان قد نوي العموم بحيث قصد انه لا يقعد عندهم ولا يساكنهم بحال فانه لا يبحث بالقعود وان اطلق اليقين فيه نزاع مشهور بين العلماء وحيث يبحث بالقعود فانه اذا كان القعود الذي قصده هو السكنى لم يبحث باكثر من طلقة الا ان يقصد اكثر من ذلك كما لو كرر اليقين بالله على فعل واحد لم يلزمه الا كفارة واحدة على الصحيح وان كان القعود داخلا في ضمن السكنى كما هو ظاهر اللفظ المطلق فهذه المسئلة تداخل الصفات كما لو قال ان اكلت تفاحة واحدة فقد قيل تقع طلقتان لوجود الصفتين وقيل لا يقع الا طلقة واحدة وهو اقوى فان المفهوم من هذا الكلام انك طالق سواء اكلت تفاحة كاملة او نصفها وكذلك اذا قال ان قدمت فاقعدوا لتفظ مشترك يراد به السكنى مشتملا على القعود ويكون ولا حلف انه لا يقعد ثم حلف على ما عم من ذلك وهو السكنى فاذا سكن كان الاول بمض الثاني فلا يقع اكثر من طلقة اذ قيل

بوقوع الطلاق عليه على أقوى القولين وأما قوله أنت علي حرام فإن حلف أن لا يفعل شيئا ففعله فعليه كفارة يمين وإن لم يحلف بل حرما تحرما فهذا عليه كفارة ظهار ولا يقع به طلاق في الصورتين وهذا قول جمهور أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمة المسلمين يقولون إن الحرام لا يقع به طلاق إذا لم ينوه كما روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم وإن كان من متأخري أتباع بعض الأئمة من زعم أن هذا اللفظ قد صار بحكم العرف صريحا في الطلاق فهذا ليس من قول هؤلاء الأئمة المتبوعين وقد كانوا في أول الإسلام يرون لفظ الظهار صريحا في الطلاق وهو قوله أنت علي كظهر امي حتى تظاهر أوس بن الصامت من أمرائه المجادلة التي ثبت حكمها فيما أنزل الله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله) وأفتاها النبي صلى الله عليه وسلم أولا بالطلاق حتى نسخ الله ذلك وجعل الظهار موجبا للكفارة ولو نوى به الطلاق والحرام فظير الظهار لأن ذلك تشبيه لما بالحرمة وهذا نطق بالتحريم وكلاهما منكر من القول وزور فقد دل كتاب الله على أن تحريم الحلال يمين بقوله لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم مع أن هذا ليس موضع بسط ذلك وأما تقليد المستفتي للمفتي فالذي عليه الأئمة الأربعة وسائر أئمة العلم أنه ليس على أحد ولا شرع له التزام قول شخص معين في كل ما يوجبه ويحرمه ويبيحه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن منهم من يقول على المستفتي أن يقلد الأعلام الأربعة ممن يمكنه استفتاءه ومنهم من يقول بل يخير بين المفتين إذا كان له نوع تمييز فقد قيل يتبع أي القولين أرجح عنده بحسب تمييزه فإن هذا أولى من التخيير المطلق وقيل لا يجتهد إلا إذا صار من أهل الاجتهاد والأول أشبه فاذا ترجع عند المستفتي أحد القولين أما لرجحان ذليله بحسب تمييزه وأما لكون قائله أعلم وأورع فله ذلك وإن خالف قوله المذهب

(٢٠٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم هو وامرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزمني منك ثلاثا إن قلت طلقني طلقتك فسكت ثم قالت لا مما هي شيء يقول قالت امها يقول كذا قولي له طلقني ثم قالت المرأة طلقني فهل يقع عليه طلاق بواحدة أم بثلاث أو لا يقع

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا لم ينو بقوله إذا قلت طلقني طلقتك أنه يطلقها في المجلس بل يطلقها

عند الشهود واما اذا لم ينسو شيئا لم يحث اذا اقترعا عن غير طلاق لكن يطلقها بعد ذلك الطلاق الذي قصد يمينه وأما إذا لم يقصدان يطلقها ثلاثا ولا اثنين اجزا ان يطلقها طلقه واحدة هذا ان كان مقصوده اجابة سؤلها مطلقا واما ان قصد اجابه سؤلها اذا كانت طالبة للطلاق فاذا رجعت وقالت لا اريد الطلاق لم يكن عليه شيء اذ لم يطلقها والله أعلم

(٢٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج لامرأتين فاختارت احدها من الطلاق خف بالطلاق من الاثنين أنه يطلقها ولا يوكل عنه في طلاقها ثم حدث عرس لها فنكحت عليه خلف بالطلاق لا تروحي فقالت نزلني طلقه فان نزلها طلقه يقع عليه الطلاق الثلاث

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين متى طلقها الطلاق الذي حلف به لا يملكه وقع به الطلاق الذي حلف عليه وحث أيضا في الطلاق الذي حلف به والله أعلم

(٢٠٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج وله أولاد ووالدته تكره الزوجة وتشير عليه بطلاقها هل يجوز له طلاقها

﴿الجواب﴾ لا يحل له ان يطلقها لقول امه بل عليه أن يبرأه وليس تطليق امرأته من برها والله أعلم

(٢١٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتا فقالت فانه ابني ربي فاما اشتكاه لابي قال للزوج ان ابرأك امرأتك تطلقها قال نعم فاتي بها فقال لها الزوج ان ابرأني من كتابك ومن الحجبة التي لك علي فانت طالق قالت نعم وافصلا وطلع الزوج الى بيت جيرانه فقال هي طالق ثلاثا ونزل الى الشهود فسألوه كم طلقت قال ثلاثا على ما صدر منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان ابرأوها على ما دل عليه سياق الكلام ليس مطلقا بل بشرط ان يطلقها بانته منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق والشرط المتقدم على المقد كالشرط المقارن والشرط العرفي كاللفظي وقول هذا الذي من جهتها له ان جاءت زوجك وابرأتك تطلقها وقوله اشتراط عليه انه يطلقها اذا ابرأته ويحيث بها بعد ذلك وقوله أنت ان ابرأيتي قالت نعم منزل على ذلك الا وهو انه اذا ابرأته يطلقها بحيث لو قالت ابرأته وامتنع لم يصح الابراء فان هذا ايجاب وقبول في العرف لما تقدم من الشروط ودلاله الحال والتقدير ابرأتك بشرط ان تطلقني

(٢١١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي و ابرأتني منه فبنتك طالق ثلاثا فجاء له بكتاب غير كتابه قطعه الزوج ولم يعلم هل هو كتابه ام لا فقال ابو الزوجة اشهدوا عليه ان بنتي تحت حجري واشهدوا على اني ابرأته من كتابها ولم يعين ما في الكتاب ثم انه مكث ساعة وجاء ابو الزوجة بحضور الشهود وقال له اي شيء قلت يا زوج فقال الزوج اشهدوا على ان بنت هذا طالق ثلاثا ثم ان الزوج ادعى ان هذا الطلاق الصريح بناء على ان البراء الاول صحيح فهل يقع ام لا

﴿الجواب﴾ الجواب قوله الاول ملحق على البراء فان لم يره لم يقع الطلاق واما قوله الثاني فهو اقرار منه بناء على ان الاول قد وقع فان كان الاول لم يقع فانه لم يقع بالثاني شيء

(٢١٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة فقالت له طلقني فقال ان ابرأتني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما يدعي النساء على الرجال فقال لها انت طالق وظن انه تبرأ من الحقوق وهو شافعي المذهب

﴿الجواب﴾ نعم هو بريء مما تدعي النساء على الرجال اذا كانت رشيدة

(٢١٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بعده بزوجة اخرى بعد اخبارها باقضاء العدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ثم بعد مدة ست سنين جاءت بائنة وادعت انها من الزوج الاول فهل تصح دعواها وتلزم الزوج الاول والحالة هذه

﴿الجواب﴾ لا يلحق هذا الولد به بمجرد دعواها والحالة هذه باتفاق الاثمة بل لو ادعت انها ولدت له في حال يلحق به نسبه اذا ولدته وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولدت له لم يقبل قولها في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بينة بذلك ويكنى امرأة واحدة عند ابى حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى الى اربع نسوة ويكنى يمينه انه لا يعلم انها ولدت له واما ان كان الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد يقبل قولها كذهب الشافعي والثاني لا يقبل قولها كذهب مالك واما اذا انقضت عدتها ومضي لها اكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج الاول فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت باقضاء عدتها ثم ات بولد ستة اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم مذهب ابى حنيفة واحمد انه

يلحقه وهذا اختيار ابن سريج من اصحاب الشافعي لكن المشهور من مذهب الشافعي ومالك انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاذا تزوجت بعد اخبارها باقضاء عدتها ثم اتت بولد لسته اشهر فان هذا لا يلحق نسبه بالاول قولا واحدا فاذا عرف مذهب الاثثة في هذين الاصلين فكيف يلحقه نسب بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولده من قبل ان يطلقني لا يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلد على فراشه ولو قالت هي وضمت هذا الحمل قبل ان تزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله ايضا انها لم تضعه قبل تزوجها بالثاني لاسيا مع تاخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسيا على اصل مالك في تاخر الدعوى بغير عذر في هذه المسائل ونحوها

باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغير ذلك

(٢١٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مبغضة تزوجها طلبت الانحلال منه وقالت له ان لم تفارقني والا قتلت نفسي فاكراهه الولي على الفرقة وتزوجت غيره وقد طلبها الاول وقال انه فارقتها مكرها وهي لا تريد الا الثاني

﴿الجواب﴾ ان كان الزوج الاول اكراهه على الفرقة بحق مثل ان يكون مقصرا في واجباتها او مقصرا لها بغير حق من قول او فعل كانت الفرقة صحيحة والنكاح الثاني صحيحا وهي زوجة الثاني وان كان اكراهه بالضرب او الحبس وهو محسن لشرتها حتى فارقتها لم تقع الفرقة بل اذا أبغضته وهو محسن اليها فانه يطلب منه الفرقة من غير ان يلزم بذلك فان فعل والا امرت للمرأة بالصبر عليه اذا لم يكن ما يبيح الفسخ

(٢١٥) ﴿مسئلة﴾ ماهو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة

﴿الجواب﴾ الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة ان تكون المرأة كارهة للزوج تريد فراقه فتعطيه الصداق او بعضه فداء نفسها كما يفقدى الاسير واما اذا كان كل منهما مريدا لصاحبه فهذا الخلع محدث في الاسلام

(٢١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم الليل وكلما دعاها الرجل الى فراشه تأتي عليه وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج فهل يجوز ذلك ام لا

﴿الجواب﴾ لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين بل يجب عليها ان تطعمه اذا طلبها الى الفراش وذلك فرض واجب عليها واما قيام الليل وصيام النهار فتطوع فكيف تقدم مؤمنة للنافلة على الفريضة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخارى ومسلم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه ولا تاذن في بيته الا باذنه ورواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولقظهم لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا باذنه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المرأة ان تصوم تطوعا اذا كان زوجها شاهدا الا باذنه فتمنع بالصوم بمض ما يجب له عليها فكيف يكون حالها اذا طلبها فامتنعت وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل المرأة الى فراشه فابت لمعتها الملائكة حتى تصبح وفي لفظ الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح وقد قال الله تعالى (فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله) فالمرأة الصالحة هي التي تكون قانتة اى مداومة على طاعة زوجها ففى امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت عاصية ناشزة وكانت ذلك يبيع له ضربها كما قال تعالى (واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واحجوهن في المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله اوجب من حق الزوج حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت آمر الاحد ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها لعظم حقها عليها وعنه صلى الله عليه وسلم ان النساء قلن له ان الرجال يجاهدون ويتصدقون ويعملون ونحن لا نفعل ذلك فقال حسن فعل احدا كن بعد ذلك أي ان المرأة اذا احسنت معاشرته بلها كان ذلك موجبا لرضاء الله واكرامه لها من غير ان تعمل ما يختص بالرجال والله اعلم

(٢١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة احد عشر سنة واحسنت المشرة معه وفي هذا الزمان تأبى العشرة معه وتناشزه فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ لا يحل لها ان تنشز عليه ولا تنعمه نفسها فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح فاذا اصرت على النشوز فله ان يضربها واذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه ان يطلقها ويعطيها الصداق بل هي التي تقتدى نفسها انه فتبذل صداقها ليفارقها كما امر

النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس بن شماس ان تعلى صداقها ليفارقها واذا كان معصرا بالصداق لم تجز مطالبته باجماع المسلمين

(٢١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني فقال انت على حرام فهل تحرم عليه ام لا وما يجب عليه اذا منعه من نفسها اذا طلبها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل لها النشوز عنه ولا تمنع نفسها منه بل اذا امتنعت منه واصررت على ذلك فله ان يضربها ضربا غير برح ولا تستحق نفقة ولا قسما واما قوله انت على حرام ففيه قولان للعلماء قيل عليه كفارة الظهار اذا امكنته من نفسها وقيل لا شيء عليه ولا خلاف بين العلماء انه يجب عليها ان تمكنه والله اعلم

(٢١٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له امرأة كساها كسوة مشتمة مثل صاغ وحلى وقلائد وما اشبه ذلك خارجا عن كسوة القيمة وطلبت منه المخالعة وعليه مال كثير مستحق لها عليه وطلب رحله منها ليستعين به على حقها او على غير حقها فانكرته وبهم انها تحلف وتأخذ الذي ذكره عندها والتمن يلزمه ولم يكن له بد منة عليها

﴿الجواب﴾ ان كان قد أعطها ذلك الزائد عن الواجب على وجه التملك لها فقد ملكته وليس له اذا طلبها هو ابتداء ان يطلبها بذلك لكن ان كانت هي الكارهة لصحبته وارادت الاختلاع منه فلعطه ما أعطها من ذلك ومن الصداق الذي ساقه اليها والباقي في ذمته ليخلمها كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس بن شماس حيث امرها برد ما أعطها وان كان قد أعطها لتجمل به كما يركبها دابته ويخدمها غلامه ونحو ذلك لا على وجه التملك للمين فهو باق على ملكه فله أن يرجع فيه متى شاء سواء طلقها أو لم يطلقها وان تنازعا هل أعطها على وجه التملك أو على وجه الاباحة ولم يكن هناك عرف يقضي به فالقول قوله مع يمينه انه لم يملكها ذلك وان تنازعا هل أعطها شيئا أو لم يعطها ولم يكن حجة يقضي له بها لاشاهد واحد ولا اقرار ولا غير ذلك فالقول قولها مع يمينها انه لم يعطها

(٢٢٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من جميع حقوق عليك وآخذ البنت بكفائتها ويكون لها عليه مائة درهم كل يوم سدس درهم وشهد المدول بذلك فطلقها على ذلك بحكم الابرأ أو الكفالة فهل لها أن تطالبه بفرض البنت بعد ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ اذا خالها على ان تبرئه من حقوقها وتأخذ الولد بكفالتة ولا تطالبه بنفقة صح ذلك عند جماهير العلماء كمالك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما فإنه عند الجمهور يصح الخلع بالمعوم الذي ينتظر وجوده كما تحمل أمها وشجرتها وأما نفقة حملها ورضاع ولدها ونفقته فقد انقصد سبب وجوده وجوازه وكذلك اذا قالت له طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي وأنا آخذ الولد بكفالتة وأنا أبرأتك من نفقته ونحو ذلك مما يدل على المقصود واذا خالغ بينهما على ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع كالحاكم المالكي لم يجز لغيره ان يتقضه وان رآه فاسدا ولا يجوز له ان يفرض له عليه بد هذا نفقة للولد فان ذل الحاكم الاول كذلك حكم في أصبح قولي العلماء والحاكم متى عقد عقدا ساخ فيه الاجتهاد أو فسخ فسخا جاز فيه الاجتهاد لم يكن لغيره نقضه

(٢٧١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها فايها أفضل برها لوالديها أو معاودة زوجها

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين المرأة اذا تزوجت كان زوجها أملك بهامن أبويها وطاعة زوجها عليها أوجب قال الله تعالى (فالصالحات قانتان حافظات للغيب بما حفظ الله) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الدنيا متاع وغير متاعها المرأة الصالحة اذا نظرت اليها سرتك واذا أمرتها اطاعتك واذا غبت عنها حفظك في نفسها ومالك * وفي صحيح ابن أبي حاتم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحصنت فرجها وأطاعت بعلها دخلت من أي أبواب الجنة شئت * وفي الترمذى عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة وقال الترمذى حديث حسن وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت امرأ لاحد ان يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها أخرجه الترمذى * وقال حديث حسن وأخرجه أبو داود ولفظه لامرت للنساء أن يسجدن لزوجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحقوق وفي المسند عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر ولو صاح لبشر ان يسجد لبشر لامرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها والذي نفسى بيده لو كان من قدمه الى مفرق رأسه قرحة تجري بالقيح والصديد ثم استقبلته فاحسته

ما أدت حقه وفي المسند وسنن ابن ماجه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أمرت
 احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها ولو ان رجلا امر امرأته ان تنقل من
 جبل احمر الى جبل اسود ومن جبل اسود الى جبل احمر لكان لها ان تفعل اى لكان حقها ان تفعل
 وكذلك في المسند وسنن ابن ماجه وصحيح ابن حبان عن عبدالله بن ابي اوفى قال لما قدم معا من الشام
 سجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال آتيت الشام فوجدتهم يسجدون لاساقفتهم
 وبطارقهم فوددت في نفسي ان نفعل ذلك بك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تفعلوا ذلك فاني لو كنت أمرا احدا ان يسجد لنبي الله لا أمرت المرأة ان تسجد لزوجها والذي
 نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب
 لم تمنعه وعن طلق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما رجل دعا زوجته لحاجته فلتاته
 ولو كانت على التنور رواء ابو حاتم في صحيحه والترمذي وقال حديث حسن وفي الصحيح عن ابي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت ان تبى فبات
 غضبانا عليها لستها للثانكة حتى تصبح والاحاديث في ذلك كثيرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال زيد ابن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والفا سيدها لدى الباب
 وقال عمر بن الخطاب النكاح رق فلينظر احدكم عند من يرق كريمته وفي الترمذي وغيره
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان فالمرأة عند
 زوجها تشبه الرقيق والاسير فليس لها ان تخرج من منزله الا باذنه سواء امرها ابوها او امها
 او غير ابويها باتفاق الاثمة واذا اراد الرجل ان ينتقل بها الى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه
 وحفظ حدود الله فيها ونهاها ابوها عن طاعته في ذلك فليها ان تطيع زوجها دون ابويها
 فان الابوين هما ظلمان ليس لهما ان ينهياها عن طاعة مثل هذا الزوج وليس لهما ان تطيع امها
 فيما تأمرها به من الاختلاع منه او مضاجرته حتى يطلقها مثل ان تطالبه من النفقة والكسوة
 والصداق بما تطلبه ليطلقها فلا يحل لها ان تطيع واحدا من ابويها في طلاقه اذا كان متقي الله فيها
 ففي السنن الاربعة وصحيح ابن ابي حاتم عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما
 امرأة سالت زوجها الطلاق من غير ما بأس غرام عليها راثمة الجنة وفي حديث آخر المختلعات
 والمبرعات هن النافقات واما اذا امرها ابوها او احدهما بما فيه طاعة لله مثل المحافظة على

الصلوات وصدق الحديث واداء الامانة ونهوها عن تبذير مالها واضاعته ونحو ذلك مما امرها الله ورسوله او نهاها الله ورسوله عنه فعليها ان تطيعهما في ذلك ولو كان الامر من غير ابويها فكيف اذا كان من ابويها واذا نهاها الزوج عما أمر الله أو أمرها بما نهى الله عنه لم يكن لها ان تطيعه في ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخلاق بل المالك لو أمر مملوكه بما فيه معصية لله لم يجز له أن يطيعه في معصيته فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو أحد أبويها في معصية فان الخير كله في طاعة الله ورسوله والشر كله في معصية الله ورسوله

(٢٢٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل متزوج بإمرأتين واحداهما يحبها ويكسوها ويمطئها ويجتمع بها أكثر من صاحبها

﴿الجواب﴾ الحمد لله يجب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين وفي السنن الاربعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان قال الى احدهما دون الاخرى جاء يوم القيامة وأحد شديقه مائل فليسه أن يمدل في القسم فاذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاثا بات عند الاخرى بقدر ذلك ولا يفضل احدهما في القسم لكن ان كان يحبها أكثر ويمطئها أكثر فهذا لا حرج عليه فيه وفيه انزل الله تعالى (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) أى في الحب والجماع وفي السنن لاربعة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم فيعدل فيقول هذا قسمي فيما أملاك فلا تلمني فيما تملك ولا أملاك يني القلب وأما العدل في النفقة والكسوة فهو السنة أيضا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يمدل بين أزواجه في النفقة كما كان يمدل في القسمة مع تنازع الناس في القسم هل كان واجبا عليه أو مستحبا له وتنازعوا في العدل في النفقة هل هو واجب أو مستحب ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة وهل العدل مأموره مادامت زوجة فان أراد أن يطلق احدهما فله ذلك فان اصطلاح هو والتي يريد طلاقها على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك جاز كما قال تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وفي الصحيح عن عائشة قالت انزلت هذه الآية في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وأنت في حل من يومى فنزلت هذه الآية وقد كان النبي

صلى الله عليه وسلم أراد ان يطلق سودة فوهبت يومها لعائشة فامسكها بلا قسمة وكذلك رافع ابن خديج جرى له نحو ذلك ويقال أن الآية انزلت فيه

(٢٢٣) (مسئلة) في رجل له زوجة وهي ناشز تمنه نفسها فهل تسقط نفقتها وكسوتها وما يجب عليها

(الجواب) الحمد لله تسقط نفقتها وكسوتها اذا لم تمكنه من نفسها وله أن يضربها اذا أصرت على النشوز ولا يحل لها أن تمنع من ذلك اذا طالبها به بل هي عاصية لله ورسوله وفي الصحيح اذا طالب الرجل المرأة الى فراشه فابت عليه كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح (٢٢٤) (مسئلة) في رجل له امرأة وقد نشزت عنه في بيت أبيها من مدة ثمانية شهور ولم يلتفت بها

(الجواب) اذا نشزت عنه فلا نفقة لها وله أن يضربها اذا نشزت أو آذته واعتدت عليه (٢٢٥) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال بكامله وبقي المقسط من ذلك ولم تستحق عليه شيء وطلبها للدخول فامتنعت ولها خالة تمنعها فهل تجبر على الدخول ويلزم خالتها المذكورة تسليمها اليه

(الجواب) ليس لها ان تمنع من تسليم نفسها والحال هذه باتفاق الاثمة ولا لخالتها ولا غير خالتها ان يمنعه بل تنذر الخالة على منها من فعل ما اوجب الله عليه وتجبر للمرأة على تسليم نفسها للزوج

(٢٢٦) (مسئلة) في قوله تعالى (واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن) وفي قوله تعالى (واذا قيل انشزوا فانشزوا) الى قوله تعالى والله بما تعملون خبير يبين لنا شيخنا هذا النشوز من ذلك

(الجواب) الحمد لله رب العالمين النشوز في قوله تعالى (تخافون نشوزهن فمظوهن واهجروهن في المضاجع) هو ان تنشز عن زوجها فتفرغه بحيث لا تطيعه اذا دعاها للفراش أو تخرج من منزله بغير اذنه ونحو ذلك مما فيه امتناع مما يجب عليها من طاعته وأما النشوز في قوله (اذا قيل انشزوا فانشزوا) فهو النهوض والقيام والارتفاع وأصل هذه المادة هو الارتفاع والنظ ومنه النشز من الامراض وهو المكان المرتفع الغليظ ومنه قوله تعالى (وانظر الى

المطام كيف تنشرها أى نرفع بعضها الى بعض) ومن قرأ تنشرها أراد نحيبها فسمى المرأة العاصية تاشرا لما فيها من النطق والارتقاء عن طاعة زوجها وسمى التهوض نشوزا لان القاعد يرتفع من الارض والله أعلم

(٢٢٧) ﴿مسئله﴾ فى رجل تزوج بنتا عمرها عشرين واشترط عليه أهلها انه يسكن عندهم ولا ينقلها عنهم ولا يدخل عليها الا بعد سنة فاخذها اليه واخلف ذلك ودخل عليها وذكر الدايات انه نقلها ثم سكن بها فى مكان يضربها فيه الضرب المبرح ثم بعد ذلك سافر بها ثم حضر بها ومنع ان يدخل أهلها عليها مع مداونه على ضربها فهل يحل ان تدوم معه على هذه الحال

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكر فلا يحل اقرارها معه على هذه الحال بل اذا تمسدر أن ياشرها بالمعروف فرق بينهما وليس له ان يطأها وطأ يضربها بل اذا لم يمتنع من المدوان عليها فرق بينهما والله أعلم

(٢٢٨) ﴿مسئله﴾ فى حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له رجل يا رسول الله ان امرأتى لاترد كف لاس فهل هو مآرد نفسها عن أحد أو مآرد يدها فى المطاء عن أحد وهل هو الصحيح أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الحديث قد ضمه احمد وغيره وقد تأوله بعض الناس على أنها لاترد طالب مال لكن ظاهر الحديث وسيافه يدل على خلاف ذلك ومن الناس من اعتقد ثبوته وان النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يسكنها مع كونها لا تمنع الرجال وهذا مما أنكره غير واحد من الأئمة فان الله قال فى كتابه العزيز (الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وفى سنن أبي داود وغيره ان رجلا كان له فى البجاهلية قرية من البذايا يقال لها عناق وانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تزوجها فانزل الله هذه الآية وقد قال سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من قياتكم المؤمنات والله أعلم بايمانكم بمضكم من بعض فانكحوهن باذن اهلن وآوهن اجورهن بالمعروف محصنات غير مسالحات ولا متخذات اخدان) فانما أباح الله نكاح الاماء فى حال كونهن غير مسالحات ولا متخذات أخدان

والمسافة التي تسافح مع كل أحد والمتخذات الخدن التي يكون لها صديق واحد فإذا كان من هذه حالها لا تنكح فكيف بمن لا ترد يد لأمس بل تسافح مع من أنفق وإذا كان من هذه حالها في الإماء فكيف بالحرائر وقد قال تعالى (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آيذوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) فاشتراط هذه الشروط في الرجال هنا كما اشترطه في النساء هناك وهذا يوافق ما ذكره في سورة النور من قوله تعالى (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) لأنه من تزوج زانية بزنان مع غيره لم يكن ماؤه مصوناً محفوفاً فكان ماؤه مختلطاً بما غيره والفرج الذي يطأه مشتركاً وهذا هو الزنا والمرأة إذا كان زوجها زني بذيرها لا يميز بين الحلال والحرام كان وطؤه لها من جنس وطئ الزاني للمرأة التي زني بها وإن لم يطأها غيره وإن من صور الزنى اتخاذ الأخدان والمماء قد تنازعوا في جواز نكاح الزانية قبل توبتها على قولين مشهورين لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على أن ذلك لا يجوز ومن تأول آية النور بالعقد وجعل ذلك منسوخاً فبطلان قوله ظاهر من وجوه ثم المسلمون متفقون على ذم الديانة ومن تزوج بنياً كان ديواناً بالاتفاق وفي الحديث لا يدخل الجنة بخيل ولا كذاب ولا ديوث قال تعالى (الخيريات للحيثيين والحيثيون للحيثيات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات) أي الرجال الطيبون للنساء الطيبات والرجال الخبيثون للنساء الخبيثات وكذلك في النساء فإذا كانت المرأة خبيثة كان قرينها خبيثاً وإذا كان قرينها خبيثاً كانت خبيثة وبهذا عظم القول فيمن قذف عائشة ونحوها من أمهات المؤمنين ولولا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التعليل ولهذا قال السلف ما بنت امرأة نبي قط ولو كان تزوج النبي جائز لوجب تنزيه الانبياء عما يباح كيف وفي نساء الانبياء من هي كافرة كما في أزواج المؤمنات من هو كافر كما قال تعالى (ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلاً للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين) وأما البمايا فليس في الانبياء ولا الصالحين من تزوج بنياً لأن البناء يفسد فراشه ولهذا أبيح للمسلم أن يتزوج الكفاية اليهودية والنصرانية إذا كان محصناً غير

مسافح ولا متخذ خدن فلم أن تزوج الكافرة قد يجوز وتزوج البني لا يجوز لأن ضرر دينها لا يتمدي اليه وأما ضرر بناها فيتمدي اليه والله أعلم

(٢٢٩) (مسئلة) في رجل له زوجة اسكنها بين ناس مناجيس وهو يخرج بها الى الفرج والى أماكن الفساد ويأثر مفسدين فاذا قيل له انتقل من هذا المسكن السؤ فيقول انا زوجها ولى الحكيم في امرأتي ولى السكني فهل له ذلك

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ليس له أن يسكنها حيث شاء ولا يخرجها الى حيث شاء بل يسكن بها في مسكن يصلح لمثلها ولا يخرج بها عند أهل الفجور بل ليس له أن يعاشر الفجار على فجورهم ومتى فعل ذلك وجب أن يماقب عقوبتين عقوبة على فجوره بحسب ما فعل وعقوبة على ترك صيانة زوجته واخراجها الى أماكن الفجور فيماقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله غن مثل ذلك والله أعلم

(٢٣٠) (مسئلة) في امرأة متزوجة برجل ولها أقارب كلما أرادت تزورهم أخذت الفراش وتقدم عندهم عشرة أيام وأكثر وقد غربت ولادتها ومتى ولدت عندهم لم يمكن أن تجيء الى بيتها الا بعد أيام ويبقى الزوج بردان فهل يجوز لهم ان يخلوها تلد عندهم

(الجواب) لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها الا بأذنه ولا يحل لاحد أن يأخذها اليه ويحبسها عن زوجها سواء كان ذلك لكونها مرضى أو لكونها قابلة أو غير ذلك من الصناعات وإذا خرجت من بيت زوجها بنير اذنه كانت ناشزة عاصية لله ورسوله مستحقة للعقوبة

(٢٣١) (مسئلة) فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلاً أجنبياً فزفها حقها وطلقها ثم رجع صالحها وسمع انها وجدت بمجنب أجنبي

(الجواب) في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه وتعالى لما خاق الجنة قال وعزني وجلالى لا يدخلك بخيل ولا كذاب ولا ديوث والديوث الذي لا غيره له وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المؤمن ينار وان الله ينار وغيره الله ان يأتي العبد ما حرم عليه وقد قال تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) ولهذا كان الصحيح من قولى العلماء ان الزانية لا يجوز تزوجها الا بعد التوبة وكذلك اذا كانت المرأة تزي لم يكن له أن يسكنها على تلك الحال بل يفارقها والا كان ديودنا

(٢٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل اتهم زوجته بفاحشة بحيث انه لم ير عندها ما ينكره الشرع الشريف الادعى انه ارسلها الى عرس ثم انه تجسس عليها فلم يجدها في العرس فانكرت ذلك ثم انه اتى الى اوليائها وذكر لهم الواقعة فاستدعوا بها لتقابل زوجها على ما ذكر فامتنت خوفا من الضرب فخرجت الى بيت خالها ثم ان الزوج بعد ذلك جعل ذلك مستندا في ابطال حقها وادعى انها خرجت به. ير اذنه فهل يكون ذلك مبطلا لحقها والانكار الذي أنكرته عليه يستوجب انكارا في الشرع

﴿الجواب﴾ قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يحمل لكم ان توثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما آتينكموهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) فلا يحمل للرجل ان يعضل المرأة بان يمنحها ويضيق عليها حتى تعطيه بعض الصداق ولا أن يضربها لاجل ذلك لكن اذا أتت بفاحشة مبينة كان له أن يعضلها لتفتدي منه وله ان يضربها هذا فيما بين الرجل وبين الله وأما أهل المرأة فيكشفون الحق مع من هو فيعينونه عليه فان بين لهم هي التي تمتد حدود الله وآدت الزوج في فراشه فهي ظلمة متمدية فلتفتد منه واذا قال انه ارسلها الى عرس ولم تذهب الى العرس فليسأل الى أين ذهبت فان ذكر أنها ذهبت الى قوم لاربية عندهم وصداقها او تلك القوم أو قالوا لم تأت الينا والى العرس لم تذهب كان هذا رية وبهذا يقوى قول الزوج وأما الجهاز الذي جاءت به من بيت ابها فليعلم أن يرددها عليها بكل حال وان اصطالحوا فالصلح خير ومتى تابت المرأة جاز لزوجها ان يمسكها ولا حرج في ذلك فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له واذا لم يتفقا على رجوعها اليه فلتبصرته من الصداق وليخلفها الزوج فان الخلع جائز بكتاب الله وسنة رسوله كما قال الله تعالى (فان خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) والله أعلم

(٢٣٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق ثم توفي عنها فطلب الحاكم ان يحسب المعجل من الصداق المسمى في العقد لكون المعجل لم يذكر في الصداق

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كانا قد اتفقا على المعجل المتقدم والآجل المؤخر كما جرت به المادة فلزوجة أن تطلب المؤخر كله ان لم يذكر المعجل في العقد وكذلك ان كان قد أهدى

لها كما جرت به العادة واما ان كان قبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة والله أعلم
(٢٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اعتاضت عن صداقها بمدة موت الزوج فباعت الدوش وقبضت الثمن ثم أقرت انها قبضت الصداق من غير ثمن الملك فهل يبطل حق المشتري أو يرجع عليها بالذي اعترفت انها قبضته من غير الملك

﴿الجواب﴾ لا يبطل حق بمجرد ذلك وللورثة أن يطلبوا منها ثمن الملك الذي اعتاضت به اذا أقرت بأن قبض صداقها قبل ذلك وكان قد أفنى طائفة بأنه يرجع عليها بالذي اعترفت قبضه من التركة وليس بشيء لان هذا الاقرار تضمن انها استوفت صداقها وانها بمد هذا الاستيفاء له احدثت ملكا آخر قائما فوت عليهم العقار لاعلى المشتري

(٢٣٥) ﴿مسئلة﴾ في مسرهل يقسط عليه الصداق
﴿الجواب﴾ اذا كان مسرأ قسط عليه الصداق على قدر حاله ولم يميز حبسه لكن أكثر العلماء يقبلون قوله في الاعصار مع يمينه وهو مذهب الشافعي واحمد ومنهم من لا يقبل البيئته الا بمد الحبس كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة فاذا كانت الحكومة عند من يحكم بمذهب الشافعي واحمد لم يحبس

كتاب الظهار وغير ذلك

(٢٣٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل شافعي المذهب بانته زوجته بالطلاق الثلاث ثم تزوجت بمده وبانت من الزوج الثاني ثم أرادت صلح زوجها الاول لان لها منه أولادا فقال لها انني لست قادرا على النفقة وعاجز عن الكسوة فابت ذلك فقال لها كلما حلت لي حرمت علي فهل تحرم عليه وهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا تحرم عليه بذلك لكن فيها قولان احدهما ان له ان يتزوجها ولا شيء عليه (والثاني) عليه كفارة اما كفارة ظهار في قول واما كفارة يمين في قول آخر وكذلك مذهب الشافعي واحمد وغيرهما ان له ان يتزوجها ولا يقع به طلاق لكن في التكفير نزاع وانما يقول بوقوع الطلاق بمثل هذه من يجوز تعليق الطلاق على النكاح كابي حنيفة ومالك بشرط ان يرى الحرام طلاقا كقول مالك واذا نواه كقول أبي حنيفة وأما الشافعي واحمد فمدهما

لو قال كلما تزوجتك فانت طالق لم يقع به طلاق فكيف في الحرام لكن أحمد يجوز عليه في المشهور عنه تصحيح الظهار قبل الملك بخلاف الشافعي والله أعلم

(٢٣٧) ﴿مسئلة﴾ في رجلين قال أحدهما لصاحبه يا أخي لا تغفل هذه الأمور بين يدي امرأتك قبيح عليك فقال ما هي الا مثل أمي فقال لا شيء قلت سمعت أنها تحرم بهذا اللفظ ثم كرر على نفسه وقال أي والله هي عندي مثل أمي هل تحرم على الزوج بهذا اللفظ

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان أراد بقوله أنها مثل أمي أنها تستر علي ولا تهتكني ولا تلمني كما تفعل الام مع ولدها فانه يؤدب على هذا القول ولا تحرم عليه امرأته فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رجلا يقول لامرأته يا اختي فادبه وان كان جاهلا لم يؤدب على ذلك وان استحق العقوبة على ما فعله من النكر وقال اختك هي فلا ينبغي ان يحمل الانسان امرأته كامه وان اراد بها عندي مثل أمي أي في الاستمتاع عن وطئها والاستمتاع بها ونحو ذلك مما يحرم من الام فهي مثل أمي التي لبست محلا للاستمتاع بها فهذا مظاهر يجب عليه ما يجب على المظاهر فلا يحمل له أن يطأها حتى يكفر كفارة الظهار فيعتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا واذا فعل ذلك حل له ذلك بانفاق المسلمين الا ان ينوي أنها عمة علي كأمي فهذا يكون مظاهرا في مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وحكي في مذهب مالك نزاع في ذلك هل يقع به الثلاث أم لا والصواب المقطوع انه لا يقع به طلاق ولا يحمل له الوطؤ حتى يكفر بأنفاقهم ولا يقع به الطلاق بذلك والله أعلم

(٢٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل حق من زوجته فقال ان بقيت أنكحك أنكح أمي تحت ستور الكعبة هل يجوز أن يصلحها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا نكحها ففيله كفارة الظهار عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ولا يمسه حتى يكفر

(٢٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج واراد الدخول الليلة الفلانية والا كانت عندي مثل أمي واختي ولم تنبأ له ذلك الوقت الذي طلبها فيه فهل يقع عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا يقع عليه طلاق في المذاهب الاربعة لكن يكون مظاهرا فاذا اراد الدخول فانه يكفر قبل ذلك والكفارة التي ذكرها الله في سورة المجادلة فيعتق رقبة مؤمنة فان لم يجد

فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في غيظه لزوجته أنت علي حرام مثل امي

﴿الجواب﴾ هذا مظاهر من امرأته داخل في قوله (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم ان ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لعفو غفور والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتاسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فن لم يحد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) فهذا اذا اراد امساك زوجته ووطئها فانه لا يقربها حتى يكفر هذه الكفارة التي ذكرها الله

(٢٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته أنت علي حرام مثل أبي وأخي وقال لها

أنت علي حرام مثل امي وأختي فهل يجب عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا طلاق بذلك ولكن ان استمر على النكاح فعلى كل منهما كفارة ظاهر قبل ان يجتمعا وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطعا فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأة بائن عنه ان رددت لك تكوني مثل امي وأختي

هل يجوز ان يردّها وما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قول العلماء عليه كفارة ظاهر او اذا ردها في الآخر لا شيء عليه والاول أحوط

(٢٤٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته أنت علي مثل امي وأختي

﴿الجواب﴾ ان كان مقصوده أنت علي مثل امي وأختي في الكرامة فلا شيء عليه وان كان مقصوده يشبهها بامه وأخته في باب النكاح فهذا ظاهر عليه ما على المظاهر فاذا أمسكها فلا يقربها حتى يكفر كفارة ظاهر

باب العدة

(٢٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع ستين لم تحض وذكرت أن

لها أربع سنين قبل زواجها لم تحض فحصل من زوجها الطلاق الثلاث فكيف يكون تزويجها
لزوج آخر وكيف تكون العدة وعمرها خمسون سنة

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه متعددة الآيات ثلاثة أشهر في أظهر قولي العلماء فانها قد عرفت أن
حيضا قد انقطع وقد عرفت انه قد انقطع انقطاعا مستمرا بخلاف المستربة التي لا تدرى ما رجع
حيضا هل هو ارتفاع آياس او ارتفاع لما رضى ثم يمود كالمرض والرضاع فهذه ثلاثة انواع فما ارتفع
لما رضى كالمرض والرضاع فانها تنتظر زوال العارض بلارب ومتى ارتفع لا تدرى ما رفعه فذهب
مالك وأحمد في المنصوص عنه وقول للشافعي انها متعددة الآيات بعد أن تمكث مدة الحمل كما
قضى بذلك عمر ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد انها تمكث حتى تلعن في سن الإياس
فتمت عدة الآيات وفي ذلك ضرر عظيم عليها فانها تمكث عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة
لا تتزوج ومثل هذا الحرج مدفوع عن الأمة وانما الثلاثي يثنى من الحيض فأنهن يعتدن ثلاثة
أشهر بنص القرآن واجماع الأمة لكن العلماء مختلفون هل للإياس سن لا يكون الدم بعده
الادم إياس وهل ذلك السن خمسون أو ستون أو فيه تفصيل ومتنازعون هل يعلم الإياس
بدون السن وهذه المرأة قد طمنت في سن الإياس على أحد القولين وهو الخمسون ولها مدة
طويلة لم تحض وقد ذكرت أنها شربت ما يقطع الدم والدم يأتي بدواء وينقطع بدواء فهذه
لا ترجو عود الدم اليها فهي من الآيات متعددة الآيات والله أعلم

(٢٤٥) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة لما ثبت عنده من ضررها
بإتقطاع نفقة زوجها وعدم تصرفه الشرعى عليها المدة التي يسوغ فيها فسخ النكاح لمثلها وبعد
ثلاثة شهور من فسخ النكاح رغب فيها من يتزوجها فهل يجوز أن تمتد بالشهور اذا اكثر النساء
لا يحضن مع الرضاعة أو يستمر بها الضرر الى جث ينقضى الرضاع ويمود اليها حيضا أم لا
﴿الجواب﴾ الحمد لله بل تبقى في العدة حتى تحيض ثلاث حيض وان تأخر ذلك الى
اقضاء مدة الرضاع وهذا باتفاق الأئمة الاربعة وغيرهم وبذلك قضى عثمان بن عفان وعلي ابن
أبي طالب بين المهاجرين والانصار ولم يخالفها أحد فان احبت المرأة ان تسترضع لابنها من
رضعه لتحيض أو تشرب ما تحيض به فلها ذلك والله أعلم

(٢٤٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها وهو ينفق عليها فهل يجوز ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يجوز التصريح بخطبة الممتدة ولو كانت في عدة وفاة باتفاق المسلمين فكيف اذا كانت في عدة الطلاق ومن فعل ذلك يستحق العقوبة التي تردعه وامثاله عن ذلك فيعاقب الخاطب والمخطوبة جميعا ويخرج عن الزوج بها معاقبة له بنقيض قصده والله اعلم (٢٤٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده فلبثت مطلقة ثمانية أشهر ثم تزوجت برجل آخر فلبثت معه دون شهر ثم طلقها فلبثت مطلقة ثلاثة أشهر ولم تحض لا في الثمانية الاولى ولا في مدة عصمتها مع الرجل الثاني ولا في الثلاثة اشهر الاخيرة ثم تزوج بها المطلق الاول ابو الولد فهل يصح هذان العقدان أو أحدهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يصح العقد الاول ولا الثاني بل عليها أن تكمل عدة الاول ثم تقضى عدة الثاني ثم بعد انقضاء العديتين تزوج من شاءت منهما والله أعلم

(٢٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بعده بزواج آخر بعد اخبارها باقضاء العدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ست سنين وجاءت بابة وادعت انها من الزوج الاول فهل يصح دعواها ويلزم الزوج الاول ولم يثبت انها ولدت البنت وهذا الزوج والمرأة مقيمان ببلد واحد وليس لهما مانع من دعوي النساء ولا طالبته بنفقة ولا فرض

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يلحق هذا الولد الذي هو البنت بمجرد دعواها والحال هذه باتفاق الائمة بل لو ادعت انها ولده في حال يلحق به نسبها اذا ولده وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولده لم تقبل في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بذلك بينة ويكفي امرأة واحدة عند ابي حنيفة واحد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى لا بد من امرأتين وأما الشافعي فيحتاج عنده الى اربع نسوة ويكفي بينته انه لا يعلم انها ولده وامان كانت الزوجية قائمة قبها قولان في مذهب احمد احدهما لا يقبل قولها كذهب الشافعي والثاني يقبل كذهب مالك وأما اذا انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج المطلق فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت باقضاء عدتها ثم أتت بولد لسته اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم ومذهب أبي حنيفة واحمد انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاما اذا تزوجت بعد اخبارها باقضاء عدتها ثم أتت بولد لاكثر من

سنة اشهر فان هذا لا يلحق نسبه بالاول قولاً واحداً فاذا عرفت مذهب الاثمة في هذين الاصليين فيكيف يلحقه نسبه بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدته ذلك الزمن قبل ان يطلقني لم يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلدها على فراشه ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل ان اتزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله ايضا انها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني لاسيما مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسيما على أصل مالك في تأخر الدعوي للمكته بغير عذر في مسائل الحور ونحوها (٢٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل ادعت عليه مطلقته بعد ست سنين بنت وبعد ان تزوجت بزواج

آخر فالزمه بدض الحكام باليمين فقال الرجل احلف ان هذه ما هي بنتي فقال الحاكم ما تحلف الا انها ما هي بنتها فامتنع ان يحلف الا انها ما هي بنتي وكان معه انسان فقال للحاكم هذا ما يحمل له ان يحلف انها ما هي بنت هذه للمرأة فضربه الحاكم بالدرّة واحرق به خفاف الرجل فكتب عليه فرض البنت فهل يصح هذا الفرض

﴿الجواب﴾ الحمد لله عليه اليمين انها لم تلدها في المدة أو انها لم تلدها على فراشه أو انها لم تلدها في بيته بحيث امكن لحق النسب به فاما اذا تزوجت بغيره وامكن انها ولدتها في الثاني فليس عليه اليمين انها لم تلدها واذا حلفت انها لم تلدها قبل نكاح الثاني آخرًا واذا اكره على الاقرار لم يصح اقراره .

(٢٥٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة بانّت فتزوجت بعد شهر ونصف بحبيضة واحدة

﴿الجواب﴾ تفارق هذا الثاني وتتم عبدة الاول بحبضتين ثم بعد ذلك تعتد من وطئ الثاني بثلاث حيضات ثم بعد ذلك يتزوجها بمقد جديد

(٢٥١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة ممتدة عدة وفاة ولم تعتد في بيتها بل تخرج في ضرورتها الشرعية فهل يجب عليها إعادة العدة وهل تأثم بذلك

﴿الجواب﴾ العدة انقضت بمضي اربعة اشهر وعشر من حين الموت ولا تقضى العدة فان كانت خرجت لامر يحتاج اليه ولم تبث الا في منزلها فلا شيء عليها وان كانت قد خرجت لغير حاجة وباتت في غير منزلها لغير حاجة أو باتت في غير ضرورة أو تركت الاحداد فلتستغفر الله وتوب اليه من ذلك ولا إعادة عليها

(٢٥٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادت ان تحيض فشربت دواء فاقطع عنها الدم واستمر اقطاعه ثم طلقها زوجها وهي على هذه الحالة فهل تكون عدتها من حين الطلاق بالشهور أو تربص حتى تبلغ سن الاياس

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كانت تعلم ان الدم يأتي فيما بعد فعدتها ثلاثة اشهر وان كان يمكن أن يسود الدم ويمكن أن لا يسود فأنها تربص سنة ثم تزوج كما قضى به عمر بن الخطاب في المرأة يرتفع حيضها لا تدرى ما رفعه فأنها تربص سنة وهذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي ومن قال أنها تدخل في سن الاياس فهذا قول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر الذي لا تأتي الشريعة بمثله أو تمنع من النكاح وقت حاجتها اليه ويؤذن لها فيه حين لا تحتاج اليه (٢٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اقر عند عدول ابنه طلاق امراته من مسدة تريد على العدة الشرعية فهل يجوز لم تزوجها له الآن

﴿الجواب﴾ اما ان كان المقر قاسقا أو مجبولا لم يقبل قوله في اسقاط العدة التي فيها حق الله وليس هذا اقرارا محضا على نفسه حتي يقبل من الفاسق بل فيه حق لله اذ في العدة حق لله وحق للزوج واما اذا كان عدلا غير منهم مثل ان يكون غائبا فلما حضر اخبرها أنه طلق من مدة كذا وكذا فهل تستد من حين بلغها الخبر اذا لم تقم بذلك بينة أو من حين الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عن أحمد وغيره والمشهور عنه هو الثاني والله أعلم

(٢٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع وقد الرموه بنفقة العدة فكم تكون مدة العدة التي لا تحيض فيها لاجل الرضاعة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد فعندهم لا نفقة للمعتدة البائن المطلقة ثلاثا وأما أبو حنيفة فيوجب لها النفقة ما دامت في العدة واذا كانت ممن تحيض فلا تزال في العدة حتى تحيض ثلاث حيض والرضع يتأخر حيضها في الغالب وأما اجر الرضاع فلها ذلك باتفاق العلماء كما قال تعالى (فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن) ولا تجب النفقة الا على المورس فاما المورس فلا نفقة عليه

(٢٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل عقد المقد على أنها تكون بالنال ولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا ثم عقد عليها شخص آخر ولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا فهل يجوز للذي طلقها أولا ان يتزوج بها

﴿الجواب﴾ إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربعة لا تحل

له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها فإذا طلقها قبل الدخول لم تحل للاول

(٢٥٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان وهي مقيمة عند الزوج في بيته

مدة سنتين ويصرها وتبصرها فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من عنده أم لا وهل له عليها حكم

﴿الجواب﴾ المطلقة ثلاثا هي أجنبية من الرجل بمنزلة سائر الاجنبيات فليس للرجل ان

يخلو بها كما ليس له ان يخلو بالاجنبية وليس له ان ينظر اليها الى ما لا ينظر اليه من الاجنبية

وليس له عليها حكم اصلا ولا يجوز له ان يواطئها على ان تزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ولا

يجوز ان يسطيها ما تنفقه في ذلك فانها لو تزوجت رجلا غيره بالنكاح المعروف الذي جرت به

عادة المسلمين ثم مات زوجها او طلقها ثلاثا لم يجوز لهذا الاول ان يخطبها في المدة صريحا باتفاق

المسلمين كما قال تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في انفسكم

علم الله انكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا) ونهاه ان يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ

الكتاب أجله أى حتى تقضي المدة فإذا كان قد نهاه عن هذه اللواعدة والعزم في المدة فكيف

إذا كانت في عصمة زوجها فكيف إذا كان الرجل لم يتزوجها بعد تواعد على ان تزوجه ثم تطلقه

ويتزوج بها المواعد فهذا حرام باتفاق المسلمين سواء قيل انه يصح نكاح المحلل أو قيل لا فلم

يتنازعا في ان التصريح بخطبة ممتدة من غيره أو متزوجة بغيره أو بخطبة مطلقة ثلاثا انه

لا يجوز ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأئمة

(٢٥٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها

هل هو صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ هذا قول باطل يخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم من ائمة المسلمين

فان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمطلقة ثلاثا لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عيسيتك وهذا نص

في انه لا بد من السيلة وهذا لا يكون بالدبر ولا يعرف في هذا خلاف وأما ما يذكر عن بعض

المالكية وم يطعنون في ان يكون هذا قولاً وما يذكر عن سعيد بن المسيب من عدم

اشتراط الوطئ فذلك لم يذكر فيه وطئ الدبر وهو قول شاذ صحت السنة بخلافه وانقد

الاجماع قبله وبسده

(٢٥٨) ﴿مسئلة﴾ في امرأة عزمتم على الحج هي وزوجها فذات زوجها في شعبان فهل يجوز لها أن تحج

﴿الجواب﴾ ليس لها ان تسافر في العدة عن الوفاة الى الحج في مذهب الائمة الاربعة

(٢٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وقعدت زوجته في عده اربعين يوما فاقدرت تخالف

مرسوم السلطان ثم سافرت وحضرت الى القاهرة ولم تزين لابطيب ولا غيره فهل يجوز خطبتها أولا

﴿الجواب﴾ العدة تنقضي بعد اربعة اشهر وعشرة أيام فان كان قد بقي من هذه شيء

فلتتمه في بيتها ولا تخرج ليلا ولا نهارا الا لامر ضروري وتجنب الزينة والطيب في بينها

وبنائها ولتأكل ما شاءت من حلال وتشم الفاكهة وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة

لكن ان خطبها انسان لاتجيبه صريحا والله أعلم

(٢٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين وورق منها ولد له من

العمر سنتان وذكرت انها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وصدقها الزوج وكان قد طلقها

ثانيا على هذا العقد المذكور فهل يجوز الطلاق على هذا العقد المنسوخ

﴿الجواب﴾ ان صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل وعليه

ان يفارقها وعليها ان تكمل عدة الاول ثم تعتد من وطئ الثاني فان كانت حاضت الثالثة قبل

ان يطأها الثاني فقد انقضت عدة الاول ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ثم تزوج

من شئت بنكاح جديد وولده ولد حلال يلحقه نسبه وان كان قد ولد بوطي في عقد فاسد

لا يمل فساد

(٢٦١) ﴿مسئلة﴾ في مرضع استطبأت الحيض فتداوت لحج الحيض فحاضت ثلاث

حيض وكانت مطلقة فهل تنقضي عنها أم لا

﴿الجواب﴾ نعم اذا أتى الحيض المعروف لذلك اعتدت به كما انها لو شربت دواء قطع

الحيض او باعد بينه كان ذلك طهرا وكما لو جاعت او تبت أو أتت غير ذلك من الاسباب التي

تسخن طبعها وتثير الدم فحاضت بذلك والله أعلم

(٢٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوفاء العدة في مكانها فخرجت منه

قبل ان توفي المدة وطلبها الزوج ما وجدها قبل لما نفقة المدة

﴿الجواب﴾ لا نفقة لها وليس لها ان تطالب بنفقة الماضي في مثل هذه المدة في المذاهب الاربعة والله أعلم

(٢٦٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين من ربيع الاول وان دم الحيض جاءها مرة ثم تزوجت بعد ذلك في الثالث والعشرين من جمادى الآخر من السنة وادعت انها حاضت ثلاث حيض ولم تكن حاضت الا مرة فلما علم الزوج الثاني طلقها طلاقة واحدة ثانيا في الشهر من شعبان من السنة ثم ارادت ان تزوج بالطلاق الثاني وادعت انها آيسة فهل يقبل قولها وهل يجوز تزويجها

﴿الجواب﴾ الاياس لا يثبت بقول المرأة لكن هذه اذا قالت انه ارتفع لا تدري ما رفعه فانها تؤجل سنة فان لم تحض فيها زوجت واذا طمنت في سن الاياس فلا يحتاج الى تأجيل وان علم ان حيضها ارتفع بمرض أو رضاع كانت في عدة حتى يزول العارض فهذه المرأة كان عليها عدتان عدة للأول وعدة من وطئ الثاني ونكاحه فاسد لا يحتاج الى طلاق فاذا لم تحض الا مرة واستمر انقطاع الدم فانها تمتد العدتين بالشهور ستة اشهر بعد فراق الثاني اذا كانت آيسة واذا كانت مستربة كان سنة وثلاثة اشهر وهذا على قول من يقول ان العدتين لا تتداخلان كمالك والشافعي واحمد وعند ابي حنيفة تتداخل العدتان من رجلين لكن عنده الاياس حد بالنسب وهذا الذي ذكرناه هو احسن قول الفقهاء واسهلها وبه قضى عمر وغيره واما على القول الاخر فهذه المستربة تبقى في عدة حتى تظن في سن الاياس فتبقى على قولهم تمام خمسين أو ستين سنة لا تزوج ولكن في هذا عسر وحر في الدين وقضييع مصالح المسلمين (٢٦٤) ﴿مسئلة﴾ في مطلقة ادعت وحلفت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني ثم حضرت امرأة اخرى وزعمت انها حاضت حيضين وصدقها الزوج على ذلك

﴿الجواب﴾ اذا لم تحض الا حيضتين فالنكاح الثاني باطل باتفاق الاثمة واذا كان الزوج مصدقا لها وجب ان يفرق بينهما فتكمل عدة الاول بحيضة ثم تمتد من وطئ الثاني عدة كاملة ثم بعد ذلك ان شاء الثاني ان يتزوجها تزوجها

(٢٦٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج مصاحفة وقعدت معه اياما فظلم لها زوج آخر فحمل

الزوج والزوجة وزوجها الاول فقال لها تريدن الاول أو الثاني فقالت ما اريد الا الزوج الثاني فطلقها الاول ورسم للزوجة ان توفي عدته وتم معها الزوج فهل يصح ذلك لها أم لا
(الجواب) اذا تزوجت بالثاني قبل ان توفي عدة الاول وقد فارقتها الاول اما لفساد نكاحه واما لتطلبه لها واما لتفريق الحاكم بينهما فنكاحها فاسد وتستحق العقوبة هي وهو ومن زوجها بل عليها ان تم عدة الاول ثم ان كان الثاني قد وطأها اعتدت له عدة اخرى فاذا انقضت المدة ان تزوجت حينئذ بمن شاءت بالاول أو بالثاني أو غيرها

(٢٦٦) **(مسئلة)** في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة اولاد ولم تحض بعد ذلك ووقعت الفرقة من زوجها وهي مرضع واقامت عند اهلها نصف سنة ولم تحض وجاء رجل يتزوجها غير الزوج الاول فحضروا عند قاض من القضاة فسألها عن الحيض فقالت لي مدة سنين ما حضت فقال القاضي ما يحمل لك عندى زواج فزوجها حاكم آخر ولم يسألها عن الحيض فبلغ خبرها الى قاض آخر فاستحضر الزوج والزوجة فضرب الرجل مائة جلدة وقال زيت وطلق عليه ولم يذكر الزوج الطلاق فهل يقع به طلاق

(الجواب) ان كان قد ارتقع حيضها بمرض أو رضاع فلها تبرص حتى يزول المارض وتحيض باتفاق العلماء وان كان ارتقع حيضها لا تدرى مارهه فهذه في أصح قولي العلماء على ما قال عمر تمكث سنة ثم تتزوج وهو مذهب احمد المروفي في مذهبه وقول للشافعي وان كانت في القسم الاول فنكاحها باطل والذي فرق بينهما أصاب في ذلك واصاب في تأديب من فعل ذلك وان كانت من القسم الثاني قد زوجها حاكم لم يكن لنيره من الحكم ان يفرق بينهما ولم يقع بها طلاق فان فعل الحاكم لمثل ذلك يجوز في أصح الوجهين

(٢٦٧) **(مسئلة)** في رجل طلق زوجته ثلاثا وافت المدة عنده وخرجت بعد وفاء المدة تزوجت وطلقت في يومها ولم يعلم مطلقها الاثاني يوم فهل يجوز له ان يتفق معها اذا أوفت عدتها ان يراجعا

(الجواب) ليس له في زمن المدة من غيره ان يخطبها ولا ينفق عليها ليتزوجها واذا كان الطلاق رجما لم يجر له التعريض أيضا وان كان باثنا في جواز التعريض نزاع هذا اذا كانت قد تزوجت بنكاح رغبة واما ان كانت قد تزوجت بنكاح محلل فقد لمن رسول الله صلى

الله عليه وسلم المحلل والمحل له

(٢٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصبها فهل يجوز ان يعقد عليها عقدا ثانيا أم لا

﴿الجواب﴾ طلاق البكر ثلاثا كطلاق المدخول بها ثلاثا عند اكثر الاثمة

(٢٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنعما ان تزوج الابن يختار هو وتوعدها على مخالفته فما يجب عليه

﴿الجواب﴾ ليس له ذلك بل هو بذلك عاص آثم معتد ظالم والمرأة اذا تزوجت بكفؤ لم يكن لولها الاعتراض عليها بقول أو فعل بل يزوجها به فكيف مطلقها وان اعتدى عليها بقول أو عمل عوقب على ذلك عقوبة تردعه وامثاله من المتعدين عن مثل هذا

(٢٧٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم أوفت المدة ثم تزوجت بزواج ثان وهو المستحل فهل الاستحلال يجوز بحكم ما يجري لرفاعة مع زوجته في أيام النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ثم انها اتت ليت الزوج الاول طالبة لبعض حقها فقلها على نفسها ثم انها قدمت اياما وخافت فادعت انها حاضت لكي يردما الزوج الاول فراجها الى عصمته بمقد شرعى، واقام معها اياما فظفر عليها المحلل وعلم انها كانت كاذبة في الحيض فاعتزلها الى أن تهتدى بحكم الشرع الشريف

﴿الجواب﴾ اما اذا تزوجها زوج ليحلها لزوجها المطلق فهذا المحلل وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحل له واما حديث رفاعة فذاك كان قد تزوجها نكاحا ثابتا لم يكن قد تزوجها ليحلها للمطلق واذا تزوجت بالمحل ثم طلقها فعليها المدة باتفاق العلماء اذ غايتها ان تكون موطوءة في نكاح فاسد فعليها المدة منه وما كان محل للاول وطؤها واذا وطئها فهو زان عاهر ونكاحها بالاول قبل ان تحيض ثلاثا باطل باتفاق الاثمة وعليه ان يعتزلها فاذا جاءت بولد ألحق بالمحل فانه هو الذي وطئها في نكاح فاسد ولا يلحق اولد بالواطيء في النكاح الاول لان عدته انقضت وتزوجت بعد ذلك لمن وطئها وهذا يقطع حكم الفراش بلا نزاع بين الاثمة ولا يلحق بوطئ زنا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللهاهر الحجر لكن ان علم المحلل ان الولد ليس منه بل من هذا العاهر فعليه ان ينفيه باللعان فيلاعها

لما نأى ينقطع فيه نسب الولد ويلحق بنسب الولد بأمه ولا يلحق بالماهر بحال
 (٢٧١) ﴿مسئلة﴾ في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها وشرط أن لها زوجا
 فمعدت عند الذي اشتراها إياما فادرکه الموت فاعتقها فتزوجت ولم يعلم أن لها زوجا فلما جاء زوجها
 الاول من السفر اعطى سيدها الذي باعها الكتاب لزوجها الذي جاء من السفر والكتاب بمقد
 صحيح شرعي فهل يصح العقد بكتاب الاول أو الثاني

﴿الجواب﴾ ان كان زوجها نكاحا شرعيا اما على قول أبي حنيفة بصحة نكاح الحر
 بالامة وأما على قول مالك والشافعي واحمد بان يكون عادما للطول خائفا من العنت فنكاحه
 لا يبطل يستقها بل هي زوجته بعد العتق لكن عند أبي حنيفة في رواية لما الفسخ فلها ان تفسخ
 النكاح فاذا قضت عدته تزوجت بغيره ان شاءت وعند مالك والشافعي واحمد في المشهور
 عنه لا خيار لها بل هي زوجته ومتى تزوجت قبل ان يفسخ النكاح فنكاحها باطل باتفاق الأئمة
 واما ان كان نكاحها الاول فاسدا فانه يفرق بينهما وتزوج من شاءت بعد انقضاء العدة

باب الرضاع

(٢٧٢) ﴿مسئلة﴾ ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم وما دلائل حديث عائشة رضي
 الله عنها انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولتبنيوا جميع التحريم منه وهل للعلاء فيه
 اختلاف وان كان لهم اختلاف فذا هو العوالب والراجع فيه وهل حكم رضاع الصبي الكبير
 الذي دون البلوغ أو الذي يبلغ حكمه حكم الصغير الرضيع فان لمض النسوة يرضعن اولادهن
 خمس سنين وأكثر واكل وهل يقع تحريم بين المرأة والرجل المتزوجين برضاع بعض قراباتهم
 لمض ويبنوه بيانا شافيا

﴿الجواب﴾ الحمد لله حديث عائشة حديث صحيح متفق على صحته وهو متلقى بالقبول فان
 الأئمة اتفقوا على العمل به ولفظه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والثاني يحرم من
 الرضاع ما يحرم من الولادة وقد استثنى بعض الفقهاء المستأخرين من هذا العموم صورتين
 وبعضهم أكثر من ذلك وهذا خطأ فانه لا يحتاج ان يستثنى من الحديث شيء ونحن نرين
 ذلك فنقول اذا ارتضع الرضيع من المرأة خمس رضعات في الحولين صارت المرأة أمه وصار

زوجها الذي جاء اللبن بوطه اياه فصار ابنا لكل منهما من الرضاعة وحينئذ فيكون جميع اولاد
 المرأة من هذا الرجل ومن غيره وجميع اولاد الرجل منها ومن غيرها اخوة له سواء ولدوا
 قبل الرضاع أو بعده باتفاق الأئمة وإذا كان أولادها اخوته كان اولاد اولادها اولاد اخوته
 فلا يجوز للمرتضع أن يتزوج احدا من أولادها ولا أولاد أولادها فانهم أما اخوته واما
 اولاد اخوته وذلك بحرم من الولادة واخوة المرأة واخواتها اخواله وخالاته من الرضاع
 وابوها واما اجداده وجداته من الرضاع فلا يجوز له ان يتزوج احدا من اخوتها ولا من
 اخواتها واخوة الرجل اعمامه وعماته وابو الرجل وامهاته اجداده وجداته فلا يتزوج باعمامه
 وعماته ولا باجداده وجداته لكن يتزوج باولاد الاعمام والعمات فان جميع اقارب الرجل
 حرام عليه الا اولاد الاعمام والعمات واولاد الخال والخالات كما ذكر الله في قوله (يا أيها النبي
 انا أحللتنا لك ازواجك اللاتي آتيت اجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك
 وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن منك) فهؤلاء الاصناف الاربعة
 هن المباحات من الاقارب فيحرم من الرضاعة وإذا كان المرتضع ابنا للمرأة وزوجها فاولاده
 اولاد اولادها ويحرم على أولاده ما يحرم على الاولاد من النسب فهذه الجهات الثلاث
 منها تنشر حرمة الرضاع واما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وأمه من النسب
 فهم أجناب ابيه وأمه واخوته من الرضاع ليس بين هؤلاء وهؤلاء صلة ولا نسب ولا رضاع
 لان الرجل يمكن ان يكون له أخ من ابيه وأخ من امه ولا نسب بينهما بل يجوز لاخته من
 ابيه أن يتزوج اخاه من امه فكيف اذا كان أخ من النسب واخت من الرضاع فانه يجوز
 لهذا أن يتزوج هذا ولهذا ان يتزوج بهذا وبهذا تزول الشبهة التي تعرض لبعض الناس فانه
 يجوز للمرتضع ان يتزوج أخوه من الرضاعة بامه من النسب كما يتزوج باخته من النسب ويجوز
 لاخته من النسب أن يتزوج اخته من الرضاعة وهذا لا نظير له في النسب فان أخ الرجل
 من النسب لا يتزوج بامه من النسب واخته من الرضاع ليست بنت ابيه من النسب
 ولا ريبيته فلهذا جاز أن يتزوج به فيقول من لا يحقق يحرم في النسب على أخي أن يتزوج
 امي ولا يحرم مثل هذا في الرضاع وهذا غلط منه فان نظير المحرم من النسب ان يتزوج
 اخته أو اخوه من الرضاعة بان هذا الاخ أو بامه من الرضاعة كما لو ارتضع هو وآخر من

امرأة والذين لفعل فانه يحرم على اخته من الرضاعة أن تزوج اخاه واخته من الرضاعة لكونهما أخوين للارتضاع ويحرم عليهما ان يتزوجا اباه وأمه من الرضاعة لكونهما وليهما من الرضاعة لا لكونهما أخوي وليهما فن تدبر هذا ونحوه زالت عنه الشبهة وأما رضاع كبير فانه لا يحرم في مذهب الاثمة الاربعة بل لا يحرم الارضاع الصغير كالذي رضع في الحولين وفيمن رضع قريبا من الحولين نزاع بين الاثمة لكن مذهب الشافعي واحد أنه لا يحرم قاما الرجل الكبير والمرأة الكبيرة فلا يحرم احدهما على الآخر برضاع القربايب مثل ان ترضع زوجته لاخته من النسب فهنا لا تحرم عليه زوجته لما تقدم من انه يجوز له أن يتزوج بالتي هي اخته من الرضاعة لاخته من النسب اذ ليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع وانما حرمت على اخيه لانها امه من الرضاع وليست ام نفسه من الرضاع وام المرتضع من الرضاع لا تكون اما لاخته من النسب لانها انما ارضعت الرضيع ولم ترضع غيره نعم لو كان للرجل نسوة يطأهن وارضعت كل واحدة طفلا لم يحز ان يتزوج احدها الآخر ولهذا ما سئل ابن عباس عن ذلك قال اللقاح واحد وهذا مذهب الاثمة الاربعة لحديث ابي القعيس الذي في الصحيحين عن عائشة وهو معروف وتحرم عليه ام اخيه من النسب لانها أمه أو امرأة أبيه وكلاهما حرام عليه وأما أم أخيه من الرضاعة فليست امه ولا امرأة ابيه لان زوجها صاحب اللبن ليس ابا لهذا الا من النسب ولا من الرضاعة فاذا قال القائل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وام اخيه من النسب حرام فكذلك من الرضاع قلنا هذا تليس وتدليس فان الله لم يقل حرمت عليكم امهات اخواتكم وانما قال حرمت عليكم امهاتكم وقال تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) فحرم على الرجل امه ومنكوحة أبيه وان لم تكن امه وهذه تحرم من الرضاعة فلا يتزوج امه من الرضاعة واما منكوحة أبيه من الرضاع فالمشهور عند الاثمة انها تحرم لكن فيها نزاع لكونها من المحرمات بالصبر لا بالنسب والولادة وليس الكلام هنا في تحريمها فانه اذا قيل تحرم منكوحة ابيه من الرضاعة وفيما بعموم الحديث واما ام اخيه التي ليست اما ولا منكوحة أب فلهذا لا توجد في النسب فلا يجوز ان يقال تحرم من النسب فلا يحرم نظيرها من الرضاعة فتبقى أم الأم من النسب لاخته من الرضاعة أو الأم من الرضاعة لاخته من النسب لا نظير لها من الولادة فلا تحرم وهذا متفق عليه بين المسلمين والله أعلم

(٢٧٣) «مسئلة» في امرأة اعطت لامرأة اخرى ولدا وهما في الحام فلم تشعر المرأة التي أخذت الولد الا وتديها في فم الصبي فانزعته منه في ساعته وما علمت هل ارتضع أم لا فهل يحرم على الصبي المذكور ان يتزوج من بنات المرأة المذكورة أم لا
 «الجواب» لا يحرم على الصبي المذكور بذلك ان يتزوج واحدة من أولاد هذه المرأة فانها ليست امه والله أعلم ولا تحرم عليه بالشك عند احد من الأئمة الاربعة

(٢٧٤) «مسئلة» في رجل رمد فغسل عينيه بلبن زوجته فهل يحرم عليه اذا حصل لبنها في بطنه ورجل يجب زوجته قلب معها فوضع من لبنها غفل يحرم عليه

«الجواب» الحمد لله اما غسل عينيه بلبن امرأته يجوز ولا يحرم بذلك عليه امرأته لو جبين احدهما انه كبير والكبير اذا ارتضع من امرأته أو من غير امرأته لم تنتشر بذلك حرمة الرضاع عند الأئمة الاربعة وجماهير العلماء لما دل على ذلك الكتاب والسنة وحديث عائشة في قصة سالم مولى ابي حذيفة مخضص عندهم بذلك لاجل انهم تبنوه قبل تحريم التبنى الثاني ان حصول اللبن في العين لا ينشر الحرمة ولا أعلم في هذا نزاعا ولكن تنازع العلماء في السعوط وهو ما اذا دخل في افه بعد تنازعهم بالوجود وهو ما يطرح فيه من غير رضاع واكثر العلماء على ان الوجود يحرم وهو اشهر الروايتين عن أحمد وكذلك يحرم السعوط في احدى الروايتين عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي قولان والجواب عن المسئلة الثانية ان ارتضاعه لا يحرم امرأته في مذهب الأئمة الاربعة

(٢٧٥) «مسئلة» في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت وجاءت فقالت ارضيتها فقالت لا وحلفت على ذلك ثم ان ولد أخيها كبير وكبرت بنتها الصغيرة واختها ارتضمت مع أخيه الذي يريد ان يتزوج بها فهل يجوز ذلك

«الجواب» اذا كانت البنت لم ترضع أم الخاطب ولا الخاطب ارتضع من امها جاز ان يتزوج احدهما بالآخر وان كان أخرتها واخواتها من أم الخاطب فان هذا لا يؤثر باجماع المسلمين بل الطفل اذا ارتضع من امرأة صارت امه وزوجها صاحب اللبن اباه وصار أولادهما اخوته واخواته واما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وامه من النسب فهم أجناب يجوز لهم ان يتزوجوا اخواته كما يجوز من النسب ان يتزوج اخت الرجل من امه باخيه من

أبيه وكل هذا متفق عليه بين المسلمين بل أنزاع فيه والله أعلم

(٢٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنات خالة اختان الواحدة رضعت معه والاخرى لم ترضع معه فهل يجوز له ان يتزوج التي لم ترضع معه

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع منها خمس رضعات في الحولين صار ابناً لها وحرم عليه جميع بناتها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده لانهن اخواته باتفاق العلماء ومتى ارتضعت المخطوبة من ام لم يجز لها ان تتزوج واحدا من ابني المرضعة واما اذا كان المخطوب لم يرضع من ام المخطوبة ولا هي رضعت من امه فانه يجوز ان يتزوج احدهما بالاخر باتفاق العلماء وان كان اخوتها تراضعا والله اعلم

(٢٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت معك ونهاه عن التزويج فلما توفي ابوه تزوج بها وكان المدول شهدوا على والدتها انها أرضعته ثم بعد ذلك انكرت وقالت ماقلت هذا القول الا لترض فحل تزويجها

﴿الجواب﴾ ان كانت الام معروفة بالصدق وذكرت انها أرضعته خمس رضعات فانه يقبل قولها في ذلك فيفرق بينهما اذا تزوجها في أصح قولى العلماء كما ثبت في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بن الحرث ان يفارق امرأته لما ذكرت الامة السوداء انها أرضعتها واما اذا شك في صدقتها أو في عدد الرضعات فانه تكون من الشبهات فاجتنابها اولى لا يحكم بالتفريق بينهما الابحجة توجب ذلك واذا رجعت عن الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة لكن ان عرف انها كاذبة في رجوعها وانها رجعت لانه دخل عليها حتى كتمت الشهادة لم يحل التزويج والله أعلم

(٢٧٨) ﴿مسئلة﴾ فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوجة والقط والنمل الزوجة ترضع من ليس ولدها وتكد عليه حاله وفراشه بذلك والقط ياكل الفراش والنمل يدب في الطعام فهل لهم حرق بيوتهم بالنار أم لا وهل يجوز لهم قتل القط وهل لهم منع الزوجة من ارضاعها

﴿الجواب﴾ ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها الا باذن الزوج والقط اذا صال على ماله فله دفعه عن الصول ولو بالقتل وله ان يرميه يمكن بعيد فان لم يمكن دفع ضرره الا بالقتل قتل وأما النمل فيدفع ضرره بغير الحريق والله أعلم

(٢٧٩) ﴿مسئلة﴾ في اختين ولهما بنات وبنين فاذا اوضع الاختان هذه بنات هذه وهذه بنات هذه فهل يحرم من على البنين أم لا

﴿الجواب﴾ اذا ارضعت المرأة الطفلة خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها وصار جميع أولاد المرضعة اخوة لهذه المرضعة ذكورهم واناثهم من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده فلا يجوز لاحد من أولاد المرضعة أن يتزوج المرضعة بل يجوز لاخت المرضعة أن يتزوجوا بأولاد المرضعة الذين لم يرتضوا من امنن فالتحريم انما هو على المرضعة لا على اخوتها الذين لم يرتضوا فيجوز ان يتزوج اخته اذا كان هو لم يرتضع من امها وهي لم ترضع من امه واما هذه المرضعة فلا يتزوج واحدا من أولاد من ارضعتها وهذا باتفاق الائمة واصل هذا ان المرضعة تصير المرضعة امها فيحرم عليها أولادها وتصير اخوتها واخواتها اخوالها وخالاتها ويصير الرجل الذي له الابن اباهما وأولاده من تلك المرأة وغيرها اخوتها واخوة الرجل أعمامها وعماتها ويصير المرتضع وأولاده وأولاد أولاده أولاد المرضعة والرجل الذي در اللبن بوطئه وأما اخوة المرتضع واخواته وابوه وامه من النسب فهم أجناب لا يحرم عليهم بهذا الرضاع شيء وهذا كله باتفاق الائمة الاربعة وان كان لهم نزاع في غير ذلك

(٢٨٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت ابن عم ووالد البنت المذكور قد رضع بام الرجل المذكور مع أحد اخواته وذكرت ام الرجل المذكورة انه لما رضعها كان عمره أكثر من حولين فهل للرجل المذكور أن يتزوج بنت عمه

﴿الجواب﴾ ان كان الرضاع بعد تمام الحولين لم يحرم شيئا

(٢٨١) ﴿مسئلة﴾ في رجل ارضع من امرأة وهو طفل صغير على بنت لها ولها اخوات أصغر منها فهل يحرم منهن احد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا ارضع من امرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لتلك المرأة فجميع الأولاد الذين ولدوا قبل الرضاع والذين ولدوا بعده هم اخوة لهذا المرتضع باتفاق المسلمين أيضا

(٢٨٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد آجرت لبنها ثم انقضت عتبتها وتزوجت فهل للمستأجر ان يمنحها ان تدخل على زوجها خشية ان تحمل منه فيقل الابن على الولد

﴿الجواب﴾ أما مجرد الشك فلا يمنع الزوج ما يستحقه من الوطئ لاسيما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لقد هممت أن أنهي عن ذلك ثم ذكرت أن فارس والروم يفعلون ذلك فلا يضر أولادهم فقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنهم يفعلون ذلك فلا يضر الأولاد ولم ينه عنه وإذا كان كذلك لم يجوز منع الزوج حقه إذا لم يكن فيه منع الحق السابق المستحق بقصد الاجارة

(٢٨٣) ﴿مسئلة﴾ في الاب إذا كان عاجزا عن اجرة الرضاع فهل له إذا امتنعت الام عن الاسترضاع الا باجرة ان يسترضع غيرها

﴿الجواب﴾ نعم لانه لا يجب عليه ما لا يقدر عليه

(٢٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل من الأولى وللاب من الثانية بنت فهل للمرتضع أن يتزوج هذه البنت وإذا تزوجها ودخل بها فهل يفرق بينهما وهل في ذلك خلاف بين الأئمة

﴿الجواب﴾ إذا ارتضع الرضاع المحرم لم يجوز له ان يتزوج هذه البنت في مذاهب الأئمة الاربعة بلا خلاف بينهم لأن اللبن للفحل وقد سئل ابن عباس عن رجل له امرأتان أرضعت أحدهما طفلا والاخرى طفلة فهل يتزوج أحدهما الآخر فقال لا اللقاح واحد والاصل في ذلك حديث عائشة المتفق عليه قالت استأذن عليّ افلح اخو ابي القميس وكانت قد أرضعتني امرأة ابي القميس فقلت لا آذن لك حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال انه عمك فليج عليك فقالت قلت يا رسول الله باني أنت وامى انما أرضعتني المرأة ولم يرضعني فقال انه عمك فليج عليك يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وإذا تزوجها ودخل بها فإنه يفرق بينهما بلا خلاف بين الأئمة والله أعلم

(٢٨٥) ﴿مسئلة﴾ هل تقبل شهادة المرضعة أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان الشاهد ذاعدا قبل قوله في ذلك لكن في تحليفه نزاع وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه يخاف فان كانت كاذبة لم يحل الحول حتى يبيض ثديها

(٢٨٦) ﴿مسئلة﴾ في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة أو بعض رضعة ثم تزوجت برجل آخر فرزقت منه ابنة فهل يحل للطفل المرتضع تزويج الابنة على هذه الصورة

أم لا وما دليل مالك رحمه الله وأبي حنيفة في أن المصّة الواحدة أو الرضعة الواحدة تحرم مع ماورد من الأحاديث التي خرجها مسلم في صحيحه منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصّة ولا المصتان ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان ومنها أن رجلا من بني عامر بن صعصعة قال يارسول الله هل يحرم الرضعة الواحدة قال لا ومنها عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان فيا أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيا يقرر من القرآن وماحجتهما مع هذه الأحاديث الصحيحة .

(الجواب) هذه المسئلة فيها نزاع مشهور في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه لا يحرم الا خمس رضعات لحديث عائشة المذكور وحديث سالم مولى أبي حذيفة لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أبي حذيفة بن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات وهو في الصحيح أيضا فيكون ما دون ذلك لم يحرم فيحتاج الى خمس رضعات وقيل يحرم الثلاث فصاعدا وهو (قول طائفة) منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن أحمد واحتجوا بما في الصحيح لا تحرم المصّة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان قالوا مفهومه ان الثلاث تحرم ولم يحتاج هؤلاء بحديث عائشة قالوا لانه لم يثبت أنه قرآن الا بالتواتر وليس هذا بمتواتر فقال لهم الاولون معنا حديثان صحيحان مثبتان أحدهما يتضمن شيئين حكما وكونه قرآنا فثبت من الحكم يثبت بالاخبار الصحيحة وأما ما فيه من كونه قرآنا فهذا لم يثبت ولم يتصور ان ذلك قرآن انما نسخ رسمه وبقي حكمه فقال اولئك هذا تناقض وقراءة شاذة عند الشافعي فان عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها لانه لم يثبت بالتواتر كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات واجابوا عن ذلك بجوابين أحدهما ان هذا فيه حديث آخر صحيح وايضا فلم يثبت انه نفي قرآنا لكن بين حكمه والثاني أن هذا الاصل لا يقول به أكثر العلماء بل مذهب أبي حنيفة بل ذكر ابن عبد البر اجماع العلماء على أن القراءة الشاذة اذا صح النقل بها عن الصحابة فإنه يجوز الاستدلال بها في الاحكام (والقول الثاني) في المسئلة انه يحرم فليده وكثيره كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وهي رواية ضعيفة عن أحمد وهؤلاء احتجوا بظاهر قوله (وامهاتكم اللاتي أرضعنكم واخواتكم من الرضاعة) وقال اسم الرضاعة في القرآن مطلق واما

الاحاديث فمنهم من لم تبلغه ومنهم من اعتقد أنها ضعيفة ومنهم من ظن أنها تخالف ظاهر
 القرآن واعتقد أنه لا يجوز تخصيص عموم القرآن وتقييد مطلقه بأخبار الآحاد فقال (الاولون) هذه
 أخبار صحيحة ثابتة عند أهل العلم بالحديث وكونها لم تبلغ بعض السلف لا يوجب ذلك ترك
 العمل بها عند من يعلم صحتها وأما القرآن فإنه يحتمل أن يقال فكما أنه قد علم بدليل آخر أن
 الرضاعة مقيدة بسن مخصوص فكذلك يعلم أنها مقيدة بقدر مخصوص وهذا كما أنه علم بالسنة
 مقدار القدية في قوله (فقدية من صيام أو صدقة أو نسك) وإن كان الخبر المروى خبراً واحداً
 بل كما ثبت بالسنة أنه لا تنكح المرأة على عمتها ولا تنكح المرأة على خالتها وهو خبر واحد
 بظاهر القرآن وافق الأئمة على العمل به وكذلك فسر بالسنة المتواترة وغير المتواترة بحمل
 قوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وفسر بالسنة المتواترة أمور من العبادات
 والكفارات والحدود ما هو مطلق من القرآن فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتبر
 عنه والتقييد بالخمس له اصول كثيرة في الشريعة فإن الاسلام بني على خمس والصلوات
 المفروضة خمس وليس فيما دون خمس صدقة والاوقاص بين النصب خمس أو عشر أو خمس
 عشرة وانواع البر خمس كما قال تعالى (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب
 والنبين) وقال في الكفر فمن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر واولو المزم
 وامثال ذلك بقدر الرضاع المحرم ليس بغريب في اصول الشريعة والرضاع اذا حرم لكونه
 ينبت اللحم وينشّر العظم فيصير نباته به كنباته من الابوين وانما يحرم من الرضاع ما يحرم
 من الولادة ولهذا لم يحرم رضاع الكبير لانه بمنزلة الطعام والشراب والرضعة والرضتان
 ليس لهما تأثير كما أنه عند يسقط اعتبارها كما يسقط اعتبار مادون نصاب السرقة حتى لا تقطع
 الايدى بشيء من التافه واعتباره في نصاب الزكاة فلا يجب فيها شيء اذا كان اقل ولا بد من
 حد فاصل فهذا هو التنبيه على مأخذ الآية في هذه المسئلة وبسط الكلام فيها يحتاج الى
 ورقة اكبر من هذه وهي من أشهر مسائل النزاع والنزاع فيها من زمان الصحابة والصحابة
 رضي الله عنهم تنازعوا في هذه المسئلة والتابون بدمهم واما اذا شك هل دخل اللبن في جوف
 الصبي او لم يحصل فيها لانحكم بالتحريم بلا ريب وان علم أنه حصل في فمه فان حصول اللبن في
 الفم لا ينشر الحرمة باتفاق المسلمين

(٢٨٧) **مسئلة** في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة فلما كان في هذه المدة حضر من نازع الزوجة وذكر لزوجها ان هذه الزوجة التي في عصمتك شربت من لبن امك **الجواب** ان كان هذا الرجل معروفا بالصدق وهو خير بما ذكر واخبر انها رضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين رجع الى قوله في ذلك والا لم يجب الرجوع وان كان قد عاب الرضاع والله أعلم .

(٢٨٨) **مسئلة** في رجل له قرينة لم يراضع هو وابوها لكن لها اخوة صغار تراضعوا فهل يحل له ان يتزوج بها وان دخل بها ورزق منها ولدا فاحكمهم وما قول العلماء فيهم **الجواب** الحمد لله اذا لم يرتضع هو من امها ولم يرتضع هي من امه بل أخوته رضعوا من امها واخوتها رضعوا من امه كانت حلالا له باتفاق المسلمين بمنزلة اخت أخيه من أبيه فان الرضاع ينشر الحرمة الى المرتضع وذريته الى المرضعة والى زوجها الذي وطئها حتى صار لها لبن فتصير المرضعة امها وولدها قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع ويصير الرجل أباه وولده قبل الرضاع وبمده اخو الرضيع فلما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب فهم أجناب من أبويه من الرضاة واخوته من الرضاع وهذا كله متفق عليه بين المسلمين الا انتشار الحرمة الى الرجل فان هذه تسمى مسئلة الفحل والذي ذكرناه هو مذهب الائمة الاوية ومجهور الصحابة والتابعين وكان بعض السلف يقول لبن الفحل لا يحرم والنصوص الصحيحة هي تقرر مذهب الجماعة

(٢٨٩) **مسئلة** في اختين أشقاء لاحدهما بنتان والاخرى ذكر وقد ارتضعت واحدة من البنتين وهي الكبيرة مع الولد فهل يجوز له ان يتزوج بالتي لم ترضع معه **الجواب** اذا ارتضعت الواحدة من أم الصبي ولم يرتضع هو من امها جازله أن يتزوج اختها باتفاق المسلمين

(٢٩٠) **مسئلة** في امرأة ذات بل ولها لبن على غير ولد ولا حمل فارضعت طفلة لها دون الحولين خمس رضعات متفرقات وهي المرضعة عمه الرضيعة من النسب ثم اراد ابن بنت هذه المرضعة ان يتزوج بهذه الرضيعة فهل يحرم ذلك

الجواب أما اذا وطئها زوج ثم بعد ذلك تاب لها لبن فهذا اللب ينشر الحرمة فاذا

ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن أختها وهي خالته سواء كان الارتضاع مع طفل أو لم يكن وأما اختها من النسب التي لم ترضع فيحل له ان يتزوج بها ولو قدر ان هذا اللبن ناب لامرأة لم يتزوج قط فهذا ينشر الحرمة في مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهبه أنه لا ينشر الحرمة والله أعلم

(٢٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان

يتزوج بالبنت

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع الطفل من المرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لها وصار جميع أولادها اخوته الذين ولدتهم قبل الرضاعة والذين ولدتهم بعد الرضاعة والرضاعة يحرم فيها ما يحرم من الولادة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الأئمة فلا يجوز لاحد ان يتزوج بنت الآخر كما لا يجوز ان يتزوج بنت أخيه من النسب باتفاق الأئمة

كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك

(٢٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام فادعوا عليه بكسوة سنة فأخذوها منه ثم ادعوا عليه بالنفقة وقالوا هي تحت الحبر وما اذنا لك ان تنفق عليها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان الزوج تسلمها التسليم الشرعي وهو أو أبوه أو نحوها يطعمها كما جرت به العادة لم يكن للاب ولا لها ان تنهى بالنفقة فان هذا هو الاتفاق بالمعروف الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين في كل عصر ومصر وكذلك نص على ذلك أئمة العلماء بل من كلف الزوج ان يسلم الى ايها دراهم ليشتري لها بهما يطعمها في كل يوم فقد خرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين وان هذا قد قاله بعض الناس فكيف اذا كان قد انفق عليها باقرار الاب لها بذلك وتسليمها اليهم مع انه لا بد لها من الأكل كل ثم أراد ان يطلب النفقة ولا يمتد بما اتفقوا عليها فان هذا باطل في الشريعة لا يحتمله اصلا ومن توهم ذلك معتقدا ان النفقة حق لها كالدين فلا بد ان يقبضه الولي وهو لم ياذن فيه كان مخطئا من وجوه منها ان المقصود بالنفقة اطعامها لا حفظ المال لها

(الثاني) ان قبض الولي لها ليس فيه فائدة (الثالث) ان ذلك لا يحتاج الى اذنه فانه واجب لها بالشرع والشارع أوجب الاتفاق عليها فلونهي الولي عن ذلك لم ينفذ اليه (الرابع) اقراره لها مع حاجته الى النفقة اذن عرفي ولا يقال انه لم يامن الزوج على النفقة لوجبهما أحدهما ان الاثمان بها حصل بالشرع كما أومن الزوج على بدنها والقسم لها أو غير ذلك من حقوقها فان الرجال قوامون على النساء والنساء عوان عند الرجال كما دل على ذلك الكتاب والسنة. الثاني ان الاثمان المرفى كالنظى والله اعلم

(٢٩٣) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستر النفقة وهي ناشز ثم ان والدها أخذها وسافر من غير اذن الزوج فإذا يجب عليهما

(الجواب) الحمد لله اذا سافر بها بنير اذن الزوج فانه يميز على ذلك وتمز الزوجة اذا كان يتخلف يمكنها ولا نفقة لها من حين سافرت والله اعلم

(٢٩٤) (مسئلة) في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات فاعطاهم لحيه وحماه وقال وروحاهم الى بلدكم حتى اجي اليهم فتاب عنهم ثلاث سنين فهل على والدهم نفقتهم وكسوتهم في هذه المدة ام لا

(الجواب) الحمد لله ما نفقوه عليهم بالمعروف بقية الرجوع به على والدهم فلم الرجوع به عليه اذا كان ممن تلزمه نفقتهم والله اعلم

(٢٩٥) (مسئلة) في رجل حلف على زوجته وقال لا هجرتك ان كنت ما تصل فامتنعت من الصلاة ولم تصل وهجر الرجل فراشها فهل لها على الزوج نفقة ام لا وماذا يجب عليها اذا تركت الصلاة

(الجواب) الحمد لله اذا امتنعت من الصلاة فانها تستتاب فان تابت والاقتلت وهجر الرجل على ترك الصلاة من اعمال البر التي يحبها الله ورسوله ولا نفقة لها اذا امتنعت من تمكينه الا مع ترك الصلاة والله اعلم

(٢٩٦) (مسئلة) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحدة وكانت حاملاً فسقطت فهل تسقط عنه النفقة ام لا

(الجواب) نعم اذا اقلت سقطا انقضت به المدة ومنقطعت به النفقة وسواء كان قد نفخ

فيه الروح أم لا إذا كان قد تين فيه خلق الانسان فان لم يتين فيه نزاع
(٢٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة واولاد فهل يجوز
لولده المورس ان يتفق عليه وعلى زوجته واخوته الصغار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين نم على الولد المورس ان يتفق على أبيه وزوجة أبيه وعلى
اخوته الصغار وان لم يفعل ذلك كان عاقلا ييه قاطعا لرحمه مستحقا لمقوبة الله تعالى في الدنيا
والآخرة والله اعلم

(٢٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة وقد أخذها بحكم
الشرع الشريف بحيث انه ليس لها كافل غيره وقد اختارت أم المذكورة ان تأخذها من
الرجل بكفالتها الى مدة معلومة وهو يخاف ان ترجع عليه فيما بعد بالكسوة والنفقة عند
بعض المذاهب وكيف نسخة ما يكتب بينهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين مادام الولد عندها وهي تنفق عليه وقد أخذته على ان
تنفق عليه من عندها ولا ترجع على الاب لان نفقة لها باتفاق الائمة أى لا ترجع عليه بما افقت
هذه المدة لكن لو ارادت ان تطالب بالنفقة في المستقبل فلا بد ان يأخذ الولد منها أيضا فانه
لا يجمع لها بين الحضنة في هذه الحال ومطالبة الاب بالنفقة مع ما ذكرنا بلانزع لكن
لوانفقا على ذلك فهل يكون العقد بينهما لازما هذا فيه خلاف والمشهور من مذهب أبي حنيفة
والشافعي وأحمد لا يكون لازما ومذهب مالك هو لازم واذا كان كذلك فلا ضرر للاب في
هذا الالتزام والله اعلم

(٢٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وابرأت الزوج من حقوق الزوجية
قبل عليها بالحل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك أم لا
﴿الجواب﴾ اذا كانت الامر كما ذكر لم تدخل نفقة الحمل في البراء وكان لها ان
تطلب نفقة الحمل ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية قطع لم يدخل في ذلك نفقة
الحمل لانها يجب بعد زوال النكاح وهي واجبة للحمل في اظهر قولي العلماء كاجرة الرضاع
وفي الآخر هي الزوجة من أجل الحمل فتكون من جنس نفقة الزوجات والصحيح انها
من جنس نفقة الاطارب كاجرة الرضاع اللهم الا ان يكون البراء بقتضى انه لا تبقي بينهما

مطالبة بعد النكاح ابدا فاذا كان الامر كذلك ومقصودهما المباراة بحيث لا يبقى للآخر مطالبة بوجه فهذا يدخل فيه الابراء من نفقة الحمل

(٣٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وطلب منه مايمونه

﴿الجواب﴾ اذا كان موسرا وابوه محتاجا فعليه ان يعطيه تمام كفايته وكذلك اخوته اذا كانوا عاجزين عن الكسب فعليه ان ينفق عليهم اذا كان قادرا على ذلك ولايه ان يأخذ من ماله ما يحتاجه بنير اذن الابن وليس للابن منه

(٣٠١) ﴿مسئلة﴾ في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده وهو يتناول اجرته وله ملك زاد اجرة كثيرة وغيرها والكل معطل وله ولد معسر وله اهل واولاد فطلب ابنه بعض الاماكن ليدوبه فلم يجبه فهل يجوز له ذلك وهل يجب على الاب ان يؤجره وينفق على ولده أو يجب عليه ان يبيع منهم شيئا يعطيه لولده يتكسب فيه وهل يجب عليه النفقة مع غنى الوالد واعسار الولد

﴿الجواب﴾ نعم عليه نفقة ولده بالمعروف اذا كان الولد فقيرا عاجزا عن الكسب والوالد موسرا واذا لم يمكن الاتفاق على الولد الا باجارة ما هو معطل في عقاره وبمارة ما يمكن عمارته منه أو يتمكن الولد من أن يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه فعلى الوالد ذلك بل من كان له عقار لا يعمره ولا يؤجره فهو سفيه مبذر لماله فينبغي ان يحجر عليه الحاكم لمصلحة نفسه لئلا يضيع ماله فاما اذا كان له ولد يتبين ذلك لاجل مصلحته ومصلحة ولده والله أعلم

(٣٠٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد كبير فسافر مع كرائم امواله في البحر المالح وله آخر مراحم من ام اخرى مطلقة منه ولها أب وام والولد عندهم مقيم فاراد والده اخذه وتفسيره صحة أخيه بنير رضا الوالدة وغير رضا الولد فهل له ذلك

﴿الجواب﴾ يخير الولد بين أبويه فان اختار المقام عند امه وهي غير مزروجة كان عندها ولم يكن للاب تفسيره لكن يكون عند أبيه نهارا ليطمه ويؤدبه وعند امه ليلا وان اختار ان يكون عند الاب كان عنده واذا كان عند الاب وراي من المصلحة له تفسيره ولم يكن في ذلك ضرر على الولد فله ذلك والله أعلم

(٣٠٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم يتفجع بها لاجل مرضها

فهل تستحق عليه نفقة أم لا فإن لم تكن تستحق وحكم عليه حاكم فهل يجب عليه اعطاؤه أم لا
 ﴿الجواب﴾ نعم تستحق النفقة في مذهب الأئمة الاربعة

(٣٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل وطئ اجنبية وحملت منه ثم بعد ذلك تزوج بها فهل يجب عليه فرض الولد في تربته أم لا

﴿الجواب﴾ الولد ولد زنا لا يلحقه نسبه عند الأئمة الاربعة ولكن لا بد ان ينفق عليه المسلمون فانه يتيم من يتامى ونفقة يتامى على المسلمين مؤكدة والله أعلم

(٣٠٥) ﴿مسئلة﴾ في مريض طلب من رجل ان يطيبه وينفق عليه ففعل فهل للمنفق ان يطالب المريض بالنفقة

﴿الجواب﴾ ان كان ينفق طالبا للعرض لفظا أو عرفا فله المطالبة بالعرض والله أعلم
 (٣٠٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها أو من صداقتها

﴿الجواب﴾ المزوجة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة من غير صداقتها وأما صداقتها المؤخر فيجوز ان تطالب به فان اعطاها فحسن وان امتنع لم يجبر حتى يقع بينهما فرقة بموت أو طلاق أو نحوه والله أعلم

(٣٠٧) ﴿مسئلة﴾ في الصدقة على المحتاجين من الإهل وغيرهم فان كان مال الانسان لا يتسع للأقارب والأبعد فان نفقة القريب واجبة عليه فلا يعطي البعيد ما يضر بالقريب وأما الزكاة والكفارة فيجوز ان يعطى منها القريب الذي لا ينفق عليه والقريب أولى اذا استوت الحاجة
 (٣٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت وكفله ستة ثم سته تزوجت وكفله خالته وسافر وا به مدة سبع سنين وقد طلبوا فرض السنين الماضية

﴿الجواب﴾ اذا حكم له به الحاكم لم يكن لأمه ان تنفيه عنه واذا غيبته عنه والحالة هذه لم يكن لها ان تطالبه بالنفقة المفروضة ولا بما انفق عليه والحالة هذه

(٣٠٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائلة وزوجة غير والده والولد الكبير فهل يجب على ولده نفقة والده ونفقة اخوته وزوجته أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان الاب عاجزا عن النفقة والابن قادرا على الانفاق عليهم فله الانفاق عليهم

(٣١٠) **مسئلة** في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غائبا وهي عند امها وجدتها تنفق عليها مع انها موسرة وليس عليه فرض فهل لها ان ترجع بالنفقة المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها وهل القول قوله في اعساره اذا لم يعرف له مال أو قول المدعى واذا كان مقيما في بلد فيها خيره ويريد اخذ بنته معه وهو يسافر سفر نقلة فيستحق السفر بها أو تكون الحضانة لأمها **الجواب** اما المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها فلا نفقة عليه ولا رجوع لمن اتفق فيها بنير اذنه بنير نزاع بين العلماء وانما النزاع فيما اذا اتفق منفق بدون اذنه مع وجوب النفقة على الاب فقيل يرجع بما اتفق غير متبرع كما هو مذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في قول ولا يجوز حبسه على هذه النفقة ولا على الرجوع بها حتى يثبت الوجوب بيساره واذا اختلفا في البسار ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه واذا كان مقيما في غير بلد الأم فالحضانة له لا للأم وان كانت الأم أحق بالحضانة في البلد الواحد وهذا أيضا مذهب الأئمة والله أعلم

(٣١١) **مسئلة** في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض على ابيه تتناوله امه والزواج يقوم بالصبي بكلفته ومؤنة مدة سنين وحين تزوج الرجل كان من الصداق خمسة دنانير حالة فشارطته على انها لا تطالبه بها اذا كان يشق على الولد مادام الصبي عنده ولم تمين له كلفة ولا نفقة فهل له مطالبته أم الصبي بكلفة مدة مقامه عنده

الجواب اذا كان الامر على ما ذكر ولم يوف امرأته بما شرطت له فليس له ان يطالب بما اتفق على الصبي اذا كان الاتفاق بمعروف فانه ليس متبرعا بذلك وسواء اتفق باذن امه أم لا

(٣١٢) **مسئلة** في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكرا وقد ادعى على ابيه بالصداق والكسوة فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها والابن محتاج

الجواب اذا كان الامر على ما ذكر فعلى الاب ان يوفيه ما يستحقه بل لو لم يكن للابن ميراث وكان محتاجا عاجزا عن الكسوة فعلى الاب اذا كان موسرا ان ينفق عليه وعلى زوجته واولاده الصغار المحتاجين والمجانين عن الكسب

(٣١٣) **مسئلة** في رجل له ولد وفوفي ولده وخلف ولدا عمره ثمان سنين والزوجة تطالب الجدة بالفرض وبعد ذلك تزوجت وطلقت ولم يعرف الجدة بها وقد أخذت الولد وسافرت ولا يعلم الجدة بها فهل يلزم الجدة فرض أم لا

﴿الجواب﴾ اذا تزوجت الام فلا حضنة لها واذا سافرت سفر ثقلة فالحضنة للجد دونها ومن حضنته ولم تكن الحضنة لها وطالبت بالنفقة لم يكن لها ذلك فانها ظالمة بالحضنة فلا تستحق المطالبة بالنفقة وان كان الجد عاجزا عن نفقة ابن ابنه لم تجب عليه نفقة (٣١٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر وتطلب منه نفقة وكسوة وقد ضيق عليه أموره فهل تستحق عليه نفقة وكسوة

﴿الجواب﴾ اذا لم يتمكن من نفسها أو خرجت من داره بنير اذنه فلا نفقة لها ولا كسوة وكذلك اذا طلب منها ان تسافر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة فحيت كانت ناشزا عاصية له فيما يجب له عليها طاعته لم يجب لها نفقة ولا كسوة

(٣١٥) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز للمامل في القراض ان ينفق على نفسه من مال القارض خضرا وسفرا واذا جاز هل يجوز ان يبسط لذيق الأكل والتمتع منه أم يقتصر على كفايته المتادة

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كان بينهما شرط في النفقة جاز ذلك وكذلك ان كان هناك عرف وعادة معروفة بينهم وأطلق العقد فانه يحمل على تلك المادة واما بدون ذلك فانه لا يجوز ومن العلماء من يقول له النفقة مطلقا وان لم يشترط كما يقوله أبو حنيفة ومالك والشافعي في قول والمشهور ان لا نفقة بحال ولو شرطها وحيث كانت له النفقة فليس له النفقة الا بالمعروف وأما البسط الخارج عن المعروف فيكون محسوبا عليه

(٣١٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فسنل عن نفقته فقيل له من الجهات السلطانية شيء فاقبى الولي تزويجها فذكر الخاطب ان فقهاء الحنفية جوزوا تناول ذلك فهل ذكر ذلك أحد في جواز تناوله من الجهات وهل للولي المذكور دفع الخاطب بهذا السبب مع رضا المخطوبة ﴿الجواب﴾ أما الفقهاء الأئمة الذين رضوا بقولهم فلم يذكر أحد منهم جواز ذلك ولكن في أوائل الدولة السلجوقية أفتى طائفة من الحنفية والشافعية بجواز ذلك وحكى أبو محمد بن حزم في كتابه اجماع العلماء على تحريم ذلك وقد كان نور الدين محمود الشهيد التركي قد أبطل جميع الوظائف المحدثة بالشأم والجزيرة ومصر والحجاز وكان أعرف الناس بالجهاد وهو الذي أقام الاسلام بعد استيلاء الافرنج والقرامطة على أكثر من ذلك ومن قبل ما يستند حكمه متأولا

تأويلًا سائما لا سيما مع حاجته لم يحمل فاسقا بمجرد ذلك لكن بكل حال فالولي له ان يمنع موليته
 ممن يتناول مثل هذا الرزق الذي يستقده حراما سيما وان رزقها منه فاذا كان الزوج يطعمها من
 غيره أو تأكل هي من غيره فله أن يزوجه اذا كان الزوج متاولا فيها يأكله

باب الهبة والصدقات والعطايا

﴿والهديات وغير ذلك ومسائل شتى﴾

(٣١٧) . ﴿مسئلة﴾ في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس فزرعه ثم مات
 الجندي فترك عليه غيره فنع من ذلك فاخذ توقيع السلطان المطلق له بان يجري على عادته فنه
 وقد زرعه فهل له اجرة الارض ام الزرع

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان المقطع اعطاه اياه من اقطاعه وخرج من ديوان الاقطاع
 الى ديوان الاحباس الذي لا يقطع وأمضى ذلك فليس للمقطع الثاني انزاعه واما ان كان المقطع
 الاول تبرع له به من اقطاعه وللمقطع الثاني ان يتبرع وان لا يتبرع فالامر موكل للثاني
 والزرع لمن زرعه ولصاحب الارض اجرة المثل من حين اقطع الى حين كمال الانتفاع وأما
 قبل اقطاعه فالمنفعة كانت للاول المتبرع لا للثاني والله أعلم

(٣١٨) . ﴿مسئلة﴾ في الرجل يهب الرجل شيئا اما ابتداء أو يكون ديناً عليه ثم يحصل
 بينهما شئان فيرجع في هبته فهل له ذلك واذا أنكر الهبة وحلف الموهوب اليه انه لا يستحق
 الواهب في ذمته شيئا هل يحنث أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس لواهب ان يرجع في هبته غير الوالد الا ان تكون الهبة على
 جهة المماوضة لفظاً أو عرفاً فاذا كانت لاجل عوض ولم يحصل فللواهب الرجوع فيها والله أعلم
 (٣١٩) . ﴿مسئلة﴾ في رجل توفت زوجته وخلفت أولاداً وموجودات تحت يده وليس
 له قدرة ان يتزوج فهل له أن يشتري من موجود الاولاد جارية تخدمهم وبطأها أو يتزوج
 من مالم

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن ذلك مضراً بأولاده فله أن يملك من مالم ما يشتري
 به أمة بطأها وتخدمهم والله أعلم

(٣٢٠) **مسئلة** في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها أب سوى اخوة

فهل لهم ان يمنوها ذلك

الجواب الحمد لله رب العالمين ليس لأخوتها عليها ولاية ولا حجب فان كانت ممن يجوز تبرعها في مالها صحت هبتها سواء رضوا أو لم يرضوا والله أعلم

(٣٢١) **مسئلة** في رجل اعطى أولاده الكبار شيئاً ثم أعطى لأولاده الصغار نظيره

ثم أنه قال اشترؤا بالريع ملكاً واقفوه على الجميع بمدان قبضوا ما أعطاهم فهل يكون هذا رجوعاً أم لا

الجواب الحمد لله لا يزول ملك الولدين المملكين بما ذكر اذ ليس ذلك رجوعاً في

المبة ولو كان رجوعاً في المبة لم يجز له الرجوع في مثل هذه المبة فانه اذا أعطى الولدين الآخرين ما عدل به بينهما وبين الباقيين فليس له ان يرجع عن العدل الذي أمره الله به ورسوله

كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله واعدوا في أولادكم وقال اني لأشهد على الجور وقال في التفضيل اردده وقال على سبيل التهديد للمفضل أشهد على هذا غيري والله أعلم

(٣٢٢) **مسئلة** في رجل قدم لامير مملوكاً على سبيل التوضيع المعروف بين الناس

من غير مبايعة فكش التلام عند الامير مدة سنة يخدمه ثم مات الامير فهل لصاحب المملوك التعلق على ورثة الامير بوجه ثمن أو اجرة خدمة أو بحال من الاحوال

الجواب نعم اذا وهبه بشرط الثواب لفظاً أو عرفاً فله أن يرجع في الموهوب ما لم

يحصل له الثواب الذي استحقه اذا كان الموهوب باقياً وان كان تالفاً فله قيمته أو الثواب والثواب هنا هو عوض المشروط على الموهوب

(٤٢٣) **مسئلة** في امرأة تملك زيادة عن نحو الف درهم ونوت أن تهب ثيابها لبنتها

فهل الافضل ان تبقى قماشاً لبنتها أو تمنح بها

الجواب الحمد لله نعم تمنح بهذا المال وهو الف درهم ونحوها وتزوج البنت بالباقي ان

شئت فان الحج فريضة مفروضة عليها اذا كانت تستطيع اليه سيلاً ومن لها هذا المال تستطيع السبيل

(٣٢٤) **مسئلة** في رجل له جارية فاذن لولده ان يستمتع بالجارية المذكورة ويوطأها

ولم يصدر منه تملك له بالجارية ولا هبة ولا غير ذلك وان الجارية حصل لها ولد من ولد مالك الجارية المذكورة فهل يكون الاذن في الاستمتاع والوطئ تملكاً للولد وهل يكون الولد حراً وتكون الجارية أم ولد لولد مالك الجارية فيحرم بيها للمالك والد الصبي الاذن لولده في استمتاعها ووطئها

(الجواب) الحمد لله هذه المسئلة تنبني على أصلين أحدهما صفة المقود ومذهب مالك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما ان البيع والهبة والاجارة لا تقتصر الى صيغة بل يثبت ذلك بالمعاطاة فاعده الناس فيما أو هبة أو اجارة فهو كذلك ومذهب الشافعي المشهور اعتبار الصيغة الا في مواضع مستثناة وحيث كان ذلك بالصيغة فليس لذلك عند الجمهور صيغة محدودة في الشرع بل المرجع في الصيغة المفيدة لذلك الى عرف الخطاب وهذا مذهب الجمهور ولذلك صححوا الهبة بمثل قوله امرتك هذه الدار واطعمتك هذا الطعام وحلتك على هذه الدابة ونحو ذلك مما يفهم منه أهل الخطاب به الهبة وتجهيز المرأة بجهازها الى بيت زوجها تملك كما أفق به أصحاب ابي حنيفة واحد وغيرهما وذلك ان الله ذكر البيع والاجارة والمطية مطلقاً في كتابه ليس لهما حد في اللغة ولا الشرع فيرجع فيها الى العرف والمقصود بالخطاب افهام المعاني فاي لفظ دل عليه مقصود المقد انقذه وعلى هذا قاعدة الناس اذا اشترى أحدم لابنه أمة وقال خذها لك استمتع بها ونحو ذلك كان هذا تملكاً عندهم وايضا فن كان يعلم ان الامة لا توطأ الا بملك اذا اذن لابنه في الاستمتاع بها لا يكون مقصوده الاتملكها فان كان قد حصل ما يدل على التملك على قول جمهور العلماء وهو أصح قولهم كان الابن واطناً في ملكه وولده حر لاحق بالنسب والامة أم ولد له لا تباع ولا توهب ولا تورث وأما ان قدر ان الاب لم يصدر منه تملك بحال واعتقد الابن انه قد ملكها كان ولده ايضا حراً ونسبه لاحق ولا جد عليه وان اعتقد الابن ايضا انه لم يملكها ولكن وطئها بالاذن فهذا ينبغي على الاصل الثاني فان العلماء اختلفوا فيمن وطئ أمة غيره باذنه قال مالك يملكها بالقبضة جلت أو لم تجل وقال الثلاثة لا يملكها بذلك فلي قول مالك هي أيضاً ملك للولد وأم ولد له وولده حر وعلى قول الثلاثة الامة لا تصير أم ولد لكن الولد هل يصير حراً مثل ان يطأ جارية امرأته باذنها فيه عن أحمد روايتان احدهما لا يكون حراً وهذا مذهب ابي حنيفة وان ظن انها حلال له والثاني ان الولد يكون حراً وهذا

هو الصحيح اذا ظن الواطئ انها حلال فهو المنصوص عن الشافعي واحمد في المرتين فاذا وطئ الامه الرهونة باذن الراهن وظن ان ذلك جائز فان ولده ينمق حرا لاجل الشبهة فان شبه الاعتقاد أو الملك يسقط الملك باتفاق الاثمة فكذلك يؤثر في حرية الولد ونسبه كما لو وطئها في نكاح فاسد او ملك فاسد فان الولد يكون حرا باتفاق الاثمة وابو حنيفة يخالفها في هذا ويقول الولد مملوك وأما مالك فنعده ان الواطئ قد ملك الجارية بالوطء المأذون فيه وهل على هذا الواطئ بالاذن قيمة الولد فيه قولان للشافعي احدهما وهو المنصوص عن أحمد انه لا يلزمه قيمته لانه وطئ باذن المالك فهو كما لو أتلف ماله باذنه والثاني تلزمه قيمته وهو قول بعض أصحاب احمد ومن أصحاب الشافعي من زعم ان هذا مذهب قول واحد وأما المهر فلا يلزمه في مذهب أحمد ومالك وغيرها وللشافعي فيه قولان أحدهما يلزمه كما هو مذهب أبي حنيفة وكل موضع لاتصير الامه أم ولد فانه يجوز بينهما

(٣٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم فهل الافضل استرجاعهم منهم وعتقهم أو ابقاؤهم في يد الاولاد

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كان اولاده محتاجين الى المالك قدرهم لاولاده افضل من استرجاعهم وعتقهم بل صلة ذى الرحم المحتاج افضل من العتق كما ثبت في الصحيح ان ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت جارية لها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لو أعطيتها اخوالك كان خيرا لك فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد فضل اعطاء الخال على العتق فكيف الاولاد المحتاجون واما ان كان الاولاد مستغنيين عن بعضهم فعتقه حسن وله ان يرجع في هذه الهبة عند الشافعي واحمد وغيرها ولا يرجع فيها عند أبي حنيفة والله أعلم

(٣٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده وطئها ﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يجوز لابن ان يطأها بعد وطئ ابيه والحال هذه باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل وفي السنن عن البراء بن عازب قال رأيت خالي ابا بردة ومعه راية فقلت الى ابن فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة ابيه فامرني أن أضرب عنقه وأخمس ماله ولا نزاع بين الاثمة انه لا فرق بين وطئها بالنكاح وبين وطئها بملك الميمن

(٣٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل مات وخلف ولدين ذكرا وبنتا وزوجة وقسم عليهم الميراث ثم ان لم اختا بالمشرك فلما قدمت تطلب ميراثها فوجدت الولدين ماتا والزوجة ايضا ووجدت الموجود عند اختها فلما ادعت عليها والزمته بذلك غفقت من القطيعة بينهما فاشهدت على نفسها بانها ابرأتها فلما حصل البراء معها حلف زوجها بالطلاق ان اختها لا تجيء اليها ولا هي تروح لها والذكورة لم تنهها المال الا لتحصيل الصلة والمودة بينهما ولم يحصل غرضها فهل لها الرجوع في الهبة وهل يمنع البراء ان تدعى بذلك وتطلب أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كانت قد قالت عند الهبة انا اهب اختي لتعيني على اموري وتعاون انا وهي في بلاد الغربة أو قالت لها اختها هبيني هذا الميراث قالت ما اهبك الا لتخدميني في بلاد الغربة ثم اوهبتها أو جرى بينهما من الاتفاق ما يشبه ذلك بحيث وهبتها لاجل منفعة تحصل لها منها فاذا لم يحصل لها الترض فلها ان تفسخ الهبة وترجع فيها فالعوض في مثل هذه الهبة فيه قولان في مذهب احمد وغيره قيل ان منفعتها تكون بقدر قيمة ذلك والله أعلم (٣٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له اولاد وهب لهم ماله ووهب أحدهم نصيبه لولده وقد رجع الوالد الاول فيما وهبه لاولاده فردوا عليه الا الذي وهبه لولده امتنع فهل يلزمه ان ينزعه من ولده ويسلمه لوالده

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان قد وهب لولده شيئا ولم يتعلق به حق النير مثل ان يكون قد صار عليه دين أو زوجه لاجل ذلك فله ان يرجع في ذلك والله أعلم (٣٢٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة اعطاه زوجها حقوقها في حال حياته ولها منه اولاد واعطاها مبلغا عن صداقها لتتفع به نفسها واولادها فان ادعى عليها أحد واراد ان يحلفها فهل يجوز لها أن تحلف لنفي الظلم عنها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا وهب لاولاده منها ما وهبه وقبض ذلك ولم يكن فيه ظلم لاحد كان ذلك هبة صحيحة ولم يكن لاحد ان ينزعه منها واذا كان قد جعل نصيب الاولاد اليها حيا وميتا وهي أصل لم يكن لاحد نزعه منها واذا حلفت تحلف ان عندها للميت شيء والله أعلم (٣٣٠) ﴿مسئلة﴾ في دار لرجل وانه تصدق منها بالنصف والرابع على ولده لصلبه والباقي وهو الرابع تصدق به على اخته شقيقته ثم بعد ذلك توفي ولده الذي كان تصدق عليه

بالنصف والربع ثم ان المتصدق تصدق بجميع الدار على ابنته فهل تصح الصدقة الاخيرة ويطلق ما تصدق به أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان قد ملك اخته الربع تمليكاً مقبوضاً وملك ابنته الثلاثة ارباع فلك الاخت ينتقل الى وريثها لا الى البنت وليس للمالك ان ينقله الى ابنته والله أعلم . (٣٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أهدى الامير هدية لطلب حاجة أو التقرب أو للاشتغال بالخدمة عنده أو ما أشبه ذلك فهل يجوز أخذ هذه الهدية على هذه الصورة أم لا وان أخذ الهدية انبثت النفس الى قضاء الشغل وان لم يأخذ لم تنبث النفس في قضاء الشغل فهل يجوز اخذها وقضاء شغلها أو لا ياخذ ولا يقضى ورجل مسموع القول عند مخدومه اذا اعطوه شيئاً للاكل أو هدية لتير قضاء حاجة فهل يجوز أخذها وان ردّها على المهدي انكسر خاطره فهل يحل اخذ هذه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله في سنن ابي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شفع لاخته شفاعة فاهدى له هدية قبلها فقد اتى باباً عظيماً من أبواب الربا وسئل ابن مسعود عن السمك فقال هو ان تشفع لاختك شفاعة فيهدي لك هدية فتقبلها فقال له أرايت ان كانت هدية في باطل فقال ذلك كفر ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ولهذا قال العلماء ان من أهدى هدية لولى أمر ليفعل منه ما لا يجوز كان حراماً على المهدي والمهدي اليه وهذه من الرشوة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم لمن الله الراشي والمرتشى والرشوة تسمى البرطيل والبرطيل في اللغة هو الحجر المستطيل فاه اذا أهدى له هدية ليكف ظلمه عنه أو ليعطيه حقه الواجب كانت هذه الهدية حراماً على الآخذ وجاز للدافع ان يدفعها اليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني لا اعطى أحداً من المطية فيخرج بها يتابطها فإنا قيل يارسول الله فلم تعطهم قال يأبوني الا ان يسألوني ويأبى الله لي البخل ومثل ذلك اعطاء من أعتق وكتم عنه أو اسر خبراً أو كان ظالماً للناس فاعطاء هؤلاء جائز للمعطي حرام عليهم أخذه وأما الهدية في الشفاعة مثل ان يشفع لرجل عند ولى أمر ليرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه حقه أو يوليه ولاية يستحقها أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو القراء أو النساك أو غيرهم وهو من أهل الاستحقاق ونحو هذه الشفاعة

التي فيها اعانة على فعل واجب أو ترك محرم فلهذه أيضا لا يجوز فيها قبول الهدية ويجوز للمهدي ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الي أخذ حقه أو دفع الظلم عنه هذا هو المنقول عن السلف والائمة الا كابر وقد رخص بعض للتأخرين من الفقهاء في ذلك وجعل هذامن باب الجعالة وهذا مخالف للسنة واقوال الصحابة والائمة فهو غلط لان مثل هذا العمل هو من المصالح العامة التي يكون القيام بها فرضا اما على الاعيان واما على الكفاية ومتى شرع اخذ الجعل على مثل هذا لزم ان تكون الولاية واعطاء اموال التي والصدقات وغيرها لمن يبذل في ذلك ولزم أن يكون كف الظلم عن يبذل في ذلك والذي لا يبذل لا يولي ولا يعطى ولا يكف عنه الظلم وان كان احق وانفع للمسلمين من هذا والمنفعة في هذا ليست لهذا الباذل حتى يؤخذ منه الجعل كالجعل على الابن والشارد وانما المنفعة لعوم الناس اعنى المسلمين فانه يجب ان يولى في كل مرتبة اصلح من يقدر عليها وان يرزق من رزق للمقاتلة والائمة والمؤذنين وأهل العلم الذين هم احق الناس وانفعهم للمسلمين وهذا واجب على الامام وعلى الامة ان يعاونوه على ذلك فأخذ جعل من شخص معين على ذلك يفضي الى ان تطلب هذه الامور بالمعوض ونفس طلب الولايات منهى عنه فكيف بالمعوض ولزم ان من كان ممكنا فيها يولي ويسعطى وان كان غيره احق وأولى بل يلزم تولية الجاهل والفاسق والفاجر وترك العالم العادل القادر وان يرزق في ديوان المقاتلة الفاسق والجبان العاجز عن القتال وترك العدل الشجاع النافع للمسلمين وفساد مثل هذا كثير واذا أخذ وشفع لمن لا يستحق وغيره أولى فليس له ان يأخذ ولا يشفع وتركها خير واذا أخذ وشفع لمن هو الاحق الاولى وترك من لا يستحق فيثبت ترك الشفاعة والاخذ أضر من الشفاعة لمن لا يستحق ويقال لهذا الشافع الذي له الحاجة التي تقبل بها الشفاعة يجب عليك ان تكون ناصحا لله ورسوله وائمة المسلمين وعامتهم ولو لم يكن لك هذا الجاه والمال فكيف اذا كان لك هذا الجاه والمال فانت عليك ان تنصح المشفوع اليه فبين لمن يستحق الولاية والاستخدام والمطاء ومن لا يستحق ذلك وتنصح للمسلمين بفعل مثل ذلك وتنصح لله ورسوله بطاعته فان هذا من اعظم طاعته وتنفع هذه المستحق بمعاونته على ذلك كما عليك أن تصلى وتصوم وتجاهد في سبيل الله وأما الرجل المسموع الكلام فاذا أكل قدرا زائدا عن الضيافة الشرعية فلا بد له ان يكافئ المظم بمثل ذلك أولا يكال القدر الزائد ولا يقبوله الضيافة الزائدة مثل قبوله للهدية وهو من جنس الشاهد

والشافع إذا أدي الشهادة وأقام بالشفاعة لضيافة أو جمل فإن هذا من أسباب الفساد والله أعلم
 (٣٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تبرع وفرض لأمه على نفسه وهي صحيحة عاقلة في كل يوم
 درهمين واذن لها أن تستدين وتتفق عليها وترجع عليه وبقيت مقيمة عنده مدة ولم تستدين
 لها نفقة ثم توفيت ولم تترك عليها ديناً وخلفت من الورثة ابنها هذا وبنتين ثم توفي ابنها بعدها
 فهل يصير ما فرض على نفسه ديناً في ذمته يؤخذ من تركته ويقسم على ورثتها أم لا وهل إذا
 حكم حاكم مع قولكم النفقة تسقط بمضي المدة هل ينفذ حكمه أم لا وهل يجب استرجاع ما
 أخذ ورثتها من تركه ولدها بهذا الوجه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ليس ذلك ديناً لها في ذمته ولا يقضي من تركته
 والمستحقة ورثتها وما علمت أن أحداً من العلماء قال أن نفقة القرب تبت في الذمة لما مضى
 من الزمان إلا إذا كان قد استدان عليه النفقة باذن حاكم أو انفق بنير اذن حاكم غير متبرع
 وطلب الرجوع بما انفق فهذا في رجوعه خلاف فاما استقرارها في الذمة بمجرد الفرض اما
 باتفاق متبرع أو بكسبه كما يقال مثله في نفقة الزوجة فما علمت له قالوا فإذا كان الحكم مخالفاً
 للاجماع لم يلزم بحكم حاكم ولمن أخذ منه المال بنير حق أن يرجع بما أخذه ومذهب أبي حنيفة
 تسقط بعض الزمان وإن قضي بها القاضي إلا أن ياذن القاضي في الاستدانة للقاضي ولاية
 عامة فصار كاذن النائب وذكر بعضهم في قضاء القاضي هل يصير به ديناً روايتين لكن حملوا
 رواية الوجوب على ما إذا أمر بالاستدانة والانفاق عليهم ويرجع بذلك وكذا إذا كان الزوج
 موسراً وتمردوا امتنع عن الانفاق فطلبت المرأة أن يأمرها بالاستدانة فأمرها القاضي بذلك وترجع
 عليه لأن أمر القاضي كإمره ولو قضى القاضي لها بالنفقة فأمرها بالاستدانة على الزوج فلا يبطل
 حقها في النفقة بموت أحدهما لأن النفقة تسقط بموت أحدهما فكانت فائدة الأمر بالاستدانة
 لتأكيد حقها في النفقة لأن القاضي مأمر بإيصال الحق إلى المستحق وهذه طريقة لكن لو أمر
 القرب بالاستدانة ولم يستدن بل استغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فقد فهم القاضي شمس
 الدين أن النفقة تستقر في الذمة بهذه الصورة لإطلاق الأمر بالاستدانة من غير اشتراط وجود
 الاستدانة وغيره انما فهم أن الاستدانة لاجل وجود الاستدانة واما الاذن في الاستدانة من غير
 وجودها لا يصير المأذون فيه ديناً حتى يستدان

(٣٣٣) **مسئلة** في رجل اشترى عبدا ووهبه شيئا حتى اُرى المبد ثم ظهر ان العبد كان حرا فهل يأخذ منه ما وهبه ظنا منه انه عبده

الجواب نعم له أخذه

(٣٣٤) **مسئلة** في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها اموالها ولم تزل تحت يدها الى حال وفاتها أي السيدة المعتقة وخلفت ورة فهل يصح تملكها للجارية ام للورثة انتزاعا أو بعضها

الجواب الحمد لله اما مجرد التملك بدون القبض الشرعي فلا يلزم به عقد الهبة بل للوارث ان ينتزع ذلك وكذلك ان كانت هبة تلجئة بحيث توهب في الظاهر وتقبض مع اتفاق الواهب والموهوب له على انه ينتزعه منه اذا شاء ونحو ذلك من الخيل التي تجمل طريقا الى منع الوارث أو التبريم حقوقهم فاذا كان الامر كذلك كانت ايضا هبة باطلة والله اعلم

(٣٣٥) **مسئلة** في رجل وهب لانسان فرسائم بعد ذلك بمدة طلب الواهب منه اجرتها فقال له ما أقدر على شيء الا فرسك خذها قال الواهب ما آخذها الا ان تطيبن اجرتها فهل يجوز ذلك ويجوز له اجرة أم لا

الجواب اذا اعاد اليه العين للموهوبة فلا شيء له غير ذلك وليس له المطالبة بأجرتها ولا مطالبته بالضمان فانه كان ضامنا لها وكان يطعمها بانتفاعها بمقابلة لذلك

(٣٣٦) **مسئلة** في رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته وقد ضعف سال الوالد وجفاء ولده فهل له الرجوع في هبته أم لا

الجواب اذا كان قد اعطاه للمرأة في صداق زوجته لم يكن للانسان ان يرجع فيه باتفاق العلماء

(٣٣٧) **مسئلة** في رجل اعطاه أخ له شيئا من الدنيا اقبله أم يردده وقد ورد من جاءه شيء بغير سؤال فردده فكانما رده على الله هل هو صحيح أم لا

الجواب قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعمر ما أتاك من هذا المال وانت غير سائل ولا مشرف تغذيه وما لا فلا تتبعه نفسك وثبت ايضا في الصحيح ان حكيم

ابن حزام سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم قال يا حكيم ما أكثر مستثلك ان هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه فكان كالذي ياكل ولا يشبع فقال له حكيم والذي بملكك بالحق لا أوزق بمدك من أحد شيئا فكان أبو بكر وعمر يعطياه فلا يأخذ قنيتين بهذين الحديين ان الانسان اذا كان سائلا بلسانه أو مشرفا الى ما يعطاه فلا ينبغي أن يقبله الا حيث تباح له المسئلة والاستشراف وأما اذا أمأه من غير مسئلة ولا اشراف فله أخذه ان كان الذي أعطاه اعطاه حقه كما اعطى النبي صلى الله عليه وسلم عمر من بيت المال فانه قد كان عمل له فاعطاه عماله وله ان لا يقبله كإفعل حكيم بن حزام وقد تنازع العلماء في وجوب القبول والازراع مشهور في مذهب أحمد وغيره وان كان اعطاه ما لا يستحقه عليه فان قبله وكان من غير اشراف له عليه فقد أحسن وأما التقى فينبغي له ان يكافئ بالمال من أسداه اليه لخبر من أسدي اليكم معروفافكافئوه فان لم تجدوا له ما تكافئوه فادعوا له حتى يعلم ان قد كافأتموه

(٣٣٨) (مسئلة) في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ولم يقبضها شيئا وماتت وقد طالبه ورثتها بالمبلغ فهل له أن يرجع في الحبة

(الجواب) الحمد لله اذا لم يكن لها في ذمته شيء قبل ذلك لاهذا المبلغ ولا ما يصلح ان يكون هذا المبلغ عوضا عنه مثل ان يكون قد أخذ بمض جهازها وصالحها عن قيمته بهذا المبلغ ونحو ذلك فانه لا يستحق ورثتها شيئا من هذا الدين في نفس الامر فان كان اقررا فله ان يحلفهم انهم لا يعلمون ان باطن هذا الاقرار يخالف ظاهره واذا قامت بينة على المقر والمقر له بان هذا الاقرار تلجئة فلا حقيقة له ولو كان قيمة ما أقر به من مالها أقل من هذا المبلغ فصالحها على أكثر من قيمته ففي لزوم هذه الزيادة نزاع بين العلماء تبطله طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد ويصححه أبو حنيفة وهو قياس قول أحمد وغيره وهو الصحيح والله أعلم

(٣٣٩) (مسئلة) في رجل له أولاد ذكور واثلاث فتحل البنات دون الذكور قبل وفاته فهل يبق في ذمته شيء أم لا

(الجواب) لا يحل له ان ينحل بعض أولاده دون بعض بل عليه أن يعدل بينهم كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وكان رجل قد نحل بعض أولاده

وطلب أن يشهده فقال أني لا اشهد على جور وأمره برد ذلك فإن كان ذلك بالكلام ولم يسلم الى البنات ما أعطاهم حتى مات أو مرض مرض الموت فهذا مردود باتفاق الأئمة وإن كان فيه خلاف شاذ وإن كان قد اقبضهم في الصحة ففي رده قولان للعلماء والله أعلم

(٣٤٠) ﴿مسئلة﴾ في الصدقة والهدية ايها افضل

﴿الجواب﴾ الحمد لله الصدقة ما يعطى لوجه الله عبادة محضة من غير قصد في شخص معين ولا طلب غرض من جهته لكن يوضع في مواضع الصدقة كاهل الحاجات وأما الهدية فيقصد بها اكرام شخص معين اما لحنة وأما لصدقة وأما لطلب حاجة ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها فلا يكون لاحد عليه منه ولا يأكل أوساخ الناس التي يتطهرون بها من ذنوبهم وهي الصدقات ولم يكن يأكل الصدقة لذلك وغيره وإذا تبين ذلك فالصدقة أفضل إلا ان يكون في الهدية معنى تكون به افضل من الصدقة مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به رحمه وأخ له في الله فهذا قد يكون افضل من الصدقة

(٣٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لابنته مصاعاً ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالاطلاق ان لا يأخذ منها شيئاً منه واحتاج ان يأخذ منها شيئاً فهل له ان يرجع في هبته ام لا وإن اعطته شيئاً من طيب نفسها هل يحث ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله له ان يرجع فيما وهبه لها لكنه ان فعل المحلوف عليه حنث فإن كان قصده ان لا يأخذ شيئاً بغير طيب قلبها أو بغير اذنها فاذا طابت نفسها أو اذنت لم يحث

(٣٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل اهدى الى ملك عبداً ثم ان الهدى اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك

﴿الجواب﴾ الاوقاء الذين يشترون بمال المسلمين كالخليل والسلاح الذي يشتري بمال المسلمين أو يهدي للملك المسلمين وذلك من اموال بيت المال فاذا تصرف فيهم الملك الثاني بعتق أو اعطاء فهو بمنزلة تصرف الاول له وهل بالاعتاق والاعطاء ينفذ تصرف الثاني كما ينفذ تصرف الاول نعم وهذا مذهب الأئمة كلهم والله أعلم

(٣٤٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة لها أولاد غير اشقاء فخصمت احد الاولاد وتصدقت عليه بحصة من ملك دون بقية اخوته ثم توفيت المذكورة وهي مقيمة بالمكان المتصدق به فهل تصح الصدقة ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يقبضها حتى ماتت بطلت الهبة في المشهور من مذهب الائمة الارملة وان أقبضته اياه لم يجز على الصحيح ان يختص به الموهوب له بل يكون مشتركا بينه وبين اخوته والله اعلم

(٣٤٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها وسلامتها بحصة من كل ما يحتمل القسمة من مدة تزيد على عشر سنين وماتت المتصدقة ثم تصدق المتصدق عليه بجميع ما تصدقت به والدته عليه على ولده في حياته وثبت ذلك جميعه بمد وفاة المتصدقة الاولى عند بعض القضاة وحكم به فهل لبقية الورثة ان تبطل ذلك بحكم استمراره بالسكنى بعد تسليمه لولدها المتصدق عليه ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كانت هذه الصدقة لم تخرج عن يد المتصدق حتى مات بطلت باتفاق الائمة في اقوالهم المشهورة واذا ثبت الحاکم ذلك لم يكن اثباته لذلك العقد موجبا لصحته واما الحكم بصحته وله وروثة والحالة هذه فلا يفضل ذلك حاکم عالم الا ان تكون القضية ليست على هذه الصفة فلا يكون حينئذ حاکما واما ان تكون الصدقة قد اخرجها المتصدق عن يده الى من تصدق عليه وسلمها التسليم الشرعي فهذه مسئلة معروفة عند العلماء فان لم يكن المدعى اعطى بقية الاولاد مثل ذلك والاوجب عليه ان يرد ذلك أو يعطى الباقيين مثل ذلك لما ثبت في الصحيح عن النعمان بن بشير قال نحني أبي غلاما فقالت امي عمرة بنت رواحة لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وقلت اني نحلته ابني غلاما وان امه قالت لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لك ولد غيره قلت نعم قال فكلام اعطيت مثل ما اعطيته قلت لا قال اشهد على هذا غيري وفي رواية لا تشهدني فاني لا اشهد على جور واتقوا الله واعملوا بين اولادكم اردده فردده والله اعلم

(٣٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل ملك بنته مسلما ثم ماتت وخلفت والدها وولدها فهل يجوز للرجل ان يرجع فيما كتبه لبنته ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ماملكته البنت ملكا تاما مقبوضا وماتت انتقل الى ورثتها فلا يبايها السدس والباقي لابنها اذا لم يكن لها وارث وليس له الرجوع بعد موت البنت فيما ملكها بالاتفاق

(٣٤٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن وهب لابنته هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكة فهل يتضمن هذا الرجوع في الهبة أم لا

﴿الجواب﴾ نعم يتضمن ذلك الرجوع والله أعلم

(٣٤٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قدم لبعض الاكابر غلاما والمادة جارية انه اذا قدم يملط ثمنه أو نظير الثمن فلم يسط شيئا وتزوج وجاءه أولاد وتوفي فهل اولاده احرار أم لا وهل يرث الاولاد المالك الاصل صاحب الهبة أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كانت المادة الجارية بالتعويض وأعطاه على هذا الشرط فانه يستحق أحد الامرين إما التعويض واما الرجوع في الموهوب وأما المملوك فانه اذا لم يعتقه الموهوب له فانه يكون باقيا على ملكه وأما أولاده فيتبعون امهم فان كانت حرة فهم احرار وان كانت مملوكة فهم ملك للمالك الا اذا كان الاولاد في المذاهب الاربعة وغيرها يتبعون امهم في الحرية والرق ويتبعون أباهم في النسب والولاء واذا لم يرجع الواهب حتى مات الرجوع فله ان يطالب الموهوب له بالتعويض ان كان حيا وفي تركته ان كان ميتا كسائر الديون وان كان قد عتق وله اولاد من حرة فهم احرار

(٣٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين واوهب في مرض موته لمملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم اذا كان عليه دين مستغرق لماله فليس له في مرض الموت أن يتبرع لاحد هبة ولا محاباة ولا ابراء من دين الا باجازة الثمراء بل ليس للورثة حق الا بعد وفاء الدين وهذا اتفاق المسلمين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية والتبرع في مرض الموت كالوصية باتفاق الائمة الاربعة

(٣٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنته التي دينار واربع أملاك ثم بعد ذلك ولد للمطلقة ولد ذكر ولم يكتب له شيئا ثم بعد ذلك توفي الوالد وخلف موجودا

خارجا عما كتبه لبنتيه وقسم الموجود بينهم على حكم الفريضة الشرعية فهل يفسخ ما كتب للبنات أم لا

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل العلم ان كان قد ملك البنات تملكا تاما مقبوضا فاما ان يكون كتب لمن في ذمته التي دينار من غير اقباض أو أعطاهن شيئا ولم يقبضه لهن فهذا المقدم مفسوخ ويقسم الجميع بين الذكر والانثيين وأما مع حصول القبض ففيه نزاع وقد روى أن سعد بن عباد قسم ماله بين اولاده فلما مات ولد له حمل فامر أبو بكر وعمر ان يعطى الحمل نصيبه من الميراث فهذا ينبغي ان يفعل بهذا كذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الله واعدوا بين أولادكم وقال اني لا اشهد على جور لمن اراد تخصيص بعض اولاده بالمطية وعلى البنات ان يتقين الله وسطين الابن حقه وقول النبي صلى الله عليه وسلم للذي خصص بعض أولاده اشهد على هذا غيري تهديدا له فإنه قال اردده وقد رده ذلك الرجل وأما اذا أوصى لمن بعد موته فهي غير لازمة باتفاق العلماء والصحيح من قول العلماء ان هذا الذي خص بناته بالمطية دون حمل يجب عليه ان يرد ذلك في حياته كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وان مات ولم يرد رد بعد موته على أصح القولين أيضا طاعة لله ورسوله واتباعا للمدل الذي أمر به واقتداء بابي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يحل للذي فضل أن يأخذ الفضل بل عليه ان يقاسم اخوته في جميع المال للمدل الذي أمر الله به والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة أبرأت زوجها من جميع صداقتها ثم بعد ذلك اشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البراءة وكانت البراءة تقدمت على ذلك فهل يصح الطلاق واذا وقع يقع رجعا ام لا

﴿الجواب﴾ ان كانا قد توافقا على ان توبه الصداق وتبريه على ان يطلقها فإبرأته ثم طلقها كان ذلك طلاقا بائنا وكذلك لو قال لها ابرئيني وانا اطلقك أو ان أبرأتني طقتك ونحو ذلك من عبارات الخاصة والعامة التي يفهم منها انه سأل الابراء على أن يطلقها أو أنها ابرأته على ان يطلقها وأما ان كانت ابرأته براءة لا تتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق رجعى ولكن هل لها ان ترجع في الابراء اذا كان يمكن لكون مثل هذا الابراء لا يصدر في المادة الا لأن يحسبها أو خوفا من أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك فيه قولان هما روايتان عن أحمد

وأما اذا كانت قد طابت نفسها بالابراء مطلقا وهو أن يكون ابتداء منها لا بسبب منه ولا عوض فنهنا لا ترجع فيه بلا رب والله أعلم

كتاب الجراح والديات والقود وغير ذلك

(٣٥١) ﴿مسئلة﴾ في يتيم له موجود تحت أمين الحكم وإن عمه تسمد قتله حسدا فقتله وثبت عليه ذلك فما الذي يجب عليه شرعا وما حكم الله في قسم ميراثه من وقف وغيره وله من الورثة والدة وأخ من امه وجد لأمه واولاد القاتل

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أما الميراث من المال فانه لورثته والقاتل لا يرث شيئا باتفاق الأئمة بل للام الثلث والاخ من الام السدس والباقي لابن المم ولا شيء للجد ابي الام وأما الوقف فيرجع فيه الى شرط الواقف الموافق للشرع وأما دم المقتول فانه لورثته وعم الام والاخ وابن المم القاتل في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ومذهب مالك انهم ان اختلفوا فارادت الام امرا وابن المم أمرا فانه يقدم ما اراده ابن المم وهو ذو العصبية في احدي الروايات التي اختارها كثير من اصحابه وفي الثانية وهي رواية ابن القاسم التي عليها العمل عند المتأخرة ان الامر أمر من طلب الدم سواء كان هو العاصب أو ذات الفرض والرواية الثالثة كذهب الشافعي ان من عفا من الورثة صح عفوهم وصار حق الباقي في الذمة لكن ابن المم هل يقتل أباه هذا فيه قولان أيضا أحدها لا يقتله كذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وفي الثاني يقتله كقول مالك وهو قول في مذهب أحمد لكن القود ثبت للمقتول ثم انتقل الى الوارث لكن كره مالك له قتله ومن وجب له القود فله ان يفنوه ان يأخذ الدية وإذا عفا بعض المستحقين للقود سقط وكان حق الباقي في الدية وله ان يأخذ الدية بنير رضى القاتل في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور وفي رواية أخرى لا يأخذ الدية إلا برضا القاتل وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وإذا سقط القود عن قاتل العمد فانه يضرب مائة جلدة ويحبس سنة عند مالك وطائفة من أهل العلم دون الباقي

(٣٥٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينته وقتل نفسه

فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه صلاة

﴿الجواب﴾ الحمد لله لم يكن له ان يقتل نفسه وان كان سيده قد ظلمه واعتدى عليه بل كان عليه اذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه ان يصبر الى ان يفرج الله فان كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك مثل ان يقتل عليه في النفقة أو يعتدي عليه في الاستمال أو يضربه بغير حق أو يريد به فاحشة ونحو ذلك فان على سيده من الوزر بقدر ما نسب اليه من المصيبة ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه فقال لأصحابه صلوا عليه فيجوز لمعوم الناس ان يصلوا عليه وأما أئمة الدين الذين يقتدي بهم فاذا تركوا الصلاة عليه زجرا لغيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق والله أعلم

(٣٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تضاربا وتخاصما فوقع أحدهما فأت فإيجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا خنقه الخنق الذي يموت به المرء غالبا وجب القود عليه عند جمهور العلماء مالك والشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة ولو ادعى ان هذا لا يقتل غالبا لم يقبل منه بغير حجة فاما ان كان أحدهما قد غشي عليه بعد الخنق ورفسه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فأت فهذا يجب عليه القود بلا ريب فان هذا قاتل نفسا عمدا فيجب عليه القود اذا كان المقتول يكافئه بان يكون حرا مسلما فيسلم الى وريثة المقتول ان شاؤا ان يقتلوه وان شاؤا عفوا عنه وان شاؤا أخذوا الدية

(٣٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا أن يراجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب واحد صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فرسه فوقف عنده ذلك الرجل الذي معهما حتى ركب فرسه وجاء معه الى منزله ولم يقف عنده فوقع عن فرسه ثانية ثم انه أصبح ميتا فسأل رجل من أصحاب الميت ذلك الرجل خفية ولم يعلم بموته فذكر له قضيتها فشهد عليه الشهود بان فلانا ضربه ولم يسمع الشهود من الميت وان المتهوم لم يظهر نفسه خوف العقوبة لكي لا يقرر على نفسه وللميت بنت ترضع وأخوة

﴿الجواب﴾ ان كان الذي شرب الخمر يعلم ما يقول فهذا اذا قتل فهو قاتل يجب عليه القود وعقوبة قاتل النفس باتفاق العلماء واما ان كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر من ذلك وقتل فهل يجب عليه القود ويسلم الى أولياء المقتول ليقتلوه ان شاؤا هذا فيه قولان للعلماء وفيه روايتان عن أحمد لكن أكثر الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي

وكثير من أصحاب أحمد يوجبون عليه القود كما يوجبونه على الصاحي فان لم يشهد بالقتل الا واحد لم يحكم به الا ان يخلف مع ذلك أولياء المقتول خمسين مينا وهذا اذا مات بضربه وكان ضربه عدوانا محضا فلما ان مات مع ضرب الآخر ففي القود نزاع وكذلك ان ضربه دفعا لعدوانه عليه أو ضربه مثل ماضيه سواء مات بسبب آخر أو غيره والله أعلم

(٣٥٥) ﴿ مسألة ﴾ في رجلين تخاصما وتقايبضا فقام واحد ونطح الآخر في انفه فجري دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورقسه برجله في مخاضيه فوقع ميتا

﴿ الجواب ﴾ يجب القود على الخاطئ الذي رفس الآخر في انفيه فان مثل هذا الفعل قد يقتل غالبا فان موته بهذا الفعل دليل على انه فعل به ما يقتل غالبا والفعل الذي يقتل غالبا يجب به القود في مذهب مالك والشافعي واحمد وصاحبي أبي حنيفة مثل ما لو ضربه في انفيه حتى مات فيجب القود ولو خنقه حتى مات وجب القود فكيف اذا اجتمعا وولى المقتول خير ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية وان شاء عفا عنه وليس لولى الامر ان ياخذ من القاتل شيئا لنفسه ولا لبيت المال وانما الحق في ذلك لاولياء المقتول

(٣٥٦) ﴿ مسألة ﴾ ما حكم قتل المتعمد وما هو هل ان قتله على مال أو حقد أو على أي شيء يكون قتل المتعمد وقال قائل ان كان قتل على مال فاهو هذا او على حقد او دين فاهو متعمد فقال القائل ما المتعمد قال اذا قتله على دين الاسلام لا يكون مسلما

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اما اذا قتله على دين الاسلام مثل ما يقاتل النصراني المسلمين على دينهم فهذا كافر شر من الكافر المماهد وان هذا كافر محارب بمنزلة الكفار الذين يقاتلون النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهؤلاء مخلدون في جهنم كتخليد غيرهم من الكفار وأما اذا قتله قتلا محرما لعداوة أو مال أو خصومة ونحو ذلك فهذا من الكبار ولا يكفر بمجرد ذلك عند أهل السنة والجماعة وانما يكفر بمثل هذا الخوارج ولا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة الذين يقولون بتخليد فساق الملة وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) وجوابهم على انها محمولة على التعمد لقتله على ايمانه واكثر الناس لم يحملوها على هذا بل قالوا هذا وعيد مطلق قد فسره قوله تعالى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويفتر ما دون ذلك لمن

يشاء) وفي ذلك حكاية عن بعض أهل السنة أنه كان في مجلس فيه عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة قال عمرو يؤتى بي يوم القيامة فيقول الله لي يا عمرو من أين قلت أني لا اغفر لقائل فأقول أنت يارب قلت ومن يقتل مؤمنا متعمدا جزاؤه جهنم خالدا فيها قال قلت له فان قال لك فاني قلت ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فمن أين علمت اني لا اشاء أن أغفر لهذا فسكت عمرو بن عبيد

باب ديات النفس وغير ذلك

(٣٥٧) {مسئلة} في الانسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ واخذ منه القصاص في الدنيا أولياء المقتول والسلطان فهل عليه القصاص في الآخرة أم لا وقد قال تعالى النفس بالنفس {الجواب} الحمد لله رب العالمين أما القاتل خطأ فلا يؤخذ منه قصاص لا في الدنيا ولا في الآخرة لكن الواجب في ذلك الكفارة ودية مسلمة الى اهل القتل الا ان يصدقوا وأما القاتل عمدا اذا اقتص منه في الدنيا فهل للمقتول ان يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب أحمد وكذلك غيره فيما اظن منهم من يقول لاحق له عليه لان الذي عليه استوفي منه في الدنيا ومنهم من يقول بل عليه حق فان حقه لم يسقط بقتل الورثة كالم يسقط حق الله بذلك وكما لا يسقط حق المظلوم الذي غصب ماله واعيد الى ورثته بل له ان يطالب الظالم بما حرمه من الانتفاع به في حياته وافته أعلم

(٣٥٨) {مسئلة} في ثلاثة حملوا عامود رخام ثم ان منهم اثنين رموا العامود على الآخر كسروا رجلاه فما يجب عليهم {الجواب} الحمد لله نعم اذا القوا عليه عامود الرخام حتى كسروا ساقيه وجب ضمان ذلك لكن من العلماء من يوجب بغيرين من الابل كما هو المشهور عن أحمد ومنهم من يوجب فيه حكومة وهو ان يقوم المجني عليه كانه لا كسر به ثم يقوم مكسورا فينظر ما نقص من قيمته فيجب بقسطه من الدية والله أعلم

(٣٥٩) {مسئلة} فيمن ضرب رجلا ضربة فككت زمانا ثم مات والمدة التي مكث فيها كان ضعيفا من الضربة ما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا ضربه عدوانا فهذا شبه عمد فيه دية مغلظة ولا قود فيه وهذا ان لم يكن موته من الضربة والله أعلم

(٣٦٠) ﴿مسئلة﴾ في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتي مات فانها كانت مريضة وهو مريض فضجرت منه فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا هو الوأد الذي قال الله تعالى فيه (واذا الموءدة سئلت باي ذنب قتلت) وقال تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له أي الذنب أعظم قال ان يجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أي قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم مملك واذا كان الله قد حرم قتل الولد مع الحاجة وخشية الفقر فلا أن يحرم قتله بدون ذلك أولى وأحرى وهذه في قول الجمهور يجب عليها الدية تكون لورثته ليس لها منها شيء باتفاق الأئمة وفي وجوب البكارة عليها قولان والله أعلم

(٣٦١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة حامل تمعدت اسقاط الجنين إما بضرب وإما بشرب دواء فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ يجب عليها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الامة غرة عبد اوامة تكون هذه الغرة لورثة الجنين غيراه فان كان له أب كانت الغرة لايه فان أحب ان يسقطها عن المرأة فله ذلك وتكون قيمة الغرة عشر الدية خمسين ديناراً وعليها أيضاً عند اكثر العلماء عتق رقبة فان لم تجد صامت شهرين متتابعين فان لم تستطع اطعمت ستين مسكينا

(٣٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بمحضرة عدول وانها حبلى منه وانه سأل بعض الناس عن أشياء تسقط الحمل وانه ضرب الجارية ضرباً مبرحاً على فؤادها فاسقطت عقيب ذلك الضرب وان الجارية قالت انه كان يطبخ ذكره بالقطران ويطأها حتى يسقطها وانه أسقاها السم وغيره من الاشياء المسقطة مكرهه فما يجب على مالك الجارية بما ذكر وهل هذا مسقط لعدالته أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اسقاط الحمل حرام باجماع المسلمين وهو من الوأد الذي قال الله فيه (واذا الموءدة سئلت باي ذنب قتلت) وقد قال (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) ولو قدر ان الشخص اسقط الحمل خطأ مثل ان يضرب المرأة خطأ فتسقط فليغرة عبد أوامة بنص النبي صلى

الله عليه وسلم واتفاق الأئمة وتكون قيمة الفرة بقدر عشرة دية الام عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وكذلك عليه كفارة القتل عند جمهور الفقهاء وهو المذكور في قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا ان يصدقوا) الى قوله تعالى فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وأما اذا تعدد الاسقاط فانه يعاقب على ذلك عقوبة تردعه عن ذلك وذلك مما يتعدى في دينه وعدالته والله أعلم

(٣٦٣) ﴿مسئلة﴾ في صبي دون البلوغ جنى جناية يجب عليه فيها دية مثل أن يكسر سناً أو يفتقأ عينا ونحو ذلك خطأ فهل لا ولياء ذلك ان يأخذوا دية الجنائية من أبي الصبي وحده اذا كان موسراً أم يطلبوها من عم الصبي أو ابن عمه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما اذا فعل ذلك خطأ فدية على عاقلة بلاريب كالبايع وأولى وان فعل عمدا فعنده خطأ عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه والشافعي في أحد قوله وفي القول الآخر عنه وعن أحمد ان عمه اذا كان غير بالغ في ماله وأما المأقلة التي تحمل فهم عصبته كالم وبنيه والأخوة وبنهيم باتفاق العلماء وأما أبو الرجل وابنه فهو من عاقلة أيضاً عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه وفي الرواية الاخرى وهو قول للشافعي أبوه وابنه ليسا من المأقلة والذي تحمله المأقلة بالاتفاق ما كان فوق ثلث الدية مثل قطع العين فانه يجب فيه نصف الدية وأما مادون الثلث كدبه السن وهو نصف عشر الدية ودية الاصبع وهي عشر الدية فهذا لا تحمله المأقلة في مذهب مالك وأحمد بل هو في ماله عند الشافعي وعند أبي حنيفة لا تحمله ما دون دية السن والموضحة وهو المقدر كارش الشجة التي دون الموضحة واذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمله عنه أبوه في أحد الروايتين عن أحمد وروى ذلك عن ابن عباس وفي الرواية الاخرى وهو قول الاكثرين انه في ذمته وليس على ابيه شيء والله أعلم

(٣٦٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلاً بسيف شل يده ثم انه جاءه ودفع اليه أربعة افدنة طين سواد مصالحة ثم أكلها اثنا عشر سنة ولم يكتب بينه وبينه ابراء وحال المضروب ضعيف فهل يلزم الضارب الدية أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان صالحه عن شل يده على شيء وجب ما اصطالحا عليه ولم يكن لهذا

ان يزيد ولا لهذا ان يتقصه وامان كان اعطاه شيئا بلا مصالحة فله ان يطلب تمام حقه
وشلل اليد فيه دية اليد والله أعلم

(٣٦٥) ﴿ مسألة ﴾ في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فهورت منهم الخشبة
من غير عمد فأصاب رجلًا فقام يمين وتوفي فما يجب على الحر والعبد وماذا يجب على مالك
العبد اذا تيبب العبد

﴿ الجواب ﴾ ان حصل منهما قريظ او عدوان وجب الضمان عليهما وان كان هو المفروض بوقوفه
حيث لا يصلح فلا ضمان وان لم يحصل قريظ منهما فلا ضمان عليهما وان كان بطريق السبب
فلا ضمان واذا وجب الضمان عليهما نصفين فنصيب العبد يتلق برقبته فان شاء سيده ان يسلمه
في الجناية وان شاء ان يقتديه واذا اقتداه فانه يقتديه باقل الأمرين من قيمته وقدر جنايته في
مذهب الشافعي واحمد في احدي الروايتين عنه وفي الاخرى وفي مذهب مالك يقتديه بارش
الجناية بالنار ما بلغ فاما ان جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شيء
الا ان يختار والله أعلم

(٣٦٦) ﴿ مسألة ﴾ في رجل يهودي قتله مسلم قبل يقتل به او ماذا يجب عليه
﴿ الجواب ﴾ الحمد لله لا قصاص عليه عند أئمة المسلمين ولا يجوز قتل الذي ينير حق فانه قد
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مسلم بكافر ولكن يجب عليه الدية
فقبل الدية الواجبة نصف دية المسلم وقيل ثلث دينه وقيل يفرق بين العمد والخطأ فيجب في
العمد مثل دية المسلم وروي ذلك عن عثمان بن عفان ان مسلما قتل ذميا فلفظ عليه واوجب
عليه كمال الدية وفي الخطأ نصف الدية ففي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل دية الذي
نصف دية المسلم وعلى كل حال تجب كفارة القتل أيضا وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين

(٣٦٧) ﴿ مسألة ﴾ في مسلم قتل مسلما متعمدا ينير حق ثم تاب بعد ذلك فهل ترجى له
التوبة وينجو من النار أم لا وهل يجب عليه دية أم لا

﴿ الجواب ﴾ قاتل النفس ينير حق عليه حقان حق لله بكونه تعدي حدود الله وانتهك
حرماته فهذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة كما قال تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على

أنفسهم لا تقتطوا من رحمة الله ان الله يفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب وقال (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاما الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما) وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قتل تسعة وتسعين رجلا ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه فسأله هل من توبة فقال أبعد تسعة وتسعين تكون لك توبة فقتله فكل به مائة ثم مكث ما شاء الله ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه فسأله هل لي من توبة قال ومن يحول يدك ومن التوبة ولكن انت قرية كذا فان فيها قوما صالحين فاعبد الله معهم فادركه الموت في الطريق فاختصت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فبعث الله ملكا يحكم بينهم فامر ان يقاس فالى ابي القرين كان أقرب الحق به فوجدوه أقرب الى القرية الصالحة ففر الله له * والحق الثاني حق الآدميين ففلى القاتل أن يعطي أولياء المقتول حقهم فيمكنهم من القصاص أو يصالحهم بمال أو يطلب منهم العفو فاذا فعل ذلك فقد أدنى ما عليه من حقهم وذلك من تمام التوبة وهل يبقى للمقتول عليه حق يطالبه به يوم القيامة على قولين للعلماء في مذهب أحمد وغيره ومن قال يبقى له فانه يستكثر القاتل من الحسنات حتى يعطي المقتول من حسنة بتقدر حقه ويبقى له ما سبق فاذا استكثر القاتل التائب من الحسنات رجيت له رحمة الله وإنجاه من النار ولا يقط من رحمة الله الا القوم الفاسقون

(٣٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدي ولم يضرب أحدهما الآخر وكان أحدهما مريضا ثم تفارقا في عافية ثم بعد اسبوع توفي أحدهما وهرب الآخر قبل موته بثلاثة أيام فسك أبو الهارب والزموه باحضار ولده فاعتقد ان الخصم لم يمت والزم لاهله انه معها ثم عليه كان هو القائم به فلما مات اعتقلوا أباه تسعة اشهر فراضى أبوه أهل الميت بمال وبراءة التهم وكل أهله فدل لهذا الملتزم بالمبلغ ان يرجع على أحد من بني عمه واخوته بشيء من المبلغ وهل يبرأ الهارب

﴿الجواب﴾ ان ثبت ان الهارب قتله خطأ بان يكون أحدهما مريضا وقد ضربه الآخر ضربا شديدا يزيد في مرضه وكان سببا لموته فالدية على العاقلة فعل عصابة بني العم وغيرهم ان

يحملوا هذا القدر الذي رضي به أهل القتل فإنه أخف من الدية وأما ان لم يثبت شيء من ذلك لكن أخذ الاب بمجرد اقراره لم يلزمهم باقرار الاب شيء وليس لاهل الدية الذين صالحوا على هذا القدر ان يطالبوا بأكثر منه والله أعلم

(٣٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا فقال أحدهما ان هذا ذنب لا ينفر وقال الآخر اذا تاب تاب الله عليه

﴿الجواب﴾ أما حق المظلوم فإنه لا يسقط باستغفار الظالم القاتل لافي قتل النفس ولا في سائر مظالم العباد فان حق المظلوم لا يسقط بمجرد الاستغفار لكن تقبل توبة القاتل وغيره من المظلمة فيمفر الله له بالتوبة الحق الذي له وأما حقوق المظلومين فان الله يوفيهن إياها إما من حسنات الظالم وإما من عنده والله أعلم

(٣٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهموا بقتيل وضربهم واعترف واحد منهم بالمقوبة فهل يسرى على الباقي

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان أقر واحد عدل انه قتله كان ذلك لوثاً فلا ولياء للمقتول ان يحلفوا خمسين عينا ويستحقوبه الدم وأما اذا أقر مكرها ولم يتبين صدق اقراره فهنا لا يترتب عليه حكم ولا يؤخذ هو به ولا غيره والله أعلم

(٣٧١) ﴿مسئلة﴾ في رجل اخذ له مال فاتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فاقرنم أنكرو فضربه حتى مات فاعليه ولم يضربه الا لأجل ما أخبر عنه من ذلك ﴿الجواب﴾ عليه ان يتق رقة مؤمنة كفارة وتجب دية هذا المقتول الا ان يصالح ورثته على أقل من ذلك ولو كان قد قتل به فلا يقتل غالبا بلا حق ولا شبهة لوجب القود ولو كان بحق لم يجب شيء والله أعلم

(٣٧٢) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة آخر ما حضروا تخليفهم وتقدموا الى الشخص وضربوه بالسيف والدبابيس ورموه في البحر فهل القصاص عليهم جميعهم أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتل معصوم بحيث أنهم جميعهم باشر واقتله وجب القود عليهم جميعهم وان كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائما بحرس المباشر وماونه ففيها قولان أحدهما لا يجب القود

الاعلى المباشر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بحيث انه لا بد في فعل كل شخص من ان يكون صالحا للزهور والثاني يجب على الجميع وهو قول مالك وان كان قتله لغرض خاص مثل ان يكون بينهم عداوة أو خصومة أو يكرهونه على فعل لا يبيح قتله فهنا القود لو ارثه ان شاء قتل وان شاء عفا وان شاء أخذ الدية وان كان الوارث صغيرا لم يبلغ ظمن له الولاية عليه وان لم يكن له ولي فالسلطان عليه والحاكم نائبه في أحد القولين للعلماء كذهب إبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين وفي القول الثاني لاحق يبلغ وهو مذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى (٣٧٣) **مسئلة** فيمن اتفق على قتله أولاده وجوارده مع رجل أجني فاحكم الله فيهم **الجواب** الحمد لله اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك لعيرم من الورثة فان كان له اخوة كانوا هم أولياءه وكانوا أيضا هم الوارثون للماله فان القاتل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لأبي ذمته ولا في ماله بل الاخرة لهم الخيار فاما ان يقتلوا جميع للشركين في قتله واما ان يقتلوا بعضهم وهذا باتفاق الاثمة الاربعة وأما المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الاثمة وأما الذين اعانوا بمثل ادخال ذلك الرجل الى البيت وحفظ الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان وقتلهم مذهب مالك وغيره والممسك يقتل في مذهب مالك واحمد في إحدى الروايتين وغيرهما ولكن لاميراث لهم وان كان الصغار من اولاده اعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم بل الى الاخوة وأما ميراثهم من ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي واحمد لا يرثون من ماله والصغار يعاقبون بالآديب ولا يقتلون ومذهب إبي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

(٣٧٤) **مسئلة** في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لاولاده الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل يقتلون أم لا **الجواب** الحمد لله اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الاثمة الاربعة وللورثة ان يقتلوا ولهم ان ينفوا واذا اتفق الكبار من الورثة مع ولي الصغار على قتلهم فلم ذلك عند أكثر العلماء كإبي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين

(٣٧٥) **مسئلة** في رجل قتل قتيلا وله أب وأم وقد وهبا للقاتل دم ولدهما وكتبا عليه حجة انه لا ينزل بلام ولا يسكن فيها ومتى سكن في البلاد كان دم ولدهما على القاتل فاذا

سكن فهل يجوز لهم المطالبة بالدم أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا عفوا عنه بهذا الشرط ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد وسواء قيل يفسد المقد بفساده أولا يفسد فان ذنك القولين مبنيان على هذه الاصول (٣٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقعت انيابه وخطوا حنكه

بالابر فما يجب

﴿الجواب﴾ يجب في الاسنان في كل سن نصف عشر الدية خمسون دينارا أو خمس من الابل أو ستمائة درهم ويجب في تحويل الحنك الارش يقوم المجنى عليه كانه عبد سليم ثم يقوم وهو عبد معيب ثم ينظر تفاوت ما بين القيتين فيجب بنسبته من الدية واذا كانت الضربة مما تقلع الاسنان في المادة فلم يجنى عليه القصاص وهو ان يقطع له مثل تلك الاسنان من الضارب (٣٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والاثم علي فاذا فعلت

هذا وسمعت منه فأيجب عليهما من الكفارة

﴿الجواب﴾ ان فعلت ذلك فعليهما كفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجدا فصيام شهرين متتابعين وعليهما غرة عبد أو أمة لو ارثه الذي لم يقتله لا للاب فان الاب هو الآمر بقتله فلا يستحق شيئا

(٣٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فأيجب عليه في الشرع ﴿الجواب﴾ نعم اذا قتله الموعود والحالة هذه وجب القود واولياء المقتول بالخيار ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية وان أحبوا عفوا وأما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٧٩) ﴿مسئلة﴾ في عسكر نزلوا مكانا باتوا فيه فجاء اناس سرقوا لهم قشاشا فلققوا السارق فضربه أحدكم بالسيف ثم حمل الى مقدم العسكر ثم مات بعد ذلك

﴿الجواب﴾ اذا كان هذا هو الطريق في استرجاع ما مع السارق لم يلزم الضارب شيء قد روي ابن عمر ان لصا دخل داره فقام اليه بالسيف فلولا انهم ردوه عنه لضربه بالسيف وفي الصحيحين من قتل دون ماله فهو شهيد

(٣٨٠) **مسئلة** في رجل له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فابى ان ينقضه ثم وقع على صغير فشمه هل يضمن اولا

الجواب هذا يجب الضمان عليه في أحد قولى العلماء لانه مفرط في عدم ازالة هذا الضرر والضمان على المالك الرشيد الحاضر أو وكيله ان كان غائبا أو وليه ان كان محجورا عليه ووجوب الضمان في مثل هذا هو مذهب أبى حنيفة ومالك واحمدى الروايتين عن أحمد وهو احد الوجين في مذهب الشافعى والواجب نصف الدية والارث فيما لا تقدير فيه ويجب ذلك على عاتقه هؤلاء ان امكن والا فليهم في أصح قولى العلماء

باب القسامة وغير ذلك

(٣٨١) **مسئلة** اذا قال المضروب ما قاتلى الا فلان فهل يقبل قوله أم لا

الجواب الحمد لله رب العالمين لا يؤخذ بمجرد قوله بلا نزاع ولكن هل يكون قوله لو نأى يحلف معه أولياء المقتول خمسين يمينا ويستحقون دم المحلوف عليه على قولين مشهورين للعلماء أحدهما انه ليس بلوث وهو مذهب الشافعى وأحمد وابى حنيفة والثاني انه لوث وهو قول مالك

(٣٨٢) **مسئلة** فيمن قال انا ضاربه والله قاتله

الجواب الحمد لله هذا يؤخذ باقراره ويجب عليه ما يجب على القاتل وأما قوله والله قاتله ان أراد به ان الله قابض روحه أو ان الله هو المميت لكل أحد وهو خالق أفعال المباد ونحو ذلك فهذا حق لا يندفع عنه موجب القتل بذلك بل يجب عليه ما يجب على القاتل

(٣٨٣) **مسئلة** في رجل عثر على سبعة انفس فحصل بينهم خصومة فقاموا باجمعهم ضربه بحضرة رجلين لا يتقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء وعيانه الى ان مات من ضربهم فأيلزم السبعة الذين يساعدون على قتله

الجواب اذا شهد لا ولياء المقتول شاهدان ولم تثبت عدالتهما فهذا لوث اذا حلف معه المدعون خمسين يمينا ايمان القسامة على واحد بعينه حكم لهم بالدم وان اقساموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع وأما ان ادعوا ان القتل كان خطأ أو شبه عمد مثل أن يضروه بعصا ضربا لا يقتل مثله غالبا فهذا اذا ادعوا على الجماعة أنهم اشتركوا في ذلك فدعواهم مقبولة ويستحقون الدية

(٣٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله واتفق الجماعة على قتله وقاضي الناحية عاين الضرب فيه ونواب الولاية

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا قامت البينة على من ضربه حتى مات واحدا كان أو أكثر فإن لاولياء الدم ان يقتلوه كلهم ولهم ان يقتلوا بعضهم وان لم تعلم عين القاتل فلاولياء للمقتول ان يحلفوا على واحد بعينه انه قتله ويحكم لهم بالدم والله أعلم

(٣٨٥) ﴿مسئلة﴾ فيما يتعلق بالتهم في المسروقات في ولايته فان ترك الفحص في ذلك ضاعت الاموال وطمت الفساق وان وكله الى غيره بمن هو تحت يده غلب على ظنه انه يظلم فيها او يتحقق انه لا يفي بالمقصود في ذلك وان أقدم وسأل أو أمسك المتهمين وعاقبهم خاف الله تعالى في اقدامه على امره شكوكه فيه وهو يسأل ضابطا في هذه الصورة وفي أمر قاطع الطريق

﴿الجواب﴾ أما التهم في السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك فليس له ان يفوضها الى من يظن على ظنه انه يظلم فيها مع امكان ان يقيم فيها من المدول ما يقدر عليه وذلك ان الناس في التهم ثلاثة اصناف صنف معروف عند الناس بالدين والورع وانه ليس من أهل التهم فهذا لا يجبس ولا يضرب بل ولا يستحلف في أحد قولي العلماء بل يؤدب من يتهمه فيما ذكره كثير منهم والثاني من يكون مجبول الحل لا يعرف وير ولا جفور فهذا يجبس حتى يكشف عن حاله وقد قيل يجبس شهرا وقيل يجبس بحسب اجتهاد ولي الامر والاصل في ذلك ما روى ابو داود وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة وقد نص على ذلك الأئمة وذلك ان هذا بمنزلة مالو ادعى عليه مدع فانه يحضر مجلس ولي الامر الحاكم بينهما وان كان في ذلك تمويه عن اشغاله فكذلك تمويه هذا الى ان يعلم أمره ثم اذا سأل عنه ووجد بارا اطلق وان وجد فاجرا كان من الصنف الثالث وهو الفاجر الذي قد عرف منه السرقة قبل ذلك أو عرف باسباب السرقة مثل ان يكون معروفا بالتمار والفواحش التي لاتأتي الا بالمال وليس له مال ونحو ذلك فهذا لوث في التهمة ولهذا قالت طائفة من العلماء ان مثل هذا يتمتع بالضرب يضربه الوالى والقاضى كما قال اشهب صاحب مالك وغيره حتى يقر بالمال وقالت طائفة يضربه الوالى دون القاضى كما قال ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد كما ذكره القاضيان الماوردي والقاضي أبو يعلى في كتابيهما في الاحكام السلطانية وهو قول طائفة من المالكية كما ذكره

الطرسوسى وغيره ثم المتولى له ان يقصد بضربه مع تقريره عقوبته على فجوره المعروف فيكون
تزييرا وتقييرا وليس على المتولى ان يرسل جميع المتهمين حتى يلقى ارباب الاموال باليئنه على
من سرق بل قد انزل على بيئته في قصة كانت تهمة في سرقة قوله تعالى (انا انزلنا اليك الكتاب
بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن للنخائين خصيما واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيما ولا
تجادل عن الذين يخفون انفسهم ان الله لا يحب من كان خوانا ثانيا يستخفون من الناس ولا يستخفون
من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطا انتم هؤلاء جادلتم عنهم
في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا) الى آخر الايات وكان سبب
ذلك ان قوما يقال لهم بنوا يريق سرقوا البض الانصار طعما ودرعين بقاء صاحب المال يشتكى
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقاء قوم يزكون المتهمين بالباطل فكان النبي صلى الله عليه
وسلم ظن صدق المزكين فلام صاحب المال فانزل الله هذه الاية ولم يقل النبي صلى الله عليه
وسلم لصاحب المال اقم البيئته ولا حلف المتهمين لان اولئك المتهمين كانوا معروفين بالشهر
وظهرت الريبة عليهم وهذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة في الدماء اذا كان هناك لوث
ينتاب على الظن صدق المدعين فان هذه الامور من الحدود في المصالح العامة ليست من
الحقوق الخاصة فلولا القسامة في الدماء لافضى الى سفك الدماء فيقتل الرجل عدوه خفية ولا
يمكن أولياء المقتول اقامة البيئته واليمين على القاتل والسارق والفاطع سهلة فان من يستحل هذه
الامور لا يكثر باليمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم لوسيطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء
قوم وأمواهم ولكن اليمين على المدعى عليه هذا فيما لا يمكن من المدعى حجة غير الدعوى فانه
لا يبطى بها شيئا ولكن يحلف المدعى عليه فاما اذا اقام شاهدا بالمال فان النبي صلى الله عليه وسلم
قد حكم في المال بشاهد ويمين وهو قول فقهاء الحجاز وأهل الحديث كمالك والشافعي وأحمد
وغيرهم واذا كان في دعوى الدم لوث فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعين اتحلفون خمسين
يمينا وتستحقون دم صاحبكم كذلك أمر قطاع الطريق وأمر اللصوص وهومن المصالح العامة
التي ليست من الحقوق الخاصة فان الناس لا يامنون على انفسهم وأمواهم في المساكن والطرقات
الا بما يزجرهم في قطع هؤلاء ولا يزجرهم ان يحلف كل منهم ولهذا اتفق الفقهاء على ان قاطع
الطريق لاخذ المال يقتل حبا وقتله حد لله وليس قتله مفوضا الى أولياء المقتول قالوا

لان هذا لم يقتله لغرض خاص معه وانما قتله لاجل المال فلا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره قتله مصلحة عامة فعلى الامام ان يقيم ذلك وكذلك السارق ليس غرضه فى مال معين وانما غرضه اخذ مال هذا ومال هذا كذلك كان قطعه حقا واجبا لله ليس لرب المال بل رب المال ياخذ ماله ويقطع يد السارق حتى لو قال صاحب المال انا اعطيه مالى لم يسقط عنه القطع كما قال صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم انا اهبه ردائى فقال النبي صلى الله عليه وسلم فهلا فعلت قبل ان تأتينى به وقال النبي صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله فى امره ومن خاصم فى باطل وهو يعلم لم يزل فى سخط الله حتى ينزع ومن قال فى مسلم مالىس فيه حبس فى ردغة الخبال حتى يخرج مما قال وقال الزبير بن العوام اذا بلغت الحدود السلطان فلن الله الشافع والمشفع وبما يشبه هذا ان من ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا ظهر انه غيب ماله وأصر على الحبس وكن عنده أمانة ولم يردها الى مستحقها ظهر كذبه فانه لا يحلف لكن يضرب حتى يحضر المال الذى يجب احضاره أو يعرف مكانه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام عام خيبر فى عم حبي بن أخطب وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على ان له الذهب والفضة فقال لهذا الرجل أين كثير حبي بن أخطب فقال يا محمد اذهبته النفقات والحروب فقال المال كثير والمهد أحدث من هذا ثم قال دونك هذا فسه بشئ من العذاب فدلهم عليه فى خرابة هناك فهذا لما قال اذهبته النفقات والحروب والمادة تكذبه فى ذلك لم يلتفت اليه بل أمر بمقبوبته حتى دلم على المال فكذلك من اخذ من أموال الناس وادعى ذهابها دعوى تكذبه فيها المادة كان هذا حكمة

(٣٨٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقرأ أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان هناك لوث وهو ما يوجب على الظن انه قتله جاز لا ولياء المقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا دمه وأما ضربه ليقرأ فلا يجوز الا مع القرائن التى تدل على انه قتله فان بعض العلماء يجوز تقريره بالضرب فى هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

(٣٨٧) ﴿مسئلة﴾ فى أهل قريتين بينهما عداوة فى الاعتقاد وخاصم رجل آخر فى غم ضاعت له وقال ما يكون عوض هذا الا رقبتك ثم وجد هذا مقتولا وأثر الدم اقرب الى القرية التى منها المتهم وذكر رجل له قتله

﴿الجواب﴾ إذا حلف أولياء المقتول خمسين يمينا أن ذلك المحاصم هو الذى قتله حكم لم يدمه وبراءة من سواء فإن ما بينهما من المداوة والخصومة والوعيد بالقتل وأثر الدم وغير ذلك لوث وقرينة وأماره على أن هذا المتهم هو الذى قتله فإذا حلقوا مع ذلك إيمان القسامة الشرعية استحقوا دم المتهم ويسلم اليهم برمته كما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضية التى قتل بخير ولم يجب على أهل البقرة جناية لاني المادة السلطانية ولا في حكم الترسمة

(٣٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل جندى وله أقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتيل فقالوا ان الفلاح النصراني الذى هو من الريع هو القاتل فطلب القاتل الى ولاء الامور فوجدوا مسكوا أخا النصراني المتهم وهو في السجن ومع ذلك يتطلبون الجندى باحضار النصراني ولم يكن ضامنا
﴿الجواب﴾ اذا كان الجندى لا يعلم حال المتهم ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته لكن اذا كان مطلوباً بحق وهو يعرف مكانه دل عليه فان قال انه لا يعرف مكانه فالقول قوله

(٣٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع شخص فراح يته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة اشهد على نفسه ان قتله فلان قتيل له كيف قتلك فلم يذكر شيئا فهل يلزمه شئ أم لا وليس بهذا المريض أثر قتل ولا ضرب أصلا وقد شهد خلق من المدول انه لم يضربه ولا فعل به شيئا

﴿الجواب﴾ أما بمجرد هذا القول فلا يلزمه شئ بإجماع المسلمين بل انما يجب على المدعى عليه التيمين بنى ما ادعى عليه اما يمين واحدة عند أكثر العلماء كابي حنيفة واحمد واما خمسون يمينا كقول الشافعي والملاء قد تنازعوا في الرجل اذا كان به أثر القتل كجرح او أثر ضرب فقال فلان ضربني عمدا هل يكون ذلك لو قال قال أكثرهم كابي حنيفة والشافعي واحمد ليس بلوث وقال مالك هولوث فاذا حلف أولياء الدم خمسين يمينا حكم به ولو كان القتل خطأ فلا قسامة فيه في أصح الرايتين عن مالك وهذه الصورة قيل لم تكن خطأ فكيف وليس به أثر قتل وقد شهد الناس بما شهدوا به فهذه الصورة ليس فيها قسامة بل ارب على منذهب الائمة

(٣٩٠) ﴿مسئلة﴾ في شخصين اتها بقتيل فامسكا وعوبا العقوبة المولدة فامر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر ولا اعترف بشئ فهل يقبل قوله أم لا
﴿الجواب﴾ ان شهد شاهد مقبول على شخص انه قتله كان لأولياء المقتول ان يحلفوا

خمسین یمینا وستمحقون الدم وكذلك ان كان هناك لوث يغلب على الظن الصدق والاحلف المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة

(٣٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك بعد أن أغلق بابه فاخذ فافر انه دخل البيت مختلبا مرارا عديدة ولم يقر انه أخذ شيئا فهل يلزمه ما عدم لهم من البيت وما الحكم فيه

﴿الجواب﴾ هذا العبد يعاقب باتفاق المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت ويعاقب أيضا عند كثير من العلماء فاذا أقر بما تبين انه أخذ المال مثل ان يدل على موضع المال أو على من أعطاه إياه ونحو ذلك أخذ المال وأعطى لصاحبه ان كان موجودا وغرمه ان كان نالفا وينبغي للمعاقب له أن يحتال عليه بما يقربه كما يفضل الخذاق من القضاة والولاة بمن يظهر لهم فجوره حتى يعترف واقل ما في ذلك ان يشهد عليهم برد اليمين على المدعى فاذا حلف رب المال حينئذ حكم لرب المال اذا حلف واما الحكم لرب المال يمينه بما ظهر من اللوث والامارات التي يغلب على الظن صدق المدعى فهذا فيه اجتهاد واما في النفوس فالحكم بذلك مذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد والله أعلم

(٣٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل رأى رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في شهر رمضان ولحس السيف بضمه وان ولي الامر لم يقدر عليه ليقم عليه الحد وان الذي رآه قد وجده في مكان لم يقدر على مسكه فهل له ان يقتل القاتل المذكور بغير حق واذا قتله هل يؤجر على ذلك أو يطالب بدمه

﴿الجواب﴾ ان كان قاطع طريق قتلهم لاختد أموالهم وجب قتله ولا يجوز العفو عنه وان كان قتلهم لنرض خاص مثل خصومة بينهم أو عداوة فاسره الى ورثة القتل ان أحبوا قتله قتلوه وان أحبوا عفوا عنه وان أحبوا اخذوا الدية فلا يجوز قتله الا باذن الورثة الآخرين واما ان كان قاطع طريق قتل باذن الامام فمن علم ان الامام ياذن في قتله بدلائل الحال جاز ان يقتله على ذلك وذلك مثل ان يعرف ان ولاية الامور يطلبونه ليقتلوه وان قتله واجب في الشرع فهذا يعرف انهم آذون في قتله واذا وجب قتله كان قتله ما جورا في ذلك

(٣٩٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده اربعمائة

درهم ثم وجدت السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح التهموم على مائتي درهم قبل يصح منه ابراء
بغير رضى والده اذا كان تحت الحجر واذا لم يصح فما يجب في دية الضرب وهل لو ائله بعد
ابراء الصغير ان يطالبه بضرب ولده أم لا

﴿ الجواب ﴾ اذا كان المضروب تحت حجر ابيه لم يصح صلحه ولا ابرؤه وما غرمه ابوه
بسبب هذه التهمة الباطلة فله أن يرجع به على من غرمه اياه بعد وانه سواء أبرأه الابن أو لم يبرئه
فالمضروب يستحق ان يضرب من طلب ضربه من المتهمين له مثل ما ضربه اذا لم يعرف
بالشر قبل ذلك هكذا ذكره الثعالب بن بشر ان ذلك حكم الله ورسوله رواه ابو داود وغيره
فانه قال لعوم طلبوا منه ان يضرب رجلا على تهمة ان شتم ضربه لكم فان ظهر مالكم عنده والا
ضربكم مثل ما ضربته فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله وهذا في ضرب من لم
يعرف بالشر واما ضرب من عرف بالشر فذلك مقام آخر وقد ثبت القصاص في الضرب والعلم
ونحو ذلك من الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين وجاءت به سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ونص عليه غير واحد من الائمة كاحمد ابن حنبل وغيره وان كان كثير من الفقهاء
لا يرى القصاص في مثل هذا بل يرى فيه التميز فالاول هو الصحيح ولكن هل للاب ان
يستوفى حق القصاص الذي لابنه أم يتركه حتى يبلغ هذا فيه نزاع معروف بين العلماء واما ان
كان الابن بالغا فله العقوبات البدنية واستبقاؤها

(٣٩٤) ﴿ مسألة ﴾ في رجل اوعده على قتل مسلم بحال معين ثم قتله فاذا يجب عليه فان
قلنا لا قصاص فاذا يجب عليه في الشرع

﴿ الجواب ﴾ نعم اذا قتله الموعود والحالة هذه عمدا وجب لاولياء المقتول الخيار ان أحبوا
اخذوا الدية وان أحبوا عافوا وأما الواعد فيجب ان ياتى بعقوبة تردعه وامثاله عن مثل هذا
وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٩٥) ﴿ مسألة ﴾ في رجل من اكابر مقدمي المسكر معروف بالخير والدين كذب عليه
بعض المكاسين حتى ضربه وعلقه وطاف به على حمار وجبسه بعد ذلك هل يجب على ولي الامر
ضرب من ظلمه

﴿ الجواب ﴾ من كذب عليه وظلمه حتى فعل به ذلك فانه يجب عقوبته التي تزجره وأمثاله

عن مثل ذلك باتفاق المسلمين بل جمهور السلف يثبتون القصاصي مثل من ضرب غيره أو جرحه بغير حق فإنه يفعل به كما فعل كما قال عمر بن الخطاب «يا أيها الناس اني لم أبت عمالي اليكم ليضربوا أشراركم ولا ليأخذوا أموالكم ولكن ليعلموكم كتاب الله وسنة نبيكم ويقسموا بينكم فيكم فلا يلغني ان أحدا ضربه عامله بغير حق الا أقدمته فراجعه عمرو بن العاص في ذلك فقال لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد ممن ظلم

(٣٩٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتل رجلا عمدا وللمقتول بنت عمرها خمس سنين وزوجته حامل منه وأبناء عم فهل يجوز ان يقتص منه قبل بلوغ البنت ووضع الحمل أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس لسائر الورثة قبل وضع الحمل ان يقتصوا منه الا عند مالك فان عنده للعصبة ان يقتصوا منه قبل ذلك اما ان وضعت بنتا أو بنتين بحيث يكون لابني الم نصيب من التركة كان للعصبة ان يقتصوا قبل بلوغ البنات عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية ولم يميز لمن القصاص في المشهور عنه وهو قول الشافعي وهل لولي البنات كالحاكم ان يقوم مقامهن في الاستيفاء والصالح على مال روايتان عن أحمد أحدهما وهو قول جمهور العلماء جواز ذلك والثانية لا يجوز القصاص كقول الشافعي لكن اذا كانت البنات محاييج هل لوليهن المصالحة على مال لمن فيه خلاف مشهور في مذهب الشافعي

(٣٩٧) ﴿مسئلة﴾ في امام مسجد قتل فهل يجوز ان يصلي خلفه
 ﴿الجواب﴾ اذا كان قد قتل القاتل أو لائم عمدوا أقارب المقتول الى أقارب القاتل فقتلوهم فهو لاء عداة من أظلم الناس وفيهم نزل قوله تعالى (فن اعتدى بذلك فله عذاب اليم) ولهذا قالت طائفة من السلف ان هؤلاء القاتلون يقتلهم السلطان حدا ولا يعفى عنهم وجمهور العلماء يجعلون أمرهم الى أولياء المقتول ومن كان من الخطباء يدخل في مثل هذه الدماء فإنه من أهل البني والمدوان الذين يتعين عزله ولا يصلح ان يكون اماما للمسلمين بل يكون اماما للظالمين المتدين والله أعلم

(٣٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل قتله جماعة منهم اربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا
 ﴿الجواب﴾ القتل في مذهب الاثمة الاربعة كما ثبت عن عمر بن الخطاب ان جماعة اشتركوا في قتل رجل باليمن فقال لو تمالأ عليه أهل صنعا لا قدمتهم أي اسلمتهم الى أولياء

المقتول ان أحبوا قتلهم وان أحبوا عفوهم وهذا هو الواجب ان يمكن اولياء المقتول فان
أحبوا قتلوا الجميع وان أحبوا قتلوا بعضهم وان أحبوا عفوهم

(٣٩٩) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورة صغار وكبار فهل لاولاده
الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل
يقتلون أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الاثمة الاربعة والورثة
ان يقتلوا ولم ان يفرو فاذا اتفق الكبار من الورثة على قتلهم فلهم ذلك عند أكثر العلماء كابى
حنيفة ومالك واحمد في احدى الروايتين وكذا اذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل
مع الكبار فيقتلون

(٤٠٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتفق على قتله اولاده وجواره ورجل أجنبي فما حكم الله فيهم
﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك ليس للمشاركين في
قتله بل لنيرهم من ورثته فان كان له اخوة كانوا أم اولياء وكانوا أيضا من الوارثين لماله فان
القاتل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي دمه ولا في ماله بل الاخوة ان شاؤوا قتلوا
جميع المشتركين في قتله البالغ منهم وان شاؤوا قتلوا بعضهم وهذا باتفاق الاثمة الاربعة واما
المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الاثمة واما الذين اعانوا بمثل ادخال الرجل الى البيت وحفظ
الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان للعلماء ويجوز قتلهم في مذهب مالك وغيره والمسك
بقتل في مذهب مالك وأحمد في احدى الروايتين وغيرهما ولا ميراث لهما وان كان الصغار من
أولاده اعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم ولا الى وليهم بل الى الاخوة واما ميراثهم من
ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي واحمد انهم لا يرثون من ماله والصغار ياتبون
بالتأديب ولا يقتلون ومذهب ابي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

باب قطاع الطريق والبعغة

(٤٠١) ﴿مسئلة﴾ في جندي مع امير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بنهب
ناس من العرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين نفرا ضربوا اطفال الامير سقوا خلعهم فردوا

عليهم ليحاربوا فوقع من الجندي ضربة في واحد فمات فهل عليه شيء أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الظلمة الذين
 خرجوا عن الطاعة وفارقوا الجماعة وعدوا على المسلمين في دمائهم واموالهم بغير حق وقد طلبوا
 ليقام فيهم امر الله ورسوله فهذا الذي عاد منهم مقاتلا يجوز قتاله ولا شيء على من قتله على الوجه
 المذكور بل المحاربون يستوى فيهم للمعاون والمباشر عند جمهور الائمة كابي حنيفة ومالك واحمد
 فمن كان معاونا كان حكمه حكمهم

(٤٠٢) ﴿مسئلة﴾ في قوم ذوي شوكة مقبضين بارض وهم لا يصلون الصلوات المكتوبات
 وليس عندهم مسجد ولا اذان ولا اقامة وان صلى أحدهم صلى الصلاة غير المشروعة ولا يؤدوا
 الزكاة مع كثرة أموالهم من الموالي والزروع وهم يقتلون فيقتل بعضهم بعضا وينهبون مال بعضهم
 بعضا ويقتلون الاطفال وقد لا يمتنعون عن سفك الدماء وأخذ الاموال لافي شهر رمضان ولا
 في الاشهر الحرم ولا غيرها واذا اسر بعضهم بعضا باعوا اسراهم للافرنج ويسمعون رفيقهم من
 الذكور والاناث للافرنج علانية ويسوقونهم كسوق الدواب ويتزوجون المرأة في عدتها ولا
 يورثون النساء ولا يتقادون لحاكم المسلمين واذا ادعي أحدكم الى الشرع قال انا الشرع الى غير ذلك
 فهل يجوز قتالهم والحالة هذه وكيف الطريق الى دخولهم في الاسلام مع ما ذكر

﴿الجواب﴾ نعم يجوز بل يجب باجماع المسلمين قتال هؤلاء وأمثالهم من كل طائفة ممتنه
 عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة مثل الطائفة الممتنعة عن الصلوات الخمس أو عن
 اداء الزكاة للفروضة الى الاصناف الثمانية التي سماها الله تعالى في كتابه وعن صيام شهر رمضان
 أو الذين لا يمتنعون عن سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم أو لا يتحاكون بينهم بالشرع الذي
 بعث الله به رسوله كما قال ابو بكر الصديق وسائر الصحابة رضى الله عنهم في مانع الزكاة و
 قاتل علي بن أبي طالب واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه
 وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرآنه مع قراءتهم يقرؤن القرآن
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في
 قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وذلك بقوله تعالى (وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكونوا
 الدين كله لله) وبقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم

مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) والباي آخر ما حرمه الله ورسوله فكيف بما هو أعظم تحريما ويدعون قبل القتال الى التزام شرائع الاسلام فان التزموها استوثق منهم ولم يكتف منهم بمجرد الكلام كما فعل أبو بكر بمن قاتلهم بعد ان أذلهم وقال اختاروا اما الحرب واما السلم المخزية وقال انا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا هذه حرب الحيلة قد عرفناها فسا السلم المخزية قال تشهدون ان قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ونزاع منكم الكراع يعني الخيل والسلاح حتى يرى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون أمرا بعد فكذا الواجب في مثل هؤلاء اذا أظهروا الطاعة يرسل اليهم من يعلمهم شرائع الاسلام ويقيم بهم الصلوات وما ينفعون به من شرائع الاسلام واما ان يستخدم بعض المطيعين منهم في جند المسلمين ويجهلهم في جماعة المسلمين وإما بان ينزع منهم السلاح الذي يقاتلون به ويمنعون من ركوب الخيل واما انهم بضموه حتى يستقيموا واما ان يقتل الممتنع منهم من التزام الشريعة وان لم يستجيبوا لله ورسوله وجب قتالهم حتى يلتزموا شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين والله أعلم

(٤٠٣) ﴿مسئلة﴾ في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بمضاد يستبيح

بعضهم حرمة بعض فما حكم الله تعالى فيهم

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه الفتنة وأمثالها من أعظم المحرمات وأكبر المنكرات قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين لكم آياته لعلكم تهتدون ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم أ كفرتهم بعد ايمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون) وهؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ما صار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فهذا من الكفر وان كان المسلم لا يكفر بالذنوب قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اتتلتوا فاصلحوا بينهما فان بدت

احدهما على الاخرى قاتلوا التي تبني حتى تفي الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل
 واقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعليكم
 ترحمون فهذا حكم بين القتلتين من المؤمنين اخبر انهم اخوة وأمرأولا بالاصلاح بينهم اذا
 اقتتلوا فان بقت احدهما على الاخرى ولم يقبلوا الاصلاح قاتلوا التي تبني حتى تفي الى
 امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل فامر بالاصلاح بينهم بالعدل بعد ان تفي الى امر
 الله أي ترجع الى امر الله فن رجع الى امر الله وجب ان يعدل بينه وبين خصمه ويقسط
 بينهما قبل ان تقاتل الطائفة الباغية بعد اقتتالهما أمرنا بالاصلاح بينهما مطلقا لانه لم يقهر احدي
 الطائفتين بقتال واذا كان كذلك فالواجب ان يسمى بين هاتين الطائفتين بالصلح الذي أمر
 الله به ورسوله ويقال لهذه ما تنتم من هذه ولهذا ما تنتم من هذه فان ثبت على احدي الطائفتين
 انها اعتدت على الاخرى باتلاف شيء من الانفس والاموال كان عليها ضمان ما اتلفته وان كان
 هؤلاء اتلفوا هؤلاء وهؤلاء اتلفوا هؤلاء تقاصوا بينهم كما قال الله تعالى (كتب عليكم القصاص
 في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاني بالاني) وقد ذكرت طائفة من السلف انها نزلت في
 مثل ذلك في طائفتين اقتتلتا فامرهم الله بالمقاصة قال فن عفى له من أخيه شيء والعفو الفضل
 فاذا فضل الواحدة بين الطائفتين شيء على الاخرى فاتباع بالمعروف والذي عليه الحق يؤديه
 باحسان وان تعذر ان تضمن واحدة للاخرى فيجوز ان يتحمل الرجل حمالة يؤديها لاصلاح
 ذات البين وله أن يأخذها بعد ذلك من زكاة المسلمين ويسأل الناس في اعانتة على هذه الحالة
 وان كان غنيا قال النبي صلى الله عليه وسلم تقيصة بن مخارق الهلالي ياقبيصة ان المسئلة لا تحل
 الا لثلاثة رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل
 أصابته فاقة فانه يقوم ثلاثة من ذوي الحجي من قومه فيقولون قد أصاب فلانا فاقة فيسأل
 حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمسك ورجل يحمل حمالة فيسأل حتى يجد
 حالته ثم يمسك والواجب على كل مسلم قادر ان يسمى في الاصلاح بينهم ويامرهم بما أمر الله
 به مهما أمكن ومن كان من الطائفتين يظن انه مظلوم مبنى عليه فاذا صبر وعفى اعزاه الله
 ونصره كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما زاد الله عبدا بغوا الا عزرا
 وما تواضع أحد لله الا رفعه الله ولا نقصت صدقة من مال وقال تعالى (وجزاء سيئة سيئة

مثلها فن عفا وأصلح فأجره على الله) وقال تعالى (إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبنون في الأرض بنير الحق أولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) فالباغي الظالم ينتقم الله منه في الدنيا والآخرة فإن البني مصرعه قال ابن مسعود ولو بني جبل على جبل لجعل الله الباغي منهما دكا ومن حكمة الشر

قضى الله أن البني يصرع أهله وان على الباغي تدور الدوائر

ويشهد لهذا قوله تعالى (إنما بينكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا) الآية وفي الحديث ما من ذنب أحرى أن يجعل لصاحبه العقوبة في الدنيا من البني وما حسنة أحرى أن يجعل لصاحبها الثواب من صلة الرحم فمن كان من أحدي الطائفتين باغيا ظالما فليثق الله وليتب ومن كان مظلوما مبغيا عليه وصبر كان له البشري من الله قال تعالى (وبشر الصابرين) قال عمرو بن أوس م الذين لا يظلمون إذا ظلموا وقد قال تعالى للمؤمنين سيف حق عدوهم (وإن تصبروا وتقوا لا يضركم كيدهم شيئا) وقال يوسف عليه السلام لما فعل به أخوته ما فعلوا فصر واتقى حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو في عزه وقالوا أئنتك لانت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخى قد من الله علينا انه من بتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين فمن اتقى الله من هؤلاء وغيرهم بصدق وعدل ولم يتعد حدود الله وصبر على أذى الآخر وظلمه لم يضره كيده الآخر بل ينصره الله عليه وهذه الفتن سببها الذنوب والخطايا فلي كل من الطائفتين أن يستغفر الله ويتوب إليه فإن ذلك يرفع العذاب وينزل الرحمة قال الله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب قال الله تعالى (آركتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير أن لا تعبدوا إلا الله اننى لكم منه نذير وبشير وان استغفروا ربكم ثم توبوا إليه بتمسك متاعا حسنا الى أجل مسمى ويؤت كل ذى فضل فضله)

(٤٠٤) ﴿مسئلة﴾ في المفسدين في الأرض الذين يستحلون أموال الناس ودماءهم مثل السارق وقاطع الطريق هل للانسان أن يعطيهم شيئا من ماله أو يقاتلهم وهل اذا قتل رجل أحدا منهم فهل يكون ممن ينسب الى التفاتق وهل عليه اثم في قتل من طلب قتله

﴿الجواب﴾ أجمع المسلمون على جواز مقاتلة قطاع الطريق وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل دون ماله فهو شهيد فاقطاع إذا طلبوا مال المصوم لم يجب عليه ان يعطيهم شيئا باتفاق الائمة بل يدفعهم بالاسهل فالاسهل فان لم يتدفعوا الا بالقتال فله أن يقاتلهم فان قتل كان شهيدا وان قتل واحدا منهم على هذا الوجه كان دمه هدرا وكذلك اذا طلبوا دمه كان له أن يدفعهم ولو بالقتال اجماعا لكن الدفع عن المال لا يجب بل يجوز له ان يعطيهم المال ولا يقاتلهم واما الدفع عن النفس ففي وجوبه قولان هما روايتان عن أحمد

(٤٠٥) ﴿مسئلة﴾ في طائفتين يزعمان انهما من امة محمد صلى الله عليه وسلم يتداعيان بدعوى الجاهلية كاسد وهلال وثلبة وحرام وغير ذلك وبينهم أحقاد ودماء فاذا تراءت الفئتان سعى المؤمنون بينهم لقصد التاليف واصلاح ذات البين فيقول أولئك الباغون ان الله قد أوجب علينا طلب الثار بقوله وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الى قوله والجروح قصاص ثم ان المؤمنين يعرفونهم ان هذا الامر يفضى الى الكفر من قتل النفوس ونهب الاموال فيقولون نحن لنا عليهم حقوق فلا نفارق حتى نأخذ ثارنا بسيوفهم ثم يحملون عليهم فن انتصر منهم بنى وتعدى وقتل النفس ويفسدون في الارض فهل يجب قتال الطائفة الباغية وقتلها بعد أمرهم بالمعروف أو ما ذاب يجب على الامام ان يفعل بهذه الطائفة الباغية

﴿الجواب﴾ الحمد لله قتال هاتين الطائفتين حرام بالكتاب والسنة والاجماع حتى قال صلى الله عليه وسلم اذا اتى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه وقال صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرامة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا الا ليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع والواجب في مثل هذا ما أمر الله به ورسوله حيث قال (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى قاتلوا التي بنى حتى تنفى الى أمر الله فان قامت فاصلحوا بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فيجب الاصلاح بين هاتين الطائفتين كما أمر الله تعالى والاصلاح له طرق منها ان يجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك فان انعم

لا صلاح ذات الين يبيع لصاحبه أن يأخذ من الزكاة بقدر ما غرم كما ذكره الفقهاء من أصحاب الشافعي واحد وغيرهما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن غارق ان المسئلة لا تحمل الا ثلاثة لرجل تحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالته ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجي من قومه فيقولون قد أصابت فلانا فاقة فيسأل حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فانه يأكله صاحبه سحتا ومن طرق الصلح ان تفو احدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض ما لهما عند الاخرى من الدماء والاموال فن عفا واصلح فاجره على الله ان الله لا يحب الظالمين ومن طرق الصلح ان يحكم بينهما بالعدل فينظر ما اتفقت كل طائفة من الاخرى من النفوس والاموال فينقاصان الحر بالحر والعبد بالعبد والاتى بالاتى فاذا قضي لأحدهما على الاخرى شئ فاتباع بالمعروف وأداء اليها باحسان فان كان يجمل عدد القتلى أو مقدار المال جعل المجهول كالمعوم وإذا ادعت احدهما على الاخرى بزيادة فاما ان تحلفها على نفي ذلك واما ان تقيم البينة واما ان تمتنع عن البيين فيقضي برد البيين أو النكول فان كانت احدى الطائفتين تبني بان تمتنع عن العدل الواجب ولا تجيب الى ما أمر الله ورسوله وتقاتل على ذلك أو تطلب قتال الاخرى واتلاف النفوس والاموال كما جرت عادتهم به فاذا لم يقدر على كفها الا بالقتل قوتلت حتى تنفي الى أمر الله وان أمكن ان تلزم بالعدل بدون القتال مثل ان يماقب بعضهم أو يحبس أو يقتل من وجب قتله منهم ونحو ذلك عمل ذلك ولا حاجة الى القتال وأما قول القائل ان الله أوجب علينا طلب الثار فهو كذب على الله ورسوله فان الله لم يوجب على من له عند أخيه المسلم المؤمن مظلمة من دم أو مال أو عرض ان يستوفى ذلك بل لم يذكر حقوق الاذمين في القرآن الا نذب فيها الى العفو فقال تعالى (والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى (فمنصف ما فرضتم الا ان يفنوا أو يفنوا الذي يده عقدة النكاح) وأما قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون) فهذا مع انه مكتوب على بني اسرائيل وان كان حكمنا حكمهم مما لم ينسخ من الشرائع فالمراد بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين كما قال

النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون شكافاً دماؤهم وهم يد على من سواهم فالنفس بالنفس وإن كان القاتل رئيساً مطاعاً من قبيلة شريفة والمقتول سوق طارف وكذلك إن كان كبيراً وهذا صغيراً أو هذا غنياً وهذا فقيراً أو هذا عربياً وهذا أعجمياً أو هذا هاشمياً وهذا قرشياً وهذا رد لما كان عليه أهل الجاهلية من أنه إذا قتل كبير من القبيلة قتلوا به عدداً من القبيلة الأخرى غير قبيلة القاتل وإذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله إذا كان رئيساً مطاعاً فأبطل الله ذلك بقوله (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) فالمكتوب عليهم هو العدل وهو كون النفس بالنفس إذ الظلم حرام وأما استيفاء الحق فهو إلى المستحق وهذا مثل قوله ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل أي لا يقتل غير قاتله وأما إذا طلبت إحدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقالت الأخرى نحن نأخذ حقنا بإيدينا في هذا الوقت فهذا من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القاتل الظالم الفاجر وإذا امتنعوا عن حكم الله ورسوله ولهم شوكة وجب على الأمير قتالهم وإن لم يكن لهم شوكة عرف من امتنع من حكم الله ورسوله والزم بالعدل وأما قولهم لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة فيقال لهم نحن نحكم بينكم في الحقوق القديمة والحديثة فإن حكم الله ورسوله يأتي على هذا وأما من قتل أحداً من بعد الاصطلاح أو بعد المهادنة والمعاودة فهذا يستحق القتل حتى قالت طائفة من العلماء أنه يقتل حداً ولا يجوز العفو عنه لأولياء المقتول وقال الأكثرون بل قتله قصاص والخيار فيه إلى أولياء المقتول وإن كان الباغي طائفة فاتهم يستحقون العقوبة وإن لم يمكن كف صنيعهم إلا بقتالهم قوتلوا وإن أمكن بما دون ذلك عوقبوا بما ينهم من البنى والمدوان ونقض العهد والميثاق قال صلى الله عليه وسلم ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدره فيقال هذه غدره فلان وقد قال تعالى (فن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وإداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربك ورحمة فمن اعتدي بعد ذلك فله عذاب اليم) قالت طائفة من العلماء المتسدي هو القاتل بعد العفو فهذا يقتل حداً وقال آخرون بل يعذب بما ينهم من الاعتداء والله أعلم

(٤٠٦) ﴿مسئلة﴾ في الأخوة التي يفطها بعض الناس في هذا الزمان والتزام كل منهم بقوله إن مالى مالك ودى دمك وولدى ولدى ويقول الآخر كذلك ويشرب أحدهم دم

الآخر فهل هذا الفعل مشروع أم لا وإذا لم يكن مشروعاً مستحسنًا فهل هو مباح أم لا وهل يترتب على ذلك شيء من الأحكام الشرعية التي تثبت بالاخوة الحقيقية أم لا وما معنى الاخوة التي آخى بها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعاً باتفاق المسلمين وإنما كان أصل الاخوة أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصار وحالف بينهم في دار انس بن مالك كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف حتى قال سعد لعبد الرحمن خذ شطري مالي واختر احدى زوجتي حتى اطلقها وتكفها فقال عبد الرحمن بارك الله لك في مالك وأهلك دلوني على السوق وكما آخى بين سلمان الفارسي وابي الدرداء وهذا كله في الصحيح وأما ما ذكر بعض المصنفين في السيرة من أن النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين علي وابي بكر ونحو ذلك فهذا باطل باتفاق أهل المعرفة بحديثه فإنه لم يؤخ بين مهاجر ومهاجر وانصاري وانصاري وإنما آخى بين المهاجرين والانصار وكانت تلك المؤاخاة والمخالفة يتوارثون بها دون اقاربهم حتى أنزل الله تعالى وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فصار الميراث بالرحم دون هذه المؤاخاة والمخالفة وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة والمؤاخاة هل يورث بها عند عدم الورثة من الاقارب والوالى على قولين أحدهما يورث بها وهو مذهب ابي حنيفة وأحمد في احدى الروايتين لقوله تعالى (والذين عقدت ايمانكم فآثوم نصيبهم) والثاني لا يورث بها بحال وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عند أصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الاسلام أن يتآخى انسان ويتحالف كما فعل المهاجرون والانصار ف قيل أن ذلك منسوخ لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزد الاسلام الا شدة ولأن الله قد جعل المؤمنين اخوة بنص القرآن وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه والذي نفسي بيده لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه من الخير ما يحب لنفسه فمن كان قائماً بواجب الايمان كان اخاً لكل مؤمن ووجب على كل مؤمن أن يقوم بحقوقه وأن لم يحجر بينهما عقد خاص فإن الله ورسوله قد عقدا الاخوة بينهما بقوله إنما المؤمنون اخوة وقال النبي صلى الله عليه وسلم وددت اني قد رأيت

اخواني ومن لم يكن خارجا عن حقوق الايمان وجب ان يامل بموجب ذلك فيحمد على حسناته
 ويوالى عليها وينهي عن سيئاته ويجنب عليها بحسب الامكان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 انصر اخاك ظلما أو مظلوما قلت يا رسول الله انصره مظلوما فكيف انصره ظلما قال تمنه من
 الظلم فذلك نصره اياه والواجب على كل مسلم ان يكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته تابعا
 لامر الله ورسوله فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ويوالى من يوالى الله
 ورسوله ويأدي من يأدي الله ورسوله ومن كان فيه ما يوالى عليه من حسنات وما يأدي عليه
 من سيئات عومل بموجب ذلك كفساق أهل المللة اذ هم مستحقون للثواب والعقاب والموالاته
 والمعاداة والحب والبغض بحسب ما فيهم من البر والفجور فان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره
 ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وهذا مذهب أهل السنة والجماعة بخلاف الطوائف والمعتزلة
 وبخلاف المرتبة والجمية فان اولئك يميلون الى جانب وهؤلاء الى جانب وأهل السنة والجماعة
 وسط ومن الناس من يقول تشرع تلك الموأخاة والمخالفة وهو يناسب من يقول بالتوارث بالمخالفة
 لكن لا نزاع بين المسلمين في ان ولد أحدهما لا يضر ولد الآخر بارثه مع أولاده والله سبحانه
 قد نسخ التبنى الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنى الرجل ولد غيره قال الله تعالى (ما جعل الله
 لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن امهاتكم وما جعل ادعياءكم
 أبناءكم) وقال تعالى (ادعوهم لابائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاعوانكم في
 الدين) وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مالا للآخر يورث عنه ماله فان هذا ممتنع من
 الجانين ولكن اذا طابت نفس كل واحد منهما بما يتصرف فيه الآخر من ماله فهذا جائز كما
 كان السلف يفعلون وكان أحدهما يدخل بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيبته لعله بطيب
 نفسه بذلك كما قال تعالى أو صدقكم وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر فهذا لا يجوز بحال
 وأقل ما في ذلك مع النجاسة التشبيه بالذين يتآخون متعاونين على الاثم والعدوان اما على
 فواحش أو حجة شيطانية كحبة الرداء ونحوهم وان اظهروا خلاف ذلك من اشتراك في
 الصنائع ونحوها واما تعاون على ظلم الغير وأكل مال الناس بالباطل فان هذا من جنس مؤاخاة
 بعض من ينتسب الى المشيخة والسلوك للنساء فبؤاخي أحدهم المرأة الاجنبية ويخلو بها وقد
 أقر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش فمثل هذه الموأخاة وامثالها مما يكون

فيه تعاون على ما نهى الله عنه كائنا ما كان حرام بأفلاق المسلمين وانما النزاع في مؤاخاة يكون مقصودها بها التعاون على البر والتقوى بحيث تجمعهما طاعة الله وتفرق بينهما معصية الله كما يقولون تجمعنا السنة وتفرقنا البدعة فهذه التي فيها النزاع فاكثر العلماء لا يرونها استثناء بالمؤاخاة الايمانية التي عقدها الله ورسوله فان تلك كافية محصلة لكل خير فينبغي ان يجتهد في تحقيق اداء واجباتها اذ قد أوجب الله المؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس ومنهم من سوغها على الوجه المشروع اذا لم تشمل على شيء من مخالفة الشريعة واما ان يقال على المشاركة في الحسنات والسيئات فن دخل منها الجنة ادخل صاحبه ونحو ذلك مما قد يشترطه بعضهم على بعض فهذه الشروط وأمثالها لا تصح ولا يمكن الوفاء بها فان الشفاعة لا تكون الا باذن الله والله أعلم بما يكون من حالهما وما يستحقه كل واحد منهما فكيف يلزم المسلم ما ليس اليه فله ولا يعلم حاله فيه ولا حال الآخر ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط لا يدرون ما يشترطون ولو استشر أحدكم انه يؤخذ منه بعض ماله في الدنيا فله أعلم هل كان يدخل فيها أم لا وبالجملة فجميع ما ينفع بين الناس من الشروط والعقود والمخالفات في الاخوة وغيرها ترد الى كتاب الله وسنة رسوله فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفى به ومن اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط * كتاب الله أحق وشرطه أوثق فتي كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلا مثل ان يشترط أن يكون ولد غيره ابنة أو عتيق غيره مولا أو ان ابنة أو قربة لا يرثه أو انه يعاونه على كل ما يريد وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو باطل أو يطعمه في كل ما يامر به أو انه يدخله الجنة ويمنعه من النار مطلقا ونحو ذلك من الشروط واذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما أمر الله به ورسوله ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله وهذا متفق عليه بين المسلمين وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه وكذا في كل شرط في البيوع والهبات والوقوف والذور وعقود البيعة للأئمة وعقود المشايخ وعقود المتأخين وعقود أهل الانساب والقبائل وأمثال ذلك فانه يجب على كل أحد ان يطيع الله ورسوله في كل شيء ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ويجب ان يكون الله ورسوله أحب اليه من كل شيء ولا يطيع الا من آمن بالله ورسوله والله أعلم

(٤٠٧) ﴿مسئلة﴾ في اقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم عن ماله ويفجرون بحريم المسلمين ويعذبون كل من يسكونه من المسلمين من ذكر واثى حتى يذلهم على شيء من أموال المسلمين ثم الامام بانه خبرهم فامر السلطان بعض الناس ان يروح اليهم ويمنعهم من قتل المسلمين وأخذ أموالهم فخرجوا عليه وقتلوا المُسِيرِينَ اليهم وامتنعوا من طاعة السلطان قبل يحل قتالهم أم لا وهل اذا أخذ السلطان من مالهم شيئاً وباعه على المسلمين يحل لاحد ان يشتريه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم يحل قتال هؤلاء بل يجب واذا أخذ السلطان من أموالهم بازاء ما أخذوه من أموال المسلمين ولم يعرف مستحقه جاز الشراء منه وان كانوا أخذوا شيئاً من أموال المسلمين ففي أخذ أموالهم خلاف بين الفقهاء واذا قلد السلطان احد القولين بطريقه ساغ له ذلك

(٤٠٨) ﴿مسئلة﴾ في طائفتين من الفلاحين اقتلتا فكسرت احدهما الاخرى وانهزمت المكسورة وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة فهل يحكم للمقتولين من المهزومين بالنار ويكونون داخليين في قول النبي صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار أم لا وهل يكون حكم المهزوم حكم من يقتل منهم في المعركة أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كان المهزوم قد انهزم بنية التوبة عن المقتله المحرمة لم يحكم له بالنار فان الله يقبل التوبة عن عباده ويمفو عن السيئات واما ان كان انهزاه مجزاً فقط ولو قد در على خصمه لقتله فهو في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه فاذا كان المقتول في النار لانه اراد قتل صاحبه فالمهزوم بطريق الاولى لانها اشتركا في الارادة والفعل والمقتول اصابه من الضرر ما لم يصب المهزوم ثم اذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لاثم المقاتلة فلا أن لا تكون مصيبة الهزيمة مكفرة اولى بل اثم المهزوم المصر على المقاتلة اعظم من اثم المقتول في المعركة واستحقاقه للنار أشد لان ذلك انقطع عمله السيء بموته وهذا مصر على الخبث العظيم ولهذا قالت طائفة من الفقهاء ان مهزوم البغاة يقتل اذا كان له طائفة يأوي اليها فيخاف عوده بخلاف المشرك بالجرح منهم فانه لا يقتل وسببه ان هذا انكف شره والتهزم لم ينكف شره

وأیضا فالمقتول قد يقال انه بمصیبة القتل قد يخفف عنه المذاب وان كان من اهل النار ومصیبة
المزیمة دون مصیبة القتل فظهر ان المهزوم اسوء حالا من المقتول اذا كان مصرعا على قتل أخیه
ومن ناب فان الله غفور رحیم

(٤٠٩) ﴿مسئلة﴾ فی النصیریة القائلین باستحلال الخمر وتناسخ الارواح وقدم السلام
وانكار وجود البعث والنشور والجنة والنار فی غیر الحیة وبان الصلوات الخمس عبادة عن
خمسة اسماء وهي علی وحسن وحسين ومحسن وفاطمة فذكر هذه الاسماء الخمسة تجزئهم عن
الفصل من الجنابة والوضوء وبقية شروط الصلوات الخمس وواجباتها وبان الصیام عندهم عبارة
عن اسم ثلاثین رجلا وثلاثین امرأة یعدونهم فی كتبهم ویضیق هذا الموضع عن ارادهم وان
المهم خلق السموات والارض وهو علی بن أبی طالب رضی الله عنه فهو عندهم الاله فی
السماء والامام فی الارض فكانت الحيلة فی ظهور اللاهوت بهذا الناسوت علی رأیهم
انه یواسی خلقه وعیده ویطلمهم کیف یبدونه ویعرفونه وبان النصیری عندهم لا یصیر نصیرا
مؤمنا بالمسونة ویشربون منه ویطلمونه علی اسرارهم ویزوجونه من نسائهم حتی یخاطبه معلمه
وحقیقة الخطاب عندهم ان یحلقوه علی کتمان دینه ومعرفة مشایخه وأکابر أهل مذهبه وان
لا ینصح مسلما ولا غیره الا من كان من أهل دینه وعلی ان يعرف امامه دونه بظهوره فی کوارة
واداوة فیعرف انتقال الاسم والمعنی فی کل حین وزمان فالاسم عندهم فی أول القیاس آدم والمعنی
شیث والاسم هو یعقوب والمعنی هو یوسف ویستدلون علی هذه الصورة کما یزعمون بها فی
القرآن العزیز حکایة عن یعقوب ویوسف علیهما السلام فیقولون أما یعقوب فانه كان الاسم
فا قدر أن یمجاوز منزله فقال سوف استغفر لکم ربی انه هو الغفور الرحیم وأما یوسف فكان
هو المعنی المطلوب فقال لا شرب علیکم الیوم فلم یطلق الامر بینه لانه علم انه هو الاله المتصرف
ویمجولون موسی هو الاسم ویوشع هو المعنی ویقولون یوشع ردت له الشمس لما أمرها فاطاعت
أمره وهل ترد الشمس الا لربها ویجملون سلیمان هو الاسم وآصف هو المعنی ویقولون
سلیمان یجزم عن احضار عرش بلقیس وقدر علیه آصف لان سلیمان كان الصورة وآصف كان
المعنی القادر المتقدر ویسدون الانبیاء والرسلین واحدا واحدا علی هذا النمط الی زمان رسول
الله صلی الله علیه وسلم ویقولون محمد هو الاسم وعلی هو المعنی ویوصلون المدد علی هذا الترتیب

في كل زمان الى وقتنا هذا فتم حقيقة الخطاب والدين عندهم ان يعلم ان عليا هو الرب ومحمد هو الحجاب وسلمان هو الباب فان ذلك على الترتيب لم يزل ولا يزال وكذلك الحسة الايتام والاثنا عشر قبيسا واسماؤهم معروفة عندهم في كتبهم الخيثة فهم لا يزالون يظهرون مع الرب والحجاب والباب في كل كور ودور أبدا سرمدان ابليس الابالسة عمر بن الخطاب واثنين في رتبة الالبسية ابو بكر ثم عثمان رضى الله عنهم أجمعين ونزهم وأعلى رتبهم على أقوال الملحدين وانتحال الغالين المفسدين فلا يزالون في كل وقت موجودين حسبما ذكر ولما ذهبهم الفاسدة سعة وتفصيل ترجع الى هذه الاصول وهذه الطائفة المملونة استولت على جانب كبير من الشام فهم معروفون مشهورون متظاهرون بهذا المذهب وقد حقق احوالهم كل من خاطبهم وعرفهم من عقلاء المسلمين وعامة الناس أيضا في هذا الزمان لان احوالهم كانت مستورة عن كثير من الناس وقت استيلاء الافرنج المخذولين على البلاد الساحلية فلما كانت ايام الاسلام انكشفت حالهم وكثر ضلالهم والابتلاء بهم كثير جدا فحل يجوز للمسلم ان يزوجهم أو يزوج منهم وهل يحل لهم أكل ذبايحهم والحالة هذه وأكل الجبن الممول من ذبيحتهم وما حكم أو انهم وملابسهم وهل يجوز دفنهم بين المسلمين أم لا وهل يجوز استخدامهم في ثور المسلمين وتسليمها اليهم أم يجب على ولي الامر قطعهم واستخدام غيرهم من الرجال المسلمين الأ كفاء وهل ياتم اذا اخر طردهم أم يجوز له التمهل مع ان في عزيمه ذلك فاذا استخدمهم ثم قطعهم أو لم يقطعهم هل يجوز له صرف أموال بيت المسلمين عليهم واذا صرفها وتأخر لبعضهم بقية من معلومه المسمى فأخذه ولي الامر عنه وصرفه على غيره من المسلمين أو المستحقين أو أرصده لذلك هل يجوز له فعل هذه الصور أم يجب عليه وهل دماء النصيرية المذكورين مباحة وأموالهم في حلال أم لا واذا جاهدهم ولي الامر باحتيال باطلهم وقطعهم عن حصون المسلمين وتحذير أهل الاسلام من مناكتهم وأكل ذبايحهم وأمرهم بالصوم والصلاة ومنعهم من اظهار دينهم الباطل وهم يلونه من الكفار هل ذلك أفضل وأكثر اجرا من النصارى والترصد لقتال التتار في بلادهم وهم بلاد سييس وبلاد الافرنج على أهلها أم هذا أفضل وهل يد مجاهد النصيرية المذكورين مرابطا ويكون أجره كاجر المرابط في الثغور على ساحل البحر خشية قصد الافرنج أم هذا أكثر اجرا وهل يجب على من عرف المذكورين ومذاهبهم أن يشهد امرهم ويساعد

على ابطال باطلهم واظهار الاسلام ولعل الله تعالى ان يجعل ذريتهم واولادهم مسلمين أم يجوز له التناقل والاهمال وما أجز المجتهد على ذلك والمجاهد فيه والمرابط له والمأزم عليه وإبسطوا القول في ذلك مثاين

﴿الجواب﴾ الحمد لله هؤلاء القوم الموصوفون المسمون بالنصيرية وسائر أصناف القرامطة الباطنية أكفر من اليهود والنصارى بل وأكفر من كثير من المشركين ضررهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم ضررا من الكفار المحاربين مثل كفار الترك والافرنج وغيرهم فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالاته أهل البيت وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه ولا بأمر ولا نهي ولا ثواب ولا عقاب ولاجنة ولا نار ولا بأحد من المرسلين مثل محمد صلى الله عليه وسلم ولا بجملة من الملل السالفة بل يأخذون كلام الله ورسوله المعروف عند المسلمين يتأولونه على أمور يغيرونها يدعون أنها من علم الباطن من جنس ما ذكره السائل وهو من غير هذا الجنس فاتهم ليس لهم حد محدود فيما يدعونه من الاتحاد في أسماء الله وآياته وتحريف كلام الله ورسوله عن مواضعه اذ مقصودهم انكار الايمان وشرائع الاسلام بكل طريق مع الباطن بأن لهذه الامور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ومن جنس قولهم ان الصلوات الخمس معرفة أسرارهم والصيام المفروض كتمان أسرارهم وحج البيت التيق زيادة شيوخهم وان يدا أبي لهب ابى بكر وعمر وان البأ العظيم والامام المين على بن أبي طالب ولهم في معاداة الاسلام واهله وقائع مشهورة وكتب مصنفة واذا كانت لهم مكنة سفكوا دماء المسلمين كما قتلوا الحجاج والقوه في زمزم واخذوا مرة الحجر الاسود فبقى معهم مدة وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم وامراتهم وجندهم من لا يحصى عدده الا الله وصفنوا كتباً كثيرة فيها ما ذكره السائل وغيره وصنف علماء المسلمين كتباً في كشف أسرارهم وهتك أسرارهم وبينوا فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة والاتحاد الذين هم فيه أكفر من اليهود والنصارى ومن براهة الهند الذين يبدون الاحنام وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء من وصفهم ومن المعلوم عندهم ان السواحل الشامية انما استولت عليها النصارى من جبهتهم وهم دائماً مع كل عدو للمسلمين فهم مع النصارى على المسلمين ومن اعظم المصائب عندهم فتح المسلمين للساحل واقتهار النصارى بل ومن اعظم المصائب عندهم

انتصار المسلمين على التار ومن أعظم أعيادهم إذا استولى والعياذ بالله النصارى على ثور
المسلمين فان ثور المسلمين ما زالت بايدي المسلمين حتى جزيرة قبرص فتحها المسلمون في
خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان فتحها معاوية بن أبي سفيان في اثنا المائة الرابعة فان
هؤلاء العادين لله ورسوله كثروا حينئذ بالسواحل وغيرها واستولى النصارى على الساحل
ثم بسببهم استولوا على القدس وغيره فان أحوالهم كانت من أعظم الاسباب في ذلك ثم لما قام
الله ملوك المسلمين المجاهدين في سبيل الله كنور الدين الشهيد وصلاح الدين واتباعهما وفتحوا
السواحل من النصارى ومن كان بها منهم وفتحوا ايضا أرض مصر فانهم كانوا مستولين عليها
نحو مائتي سنة واتفقوا هم والنصارى فجاهدتهم المسلمون حتى فتحوا البلاد ومن ذلك التاريخ
انتشرت دعوة الاسلام بالبلاد المصرية والشامية ثم ان التار انما دخلوا ديار الاسلام وقتلوا
خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين بمعاونتهم ومؤازرتهم فان منجم هلاوون الذي كان
وزيره النصير الطوسي كان وزيراهم وهو الذي امره بقتل الخليفة وبولاية هؤلاء ولهم القاب
معروفة عن المسلمين تارة يسمون الملاحدة وتارة يسمون القرامطة وتارة يسمون الباطنية وتارة
يسمون الاسماعيلية وتارة يسمون النصيرية وتارة يسمون الحرامية وتارة يسمون المحمرة وهذه
الاسماء منها ما يعظمهم ومنها ما يخص بعض أصنافهم كما ان اسم الاسلام والايمان يعم
المسلمين وبعضهم اسم يخصهم إما لسبب وإما لمذهب وإما لبلد وإما لغير ذلك وشرح
مقاصدهم بطول كما قال العلماء فهم ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض
وحقيقة أمرهم أنهم لا يؤمنون بشيء من الانبياء والمرسلين ولا بنوح ولا بإبراهيم ولا موسى
ولا عيسى ولا بشيء من كتب الله المنزلة لا التوراة ولا الانجيل ولا القرآن ولا يقرون
أن للعالم خالقاً خلقه ولا بان له ديناً أمر به ولا بان له داراً يجزي الناس فيها على أعمالهم غير هذه
الدار وهم تارة يبنون قولهم على مذهب المتفلسفة الطبيعيين وتارة يبنونها على قول المجوس الذين
يمبدون النور ويصبون الى ذلك الرفض ويحتجون لذلك من كلام النبوات إما بلفظ مكذوب
يقولونه كما يقولون عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أول ما خلق الله العقل والحديث موضوع باتفاق
أهل العلم بالحديث ولفظه أول ما خلق الله العقل فقال اقبل اقبل فقال له ادبر فادبر فيصحون
لفظه ويقولون أول ما خلق الله العقل ليوافق قول المتفلسفة أرسطو في قوله أول

الصادرات عن واجب الوجود هو العقل واما بلفظ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحرفونه عن مواضعه كما يفعل أصحاب رسائل اخوان الصفا ونحوهم فانهم من أئمتهم وقد دخل كثير من باطلهم على كثير من المسلمين وراج عليهم حتى صار في كتب طوائف من المنتسبين الى العلم والدين وان كانوا لا يوافقونهم على أصل كفرهم فان هؤلاء لم في اظهار دعوتهم المملونة التي يسمونها الدعوة الحادية درجات متعددة ويسمون النهاية البلاغ الاكبر والناموس الاعظم ومضمون البلاغ الاكبر جحد الخالق والاستهزاء به وبمن يقربه حتى يكتب أحدهم اسم الله في اسفل رجله وفيه أيضا جحد شرائعه ودينه وجحد ما جاء به الانبياء ودعوى أنهم كانوا من جنسهم طالين للرئاسة فثمهم من أحسن في طلبها ومنهم من أساء في طلبها حتى قتل ويعملون محمدا وموسى من القسم الاول ويعملون المسيح من القسم الثاني وفيها من الاستهزاء بالصلاة والزكاة والصوم والحج ومن تحليل نكاح ذوات المحارم وسائر الفواحش ما يطول وصفه ولم اشارات ومخاطبات يعرف بها بعضهم بعضا وهم اذا كانوا في بلاد المسلمين التي يكثر فيها أهل الايمان فقد يحتقون على من لا يعرفهم واما اذا كثروا فانه يعرفهم عامة الناس فضلا عن خاصتهم وقد اتفق علماء المسلمين على ان مثل هؤلاء لا يجوز منا حكمهم ولا يجوز ان ينكح موليتهم منهم ولا يتزوج منهم امرأة ولا تباع ذبايحهم * وأما الجبن المعمول بانفسهم فقيه قولان مشهوران للعلماء كسائر افحمة الميتة وكافحة ذبيحة الجوس الذين يقال عنهم أنهم يذكون فذهب أبي حنيفة وأحمد في احدي الروايتين انه يحل هذا الجبن لان إفحمة الميتة على هذا القول لا تموت بموت البهيمة وملاقة الرعاء النجس في الباطن لا تنجس ومذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى ان الجبن نجس لان الافحمة عندهؤلاء نجسة لان لبن الميتة وإفحمتها عندهم نجس ومن لا توكّل ذبيحتهم فذبيحته كاللينة وكل من أصحاب القولين يحتج بآثار تنقلها عن الصحابة فاصحاب القول الاول نقول أنهم أكلوا جبن الجوس وأصحاب القول الثاني نقول أنهم انما أكلوا ما كانوا يظنونونه من جبن النصارى فهذه مشكلة اجتهد للمقلد ان يقلد من يفتى باحد القولين وأما أوانيتهم وملابسهم فكأواني الجوس على ما عرف من مذاهب الائمة ولا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلي عليهم فان الله نهي عن الصلاة على المنافقين كعبه الله ابن أبي ونحوه وكانوا يتظاهرون بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد مع المسلمين لا يظهرون

مقالة تخالف دين الاسلام لكن يسرون ذلك فقال تعالى ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون﴾ فكيف بهؤلاء الذين هم مع الزندقة والنفاق لا يظهرون الا الكفر والالحاد واما استخدام مثل هؤلاء في ثنود المسلمين وحصونهم أو جنودهم فهو من الكبائر بمنزلة من يستخدم الذئاب لرحى الغنم فانهم من أغضب الناس للمسلمين ولولا الامور واحرص الناس على فساد الملة والدولة وهم شر من المخامر الذي يكون في السكر فان المخامر قد يكون له غرض إما مع أمير العسكر وإما مع العدو وهؤلاء غرضهم مع الملة ودينها وملكها وعلانيها وعامتها وخاصتها وهم أحرص الناس على تسليم الحصون الى العدو المسلمين وعلى افساد الجند على ولى الامر واخراجهم عن طاعته والواجب على ولاية الامور قطعهم من دواوين المقابلة ولا يستخدمهم في ثنر ولا في غير ثنر وضررهم في الثنر أشد وان يستخدموا بدلم من يحتاج الى استخدامهم من الرجال المأمونين على دين الاسلام وعلى النصيح لله ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم بل اذا كان ولى الامر لا يستخدم من ينشه وان كان مسلما فكيف يستخدم من ينش المسلمين ولا يجوز له تأخير هذا الواجب مع القدرة عليه بل أي وقت قدر على الاستبدال بهم وجب عليه ذلك لانهم عوقدوا على ذلك فان كان المقدم صحيحا وجب المسمى وان كان فاسدا وجبت أجرة المثل وان لم يكن استخدامهم من جنس الاجارة اللازمة فهو من جنس الجمالة الجائزة لكن هؤلاء لا يجوز استخدامهم فالقصد عقد فاسد لا يستحقون الا قيمة عملهم فان لم يكونوا عملا فلا شيء لهم لكن دماؤهم وأموالهم مباحة واذا أظهروا التوبة ففي قبولها منهم نزاع بين العلماء فن قبل توبتهم اذا التزموا شريعة الاسلام افر أموالهم اليهم ولم تنقل الى ورثتهم من جنسهم فان مالهم في البيت المال لكن هؤلاء اذا اخذوا فانهم يظهرون التوبة اذا أصل مذهبهم الاتقاء وكتبان امرهم وفيهم من يعرف وفيهم من قد لا يعرف فالطريق ان يحتاط في امرهم فلا يتركون مجتمعين ولا يمتكنون من حمل السلاح وان لا يكونوا من المقابلة ويلزمون شرائع الاسلام من الصلوات الخمس وقراءة القرآن وترك بينهم من يعلمهم دين الاسلام ويحال بينهم وبين معلمهم فان أبا بكر الصديق رضى الله عنه هو وسائر الصحابة لما ظهروا على أهل الردة وجاؤا اليه قال لهم الصديق اختاروا مني اما الحرب الملقحة واما السلم المغزية قالوا يا خليفة رسول

الله هذه الحرب للجنة قد عرفناها فما السلم المخزية قال تدون قتلانا ولا ندی قتلاكم وتشهدون ان
قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ونقسم ما اصبنا من اموالكم وترحون ما اصبتم من اموالنا ونزاع
منكم الحلقة والسلاح وتمنون من ركوب الخيل وتكونون ترمون اذئاب الابل حتى يري الله
خليفة رسول الله وللمؤمنين امرا يمدرونكم به فواقه الصحابة على ذلك الا في تضمين قتلى
المسلمين فان عمر قال له هؤلاء قتلاؤنا في سبيل الله واجورهم على الله يعني هم استشهدوا واولادهم
لم يقاتلوا على قول عمر في ذلك وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو مذهب ائمة العلماء والذي
تنازعوا فيه تنازع فيه العلماء فذهب اكثرهم ان من قتله المرتدون الممتنعون المحاربون لا يضمن
كما اتفق عليه العلماء وهو مذهب أبي حنيفة واحمد في احدى الروايتين ومذهب الشافعي واحمد
في الرواية الاخرى هو القول الاول فهذا الذي فعله الصحابة باولئك المرتدين بعد عودهم الى
الاسلام يقول ابن اظهر الاسلام والهمة ظاهرة فيه فيمنع من ركوب الخيل والسلاح والدروع
التي تلبسها المقاتلة ولا يترك في الجند يهودي ولا نصراني ويلزمون شرائع الاسلام حتى يظهر
ما يفعلونه من خير وشر ومن كان من ائمة ضلالهم واظهر التوبة اخرج عنهم وسير الى بلاد
المسلمين التي ليس لهم فيها ظهور فاما ان يهديه الله أو يموت على نفاقه من غير مضرة للمسلمين
ولا ريب ان جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من اعظم الطاعات واكثر الواجبات وهو
افضل من جهاد من يقاتل المسلمين من المشركين واهل الكتاب فان جهاد هؤلاء حفظنا
فتح من بلاد الاسلام ولما دخل فيه من الخوارج وجهاد من يقاتلنا من المشركين واهل الكتاب
من زيادة اظهار الدين وحفظ الاصل مقدم على الفرع وأيضا فضرر هؤلاء على المسلمين اعظم
من ضرر اولئك بل ضرر هؤلاء في الدين على كثير من الناس أشد من ضرر المحاربين من المشركين
وأهل الكتاب ويجب على كل مسلم ان يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب فلا يحل
لاحدان يكتم ما يعرفه من اخبارهم بل يشيها ويظهرها ليعرف المسلمون حقيقة حالهم ولا يحل
لاحدان يماونهم على قائمهم في الجند والمستخدمين ولا يحل لاحد السكوت عن القيام عليهم بما أمر
الله به ورسوله فان هذا من أعظم أبواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل
الله وقد قال تعالى لنبيه (يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلق عليهم) وهؤلاء لا يخرجون
عن الكفار والمنافقين والمعاون على كفرهم وعلى هدايتهم بحسب الامكان لمن الاجر والثواب

ما لا يعلمه الا الله فان المقصود هدايتهم كما قال تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس) قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس فيأتون بهم في السلاسل والقيود حتى يدخلونهم الاسلام فالمقصود بالجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هداية العباد لمصالح المآل والمعاد بحسب الامكان فن هداه الله سعد في الدنيا والآخرة ومن لم يهتد كف الله ضرره عن غيره ومعلوم ان الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أفضل الاعمال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وفروقه سنانه الجهاد في سبيل الله وفي الصحيحين عنه انه قال ان في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والارض أعدها الله للمجاهدين في سبيله وقال صلى الله عليه وسلم رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا مجاهدا أجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن القتل والجهاد أفضل من الحج والعمرة كما قال تعالى (أجمعتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوتون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله باموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون يشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم خالدين فيها أبدان الله عنده أجر عظيم) (٤١٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن يلعن معاوية ماذا يجب عليه وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الاحاديث وهي اذا قتل خليفة فاحدهما ملعون وأيضا ان عمارة تقتله الفئة الباغية وقتله عسكر معاوية وهل سبوا أهل البيت أو قتل الحجاج شريفا

﴿الجواب﴾ الحمد لله من لمن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كعائشة بن أبي سفيان وعمر بن العاص ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كأبي موسى الأشعري وأبي هريرة ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة والزبير أو عثمان وعلي بن أبي طالب أو أبي بكر الصديق وعمر أو عائشة أم المؤمنين أو غير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانه مستحق للعقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين وتنازع العلماء هل يماثل بالقتل أو ما دون القتل كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهب ما بلغ مد أحدكم ولا نصيفه واللعنة أعظم من السب وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم انه قال لعن المؤمن كقتله فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم لعن المؤمن كقتله وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار المؤمنين كما ثبت عنه انه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمنا به فله من الصعبة بقدر ذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ينزو جيش فيقول هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم قال ثم ينزو جيش فيقول هل فيكم من رأى من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم وذكر الطبقة الثالثة فملق الحكم بروية رسول الله صلى الله عليه وسلم كما علقه بصحبته ولما كان لفظ الصعبة فيه عموم وخصوص كان من اختص من الصحابة بما يتميز به عن غيره يوصف بتلك الصعبة دون من لم يشرك فيها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المتقدم لخالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد الرحمن يا خالد لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه فإن عبد الرحمن بن عوف هو وأمثلة من السابقين الأولين من الذين أنفقوا قبل الفتح فتح الحديبية وقاتلوا وخالد بن الوليد وغيره ممن أسلم بعد الحديبية وأنفقوا وقاتلوا دون أولئك قال تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) والمراد بالفتح فتح الحديبية لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة وكان الذين يابموه أكثر من ألف واربعمائة وهم الذين فتحوا خيبر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة وسورة الفتح الذي فيها ذلك أنزلها الله قبل أن تفتح مكة بل قبل أن يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد بايع أصحابه تحت الشجرة عام الحديبية سنتست من الهجرة وصالح المشركين صلح الحديبية المشهور وبذلك الصلح حصل من الفتح ما لا يعلمه الا الله انه قد كان كرهه خلق من المسلمين ولم يعلموا ما فيه من حسن العاقبة حتى قال سهل بن حنيف ايها الناس اتهموا الرأي فلقد رأيته يوم أبي جندل ولو استطيع ان ارد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددت رواه البخاري وغيره فلما كان من العام القابل اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ودخل هو ومن اعتمر معه مكة معتمرين وأهل مكة يومئذ مع المشركين ولما كان في العام الثامن فتح مكة في شهر رمضان وقد أنزل الله في سورة الفتح (لندخلن المسجد

الحرام ان شاء الله آمينين محققين رؤسكم ومقصرين لا تخافون فلم تملوا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا) فوعدهم في سورة الفتح ان يدخلوا مكة آمينين وأنجز مواعده من العام الثاني وانزل في ذلك (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص) وذلك كله قبل فتح مكة فمن توههم ان سورة الفتح نزلت بعد فتح مكة فقد غلط غلطا بئسا والمقصود ان أولئك الذين صحبوه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل على من بعدهم حتى قال لخالد لا تسبوا أصحابي فأنهم صحبوه قبل ان يصحبه خالد وأمثاله ولما كان لابي بكر الصديق رضى الله عنه من منزلة الصحبة ما يتميز به على جميع الصحابة خصه بذلك في الحديث الصحيح الذي رواه البخارى عن ابي الدرداء انه كان بين ابي بكر وعمر كلام فطلب أبو بكر من عمران يستغفر له فامتنع ثم روجاه أبو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما جرى ثم ان عمر قدم فخرج يطلب ابا بكر في بيته فذكر له انه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ينضب لابي بكر وقال ايها الناس اني جئت اليكم فقلت اني رسول الله اليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدقت فهل انتم تاركوا الى صاحبي فهل انتم تاركوا الى صاحبي فما اودى بعدها فبها خصه باسم الصحبة كما خصه به القرآن في قوله تعالى (ثاني اثنين اذ هما في النار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا) وفي الصحيحين عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فاختار ذلك العبد ما عند الله فبكر أبو بكر فقال بل نقدبك بانفسنا وأموالنا قال فجعل الناس يعجبون ان ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان أبو بكر أعلمنا به وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان آمن الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر ولو كنت متخذا من أهل الارض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن أخي وصاحبي سدوا كل خوخة في المسجد الا خوخة أبي بكر وهذا من أصح حديث يكون باتفاق العلماء العارفين بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله والمقصود ان الصحبة فيها خصوص وعموم وعمومها يندرج فيه كل من رآه وثمنه ولهذا يقال صحبته سنة وشهر او ساعة ونحو ذلك وعمومية عمرو بن العاص وأمثالها من المؤمنين لم يهتمهم أحد من السلف بنفاق بل قد ثبت في الصحيح ان عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال على ان ينقر لي ما تقدم من ذنبي فقال

ياعمر وأما علمت ان الاسلام يهدم ما كان قبله ومعلوم ان الاسلام الهادم هو اسلام المؤمنين
 لا اسلام المنافقين وأيضا فمرو بن العاص وأمثاله ممن قدم مهاجرا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد الحديبية هاجر اليه من بلادهم طوعا لا كرها والمهاجرون لم يكن فيهم منافق وانما كان
 النفاق في بعض من دخل من الانصار وذلك ان الانصار هم أهل المدينة فلما أسلم أشرافهم
 وجهورهم احتاج الباقون ان يظهروا الاسلام نفاقا لئلا يظنوا ظهوره في قومهم وأما أهل
 مكة فكان أشرافهم وجهورهم كفارا فلم يكن يظهر الايمان الا من هو مؤمن ظاهرا وباطنا
 فانه كان من أظهر الاسلام يؤذى ويهجر وانما المنافق يظهر الاسلام لمصلحة دينه وكان من أظهر
 الاسلام بمكة يتأذى في دينه ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة هاجر معه أكثر
 المؤمنين ومنع بعضهم من الهجرة اليه فامنع رجال من بني مخزوم مثل الوليد بن المغيرة أخو خالد
 أخو أبي جهل لانه ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقتل هؤلاء ويقول في قنوته اللهم نزع الوليد
 ابن الوليد وسلة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطأتك على مضروا جعلها عليهم سنيئا
 كسني يوسف والمهاجرون من أولهم الى آخرهم ليس فيهم من اتهمه أحد بالنفاق بل كلهم مؤمنون
 مشهود لهم بالايمان ولعن المؤمن كقتله وامام معاوية بن أبي سفيان وامثاله من الطلقاء الذين أسلموا بعد
 فتح مكة كمكرمة بن أبي جهل والحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن أمية وأبي سفيان
 ابن الحارث بن عبد المطلب وهؤلاء وغيرهم ممن حسن اسلامهم باتفاق المسلمين ولم يتهم احد
 منهم بذلك بنفاق ومعاوية قد استكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب
 والحساب وقه المذاب وكان اخوه يزيد بن أبي سفيان خيرا منه وأفضل وهو احد الامراء
 الذين بعثهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه في فتح الشام ووصاه بوصية معروفة وأبو بكر ماش
 ويزيد راكب فقال له يا خليفة رسول الله أما ان تركب وأما ان انزل قال لست براكب ولست
 بنازل اني احتسبت خطاي في سبيل الله وكان عمرو بن العاص هو الامير الآخر والثالث
 شرحبيل بن حسنة والرابع خالد بن الوليد وهو اميرهم المطلق ثم عزله عمرو وولى ابا عبيدة
 عامر بن الجراح الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد له انه امين هذه الامة
 فكان فتح الشام على يد أبي عبيدة وفتح العراق على يد سعد بن أبي وقاص ثم لما مات يزيد
 ابن أبي سفيان في خلافة عمر استعمل اخاه معاوية وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة

واخبرهم بالرجال واقومهم بالحق واعلمهم به حتى قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه كنا نتحدث ان السكينة تنطق على لسان عمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ضرب الحق على لسان عمرو بن لوط وقال لولم ابعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ابن عمر ما سمعت عمر يقول في الشيء اني لا اراه كذا وكذا الا كان مجراؤه وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما راك الشيطان سال كما جفا الا سلك جفا غير جفا ولا استعمل عمر قط بل ولا ابو بكر على المسلمين منافقا ولا استعمل من اقرار بهما ولا كان تأخذها في الله لومة لاثم بل لما قاتل اهل الردة واعادهم الى الاسلام منعهم ركوب الخيل وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم وكان عمر يقول لسعد بن ابي وقاص وهو أمير العراق لا تستعمل احدا منهم ولا تشاورهم في الحرب فانهم كانوا امراءا كابر مثل طلحة الاسدي والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن والاشعث بن قيس الكندي وامثالهم فهؤلاء لما تخوف ابو بكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين فلو كان عمرو بن الماص ومعاوية بن ابي سفيان وامثالهما ممن يتخوف منها النفاق لم يولوا على المسلمين بل عمرو بن الماص قد أمره النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل والنبي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين منافقا وقد استعمل على نجران سفيان بن حرب ابا معاوية ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو سفيان نائبه على نجران وقد اتفق المسلمون على ان اسلام معاوية خير من اسلام أيه أي سفيان فكيف يكون هؤلاء منافقين والنبي صلى الله عليه وسلم ياتهم على احوال المسلمين في العلم والعمل وقد علم ان معاوية وعمرو بن الماص وغيرهما كان بينهم من الفتن ما كان ولم يهتمهم احد من اوليائهم لا محاربهم ولا غير محاربهم بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل جميع علماء الصحابة والتابعين يهدم متفقون على ان هؤلاء صادقون على رسول الله مامونون عليه في الرواية عنه والمنافق غير مامون على النبي صلى الله عليه وسلم بل هو كاذب عليه مكذب له واذا كانوا مؤمنين محبين لله ورسوله فمن لئيمهم فقد عصي الله ورسوله وقد ثبت في صحيح البخاري ما معناه ان رجلا يقب حمارا وكان يشرب الخمر وكان كلما شرب اتي به الى النبي صلى الله عليه وسلم جلده فأتى به اليه مرة فقال رجل لئنه الله ما اكثر ما يؤتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأمنوه فانه يحب الله ورسوله وكل مؤمن يحب الله ورسوله ومن لم يحب الله ورسوله فليس بمؤمن وان كانوا متفاضلين في الايمان وما يدخل فيه من حب وغيره هذا مع انه صلى الله عليه وسلم لمن الخمر

وعاصرها ومعتصرها وشاربها وساقمها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها وقد نهى عن لمة هذا الممين لان اللمة من باب الوعيد فيحكم به عموما واما الممين فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة او حسنات ماحية او مصائب مكفرة او شفاعة مقبولة او غير ذلك من الاسباب التي ضررها يرفع العقوبة عن المذنب فهذا في حق من له ذنب محقق وكذلك حاطب بن أبي بلتعة فعل ما فعل وكان يسئ الى ممالكه حتى ثبت في الصحيح ان غلامه قال يا رسول الله والله ليدخلن حاطب بن أبي بلتعة النار قال كذبت انه شهد بدرا والحديبية وفي الصحيح عن علي بن أبي طالب ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسله والزيير بن العوام وقال لهما انتبازا وضة خان فان بها ظئينة ومعهما كتاب قال علي فانظقلنا تسمادي بناخلنا حتى لقينا الظئينة فقلنا أين الكتاب فقالت مامى كتاب ققلنا لها لتخرجن الكتاب أولنلقين الثياب قال فاخرجته من عقاصها فاتينابه النبي صلى الله عليه وسلم واذا كتاب من حاطب الى بعض المشركين بمكة يخبرهم ببعض امر النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا يا حاطب فقال والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتدادا عن ديني ولا رضاء بالكفر بعد الاسلام ولكن كنت امرأ ملصقا في قريش ولم اكن من انفسها وكان من معك من المسلمين لم يقرابات يحمون بهم اهلهم بمكة فاحببت اذا فاتني ذلك منهم ان اتخذ عندهم بدا يحمون بها فرايت وفي لفظ وعلمت ان ذلك لا يضر ك يعني لان الله ينصر رسوله والذين آمنوا فقال عمر دعني اضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك ان الله قد اطلع على اهل بدر فقال لم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود بدر ففعل ذلك على ان الحسنة العظيمة يغفر الله بها السيئة العظيمة والمؤمنون يؤمنون بالوعد والوعيد لقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وامثال ذلك مع قوله (ان الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) ولهذا لا يشهد لممين بالجنة الا بدليل خاص ولا يشهد على ممين بالنار الا بدليل خاص ولا يشهد لهم بمجرد الظن من اندراجهم في العموم لانه قد يندرج في العمومين فيستحق الثواب والعقاب لقوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والبدل اذا اجتمع له سيئات وحسنات فانه وان استحق العقاب على سيئاته فان الله يثيبه على حسناته ولا يحبط حسنات المؤمن لاجل ما صدر منه وانما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بتخليد اهل الكبائر

وانهم لا يخرجون منها بشفاعه ولا غيرها وان صاحب الكبيرة لا يقي معه من الايمان شيء وهذه اقوال فاسدة مخالفة للكتاب والسنة المتواترة واجماع الصحابة وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القراية ولا السابقين ولا غيرهم بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم والله تعالى يفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم ويفر لهم بمحسنات ما حية او يفر ذلك من الاسباب قال تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم اسوأ الذي عملوا ويجزيهم الله أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون) وقال تعالى (حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال ربني اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لي في ذرتي اني تبنت اليك واني من المسلمين اولئك الذين تقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة) ولكن الانبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء انهم معصومون من الاصرار على الذنوب فاما الصديقون والشهداء والصالحون فليسو بمعصومين وهذا في الذنوب المحققة وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون فاذا اجتهدوا فاصابوا فلهم اجران واذا اجتهدوا واخطئوا فلهم أجر على اجتهدهم وخطوهم مغفور لهم وأهل الضلال يعملون الخطأ والاثم متلازمين فتارة يفلون فيهم ويقولون انهم معصومون وتارة يحفون عنهم ويقولون انهم باغون بالخطأ وأهل العلم والايمان لا يعصون ولا يؤثمون ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال فطائفة سبت السلف ولنتهم لاعتقادهم انهم فعلوا ذنوبا وان من فعلها يستحق اللعنة بل قد يفسقونهم او يكفرونهم كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن أبي طالب وعثمان بن عفان ومن تولاهما ولمنهم وسبهم واستحلوا قتالهم وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية وقال صلى الله عليه وسلم تمرق مارقة على فرقة من المسلمين فتقاتلها اولى الطائفتين لاجل الحق وهؤلاء هم المارقة الذين مرقوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب وكفروا كل من تولاه وكان المؤمنون قد افترقوا فرقتين فرقة مع علي وفرقة مع معاوية فقاتل هؤلاء عليا واصحابه فوقع الامر كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وكما ثبت عنه أيضا في الصحيح انه قال عن الحسن ابنه إن ابني

هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين فاصلح الله به بين شيعة على
 وشيعة معاوية واثني النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصلح الذي كان على يديه وسماه
 سيداً بذلك لاجل ان ما فعله الحسن يحبه الله ورسوله ورضاه الله ورسوله ولو كان الاقتال
 الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الامر كذلك بل يكون الحسن
 قد ترك الواجب او الاحب الى الله وهذا النص الصحيح الصريح يبين ان ما فعله الحسن محمود
 مرضى لله ورسوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على فخذه ويضع
 اسامة بن زيد ويقول اللهم اني احبهما واحب من يحبهما وهذا ايضا مما ظهر فيه محبته ودعوته
 صلى الله عليه وسلم فانهما كانا اشد الناس رغبة في الامر الذي مدح النبي صلى الله عليه وسلم
 به الحسن واشد الناس كراهة لما يخالفه وهذا مما يبين ان القتلي من أهل صفين لم يكونوا عند
 النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة الخوارج المارقين الذين امر بقتلهم وهؤلاء مدح الصلح بينهم
 ولم يأمر بقتلهم ولهذا كانت الصحابة والائمة متفقين على قتل الخوارج المارقين وظهر من علي
 رضي الله عنه السرور بقتلهم ومن روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم الامر بقتلهم وما قد ظهر عنه
 واما قتال الصحابة فلم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه اثر ولم يظهر فيه سرور بل ظهر منه
 السكابة وتبني ان لا يقع وشكر بمض الصحابة وبر الفريقين من الكفر والنفاق وأجاز الترحم
 علي قتلي الطائفتين وامثال ذلك من الامور التي يعرف بها اتفاق علي وغيره من الصحابة على
 ان كل واحدة من الطائفتين مؤمنة وقد شهد القرآن بان اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان
 بقوله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بمت احدهما على الاخرى
 فقاتلوا التي تبني حتى تقيء الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واسطوا ان الله يحب
 المقتسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فسامهم مؤمنين
 وجعلهم اخوة مع وجود الاقتتال والنبي * والحديث المذكور اذا اقتتل خليفان فاحدهما ملوم
 كذب مقتر لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث ولا هو في شيء من دواوين الاسلام المتقدمة
 ومعاوية لم يدع الخلافة ولم يبايع له بها حين قاتل عليا ولم يقاتله على انه خليفة ولا انه يستحق
 الخلافة ويقرون له بذلك وقد كان معاوية يقر بذلك لمن ساله عنه ولا كان معاوية واصحابه يرون
 ان يتدروا عليا واصحابه بالقتال ولا يملوا بل لما رأى علي رضي الله عنه واصحابه انه يجب عليهم

طاعته ومبايسته اذ لا يكون للمسلمين الا خليفة واحد وانهم خارجون عن طاعته يتمتعون
عن هذا الواجب وهم أهل شوكة رأي ان يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب فتحصل الطاعة
والجماعة وهم قالوا ان ذلك لا يجب عليهم وانهم اذا قوتلوا على ذلك كانوا مظلومين قالوا لان
عثمان قتل مظلوما باتفاق المسلمين وقتلته في عسكر علي وهم غالبون لهم شوكة فاذا امتنعنا ظلّمونا
واعتدوا علينا وعلي لا يمكنه دفعهم كما لم يمكنه الدفع عن عثمان وانما علينا ان نبايع خليفة يقدر علي
ان ينصفنا ويبدل لنا الانصاف وكان في جهال الفريقين من يظن بعلي وبعثان ظنونا كاذبة برأ
الله منها عليا وعثمان كان يظن بعلي انه أمر بقتل عثمان وكان علي يحلف وهو البار الصادق
بلا يمين انه لم يقتله ولا رضى بقتله ولم يبالى علي قتله وهذا معلوم بلارب من علي رضى الله
عنه فكان اناس من عبي علي ومن مبغضيه يشعرون ذلك عنه فحبوه يقصدون بذلك
الظلم علي عثمان بانه كان يستحق القتل وان عليا أمر بقتله ومبغضوه يقصدون بذلك الظلم
علي علي وانه أعان علي قتل الخليفة المظلوم الشهيد الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها ولم يسفك
دم مسلم في الدفع عنه فكيف في طلب طاعته وامثال هذه الامور التي يتسبب بها الزائنون
علي المتشيعين الثمانية والعلوية وكل فرقة من المتشيعين مقررة مع ذلك بانه ليس معاوية
كفا لسلي بالخلافة ولا يجوز ان يكون خليفة مع امكان استخلاف علي رضي الله عنه فان فضل
علي وسابقيته وعلمه ودينه وشجاعته وسأرفضائله كانت عندهم ظاهرة معروفة كفضل اخوانه
ابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم رضى الله عنهم ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره وغير سعد
وسعد كان قد ترك هذا الامر وكان الامر قد انحصر في عثمان وعلي فلما توفي عثمان لم يبق لها
معين الا علي رضي الله عنه وانما وقع الشر بسبب قتل عثمان فحصل بذلك قوة أهل الظلم
والمدوان وضعف أهل العلم والايمان حتى حصل من الفرقة والاختلاف ما صار يطاع فيه من
غيره أولى منه بالطاعة ولهذا أمر الله بالجماعة والائتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف ولهذا
قبل ما يكرهون في الجماعة خير مما يجمعون من الفرقة وأما الحديث الذي فيه ان عمارا تقتله
الفئة الباغية فهذا الحديث قد طمن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو
في بعض نسخ البخاري قد تأوله بعضهم علي أن المراد بالباغية الطالبة بدم عثمان كما قالوا نبنى
ابن عفان باطراف الاسل وليس بشيء بل يقال ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو

حق كما قاله وليس في كون عمارا قتله الفئة الباغية ما ينافي ما ذكرناه فانه قد قال الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى تقيء الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقتسوا ان الله يحب المقتسين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم) فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبغي مؤمنين اخوة بل مع امره بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين وليس كل ما كان بنيا وظلما أو عدوانا يخرج عموم الناس عن الايمان ولا يوجب لعنهم فكيف يخرج ذلك من كان من خير القرون وكل من كان باغيا أو ظلما أو معتديا أو مرتكبيا ما هو ذنب فهو تسمان متاول وغير متاول فالتناول المجتهد كاهل العلم والدين الذين اجتهدوا واعتقد بعضهم حل امور واعتقد الآخرون تحريمها كما استحلت بعضهم بعض انواع الاشربة وبعضهم بعض المقابلات الربوية وبعضهم بعض عقود التحليل والتمتع وامثال ذلك فقد جرى ذلك وامثاله من خيار السلف فهو لاء المتاولون المجتهدون غايتهم انهم يخطئون وقد قال الله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطأنا) وقد ثبت في الصحيح ان الله استجاب هذا الدعاء وقد اخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام انهما حكما في الحرث وخص احدهما بالعلم والحكم مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحلم والعلماء ورثة الانبياء فاذا فهم اُحدم من المسئلة ما لم يفهمه الاخر لم يكن بذلك ملوما ولا مانعا لما عرف من علمه ودينه وان كان ذلك مع العلم بالحكم يكون انما وظلما والاصرار عليه فسقا بل متى علم تحريمه ضرورة كان تحليله كفرا فالبغي هو من هذا الباب أما اذا كان الباغي مجتهدا ومتأولا ولم يتبين له انه باغ بل اعتقد انه على الحق وان كان مخطئا في اعتقاده لم تكن تسميته باغيا موجبة لانحه فضلا عن ان توجب فسقه والذين يقولون بقتال البنية المتاولين يقولون مع الامر بقتالهم قتالنا لهم لدفع ضرر بينهم لا عقوبة لهم بل للمنع من المدوان ويقولون انهم باقون على العدالة لا يفسقون ويقولون هم كثير المكلف كما يمتنع الصبي والمجنون والناسي والمغنى عليه والناثم من المدوان ان لا يصدر منهم بل تمتنع البهائم من المدوان ويجب على من قتل مؤمنا خطأ الدية بنص القرآن مع انه لا اثم عليه في ذلك وهكذا من رفع الى الامام من أهل الحدود وتاب بعد القدرة عليه فاقام عليه الحد والتائب من الذنب كن لا ذنب له والباغي المتاول يجلد عند مالك والشافعي واحد ونظائره متعددة ثم بتقدير ان يكون البني بنير تاويل يكون ذنبا والذنوب تزول عقوبتها باسباب متعددة كالنوبة والحسنات

الماحية والمصابب المكفرة وغير ذلك ثم ان عمارا قتلته الفتنة الباغية ليس نصا في ان هذا اللفظ
 لماوية واصحابه بل يمكن انه اريد به تلك المصابة التي حملت عليه حتى قتلته وهي طائفة من
 المسكر ومن رضى بقتل عمار كان حكمه حكمها ومن المعلوم انه كان في المسكر من لم يرض
 بقتل عمار كعبد الله ابن عمرو بن العاص وغيره بل كل الناس كانوا منكبين لقتل عمار حتى
 معاوية وعمرو ويروى ان معاوية تاول ان الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتلته وان عليا رد
 هذا التأويل بقوله فنحن اذا قتلنا حمزة ولا ريب ان ما قاله علي هو الصواب لكن من نظر في كلام
 المتناظرين من العلماء الذين ليس بينهم قتال ولا ملك وان لهم في النصوص من التأويلات ما هو اضعف
 من تأويل معاوية بكثير ومن تاول هذا التأويل لم ير انه قتل عمارا فلم يستقد انه باغ ومن لم يستقد انه
 باغ وهو في نفس الامر باغ فهو متناول مخطئ والفتنة ليس فيهم من رآه القتال مع من قتل
 عمارا لكن لم يبق قولان مشهوران لما كان عليهما اكابر الصحابة منهم من يرى القتال مع عمار
 وطائفته ومنهم من يرى الامساك عن القتال مطلقا وفي كل من الطائفتين طوائف من السابقين
 الاولين ففي القول الاول عمار وسهل بن حنيف وابو ايوب وفي الثاني سعد بن ابي وقاص ومحمد
 ابن مسلمة واسامة بن زيد وعبد الله بن عمر ونحوهم ولعل اكثر الاكابر من الصحابة كانوا على
 هذا الرأي ولم يكن في المسكرين بعد علي افضل من سعد بن ابي وقاص وكان من القاعدتين
 وحديث عمار قد يحتاج به من رأى القتال لانه اذا كان قاتلوه بناء فانه يقول (قاتلوا التي تبغي)
 والمسكون يحتاجون بالاحاديث الكثيرة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ان القعود
 من الفتنة خير من القتال فيها وتقول ان هذا القتال ونحوه هو قتال الفتنة كما جاءت احاديث
 صحيحة تبين ذلك وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالقتال ولم يرض به وانما رضى بالصلح
 وانما أمر الله بقتال الباغي ولم يأمر بقتاله ابتداء بل قال (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
 فاصالحوا بينهما فان بنت احداهما على الاخرى قاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان قامت
 فاصالحوا بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب المقسطين) قالوا والاقتيال الاول لم يأمر الله به
 ولا أمر كل من بنى عليه أن يقاتل من بنى عليه فانه اذا قتل كل باغ كفر بل غالب المؤمنين
 بل غالب الناس لا يخافون ظلم وبني ولكن اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين فالواجب
 الاصلاح بينهما وان لم تكن واحدة منهما مأمورة بالقتال فاذا بنت الواحدة بعد ذلك قوتلت

لأنهم ترك القتال ولم ينجب إلى الصلح فلم يدفع شرها إلا بالقتال فصار قتالها بمنزلة قتال الصائل الذي لا يدفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد قالوا فيستدبر أن يكون جميع العسكر بقاء فم نؤمر بقتالهم ابتداء بل أمرنا بالاصلاح بينهم وايضا فلا يجوز قتالهم اذا كان الذين مع علي ناكثين عن القتال فانهم كانوا كثيري الخلاف عليه ضمني الطاعة له والمقصود ان هذا الحديث لا يبيح لمن أحد من الصحابة ولا يوجب فسقه واما أهل البيت فلم يسبوا قط والله الحمد ولم يقتل الحجاج أحدا من بني هاشم واما قتل رجالا من أشرف العرب وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو عبد مناف ولا بنو هاشم ولا بنو أمية حتى فرقوا بينه وبينها حيث لم يروه كفوا والله أعلم

(٤١١) (مسئلة) في المزمع مد بن تميم الذي بنى القاهرة والقصرين هل كان شريفا فاطميا وهل كان هو وأولاده معصومين وانهم أصحاب العلم الباطن وان كانوا ليسوا اشرافا فما الحجة على القول بذلك وان كانوا على خلاف الشريعة فلم يبق بقاء أم لا وما حكم من قتل ذلك عنهم من العلماء المعتمدين الذين يحتج بقولهم ولتبسطوا القول في ذلك

(الجواب) الحمد لله أما القول بأنه هو واحد من أولاده أو نحوهم كانوا معصومين من الذنوب والخطأ كما بدعته الرافضة في الاثني عشر فهذا القول شر من قول الرافضة بكثير فان الرافضة ادعت ذلك فيمن لاشك في ايمانه وتمواه بل فيمن لا يشك أنه من أهل الجنة كعلي والحسن والحسين رضي الله عنهم ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والايان على ان هذا القول من أفسد الأقوال وأنه من أقوال أهل الألفك والبهتان فان العصمة في ذلك ليست لغير الانبياء عليهم السلام بل كان من سوى الانبياء يؤخذ من قوله وترك ولا تجب طاعة من سوى الانبياء والرسول في كل ما يقول ولا يجب على الخلق اتباعه والايان به في كل ما يامر به ويحبر به ولا تكون مخالفته في ذلك كفرا بخلاف الانبياء بل اذا خالفه غيره من نظرائه وجب على المجتهد النظر في قولها وإيها كان أشبه بالكتاب والسنة تابعه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر عند التنازع

بالرد الى الله والى الرسول اذ المعصوم لا يقول الا حقا ومن علم انه قال الحق في موارد النزاع وجب اتباعه كما لو ذكر ذكر آية من كتاب الله تعالى او حديثا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصد به قطع النزاع اما وجوب اتباع القائل في كل ما يقوله من غير ذكر دليل يدل على صحة ما يقوله فليس بصحيح بل هذه المرتبة هي مرتبة الرسول التي لا تصلح الا له كما قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (وما ارسلنا من رسول الا ليطلع باذن الله ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما) وقال تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وقال تعالى (انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا اولئك هم المفلحون) وقال (ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انهم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا) وقال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين) وقال تعالى (وسلاما مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) وقال تعالى (وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا) وقال تعالى (لئن اقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وآمنتم برسلي وعزتموه واقرضتم الله قرضا حسنا لا كفرن عنكم سيئاتكم) وامثال هذه في القرآن كثير بين فيه سعادة من آمن بالرسول واتبهم واطاعهم وشقوة من لم يؤمن بهم ولم يتبعهم بل عصاهم فلو كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به ونهى عنه لكان حكمه في ذلك حكم الرسول والنبي المبعوث الى الخلق رسول اليهم بخلاف من لم يبعث اليهم فن كان امرا ناهيا للخلق من امام وعالم وشيخ واولى امر غير هؤلاء من اهل البيت او غيرهم وكان معصوما كان بمنزلة الرسول في ذلك وكان من اطاعه وجبت له الجنة ومن عصاه وجبت له النار كما يقوله القائلون بمصمة على او غيره من الائمة بل من اطاعه يكون مؤمنا ومن عصاه يكون كافرا وكان هؤلاء كتابيا بنى اسرائيل فلا يصح حينئذ قول النبي صلى الله عليه وسلم لاني بعمدي وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا

انما ورثوا العلم فن أخذهم فقد أخذ بحظ وافر فناية العلماء من الائمة وغيرهم من هذه الامة
 ان يكونوا وريثة الانبياء لا ان يكونوا انبياء وايضا فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والاجماع ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال للصديق في تأويل رؤيا عبرها أصبت بمضا وأخطأت بمضا وقال الصديق
 اطيعوني ما أطيعت الله فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وغضب مرة على رجل فقال له ابو
 بردة دعني اضرب عنقه فقال له ا كنت فاعلا قال نعم فقال ما كانت لاحد بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولهذا اتفق الائمة على ان من سب نبيا قتل ومن سب غير النبي لا يقتل
 بكل سب سبه بل يفصل في ذلك فان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما كان او
 كافرا لانه قدح في نسبه ولو قذف غير ام النبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يعلم براءتها لم يقتل
 وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في مواضع بمثل هذه فيرجع عن أقوال كثيرة اذا
 تبين له الحق في خلاف ما قال ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيدوها منهم ويقول
 في مواضع والله ما يدري عمر أصاب الحق أو أخطأه ويقول امرأة أصابت ورجل أخطأ ومع
 هذا فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان في الامم قبلكم محدثون
 فان يكن في أمتي أحد فمروني بالترمذي لولم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ان الله ضرب الحق
 على عمر وقلبه فاذا كان المحدث الملم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المنزلة يشهد على
 نفسه بانه ليس بمصوم فكيف بغيره من الصحابة وغيرهم الذين لم يلبثوا منزلة فان أهل العلم
 متفقون على ان أبا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم وأولى
 بمعرفة الحق واتباعه منهم وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر روي ذلك عنه من نحو ثمانين وجها وقال علي رضي الله
 عنه لا أوتي باحد يفصلني على أبي بكر وعمر الا جلسته حد المفتري والا قول المأثورة عن عثمان
 وعلي وغيرهما من الصحابة بل أبو بكر الصديق لا يحفظ له فتيا اختلف فيها بخلاف نص النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد وجد لعلي وغيره من الصحابة من ذلك أكثر مما وجد لعمر وكان الشافعي
 رضي الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه فيحتجون عليه بقول علي فصنف كتاب
 اختلاف علي وعبد الله بن مسعود وبين فيه مسائل كثيرة تركت من قولها للحجج السنة بخلافها
 وصنف بعده محمد بن نصر الثوري كتابا أكبر من ذلك كما ترك من قول علي رضي الله عنه

ان المتدة المتوفى عنها اذا كانت حاملا فانها تعد أبعد الاجلين و يروى ذلك عن ابن عباس أيضا وافقت أئمة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما في ذلك وهوانها اذا وضعت حملها حلت لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سبيعة الاسمية كانت قد وضعت بعد زوجها بليال فدخل عليها أبو السنايل ابن بكمك فقال ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر فقلت للنبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذب أبو السنايل حلت فانكحي فكذب النبي صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفتيا وكذلك المفوضة التي تزوجها زوجها ومات عنها ولم يفرض لها مهر قال فيها علي وابن عباس انها لا مهر لها وافق فيها ابن مسعود وغيره ان لها مهر المثل فقام رجل من أشجع فقال نشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه ومثل هذا كثير وقد كان علي وابناه وغيرهم يخالف بعضهم بعضا في العلم والفتيا كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضا ولو كانوا معصومين لكان مخالفة المعصوم للمعصوم ممتنة وقد كان الحسن في امر القتال يخالف اياه ويكره كثير عما يفعله ويرجع على رضي الله عنه في آخر الامر الى رايه وكان يقول

لئن عجزت بحجة لا اعتذر سوف اكيس بعدها واستمر

واجبر الراي السيب المنشر

وتبين له في آخر عمره ان لو فعل غير الذي كان فعله لكان هو الا صوب وله فتاوى رجع ببعضها عن بعض كقوله في امهات الاولاد فان له فيها قولين احدهما المنع من بيعهن والثاني اباحة ذلك والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان الا ان يكون احدهما ناسخا للآخر كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعده نسخ ادلائي بعده وقد وصى الحسن اخاه الحسين بان لا يطعم أهل العراق ولا يطلب هذا الامر و اشار عليه بذلك ابن عمر وابن عباس وغيرهما عن يتولاه ويحبه وراؤا انه صاحته وصاحته الساميين ان لا يذهب اليهم لا يجيبهم الى ما قالوه من الحمى اليهم والقتال معهم وان كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين ولكنه رضي الله عنه فعل ما رآه مصلحة والراي بصيب ويخطى والمعصوم ليس لاحد ان يخالفه وليس له أن يخالف معصوما آخر الا أن يكونا على شريعتين كالرسولين وهو ملوم أن شرعتهما واحدة وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود ان من ادعى عصمة هؤلاء السادة المشهود لهم بالايمان والتقوى والجنة هو في

غاية الضلال والجهالة ولم يقل هذا القول من له في الامة لسان صدق بل ولا من له عقل محمود فكيف
 تكون العصمة في ذرية عبد الله بن ميمون القداح مع شجرة النفاق والكذب والضلال وهب ان
 الامر ليس كذلك فلارب ان سيرتهم من سيرة الملوك وأكثرها ظاهرا وانها كالألله محرمات وابتدعها
 عن اقامة الامور والواجبات واعظمهم اظهارا للبدع المخافة للكتاب والسنة واعانة لاهل النفاق
 والبدعة وقد اتفق اهل العلم على ان دولة بني أمية وبني العباس أقرب الى الله ورسوله من دولتهم
 واعظم علما وایمانا من دولتهم واقل بدعا وفجورا من بدعتهم وان خليفة الدولتين اطوع لله
 ورسوله من خلفاء دولتهم ولم يكن في خلفاء الدولتين من يجوز ان يقال فيه انه معصوم فكيف
 يدعى العصمة من ظهرت عنه الفواحش والمكرات والظلم والبنى والمدوان والعداوة لاهل
 البر والتقوى من الامة والاطمئنان لاهل الكفر والنفاق فهم من أفسد الناس ومن أكفر
 الناس وما يدعى العصمة في النفاق والفسوق الاجاهل مبسوط الجبل أو زنديق يقول بلا علم
 ومن المعلوم الذي لا ريب فيه ان من شهد لهم بالایمان والتقوى أو بصحة النسب فقد شهد لهم
 بما لا يعلم وقد قال الله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (الا من شهد بالحق وهم
 يعلمون) وقال عن اخوة يوسف (وما شهدنا الا بما علمنا) وليس أحد من الناس يعلم صحة نسبهم
 ولا نبوت ايمانهم وتقواهم فان غاية ما يزعمه انهم كانوا يظهرون الاسلام والتزام شرائعه وليس كل
 من اظهر الاسلام يكون مؤمنا في الباطن اذ قد عرف في المظهرين للاسلام المؤمن والمنافق
 قال الله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) وقال تعالى (اذا
 جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
 لكاذبون) وقال تعالى (قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل
 الايمان في قلوبكم وهؤلاء القوم يشهد عليهم علماء الامة واتمها وجهيرها انهم كانوا منافقين
 زنادقة يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر فاذا قدر أن بعض الناس خالفهم في ذلك صار في
 ايمانهم نزاع مشهور فالشاهد لهم بالایمان شاهد لهم بما لا يعلمه اذ ليس معه شيء يدل على ايمانهم
 مثل ما مع منازعيه ما يدل على فقاهم وزندقتهم وكذلك النسب قد علم ان جمهور الامة تطعن
 في نسبهم ويذكرون انهم من اولاد المجوس واليهود وهذا مشهور من شهادة علماء الطوائف
 من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واهل الحديث وأهل الكلام وعلماء النسب والعاملة

وغيرهم وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لاختبار الناس وإياهم حتى بعض من قد يتوقف في أمرهم كابن الاثير الموصلي في تاريخه ونحوه فانه ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم من القدح في نسبهم وأما جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين حتى القاضي ابن خلكان في تاريخه فانهم ذكروا بطلان نسبهم وكذلك ابن الجوزي وابو شامة وغيرهما من أهل العلم بذلك حتى صنف العلماء في كشف اسرارهم وهتك استارهم كما صنف القاضي ابو بكر الباقلاني كتابه المشهور في كشف اسرارهم وهتك استارهم وذكر أنهم من ذرية المجوس وذكر من مذاهبهم ما يبيّن فيه ان مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى بل ومن مذاهب الغالية الذين يدعون الهية علي أو نبوته فهم أكفر من هؤلاء وكذلك ذكر القاضي أبو يبي في كتابه المعتمد فصلا طويلا في شرح زندقتهم وكفرهم وكذلك ذكر أبو حامد الغزالي في كتابه الذي سماه فضائل المستطرية وفضائل الباطنية قال ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وكذلك القاضي عبد الجبار بن احمد وأمثاله من المعتزلة المتشعبة الذين لا يفضلون علي علي غيره بل يفسقون من قائله ولم يبق من قتاله يجمعون هؤلاء من اكابر المناققين الزنادقة فهذه مقالة المعتزلة في حقهم فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة بل والرافضة الامامية مع أنهم من أجهل الخلق وأنهم ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح ولا دنيا منصورة ثم يعلمون ان مقالة هؤلاء مقالة الزنادقة المناققين ويعلمون ان مقالة هؤلاء الباطنية شر من مقالة النازلية الذين يمتقدون الهية علي رضي الله عنه وأما القدح في نسبهم فهو مأثور عن جماهير علماء الامة من علماء الطوائف وقد تولى الخلافة غيرهم طوائف وكان في بعضهم من البدعة والظلم ما فيه فلم يقدح الناس في نسب أحد من أولئك كما قدحوا في نسب هؤلاء ولا نسبهم الى الزندقة والنفاق كما نسبوا هؤلاء وقد قام من ولد علي طوائف من ولد الحسن وولد الحسين كحميد بن عبد الله بن حسن وأخيه ابراهيم بن عبد الله بن حسن وأمثالهما ولم يطن أحد لا من أعدائهم ولا من غير أعدائهم لا في نسبهم ولا في اسلامهم وكذلك الداعي القائم بطبرستان وغيره من العلويين وكذلك بنو حمود الذين تلبوا بالاندلس مدة وأمثال هؤلاء لم يقدح أحد في نسبهم ولا في اسلامهم وقد قتل جماعة من الطالبيين من علي الخلافة لا سيما في الدولة العباسية وحبس طائفة كوسى بن جعفر وغيره ولم يقدح أعداؤهم

في نسبهم ولا دينهم وسبب ذلك ان الانساب المشهورة أمرها ظاهر متدارك مثل الشمس لا يقدر المدون ان يطفئه وكذلك اسلام الرجل وصحة ايمانه بالله والرسول أمر لا يخفى وصاحب النسب والدين لو أراد عدوه ان يبطل نسبه ودينه وله هذه الشهرة لم يمكنه ذلك فان هذا مما تتوفر اطمه والدواعى على نقله ولا يجوز ان تتفق على ذلك أقوال العلماء وهؤلاء بنو عبيد القداح ما زالت علماء الامة المأمونون علما ودينا يقدحون في نسبهم ودينهم لا يذمونهم بالرفض والتشيع فان لهم في هذا شركاء كثيرين بل يجلونهم من القرامطة الباطنية الذين منهم الاسماعيلية والنصيرية ومن جنسهم الحرمية الحميرة وأمثالهم من الكفار المنافقون الذين كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ولا رب ان اتباع هؤلاء باطل وقد وصف العلماء أئمة هذا القول بأنهم الذين ابتدعوه ووضعوه وذكروا ما بنوا عليه مذاهبهم واتهم اخذوا بمض قول المجوس وبمض قول الفلاسفة فوضعوهم السابق والتالى والاساس والحجج والدعاوى وامثال ذلك من المراتب وترتيب الدعوة سبع درجات آخرها البلاغ الاكبر والناموس الاعظم مما ليس هذا موضع تفصيل ذلك واذا كان كذلك فمن شهد لهم بصحة نسب أو ايمان فاقبل ما في شهادته انه شاهد بلا علم كافٍ ما ليس له به علم وذلك حرام باتفاق الامة بل ما ظهر عنهم من الزندقة والنفاق ومعاذاة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم دليل على بطلان نسبهم الفاطمى فان من يكون من أقارب النبي صلى الله عليه وسلم القائمين بالخلافة في أمته لا تكون معاداته لدينه كمعاذاة هؤلاء فلم يعرف في بنى هاشم ولا ولد أبي طالب بل ولا بنى أمية من كان خليفة وهو معاد لدين الاسلام فضلا عن ان يكون معاديا له كمعاذاة هؤلاء بل أولاد الملوك الذين لا دين لهم فيكون فيهم نوع حمية لدين آبائهم واسلافهم فمن كان من ولد سيد ولد آدم الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق كيف يماذى دينه هذه المعادة ولهذا نجد جميع المأمونين على دين الاسلام باطنا وظاهرا معادين لهؤلاء الا من هو زنديق عدو لله ورسوله أو جاحل لا يعرف ما بعث به رسوله وهذا بما يدل على كفرهم وكذبهم في نسبهم

(فصل) وأما سؤال القائل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم التي ادعواهم من العلم الباطن هو اعظم حجة ودليل على انهم زنادقة منافقون لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا باليوم الآخر فان هذا العلم الباطن الذي ادعوه هو كفر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى بل اكثر

المشركين على انه كفر أيضا فان مضمونه ان للكتب الالهية بواطن تخالف المعلوم عنده المؤمنين في الاوامر والنواهي والاخبار أما الاوامر فان الناس يعلمون بالاضطرار من دين الاسلام ان محمدا صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلوات المكتوبة والزكاة المفروضة وصيام شهر رمضان وحج البيت المتيق وأما النواهي فان الله تعالى حرم عليهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن والأثم والبنى بغير الحق وان يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان يقولوا على الله مالا يعلمون كاحرم الخمر ونكاح ذوات المحارم والربا والميسر وغير ذلك فزعم هؤلاء انه ليس المراد بهذا ما يعرفه المسلمون ولكن لهذا باطن يعلمه هؤلاء الأئمة الاسماعيلية الذين انتسبوا الى محمد بن اسماعيل ابن جعفر الذين يقولون انهم معصومون وأنهم اصحاب العلم الباطن كقولهم الصلاة معرفة اسرارنا لهذه الصلوات ذات الركوع والسجود والقراءة والصيام كتمان اسرارنا ليس هو الامساك عن الاكل والشرب والنكاح والحج زيارة شيوخنا المقدسين وامثال ذلك وهؤلاء المدعون للباطن لا يوجبون هذه العبادات ولا يحرمون هذه المحرمات بل يستحلون الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونكاح الامهات والبنات وغير ذلك من المنكرات ومعلوم ان هؤلاء اكفر من اليهود والنصارى فمن يكون هكذا كيف يكون معصوما واما الاخبار فانهم لا يقولون بقيام الناس من قبورهم رب العالمين ولا بما وعد الله به عبادهم من الثواب والعقاب بل ولا بما اخبرت به الرسل من الملائكة بل ولا بما ذكرته من اسماء الله وصفاته بل اخبارهم الذي يتبعونها اتباع المتفلسفة المشائين التابعين لارسطو ويريدون ان يحجموا بين ما أخبر به الرسل وما يقوله هؤلاء كما فصل اصحاب رسائل اخوان الصفا وهم على طريقة هؤلاء البيهقيين ذرية عبيد الله بن ميمون القداح فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين أو اليهود أو النصارى ان ما يقوله اصحاب رسائل اخوان الصفا يخالف للملل الثلاث وان كان في ذلك من العلوم الرياضية والطبيعية وبعض المنطقية والالهية وعلوم الاخلاق والسياسة والمنزل ما لا ينكر فان في ذلك من مخالفة الرسل فيما أخبرت به وأمرت به والتكذيب بكثير مما جاءت به وتبديل شرائع الرسل كلهم بما لا ينبغي على عارف بملة من الملل فهو لا خارجون عن الملل الثلاث ومن أكاذيبهم وزعمهم ان هذه الرسائل من كلام جعفر بن محمد الصادق والعلماء يعلمون انها انما وضعت بعد المائة الثالثة زمان بناء القاهرة وقد ذكر واضموها فيها ما حدث في الاسلام

في استيلاء النصارى على سواحل الشام ونحو ذلك من الحوادث التي حدثت بعد المائة الثالثة
وجعفر بن محمد رضى الله عنه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة قبل بناء القاهرة بأكثر من مائتي
سنة اذ القاهرة بنيت حول الستين وثلاثمائة كما في تاريخ الجامع الازهر ويقال ان ابتداء بنائها
سنة ثمان وخمسين وانه في سنة اثنين وستين قدم معد بن تميم من المغرب واستوطنها ومما بين
هذا ان المتفلسفة الذين يعلم خروجهم من دين الاسلام كانوا من اتباع مفسرين قابل أحد أمرائهم
وأبي علي ابن الهيثم الذين كانوا في دولة الحاكم نازلين قريبا من الجامع الازهر وابن سينا وابنه
وأخوه كانوا من أتباعهما قال ابن سينا وقرأت من الفلسفة وكنت أسمع أبي وإخوتي يذكران
العقل والنفس وكان وجوده علي عهد الحاكم وقد علم الناس من سيرة الحاكم ما علموه وما فعله
هشكين الدرزي مولاه بامرءه من دعوة الناس الى عبادته ومقاتلته أهل مصر على ذلك ثم ذهبه
الى الشام حتى اضل وادى التيم بن ثعلبة وزندقة والنفاق فيهم الى اليوم وعدم كتب الحاكم
وقد أخذتها منهم وقرأت ما فيها من عبادتهم الحاكم واسقاطه عنهم الصلاة والزكاة والصيام
والحج وتسمية المسلمين الموجبين لهذه الواجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله بالحشوية الى
أمثال ذلك من أنواع النفاق التي لا تكاد تحصى وبالجملة فهم الباطن الذي يدعو مضمونه الكفر
بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بل هو جامع لكل كفر لكنهم فيه على
درجات فليسوا مستوون في الكفر اذ هو عندهم سبع طبقات كل طبقة يخاطبون بها
طائفة من الناس بحسب بعدهم من الدين وقربهم منه ولهم القاب وتزيينات ركوها من مذهب
المجوس والفلاسفة والرافضة مثل قولهم السابق والتالي جعلوا بأزاء العقل والنفس كالذي ذكره
الفلاسفة وبأزاء النور والظلمة كالذي ذكره المجوس وهم ينتمون الى محمد بن اسماعيل بن جعفر ويدعون
انه هو السابع ويتكلمون في الباطن والاساس والحجة والباب وغير ذلك بما يطول وصفهم ومن
وصاياهم في الناموس الاكبر والبلاغ الاعظم انهم يدخلون على المسلمين من باب التشيع وذلك
لعلمهم بان الشيعة من أجهل الطوائف وأضغفها عقلا وعلما وأبدها عن دين الاسلام علما وعملا
ولهذا دخلت الزنادقة على الاسلام من باب التشيع قديما وحديثا كادخل الكفار المحاربون مدائن
الاسلام بندا بندا معاونة الشيعة كما جرى لهم في دولة الترك الكفار بندا وحلب وغيرها بل كما
جرى بتغير المسلمين مع النصارى وغيرهم فهم يظهرون التشيع لمن يدعونه واذا استجاب لهم

نقولوه الى الرفض والقدح في الصحابة قلت رأوه قابلا نقولوه الى الطعن في علي وغيره ثم نقولوه
 الى القدح في نبينا وسائر الانبياء وقالوا ان الانبياء لهم بواطن واسرار تخالف ما عليه امتهم
 وكانوا قوما اذكياء فضلاء قالوا باغراضهم الدنيوية بما وضموه من النواميس الشرعية ثم قدحوا
 في المسيح ونسبوه الى يوسف التجار وجعلوه ضعيف الرأي حيث تمكن عدوه منه حتى
 صلبه فيوافقون اليهود في القدح في المسيح لكن هم شر من اليهود فانهم يتقدحون في
 الانبياء واما موسى ومحمد فيعظمون أسرهما لتمكنهما وقهر عدوهما ويدعون انهما أظهرنا
 ما أظهرنا من الكتاب لذئب العامة وان لذلك اسراراً باطنة من عرفها صار من الكمل البالغين
 ويقولون ان الله احل كل ما نشتهي من الفواحش والمنكرات وأخذ اموال الناس بكل طريق
 ولم يجب علينا شيء مما يجب على العامة من صلاة وزكاة وصيام وغير ذلك اذا بالغ عندم قد
 عرف انه لا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب وهم في اثبات واجب الوجود المبدع للعالم على
 قولين لا تثمهم تنكره وتزعم ان المشائين من الفلاسفة في نزاع الا في واجب الوجود ويستبينون
 بذكر الله واسمه حتي يكتب احدهم اسم الله واسم رسوله في اسفله وامثال ذلك من كفرهم
 كثير وذو الدعوة التي كانت مشهورة والاسماعيلية الذين كانوا على هذا المذهب بقلع
 الألموت وغيرها في بلاد خراسان وبارض اليمن وجبال الشام وغير ذلك كانوا على مذهب
 المبيدين المستول عنهم وابن الصباح الذي كان رأس الاسماعيلية وكان الغزالي يناظر اصحابه
 لما كان قدم الى مصر في دولة المستنصر وكان أطولهم مدة وتلقي عنه اسرارهم وفي دولة المستنصر
 كانت فتنة الساسري في المائة الخامسة سنة خمسين واربمائة لما جاهد الساسري خارجاً عن
 طاعة الخليفة القائم بامر الله العباسي واتفق مع المستنصر العبدى وذهب يحشر الى العراق
 وأظهروا في بلاد الشام والعراق شعار الرفض كما كانوا قد أظهروها بارض مصر وقتلوا طوائف
 من علماء المسلمين وشيوخهم كما كانت سلفهم قتلوا قبل ذلك بالمغرب طوائف واذنوا على
 المنابر على خير العمل حتى جاء الترك السلاجقة الذين كانوا ملوك المسلمين فهزموهم
 وطردهم الى مصر وكان من اواخرهم الشهيد نور الدين محمود الذي فتح اكثر الشام واستنقذه
 من ايدي النصارى ثم بمث عسكره الى مصر لما استنجدوه على الافرنج وتكرر دخول العسكر
 اليها مع صلاح الدين الذي فتح مصر فزال عنها دعوة العبيدين من القرامطة الباطنية وأظهر

فيها شرائع الاسلام حتى سكنها من حينئذ من اظهر بها دين الاسلام وكان في اثناء دولتهم
 يخاف الساكن بمصر أن يروى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل كما حكي ذلك
 ابراهيم بن سعد الجبال صاحب عبد الفتى بن سعيد وامتنع من رواية الحديث خوفا أن يقتلوه
 وكانوا ينادون بين القصرين من لعن وسب فله دينار وأردب وكان بالجامع الازهر عدة
 مقاصير يلعب فيها الصبية بل يتكلم فيها بالكفر الصريح وكان لهم مدرسة تقرب المشهد الذي
 بنوه ونسبوه الى الحسين وليس فيه الحسين ولا شيء منه بائنا القلاء وكانوا لا يدرسون في
 مدرستهم علوم المسلمين بل المنطق والطبيعة والآلهي ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة
 وبنوا ارسادا على الجبال وغير الجبال يرصدون فيها الكواكب يعبدهنها ويسبحونها ويستنزلون
 روحانياتها التي هي شياطين تنزل على المشركين الكفار كشياطين الاصنام ونحو ذلك والمزبن
 تميم بن معد أول من دخل القاهرة منهم في ذلك فصنف كلاما معروفا عند اتباعه وليس هذا
 المزبن باديس فان ذلك كان مسلما من أهل السنة وكان رجلا من ملوك المغرب وهذا بعد
 ذلك بمدة ولاجل ما كانوا عليه من الزندقة والبدة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي
 سنة قد انطفأ نور الاسلام والايمان حتى قالت فيها العلماء انها كانت دارردة ونفاق كدار مسيلة
 الكذاب والقرامطة الخارجين بارض العراق الذين كانوا سلفا لهؤلاء القرامطة ذهبوا من
 العراق الى المغرب ثم جاؤا من المغرب الى مصر فان كفر هؤلاء وردتهم من أعظم الكفر
 والردة وهم أعظم كفرا وردة من كفر اتباع مسيلة الكذاب ونحوه من الكذابين فان
 اولئك لم يقولوا في الالهية والربوبية والشرائع ما قاله ائمة هؤلاء ولهذا يميز بين قبورهم وقبور
 المسلمين كما يميز بين قبور المسلمين والكفار فان قبورهم موجهة الى غير القبلة واذا أصاب الخيل مغل
 اتوا بها الى قبورهم كما يتون بها الى قبور الكفار وهذه عادة معروفة للخيل اذا أصاب الخيل مغل ذهبوا
 بها الى قبور اليهود والنصارى بدمشق وان كانوا بمسكن الاسماعيلية والنصيرية ونحوهما ذهبوا
 بها الى قبورهم وان كانوا بمصر ذهبوا بها الى قبور اليهود والنصارى او لهؤلاء المبيدين الذين قد
 يتسمون بالاشراف وليسوا من الاشراف ولا ينهبون بالليل الى قبور الانبياء والصالحين
 ولا الى قبور عموم المسلمين وهذا أمر عجيب معلوم عند الجند وعلمائهم وقد ذكر سبب ذلك
 ان الكفار يماقبون في قبورهم فيسمع أصواتهم البهائم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم

بذلك ان الكفار يعذبون في قبورهم ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 راكبا على بقلته فمر بقبور فجاءت به حتى كادت تلقيه فقال هذه أصوات يهود تمذب في قبورها
 فان البهايم اذا سمعت ذلك الصوت المنكر أوجب لها من الحرارة ما يذهب المنفل وكان
 الجبال يظنون ان تمشية الخيل عند قبور هؤلاء لدينهم وفضلهم فلما تبين لهم انهم يمشونها عند
 قبور اليهود والنصارى والنصيرية ونحوهم دون قبور الانبياء والصالحين وذكروا العلماء انهم
 لا يمشونها عند قبر من يرف بالدين بمصر والشام وغيرها انما يمشونها عند قبور الفجار والكفار
 تبين بذلك ما كان مشتبا ومن علم حوادث الاسلام وما جرى فيه بين اوليائه وأعدائه
 الكفار والمنافقين علم ان عداوة هؤلاء المستدين للاسلام الذي بعث الله به رسوله أعظم من
 عداوة التتار وان علم الباطن الذي كانوا يدعون حقيقته هو ابطال الرسالة التي بعث الله بها
 محمدا بل ابطال جميع المرسلين وانهم لا يتقرون بما جاء به الرسول عن الله ولا من خبره ولا من
 أمره وان لهم قصدا مؤكدا في ابطال دعوته وفساد ملته وقتل خاصته واتباع عترته وانهم في معاداة
 الاسلام بل وسائر الملل أعظم من اليهود والنصارى فان اليهود والنصارى يقرون باصل الجمل التي
 جاءت بها الرسل كآيات الصانع والرسول والشرائع واليوم الآخر ولكن يكذبون بمض الكتب
 والرسل كما قال الله سبحانه (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله
 ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون
 حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا) واما هؤلاء القرامطة فانهم في الباطن كافرون بجميع الكتب
 والرسل يخفون ذلك ويكتمونه عن غير من يتقون به لا يظهرونه كما يظهره أهل الكتاب
 دينهم لانهم لو أظهروه لنفر عنهم جماهير أهل الارض من المسلمين وغيرهم وهم يفرقون
 بين مقالاتهم ومقالة الجمهور بل الرافضة الذين ليسوا زنادقة كفارا يفرقون بين مقالاتهم ومقالة
 الجمهور ويرون كتمان مذهبهم واستعمال التقية وقد لا يكون من الرافضة من له نسب صحيح
 مسلما في الباطن ولا يكون زنديقا لكن يكون جاهلا مبتدعا واذا كان هؤلاء مع صحة نسبهم
 واسلامهم يكتنون ما هم عليه من البدعة والهوى لكن جمهور الناس يخالفونهم فكيف
 بالقرامطة الباطنية الذين يكفرونهم أهل الملل كلها من المسلمين واليهود والنصارى وانما يقرب
 منهم الفلاسفة المشاؤون اصحاب ارسطو فان ينعم وبين القرامطة مقارنة كبيرة ولهذا يوجد

فضلاء القرامطة في الباطن متفلسفه كسنان الذي كان بالشام والطوسي الذي كان وزيرا لهم
بالملوت ثم صار منجها لهؤلاء وملك الكفار وصنف شرح الاشارات لابن سينا وهو الذي
اشار على ملك الكفار بقتل الخليفة وصار عند الكفار الترك هو المقدم على الذين يسمونهم
الدايميدية فهوؤلاء وأمثالهم يعلمون ان ما يظهروه القرامطة من الدين والكرامات ونحو ذلك
انه باطل لكن يكون أحدهم متفلسفا ويدخل معهم لموافقتهم له على ما هو فيه من الاقرار
بالرسل والشرائع في الظاهر وتأويل ذلك بأمور يعلم بالاضرار انها مخالفة لما جاءت به الرسل
فان المتفلسفة تناولون ما اخبرت به الرسل من امور الايمان بالله واليوم الآخر بالنفي والتعطيل
الذي يوافق مذهبهم واما الشرائع العملية فلا ينفونها كما ينفيها القرامطة بل يوجبونها على
الامة ويوجبون بعضها على الخاصة ولا يوجبون ذلك ويقولون ان الرسل فيما اخبروا به
وامروا به لم يأتوا بحقائق الامور ولكن اتوا بأمر فيه صلاح العامة وان كان هو كذبا في
الحقيقة ولهذا اختار كل مبطل ان يأتي بمخاريق لقصد صلاح العامة كما فعل ابن التومرت
الملقب بالمهدي ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة لانه كان مثلهما في الجملة ولم يكن منافقا
مكذبا للرسل معطلا للشرائع ولا يجعل للشرعية العملية باطنا يخالف ظاهرها بل كان فيه نوع
من رأي الجهمية للموافق لرأي الفلاسفة ونوع من رأى الخوارج الذين يرون السيف
ويكفرون بالذنوب فهوؤلاء القرامطة هم في الباطن والحقيقة اكفر من اليهود والنصارى واما
في الظاهر فيدعون الاسلام بل وايصال النسب الى العترة النبوية وعلم الباطن الذي
لا يوجد عند الانبياء والاولياء وان امامهم معصوم فهم في الظاهر من اعظم الناس
دعوى بحقائق الايمان وفي الباطن من اكفر الناس بالرحن بمنزلة من ادعى النبوة من
الكذابين قال تعالى (ومن اظلم ممن اقرى على الله كذبا او قال اوحى الى ولم يوح اليه
شيء ومن قال سائر مثل ما أنزل الله) وهوؤلاء قد يدعون هذا وهذا فان الذي يضاهي الرسول
الصادق لا يخلو اما ان يدعي مثل دعوته فيقول ان الله ارسلني وانزل علي وكذب على الله
أو يدعي انه يوحى اليه ولا يسمى موجه كما يقول قيل لي ونوديت وخطبت ونحو ذلك ويكون
كاذبا فيكون هذا قد حذف الفاعل أو لا يدعي واحدا من الامر لكنه يدعي انه يمكنه انه يأتي
بما اتى به الرسول ووجه نفسه ان ما يدعيه في مضاهاة الرسول اما ان يضيفه الى الله أو الى

نفسه ولا يضيفه الى احد فهو لا في دعوائهم مثل الرسول ثم كفر من اليهود والنصارى فكيف بالقرامطة الذين يكذبون على الله أعظم مما فعل مسيلمة والحدوا في اساءة الله وآياته اعظم مما فعل مسيلمة وحاربوا الله ورسوله اعظم مما فعل مسيلمة وبسط حالهم يطول لكن هذه الاوراق لاتسع أكثر من هذا وهذا الذي ذكرته حال أئمتهم وقادتهم العالمين بحقيقة قولهم ولا ريب انه قد انضم اليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم ولا موافقا لهم على ذلك فيكون من اتباع الزنادقة المرتدين الموالي لهم الناصر لهم بمنزلة اتباع الاتحادية الذين يوالونهم ويعظمونهم وينصرونهم ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود وان الخالق هو المخلوق فمن كان مسلما في الباطن وهو جاهل معظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم وكذا من كان معظما للقائلين بذهب الحلول والاتحاد فان نسبة هؤلاء الى الجهمية كنسبة اولئك الى الرافضة والجهمية ولكن القرامطة أكثر من الاتحادية بكثير ولهذا كان أحسن حال عوامهم ان يكونوا رافضة جهمية واما الاتحادية ففي عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح ولكن لا يفهم كلامهم ويستعدان كلامهم كلام الاولياء المحققين وبسط هذا الجواب له مواضع غير هذا والله أعلم

(٤١٢) ﴿مسئلة﴾ في البغاة والخوارج هل هي الفاظ مترادفة بمعنى واحد أم بينهما فرق وهل فرقت الشرعية بينهما في الاحكام الجارية عليهما أم لا واذا ادعى مدع ان الائمة اجتمعت على ان لا فرق بينهم الا في الاسم وخالفه مخالف مستدلا بان أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه فرق بين أهل الشام وأهل النهر وان فهل الحق مع المدعي أو مع مخالفه .

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما قول القائل ان الائمة اجتمعت على ان لا فرق بينهما الا في الاسم فدعوى باطلة ومدعيها مجازف فان تقي الفرق بينهما انما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم مثل كثير من المصنفين في قتال أهل البغي فانهم قد يحملون قتال ابي بكر لما نهي الزكاة وقتال علي الخوارج وقتاله لاهل الجمل وصفين الى غير ذلك من قتال المنتسبين الى الاسلام من باب قتال أهل البغي ثم مع ذلك فهم متفقون على ان مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة لا يجوز ان يحكم عليهم بكفر ولا فسق بل مجتهدون إما مصيبون وإما مخطئون وذنوبهم مغفورة لهم ولطلقون القول بان البغاة ليسوا

فساقا فإذا جعل هؤلاء وأولئك سواء لم أن تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل
الاجتهاد الباقيين على العدالة ولهذا قال طائفة بفسق البغاة ولكن أهل السنة متفقون على عدالة
الصحابة وأما جمهور أهل العلم فيفترقون بين الخوارج المارقين وبين أهل الجبل وصفين وغير
أهل الجبل وصفين ممن يمد من البغاة المتأولين وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل
الحديث والفقهاء والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة وأتباعهم من أصحاب مالك وأحمد
والشافعي وغيرهم وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ترق مارقة
على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف
الثلاثة وبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس أولئك فان طائفة علي أولى بالحق من
طائفة معاوية وقال في حق الخوارج المارقين يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم
وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من
الرمية أينما لقيتهم فقتلهم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي لفظ لو يعلم
الذين يقاتلونهم ما لهم على لسان نبيهم لذكروا عن العمل وقد روى مسلم أحاديثهم في الصحيح
من عشرة أوجه وروى هذا البخاري من غير وجه ورواه أهل السنن والمساييد وهي
مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم متفقة بالقبول أجمع عليها علماء الأمة من الصحابة
ومن أتبعهم واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج وأما الجبل وصفين فكانت منهم طائفة
قاتلت من هذا الجانب وطائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكابر الصحابة لم يقاتلوا
لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب واستدل التاركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة وبينوا أن هذا قتال فتنة وكان على رضي الله
عنه مسرورا لقتال الخوارج وبروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمر بقتالهم وأما
قتال صفين فذكر أنه ليس منه فيه نص وإنما هو رأى رآه وكان أحيانا يمدح من لم يبر القتال
وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الحسن أن ابني هذا سيد وسيصلح
الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد مدح الحسن واثني عليه باصلاح الله به بين
الطائفتين أصحاب علي وأصحاب معاوية وهذا بين أن ترك القتال كان أحسن وأنه لم يكن القتال
واجبا ولا مستحبا وقتال الخوارج قد ثبت عنه أنه أمر به وحض عليه فكيف يسوى بين

ما أمر به وحض عليه وبين ما مدح تاركه واثني عليه فن سوي بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجل وصفين وبين قتال ذى الخويصرة التميمي وامثاله من الخوارج المارقين والحرورية المعتدين كان قولهم من جنس أقوال أهل الجبل والظلم المبين ولزم صاحب هذا القول ان يصير من جنس الرافضة والمعتزلة الذين يكفرون أو يفسقون المقاتلين بالجل وصفين كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة المقتلين بالجل وصفين والامساك عما شجر بينهم فكيف نسبة هذا بهذا وأيضا فالتبني صلى الله عليه وسلم أمر بقتال الخوارج قبل ان يقاتلوا وأما أهل النبي فان الله تعالى قال فيهم (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بنت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى تفيء الى أمر الله فان قامت فاصلحوا بينهما بالعدل واوسطوا ان الله يحب المقسطين) فلم يامر بقتال الباغية ابتداء فالافتتال ابتداء ليس مأمورا به ولكن اذا اقتتلوا أمر بالاصلاح بينهم ثم ان بنت الواحدة توتلت ولهذا قال من قال من الفقهاء ان البغاة لا يبتدئون بقتلهم حتى يقاتلوا وأما الخوارج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم أينما لقيتموهم فاقتلوه فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وقال ثن أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وكذلك مانسوا الزكاة فان الصديق والصحابة ابتدؤا قتالهم وقال الصديق والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه وهم يقاتلون اذا امتنعوا من اداء الواجبات وان افروا بالوجوب ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعها وقاتل الامام عليها مع اقراره بالوجوب على قولين هما روايتان عن أحمد كالروايتين عنه في تكثير الخوارج وأما أهل النبي المجرد فلا يكفرون باتفاق أئمة الدين فان القرآن قد نص على ايمانهم واخوتهم مع وجود الاقتتال والنبي والله أعلم

باب حد الزنا والقذف وغير ذلك

(٤١٣) ﴿مسئلة﴾ في اثم للمصية وحد الزنا هل تزداد في الايام المباركة أم لا

﴿الجواب﴾ نعم المصية في الايام الفضلة والا مكنة للفضلة تفظظ وعقابها بقدر فضيلة

الزمان والمكان

(٤١٤) ﴿مسئلة﴾ ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل اباحه احد من العلماء

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين الوطاء في الدبر حرام في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك عامة أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم فإن الله قال في كتابه (نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم) وقد ثبت في الصحيح ان اليهود كانوا يقولون اذا اتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء لولد احوال فسأل المسلمون عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الآية نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شئتم والحديث موضع الزرع والولد لما يزرع في الفرج لافي الدبر فاتوا حرثكم وهو موضع الولد اني شئتم أي من اين شئتم من قبلها ومن دبرها وعن يمينها وعن شمالها فالتى سعى النساء حرثا وانما رخص في آيات الحروث والحراث انما يكون في الفرج وقد جاء في غير اثر ان الوطاء في الدبر هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في حشوشهن والحش هو الدبر وهو موضع القدر والله سبحانه حرم آيات الحائض مع ان النجاسة عارضة في فرجها فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة المخلطة وايضا فهذا من جنس اللواط ومذهب ابي حنيفة واصحاب الشافعي واحمد واصحابه ان ذلك حرام لانزاع بينهم وهذا هو الظاهر من مذهب مالك واصحابه لكن حكى بعض الناس عنهم رواية اخرى بخلاف ذلك ومنهم من انكر هذه الرواية وطعن فيها وأصل ذلك ما نقل عن نافع انه نقله عن ابن عمر وقد كان سالم بن عبد الله يكذب نافعا في ذلك فاما ان يكون نافع غلطاً أو غلط من هو فوقه فاذا غلط بعض الناس غلطاً لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة كما ان طائفة غلطوا في اباحة الدرهم بالدرهمين وافترق الأئمة على تحريم ذلك لما جاء في ذلك من الاحاديث الصحيحة وكذلك طائفة غلطوا في انواع الاشربة ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وانه سئل عن انواع من الابنية فقال كل مسكر حرام ما اسكر كثيره فقليله حرام وجب اتباع هذه السنن الثابتة ولهذا نظائر في الشريعة ومن وطئ امرأته في دبرها وجب ان يعاقب على ذلك عقوبة تزجرهما فان علم انهما لا يتزجران فانه يجب التفريق بينهما والله اعلم

(٤١٥) ﴿مسئلة﴾ في قوله صلى الله عليه وسلم اذا هم المبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة الحديث فاذا كان الهم سرا بين المبد وبينه فكيف تطلع الملائكة عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله قد روى عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسئلة قال انه اذا هم بحسنة شتم الملك رائحة طيبة واذا هم بسيئة شتم رائحة خبيثة والتحقيق ان الله قادر ان يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء كما هو قادر على ان يطلع بمض البشر على ما في الانسان فاذا كان بمض البشر قد يجمل الله له من الكشف ما يعلم به أحيانا ما في قلب الانسان فالملك الموكل بالعبد أولى بان يعرفه الله ذلك وقد قيل في قوله تعالى ونحن أقرب اليه من حبل الوريد ان المراد به الملائكة والله قد جعل الملائكة تقي في نفس العبد الخواطر كما قال عبد الله بن مسعود ان للملك لمة قلعة الملك تصديق بالحق ووعد بالخير ولمة الشيطان تكذيب بالحق وايماد بالشكر وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال ما منكم من أحد الا وقد وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قالوا واياك يا رسول الله قال وانا الا ان الله قد أعانني عليه فلا يأمري الا بخير فالسيئة التي بهم بها العبد اذا كانت من لقاء الشيطان علم بها الشيطان والحسنة التي بهم بها العبد اذا كانت من لقاء الملك علم بها الملك أيضا بطريق الاولى واذا علم بها هذا الملك أمكن علم الملائكة الحفظة لأعمال بني آدم

(٤١٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتملقت بشخص من الاطراف اقامت معه على الفجور فلما ظهر أمرها سعت في مفارقة الزوج فهل بقي لها حق على أولادها بمدة هذا الفعل وهل عليهم اثم في قطعها وهل يجوز لمن تحقق ذلك منها قتلها سراوان فمل ذلك غيرة يأثم

﴿الجواب﴾ الحمد لله الواجب على أولادها وعصبتها ان يمتنعوا من المحرمات فان لم تمتنع الا بالحبس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للولد ان يضرب امه وأما برها فليس لهم ان يمتنعوا برها ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء بل يمتنعوها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة رزقوها وكسوها ولا يجوز لهم اقامة الحد عليها بقتل ولا غيره وعليهم الاثم في ذلك

(٤١٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن شتم رجلا فقال له انت ملعون ولد زنا

﴿الجواب﴾ يجب تنزيهه على هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصدهم بهذه الكلمة ان المشتوم فعله خبيث كفعل ولد الزنا

(٤١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط ان رد مطلقة كان الصداق حالاً ثم انهمرد المطلقة وقذف هو ومطلقة عرض الزوجة ورموها بازناً بأنها كانت حاملاً من الزنا وطلقها بعد دخوله بها فاذا الذي يجب عليهما وهل يقبل قولها وهل يسقط الصداق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اما مطلقة فتجد على قذفها ثمانين جلدة اذا طلبت ذلك المرأة المذفوفة ولا تقبل لها شهادة ابداً لانها فاسقة وكذلك الرجل عليه ثمانون جلدة اذا طلبت المرأة ذلك ولا تقبل له شهادة ابداً وهو فاسق اذا لم يتب وهل له اسقاط الحد باللمان فيه للفقيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل يلاعن وقيل لا يلاعن وقيل ان كان ثم ولد يريد نفيه لاعن والا فلا وصداقها باق عليه لا ينقطع باللمان كما سن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كله باتفاق الأئمة الا ما ذكرناه من جواز اللعان فيه الاقوال الثلاثة أحدها لا يلاعن بل يحمد حد القذف وتسقط شهادته وهذا مذهب أحمد في أشهر الروايات عنه واحد الزوجين في مذهب الشافعي والثاني يلاعن وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية عنه والثالث ان كان هناك حمل لاعن لنفيه والا فلا وهو أحد الزوجين في مذهب الشافعي ورواية عن أحمد والله أعلم

(٤١٩) ﴿مسئلة﴾ في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين

﴿الجواب﴾ يجب على سيد الامة اذا زنت ان يقيم عليها الحد كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت في الرابعة فليقيمها ولو بظفير والظفير الجبل فان لم يفعل ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاصياً لله ورسوله وكان اصراره على المعصية قادحاً في عدالته فاما اذا كان هو يرسلها لتبني وتثقب على نفسها من مهر البغاء أو يأخذ هو شيئاً من ذلك فهذا ممن لعنه الله ورسوله وهو فاسق خبيث آذني في الكبيرة وأخذ مهر البغي ولم ينهها عن الفاحشة ومثل هذا لا يجوز ان يكون معدلاً بل لا يجوز اقراره بين المسلمين بل يستحق العقوبة التليظة حتى بصون امامه وأقل العقوبة ان يهجر فلا يسلم عليه ولا يصلي خلفه اذا أمكنت الصلاة خلف غيره ولا يشهد ولا يولي ولا يأملاً ومن استحل ذلك فهو كافر مرتد يستتاب فان تاب والا قتل وكان مرتداً لآثره وورثته المسلمون وان كان جاهلاً بالتحريم عرف ذلك حتى تقوم عليه الحجة فان هذا من المحرمات المجمع عليها

(٤٢٠) **مسئلة** في رجل يسف على والديه فما يجب عليه

الجواب اذا شتم الرجل أباه واعتدي عليه فانه يجب ان يعاقب عقوبة بليغة تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل والبلغ من ذلك انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال من الكبائر ان يسب الرجل والديه قالوا وكيف يسب الرجل والديه قال يسب ابا الرجل فيسب الرجل اياه ويسب امه فيسب امه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل من الكبائر ان يسب الرجل ابا غيره لثلاث يسب اياه فكيف اذا سب هو اياه مباشرة فهذا يستحق العقوبة التي تمنه عن عقوق الوالدين المدين قرن الله حقها بحقه حيث قال (ان اشكرلى ولو الديك) وقال تعالى (وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اما يلين عندك الكبر اهداهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما) فكيف بسبهما

(٤٢١) **مسئلة** في رجل زنى بامرأة ومات الزانى فهل يجوز للولد المذكور ان يتزوج بها أم لا

الجواب هذا حرام في مذهب ابى حنيفة واحمد وأحد القولين في مذهب مالك وفي القول الآخر يجوز وهو مذهب الشافعي

(٤٢٢) **مسئلة** في رجل قذف رجلا وقال له انت علق ولد زنا فما الذي يجب عليه

الجواب اذا قذفه بالزنا أو اللواط كقوله انت علق وكان ذلك الرجل حراما مسلما لم يشتر عنه ذلك فطليه حد القذف اذا طليه المذدوف وهو ثمانون جلدة ان كان القاذف حرا واربعون ان كان رقيقا عند الائمة الاربية

(٤٢٣) **مسئلة** في الفاعل والمفعول به بعد ادراكهما ما يجب عليهما وما يطهرهما وما ينويان عند الطهارة وفي رجل جلد ذكره بيده حتى أمنى فما يجب عليه

الجواب أما الفاعل والمفعول به فيجب قتلها رجما بالحجارة سواء كانا محصنين أو غير محصنين لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من وجد تمويه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ولان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على قتلها وعليهما الاغتسال من الجنابة وترفع الجنابة من الاغتسال لكن لا يطهران من نجاسة الذنب الا بالتوبة وهذا معنى ما روي انهما لو اغتسلا بماء ينويان رفع الجنابة واستباحة الصلاة وأما جلد الذكر باليد حتى ينزل

فهو حرام عند أكثر الفقهاء مطلقا وعند طائفة من الأئمة حرام الا عند الضرورة مثل ان يخاف الفتنة او يخاف المرض أو يخاف الزنا والاستمناة أو صلح

(٤٢٤) ﴿مسئلة﴾ فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس وهو كاذب عليه فما يجب على القاذف

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر على ما ذكرنا فانه يزرر على افترائه على هذا الشخص بما يزرره وأمثاله اذا طلب للقذوف ذلك

(٢٢٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنعه من اجرة ملكه الذي يملك انتفاعه شرعا

﴿الجواب﴾ اذا كان المقذوف عصيا وجب على الماذف حد القذف اذا طلبه المقذوف وأما شتمه بنير ذلك اذا كان كاذبا فعليه أن يزرر على ذلك وأما ضربه وجبسه اذا كان ظلما فانه يفعل به كما فعل وما عطله عليه من المنفعة ضمنه

(٤٢٦) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تنازعا في سب ابى بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه وقال الآخر لا يتوب الله عليه

﴿الجواب﴾ الصواب الذي عليه أئمة المسلمين ان كل من تاب تاب الله عليه كما قال الله تعالى (ول يا عبادى الذين أسرفوا على انفسهم لا تعظيوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم) فقد ذكر في هذه الآية انه يغفر للتائب الذنوب جميعا ولهذا أطلق وعمم وقال في الآية الاخرى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فهذا في غير التائب ولهذا قيد وخصص وليس سب بعض الصحابة بأعظم من سب الانبياء أو سب الله تعالى واليهود والنصارى الذين يسبون نبينا سرا بينهم اذا تابوا وأسلموا قبل ذلك منهم باتفاق المسلمين والحديث الذي يروى سب صحابتي ذنب لا يغفر كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشرك الذي لا يغفره الله يغفره لمن تاب باتفاق المسلمين وما يقال ان في ذلك حقا لا دمي مجاب عنه من وجهين أحدهما ان الله قد أمر بتوبه السارق والملقب ونحوهما من الذنوب التي تعلق بها حقوق العباد كقولهم (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم) وقال

(ولا تتابروا بالآلآباب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون) ومن توبة مثل هذا أن يوض المظالم من الاحسان اليه بقدر اساءته اليه الوجه الثاني ان هؤلاء متأولون فإذا تاب الرافضي من ذلك واعتقد فضل المحابة واحبهم ودعا لهم فقد بدل الله السيئة بالحسنة كغيره من المذنبين

(٤٢٧) ﴿مسئلة﴾ في آيآن الحائض قبل التسل وما معني قول أبي حنيفة فان انقطع الدم لا قل من عشرة ايام لم يجوز وطئها حتى تنسل وان انقطع دمها لشرة ايام جاز وطئها قبل التسل وهل الآئمة موافقون على ذلك

﴿الجواب﴾ اما مذهب الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد فانه لايجوز وطئها حتى تنسل كما قال تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله) واما ابو حنيفة فيجوز وطئها اذا انقطع لاكثر الحيض أو مر عليها وقت الصلاة فاغتسلت وقول الجمهور هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن والآثار

(٤٢٨) ﴿مسئلة﴾ ما معني قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة فهل هي من جهة المعاصي او من جهة جمع المال

﴿الجواب﴾ ليس هذا محفوذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هو معروف عن جندب بن عبد الله البجلي من الصحابة ويذكر عن المسيح بن مريم عليه السلام واكثر مايفلوا في هذا اللفظ المتفلسفة ومن هذا حذوهم من الصوفية على أصلهم في تعلق النفس الى امور ليس هذا موضع بسطها واما حكم الاسلام في ذلك فالذي يعاقب الرجل عليه الحب الذي يستلزم المعاصي فانه يستلزم الظلم والكذب والفواحش ولا ريب ان الحرص على المال والرياسة يوجب هذا كما في الصحيحين انه قال اياكم والشح فان الشح أهلك من كان قبلكم امرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالظلم فظلموا وأمرهم بالطغيية فقتطعوا وعن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذئبان جائعان ارسلا في غنم بافسد لها من حرص المرء على المال والشرف قال الترمذي حديث حسن فحرص الرجل على المال والشرف يوجب فساد الدين فاما مجرد الحب الذي في القلب اذا كان الانسان يقبل ما أمره الله به ويترك ما نهى الله عنه ويخاف مقام ربه وينهى النفس عن الهوى فان الله لا يعاقبه على مثل هذا اذا لم يكن معه

عمل وجمع المال اذا قام بالواجبات فيه ولم يكتسبه من الحرام لا يعاقب عليه لكن اخراج فضول المال والاقتصار على الكفاية أفضل واسلم وافرح للقلب واجمع لهم وانفع في الدنيا والآخرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اصبغ الدنيا اكبر همه شئت الله عليه شمله وجعل فقره بين عينيه ولم يأت من الدنيا الا ما كتب له ومن اصبغ والآخرة اكبر همه جعل الله غناه في قلبه وجمع عليه ضيعته واثته الدنيا وهي راغمة

(٤٢٩) ﴿مسئلة﴾ قال في التهذيب من اتى بهيمة فاقتلوا المفعول واقتلوا الفاعل بها فهل يجب ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا فيه حديث رواه ابو داود في السنن وهو قوله من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا وهو احد قولى العلماء كاحد القولين في مذهب احمد ومذهب الشافعي (٤٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل من امراء المسلمين له ممالك وعنده غلمان فهل له ان يقيم على اخدم حدا اذا ارتكب به واهل له ان يأمرهم بواجب اذا تركوه كالصلوات الخمس ونحوها وما صفة السوط الذي يعاقبهم به

﴿الجواب﴾ الحمد لله الذي يجب عليه ان يأمرهم كلهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبنى وأقل ما يفعله انه اذا استأجر اجيراً منهم يشترط عليه ذلك كما يشترط عليه ما يشترطه من الاعمال ومتى خرج واحد منهم عن ذلك طرده واذا كان قادراً على عقوبتهم بحيث يقره السلطان على ذلك في العرف الذي اعتاده الناس وغيره لا يعاقبهم على ذلك لكونهم تحت حمايته ونحو ذلك فينبغي له ان يمزهم على ذلك اذا لم يؤدوا الواجبات وتركوا المحرمات الا بالعقوبة وهو المخاطب بذلك حينئذ فانه هو القادر عليه وغيره لا يقدر على ذلك مراعاة له فان لم يستطع ان يقيم هو الواجب ولم يقم غيره بالواجب صار الجميع مستحقين العقوبة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه وقال من رأي منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان لا سيما اذا كان نضرهم لما يتركونه من حقوقه فمن التيسير ان يعاقبهم على حقوقه ولا يعاقبهم على حقوق الله والتأديب يكون بسوط معتدل وضرب معتدل ولا يضرب الوجه ولا المقاتل (٤٣١) ﴿مسئلة﴾ فيمن شتم رجلاً وسبه

﴿الجواب﴾ إذا اعتدي عليه بالشم والسب فله يمتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه فيشتمه إذا لم يكن ذلك محرماً لميته كالكذب وأما إن كان محرماً لميته كالقذف بنير الزنا فإنه يمزو على ذلك تزييراً بليغاً يردعه وأمثاله من السفهاء ولو عزر على النوع الأول من الشتم جاز وهو الذي يشرع إذا تكرر سفهه أو عدوانه على من هو أفضل منه والله اعلم

(٤٣٢) ﴿مسئلة﴾ في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث هل لها حد تعرف به وهل قول من قال إنها سبع أو سبعة عشر صحيح أو قول من قال إنها ما اتفقت فيها الشرائع ائحي على تحريمها أو إنباءا تسد باب المعرفة بالله أو أنها تذهب الأموال والابدان وأنها انما سميت كبائر بالنسبة والاضافة الى ما دونها أو أنها لا تعلم أصلاً واهمّت كلية التقدير وما يحكى بعضهم أنها الى التسعين أقرب أو كل ما نهي الله عنه فهو كبير أو أنها ما رتب عليها حد أو ما نوءد عليها بالنار ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين أمثل الاقوال في هذه المسئلة القول للثأور عن ابن عباس وذكره أبو عبيد وجاهد بن حنبل وغيرهما وهو ان الصغيرة ما دون الحدين حد الدنيا وحد الآخرة وهو معنى قول من قال ما ليس فيها حد في الدنيا وهو معنى قول القائل كل ذنب ختم بلمنة أو غضب أو نار فهو من الكبائر ومعنى قول القائل ليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة أى وعيد خاص كالوعيد بالنار والغضب واللمنة وذلك لان الوعيد الخاص في الآخرة كالمقوبة الخاصة في الدنيا فكما أنه يفرق في العقوبات المشروعة للناس بين العقوبات المقدرة بالقطع والقتل وجلد مائة أو ثمانين وبين العقوبات التى ليست بمقدرة وهي التنزير فكذلك يفرق في العقوبات التى يئز الله بها العباد في غير أمر العباد بها بين العقوبات المقدرة كالغضب واللمنة والنار وبين العقوبات المطلقة وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره فإنه يدخل كل ما ثبت بالنص انه كبيرة كالشرك والقتل والزنا والسحر وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات وغير ذلك من الكبائر التى فيها عقوبات مقدرة مشروعة وكالفرار من الزحف واكل مال اليتيم وأكل الربا وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشهادة الزور فان هذه الذنوب وأمثالها فيها وعيد خاص كما قال في الفرار من الزحف (ومن يولم يومئذ دبره الا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة قعداء بنضب من الله وما رآه جحيم وبئس المصير) وقال (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) وقال (والذين

يتخذون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار) وقال (فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم) وقال تعالى (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلاً أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم) وكذلك كل ذنب توعده صاحبه بأنه لا يدخل الجنة ولا يشم رائحة الجنة وقيل فيه من فعله فليس منا وإن صاحبه أتم فهدى كلها من الكبائر كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قاطع وقوله لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر وقوله من غشنا فليس منا وقوله من حمل علينا السلاح فليس منا وقوله لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يهب هبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو حين يهبها مؤمن وذلك لأن نفي الإيمان وكونه من المؤمنين ليس المراد به ما يقوله المرجئة أنه ليس من خيارنا فإنه لو ترك ذلك لم يلزم أن يكون من خيارهم وليس المراد به ما يقوله الخوارج أنه صار كافراً ولا ما يقوله المعتزلة من أنه لم يبق معه من الإيمان شيء بل هو مستحق للخلود في النار لا يخرج منها فهذه كلها أقوال باطلة قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع ولكن المؤمنين المطلق في باب الوعد والوعيد وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب هو المؤدي للفرائض المجتنب المحارم وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق فمن قبل هذه الكبائر لم يكن من هؤلاء المؤمنين إذ هو مترشح للعقوبة على تلك الكبيرة وهذا معنى قول من قال أراد به نفي حقيقة الإيمان أو نفي كمال الإيمان فانهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب فان ترك الكمال المستحب لا يوجب الذم والوعيد والفقهاء يقولون النسل ينقسم إلى كامل ومجزئ ثم من عدل عن النسل الكامل إلى المجزئ لم يكن مذموماً فمن أراد بقوله نفي كمال الإيمان أنه نفي الكمال المستحب فقد غلط وهو يشبه قول المرجئة ولكن يقتضى نفي الكمال الواجب وهذا مطرود في سائر مناقه الله ورسوله مثل قوله ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً﴾ إلى قوله ﴿أولئك هم المؤمنون حقا﴾ ومثل الحديث المأثور لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بام القرآن وأمثال ذلك فإنه لا نفي مسمى الاسم إلا لانتفاء بعض ما يجب في ذلك لا لانتفاء بعض

مستحباته فيفيد هذا الكلام ان من فعل ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الايمان الواجب الا
 به وان كان معه بعض الايمان فان الايمان يتبص ويتفاضل كما قال صلى الله عليه وسلم يخرج من
 النار من في قلبه ذرة من ايمان والمقصود هنا ان نفي الايمان أو الجنة أو كونه من المؤمنين لا يكون
 الا عن كبيرة فاما الصفات فلا تنفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجرد ما في عرف ان هذا النفي
 لا يكون لترك مستحب ولا لفعل صغيرة بل لفعل كبيرة وانما قلنا ان هذا الضابط أولى من
 سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه * أحدها انه لما تقرر عن السلف بخلاف تلك الضوابط فانها
 لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والائمة وانما قلنا بعض من تكلم في شيء من الكلام
 أو التصوف بنير دليل شرعي واما من قال من السلف انها الى التسعين أقرب منها الى السبع
 فهذا لا يخالف ما ذكرناه وستنكم عليها ان شاء الله واحدا واحدا الثاني ان الله قال (ان تجنبوا
 كبائر ما نهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما) فقد وعد مجتنب الكبائر
 بتكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم وكل من وعد بنفض الله أو لعنه أو ناراً أو حرمان
 جنة أو ما يقتضي ذلك فانه خارج عن هذا الوعد فلا يكون من مجتنب الكبائر وكذلك من
 استحق ان يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر اذ لو كان كذلك لم
 يكن له ذنب يستحق ان يعاقب عليه والمستحق ان يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه *
 الثالث ان هذا الضابط مرجعه الى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب فهو حد يتلقى من خطاب
 الشارع وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله بل هو قول رأي القائل ودونه من
 غير دليل شرعي والرأي الذوق بدون دليل شرعي لا يجوز * الرابع ان هذا الضابط يمكن الفرق به
 بين الكبائر والصغائر واما تلك الامور فلا يمكن الفرق بها بين الكبائر والصغائر لان تلك الصفات
 لا دليل عليها لان الفرق بين ما اتفقت فيه الشرائع واختلفت لا يعلم ان لم يمكن وجود عالم بتلك
 الشرائع على وجهها وهذا غير معلوم لنا وكذلك ما فسر بان المعرفة هي من الامور النسبية والاضافية
 فقد يسد باب المعرفة عن زيد مالا يسد عن عمرو وليس لذلك حد محدوده الخامس ان تلك
 الاقوال فاسدة فقول من قال انها ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه فوجب
 ان تكون الحسنة من مال اليتيم ومن السرقة والخيانة والكذبة الواحدة وبعض الاحسانات
 الخفية ونحو ذلك كبيرة وان يكون القرار من الزحف ليس من الكبائر اذ الجهاد لم يجب

في كل شريعة وكذلك يقتضي ان يكون الزوج بالمحرمات بالرضاعة والصهر وغيرها ليس من الكبائر لانه علمتفق عليه الشرائع وكذلك امساك المرأة بعد الطلاق الثلاث ووطؤها بعد ذلك مع اعتقاد التحريم وكذلك من قال انها مانسب باب المعرفة او ذهاب النفوس أو الاموال يوجب ان يكون القليل من التنبؤ والحياة كبيرة وان يكون عقوق الوالدين وقطيعة الرحم وشرب الخمر وكل الميتة ولحم الخنزير وقذف المحصنات الفاحشات المؤمنات ونحو ذلك ليس من الكبائر ومن قال انها سميت كبائر بالنسبة الى مادونها وان ماعصى به فهو كبيرة فانه يوجب ان لا تكون الذنوب في نفسها تنقسم الى كبائر وصغائر وهذا خلاف القرآن فان الله قال (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم) وقال (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون) وقال (ان تجتنبوا كبائر ما نهى عنكم نكفر عنكم سيئاتكم) وقال (مال هذا الكتاب لا ينادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها) وقال (وكل صغير وكبير مستطر) والاحاديث كثيرة في الذنوب الكبائر ومن قال هي سبعة عشر فهو قول بلا دليل ومن قال انها مبهمة او غير معلومة فاما اخبر عن نفسه انه لا يعلمها ومن قال انه ما توعد عليه بالنار قد يقال ان فيه تقصيرا اذ الوعيد قد يكون بالنار وقد يكون بنيرانها وقد يقال ان كل وعيد فلا بد ان يستلزم الوعيد بالنار واما من قال انها كل ذنب فيه وعيد فهذا يندرج فيما ذكره السلف فان كل ذنب فيه حد في الدنيا ففيه وعيد من غير عكس فان الزنا والسرقة وشرب الخمر وقذف المحصنات ونحو ذلك فيها وعيد كمن قال ان الكبيرة ما فيها وعيد والله اعلم

(٤٣٣) ﴿مسئلة﴾ فيمن وجب عليه حد الزنا قبل ان يحد فهل يسقط عنه الحد بالتوبة

﴿الجواب﴾ ان تاب من الزنا والسرقة او شرب الخمر قبل ان يرفع الى الامام فالصحيح

ان الحد يسقط عنه كما يسقط عن المحاربن بالاجماع اذا تابوا قبل القدرة

(٤٣٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحبست ثم عادت

تفعل ذلك وقد لحق الجيران الضرر بها فهل لولي الامر نقلها من بينهم أم لا

﴿الجواب﴾ نعم لولي الامر كصاحب الشرطة ان يصرف ضررها بما يراه مصلحة اما

بحسبها واما بنقلها عن الحرائر واما بنفي ذلك عما يرى فيه المصلحة وقد كان عمر بن الخطاب

ياسر الزاب ان لا تسكن بين التأهلين وان لا يسكن التأهل بين المزاب وهكذا فصل المهاجرون

لما قدوا المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونفوا شابا خافوا الفتنة به من المدينة الى البصرة وثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى الخثين وأمر بنفهم من البيوت خشية ان يفسدوا النساء فالقواعد شر من هؤلاء والله يعلمها مع اصحابها

(٤٣٥) ﴿مسئلة﴾ في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته ومجانته فقالت طائفة منهم يستغفر الله ويصفح عنه ويتجاوز عن كل ما كان منه وقالت طائفة اخرى لا تجوز اخوته ولا مصاحبه فاي الطائفتين احق بالحق

﴿الجواب﴾ لارب ان من تاب الى الله توبة نصوحا تاب الله عليه كما قال تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تعملون) وقال تعالى (قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب واذا كان كذلك وتاب الرجل فان عمل عملا صالحا سنة من الزمان ولم ينقض التوبة فانه يقبل منه ذلك ويجالس ويكلم واما اذا تاب ولم تمض عليه سنة فللمعلم فيه قولان مشهوران منهم من يقول في الحال يجالس وتقبل شهادته ومنهم من يقول لا بد من مضي سنة كما فعل عمر بن الخطاب بصنيع بن عسل وهذه من مسائل الاجتهاد فن رأى ان قبل توبة هذا التائب ويجالس في الحال قبل اختباره فقد اخذ بقول سائغ ومن رأى انه يؤخر مدة حتى يعمل صالحا ويظهر صدق توبته فقد اخذ بقول سائغ وكلا القولين ليس من المنكرات

باب الاشربة وحد الشرب

(٤٣٦) ﴿مسئلة﴾ في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاصرار على ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما شارب الخمر فيجب باتفاق الائمة ان يجلد الحد اذا ثبت ذلك عليه وحده اربعون جلدة أو ثمانون جلدة فان جلده ثمانين جاز باتفاق الائمة وان اقتصر على الاربعين ففي الاجزاء نزاع مشهور فذهب ابي حنيفة ومالك واحمد في احد الروايتين انه يجب لثمانون ومذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عنه ان الاربعين الثانية تعزير يرجع فيها الى اجتهاد الامام فان احتاج الى ذلك لكثرة الشرب او اصرار السارق ونحو ذلك فعل وقد كان عمر بن الخطاب

يعزر بأكثر من ذلك كما روي عنه أنه كان ينقي السارق عن بلده ويمثل به بحلق رأسه وقد روى من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شربها فاجلدوه ثم إن شربها فاجلدوه ثم إن شربها في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه فامر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة وأكثر العلماء لا يوجبون القتل بل يجعلون هذا الحديث منسوخا وهو المشهور من مذهب الأئمة وطائفة يقولون إذا لم يذهبوا عن الشرب إلا بالقتل جاز ذلك كما في حديث آخر في السنن أنه نهى عن أنواع من الاشارة للمسكرة قال فإن لم يدعوا ذلك فاقتلوه فإنه والحق ما تقدم وقد ثبت في الصحيح أن رجلا كان يدعي حمارا وكان يشرب الخمر فكان كما شرب جلدته النبي صلى الله عليه وسلم فلمنه رجل فقال لعنه الله ما أكثر ما يؤتي به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلمنه فإنه يحب الله ورسوله وهذا يقتضي أنه جلد مع كثرة شربه وأما تأوك الصلاة فإنه يستحق العقوبة باتفاق الأئمة وأكثرهم كما لك والشافعي وأحمد يقولون أنه يستتاب فإن تاب والا قتل وهل يقتل كافرا مرتدا أو فاسقا كغيره من أصحاب الكبائر على قولين وإذا لم تمكن إقامة الحد على مثل هذا فإنه يعمل معه الممكن فيهجر ويؤم حتى يفعل المفروض ويترك المخطور ولا يكون ممن قال الله فيه (خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) مع أن أضاعها تأخيرها عن وقتها فكيف بتاركها

(٤٣٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال إن خمر العنب والحشيشة يجوز بمضه إذا لم يسكر في مذهب الامام أبي حنيفة فهل هو صادق في هذه الصورة أم كاذب في قتله ومن استحل ذلك هل يكفر أم لا وذكرا أن قليل الزر يجوز شربه فهل حكمه حكم خمر العنب في مذهب الامام أبي حنيفة أم له حكم آخر كما ادعاه هذا الرجل

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما الخمر التي هي عصير العنب الذي إذا غلا واشتد وقذف بالزبد فيحرم قليلها وكثيرها باتفاق المسلمين ومن نقل عن أبي حنيفة اباحة قليل ذلك فقد كذب بل من استحل ذلك فإنه يستتاب فإن تاب والا قتل ولو استحل شرب الخمر بنوع شبهة وقمت لبعض السلف أنه ظن أنها إنما تحرم على العامة لا على الذين آمنوا وعملوا الصالحات فاتفق الصحابة كمر وعلى وغيرها على أن مستحل ذلك يستتاب فإن أقر بالتحريم جلد وإن أصر على استحلالها قتل بل وأبو حنيفة يحرم القليل والكثير من اشارة آخر وإن لم

بسمها خرا كنبيذ التمر والزبيب النبي فانه يحرم عنده قليله وكثيره اذا كان مسكرا وكذلك المطبوخ من عصير العنب الذي لم يذهب ثلثاه فانه يحرم عنده قليله اذا كان كثيره يسكر فهذه الانواع الاربعه تحرم عنده قليلا وكثيرها وان لم يسكر منها وانما وقعت الشبهة في سائر المسكر كالزرد الذي يصنع من القمح ونحوه فالذي عليه جماهير ائمة المسلمين كما في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري ان اهل اليمن قالوا يا رسول الله ان عندنا شرابا يقال له البثع من العسل وشرابا من الذرة يقال له المزرد وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أوقى جوامع الكلم فقال كل مسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن عائشة عنه انه قال كل شراب اسكر فهو حرام وفي الصحيح ايضا عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي السنن من غير وجه عنه انه قال ما اسكر كثيره فقليله حرام واستفاضت الاحاديث بذلك فان الله لما حرم الخمر لم يكن لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم شراب يشربونه الا من التمر فكانت تلك خمرهم وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشرب النبيذ والمراد به النبيذ الحلو وهو ان يوضع التمر أو الزبيب في الماء حتي يحلو ثم يشربه وكان صلى الله عليه وسلم قد نهام ان يتبذوا في القرع والخشب والحجر والظرف المزفت لانهم اذا اتبذوا فيها دب السكر وهم لا يلمون فيشرب الرجل مسكرا ونههم عن الخليطين من التمر والزبيب جميعا لأن أحدهما يقوى الآخر ونههم عن شرب النبيذ بمذلات لأنه قد يصير فيه السكر والانسان لا يدري كل ذلك مبالة منه صلى الله عليه وسلم فمن اعتقد من العلماء ان النبيذ الذي أرخص فيه يكون مسكرا ابني من نبذ العسل والقمح ونحو ذلك فقال يباح ان يتناول منه ما لم يسكر فقد أخطأ واما جماهير العلماء فعرفوا ان الذي اباحه هو الذي لا يسكر وهذا القول هو الصحيح في النص والقياس اما النص فالاحاديث الكثيرة فيه واما القياس فلان جميع الاشربة المسكرة متساوية في كونها تسكر والمفسدة الموجودة في هذا موجودة في هذا والله تعالى لا يفرق بين المتماثلين بل التسوية بين هذا وهذا من العدل والقياس الجلي فتبين ان كل مسكر خمر حرام والحشيشة المسكرة حرام ومن استحل السكر منها فقد كفر بل هي في أصح قولي العلماء بخسة كالخمر والخمر كالبول والحشيشة كالذرة

من العنب يسمى النصوص هل هو حلال وهل يجوز استعمال شيء من هذا أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين كل شراب مسكر فهو حرام بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الصحابة كما ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي موسى
 أنه سئل عن شراب يصنع من الذرة يقال له المزرو وشراب يصنع من الصل يقال له البتع
 وكان قد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلام فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين
 عن عائشة عنه أنه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن ابن عمر عنه أنه قال كل
 مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي لفظ في الصحيح كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي السنن
 عنه أنه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والله عز وجل
 حرم عصير العنب الذي إذا غلا واشتد وقذف بالزبد لما فيه من الشدة المطربة التي تصد عن
 ذكر الله وعن الصلاة وتوقع المداوة والبنفضاء وكل ما كانت فيه هذه الشدة المطربة فهو خمر
 من أي مادة كان من الحبوب والثمار وغير ذلك وسواء إن كان نثا أو مطبوخا لكنه إذا
 طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لم يبق مسكرا اللهم إلا أن يضاف إليه افلون أو نوع آخر
 والأصل في ذلك أن كل ما أسكر فهو حرام وهذا مذهب جماهير علماء الأمة كما قال الشافعي
 وأحمد وغيرهم وهذا السكر يوجب الحد على شاربته وهو نجس عند الأئمة وكذلك الحشيشة المسكرة
 يجب فيها الحد وهي نجسة في أصح الوجوه وقد قيل إنها طاهرة وقيل يفرق بين يابسها
 ومائلها والأول الصحيح لأنها تسكر بالاستحالة كالخمر التي بخلاف مالا يسكر بل ينيب
 العقل كالبنج أو يسكر بعد الاستحالة كجوزة الطيب فإن ذلك ليس بنجس ومن ظن أن
 الحشيشة لا تسكر وإنما تقيب العقل بلا لذة فلم يعرف حقيقة امرها فإنه لولا ما فيها من
 اللذة لم يتناولوها ولا أكلوها بخلاف البنج ونحوه مما لا لذة فيه والشارع فرق في المحرمات
 بين ما تشبه النفوس ومالا تشبهه فالأولى تشبه النفوس كالدم والميتة أكتفى فيه بالزاجر الشرعي
 فجعل العقوبة فيه التزير وما تشبهه النفوس فجعل فيه مع الزاجر الشرعي زاجرا طبيعيا
 وهو الحد والحشيشة من هذا الباب

(٤٣٨) ﴿مسئلة﴾ في النصوص هل هو حلال أم حرام وهم يقولون إن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه كان يعمل وصورة إن يأخذ ثلاثين رطلًا من ماء عنب ويغلي حتى يبقى ثلثه فهل

هذه صورته وقد نقل من قبل بعض ذلك انه يسكر وهو اليوم جمارا في اسكندرية ومصر وتقول لهم هو حرام فقولون كان على زمن عمر ولو كان حراما لنهاى عنه ويضا في المداواة بالخمر وتقول من يقول انها جائزة فما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انها داء وليست بدواء فالذي يقول تجوز للضرورة فما حجته وقالوا ان الحديث الذي قال فيه ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها ضيف والذي يقول بجواز المداواة به فهو خلاف الحديث والذي يقول ذلك ما حجته اقتونا

(الجواب) الحمد لله قد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد انه حرم كل مسكر وجعله خمرًا كما في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن شراب يصنع من العسل يسمى المزد وكان قد أوتى جوامع السكك فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب انه قال على المنبر منبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم الخمر وهي من خمسة أشياء من الخنطة والشعير والعنب والتمر والزبيب والخمر ما خامر العقل وهو في السنن مسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه من غير وجه انه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صححه طائفة من الحفاظ والاحاديث في ذلك كثيرة فذهب أهل الحجاز واليمن ومصر والشام والبصرة وفقهاء الحديث كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم ان كل ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر عند من أي مادة كانت من الحبوب والثمار وغيرها سواء كان من العنب أو التمر أو الخنطة أو الشعير أو لبن الخليل أو غير ذلك وسواء كان نيا أو مطبوخا وسواء ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه أو غير ذلك فتي كان كثيره مسكرا حرم قليله بلا نزاع بينهم ومع هذا فهم يقولون بما ثبت عن عمر فان عمر رضى الله عنه لما قدم الشام وأراد ان يطبخ للمسلمين شرابا لا يسكر كثيره طبخ العصير حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مثل الرب فادخل فيه أصبغه فوجده غليظا فقال كأنه الطلا يعني الطلا الذي يطلى به الابل فسموا ذلك الطلاف هذا الذي أباحه عمر لم يكن يسكر وذكر ذلك أبو بكر عبد العزيز بن جعفر صاحب

الخلال انه مباح باجماع المسلمين وهذا بناء على انه لا يسكر ولم يقل أحد من الائمة المذكورين انه يباح مع كونه مسكرا ولكن نشأت شبهة من جهة ان هذا المطبوخ قد يسكر لأشياء اما لان طبعه لم يكن تاما فانهم ذكروا صفة طبعه انه ينفل عليه أولا حتى يذهب وسخه ثم ينفل عليه بعد ذلك حتى يذهب ثلثه فاذا ذهب ثلثه والوسخ فيه كان الذاهب منه أقل من الثلثين لان الوسخ يكون حينئذ من غير الذاهب وأما من جهة انه قد يضاف الى المطبوخ من الافونة وغيرها ما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا فيصير بذلك من باب الخيلطين وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الخيلطين لتقوية أحدهما صاحبه كما نهى عن خليط التمر والزبيب وعن الرطب والتمر ونحو ذلك ولعلماء نزاع في الخيلطين اذ لم يسكرا كما تنازع العلماء في نبيذ الاوعية التي لا يشتد ما فيها بالتليان وكما تنازعوا في العصير والتيبذ بعد ثلاث وأما اذا صار الخليطان من المسكر فانه حرام باتفاق هؤلاء الائمة فالذي أباحه عمر من المطبوخ كان صرفا فاذا خلطه بما قواه وذهب ثلثاه لم يكن ذلك ما أباحه عمر وربما يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر منها ما ذهب ثلثاه فيحرم اذا سكر فان مناط التحريم هو السكر باتفاق الائمة ومن قال ان عمرا أو غيره من الصحابة أباح مسكرا فقد كذب عليهم

(فصل) وأما التداوى بالحمر فانه حرام عند جماهير الائمة كما لك وأحمد وأبي حنيفة وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي لانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الحمر تصنع للدواء فقال انها داء وليست بدواء وفي سنن أبي دواد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الدواء الخبيث والحمر أم الخبائث وذكر البخاري وغيره عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيها حرم عليها ورواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين جوزوا التداوى بالحمر قاسوا ذلك على اباحة المحرمات كالهيئة والدم للمضطر وهذا ضعيف لوجوه أحدها ان المضطر يحصل مقصوده يقينا بتناول المحرمات فانه اذا أكلها سدت رمقه وأزالت ضرورته وأما الخبائث بل وغيرها فلا يتقن حصول الشفاء بها فما أكثر من يتداوى ولا يشفي ولهذا أباحوا دفع النصة بالحمر لحصول المقصود بها وتعينها له بخلاف شربها للمعاش فقد تنازعوا فيه فانهم قالوا انها لا تروي الثاني ان المضطر لا طريق له الى ازالة ضرورته الا الاكل من هذه الاعيان وأما التداوى فلا يتعين تناول هذا الخبيث

طريقا لشفائه فان الادوية أنواع كثيرة وقد يحصل الشفاء بنير الادوية كالدماء والرقية وهو أعظم نوعي الدواء حتى قال بقراط نسبة طبنا الى طب أبواب الهياكل كنسبة طب المعجزة الى طبنا وقد يحصل الشفاء بنير سبب اختياري بل بما يجعله الله في الجسم من القوى الطبيعية ونحو ذلك الثالث ان أكل الميتة المضطر واجب عليه في ظاهر مذهب الأئمة وغيرهم كما قال مسروق من اضطر الى الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار وأما التداوي فليس بواجب عند جماهير الأئمة وانما أوجبه طائفة قليلة كما قاله بمض أصحاب الشافعي وأحمد بل قد تنازع العلماء ايها أفضل التداوي أم الصبر للحديث الصحيح حديث بن عباس عن الجارية التي كانت تصرع وسألت النبي صلى الله عليه وسلم ان يدعو لها فقال ان أجبت ان تصبري ولك الجنة وان أحييت دعوت الله ان يشفيك فقالت بل أصبر ولكي أتكشف فادع الله ان لا أتكشف فدعا لها ان لا تكشف ولان خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون بل فيهم من اختار المرض كأبي بن كعب وأيذر ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي واذا كان أكل الميتة واجبا والتداوي ليس بواجب لم يحز قياس أحدهما على الآخر فان ما كان واجبا قد يباح فيه مالا يباح في غير الواجب لكون مصلحة أداء الواجب تقرر مفسدة الحرمان والشارع يمتدح المفاسد والمصالح فاذا اجتمعا قدم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما لم يبيحه في غيره حتى أباح رمي العدو بالمنجنيق وان أفضى ذلك الى قتل النساء والصبيان وتعمد ذلك يحرم ونظائر ذلك كثيرة في الشريعة والله أعلم

(٤٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل لعب بالشطرنج وقال هو خير من الرد فهل هذا صحيح وهل

اللعب بالشطرنج بموض أو غير عوض حرام وما قول العلماء فيه

﴿الجواب﴾ الحمد لله اللعب بالشطرنج حرام عند جماهير علماء الامة واثمها كالتردد وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لعب بالتردد فكأنما صبيغ يده سيف لم خنزير ودمه وقال من لعب بالتردد فقد عصي الله ورسوله وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه مر يقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وروي انه قلب الرقعة عليهم وقالت طائفة من السلف الشطرنج من اللبس وهو كما قالوا فان الله حرم اللبس وقد أجمع العلماء على ان اللعب بالتردد والشطرنج حرام اذا كان بموض وهو من الفهار واللبس الذي حرمه الله والتردد

حرام عند الأئمة إلا براءة سواء كان بموض أو غير عوض ولكن بعض أصحاب الشافعي جوزه بنير
عوض لا اعتقاده أنه لا يكون حينئذ من الميسر وأما الشافعي وجهور أصحابه وأحمد وأبو حنيفة
وسائر الأئمة فيحرمون ذلك بموض وبغير عوض وكذلك الشطرنج صرح هؤلاء الأئمة بتحريمها
مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم وتنازعوا أيهما أشد فقال مالك وغيره الشطرنج شر من الرد وقال
أحمد وغيره الشطرنج أخف من الرد ولهذا توقف الشافعي في الرد إذا خلا عن المحرمات
إذ سبب الشبهة في ذلك أن أكثر من يلعب فيها بموض بخلاف الشطرنج فإنها تلعب بنير عوض
غالبا وأيضاً فظن بعضهم أن اللعب بالشطرنج يمين على القتال لما فيها من صف الطائفتين والتحقيق
أن الرد والشطرنج إذا لعب بهما بموض فالشطرنج شر منها لأن الشطرنج حينئذ حرام بإجماع
المسلمين وكذلك يحرم بالاجماع إذا اشتملت على محرم من كذب ويمين فاجرة أو ظلم أو جنابة
أو حديث غير واجب ونحوها وهي حرام عند الجمهور وإن خلت عن هذه المحرمات فإنها قصد
عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع المداوة والبغضاء اعظم من الرد إذا كان بموض وإذا كانا
بموض فالشطرنج شر في الحالين وأما إذا كان الموض من أحدهما ففيه من أكل المال بالباطل ما
ليس في الآخر والله تعالى قرن الميسر بالخمر والانصاب والازلام لما فيها من الصد عن ذكر الله
وعن الصلاة وهو إيقاع المداوة والبغضاء فإن الشطرنج إذا استكثر منها تضر القلب وتصد
عن ذلك اعظم من تضر الخمر وقد شبه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لاعبها بباد الاصنام حيث
قال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون كما شبه النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر بباد الوثن
في الحديث الذي في للسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كباد وثن وأما ما
يروى عن سعيد بن جبير من اللعب بها فقد بين سبب ذلك أن الحجاج طلبه للقضاء فلب بها
ليكون ذلك قادحاً فيه فلا يولى القضاء وذلك أنه رأى ولاية الحجاج أشد ضرراً عليه في دينه
من ذلك والاعمال بالنيات وقد يباح ما هو أعظم تحريماً من ذلك لأجل الحاجة وهذا بين أن
اللعب بالشطرنج كان عندهم من المنكرات كما نقل عن علي وابن عمر وغيرهما ولهذا قال أبو حنيفة
وأحمد وغيرهما أنه لا يسلم على لاعب الشطرنج لأنه مظهر للمصيبة وقال صاحباً أبي حنيفة
يسلم عليه

على محمد مائة مرة كل يوم ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله كل يوم مائة مرة فهل يكفر ذلك بالصلاة والاستغفار

﴿الجواب﴾ قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) فمن كان مؤمنا وعمل عملا صالحا لوجه الله تعالى فإن الله لا يظلمه بل يشبهه عليه وأما ما يفعله من المحرم اليسير فيستحق عليه العقوبة ويرجى له من الله التوبة كما قال الله تعالى (وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم) وإن مات ولم يتب فهذا أمره إلى الله تعالى هو أعلم بمقدار حسناته وسيئاته لا يشهد له بجنة ولا نار بخلاف الخوارج والمعتزلة فانهم يقولون انه من فعل كبيرة أحبطت جميع حسناته وأهل السنة والجماعة يقولون بهذا الاحتياط بل أهل الكبار منهم حسنات وسيئات وأمرهم إلى الله وقوله تعالى (انما يتقبل الله من المتقين) أي ممن اتقاه في ذلك العمل بأن يكون عملا صالحا خالصا لوجه الله وإن يكون موافقا للسنة كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وكان عمر بن الخطاب يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله خالصا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لاحد فيه شيئا وأهل الوعيد لا تقبل العمل الا ممن اتقاه بترك جميع الكبار وهذا بخلاف ما جاء به الكتاب والسنة في قصة حمار الذي كان يشرب الخمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم انه يحب الله ورسوله وكفى أحاديث الشفاعة وأخرج أهل الكبار من النار حتى يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان فقد قال تعالى (فإنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله) الآية ومع هذا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وقال من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب منها حرما في الآخرة وقال لمن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائسها ومشتريها وحاملها والمحمولة اليه وشاربها وساقبها وآكل ثمنها

(٤٩٢) ﴿مسئلة﴾ فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء سكر منها أو لم يسكر والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك وزعم انه حلال فانه يستتاب فإن تاب والاقتل مرتدا لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وأما ان اعتقد ذلك قربة وقاله لقيمة الذكر والفكر

وتحرك الزم الساكن الى أشرف الاماكن وتنفع في الطريق فهو أعظم وأكبر فان هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر ومن جنس من يمتدق الفواحش قربة وطاعة قال الله تعالى (واذافعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يامر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون) ومن كان يستحل ذلك جاهلا وقد سمع بعض الفقهاء يقول

حرموها من غير عقل وتقل وحرام تحريم غير الحرام

فانه ما يعرف الله ورسوله وانها محرمة والسكر منها حرام بالاجماع واذا عرف ذلك ولم يقر بتحريم ذلك فانه يكون كافرا مرتدا كما تقدم وكل ما ينيب العقل فانه حرام وان لم تحصل به نشوة ولا طرب فان نيب العقل حرام باجماع المسلمين واما ما طلى البنج الذي لم يسكر ولم ينيب العقل ففيه التعزير وأما المحققون من الفقهاء فملئوا أنها مسكرة وانما يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب فهي تجماع الشراب المسكر في ذلك والخمر توجب الحركة والخصومة وهذه توجب الفتور والذلة وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل وقبح باب الشهوة وما توجبه من الديانة مما هي من شر الشراب المسكر وانما حدثت في الناس بحديث التار وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشرب ثمانون سوطا أو أربعون اذا كان مسلما يعتقد تحريم السكر ونيب العقل وتنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال أحدها انها ليست نجسة والثاني ان مائها نجس وان جامدها طاهر والثالث وهو الصحيح انها نجسة كالخمر فنده تشبه المندرة وذلك يشبه البول وكلاهما من الخبائث التي حرمها الله ورسوله ومن ظهر منه أكل الحشيشة فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمر وشر منه من بعض الوجوه ويهجر ويماقب على ذلك كما يماقب هذا للوعيد الوارد في الخمر مثل قوله صلى الله عليه وسلم لمن الله الخمر وشاربها وساقياها وبائتها ومبتاعها وحاملها وآكل ثمنها ومثل قوله من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد وشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشربها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخبال وهي عصارة أهل النار وقد ثبت عنه في الصحيح صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام ومثل عن هذه الاشربة وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام

(٤٩٣) ﴿مسئلة﴾ ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى ان اكلها جائز حلال مباح
 ﴿الجواب﴾ اكل هذه الحشيشة الصلبة حرام وهي من أخبث الخبائث المحرمة وسواء
 اكل منها قليلا أو كثيرا لكن الكثير للسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك
 فهو كافر يستتاب فان تاب والا قتل كافرا مرتدا لا يفسل ولا يصلي عليه ولا يدفن بين
 المسلمين وحكم المرتد شر من حكم اليهودي والنصراني وسواء اعتقد ان ذلك يحل للعامة أو
 للخاصة الذين يزعمون انها لقمة الفكر والذكر وانها تحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن
 وانهم كذلك يستعملونها وقد كان بعض السلف ظن ان الخمر تباح للخاصة متأولا قوله تعالى (ليس
 على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا
 وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا) فلما رفع أمرهم الى عمر بن الخطاب ونشاور الصحابة فيهم اتفق عمر
 وعلي وغيرهما من علماء الصحابة على انهم ان افروا بالتحريم جلدوا وان اصرروا على الاستحلال
 قتلوا وهكذا حشيشة المسب من اعتقد نجسها وتناولها فانه يجلد الحد ثمانين سوطا أو أربعين
 هذا هو الصواب وقد توفى بعض الفقهاء في الجلد ولانه ظن انها مزيلة للعقل غير مسكرة
 كالبنج ونحوه مما ينطى العقل من غير سكر فان جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين ان كان مسكرا
 ففيه جلد الخمر وان لم يكن مسكرا ففيه التعزير بما دون ذلك ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل
 والصحيح ان الحشيشة مسكرة كالشراب فان آكلها يشون بها ويكثرول تناولها بخلاف
 البنج وغيره فانه لا يشي ولا يشتهي وقاعدة الشريعة ان ما تشتهي النفوس من المحرمات
 كالخمر والزنا ففيه الحد وما لا تشتهي كالتيه ففيه التعزير والحشيشة مما يشتهي آكلوها ويمتنعون
 عن تركها ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك وانما ظهر
 في الناس اكلها قريبا من محور ظهور التار فانه خرجت وخرج معها سيف التار

(٤٩٤) ﴿مسئلة﴾ في اليهود والنصارى اذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراتها عليهم
 وكسر أوانيهم وهجم بيوتهم لذلك أم لا وهل يجوز هجم بيوت المسلمين اذا علم أو ظن ان
 بها خمرا من غير ان يظهر شيء من ذلك لراق وتكسر الاواني وتجسس على مواضعه ام لا
 وهل يحرم على الفاعل ذلك أم لا اذا كان مأمورا من جهة الامام بذلك أم يكون مذنوبا
 بمجرد الامر دون الاكراه واذا خشي من مخالفه الامر وقوع محذوره فهل يكون عذرا أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما أهل الذمة فانهم وان أقرأوا على ما يستحقون به في دينهم فليس لهم ان يبيعوا المسلم خمرًا ولا يهدونها اليه ولا يماونوه عليها بوجه من الوجوه فليس لهم ان يمسروها لمسلم ولا يحملوها له ولا يبيعوها من مسلم ولا ذمي وهذا كله مما هو مشروط عليهم في عقد الذمة ومتى فعلوا ذلك استحقوا العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك وهل ينتقض عهدهم بذلك وتباح دماؤهم وأموالهم على قولين في مذهب الامام احمد وغيره وكذلك ليس لهم ان يستعينوا بجاه احد ممن يخدمونه أو ممن أظهر الاسلام منهم أو غيرها على اظهار شيء من المنكرات بل كما تجب عقوبتهم تجب عقوبة من يمينهم بجاهه أو غير جاهه على شيء من هذه الامور واذا شرب الخمر فهل يحد ثلاثة أقال للفقهاء قيل يحد وقيل لا يحد وقيل يحد ان سكر وهذا اذا أظهر ذلك بين المسلمين وأما ما يحتقون به في يوتهم من غير ضرر بالمسلمين بوجه من الوجوه فلا يتعرض لهم وعلى هذا فاذا كانوا لا يفتنون عن اظهار الخمر أو عن معاونه المسلمين عليها أو بيعها وهدايا المسلمين الا باراقها عليهم فانها تراق عليهم مع ما يماقون به إما بما يماق به ناقض العهد وإما بغير ذلك

(٤٩٥) ﴿مسئلة﴾ قوله صلى الله عليه وسلم لا غية لفاسق وما حد الفسق ورجل شاجر رجلين احدهما شارب خمر أو جليس في الشرب أو آكل حرام او حاضر الرقص والسماع للدف او الشبابة فهل على من لم يسلم عليه اثم

﴿الجواب﴾ أما الحديث فليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه مأثور عن الحسن البصري أنه قال أرغبون عن ذكر الفاجر اذكروه بما فيه يحفره الناس وفي حديث آخر من أتى جلاب الحياء فلا غية له وهذان النوعان يجوز فيهما النية بلا نزاع بين العلماء أحدهما ان يكون الرجل مظهورا للفجور مثل الظلم والفواحش والبدع المخالفة للسنة فاذا أظهر المنكر وجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليأمنه فان لم يستطع فليقلبه وذلك اضعف الايمان رواه مسلم وفي السنن والسنن عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه انه قال ايها الناس انكم تقرأون القرآن وتقرؤون هذه الآية وتضمنونها على غير مواضعها (يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهديتكم) وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس اذا رأوا المنكر ولم يغيروه

أوشك ان يعمهم الله بمقاب منه فمن أظهر المنكر وجب عليه الانكار وان يهجر ويذم على ذلك
فهذا معنى قولهم من اتى جلباب الحياء فلا غيبة له بخلاف من كان مستترا بذنبه مستخفيا فان
هذا يستتر عليه لكن ينصح سرا ويهجره من عرف حاله حتى يتوب ويذكر أمره على وجه
النصيحة النوع الثاني ان يستشار الرجل في منا كحته ومعاملته أو استشهاده ويعلم انه لا يصلح
لذلك فينصحه مستشيريه ببيان حاله كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قالت له
فاطمة بنت أبي قد خطبني ابو جهم ومعاوية فقال لها أما ابو جهم فرجل ضراب للنساء وأما
معاوية فصعلوك لا مال له فين النبي صلى الله عليه وسلم حال الخاطبين للمرأة فهذا حجة لقول
الحسن اترغوبون عن ذكر الفاجر أذكروه بما فيه يحذره الناس فان النصيح في الدين أعظم من
النصح في الدنيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم نصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم
واذا كان الرجل يترك الصلوات ويرتكب المنكرات وقد عاشره من يخاف ان يفسد دينه
بين أمره له لتتقى معاشرته واذا كان مبتدعا يدعو الى عقائد تخالف الكتاب والسنة أو يسلك
طريقا يخالف الكتاب والسنة ويخاف ان يضل الرجل الناس بذلك بين أمره للناس ليتقوا
ضلاله ويعلموا حاله وهذا كله يجب ان يكون على وجه النصيح وابتقاء وجه الله تعالى لالهوى
الشخص مع الانسان مثل ان يكون بينهما عداوة ذنوبية أو محاسدة أو تباعد أو تنازع على
الرئاسة فيتسلم بمساويه مظهرا للنصح وقصده في الباطن البغض في الشخص واستيفاءه منه فهذا
من عمل الشيطان واتم الاعمال بالنيات واتم لكل امرئ ما نوى بل يكون الناصح قصده ان
الله يصلح ذلك الشخص وان يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنيام ويسلك في هذا المقصود
ايسر الطرق التي تمكنه ولا يجوز لاحد ان يحضر مجالس المنكر باختياره لتبخر ضرورة كما في
الحديث انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على ما تده يشرب عليها الخمر ورفع
لعمر بن عبد العزيز قوم شربون الخمر فامر بجلدهم قليل لهم ان فيهم صائما فقال ابدأوا به اما سمعتم
الله يقول (وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها واستهزأ بها فلا تقعدوا
معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم) بين عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ان
الله جعل حاصر المنكر كفاعله ولهذا قال العلماء اذا دعى الى ولية فيها منكر كالخمر والزمر
لم يجز حضورها وذلك ان الله تعالى قد أمرنا بانكار المنكر بحسب الامكان فمن حضر

المسكر باختياره ولم يشكره فقد عصى الله ورسوله بترك ما أمره به من إفص انكاره
والنهي عنه وإذا كان كذلك فهذا الذي يحضر مجالس الخمر باختياره من غير ضرورة ولا ينكر
المسكر كما أمره الله هو شريك الفسق في فسقهم فيلحق بهم

(٤٩٦) (مسئلة) في رجل اعتاد ان يتناول كل ليلة قبل العصر شيئاً من الماجين مدة سنين

فستل عن ذلك فقال أرى فيه اشياء من المنافع فهل يباح ذلك له أم لا

(الجواب) ان كان ذلك ينسب العقل لم يحز له أكله فان كل ما ينسب للعقل يحرم باتفاق المسلمين

(٤٩٧) (مسئلة) فيمن يأخذ شيئاً من العنب ويضيف اليه أصنافاً من المعطرم ينفله الى ان

ينقص الثلث ويشرب منه لاجل الدواء ومتى أكثر شربه أسكر

(الجواب) الحمد لله متى كان كثيره يسكر فهو حرام وهو خمر ويحد صاحبه كما ثبت في

الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه جماهير السلف والخلف كما في صحيح مسلم

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي الصحيحين عن

عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن

يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا

في شراب كنا نصنعه في اليمن البتع وهو من نبيذ العسل ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله

صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع السكم فقال كل مسكر حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان

رجلاً من حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنعونه بارضهم يقال

له المزوق قال أسكر قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهداً لمن يشرب المسكر ان يسقيه من

طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار وقد روى

عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة ما أسكر قليله فكثيره حرام وقد صحح ذلك

غير واحد من الحفاظ والاحاديث في ذلك متعددة وإذا طبخ المعصير حتى يذهب ثلثه أو نصفه

وهو يسكر فهو حرام عند الأئمة الأربعة بل هو خمر عند مالك والشافعي وأحمد وأما ان ذهب

ثلثاه وبقي ثلثه فهذا لا يسكر في المادة الا اذا انضم اليه ما يقويه أو لسبب آخر فتي أسكر فهو

حرام باجماع المسلمين وهو الطلا الذي أباحه عمر بن الخطاب للمسلمين وأما ان أسكر بعدما طبخ

وذهب ثلثاه فهو حرام أيضاً عند مالك والشافعي وأحمد

(٤٩٨) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز بيع الكرم لمن يمصره خمر اذا اضطر صاحبه الى ذلك
 ﴿الجواب﴾ لا يجوز بيع المنب لمن يمصره خمر ابل قد لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من يمصر المنب لمن يتخذ خمر فكيف بالبائع له الذي هو أعظم معاونة ولا ضرورة الى ذلك
 فانه اذا لم يمكن يمه وطبا ولا تريبه فانه يتخذ خلا أو دبسا ونحو ذلك

(٤٩٩) ﴿مسئلة﴾ في المريض اذا قالت له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم الكلب او الخنزير
 فهل يجوز له أكله مع قوله تعالى (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وقول النبي صلى
 الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها واذا وصف له الخمر أو النبيذ هل يجوز
 شربه مع هذه النصوص أم لا وفي النبي صلى الله عليه وسلم هل يؤلف تحت الارض أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجوز التداوى بالخمر وغيرها من الخبائث لما رواه وائل بن حجر ان طارق
 ابن سويد الجمعي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها فقال انما أصنعها للدواء فقال
 انه ليس بدواء ولكنه داء رواه الامام أحمد ومسلم في صحيحه وعن أبي الدرداء قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل الدواء وانزل الداء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تتداؤوا بإحرام
 رواه ابو داود وعن ابى هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء بالنعيث وفي
 لفظ يعنى السم رواه احمد وابن ماجة والترمذى وعن عبد الرحمن بن عثمان قال ذكر طيب عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دواء وذكر الضفدع تجمل فيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن قتل الضفدع رواه أحمد وابو داود والنسائى وقال عبد الله بن مسعود فى السكر ان الله لم
 يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخارى في صحيحه وقد رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه
 مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم فهذه النصوص وأمثالها صريحة فى النهى عن التداوى
 بالخبائث مصرحة بتحريم التداوى بالخمر اذ هى ام الخبائث وجماع كل اثم والحرام لكل مسكر
 كآبى بالنصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم فى صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفى رواية كل مسكر حرام وفى الصحيحين عن ابى
 موسى الاشعري قال قلت يا رسول الله افتنا فى شرايين كنا نصنعها باليمن البتغ وهو من المسك
 ينبذ حتى يشتد والمزور وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد وكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد اعطى جوامع الكلام فقال كل مسكر حرام وكذلك فى الصحيحين عن عائشة قالت

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ السمل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام ورواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما عن جابر أن رجلا من حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له المززر فقال أسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام إن على الله عهدا لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال الحديث فهذه الأحاديث المستفيضة صريحة بأن كل مسكر حرام وأنه خمر من أي شيء كان ولا يجوز التداوي بشيء من ذلك وأما قول الأطباء أنه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا الدواء المعين فهذا قول جاهل لا يقوله من يعلم الطب أصلا فضلا عن يعرف الله ورسوله فإن الشفاء ليس في سبب معين يوجب في العادة كما للشع سبب معين يوجب في المادة أذ من الناس من يشفيه الله ببلاداء ومنهم من يشفيه الله بالأدوية الجمانية حلالها وحرامها وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء لقوات شرط أول وجود مانع وهذا بخلاف الأكل فإنه سبب للشع ولهذا أباح الله للمضطر الخبائث أن يأكلها عند الاضطرار إليها في الخمصة فإن الجوع يزول بها ولا يزول بغيرها بل يموت أو يمرض من الجوع فلما تعينت طريقا إلى المقصود أباحها الله بخلاف الأدوية الخبيثة بل قد قيل من استشفى بالأدوية الخبيثة كان دليلا على مرض في قلبه وذلك في إيمانه فإنه لو كان من أمة محمد المؤمنين لما جعل الله شفاءه فيها حرم عليه ولهذا إذا اضطر إلى الميتة ونحوها وجب عليه الأكل في المشهور من مذاهب الأئمة الأربعة وأما التداوي فلا يجب عند أكثر العلماء بالحلال وتنازعوا هل الأفضل فعله أو تركه على طريق التوكل ومما بين ذلك أن الله لما حرم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها لم يبيح ذلك إلا لمن اضطر إليها غير باغ ولا عاد وفي آية أخرى فمن اضطر في نخصة غير متجاف لآثم فإن الله غفور رحيم ومعلوم أن التداوي غير مضطر إليها فلم ينهها لم تحمل له وأما ما أبيع للحاجة لا لجرد الضرورة كلباس الحرير فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير لحسنة كانت بهما وهذا جائز على أصح قولي العلماء لأن لبس الحرير إنما حرم عند الاستثناء عنه ولهذا أبيع للنساء لحاجتهن إلى التزين به وأبيع لمن التستر به مطلقا فالخاجة إلى التداوي به كذلك بل أولى وهذه حرمت لما فيها من السرف والخيلاء والتفخر وذلك متفاد إذا احتجج إليه وكذلك لبسها للبرد وإذا لم يكن عنده ما يستتر به غيرها وأما كونه صلى الله عليه وسلم

يؤلف تحت الارض أولا فلا أصل له وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحديد وقت الساعة نص أصلا بل قد قال تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ ثُبُتَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أى خفيت على أهل السموات والارض وقال تعالى لموسى (ان الساعة آتية أكاد أخفيها) قال ابن عباس وغيره أكاد أخفيها من نفسي فكيف أطلع عليها وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة وهو في مسلم من حديث عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له متى الساعة قال ما المسؤول عنها باعلم من السائل فاخبرانه ليس باعلم بها من السائل وكان السائل في صورة أعرابي ولم نعلم انه جبريل الابدان ذهب وحين أجابه النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن نظنه الا أعرابيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال عن نفسه انه ليس باعلم بالساعة من اعرابي فكيف يجوز لغيره ان يدعي علم ميقاتها وانما أخبر الكتاب والسنة بأثر اطرها وهى علاماتها وهى كثيرة تقدم بعضها وبمضها يأتى بعد ومن تكلم في وقتها للمبين مثل الذى صنف كتابا وسماه الدر المنظم في معرفة المظلم وذكر فيه عشر دلالات بين فيها وقتها والذين تكلموا على ذلك من حروف المعجم والذي تكلم في عتقاء مغرب وأمثال هؤلاء فانهم وان كان لهم صورة عظيمة عند اتباعهم فقالهم كاذبون مفترقون وقد تبين كذبهم من وجوه كثيرة ويتكلمون بغير علم وادعوا في ذلك الكشف ومعرفة الاسرار وقد قال تعالى (قل) انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون

(٥٠٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن يتداوى بالخمر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات هل يباح للضرورة أم لا وهل هذه الآية (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فيباح ما ذكر أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجوز التداوى بذلك بل قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الخمر يتداوى بها فقال نهى الله وليست بدواء وفي السنن عنه انه نهى عن الدواء بالخبيث وقال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وليس ذلك بضرورة فانه لا يتيقن الشفاء بها كما يتيقن الشفاء باللعيم المحرم ولان الشفاء لا يتعين له طريق بل يحصل بأنواع من الادوية وبغير ذلك بخلاف المخصصة فانها لا تزول الا بالاكل

(٥٠١) ﴿مسئلة﴾ في الخمر اذا غلي على النار ونقص الثلث هل يجوز استعماله أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا صار مسكرا فانه حرام تجب اراقتة ولا يحل بالطبخ وأما اذا
 طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ولم يسكرا فانه حلال عند جماهير المسلمين
 وأما ان طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه أو نصفه فان كان مسكرا فانه حرام في
 مذهب الاثنية الاربعة وان لم يكن مسكرا فانه يستعمل ما لم يسكرا الى ثلاثة ايام

(٥٠٢) ﴿مسئلة﴾ في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم رد عليه وهل تشيع
 جنازته وهل يكفر اذا شك في تحريمها

﴿الجواب﴾ الحمد لله من فعل شيئا من المنكرات كالقواحش والخمر والعدوان وغير ذلك
 فانه يجب الانكار عليه بحسب القدوة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا
 فليغيره بيده فان لم يستطع فليسا به فان لم يستطع فبقوله وذلك أضمت الايمان فان كان الرجل
 متمترا بذلك وليس معناه انكر عليه سرا وستر عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ستر عبدا ستره
 الله في الدنيا والآخرة الا ان يتعدي ضرره والمتعدي لا بد من كف عدوانه واذا نهاه المرء سرا
 فلم ينته فعل ما ينكف به من هجر وغيره اذا كان ذلك أنفع في الدين وأما اذا أظهر الرجل المنكرات
 وجب الانكار عليه علانية ولم يبق له غيبة ووجب ان يعاتب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر
 وغيره فلا يسلم عليه ولا يرد عليه السلام اذا كان الفاعل كذلك متمكنا من ذلك من غير مفسدة
 راجحة وينبغي لاهل الخير والدين ان يهجروه ميتا كما هجروه حيا اذا كان في ذلك كف
 لامثاله من المجرمين فيتركون تشيع جنازته كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على غير
 واحد من أهل الجرائم وكما قيل لسمرة بن جندب ان ابنتك ماتت البارحة فقال لو
 ماتت لم أصل عليه يعني لانه أعان على قتل نفسه فيكون كقاتل نفسه وقد ترك النبي صلى
 الله عليه وسلم الصلاة على قاتل نفسه وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين ظهر ذنبهم في ترك
 الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم فاذا أظهر التوبة أظهر له الخير واما من انكر محرم شئ
 من المحرمات المتواترة كالخمر والميتة والقواحش أو شك في تحريمه فانه يستتاب ويعرف
 التحريم فان تاب والقتل وكان مرتدا عن دين الاسلام ولم يصل عليه ولم يدفن بين المسلمين

(٥٠٣) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز التدأوى بالخمر

﴿الجواب﴾ الحمد لله التداوى بالخر حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك جماهير أهل العلم ثبت عنه في الصحيح أنه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال أنها داء وليست بدواء وفي السنن عنه أنه نهى عن الدواء بالخمر وقال ابن مسعود إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وروى ابن جبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لم يجعل شفاء امتي فيما حرم عليها وفي السنن أنه سئل عن ضفدع في دواء فنهى عن قتلها وقال إن قيعها تسبيح وليس هذا مثل كل المضطر للميتة فإن ذلك يحصل به المقصود قطعا وليس له عنه عوض والا كل منها واجب فمن اضطر إلى الميتة ولم يأكل حتى مات دخل النار وهنا لا يعلم حصول الشفاء ولا يتبين هذا الدواء بل الله تعالى ينافي العبد بأسباب متعددة والتداوي ليس بواجب عند جمهور العلماء ولا يقاس هذا بهذا والله أعلم

(٥٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عنده حجرة خلفها فوله قبل يجوز الشرب من لبنها أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز الشرب من لبنها إذا لم يصير مسكرا

(٥٠٥) ﴿مسئلة﴾ في الخمر والميسر هل فيهما اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع

﴿الجواب﴾ هذه الآية أول ما نزلت في الخمر فاتهم سألوا عنها النبي صلى الله عليه وسلم فأُنزل الله هذه الآية ولم يحرمها فآخبرهم أن فيها أثما وهو ما يحصل بها من ترك للأموال وفصل المحظور وفيها منفعة وهو ما يحصل من اللذة ومنفعة البدن والتجارة فيها فكان من الناس من لم يشربها ومنهم من شربها ثم بعد هذا شرب قوم الخمر قداموا يصلون وهم سكارى غفلوا في القراءة فأُنزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنهام عن شربها قرب الصلاة فكان منهم من تركها ثم بعد ذلك أنزل الله تعالى (إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) فحرمها الله في هذه الآية من وجوه متعددة فقالوا انتهينا انتهينا ومضى حينئذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بارتقاها فكسرت الدنان والظروف ولعن عاصرها ومعتصرها وشاربها وآكل ثمنها

(٥٠٦) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز لأكل الحشيشة أن يؤم الناس وهل للجماعة إذا علموا ذلك

أن يصلوا خلفه وهل يجوز لناظر السكان عزله أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجوز أن يولى الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل شيئا من المنكرات

المحرمة مع إمكان تولية من هو خير منه كيف وفي الحديث من ملك رجلا عملا على عصابة وهو يجدي في تلك العصابة من هو أرضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين وفي حديث آخر إذا لم الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في شقاء وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم الأفضل في العلم والكتاب والسنة ثم الأسبق إلى العمل الصالح بنفسه ثم بفعل الله تعالى وفي سنن أبي داود وغيره أن رجلا من الأنصار كان يصلي بقوم أماما فبصق في القبلة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يمزله عن الإمامة ولا يصلوا خلفه فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأل هل أمرهم بزمه فقال نعم أنك آذيت الله ورسوله فإذا كان قد أمر بزمه عن الإمامة لأجل آيانه في الصلاة ببصافة إلى القبلة فكيف بالشر على أكل الحشيشة لاسيما أن كان مستحلا لذلك كفر بلا نزاع وأما احتجاج المعارض لما ذكر من قوله تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر فهذا غلط فيه لوجوه أحدها أن هذا الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل في سنن ابن ماجة عنه لا يؤم فاجر مؤمنا إلا أن يقهره بسوط أو عصا الثاني أنه قد يجوز للمأموم أن يصلي خلف من ولي فإن كان تولى لا يجوز فليس للناس أن يولوا عليهم الفساق وإن كان قد ينفذ حكمه أو تصح الصلاة خلفه الثالث أن الأئمة متفقون على كراهية الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في صحتها فقليل لا تصح كقول مالك واحد في إحدى الروايتين عنهما وقيل بل تصح كقول أبي حنيفة والشافعي والرواية الأخرى عنهما ولم يتنازعا أنه لا ينبغي توليته الرابع أنه لا خلاف بين المسلمين في وجوب الانكار على هؤلاء الفساق الذين يسكرون من الحشيشة بل الذي عليه جمهور الأئمة أن قليلها وكثيرها حرام بل الواجب أن آكلها يحدون بها وهي نجسة وإذا كان آكلها لم ينتسل منها كانت صلاته باطلة ولو اغتسل منها فهي خمر وفي الحديث من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما فإن تاب تاب الله عليه فإن عاد فشر بها لم تقبل فإن عاد فشر بها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال قيل يا رسول الله وما طينة الخبال قال عصارة أهل النار وإذا كانت صلاته تارة باطلة وتارة غير مقبولة وأنه يجب الانكار عليه باتفاق المسلمين فمن لم ينكر

عليه كان عاصياً لله ورسوله ومن منع المشرك عليه فقد ضاد الله ورسوله في سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حالت شفاعته دون حدود الله فقد ضاد الله في أمره ومن قال في مؤمن ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قال ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع فالمخاصمون عنه مخاصمون في الباطل وهم في سخط الله وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قدرته فهو عاص لله ورسوله

(٥٠٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن هش الذرة فاخذ نطلي عليه في قدره ثم ينزله ويميل عليه قححا ويخلجه الى بكرة ويصفيه فيكون مما يسكر في ذلك اليوم ثم يخلجه يومين أو ثلاثة بعد ذلك فيبقى يسكر هل يجوز ان يشرب منه في أول يوم أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز شربه ما لم يسكر الى ثلاثة ايام اما اذا اسكر فانه حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء أسكر بعد الثلاثة أو قبل الثلاثة ومتى أسكر حرم فانه ثبت عنه في الصحيح انه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام

(٥٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما اقترض عليهم من صوم وصلاة وعبادة وفيهم كبير القدر يشار اليه معروفون بالثقة والامانة ليس عليهم شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم واذهانهم ورأيهم على اكل المبرء وكان قولهم واعتقادهم فيها انها معصية وسيئة غير انهم مع ذلك يقولون في اعتقادهم بدليل كتاب الله سبحانه وتعالى وهو ان الحسنات يذهبن السيئات وذكروا انها حرام غير ان لهم ورداً بالليل وتبديات ويزعمون انها اذا حصلت سيئاتها برؤسهم تأمرهم بتلك العبادة ولا تأمرهم بسوء ولا فاحشة ويثبتونها ان ليس لها ما يوجب حداً من الحدود الا انها تتفق بمخالفة أمر من أمور الله سبحانه وتعالى والله يغفر ما بين البد وره واجتمع بهم رجل صادق وذكر عنهم ذلك وواقهم على اكلها بحكمهم عليه وحديثهم له واعترف على نفسه بذلك وهل يجب على آكلها حد شارب الخمر أم لا

﴿الجواب﴾ نعم يجب على آكلها حد شارب الخمر وهؤلاء القوم ضلال جهال عصاة لله ورسوله وكفى برجل جهلا ان يرف بان هذا الفعل محرم وانه معصية لله ورسوله ثم يقول انه تطيب له العبادة وتصلح له حاله ويح هذا القائل أليظن ان الله سبحانه وتعالى ورسوله حرم

على الخلق ما يفهم ويصلح لهم حالهم ثم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعتها فيحرمه الله سبحانه وآمالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة مضرة محضة وصار هذا الرجل كأنه قال لرجل خدمني هذا الدرهم واعطني دينارا فجعله يقول له هو يعطيك درهما نخذه والعقل يقول انما يحصل الدرهم بقوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة له بل جميع ما حرمه الله ورسوله ان ثبت فيه منفعة ما فلا بد ان يكون ضرره أكثر فلهذه الحشيشة الملوونة هي وآكلوها ومستحلوها الموجبة لسخط الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين المَرْضَى صاحبها لقوبة الله اذا كانت كما يقوله الضالون من انها تجمع الهمة وتدعو الى العبادة فانها مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه اضماف ما فيها من خير ولا خير فيها ولكن هي تحل الرطوبات فتتصاعد الابخرة الى الدماغ وتورث خيالات فاسدة فيهون على المرء ما يفعله من عبادة ويشغله بتلك التخيلات عن اصرار الناس وهذه رشوة الشيطان يرشو بها الباطلين ليطيعوه فيها بمنزلة الفضة القليلة في الدرهم المنشوش وكل منفعة تحصل بهذا السبب فانها تقلب مضرة في المآل ولا تبادل لصاحبها فيها وانما هذا نظير السكران بالخر فانها تطيش عقله حتى يستخوا بالله ويتشجع على اقترانه فيعتقد التبر أنها أورثته السخاء والشجاعة وهو جاهل وانما أورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس فيجود بجعله لا عن عقل فيه وكذلك هذه الحشيشة المسكرة اذا أضمت العقل وفتحت باب الخيال تبقى العادة فيها مثل المبادات في الدين الباطل دين النصارى فان الراهب تجده في انواع من العبادة لا يفعلها المسلم الحنيف فان دينه باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفوس في السماع المحرم والعشرة المحرمة بالاموال وحسن الخلق بما لا تجوده في الحق وما هذا الذي يبيع تلك المحارم أو يدعو المؤمن الى فعله لان ذلك انما كان لان الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم لم يبال بما بذله عوضا عن ذلك وليس في هذا منفعة في دين المرء ولا دنياء وانما ذلك لذة ساعة بمنزلة لذة الرائي حال الفعل ولذة شفاء الغضب حال القتل ولذة الخمر حال النشوة ثم اذا صحا من ذلك وجد عمله باطلا وذنبه محيط به وقد نقص عليه عقله ودينه وخلقه وأبن هؤلاء الضلال مما تورثه هذه الملوونة من قلة الغيرة وزوال الحمية حتى يصير آكلها اما ديوتا واما مابونا واما كلاهما وتفسد الامزجة حتى جعلت خلقا كثيرا مجانين ويجعل الكبد بمنزلة السفنج ومن لم يجن منهم فقد أعطته نقص العقل ولو صحا منها فانه

لا بد ان يكون في عقله خيل ثم ان كثيرها يسكر حتى يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي وان كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب وبشاتم فكفى بالرجل شرا انها تصده عن ذكر الله وعن الصلاة اذا سكر منها وقليلها وان لم يسكر فهو بمنزلة قليل الخمر ثم انها تورث من مهانة آكلها ودناءة نفسه وافتتاح شهوته مالا يورثه الخمر ففيها من المفاسد ما ليس في الخمر وان كان في الخمر مفسدة ليست فيها وهي الخلة فهي بالتحريم أولى من الخمر لان ضرر آكل الحشيشة على نفسه أشد من ضرر الخمر وضرر شارب الخمر على الناس أشد الا انه في هذه الايام لكثرة أكل الحشيشة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر وانما حرم الله الحرام لانها تضر أصحابها والا فلو ضرت الناس ولم تضره لم يحرمها اذ الحاسد يضره حال المحسود ولم يحرم الله اكتساب المعالي لدفع تضرر الحاسد هذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وهذه مسكرة ولو لم يشملها لفظه بعينها لكان فيها من المفاسد ما حرمت الخمر لاجلها مع ان فيها مفسد آخر غير مفسد الخمر توجب تحريمها والله أعلم

(٥٠٩) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز شرب قليل ما أسكر كثيره من غير خمر الغنّب كالصرما والقمز والمزرا ولا يحرم الا القدر الاخير

﴿الجواب﴾ الحمد لله قد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن البتع وهو من المسل ينبذ حتى يشتد والمزور وهو من الذرة ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطى جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ المسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان رجلا من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له المزور فقال أسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهدا لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار ففي هذه الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أشربة من غير الغنّب كالزور وغيره فاجابهم بكلمة جامعة وقاعدة عامة ان كل مسكر حرام وهذا يبين انه أراد كل

شراب كان جنسه مسكرا فهو حرام سواء سكر منه أو لم يسكر كما في خمر العنب ولو أراد
 بالمسكر القدح الاخير فقط لم يكن الشراب كله حراما ولكن بين لهم فيقول اشربوا منه ولا
 تسكروا ولانه سألهم عن المزرا مسكر هو فقالوا نعم فقال كل مسكر حرام فلما سألهم أسكر
 هو انما أراد يسكر كثيره كما يقال الخبز يشبع والماء يروي وانما يحصل الرى والشبع بالكثير منه
 لا بالقليل كذلك المسكر انما يحصل السكر منه بالكثير فلما قالوا له هو مسكر قال كل مسكر حرام
 فبين انه أراد بالمسكر كما يراد المشع والروى ونحوها ولم يرد آخر قدح وفي صحيح مسلم عن
 عبدالله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل
 مسكر حرام ومن تأوله على القدح الاخير لا يقول انه خمر والنبي صلى الله عليه وسلم جعل
 كل مسكر حراما وفي السنن عن الثمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان من الخنطة خمر ومن الشعير خمر ومن الزبيب خمر ومن السمل خمر وفي الصحيح
 ان عمر بن الخطاب قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم أما بعد أيها الناس انه نزل تحريم الخمر
 وهي من خمسة أشياء من العنب والتمر والمسل والخنطة والشعير والخمر ما خامر العقل
 والاحاديث في هذا الباب كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين ان الخمر التي حرمها
 اسم لكل مسكر سواء كان من السمل أو التمر أو الخنطة أو الشعير أو لبن الخيل أو غير
 ذلك وفي السنن عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما أسكر
 افرق منه قل الكف منه حرام قال الترمذي حديث حسن وقد روى أهل السنن عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقله حرام من حديث جابر وابن عمر وعمر بن شعيب عن
 أبيه عن جده وغيرهم وصححه الدارقطني وغيره وهذا الذي عليه جماهير أئمة المسلمين من
 الصحابة والتابعين وأئمة الامصار والآثار ولكن بعض علماء المسلمين سمو ان النبي صلى الله
 عليه وسلم رخص في التبيذ وان الصحابة كانوا يشربون التبيذ فظنوا انه المسكر وليس كذلك
 بل التبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة هو انهم كانوا يبنذون التمر أو الزبيب
 أو نحو ذلك في الماء حتى يحلو فيشربه أول يوم وثاني يوم وثالث يوم ولا يشربه بعد ثلاث إلا
 تكون الشدة قد بدت فيه واذا اشتد قبل ذلك لم يشرب وقد روى أهل السنن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال ليشربن ناس من امتي الخمر بسمونها بنير اسمها روى هذا عن النبي

صلى الله عليه وسلم من أربعة أوجه وهذا يتناول من شرب هذه الاشربة التي يسمونها الصرما وغير ذلك والامر في ذلك واضح فان خمر العنب قد أجمع المسلمون على تحريم قليلها وكثيرها ولا فرق في الحس ولا العقل بين خمر العنب والتمر والزبيب والعسل فان هذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يوقع العداوة والبغضاء وهذا يوقع العداوة والبغضاء والله سبحانه قد أمر بالعدل والاعتبار وهذا هو القياس الشرعي وهو التسوية بين المتماثلين فلا يفرق الله ورسوله بين شراب مسكر وشراب مسكر فيبيح قليل هذا ولا يبيح قليل هذا بل يسوي بينهما واذا كان قد حرم القليل من أحدهما حرم القليل منها فان القليل يدعو الى الكثير وانه سبحانه أمر باجتناب الخمر ولهذا يؤمر باراقها ويحرم اقتنائها وحكم بنجاستها وأمر بجلد شاربيها كل ذلك حملا لمادة الفساد فكيف يبيح القليل من الاشربة المسكرة والله أعلم

(٥١٠) ﴿مسئلة﴾ في اليهود بمصر من امصار المسلمين وقد كثرت منهم بيع الخمر لآحاد المسلمين وقد كثرت أموالهم من ذلك وقد شرط عليهم سلطان المسلمين انهم لا يبيعونها للمسلمين ومتى فعلوا ذلك حل منهم ما يحل من أهل الحرب فاذا يستحقون من العقوبة وهل للسلطان ان يأخذ منهم الاموال التي اكتسبوها من بيع الخمر أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله يستحقون على ذلك العقوبة التي تردهم وأثمهم عن ذلك وينتقض بذلك عهدهم في أحد نقول العلماء في مذهب أحمد وغيره واذا انتقض عهدهم حلت دماؤهم وأموالهم وحل منهم ما يحل من المحاربين الكفار والسلطان ان يأخذ منهم هذه الاموال التي قبضوها من أموال المسلمين بغير حق ولا يردّها الى من اشترى منهم الخمر فاهم اذا علموا انهم ممنوعون عن شرب الخمر وشرائها وبيعها فاذا اشتروها كانوا بمنزلة من يبيع الخمر من المسلمين ومن باع خمرًا لم يملك ثمنه فاذا كان المشتري قد أخذ الخمر فشرها لم يجمع له بين العوض والم عوض بل يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح المسلمين كما قيل في مهر البني وحلوان الكاهن وأمثال ذلك مما هو عوض عن عين أو منفعة محرمة اذا كان العاصي قد استوفى عوض وهذا بخلاف ما لو باع ذبي لذي خمر اسرا فانه لا يمنع من ذلك واذا تقابضا جاز ان يملكه المسلم بذلك الثمن الذي قبضه من ثمن الخمر كما قال عمر رضي الله عنه ولوهم يبيعها وخدوا منهم اثانها بل أبغ من ذلك انه يجوز للامام ان يخرب المكان الذي يباع فيه الخمر كالخانوت والدار كما فعل ذلك عمر بن الخطاب

حيث أخرج حنوت رويشد الثقفى قال إنما انت فويسق لست برويشد وكما احرق على بن أبي طالب قرية كان يباع فيها الحر وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء

كتاب الجهاد

(٥١١) ﴿مسئلة﴾ في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل في أهله ألف سنة وفي سكني مكة والبيت المقدس والمدينة المنورة على نية العبادة والاقطاع الى الله تعالى والسكنى بدمياط واسكندرية وطرابلس على نية الرباط ايهم أفضل

﴿الجواب﴾ الحمد لله بل المقام في ثنور المسلمين كالثنور الشامية والمصرية أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة وما أعلم في هذا نزاعاً من أهل العلم وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة وذلك لان الرباط من جنس الجهاد والمجاورة غايتها أن تكون من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستترون عند الله) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اي الاعمال افضل قال ايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال ثم جهاد في سبيله قيل ثم ماذا قال ثم حج مبرور وقد روي غزوة في سبيل الله افضل من سبعين حجة وقد روى مسلم في صحيحه عن سلمان الفارسي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطاً مجاهداً واجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان وفي السنن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل وهذا قاله عثمان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر انه قال لم ذلك تبليفاً للسنة وقال أبو هريرة لان أرباط ليلة في سبيل الله أحب الى من ان أقوم ليلة القدر عند الحجر الاسود وفضائل الرباط والحرس في سبيل الله كثيرة لا تسعها هذه الورقة والله أعلم

(٥١٢) ﴿مسئلة﴾ في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم وهل يجب على المسلم المقيم بها الهجرة الى بلاد الاسلام أم لا واذا وجبت عليه الهجرة ولم يهاجر وساعد أعداء المسلمين بنفسه أو ماله هل يأثم في ذلك وهل يأثم من رماه بالفتاق وسبه به أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في ماردین أو غیرها وإعانة الخارجین عن شریعة دین الاسلام محرمة سواء كانوا أهل ماردین أو غیرهم والمقیم بها ان کان عاجزا عن إقامة دینہ وجبت الهجرة علیہ والا استحب ولم تجب ومساعدتهم لعدو المسلمين بالانفس والاموال محرمة علیهم ويجب علیهم الامتناع من ذلك بلی طریق امکنهم من تفسیر أو تریض أو مصانعة فاذا لم یمكن الا بالهجرة تمینت ولا یحمل سبهم عموما ورمیهم بالنفاق بل السب والرمی بالنفاق یقع علی الصفات المذکورة فی الکتاب والسنة فیدخل فیها بعض أهل ماردین و غیرهم وأما كونها دار حرب أو سلم فی مریة فیها المعنیان لیست بمنزلة دار السلم التي یجرى علیها أحكام الاسلام لكون جندها مسلمین ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها کفار بل هی قسم ثالث یعامل المسلم فیها بما یتحققه ویقاتل الخارج عن شریعة الاسلام بما یتحققه (٥١٣) ﴿مسئلة﴾ فی رجل جندي وهو یرید ان لا یخدم

﴿الجواب﴾ اذا کان للمسلمین به منفعة وهو قادر علیها لم ینبغ له ان یرک ذلك لغير مصلحة واجحة علی المسلمین بل کونه مقدما فی الجهاد الذي یحبه الله ورسوله افضل من التطوع بالعبادة کصلاة التطوع والحج التطوع والصیام التطوع والله اعلم

(٥١٤) ﴿مسئلة﴾ اذا دخل التار الشام ونهبوا أموال النصارى والمسلمین ثم نهب المسلمون التار وسلبوا القتلى منهم فهل المأخوذ من أموالهم وسلبهم حلال أم لا ﴿الجواب﴾ کل ما أخذ من التار یخمس ویباح الانتفاع به

(٥١٥) ﴿مسئلة﴾ فیمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصارى وکبر الصبی وتزوج وجاءه أولاد نصاری ومات هو وقامت الیئنة أنه اسر دون البلوغ لکنهم ما علموا من سباه هل السابی له کتابی أم مسلم فهل یلحق أولاده بالمسلمین أم لا

﴿الجواب﴾ أما ان کان السابی له مسلما حکم بالسلام الطفل واذا کان السابی له کافرا أو لم یتم حجة بأحدهما لم یحکم بإسلامه وأولاده تبع له فی کلا الوجهین والله أعلم

(٥١٦) ﴿مسئلة﴾ ما تقول السادة العلماء أئمة الدین رضی الله عنهم أجمعین وأعلمهم علی بیان الحق المبین وكشف غمرات الجاهلین والزائغین فی هؤلاء التار الذين یقدمون الی الشام مرة بعد مرة وقد تکلموا بالشهادتین وانتسبوا الی الاسلام ولم یبقوا علی الکفر الذي كانوا علیہ فی أول

الامر فهل يجب قتالهم أم لا وما الحجة على قتالهم وما مذاهب العلماء في ذلك وما حكم من كان معهم ممن يفر اليهم من عسكر المسلمين الامراء وغيرهم وما حكم من قد أخرجه معهم مكرها وما حكم من يكون مع عسكرهم من المنتسبين الى العلم والفقه والفقير والتصوف ونحو ذلك وما يقال فيمن زعم انهم مسلمون والقاتلون لهم مسلمون وكلاهما ظالم فلا يقاتل مع أحدهما في قول من زعم انهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال وأهل الاموال في أمرهم أفتونا في ذلك بالجوية مبسطة شافية فان أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين بل على أكثرهم تارة لعدم العلم بأحوالهم وتارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في مثلهم والله الميسر لكل خير بقدرته ورحمته انه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل

(الجواب) الحمد لله رب العالمين نعم يجب قتال هؤلاء بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق أئمة المسلمين وهذا مني على أصليين أحدهما المعرفة بخالفهم والثاني معرفة حكم الله في مثلهم فأما الاول فكل من باشر القوم يعلم حالهم ومن لم يباشرهم يعلم ذلك بما بلغه من الاخبار المتواترة واخبار الصادقين ونحن نذكر جل أمورهم بعد ان نبين الاصل الآخر الذي يختص بمعرفة أهل العلم بالشريعة الاسلامية فتقول كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وان تكلمت بالشهادتين فاذا أقروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا وان امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة وكذلك ان امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق وكذلك ان امتنعوا عن تحريم الفواحش أو الزنا أو اللبس أو الخمر أو غير ذلك من محرمات الشريعة وكذلك ان امتنعوا عن الحكم في الدماء والاموال والاعراض والابضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة وكذلك ان امتنعوا عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار الى ان يسلموا ويؤدوا الجزية عن يدهم صاغرون وكذلك ان اظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة وأئمتها مثل ان يظهروا الالحاد في أسماء الله وآياته أو التكذيب بأسماء الله وصفاته أو التكذيب بقدره وقضائه أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين والاطمن في السائقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين آبهوهم باحسان أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم

التي توجب الخروج عن شريعة الاسلام وأمثال هذه الامور قال الله تعالى (وقاتلوا حتى لا تكون
 فتنة ويكون الدين كله لله) فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لنير الله وجب القتال حتى يكون
 الدين كله لله وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين
 فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف وكانوا قد
 اسلموا وصلوا وصاموا لكن كانوا يتعاملون بالربا فانزل الله هذه الآية وامر المؤمنين فيها بترك
 ما بقى من الربا وقال فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وقد قرئ فاذنوا وأذنوا ولا
 المعنيين صحيح والربا آخر المحرمات في القرآن وهو مال يوجد بتراضي التعاملين فاذا كانت
 من لم ينه عنه محاربة الله ورسوله فكيف بمن لم ينه عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحريما
 وأعظم تحريما وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم الاحاديث بقال الخوارج وهي متواترة
 عند أهل العلم بالحديث قال الامام أحمد صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه وقد
 رواها مسلم في صحيحه وروى البخاري منها ثلاثة أوجه حديث علي وأبي سعيد الخدري وسهل
 ابن حنيف وفي السنن والمسانيد طرق اخر متعددة وقد قال صلى الله عليه وسلم في صفتهم
 يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن
 لا يجاوز حناجرهم يرمقون من الاسلام كما يرمق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في
 قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة ثلث أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وهؤلاء قاتلهم أمير
 المؤمنين علي بن أبي طالب بمن معه من الصحابة واتفق على قتلهم سلف الامة وأتمهم ينتازعوا
 في قتلهم كما تنازعوا في القتال يوم الجمل وصفين فان الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف
 قوم قاتلوا مع علي رضي الله عنه وقوم قاتلوا مع من قاتله وقوم قعدوا عن القتال لم يقاتلوا
 الواحدة من الطائفتين وأما الخوارج فلم يكن فيهم أحد من الصحابة ولا نهي عن قتالهم احد
 من الصحابة وفي الصحيح عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ترقق مارقة على حين
 فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ أدنى الطائفتين الى الحق فهذا الحديث
 الصحيح ثبت ان عليا وأصحابه كانوا أقرب الى الحق من معاوية وأصحابه وان تلك المارقة التي مرقت
 من الاسلام ليس حكمها حكم احدى الطائفتين بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال هذه
 المارقة وأكد الامر بقتالها ولم يأمر بقتال احدى الطائفتين كما أمر بقتال هذه بل قد ثبت عنه

في الصحيح من حديث أبي بكر أنه قال للحسن ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين فدح الحسن واثى عليه بما أصلح الله به بين الطائفتين حين ترك القتال وقد بويع له واختار الاصلح وحقق السماء مع نزوله عن الامر فلو كان القتال مأمورا به لم يدح الحسن ويثنى عليه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه والعلماء لهم في قتال من يستحق القتال من اهل القبلة طريقان منهم من يرى قتال على يوم حروراء ويوم الجمل وصفين كله من باب قتال اهل البني وكذلك يجمل قتال ابني بكر لما نهي الزكاة وكذلك قتال سائر من قاتل من المنتسبين الى القبلة كما ذكر ذلك من ذكره من اصحاب ابني حنيفة والشافعي ومن ولقهم من اصحاب احمد وغيرهم وهم متفقون على ان الصحابة ليسوا فاسقا بل هم عدول فقالوا ان اهل البني عدول مع قاتلهم وهم مخطئون خطأ المجتهدين في الفروع وخالف في ذلك طائفة كابن عقيل وغيره فذهبوا الى تفسيق اهل البني وهؤلاء نظروا الى من عدوه من اهل البني في زمنهم فأروهم فاسقا ولا ريب انهم لا يدخلون الصحابة في ذلك وانما يفسق الصحابة بمض اهل الاهواء من المعتزلة ونحوهم كما يكفرهم بمض اهل الاهواء من الخوارج والرافض وليس ذلك من مذهب الاثمة والفقهاء اهل السنة والجماعة ولا يقولون ان اموالهم معصومة كما كانت وما كان ثابتا ببيت ردا الى صاحبه وما ائلف في حال القتال لم يضمن حتى ان جمهور العلماء يقولون لا يضمن لاهولاء ولا هؤلاء كما قال الزهري وقت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجمروا ان كل مال او دم اصيب بتاويل القرآن فانه هدر وهل يجوز ان يستعان بسلاحهم في حربهم اذا لم يكن الى ذلك ضرورة على وجهين في مذهب احمد يجوز والمنع قول الشافعي والرخصة قول ابني حنيفة واختلفوا في قتل اسيرهم واتباع مدبرهم والتذيف على جريحهم اذا كان لهم قطة يلجئون اليها فجوز ذلك ابو حنيفة ومنه الشافعي وهو المشهور في مذهب احمد وفي مذهبه وجه انه يتبع مدبرهم في اول القتال واما اذا لم يكن لهم قطة فلا يقتل اسير ولا يذف على جريح كما رواه سعيد وغيره عن مروان بن الحكم قال خرج صارخ ليلى يوم الجمل لا يقتلن مدبر ولا يذف على جريح ومن اغلق بابه فهو آمن ومن اتى السلاح فهو آمن فمن سلك هذه الطريقة فقد يتوهم ان هؤلاء التار من اهل البني المتاولين ويحكم فيهم بمثل هذه الاحكام كما ادخل من ادخل في هذا الحكم مانعي الزكاة والخوارج وسنين فساد هذا التوهم ان شاء الله تعالى والطريقة الثانية ان قتال مانعي الزكاة

والخوارج ونحوهم ليس كقتال اهل الجبل وصفين وهذا هو المنصوص عن جمهور الائمة المتقدمين وهو الذي يذكرونه في اعتقاد اهل السنة والجماعة وهو مذهب اهل المدينة كمالك وغيره ومذهب ائمة الحديث كاحمد وغيره وقد نصوا على الفرق بين هذا وهذا في غير موضع حتى في الاموال فان منهم من اباح غنيمة اموال الخوارج وقد نص احمد في رواية ابني طالب في حرورية كان لهم سهم في قرية فخرجوا يقاتلون المسلمين قتلهم المسلمون فارضهم في المسلمين فيقسم خمسة على خمسة واربعة اخماسه للذين قاتلوا يقسم بينهم او يجعل الامير الخراج على المسلمين ولا يقسم مثل ما أخذ صهر السواد عنوة ووقفه على المسلمين بفعل احمد الارض التي للخوارج اذا غنمت بمنزلة ما غنم من اموال الكفار وبالجمل فبهذه الطريقة هي الصواب المقطوع به فان النص والاجماع فرق بين هذا وهذا وسيرة على رضي الله عنه تفرق بين هذا وهذا فانه قاتل الخوارج بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرح بذلك ولم ينازعه فيه احد من الصحابة واما القتال يوم صفين فقد ظهر منه من كراهته والذم عليه ما ظهر وقال في اهل الجبل وغيرهم اخواننا بنوا علينا طهرهم السيف وصلى على قتلى الطائفتين واما الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن ابي طالب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستخرج قوم في آخر الزمان أحداث الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فائنا لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيامة وفي صحيح مسلم عن زيد بن وهب انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي الذين ساروا الى الخوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرؤن القرآن ليس قراءتهم بشيء ولا صلاتهم الى صلاتهم بشيء ولا صيامهم الى صيامهم بشيء يقرؤن القرآن يحسبون انه لهم وهو عليهم لا تجاوز صلاتهم تراقيمهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان محمد نبيهم انكسوا عن العمل وآية ذلك ان فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على عضده مثل حلقة التدي عليه شرار يبيض قال فيذهبون الى معاوية وأهل الشام ويتركون هؤلاء يخطفونكم في ذرايعكم وأموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدم الحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب رئيسا فقال لهم القوا الرماح وسلوا سيوفكم من حقوتها

فاني أناشدكم كما ناشدوكم يوم حروراء فرجعوا فوحشوا برماحهم وسلوا السيوف وسحرم
الناس برماحهم قال وأقبل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ الا رجلان فقال على
المنسوا فيهم الخدع فالتسوه فلم يجدوه فقام على سيفه حتى أتى ناسا قد أقبل بعضهم على بعض
قال آخروهم فوجدوه مما يلي الارض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله قال فقام اليه عبيدة
السلامي فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله الا هو أسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إي والله الذي لا إله الا هو حتى استعطفه ثلاثا وهو يحلف له أيضا فان
الامة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم وانما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في
مذهب مالك وأحمد وفي مذهب الشافعي أيضا نزاع في كفرهم ولهذا كان فيهم وجهان في
مذهب أحمد وغيره على الطريقة الاولى أحدهما انهم بداء والثاني انهم كفار كالمرتدين يجوز
قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم ومن قدر عليه منهم استتيب كالمرتد فان تاب والا
قتل كما ان مذهبه في مانى الزكاة اذا قاتلوا الامام عليها هل يكفرون مع الافرار بوجوبها على
روايتين وهذا كله مما بين ان قتال الصديق لمانى الزكاة وقتال على للخوارج ليس مثل
القتال يوم الجمل وصفين فكلهم على وغيره في الخوارج يقتضي انهم ليسوا كفارا كالمرتدين
عن أصل الاسلام وهذا هو المنصوص عن الائمة كاحمد وغيره وليسوا مع ذلك حكمهم حكم
أهل الجمل وصفين بل هم نوع ثالث وهذا أصبح الاقوال الثلاثة فيهم ومن قاتلهم الصحابة مع
اقرارهم بالشهادتين والصلاة وغير ذلك مانى الزكاة كما في الصحيحين عن أبي هريرة ان عمر
ابن الخطاب قال لا يبي بكر يا خليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وانى رسول الله فاذا قالوها
عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها فقال له أبو بكر ألم يقل لك الا بحقها فان الزكاة من
حقها والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها
قال عمر فما هو الا أن رأيت ان الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فطلعت انه الحق وقد اتفق
الصحابة والائمة بدمهم على قتال مانى الزكاة وان كانوا يصلون الحنس ويصومون شهر رمضان
وهؤلاء لم يكن لهم شبهة فلماذا كانوا مرتدين وهم يقاتلون على منعها وان أقروا بالوجوب
كما أمر الله وقد حكى عنهم انهم قالوا ان الله أمر نبيه بأخذ الزكاة بقوله خذ من أموالهم صدقة

وقد تسقط بموته وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال الذين لا يثبتون عن شرب الخمر وأما الأصل الآخر وهو معرفة أحوالهم فقد علم أن هؤلاء القوم جاروا على الشام في المرة الأولى عام تسعة وتسعين واعطوا الناس الامان وقرؤه على المنبر بدمشق ومع هذا فقد سبوا من ذراري المسلمين ما يقال انه مائة ألف أو يزيد عليه وفعلوا ببيت المقدس وبجبل الصالحية ونابلس وحمص وداريا وغير ذلك من القتل والسبي مالا يملئه الا الله حتى يقال انهم سبوا من المسلمين قريبا من مائة ألف وجعلوا يفجرون بخيار نساء المسلمين في المساجد وغيرها كالمسجد الأقصى والاموى وغيره وجعلوا الجامع الذي بالمقبية ذكوا وقد شاهدنا عسكر القوم فرأينا جمهورهم لا يصلون ولم نرى عسكرهم مؤذنا ولا اماما وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا من ديارهم مالا يملئه الا الله ولم يكن معهم في دولتهم الا من كان من شر الخلق إما زنديق منافق لا يمتد دين الاسلام في الباطن واما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجمعية والاتحادية ونحوهم واما من هو من أخبر الناس وأفسدهم وهم في بلادهم مع تمكنهم لا ينجون البيت العتيق وان كان فيهم من يصلي ويصوم فليس الغالب عليهم إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة وهم يقاتلون على ملك جنكسخان فن دخل في طاعتهم جملوه وليالم وان كان كافرا ومن خرج عن ذلك جملوه عدوا لهم وان كان من خيار المسلمين ولا يقاتلون على الاسلام ولا يضمنون الجزية والصنار بل غاية كثير من المسلمين منهم من أكابر أمرائهم ووزرائهم ان يكون المسلم عندهم كمن يعظمونه من المشركين من اليهود والنصارى كما قال أكبر مقدميهم الذين قدموا الى الشام وهو يخاطب رسل المسلمين ويتقرب اليهم بانا مسلمون فقال هذان آيتان عظيمتان جاء من عند الله محمد وجنكسخان فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم الى المسلمين ان يسوي بين رسول الله وأكرم الخلق عليه وسيد ولد آدم وخاتم الرسلين وبين ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفرا وفسادا وعدوانا من جنس يختصر وأمثاله وذلك ان اعتقاد هؤلاء التتار كان في جنكسخان عظيما فاتهم بمتقدون انه ابن الله من جنس ما يمتقده النصارى في المسيح ويقولون ان الشمس حبلت أمه وانها كانت في خيمة فنزلت الشمس من كوة الخيمة فدخلت فيها حتى حبلت ومعلوم عند كل ذي دين ان هذا كذب وهذا دليل على انه ولد زنا وان أمه زنت فكنت زناها وادعت هذا حتى تدفع عنها مرة الزنا وهم مع

هذا يحملونه أعظم رسول عند الله في تعظيم مأسته لهم وشره بظنه وهواه حتى يقولوا للعندهم
 من المال هذا رزق جنكسخان وبشكرونه على أكلهم وشربهم وهم يستحلون قتل من عادي مأسته
 لهم هذا الكافر الملعون المعادي لله ولآيائه ورسوله وعباده المؤمنين فهذا أو أمثاله من مقدميهم كان
 غاية بعد الاسلام ان يحمل محمد صلى الله عليه وسلم منزلة هذا الملعون ومعلوم ان مسيلة الكذاب
 كان أقل ضرراً على المسلمين من هذا وادعى انه شريك محمد في الرسالة وبهذا استحل الصحابة قتاله
 وقتل أصحابه المرتدين فكيف بمن كان فيما يظهره من الاسلام يحمل محمد كجنكسخان والافهم مع
 اظهارهم للاسلام يظنون أمر جنكسخان على المسلمين المنفعة لشرعة القرآن ولا يقاتلون اولئك
 المتبعين لما سته جنكسخان كما يقاتلون المسلمين بل أعظم اولئك الكفار يذلون له الطاعة
 والاقتياد ويحملون اليه الاموال ويقرون له بالنباية ولا يخالفون ما يامرهم به الا كما يخالف الخارج
 عن طاعة الامام للامام وهم يحاربون المسلمين ويمادونهم أعظم معاداة ويطلبون من المسلمين
 الطاعة لهم وبذل الاموال والدخول فيما وضعه لهم ذلك الملك الكافر المشرك المشابه لفرعون
 أو عمروذ ونحوها بل هو أعظم فسادا في الارض منها قال الله تعالى (ان فرعون علا في
 الارض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح ابناءهم ويستحي نساءهم انه كان من
 المفسدين) وهذا الكافر علا في الارض يستضعف أهل الملل كلهم من المسلمين واليهود والنصارى
 ومن خالقه من المشركين بقتل الرجال وسبي الحريم وباخذ الاموال وهلك الحرث والنسل والله
 لا يحب الفساد ويرد الناس عما كانوا عليه من سلك الانبياء والمرسلين الي ان يدخلوا فيها ابتدعه
 من سنته الجاهلية وشرعته الكفرية فهم يدعون دين الاسلام ويمظنون دين اولئك الكفار
 على دين المسلمين ويعطيونهم ويؤازرونهم أعظم بكثير من طاعة الله ورسوله وموالاة المؤمنين
 والحكم فيما شجر بين اكابرهم بحكم الجاهلية لا بحكم الله ورسوله وكذلك الاكابر من وزرائهم
 وغيرهم يحملون دين الاسلام كدين اليهود والنصارى وان هذه كلها طرق الى الله بمنزلة
 المذاهب الاربعة عند المسلمين ثم منهم من يرجع دين اليهود أو دين النصارى ومنهم من يرجع
 دين المسلمين وهذا القول فاش غالب فيهم حتى في فقائهم وعبادهم لاسيا الجهمية من الاتحادية
 الفرعونية ونحوهم فانه غلبت عليهم الفلسفة وهذا مذهب كثير من المتفلسفة أو اكثرهم وعلى
 هذا كثير من النصارى أو اكثرهم وكثير من اليهود ايضا بل لو قال القائل ان غاب خواص

العلماء منهم والبياد على هذا المذهب لما أبدى * وقد رأيت من ذلك وسمعت مالا يتسع له هذا
 الموضوع ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين واتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع غير
 دين الاسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو ككفر من آمن
 ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون
 ان يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين
 ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا وأعدنا للكافرين عذابا مهينا) واليهود والنصارى داخلون
 في ذلك وكذلك المتفلسفة يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ومن تفلسف من اليهود والنصارى
 يبقى كفره من وجهين وهؤلاء أكثر وزراءهم الذين يصدرون عن رأيه غاية ان يكون من
 هذا الضرب فانه كان يهوديا متفلسفا ثم انتسب الى الاسلام مع ما فيه من اليهودية والتفلسف
 وضم الى ذلك الرفض فهذا هو أعظم من عندهم من ذوي الاقلام وذاك أعظم من كان عندهم
 من ذوي السيف فليعتبر انؤمن بهذا وبالجملة فما من نفاق وزندقة والحاد الا وهي داخلة في
 اتباع التتار لانهم من أجهل الخلق وأقلهم معرفة بالدين وأبعدهم عن اتباعه وأعظم الخلق اتباعا
 للظن وما تهوى الانفس وقد قسموا الناس أربعة أقسام يال وباع وداشند وطاط أي صديقيهم
 وعدوهم والعالم والملى فمن دخل في طاعتهم الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم ومن
 خالفهم كان عدوهم ولو كان من انبياء الله ورسله وأوليائه وكل من انتسب الى علم أو دين سموه
 داشند كالنقيض والزاهد والقسيس والراهب ودخان اليهود والنجم والساحر والطبيب والكتاب
 والحاسب فيدرجون سادن الاصنام فيدرجون في هذا من المشركين وأهل الكتاب وأهل
 البدع مالا يعلمه الا الله ويحملون أهل العلم والايان نوعا واحدا بل يحملون القرامطة الملاحدة
 الباطنية الزنادقة المناقين كالطوسي وأمثاله هم الحكماء على جميع من انتسب الى علم أو دين
 من المسلمين واليهود والنصارى وكذلك وزيرهم السفیه الملقب بالرشيد يحكم على هذه الاصناف
 ويقدم شرار المسلمين كالرافضة والملاحدة على خيار المسلمين أهل العلم والايان حتي تولى
 قضاء القضاة من كان أقرب الى الزندقة والحاد والكفر بالله ورسوله بحيث تكون موافقة
 للكفار والمناقين من اليهود والقرامطة والملاحدة والرافضة على ما يريدونه أعظم من غيره
 ويتظاهر من شريعة الاسلام بما لا بد له منه لاجل من هناك من المسلمين حتي أن وزيرهم

هذا الحديث الملحد النافق صنف مصنفاً مضموناً ان النبي صلى الله عليه وسلم رضي بدين اليهود والنصارى وانه لا ينكر عليهم ولا يذمون ولا ينهون عن دينهم ولا يؤمرون بالانتقال الى الاسلام واستدل الحديث الجاهل بقوله (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا اتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا اتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين) وزعم ان هذه الآية تقتضي انه يرضي دينهم قال وهذه الآية محكمة ليست منسوخة وجرت بسبب ذلك أمور ومن المعلوم ان هذا جهل منه فان قوله لكم دينكم ولي دين ليس فيه ما يقتضي ان يكون دين الكفار حقاً ولا مرضياً له وانما يدل على تبرئه من دينهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في هذه السورة انها براءة من الشرك كما قال في الآية الاخرى (فان كذبوك فقل لي على ولكم عملكم اتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون) فقوله لكم دينكم ولي دين كقوله لنا أعمالنا ولكم أعمالكم وقد اتبع ذلك بموجبه ومقتضاه حيث قال اتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون ولو قدر ان في هذه السورة ما يقتضي انهم لم يؤمروا بترك دينهم فقد علم بالاضطرار من دين الاسلام بالنصوص المتواترة وباجماع الامة انه أمر المشركين وأهل الكتاب بالابتناء به وانه جاءهم على ذلك وأخبر انهم كفرون يخلدون في النار وقد أظهروا الرفض ومنعوا ان نذكر على المنابر الخطباء الراشدين وذكروا علياً وأظهروا الدعوة للثاني عشر الذين زعم الرافضة انهم أئمة معصومون وان ابا بكر وعمر وعثمان كفار وجار ظالمون لا خلافة لهم ولا لمن بعدهم ومذهب الرافضة شر من مذهب الخوارج المارقين فان الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلي وشيعتهما والرافضة تكفير أبي بكر وعمر وعثمان وجمهور السابقين الاولين وتجميد من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم مما جحد به الخوارج وفيهم من الكذب والافتراء والتلو والاحاد ما ليس في الخوارج وفيهم من معاونة الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج والرافضة تحب التنازع ودولتهم لانه يحصل لهم بها من الغز ما لا يحصل بدولة المسلمين والرافضة هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين وهم كانوا من أعظم الاسباب في دخول التنازع قبل اسلامهم الى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام وكان من أعظم الناس معاونة لهم على اخذهم لبلاد الاسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم وقضية ابن الملقم وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب مشهورة يعرفها عموم الناس وكذلك في الحروب التي بين المسلمين

وبين النصاري بسواحل الشام قد عرف أهل الخبرة ان الرافضة تكون مع النصاري على
 المسلمين وانهم عاونوم على أخذ البلاطاء التار وعز على الرافضة فتح عكة وغيرهما من السواحل
 واذا غلب المسلمون للنصاري والمشركين كان ذلك غصة عند الرافضة واذا غلب المشركون
 والنصاري المسلمين كان ذلك عيدا ومسرة عند الرافضة ودخل في الرافضة أهل الزندقة
 والحاد من النصيرية والاسماعلية وأمثالهم من الملاحدة القرامطة وغيرهم ممن كان بخراسان
 والعراق والشام وغير ذلك والرافضة جهمية قدرية وفيهم من الكذب والبدع والافتراء على
 الله ورسوله أعظم مما في الخوارج المارقين الذين قاتلهم امير المؤمنين علي وسائر الصحابة باسر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بل فيهم من الردة عن شرائع الدين أعظم مما في مانعي الزكاة
 الذين قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة ومن أعظم ما دم به النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج
 قوله فهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاديان كما أخرج في الصحيحين عن أبي سعيد
 قال بعث علي الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية قسمها بين أربعة يعني من أمراء نجد فقضيت
 قريش والانصار قالوا يطى صناديد أهل نجد ويدعنا قال انما تألفهم فاقبل رجل غائر العينين مشرف
 الوجنتين ناقي الجبين كثر اللحية محلق فقال يا محمد اتى الله فقال من بطع الله اذا عصيته
 أيا متنى الله على أهل الارض ولا تأمنوني فساله رجل قتله فتمعه فلما ولى قال ان من ضغطني
 هذا أو في عقب هذا قوما يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم
 من الرمية يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وفي
 لفظ في الصحيحين عن أبي سعيد قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قسم
 قسما أنه ذو النورصرة وهو رجل من بني نجيم فقال يا رسول الله اعدل فقال ويلك فمن يعدل
 اذا لم أعدل قد خبت وخسرت ان لم أكن أعدل فقال عمر يا رسول الله أتأذن لي فيه فاضرب
 عنقه فقال دعه فان له أصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن
 لا يجاوز تراقيمهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء
 ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نضيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قدذه فلا يوجد فيه
 شيء قد سبق الفرت والدم آتتهم رجل أسود احدى عضديه مثل ندي المرأة ومثل البضعة يخرجون
 على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فاشهد اني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتس فأتي به حتى نظرت اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لفته فهو لاء الخوارج المارقون من أعظم مآذمهم به النبي صلى الله عليه وسلم أنهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان وذكر أنهم يخرجون على حين فرقة من الناس والخوارج مع هذا لم يكونوا يماونون الكفار على قتال المسلمين والرافضة يماونون الكفار على قتال المسلمين فلم يكفهم أنهم لا يقاتلون الكفار مع المسلمين حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار فكانوا أعظم مروءة عن الدين من أولئك المارقين بكثير كثير وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الخوارج والرافضة ونحوهم اذا فارقوا جماعة المسلمين كما قاتلهم علي رضي الله عنه فكيف اذا انضموا الى ذلك من أحكام الشركيين كثنائسا وجنكسخان ملك الشركيين ماهو من أعظم المضادة لدين الاسلام وكل من قفز اليهم من أمراء الصكر وغير الامراء فحكمه حكمهم وفيهم من الردة عن شرائع الاسلام بقدر ما اردت عنه من شرائع الاسلام واذا كان السلف قد سموا مانبي الزكاة مرتدين مع كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين فكيف بن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلا للمسلمين مع انه والعباد بالله لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله المحادون لله ورسوله المادون لله ورسوله على ارض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لافضى ذلك الى زوال دين الاسلام ودروس شرائعه أما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما فهم في هذا الوقت المقاتلون عن دين الاسلام وهم من احق الناس دخولا في الطائفة المنصورة التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الاحاديث الصحيحة المستفيضة عنه لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وفي رواية لسلم لا يزال اهل الترب والنبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام بمدينة النبوة فتر به ما يترب عنها وشرقه ما يشرق عنها فان التشريق والتغريب من الامور النسبية اذ كل بلد له شرق وغرب ولهذا اذا قدم الرجل الى الاسكندرية من الترب يقولون سافر الى الشرق وكان اهل المدينة يسمون اهل الشام اهل الترب ويسمون اهل نجد والعراق اهل الشرق كما في حديث ابن عمر قال قدم رجلان من اهل المشرق غطبا وفي رواية من اهل نجد ولهذا قال احمد بن حنبل اهل الترب هم اهل الشام يعني هم اهل الترب كما ان نجد والعراق اول الشرق وكل ما يشرق عنها فهو من الشرق

وكل ما ينرب عن الشام من مصر وغيرها فهو داخل في الغرب وفي الصحيحين ان معاذ بن جبل قال في الطائفة المنصورة وهم بالشام فانها اصل المغرب وهم فتحوا سائر المغرب كصبر والقيروان والاندلس وغير ذلك واذا كان غرب المدينة النبوية ما يقرب عنها فالنيرة ونحوها على مسامتة المدينة النبوية كما ان حران والرقّة ومنصاط ونحوها على مسامتة مكة فما ينرب عن النيرة فهو من الغرب الذين وعدم النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم وقد جاء في حديث آخر في صفة الطائفة المنصورة انهم باكناف البيت المقدس وهذه الطائفة هي التي باكناف البيت المقدس اليوم ومن يدبر احوال العالم في هذا الوقت فعلم ان هذه الطائفة هي اقوم الطوائف بدين الاسلام علما وعلا وجهادا عن شرق الارض وغربها فانهم هم الذين يقاتلون اهل الشوكة العظيمة من المشركين واهل الكتاب ومنازيهم مع النصاري ومع المشركين من الترك ومع الزنادقة المنافقين من الداخلين في الرافضة وغيرهم كالاسماعيلية ونحوهم من القرامطة معروفة معلومة قديما وحديثا والعز الذي للمسلمين بمشارك الارض ومنارها هو بزم ولهذا لما هزموا سنة تسع وتسعين وسبعمائة دخل على اهل الاسلام من الذل والمصيبة بمشارك الارض ومنارها مالا يعلمه الا الله والحكايات في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها وذلك ان سكان اليمن في هذا الوقت ضعاف عاجزون عن الجهاد او مضيعون له وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد حتى ذكروا انهم ارسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء وملك المشركين لما جاء الى حلب جرى بها من القتل ماجرى واما سكان الحجاز فاكثرهم او كثير منهم خارجون عن الشريعة وفيهم من البدع والضلال والعجور مالا يعلمه الا الله واهل الايمان والذين فيهم مستضعفون عاجزون وانما تكون لهم القوة والعزة في هذا الوقت لنبر اهل الاسلام بهذه البلاد فلو ذلت هذه الطائفة والياد بالله تعالى لكان المؤمنون بالحجاز من اذل الناس لاسيا وقد غلب فيهم الرقص وملك هؤلاء التتار المحاربون لله ورسوله الآن مرفوض فلو غلبوا لفسد الحجاز بالكلية واما بلاد افريقية فاعرابها غالبون عليها وهم من شر الخلق بل هم مستحقون للجهاد والنزول واما الغرب الاقصى فمع استيلاء الافرنج على اكثر بلادهم لا يقومون بجهاد النصاري هناك بل في عسكرهم من النصاري الذين يحملون الصلبان خلق عظيم لو استولى التتار على هذه البلاد لكان اهل المغرب معهم من اذل الناس لاسيا والنصاري تدخل مع التتار فيصرون حزبا على اهل المغرب فهذا وغيره مما يبين ان هذه العصاة التي بالشام ومصر في هذا الوقت

هم كتيبة الاسلام وعزم عز الاسلام وذلم ذل الاسلام فلو استولى عليهم التار لم يبق الاسلام
 عز ولا كلمة عالية ولا طائفة ظاهرة عالية يخافها اهل الارض تقاتل عنه فن قفز عنهم الى التار
 كان احق بالقتال من كثير من التار فان التار فيهم المكروه وغير المكروه وقد استقرت السنة
 بان عقوبة المرتد اعظم من عقوبة الكافر الاصلي من وجوه متعددة منها ان المرتد يقتل بكل
 حال ولا يضرب عليه جزية ولا تمقله ذمة بخلاف الكافر الاصلي ومنها ان المرتد يقتل وان كان عاجزا
 عن القتال بخلاف الكافر الاصلي الذي ليس هو من اهل القتال فانه لا يقتل عنفاً كثر العلماء كابي حنيفة
 ومالك وأحمد ولهذا كان مذهب الجمهور ان المرتد يقتل كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومنها
 ان المرتد لا يرث ولا يناكح ولا تؤكل ذبيحته بخلاف الكافر الاصلي الى غير ذلك من الاحكام واذا
 كانت الردة عن أصل الدين أعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه أعظم من
 خروج الخارج الاصلي عن شرائعه ولهذا كان كل مؤمن يعرف أحوال التار ويعلم ان المرتدين
 الذين فيهم من الفرس والعرب وغيرهم شر من الكفار الاصليين من الترك ونحوهم وهم بعد
 أن تكلموا بالشهادتين مع تركهم لكثير من شرائع الدين خير من المرتدين من الفرس والعرب
 وغيرهم وبهذا يتبين ان من كان معهم ممن كان مسلم الاصل هو شر من الترك الذين كانوا
 كفاراً فان السلم الاصلي اذا اردت عن بعض شرائعه كان أسوأ حالا ممن لم يدخل بعده في
 تلك الشرائع مثل مانى الزكاة وأمثالهم ممن قاتلهم الصديق وان كان المرتد عن بعض الشرائع
 متفقاً أو متصوفاً أو تاجراً أو كاتباً أو غير ذلك فهو لاء شر من الترك الذين لم يدخلوا في تلك
 الشرائع وأصرروا على الاسلام ولهذا يجد المسلمون من ضرر هؤلاء على الدين مالا يحمدونه
 من ضرر أولئك ويتقادون للاسلام وشرائعه وطاعة الله ورسوله أعظم من اتقياء هؤلاء
 الذين ارتدوا عن بعض الدين وناقضوا في بعضه وان تظاهروا بالانتساب الى العلم والدين وغاية
 ما يوجد من هؤلاء يكون ملحد نصيرياً أو اسماعيلياً أو رافضياً وخيارهم يكون جهياً اتحادياً
 أو نحوهم فانه لا ينضم اليهم طوعاً من المظهرين للاسلام إلا منافق أو زنديق أو فاسق فاجر
 ومن أخرجه معهم مكرهاً فانه يبت على نيته ونحن علينا أن نقاتل العسكر جميعه إذ لا يتميز
 المكروه من غيره وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزوا هذا البيت
 جيش من الناس فينابهم بيدها من الارض اذ خسف بهم قتيل يارسول الله ان فيهم المكروه

فقال يبعثون على نياتهم والحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة
 أخرجه أبواب الصحيح عن عائشة وحفصة وأم سلمة ففي صحيح مسلم عن أم سلمة قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يموذ عاتذ باليت فيبعث اليه بعث فاذا كانوا يبيداه من الارض
 خسف بهم قتل يارسول الله فكيف بمن كان كارها قال يخسف به معهم ولكنه يبعث
 يوم القيامة على نيته * وفي الصحيحين عن عائشة قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في منامه قتلنا يارسول الله صنعت شيئا في منامك لم تكن تفعله فقال العجب ان ناسا من أمتي
 يؤمرون هذا البيت برجل من قريش وقد لجأ الى البيت حتى اذا كانوا بالبيداء خسف بهم
 قتلنا يارسول الله ان الطريق قد يجمع الناس قال نعم فيهم المستنصر والمجنون وابن السبيل
 فيهلكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادر شتى يبعثهم الله عز وجل على نياتهم وفي لفظ
 للبخاري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو جيش الكعبة فاذا كانوا
 ببيداء من الارض يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يارسول كيف يخسف بأولهم وآخرهم
 وفيهم أسواتهم ومن ليس منهم قال يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم وفي صحيح
 مسلم عن حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيموذ بهذا البيت يعني الكعبة قوم
 ليست لهم منعة ولا عدو ولا عدة يبعث اليهم جيش يومئذ حتى اذا كانوا ببيداء من الارض
 خسف بهم قال يوسف بن ماهك وأهل الشام يومئذ يسرون الى مكة فقال عبد الله بن صفوان
 أما والله ما هو بهذا الجيش فافه تعالى أهلك الجيش الذي أراد أن ينهك حرمانه المكروه فيهم
 وغير المكروه مع قدرته على التمييز بينهم مع انه يبعثهم على نياتهم فكيف يجب على المؤمنين
 المجاهدين أن يميزوا بين المكروه وغيره وهم لا يملكون ذلك بل لو ادعى مدع انه خرج مكرها
 لم ينفعه ذلك بمجرد دعواه كما روي ان العباس بن عبد المطلب قال للنبي صلى الله عليه وسلم
 لما أسره المسلمون يوم بدر يارسول الله اني كنت مكرها فقال أما ظاهرك فكان علينا وأما
 سريرتك فالى الله بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتالهم إلا بقتل
 هؤلاء لقتلوا أيضا فان الأئمة متفقون على ان الكفار لو ترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين
 اذا لم يقاتلوا فانه يجوز أن نرميهم وتصدق الكفار ولو لم نخف على المسلمين جاز رمي أولئك
 المسلمين أيضا في أحد قولى العلماء ومن قتل لاجل الجهاد الذي أمر الله به ورسوله هو في

الباطن مظلوم كان شهيدا وبث على نيته ولم يكن قتله أعظم فسادا من قتل من يقتل من المؤمنين المجاهدين وإذا كان الجهاد واجبا وان قتل من المسلمين ماشاء الله فقبل من يقتل في صفهم من المسلمين لحاجة الجهاد ليس أعظم من هذا بل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المكره في قتال الفتنة بكسر سيفه وليس له أن يقاتل وان قتل كما في صحيح مسلم عن أبي بكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ستكون قتل الأثم تكون قتل الأثم تكون قتل القاعد فيها خير من المائى والمائى فيها خير من الساعى الا اذا نزلت أو وقعت فمن كان له ابل فليلقه بابل ومن كانت له غنم فليلقه بنفسه ومن كانت له أرض فليلقه بأرضه قال فقال رجل يا رسول الله أرايت من لم يكن له ابل ولا غنم ولا أرض قال يمد الى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج ان استطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يا رسول الله أرايت انا كرهت حتى ينطلق بي الى احدى الصنفين أو احدى الفئتين فيضربني رجل بسيفه أو بسهمه فيقتلني قال يوء بائمه وأهلك ويكون من أصحاب النار فى هذا الحديث انه نهى عن القتال في الفتنة بل أمر بما يتذرمة القتال من الاعتزال أو افساد السلاح الذي يقاتل به وقد دخل في ذلك المكره وغيره ثم بين ان المكره اذا قتل ظلما كان القاتل قد باء بائمه وأثم المقتول كما قال تعالى في قصة ابي آدم عن المظلوم (انى أريد أن تبوء بائمي وأثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين) ومعلوم ان الانسان اذا صال صائل على نفسه جازله الدفع بالسنة والاجماع وإنما تنازعوا هل يجب عليه الدفع بالقتال على قولين هما روايتان عن أحمد احدهما يجب الدفع عن نفسه ولو لم يحضر الصف والثانية يجوز له الدفع عن نفسه وأما الابتداء بالقتال في الفتنة فلا يجوز بلا ريب والمقصود انه اذا كان المكره على القتال في الفتنة ليس له ان يقاتل بل عليه افساد سلاحه وأن يصبر حتى يقتل مظلوما فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الاسلام كائى الزكاة والمرتبين ونحوهم فلا ريب ان هذا يجب عليه اذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وان قتله المسلمون كما لو أكره الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين وكما لو أكره رجل رجلا على قتل مسلم مصوم فانه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وان أكرهه بالقتل فانه ليس يحفظ نفسه بقتل ذلك المصوم أولى من العكس فليس له أن يظلم غيره فيقتله

لئلا يقتل هو بل اذا فعل ذلك كان القود على المكروه والمكروه جميعاً عند أكثر العلماء كأحمد ومالك والشافعي في أحد توابعه وفي الآخر يجب القود على المكروه فقط كقول أبي حنيفة ومحمد وقيل القود على المكروه المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف ويجب الضمان بالدية بدل القود ولم يوجبوه وقد روي مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة أصحاب الأخدود وفيها ان الغلام أمر بقتل نفسه لاجل مصلحة ظهور الدين ولهذا جوز الاثم الاريسة أن يتمس المسلم في صف الكفار وان غلب على ظنه انهم يقتلونه اذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين وقد بسطنا القول في هذه المسئلة في موضع آخر فاذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يقتل به لاجل مصلحة الجهاد مع ان قتله نفسه أعظم من قتله لغيره كان ما يفضي الى قتل غيره لاجل مصلحة الدين التي لا تحصل الا بذلك ودفع ضرر العدو للمفسد للدين والدنيا الذي لا يندفع الا بذلك أولى واذا كانت السنة والاجماع متفقين على الصائل المسلم اذا لم يندفع صوله الا بالقتل قتل وان كان المال الذي يأخذه قيراطاً من دينار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد فكيف يقتل هؤلاء الخارجين عن شرائع الاسلام المحاربين لله ورسوله الذين صولهم ودينهم أقل ما فيهم فان قتال المعتدين الصائين ثابت بالسنة والاجماع وهؤلاء معتدون صائلون على المسلمين في أنفسهم وأموالهم وحرمة دينهم وكل من هذه يبيع قتال الصائل عليها ومن قتل دونها فهو شهيد فكيف بمن قاتل عليها كلها ومن من شر البنية المتاولين الظالمين لكن من زعم انهم يقاتلون كما تقاتل البنية المتاولون فقد أخطأ خطأ قبيحاً وضل ضلالاً بعيداً فان أقل ما في البنية المتاولين أن يكون لهم تأويل سائغ خرجوا به ولهذا قالوا ان الامام يرأسهم فان ذكروا شبهة بينها وان ذكروا مظلمة أزالها فأى شبهة لهؤلاء المحاربين لله ورسوله الساعين في الارض فساداً للخارجين عن شرائع الدين ولا رب انهم لا يقولون انهم أقوم بدين الاسلام علماً وعملًا من هذه الطائفة بل هم مع دعواهم الاسلام يعلمون ان هذه الطائفة أعلمهم بالاسلام منهم وأنجع له منهم وكل من تحت اديم السماء من مسلم وكافر يعلم ذلك وهم مع ذلك يندرون المسلمين بالقتال فامتنع أن تكون لهم شبهة بينة يستحلون بها قتال المسلمين كيف وهم قد سبوا غالب حريم الرعية الذين لم يقاتلوه حتى ان الناس قد

وأولهم يعظمون البقعة ويأخذون ما فيها من الاموال ويعظمون الرجل ويتبركون به ويسلبونه ما عليه من الثياب ويسبون حريمه ويماقبونه بأنواع العقوبات التي لا يماقب بها الاظم الناس وأجبرهم والمتأول تأويله دينيا لا يماقب الا من يراه عاصيا للدين وهم يعظمون من يماقبونه في الدين ويقولون انه أطوع لله منهم فأى تأويل بقي لهم ثم لو قدر انهم متأولون لم يكن تأويلهم سائنا بل تأويل الخوارج ومائى الزكاة أوجه من تأويلهم أما الخوارج فانهم ادعوا اتباع القرآن وان ما خالفه من السنة لا يجوز العمل به وأما مانعوا الزكاة فقد ذكروا انهم قالوا ان الله قال لنبيه خذ من اموالهم صدقة وهذا خطاب لنبيه فقط فليس علينا أن ندفعها لغيره فلم يكونوا يدفعونها لابي بكر ولا يخرجونها له والخوارج لهم علم وعبادة والعلماء معهم مناظرات كمنظرهم مع الرافضة والجمية وأما هؤلاء فلا يناظرون علي قتال المسلمين فلو كانوا متأولين لم يكن لهم تأويل بقوله ذو عقل وقد خاطبني بعضهم بان قال ملكنا ملك ابن ملك ابن ملك الى سبعة أجداد وملككم ابن مولى فقلت له آباء ذلك الملك كلهم كفار ولا تغر بالكفر بل المملوك المسلم خير من الملك الكافر قال الله تعالى (وليعبدوا من خير من مشرك ولو أعجبكم) فهذه وأمثالها حججهم ومعلوم ان من كان مسلما وجب عليه أن يطيع المسلم ولو كان عبدا ولا يطيع الكافر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي كأنت رأسه زبية ما أقدم فيكم كتاب الله ودين الاسلام انما يفضّل الانسان بإيمانه وتقواه لا بأبائه) ولو كانوا من بني هاشم أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فان الله خلق الجنة لمن أطاعه وان كان عبدا حبشيا وخلق النار لمن عصاه ولو كان شريفا قرشيا وقد قال تعالى (يا أيها الناس ائلفقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاهم) وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاسود على أبيض ولا لا يبيض على اسود الا بالتقوى الناس من آدم وآدم من تراب * وفي الصحيحين عنه انه قال لقبيلة قريبة منه ان آل أبي فلان ليسوا بأوليائي انما وليي الله وصالح المؤمنين فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان موالاته ليست بالقرابة والنسب بل بالإيمان والتقوى فاذا كان هذا في قرابة الرسول فكيف بقرابة جنكسخان الكافر المشرك وقد أجمع المسلمون على ان من كان أعظم إيمانا وتقوى كان أفضل ممن هو دونه في الإيمان والتقوى وان كان الاول اسود حبشيا

والثاني علويًا أو عباسيًا

(٥١٧) ﴿مسئلة﴾ في أجناد يمتنعون عن قتال التار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها معهم واذا هرب أحدهم هل يقع أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين قتال التار الذين قدموا الي بلاد الشام واجب بالكتاب والسنة فان الله يقول في القرآن (وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين هو الطاعة فإذا كان بعض الدين لله وبمضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ولهذا قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في الاسلام والنزمو الصلاة والصيام لكن امتنعوا من ترك الربا فين الله انهم يحاربون له ورسوله اذا لم يتنوا عن الربا والربا هو آخر ما حرمه الله وهو مال يؤخذ رضا صاحبه فاذا كان هؤلاء يحاربون لله ورسوله يجب جهادهم فكيف بمن يترك كثيرا من شرائع الاسلام أو أكثرها كالناروق قد اتفق علماء المسلمين على ان الطائفة الممتعة اذا امتنعت عن بعض واجبات الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها اذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة أو صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة أو عن تحريم الفواحش أو الخمر أو نكاح ذوات المحارم أو عن استحلال النفوس والاموال بغير حق أو الربا أو الميسر أو الجهاد للكفار أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الاسلام فانهم يتناولون عليها حتى يكون الدين كله لله وقد ثبت في الصحيحين ان عمر لما نظر أبا بكر في ماني الزكاة قال له ابو بكر كيف لا أقاتل من ترك الحقوق التي أوجبها الله ورسوله وان كان قد أسلم كالزكاة وقال له فان الزكاة من حقها والله لو منعتني عنها كانوا يؤذونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منها قال عمر فاهو الا أن رأيت قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فملت انه الحق وقد ثبت في الصحيح من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخواارج وقال فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أبنا لقيتموم فاقتلوم فان قتلهم أجزا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لان أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وقد اتفق السلف

والائمة على قتال هؤلاء وأول من قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وما زال المسلمون يقاتلون في صدر خلافة بني أمية وبني العباس مع الامراء وان كانوا عظماء وكان الحجاج ونوابه ممن يقاتلونهم فكل أئمة المسلمين يأمرهم بقتالهم والتتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الاسلام من مانعي الزكاة والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا فمن شك في قتالهم فهو أجبل الناس بدين الاسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وان كان فيهم المكروه باتفاق المسلمين كما قال العباس لما أسري يوم بدر يارسول الله اني خرجت مكرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما ظاهرك فكان علينا واما سريتك فالى الله وقد اتفق العلماء على ان جيش الكفار اذا ترسوا بن عندهم من أسري المسلمين وخيف على المسلمين الضرر اذا لم يقاتلوا فانهم يقاتلون وان افضى ذلك الى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم وان لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال للنفى الى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء وهؤلاء المسلمون اذا قتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لاجل من يقتل شهيداً فان المسلمين اذا قاتلوا الكفار فمن قتل من المسلمين يكون شهيداً ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لاجل مصلحة الاسلام كان شهيداً وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزى هذا البيت جيش من الناس فينداهم يبداء من الارض اذ خسف بهم قليل يارسول الله وفيهم المكروه فقال يبعثون على نياتهم فاذا كان العذاب الذي ينزله الله بالجيش الذي ينزى المسلمين ينزله بالمكروه وغير المكروه فكيف بالعذاب الذي يمنهم الله به أو يابدى المؤمنين كما قال تعالى (قل هل تربصون بنا الا احدى الحسنين ونحن تربص بكم أن يصيبكم الله بمذاب من عنده أو ابدين) ونحن لا نعلم المكروه ولا نقدر على التمييز فاذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومعدورين وكانوا هم على نياتهم فمن كان مكرها لا يستطيع الامتناع فانه يحشر على يته يوم القيامة فاذا قتل لاجل قيام الدين لم يكن ذلك بأعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين واما اذا هرب أحدهم فان من الناس من يحمل قتالهم بمنزلة قتال البنية المتولين وهؤلاء اذا كان لهم طاقة متممة فهل يجوز اتباع مدبرهم وقتل أسيرهم والاجهاز على جريحهم على قولين للعلماء مشهورين قليل لا يفعل ذلك لان منادى على بن أبي طالب نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجوز على جريح ولا يقتل أسير وقيل بل يفعل ذلك لانه يوم الجمل لم يكن لهم طاقة متممة

وكان المقصود من القتال دفعهم فلما اندفعوا لم يكن الى ذلك حاجة بمنزلة دفع الصائل وقد روى
 انه يوم الجمل وصفين كان أمرهم بخلاف ذلك فن جعلهم بمنزلة البغاة المتأولين جعل فيهم
 هذين القولين والصواب ان هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين فان هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ
 أصلاً وانما هم من جنس الخوارج المارقين ومانعي الزكاة وأهل الطائف والحرمية ومخوهم ممن
 قوتلو على ما خرجوا عنه من شرائع الاسلام وهذا موضع اشتبه علي كثير من الناس من الفقهاء
 فان المصنفين في قتال أهل النبي جعلوا قتال مانعي الزكاة و قتال الخوارج و قتال علي لاهل
 البصرة و قتاله لماوية وأتباعه من قتال أهل النبي وذلك كله مأووبه وفرعوا مسائل ذلك
 تفرع من يرى ذلك بين الناس وقد غلطوا بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنة وأهل المدينة
 النبوية كالاوزاعي والثوري ومالك واحمد بن حنبل وغيرهم أنه يفرق بين هذا وهذا فقتال
 علي للخوارج ثابت بالنصوص الصريحة عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين وأما القتال
 يوم صفين ونحوه فلم يتفق عليه الصحابة بل صد عنه اكابر الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص
 ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم ولم يكن بعد علي بن أبي طالب في
 السكرين مثل سعد بن أبي وقاص والاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي
 انه كان يجب الاصلاح بين تينك الطائفتين لا الاقتتال بينهما كما ثبت عنه في صحيح البخاري
 انه خطب الناس والجيش معه فقال ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين
 من المؤمنين فأصلح الله بالحسن بين أهل العراق وأهل الشام فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
 الاصلاح به من فضائل الحسن مع ان الحسن نزل عن الامر وسلم الامر الى معاوية فلو كان
 القتال هو المأمور به دون ترك الخلافة ومصالحة معاوية لم يمدحه النبي صلى الله عليه وسلم على
 ترك ما أمر به وفعل ما لم يؤمر به ولا مدحه على ترك الاولى وفعل الاذنى فلم ان الذي فعله
 الحسن هو الذي كان يحبه الله ورسوله لا القتال وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يضعه وأسامة على تخذه ويقول اللهم اني احبها فاحبها وأحب من يحبها وقد ظهر أثر
 حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لها بكرهما القتال في الفتنة فان اسامة امتنع عن القتال مع
 واحدة من الطائفتين وكذلك الحسن كان دائماً يشير على علي بانه لا يقاتل ولما صار الامر اليه
 فعل ما كان يشير به على أبيه رضي الله عنهم أجمعين وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في

الصحيح انه قال ترقق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق فهذه المارقة هم الخوارج وقاتلهم علي بن ابي طالب وهذا يصدقه بقية الاحاديث التي فيها الامر بقتال الخوارج وتبين ان قتلهم مما يحبه الله ورسوله وان الذين قاتلهم مع علي أولى بالحق من معاوية وأصحابه مع كونهم أولى بالحق فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال لواحدة من الطائفتين كما أمر بقتال الخوارج بل مدح الاصلاح بينهما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من كراهة القتال في الفتن والتحذير منها من الاحاديث الصحيحة ما ليس هذا موضعه كقوله ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي خير من الساعي وقال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعب الجبال ومواقع القطر فربدينه من الفتن فالفتن مثل الحروب التي تكون بين ملوك المسلمين وطوائف المسلمين مع ان كل واحدة من الطائفتين ملتزمة لشرائع الاسلام مثل ما كان أهل الجبل وصفيين وانما اقتتلوا الشبه وأموار عرضت وأما قتال الخوارج وما نفي الزكاة وأهل الطائف الذين لم يكونوا يجرمون الربا هؤلاء يقاتلون حتى يدخلوا في الشرائع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهؤلاء اذا كان لهم طائفة ممتنعة فلا ريب انه يجوز قتل أسيرهم واتباع مدبرهم والاجهاز على جريحهم فان هؤلاء اذا كانوا مقيمين ببلادهم على ما هم عليه فانه يجب على المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم لقتالهم حتى يكون الدين كله لله فان هؤلاء التار لا يقاتلون على دين الاسلام بل يقاتلون الناس حتى يدخلوا في طاعتهم فمن دخل في طاعتهم كفوا عنه وان كان مشركاً أو نصرانياً أو يهودياً ومن لم يدخل كان عدواً لهم وان كان من الانبياء والصالحين وقد أمر الله المسلمين ان يقاتلوا اعداءه الكفار ويوالوا عباد الله المؤمنين فيجب على المسلمين من جند الشام ومصر واليمن والمغرب جميعهم ان يكونوا متعاونين على قتال الكفار وليس لبعضهم ان يقاتل بعضاً بمجرد الرياسة والاهواء ف هؤلاء التار اقل ما يجب عليهم ان يقاتلوا من يلهم من الكفار وان يكفوا عن قتال من يلهم من المسلمين ويتعاونون هم وهم على قتال الكفار وانما لا يقاتل معهم غير مكره الا فاسق أو مبتدع أو زنديق كالملاحدة القرامطة الباطنية والرافضة السبابة والجهمية المعلقة من النفاة الحلولية ومعهم ممن يفلدون من المنتسبين الى العلم والدين من هو شر منهم فان التار جهال يقلدون الذين يحسنون به الظن وهم لضلالتهم وغيبهم يتبعونه في الضلال الذي يكذبون به على

الله ورسوله ويدلون دين الله ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ولو وصفت ما اعلمه من امورهم لطال الخطاب وبالجملة فذهبهم ودين الاسلام لا يجتمعان ولو اظهروا دين الاسلام الحنفي الذي بعث رسوله به لاهتدوا واطاعوا مثل الطائفة المنصورة فان النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه انه قال لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وثبت عنه في الصحيح انه قال لا يزال أهل الغرب ظاهرين وأهل الغرب ما بسامت البثرة ونحوها فان النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام وهو بالمدينة النبوية فما يغرب عنها فهو غرب كالشام ومصر وما شرق عنها فهو شرق كالجزيرة والعراق وكان السلف يسمون أهل الشام أهل المغرب ويسمون أهل العراق أهل المشرق وهذه الجملة التي ذكرتها فيها من الآثار والادلة الشرعية فيها ما هو مذكور في غير هذا الموضع والله أعلم

(٥١٨) ﴿مسئلة﴾ ما حرم قول بعض العلماء والفقهاء ان الدعاء مستجاب عند قبور أربعة من أصحاب الائمة الارامة قبر القندلاوي من أصحاب مالك وقبر البرهان البلخي من أصحاب أبي خنيفة وقبر الشيخ نصر المقدسي من أصحاب الشافعي وقبر الشيخ أبي الفرج من أصحاب أحمد رضي الله عنهم ومن استقبل القبلة عند قبورهم ودعا استجيب له وقول بعض العلماء عن بعض المشايخ يوصيه اذا نزل بك حادث أو امر تخافه استوحى ينكشف عنك ما يجده من الشدة حيا كنت أو ميتا ومن قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني وسلم عليه سبع مرات بخط مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت حاجته او كان في سماع فانه يطيب ويكثر التواجد وقول الفقهاء ان الله تعالى ينظر الى الفقراء بتجليه عليهم في ثلاثة مواطن عند مد السباط وعند قيامهم في الاستغفار والمجارات التي بينهم وعند السماع وما يفعله بعض المتعبدين من الدعاء عند قبر زكريا وقبر هود والصلاة عندهما والموقف بين مشرق وراق الجامع باب الطهارة بدمشق والدعاء عند المصحف العثماني ومن الصق ظهره الموجه بالعمود الذي عند رأس قبر معاوية عند الشهداء باب الصغير فهل الدعاء خصوصية قبول او سرعة اجابة بوقت مخصوص أو مكان معين عند قبر نبي أو ولي أو يجوز أن يستنثى الى الله تعالى في الدعاء بني مرسل أو مملك مقرب أو بكلامه تعالى أو بالكعبة أو بالدعاء المشهود باحتياط قاف أو بدعاء ام داود او الخضر وهل يجوز أن

يقسم على الله تعالى في السؤال بحق فلان بحرمة فلان بجاه المقرين بأقرب المطلق أو يقسم بأفعالم وأعمالهم وهل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران وسرج لكونه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام عنده أو يجوز تعظيم شجرة يوجد فيها خرق ملققة ويقال هذه مباركة يجتمع بها الرجال الاولياء وهل يجوز تعظيم جبل أو زيارته أو زيارة ما فيه من المشاهد والآثار والدعاء فيها والصلاة كغفارة الدم وكهف آدم والآثار ومنارة الجوع وقبر شيث وهابيل ونوح واليهاس وحزقيل وشيدان الراعي وابراهيم بن آدم بجبله وعش التراب ببعلبك ومغارة الاربعة وحمام طبرية وزيارة عسقلان ومسجد صالح بمكاوه ومشهور بالحرمات والتعظيم والزيارات وهل يجوز تحوى الدعاء عند القبور وأن تقبل أو يوقد عندها القناديل والسرج وهل يحصل للاموات بهذه الافعال من الاحياء منفعة أو مضرة وهل الدعاء عند القدم النبوي بدار الحديث الاشرقية بدمشق وغيره وقدم موسى ومهد عيسى ومقام ابراهيم ورأس الحسين وصهيب الرومي وبلال الحبشي واويس القرني وما أشبه ذلك كله في سائر البلاد والقرى والسواحل والجبال والمشاهد والمساجد والجوامع وكذلك قولهم الدعاء مستجاب عند برج باب كيسان بين باني الصغير والشرق مستدبراله متوجها الى القبلة والدعاء عند داخل باب الفراءين فهل ثبت شيء في اجابة الادعية في هذه الاماكن أم لا وهل يجوز ان يستنثا بنير الله تعالى بأن يقول يا جاه محمد أو يا لست نفيسة أو يا سيدي احمد أو اذا عثر أحدا وتمس أو قفز من مكان الى مكان يقول يال علي أو يال الشيخ فلان أم لا وهل تجوز الندور للانباء أو للمشايخ مثل الشيخ جاكير أو أبى الوفا أو نور الدين الشهيد أو غيرهم أم لا وكذلك هل يجوز الندور لقبور أحد من آل بيت النبوة ومدركه والائمة الاربعة ومشايخ العراق والمجمع ومصر والحجاز واليمن والهند والمغرب وجميع الارض وجبل قان وغيرها أم لا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اما قول القائل ان الدعاء مستجاب عند قبور المشايخ الاربعة المذكورين رضى الله عنهم فهو من جنس قول غيره قبر فلان هو الترياق المجرب ومن جنس ما يقوله امثال هذا القائل من ان الدعاء مستجاب عند قبر فلان وفلان فان كثيرا من الناس يقول مثل هذا القول عند بعض القبور ثم قد يكون ذلك القبر قد علم انه قبر رجل صالح من الصحابة أو اهل البيت أو غيرهم من الصالحين وقد يكون نسبة ذلك القبر الى ذلك كذبا أو مجهول الحال مثل اكثر

ما يذكر من قبور الانبياء وقد يكون صحيحا والرجل ليس بصالح فان هذه الاقسام موجودة
فمن يقول مثل هذا القول أو من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبر بعينه وانه استجيب
له الدعاء عنده والحال ان ذلك اما قبر معروف بالفسق والابتداع واما قبر كافر كما رأينا من دعا
فكشف له حال القبور فبغت لذلك ورأينا من ذلك انواعا واصل هذا ان قول القائل ان الدعاء
مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين قول ليس له اصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا
قوله احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا احد من أئمة المسلمين المشهورين بالامامة
في الدين كمالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد وابي حنيفة والثاقي وأحمد بن حنبل
واسحاق بن راهويه وابي عبيدة ولا مشايخهم الذين يقتدى بهم كالفضيل بن عياض وابراهيم
ابن ادم وابي سليمان الداراني وامثالهم ولم يكن في الصحابة والتابعين والأئمة والمشايخ المتقدمين
من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين لا مطلقا ولا مميّنا ولا فيهم من
قال ان دعاء الانسان عند قبور الانبياء والصالحين أفضل من دعائه في غير تلك البقعة ولا ان
الصلاة في تلك البقعة أفضل من الصلاة في غيرها ولا فيهم من كان يتحرى الدعاء ولا الصلاة
عند هذه القبور بل افضل الخلق وسيدهم هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في الارض
قبر اتفق الناس على انه قبر نبي غير نبيه وقد اختلفوا في قبر الخليل وغيره واتفق الأئمة على انه
يسلم عليه عند زيارته وعلى صاحبيه لما في السنن عن ابني هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال ما من رجل يسلم على الا رد الله على بها روي حتى أرد عليه السلام وهو
حديث جيد وقد روى ابن ابني شيبة والدارقطني عنه من سلم على عند قبري سمعته ومن صلي
على ثانيا بلغت وفي اسناده لين لكن له شواهد ثابتة فان ابلاغ الصلاة والسلام عليه من العبد
قد رواه اهل السنن من غير وجه كما في السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اكثروا علي من
الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فان صلاتكم معروضة علي قالوا كيف نعرض صلاتنا عليك وقد
رمت اى بليت فقال ان الله تعالى حرم على الارض ان تاكل لحوم الانبياء وفي النسائي وغيره
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله وكل بقبري ملائكة يبلغوني عن امتي السلام ومع هذا لم
يقبل أحد منهم ان الدعاء مستجاب عند قبره ولا انه يستجب أن يتحرى الدعاء متوجها الى
قبره بل نصوا على تقيض ذلك واتفقوا كلهم على انه لا يدعى مستقبل القبر وتنازعوا في السلام

عليه فقال الا كثرون كمالك واحد وغيرها يسلم عليه مستقبل القبر وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي وأظنه منقولاً عنه وقال أبو حنيفة وأصحابه بل يسلم عليه مستقبل القبلة بل نصائمة السلف على انه لا يوقف عنده للدعاء مطلقاً كما ذكر ذلك اسماعيل بن اسحاق في كتاب المبسوط وذكره انقاضي عياض قال مالك لا اري ان يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ولكن يسلم ويمضي وقال ايضا في المبسوط لا بأس لمن قدم من سفر او خرج الى سفر ان يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه ويدعو له ولا يبي بكر وعمر فقيل له فان ناساً من اهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يصلون ذلك في اليوم مرة او اكثر وربما وقفوا في الجمعة أو في اليوم المرة والمرة او اكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة فقال لم يبلغني هذا عن احد من اهل الفقه ببلدتنا ولا يصلح آخر هذه الامة الا ما صلح اولها ولم يبلغني عن اول هذه الامة وصدرها انهم كانوا يصلون ذلك الا من جاء من سفر او اراده قال ابن القاسم رأيت اهل المدينة اذا خرجوا منها أو دخلوها اتوا القبر وسلموا قال وذلك دأبي فهذا مالك وهو اعلم اهل زمانه أي زمن تابع التابعين بالمدينة النبوية الذين كان اهلها في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم اعلم الناس بما يشرع عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يسكروهون الوقوف للدعاء بعد السلام عليه وبين ان المستحب هو الدعاء له ولصاحبيه وهو المشروع من الصلاة والسلام وان ذلك أيضاً لا يستحب لاهل المدينة كل وقت بل عند القدوم من سفر او ارادته لان ذلك تحية له والحيا لا يقصد بيته كل وقت لتحيته بخلاف القادمين من السفر وقال مالك في رواية أي وهب اذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم يقف وجهه الى القبر لا الى القبلة ويدنوا ويسلم ولا يمس القبر بيده وكره مالك ان يقال زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض كراهة مالك له لاضافته الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد انتهى عن اضافة هذا اللفظ الى القبر والتشبه بفعل ذلك قطعاً للدراسة وحساً للباب قلت والاحاديث الكثيرة المروية في زيارة قبره كلها ضعيفة بل موضوعة لم يرو الاثمة ولا اهل السنن المتبعة كسنن أبي داود والنسائي ومحوها فيها شيئاً ولكن جاء لفظ زيارة القبر في غير هذا الحديث مثل قوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزورها فانها تذكركم الآخرة وكان صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه اذا

زاروا القبور ان يقول احدهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم
لاحقون يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ولكن صار
لفظ زيارة القبور في عرف كثير من المتأخرين يتناول الزيارة البدعية والزيارة الشرعية واكثرهم
لا يستعملونها الا بالمعنى البدعي لا الشرعي فلماذا كره هذا الاطلاق فلما لزيارة الشرعية فهي
من جنس الصلاة على الميت يقصد بها الدعاء للميت كما يقصد بالصلاة عليه كما قال الله في حق
المتأقين (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تم على قبره فلما نهى الصلاة على المتأقين
والقيام على قبورهم دل ذلك بطريق مفهوم الخطاب وعدلة الحكم ان ذلك
مشروع في حق المؤمنين والقيام على قبره بعد الدفن هو من جنس الصلاة عليه قبل الدفن
يراد به الدعاء له وهذا هو الذي مضت به السنة واستحبه السلف عند زيارة قبور الانبياء
والصالحين واما الزيارة البدعية فهي من جنس الشرك والذريعة اليه كما فعل اليهود والنصارى عند
قبور الانبياء والصالحين قال صلى الله عليه وسلم في الاحاديث المستفيضة عنه في الصحاح والسنن
والمسانيد لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا وقال ان
من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انما كم عن
ذلك وقال ان من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور
مساجد وقال لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فاذا كان قد لعن من
يتخذ قبور الانبياء والصالحين مساجد امتنع ان يكون تحريها للدعاء مستحبالا للمكان الذي
يستحب فيه الدعاء يستحب فيه الصلاة لان الدعاء عقب الصلاة اجوب وليس في الشريعة
مكان ينهى عن الصلاة عنده مع انه يستحب الدعاء عنده وقد نص الائمة كالشافعي وغيره على
ان النهي عن ذلك ملل بخوف الفتنة بالقبر لا بمجرد نجاسته كما يظن ذلك بعض الناس ولهذا
كان السلف ياحرون بتسوية القبور وتعمية ما يفتن به منها كما امر عمر بن الخطاب بتعمية قبر
دانيال لما ظهر بستر فانه كتب اليه ابو موسى يذكر انه قد ظهر قبر دانيال وانهم كانوا
يستسقون به فكذب اليه عمر يأمره ان يحفر بالهار ثلاثة عشر قبرا ثم يدفنه بالليل في واحد
منها ويعميه لئلا يفتن به الناس والذي ذكرناه عن مالك وغيره من الائمة كان مرفوعا عند
السلف كما رواه ابو دلي الموصلي في مسنده وذكره الحافظ ابو عبد الله المقدسي في مختاره عن

على بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بزَيْن العابدين انه رأى رجلاً ينجي الى فرجة
 كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فدخل فیدعو فيها فهاه فقال الاحدثكم حديثاً سمعته
 من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم
 قبوراً فان نسليكم بلفظي أينما كنتم وهذا الحديث في سنن أبي داود من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبوري عيداً وصلوا على
 فان صلاتكم تبلغني حيث كنتم وفي سنن سعيد بن منصور حديثنا عبد العزيز محمد اخبرني سهل
 بن أبي سبيل قال رآني الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في
 بيت فاطمة يتشهي فقال هلم الى الشاء فقلت لا اريداه فقال مالي وأنتك عند القبر فقلت سلمت
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا دخلت المسجد فسلم ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا تتخذوا بيوتي عيداً ولا تتخذوا بيوتكم مقابر لمن الله اليهود اتخذوا قبور انبيائهم
 مساجد وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيثما كنتم ما انتم بالاندلس الاسواء وقد
 بسط الكلام على هذا الاصل في غير هذا الموضع فاذا كان هذا هو المشروع في قبر سيد ولد آدم
 وخير الخلق واكرمهم على الله فكيف يقال في قبر غيره وقد تواتر عن الصحابة انهم كانوا
 اذا نزلت بهم الشدائد كالحلم في الجذب والاستسقاء وعند القتال والاستسقاء يدعون الله
 ويستغيثونه في المساجد والبيوت ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا غيره من قبور الانبياء والصالحين بل قد ثبت في الصحيح ان عمر بن الخطاب
 قال اللهم انا كنا اذا اجدنا نوسلنا اليك بنينا فتسقيننا وانا نوسل اليك بعم نينا فاسقنا
 فيسقون فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو انهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته
 وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا افسموا على الله بشيء من مخلوقاته بل توسلوا اليه بما شرعه من الوسائل وهي الاعمال
 الصالحة ودعاء المؤمنين كما يتوسل البعد الى الله بالايمان بنيه وبمحبتته ومولاته
 والصلاة عليه والسلام وكما يتوسلون في حياته بدعائه وشفاعته كذلك يتوسل الخلق في
 الآخرة بدعائه وشفاعته وتوسل بدعاء الصالحين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهل
 تنصرون وترزقون الا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم واستغفارهم ومن المعلوم بالاضطرار ان

الدعاء عند القبور لو كان افضل من الدعاء عند غيرها وهو احب الى الله واجوب لكان السلف اعلم بذلك من الخلق وكانوا اسرع اليه فلهم كانوا اعلم بما يحبه الله ويرضاه وأسبق الى طاعته ورضاه ولكان النبي صلى الله عليه وسلم يبين ذلك ويرغب فيه فانه أمر بكل معروف ونهى عن كل منكر وما ترك شيئاً يقرب الى الجنة الا وقد حدث أمته به ولا شيئاً يبعد عن النار الا وقد حذر أمته منه وقد ترك أمته على البيضاء ليلها كنهارها لا يزوي عنها يده الا هالك فكيف وقد نهى عن هذا الجنس وحسم مادته بلعنه ونهيه عن اتخاذ القبور مساجد فنهى عن الصلاة لله مسة بلالها وان كان المصلي لا يبذل الموتى ولا يدعوهم كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت الغروب لانها وقت سجود المشركين للشمس وان كان المصلي لا يسجد الا لله سدا للذرية فكيف اذا تحققت المفسدة بان صار العبد يدعو الميت ويدعوه به كما اذا تحققت المفسدة بالسجود للشمس وقت الطلوع ووقت الغروب وقد كان أصل عبادة الاوثان من تعظيم القبور كما قال تعالى (وقالوا لا تذرنا آلهتنا ولا تذرنا ودا ولا سواعا ولا يثوث ويثوق ونسرا) قال السلف كابن عباس وغيره كان هؤلاء قوما صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم عبدوهم ثم من المعلوم ان بقايا رباب الصغير من الصحابة والتابعين وآل بيهم من هو افضل من هؤلاء المشايخ الاربعة فكيف يعين هؤلاء للدعاء عند قبورهم دون من هو افضل منهم ثم ان لكل شيخ من هؤلاء ونحوهم من يحبه ويعظمه بالدعاء دون الشيخ الآخر فهل أمر الله بالدعاء عند واحد دون غيره كما يفعل المشركون بهم الذين ضاهوا الذين اتخذوا احبارهم وورهبانهم اربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون

(فصل) وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحى فيكشف ما بك من الشدة حيا كنت أو ميتا فهذا الكلام ونحوه اما يكون كذبا من الناقل أو خطأ من القائل فانه نقل لا يعرف صدقه عن قائل غير معصوم ومن ترك النقل المصدق عن القائل المعصوم واتبع نقلا غير مصدق عن قائل غير معصوم فقد ضل ضلالا بعيدا ومن المعلوم ان الله لم يأمر بمثل هذا ولا رسله أمروا بذلك بل قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) ولم يقل ارغب الى الانبياء والملائكة وقال تعالى (قل

ادعوا الذين زعمتم من دمه فلا لا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون
 ينتفون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان مخذورا
 قالت طائفة من السلف كان أقوام يدعون العزيز والمسيح والملائكة فانزل الله هذه الآية وهذا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل لاحد من أصحابه اذا نزل بك حادث فاستوحني بل
 قال لابن عمه عبد الله بن عباس وهو يوصيه احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده امامك
 تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله وما
 يرويه بعض العامة من انه قال اذا سألت الله فاستلوه بجاهي فان جاهى عند الله عظيم فهو حديث
 كذب موضوع لم يروه أحد من اهل العلم ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتدة في
 الدين فان كان للبيت فضيلة فرسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بكل فضيلة وأصحابه من بعده
 وان كان منفعة للهي بالبيت فاصحابه أحق الناس انتفاعا به حيا وميتا فلم ان هذا من الضلال
 وان كان بعض الشيوخ قال ذلك فهو خطأ منه والله يفرله ان كان مجتهدا مخطئا وليس هو
 بنبى يجب اتباع قوله ولا معصوم فيما يأمر به وينهى عنه وقد قال الله تعالى (فان تنازعتم في
 شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)

﴿ فصل ﴾ واما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبدالقادر الجيلاني
 رضي الله عنه وسلم عليه وخطا سبع خطوات يخطو مع كل تسليمة خطوة الى قبره فعزيت
 حاجته أو كان في سماع فانه يطيب ويكثر تواجده فهذا أمر القرية فيه شرك برب العالمين
 ولا ريب ان الشيخ عبد القادر لم يقل هذا ولا امر به ومن يقل مثل ذلك عنه فقد كذب
 عليه وانما يحدث مثل هذه البدع اهل الغلو والشرك المشبهين للنصاري من اهل البدع الرافضة
 النالية في الأئمة ومن اشبههم من القلاة في المشايخ وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فاذا نهى عن استقبال القبر في الصلاة لله
 فكيف يجوز التوجه اليه والدعاء لنير الله مع بعد الدار وهل هذا الا من جنس ما فعله النصارى
 بعيسى وأمه واحبارهم ورهبانهم في اتخاذهم ايام اربابا وآلهة يدعونهم ويستغيثونهم في مطالبهم
 ويسألونهم ويسألونهم

(فصل) واما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن عند الاكل والمنافسة والسماع فهذا القول روى نحوه عن بعض الشيوخ قال ان الله ينظر اليهم عند الاكل فانهم ياكلون باثار وعند الجراة في العلم لانهم يقصدون الناحية وعند السماع لانهم يسمعون لله أو كلاما يشبه هذا والاصل الجامع في هذا ان من عمل عملا يحبه الله ورسوله وهو ما كان الله باذن الله فان الله يحبه وينظر اليه فيه نظر محبة والعمل الصالح هو الخالص الصواب فالخالص ما كان لله والصواب ما كان بأمر الله ولا ريب ان كل واحد من المواقف الثلاثة والمخالطة والاسماع منها ما يحبه الله ومنها ما لا يحبه الله ومنها ما يشتمل على خير وشر وحق وباطل ومصلحة ومفسدة وحكم كل واحد بحسبه

(فصل) وما يفعله بعض الناس من تحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر بني أوقبر أحد من الصحابة والقرابة أو ما يقرب من ذلك أو الصاق بدنه أو شيء من بدنه بالقبر أو بما يجاور القبر من عود وغيره كمن يتحري الصلاة والدعاء في قبلي شرقي جامع دمشق عند الموضع الذي يقال انه قبر هود والذي عليه العلماء انه قبر معاوية بن أبي سفيان أو عند المثل الخشب الذي يقال تحته رأس يحيى بن زكريا ونحو ذلك فهو غلط مبتدع مخالف للسنة فان الصلاة والدعاء بهذه الامكنة ليس له مزية عند احد من سلف الامة وانتمها ولا كانوا يفعلون ذلك بل كانوا ينهون عن مثل ذلك كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اسباب ذلك ودواعيه وان لم يقصدوا دعاء القبر والدعاء به فكيف اذا قصدوا ذلك

(فصل) واما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين او مكان معين عند قبر نبي أو ولي فلا ريب ان الدعاء في بعض الاوقات والاحوال اجوب منه في بعض فالدعاء في جوف الليل اجوب الاوقات كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزل ربنا الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخير وفي رواية نصف الليل فيقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له حتى يطلع الفجر وفي حديث آخر اقرب ما يكون الرب من عبده في جوف الليل الاخير والدعاء مستحب عند نزول المطر وعند التحام الحرب وعند الاذان والاقامة وفي ادبار الصلوات وفي حال العجود ودعوة الصائم ودعوة المسافر ودعوة المظلوم وامثال ذلك فهذا كله مما جاءت به الاحاديث المعروفة في

الصالح والسنن والدعاء بالمشاعر كرفة ومزدلفة ومعني والماتزم ونحو ذلك من مشاعر مكة والدعاء بالمساجد مطلقا وكلما فضل المسجد كلما سجد الثلاثة كانت الصلاة والدعاء فيه افضل واما الدعاء لاجل كون المكان فيه قبر نبي أو ولي فلم يقل احد من سلف الامة وانما ان الدعاء فيه افضل من غيره ولكن هذا مما ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة للنصارى وغيرهم من المشركين فاصله من دين للمشركين لا من دين عباد الله المخلصين كاتخاذ القبور مساجد فان هذا لم يستحبه احد من سلف الامة وانما ولكن ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة لمن منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى

﴿فصل﴾ واما قول السائل هل يجوز ان يستغث الى الله في الدعاء بنبي مرسل او ملك مقرب او بكلامه تعالى او بالكعبة او بالدعاء المشهور باحتياط قاف او بدعاء ام داود او الخضر ويجوز ان يقسم على الله في السؤال بحق فلان بجمرة فلان بجاه المقربين بالقرب الخلق او يقسم باعمالهم واقوالهم فيقال هذا السؤال فيه فصول متعددة فاما الادعية التي جاءت بها السنة ففيها سؤال الله باسمائه وصفاته والاستعاذة بكلامه كما في الادعية التي في السنن مثل قوله اللهم اني اسألك بان لك الحمد انت الله بديع السموات والارض اذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم ومثل قوله اللهم اني اسألك بانك انت الله الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ومثل الدعاء الذي في المسند اللهم اني اسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو انزلته في كتابك أو علمته احدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك واما لادعية التي يدعو بها بعض العامة ويكتبها باعة الحروز من الطريقة التي فيها اسألك باحتياط قاف وهو يوف الخفاف والطور والعرش والكرسي وزمزم والنقام والبلد الحرام وامثال هذه الادعية فلا يؤثر منها شيء لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه ولا عن ائمة المسلمين وليس لاحد ان يقسم بهذه بحال بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان حائفا فليحلف بالله أو ليصمت وقال من حلف بنير الله فقد اشرك فليس لاحد ان يقسم بالمخلوقات البتة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسم على الله لابرء كما قال انس بن النضر اتكسر ثنية الربيع لا والذي يمكك بالحق لا تكسر ثنية الربيع وكما قال البراء بن مالك اقسمت عليك أي رب الا فعلت كذا وكذا وكلاهما كان ممن يبر الله قسمه والعبد يسأل ربه بالاسباب التي تقضي

مطلوبه وهي الاعمال الصالحة التي وعد الثواب عليها ودعا عباده المؤمنين الذين وعد اجابتهم كما كان الصحابة يتوسلون الى الله تعالى بنبيه ثم بعنه وغيره من صالحهم يتوسلون بدعائه وشفاعته كما في الصحيح ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استحق بالعباس فقال اللهم انا كنا نتوسل اليك ببينا فتسقينا وانا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون فتوسلوا بمد موته بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو توسلهم بدعائه وشفاعته ومن ذلك ما رواه اهل السنن وصححه الترمذي ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ادع الله ان يرد علي بصري فامرهم ان يتوضأ ويصلي ركعتين ويقول اللهم اني اسألك واتوجه اليك بنيك محمد نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله اني اتوجه بك الى ربّي في حاجتي ليقضها اللهم فشغفه في هذا طلب من النبي صلى الله عليه وسلم وامره ان يسأل الله ان يقبل شفاعته النبي له في توجهه بنبيه الى الله هو كتوسل غيره من الصحابة به الى الله فان هذا التوجه والتوسل هو توجه وتوسل بدعائه وشفاعته واما قول القائل اسألك او اقسم عليك بحق ملائكتك او بحق انبيائك أو بنبيك فلان او برسولك فلان أو بالبيت الحرام أو بزمن والمقام أو بالطور والبيت المعمور ونحو ذلك فهذا النوع من الدعاء لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه ولا التابعين لهم باحسان بل قد نص غير واحد من العلماء كابى حنيفة واصحابه كابى يوسف وغيره من العلماء على انه لا يجوز مثل هذا الدعاء فانه اقسم على الله بمخلوق ولا يصح القسم بغير الله وان سأل به على انه سبب ووسيلة الى قضاء حاجته اما اذا سأل الله بالاعمال الصالحة وبدعائه ونبيه والصالحين من عباده فالاعمال الصالحة سبب للآثابة والدعاء سبب للاجابة فسؤاله بذلك سؤال بما هو سبب لنيل المطلوب وهذا معنى ما روى في دعاء الخروج الى الصلاة اللهم اني اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا وكذلك اهل النار الذين يدعو الله باعمالهم الصالحة فالتوسل الى الله بالنبيين هو التوسل بالايان بهم وبطاعتهم كالصلاة والسلام عليهم ومحبتهم وموالاهم أو بدعائهم وشفاعتهم واما نفس ذواتهم فليس فيها ما يقتضي حصول مطلوب العبد وان كان لهم عند الله الجاه العظيم والمنزلة العالية بسبب اكرام الله لهم واحسانه اليهم وفضله عليهم وليس في ذلك ما يقتضي اجابة دعاء غيرهم الا ان يكون بسبب منه اليهم كالايان بهم والطاعة لهم أو بسبب منهم اليه كدعائهم له وشفاعتهم فيه فهذان الشيطان يتوسل بهما وما الاقسام بالمخلوق فلا وما يذكره بعض العامة

من قوله اذا سألتهم الله فاسأله بجاهي فان جاهي عند الله عظيم حديث كذب موضوع

(فصل) واما قول السائل هل يجوز تعظيم مكان فيه خلق وزعفران لكون النبي صلى الله عليه وسلم رؤي عنده فيقال بل تعظيم مثل هذه الامكنة واتخاذها مساجد ومزارات لاجل ذلك هو من اعمال اهل الكتاب الذين نهينا عن التبش بهم فيها وقد ثبت ان عمر بن الخطاب كان في السفر فرأي قوما يتدرون مكانا فقال ما هذا فقالوا مكان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال واذا كان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم تريدون ان تتخذوا آثارا انبيائكم مساجد من ادركته فيه الصلاة فليصل والا فليمض وهذا قاله عمر بن الخطاب من الصحابة ومن المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في اسفاره في مواضع وكان المؤمنون يرونه في المنام في مواضع وما اتخذ السلف شيئا من ذلك مسجدا ولا مزارا ولو فتح هذا الباب لصار كثير من ديار المسلمين او اكثرها مساجد ومزارات فانهم لا يزالون يرون النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وقد جاء الى بيوتهم ومنهم من براه مرارا كثيرة وتخليق هذه الامكنة بالزعفران بدعة مكروهة واما ما يزيد الكذابون على ذلك مثل ان يرى في المكان اثر قدم فيقال هذا قدمه ونحو ذلك فهذا كله كذب والاقدام الحجارة التي ينقلها من ينقلها ويقول انها موضع قدمه كذب غثقل ولو كانت حقا لسن للمسلمين ان يتخذوا ذلك مسجدا ومزارا بل لم يأمر الله ان يتخذ مقام نبي من الانبياء مصليا الامام ابراهيم بقوله واتخذوا من مقام ابراهيم مصليا كما انه لم يأمر بالاستلام والتقبيل لحجر من الحجارة الاحمر الاسود ولا بالصلاة الى بيت الالبيت الحرام ولا يجوز ان يقاس غير ذلك عليه باتفاق المسلمين بل ذلك بمنزلة من جعل للناس حججا الى غير البيت العتيق او صيام شهر مفروض غير صيام شهر رمضان وأمثال ذلك فصخرة بيت المقدس لا يسن استلامها ولا تقبيلها باتفاق المسلمين بل ليس للصلاة عندها والدعاء خصوصية على سائر بقاع المسجد والصلاة والدعاء في قبلة المسجد الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين أفضل من الصلاة والدعاء عندها وعمر بن الخطاب لما فتح البلد قال لكعب الاحبار أين ترى أن أنبيى مصلى المسلمين قال ابنه خاف الصخرة قال خالطتك يهودية يا ابن اليهودية بل أنبيه امامها فان لنا صدور المساجد فبني هذا المصلى الذي تسميه الامامة الاقصى ولم يمسح بالصخرة ولا قبلها ولا صلى عندها كيف وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما قبل الحجر الاسود قال

والله اني لاعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لما قبلتك وكان عبد الله بن عمر اذا أتى المسجد الأقصى يصلي فيه ولا يأتي الصخرة وكذلك غيره من السلف وكذلك حجرة نبينا صلى الله عليه وسلم وحجرة الخليل وغيرها من المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح لا يستحب تقيلها ولا التمسح بها باتفاق الأئمة بل منعي عن ذلك وأما السجود لذلك فكفر وكذلك خطابه بمثل ما يخاطب به الرب مثل قول القائل اغفر لي ذنوبي أو انصرني على عدوي ونحو ذلك

﴿فصل﴾ وأما الاشجار والاحجار والميون ونحوها مما يندثر لها بعض العامة أو يعلقون بها خرقاً أو غير ذلك أو يأخذون ورقها يتبركون به أو يصلون عندها أو نحو ذلك فهذا كله من البدع المنكرة وهو من عمل أهل الجاهلية ومن أسباب الشرك بالله تعالى وقد كان للمشركين شجرة يعلقون بها اسلحتهم يسمونها ذات اواط فقال بعض الناس يا رسول الله اجعل لنا ذات اواط كما لهم ذات اواط فقال الله اكبر قلم كما قال قوم موسى لموسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة انما السنن اتركبن سنن من كان قبلكم بشراً بشراً وذراعاً بذراع حتى لو ان احدهم دخل جحر ضب لسلختم وحتى لو ان احدهم جامع امرأته في الطريق لفلستوه وقد بلغ عمر ابن الخطاب ان قوما يقصدون الصلاة عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم الناس تحتها فأمر بتلك الشجرة ققطت وقد اتفق علماء الدين على ان من نذر عبادة في بقعة من هذه البقاع لم يكن ذلك نذراً يجب الوفاء به ولا مزية للعبادة فيها

﴿فصل﴾ واصل هذا الباب انه ليس في شريعة الاسلام بقعة تقصد لعبادة الله فيها بالصلاة والدعاء والذكر والقراءة ونحو ذلك الامساجد المسلمين ومشاعر الحج وأما للمشاهد التي على القبور سواء جعلت مساجد أو لم تجعل أو المقامات التي تضاف الى بعض الانبياء أو الصالحين أو المغارات والكهوف أو غير ذلك مثل الطور الذي كلم الله عليه موسى ومثل غار حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث فيه قبل نزول الوحي عليه والنار الذي ذكره الله في قوله تأتي اثنين اذ هما في النار والنار الذي يجبل قاسيون بدمشق الذي يقال له مفارة الدم والمقامان اللذان بجانبه الشرقي والغربي يقال لاحدهما مقام ابراهيم ويقال للآخر مقام عيسى وما اشبه هذه البقاع والشاهد في شرق الارض وغربها فهذه لا يشرع

السفر إليها لزيارتها ولو نذر ناذر السفر إليها لم يجب عليه الوفاء بنذره باتفاق أئمة المسلمين بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وهو يروى عن غيرهما أنه قال لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا هذه البلاد بلاد الشام وال عراق ومصر وخراسان والمغرب وغيرها لا يقصدون هذه البقاع ولا يزورونها ولا يقصدون الصلاة والدعاء فيها بل كانوا مستمسكين بشريعة نبيهم يعمرون المساجد التي قال الله فيها (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه) وقال (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقال تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) وأمثال هذه النصوص وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوته بخمس وعشرين درجة وذلك أن الرجل إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا ينهزه إلا الصلاة فيه كانت خطواته أقدامها ترفع درجة والاخرى تحط خطيئة فإذا جلس ينتظر الصلاة كانت في صلاة ما دام ينتظر الصلاة فإذا قضى الصلاة فإن الملائكة تصلي على أحدهم ما دام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وقد تنازع المتأخرون فيمن سافر لزيارة قبر نبي أو نحو ذلك من المشاهد والمحققون منهم قالوا إن هذا سفر مصيبة ولا يقصر الصلاة فيه كمن لا يقصر في سفر للمصيبة كما ذكر ذلك ابن عقيل وغيره وكذلك ذكر أبو عبد الله بن بطه أن هذا من البدع المحدث في الإسلام بل نفس قصد هذه البقاع للصلاة فيها والدعاء ليس له أصل في شريعة المسلمين ولم ينقل عن السابقين الأولين رضي الله عنهم وأرضاهم أنهم كانوا يتحرون هذه البقاع للدعاء والصلاة بل لا يقصدون إلا مساجد الله بل المساجد المبنية على غير الوجه الشرعي لا يقصدونها أيضا كمسجد القرار الذي قال الله فيه (والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا وثيقا بين المؤمنين وارضادا لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلقن أن اردنا إلا الحسنى والله يشهد أنهم لكاذبون لا تتم فيهم أبدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) بل المساجد المبنية على قبور الانبياء والصالحين لا تجوز الصلاة فيها وبنائها

محرم كما قد نص على ذلك غير واحد من الأئمة لما استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد انه قال ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انهاكم عن ذلك وقال في مرض موته لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لا برز قبره ولكن كره ان يتخذ مسجدا وكانت حجرة النبي صلى الله عليه وسلم خارجة عن مسجده فلما كان في إمرة الوليد بن عبد الملك كتب الى عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة النبوية ان يزيد في المسجد فاشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت شرقي المسجد وقبلته فزادها في المسجد فدخلت الحجرة اذ ذاك في المسجد وبهوها مسنمة عن ست القبلة لئلا يصلي أحد اليها وكذلك قبر ابراهيم الخليل لما فتح المسلمون البلاد كان عليه السور السلياني ولا يدخل اليه احد ولا يصلي احد عنده بل كان مصلى المسلمين بقرية الخليل بمسجد هناك وكان الامر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم الى ان نقب ذلك السور ثم جعل فيه باب ويقال ان النصارى هم قبوه وجعلوه كنيسة ثم لما اخذ المسلمون منهم البلاد جعل ذلك مسجدا ولهذا كان العلماء الصالحون من المسلمين لا يصلون في ذلك المكان هذا اذا كان القبر صحيحا فكيف وعامة القبور المنسوبة الى الانبياء كذب مثل القبر الذي يقال انه قبر نوح فانه كذب لا ريب فيه وانما اظهره الجهال من مدة قرينة وكذلك قبر غيره

﴿فصل﴾ وأما عسقلان فانها كانت ثغرا من ثغور المسلمين كان صالحوا المسلمين يقيمون بها لاجل الرباط في سبيل الله وهكذا سائر البقاع التي مثل هذا الجنس مثل جبل لبنان والاسكندرية ومثل عبادان ونحوها بأرض العراق ومثل قزوين ونحوها من البلاد التي كانت ثغورا فهذه كان الصالحون يقصدونها لاجل الرباط في سبيل الله فانه قد ثبت في صحيح مسلم عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا مات مجاهدا واجري عليه عمله واجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان وفي سنن أبي داود وغيره عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رباط يوم في سبيل الله خير من الف يوم فيما سواه من المنازل وقال أبو هريرة لأن ارباط ليلة في سبيل الله احب الي من ان اوم ليلة القدر عند الحجر الاسود ولهذا قال العلماء ان الرباط

بالثبوت افضل من المجاورة بالحرمين الشريفين لان المراقبة من جنس الجهاد * والمجاورة من جنس
 الحج وجنس الجهاد افضل باتفاق المسلمين من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج
 وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستون عند الله
 والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وحاهدوا في سبيل الله باموالهم وانفسهم
 اعظم درجة عند الله واولئك هم الفائزون يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها
 نعيم مقيم خالدين فيها ابدا ان الله عنده اجر عظيم) فهذا هو الاصل في تعظيم هذه الامكنة
 ثم من هذه الامكنة ماسكنه بعد ذلك الكفار وأهل البدع والفجور ومنها ما خرب
 وصار ثغرا غير هذه الامكنة والباق تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها فقد تكون البقعة
 دار كفر اذا كانت أهلها كفارا ثم تصير دار اسلام اذا أسلم أهلها كما كانت مكة شرفها الله
 في أول الامر دار كفر وحرب وقال الله فيها (وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك
 التي أخرجتك) ثم لما فتحها النبي صلى الله عليه وسلم صارت دار اسلام وهي في نفسها أم القرى
 وأحب الارض الى الله وكذلك الارض المقدسة كان فيها الجبارون الذين ذكروا الله تعالى
 كما قال تعالى (واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم
 ملوكا وآنا كم لم يأت أحدنا من العالمين يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم
 ولا ترندوا على أديباركم فتقلبوا خاطرين قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وانا لن ندخلها
 حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون) الآيات وقال تعالى لما أنجى موسى وقومه من
 الفرق (سأريك دار الناصقين) وكانت تلك الديار ديار الفاسقين لما كان يسكنها اذ ذاك الفاسقون
 ثم لما سكنها الصالحون صارت دار الصالحين وهذا أصل يجب ان يعرف فان البلد قد تحمد
 أو تذم في بعض الاوقات لحال أهله ثم يتغير حال أهله فيتغير الحكم فيهم اذ المدح والذم
 والثواب والعقاب انما يترتب على الايمان والعمل الصالح أو على ضد ذلك من الكفر والفسوق
 والمصيان قال الله تعالى (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها
 وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام) وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لافضل سربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لايبض على أسود ولا لاسود
 على أبيض الا بالتقوى الناس بنو آدم وآدم من تراب وكتب أبو الدرداء الى سلمان الفارسي

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد آخى بينهما لما آخى بين المهاجرين والانصار وكان أبو الدرداء بالشام وسلمان بال عراق ناثبا لعمر بن الخطاب ان هلم الى الارض المقدسة فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقديس أحدا وانما يقديس الرجل عمله

﴿ فصل ﴾ وقد تين الجواب في سائر المسائل المذكورة بان قصد الصلاة والدعاء عند ما قال انه قدم نبي أو أثر نبي أو قبر نبي أو قبر بعض الضعابة أو بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو الابراج أو الغير ان من البدع الحديثة المنكرة في الاسلام لم يشرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا كان السابقون الاولون والتابعون لهم باحسان يفعلونه ولا استجبه أحد من أئمة المسلمين بل هو من أسباب الشرك وذرائع الافك والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الجواب

﴿ فصل ﴾ واما قول القائل اذا عثر يا جاه محمد بالست نفيسة أو ياسيدي الشيخ فلان أو نحو ذلك مما فيه استغاثه وسؤاله فهو من المحرمات وهو من جنس الشرك فان الميت سواء كان نيا أو غير نبي لا يدعى ولا يسأل ولا يستغاث به لا عند قبره ولا مع البعد من قبره بل هذا من جنس دين النصارى الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون ومن جنس الذين قال فيهم (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم أقرب ويرجون رحمة ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا) وقد قال تعالى (ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يامرکم ان تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا يا أمرکم بالكفر بعد اذ انتم مسلمون) وقد بسط هذا في غير هذا الموضع

﴿ فصل ﴾ وكذلك النذر للقبور أو لاحد من أهل القبور كالنذر لابراهيم الخليل أو للشيخ فلان أو فلان أو لبعض أهل البيت أو غيرهم نذر معصية لا يجب الوفاء به بتقاضي أئمة الدين بل ولا يجوز الوفاء به فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نذر ان يطعم الله فليطعمه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فقد لن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يننى على القبور المساجد ويسرج فيها السرج كالقناديل والشمع وغير ذلك واذا كان

هذا ملعونا فالذى يضع فيها فتاديل الذهب والفضة وشمعدان الذهب والفضة ويضعها عند
القبور اولى بالجنة فنذر زينا أو شمعا أو فضة أو سترا أو غير ذلك ليحمل عند قبري من
الانبياء أو بعض الصحابة أو القراة أو المشايخ فهو نذر مصيبة لا يجوز الوفاة به وهل عليه كفارة
يمين فيه قولان للعلماء وان تصدق بما نذره على من يستحق ذلك من أهل بيت النبي صلى الله
عليه وسلم وغيرهم من الفلحاء الصالحين كان خيرا له عند الله وانفع له فان هذا عمل صالح يثيبه
الله عليه فان الله يجزى المتصدقين ولا يضيع اجر المحسنين والمتصدق يتصدق لوجه الله ولا يطلب
اجره من المخلوقين بل من الله تعالى كما قال تعالى (وسيجنبها الاتقى الذى يؤتي ماله يتزكى وما
لا يجد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى وسوف يرضى) وقال تعالى (ومثل الذين
ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم كمثل جنة بركة) الآية وقال عن عباده
الصالحين (انما نطمعكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) ولهذا لا ينبغي لاحد ان يسأل
بنير الله مثل الذى يقول كرامة لابي بكر ولعلي أو للشيخ فلان أو للشيخ فلان بل لا يعطي الا
من سأل الله وليس لاحد ان يسأل لنير الله فان اخلاص الذى لله واجب في جميع العبادات
البدنية والمالية كالصلاة والصدقة والصيام والحج فلا يصلح الركوع والسجود الا لله
ولا الصيام الا لله ولا الحج الا الى بيت الله ولا الدعاء الا لله قال تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة
ويكون الدين كله لله) وقال تعالى (واسأل من ارسلنا قبلك من رسلنا اجعلنا من دون الرحمن
آلهة يبدون) وقال تعالى (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم انا انزلنا اليك الكتاب بالحق
فاعبد الله مخلصا له الدين) وهذا هو اصل الاسلام وهو ان لا تعبد الا الله ولا تعبد الا بما
شرع لا تعبد بالبدع كما قال تعالى (فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة
ربه احدا) وقال تعالى (ليلوكم ايكم احسن عملا) قال الفضيل بن عياض اخلصه واصوبه قالوا
يا ابا على ما اخلصه واصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا
ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون
على السنة والكتاب هذا كله لان الدين دين الله بلنه عنه رسوله فلا حرام الا ما حرمه الله
ولا دين الا ما شرعه الله والله تعالى ذم المشركين لانهم شرعوا في الدين ما لم يأذن به الله فحرموا
اشياء لم يحرمها الله كابحيرة والسابعة والوصيلة والحام وشرعوا ديننا لم يأذن به الله كدعاء غيره

وعبادته والرهانية التي ابتدعها النصارى والاسلام دين الرسل كلهم أولهم وآخرهم كلهم بعثوا بالاسلام كما قال نوح عليه السلام (يا قوم ان كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فلي الله توكلت فاجعوا امركم وشركاءكم ثم لا يكن امركم عليكم غمّة ثم اتضوا الى ولا تنظرون فان توليتم فاسألتكم من اجران اجري الاعلى الله وامرت ان اكون من المسلمين) وقال تعالى (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه اسلم) قال اسلمت لرب العالمين ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون) وقال تعالى (وقال موسى لقومه يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فليطه توكّلوا ان كنتم مسلمين) وقال تعالى (واذا وحيت الى الخواريين ان آمنوا بي وبرسولي قالوا آمنا واشهد باننا مسلمون) وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انا معاشر الانبياء ديننا واحد فدين الرسل كلهم دين واحد وهو دين الاسلام وهو عبادة الله وحده لا شريك له بما أمر به وشرعه كما قال (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوم اليه) وانما يتنوع في هذا الدين الشريعة والنهاج كما قال لكل جملتانكم شرعة ومنهاجا كما تنوع شريعة الرسول الواحد فقد كان الله أمر محمدا صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام ان يصلي الى بيت المقدس ثم أسره في السنة الثانية من الهجرة ان يصلي الى الكعبة البيت الحرام وهذا في وقته كان من دين الاسلام وكذلك شريعة التوراة في وقتها كانت من دين الاسلام وشريعة الانجيل في وقته كانت من دين الاسلام ومن آمن بالتوراة ثم كذب بالانجيل خرج من دين الاسلام وكان كافرا وكذلك من آمن بالانجيل ثم كذب بالقرآن كان كافرا خارجا من دين الاسلام فان دين الاسلام يتضمن الايمان بجميع الكتب وجميع الرسل كما قال تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل الينا وما أنزل الى الرسل واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون) الآية

فهرست

❦ كتاب التسمينية لشيخ الاسلام ابن تيمية ❦

صحيفة

٢ خطبة التسمينية المشتملة على بيان الحق التي وقعت لابن تيمية بعد مضي ربع القرن الثامن من الامراء والقضاة وما اقتروه عليه في الوريقان التي أرسلوها اليه وجوابه عن الورقة الاخيرة التي طلبوا منه فيها أن يعتقد نفي الجملة عن الله والتعيز وأن لا يقول ان كلام الله حرف وصوت قائم به بل هو معنى قائم بذاته وأنه سبحانه لا يشار اليه اشارة حسية وأن لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام ولا يكتب بها الى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها على الارتجال واستعجال رسولهم للجواب عنها وان هذه الورقة هي السبب في تأليف هذا الكتاب وأنه قد رد عليهم من وجوه

٤ ﴿ الوجه الاول ﴾ ان هذا الكلام أمر فيه بهذا الكلام المبتدع الذي لم يؤثروا عن الله الخ

٥ ﴿ الوجه الثاني ﴾ أن قول القائل نطلب منه أن لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها الخ

يتضمن إبطال أعظم أصول الدين ودعائم التوحيد فان من أعظم آيات الصفات آية الكرسي الخ

٧ ﴿ الوجه الثالث ﴾ ان أعظم ما يحذوه المنازع من آيات الصفات ما يزعم ان ظاهرها كفر الخ

٨ ﴿ الوجه الرابع ﴾ ان كتب الصحاح والسنن والمسألة هي المشتملة على أحاديث الصفات الخ

٩ ﴿ الوجه الخامس ﴾ انه قد ورد في ذلك نزاع فقد قال تعالى (فان تنازعتم في شئ) الخ

٩ ﴿ الوجه السادس ﴾ ان الله يقول في كتابه (ان الذين يكتفون ما أنزلنا من اللينات) الخ

١٠ ﴿ الوجه السابع ﴾ ان من أمر بكتمان ما بعث الله به رسوله من القرآن والحديث كالأيات

والاحاديث التي وصف الله بها نفسه ووصف بها رسوله فهذا مضاهات لما ذم الله به الخ

١٠ ﴿ الوجه الثامن ﴾ أن هذا خلاف اجماع الامة فانهم أجمعوا على وجوب اتباع الكتاب الخ

١٠ ﴿ الوجه التاسع ﴾ فقد ذكر محمد بن الحسن الاجماع على وجوب الافتاء في باب الصفات

بما في الكتاب والسنة دون قول جهم للتضمن للثني الخ

١١ ﴿ الوجه العاشر ﴾ أن قول القائل لا يتعرض لأحاديث الصفات وآياتها عند العوام ولا

- يكتب بها الى البلاد اما ان يريد بذلك أنه لا تنل هذه الآيات الخ
- ١٢ (الوجه الحادى عشر) أن سلف الامة وأئمتها مازالوا يتكلمون ويفتون بما فى الكتاب الخ
- ١٣ (الوجه الثانى عشر) ان الله تعالى بمت رسوله بالهدى وبين لهم ما يحتاجون اليه وكان أعظم ما يحتاجون اليه تعرضهم بهم بما يستحقه من أسمائه الحسنى وصفاته العليا الخ
- ١٤ (الوجه الثالث عشر) ان الناس عليهم أن يحملوا كلام الله ورسوله هو الاصل للنسب الخ
- ١٤ (الوجه الرابع عشر) ليس لاحد من الناس أن يوجب على الناس الا ما أوجبه الله ورسوله
- ١٦ (الوجه الخامس عشر) ان القول الذى قالوه ان لم يكن حقا يجب اعتقاده لم يجرز الا لزام به وان كان حقا يجب اعتقاده فلا بد من بيان دلالة فان العقوبة لا تجوز قبل اقامة الحجة
- ١٦ (الوجه السادس عشر) انهم لو بينوا صواب ما ذكروه لم يكن ذلك موجبا لعقوبة تاركه
- ١٦ (الوجه السابع عشر) أنه لو فرض ان هذا القول الذى الزموا به حق وصواب قد ظهرت حجة ووجبت عقوبته تارك التزامه فهذا لم يذكره الا فى هذا الوقت الخ
- ١٧ (فصل) (وأما قولهم الذى نطلب منه أن يستفده أن ينق الجمة عن الله والنهي) فالجواب من وجوه (أحدها) ان هذا اللفظ ومعناه الذى أرادوه ليس هو فى شيء من كتب الله المنزلة من عنده ولا هو مأثورا عن أحد من الانبياء الخ
- ١٨ (الوجه الثانى) أن الله زه نفسه فى كتابه عن النقائص تارة بنفيها وتارة بإثبات أضعادها
- ١٩ (الوجه الثالث) قد قلت لم قاتل هذا القول ان أرادوا به ان ليس فى السموات رب ولا فوق العرش إله وان محمدا لم يرجع به الى ربه الخ فهذا باطل
- ٢٠ (الوجه الرابع) انهم طلبوا اعتقاد فى الجمة والحيز عن الله ومعلوم ان الامر بالاعتقاد لقول من الاقوال إما أن يكون تقليداً للأمر أو لاجل الحجة الخ
- ٢٠ (الوجه الخامس) ان الناس تنازعوا فى جواز التقليد فى مسائل أصول الدين الخ
- ٢١ (الوجه السادس) أنه لو فرض جواز التقليد أو وجوبه لكان لمن يسوغ تقليده فى الدين الخ
- ٢٢ (الوجه السابع) ان هذا القول لو فرض أنه حق معلوم بالعقل لم يجب اعتقاده الخ
- ٢٣ (الوجه الثامن) ان الاعتقاد الذى يجب على المؤمنين خاصتهم وعامتهم هو ما بينه النبي

- ٢٤ (الوجه التاسع) أنه لا رب أن من لقي الله بالإيمان بجميع ما جاء به الرسول بجلا مقراً بما بلغه من تفصيل الجملة غير جاحد لشيء وتفاصيلها يكون بذلك من المؤمنين
- ٢٥ (الوجه العاشر) ان قولهم الذي نطلب منه أن يستدع أن ينفي الجملة عن الله والتحيز لا يخلو إما أن يتضمن هذا نفي كون الله تعالى على العرش وكونه فوق العالم الخ
- ٢٧ (الوجه الحادي عشر) أنهم اذا بينوا مقصودهم كما يصرح به أنهم وطواغيهم من أنه ليس فوق العرش رب ولا فوق العالم موجود فضلاً عن أن يكون الخ فيقال لهم الخ
- ٢٨ (الوجه الثاني عشر) ان لفظ الجملة عند من قاله إما أن يكون معناه وجودياً أو عدمياً فان كان وجودياً فنفي الجملة عن الله نفي عن أن يكون الله في شيء موجود الخ
- ٣٠ (الوجه الثالث عشر) ان قولهم بنى التحيز لفظ بجل فان التحيز المروف في اللغة هو أن يكون الشيء بحيث يحوز به ويحيط به موجود غيره الخ
- ٣٠ (الوجه الرابع عشر) وأما قولهم ولا يقول ان كلام الله حرف وصوت قائم به بل هو معنى قائم بذاته فقد قلت في الجواب المختصر ليس في كلامي هذا الخ وفيه مطالب مهمة
- ٤٦ (فصل) ومع هذا فقد حفظ عن أئمة الصحابة كعلي وابن مسعود وابن عباس هذا القول وفي ذلك حجة على من يزعم أن أقوال هؤلاء الأئمة ليس بحجة الخ وفيه مطالب مهمة
- ٦٠ قال الأشعري في كتاب المقالات (القول في القرآن) قالت المنزلة والخارج الخ ان القرآن كلام الله وأنه مخلوق لله لم يكن ثم كان الخ
- ٦٦ وروى أبو القاسم اللالكائي حديث عمرو بن دينار المتقدم ذكره الخ ونحته مباحث
- ٩٣ (مطلب) ومقصودنا التنبيه على أنه من المستقر في المقول والمسموع ما تقدم ذكره مع ان الحجة العالم القادر المتكلم الريد لا بد أن تقوم به الحياة والعلم والقدرة والكلام الخ
- ١١٦ (فصل) فلما قالوا ولا تقولوا ان كلام الله حرف وصوت قائم به بل هو معنى قائم بذاته قلت اخباراً عما وقع مني قبل ذلك ليس في كلامي هذا أيضاً الخ
- ١٣٨ الأصل التاسع في كونه تعالى متكلماً وفيه أربعة فصول (الفصل الأول) في البحث عن محل النزاع أجمع المسلمون على ان الله متكلم الخ

صحيفة

- ١٤٠ (الفصل الثاني) في كونه متكلماً واثبات قدم كلامه فالدليل حصول الاتفاق الخ
- ١٤٢ (مطلب) نقل الفصل الثاني في بيان ان كلام الله واحد من كتاب الحصول
- ١٤٣ (مطلب) قلت وهذا الكلام فيه أمور ووجوه يتيقن بها من الهدي لمن يهديه الله ما ينفع به (الوجه الأول) أنه لم يستمد في كون كلام الله قديماً على حجة عقلية ولا على كتاب وسنة الخ
- ١٤٣ (الوجه الثاني) ان أحداً من السلف والأئمة لم يقل ان القرآن قديم وأنه لا يتلقى بمشيئة الخ
- ١٤٥ (الوجه الثالث) ان الرجل قد أقر أنه لا نزاع بينهم وبين المعتزلة من جهة المعين الخ
- ١٤٦ (الوجه الرابع) أنه قد استغنى بالبحث في معنى المتكلم وقال أنه ليس مما يستحق الاطنباب لأنه بحث لغوي وهذا غاية الجهل بأصل هذه المسألة
- ١٤٦ (الوجه الخامس) ذلك ان كون المتكلم هو الذي يقوم به الكلام أولاً يقوم به الخ
- ١٤٧ (الوجه السادس) أنه لو لا ثبوت هذا المقام لما أمكنه أن يثبت قيام معنى الأمر الخ
- ١٤٧ (الوجه السابع) أنه عدل عن الطريقة المشهورة لأصحابه في هذا الأصل الخ
- ١٤٧ (الوجه الثامن) أنه لما عارض الاجماع الذي ادعاه بنوع آخر من الاجماع أجاب بأننا قد بينا الخ
- ١٤٨ (الوجه التاسع) أنه اذا لم يكن في المسألة دليل قطعي الخ لم يكن أحد قد علم الحق الخ
- ١٤٨ (الوجه العاشر) ان هذا اجماع مركب كالا استدلال على قدم الكلام بقدم العلم
- ١٥١ (الوجه الحادى عشر) ان هذا الاجماع نظير الحجج الازامية وقد قرر في أول كتابه الخ
- ١٥١ (الوجه الثاني عشر) أنه لم يثبت ان معنى الأمر والنهى ليس هو الارادة الخ
- ١٥١ (الوجه الثالث عشر) أنه لما طولب بالفرق بين ماهية الطلب والارادة ذكر وجهين
- ١٥٢ (الوجه الرابع عشر) ان النهى مستلزم لكرهية النهى عنه كما ان الأمر مستلزم الخ
- ١٥٢ (الوجه الخامس عشر) ان طوائف يقولون لم معنى الخبر لم لا يجوز ان يكون هو العلم الخ
- ١٥٥ (الوجه السادس عشر) ان هذه الحجة التي ذكروها قد أقرها بفسادها الخ
- ١٥٦ (فصل) كلام الله صدق والدليل عليه اجماع السليين الخ
- ١٦٢ (الوجه السابع عشر) ان هذا يهدم عليهم اثبات العلم بصدق النفساني الخ

- ١٦٣ (الوجه الثامن عشر) أنهم أثبتوا للخبر معنى ليس هو العلم وبابه فهذا أثبات أمر ممتنع
- ١٦٣ (الوجه التاسع عشر) وهو متضمن للجواب عما ذكرناه من السؤال الخ
- ١٦٤ (الوجه العشرون) أن يقال لا رب أن الانسان قد يخبر بما لا يعلمه ولا يظنه الخ
- ١٦٥ (الوجه الحادي والعشرون) انه تعالى قال (فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين) الآية
- ١٦٥ (الوجه الثاني والعشرون) وهو ان ما أخبر به الرسل من الحق ليس بايمان القلب مجرد العلم بذلك فانه لو علم بقلبه ان ذلك حق الخ لم يكن هذا مؤمنا الخ
- ١٦٦ (الوجه الثالث والعشرون) أن يقال لا رب ان النفس الذي هو القلب يوصف بالنطق الخ
- ١٦٨ (الوجه الرابع والعشرون) ان ما ذكره في اثبات أن معنى الامر والخبر ليس هو العلم ولا الارادة الخ يقال في ذلك لا رب ان الكاذب المخبر يقدر في نفسه الشئ الخ
- ١٦٨ (الوجه الخامس والعشرون) أن يقال لم أثم اقررت في أصول الفقه ان اللفظ المشهور الذي تداوله الخاصة والعامة لا يجوز أن يكون موضوعا لمعنى دقيق الخ
- ١٦٩ (الوجه السادس والعشرون) ان ثبوت الكلام لله بالأمر والنهي والخبر أثبتوه بالاجماع الخ
- ١٧٠ (الوجه السابع والعشرون) أن يقال لا رب أنه قد اتفق السلف على أن القرآن كلام الله الخ
- ١٧٠ (الوجه الثامن والعشرون) وهو ان الأئمة اذا اختلفت في مسألة على قولين لم يكن لمن يعدم احداث قول ثالث الخ
- ١٧٢ (الوجه التاسع والعشرون) ان السلف والمعتزلة اتفقوا على ان كلام الله ليس مجرد هذا المعنى الذي أثبتوه أنهم الخ
- ١٧٢ (الوجه الثلاثون) أنه لا يحل لكم أن تحكوا عن المعتزلة أنهم قالوا بخلق القرآن الخ
- ١٧٣ (الوجه الحادي والثلاثون) ان هذا النقل عنهم اذا قيل انه صحيح إما باعتبار الخ
- ١٧٥ (الوجه الثاني والثلاثون) ان هذا المعنى القائم بالذات الذي زعموا أنه كلام الله الخ
- ١٧٦ (الوجه الثالث والثلاثون) أن يقال لم اذا جاز أن يحملوا هذه الحقائق المختلفة الخ
- ١٧٧ (الوجه الرابع والثلاثون) ان هؤلاء يحملون حقيقة معنى ما أخبر الله به عن نفسه هو حقيقة معنى ما أخبر الله به عن الجن والجحيم الخ

صحيفة

- ١٧٧ (الوجه الخامس والثلاثون) انهم قد ذكروا حجتهم على ذلك الخ
- ١٧٨ (الوجه السادس والثلاثون) أن يقال إما أن تكون أقت دليلا على كونه قديما الخ
- ١٧٩ (الوجه السابع والثلاثون) أن يقال للمانع من ذلك إقامته أو شيء آخر الخ
- ١٧٩ (الوجه الثامن والثلاثون) هب انه قديم فكونه قديما لا يوجب أن يكون صفة واحدة
- ١٧٩ (الوجه التاسع والثلاثون) ان المحققين من اصحابك يطمون أنه لا دليل على نفي الخ
- ١٧٩ (الوجه الاربعون) ان قولك يقل ذلك بالدليل الموجب لقدمه للمانع من كونه متغيرا
- ١٨٠ (الوجه الحادي والاربعون) ان قولك على خلاف كلام المحدثين ان عنت به الخ
- ١٨٠ (الوجه الثاني والاربعون) ان قولك على خلاف كلام المحدثين ان عنت به ان الخ
- ١٨٠ (الوجه الثالث والاربعون) ان الكلام والقدرة والعلم وسائر الصفات يجمع هؤلاء
- ١٨١ (الوجه الرابع والاربعون) انك اعتمدت في كون الكلام معنى واحدا قديما على قياسه
- ١٨١ (الوجه الخامس والاربعون) ان ما ذكرته في هذا الجواب اما أن تذكره لاثبات كون
- الكلام معنى واحدا أو لا مكان ان للمنى الواحد يكون حقائق مختلفة
- ١٨٢ (الوجه السادس والاربعون) ان يقال لك قياسك الوحدة متى أثبتنا للكلام
- ١٨٢ (الوجه السابع والاربعون) ان يقال كون الشيء الواحد ليس بذى اباض اما ان يكون
- معقولا أو لا يكون فان لم يكن معقولا بطل كلامك
- ١٨٣ (الوجه الثامن والاربعون) ان كون القديم عندهم ليس بمنقسم معناه أنه شيء واحد
- ١٨٤ (الوجه التاسع والاربعون) ان حقيقة قولهم نفي القسمين جميعا عن كلام الله
- ١٨٦ (الوجه الحسون) ان ما ذكره من كون الموصوف شيئا واحدا ليس بذى اباض
- ١٨٦ (الوجه الحادي والحسون) ان وحدته اما أن تصحح هذا أولا تصحح ذلك
- ١٨٦ (الوجه الثاني والحسون) ان يقال ما نفي بقولك كما يقل متكلم هو شيء واحد
- ١٨٧ (الوجه الثالث والحسون) قوله كما يقل متكلم هو شيء واحد ليس بذى اباض
- ١٨٧ (الوجه الرابع والحسون) ان حجتهم على انكار تكلم الله بالحروف ينتقض ما احتجوا به
- ١٩٠ (الوجه الخامس والحسون) ان هؤلاء المثبتين للحروف القديمة قالوا ما هو أقرب الى المعقول

١٩٠ (الوجه السادس والخسون) ان قول قولكم يستحيل اجتماع الصوتين في المحل الواحد..
 ١٩١ (الوجه السابع والخسون) ان اجتماع العلم بالشيء والرؤية في محل واحد في وقت واحد ممتنع في حقنا وكذلك العلم به وسمعه..

١٩١ (الوجه الثامن والخسون) الرب واحد ومتصف بالوحدانية متقدس عن التجزى والتبعض والتعدد الخ يقال له هذا يلزمك في سائر الصفات

١٩٢ (الوجه التاسع والخسون) قولك لانه مقدس عن التجزى الخ يقال هذه ألفاظ مجملة

١٩٣ (الوجه الستون) ان قوله والرب واحد متصف بالوحدانية ومتقدس عن التجزى....

١٩٦ (فصل مما يخالف الجوهر فيه حكم الالهي قبول الاعراض وصحة الاتصاف بالحوادث

٢١٠ (الوجه الحادى والستون) ان القرآن قد نطق بان لله كلمات في غير موضع من كتابه اه

٢١٣ (الوجه الثاني والستون) ان اسماء الله الحسنى مع انها تدل على ذاته الموصوفة بصفات

متعددة فليست دلالة الكتب المنزلة من السماء على كلامه كدلالة اسمائه على نفسه المقدسة

٢١٣ (الوجه الثالث والستون) وهو قولهم كذلك نقول في الكلام انه واحد لا يشبه كلام

المخلوقات ولا هو بلغة من اللغات ولا يوصف بانه عربي أو فارسي أو عبراني الخ

٢١٦ (الوجه الرابع والستون) انهم لم يذكروا في الجواب عما أخبر الله به عن نفسه من أن

له كلمات ماله حقيقة فأنهم يقولون ليس لله كلام الا معنى واحد

٢١٧ (الوجه الخامس والستون) ان القرآن صرح بإرادة العدد من لفظ الكلمات وإرادة

الواحد من لفظ كلمة كما في قوله تعالى (ولولا كلمة سبقت من ربك)

٢١٧ (الوجه السادس والستون) انه قد ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن أبي عروبة وإبان

المطار عن قتادة عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال ان الله جزأ القرآن ثلاثة أجزاء فجعل (قل هو الله أحد) جزء من أجزاء القرآن

٢١٩ (الوجه السابع والستون) انه قد احتج بمض متأخيرهم على امكان أن يكون كلامه واحداً

٢٢٠ (الوجه الثامن والستون) أن يقال هذه الحجة من أقصد الحجج عند التأمل الخ

٢٢٢ (الوجه التاسع والستون) أن يقال هو قال اذا كان الباري عالماً بالعلم الواحد بمجملة المعلومات

غير المتناهية فلم لا يجوز أن يكون مخبرا بالخبر الواحد الخ

٢٢٧ (الوجه السبعون) أن الأصل الذي يقاس عليه وشبه به من الامكان وهو العلم أصل

غير مدلول عليه فن أين لم أن الباري ليس له العلم واحد لا يقبض ولا يمتد اه

٢٢٨ (الوجه الحادي والسبعون) أن امامهم المتأخر وهو عبد الله الرازي اعترف في أجل كتبه

أن القول بكون الطلب هو الخبر باطل على القول بنقي الحال اه

٢٢٩ (الوجه الثاني والسبعون) انانين أن هذا القول ممتنع على القول بثبوت الحال بنفيه اه

٢٣٠ (الوجه الثالث والسبعون) أن يقال ما شك فيه يقطع فيه بالامتناع اه

٢٣١ (الوجه الرابع والسبعون) أن هذا الذي شك فيه لوصح وجزم به لكان غايته أن يكون

الكلام متشككاً متعدياً اه

٢٣٢ (الوجه الخامس والسبعون) أن يقال هب انه أمكن أن يكون الكلام معنى واحداً كما قلتم

انه يمكن أن يكون العلم واحداً فما الدليل اه

٢٣٣ (الوجه السادس والسبعون) أن الجمية كثيراً ما يزعمون أن أهل الاثبات بضاهئون النصاري

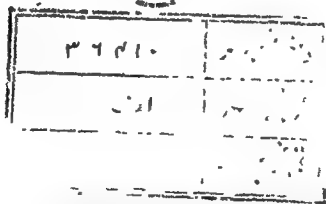
٢٣٤ (الوجه السابع والسبعون) انه قد اشتهر أن حقيقة قول هؤلاء أن القرآن ليس كلام الله اه

٢٣٥ (الوجه الثامن والسبعون) انه ما زال أئمة الطوائف طوائف الفقهاء وأهل الحديث

وأهل الكلام يقولون أن هذا القول الذي قاله ابن كلاب والاشعري في القرآن

والكلام من انه معنى قائم بالذات وأن الحروف ليست من الكلام قول مبتدع

ختم القهرستان



المجلد الخامس من كتاب

مجموعة فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين

ابن تيمية الحراني المتوفي سنة ٧٢٨

المشتمل على التسعينية والسبعينية وشرح العقيدة الاصفهانية وما يناسبها

كلها من مؤلفات شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى



طبع بمعرفة صاحب المهمة العلية * والسيرة المرضية * حضرة القاضل

(الشيخ فرج الله زكي الكردي الازعري)



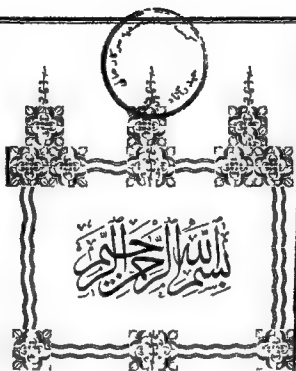
وذلك بمطبعته * مطبعة كردستان العلمية * بدرب المسمط

بملك سعادة انفضال أحمد بك الحسيني بحماية

مصر القاهرة سنة ١٣٢٩ هجرية



كل من أراد هذا الكتاب * واعلاء الموقعين : ومستفي الفزالي * وشرح تحرير الاصول *
وكشف الاسرار * وشروح التلخيص * وشرح تهذيب الكلام * وشرح منظومتي
الكواكب * وحواشي شرح الشنسية ومنى مسلم اثبت مع المنهاج والمختصر
وحواشي شرح العمائد النقية وحواشي شرح الجلال الدواني على تهذيب
المطبق للفقازاني ومجموعة الرد لو من وصية لامني وغيرها يضلها
من ملزم طبعها * فرج الله زكي انكردي بمصر *



٣٦٢١١	١٢	١١
١٢	١١	١١
١٢	١١	١١
١٢	١١	١١

قال شيخنا الامام العالم العلامة شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى
 ﴿ الحمد لله ﴾ نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله
 فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن
 محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً
 ﴿ أما بعد ﴾ فانه في آخر شهر رمضان سنة ست وعشرين وسبعمائة جاء أميران رسولين من عند الملأ
 المجتمعين من الأمراء والقضاة ومن مهمهم ذكر رسالة من عند الأمراء مضمونها طلب
 الحضور ومخاطبة القضاة لتخرج وتفصل القضية وإن المطلوب خروجك وإن يكون الكلام
 مختصراً ونحو ذلك فقلت سلم على الأمراء ونزل لهم لهم سنة ومن السنة مدة أخرى تسمعون
 كلام الخصوم الليل والنهار وإلى الساعة لم تسمعوا مني كلمة واحدة وهذا من أعظم الظلم فلو كان
 الخصم يهودياً أو نصرانياً أو عدواً آخر للإسلام ولدولتكم لما جاز أن تحكموا عليه حتى تسمعوا
 كلامه وأنتم قد سمعتم كلام الخصوم وحدهم في مجالس كثيرة فاسمعوا كلامي وحدي في مجلس
 واحد وبمد ذلك نجتمع وتخطب بحضوركم فإن هذا من أجل العدل الذي أمر الله به في قوله
 (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله
 نعما يعظكم به إن الله كان سميعاً بصيراً) فطلب الرسولات أن أكتب ذلك في ورقة فكتبته
 فذهبوا ثم عادوا وقالوا المطلوب حضورك لتخطبك القضية بكلمتين وتفصل وكان في أوائل

النصف من الشهر المذكور جاءنا هذان الرسولان بورقة كتبها لهم المحكم من القضاة وهي طويلة طلبت منهم نسخها فلم يظ من أنه على الررش حقيقة ظ ولا تشبيه (قلت) ظ في خطي وخاطبني بخطاب فيه طول قد قد ذكر في غير هذا الموضع فنده واعلى كتابة تلك الورقة وكتبوا هذه فقلت أنا لا احضر الى من يحكم في بحكم الجاهلية ونير ما نزل الله وفعل في ما لا نستحله اليهود ولا النصرارى كما فعلتم في المجلس الاول وقلت للرسول قد كان ذلك بحضوركم أتريدون أن تمكروا بي كما مكروا في العام الماضي هذا لا أجيب اليه ولكن من زعم اني قلت مولا باطلا فليكتب خطه بما أنكره من كلامي وبذلك رجته وانا اكتب جوابي مع كلامه ويرض كلامي وكلامه على علماء الشرق والغرب فقد قلت هذا بالتام وانا قائله هنا وهذه عقيدتي التي بحثت بالشام بحضرة قضائها ومشائخها وعلمائها وقد أرسل اليكم فائكم النسخة التي فرئت واخبركم بصورة ما جرى وان كان قد وقع من التصير في حقى والمدوان والاعضاء عن الخصوم ما قد علمه الله والمسلمون فانظروا النسخة التي عندكم وكان قد حضر عندي نسخة أخرى بها فقلت خذ هذه النسخة فهذا اعتقادي فمن أنكر منه شيئا فليكتب ما ينكره ورجته لا كتب جوابي فأخذها المقيدة وذهب ثم مادا ومهما ورقة لم يذكر فيها شيء من الاعتراض على كلامي بل قد أنشأوا فيها كلاما طلبوه وذكر الرسول انهم كتبوا ورقة ثم قطعوها ثم كتبوا هذه (ولفظها) الذي نطلب منه أن يعتقده أن ينفي الجمة عن الله والتحيز وان لا يقول ان كلام الله حرف وصوت قائم به بل هو معنى قائم بذاته وانه سبحانه لا يشار اليه بالا اصابع اشارة حسية ويطلب منه أن لا يترض لاحاديث الصفات وآياتها عند العوام ولا يكتب بها الى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها فلما اراني الورقة كتبت جوابها فيها مرئجلا مع استجبال الرسول (أما قول) القائل الذي نطلب منه أن يعتقده ان ينفي الجمة عن الله والتحيز فليس في كلامي اثبات لهذا اللفظ لان اطلاق هذا اللفظ نفيا واثباتا بدعه وانا لا اتقول الا ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الامة فان أراد قائل هذا القول أنه ليس فوق السموات رب ولا فوق العرش اله وان محمدا صلى الله عليه وسلم لم يرجع به الى ربه وما فوق العالم الا العدم المحض فهذا باطل مخالف لاجماع الامة وأعمتها وان أراد بذلك أن الله لا تحيط به مخلوقاته ولا يكون في جوف الموجودات فهذا مذكور

مصرح به في كلامي فأني فائدة في تجديده ﴿وأما﴾ قول القائل لا يقول ان كلام الله حرف وصوت قائم به بل هو معنى قائم بذاته فليس في كلامي هذا أيضا ولا قلته قط بل قول القائل ان القرآن حرف وصوت قائم به بدعة وقوله إنه معنى قائم بذاته بدعة لم يقله أحد من السلف لا هذا ولا هذا وأنا ليس في كلامي شيء من البدع بل في كلامي ما اجمع عليه السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق ﴿وأما﴾ قول القائل انه لا يشار اليه بالاصابع اشارة حسية فليس هذا اللفظ في كلامي بل في كلامي انكار ما ابتدعه المتبدعون من الالفاظ النافية مثل قولهم انه لا يشار اليه فان هذا النفي أيضا بدعة فان اراد القائل انه لا يشار اليه أنه ليس محصورا في المخلوقات أو غير ذلك من المعاني الصحيحة فهذا حق وان أراد أن من دعى الله لا يرفع اليه يديه فهذا خلاف ما تواترت به السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وما فطر الله عليه عباده من رفع الايدي الى الله في الدعاء وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حي كريم يستحي من عبده اذا رفع اليه يديه أن يردّها اليه صفراً واذا سعى المسعى ذلك اشارة حسية وقال انه لا يجوز لم يقبل منه ﴿وأما﴾ قول القائل أن لا يتعرض لاحاديث الصفات وآياتها عند العامة فافاتحت عاميا في شيء من ذلك قط ﴿وأما الجواب﴾ بما بحث الله به رسوله للمسترشد المستهدي فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجأه الله يوم القيامة بلجام من نار وقد قال تعالى (ان الذين يكتُمون ما نزلنا من بينات والهدى) الآية فلا يؤمر العالم بما يوجب لعنة الله عليه فاخذ الجواب وذهب فاطلا الغيبة ثم رجعا ولم يأتيا بكلام محصل الا طلب الحضور فأغلظت لهم في الجواب وقلت لهم بصوت رفيع يا مبدلين يا مردين عن الشريعة يا زنادقة وكلاما آخر كثيرا ثم قمت وطلبت فتح الباب والعود الى مكاني وقد كتبت هنا بعض ما يتعلق بهذه المحنة التي طلبوها مني في هذا اليوم ويثبت بعض ما فيها من تبديل الدين واتباع غير سبيل المؤمنين لما في ذلك من المنفعة للمسلمين وذلك من وجوه كثيرة نكتب منها ما يسهل الله تعالى

﴿الوجه الاول﴾ ان هذا الكلام امر فيه بهذا الكلام المتبدع الذي لم يؤثر عن الله ولا عن أحد من رسله ولا عن أحد من سلف الامة وأتمها بل هو من ابتداء بعض المتكلمين الجهمية الذي وصف ربه فيه بما وصفه ونهى فيه عن كلام الله وكلام رسوله الذي وصف به نفسه ووصفه به رسوله أن يفتي به أو يكتب به أو يبلغ لعموم الامة وهذا نهى عن القرآن والشريعة والسنة

والمعروف والهدي والرشاد وطاعة الله ورسوله وعن ما نزلت به الملائكة من عند الله على أنبيائه وأمر بالإنفاق والحديث المغترى من دون الله والبدعة والمنكر والضلال والنهي وطاعة أولياء من دون الله واتباع لما نزلت به الشياطين وهذا من أعظم تبديل دين الرحمن بدين الشيطان واتخاذ أنداد من دون الله قال الله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وقال تعالى (المتأفقون والمتفقات بعضهم من بعض) الآية وهذا الكلام نهى فيه عن سبيل المؤمنين وأمر بسبيل المنافقين وقال تعالى (ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم بنذ فريق من الذين أتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون إلى قوله ولكن الشياطين كفروا) فقدم سبحانه من كان من أهل الكتاب بنذ كتاب الله وراء ظهره واتباع ما تقول الشياطين ومن أمر بهذا الكلام فقد أمر بنذ كتاب الله وراء الظهر حيث أمر بترك التعرض لما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله وذلك آيات الصفات واحاديث الصفات فأمر بأن لا يفتى بها ولا يكتب بها ولا يبلغ لعموم الأمة وهذا من أعظم الاعراض عنها والنذ لها وراء الظهر وأمر مع ذلك باعتقاد هذه الكلمات المتضمنة لمخالفة ما جاءت به الرسل كما سنبينه إن شاء الله تعالى وقد قال تعالى (وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن إلى قوله وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم) الآية فبين سبحانه وتعالى أن للأنبياء عدوا من شياطين الانس والجن يعلم بعضهم بعضا بالقول المزخرف غرورا وأخبر أن الشياطين توحى إلى أوليائها بجدالة المؤمنين فالكلام الذي يخالف ما جاءت به الرسل هو من وحي الشياطين وتلاوتهم فمن أعرض عن كتاب الله واتباعه فقد بنذ كتاب الله وراء ظهره واتباع ما تنطوه شياطين الانس والجن

(الوجه الثاني) أن قول القائل نطلب منه أن لا يتعرض لاحاديث الصفات وآياتها عند العوام ولا يكتب بها إلى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها يتضمن إبطال أعظم أصول الدين ودعائم التوحيد فإن من أعظم آيات الصفات آية الكرسي التي هي أعظم آية في القرآن كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح وقل هو الله أحد التي تعدل ثلث القرآن كما استفاضت بذلك الاحاديث عند النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك فاتحة الكتاب التي لم ينزل في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلها كما ثبت ذلك في الصحيح أيضا وهي أم القرآن التي لا تجزئ الصلاة الا بها فان قوله الحمد لله رب العالمين

الرحمن الرحيم مالك يوم الدين كل ذلك من آيات الصفات باتفاق المسلمين وقيل هو الله أحد قد ثبت في الصحيحين عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمث رجلا على سريره وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سلوه لاي شيء يصنع ذلك فسأله فقال لأنها صفة الرحمن فاما احب أن أقرأها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبروه ان الله يحب وهذا يقتضي أن ما كان صفة لله من الآيات فانه يستحب قراءته والله يحب ذلك ويجب من يحب ذلك ولا خلاف بين المسلمين في استحباب قراءة آيات الصفات في الصلاة الجهرية التي يسميها العامي وغيره بل بسم الله الرحمن الرحيم من آيات الصفات وكذلك أول سورة الحديد الى قوله والله بما تعملون بصير هي من آيات الصفات وكذلك آخر سورة الحشر هي من أعظم آيات الصفات بل جميع اسماء الله الحسنى هي مما وصف به نفسه كقوله النفور الرحيم العزيز الحكيم العليم القدير العلي العظيم الكبير المتعال القوي العزيز الرزاق ذو القوة المتين النفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وما أخبر الله بعلمه وقدرته ومشيتة ورحمته وعفوه ومفرته ورضاه وسخطه ومحبة وبغضه وسمعه وبصره وعلوه وكبريائه وعظمته وغير ذلك كل ذلك من آيات الصفات فهل يأمر من آمن بالله ورسوله بأن يمرض عن هذا كله وان لا يبلغ المؤمنين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم هذه الآيات ونحوها من الاحاديث وان لا يكتب بكلام الله وكلام رسوله الذي هو آيات الصفات واحاديثها الى البلاد ولا يفتي في ذلك ولا به وقد قال الله تعالى (هو الذي يمشي في الاميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وأسوأ أحوال العامة أن يكونوا أميين فهل يجوز أن ينهي أن يتلى على الاميين آيات الله أو عن أن يعلم الكتاب والحكمة ومعلوم أن جميع من أرسل اليه الرسول من العرب كانوا قبل معرفة الرسالة أجهل من عامة المؤمنين اليوم فهل كان النبي صلى الله عليه وسلم ممنوعا من تلاوة ذلك عليهم وتعليمهم اياه أو مأمورا به أو ليس هذا من أعظم الصدع عن سبيل الله وقد قال الله تعالى (قل يا اهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن) الآية وقال (فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدم عن سبيل الله كثيرا) أو ليس هذا نوعا من الامر بهجر القرآن والحديث وترك استماعه وقد قال تعالى (وقال الرسول يارب ان قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا وكذلك

جعلنا لكل نبي عدواً من المجرمين) الآية وقال تعالى (وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن
والغوا فيه لعلكم تغلبون) وقال تعالى (والذين اذا ذكروا بايات ربهم لم يخروا عليها صما وعميانا)
وقال تعالى (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) فهلا قالوا فاستمعوا له لا لعظم
ما فيه وهو ما وصفت به نفسى فلا نستمعوه أولاً نستمعوه لعلنا نعلمكم وقال تعالى (انما المؤمنون الذين
اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تلى عليهم آياته زاحقون امامنا) وقال تعالى (الذين يستمعون
القول فينبون احسنه اولئك الذين هدام الله واولئك هم اولو الالباب) وقال تعالى (واذا سمعوا
ما نزل الى الرسول ترى اعينهم قفيض من الدمع مما عرفوا من الحق) الآية وقال تعالى (الله
نزل احسن الحديث كتابا متشابها مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم
وقلوبهم الى ذكر الله) الآية وقال تعالى (ومن اعظم من ذكر بايات ربه فاعرض عنها ونسى
ما قدمت يداه انا جعلنا على قلوبهم اكنة ان يفقهوه وفي آذانهم وقراً) وقال تعالى (وقرأنا فرقا
لنقرأ على الناس على مكث الى قوله ويخرون للاذقان يكرهون ويزيدهم خشوعاً)

﴿الوجه الثالث﴾ إن أعظم ما يحذره المنازع من آيات الصفات ما يزعم أن ظاهرها كفر ومجسم كقوله تعالى ﴿وما قدره الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾ وقوله تعالى ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان﴾ وقوله تعالى ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي استكبرت أم كنت من العالين﴾ وقوله تعالى ﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام﴾ وقال تعالى ﴿والقيت عليك محبة مني ولتصنع على عيني﴾ وقال تعالى ﴿وناديناه من جانب الطور الايمن قربناه نجياً﴾ وناداهما ربهما ألم انهما عن تلكا الشجرة ﴿الآية فهل سمع أن أحدا ممن يؤمن بالله ورسوله منع أن يقرأ هذه وتلي على العامة وهل ذلك الا بمنزلة من منع من سائر الآيات التي يزعم أن ظاهرها كفر ومجسم وخبر يخالف رأيه كقوله ﴿ان الله هو الرزاق ذو القوة للتين﴾ وقوله ﴿وبناو سمت كل شيء رحمة وعلماً﴾ وقوله ﴿لكن الله يشهد بما أنزل اليك أنزل بعلمه﴾ وقوله ﴿ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء﴾ وقوله تعالى ﴿فما لا يريد﴾ وقوله ﴿ولو شئنا لآتيناك كل نفس هداها﴾ وقوله ﴿ومن يضل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون﴾ وقوله ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً﴾ وكذلك آيات الوعد والوعيد واحاديث الوعد

والوعيد هل يترك تبليغها لمخالفتها له أو الوعيدية أو المرجئة وآيات التنزيه والتقديس كقوله (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) وقوله (هل تعلم له سميأ) وقوله (فككبوا فيها) والنارون الى قوله اذ نسويكم رب العالمين) وقوله (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) وقوله (فلاتجملوا لله اندادا) ونحو ذلك هل يترك تلاوتها وتبليغها لمخالفتها لرأى اهل التشبيه والتمثيل

(الوجه الرابع) ان كتب الصحاح والسنن والمسند هي المشتعلة على احاديث الصفات بل قد بوب فيها أبواب مثل كتاب التوحيد والرد على الزنادقة والجمية الذي هو آخر كتاب صحيح البخارى ومثل كتاب الرد على الجمية في سنن أبي داود وكتاب الثبوت في سنن النسائي فان هذه مفردة لجمع احاديث الصفات وكذلك قد تضمن كتاب السنن سنن ابن ماجه ما تضمنه وكذلك تضمن صحيح مسلم وجامع الترمذي وموطأ مالك ومسند الشافعي ومسند احمد بن حنبل ومسند موسى بن قرة الزبيدي ومسند أبي داود الطيالسي ومسند بن وهب ومسند احمد بن منيع ومسند مسدد ومسند اسحاق بن راهويه ومسند محمد بن أبي عمر المدني ومسند أبي بكر ابن أبي شيبة ومسند بقي بن مخلد ومسند الحميدي ومسند الدارمي ومسند عبد بن حميد ومسند أبي يعلى الموصلي ومسند الحسن بن سفيان ومسند أبي بكر البزار ومعجم البغوي والطبراني وصحيح أبي حاتم بن حبان وصحيح الحاكم وصحيح الاسماعيل والبرقاني وأبي نعيم والجوزقي وغير ذلك من المصنفات الامهات التي لا يحصى الا انه دع ما قبل ذلك من مصنفات حمادين سلمة وعبد الله بن المبارك وجامع الثوري وجامع بن عيينة وصنفات وكيع وهشيم وعبد الرزاق وما لا يحصى الا الله فلما تمتع الأئمة من قراءة هذه الاحاديث على عامة المؤمنين أو منعوا من ذلك أم مازالت هذه الكتب يحضر قرائتها الوف مؤلفة من عوام المؤمنين قديما وحديثا وأيضا فهذه الاحاديث لما حدث بها الصحابة والتابعون ومن اتبعهم من الخلفين هل كانوا يحفظونها عن عموم المؤمنين ويتكلمونها ويوصون بكتبتها أم كانوا يحدثون بها كما كانوا يحدثون بسائر سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان نقل عن بعضهم انه امتنع من رواية بعضها في بعض الاوقات فهذا كما قد كان هذا يمتنع عن رواية بعض احاديث في الفقه والاحكام وبعض احاديث القدر والاسماء والاحكام والوعيد وغير ذلك في بعض الاوقات ليس ذلك عنده مخصوصا بهذا الباب وهذا كان يفعله بعضهم ويخالفه فيه غيره وذلك لانه قد يرى أن روايتها تضر بعض الناس في

بعض الاوقات ويرى الآخر أن ذلك لا يضر بل ينفع فكان هذا مما قد يتنازعون فيه في بعض الاوقات فاما المنع من تبليغ عموم احاديث الصفات لعموم الامة فهذا ما ذهب اليه من يؤمن بالله واليوم الآخر وانما هذا ونحوه رأى الخارجين للمارقين من شريعة الاسلام كالرافضة والجمعية والحرورية ونحوهم وهو عا ذاهل الاهواء ثم الاحاديث التي يتنازع العلماء في روايتها أو العمل بها ليس لاحد المتنازعين أن يكره الآخر على قوله بنير حجة من الكتاب والسنة باتفاق المسلمين لان الله تعالى يقول (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا)

(الوجه الخامس) انه اذا قدر في ذلك نزاع فقد قال الله تعالى (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول) فامر الله الامة عند التنازع بالرد الى الله والى رسوله ووصف المرعفين عن ذلك بالنفاق والكفر فقال تعالى (ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا) واذا قيل لهم تعالى ما انزل الله والى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا فكيف اذا اصابهم مصيبة بما قدمت ايديهم ثم جاؤك يحلفون بالله ان اردنا الا اجسادنا وتوفيقا الى قوله علينا) فوصف سبحانه من دعى الى الكتاب والسنة فاعرض عن ذلك بالنفاق وان زعم انه يريد التوفيق بذلك بين الدلائل العقلية والنقلية او نحو ذلك وانه يريد احسان العلم والعمل وقال تعالى (واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما الفينا عليه آباءنا) الآية وقال تعالى (يوم تقلب وجوههم في النار الى قوله والمنهم لعداء كبيراً)

(الوجه السادس) ان الله تعالى يقول في كتابه (ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب) الآية ويقول في كتابه (ان الذين يكتمون ما انزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا أولئك ما يأكلون في بطونهم الا النار ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب اليم) وقال تعالى (واذا اخذ الله ميثاق الذين اتوا الكتاب لتبيننه للناس) الآية فن امر بكم ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله فقد كتم ما انزل الله من البينات والهدى من بعد ما بينه للناس في الكتاب وهذا مما ذم الله به علماء اليهود وهو من صفات الزائغين من المنتسبين الى العلم من هذه الامة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من سئل

عن علم يعلمه فكنته أبلغه الله يوم القيامة بلجام من نار وقد قال تعالى ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله

(الوجه السابع) ان من أمر بكتان ما بعث الله به رسوله من القرآن والحديث كالأيات والآحاديث التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله وأمر مع ذلك بوصف الله بصفات أحدثها المبتدعون تحتل الحق والباطل أو تجمع حقا وباطلا وزعم ان ذلك هو الحق الذي يجب اعتقاده وهو أصل الدين وهو الايمان الذي أمر الله به رسوله فهذا مضاهاة لما ذم الله به من حال أهل الكتاب حيث قال (فبدل الذي ظنلوا قولنا غير الذي قيل لهم) وقال (افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون الى قوله بما يكسبون) فان هؤلاء كتبوا هذه المقالات التي ابتدعوها وقالوا للامة هذه دين الله الذي أمركم به وهذا كذب واقتراء على الله فاذا جمعوا الى ذلك كتمان ما انزل الله من الكتاب والحكمة فقد ضاهوا أهل الكتاب في لبس الحق بالباطل وكتمان الحق قال تعالى (يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم الى قوله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) وقال تعالى (واذ منهم لفريقا يلوون السنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون)

(الوجه الثامن) ان هذا خلاف إجماع سائر الامة وأئمتها فاتهم اجمعوا في هذا الباب وفي غيره على وجوب اتباع الكتاب والسنة وذر ما أحدثه أهل الكلام من الجهمية ونحوهم مثل ما رواه ابو القاسم الاسكافي في اصول السنة عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة قال اتفق الفقهاء كلهم من المشرق الى المغرب على الايمان بالقرآن والآحاديث التي جاءت بها النقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه فنفس اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وفارق الجماعة فانهم لم يصفوا ولم يفسروا ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا فن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة لانه قد وصفه بصفة لا شيء

(الوجه التاسع) فقد ذكر محمد بن الحسن الاجماع على وجوب الافتناء في باب الصفات

بما في الكتاب والسنة دون قول جهم المتضمن للنفي فن قال لا يتعرض لاحاديث الصفات وآياتها عند العوام ولا يكتب بها الى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها بل يستمد ما ذكره من النفي فقد خالف هذا الاجماع ومن أقل ما قبل فيهم قول الشافعي رضي الله عنه حكى في أهل الكلام ان يضربوا بالجريد والنمال ويطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام

﴿الوجه العاشر﴾ ان قول القائل لا يتعرض لاحاديث الصفات وآياتها عند العوام ولا يكتب بها الى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها اما ان يريد بذلك انه لا تتلى هذه الآيات وهذه الاحاديث عند عوام المؤمنين فهذا مما يعلم بطلانه بالاضطرار من دين المسلمين بل هذا القول ان اخذ على اطلاقه فهو كفر صريح فان الامة بحجة على ما علوه بالاضطرار من تلاوة هذه الآيات في الصلوات فرضها وقفلها واستماع جميع المؤمنين لذلك وكذلك تلاوتها وإقرائها واستماعها خارج الصلاة هو من الدين الذي لا نزاع فيه بين المسلمين وكذلك تبليغ الاحاديث في الجملة هو مما اتفق عليه المسلمون وهو معلوم بالاضطرار من دين المسلمين اذ ما من طائفة من السلف والخلف الا ولا بد ان تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ من صفات الانبياء أو النفي فان الله يوصف بالانبياء وهو اثبات محامده بالثناء عليه وتمجيده ويوصف بالنفي وهو نفي العيوب والنقائص عنه سبحانه تعالى عما يقولون علوا كبيرا واما ان يريد انه لا يقال حكمها كذا وكذا اما اقرار او تأويل أو غير ذلك فان اراد هذا فينبغي لقائل ذلك ان يلتزم ما ألزم به غيره فلا ينطق في حكم هذه الآيات والاحاديث بشيء ولا يقول الظاهر مراد أو غير مراد ولا التأويل سائغ ولا هذه النصوص لها معان أخر ونحو ذلك اذ هذا تعرض لآيات الصفات واحاديثها على هذا التقدير واذا ألزم هو ذلك وقال لنيره ألزم ما ألزمته ولا نرد عليها ولا نقص منها فان هذا عدل بخلاف ما اذا نهي غيره عن الكلام عليها مع تكلمه هو عليها كما هو الواقع وكذلك قوله ولا يكتب بها الى البلاد ولا في الفتاوى المتعلقة بها ان اراد أنها أنفسها لا تكتب ولا يفتى بها فهذا مما لم نصاد به بالاضطرار من دين الاسلام كما تقدم وان اراد لا يكتب بحكمها ولا يفتى الله تعالى عن حكمها فيقال له فليكن أيضا ان تلزم ذلك ولا تفتى احدا فيها بشيء من الابور الثابتة وحينئذ يكون أمرك انترك بمثل ما فعلته

عدلاً أما أن يجيء الرجل إلى هذه النصوص فيتصرف فيها بأنواع التحرفات والتأويلات
جسلة أو تفصيلاً ويقول لاهل العلم والايمن انهم لا تعارضون ولا تكلموا فيها فهذا من أعظم
الجلل والظلم والاحاد في اساء الله وآياته

(الوجه الحادي عشر) ان سلف الامة وأئمتها مازالوا يتكلمون ويفتون ويحدثون
العامة والخاصة بما في الكتاب والسنة من الصفات وهذا في كتب التفسير والحديث والسنة
أكثر من أن يحصيه إلا الله حتى أنه لما جمع الناس العلم وبوبوه في الكتب فصنف بن جريج التفسير
والسنة وصنف معمر أيضاً وصنف مالك بن أنس وصنف حماد بن سلمة وهؤلاء من أقدم
من صنف في العلم صنفوا هذا الباب فصنف حماد بن سلمة كتابه في الصفات كما صنف
كتبه في سائر ابواب العلم وقد قيل ان مالكا انما صنف الموطأ تبعاله وقال جمعت هذا
خوفا من الجهمية ان يضلوا الناس لما ابتدعت الجهمية النفي والتمطيل حتى انه لما صنف
الكتب الجامعة صنف العلماء فيها كما صنف نسيم بن حماد الخزازي شيخ البخاري كتابه في
الصفات والرد على الجهمية وصنف عبد الله بن محمد الجعفي شيخ البخاري كتابه في
الصفات والرد على الجهمية وصنف عثمان بن سعيد الدارمي كتابه في الصفات والرد على
الجهمية وكتاب في النقص على المردسي وصنف الامام أحمد رسالته في اثبات الصفات والرد على
الجهمية وأمل في أبواب ذلك حتى جمع كلامه أبو بكر الخلال في كتاب السنة وصنف عبد
المعز الكنتاني صاحب الشافعي كتابه في الرد على الجهمية وصنف كتب السنة في الصفات
طوائف مثل عبد الله بن أحمد وحنبلي بن اسحاق وأبي بكر الأثرم وخشيش بن اصرم شيخ
أبي داود ومحمد بن اسحاق بن خزيمة وأبي بكر بن أبي عاصم والحكم بن معبد الخزازي
وأبي بكر الخلال وأبي القاسم الطبراني وأبي الشيخ الاصبهاني وأبي احمد المسال وأبي بكر الاجري
وأبي الحسن الدارقطني كتاب الصفات وكتاب الرؤية وأبي عبد الله بن منده وأبي عبد الله
بن بطة وأبي قاسم اللالكائي وأبي عمر الطلسكي وغيرهم وأيضاً فقد جمع العلماء من
أهل الحديث والفقه والكلام والتصوف هذه الايات والاحاديث وتكلموا في اثبات
معانيها وتقرير صفات الله التي دلت عليها هذه النصوص لما ابتدعت الجهمية جحد ذلك
والتكذيب له كما فعل عبد المعز الكنتاني واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وكما فعل

عثمان بن سعيد الدارمي ومحمد بن اسحاق بن خزيمة وأبو عبد الله بن حامد والقاضي أبو يعلی وكما فعل
أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري وأبو الحسن علي
ابن مهدي الطبري والقاضي أبو بكر الباقلائي

﴿الوجه الثاني عشر﴾ ان الله تعالى بث رسوله بالهدى ودين الحق وأكل له ولأمته
الدين وأثم عليهم النعمة وترك أمته على البيضاء ليلها كنهارها وبين لهم جميع ما يحتاجون اليه
وكان أعظم ما يحتاجون اليه تعرفهم ربهم بما يستحقه من اسمائه الحسنی وصفاته العليا وما يجب
وما يجوز عليه وثبت له وبمحمد وبثني به عليه وبمجد به وما يمتنع عليه فيزده عنه ويقدم * ثم
حدث بعد المائة الاولى الجهم بن صفوان وأتباعه الذين عطلوا حقيقة اسمائه الحسنی وصفاته
العليا وسلوكوا مسلك اخوانهم للمطلة الجاحدين للصانع وصار أغلب ما يصفون به الرب
هو الصفات السلبية المدمية ولا يقولون الا بوجود يحمل ثم يقرنونه بسلب بنى الوجود ومن
ابغى العلوم الضرورية ان الطريقة التي بث الله بها انبياءه ورسله وانزل بها كتبه مشتملة على
الاثبات المفصل والثني المجمل كما يقرر في كتابه علمه وقدرته وسمعه وبصره ومشيته ورحمته
وغير ذلك ويقول في الثني ليس كمثل شيء هل تعلم له سميلا لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا
أحد وعلى أهل العلم والايمان اتباع المرسلين من الاولين والآخرين * وأما طريقة هؤلاء
فهي نفي مفصل ليس بكذا ولا كذا واثبات يحمل يقولون هو الوجود المطلق لا بوصف
الاسلب أو اضافة أو مركب منهما ونحو ذلك وكل من علم ما جاءت به الرسل وما يقوله
هؤلاء علم أن هؤلاء في غاية المشافة والمحاددة والمحاربة لله ورسله وانتدب هؤلاء في تقرير شبه عقلية
يفنون بها الحق وتأولوا كتاب الله على غير تأويله فحرفوا الكلم عن مواضعه وألحدوا في اسماء
الله وآياته بحيث حملوها على ما يهمل بالاضطرار انه خلاف مراد الله ورسوله كما فعل اخوانهم
القرامطة والباطنية وجحدوا الحقائق العقلية كما فعل اخوانهم السوفسطائية فجمعوا بين السفسطة
في العقليات والقرمطة في السمعيات فلماذا انتدب سلف الامة وأئمتها وغيرهم لرد عليهم وتقرير
ما اثبتته الله ورسوله ورد تكذيبهم وتمطيلهم وذكروا دلائل الكتاب والسنة على بيان
الحق ورد باطلهم ولما احتج أولئك بشبه عقلية بينوا أيضا لهم ان العقل يدل على فساد قولهم
وصحة ما جاءت به الرسل كما قال تعالى (وبرى الذين اتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو

هو الحق وان كان الامر كذلك فن نهي عن بيان ما بعث الله به رسوله من الالبات وأمر بما أحدث من النفي الذي لا يؤثر عن الرسل كان قد أخذ من مشافة الله ورسوله ومحادثة الله ورسوله ومحاربة الله ورسوله بحسب ماسمى فيه من ذلك حيث أمر بترك ما بعث به الرسول وبإظهار ما يشتمل على مخالفته

﴿ الوجه الثالث عشر ﴾ ان الناس عليهم ان يحملوا كلام الله ورسوله هو الاصل المتبع والامام المقتدى به سوا علموا معناه أو لم يعلموه فيؤمنون بلفظ النصوص وان لم يعرفوا حقيقة معناها واما ماسوى كلام الله ورسوله فلا يجوز ان يحمل أصلا بحال ولا يجب التصديق بلفظه حتى يفهم معناه فان كان معناه موافقا لما جاء به الرسول كان مقبولا وان كان مخالفا كان مردودا وان كان مجحولا مشتملا على حق وباطل لم يجز اثباته أيضا ولا يجوز نفي جميع معانيه بل يجب المنع من إطلاق نفيه واثباته والتفصيل والاستفسار وهؤلاء جعلوا هذه الالفاظ المبتدعة المجعلة أصلا أمرها بها وجعلوا ما جاء به الرسول من الآيات والاحاديث فرعاً يعرض عنها ولا ينكمل بها ولا فيها فكيف يكون تبديل الدين الا هكذا

﴿ الوجه الرابع عشر ﴾ ليس لاحد من الناس ان يلزم الناس ويوجب عليهم الا ما أوجبه الله ورسوله ولا يحظر عليهم الا ما حظره الله ورسول فن اوجب ما لم يوجب الله ورسوله وحرم ما لم يحرمه الله ورسوله فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله وهو مضاه لما ذمه الله في كتابه من حال المشركين وأهل الكتاب الذين اتخذوا ديننا ما يأمرون الله به وحرموا ما لم يحرموا الله عليهم وقد بين ذلك في سورة الانعام والاعراف وبراءة وغيرهن من السور ولهذا كان من شعار أهل البدع أحداث قول أو فعل والزام الناس به واكراههم عليه والمبالاة عليه والمعاداة على تركه كما ابتدعت الخوارج رأيا لها ولزمت الناس به وواللت وعادت عليه وابتدعت الرافضة رأياها ولزمت الناس به وواللت وعادت عليه وابتدعت الجهمية رأياها ولزمت الناس به وواللت وعادت عليه لما كان لهم قوة في دولة الخلفاء الثلاثة الذين امتحن في زمنهم الأئمة لتوافقهم على رضى جهم الذي مبدؤهم القرآن مخلوق وعاقبوا من لم يوافقهم على ذلك ومن المعلوم ان هذا من المنكرات المحرمة بالعلم الضرورى من دين المسلمين فان المقاب لا يجوز ان يكون الا على ترك واجب او فعل محرم ولا يجوز اكرام احد الا على ذلك والايجاب والنحرى ليس الا الله ورسوله

فن عاقب على فعل او ترك بنير أمر الله ورسوله وشرع ذلك ديناً فقد جعل لله ندا ورسوله
 نظيراً بمنزلة المشركين الذين جعلوا لله أنداداً او بمنزلة المرتدين الذين آمنوا بمسيلة الكذاب
 وهو ممن قيل فيه أم لم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولهذا كان أئمة أهل السنة
 والجماعة لا يلزمون الناس بما يقولونه من موارد الاجتهاد ولا يكرهون احداً عليه ولهذا لما
 استشار هارون الرشيد مالك بن أنس في حمل الناس على موطنه قال له لا تفضل يا أمير المؤمنين
 فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في الامصار فاخذ كل قوم ممن كان عندهم
 وانما جئت علم أهل بلدي او كما قال وقال مالك أيضاً انما أنا بشر اصيب واخطى فاعرضوا
 قولي على الكتاب والسنة وقال ابو حنيفة هذا رأي فن جاءنا برأي احسن منه فبناؤه وقال
 الشافعي اذا صح الحديث فاضربوا بقوى الحائظ وقال اذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق
 فاني اقول بها وقال المزني في أول مختصره هذا كتاب اخصرته من علم ابي عبد الله الشافعي
 لمن اراد معرفة مذهبه مع إعلامية نهيه عن تقليده وغلبه غيره من العلماء وقال الامام احمد
 ما ينبغي للفقهاء ان يحمل الناس على مذهبه ولا يشدد عليهم وقال لا تقلد دينك الرجال
 فانهم لن يسلموا من ان ينطوا فاذا كان هذا قولهم في الاصول العلمية وفروع الدين لا يستجيزون
 الزام الناس بمذاهبهم مع استدلالهم عليها بالادلة الشرعية فكيف يازم الناس وكرههم على
 اقوال لا توجد في كتاب الله ولا في حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تؤثر عن
 الصحابة والتابعين ولا عن احد من ائمة المسلمين ولهذا قال الامام احمد لابن ابي داود الجهمي
 الذي كان قاضي القضاة في عهد المستنصر لما دعي الناس الى التجهم وان يقولوا القرآن مخلوق وكرههم
 عليه بالمعقوبة وأمر بعزل من لم يجبه وقطع رزقه الى غير ذلك مما فعله في محنته المشهورة فقال
 له في مناظرته لما طلب منه الخليفة ان يواضعه على ان القرآن مخلوق اثبتني بشيء من كتاب الله أو
 سنة رسوله حتى اجيبكم به فقال له ابن ابي داود وانت لا تقول الا بما في كتاب الله أو سنة
 رسوله فقال له هب انك أولت تأويلات اعلم وما تأولت فكيف تستجيز ان نكره الناس
 عليه بالحبس والضرب فيمن ان المعقوبة لا تجوز الا على ترك ما اوجبه الله او فعل ما حرمه
 الله فاذا كان القول ليس في كتاب الله وسنة رسوله لم يجب على الناس ان يقولوه لان الانجاب
 انما ينلقى من السماع وان كان القول في نفسه حقاً او اعتقد فأنه حق فليس له ان يلزم

الناس ان يقولوا ما لم يلزمهم الرسول ان يقولوه لانصا ولا استنباطا وان كان كذلك فقول القائل المطلوب من فلان ان يستد كذا وكذا وان لا يتعرض لكذا وكذا ايجاب عليه لهذا الاعتقاد وتحريم عليه لهذا الفعل واذا كانوا لا يرون خروجه من السجن الا بالواقة على ذلك فقد استحلوا عقوبته وحبسهم حتى يطيعهم في ذلك فاذا لم يكن ما اسروا به قد امر الله به ورسوله ومانهوا عنه قد نهى الله عنه ورسوله كانوا بمنزلة من ذكر من الخوارج والرافض والجهمية المشابهين للمشركين والمرتدين ومعلوم ان هذا الذي قالوه لا يوجد في كلام الله ورسوله بحال وهم ايضا لم يبينوا انه يوجد في كلام الله ورسوله فلو كان هذا موجودا في كلام الله ورسوله لكان عليهم بيان ذلك لان العقوبات لا تجوز الا بعد اتمام الحجة كما قال تعالى (وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا) فاذا لم يقيموا حجة الله التي يعاقب من خالفها بل لا يوجد ما ذكره في حجة الله وقد نهوا عن تبليغ حجة الله ورسوله كان هذا من اعظم الامور مماثلة لما ذكر من حال الخوارج المارقين المضاهين للمشركين والمرتدين والمنافقين

﴿ الوجه الخامس عشر ﴾ ان القول الذي قالوه ان لم يكن حقا يجب اعتقاده لم يحز الاثام به وان كان حقا يجب اعتقاده فلا بد من بان دلالته فان العقوبة لا تجوز قبل اتمام الحجة باتفاق المسلمين فان كان القول مما اظهره الرسول وبينه فقد قامت الحجة ببيان رسوله وان لم يكن ذلك فلا بد من بيان حجته واظهارها التي يجب مواقتها ومحرم مخالفتها ولهذا قال الفقهاء في اهل البني التناولين ان ذكروا مظلمه ازالها الامام وان ذكروا شبهة بينوها له فاذا لم يبينوا صواب القول اصلا بل ادعوه دعوى مجردة حوربوا فكيف يجب التزام مثل ذلك القول من غير الرسول وهل يفعل هذا من له عقل او دين

﴿ الوجه السادس عشر ﴾ انهم لو بينوا صواب ما ذكره من القول لم يكن ذلك موجبا للعقوبة تاركه فليس كل مسألة فيها نزاع اذا اقام أحد الفريقين الحجة على صواب قوله بما يسوغ له عقوبة مخالفه بل عامة المسائل التي تنازعت فيها الامة لا يجوز لاحد الفريقين المتنازعين ان يعاقب الآخر على ترك اتباع قوله فكيف اذا لم يذكر حجه اصلا ولم يظهر صواب قولهم

﴿ لوجه السابع عشر ﴾ انه لو فرض ان هذا القول الذي ازموا به حق وصواب فقد ظهرت حجته ووجبت عقوبة تارك التزامه فهذا لم يذكره الا في هذا الوقت بمدد الطلب والحبس

والنداء على الشخص المعلن بالنعم من موافقته ونسبته الى البدعة والضلالة ومخالفة جميع العلماء والحكام وخروجه عما كان عليه الصحابة والتابعون الى انواع آخر مما قالوه وفعلوه في حقه من الايذاء والمقوبة والضرر زاعمين ان ماصدر عنه من الفتاوي والكتب يتضمن ذلك فاذا اعرضوا عن ذلك بالكلية ولم يبينوا في كلامه المتقدم شيئا من الخطأ والضلال الموجب للمقوبة لم يكن ابتداءهم بالدعاء الى مقالة انشاؤها مبيحا لما فعلوه قبل ذلك من الظلم والكذب والبهتان والصد عن سبيل الله والتبديل لدين الله وانما هذا انتقال من ظلم الى ظلم ليقروا بالظلم المتأخر حسن الظلم المتقدم كمن يستجير من الرمضاء بالنار وهذا يزيد من عذابا فب ان هذا الشخص واقفهم الآن على ما أنشؤوه من القول اى شيء في ذلك مما يدل على خطئه وضلاله في أقواله المتقدمة اذا لم تناف هذا القول دع استحقاق المقوبة والكذب والبهتان فإلم يبينوا أن في ماصدر عنه قبل طلبه وحبسه واعلام ما ذكره من أمره ما يوجب ذلك لم ينعمهم هذا وهم قد عجزوا عن ابداء خطأ أو ضلال فيما صدر عنه من المقال وهم دائما يستفرون من الحافة والمناظرة بلفظ أو خط وقد قيل لهم مرات متعددة من انكر شيئا فليكتب ما ينكره بخطه ويذكر حجته ويكتب جوابه ويعرض الامران على علماء الشرق والغرب فأبلسوا وبهتوا وطلب منهم غير مرة المخاطبة في المحاضرة والحافة والمناظرة فظهر منهم من العي في الخطاب والكوص على الاعقاب والعجز عن الجواب ما قد اشتهر واستفاض بين أهل الدائن والاعراب ومن قضاهم الفضلاء من كتب اعتراضا على الفتيا المحوية وضمنه انواعا من الكذب وأمورا لا تتعلق بكلام المترى عليه وقد كتبت جوابه في مجلدات ومنهم من كتب شيئا ثم خباء وطواه عن الابصار وخاف من شره ظهور العار وخزي أهل الجمل والصغار اذ مدار القوم على أحد أمرين اما الكذب الصريح واما الاعتقاد القبيح فهم لن يخلوا من كذب كذبه بعضهم وافتراه وظن باطل خاب من تقلده وتلقاه وهذه حال سائر المبطلين من المشركين وأهل الكتاب الكفار والمناقين *

(فصل) (وأما قولهم الذي نطلب منه ان يستفده ان ينفي الجبهة عن الله والتحيز)

(فالجواب) من وجوه أحدها ان هذا اللفظ ومعناه الذي ارادوه ليس هو في شيء من كتب الله المنزلة من عنده ولا هو مأثورا عن أحد من انبياء الله ورسله لا خاتم المرسلين

ولا غيره ولا هو أيضا عفو ظا عن أحد من سلف الامة وأئمتها أصلا وإذا كان بهذه المشابة وقد علم ان الله اكمل لهذه الامة دينها وان الله بين لهذه ماتتقيه كما قال (اليوم اكملت لكم دينكم) الآية وقال (وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدام حتى يبين لهم ما يتقون) وان النبي صلى الله عليه وسلم بين للامة الايمان الذي أمرهم الله به وكذلك سلف الامة وأئمتها علم بمجموع هذين الامرين ان هذا الكلام ليس من دين الله ولا من الايمان ولا من سبيل المؤمنين ولا من طاعة الله ورسوله وإذا كان كذلك فمن التزم اعتقاده فقد جعله من الايمان والدين وذلك بتدليل الدين كما يدل من بدل من مبتدعة اليهود والنصارى ومبتدعة هذه الامة دين المرسلين يوضح ذلك (الوجه الثاني) وهو ان الله تزه نفسه في كتابه عن النقائص تارة بنفيها وتارة بإثبات اضدادها كقوله تعالى (لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) وقوله تعالى (وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن) وقوله تعالى (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا) الآية وقوله (الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم) وقوله (وجعلوا لله شركا الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم الى قوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) وقوله (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله الى قوله وتعالى عما يشركون) وقوله (حتى اذا ما جاؤاها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون الى قوله وذلكم ظنكم الذي ظنتم بربكم ارداكم فاصبحتم من الخاسرين) وقوله (وقالت اليهود يد الله مغلولة) الآية وقوله (لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن اغنياء) الآية وما في القرآن من خبره عن نفسه انه بكل شيء عليم وانه لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء وانه على كل شيء قدير وانه ما شاء الله كان لا قوة الا بالله وان رحمته وسعت كل شيء وانه النبي العظيم الاعلى المتعال العظيم الكبير وكذلك الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم موافقة لكتاب الله كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ان الله لا ينام ولا ينبغي له ان ينام يخفص القسط ويرفضه يرفع اليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل الليل حجاب النور أو النار ولو كشفه لاحرقت سبحات وجهه ما انتهى اليه بصره من خلقه وقوله صلى الله عليه وسلم أيضا في يروى عن ربه شتني ابن آدم وما ينبغي له ذلك وكذني ابن آدم وما ينبغي له ذلك فاما شتمه ايائي فقوله اني اتخفت ولدا وانا الاحد الصمد الذي لم الد ولم ولد

ولما تكذبه ايحيى فقوله لن يمدني كما بداني وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته وقوله في حديث السنن للاعرابي ويحك ان الله لا يستشفع به على أحد من خلقه شأن الله أعظم من ذلك إن عرشه على سمواته أوقال يده مثل القبة وأنه ليشط به أطيط الرجل الجديد براكبه وتوله في الحديث الصحيح أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء إلى أمثال ذلك وليس في شيء من ذلك نفي الجبهة والتعيز عن الله ولا وصفه بما يستلزم لزوما ينافي ذلك فكيف يصح مع كمال الدين وثمائه ومع كون الرسول قد بلغ البلاغ المبين أن يكون هذا من الدين والإيمان ثم لا يذكره الله ولا رسوله قط وكيف يجوز أن يدعي الناس ويؤمنون باعتقاد في أصول الدين ليس له أصل عن جاء بالدين هل هذا الا صريح تبديل الدين

﴿الوجه الثالث﴾ قد قلت لم قائل هذا القول ان اراد به أن ليس في السموات رب ولا فوق العرش إله وان محمدا لم يرجع به الى ربه وما فوق العالم الا الدم المحض فهذا باطل مخالف لاجماع سلف الأمة وأئمتها وهذا المعنى هو الذي يعنيه جمهور الجهمية من مشايخ المعتزليين ونحوهم يصرحون به في كلامهم وكتائبهم وان اراد به أن الله لا يحيط به مخلوقاته ولا يكون في جوف الموجودات فهذا مذكور مصرح به في كلامي وأثبت هذا المعنى وهو أنه بذاته في الموجودات ليس خارجا عنها هو قول كثير من الجهمية أيضا الذين ينفون أنه على العرش أيضا سواء قالوا إنه بذاته في كل مكان أو قالوا إنه هو الموجودات كما يقوله الاتحادية منهم وذلك ان الجهمية الذين ينفون أن يكون الله فوق عرشه باثنا من خلقه منهم من يقول أنه لا داخل العالم ولا خارجه ومنهم من يقول إنه داخل العالم ومنهم من يقول إنه داخله وخارجه متناهيا أو غير متناه جسا أو غير جسم كما بينا مقالناهم في غير هذا الموضع فصارت الجهمية الذين ينفون عن الله الجبهة والحيز مقصودهم انه ليس فوق العرش رب ولا فوق السموات إله والجهمية الذين يقولون إنه في الموجودات يثبتون له الجبهة والحيز فيثبت في الجواب بطلان قول فريق الجهمية الثقات والمثبتة فان نفاة الجهمية لا يبعدون شيئا ومثبتتهم يبعدون كل شيء وذ كرت هذين القسمين لانها هي التي جرت عادة المتكلمين بنفي الجبهة والحيز عن الله أنهم يعنونها فان كانوا عنوا معنى آخر كان عليهم بيانه اذ اللفظ لا يدل عليه وليس لاحد أن يمتحن الناس بلفظ

بجمل ابتدعه هو من غير بيان لمناه

(الوجه الرابع) أنهم طلبوا اعتقاد نفى الجهة والخيـز عن الله ومعلوم ان الامر بالاعتقاد لقول من الاقوال إما أن يكون تقليدا للآمر أو لاجل الحجة والدليل فان كانوا أمروا بان يستقد هذا تقليدا لهم ولمن قال ذلك فهذا باطل باجماع المسلمين منهم ومن غيرهم وهم يعلمون أنه لا يجب التقليد في مثل ذلك لغير الرسول لاسيما وعندهم هذا القول لم يعلم بأدلة الكتاب والسنة والاجماع وانما علم بالادلة العقلية والعقليات لا يجب التقليد فيها بالاجماع وان كان الامر بهذا الاعتقاد لقيام الحجة عليه فهم لم يذكروا حجة لا بجملة ولا مفصلة ولا احوالوا عليها بل هم يفرون من المناظرة والمحاجة بخطاب أو كتاب فقد ثبت أن أمرهم لهذا الاعتقاد حرام باطل على التقديرين باجماع المسلمين وان فصل ذلك من أفعال الأئمة المضلين وأنه أمر للناس ان يقولوا على الله مالا يعلمون

(الوجه الخامس) أن الناس تنازعوا في جواز التقليد في مسائل أصول الدين لمن يجوز تقليده في الدين من أئمة المسلمين المتبعين فيما يقولونه لما ثبت عن المرسلين كما يقلد مثل هؤلاء في فروع الدين فاما التقليد في الامور التي يقولون انها عقليات وأنها معلومة بالعقل يحتاج فيها الى تأويل السمع وانها من أصول الدين فما نعلم أحدا جواز التقليد في مثل ذلك بل الناس فيها قسمان منهم من ينكرها على أصحابها وبين انها جليليات لا عقليات ومنهم من يقول بل من نظر في أدلتها العقلية علم صحتها فاما ان يقول قائل ان هذه الامور التي تنازعت فيها لامة وادعى كل فريق ان الحق معهم اني أقول من يدعى أن قوله معلوم بالعقل قبل ان اعلم صحة مايقوله بالعقل فهذا لايقوله عاقل فان العقل لا يرجع في موارد النزاع قولا على قول وقائلا على قائل الا بموجب اما مجرد التقليد لاحد القائلين بغير حجة فلايسوغ في عقل ولا دين واذا كان كذلك لم يكن لهم ان يسوغوا لاحد ان يقول هذا القول حتى يعلمه بأدلة العقلية فكيف وقد اوجبوا اعتقاده ايجابا مجردا لم يذكروا عليه دليلا اصلا وهل هذا الا في غاية المناقضة والتبديل للعقل والدين فان من اباح المحرمات من الافعال كان خارجا عن الشريعة فكيف بمن اوجبها وعاقب عليها فكيف اذا كان ذلك في الاعتقادات التي هي اعظم من الافعال

﴿الوجه السادس﴾ أنه لو فرض جواز التقليد أو وجوبه في مثل هذا لكان لمن يسوغ تقليده في الدين كالأئمة المشهورين الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرأيتهم وهذا القول لم يقله أحد ممن يسوغ للمسلمين تقليده في فروع دينهم فكيف يقلدونه أصول دينهم التي هي أعظم من فروع الدين فإن هذا القول وإن قاله طائفة من المنتسبين إلى مذاهب الأئمة الأربعة فليس في قائله من هو من أئمة ذلك المذهب الذين لهم قول متبوع بين أئمة ذلك المذهب فإن أصحاب الوجوه من أصحاب الشافعي كابن العباس بن سريج وأبي علي ابن أبي هريرة وأبي سعيد الاصطخري وأبي علي بن خيران والشيخ أبي حامد الاسفرايني ونحو هؤلاء ليس فيهم من يقول هذا القول بل المحفوظ عن حفظ عنه كلام في هذا ضد هذا القول وغايته أن يحكى عن مثل أبي المعالي الجويني وهو أجل من يحكى عنه ذلك من المتأخرين وأبو المعالي ليس له وجه في المذهب ولا يجوز تقليده في شيء من فروع الدين عند أصحاب الشافعي فكيف يجوز أو يجب تقليده في أصول الدين هذا وهو الذي اللوذعي وكتابه في المذهب هو الذي رفع قدره ونظم أمره فإذا لم يجز تقليده فيما ارتفع به قدره وعظم به أمره عند الأصحاب فكيف يقلد في الأمر الذي كثرت فيه الاضطراب وأقر عند موته بالرجوع عنه وناب وهجره على بعض مسأله مثل أبي القاسم القشيري وغيره من الأصحاب وإذا كان هذا حال من يقلد إمام الحرمين الأستاذ المطاع فكيف بمن يلد من هو دونه بلا نزاع وذلك لأن التقليد في الفروع دون الأصول إنما يكون لمن كان عالماً بمدارك الاحكام الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع وأبو المعالي لم يكن من هذا الصنف فإنه كان قليل المعرفة بالكتاب والسنة وعامة ما يعتمد عليه في الشريعة الاجماع في المسائل القطعية والقياس أو التقليد في المسائل الظنية وكذلك هو في مسائل اصول الدين غالب أمره الدوران بين الاجماع السمي القطعي والقياس العقلي الذي يعتمد أنه قطعي^(١)

مذهب الشافعي وبإخلاف المنصوب

مع أبي حنيفة وأما بالاصول فبالدلائل والمسائل المذكورة في كتب المعتزلة والاشعرية هذا وهو أجل من يقرن به من المناظرين وعمدة من يسلك سبيله من المتأخرين فكيف بمن لم

يبلغ شأوه في العلم والذكاء ومقاومة الخصوم الفضلاء وأما من تكلم في ذلك من فقهاء المالكية المتأخرين كالباجي وأبي بكر بن العربي ونحوهما فأنهم في ذلك يقدون لمن أخذوا ذلك عنه من أهل المشرق المتكلمين ومعترفون بأنهم لهم من التلامذة المتبعين ليس في كلام أحد من هؤلاء استيفاء للحجة في هذا الباب من الطرفين ولا التهوض بأعباء هذا الجمل الذي يحتاج إلى فصل الخطاب في القولين المتعارضين وأما أئمة المالكية الذين اليهم المرجع في الدين كابن القاسم وابن وهب وأشهب وسحنون وابنه وعبد الملك بن حبيب وابن وضاح وغيرهم فهم براء من هذا النفي والتكذيب ولهم في الآثبات من الأقوال ما يبررها العالم اللبيب

﴿ الوجه السابع ﴾ أن هذا القول لو فرض أنه حق معلوم بالعقل لم يجب اعتقاده بمجرد ذلك إذ وجوب اعتقاد شيء معين لا يثبت إلا بالشرع بلا نزاع • أما المنازعون فهم يسئلون أن الوجوب كله لا يثبت إلا بالشرع وأن العقل لا يوجب شيئا وإن عرفه • وأما من يقول أن الوجوب قد يعلم بالعقل فهو يقول ذلك فيما يعلم وجوبه بضرورة العقل أو نظره واعتقاده كلام معين من تفاصيل مسائل الصفات لا يعلم وجوبه بضرورة العقل ولا ينظره ولهذا اتفق عامة أئمة الاسلام على أن من مات مؤمنا بما جاء به الرسول لم يختر بقلبه هذا النفي المعين لم يكن مستحقا للعذاب ولو كان واجبا لكان تركه سببا لاستحقاق العذاب وإن فرض أن بعض غالبية الجهمية من المعتزلة ونحوهم يزعم أن معرفة هذا النفي من الواجبات أو من أجلها وإن من لم يمتدعه من الخاصة والعامة كان مستحقا للعذاب أو فرض أن بعض الناس يقول أن هذا الاعتقاد يجب على الخاصة دون العامة فنحن نعلم بالاضطرار من دين الاسلام فساد القول بإيجاب هذا لا نألم بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين لم يوجبوا اعتقاد هذا النفي لا على الخاصة ولا على العامة وليس وجوب هذا من الحوادث التي تجددت فإن وجوب هذا الاعتقاد على الأولين والآخرين سواء لوجوب اعتقاد أنه لا إله إلا الله وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور^(١) وإذا كان معلوما

بالاضطرار عدم إيجاب الشارع لهذا الاعتقاد كان دعوى وجوبه بالعقل مردودا فإن الشارع أقر الواجبات العقلية وأوجبها كما أوجب الصدق والعدل وحرم الكذب والظلم وإذا كانت

وجوب هذا القول متفيا لم يكن لاحد ان يوجه على الناس فضلا عن ان يعاقب تاركه ويحمله
محنة من واقعه عليه والا ومن خالفه فيه عاداه وهذا المسلك هو احد ما سلكه العلماء في الرد على
الجمية المحتجين للناس كابن ابي داود وامثاله لما ناظرهم من ناظرهم قدام الخلفاء كالمعتصم
والواثق فانهم بينوا لهم ان القول الذي اوجبه على الناس وعاقبوا تاركه وهو القول بخلق القرآن
لم يقله النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من خلفائه ولا اصحابه ولا ائمة المسلمين وعامتهم
ولا امرؤا به ولا عاقبوا عليه ولو كان من الدين الذي يجب دعاء الخلق اليه وعقوبة تاركه
لم يجز اهلهم لذلك وان القائل لهذا القول لو فرض أنه مصيب لم يكن له ان يوجب على الناس
ويعاقبهم على ترك كل قول يعتد أنه صواب وهذا مما اتفق عليه المسلمون وذلك يتضح بالوجه
الثامن) وهو أن الاعتقاد الذي يجب على المؤمنين خاصتهم وعامتهم ويعاقب تاركه هو ما بينه
النبي صلى الله عليه وسلم فاخبر به وأمر بالايمان به اذا صول الايمان التي يجب اعتقادها
على المكلفين وتكون فارقة بين أهل الجنة والنار والسعداء والاشقياء هي من أعظم ما يجب على
الرسول بيانه وتبليغه ليس حكم هذه حكم آحاد الحوادث التي لم تحدث في زمانه حتى شاع الكلام
فيها بالجهاد الرأي اذ الاعتقاد في اصول الدين للامور الخيرية الثابتة التي لا تتجدد أحكامها
مثل أسماء الله وصفاته نفا واثباتا ليست مما يحدث سبب العلم به أو سبب وجوبه بل العلم بها
ووجوب ذلك مما يشترك فيه الاولون والآخرون والاولون احق بذلك من الآخرين لقربهم
من ينبوع الهدى ومشكاة النور الالهي فان احق الناس بالهدى هم الذين باشرهم الرسول بالخطاب
من خواص اصحابه وعامتهم وهذه العقائد الاصولية من أعظم الهدى فهم بها احق فاذا كان وجوب
ذلك متفيا فيما جاء به الرسول من الكتاب والسنة وفيما اتفق عليه سلف الامة كان عدم
وجوبه معلوم علم يقينيا وكان غايته ان يكون مما يقال بالجهاد الرأي وحينئذ فنقول ان هذه
الاقوال التي تسمى العقليات غايتها ان يجهد فيها اصحابها عقولهم وآرائهم والقول بالجهاد
الرأي وان اعتقد صاحبه انه عقلي مقطوع به لا يحتمل التقيض فانه قد يكون غير مقطوع
به وان اعتقد هو انه مقطوع به فان هذا من اكثر ما يوجد بينهم من اقوال يقول اصحابها انه
مقطوع بها في العقل وتكون بخلاف ذلك حتى ان الواحد منهم هو الذي يقول في القول
انه مقطوع به ويقول فيه تارة أخرى انه باطل واذا لم يكن مقطوعا به فقد يكون مظنونا غير

معلوم الصحة والفساد وقد يكون خطأ. معلوم الفساد أو مظنونه وقد يكون مشكوكا فيه فمأمة
هذه الأقوال المتنازع فيها التي يقول قائلها أنها مقطوع بها تمتورها هذه الاحتمالات وعدم
التقطع بها بل ظنهما والشك فيها وظن نقيضها والتقطع بنقيضها ثم غاية ما يقدر أن تكون
صوابا معلوما أنها صواب عند صاحبها فليس كل ما كان كذلك يجب على جميع المؤمنين اعتقاده
أذ طرق العلم بذلك قد تكون خفية مشبهة فلا يجب التكليف بموجبها لجميع المؤمنين ولو كانت
عقلية ظاهرة معلومة بأدنى نظر لم يجب في كل ما كان كذلك أن يكون اعتقاده واجبا على
كل المؤمنين مثل كثير من مسائل الحساب والطب والهيئة وغير ذلك فهذه ثلاث مقدمات
عظيمة أحدها أنه ليس ما اعتقد قائله أنه حق مقطوع به عنده يجب اعتقاده على جميع الناس الثالث
والثانية أنه ليس ما علم الواحد أنه حق مقطوع به عنده يجب اعتقاده على جميع الناس الثالث
أنه ليس ما كان معلوما مقطوعا به بأدنى نظر يجب اعتقاده وإذا كان كذلك فغاية ما يبين من
يوجب هذه المقالات أنها حق مقطوع به عقلي معلوم بأدنى نظر وإذا كان مع هذا لا يجب اعتقاد
ذلك على المكلفين حتى يعلم وجوب ذلك بالأدلة الشرعية التي يعلم بها الوجوب لم يكن له أن
يوجب على الناس هذا الاعتقاد ويأبى تاركه حتى يبين أن الشارع أوجب ذلك على الناس
على هذا الوجه وهذا مما لم يذكره ولا سبيل إليه فكيف والامر بالعكس عند من يبين
أن ما قالوه خطأ يخالف للعقل الصريح وللتقل الصحيح معلوم الفساد بضرورة العقل ونظرة
مخالف الكتاب والسنة واجماع سلف الامة وإن الشارع أخبر بنقيضه وأوجب اعتقاد ضده
﴿الوجه التاسع﴾ أنه لا ريب أن من لقي الله بالإيمان بجميع ما جاء به الرسول مجحلا مقرا
بما بلغه من تفصيل الجملة غير جاحد لشيء من تفاصيلها أنه يكون بذلك من المؤمنين إذ الإيمان
بكل فرد فرد من تفصيل ما أخبر به الرسول وأمر به غير مقدور للعباد إذ لا يوجد أحدا لا
وقد خفي عليه بعض ما قاله الرسول ولهذا يسع الإنسان في مقالات كثيرة لا يقر فيها بأحد
النقيضين لا يشيها ولا يثبتها إذا لم يبلغه أن الرسول نفاها أو اثبتها ويسع الإنسان السكوت عن
النقيضين في أقوال كثيرة إذا لم يتم دليل شرعي بوجوب قول أحدها أما إذا كان أحد القولين
هو الذي قاله الرسول دون الآخر فهنا يكون السكوت عن ذلك وكتمان من باب كتمان ما أنزل
الله من البيانات والهدى من بعد ما بينه للناس في الكتاب ومن باب كتمان شهادة العبد من

الله وفي كتابان العلم النبوي من الذم والمنة لسكاته ما يضيق عنه هذا الموضع وكذلك اذا كان احد القولين متضمنا لنقيض ما اخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم والاخر لا يتضمن مناقضة الرسول لم يحز السكوت عنهما جميعا بل يجب نفي القول للمتضمن لمناقضة الرسول صلى الله عليه وسلم ولهذا انكر الائمة على الواقعة في مواضع كثيرة حين تنازع الناس فقال قوم بموجب السنة وقال قوم بخلاف السنة وتوقف قوم فانكروا على الواقعة كالواقعة الذين قالوا لا تقول القرآن مخلوق ولا تقول إنه غير مخلوق هذا مع ان كثيرا من الواقعة يكون في الباطن مضرا للقول المخالف للسنة ولكن يظهر الوقف نفاقا ومصانعة قتل هذا موجود اما القول الذي لا يوجد في كلام الله ورسوله لا منصوحا ولا مستنبطا بل يوجد في الكتاب والسنة مما يناقضه مالا يحصى الا الله فكيف يجب على المؤمنين عامة أو خاصة اعتقاده ويحمل ذلك محنتهم ومن المعلوم أنه ليس في الكتاب والسنة ولا في كلام أحد من سلف الامة ما يدل نصا ولا استنباطا على ان الله ليس فوق العرش وأنه ليس فوق المخلوقات وأنه مافوق العالم رب يعبد ولا على العرش إله يدعي ويقصد وما هناك الا الدم المحض وسوأ سمي ثبوت هذا المعنى قولنا بالجهة والتحيز أو لم يسم فتوقع العبارات لا يضرب اذا عرف المعنى المقصود واذا كان هذا المعنى ليس مما جاء به الرسول كان الاعراض عنه ولو كان حقا جائزا بحيث لو لم يعتقد الرجل فيه نفي ولا اثباتا لم يؤثر بأحدهما وقد بسطنا الكلام فيما يذكر لهذا القول من الدلائل السمعية والعقلية في مواضع منها الكلام على ما ذكره ابو عبد الله الرازي في كتابه الذي سماه تأسيس التقديس وكتابته نهاية العقول في دراية الاصول وغير ذلك اذا كان قد جمع في ذلك غاية ما يقوله الاولون والآخرين من حجج الثقات الذين يقولون ان الله ليس في جهة ولا حيز فليس هذا على العرش ولا فوق العالم

﴿الوجه العاشر﴾ ان قولهم الذي نطلب منه ان يعتقد ان يبقى الجهة عن الله والتحيز لا يخلو اما ان يتضمن هذا نفي كون الله على العرش وكونه فوق العالم بحيث يقال انه مافوق العالم رب ولا اله أو ما هنالك شيء موجود وما هنالك الا الدم الذي ليس بشيء أو لا يتضمن هذا الكلام نفي ذلك فان كان هذا الكلام لم يتضمن نفي ذلك كان النزاع لفظيا وأنا ليس في شيء من كلامي قط اثبات الجهة والتحيز لله مطلقا حتى يقال نطلب منه نفي ما قاله أو أطلقه من اللفظ

بل كلامي فيه الفاظ القرآن والحديث والفاظ سلف الامة ومن نقل مذهبهم أو التعبير عن ذلك نارة بالمعنى المطابق الذي يعلم المستمع انه موافق لمعناهم وما يذكر من الالتقاط الجملة فاني اينته وافصله لان اهل الاهواء كما قال الامام احمد فيها خرجة في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولت غير تأويله قال الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من اهل العلم يدعون من ضل الى الهدى ويصبرون منهم على الاذى يحيون بكتاب الله الموتى ويصرون بنور الله اهل العمى فكمن قتيلا بليل قد احيوه وكم من ضال تاه قد هودوه فما احسن اكرمهم على الناس وما اتبع اثر الناس عليهم ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين واتحال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين فقدوا آيوة البدعة واطلقوا عنان الفتنة فهم يخالفون للكتاب مختلفون في الكتاب مجتمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بنير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فقد اخبر ان اهل البدع والاهواء يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم وذلك مثل قولهم ليس بتمحيض ولا في جهة ولا كذا ولا كذا فان هذه الفاظ مجمل متشابهة يمكن تفسيرها بوجه حق ويمكن تفسيرها بوجه باطل فالمطلقون لها يوهمون عامة المسلمين ان مقصودهم تنزيه الله عن ان يكون محصورا في بعض المخلوقات ويفترون الكذب على اهل الاثبات انهم يقولون ذلك كقول بعض قضائهم لبعض الامراء انهم يقولون ان الله في هذه الزاوية وقول آخر من طواغيتهم انهم يقولون ان الله في حشو السموات ولهذا سموا حشوية الى امثال هذه الاكاذيب التي يفترونها على اهل الاثبات ثم يأتون بلفظ مجمل متشابه يصلح لنفي هذا المعنى الباطل ولنفي ما هو حق فيطلقونه فيخدعون بذلك جهال الناس فاذا وقع الاستفصال والاستفسار انكشفت الاسرار وتبين الليل من النهار وتميز اهل الايمان واليقين من اهل النفاق المدلسين الذين لبسوا الحق بالباطل وكتبوا الحق وهم يعلمون^(١) فالفصود ان قائل هذا القول ان لم يرد به نفي علو الله على عرشه وانه فوق خلقه لم يناف في المعنى الذي اراده لكن لفظه ليس بدال على ذلك بل هو مفهم او موهم لنفي ذلك فليعلم ان يقول لست اقصد بنفي الجهة والتعريض نفي ان

يكون الله فوق عرشه وفوق خلقه وحينئذ فيواقفه أهل الالباب على نفي الجهة والتحيز بهذا التفسير بعد استقصاله وتقييد كلامه بما يزيل الالتباس وأما ان تضمن هذا الكلام ان الله ليس على العرش ولا فوق العالم فليصرح بذلك تصريحاً يباحق يفهم المؤمنون قوله وكلامه ويعلموا مقصوده ومرامه فاذا كشف للمسلمين حقيقة هذا القول وان مضمونه انه ليس فوق السموات رب ولا على العرش آله وان الملائكة لا تخرج الى الله ولا تصعد اليه ولا تنزل من عنده وأن عيسى لم يرفع اليه ومحمد لم يرج به اليه وان المباد لا يتوجهون بقلوبهم الى آله هناك يدعونه ويقصدونه ولا يرفعون ايديهم في دعائهم اليه حينئذ ينكشف للناس حقيقة هذا الكلام ويظهر الضوء من الظلام ومن المعلوم ان قائل ذلك لا يجترئ ان يقوله في ملاء من المؤمنين وانما يقوله بين اخوانه من المنافقين الذين اذا اجتمعوا يتناجون واذا افترقوا يتهاجون وهم وان زعموا انهم أهل المعرفة المحققين فقد شابهوا من سبق من اخوانهم المنافقين قال الله تعالى (واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا منكم الى قوله ويمحمد في طغيانهم يعمهون) وقال تعالى (الم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكوا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا الى قوله يحلفون بالله ان اودنا الا احسانا وتوفيقا) ولا رب ان كثيرا من هؤلاء قد لا يعلم انه منافق بل يكون معه أصل الايمان لكن يلتبس عليه أمر المنافقين حتى يصير لهم من السامعين قال تعالى (لو خرخوا فيكم مازادوكم الا خبالا ولا وضمو خلاكم ينفونكم الفتنة وفيكم ساعون لهم) ومن المعلوم ان كلام أهل الافك في عائشة كان مبدؤه من المنافقين وتلطخ به طائفة من المؤمنين وهكذا كثير من البدع كالرفض والتجم مبدؤها من المنافقين وتلوث ببعضها كثير من المؤمنين لكن كان فيهم من نقض الايمان بقدر ما شاركوا فيه أهل النفاق والبهتان

(الوجه الحادي عشر) انهم اذا بينوا مقصودهم كما يصرح به انتمهم وطواغيهم من انه ليس فوق العرش رب ولا فوق العالم موجود فضلا عن ان يكون فوقه واجب

الوجود فيقال لم هذا معلوم الفساد بالضرورة الفطرة العقلية وبالدلة النظرية العقلية وبالضرورة
 الأيمانية السمعية الشرعية وبالتقول المتواترة المنوية عن خير البرية وبدلالة القرآن على ذلك
 في آيات تبلغ مئين وبالأحاديث المتلفات بالقبول من علماء الامة في جميع القرون وبما اتفق عليه
 سلف الامة وأهل الهدى من أئمتها وبما اتفق عليه الائم بجلتها وفطرتها وما يذكروا في خلاف
 ذلك من الشبه التي يقال أنها براهين عقلية أو دلائل سمعية فقد تكلمنا عليها بالاستقصاء حتى
 تبين أنها من القول المزاء فهاوا برهانكم ان كنتم صادقين ولولا ان المقصود هنا التنبيه على
 مجامع الضلال فيما أوجبوا اعتقاده لبسطنا القول هنا ويناسداده لكن قد احطنا على ما
 هو موجود مكتوب ايضا قد كتبناه في هذا الزمان والحمد لله ولي الاحسان

﴿ الوجه الثاني عشر ﴾ ان لفظ الجهة عند من قاله اما ان يكون معناه وجوديا أو عدميا
 فان كان معناه وجوديا فنفى الجهة عن الله تعالى عن ان يكون الله في شيء موجود وليس شيء
 موجود سوى الله الا العالم فهذا أحد القسمين الذين ذكرناهما في جوابهم وهوان يراد انه ليس
 محصورا في المخلوقات داخلا في المصنوعات هذا أحد أقوال الجهمية الذين يقولون انه ليس على
 العرش ونفيه مصرح به في كلامنا وان كان معناه عدميا كان المعنى ان الله لا يكون حيث لا موجود
 غيره وهو ما فوق العالم فان كون الموجود في العدم ليس معناه ان العدم يحويه أو يحيط به اذ العدم
 ليس بشيء أصلا حتى يوصف بأنه يحيط أو يحاط به بل المعنى بذلك ان يكون الموجود بحيث
 لا موجود غيره وان يكون القائم بنفسه بحيث لا قائم بنفسه غيره فان الموجود نوعان قائم بنفسه
 وقائم بغيره فالقائم بغيره من الصفات والاعراض يكون بحيث يكون غيره فان الصفات والاعراض
 تقوم بالحل الواحد اما القائم بنفسه فلا يكون حيث يكون آخر قائم بنفسه بل يجب ان يكون مباينا
 لغيره فيكون حيث لا موجود غيره أو حيث لا قائم بنفسه غيره وهو المعنى يكون الله على العرش
 وفوق العالم واذا كان هذا المقول من الجهة المدمية فاكثر عقلاء بني آدم من المسلمين واليهود
 والنصارى والمشركين والمجوس والصابئين على ان نفى هذا عن الموجود واجبه وممكنه معلوم الفساد
 بالضرورة العقلية وهو انه يعلم بالضرورة العقلية انه يتمتع وجوده موجود قائم بنفسه حيث يكون
 موجود آخر قائما بنفسه أو ان يكون الا حيث لا يكون موجود آخر قائما بنفسه وان كل موجود
 فاما ان يكون مباينا لغيره منفصلا عنه فيكون في الجهة المدمية واما ان يكون محاطا له داخلا فيه

فيكون في الجهة الوجودية ووجود موجود لا في جهة وجودية ولا جهة عدمية تمتنع عندهم في صريح العقل ثم ان قول هؤلاء موافق لما عليه بنو آدم من الفطرة موافق لما جاء به الكتاب والسنة واجماع سلف الامة وأئمتها وبالجملة فالنزاع في ذلك ظاهر مشهور واذا كان كذلك لم يكن نفي ذلك بالهين حتى يدعى دعوى مجردة بلا دليل سمى ولا عقل ثم يوجب اعتقاد ذلك ويعاقب تاركه ومن الناس من قد يعنى بالجهة ما ليس مغايرا لذى الجهة فيكون كونه في جهة بحيث يتوجه اليه أو يشار اليه ولا يعنى بالجهة موجودا منفصلا عنه ولا يعنى عدميا وهؤلاء قد يقولون الجهة من الامور الاضافية فكون الشيء في الجهة معناه انه مبين لتفريده وكل موجود قائم بنفسه فانه مبين لتفريده وقد يقولون كونه في الجهة معناه انه متميز بذاته محقق الوجود وان لم يقدر موجود سواء وهؤلاء يقولون هو في الجهة قبل وجود العالم والاولون يقولون لا تنقل الجهة الا بعد وجود العالم وأصل ذلك أن هؤلاء يقولون ان مسمى الجهة نوعان اضافي منتقل وثابت لازم فاما الاول فهي الجهات الست للحيوان امامه وهو مايؤمه وخلفه وهو ما يخلفه ويمينه ويساره وفوقه وتحتة وهو ما يحاذي ذلك وهذه الجهات ليست جهات لمعنى يقوم بها ولا ذلك صفة لازمة لها بل تصير الهين يسارا واليسار يمينا والعلو سفلا والسفل علوا يتحرك الحيوان من غير تغير في الجهات واما الثاني فهو جهتا العالم وهى العلو والسفل فليس للعالم الا جهتان إحداهما العلو وهو جهة السموات وما فوقها وجهة السفلى وهو جهة الارض وما تحتها وفي جوفها وعلى هذا المعنى فكل ما كان خارج العالم مبينا للعالم فهو فوقه وهو في الجهة العليا فالباري تعالى اما ان يكون مبينا للعالم منفصلا عنه أولا يكون مبينا له منفصلا عنه فان كان الاول كان خارجا عنه عاليا عليه بالجهة العليا وان كان الثاني كان حالا في العالم قائما به محمولا فيه قال هؤلاء، وهذا كله معلوم بالفطرة العقلية فالباري قبل ان يخلق العالم كان هو وحده سبحانه لا شريك له ولما خلق الخلق فانه لم يخلقه في ذاته فيكون هو محلا للمخلوقات ولا جعل ذاته فيه فيكون مفتقرا محمولا قائما بالمصنوعات بل خلقه باثنا عنه فيكون فوقه وهو جهة السلو وقد بسطنا كلام هؤلاء، وخصوصهم في الحكومة العادلة فياذكره الرازي في تأسيسه من المجادلة واذا كان كذلك فالداعى للناس الى اعتقاد نفي الجهة اما ان يدخل معهم في هذه الدقائق ويكشف هذه الحقائق واما ان يمرض عن هذا ويقف عند الجمل التي عليها المؤمنون

فاما ان يدعو الى قول لا يبين حقيقته واقسامه ولا يبين حجته التي تصحح مرامه ولا يكون القول موجودا في كتاب الله وسنة رسوله وكلام آئمة الاسلام فهذا غاية ما يكون من الجهل والضلال والظلم في الكلام

(الوجه الثالث عشر) ان قولهم ينفي التحيز لفظ يحمل فالتحيز المعروف في اللغة هو ان يكون الشيء بحيث يحوزه ويحيط به موجود غيره كما قال تعالى (ومن يولم يومئذ به الا من حرقت النار او تحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله) فان التحيز مأخوذ من حازه يحوزه فهذا المعنى هو أحد المعنيين اللذين ذكرناهما بقولنا ان اراد انه لا تحيط به المخلوقات ولا يكون في جوف الموجودات فهذا مذكور مصرح به في كلامي فأى فائدة في تحديده واما التحيز الذي يعنيه المتكلمون فأعم من هذا فانهم يقولون العالم كله متحيز وان لم يكن في شيء آخر موجود اذ كل موجود سوى الله فانه من العالم وقد يفرقون بين الحيز والمكان فيقولون الحيز تقدير المكان وكل قائم بنفسه مبين لغيره بالجهة فانه متحيز عندم وان لم يكن في شيء موجود ولهذا يقول بعضهم التحيز من لوازم الجسم ويقول بعضهم هو من لوازم القيام بالنفس كالتحيز والمباينة وعلى هذا التفسير فالحيز اما وجودي واما عدي فان كان عنديا فالقول فيه كالقول في معنى الجهة العدمية وان كان وجوديا فاما ان يراد به مالمس خارجا أو ماهو خارجا عنه فالاول مثل حدود التحيز وجوانبه فلا يكون الحيز شيئا خارجا على التحيز على هذا التفسير واما ان يعني به شيء موجود منفصل عن التحيز خارج عنه فهذا هو التفسير الاول وليس غير الله الا العالم فن قال انه في حيز موجود منفصل عنه فقد قال انه في العالم أو بعضه وهذا عما قد صرحنا بنفيه واذا كان كذلك فلا بد من تفصيل المقال ليزول هذا الابهام والاحمال

(الوجه الرابع عشر) واما قولهم ولا يقول ان كلام الله حرف وصوت قائم به بل هو معني قائم بذاته فقد قلت في الجواب المختصر البديهي ليس في كلامي هذا أيضا ولا قلته قط بل قول القائل ان القرآن حرف وصوت قائم به بدعة وقوله انه معني قائم به بدعة لم يقل أحد من السلف لا هذا ولا هذا وأنا ليس في كلامي شيء من البدع بل في كلامي ما أجمع عليه السلف ان القرآن كلام الله غير مخلوق وذلك اني قد اجبت في مسألة القرآن والحرف والصوت وما وقع في ذلك من النزاع والاضطراب في جواب الفتيا الدمشقية وفصلت القول فيها وفي

مسئلة العرش وبيئته وكذلك في جواب الفتيا المصرية قديسته وفصلته في هذا وفي هذا وأزلت
ما وقع فيه أكثر الناس من الاختلاف والشقاق الذي خرجوا به عن السنة والجماعة الى البدعة
والافتراق وبسطت ذلك بسطا متوسطا في جواب الاستفتاء الذي ورد به قاضي جيلان لما وقع
بينهم من الفتنة في كلام الآدميين وأظهروا من البدعة والغلو في الاثبات ونفى الخلق عن
كثير من المخلوقات ما هو من أعظم الجبهالات والضلالات وقد كتبت جلا من الكلام
في ذلك في جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحوية وفي فتاوي آخر ومواضع أخر فان
مسألة القرآن وقع فيها بين السلف والخلف من الاضطراب والتزعاج ما لم يقع نظيره في
مسألة العلو والارتفاع اذ لم يكن على عهد السلف من ييوح بانكار ذلك ونفيه كما كان على عهد
من أباح باظهار القول بخلق القرآن ولا اجترأت الجهمية اذ ذاك على دعاء الناس الى نفي علو الله
على عرشه بل ولا أظهرت ذلك كما اجترأوا على دعاء الناس الى القول بخلق القرآن وامتناعهم
على ذلك وعقوبة من لم يجهم بالحبس والضرب والقتل وقطع الرزق والعزل عن الولايات
ومنع قبول الشهادة وترك اقتداءهم من أسر المدو الى غير ذلك من العقوبات التي انما تصلح لمن
خرج عن الاسلام وبدلوا بذلك الدين نحو تبديل كثير من المرتدين فاني الله بقوم يجهم ويحبونه
اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخالفون لومة لائم جاهدوا
في الله حق جهاده متبئين سبيل الصديق واخوانه الذين جاهدوا المرتدين بعد موت رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى وسم المسلمون بالامامة وبأنه الصديق الثاني من كان أحق بهذا
التحقيق عند فتور النواقي فان اولئك الجهمية جعلوا المؤمنين كفارا مرتدين وجعلوا ما هو من
الكفر والتكذيب للرسول ايمانا وعلماء ولبسوا على الائمة والامة الحق بالباطل وكانت
فتنهم في الدين أعظم ضررا من فتنة الخوارج للمارقين فان اولئك وان كفروا المؤمنين واستحلوا
دماءهم وأموالهم فلم تكن فتنتهم الجحود لكلام رب العالمين واسماؤه وصفاته وما هو عليه في
حقيقة ذاته بل كانت فيما دون ذلك من الخروج عن السنة المشروعة وان كان أهل المقاتلات
قد نقلوا ان قول الخوارج في التوحيد هو قول الجهمية المعتزلة فهذا سر للجهمية لكن
يشبه والله أعلم ان يكون ذلك قد قاله من قايما الخوارج من كان موجودا حين حدوث
مقالة جهم في أوائل المائة الثانية فاما قبل ذلك فلم يكن حدث في الاسلام قول جهم في نفي

الصفات والقول بخلق القرآن وانكار ان يكون الله على العرش ونحو ذلك فلا يصح
 اضافة هذا القول الى احد من المسلمين قبل المائة الثانية لا من الخوارج ولا من غيرهم فانه لم
 يكن في الاسلام اذ ذاك من يتكلم بشيء من هذه السلوب الجهمية ولا يقل احد عن الخوارج
 المعروفين اذ ذاك ولا عن غيرهم شيئا من هذه المقالات الجهمية ومن أعظم أسباب بدع المتكلمين
 من الجهمية وغيرهم قصورهم في مناظرة الكفار والمشركون فانهم يناظرونهم ويحاجونهم
 بغير الحق والعدل لينصروا الاسلام زعموا بذلك فيسقط عليهم أولئك لما فيهم من الجبل والظلم
 ويحاجونهم بمألفات ومعارضات فيحتاجون حينئذ الى جحد طائفة من الحق الذي جاء به الرسول
 والظلم والمدوان لاخوانهم المؤمنين بما استظهر عليهم أولئك المشركون فصار قولهم مشتملا
 على ايمان وكفر وهدى وضلال ورشد وغي وجمع بين التقيضين وصاروا مخالفين للكفار
 والمؤمنين كالذين يقاتلون الكفار والمؤمنين ومثلهم في ذلك مثل من فرط في طاعة الله وطاعة
 رسوله من ملوك النواحي والاطراف حتى تسلط عليهم العدو تحقفا لقوله ان الذين تولوا منكم
 يوم التقي الجمان انما استزلم الشيطان ببعض ما كسبوا يقاتلون العدو قتالا مشتملا على معصية
 الله من القدر والمثلة والنلول والبدوان حتى احتاجوا في مقاتلة ذلك العدو الى المدوان على
 اخوانهم المؤمنين والاستيلاء على نفوسهم وأموالهم وبلادهم وصاروا يقاتلون اخوانهم
 المؤمنين بنوع مما كانوا يقاتلون به المشركين وربما رأوا قتال المسلمين أكد وبهذا وصف النبي
 صلى الله عليه وسلم الخوارج حيث قال يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان وهذا موجود
 في سيرة كثير من ملوك الاعاجم وغيرهم وكثير من أهل البدع وأهل الفجور فحال أهل
 الايدي والقتال يشبه حال أهل الالسة والجدال وهكذا ذكر العلماء مبدأ حال جهنم فقال
 الامام أحمد فيما أخرجه في الرد على الزنادقة والجهمية قال أحمد وكذلك الجهم وشيعته يدعو الناس
 الى التشابه من القرآن والحديث فضلوا واضلوا بكلامهم بشرا كثيرا فكان مما بلغنا من
 أمر الجهم عدو الله انه كان من أهل خراسان من أهل الترمذ وكان صاحب خصومات وكلام
 وكان اكثر كلامه في الله تبارك وتعالى فلقى ناسا من المشركين يقال لهم السمنية فعرفوا
 الجهم فقالوا له نكلمك فان ظهرت حجبتنا عليك دخلت في ديننا وان ظهرت حجتك
 علينا دخلنا في دينك فكان مما كلوا به الجهم ان قالوا له الست تزعم ان لك ألها قال الجهم نعم

فقالوا له قبل رأيت أهلك قال لا فقالوا له هل سمعت كلامه قال لا قالوا فسمعت له رائحة
 قال لا قالوا فوجدت له حسا قال لا قالوا فوجدت له مجسا قال لا قالوا فا يدريك انه آله
 قال فتعير الجهم فلم يدر من يعبد أربمين وما ثم انه استدرك حجة من جنس حجة الزنادقة
 من النصارى وذلك ان زنادقة النصارى يزعمون ان الروح التي في عيسى هي من روح الله
 من ذات الله واذا اراد الله ان يحدث أمرا دخل في بعض خلقه فتكلم على لسان بعض
 خلقه فيأمر بما شاء وينهي عن ما شاء وهو روح غائب عن الابصار فاستدرك الجهم حجة
 مثل هذه الحجة فقال للسني الست زعم ان فيك روحا فقال نعم قال فهل رأيت
 روحك قال لا قال فسمعت كلامه قال لا قال فوجدت له حسا قال لا قال فكذلك
 الله لا يرى له وجه ولا يسمع له صوت ولا يشم له رائحة وهو غائب عن الابصار ولا
 يكون في مكان دون مكان قال ووجد ثلاث آيات في القرآن من التشابه قوله ليس كمثل
 شيء وهو الله في السموات وفي الارض لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار فبني أصل
 كلامه كله على هؤلاء الآيات وتأول القرآن على غير تأويله وكذب باحاديث رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وزعم ان من وصف من الله شيئا مما وصف الله به نفسه في كتابه أو حدث عنه
 رسوله كان كافرا وكان من التشبهة وأضل بشرا كثيرا وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي
 حنيفة وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ووضع دين الجهمية وهكذا وصف العلماء حال جهم كما
 قال أبو عبد الله محمد بن سلام اليعكندي شيخ البخاري في كتاب السنة والجماعة من تأليفه ما جاء
 في بدو الجهمية والسمنية وكيف كان شأنهم وكفرهم بآيات الله عن حفص بن عبد الرحمن البجلي
 قال حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن أيوب بن أبي تيمة قال ما أعلم أحدا من أهل الصلاح
 اكذب على كتاب الله من السمنية قال وهو عندنا كما قال لا أعلم أن أحدا جهل ولا أحمق قولا
 منهم لا يتعلقون من كتاب الله بشيء ولا يحتجون انما هو حب وبغض من أحب دخل الجنة ومن
 أبغض دخل النار وصارت طائفة جهمية لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
 على عهد الصحابة وانما هو رأي محدث ويرون ان أول من تكلم جهم بن صفوان وكان جهم
 فيما بلغنا لا يعرف بفقهاء ولا ورع ولا صلاح أعطى لسانا منكرا فكان يجادل ويقول برأيه يجادل
 السمنية وهم شبه المجوس يعتقدون الاصنام فكلامهم فأخرجوه حتى ترك الصلاة أربمين يوما

لا يعرف ربه وكلامهم يدهوا الى الزندقة وكلامهم وضعناه لغير واحد من أهل اللغة والبصر
 قالوا آخر أمرهم الى الزندقة والرجل اذا رسخ في كلامهم ترك الصلاة واتبع الشهوات وكان
 ابو الجوزاء صاحب جهم وكان أقوى في أمرهم من جهم فبنا بلقنا وكان يسكن الثاويرات وأخبرنا
 أناس من أهلها من ضالحهم انه ترك الصلاة وشرب الخمر واتبع الشهوات وأفسد علما من الناس
 فعمد بالله من الضلالة بعد الهدى ما أعلم من تكلم في الاسلام قوم أخبت من كلامهم * القرآن
 كله نقض على كلامهم وبلغنا ان منهم من يقول ان ما فسد علينا كلامنا القرآن ويكرهه لا يرون
 ان في السماء ساكنا وذكر طرفا من كلامهم ثم قال قال علي سمعت عبد الله يقول انا لنحكي
 كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع ان نحكي كلام الجهمية وقال في شعره

ولا أقول بقول الجهم ان له * قولا يضارع قول الشرك أحيانا

ثم قال حدثنا عبيد الله بنى ابن واصل حدثنا عبد الله بن محمد شيخ من أهل بغداد حدثنا
 ابن صالح قال لقيت جهميا فقلت نطق الله قال لا قلت فهو ينطق قال لا قلت فمن يقول يوم
 القيامة لمن الملك اليوم ومن يرد عليه الله الواحد القهار قال انهم زادوا في القرآن ونقصوا منه
 وروى أبو داود والخلال وغيرهما عن ابن شاذب ترك جهم الصلاة أربعين يوما وكان فيمن
 خرج مع الحارث بن سريج وعن مروان بن معاوية الفزاري وذكر جهميا فقال قبح الله جهميا
 حدثني ابن عمي انه شك في الله أربعين صباحا وذكر البخاري في كتاب خلق الافعال عن
 يحيى بن أيوب قال كنا يوما عند مروان بن معاوية الفزاري فسأله رجل عن حديث
 الرؤية فلم يحدثه به قال ان لم تحدثني به فانت جهمي فقال مروان أقول لي جهمي وجهم مكث
 أربعين ليلة لا يعرف ربه قال البخاري وقال ضمرة بن شاذب ترك جهم الصلاة أربعين
 يوما على وجه الشك تخافه بعض السنية فشك فأقام أربعين يوما لا يصلي قال ضمرة وقدره
 ابن شاذب قال البخاري وقال عبد العزيز بن ابي سلمة كلام جهم صفة بلامني وبناء بلا
 اساس ولم يمد قط من أهل العلم وروى أبو داود والخلال عن ابراهيم بن طهمان قال ما ذكرته
 ولا ذكر عندي الا دعوت الله عليه ما أعظم ما أوردت أهل القبلة من منطقه هذا العظيم يعني
 جهميا وعن يحيى بن شبل قال كنت جالسا مع مقاتل بن سليمان وعبد الله بن كثير اذ جاء شاب
 فقال ما تقولون في قوله كل شيء هالك الا وجهه فقال مقاتل هذا جهمي ثم قال ويحك ان جهميا

والله ما حيج هذا البيت قط ولا جالس العلماء انما كان رجلا اعطى لسانا هذا وقد ذكر البخاري قال وقال ابن مقاتل سمعت ابن المبارك يقول من قال اني انا الله لا اله الا انا مخلوق فهو كافر ولا ينبغي لمخلوق ان يقول ذلك قال وقال ايضا

ولا اقول بقول الجهم ان له * قولا يضارع قول الشرك احيانا

ولا اقول تخلي من يرثه * رب المباد وولى الامر شيطانا

ما قال فرعون هذا في تجبره * فرعون موسى ولا فرعون هامانا

قال البخاري وقال ابن المبارك لا تقول كما قالت الجهمية إنه في الارض ههنا بل على العرش استوى وقيل له كيف نعرف ربنا قال فوق سمواته على عرشه وقال الرجل منهم ابطنك خال منه فهبت الآخر وقال من قال لا اله الا هو مخلوق فهو كافر وانا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع ان نحكي كلام الجهمية قال البخاري وقال سعيد بن عامر الجهمية شر قولنا من اليهود والنصارى قد اجتمعت اليهود والنصارى وأهل الاديان على ان الله تعالى على العرش وقالوا لم ليس على العرش وروى البخاري عن وكيع بن الجراح انه قال لا تستخفوا بقولهم القرآن مخلوق فانه من شر قولهم انما يذهبون الى التعطيل فهذا الذي ذكره الامام أحمد من مبدل حال جهنم امام هؤلاء المتكلمين النفاة بين ما ذكرته فانه لما ناظر من ناظره من المشركين السمنية من الهند وجحدوا الاله ليكون الجهم لم يدركه بشيء من حواسه لا يبصره ولا يسمعه ولا يشمه ولا يذوقه ولا يحسه كان مضمون هذا الكلام ان كلما لا يحسه الانسان بحواسه الخمس فانه ينكره ولا يقربه فاجابهم الجهم انه قد يكون في الموجود ما لا يمكن احساسه بشيء من هذه الحواس وهي الروح التي في العبد وزعم انها لا تختص بشيء من الامكنة وهذا الذي قاله هو قول الصابئة الفلاسفة المشائين وقد قال البخاري قال قتيبة يعني ابن سعيد بلغنى ان جهما كان يأخذ هذا الكلام من الجعد بن درهم وقال البخاري حدثنا قتيبة حدثني القاسم بن محمد حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن حبيب بن أبي حبيب عن أبيه عن جده قال شهدت خالد بن عبد الله القسري بواسط يوم اضحي قال ارجعوا فضحوا تقبل منكم فاني مضح بالجعد بن درهم زعم ان الله لم يتخذ ابراهيم خيلا ولم يكلم موسى تكليما سبحانه وتعالى عما يقول الجعد علوا كبيرا ثم نزل فذبحه وهذا الجعد قد ذكرنا انه كان من أهل حران وهو معلم مروان بن محمد ولهذا يقال له الجعدي وكان حران اذ ذاك

دار الصائفة الفلاسفة الباقين على ملة سلفهم اعداء ابراهيم الخليل فان ابراهيم الخليل كان منهم
ودعاهم الى الخيفية وكان من قصته ما ذكره الله في كتابه والحجة التي ذكرها مشركو الهند
باطلة والجواب الذي أجاب به مبتدعة الصائين ومن اتبعهم من مبتدعة هذه الامة باطل وذلك
ان قول القائل ما لا يحس به العبد لا يقر به أو ينكره أو ان يريد به ان كل أحد من العباد لا يقر
الاجبا أحسه هو بشيء من حواسه الخمس أو يريد به انه لا يقر العبد الا بما أحس به العباد في
الجملة أو بما يمكن الاحساس به في الجملة فان كان ارادوا الاول وهو الذي حكاه عنهم طائفة من
أهل المقالات حيث ذكروا عن السنية أنهم ينكرون من العلوم ما سوى الحسيات فينكرون
للتواترات والمجربات والضروريات العقلية وغير ذلك الا ان هذه الحكاية لا تصح على اطلاعها
عن جمع من العقلاء في مدينة أو قرية وما ذكره من مناظرة الجهم لم يدل على اقرارهم بغير
ذلك وذلك ان حياة بنى آدم وعيشهم في الدنيا لا يتم الا بمعاونة بعضهم لبعض في الاقوال اخبارها
وغير اخبارها وفي الاعمال أيضا فالرجل منهم لا بد ان يقر انه مولود وانه له ابا وطيء امه
وأما ولده وهو لم يحس بشيء من ذلك من حواسه الخمس بل أخبر بذلك ووجد في قلبه ميلا
الى ما أخبر به وكذلك علمه بسائر أقاربه من الاعمام والاخوان والاجداد وغير ذلك وليس
في بنى آدم امة تنكر الاقرار بهذا وكذلك لا ينكر أحد من بنى آدم أنه ولد صغيرا وانه ربي
بالنذية والحضنة ونحو ذلك حتى كبر وهو اذا كبر لم يذكر احساسه بذلك قبل تمييزه بل لا ينكر
طائفة من بنى آدم امورهم الباطنة مثل جوع احدهم وشبعه ولذته والمه ورضاه وغضبه ووجه
وبغضه وغير ذلك مما لم يشعر به بحواسه الخمس الظاهرة بل يعلمون ان غيرهم من بنى آدم يصيبهم
ذلك وذلك مما لم يشعروا به بالحواس الخمس الظاهرة وكذلك ليس في بنى آدم من لا يقر بما
كان في غير مدينتهم من المدائن والسير والمتاجر وغير ذلك مما هم متفقون على الاقرار به وهم
مضطرون الى ذلك وكذلك لا ينكرون ان الدور التي سكنوها قد بناها البناؤون والطبيخ الذي
يأكلونه طبخه الطباخون والثياب المنسوجة التي يلبسونها نسجها النساجون وان كان ما يقرون
به من ذلك لم يحسه احدهم بشيء من حواسه الخمس وهذا باب واسع فن قال ان امة من الامم
تنكر هذه الامور فقد قال الباطل وقول من يقول من المتكلمين ان السوفسطائية قوم ينكرون
حقائق الامور وانهم منتسبون الى رئيس لم يقال له سوفسطا وان منهم من ينكر العلم بشيء

من الحقائق ومنهم من ينكر الحقائق الموجودة ايضا مع العلوم ومنهم اللادرية الذين يشكون
 فلا يجزمون بنفي ولا اثبات ومنهم من لا يقر الا بما احسه قدره هذا النقل والحكاية من عرف
 حقيقة الامر وقال ان لفظ السوفسطائية في الاصل كلمة يونانية معربة اصلها سوفسقا اي
 الحكمة الموهبة فان لفظ سوفسقا في لغة اليونان الحكمة ولهذا يقولون فيلا سوفائى محب
 الحكمة ولفظ فسقيا معناه الموهبة ومعلم المستأخرين المبتدعين منهم أرسطو لما قسم حكمتهم
 التي هي منتهى علمهم الى برهانية وخطائية وجدلية وشعرية وموهية المغالط سموها سوفسقا
 فحريت وقيل سوفسطائهم ظن بعض التكلمين ان ذلك اسم رجل وانما اصلها ماذ كر وان
 كان لفظ السفسطة قد صار في عرف التكلمين عبارة عن حجب الحقائق فلا ريب ان هذا
 يكون في كثير من الامور فمن الامم من ينكر كثير من الحقائق لعدم معرفتها كما قال تعالى (ووجدوا
 بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) وقد يشبه كثير من الحقائق على كثير من الناس كما قد
 يقع الفلظ للحس أو العقل في أمور كثيرة فهذا كله موجود كوجود الكذب عمدا أو خطأ
 اما اتفاق امة على انكار جميع العلوم والحقائق أو على انكار كل منهم لما لم يحسه فهو كاتفاق امة
 على الكذب في كل خبر او التأكيد لكل خبر ومعلوم ان هذا لم يوجد في العلماء والعلم بعدم
 وجود امة على هذا الوصف كالمعلم بعدم وجود امة بلا ولادة ولا اغتذاء وامة لا يتكلمون ولا
 يتحركون ونحو ذلك مما يلزم ان البشر لا يوجدن على هذا الوصف فكيف والانسان هو
 حي ناطق ونطقه هو أظهر صفاته اللازمة له كما قال تعالى (قورب السماء والارض انه لحق مثل
 ما انكم تنطقون) والنطق اما اخبار واما انشاء والاخبار اصل فالقول بوجود امة لا تقر بشيء
 من الخبرات الا ان تحس الخبر بعينه يتافى ذلك واذا كان كذلك فأولئك المتكلمون من المشركين
 والسمنية الذين ناظروا الجهم قد غلطوا الجهم ولبسوا عليه في الجدال حيث أوهموه ان مالا يحسه
 الانسان بنفسه لا يقربه وكأن الاصل ان مالا يتصور الاحساس به لا يقربه فكان حقه ان
 يستفسرهم عن قولهم مالا يحسه الانسان لا يقربه هل المراد به هذا او هذا فان اراد أولئك
 المعنى الاول امكن بيان فساد قولهم بوجود كثيرة وكان اهل بلدتهم وجميع بني آدم يرد عليهم
 ذلك وان ارادوا المعنى الثاني وهو ان مالا يمكن الاحساس به لا يقربه فهذا لا يضر تسليمه
 لهم بل يسلم لهم يقال لهم فان الله تعالى تمكن رؤيته وسمع كلامه بل قد سمع بعض البشر كلامه

وهو موسى عليه السلام وسوف يراه عباده في الآخرة وليس من شرط كون الشيء موجودا أن يحس به كل أحد في كل وقت أو أن يمكن احساس كل أحد به في كل وقت فإن أكثر الموجودات على خلاف ذلك بل متى كان الاحساس به ممكنا ولو لبعض الناس في بعض الاوقات صح القول بأنه يمكن الاحساس به وقد قال تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بأذنه ما يشاء) وهذا هو الاصل الذي ضل به جهم وشيعته حيث زعموا أن الله لا يمكن أن يرى ولا يحس به شيء من الحواس كما اجاب امامهم الاول للسمنية بإمكان وجود موجود لا يمكن احساسه ولهذا كان اهل الاثبات قاطبة متكلمون وغير متكلمين على نقض هذا الاصل الذي بناء الجهمية واثبتوا ما جاء به الكتاب والسنة من أن الله يرى ويسمع كلامه وغير ذلك واثبتوا ايضا بالمقاييس العقلية أن الرؤية يجوز تعلّقها بكل موجود فيصح احساس كل موجود فلا يمكن احساسه بكون معدوما ومنهم من طرد ذلك في المس ومنهم من طرده في سائر الحواس كما فعله طائفة من متكلمي الصفاية الاشعرية وغيرهم والمقصود هنا أن أولئك المشركين المناظرين قالوا كلاما مجحولا فاجلوا الخالص عاملا والمعين نطقا حيث قالوا أنت لم تحسه وما لم تحسه أنت لا يكون موجودا او المقدمة الثانية باطلة لكن موهوها بالمعنى الصحيح وهو ان ما لا يمكن احساسه بحال لا يكون موجودا فناظرهم المناظرين من الصابئة والمقتدى بهم جهم واصحابه في هذه المقدمة حتى انكروا الحق الذي عليه أولئك الذين موهوه بالباطل وزعم هؤلاء أنه قد يكون موجودا لا يمكن احساسه بحال في وقت من الاوقات شيء من الموجودات وزعموا ان الروح كذلك ثم أخذوا هذه المقدمة الباطلة التي نازعوا فيها أولئك المشركين فنازعوا فيها اخوانهم المؤمنين فصاروا مجادلين للمؤمنين بمثل ما جادلوا به المشركين كمن قاتل المؤمنين كما قاتل المشركين زعمائهم انه ان لم يقاتل ذلك القتال استولى عليه الشر كون كما زعم هؤلاء أنهم ان لم يناظروا الشر كمن هذه المناظرة استعمل عليهم الشر كون واقطعت حجة المؤمنين في المناظرة وصاروا عاجزين في النظر والمناظرة اذ لم يجدوا بزعمهم طريقا الا هذه الطريق المبتدعة التي احدثوها المشتعلة على حق وباطل التضمنية لجدال المشركين والمؤمنين كما ان أولئك المقاتلين لم يجدوا بزعمهم قتالا الا هذا القتال المبتدع المشتعل على قتال المشركين والمؤمنين ولفظ الاحساس عام يستعمل في الرؤية والمشاهدة

الظاهرة او الباطنة كما قال تعالى (وكم اهلكنا قبلهم من قرن هل تحس منهم من احد او تسمع لهم ركزا) وقال تعالى (قل احس عيسى منهم الكفر قال من انصاري الى الله) ومعلوم ان الخلق كلهم ولدوا على الفطرة ومن المعلوم بالفطرة ان ما لا يمكن احساسه لا باطنا ولا ظاهرا الا وجود له والعقل هو الذي ضبط القدر المشترك الكلّي الذي بين افراد الموجودات التي احسها والكلّي ولا وجود له كليا الا في الازدهان لا في الاعيان فهذه المقدمة الفطرية هي التي عليها اهل الايمان ومن كان باقيا على الفطرة فيها من المشركين واليهود والنصارى والصابئين وغيرهم كما ان اهل الفطر كلها متفقون على الاقرار بالصانع وانه فوق العالم وانهم حين دعائه يتوجهون الى فوق بقلوبهم وعيونهم وأيديهم ولما كان أصل قولهم هو قول المبذلين من الصابئة وهؤلاء شر من اليهود والنصارى كان الإثمة يقولون ان قولهم شر من قول اليهود والنصارى وان كانوا خيرا من المشركين كالذين ناظرهم جهنم ونحوهم ممن يطل وجود الصانع أو يوجب عبادة آله معه فان هؤلاء الصابئة ليسوا كذلك لكنهم وان لم يوجبوا الشرك فقد لا يحرّمونه بل يسوغون التوحيد والاشراك جميعا ويستحسنون عبادة اهل التوحيد وعبادة اهل الاشراك جميعا ولا ينكرون هذا ولا هذا كما هو موجود في كلامهم ومصنفاتهم لكن ليس الناس في التجهيم على مرتبة واحدة بل انقسامهم في التجهيم يشبه انقسامهم في التشيع فان التجهيم والرفض هما أعظم البدع أو من أعظم البدع التي أحدثت في الاسلام ولهذا كان ازادة الحصة مثل الملاحدة من القرامطة ونحوهم انما يتسترون بهذين بالتجهيم والتشيع قال الامام ابو عبد الله البخاري في كتاب خلق الافعال عن أبي عبيد قال ما ابالي اصليت خلف الجهمي أو الرافضي أو صليت خلف اليهود والنصارى ولا يسلم عليهم ولا يمادون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تؤكل ذبائحهم قال وقال عبد الرحمن بن مهدي هما ملتان الجهمية والرافضة هذا ان وقد كان أمرهم اذذاك لم ينتشر وينفزع ويظهر فسادهما كما ظهر فيما بعد ذلك فان الرافضة القدماء لم يكونوا جميعا بل كانوا مثبتة للصفات وغالبهم يصرح بلفظ الجسم وغير ذلك كما قد ذكر الناس مقالاتهم كما ذكره ابو الحسن الاشعري وغيره في كتاب المقالات والجهمية لم يكونوا رافضة بل كان الاعتزال قاشيا فيهم والمعتزلة كانوا ضد الرافضة وهم الى النصب اقرب فان الاعتزال حدث من البصرة والرفض حدث من الكوفيين والتشيع كثر في الكوفة وأهل البصرة كانوا بالصدف كما كان

بعد زمن البخاري من عهد بني بويه المذيل فشاء في الرافضة التجهم واكثر اصول المعتزلة وظهرت
القرامطة ظهورا كثيرا وجرى حوادث عظيمة والقرامطة بنوا أمرهم على شيء من دين الجبوس
وشيء من دين الصابئة فاخذوا عن هؤلاء الاصلين النور والظلمة وعن هؤلاء العقل والنفس
ورتبوا لهم دينا آخر ليس هو هذا ولا هذا وجعلوا على ظاهره من سبب الرافضة ما يظن
الجهال به انهم رافضة وانما زنادقة مناقضون اختاروا ذلك لان الجهل والهوى في الرافضة
اكثر منه في سائر اهل الاهواء والشيعية ثم ثلاث درجات شرها الغالية الذين يجمعون للي
شيئا من الآلية أو يصفونه بالنبوة وكفر هؤلاء بين لكل مسلم يعرف الاسلام وكفرهم
من جنس كفر النصاري من هذا الوجه وهم يشبهون اليهود من وجوه أخرى والدرجة
الثانية وهم الرافضة المعروفون كالامامية وغيرهم الذين يستقدون ان عليا هو الامام الحق بعد
النبي صلى الله عليه وسلم بنص جلي أو خفي وأنه ظلم ومنع حقه وينفضون أبي بكر وعمر ويشتمونها
وهذا هو عند الأئمة سبب الرافضة وهو بنص أبي بكر وعمر وسببها والدرجة الثالثة المفضلة
من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون عليا على أبي بكر وعمر ولكن يستقدون امامتهما وعدالتهما
ويتولونهما فهذه الدرجة وان كانت باطلة فقد نسب اليها طوائف من أهل الفقه والعبادة وليس
أهلها قريبا من قبلهم بل هم الى أهل السنة أقرب منهم الى الرافضة لانهم ينازعون الرافضة
في امامة الشيخين وعدلها وموالاتها وينازعون أهل السنة في فضلها علي علي والنزاع الاول
أعظم ولكن هم المراقبة التي تصمد منه الرافضة فهم لهم باب وكذلك الجهمية على ثلاث درجات
فشرها الغالية الذين ينفون اسما الله وصفاته وان سموه بشيء من اسمائه الحسني قالوا هو
مجاز فهو في الحقيقة عندهم ليس بحى ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا متكلم ولا يتكلم وكذلك
وصف العلماء حقيقة قولهم كما ذكره الامام أحمد فيما أخرجه في الرد على الزنادقة والجهمية
قال فمنذ ذلك تبين للناس انهم لا يثبتون شيئا ولكنهم يدفعون عن انفسهم الشبهة بما
يقرون في الملاية فاذا قيل لهم فن تبعدون قالوا نبعد من يدبر أمر هذا الخلق فقلنا فهذا
الذي يدبر أمر هذا الخلق هو مجهول لا يعرف بصفة قالوا نعم قلنا قد عرف المسلمون انكم
لا تثبتون شيئا انما تدفعون عن انفسكم الشبهة بما تظهرون فقلنا لهم هذا الذي يدبر هو الذي
كلم موسى قالوا لم يتكلم ولا يتكلم لان الكلام لا يكون الا بجارحة والجوارح عن الله متنفية

وإذا سمع الجاهل قولهم يظن أنهم من أشد الناس تعظيماً لله ولا يعلم أنهم إنما يقولون قولهم
 إلى ضلال وكفر وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب الإبانة باب الرد على الجهمية في فهمهم علم
 الله وقدرته قال الله عز وجل (أنزله يعلمه) وقال سبحانه (وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه)
 وذكر العلم في خمسة مواضع من كتابه وقال سبحانه (فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل
 بعلم الله) وقال سبحانه ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء (وذكر تعالى القوة فقال (أولم
 يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) وقال ذو القوة المتين وقال سبحانه (والسماواتناها
 بأيدٍ) وزعمت الجهمية والقدرية أن الله لا علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر وأرادوا أن
 ينفوا أن الله عالم قادر حي سميع بصير فنتهم من ذلك خوف السيف من اظهار نفي ذلك فأتوا
 بمنه لانهم اذا قالوا لا علم ولا قدرة لله فقد قالوا انه ليس بعالم ولا قادر ووجب ذلك عليهم قال
 وهذا إنما أخذوه عن أهل الزنادقة والتعطيل لأن الزنادقة قال كثير منهم ليس بعالم ولا قادر
 ولا حي ولا سميع ولا بصير فمقدر المعتزلة أن تفصح بذلك فأتيت بمنه وقالت ان الله عز وجل
 عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية من غير أن ثبت له علماً أو قدرة أو سمعاً أو بصرًا
 وكذلك قال في كتاب المقالات الحمد لله الذي بصراً خطأ الخططين وعمى العميين وحيرة المتحيرين
 الذين نفوا صفات رب العالمين وقالوا ان الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لا صفات له وأنه
 لا علم له ولا قدرة ولا حياة له ولا سمع له ولا بصر له ولا عزة له ولا جلال له ولا عظمة له ولا كبرياء
 له وكذلك قالوا في سائر صفات الله تعالى التي وصف بها نفسه قال وهذا قول أخذوه عن
 اخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون ان للعالم صانعاً لم يزل ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع
 ولا بصير ولا قادر وعبروا عنه بأن قالوا نقول غير لم يزل ولم يزدوا على ذلك غير أن هؤلاء الذين
 وصفنا قولهم من المعتزلة في الصفات لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره
 فأظهروا معناه فكفوا أن يكون للباري علم وقدرة وحياة وسمع وبصر ولولا الخوف لاظهروا
 ما كانت الفلاسفة تظهره من ذلك ولا فصحو به غير أن خوف السيف بمنهم من اظهار ذلك
 قال وقد أفصح بذلك رجل يعرف بابن الأباري كان يتحل قولهم فزعم ان البارى عالم قادر
 سميع بصير في المجاز لافي الحقيقة وهذا القول الذي هو قول الغالية النفاة للاسماء حقيقة هو
 قول القرامطة الباطنية ومن سبقهم من اخوانهم الصابئية الفلاسفة والدرجة الثانية من التجهم

هو تسميهم المعتزلة ونحوهم الذين يقررون بأسماء الله الحسنى في الجملة لكن ينفون صفاته وهم أيضاً لا يقررون بأسماء الله الحسنى كلها على الحقيقة بل يحملون كثيراً منها على الجواز وهؤلاء هم الجهمية المشهورون وأما الدرجة الثالثة فهم الصفائية المثبتون المطلقون للجهمية لكن فيهم نوع من التسميهم كالذين يقررون بأسماء الله وصفاته في الجملة لكن يردون طائفة من أسمائه وصفاته الخيرية أو غير الخيرية وتداولونها كما تأول الأولون صفاته كلها ومن هؤلاء من يقر بصفاته الخيرية الواردة في القرآن دون الحديث كما عليه كثير من أهل الكلام والفقهاء وطائفة من أهل الحديث ومنهم من يقر بالصفات الواردة في الأخبار أيضاً في الجملة لكن مع نفي وتعطيل لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمنقول وذلك كما في محمد بن كلاب ومن اتبعه وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف وهؤلاء إلى أهل السنة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدورية لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السنة المحضة فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعاً عظيماً فيما يثبتونه من الصفات أعظم من منازعتهم لسائر أهل الاثبات فيما ينفونه وأما المتأخرون فأنهم والوا المعتزلة وقاربهم أكثر وقد موم على أهل السنة والاثبات وخالفوا أوليهم ومنهم من يتقارب نفيه واثباته وأكثر الناس يقولون إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والاثبات وفي هذه الدرجة حصل النزاع في منسلة الحرف والصوت والمعنى القائم بالنفس وذلك إن الجهمية لما أحدثت القول بأن القرآن مخلوق ومعناه أن الله لم يصف نفسه بالكلام أصلاً بل حقيقة أن الله لم يتكلم ولا يتكلم كما أفصح به رأسهم الأول الجعد بن درهم حيث زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً لأن الخلقة إنما تكون من المحبة وعنده أن الله لا يحب شيئاً في الحقيقة ولا يحبه شيء في الحقيقة فلا يتخذ شيئاً خليلاً وكذلك الكلام يتمتع عنده على الرب تعالى وكذلك نفت الجهمية من المعتزلة وغيرهم أن يكون لله كلام قائم به أو إرادة قائمة به وادعوا ما بهتوا به صريح العقل للعلوم بالضرورة أن التكلم يكون متكلماً بكلام يكون في غيره وقالوا أيضاً يكون مراداً بإرادة ليست فيه ولا في غيره أو الإرادة وصف عديم أو ليست غير المرادات المطلوبة وغير الأمر وهو الصوت المخلوق في غيره فكان حقيقة قولهم التكذيب بحقيقة ما أخبرت به الرسل من كلام الله ومحبه ومشيته وإن كانوا قد يقررون باطلاق الالفاظ التي أطلقها الرسل

وهذا حال الزنادقة المناقضين من الصابئين والمشركين من المتفلسفة والقرامطة ونحوهم فيما أخبرت به الرسل في باب الايمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبين بل وفيما أمرت به أيضاً وهم مع ذلك يقولون بكثير مما أخبرت به الرسل وتعتظم أقدارهم فهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض لكن هؤلاء المتفلسفة يقولون ان كلام الله هو ما يغيب على نفوس الانبياء الصافية القدسية من العقل الفعال الذي يزعمون انه الروح المفارق للاجسام الذي هو العقل العاشر كفلك القمر يزعمون انه الذي يغيب عنه ما في هذا العالم من الصور والاعراض يزعم من يزعم من مناقبهم الذين يحاولون الجمع بين النبوة وبين قولهم بان ذلك هو جبريل ويقولون ان تلك الماني التي تفيض على نفس النبي والحروف التي تشكل في نفسه هي كلام الله كما يزعمون ان ما يتصور في نفسه من الصور النورية هي ملائكة الله فلا وجود لكلام الله عندهم خارجا عن نفس النبي وكذلك الملائكة غير المقول المشرة والنفوس النسة أكثرهم متنازعون فيها هل هي جواهر أو اعراض انما الملائكة ما يوجد في النفوس والابدان من القوي الصالحة والمعارف والارادات الصالحة ونحو ذلك وحقيقة ذلك ان القرآن انشاء الرسول وكلامه كما قال ذلك فلنيسوف قریش وطاغوتها الوحيد الوليد بن المنيرة الذي قال الله فيه (ذرى ومن خلقت وحيدا وجعلته مالا يمدودا وبنين شهودا ومهدت له تمجيذا ثم يطعم ان ازيد كلاً انه كان لا يأتنا حيندا سارقه صمودا انه فكر وقد ر الى قوله ان هذا الا قول البشر) وهذا قول وقع فيه طوائف من متأخري غالبية المتكلمة والمتصوفة الذين ضلوا بكلام المتفلسفة فوقوا فيما ينافي أصلي الاسلام شهادة ان لا إله الا الله وان محمدا رسول الله بما وقعوا فيه من الاشراك ووجود حقيقة الرسالة فهذا قول من قال من غالبية الجهمية وأما الجهمية المشهورون من المعتزلة ونحوهم فقالوا انه يخلق كلاما في غيره إما في الهوي وإما بين ورق الشجرة التي كلم منها موسى وإما غير ذلك فذلك هو كلام الله عندهم فاذا قالوا ان الله متكلم حقيقة وان له كلاما حقيقة فهذا معناه عندهم وهو تبديل للحقيقة التي فطر الله عليها عباده واللغة التي اتفق عليها بنو آدم والكتب التي أنزلها الله من السماء ولما كان من المعلوم بالضرورة التي اتفق عليها بنو آدم الا من اجتالت الشياطين فطرته ان المتكلم هو الذي يقوم به الكلام ويتصف به وكذلك الحب والمريد من تقوم به المحبة والارادة كما ان العليم والتقدير من يقوم به العلم والقدرة وقد قالوا ليس لله كلام الا ما يكون

قائما بغيره كالشجرة ثم ان تكون الشجرة هي المتكلمة بالكلام الذي خاطب الله به موسى
 ولهذا قاله عبد الله بن المبارك من قال اني انا الله لا اله الا انا مخلوق فهو كافر ولا ينبغي لمخلوق
 ان يقول ذلك لان حقيقة قولهم ان المخلوق هو القائل لذلك وكذلك قال يحيى بن سعيد القطان
 وذكر له ان قوما يقولون القرآن مخلوق فقال كيف يصنعون بقل هو الله أحد كيف يصنعون
 بقوله اني انا الله لا اله الا انا وقال سليمان بن داود الهاشمي من قال القرآن مخلوق فهو كافر وان كان
 القرآن مخلوقا كما زعموا فلم يصار فرعون اولى بان يخلد في النار اذ قال انا ربكم الاعلى وقال غيره
 اني انا الله لا اله الا انا فاعبدني فهذا ايضا قد ادعي ما ادعي فرعون فلم يصار فرعون اولى بان
 يخلد في النار من هذا وكلاهما عنده مخلوق فاخبر بذلك أبو عبيد فاستحسنه قال البخاري وقاله
 علي بن حاصم ما الذين قالوا ان لله ولدا كفر من الذين قالوا ان الله لا يتكلم وقال احذر ابن
 المريسى وأصحابه فان كلامهم ابن جد الزندقة وانا كلمت استاذهم جمدا فلم يثبت ان في السماء إلها
 قال البخاري وقال عبد الرحمن بن عوف سمعت سفيان بن عيينة يقول في السنة التي ضرب
 فيها المريسى فقام ابن عيينة من مجلسه منفضبا فقال ويحكم القرآن كلام الله قد صحبت الناس وأدركتهم
 هذا عمرو بن دينار وهذا ابن المنكدر حتى ذكر منصورا والاعمش ومسلم بن كدام فقال ابن
 عيينة قد تكلموا في الاعزال والرفض والتقدم وأمرونا باجتنب القوم فانرف القرآن الكلام
 الله فن قال غير هذا فليبه لمنة الله ما أشبه هذا القول بقول النصاري لا تجالسوهم ولا تسمعوا
 كلامهم قال البخاري حدثني الحكم بن محمد الطبري حدثنا سفيان بن عيينة قال أدركت مشايخنا
 منذ سبعين سنة منهم عمرو بن دينار يقولون القرآن كلام الله وليس بمخلوق وكذلك أيضا قالوا
 الله تعالى قد خلق كلاما في غيره كما قال تعالى (وقالوا الجلود لم تشهدتم علينا قالوا انطقنا الله
 الذي انطق كل شيء) ومن ذلك كلام الدراع للنبي صلى الله عليه وسلم وتسليم الحجر عليه وغير
 ذلك مما يطول ومعلوم ان ذلك ليس بكلام الله لاسيما من علم ان الله خالق كل شيء وهو خالق
 أفعال العباد من كلامهم وحركاتهم وغير ذلك فكل ذلك يجب ان يكون كلاما لله ان كان
 ما خلقه من الكلام في غيره يكون كلاما له وهذا مما يعلم فسادَه بالضرورة ويوجب ان يكون
 الكفر والكذب وقول الشاة اني مسمومة فلا تأكلني وقول البقرة انا لم نخلق لهذا انا خلقنا
 للحرث وشهادة الجلود والايدي والارجل كلام الله والا يفرق بين نطقه وبين انطقه لتسميره

وأيضا قد قال تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء) فاخبر بأنه ليس لاحد من البشر أن يكلمه الله الا على هذه الوجوه الثلاثة فلو كان تكليمه ليس هو نفسه التكليم به ولا هو قائم به بل هو بان يخلق كلاما في شجرة أو نحوها من المخلوقات لم يكن لا شرطا لهذه الوجوه معنى لان ما يقوم بالمخطوبات يسمعه كل احد كما يسمعون ما يحدثه في الجمادات من الانطاق وكما سمعوا ما يحدثه في الاحياء من الانطاق ولانه فرق بين الوحي وبين التكليم من وراء حجاب فلو كان كلامه هو ما يخلفه في غيره من غير أن يقوم به كلام لم يحصل الترق ولانه فرق بين ذلك وبين أن يرسل رسولا فيوحي بأذنه ما يشاء فلو كان ذلك الرسول لم يسمع الا ما خلق في بعض المخطوبات لكان هذا من جنس ما يخلفه فيسمعه البشر وحينئذ فيكون كلامها من وراء حجاب فلا يكون الله مكلما للملائكة قط الا من وراء حجاب وقوله من وراء حجاب دليل على انه قد يكلم من شاء بلا حجاب كما استفاضت بذلك السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما ابتدعت الجهمية هذه المقالات انكر ذلك سلف الامة وأئمتها من بقايا التابعين وأتباعهم وصاروا يظهرُونَ أعظم المقالات شبهة كقولهم القرآن مخلوق لانهم يشبهون بهذا على العامة ما لا يشبهونه بنيرم اذ يقول القائل كل ما سوى الله مخلوق ولان تقيض هذا اللفظ ليس مشهورا كشيءة أحاديث الرؤية والعرش وغير ذلك ومع هذا فكان انكار السلف والأئمة لذلك من أعظم الانكار دع ما هو أظهر فسادا قال الامام الحافظ أبو القاسم اللالكائي وقد ذكر أقوال السلف والأئمة بان القرآن كلام الله غير مخلوق وما ورد عنهم من تكفير من يقول ذلك ثم قال فهو لاء خمسمائة وخمسون نفسا وأكثر من التابعين وأتباع التابعين والأئمة المرضيين سوى الصحابة الخبيرين على اختلاف الاعصار ومضى السنين والاعوام وفيهم نحو من مائة امام ممن أخذ الناس بقولهم وتدينوا بمذاهبهم قال ولو اشتغلت بنقل قول المحدثين لبلغت اسماؤهم ألوقا كثيرة لكن اختصرت فنقلت عن هؤلاء عصر ابدعصر لا ينكر عليهم منكر ومن أنكر قولهم استتابوه وأمروا بقتله أو تقيعه أو صلبه قال ولا خلاف بين الامة ان أول من قال القرآن مخلوق الجعد بن درهم في سني نيف وعشرين ثم الجهم بن صفوان فاما جعد فقتله خالد بن عبد الله القسيري واما جهم فقتل عمرو في خلافة هشام ابن عبد الملك وسأذكر قصتهما ان شاء الله

﴿فصل﴾

ومع هذا فقد حفظ عن أئمة الصحابة كعلي بن أبي طالب مسعود وابن عباس هذا القول وفي ذلك حجة على من يزعم أن أقوال هؤلاء الأئمة بدون الصحابة ليس بحجة فروى اللالكائي من طريقين من طريق محمد بن الحسن ومن طريق الفضل بن عبد الله الفارسي كلاهما عن عمرو بن جميع أبي المنذر عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال لما حكم على الحكمين قالت له الخوارج حكمت رجلين قال ما حكمت مخلوقا إنما حكمت القرآن ورواه عبد الرحمن بن أبي حاتم بإسناد آخر إلى علي وقال حدثنا محمد بن حجاج الحضرمي المصري حدثنا إسماعيل بن عبد العزيز حدثنا عتبة بن السكن الفزاري حدثنا الفرج بن يزيد السكلاحي قال قالوا لعل يوم صغين حكمت كافرا أو منافقا قال ما حكمت مخلوقا ما حكمت إلا القرآن وهذا السياق يبطل تأويل من يفسر كلام السلف بأن المخلوق هو المفتري المكذوب والقرآن غير مفتري ولا مكذوب فأنهم لما قالوا حكمت مخلوقا إنما أرادوا صريحا بمصنوعا خلقه الله لم يريدوا مكذوبا فقوله ما حكمت مخلوقا نفى لما ادعوه وقوله ما حكمت إلا القرآن نفى لهذا الخلق عنه وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب من طريق ثالث وأما قول ابن مسعود فنحن الم محفوظ الثابت عنه الذي رواه الناس من وجوه كثيرة صحيحة من حديث يحيى بن سعيد القطان وغيره عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن أبي كنف قال قال عبد الله من حلف بالقرآن فليهد بكل آية يمين قال فذكرت ذلك لأبراهيم قال فقال عبد الله من حلف بالقرآن فليهد بكل آية يمين ومن كفر بحرف منه فقد كفر به أجمع وروى محمد بن هرون الروياني حدثنا أبو الربيع ثنا أبو عوانة عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن حنظلة بن خويلد العنزي قال أخذ عبد الله يدي فلما أشرقتا على السد اذ نظر إلى السوق قال اللهم اني أسألك خيرا وخيرا وأعوذ بك من شرها وشر أهلها قال فرجل يحلف بسورة من القرآن وآية قال فتمزني عبد الله يدي ثم قال أترأه مكفرا أم أمان كل آية فيها يمين ولا نزاع بين الأمة أن المخلوقات لا يجب في الحلف بها يمين كالكمة وغيرها إلا ما نازع فيه بعضهم من الحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم لكون الإيمان به أحد ركبي الإيمان وقوله عليه بكل آية يمين قد اتبته الأمة وعملوا به كالإمام أحمد واسحق وغيرهما لكن هل تتداخل الإيمان إذا كان المحلوف عليه واحدا كما لو حلف بالله لا يفعل ثم حلف بالله لا يفعل

هذا فيه قولان للعلماء هما روايتان عن أحمد وأما قول ابن عباس فقال الامام عبد الرحمن بن أبي
 حاتم خدنا أبي ثنا ابن صالح بن جابر الانطاقي ثنا علي بن عاصم عن عمران بن حدير عن عكرمة
 قال كان ابن عباس في جنازة فلما وضع الميت في لحده قام رجل فقال اللهم رب القرآن اغفر له
 فوثب اليه ابن عباس فقال له القرآن منه زاد الصبي في حديثه فقال ابن عباس القرآن كلام الله
 وليس بمربوب منه خرج واليه يعود فلما ابتدعت الجهمية هذه المقالات في اثنا المائة الثانية
 أنكروا ذلك سلف الامة وأثمها ثم استفحل أمرهم في أوائل المائة الثالثة بسبب من أدخلوه في
 شركهم وفريتهم من ولاية الامور وجرت الحنة المشهورة وكان أئمة الهدى على ما جاءت به الرسل
 عن الله من أن القرآن كلام الله تكلم به هو سبحانه وهو منه وقائم به وما كان كذلك لم يكن
 مخلوقا انما المخلوق ما خلقه من الاعيان الحديثة وصفاتها وكثير منهم يرد قول الجهمية باطلاق
 القول بان القرآن كلام الله لان حقيقة قولهم انه ليس كلامه ولا تكلم ولا يتكلم به ولا يغيره
 فان المستقر في فطر الناس وعقولهم ولناهم ان التكلم بالكلام لا بد أن يقوم به الكلام فلا يكون
 متكلما بشئ لم يبق به بل هو قائم بغيره كالا يكون عالما بلم قائما بغيره ولا حياة قائمة بغيره
 ولا مریدا بأرادة قائمة بغيره ولا محبا ومبغضا ولا راضيا وساخطا محب وبغض ورضي وسخط
 قائم بغيره ولا متألما ولا متمما وفرحا وضاحكا بتألم وتنهم وفرح وضحك قائم بغيره فكل
 ذلك عند الناس من العلوم الضرورية البدئية الفطرية التي لا ينازعهم فيها الا من أحييت فطرته
 وكذلك ضد ما لا يكون أمرا وانهايا بأمر ونهى لا يقوم به بل يقوم بغيره ولا يكون مخبرا
 ومحدثا ومنبأ بمخبر وحديث ونبا لا يقوم به بل بغيره ولا يكون حامدا او ذاما ومادحا ومثليا
 بحمد وذم ومدح وذم لا يقوم به بل بغيره ولا يكون مناديا وداعيا بنجاء ودعاء
 ونداء لا يقوم به بل لا يقوم الا بغيره ولا يكون واعدا وموعدا بوعد ووعد لا يقوم به بل لا
 يقوم الا بغيره ولا يكون مصدقا ومكذبا بتصديق وتكذيب لا يقوم به بل لا يقوم الا بغيره
 ولا يكون حالفا ومقسما وموليا بمحلف وقسم وعين لا يقوم به ولا يقوم الا بغيره بل من اظهر العلوم
 الفطرية الضرورية التي علمها بنوا آدم وجوب قيام هذه الامور بالموصوف بها وامتناع انها
 لا تقوم به بل لا تقوم الا بغيره فمن قال ان الحمد والتنا والامر والنهي والتأ والخبر والوعد
 والوعيد والحلف واليمين والتناداة والتناجاة وسائر ما يسمى ويوصف به انواع الكلام بمنع ان

[illegible]

الذى يقوم بشيئه هو المفعول وأما قول من يقول إن الخلق لا يكون إلا بمعنى المخلوق فهو من بدع الجهمية وعامة أهل الاسلام على خلاف هذا وكذلك قال الأئمة مثل ما ذكره الامام أحمد فيما خرج في الرد على الزنادقة والجهمية قال قريبا يسأل عنه الجهمي يقال له تجد في كتاب الله أنه يخبر عن القرآن أنه مخلوق فلا يجحد فيقال له فيم قلت فيقول من قول الله (انا جعلناه قرآنا عربيا وزعم أن كل يحمل مخلوق فادعى كلمة من الكلام المتشابهة فيخرج بها من أراد أن يلحد في تنزيلها وينتفي الفتنة في تأويلها وذلك إن جعل في القرآن من المخلوقين على وجهين على معنى التسمية وعلى معنى فعل من أفعالهم قوله الذين جعلوا القرآن عضين قالوا هو شعرا وأبناء الاولين واضعنا احلام فهذا على معنى التسمية وقالوا وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا يعني أنهم سموم إناثا ثم ذكر جعل على غير معنى تسمية فقال يحملون أصابعهم في آذانهم فهذا على معنى فعل من أفعالهم وقال حتى اذا جعله نارا هذا على معنى فعل هذا جعل المخلوقين ثم ذكر جعل من الله على معنى خلق وجعل على غير معنى خلق والذي قال الله جل ثناؤه جعل على معنى خلق لا يكون الا خلقا ولا يقوم الا مقام خلق لا يزول عن المعنى فما قال الله جعل على معنى خلق كذلك قوله الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور يعنى خلق الظلمات والنور وجعلنا الليل والنهار آيتين يقول خلقنا الليل والنهار آيتين قال وجعلنا الشمس سراجا وقال هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها يقول خلق منها زوجها خلق من آدم حواء وقال وجعل لها رواسى ومثله في القرآن كثير فهذا وما كان مثاله لا يكون مثاله الا على معنى خلق وقوله ما جعل الله من بحيرة لا يعنى ما خلق الله من بحيرة وقال الله لا ابراهيم انى جاءك للناس اماما لا يعنى انى خالقك للناس اماما لان خلق ابراهيم كان متقدما قال ابراهيم (رب اجعل هذا البلد آمنا) وقال (رب اجعلني مقيم الصلاة لا يعنى خلقتي مقيم الصلاة وقال (يريد الله أن لا يجعل لهم حظا في الآخرة) لا يعنى يريد الله أن لا يخلق لهم حظا في الآخرة وقال لام موسى انا ارادوه اليك وجاعلوه من المرسلين لا يعنى وخالقوه من المرسلين لان الله تعالى وعده أم موسى أن يرده اليها ثم يجعله من بعد ذلك مرسلًا وقال ويجعل الخبيث بمضه على بعض فيركه جميعا فيجعله في جهنم لا يعنى فيخلقه في جهنم وقال ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين

وقال تعالى لا يعجل على الله شيء من شئ خلقه دكا ولا ينسى خلقه دكا ومثله في القرآن كثير فهذا وما كان على
مثاله لا يكون على معنى خلق فاذا قال تعالى جعل على معنى خلق وقال جعل على غير معنى خلق
فياي جهة قال الجهمي جعل على معنى الخلق فان رد الجهمي الجمل الى المعنى الذي وصفه الله
فيه والا كان من الذين يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون فلما قال الله
عن زبيل (انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) يقول جعله جملا على معنى فعل من أفعال الله
على غير معنى خلق وقال في سورة يوسف (انا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون) وقال (بلسان
عربي مبين) وقال (فاما يسرناه بلسانك) فلما جعل الله القرآن عربيا ودره بلسان به كان ذلك
فعلا من أفعال الله جعل به القرآن عربيا في هذا بيان لمن أراد الله هداة وقال البخاري في صحيحه
باب ما جاء في تخلق السموات والارض وغيرها من المخلوقات وهو فعل الرب وأمره وأمره وأمره
بصفاته وفعله وأمره وكلامه هو الخالق للكون غير مخلوق وما كان فعله وأمره وتخليقه وتكوينه
فهو مقبول مخلوق مكنون وقال الامام احمد في اخرجه في الرد على الجهمية بيان ما أنكرت الجهمية
ان يكون الله كلم موسى صلى الله عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء قلنا لم أنكروا ذلك قالوا
لان الله لم يتكلم ولا يتكلم انما كون شيا فعبّر عن الله وخلق صوتا فسمع فزعموا ان الكلام
لا يكون الا من جوف وفم وشفتين ولسان قلنا هل يجوز لمكون أولئك ان يقول لموسى
لا إله الا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري واتى أنا ربك فمن زعم ذلك فقد زعم ان غير الله ادعى
الربوبية ولو كان كما زعم الجهمية ان الله كون شيا كان يقول ذلك للمكون ياموسى ان الله رب
المالين ولا يجوز ان يقول اني أنا الله رب المالين وقد قال الله جل ثناؤه وكلم الله موسى تكليما وقال
ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه وقال اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي فهذا منصوص
القرآن قال وأما ما قالوا ان الله لم يتكلم ولا يتكلم فكيف يصنعون بحديث سليمان الاعمش
عن خيشمة عن عدي بن حاتم الطائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما منكم من أحد الا
سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان) قال وأما قولهم ان الكلام لا يكون الا من جوف وفم
وشفتين ولسان ليس الله عز وجل قال للسموات والارض (اثنيان طوعا أو كرها قلنا آتينا طائفتين)
أتراها قالت بجوف وشفتين ولسان وقال الله (وسخرنا مع داود الجبال يسبحن) أتراها انها
سبحت بفم وجوف ولسان وشفتين والجوارح اذا شهدت على الكافر فقالوا لم شهدتم علينا

قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء أترأها نطقت بحجوف وشفتين وفم ولسان ولكن الله أنطقها
 كيف شاء من غير أن يقول فم ولسان وشفتان قال فلما خنقته الحجاج قال ان الله كلم موسى الا
 ان كلامه غيره فقلنا وغيره مخلوق قال نعم قلنا هذا مثل قولكم الاول الا انكم تدفنون الشئمة
 عن أنفسكم بما تظهرون وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام ربه قال يارب هذا الكلام
 الذي سمعته هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامي وانما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان ولى قوة
 اللسان كلها وأنا أقوى من ذلك وانما كلمتك على قدر ما يطيق بدنك ولو كلمتك باكثر من
 ذلك مت قال فلما رجع موسى الى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال سبحان الله وهل
 استطيع ان أصفه لكم قال تشبهه قال أسمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلا حلاوة سمعتموها
 فيكانه مثله قال وقلنا للعجمية من القائل ليسي يوم القيامة يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس
 اتخذوني وأبي الهين من دون الله اليس الله هو القائل قالوا يكون الله شياً يعبر عن الله كما كون
 فعب لموسى ققلنا فن القائل فلنسان الذين أرسل اليهم ولنسان للرسولين اليس الله هو الذي
 يسأل قالوا هذا كله انما يكون الله شياً فيعب عن الله قلنا قد اعظمتم على الله العفوية حتى زعمتم
 ان الله لا يتكلم فشبهموه بالاصنام التي تعبد من دون الله لان الاصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا
 تزول عن مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الحجة قال أقول ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق
 قلنا وكذلك بنوا آدم كلامهم مخلوق في مذهبكم ان الله قد كان في وقت من الاوقات
 لا يتكلم حتى خلق التكلم وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جمعتم
 بين كفر وتشبيه فتعالى الله عن هذه الصفة بل نقول ان الله جل ثناؤه لم يزل متكلماً اذا شاء
 ولا نقول انه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاماً ولا نقول انه قد كان لا يعلم حتى خلق علماً
 فلم ولا نقول انه قد كان ولا قدرة حتى خلق لنفسه قدرة ولا نقول انه قد كان ولا نور
 له حتى خلق لنفسه نورا ولا نقول انه كان ولا عظمة حتى خلق لنفسه عظمة فقالت الجهمية
 لنا ما وصفنا من الله هذه الصفات ان زعمتم ان الله ونوره والله وقدرته والله وعظمته فقد
 قلتم بقول النصارى حين زعمتم ان الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته قلنا لا نقول ان الله لم
 يزل وقدرته ولم يزل ونوره ولكن نقول لم يزل بقدرته ونوره لا متى قدر ولا كيف قدر
 فقالوا لا تكونون موحدين أبداً حتى تقولوا كان الله ولا شيء قلنا نحن نقول كان الله ولا شيء

ولكن ان الله لم يزل يصفاه كلها ليس انما نصفها واحدا بجميع صفاته وضربنا لهم
مثلا في ذلك فقال لهم انصرونا عن هذه البغلة ليس لها جذوع وكرب وليف وسف وغوص
وحارب ولا يمشي ولا يركب ولا يمشي بجميع صفاتها فكذلك الله جل ثناؤه وله المثل الاعلى بجميع
صفاته الله واحد لا يقول انه قد كان في وقت من الاوقات ولا تقدره له حتى خلق قدره والذي
ليس له قدرة هو عاجز ولا يقول انه قد كان في وقت من الاوقات ولا علم له حتى خلق علم
والذي لا يعلم فهو جاهل ولكن يقول لم يزل الله قادرا علما ما لا يمتنى ولا كيف وقد سمي
المعرجا كافرا اسمه الوليد بن النيرة الخزومي قال فزني ومن خلقت وحيدا او قد كان لهذا
الذي سماه وحيدا عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة فقد سماه الله
وحيدا بجميع صفاته فكذلك الله وله المثل الاعلى هو بجميع صفاته الله واحد وكذلك ذكر
الاشعري في المقالات اختلاف المنزلة في ان الباري متكلم قال اختلفت للمنزلة في ذلك
فهم من أثبت الباري متكلم ومنهم من امتنع أن يثبت الباري متكلم ولو قال ولو أثبتته
مشكلا لأثبتته منفصلا والقائل لهذا الاسكافي وعبد بن سليمان قلت وأما تقول أبي الحسين
البصري اتفق المسلمون على أن الباري متكلم وتقول من أخذ ذلك عنه كالرازي وغيره فليس
بمستقيم فان أبا الحسين كان يأخذ ما يذكره مشايخه البصريون وما نقلوه وهؤلاء يوافقون المسلمين
على إطلاق القول بأن الله متكلم فيوافقون أهل الإيمان في اللفظ وهم في المعنى قائلون بقول
من نفي ذلك فاذا ذكر الإجماع على هذا الإطلاق غلب المستمع لذلك ان النزاع في تفسير
اللفظ كالنزاع في تفسير بعض آيات القرآن وليس كذلك بل النفاة حقيقة قولهم نفي ان يكون
الله متكلم كما يصرح بذلك من يصرح منهم ولكن وافقوا المسلمين على إطلاق اللفظ
نفاقا من زنادقتهم وجهلا من سائرهم وهذا الذي بينه الانام أحد هو محض السنة وصرح بها الذي
كان عليه أئمتها وقد خلصه تخيصا لا يعرف قدره الا خواص الأمة الذين يعرفون منزل
أقدام الأذكياء الفضلاء في هذه المهمة النبلاء حتى كثير بين الفرق من الخصومات والاهواء وسائر
الناس يقولون بذلك من وجه دون وجه قال الحافظ أبو الشيخ الاصبهاني في كتاب السنة قرأت
في كتاب شياكر عن أبي زرعة قال ان الذي عندنا ان القوم لم يزالوا يبدون خالفا كاملا لصفاته
ومن زعم ان الله كان ولا علم ثم خلق علما فلم يخلق له أول لم يكن متكلمًا فخلق كلاما ثم تكلم به

أولم يكن مميما بصيرا ثم خلق سمعا وبصرا فقد نسبته الى النقص وقائل هذا كافر لم يزل الله
كاملا بصفاته لم يحدث فيه صفة ولا تزول عنه صفة قبل ان يخلق الخلق وبعد ما خلق الخلق
كاملا بصفاته فمن وجه الرب تبارك وتعالى يتكلم كيف يتكلم بشفتين ولسان ولهوات
فهذه السموات والارض قال لهما آيتنا طوعا أو كرها قالنا آيتنا طالمين افها هنا شفتان ولسان
ولهوات قلت أبو زرعة الرازي كان يشبه بأحمد بن حنبل في حفظه وقهه ودينه ومعرفته وأحمد
كان عظيم الثناء عليه داعياله وهذا المعنى الذي ذكره هو في كلام الامام أحمد في مواضع كما ذكره
الخلال في كتاب السنة عن حنبل وقد ذكره حنبل في كتبه مثل كتاب السنة والحنة لحنبل
قال حنبل سألت أبا عبد الله عن الاحاديث التي تروي ان الله تبارك وتعالى ينزل الى سما
الدنيا وان الله يري وان الله يضع قدمه وما أشبه هذه الاحاديث فقل أبو عبد الله يؤمن بها
ونصدق بها ولا كيف ولا معني ولا يرد منها شيئا ونعلم ان مجابه به الرسول حق اذا كانت
باسانيد صحاح ولا يرد على الله قوله ولا بوصف الله تبارك وتعالى بأكثر مما وصف به نفسه
بلاحد ولا غاية ليس كمثله شيء وقال حنبل في موضع آخر قال ليس كمثله شيء في ذاته كما
وصف به نفسه وقد أجل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه فحد لنفسه صفة ليس يشبهه شيء فنعبد
الله بصفاته غير محدودة ولا معلومة الا بما وصف به نفسه قال الله تبارك وتعالى وهو السميع
البصير قال حنبل في موضع آخر وهو سميع بصير بلاحد ولا تقدير ولا يبلغه الواصفون وصفاته
منه وله ولا تعدى القرآن والحديث فنقول كما قال ونصفه كما وصف نفسه ولا تعدى ذلك
ولا يبلغه صفة الواصفين نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ولا نزيل عنه صفة من صفاته
تشتاعة شئت ووصف وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوه ببده يوم القيامة ووضعه كنفه
عليه هذا كله يدل على ان الله تبارك وتعالى يري في الآخرة والتحديد في هذا بدعة والتسليم
الله بأمره بغير صفة ولا حد الا بما وصف به نفسه سميع بصير لم يزل متكلم عالما غفورا عالم
الغيب والشهادة علام الغيوب فهذه صفات وصف بها نفسه لا ترد ولا تدفع وهو على العرش
بلاحد كما قال تعالى ﴿ثم استوي على العرش﴾ كيف شاء المشيئة اليه عز وجل والاستطاعة له
ليس كمثله شيء وهو خالق كل شيء وهو كما وصف نفسه سميع بصير بلاحد ولا تقدير وقال
تعالى حكاية عن قول ابراهيم لايه لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر فثبت ان الله سميع بصير

صفاته منه لا تعدى القرآن والحديث والخبر بضحك الله ولا نعلم كيف ذلك الا بتصديق
الرسول وتبين القرآن لا يصغه الواصفون ولا يحده أحد تعالى الله عما يقول الجهمية والمشبّهة
قلت له والمشبّهة ما يقولون قال من قال بصر كبرى ويد كيدي وقال حنبل في موضع آخر
وقدم كقدمي فقد شبه الله بخلقه وهذا محمده وهذا كلام سوء وهذا محدود الكلام في هذا لا
احبه قال عبد الله جردوا القرآن وقال النبي صلى الله عليه وسلم يضع قدمه تؤمن به ولا نخذه
ولا نرده على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل تؤمن به قال الله تبارك وتعالى (وما آتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فقد أمرنا الله عز وجل بالاخذ بما جاء والى عماهى واسماؤه
وصفاته غير مخلوقة ونمود بالله من الزلل والارتياب والشك إنه على كل شيء قدير قال الخلال وناداني
أبو القاسم ابن الجبلي من حنبل في هذا الكلام وقال تبارك وتعالى لا اله الا هو الخالق القيوم
لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر هذه صفات الله عز
وجل واسماؤه تبارك وتعالى وقد روى البخاري في صحيحه عن سميد بن جبير عن ابن عباس
قال قال رجل لابن عباس اني أجد في القرآن اشياء تختلف على قال فلا انساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون
وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون ولا يكتنون الله حديثا والله ربنا ما كنا مشركين فقد كتبوا
في هذه الآية وقال أم السماء بأنها الى قوله ودحاها فذ كر خلق السماء قبل خلق الارض ثم قال (أنشكم
لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين الى طالعين) فذ كر في هذه الآية خلق الارض قبل السماء
وقال وكان الله غفوراً رحيماً عزيزاً حكيماً بصيراً فكانه كان ثم مضى فقال لا انساب في النفخة
الاولى ونفخ في الصور فصق من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله فلا انساب
عند ذلك ولا يتساءلون ثم في النفخة الآخرة أقبل بعضهم على بعض يتساءلون وأما قوله ما كنا
مشركين ولا يكتنون الله حديثاً فان الله لا ينفق لاهل الاخلاص ذنوبهم قال المشركون تعالوا نقتل
لم نكن مشركين فخم على أفواههم فتنتطق أيديهم فنفذ ذلك عرفوا ان الله لا يكتهم حديثاً
وعنده يود الذين كفروا الآية وخلق الارض في يومين ثم خلق السماء ثم استوى الى السماء
فسواهن في يومين آخرين ثم دحا الارض ودحاها ان أخرج منها الماء والمرعى وخلق الجبال
والآكام وما بينهما في يومين آخرين فخلقت الارض وما فيها من شيء في أربعة ايام ولقت
السموات في يومين وكان الله غفوراً رحيماً سى نفسه ذلك وذلك قوله اني لم أزل كذلك فان

الله لم يرد شيئا الا اصاب فيه الذي اراد فلا يختلف عليك القرآن فان كلاما من عند الله هكذا
رواه البخاري مختصرا ورواه البرقاني في صحيحه من الطريق الذي أخرجه البخاري بينها من
طريق شيخ البخاري يسنه بالفاظه التالية ان ابن عباس جاءه رجل فقال يا ابن عباس اني أجد في
القرآن أشياء تختلف علي فقد وقع ذلك في صدري فقال ابن عباس اتكذيب فقال الرجل
ما هو بتكذيب ولكن اختلاف قال فهم ما وقع في نفسك فقال له الرجل اسمع الله يقول فلا
أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون وقال في آية أخرى (فاتقبل بعضهم على بعض يتساءلون) وقال في
آية أخرى (ولا يكتنون الله حديثا) وقال في آية أخرى (والله ربنا ما كنا مشركين) فقد كتبت
في هذه الآية وفي قوله (أم السماء بناها رفع سمكها فسواها وأغطش ليلها وأخرج ضحاها
والارض بعد ذلك دحاهما) فذكر في هذه الآية (خلق السماء قبل الارض) وقال في الآية
الآخرى (أنكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتجهلون له أن دادا ذلك رب العالمين
وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ثم استوى
إلى السماء وهي دخان فقال لها وللارض انيا طوعا أو كرها قلنا ايتنا طائعين) وقوله وكان الله غفورا
رحيما وكان الله عزيزا حكيما وكان الله سميما بصيرا وكأنه كان ثم انقضى فقال ابن عباس هات
ما في نفسك من هذا فقال السائل اذا ابتأني بهذا فحسبي قال ابن عباس قوله فلا انساب بينهم
يومئذ ولا يتساءلون فهذا في النفخة الاولى ينتفخ في الصور فيصعق من في السموات ومن في الارض
الا من شاء الله فلا انساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ثم اذا كان في النفخة الاخرى قاموا فاقبل
بعضهم على بعض يتساءلون وأما قول الله عز وجل والله ربنا ما كنا مشركين وقوله ولا
يكتنون الله حديثا فان الله تعالى يوم القيامة ينظر لاهل الاخلاص ذنوبهم لا يتعاطم عليه
ذنوب ان ينفره ولا ينفر شركا فلما رأى المشركون قالوا ان ربنا ينظر الذنوب ولا ينفر الشرك
تسألوا نقول انا كنا اهل ذنوب ولم نكن مشركين فقال الله تعالى اما اذا كتبوا الشرك
فاختم على أفواههم فيختم على أفواههم فتنتطق أيديهم وأرجلهم بما كانوا يكسبون فمئذ ذلك عرف
المشركون ان الله لا يكتم حديثا فذلك قوله يومئذ بود الذين كفروا وعصوا الرسول لو
تسوى بهم الارض ولا يكتنون الله حديثا وأما قوله أم السماء بناها رفع سمكها فسواها وأغطش
ليلها وأخرج ضحاها والارض بعد ذلك دحاهما فانه خلق الارض في يومين قبل خلق السماء

سم استوي الى السماء فسواهن في يومين آخرين يعني ثم دعى الارض ودحيا ان اخرج منها
النساء والمرعى وشق فيها الانهار وجعل فيها السبل وخلق الجبال والرمال والاكام وما فيها في
يومين آخرين فذلك قوله والارض بعد ذلك دحيا وقوله ائتكم لتكفرون بالذي خلق الارض
في يومين ويحسون له اعدادا ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر
فيها اقواتها في اربعة ايام سواء للسائلين وجعلت السموات في يومين آخرين واما قوله وكان الله
سميعا بصيرا غفورا رحيا وكان الله عزيزا حكيما فان الله جعل نفسه ذلك وسمى نفسه ذلك
ولم يجعله أحد غيره وكان الله أي لم يزل كذلك ثم قال ابن عباس احفظ عني ما حدثتك واعلم
ان ما اختلف عليك من القرآن اشباه ما حدثتك فان الله لم يزل شيئا الا اصاب به الذي اراد
ولكن الناس لا يعلمون فلا يختلف عليك القرآن فان كلاما من عند الله وهكذا رواه يعقوب
ابن سفيان في تاريخه عن شيخ البخاري كما رواه البرقاني واما يختلفان في يسير من الاحرف
وما ذكره ائمة السنة والحديث متعين لما جاء في الآثار من انه سبحانه لم يزل كاملا بصفاته
لم تحدث له صفة ولا تزول عنه صفة ليس هو يختلف لقولهم انه يزل كما يشاء ويحيى يوم القيامة
كما يشاء وانه استوي على العرش بعد ان خلق السموات وانه يتكلم اذا شاء وانه خلق آدم بيديه
ونحو ذلك من الافعال القائمة بذاته فان الفعل الواحد من هذه الافعال ليس مما يدخل في مطلق صفاته
ولكن كونه بحيث يفعل اذا شاء هو صفته والفرق بين الصفة والفعل ظاهر فان تجد الصفة أو زوالها
يقتضي تغير الموصوف واستحالة ويتقضي تجدد كمال له بعد نقص أو تجدد نقص له بعد كمال كما
في صفات الموجودات كلها اذا حدث للموصوف ما لم يكن عليه من الصفات مثل تجدد العلم بالعلم
يكن يعلمه والقدرة على ما لم يكن يقدر عليه ونحو ذلك أو زال عنه ذلك بخلاف الفعل وهكذا
يقوله طوائف من أهل الكلام المخالفين للمعتزلة والذين هم أقرب الى السنة منهم من المرجئة
والكرامية وطوائف من الشيعة كما نقلوا عن الكرامية الذين يقولون إنه تحل الحوادث من
القول والارادة والاستمتاع والنظر ويقولون مع ذلك لم يزل الله متكلمًا ولم يزل بمشيئته القديمة
ولم يزل سميعا بصيرا أجمعوا على أن هذه الحوادث لا توجب لله سبحانه وصفا ولا هي صفات
له سبحانه والذين ينازعون في هذا من المعتزلة ومن اتبعهم من الاشعية وغيرهم فيقولون لو قام
فعل حادث بذات القديم لا تصف به وصار الحادث صفة له اذ لا معنى لقيام المعاني واختصاصها

بالذوات الا كونها صفات لها فلو قامت الحوادث من الافعال والاقوال والارادات بذات
القديم لا تصف بها كما انصف بالحياة والقدرة والعلم والمشية ولو انصف بها لتغير بها والتغير
عليه ممنوع وهذا نزاع لفظي فان تسمية هذا صفة وتغيرا لا يوافقهم الا ولون عليه وليست اللفظة
أيضاً مواصفة عليه فانها لا تسمى قيام الانسان وقعوده تغيراً له ولا يطلق القول بأنه صفة له وان
أطلق ذلك فالنزاع اللفظي لا يضر الا اذا خولفت الفاظ الشريعة وليس في الشريعة ما يخالف
ذلك ولكن هؤلاء كثيراً ما يتنازعون في الالفاظ الجملة المتشابهة وقد قيل أكثر اختلاف
المقلاء من جهة اشتراك الاسماء قال الامام أحمد في وصف أهل البدع فهم مخالفون الكتاب
مختلفون في الكتاب مجتمعون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله
ينير علم ويتكلمون بالتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم والذي بين
ان مجرد الحركة في الجهات ليست تغيراً ما ثبت في صحيح مسلم عن أبي سعيد عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه
وذلك أضعف الايمان) فامر بتغيير المنكر باليد أو اللسان ومعلوم ان تغيير المنكر هو ما يخرج
عن ان يكون منكراً وذلك لا يحصل الا بازالة صورته وصفته لا بتحريكه من حيز الى حيز
فتغيير الحيز لا يحصل بمجرد نقله من حيز الى حيز بل بإزالتها أو افسادها بما فيه استحالة صورتها
وكذلك من رأى من يقتل غيره لم يكن تغيير ذلك بمجرد النقل الذي ليس فيه زوال صورة
القتل بل لا بد من زوال صورة القتال وكذلك الزنايان وكذلك المتكلم بالبدعة والداعي ليس
تغيير هذا المنكر بمجرد التحويل من حيز الى حيز وأمثال ذلك كثيرة فاذا كان النبي صلى الله
عليه وسلم قد أمر بتغيير المنكر وذلك لا يحصل قط بمجرد النقل في الاحياز والجهات اذ الاحياز
والجهات متناهية فهو منكراً هنا كما انه منكر هناك علم ان هذا لا يدخل في معنى التغيير بل
لا بد في التغيير من ازالة صورة موجودة وان ذلك قد يحصل بالنقل لكن النرض ان مجرد
الحركة لحركة الشمس والقمر والكواكب لا يسمى تغيراً بخلاف ما يعرض للجسد من الخوف
والمرض والجوع ونحو ذلك مما يغير صفته قلت وفي هذا الكلام الذي ذكره الامام أحمد
على الطائفتين المختلفتين في معنى قول أحمد وسائر السلف في معنى ان القرآن غير مخلوق
هل المراد انه قديم لازم لذاته لا يتعلق بالمشية والقدرة كالعلم أو المراد انه لم يزل متكاملاً كما

يقال لم يزل خالفا وقد ذكر الخلاف في ذلك عن أصحاب الإمام أحمد أبو بكر عبد العزيز في
 كتاب المقنع وذكره عنه القاضي أبو يعلى في كتاب البيان في القرآن مع ابن القاضي واتباعه
 يقولون بالقول الاول ويتأولون كلام أحمد المخالف لذلك على الاسماع ونحوه وليس الامر كذلك
 وهذه المسألة هي التي وقعت الفتنة بها بين الإمام أبي بكر بن خزيمة وبعض أصحابه وكلام أحمد
 والأئمة ليس هو قول هؤلاء ولا قول هؤلاء بل فيه ما أثبت هؤلاء من الحق وما أثبت هؤلاء من
 الحق وكل من الطائفتين أثبت من الحق ما أثبت فان الإمام أحمد قد بين انه لم يزل الله متكلما
 اذا شاء واذا نظر ذلك بالعلم والقدرة والنور فليس كالمخلوقات البانية عنه لان الكلام من صفاته
 وليس كالصفة القائمة به التي لا تتعلق بمشيئته ولهذا قال أحمد في رواية حنبل لم يزل الله متكلما
 طالما غفورا وقد ذكرنا كلام ابن عباس في دلالة القرآن على ذلك فذكر أحمد ثلاث صفات
 متكلما طالما غفورا فالتكلم يشبه العلم من وجه ويشبه المغفرة من وجه فلا يشبه بأحدهما دون
 الآخر فالطائفة التي جعلته كالعلم من كل وجه والطائفة التي جعلته كالغفرة من كل وجه
 قصرت في معرفته وليس هذا وصفا له بالقدرة على الكلام بل هو وصف له بوجود الكلام
 اذا شاء وسيجيء كلام أحمد في رواية اللروزي وقوله (ان الله لم يخل من العلم والكلام) وليس
 من الخلق لانه لم يخل منهما ولم يزل الله متكلما طالما هدى نبي عنهما الخلق في ذاته أو غير ذاته
 وبين انه لم يخل منهما وهما بين انه لم يخلق القرآن لافي ذاته ولا خارجا عنه وفي كلامه دليل على
 ان قول القائل تحله الحوادث أولا تحله الحوادث كلاهما منكر عنده وهو مقتضي أصوله لاني
 في نفي ذلك بدعة وفي إثباته أيضا بدعة ولهذا أنكر أحمد على من قال القرآن محدث اذ كان
 معناه عندهم معنى الخلق المخلوق كما روى الخلال عن الميموني انه قال لابي عبد الله ما تقول فيمن
 قال ان اسماء الله محدثة فقال كفرهم قال لي الله من اسمائه فمن قال انها محدثة فقد زعم ان الله مخلوق
 وأعظم أسرم عنده وجعل يكفرهم وقرا على (الله ربكم ورب آبائكم الاولين) وذكر آية أخرى
 وقال الخلال سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يحكي عن أبيه كلامه في داود الصهباني وكتاب
 محمد بن يحيى النيسابوري فقال جاءني داود فقال تدخل على أبي عبد الله وتعلمه قصتي وانه لم يكن
 مني يعني ما حكوا عنه قال فدخلت على أبي فذكرت له ذلك قال ولم أعلم انه على الباب فقال
 لي كذب قد جاني كتاب محمد بن يحيى هات تلك الضيارة قال الخلال وذكر الكلام فلم احفظه

جيدا فاخبرني أبو يحيى عن ذكرى أبو الفرج الرازى قال جئت يوما الى أبي بكر المروزي واذا
 عنده عبد الله بن احمد فقال له أبو بكر أحب ان تخبر ابا يحيى ما سمعت من أهلك في داود
 الاصبهاني فقال عبد الله لما قدم داود من خراسان جاءني فسلم على فسلمت عليه فقال لي قد علمت
 شدة محبتي لكم وللشيخ وقد بلغني عني كلام فاحب ان تصدقني عنده وتقول له ان ليس هذام قال لي
 أوليس كما قيل لك فقلت لا تريد فأبى فدخلت الى أبي فأخبرته ان داود جاء فقال انه لا يقول
 بهذه المقالة وانكر قال جئني بتلك الاصابة (النكتة) فأخرج منها كتابا فقال هذا كتاب محمد
 ابن يحيى النيسابوري وفيه انه يعني داود الاصبهاني أحل في بلدنا الحلال والحل وذكر في كتابه
 انه قال القرآن محدث فقلت له انه ينكر ذلك فقال محمد بن يحيى اصدق منه لا قبل قول
 عبدو الله أو نحو ما قال أبو يحيى واخبرني أبو بكر المروزي بنحو ذلك قال الخلال واخبرني
 الحسين ابن عبد الله بنى الخرق والد ابى القاسم صاحب المختصر قال سألت أبا بكر
 المروزي عن قصة داود الاصبهاني وما انكر عليه أبو عبد الله فقال كان داود خرج
 الى خراسان الى اسحاق بن راهويه فتكلم بكلام شهد عليه أبو نصر بن عبد المجيد وشيخ
 من أصحاب الحديث من قطعة الربيع شهدوا عليه انه قال القرآن محدث فقال لي أبو عبد
 الله من داود بن علي الاصبهاني لا فرج الله عنه فقلت هذا من غلمان أبي ثور قال جاءني كتاب
 محمد بن يحيى النيسابوري ان داود الاصبهاني قال ببلدنا ان القرآن محدث ثم ان داود قدم الى
 ههنا فذكر نحو قصة عبد الله قال المروزي وحدثني محمد بن ابراهيم النيسابوري ان اسحاق
 ابن ابراهيم بن راهويه لما سمع كلام داود في بيته وثب عليه اسحاق فضربه وأنكر عليه
 هذه قصته قال الخلال أخبرني محمد بن جعفر الراشدي قال لقيت ابن محمد بن يحيى بالبصرة
 عند بندار فسألته عن داود فاخبرني بمثل ما كتب به محمد بن يحيى الى أحمد بن حنبل وقال
 خرج من عندنا من خراسان بأسوء حال وكتب لي بخطه وقال شهد عليه بهذا القول بخراسان
 علماء نيسابور (قلت) اما الذي تكلم به عند اسحاق فاظنه كلامه في مسألة اللفظ فانه قال
 الامرين كما قال الخلال سمعت أحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة سمعت ابا عبد الله محمد بن الحسن
 ابن صبيح قال سمعت داود الاصبهاني يقول القرآن محدث ولفظي بالقرآن مخلوق قلت فانكر
 الائمة على داود قوله ان القرآن محدث لوجهين أحدهما ان معنى هذا عند الناس كان معني قول

من يقول القرآن مخلوق وكانت الواقعة الذين يعتقدون ان الخلق مخلوق ويظهرون الوقف
 فلا يقولون مخلوق ولا غير مخلوق يقولون انه محدث ومقصودهم مقصود الذين قالوا هو مخلوق
 فيوافقونهم في المعنى ويستترونها بهذا اللفظ فيستنون عن نفي الخلق عنه وكان امام الواقعة في زمن
 أحمد محمد بن شعاع الثلجي فعمل ذلك وهو تلميذ بشر الراسي وكانوا يسمونه ترس الجهمية
 ولهذا حكى أهل المقالات عنه ذلك قال الاشعري في كتاب المقالات (القول في القرآن) قالت
 المعتزلة والخوارج وأكثر الزيدية والمرجئة وكثير من الرافضة ان القرآن كلام الله وأنه
 مخلوق لله لم يكن ثم كان وقال هشام ابن الحكم ومن ذهب مذهبه ان القرآن صفة لله لا يقال
 انه مخلوق ولا انه خالق هذه الحكاية عنه وزاد الثلجي في الحكاية عنه انه قال لا يقال غير مخلوق
 أيضا كما لا يقال مخلوق لان الصفات لا توصف وحكي زرقان عنه ان القرآن على ضربين ان كنت
 تريد المسموع فقد خلق الله الصوت المقطع وهو رسم القرآن وأما القرآن فعمل الله مثل
 العلم والحركة منه لا هو هو ولا هو غيره قال محمد بن شعاع الثلجي ومن وافقه من الواقعة
 ان القرآن كلام الله وأنه محدث كان بعد ان لم يكن وبالله كان وهو الذي احدهم وامتنعوا من
 اطلاق القول بانه مخلوق أو غير مخلوق وقال زهير الابرص ان القرآن كلام الله محدث غير مخلوق
 وانه يوجد في اما كن كثيرة في وقت واحد وبلغني عن بعض المتفكرين كان يقول ان الله لم يزل
 متكلمًا بمعنى انه لم يزل قادرا على الكلام ويقول ان كلام الله محدث غير مخلوق قال وهذا قول
 داود الاصبهاني وقال ابو معاذ التوماني القرآن كلام الله محدث وليس بمحدث وفعل وليس بمفعول
 وامتنع ان يزعم انه خلق ويقول ليس بخلق ولا مخلوق وانه قائم بالله وعمال ان يتكلم الله بكلام
 قائم بغيره كما يستحيل ان يتحرك بحركة قائمة بغيره وكذلك يقول في ارادة الله وعبته وبفضه
 ان ذلك اجمع قائم بالله وكان يقول ان بعض القرآن امر وهو الارادة من الله الايمان لان
 معني أن الله أراد الايمان هو انه امر به وحكي زرقان عن معمر انه قال ان الله تعالى خلق
 الجوهر والاعراض التي هي فيه هي فعل الجوهر انما هي فعل الطبيعة فالقرآن فعل الجوهر
 الذي هو فيه بطبعه فهو لا خالق ولا مخلوق وهو محدث للشيء الذي هو حال فيه بطبعه
 وحكي عن ثمامة بن اشرس الغديري انه قال يجوز ان يكون من الله ويجوز ان يكون الله
 تعالى يتدوّه فان كان الله ابتداء فهو مخلوق وان كان فعل الطبيعة فهو لا خالق ولا مخلوق قال

وهذا قول عبد الله بن كلاب قال عبد الله بن كلاب ان الله لم يزل متكلماً وان كلام الله صفة له قائمة به وانه قديم بكلامه وان كلامه قائم به كما ان السلم قائم به والقدرة قائمة به وهو قديم بعلمه وقدرته وان الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزى ولا يتبعض ولا يتغاير وانه معنى واحد بالله تعالى وان الرسم هو الحروف المتنايرة دون قراءة القارئ وانه خطأ ان يقال كلام الله هو هو أو بعضه او غيره وان العبارات عن كلام الله تعالى تختلف وتغاير وكلام الله ليس بمختلف ولا متغاير كما ان ذكرنا الله بمختلف وتغاير والمذكول لا يختلف ولا يتغاير وانما سمي كلام الله عربياً لان الرسم الذي هو العبارة عنه وهو قراءته عربي فسمى عربياً لغة وكذلك سمي عربانيا لغة وهي ان الرسم الذي هو عبارة عنه عبراني وكذلك سمي امراً لغة ونبياً لغة وخبراً لغة ولم يزل الله متكلماً قبل ان يسمى كلامه امراً قبل وجود اللغة التي بها يسمى كلامه امراً وكذلك القول في تسمية كلامه نبياً وخبراً وانكر ان يكون الباري لم يزل مخبراً أو لم يزل ناهياً وقال ان الله لا يخلق شيئاً الا قال له كن فيكون فيستحيل ان يكون قوله كن مخلوقاً قال وزعم عبد الله بن كلاب ان ما يسمع الناس يتلونه هو عبارة عن كلام الله وان موسى سمع الله متكلماً بكلامه وان معنى قوله (فأجبه حتى يسمع كلام الله) معناه حتى يسمع كلام الله قال ويحتمل على مذهبه ان يكون معناه حتى يسمع التالين يتلونه قال وقال بعض من أنكر خلق القرآن ان القرآن قد يكتب ويسمع وانه متغاير غير مخلوق وكذلك العلم غير القدرة والقدرة غير العلم وان الله تعالى لا يجوز ان يكون غير صفاته وصفاته متغايرة وهو غير متغاير قال وقد حكى عن صاحب هذه المقالة انه قال بهض القرآن مخلوق وبعضه غير مخلوق فما كان منه مخلوقاً فقل صفات المخلوقين وغير ذلك من أمثالهم والاختبار عن أفعالهم قال وزعم هؤلاء ان الكلام غير محدث وان الله تعالى لم يزل به متكلماً وانهم مع ذلك حروف وأصوات وان هذه الحروف الكثيرة لم يزل الله متكلماً بها وحكى عن ابن الملاحشون ان نصف القرآن مخلوق ونصفه غير مخلوق وحكى بعض من يخبر عن المقالات ان قائلاً من أصحاب الحديث قال ما كان علماً من علم الله في القرآن فلا تقول مخلوق ولا تقول غير الله وما كان منه أمراً أو نبياً فهو مخلوق وحكى هذا الحاكبي عن سليمان ابن جرير قال وهو مع عندي قال وحكى محمد بن شجاع ان فرقة قالت ان القرآن هو الخالق وان فرقة قالت هو بعضه وحكى

زرقان ان القائل بهذا وكيع بن الجراح وان فرقة قالت ان الله هو بعض القرآن وذهب
 الى انه مسمى فيه فلما كان اسم الله في القرآن والاسم هو المسمى كان الله في القرآن وان فرقة قالت
 هو اولى قائم بالله لم يسبقه قال الاشعري وكل القائلين بان القرآن ليس بمخلوق كنعو عبد الله
 ابن كلاب ومن قال انه محدث كنعو زهير ومن قال انه محدث كنعو أبي معاذ التوني يقولون
 ان القرآن ليس بحسم ولا عرض قلت محمد بن شعاع وزرقان ونحوهما من الجمعية وتعلمهم عن أهل
 السنة فيه تحريف في النقل وقد ذكر الاشعري في أول كتابه في المقالات انه وجد ذلك في نقل
 المقالات فانه قال (أما بعد) فانه لا بد لمن أراد معرفة الديانات والتمييز بينها من معرفة المذاهب والمقالات
 ورأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات ويصنفون في النحل والديانات من بين
 مقصر فيما يحكيه وغالب فيما يذكره من قول مخالفه وبين متعمد للكذب في الحكاية ارادة
 التشنيع على من خالفه ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين ومن
 بين من يضيف الى قول مخالفه ما يظن ان الحجة تلزمهم به قال وليس هذا سبيل الدينين ولا
 سبيل الفاظ التميزين فخداني ما رأيت من ذلك على شرح ما التمسيت شرحه من أمر المقالات
 واختصار ذلك (قلت) وهو نفسه وان تحدى فيما ينقله ضبطاً وصداً ولكنه أكثر ما ينقله
 من مذاهب الذين لم يقف على كتبهم وكلامهم هو من نقل هؤلاء للصنفين في المقالات
 كزرقان وهو معتزلي وابن الراوندي وهو شيعي وكتب أبي علي الجبائي ونحوهم فيقع في النقل
 ما فيه من جهة هؤلاء مثل هذا الموضع فان ما ذكره محمد بن شعاع عن فرقة انها قالت ان
 القرآن هو الخالق وفرقة قالت هو بعضه وحكاية زرقان ان القائل بهذا هو وكيع بن الجراح
 هو من باب النقل بتأويلهم الفاسد وكذلك قوله ان فرقة قالت ان الله بعض القرآن وذهب
 الى انه مسمى فيه فلما كان اسم الله في القرآن والاسم هو المسمى كان الله في القرآن وذلك ان
 الذي قاله وكيع وسائر الأئمة ان القرآن من الله ينون ان القرآن صفة الله وانه تعالى هو
 المتكلم به وان الصفة هي مما تدخل في مسمى الموصوف كما روى الحلال حدثني أبو بكر السالمي
 حدثني بن أبي أويس سمعت مالك بن أنس يقول القرآن كلام الله من الله وليس شيء من
 الله مخلوق ورواه اللالكائي من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني عبد الله بن يزيد
 الواسطي سمعت أبا بكر أحمد بن محمد للمعري سمعت بن أبي أويس يقول سمعت خالي مالك

ابن انس وجماعة العلماء بالمدينة يذكرون القرآن فقالوا كلام الله وهو منه ليس من الله شيء مخلوق
وقال الخلال أخبرنا علي بن عيسى أن حنبلا حدثهم سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين يقول أدركت
الناس ما يتكلمون في هذا ولا عرفوا هذا إلا بعد منذ سنين القرآن كلام الله منزل من عند
الله لا يؤول إلى خالق ولا يخلق منه بدأ وإليه يعود هذا الذي لم يزل عليه ولا نعرف غيره
قال الخلال أنبأنا المروزي أخبرني أبو سعيد بن أخى حجاج الأعمش أنه سمع عمه يقول القرآن
كلام الله وليس من الله شيء مخلوق وهو منه وروى اللالكائي من حديث أحمد بن الحسن
الصوفي حدثنا عبد الصمد مردويه قال اجتمعنا إلى إسماعيل ابن علية بعد ما رجع من كلامه
فكنت أنا وعلي فتي هشيم وأبو الوليد خلف الجوهري وأبو كنانة الأعور وأبو محمد سرور
مولي الملق صاحب هشيم فقال له علي فتي هشيم نحب أن نسمع منك ما تؤديه إلى الناس في أمر القرآن
فقال القرآن كلام الله وليس من الله شيء مخلوق ومن قال إن شيئا من الله مخلوق فقد كفر وأنا استغفر
الله مما كان مني في المجلس وروى من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أخبرني عن حمزة بن عون
قال قال محمد بن يزيد الواسطي عليه وكلامه منه وهو غير مخلوق وقال عبد الله أنبأنا إسحاق بن الهلال
سمعت بن أبي اويس يقول القرآن كلام الله ومن الله وما كان من الله فليس بمخلوق وقال الخلال في
كتاب السنة أخبرني محمد بن سليمان قال قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ما تقول في القرآن عن أبي
قائلة تسأل قلت كلام الله قال كلام الله وليس بمخلوق ولا تجزع أن تقول ليس بمخلوق فإن كلام الله
من الله ومن ذات الله وتكلم الله به وليس من الله شيء مخلوق وروى عن جماعة عن أحمد بن الحسن
الترمذي قال سألت أحمد قلت يا أبا عبد الله قد وقع في أمر القرآن ما قد وقع فإن سئلت عنه
ماذا أقول فقال لي الست أنت مخلوقا قلت نعم فقال ليس كل شيء منك مخلوقا قلت نعم قال
فكلام الله ليس هو منه قلت نعم قال فيكون شيء من الله عز وجل مخلوقا قال الخلال وأخبرني
عبيد الله بن حنبل حدثني حنبل سمعت أبا عبد الله يقول قال الله في كتابه العزيز (وان أحمد من
المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله) فجبريل سمعه من الله تعالى وسمعه النبي صلى الله
عليه وسلم من جبريل صلى الله عليه وسلم وسمعه أصحاب النبي من النبي صلى الله عليه وسلم فالقرآن
كلام الله غير مخلوق ولا نشك ولا نزاع فيه وأسماء الله تعالى في القرآن وصفاته في القرآن أن
القرآن من علم الله وصفاته منه فنزاع أن القرآن مخلوق فهو كافر والقرآن كلام الله غير مخلوق

منه بدأ وإليه يعود وقد كنا نهاب الكلام في هذا حتى أحدث هؤلاء ما أحدثوا وقالوا ما قالوا
 ودعوا الناس إلى ما دعوم إليه فبان لنا أمرهم وهو الكفر بالله العظيم ثم قال أبو عبد الله لم
 يزل الله عالماً متكليماً نمد الله بصفات غير محدودة ولا مألومة إلا بما وصف بها نفسه سميع
 علم غفور رحيم عالم النيب والشهادة علام الغيوب فهذه صفات الله تبارك وتعالى وصف بها
 نفسه لا تدفع ولا ترد وهو على العرش بلا حد كما قال ثم استوي على العرش كيف شاء المشيئة
 إليه والاحتطاعة له ليس كمثل شيء وهو السميع البصير لا يلبثه صفة الواصفين وهو كما وصف
 نفسه تؤمن بالقرآن محكمه ومتشابه كل من عند ربنا قال الله تعالى (واذا رأيت الذين يخوضون
 في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره) ترك الجدال في القرآن والمراد فيه لا يجادل
 ولا يجازي وتؤمن به كله وزده إلى عالمه تبارك وتعالى فهو أعلم به منه بدأ وإليه يعود قال أبو
 عبد الله وقال لي عبد الرحمن بن اسحاق كان الله ولا قرآن قلت عجباً له كان الله ولا علم فالعلم
 من الله وله وعلم الله منه والعلم غير مخلوق فمن قال أنه مخلوق فقد كفر بالله وزعم أن الله مخلوق
 فهذا الكفر الين الصراح قال وسمعت عبد الله بن أحمد قال ذكر أبو بكر الاعمين قال سئل
 أحمد بن حنبل عن تفسير قوله القرآن كلام الله منه خرج وإليه يعود فقال أحمد منه خرج هو
 المتكلم به وإليه يعود قال الخلال أخبرني حرب بن اسماعيل الكرماني حدثنا أبو يعقوب اسحق
 ابن ابراهيم يعني ابن راهويه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال أدركت
 الناس منذ سبعين سنة أدركت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فمن دونهم يقولون الله
 ساطق وما سواه مخلوق إلا القرآن فانه كلام الله منه خرج وإليه يعود قال الخلال حدثني
 عبد الله بن أحمد حدثني محمد بن اسحاق الصفاق حدثني أبو حاتم الطويل قال قال وكيع
 من قال أن كلام الله ليس منه فقد كفر ومن قال أن شيئاً منه مخلوق فقد كفر وروى أبو
 القاسم اللالكائي قال ذكر أحمد بن فرح الضرير وحدثني علي بن الحسين الهاشمي حدثنا
 عمي قال سمعت وكيع بن الجراح يقول من زعم أن القرآن مخلوق قد زعم أن شيئاً من الله مخلوق
 فقلت يا أبا سفيان من أين قلت هذا قال لأن الله يقول (ولكن حق القول مني) ولا يكون شيء
 من الله مخلوقاً قال اللالكائي وكذلك فسرهم أحمد بن حنبل ونعيم بن حماد والحسن بن الصباح
 البزار وعبد العزيز بن يحيى الكنانى فهذا لفظ وكيع بن الجراح الذي سماه زرقة وهو لفظ

سائر الائمة الذين حرف محمد بن شجاع قولهم فان قولهم كلام الله من الله يريدون به شديين
أحدهما أنه صفة من صفاته والصفة مما تدخل في مسمى اسمه وهذا كما قال الامام أحمد فالعلم
من الله وله وعلم الله منه وكقوله صفاته منه وقوله وقول غيره من الائمة ما وصف الله من نفسه
وسمي من نفسه ولا ريب ان هذا يقال في سائر الصفات كالقدرة والحياة والسمع والبصر
وغير ذلك فان هذه الصفات كلها من الله أي مما تدخل في مسمى اسمه والثاني يريدون بقولهم
كلام الله منه أي خرج منه وتكلم به كقوله تعالى (كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون
الا كذبا) وذلك كقوله (ولكن حق القول مني) وقوله (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم)
وهذا اللفظ والمعنى مما استفاضت به الآثار كما قد تقدم رواية عن ابن عباس انه كان في جنازة
فلما وضع الميت في لحده قام رجل وقال اللهم رب القرآن اغفر له فوثب اليه ابن عباس فقتل مه
القرآن منه وفي الرواية الاخرى قتل ابن عباس القرآن كلام الله وليس بمربوب منه خرج
واليه يعود وقد رواه الطبراني في كتاب السنة أيضا حدثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري
حدثنا عاصم بن علي حدثنا أبي عن عمران بن حدير عن عكرمة قال كان ابن عباس في جنازة
فلما وضع الميت في لحده قام رجل فقال اللهم رب القرآن أوسع عليه مدخله اللهم رب القرآن
اغفر له فالتفت اليه ابن عباس فقال مه القرآن كلام الله وليس بمربوب منه خرج واليه يعود
وقال الخلال حدثني المروذي في الكتاب الذي عرضه على أحمد بن حنبل قال وقد أخبرني
شيخ أنه سمع ابن عيينة يقول القرآن خرج من الله قال وحدثنا أبو عبد الله يعني أحمد بن حنبل
حدثنا ابن مهدي عن معاوية بن صالح عن الملاء بن الحرث عن زيد بن أوطاة عن جبير بن
نفير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم لن ترجعوا الى الله بشئ أفضل مما خرج
منه يعني القرآن قال وحدثنا عباس الوراق وغيره عن أبي النضر هاشم بن القاسم حدثنا بكر
ابن حنيس عن ليث بن أبي سليم عن زيد بن أوطاة عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما تقرب العباد الى الله بمثل ما خرج منه يعني القرآن الحديث (قلت) والاول المرسل
اثبت من هذا وقد رواهما الترمذي فقال حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو النضر حدثنا
بكر بن حنيس عن ليث بن أبي سليم عن زيد بن أوطاة عن أبي أمامة قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم ما اذن الله لعبده في شيء أفضل من ركعتين يصلحهما وان البر ليدور على رأس العبد

سادام في صلواته وما تقرب العباد الى الله بمثل ما خرج منه * قال ابو النضر يعني القرآن قال الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وبكر بن حنيس قد تكلم فيه ابن المبارك وتركه في آخر اسره وقد روي هذا الحديث عن زيد بن اوطاة عن جبير بن نفير عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلنا حديثنا بذلك اسحاق بن منصور حديثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية عن الملاء بن الحرث عن زيد بن اوطاة عن جبير بن نفير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم انكم لن ترجعوا الى الله بافضل مما خرج منه يعني القرآن

(وروي ابو القاسم اللالكاي) حديث عمرو بن دينار المتقدم وذكره من طريق محمد بن جرير الطبري حديثنا محمد بن ابي منصور الايلي حديثنا الحكم بن محمد ابو مروان الايلي حديثنا ابن ابي عينة سمعت عمرو بن دينار يقول ادركت مشايخنا والناس منذ سبعين سنة يقولون القرآن كلام الله منه بدا واليه يعود قال اللالكاي وروي عبد العزيز بن منيب المروزي عن ابن عينة بهذا اللفظ قال ورواه عبد الرحمن بن ابي حاتم عن محمد بن عمار بن حريث حديثنا ابو مروان الطبري بمكة وكان فاضلا حديثنا سفيان ابن عينة عن عمرو بن دينار سمعت شيخنا منذ سبعين سنة يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق قال محمد بن عمار وان شيخنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عباس وجابر وذکر جماعة قال ورواه محمد بن مقاتل المروزي سمعت ابا وهب وكان من ساكني مكة وكان رجل صدق عن ابن عينة بهذا اللفظ وكذلك رواه يزيد بن وهب عن سفيان ومحمد بن عبد الله بن مسرة عن سفيان بهذا اللفظ (قلت) وكذلك رواه البخاري عن الحكم بهذا اللفظ لكنه اقتصر به على سفيان فقال حدثني الحكم بن محمد الطبري كتبت عنه بمكة حديثنا سفيان بن عينة قال ادركت شيخنا منذ سبعين سنة منهم عمرو بن دينار يقولون القرآن كلام الله وليس بمخلوق ولم يروه اللالكاي هكذا عن غير البخاري واسحاق بن راهويه قد اثبت اللفظين جميعا عن ابن عينة عن عمرو مكتمل الاسناد والتمن وانما سمي والله أعلم زرقان وكما لانه كان من أعلم الائمة بكفر الجهمية وباطن قولهم وكان من أعظمهم ذلالمهم وتنفيرا عنهم فبلغ الجهمية من ذمه لهم ما لم يبلغهم من ذم غيره اذ هم من أجهل الناس بالآثار النبوية وكلام السلف والائمة كما يشهد بذلك كتبهم ومحمد بن شعاع هذا مجروح منهم في روايته وترجمته في كتب الجرح والتعديل ترجمة معروفة وتجرىح حكاه الجرح والتعديل له مشهور قال البخاري في كتاب خلق الافعال حدثني أبو جعفر

محمد بن عبد الله حدثني محمد بن قدامة اللال الانصاري قال سمعت وكيعا يقول لا يستخفوا بقولهم القرآن مخلوق فانه من شر قولهم انما يذهبون الى التعطيل قال البخاري وقال وكيع الرافضة شر من القدورية والحرورية شر منهما والجهمية شر هذه الاصناف قال الله تعالى (وكل الله موسى تكليما) ويقولون لم يكلم ويقولون الايمان بالقلب (قال البخاري) وقال وكيع لاحدروا هؤلاء المرجئة وهؤلاء الجهمية والجهمية كفار والمريسي جهمي وعلمتم كيف كفروا قالوا انك فكيف المعرفة وهذا كفر والمرجئة يقولون الايمان قول بلا فعل وهذا بدعة فن قال القرآن مخلوق فهو كافر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم يستتاب فان تاب والا ضربت عنقه قال وكيع على المريسي لسته الله يهودى هو أو نصراني فقال له رجل كان أبوه أوجده يهوديا أو نصرانيا قال وكيع وعلى أصحابه لسته الله القرآن كلام الله وضرب وكيع احدى يديه على الاخرى فقال هو يستداد يقال له المريسي يستتاب فان تاب والا ضربت عنقه قال البخاري وسئل عبد الله بن ادريس عن الصلاة خلف أهل البدع فقال لم يزل في الناس اذا كان فيهم مرضى أو عدل فصل خلقه قتل فالجهمية قال لا هذه من المقاتل هؤلاء لا يصلي خلقهم ولا يناكحون وعليهم التوبة وسئل حفص بن غياث فقال فيهم ما قال ابن ادريس قيل فالجهمية قال لا عرفهم قيل له قوم يقولون القرآن مخلوق قال لا جزاك الله خيرا اوردت على قلبي شيئا لم يسمع به قط قلت فانهم يقولونه قال هؤلاء لا يناكحون ولا تجوز شهادتهم وسئل بن عينة فقال نحو ذلك قال فآيت وكيعا فوجدته من أعلمهم بهم فقال يكفرون من وجه كذا ويكفرون من وجه كذا حتى اكفرهم من كذا وكذا وجها (قلت) وهكذا رايت الجاحظ قد شنع على حماد بن سلمة ومعاذ بن معاذ قاضي البصرة بما لم يشنع به علي غيرهما لان حمادا كان معنيا بجمع احاديث الصفات واطوارها ومعاذ لما تولى القضاء رد شهادة الجهمية والقدورية فلم يقبل شهادة المنزلة ورفعوا عليه الى الرشيد فلما اجتمع به حماد على ذلك وعظمه فلاجل معاداتهم لمثل هؤلاء الذين هم ائمة في السنة يشتمون عليهم بما اذا حقق لم يوجد مقتضيا لنعم واما ما حكاه الاشعري عن محمد بن شجاع ان فرقة قالت ان القرآن هو الخالق وفرقة قالت هو بعضه فقد ذكر الخلل في كتاب السنة ترجمة محمد بن شجاع وسبب أمر أحمد أهل السنة بهجره فروى الخلل من مسائل أبي الحارث قال قلت لابي عبد الله قال لي ابن التلاج سمعت رجلا يقول القرآن هو الله فقال لي عمه انا شاعند أحمد بن نصر وكان ابن

الثلاث معناه وكان عباس الاعور فقال ابن عباس هذه الآية (فان تنازعتم في شئ فردوا الى الله) قال
 الى كتاب الله فهو يتاويل عليه هذا قلت له انا قلنا لابن الثلاث يقول ان الله علما قال انا لا اقول ان
 الله علما فقال أبو عبد الله استغفر الله وقلت له اني سمعته يقول كلام الله غير الله فقال دعه يقول
 ما شاءكم يقول لي قال ابن الثلاث وشكائي (قلت) فقديتين بهذا أصل حكايته وهو ان
 ذكر ان الرد الى الله هو الرد الى القرآن فنقل عنه ان القرآن هو الله ولله كان من مقصود ذلك
 ان يستدل على ان القرآن صفة الله وان الرد اليه هو الرد الى الله نفسه لانه هو كلامه القائم به
 كما ان الرد الى الرسول هو الرد الى كلامه الذي قام به وانه لو كان القرآن انما هو قائم ببعض
 الاجسام المخلوقة لكان الرد اليه ردا الى ذلك الجسم المخلوق لا الى الله تعالى فنقل عنه انه جعل
 القرآن هو الخالق وهذا ابن الثلاث كان من أصحاب بشر المريسى فظهر التوبة من ذلك وأظهر
 الوقف في لفظ المخلوق دون لفظ الحديث كما حكاه الاشعري عنه ومقصوده مقصود من
 يقول هو مخلوق وعرف الائمة حقيقة حاله فلم يقبل الامام أحمد وسائر أهل السنة هذه
 التوبة لانها توبة غير صحيحة حتى كان يماضى أهل السنة ويكذب عليهم حتى كذب
 على الامام أحمد غير مرة وقد ذكر قصته أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الخرقى خليفة
 المروزي والدايني القاسم صاحب المختصر في الفقه في قصص الذين امر أحمد بهجرانهم ومسأله
 للمروزي عنهم واحدا واحدا واخبار المروزي له بما كان عنده في ذلك ونقل خلال اخباره
 في كتاب السنة ما يوضح الامر فقال أخبرني الحسين بن عبد الله قال سألت أبا بكر المروزي
 عن قصة ابن الثلاث فقال قال لي أبو عبد الله جاءني هارون الجمال فقال ان ابن الثلاث تاب من
 صحبة المريسى فاجبى به اليك قال قلت لا ما أريد ان يراه أحد على بابي قال أحب ان أجي به
 بين التوب والمشاء فلم يزل يطلب الي قال قلت هو ذا يقول أجب فأبى شئ أقول لك قال
 فجاء به فقلت له اذهب حتى تصح توبتك وأظهر ما ثم رجع قال فبلغنا انه أظهر الوقف قال أبو بكر
 المروزي فضيت ومعي نفسان من أصحابنا فقلت له قد بلغني عنك شئ ولم أصدق به قال وما
 هو قلت قف في القرآن فقال انا أقول كلام الله فجعل يحتج يحيى بن آدم وغيره انهم وقفوا
 قلت له هذا من الكتاب الذي أوصي لكم به عبيد بن نعيم فقال لا تذكر الناس فقلت له
 اليس اجمع المسلمون جميعا انه من حلف بمخلوق انه لا كفارة عليه قال نعم قالت فمن حلف

بالقرآن اليس قد أوجبوا عليه كفارة لانه حلف بغير مخلوق فقال هذا متاع أصحاب الكلام
 ثم قال انما أقول كلام الله كما أقول اسماء الله فانه من الله ثم قال وأى شئ قام به احمد بن حنبل
 ثم قال علموكم الكلام وأوما الى ناحية الكرخ يريد أبا ثور وغيره فقمنا من عنده فما كلفناه حتى
 مات وروى الخلال من وجهين عن زياد بن أيوب قال قلت لابي عبد الله احمد بن حنبل يا أبا
 عبد الله وعلاء الواقعة جسمية قال نعم مثل ابن الثلجى وأصحابه الذين يجادلون (قلت)
 ولو فرض ان بعض أهل الانيات أطلق القول بان القرآن أو غيره من الصفات بضمه فهذا
 اما ان ينكر لان يقال الصفة الفاعلة بالموصوف كالعلم والكلام لا يقال هي بضمه أو لان الرب
 تبارك وتعالى لا يقال ان له بعضا كما للأجسام بعض فان كان الانكار لاجل الاول فاهل الكلام
 متنازعون في صفات الجسم هل يقال انها بعض الجسم أو يقال هي غيره أولا يقال هي غيره
 فذكر الاشعري عن ضرار بن عمرو انه قال الالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة
 والرطوبة واليبوسة والرفة اباض الاجسام وانها متجاوزة قال وحكى عنه مثل ذلك في الاستطاعة
 والحياة وزعم ان الحركات والسكون وسائر الافعال التي تكون من الاجسام اعراض لأجسام
 وحكى عنه في التأليف انه كان يقبته بعض الجسم فأما غيره ممن كان ينافى قوله في الاجسام فانه
 كان يثبت التأليف والاجتماع والافتراق والاستطاعة غير الاجسام وقطع عنه الاشعري في
 موضع انه كان يزعم ان الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل وانها بعض المستطيع وان الانسان
 اعراض مجتمعة وكذلك الجسم اعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة وحرارة وبرودة ومجبة
 وغير ذلك وان الاعراض قد يجوز ان تغلب اجساما وواقعه على ذلك حفص الفرد
 وغيره وان الانسان قد يغلب الطول والمرض والعمق وانت ذلك اباض الجسم قال وقال
 الاصم وهو عبد الرحمن بن كيسان الاصم استاذ ابراهيم ابن اسماعيل بن علي الذي كان
 يناظر قال الاشعري فقال الاصم لا أثبت الا الجسم الطويل المريض العميق ولم يثبت
 حركة غير الجسم ولا يثبت سكونا غير ولا قياما غير ولا قعودا غير ولا اجتماعا غير ولا حركة
 ولا سكونا ولا لونا ولا صوتا ولا طعما غير ولا رائحة قال الاشعري فاما بعض أهل النظر
 ممن يزعم ان الاصم قد علم الحركات والسكون والالوان ضرورة وان لم يعلم انها غير الجسم
 فانه يحكى عنه انه كان لا يثبت الحركة والسكون وسائر الافعال وغير الجسم ولا يحكى عنه انه كان

لا يثبت حركة ولا سكونا ولا قياما ولا قعودا ولا اجتماعا ولا افتراقا على وجه من الوجوه
وكذلك يقول في سائر الاعراض (قلت) هذا القول الثاني انها ثابتة لممكن ليست غير الجسم
هو الذي قد يقوله بعض العقلاء فاما نقي وجودها فهو سفسطة من جنس نقي الجسم وهذا
القول هو قول غير هذا مثل هشام بن الحكم وغيره قال الاشعري وقال هشام بن الحكم
الحركات وسائر الافعال من القيام والقعود والارادة والكرامة والطاعة والمعصية وسائر
ما يثبت للثبوتون أعرضا انها صفات الاجسام لا هي الاجسام ولا غيرها انها ليست باجسام
فيقع عليها التناير قال وقد حكى هذا عن بعض المتقدمين وانه كان يقول كما حكينا عن هشام
وانه لم يكن يثبت أعرضا غير الاجسام وحكى عن هشام أنه كان لا يزعم ان صفات
الانسان اشياء لان الاشياء هي الاجسام عنده وكان يزعم انها معان وليست باشياء (قلت)
وهشام يقول ذلك أيضا في صفات الله انها ليست هو ولا غيره وطرد القول في جميع الصفات
ودفع بذلك ما كانت المعتزلة تورد على الصفاية من التناقض قال وقال قائلون منهم أبو الهذيل
وهشام وبشر بن المنذر وجعفر بن حرب والاسكافي وغيرهم الحركات والسكون والقيام
والقعود والاجتماع والافتراق والطول والعرض والالوان والطولم والروائح والاصوات والكلام
والسكوت والطاعة والمعصية والكفر والايمان وسائر أفعال الانسان والحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة واللين والخشونة اعراض غير الاجسام قال وحكى زرقة عن جهم بن صفوان انه كان
يزعم ان الحركة جسم ومحال ان تكون غير الجسم لان غير الجسم هو الله تعالى ولا يكون
شيء يشبهه قال وكان ابراهيم النظام فيما حكى عنه يزعم ان الطول هو الطويل وان العرض
هو العريض وكان يثبت الالوان والطولم والروائح والاصوات والآلام والحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة اجساما لطافا يزعم ان حيز اللون هو حيز الطعم والرائحة وان الاجسام
اللطاف قد تحمل في حيز واحد وكان لا يثبت عرضا الا الحركة فقط قال وكان عباد بن سليمان
يثبت الاعراض غير الاجسام فاذا قيل له تقول الحركة غير المتحرك والاسود غير السواد امتنع
من ذلك وقال قولي في الجسم متحرك اخبار عن جسم وحركة فلا يجوز ان أقول العركة غير
المتحرك قال وقال قائلون من أصحاب الطبائع أن الاجسام كلها من أربعة طبائع حرارة وبرودة
ورطوبة ويوسة وان الطبائع الاربعة أجسام ولم يثبتوا شيئا الا هذه الطبائع الاربعة وأنكروا

الحركات وزعموا ان الالوان والطعوم والروائح هي الطبائع الاربع وقال قائلون منهم ان الاجسام من اربع طبائع واثبتوا الحركات ولم يثبتوا عرضا غيرها ويثبتون الالوان والروائح من هذه الطبائع وقال قائلون الاجسام من اربع طبائع روح سائجة فيها وانهم لا يمتثلون جمالا هذه الخمسة الاشياء واثبتوا الحركات اعراضا قال وقال قائلون بابطال الاعراض والحركات والسكون واثبتوا السواد وهو الشيء الاسود لا غيره وكذلك البياض وسائر الالوان وكذلك الحلاوة والحوضة وسائر الطعوم وكذلك قولهم في الروائح والحرارة انها الشيء الحار وكذلك قولهم في الرطوبة والبرودة واليبوسة وكذلك قولهم في الحياة انها هي الحى وهؤلاء منهم من ثبت حركة الجسم وفصله غيره ومنهم من لا يثبت عرضا غير الجسم على وجهه من الوجوه (قلت) هذا القول في صفات المخلوقين يضاهى قول شيخ المعتزلة أبي الهذيل في صفات الله قال الاشعري قال شيخهم أبو الهذيل العلاف ان علم الباري تعالى هو هو وكذلك قدرته وسمعه وبصره وحكمته وكذلك كان قوله في سائر صفات ذاته وكان يزعم اذا زعم ان الباري عالم فقد اثبت علما هو الله ونفى عن الله جهلا ودل على معلوم كان أو يكون واذا قال ان الباري قادر فقد اثبت قدرة هي الله تعالى ونفى عن الله عجزا ودل على مقدور كان أو يكون وكذلك كان قوله في سائر صفات الذات على هذا التثبيت وكان اذا قيل له حدثنا عن علم الله الذى هو الله اتزعم انه قدرته أبي ذلك واذا قيل له فهو غير قدرته أنكر ذلك وهذا نظير ما أنكره من قول مخالفيه ان علم الله لا يقال هو الله ولا يقال غيره وكان اذا قيل له قل ان الله علم ناقض ولم يقل انه علم مع قوله ان علم الله هو الله قال وكان يستل فيمن يزعم ان طول الشيء هو هو وكذلك عرضه فيقول ان طول هو عرضه قال وهذا راجع عليه في قوله ان علم الله هو الله وان قدرته هي هولاءه اذا كان علمه هو هو وقدرته هي هو فواجب ان يكون علمه هو قدرته والا لزم التناقض قال وهذا أخذه أبو الهذيل عن ارسطاطاليس وذلك ان ارسطاطاليس قال في بعض كتبه ان الباري علم كله قدرة كله حياة كله سمع كله بصر كله فحسن اللفظ عند نفسه وقال علمه هو هو (قلت) هو قول ارسطو واصحابه ان العقل والماتل والمعقول شيء واحد وكذلك العناية (قلت) فهذه نقول أهل الكلام بعضهم عن بعض انهم يحملون الصفة هي الموصوف في الخالق والمخلوق فهو لا يناسب قولهم ان الكلام هو المتكلم واما أهل السنة والاباء فقد ظهر كذب النقل عنهم واما اطلاق القول بان الصفة بعض

الموصوف أو أنها ليست غيره فقد قال ذلك طوائف من أئمة أهل الكلام وفرساتهم وإذا حقق الأمر في كثير من هذه المنازعات لم يجد المائل للسليم العقل ما يخالف ضرورة العقل لغير غرض بل كثير من المنازعات يكون نظما أو اعتباريا فن قال إن الأعراض بعض الجسم أو أنها ليست غيره ومن قال أنها غيره يمود النزاع بين محققهم إلى لفظ واعتبار واختلاف اصطلاح في مسمى بعض وغير كما قد أوضحنا ذلك في بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ويسمى أيضا تخليص التلبس من كتاب التأسيس الذي وضعه أبو عبد الله الرازي في نفى الصفات الخبئية وبين ذلك على أن ثبوتها يستلزم افتقار الرب تعالى إلى غيره وتركيبه من الابعاض وبيننا ما في ذلك من الالفاظ المشتركة المجعلة فهذا إن كان أحد أطلق لفظ البعض على الذات وغيره من الصفات وقال أنه بعض الله وانكر ذلك عليه لأن الصفة ليست غير الموصوف مطلقا وإن كان الإنكار لأنه لا يقال في صفات الله لفظ البعض فهذا اللفظ قد نطق به أئمة الصحابة والتابعين وتابعيهم ذاك بن وآخرين قال أبو القاسم الطبراني في كتاب السنة حدثنا حفص بن عمرو حدثنا عمرو بن عثمان الكلبي حدثنا موسى بن اعيان عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس قال إذا أراد الله أن يخوف عباده أبدا عن بعضه للأرض فصد ذلك تزلزلت وإذا أراد الله أن يدمدم على قوم تجلي لها عز وجل وقد جاء في الأحاديث المرفوعة في تجليه سبحانه للجبل مارواه الترمذي في جامعه حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن يعني الدارمي أنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ هذه الآية (فلا تجلي ربه للجبل بجملة دكا) قال حماد هكذا وامسك سليمان بطرف إبهامه على أئمة أصبغهم يعني قال فساخ الجبل وخر موسى صمعا قال الترمذي هذا حديث حسن غريب صحيح لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة وقال أبو بكر ابن أبي عاصم في كتاب السنة حدثنا حسين بن الاسود حدثنا عمرو بن محمد العنقري حدثنا اسباط عن السدي عن عكرمة عن ابن عباس (فلا تجلي ربه للجبل) قال ما تجلي منه إلا مثل الخنصر قال فجعله دكا قال ترابا وخر موسى صمعا غشي عليه فلما أفاق قال سبحانهك ببت إليك عن أن أسألك الرؤية وأنا أول المؤمنين قال أول من آمن بك من بني إسرائيل ورواه الطبراني قال حدثنا محمد بن إدريس بن عاصم الجلال حدثنا اسحاق بن راهويه حدثنا عمرو بن محمد العنقري فذكره عن ابن عباس فلما تجلي ربه للجبل قال ما تجلي منه إلا مثل الخنصر فجعله دكا قال ترابا

ورواه البيهقي في كتاب اثبات الرؤية له اخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ حدثنا أبو العباس محمد
ابن يعقوب حدثنا محمد بن اسحاق يعني المدائني حدثنا عمرو بن طلحة في التفسير حدثنا
اسباط عن السدي عن عكرمة عن ابن عباس انه قال تجلس منه مثل طرف الخصر فجعله دكا
والصفاني ومن فوهه الى عكرمة روى لم مسلم في صحيحه وعكرمة روى له البخاري في صحيحه
وروى الثوري وحماد بن سلمة وسفيان بن عيينة بعضهم عن ابن أبي نجيح وبعضهم عن منصور
عن مجاهد عن عبيد بن عمير في قوله في قصة داود (وان له عندنا ثلثي وحسن ما ب) قال يديه
حتى يمس بعضه وهذا متواتر عن هؤلاء ومن رواه الامام أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم
النبيل في كتاب السنة حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عن مجاهد
عن عبيد بن عمير (وان له عندنا ثلثي) قال ذكر الدنو منه حتى انه يمس بعضه وقال حدثنا
أبو بكر حدثنا ابن فضال عن ليث عن مجاهد (عسي أن يملكك ربك مقاما محمودا) قال تقدمه
معه على العرش وقال الامام أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب السنة حدثنا فضيل بن سهل حدثنا
عمرو بن طلحة القناد حدثنا اسباط بن نصر عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال (ولقد رآه
نزلة أخرى) قال إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقال له رجل اليس قد قال الله تعالى (لا تدركه
الابصار وهو يدرك الابصار) فقال له عكرمة اليس ترى السماء قال بلى قال أفكها تري في هذه
ان عكرمة ما خبر قد علم ابن عباس ان ادراك البصر هي رؤية المدرك كله دون رؤية بعضه فالتى يرى
السماء ولا يراها كلها ولا يكون مدركا لها وجعل هذا تفسيره لقوله لا تدركه الابصار واقره
ابن عباس على ذلك ومع هذا هؤلاء الذين نقل عنهم هذا اللفظ فقد نقل عنهم أيضا انكار
بعضه سبحانه وتعالى وبين الناطلون معنى ذلك قال الحافظ أبو الشيخ الاصبهاني في كتاب السنة
حدثني عبد الرحمن بن محمد الاملي عن موسى بن عيسى بن حماد بن زغبة حدثنا نعيم بن حماد حدثنا
نوح بن مريم عن ابراهيم بن ميمون عن عكرمة قال جاء نجيحة الحروري الى ابن عباس فقال يا أبا
عباس نبشنا كيف معرفتك بربك تبارك وتعالى فان من قبلنا اختلفوا علينا فقال ابن عباس من
نصب دينه على القياس لم يزل الدهر في التباس مائلا عن النهاج ظالما في الاعوجاج ضالعا عن
السبيل قاتلا غير جميل أعرفه بما عرف به نفسه تبارك وتعالى من غير رؤية قال نعيم يعني في
الدنيا واصفه بما وصف به نفسه لا يدرك بالحواس ولا يقاس بالناس معروف بغير شبهة

ومنه في نفسه قال نعيم يقول هو على العرش ولا يخفى عليه خافية لا تتوهم ديموميته
ولا يمثل بحقيقته ولا يجوز في قضية الخلق الى ما علم متقادون وعلى ما سطر في المكنون من
كتابه ماضون لا يعلمون بخلاف ما منهم علم ولا غيره يريدون فهو قريب غير ملتزم يعني
قريباً بعلومه وبمبدأ غير متعسف يحقق ولا يمثل ويوجد ولا يبيض قال نعيم لا يقال بعضه على العرش
وبعضه على الارض يدرك بالآيات ويثبت بالعلامات هو الكبير المتعال تبارك وتعالى (قلت)
هذا الكلام في صحته عن ابن عباس نظر والذي يظن على الظن انه ليس من كلام ابن عباس
ونوح بن أبي مريم له مقاريد من هذا النمط ولكن لا ريب ان نعيم بن حاد ذكر ذلك في كتبه
التي صنفها في الرد على الجهمية وهو قد نفى تبعية باللعن الذي فسر وهذا مالا يستريب
فيه المسلمون وهذا مما دل عليه قوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) كما قد بسطنا الكلام
فيه في موضعه في الكلام على من تأول هذه السورة على غير تأويلها ولا ريب ان لفظ البعض
والجزء والتغير الفاظ مجملة فيها إيهام وإيهام فانه قد يقال ذلك على ما يجوز ان يوجد منه شيء دون
شيء بحيث يجوز ان يفارق بعضه بعضاً ويتفصل بعضه عن بعض أو يمكن ذلك فيه كما يقال
حد الثورين مجاز مفارقة أحدهما للآخر كصفات الاجسام المخلوقة من أجزائها وأعراضها فانه
يجوز ان تفرق وتفصل والله سبحانه منزّه عن ذلك كله مقدس عن النقائص والآفات وقد
براد بذلك ما يعلم منه شيء دون شيء فيكون المعلوم ليس هو غير المعلوم وان كان لازماله لا يفارقه
والتأثير بهذا المعنى ثابت لكل موجود فان العبد قد يعلم وجود الحق ثم يعلم انه قادر ثم انه
علم ثم انه سميع بصير وكذلك رؤيته تعالى كالملم به فن نفى عنه وعن صفاته التأثير
والتبعية بهذا المعنى فهو معطل جاحد للرب فان هذا التأثير لا ينتفي الا عن المدوم وهذا
قد بسطناه في كتاب بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية في الكلام على
سورة الاخلاص وغير ذلك بسطاً بينا ومن علم ذلك زالت عنه الشبهات في هذا الباب فقول
السلف والأئمة ما وصف الله من الله وصفاته منه وعلم الله من الله وله ونحو ذلك مما استعملوا
فيه لفظ من وان قال قائل معناها التبعية فهو تبعية بهذا الاعتبار كما يقال انه تأثير بهذا
الاعتبار ثم كثيراً من الناس يتمتع أو ينفي لفظ التأثير والتبعية ونحو ذلك وبعض الناس لا يتمتع
من لفظ التأثير ويتمتع من لفظ التبعية وبعضهم لا يتمتع من اللفظين اذا فسر المعنى وأزيلت

عنه الشبهة والاحمال التي في اللفظ ولا ريب ان الجهمية تقول في هذا الباب ما هم متناقضون فيه تناقضا معلوما بالبدية ثم ان الذين يقولون ان لا يتصف الا بالمعدوم فيتناقضون ويضطرون فانهم يقولون ان كونه واحدا يتمتع ان يكون له صفة بوجه من الوجوه لان ذلك يوجب الكثرة والمعدنية قالوا ويجب تنزيهه عن ثبوت عدد وكثرة في وصف أو قدرة ثم انهم يضطرون الى ان يقولوا هو قديم حق رب حتى عليم قدير ونحو ذلك من المعاني التي يمكن علنا بمعناها دون بعض والمعلوم ليس هو الذي ليس بمعلوم وذلك يقتضي ما فروا منه مما سموه تعددا وكثرة وتبميضا وتغايرا فهذا تناقضهم ثم ان سلب ذلك لا يكون الا عن المعدوم وأما الوجود فاما قديم واما محدث واما موجود بنفسه واما ممكن مفترق الى غيره وأن الوجود اما قائم بنفسه واما قائم بغيره الى غير ذلك من المعاني التي تتميز بها الموجودات بعضها عن بعض اذ لكل موجود حقيقة خاصة تتميز بها يعلم منها شيء دون شيء وذلك هو التمييز والتباين الذي يطلقون انكاره وهذا أصل نفاة الجهمية للمطلقة وهم كما قال الأئمة لا يثبتون شيئا في الحقيقة ولهذا قال الامام أبو عمر ابن عبد البر الذي أقول انه اذا نظر الى اسلام ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد وسعيد وعبد الرحمن وسائر المهاجرين والانصار وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجا علم ان الله عز وجل لم يعرفه واحد منهم الا بتصديق النبيين وباعلام النبوة ودلائل الرسالة لا من قبل حركة ولا سكون ولا من باب الكل والبعض ولا من باب كان ويكون ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجبا وفي الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه لازما ما أضاعوه ولو أضاعوا الواجبات لما نطق القرآن بتركيبهم وتقديمهم ولا أطنب في مدحهم وتظيمهم ولو كان ذلك من علمهم مشهورا ومن اخلاقهم معروفا لاستفاض عنهم واشتهروا به كما اشتهروا بالقرآن والروايات وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا الى سماء الدنيا عندهم مثل قول الله فلما تجلى ربه للجبل ومثل قوله (وجاء ربك والملك صفا صفا) كلهم يقول ينزل ويتجلى ويحيى بلا كيف ولا يقولون كيف يحيى وكيف يتجلى وكيف ينزل وفي قوله فلما تجلى ربه للجبل جملة دكا دلالة واضحة انه لم يكن قبل ذلك متجليا للجبل وفي ذلك ما يفسر لك حديث النزول ومن أراد ان يقف على أقاويل العلماء في قوله فلما تجلى ربه للجبل فلينظر في تفسير بقى بن مخلد وتفسير محمد بن جرير وليقف على ما ذكرنا من ذلك والله اعلم وقد ذكر القاضي أبو يعلى في كتاب ابطال التأويلات لاخبار الصفات ما رواه

عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا أبو الفيرة الخولاني حدثنا الاوزاعي حدثني يحيى
 ابن أبي كثير عن عكرمة قال ان الله اذا أراد أن يخوف عباده أبدى عن بعضه الى الارض فندد
 ذلك ترويل واذا أراد أن يدمر على قوم تجلي لها قال ورواه ابن فورك عن يحيى بن أبي كثير
 عن عكرمة عن ابن عباس ان الله تبارك وتعالى اذا أراد أن يخوف أهل الارض أبدى عن بعضه
 واذا أراد أن يدمر عليها تجلي لها ثم قال أما قوله أبدى عن بعضه فهو على ظاهره وأنه راجع
 الى الذات اذ ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته ولا يخرجها عما تستحق فان قيل بل في حمله
 على ظاهره ما يحيل صفاته لانه يستحيل وصفه بالكل والبعض والجزء فوجب حمله على إبداء
 بعض آياته وعلاماته تحذيراً وانذاراً قيل لا يمتنع إطلاق هذه الصفة على وجه لا يفضي الى
 التجزئة والتبويض كما أطلقنا تسمية يد ووجه لاعلى وجه التجزئة والتبويض وان كنا نعلم ان
 اليد في الشاهد بعض الجملة قال وجواب آخر وهو انه لو جاز أن يحمل قوله أبدى عن بعضه على
 بعض آياته لوجب أن يحمل قوله واذا أراد أن يدمر على قوم تجلي لها على جميع آياته ومعلوم
 انهم يدمرون قرية بجميع آياته لانه قد أهلك بلاداً كل بلد يفسد ما أهلك به الآخر وكذلك قال
 الامام أحمد فيما أخرجه في الرد على الجهمية لما ذكر قول جهم قال فتأول القرآن على غير تأويله
 وكذب بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وزعم ان من وصف من الله شيئاً مما يصف به نفسه
 في كتابه أو حدث عنه رسوله كان كافراً فين أحمد في كلامه ان من الله ما يوصف وأنه يوصف
 بذلك فذلك موصوف والرب موصوف به وهذا كلام شديد فان الله في كلامه وصف ما يوصف
 من علمه وكلامه وخلقهم بيديه وغير ذلك وهو موصوف بهذه المعاني التي وصفها ولذلك سميت
 صفات فان الصفة أصلها وصفة مثل جهة أصلها وجهة وعدة وزن أصلها وعدة ووزنة وهذا
 المثال وهو فله قد يكون في الاصل مصدراً كالمدة والوعد فكذلك الصفة والوصف وقد يكون
 بمعنى المفعول كقولهم حلية ووجه وشرعة وبدعة فان فعلاً يكون بمعنى المفعول كقوله
 بدع عظيم أي بمذبح والشرعة المشروعة والبدعة للبدعة والوجه هي الجهة التي يتوجه اليها
 فكذلك قد يقال في لفظ الصفة ان لم تقبل عن المصدر انها الموصوفة وعلى هذا يبنى نزاع الناس
 هل الوصف والصفة في الاصل بمعنى واحد بمعنى الاقوال ثم استعمالاً في المعاني تسمية للمفعول
 باسم المصدر اذ لوصف هو القول الذي هو المصدر والصفة هي المفعول الذي يوصف بالقول

وأكثر الصفاتية علي هذا الثاني وقولهم أيضا يصح على القول الأول كما كنا نقرره قبل ذلك
 إذ أهل العرف قد يخصون أحد اللفظين بالنقل دون الآخر لكن تقرير قولهم على هذه الطريقة
 الثانية أكمل وأتم كما ذكرناه هنا فقول أحد وغيره فن وصف من الله شيئا بما يصف به نفسه
 قالته الموصوف هو الصفة كعلمه ويديه وهذه الصفة الموصوفة وصف الله بها نفسه أي أخبر
 بها عن نفسه وأثبتها لنفسه كقوله أنزله بعلمه وقوله (ما منك أن تسجد لما خلقت بيدي)
 ثم قال أحد فإذا قيل لهم من تصيدون قالوا نبيد من يدبر أمر هذا المخلوق قلنا هذا الذي يدبر
 أمر هذا المخلوق هو مجهول لا يعرف بصفة قالوا نعم قلنا قد عرف المسلمون انكم لا تأمنون بشيء
 وانما تدفنون عن أنفسكم الشئ بما تطهرون الى أن قال لهم قد جعمتم في مسئلة الكلام كما تقدم
 ذكر لفظه بين كفر وتشبيه فتعالى عن هذه الصفة الى قوله قال فقالوا لا تكونون موحدين
 أبدا حتى تقولوا قد كان الله ولا شيء قلنا نحن نقول قد كان الله ولا شيء ولكن اذا قلنا ان الله
 لم يزل بصفاته كلها أليس انما لنصف الها واحدا بجميع صفاته وضربنا لهم في ذلك مثالا قلنا أخبرونا
 عن هذه النخلة أليس لها جذع وكرب وليف وسعف وخوص وجوار واسمها ثم شئ واحد وسميت
 نخلة بجميع صفاتها فكذلك الله وله المثل الاعلى بجميع صفاته اله واحد لا تقول أنه قد كان في وقت من
 الاوقات لا يعلم حتى خلق فلم والذي لا يعلم هو جاهل ولكن نقول لم يزل الله عالما قادرا مالا كالمشي
 ولا كيف وقد سمي الله رجلا كافرا اسمه الوليد بن المفيرة المخزومي فقال (ذرفي ومن خلقت
 وحيدا) وقد كان الله سبحانه وحيدا له عيتان واذنان ولسان وشفتان وبدان ورجلان وجوارح
 كثيرة قد سباه وحيدا بجميع صفاته فكذلك الله وله المثل الاعلى هو بجميع صفاته إله واحد
 فقد بين ان ما لا يعرف بصفة فهو معدوم وهذا حق ودين انه متعال عن الصفة التي وصفة بها
 الجهمية وذكر انه اذا قلنا لم يزل بصفاته كلها انما نصف الها واحدا وبين ان النبات والحيوان
 يسمى واحدا وان كان له صفات هي كالجذع والكرب من النخلة وكاليد والرجل من الانسان
 قارب أولى أن يكون واحدا وان كان له صفات اذ هو أحق بالوحدانية واسم الواحد من
 المخلوقات التي قد تنفرد صفاتها وتبعض وتكون مركبة منها والرب تعالى أحد صمد لم يلد
 ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد والمقصود انه سمي هذه الامور صفات أيضا - ونظير ذلك
 ما ذكره أبو عمر بن عبد البر في التمهيد في شرح اللوطا بعد ان قال أهل السنة مجمعون على

الاقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والایمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز الا
 انهم لا يكتفون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة
 كلها والخوارج فكلهم ينكرونها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون ان من أقر بها مشبه
 وهم عند من أقر بها نافون للمعبود بلا سوف والحق فيها قاله القائلون بما ينطق به كتاب الله
 وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله روى حرمله بن يحيى سمعت عبد الله بن وهب يقول
 سمعت مالك بن أنس يقول من وصف شيئاً من ذات الله مثل قوله وقالت اليهود يد الله
 منأولة فإشار بيده الى عنقه ومثل قوله وهو السميع البصير فإشار الى عيته واذنه أو شيئاً من
 يديه قطع ذلك منه لانه شبه الله بنفسه ثم قال مالك أما سمعت قول البراء حين حدث ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لا يضحى باربع من الضحايا وأشار البراء بيده كما أشار النبي صلى الله عليه
 وسلم قال البراء ويدي أقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكره البراء أن يصف يد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلالاً له وهو مخلوق فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء انتفى
 والمقصود قوله من وصف شيئاً من ذات الله فجعل الموصوف من ذات الله وغالب كلام السلف
 على هذا كقول عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون نظير مالك في كلامه المشهور
 في الصفات وقد رواه بالاسناد أبو بكر الأثرم وأبو عمرو الطلمنكي وأبو عبد الله بن بطة في
 كتبهم وغيرهم قال أما بعد فقد فهمت ما سئلت فيما تابعت الجهمية ومن خلفها في صفة الرب
 العظيم الذي فاقت عظمته الوصف والتقدير وكلت الألسن عن تفسير صفته وانحسرت العقول
 دون معرفة قدره ردت عظمته العقول فلم نجد مساعاً فرجبت خاسته وانما أمره بالانظر والتفكر
 فيما خلق بالتقدير وانما يقال كيف لمن لم يكن مرة ثم كان فاما الذي لا يحول ولا يزول ولم يزل
 وليس له مثل فإيه لا يعلم كيف هو الا هو وكيف يعرف قدر من لم يبدأ ومن لا يموت ولا يبلى
 وكيف يكون لصفة شيء منه حداً أو متتهى يعرفه عارف أو يحده قدره واصف على أنه الحق اللين
 لاحق أحق منه ولا شيء أئين منه . الدليل على عجز القول عن تحقيق صفته عجزها عن تحقيق
 صفة أصغر مخلوقاته لا تكاد تراه صغيراً يحول ويحول ولا يرى له سمع ولا بصير لما يتعجب به ويحتال
 من عقله أعضل بك واخفى عليك بمأظهر من سمعه وبصره فبارك الله أحسن الخالقين وخالقهم
 وسيد الادة وربههم ليس كمثله شيء وهو السميع البصير اعرف رحمتك الله تعالى غناك عن تكلف

صفة مالم يصف الرب من نفسه بجرك عن معرفة قدر ما وصف منها اذا لم تعرف قدر ما وصف فما
كافك علم مالم يصف هل يستدل بذلك على شيء من طاعته أو ينزجر به عن معصيته فأما الذي
جحد ما وصف الرب من نفسه تمعنا وتكلفا قد استهوت الشياطين في الارض حيران فصار يستدل
بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال لا بد أن كان له كذا من أن يكون له كذا
فسمى عن البين بالثبني فجحد ما سمى الرب من نفسه لصمت الرب عما لم يسم منها فلم يزل يميل له
الشیطان حتى جحد قول الله عز وجل (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) فقال لا يراه أحد
يوم القيامة فجحد والله أفضل كرامة الله التي أكرم بها أوليائه يوم القيامة من النظر الى وجهه
ونظرة ايام في مقعد صدق عند مليك مقتدر فهم بالنظر اليه ينضرون الى أن قال وانما جحد
رؤيته يوم القيامة اقامة للحجة الضالة المائلة لانه قد عرف اذا تجلى لهم يوم القيامة رأوا منه ما كانوا
به قبل ذلك مؤمنين وكان له جاحدا وقال المسلمون يا رسول الله هل نرى ربنا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل تضارون في رؤية الشمس ليس دونها سحب قالوا لا قال فهل تضارون
في رؤية القمر ليملة البدر ليس دونه سحب قالوا لا قال فاتكم ترون ربكم يومئذ كذلك وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمتلي النار حتى يضع الجبار فيها قدمه فتنول قط ويتروي
بعضها الى بعض وقال لثابت بن قيس لقد ضحكك الله بما فلت بضيفك البارحة وقال فيما بلغنا
ان الله ليضحك من ازلكم وتوطينكم وسرعة اجابتكم فقال له رجل من العرب ان ربنا ليضحك
قال نعم قال لاندم من رب يضحك خيرا في اشياء لهذا مما لم يخصه وقال الله تعالى (وهو السميع
البصير) وقال (واصبر لحكم ربك فانك باعينا) وقال (وتصنع على عيني) وقال (ما منكم ان تسجد لما
خلقت يدي) وقال (والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى
عما يشركون) فوالله ما دلم على عظم ما وصف من نفسه وما تحيط به قبضته الا صغر نظيرها منهم
عندم ان ذلك الذي اتى في روعهم وخلق على معرفة قلوبهم فما وصف الله من نفسه فساه على
لسان رسوله سميناه كما ساه ولم تشكف منه صفة ماسواه لا هذا ولا هذا لا نجحد ما وصف
ولا تشكف معرفة مالم يصف اعلم رحمك الله ان العصمة في الدين ان تنتهي حيث انتهى بك ولا
تجاوز ما قد حد لك فان من قوام الدين معرفة للمعروف وانكار للنكر فما بسطت عليه المعرفة
وسكنت اليه الاقنعة وذكر أصله في الكتاب والسنة وتوارث علمه الامة فلا تخافن في ذكره

وصفته من ربك ما وصف من نفسه عينا ولا تكلف بما وصف من ذلك قدرا وما أنكرته نفسك ولم تجد ذكره في كتاب ربك ولا في الحديث عن نبيك من ذكر صفة ربك فلا تكلف علمه بعقلك ولا تصفه بألسانك وأصبت عنه كما صبت الرب عنه من نفسه فإن تكلفك معرفة ما لم يصف به نفسه مثل أنكارك ما وصف منها فكما أعظمت ما جحدوا لجادون بما وصف من نفسه فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون بما لم يصف منها فقد والله عز المسلمون الذين يعرفون المعروف وغيرهم يعرف وينكرون المنكر وإنكارهم ينكر يسمون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه وما يلزمهم مثله عن نبيه فأمراض من ذكر هذا وتسميته من الرب قلب مسلم ولا تكلف صفة قدره ولا تسمية غيره من الرب مؤمن وما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ساء من صفة ربه فهو بمنزلة ما سمي ووصف الرب تعالى من نفسه والراسخون في العلم الواقفون حيث انتهى علمهم الواصفون لربهم بما وصف من نفسه التاركون لما ترك من ذكرها لا ينكرون صفة ما سمي منها جحدا ولا يتكفون وصفه بما لم يسم تمثالا لأن الحق ترك ما ترك وسمى ما سمي فمن يقع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا وهب الله لنا ولكم حكما والحقنا بالمصالحين فتدبر كلام هذا الإمام وما فيه من المعرفة والبيان والمقصود هنا تكلمه بلفظ من في مواضع عديدة أقوله وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى يعرفه عارف أو يحمد قدره وأصف فذكر أن صفة شيء منه لا يعرف أحد حدها ولا قدرها ثم قال الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفة عجزها عن تحقيق صفة أصغر مخلوقاته فجعل الصفة هنالك لا شيء منه لأنه استدلال بالعجز عن تحقيق صفة المخلوق ثم أمر بمعرفة ما ظهر عليه بالكتاب والسنة والسكوت عما لم يظهر علمه وذم من قى ما ذكر أو تكلف علم ما لم يذكر فقال اعرف غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بمجرك عن معرفة قدر ما وصف منها فذكر أن من نفسه ما لم يصفه ونهى عن تكلف صفته لأن الذي وصفه من نفسه يسجز عن معرفة قدره فالمعجز عما لم يذكر أولى قال إذا لم تعرف قدر ما وصف فما كلفك علم ما لم يصف ثم قال فاما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تمثالا وتكلفنا فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمي من نفسه بأن قال لا بد أن كان له كذا من أن يكون له كذا فجحد ما سمي الرب من نفسه بصمت الرب عما لم يسم منها فذكر أيضا في هذا الكلام أن الرب وصف من نفسه وسمى من نفسه

ما وصف وسمى وصفت عما لم يسم من نفسه وإن الجهمية يمجّدون الموصوف المسمى من نفسه بأن ذلك يستلزم كذا وينفون اللازم الذي صحت الرب عنه فلم يذكره بنفي ولا اثبات ثم بين أن الجهمي ينكر الرؤية لأنه قد عرف إذا تجلّى لهم يوم القيامة وأوامته ما كانوا به قبل ذلك مؤمنين وكان له جاحداً فذكر أن المؤمنين يرون منه يوم القيامة ما صدقوا به في الدنيا وجحدته الجهمية وأن الجهمي علم أن رؤيته تستلزم ثبوت ما جحدته فلذلك أنكرها وهكذا فإن الرؤية تستلزم ثبوت ذلك لا ريب ولهذا كان من أثبت الرؤية ووافق الجهمي على نفي لوازمها مخالفاً للقطرة العقلية عند عامة العقلاء المتيقنة والثافية ثم قال لماذا ذكر قوله والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه فوالله ما دلهم على عظم ما وصف من نفسه وما تحيط به قبضته إلا صغر نظيرها منهم فذكر أن ما دلّ عليه الآية هو ما وصفه من نفسه وأن هذا الموصوف منه نظيره منهم صغير فإذا كان هذا عظمة الذي هو صغير بالنسبة إلى ما لم يذكر فكيف بعظمة ما لم يصف من نفسه سبحانه وتعالى ثم قال فما وصف من نفسه فسماه سمياً كما ساء ولم تكلف منه صفة ما سواه فذكر أناسي ونصف ماسي ووصف من نفسه ولا تكلف أن نصف منه ما سوى ذلك لأن مجّد الموصوف من نفسه ولا تكلف معرفة ما لم يصفه من نفسه وسائر كلامه يوافق هذا بين أنه وصف من نفسه موصوفات وسكت عما لم يصفه من نفسه كقوله فإن تكلفك معرفة ما لم يصف من نفسه مثل إنكارك ما وصف منها فكما أعظمت ما جحد الجاحدون بما وصف من نفسه فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون بما لم يصف منها فقد والله عزّ المسلمون الذين يعرفون المعروف ويعرفهم يعرف وينكرون المنكر ويأنكروا ينكر يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه وما يبلغهم مثله عن نبيه فأمرض من ذكر هذا وتسميته من الرب قلب مسلم ولا تكلف صفة قدره ولا تسمية غيره من الرب قلب مؤمن* قوله في هذا الموضع يسمعون ما وصف الرب من نفسه من هذا في كتابه فإنه قال هنا ما وصف الرب به نفسه من هذا وفي سائر المواضع يقول ما وصف من نفسه وذلك لأنه هنا قال يسمعون فلا بد أن يذكر الكلام الذي وصف الله به نفسه والمسموع يتضمن ما وصفه من نفسه فلها قال يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا وفي غير هذا الموضع كقوله فما وصف من نفسه فسماه سمياً كما ساء أراد ما دل عليه الكلام وبينه ووصفه وهو الذي وصفه الله من نفسه وسماه وذلك يعلم ويعرف ويذكر ولا يسمع إلا

اذا وصف و ذكر وسيا تي بيان ان هذه الموصوفات التي وصفها الله من نفسه يوصف بها أيضا
 فهي موصوفة باعتبار الرب يوصف بها باعتبار * و ذكر أبو الشيخ الاصهاني في كتاب السنة
 له قال وفيما اجازني جددي رحمه الله قال قال اسحق بن راهويه إن الله تبارك وتعالى وصف
 نفسه من كتابه بصفات استغنى الخلق كلهم عن أن يصفوه بغير ما و وصف به نفسه واجله في
 كتابه فأما امر النبي صلى الله عليه وسلم معنى اراد الله تبارك وتعالى قال الله في كتابه حيث ذكر
 عيسى بن مريم فقال تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك وقال في حكم كتابه فصمق من في
 السموات ومن في الارض الا من شاء الله والارض جئما قبضته يوم القيامة والسموات
 مطويات بيمينه وقال بل يدها مبسوطةتان وقال يداؤه فوق أيديهم وقال خلقت يدي وقال في
 آيات كثيرة وهو السميع البصير وقال وتضع على عيني وكل ما و وصف الله به نفسه من الصفات
 التي ذكرناها مما هي موجودة في القرآن وما لم نذكر فهو كما ذكر وانما يلزم الابد الاستسلام
 لذلك والتعبد لا نزول صفة مما وصف الله به نفسه أو وصف الرسول عن جهة لا بكلام ولا
 بأرادة انما يلزم المسلم الاداء ويؤمن بقلبه أن ما و وصف به نفسه في القرآن انما هي صفاته ولا يعقل بي
 مرسل ولا ملك مقرب تلك الصفات الا بالاسماء التي عرفهم الرب تبارك وتعالى فأما أن يدرك أحد
 من بني آدم معنى تلك الصفات فلا يدرك أحد وذلك ان الله تعالى انما و وصف من صفاته قدر ما تحتمله
 عقول ذوى الالباب ليكون ايمانهم بذلك ومعرفة بان الوصف بما و وصف به نفسه ولا يعقل
 احد مثناه ولا متهى صفاته وانما يلزم المسلم ان يثبت معرفة صفات الله بالاتباع والاستسلام
 كما جاء فن جهل معرفة ذلك حتى يقول انما اصف ما قال الله ولا ادري ما معاني ذلك حتى يفضى الى
 ان يقول بمعنى قول الجهمية يدنمه ويحتج بقوله ايدينا انما ما ونحو ذلك فقد ضل عن سواء السبيل
 هذا غرض كلام الجهمية حيث يؤمنون بجميع ما و صفنا من صفات الله ثم يحرفون معنى الصفات
 عن جهتها التي وصف الله بها نفسه حتى يقولوا معنى السميع هو البصير ومعنى البصير هو
 السميع ويجعلون اليد يد نعمة واشباه ذلك يحرفونها عن جهتها لانهم هم المظلة * فقد
 تين مستند حكاية ابن شجاع التلجي وزرقان وغيرهما لما ينقلونه عن أهل الاثبات من
 التحريف كقولهم ان الله هو القرآن أو إن القرآن بضمه و ذكر ان محمد بن شجاع إمام الواقف
 هو وأصحابه الذين لا يقولون القرآن مخلوق ولا غير مخلوق يطلقون عليه انه محدث بمعنى

انه أحدثه في غيره وهو معنى قول من قال إنه مخلوق ليس بينهما فرق الا في اللفظ وقد سلك
هذا المسلك طوائف من أهل البدع من الرافضة وغيرهم يقولون هو محدث مجبول ولا يقولون
هو مخلوق ويزعمون ان لفظ الخلق يحتمل المقترى وهم في المعنى موافقون لأصحاب المخلوق وقد
وافقهم على الترادف طوائف السكالية والاشعرية وطوائف من أهل الفقه والحديث والتصوف
يقولون المحدث هو المخلوق في غيره لا يسمون محدثا الا ما كان كذلك فهو لا كلهم يقولون من قال
انه محدث كان معنى قوله انه مخلوق ولزمه القول بانه مخلوق فهو أحد الوجوهين للانكار على
داود الاصهاني وغيره ممن قال انه محدث واطلق القول بذلك وان كان داود وأبو معاذ وغيرهما
لم يريدوا بقوله انه محدث انه بائن عن الله كما يريد الذين يقولون انه مخلوق بل ذهب داود وغيره
ممن قال انه محدث وليس بمخلوق من أهل الاثبات انه هو الذي تكلم به وانه قائم بذاته ليس
بمخلوق منفصل عنه ولعل هذا كان مستند داود في قوله لعبد الله أحب ان تمدني عنده وتقول
له ليس هذا مقالتي اولى ليس كما قيل لك فانه قد يكون قصد بذلك اني لا أقول انه محدث بالمعنى الذي
فيهوه وأفهموه وهو انه مخلوق وليس هذا منهجي ولم يقبل أحمد قوله لان هذا القول منكرو لو
فسره بهذا التفسير لما ذكرناه ولانه انكر مطلقا فلم يقربا للفظ الذي قاله وقد قامت عليه البينة به
فلم يقبل انكاره بعد الشهادة عليه ولانه أظهر مع هذه البدعة بدعة أخرى وهي اباحة التحليل
وهو مذهبه وأهل الحديث لم يكونوا يتنازعون في تحريم ذلك كما جاءت به الاحاديث الصحيحة
عن النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وكان محمد بن يحيى من ائمة أهل الحديث كما قال أبو نعيم
الاصهاني أبانا محمد بن عبد الله بنى الحاكم سمعت يحيى بن منصور القاضي يقول سمعت خالي
عبد الله بن علي بن الجارود يقول سمعت محمد بن سهل بن عسكر يقول كنا عند أحمد بن حنبل فدخل
محمد بن يحيى فقام اليه أحمد وتجب منه الناس ثم قال لبنيه وأصحابه اذهبوا الى أبي عبد الله فكتبوا
عنه وقد تنازع الناس في لفظ المحدث هل هو مرادف للفظ المخلوق ام ليس كذلك على قولين
قال الاشعري في المقالات لما ذكر النزاع في الخلق والكسب والفعل قال وافق أهل الاثبات على
ان معنى مخلوق معنى محدث ومعنى محدث معنى مخلوق وهذا هو الحق عندي واليه أذهب وبه أقول
وقال زهير الابري وأبو معاذ التومني معنى مخلوق انه وقع عن ارادة من الله وقوله له كن وقال كثير
من المعتزلة بذلك منهم أبو الهذيل وقد قال قائلون معنى المخلوق ان له خلقا ولم يجعلوا الخلق قولا

على وجه من الوجوه منهم أبو موسى وبشر بن المعتز الفرق بين المخلوق والمحدث هو اصطلاح
 أئمة أهل الحديث وهو موافق للغة التي نزل بها القرآن ومنهم من يفرق بين حدث ومحدث كما حكي
 القولين الأشعري قال البخاري في صحيحه في كتاب الرد على الجهمية في أثناء أبواب القرآن باب
 ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرهما من الخلائق وهو فضل الرب وأمره غالب بصفاته وفعله
 وأمره وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق وما كان بفضله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول
 مخلوق مكنون ثم قال بعد ذلك قال باب قول الله تعالى (ولا تنفع الشفاعة عنده إلا من أذن له حتى
 إذا فرغ من قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير) ولم يقل ماذا خلق ربكم وقال
 (من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه) وقال مسروق عن ابن مسعود إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل
 السموات شيئا حتى إذا فرغ من قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق وناهوا ماذا قال ربكم قالوا
 الحق قال ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الذي أنعم ثم زوي عن
 عكرمة عن أبي هريرة بلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت
 الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان حتى إذا فرغ من قلوبهم قالوا ماذا قال
 ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير ثم قال بعد أبواب باب قول الله تعالى كل يوم هوفى شأن وما
 يأتيهم من ذكر من ربهم محدث وقوله لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وإن حدثه لا يشبه حدث
 المخلوقين لقوله ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وقال ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
 إن الله يحدث من أمره ما يشاء وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وروى أيوب عن عكرمة
 عن ابن عباس قال كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم وعندكم كتاب الله أقرب الكتب
 عهدا بالله قرأونه محضاً لم يشك فيه وروى الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس
 قال يامشرك المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل الله على نبيكم أحدث
 الأخبار بالله محضاً لم يشك فيه وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا
 فكتبوا بأيديهم الكتب وقالوا هو من الله ليشتروا بذلك ثمناً قليلاً ولا ينهاكم ما جاءكم من العلم
 عن مسألهم فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذي أنزل اليكم • والذي كان
 عليه السلف والأئمة أهل السنة والجماعة أن القرآن الذي هو كلام الله هو القرآن الذي يعلم

المسلمون أنه القرآن والقرآن وسائر الكلام له حروف ومعان فليس الكلام ولا
القرآن اذا اطلق اسما لمجرد الحروف ولا اسما لمجرد المعاني بل الكلام اسم للحروف والمعاني
جميعا قدشأ بعد السلف والائمة ممن هو موافق للسلف والائمة على اطلاق القول بان القرآن كلام
الله غير مخلوق طائفتان طائفة قالت كلام الله ليس الا مجرد معنى قائم بالنفس وحروف القرآن
ليست من كلام الله ولا تكلم الله بها ولا يتكلم الله بحرف ولا صوت والم وطس ون وغير ذلك
ليست من كلام الله الذي تكلم هو به ولكن خلقها ثم منهم من قال خلقها في الهواء ومنهم من
قال خلقها مكتوبة في اللوح المحفوظ ومنهم من قال جبريل هو الذي أحدثها وصنفها باقدار
الله له على ذلك ومنهم من زعم ان محمدا هو الذي أحدثها وصنفها باقدار الله له على ذلك وهؤلاء
واقفوا للجهمية في فهمهم عن الله من الكلام ما فتنه الجهمية وفي أنهم جعلوا هذا مخلوقا كما جعلته
الجهمية مخلوقا لكن فارقوه في أنهم أثبتوا معنى القرآن غير مخلوق وقالوا ان كلام الله اسم لما يقوم
به ويتصف به لا لما يخلقه في غيره وأطلقوا القول بان القرآن غير مخلوق وان كانوا لا يريدون جميع
المعنى الذي أراده السلف والائمة والعامة بل يعضه كما ان الجهمية تطلق القول بان القرآن كلام الله
ولا يفتنون به المعنى الذي يعنيه السلف والائمة والعامة ولكن هؤلاء امنوا أن تكون هذه الحروف
من كلام الله والجهمية المحضة سموها كلام الله لكن قالوا هي مع ذلك مخلوقة وأولئك لا يحملون
ما يسمونه كلام الله مخلوقا ومنهم من يقول يسمى كلام الله أيضا على سبيل الاشتراك وأكثرهم
يقولون نسميها بذلك مجازا وأيضا فجعلت هذه الطائفة معنى واحدا قائما بذات الرب هو أمر
ونهي وخبر واستخبار وهو معنى التوراة والانجيل والقرآن وكل ما تكلم الله به وهو معنى آية
الكريسي وآية الدين وجمهور عقلاء بني آدم يقولون ان فساد هذا معلوم بضرورة العقل وفطرة بني
آدم وهؤلاء عندهم ان الملائكة تعبر عن المعنى القائم بذات الله وان الله نفسه لا يعبر بنفسه عن
نفسه وذلك يشبه من بعض الوجوه الاخرى الذي يقوم بنفسه معان فيعبر غيره عنه بمباراته وهم
في ذلك مشاركون للجهمية الذين جعلوا غير الله يعبر عنه من غير ان يكون الله يتكلم لكن
هؤلاء يقولون قام بنفسه معنى فتجعله كالآخرس والجهمية تجعله بمنزلة الضم الذي لا يقوم
به معنى ولا لفظ فعارض هؤلاء طائفة قالت ان القرآن هو الحرف والصوت أو الحروف
والاصوات وقالوا ان حقيقة الكلام هو الحروف والاصوات ولم يحملوا المعاني داخلة في مسمى

الكلام وهو لاء واقفوا المعتزلة الجهمية في قولهم ان الكلام ليس هو الا الحروف والاصوات
لكن المعتزلة لا يقولون ان الله يتكلم بكلام قائم به وحقيقة قولهم ان الله لم يتكلم بشئ وهو لاء
يقولون ان الله تكلم بذلك وان كلام الله قائم به وان كلام الله غير مخلوق وهو لاء أخرجوا الممانى
ان تكون داخلة في معنى الكلام وكلام الله كما أخرج الاولون الحروف والاصوات ان تكون
داخلة في معنى الكلام وكلام الله لكن هؤلاء الذين يقولون ان الكلام ليس هو الا الحروف
والاصوات لا يعمنون ان يكون الكلام معنى بل الناس كلهم متفقون على ان الحروف
والاصوات التى يتكلم بها المتكلم تدل على معان وانما النزاع بينهم في شيئين أحدهما ان تلك
الممانى هل هي من جنس العلوم والارادات أم هي حقيقة أخرى ليست هي العلوم والارادات
فالاولون يقولون ذلك المعنى حقيقة غير حقيقة العلم والارادة والآخرون يقولون
ليست حقيقته تخرج عن ذلك والنزاع الثاني ان معنى الكلام هل هو للمنى أو هو اللفظ
فالذين يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق ويقولون الكلام هو الحروف والاصوات هم وان
واقفوا المعتزلة في معنى الكلام فانهم يقولون ان معنى الكلام سواء كان هو العلم والارادة أو أمرا
آخر قائما بذات الله والجهمية من المعتزلة ونحوهم لا تثبت معنى قائما بذات الله بل هو لاء يقولون
ان الكلام الذي هو الحروف قائم بذات الله ايضا فوافقه هؤلاء المعتزلة أقل من موافقة الاولين
بكثير والصواب الذي عليه سلف الامة وانما ان الكلام اسم للحروف والمعانى جميعا فاللفظ
والمعنى داخل في معنى الكلام هو الاموال في ذلك أربعة أحدها ان الكلام حقيقة في اللفظ
مجازي للمنى كما يقوله الطائفة الثانية والثاني انه حقيقة في المعنى مجازي في اللفظ كما يقوله جمهور الاولين
والثالث انه مشترك بينهما كما يقوله طائفة من الاولين والرابع انه حقيقة في المجموع واذا أريد
به أحدهما دون الآخر احتاج الى قرينة وهذا قول أهل الجماعة وقديمى الاولون عن الآخرين
انهم يقولون ان القرآن قديم غير مخلوق وان القديم الذى ليس بمخلوق هو الحروف والاصوات
القائمة بالمخلوقات وهي أصوات العباد ومداد المصاحف فيحكون عنهم ان نفس صوت العبد
ونفس المداد قديم أزلى غير مخلوق وهذا مما يمل كل أحد فسادا بالحس والاضطرار وما وجدت
أحدا من علماء المروفين يقر بذلك بل ينكرون ذلك ولكن قد يوجد مثل هذا القول في بعض
الجمال من أهل البوادرى والجمال ونحوهم وانكار ذلك مأثور عن الأئمة المتقدمين كما ذكره

البخارى في كتاب خلق الافعال قال وقال اسحاق بن ابراهيم فاما الاوعية فنشك في خلقها
 قال الله تعالى (وكتاب مسطور في رق منشور) وقال (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ)
 فذكر محمد بن نصر الروضى في كتابه عن أحمد بن عمر عن عبدان عن ابن المبارك قال الوزق
 والمداد مخلوق فاما القرآن فليس بمخلوق ولا مخلوق ولكنه كلام الله ولكن طائفة يقولون
 ان لفظهم بالقرآن أو الصوت المسموع منهم غير مخلوق أو انه يسمع منهم الصوت المخلوق
 والصوت الذى ليس بمخلوق لكن هذا مما أنكره عليهم أنهم وجهوا ويرى الآخرون بمخلوق
 عن الاولين انه ليس لله في الارض كلام وان هذا القرآن الذى يقرؤه المسلمون ليس هو كلام
 الله وانه ليس لله في الارض كلام وانما هذا حكاية أو عبارة عن كلام الله وهؤلاء صادقون في
 هذا النقل فان هذا قول الاولين وهم أول من ابتدع في الاسلام القول بالحكاية والعبارة وهي البدعة
 التى اضافها المسلمون الى ابن كلاب والاشعري فان ابن كلاب قال الحروف حكاية عن كلام الله
 وليست من كلام الله لان الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم والله يتمتع أن يقوم به حروف وأصوات
 فوافق الجمية والمعتزلة في هذا الذى فجاء الاشعري بعده وهو موافق لابن كلاب على عامة أصوله
 فقال الحكاية تقتضى أن تكون مثل المحكى وليست الحروف مثل المعنى بل هي عبارة عن المعنى ودالة
 عليه وهم وآباؤهم يقولون ان تسمية ذلك كلاما لله مجاز لا حقيقة ويطلقون القول الحقيقي بان أجدان
 المسلمين لم يسمع كلام الله وأمثال ذلك سواء قالوا ان الحروف تسمى كلاما مجازا أو بطريق
 الاشتراك بينهما وبين المعاني لانها وان سميت كلاما بطريق الاشتراك فالكلام عندهم وعند الجماعة
 لا بد أن يقوم بالمتكلم فيصح على أحد قولهم أن تكون الحروف والاصوات كلاما للعباد حقيقة
 لقيامها بهم ولا يصح أن تكون كلاما لله حقيقة لانها لا تقوم به عندهم بحال فلو قال أحد منهم ان
 الحروف التى يخلقها الله في الهواء تسمى كلاما له حقيقة أو ان ما يسمع من العباد أو يوجد في
 المصاحف يسمى كلام الله حقيقة للزمه أن يحمل مسمى الكلام ما لا يقوم بالمتكلم بل يكون
 دلالة على ما يقوم بالمتكلم وان كان مخلوقا له وهذا ما وجدته لهم وهو ممكن أن يقال لكن متى
 قالوه انتقض عليهم عامة الحجج التى أبطلوا بها مذهب المعتزلة وصار للمعتزلة عليهم حجة قوية
 وقد يحكى الآخرون عن الاولين انهم يستنبطون بالمصاحف فيطوونها وينامون عليها ويجعلونها مع
 ناملهم وربما كتبوا القرآن بالغيرة وغير ذلك مما هو من أفعال الناقضين للملحدين وهذا يوجد

في أهل الحقاء والعلومهم لما أتى اليهم أثبتهم ان هذا ليس هو كلام الله صاروا يفرعون على
 ذلك فروعا من عندهم لم يأمنهم بها أثبتهم وانما هي من أفعال الزنادقة المناقضين والا فلا خلاف
 بين من يعتقد الاسلام في وجوب احترام المصاحف وكرامتها واجلالها وتزويجها وفي العمل
 بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسافروا بالقرآن الى أرض العدو وان كان أهل البدعة يتناقضون
 في الجمع بين ما جاءت به الشريعة وما اعتقدوه من البدعة لكن التناقض جائز على العباد وهو
 أيسر عليهم من التزام الزندقة والفاق والاختلاف وان كانت تلك البدعة هي المرقاة الى هذا الفساد
 وأما الطائفة الثانية التي جعلت القرآن هو مجرد الحروف والاصوات فاتهم واقفوا الجمعية من
 المنزلة وغيرهم على ذلك فان أولئك جعلوا القرآن وسائر الكلام هو مجرد الحروف والاصوات
 الدالة على المعاني لكنهم لم يحملوا الله كلاما تكلم هو به وقام به ولا جعلوا لهذه الحروف معاني
 تقوم بالله أصلا اذ عندهم لم يقيم بالله لاعلم ولا ارادة ولا غير ذلك بل جعلوا الحروف والاصوات
 مخلوقة خلقها الله في بعض الاجسام كما يزعمون انه خلق في نفس الشجرة صوتا سمعه موسى
 حروف ذلك الصوت انني أنا الله لا إله الا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري ولارب ان هذا
 يوجب أن تكون الشجرة هي القائلة انني أنا الله لا إله الا أنا فاعبدني اذ للتكلم بالكلام هو الذي
 يقوم به كما ان المتحرك بالحركة والمالم بالملم وغير ذلك من الصفات والافعال وغيرها هو من يقوم
 به الضمة ولا يجوز أن يكون لشيء متكلما بكلام يقوم بغيره ولا يقوم به أصلا كما لا يكون عالما
 قادرا بلم وقدرة لا تقوم الابنيره ومتحركا بحركة لا تقوم الابنيره وطرده ذلك عند المحققين من
 الصفاية انه لا يكون فاعلا خالقا ويكونا بفعل وخلق وتكون لا يقوم الابنيره كما هو مذهب
 أهل الحديث والصوفية والفقهاء وطوائف من أهل الكلام وما ينبغي ان يعلم ان الجمعية لما
 كانت في نفس الامر قولها قول أهل الشرك والتعطيل وليس هو قول أحد من أهل الكتب
 المنزلة ولكن لم يكن لهم بد من موافقة أهل الكتب في الظاهر كانوا في ذلك منافقين عالمين بنفاق
 انفسهم كما عليه طواغيتهم الذين علموا بمخالفة انفسهم للرسول وأقدموا على ذلك وهؤلاء
 منافقون زنادقة وأما الجبال بنفاق انفسهم صاروا في الجمع بين تكذيبهم الباطن وتصديقهم
 الظاهر جامعين بين التقيضين مضطرين الى السفسطة في العقلات والقرمطة في السمعيات
 مفسدين للعقل والدين وقولهم بخلق القرآن ونفى الصفات من أصول تصافهم وذلك انه من

المعلوم ببداية العقول أن الحى لا يكون حيا الابطحياة تقوم به ولا يكون حيا بلا حياة أو بحياة تقوم
 بغيره وكذلك العالم والقادر لا يكون عالما قادرا الا بعلم وقدرة تقوم به ولا يكون عالما قادرا بلا علم
 ولا قدرة أو بعلم وقدرة تقوم بغيره وكذلك الحكيم والرحيم والتكلم والمريد لا يكون حكيما
 ولا رحيما أو متكلما أو مريدا الا بحكمة ورحمة أو كلام وإرادة تقوم به ولا يكون حكيما بلا
 حكمة ورحيما بلا رحمة أو بحكمة ورحمة تقوم بغيره ولا يكون متكلما ولا مريدا بلا كلام
 ولا إرادة أو بكلام وإرادة تقوم بغيره وكذلك من المعلوم ببداية العقول أن الكلام والإرادة
 والعلم والقدرة لا تقوم الا بمحل اذ هذه صفات لا تقوم بانفسها ومن المعلوم ببداية العقول
 أن المحل الذى يقوم به العلم يكون عالما والذى تقوم به القدرة يكون قادرا والذى يقوم
 به الكلام يكون متكلما والذى يقوم به الرحمة يكون رحيما والذى تقوم به الإرادة يكون
 مريدا فلهذه الامور مستقرة في فطر الناس تعلمها قلوبهم علما فطريا ضروريا والالفاظ المعبرة
 عن هذه المعاني هي من اللغات التي اتفق عليها بنو آدم فلا يسمون عالما قادرا الا من قام به العلم
 والقدرة ومن قام به العلم والقدرة سموه عالما قادرا وهذا معنى قول من قال من أهل الاثبات ان
 الصفة اذا قامت بمحل عاد حكما على ذلك المحل دون غيره أى اذا قام العلم والكلام بمحل كان
 ذلك المحل هو العالم المتكلم دون غيره ومعنى قولهم ان الصفة اذا قامت بمحل اشتق له منها
 اسم كما يشتق لمحل العلم علم وللمحل الكلام متكلم ومعنى قولهم ان صدق المشتق لا ينفك عن
 صدق المشتق منه اي ان لفظ العلم والتكلم مشتق من لفظ العلم والكلام فاذا صدق على
 الموصوف انه علم لزم ان يصدق حصول العلم والكلام له ولهذا كان ائمة السلف الذين عرفوا
 حقيقة قول من قال مخلوق وان معنى ذلك ان الله لم يقم به كلام بل الكلام قام بحسب من
 الاجسام بغيره وعلموا ان هذا يوجب بالفطرة الضرورية ان يكون ذلك الجسم هو المتكلم
 بذلك الكلام دون الله وان الله لا يكون متكلما اصلا وصاروا يذكرون قولهم بحسب ما هو عليه في نفسه
 وهو ان الله لا يتكلم وانما خلق شيئا تكلم عنه وهكذا كانت الجمعية تقول اولانم انها زعمت ان
 المتكلم من فعل الكلام ولو في غيره واختلفوا هل يسمى متكلما حقيقة أو مجازا على قوانين فلهم
 في تسمية الله تعالى متكلما بالكلام المخلوق ثلاثة اقوال أحدها وهو حقيقة قولهم وهم فيه اصدق
 لاظهارهم كفرهم ان الله لا تكلم ولا يتكلم والثاني وهم فيه متوسطون في النفاق انه يسمى متكلما

بطريق الحجاز والثالث وهم فيه متناقضون تماماً محضاً انه يسمى متكلماً بطريق الحقيقة وأساس النفاق
 الذي يبي عليه الكذب فهذا كانوا من اكذب الناس في تسمية الله متكلماً بكلام ليس قائماً به وانما
 هو مخلوق في غيره كما كانوا كاذبين مقترين في تسمية الله عالماً قادراً امره بذا متكلماً بلا علم يقوم به
 ولا قدرة ولا ارادة ولا كلام فكانوا وان نطقوا باسماهم فهم كاذبون بتسميته بهاءهم متحدثون
 في الحقيقة كالخالد الذين نفاوا عنه ان يسمى بالرحمن (واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن
 السجد لما تأمرنا وزادهم نفورا) وبذلك وصفهم الائمة وغيرهم ممن خبر مقالاً منهم كما قال الامام
 أحمد فيها خرجه في الرد على الجهمية فاذا قيل لهم من تبيدون قالوا نعبد من يدبر امر هذا
 المخلق قلنا فهذا الذي يدبر امر هذا المخلق هو مجبول لا يعرف بصفة قالوا نعم قلنا قد عرف
 المسلمون انكم لا تثبتون شيئاً انما تدفون عن انفسكم التشنه بما تظهرون وقلنا لهم هذا الذي
 يدبر هو الذي كلم موسى قالوا لم يتكلم ولا يتكلم لان الكلام لا يكون الا بجراحة والجوارح
 عن الله منفية فاذا سمع الجاهل قولهم يظن انهم من اشده الناس تعظيماً لله ولا يعلم انهم انما
 يقولون بقولهم الى ضلالة وكفر وقال بعد ذلك بياناً ما انكرت الجهمية ان يكون الله كلم موسى
 صلى الله على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء قلنا لم انكرتم ذلك قالوا ان الله لم يتكلم ولا يتكلم انما
 كون شيئاً فبر عن الله وخلق صوتاً فسمع وزعموا ان الكلام لا يكون الا من جوف وفم ولسان
 وشفتين قلنا هل يجوز لمكون اول غيره ان يقول يا موسى اتنى لئلا الله لاله الا انا فاعبدي أو اني
 انا ربك فن زعم ذلك فقد زعم ان غير الله ادعى الربوبية ولو كان كما زعم الجهمي ان الله كون الاشياء
 كأن يقول ذلك المكون يا موسى انا الله رب العالمين لا يجوز ان يقول اني انا الله رب العالمين وقد
 قال الله جل ثناؤه وكلم الله موسى تكليماً وقال ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه وقال اني اصطفيتك
 على الناس برسالاتي وبكلامي فهذا منصوص القرآن وأما ما قالوا ان الله لم يتكلم ولا يتكلم فكيف
 يصنعون بحديث سليمان الاعمش عن خيشمة عن عدي بن حاتم الطائي قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما منكم من أحد الا وسيله الله ليس بينه وبينه ترجمان وأما قولهم ان الكلام لا يكون
 الا من جوف وفم وشفتين ولسان أليس الله قال للسماوات والأرض انيا طوعاً أو كرها قلنا ايها
 طائمين اترها انها قالت بحجوف وشفتين ولسان وقال الله جل ثناؤه وسخرنا مع داود الجبال
 يسبحن اترها انها سبحت بحجوف وفم وشفتين ولسان والجوارح اذا شهدت على الكافر وقالوا

لم شهدتم علينا قالوا أنطق الله الذي أنطق كل شيء أراها قطعت بحرف وفم وشفتين ولسان
ولكن الله أنطقها كما شاء فكذلك تكلم الله كيف شاء من غير أن تقول جوف ولا فم ولا شفتان ولا
لسان فلما خفته الحجة قال ان الله كلم موسى الا ان كلامه غيره قلنا غيره مخلوق قال نعم قلنا هذا مثل قولكم
الاول الا انكم تدفعون الشبهة عن أنفسكم بما تظنون وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام
ربه قال يارب هذا الكلام الذي سمعته هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامي وانا كلتك بقوة
عشرة آلاف لسان ولى قوة الالسن كلها وانا اقوي من ذلك وانا كلتك على قدر ما تطيق
بذلك ولو كلتك ياكثر من ذلك لمت قال فلما رجع موسى الى قومه قالوا صف لنا كلام ربك قال
سبحان الله وهل أستطيع ان أصفه لكم قالوا فشيبه لنا قال أسعتم الصواعق التي تقبل في أحلى
حلاوة سمعتموها فكانه مثله وقلنا للجمية من القائل يوم القيامة يا عيسى بن مريم أنت قلت
للناس اتخذوني وأمي اليمين من دون الله اليس الله هو القائل قالوا يكون الله شيا فيعبر عن الله كما
كون فغير لموسى قلنا فمن القائل فلنسأل الذين أرسل اليهم ولنسأل الرسلين فلنقص عنهم
يعلم وما كنا غائبين اليس الله هو الذي يسأل قالوا هذا كله انما يكون شيا فيعبر عن الله قلنا
قد اعظمتم على الله الفرية حين زعمتم ان الله لا يتكلم فشبهتموه بالاصنام التي تعبد من دون الله لان
الاصنام لا تكلم ولا تحرك ولا تزول من مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الحجة قال ان الله قد يتكلم
ولكن كلامه مخلوق قلنا وكذلك بنو آدم عليه السلام كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله تعالى
بخلقهم حين زعمتم ان كلامه مخلوق ففي مذهبكم ان الله كان في وقت من الاوقات لا يتكلم حتى خلق
التكلم وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جمعتم بين كفر وتشبيه فتعالى الله
جل ثناؤه عن هذه الصفة بل نقول ان الله جل ثناؤه لم يزل متكلما اذا شاء ولا يقول انه قد كان ولا يتكلم
حتى خلق ولا يقول انه قد كان لا يعلم حتى خلق فعمل ولا يقول انه قد كان ولا قدرة حتى خلق لنفسه قدرة
ولا يقول انه قد كان ولا نوره حتى خلق لنفسه نورا ولا يقول انه قد كان ولا عظمة حتى خلق لنفسه
عظمة فقالت الجمية لنا لما وصفنا من الله هذه الصفات ان زعمتم ان الله ونوره والله وقدرته والله
وعظمته فقد قلتم يقول النصاري حين زعمتم ان الله لم يزل بنوره والله وقدرته قلنا لا نقول
ان الله لم يزل وقدرته ولم يزل بنوره ولكن لم يزل بنوره وبقدرته لا متى قدر ولا كيف قدر
فقالوا لا تكونون موحدين أبدا حتى تقولوا كان الله ولا شيء قلنا نحن نقول كان الله ولا

شيء ولكن اذا قلنا ان الله لم يزل بصفاته كلها ليس انما نصفها واحدا بجميع صفاته وضربنا
 لهم مثلا في ذلك قلنا لهم اخبرونا عن هذه النحلة اليس لها جذوع وكرب وليف وسعف وخوص
 وجوار واسمها اسم واحد سميت نحلة بجميع صفاتها فكذلك الله جل ثناؤه وله المثل الاعلى بجميع
 صفاته اله واحد لا نقول انه قد كان في وقت من الاوقات ولا قدرة حتى خلق قدرة والذي
 ليس له قدرة هو عاجز ولا نقول قد كان في وقت من الاوقات ولا يعلم حتى خلق فعلم والذي
 لا يعلم فهو جاهل ولكن نقول لم يزل الله قادرا عالما مالا كالا متى ولا كيف وقد سمي الله
 رجلا كافرا اسمه الوليد بن النيرة المخزومي فقال ذرفي ومن خلقت وحيدا وقد كان الله سماه
 وحيدا له عينان واذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة قد سماه وحيدا بجميع
 صفاته فكذلك الله وله المثل الاعلى هو بجميع صفاته اله واحد وقال أبو الحسن الاشعري
 في كتاب المقالات وهذا ذكر اختلاف الناس في الاسماء والصفات الحمد لله بصيرا خطأ المخطئين
 وعمى العمين وحيرة المتحيرين الذين نقوا صفات رب العالمين وقالوا ان الله جل ثناؤه وتقدست
 أسماؤه لا صفات له وانه لا علم له ولا قدرة ولا حياة له ولا سمع له ولا بصر له ولا عز له ولا
 جلال له ولا عظمة له ولا كبرياء له وكذلك قالوا في سائر صفات الله التي يوصف بها نفسه
 قال وهذا قول أخذوه عن اخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون ان للعالم صالما لم يزل ليس يعلم
 ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير ولا قدير وعبروا عنه بان قالوا عين لم يزل لم يزدوا على
 ذلك غير ان هؤلاء الذين وصفنا قولهم من المعتزلة في الصفات لم يستطيعوا ان يظهروا من ذلك
 ما كانت الفلاسفة تظهره فظهروا معناه بنفهم ان يكون للباري علم وقدرة وحياة وسمع وبصر
 ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره من ذلك ولا فصحو به غير ان خوف
 السيف يمنهم من ذلك وقد أفصح بذلك رجل يعرف بان الايدى كان يتحل قولهم فرغم ان
 الباري تعالى عالم قادر سميع بصير في الجاز لافي الحقيقة ومنهم رجل يعرف بعباد بن سليمان
 يزعم انه لا يقال ان الباري عالم قادر سميع بصير حكيم جليل في حقيقة القياس قال لاني لو قلت
 انه عالم في حقيقة القياس لكان لا عالم الا هو وكان يقول القديم لم يزل في حقيقة القياس لان القياس
 يتمسك لان القديم لم يزل ومن لم يزل قديم فلو كان الباري عالما في حقيقة القياس لكان لا عالم الا هو
 قال وقد اختلفوا فيما بينهم اختلفا فاشتق فيهم احوالهم واضطربت فيهم اقاويلهم ثم ساق اختلافهم وكذلك

قال في الابانة فصل وزعمت الجهمية ان الله لا علم له ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر له وارايدوا ان ينفوا ان الله عالم قادر حي سميع بصير فمنهم خوف السيف من اظهارهم نفي ذلك فاقبوا بعمناء لانهم اذا قالوا لا علم لله ولا قدرة له فقد قالوا انه ليس بهالم ولا قادر ووجب ذلك عليهم وهذا انما أخذوه من اهل الزندقة والتعطيل لان الزنادقة قال كثير منهم ان الله ليس بيلم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير فلم يقدروا المعتزلة ان تفصح بذلك فانت بعمناء وقالت ان الله عالم قادر حي سميع بصير من طريق التسمية من غير ان يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة والسمع والبصر * ومقصودنا التنبيه على انه من المستقر في العقول والمسموع ما تقدم ذكرنا له مع ان الحى العالم القادر للتكلم المريد لا بد ان تقوم به الحياة والعلم والقدرة والكلام والارادة وان ما قام به ذلك استحق ان يوصف بانه حي عالم قادر متكلم مريد فهذه اربعة امور ثبوت حكم الصفة لحملها واستثاؤه عن غير حملها وثبوت الاسم المشتق من اسمها لحملها وانتفاء الاسم عن غير حملها والجمهية من المعتزلة وغيرهم خالفوا ذلك من ثلاثة اوجه (أحدها) زعمهم ان الله حي عليم قدير من غير ان تقوم به حياة ولا علم ولا قدرة فاقبوا الاسماء والاحكام مع نفي الصفات (الثاني) أبعد من ذلك من وجه انهم قالوا هو متكلم بكلام يقوم بغيره وليس الجسم الذي قام به الكلام متكلم به فاقبوا الاسم والحكم بدون الصفة ونفوا الاسم والحكم عن موضع الصفة لكنهم لم يحملوا متكلم الا من له كلام وجعلوا هناك عالما قادرا من لا علم له ولا قدرة (الثالث) أبعد من ذلك من وجه آخر وهو ما قالوه في الارادة تارة ينفونها وتارة يقولون هو مريد بارادة لا في عمل فاقبوا الاسم والحكم بدون الصفة وجعلوا الصفة تقوم بغير عمل وكل هذه الامور الثلاثة مما يلزم ببداية العقل وبما فطر الله عليه العباد بالمعلوم الضرورية ان ذلك باطل وهو من التناق لكانهم احتجوا في ذلك بحجة الزمها لهم الكلاية والاشعرية ومن وافقهم وهو الصفات الفعلية مثل كونه خالقا رازقا عادلا محييا يمينا وتسمى صفة التكوين وتسمى الخلق وتسمى صفة الفعل وتسمى التأثير فقالوا هو خالق فاعل مكون عادل من غير أن يقوم به خلق ولا تكوين ولا فعل ولا تأثير ولا عدل فكذلك التكلم والمريد وقالوا ان الخلق هو نفس المخلوق واتبعهم على ذلك الكلاية والاشعرية فصار للاولين طعنهم حجة بذلك وانما قرن هؤلاء بين الامرين لانهم قالوا ان قلنا ان التكوين قديم لم قدم المكونات والمخلوقات كلها وهذا معلوم الفساد بالحس وان قلنا انه محدث لم

قيام الحوادث به • وأما الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وطوائف من أهل الكلام من الرادين على المنزلة من المرجئة والشيعة والكرامية وغيرهم فيطردون ما ذكر من الأدلة ويقولون لا يكون فعلا الا قبل يقوم بذاته وتكون يقوم بذاته وخالق الذي يقوم بذاته غير الخالق الذي هو المخلوق وهذا هو الذي ذكره الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك في كتبهم كما ذكره فقهاء الحنفية كالطحاوي وأبي منصور الماتريدي وغيرهم وكما ذكره البغوي في شرح السنة وكما ذكره أصحاب أحمد كأبي اسحاق وأبي بكر عبد العزيز والقاضي وغيرهم لكن القاضي ذكر في الخلق هل هو المخلوق أو غيره قولين ولكن استقر قوله على ان الخلق غير المخلوق وان خالفهم بن عقيل وكما ذكره أبو بكر محمد بن اسحاق الكلإبازي في كتاب اعتقاد الصوفية وكما ذكره أئمة الحديث والسنة قال البخاري في آخر الصحيح في كتاب الرد على الجهمية والزنادقة باب ما جاء في تخليق السموات والارض ونحوها من الخلائق وهو فعل الرب وأمره فالرب بصفاته وفعله وأمره وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون ولا ريب ان هذا القول الذي عليه أهل السنة والجماعة هو الحق فان ما ذكر من الحجة ان العالم القادر المتكلم للرب لا يكون الا بأن يقوم به العلم والقدرة والكلام والارادة هو بعينه يقال في الخالق والفاعل فانه من المعلوم ببداية العقول وظهورها ان الصانع الفاعل لا يكون صانعا فاعلا الا ان يقوم به ما يكون به فاعلا صانعا ولا يسمى الفاعل فاعلا كالضارب والقاتل والحسن والمطمع وغير ذلك الا اذا قام به الفعل الذي يستحق به الاسم ولكن الجهمية نفت هذا كله وفروخهم واقتهم في البعض دون البعض • وأما أهل الاثبات فباثون على القطرة كما وردت به الشريعة وكما جاء به الكتاب والسنة فان الله وصف نفسه في غير موضع بأفعاله كما وصف نفسه بالعلم والقدرة والكلام ومن ذلك الحجب والايان والنزول والاستواء ونحو ذلك من أفعاله ولكن هنا أخبر بأفعاله وهناك ذكر اسماء المتضمنة للافعال ولم يفرق السلف والائمة بين اسماء الافعال واسماء الكلام كما في صحيح البخاري عن سعيد بن جبير ان رجلا سأل ابن عباس قال اني أجد في القرآن أشياء تختلف على فذ كر مسائل ومنها قال وقوله (وكان الله غفورا رحيا وكان الله عزيزا حكيما وكان الله سميما بصيرا) فكانه كان ثم مضى فقال ابن عباس وقوله (وكان الله غفورا رحيا سمي نفسه ذلك وذلك قوله

أى لم أزل كذلك هذا لفظ البخاري بهما واختصر الحديث ورواه البرقاني من طريق شيخ البخاري
 بهما فقال ابن عباس فاما قوله وكان الله غفورا رحيما وكان الله عزيزا حكيما وكان الله سميعا بصيرا
 فان الله جعل نفسه ذلك وسمى نفسه ذلك ولم يخله أحد غيره وكان الله أى لم يزل كذلك هذا لفظ
 الحميدي صاحب الجمع ورواه البيهقي عن البرقاني من حديث محمد بن ابراهيم البوشنجي عن يوسف بن
 عدي شيخ البخاري قال ان الله سمي نفسه ذلك ولم يخله غيره فذلك قوله وكان الله أى لم يزل كذلك
 ورواه البيهقي من رواية يعقوب بن سفيان عن يوسف ولفظ السائل فكانه كان ثم مضى ولفظ ابن
 عباس فان الله سمي نفسه ذلك ولم يخله غيره فذلك قوله وكان الله أى لم يزل يقال جعلت زيدا
 عالما اذ جعلته في نفسك وجعلته عالما اذا جعلته في نفسي أى اعتقدته عالما كما قال تعالى وجعلوا
 الملائكة الذين هم عباد الرحمن انما أى اعتقدوهم وقد جعلتم الله عليكم كفيلا أى في قلوبكم بما
 عقدتموه من الإيمان فقولوه جعل نفسه ذلك وسمى نفسه ذلك يخرج على الثاني أى هو الذى حكم بذلك
 وأخير بثبوته له وسمى به نفسه لم يخله ذلك أحد غيره وقوله وكان أى لم يزل كذلك والمبنى أنه
 أخبر ان هذا أمر لم يزل عليه وهو الذى حكمه لنفسه وسمى به نفسه لم يكن الخلق هم الذين حكموا
 بذلك له وسموه بذلك فاراد بذلك أنه لو كان ذلك مستفادا من تحلة الخلق له لكان محدثا
 له بمحدث الخلق فاما اذا كان هو الذى سمي نفسه وجعل نفسه كذلك فهو سبحانه لم يزل ولا
 يزال كذلك فلماذا أخبر بانه كان كذلك ولهذا أتبع أئمة السنة ذلك كقول أحمد في رواية حنبل
 لم يزل الله عالما متكلما غفورا وقال في الرد على الجهمية لم يزل الله عالما قادرا مالكا لا متي
 ولا كيف ولهذا احتج الامام أحمد وغيره على ان كلام الله غير مخلوق بان النبي صلى الله عليه وسلم
 استعاذ بكلمات الله في غير حديث فقال أعوذ بكلمات الله التامة في صحيح البخاري عن ابن عباس
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعوذ الحسن والحسين أعيد بكلمات الله التامة وذكر الحديث
 وفي صحيح مسلم عن خولة بنت حكيم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن أحدكم اذا نزل
 منزلا قال أعوذ بكلمات الله التامات وذكر الحديث وفي صحيح مسلم أيضا عن أبي هريرة ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يسمي أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق وذكر
 الحديث وذلك في أحاديث أخر قال أحمد وغيره ولا يجوز ان يقال أعيدك بالسما أو بالجمال أو
 بالأنبياء أو بالملائكة أو بالعرش أو بالأرض أو بشيء مما خلق الله ولا يتوعد الا بالله أو بكلماته

وقد ذكر الاحتجاج بهذا البيق في كتاب الاسماء والصفات لكن قل احتجاج أحمد على غير وجهه وعورض بمارضة فلم يجب عنها ثم قال البيق ولا يصح ان يستعبد من مخلوق بمخلوق فتدل على أنه استعاض بصفة من صفات ذاته وهي غير مخلوقة كما أسره الله أنه يستعبد بذاته وذاته غير مخلوقة ثم قال وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه كان يستدل بذلك على أن القرآن غير مخلوق قال وذلك أنه ما من مخلوق الا وفيه نقص (قلت) احتجاج أحمد هو من الوجه الذي تقدم كما حكينا لفظ المروذي في كتابه الذي عرضه على أحمد والقصود هنا ثم الكلام على قول الطائفة الثانية الذين قالوا ان القرآن هو الحروف والاصوات دون المعاني ثم ان قولهم هذا متناقض في نفسه فان الحروف والاصوات التي سمعها موسى عبرية والتي ذكرها الله عنه في القرآن عربية فلو لم يكن الكلام الا مجرد الحروف والاصوات لم يكن بين الكلام الذي سمعه موسى والذي ذكره الله أنه سمعه قدراً مشتركاً أصلاً بل كان يكون الاخبار بأنه سمع هذه الاصوات التي لم يسمها كذب وكذلك سائر من حكى الله في القرآن أنه قال من الامم المتقدمة الذين تكلموا بنبر العربية فانما تكلموا بلغتهم وقد حكى الله ذلك باللغة التي أنزل بها القرآن وهي العربية وكلام الله صدق فلو كانت قولهم مجرد الحروف والاصوات والحروف والاصوات التي قالوها ليست مثل هذه لم تكن الحكاية عنهم مطلقاً بل كلامهم كان حروفاً ومعاني فحكى الله عنهم ذلك بلغة أخرى والحروف تابعة للمعاني والمعاني هي القصود الاعظم كما يترجم كلام سائر المتكلمين وهؤلاء الثمينة الذين واقفوا أهل السنة والجماعة على ان القرآن كلام الله غير مخلوق وواقفوا الممتزلة على ان الكلام ليس هو الا مجرد الحروف والاصوات يقولون ان كلام الله القاسم به ليس هو الا مجرد الحروف والاصوات وهذا هو الذي بينته أيضاً في جواب الحقنة وبينت ان هذا لم يقله أحد من السلف ولا قالوا أيضاً انه معنى قائم بذاته بل كلاهما بدعة وانا ليس في كلامي شيء من البدع ثم منهم من يقول هو مع ذلك قديم غير حادث لمواقعهم الطائفة الاولى على ان معنى قول السلف ان القرآن كلام الله غير مخلوق انه صفة قديمة قائمة بذاته لا يتعلق بمشيئته واختياره قط ومنهم من لا يقول ذلك بل يقول هو وان كان مجرد الحروف والاصوات وهو قائم به فانه يتعلق بمشيئته واختياره وانه اذا شاء تكلم بذلك واذا شاء سكوت وان كان لم يزل كذلك * وظن المواقفون

للسلف على ان القرآن كلام الله غير مخلوق من القائلين بأن الكلام ليس الا معنى في النفس وكثير من القائلين بأنه ليس الا الحروف والاصوات ان معنى قول السلف القرآن كلام الله غير مخلوق انه صفة قديمة قائمة بذاته لا يتعلق بمشيئته واختياره وارادته وقدرته وهذا اعتقده في جميع الامور المضافة الى الله انها إما أن تكون مخلوقة منفصلة عن الله تعالى وإما أن تكون قديمة غير متعلقة بمشيئته وقدرته وارادته ومنعوا أن يقال انه يتكلم اذا شاء أو انه لم يزل متكلماً اذا شاء أو انه قادر على الكلام أو التكلم أو انه يستطيع أن يتكلم بشيء دون شيء أو انه ان شاء تكلم ولن شاء سكت أو انه يقدر على الكلام والسكوت كما يمتنع أن يقال انه يحكي اذا شاء أو انه يقدر على أن يحكي وعلى أن لا يحكي ان الحياة صفة لازمة لذاته يمتنع أن يكون الا حياً فيوما سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً فاعتقد هؤلاء في الكلام والارادة والحب والبنف والرضا والسخط والاتبان والهيبة والاستواء على العرش والفرح والضحك مثل الحياة * وأول من أظهر هذا القول من الواقفين لاهل السنة في الاصول الكبار هو عبد الله بن سعيد بن كلاب وهذا مقتضى ما ذكره الاشعري في المقالات فانه لم يذكر ذلك عن أحد قبله بل ذكر عن بعض المرجئة انه يقول بقوله وذكر عن بعض الزيدية ما يمتثل أن يكون موافقاً لبعض قوله وذكر أبو الحسن في كتاب المقالات قول أهل الحديث وأهل السنة فقال * هذه حكاية قول جملة أصحاب الحديث وأهل السنة * جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الاقرار باقائه وملائكته وكتبه وورثته وما جاء من عند الله ومارواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يردون من ذلك شيئاً والله تعالى إله واحد فرد صمد لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولداً وأن محمداً عبده ورسوله وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وان الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوي وأن له يدين بلا كيف كما قال خلقت يدي وكما قال بل يدها مبسوطتان وان له عينين بلا كيف كما قال تجري باعيننا وان له وجهاً كما قال وسيق وجه ربك ذو الجلال والاكرام وأن أسماء الله لا يقال انها غير الله كما قالت المعتزلة والخوارج وأقروا ان الله علماً كما قال (أنزله يعلمه) وكما قال (وما تحمل من أنثى ولا تضع الا بعلمه) وأنبتوا السمع والبصر ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة وأنبتوا الله القوة كما قال (أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) وقالوا انه لا يكون في الارض من خير ولا

شر الا ماشاء الله وان الاشياء تكون بمشيئة الله تعالى كما قال تعالى (وما تشاؤون الا ان يشاء
 الله) ولما قال المسلمون ماشاء الله كان وما لم يشاء لا يكون وقالوا ان احدا لا يستطيع ان يفعل
 شيئا قبل ان يفعله او يكون اجد يقدر ان يخرج عن علم الله او ان يفعل شيئا علم الله انه لا يفعله
 واتوا انه لا خالق الا الله وان اعمال الابداء يخلقها الله تعالى وان الابداء لا يقدر ان يخلقوا
 شيئا وان الله وفق المؤمنين لطاعته وخذل الكافرين ولطف بالمؤمنين ونظر وأصلحهم وهداهم
 ولم يلفظ بالكافرين ولا أصلحهم ولا هدام ولو أصلحهم لكانوا صالحين ولو هدام لكانوا
 مهتدين وان الله يقدر ان يصلح الكافرين ويظلمهم حتى يكونوا مؤمنين ولكنه أراد ان
 يكونوا كافرين كما علم وخذ لهم ولم يصلحهم وطبع على قلوبهم وان الخير والشر بقضاء الله وقدره
 ويؤمنون بقضاء الله وقدره غيره وشره حلو ومره ويؤمنون انهم لا يملكون لانفسهم نفعا
 ولا ضررا الا ماشاء الله كما قال ويلجئون أمرهم الى الله ويثبتون الحاجة الى الله في كل وقت
 والتمسوا الى الله في كل حال ويقولون ان القرآن كلام الله غير مخلوق (الكلام في الوقف واللفظ)
 من قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم لا يقال اللفظ بالقرآن مخلوق ولا يقال غير مخلوق
 ويقولون ان الله يرى بالابصار يوم القيامة كما يرى القمر ليلة البدر يراه المؤمنون ولا يراه
 الكافرون لانهم عن الله محجوبون قال الله تعالى (كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) وان
 موسى عليه السلام سأل الله الرؤية في الدنيا وان الله تجلي للجبل فجعله دكا فاعلمهم بذلك لانه
 لا يراه في الدنيا بل يراه في الآخرة ولا يكفرون احدا من أهل القبلة بذنب يرتكبه كنعوا الزنا
 والسرقة وما أشبه ذلك من الكبائر ومع بما معهم من الايمان مؤمنون وان ارتكبوا
 الكبائر * والايمان عندهم هو الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وبالقدر خيره وشره وحلوه
 ومره وما أخطأهم لم يكن ليصيبهم وما أصابهم لم يكن ليخطئهم والاسلام ان يشهد أن
 لا إله الا الله على ما جاء في الحديث والاسلام عندهم غير الايمان ويقرون بان الله مقلب القلوب
 يقرون بشفاعته رسول الله صلى الله عليه وسلم وانها لاهل الكبائر من أمته وبمذاب القبر
 وان الحشر حق والصراط حق والبث بعد الموت حق والمجاسبة من الله للعباد حق والوقوف
 بين يدي الله حق ويقرون بان الايمان قول وعمل يزيد وينقص ولا يقولون مخلوق ولا غير
 مخلوق ويقولون انما الله هي الله ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار ولا يحكمون

بالجنة لاحد من الموحدين حتى يكون الله ينزلهم حيث شاء ويقولون أمرم الى الله ان شاء
عندهم وان شاء غفر لهم ويؤمنون بان الله تعالى ان شاء عذبهم وان شاء غفر لهم ويؤمنون
بان الله تعالى يخرج قوما من الموحدين من النار على ما جاءت به الروايات عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وينكرون الجدل والمراء في الدين والخصومة في القدر والمناظرة فيما يتناظر
فيه أهل الجدل ويتنازعون فيه من دينهم بالتسليم للروايات الصحيحة ولما جاءت به الآثار
التي رواها الثقات عدلا عن عدل حتى ينتهي ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يقولون
كيف ولا لم لان ذلك بدعة ويقولون ان الله لم يأمر بالشر بل نهي عنه وأمر بالخير ولم يرش
بالشر وان كان مریدا له ويمرفون حق السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه وأخذون
بفضائلهم ويمسكون عما شجر بينهم صغيرهم وكبيرهم ويقدمون أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليا
رضي الله تعالى عنهم ويقولون انهم الخلفاء الراشدون المهديون أفضل الناس كلهم بعد النبي
صلى الله عليه وسلم ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان الله
ينزل الى سماء الدنيا فيقول هل من مستنفر) كما جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال الله (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) ويرون
اتباع من سلف من أئمة الدين وان لا يتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ويقولون ان الله تعالى
يجي يوم القيامة كما قال وجاء ربك والملك صفا صفا وان الله يقرب من خلقه كيف شاء كما
قال (ونحن أقرب اليه من جبل الوريد) ويرون العيد والجمعة والجماعة خلف كل امام بر وفاجر
ويثبتون المسح على الخفين سنة ويرونه في الحضر والسفر ويثبتون فرض الجهاد للمشركين
منذ بعث نبيه صلى الله عليه وسلم الى آخر غصابة قتال الدجال وبعد ذلك • ويرون الدعاء
لأئمة المسلمين بالصالح وان لا يخرجوا عليهم بالسيف وان لا يقتلوا في الفتنة ويصدقون بخروج
الدجال وان عيسى بن مريم يقتله ويؤمنون بمنكر ونكير والمراج والرؤيا في المنام وان
الدعاء لموتى المسلمين والصدقة عنهم بعد موتهم تصل اليهم ويصدقون بان في الدنيا سحرة وان
الساحر كافر كما قال الله وان السحر كائن موجود في الدنيا ويرون الصلاة على كل من مات من
أهل القبلة مؤمنهم وفاجرهم وموادتهم ويقولون بان الجنة والنار مخلوقتان وان من مات مات
بأجله وكذلك من قتل قتل بأجله وان الارزاق من قبل الله تعالى يرزقها عباده حلالا كانت أو حراما

وان الشيطان يوسوس للانسان ويشككه ويخبطه وان الصالحين قديموز ان يخصهم الله تعالى
بآيات تظهر عليهم وان السنة لا تسخ القرآن وان الاطفال أسرم الى الله تعالى ان شاء عذبهم
وان شاء قتلهم مالاراداعالم مالمالامباد عاملون وكتب ان ذلك يكون وان الامور بيد الله تعالى ويرون
الصبر على حكم الله والاخذ بما أسراه تعالى به والانهاء عما نهى الله عنه وإخلاص العمل والنصيحة
للمسلمين ويدنون بعبادة الله تعالى في العابدن والنصيحة لجماعة المسلمين واجتناب الكبائر
والزنا وقول الزور والمصيبة والفخر والكبر والازراء على الناس والمجب ويرون عناية كل داع
الى بدعة والتشاغل بقراءة القرآن وكتابة الآثار والنظر في الفقه مع التواضع والاستكانة
ومحسن الخلق وبذل المعروف وكف الاذى وترك الغيبة والنميمة والسماية ونفقة المأكل والمشرب
وقال فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول واليه نذهب
ما توفقنا الاله وهو حسبنا وبه نستعين وعليه نتوكل واليه المصير قال فاما أصحاب عبد الله
ابن سعيد فانهم يقولون باكثر مما ذكرناه عن أهل السنة ويثبتون ان الباري لم يزل حيا عالما قادرا
سيما بصيرا عزيزا عظيما جليلا كبيرا كريما مريدا متكلما جوادا ويثبتون العلم والقدرة
والحياة والسمع والبصر والعظمة والجلال والكبرياء والارادة والكلام صفاته لله تعالى وقال
ويقولون أسماء الله تعالى وصفاته لا يقال هي غيره ولا يقال ان علمه غيره كما قالت الجهمية ولا يقال
ان علمه هو هو كما قال بعض المعتزلة وكذلك قولهم في سائر الصفات فذكر الاشعري ان أصحاب
ابن كلاب يقولون باكثر قول أهل الحديث وان لهم زيادة أخرى وذلك دليل على انهم يتقصون
عن أقوالهم فاما قول ابن كلاب في القرآن فلم يذكره الاشعري الا عنه وحده وجعل له ترجمة
فقال « وهذا قول عبد الله بن كلاب » قال عبد الله بن كلاب ان الله لم يزل متكلما وان كلام الله
صفة له قائمة به وانه قديم بكلامه وان كلامه قائم به كما ان العلم قائم به والقدرة قائمة به
وهو قديم بعلمه وقدرته وان الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزى ولا يتبعض
ولا يتأخر وانه معنى واحد بالله تعالى وان الرسم هو الحروف المتغايرة وهو قراءة القارئ
وانه خطأ ان يقال كلام الله هو هو أو بعضه أو غيره وان العبارات عن كلام الله تختلف وتتأخر
وكلام الله ليس بمختلف ولا متأخر كما ان ذكرنا في يختلف وتتأخر والمذكور لا يختلف ولا يتأخر
واتما سمي كلام الله عربيا لان الرسم الذي هو العبارة عنه وهو قراءته عربي فسمي عربيا لئلا

وكذلك سمي عبرانيا وكذلك سمي امر العلة وسمى نبال العلة وخبر العلة ولم يزل الله متكلماً قبل
 ان يسمي كلامه امر او قبل وجود العلة التي بها سمي كلامه امر او كذلك القول في تسميته نبالاً وخبراً
 وانكر ان يكون الباري لم يزل مخبراً وكذلك لم يزل ناهياً فهذه حكاية الاشعري عن ابن كلاب انه
 يقول ان الله لم يزل متكلماً وان كلامه صفة له قائم به كعلمه وقدرته وكذلك سائر الصفات التي يثبتها
 الله تعالى هي عنده قديمة قائمة بالله غير متعلقة بمشيئته وقدرته وأما الجهمية المحضة من المعتزلة
 وغيرهم فمقدم لا يقوم به شيء من هذه الصفات ولا غيرها بل كل ما يضاف اليه فانما يعود
 معناه الى امر مخلوق منفصل عنه كما قاله في الكلام ولما قال أولئك هؤلاء ان الحروف
 لا تكون الا متعاقبة ولا بد لها من مخارج وكلاهما يمنع قدمها قال لهم هؤلاء هذا بعينه وارد
 في المعنى فان المعاني مطابقة للحروف في الترتيب وهي مفتقرة الى عمل كافتقار الحروف فاقبل
 في أحدهما قيل في الآخر ولما زعم أولئك ان الكلام كله هو معنى واحد قال هؤلاء ان جاز
 ان يعقل ان المعاني المتنوعة تعود الى حرف واحد جاز ان يعقل ان الحروف المتنوعة تعود الى
 حرف واحد وقالوا لهم أيضاً الترتيب نوعان ترتيب ذاتي وترتيب وجودي فالاول كترتيب العلم
 على الحياة والمعلوم على العلة التامة وهؤلاء الذين فسروا قولهم بأنه غير مخلوق بأنه لا يتعلق بمشيئته
 وقدرته سواء قالوا انه معني أو هو حروف أو هو معنى وحرف يقولون ان المخلوق هو المحدث وهو
 ما يحدثه الله تعالى منفصلاً عنه وأنه ماثم لا قديم أو مخلوق وما كان قديماً فانه لازم لذات الله تعالى
 لا يتعلق بمشيئته وقدرته ولا يكون فلا له وما كان محدثاً فهو المخلوق المنفصل عن الله تعالى
 وهو المتعلق بمشيئته وقدرته ولا يقوم عندهم بذات الله فعل ولا كلام ولا ارادة ولا غير ذلك
 بما يتعلق بمشيئته وقدرته ويقولون لا تحمل الحوادث بذاته ولا يجوز عليه الحركة ولا فعل حادث
 ولا غير ذلك وهؤلاء يتأولون كلما ورد في الكتاب والسنة مما يخالف ذلك وهو كثير جداً
 كقوله ثم استوى على العرش ثم استوى الى السماء وكما وصف به نفسه من الحي والايان
 والنزول وغضبه يوم القيامة ورضاه على أهل الجنة وتكليمه لموسى وعباده يوم القيامة وتكلمه
 بالوحي اذا تكلم به فسمعه الملائكة وهؤلاء جميعاً يحتاجون على قدم القرآن بحججهم المشهورة
 التي هي أصل المذهب التي احتج بها الاشعري وأصحابه والقاضي أبو بلي وابن عقيل وأبو الحسن
 ابن الزاغوني وغيرهم وهي التي تقدم ذكرها في بيان أصل الطائفة الاولى عن أبي المعالي لانه

اعتقد أنه صاغها على وجه يدفع بها بعض الأسئلة وقد ذكرنا ذلك ونين أنه ساهما على امتناع حلول الحوادث به ونحن نذكرها هنا كما ذكرها هؤلاء فإن هذا مشهور في كلامهم كليم وقد اقرت أصحاب الاشعري أن هذه الطريقة هي عمدته وعمدة غيره من أئمتهم كالقاضي أبي بكر وأبي اسحاق وابن فورك وأبي منصور على قدم الكلام قال لو كان كلام الباري جادنا لم يحل من أن يقوم بذات الباري تعالى فيكون محلا للحوادث بمثابة الجواهر أو يحدث لافي محل وذلك محال لأنه يؤدي الى ابطال التفرقة بين ما يقوم بنفسه وبين ما لا يقوم بنفسه على أن في نفس المحل في اختصاصه اذ ليس اختصاصه به سبحانه أولى من اختصاصه بغيره وإن حدث في محل آخر وقام به كان كلاما لذلك المحل وكان المحل به متكلما آسرا لها لان كل قائم بمحل اختصاص به اختصاصا يجب أن يضاف اليه عند البارة باخص أو صافه يشق له أو لا جملة التي المحل منها وصف منه إما من أخص وصفه أو أعم أو صافه أو من معناه أو يصح اضافته اليه باخص وصفه فإذا لم يكن ذلك بطل أن يخلق كلامه في محل وإذا بطلت هذه الاقسام بطل كونه حادثا وقال طائفة منهم القاضيان أبو علي بن^(١) وأبو يعلى وابن عقيل وأبو الحسن الزعفراني وهذا لفظه قال والطريق الثاني للمعقول وفيه أدلة نذكر منها الجلي من معتمدها فن ذلك تقول لو كان كلام الله مخلوقا لم يحل أن يكون مخلوقا في محل أولا في محل فان كان في محل فلا يخلو أن يكون محله ذات الباري سبحانه أو ذاتا غير ذاته مخلوقة ومحال أن يكون خلقه الله في ذاته لأن ذلك يوجب كون ذاته تعالى محلا للحوادث وهذا محال اتفقت الأئمة قاطبة على إحالة محال أن يكون في محل هو ذات غير ذاته تعالى لأن ذلك يوجب أن يكون كلاما لتلك الذات ولا يكون كلاما لله تعالى ولا له لوجاز أن يكون كلاما لله تعالى يقال له كلامه وصفته لجاز أن يقال مثل ذلك في سائر الصفات مثل الكون واللون والحركة والسكون والارادة الى غير ذلك من الصفات وهذا مما اتفقت على بطلانه ومحال أن يكون خلقه لافي محل من جهة أن الكلام صفة والصفات لا بد لها من محل تقوم به ولوجاز أن يقال كلام الله لافي محل لجاز أن يقال ارادة وحركة وشهوة وفعل ولون لافي محل وهذا مما يدل على إحالة قطعا وإذا بطلت هذه الاقسام ثبت أنه غير مخلوق ثم قال قالوا قد وصفت الباري بأشياء حدثت في غيره ألا ترى أنا نصفه بأنه محسن بإحسان أحدثه في حق عباده ونصفه

بانه كاتب لوجود كتابه أحسنها في اللوح المحفوظ فما كان يتمتع ان يكون ههنا مثله قلنا الاحسان
صفة قائمة بنفس المحسن وليس توقف وصفه بهذه الصفة على وجود الاحسان منه واذا ظهر
احسانه على خلقه كان ذلك أثر وصفه بالاحسان لان ما قبله هو صفته وجري ذلك مجري
وصفه بانه صانع فانه يوصف بذلك لانه عالم بحقيقة المصنوع لان الصفة هي المصنوع وكذلك
القول في وصفه بانه كاتب لان الكتابة تجري مجري الصفة في انها نوع من أنواع العلوم
بكيفيات الفعل في إيجاد فعله وذلك أمر غير المصنوع وهذا بين واضح قلت هذا الازام
بالحسن والكاتب والمادل والمخالق ونحو ذلك هو الازام مشهور للمعتزلة على قول أهل الاثبات
باطنه ان التكلم لا بد ان يقوم به الكلام فالزموم أسماء الافعال وهذا السؤال هو الذي ضضع
هذه الحجة عند أبي للمالي الجويني والرازي وغيرهم لما ألزمهم المعتزلة بذلك ولهذا عدل عنها
أبو المال الى ان قال قد حصل الاتفاق على أنه سبحانه متكلم بكلامه وانه لا بد من ضرب
من الاختصاص في اضافة الكلام اليه ثم الاختصاص إما اختصاص قيام واما ان يكون
اختصاص فعل بفاعل والثاني باطل لانه لا فرق بين خلق الاجسام وأنواع الاعراض وبين خلق
الكلام في انه لا يرجع الى القديم سبحانه صفة حقيقة من جميع ما خلقه قلت فهو في هذا لم يلتزم أن
الصفة اذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لثلاث رد عليه الما رضات لكن قال يزول الاختصاص
وهذا الذي ذكره في الحقيقة يستلزم لذلك ولمزوم له فان الكلام له اختصاص فان لم
يكن بفاعله كان بمحله والمارضات وارادة لا محالة وأجاب غيره عن اسم المادل والحسن ونحوهما
بان قالوا المادل من تمام الاسماء عندنا لانه فاعل العدل وانما يشترط قيام العدل بالمادل منالا
من حيث كان فاعلا للعدل بل لخصوص وصف ذلك الفعل فان العدل قد يكون حركة أو سكونا
أو نحوهما فن ذلك الوجه يجب قيامه به وكل معنى له ضد فشرط قيامه بالموصوف به والذي
يسمى عدلا فينا من الافعال فله ضد وهو الجور فن ذلك يجب قيامه بالفاعل منا قلت هذه فروق
لاحقيقة لما عند التامل فان قيام الكلام بالتكلم بقيام الفعل بالفاعل سواء لا فرق بينهما لا في
الشاهد ولا في اللغة والاشتقاق ولا في القياس العقلي ولهذا عدل الرازي عن تقرير الطريقة
المشهوره من أن للتكلم من قام به الكلام اذا كانت تحتاج الى هذه المقدمة والى نفي جواز كونه
محلا للحوادث وأثبت ذلك بطريقة في غاية الضعف وهي الاجماع الجدل للركب والمعتزلة

طردوا هذا الاصل الفاسد لهم في مسائل الصفات والقدر فجعلوه موصوفا بفعولاه القائمة
 بنيره حتى قالوا من فعل الظلم فهو ظالم ومن فعل السفه فهو سفيف ومن فعل الكذب فهو كاذب
 ونحو ذلك وكل هذا باطل بل للوصوف بهذه الاسماء من قامت به هذه الافعال لا من جعلها
 فعلا لغيره أو قائمة بنيره والاشعرية عجزوا عن مناظرتهم في هذا المقام في مسألة القرآن ومسائل
 القدر بكونهم سلموا لهم ان الرب لا تقوم به صفة فعلية فلا يقوم به عدل ولا احسان ولا تأثير
 أصلا فلزمهم أن يقولوا هو موصوف بفعولاه فلا يجب أن يكون القرآن قائما به ويكون
 مسمى بانباء الصالح التي خلقها الكن أبو محمد بن كلاب يقول لم يزل كرمها جوادا فهذا قد يجب عن صفة
 الاحسان وحدها بذلك وأما ساو أهل الآيات من أهل الحديث والفقه والنصوف والكلام
 من المرجئة والشيعة والكرامية وغيرهم فيقولون ان الرب تقوم به الافعال فيتصرف به طردا
 لما ذكر في الكلام وان الفاعل من قام به الفعل فالعادل والمحسن من قام به العدل والاحسان
 كما أشرنا الى هذا فيما تقدم وبهذا أجاب القاضي وابن الحسن وابن الزاغوني وغيرهم فجواب
 هؤلاء المعتزلة جيد لكن تنازع هؤلاء هل ما يقوم به يتمتع بخلق بمشيئته وقدرته فالقاضي وابن
 الزاغوني وغيرهم مشوا على أصلهم في امتناع قيام الحوادث به ولكن تفسيرهم للصانع والكاتب
 بالعالم ليس بمستقيم على هذا الاصل فانه اذا جاز أن تفسر الافعال بالعلم قيل مثل ذلك في الجميع
 فبطل الاصل بل الكتابة والصنعة فعل يقوم به وان استلزم العلم وهل يجب أن يكون قدما
 لا يتعلق بمشيئته وقدرته أو يجوز أن يكون من ذلك ما يتعلق بمشيئته وقدرته على القولين في
 الكلام والافعال وقد ظن من ذكر من هؤلاء كأبي علي وأبي الحسن بن الزاغوني ان الامة
 قاطبة اتفقت على أنه لا تقوم به الحوادث وجعلوا ذلك الاصل الذي اعتمدوه وهذا مبطلهم من
 العلم وهذا الاجماع نظير غيره من الاجماع الباطلة المدعاة في الكلام ونحوه وما أكثرها فن
 تدبرها وجد عامة المقالات الهامدة يتونها على مقدمات لا تثبت الاجماع مدعي أوقياس
 وكلاهما عند التحقيق يكون باطلا ثم من العجب ان بعض متكلمي أهل الحديث من أصحاب
 أحمد وغيرهم يدعون مثل هذا الاجماع مع النصوص الكثيرة عن أصحابهم ينقض ذلك بل عن
 امامهم وغيره من الأئمة حتى في لفظ الحركة والانتقال بينهم في ذلك نزاع مشهور وقد أثبت
 ذلك طوائف مثل ابن حامد وغيره وقد ذكر اجماع أهل السنة على ذلك حرب الكرماني

وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهما من علماء السنة المشهورين فليتدبر العاقل ما وقع في هذه
الاصول من الاضطراب وليحمد الله على الهداية وليقل ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ولكن نعرف ان هذه الحجة
تبين فساد قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم الذين يقولون خلق الله كلامه في محل فاذكروه
يبين فساد هذا القول الذي اتفقت سلف الامة وأئمتها على ضلالة قائله بل ذلك عند من يعرف
ما جاء به الرسول معلوم الفساد بالاضطرار من دين الاسلام ولكن هذا يسلم ويترد لمن جعل
الافعال قائمة به وجعل صفة التكوين قائمة به ولهذا انتفضت على الاشعرية دون الجمهور وبين
ان كلام الله قائم به وهذا حق وأما كونه لا يتكلم اذا شاء ولا يقدر ان يتكلم بما شاء فهذا لا يصح
الا بما ابتدعته الجهمية من قولهم لا يتحرك ولا تحل به الحوادث وبذلك نقول ان يكون استوى
على العرش بعد ان لم يكن مستويا وان يحى يوم القيامة وغير ذلك مما وصف به نفسه في
الكتاب والسنة وأما قول هؤلاء لو خلقه في نفسه لكنت ذاته محلا للحوادث فالذين يقولون
انه يتكلم اذا شاء لا يقولون انه يخلق في نفسه شيئا اذ الخلق هو فعل ايضا قائم به عندهم بمشيئته
فلا يكون للخلق خلق آخر والا ثم الدور والتسلسل ولهذا لم يقل أحد ممن قال بذلك ان كلامه
مخلوق بل كل من قال ان كلامه مخلوق قائما مراده انه بخلقه منفصلا عنه والسلف علموا ان هذا
مرادهم فعملوا يبينون فساد ذلك كقول مالك وأحمد وغيرهما كلام الله من الله ولا يكون من الله
شيء مخلوق وقولهم كلام الله من الله ليس ببيان عنه وقول أحمد لمن سأله أليس كلامك منك قال
بلى قال فكلام الله من الله ومثل هذا كثير في كلامهم فلو ان المحتج قال اتفق المسلمون على
انه لا يخلق في ذاته شيئا لكان هذا كلاما صحيحا فان أحدا لم يطلق عليه انه يخلق في نفسه شيئا فيما
اعلم بخلاف اللفظ الذي ادعاه فان النزاع فيه من أشهر الامور والذين أثبتوا ذلك أكثر من
الذين نفوه من أهل الحديث وأهل الكلام جميعا ولكن اتفق الامة فيما اعلم انه لا يخلق في نفسه
شيئا يبطل مذهب المعتزلة ولا يدل على انه قديم لا يتعلق بمشيئته وقدرته ولعل هذه حجة عبد العزيز
الكناني ولهذا النزاع العظيم بين الذين يقولون هو مخلوق أو أحدث بمعنى انه أحدث في غيره
والذين يقولون هو قديم لا يتعلق بمشيئته وقدرته اذا تدبره اللبيب وجد أن كل طائفة انما تقيم
الحجج على ابطال قول خصمها لا على صحة قولها أما الذين ينفون الخلق عنهم فادلتهم عامتها مبينة

على أنه لا بد من قيام الكلام به وأنه يتمتع أن يكون متكلما بكلام لا يقوم إلا بفعله وهذا
أفضل صحيح وهو من أصول السلف التي ينووا به فساد قول الجهمية وأما الذين قالوا مخلوق
فليس لهم حجة إلا ما يتضمن أنه متعلق بمشيئته وقدرته وإن ذلك يمنع كونه قديما وذلك كقوله
أنا أرسلنا نوحا وأوحينا إلى إبراهيم وأهلكنا القرون لا يكون إلا بعد وجود الخبر عنه وألا
كان كذبا لأنه أخبار عن الماضي وكذلك أخباره عن أقوال الأمم المتقدمة وبخطابة بعضهم
بعضا بقوله قالوا وقالوا كذلك فهنا لا يكون إلا بعد وجود الخبر عنه وقولهم أنه موصوف بأنه
محمول عربيا وأنه أحكم آياته ثم فصلت وهذا أخبار بفعل منه تعلق به وذلك يوجب تعلقه
بمشيئته وقدرته وقد نص أحمد على أن الجمل فعل من الله غير الخلق كما تقدم ذكر لفظه وقد
حققوا ذلك بأن الله ذكر أنه جعله عربيا على وجه الامتنان علينا به والامتنان إنما يكون
بفعله المتعلق بمشيئته وقدرته لا بالأموال اللازمة لذاته ومن خالف ذلك أجابوا بجواب ضعيف
كقول ابن الزاغوني جعلناه أي أظهرناه وأزله فيقال لهم يمكن في ذلك أن يقال أنزلناه قرآنا
عربيا فاته عندهم لا يقدر على أن ينزله ويظهره غير عربي ولا يمكن ذلك فإذا كان ذلك ممتعا
لذاته كيف يمتن بترك فعله وإنما الممكن أن ينزله أولا ينزله أما أن ينزله عربيا وغير عربي فهذا
ممتنع عندهم وقد قال تعالى (ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته) فلم أن جعله عجميا
كان ممكنا وعندهم ذلك غير ممكن وهذا أيضا حجة على من جعل العبارة مخلوقة منفصلة عن
الله لأنه جعل القرآن نفسه عربيا وعجميا وعندهم لا يكون ذلك إلا في العبارة المخلوقة لا في
نفس القرآن الذي هو غير مخلوق وعندهم المعنى الذي عبارته عربية هو الذي عبارته سريانية
وعبرانية فإن جاز أن يقال هو عربي لكون عبارته كذلك كان كلام الله هو عربي عجمي
سرياني عبراني لأن الموصوف بذلك عندهم شيء واحد * وكتاب الله يدل على أن كلامه يقدر
أن يجعله عربيا وأن يجعله عجميا وهو متكلم به ليس مخلوقا منفصلا عنه وأما أئمة أهل
الحديث والفقهاء والصوفية وطوائف أهل الكلام الذين خالفوا المعتزلة قديما من المرجئة
والشيعة ثم الكرامية وغيرهم فيخالفون في ذلك ويجعلون هذه الافعال القائمة بذاته متعلقة
بمشيئته وقدرته وأصحاب الامام أحمد قد تنازعوا في ذلك كما تنازع غيرهم وذكر أبو بكر
عبد العزيز عنهم في المنع قولين * وحكى الحارث المحاسبي القولين عن أهل السنة ولكن

للنصوص الصريح عن الامام أحمد وغيره من أئمة السنة يوافق هذا القول كما ذكرناه من كلامه
 في الرد على الجهمية فان الجهمي لما قال ان الله لم يتكلم ولا يتكلم فني المستقبل كما نفي الماضي
 قال أحمد فكيف يصنعون بحديث عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم
 من أحد الا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان ثم قال أحمد والجوارح اذا شهدت على
 الكافرين فقالوا لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء اتراه انطقت بجوف وشفتين
 وفم ولسان ولكن الله أنطقها كما يشاء فكذلك تكلم الله كيف شاء من غير أن نقول جوف ولا
 فم ولا شفتان ولا لسان فذكر ان الله يتكلم كيف يشاء ومن يقول بالاول يقول إن تكلمه
 لا يتعلق بالمشيئة اذ لا يتعلق بالمشيئة عند المحدث الذي هو مخلوق منفصل ثم قال أحمد
 وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام ربه قال يارب هذا الكلام الذي سمعته هو كلامك
 قال نعم يا موسى هو كلامي وانما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان ولى قوة اللسان كلها وأنا أقوى
 من ذلك وانما كلمتك على قدر ما تطيق بذلك ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمت قال فلما رجع
 موسى الى قومه قالوا صف لنا كلام ربك قال سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم قالوا
 فشبهه قال أسعتم الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها فكانه مثله فقلوه انما كلمتك
 بقوة عشرة آلاف لسان أى لغة ولى قوة اللسان كلها أى اللغات كلها وأنا أقوى من ذلك
 فيه بيان ان الكلام يكون بقوة الله وقدرته وانه يقدر أن يتكلم بكلام أقوى من كلام وهذا
 صريح في قول هؤلاء كما هو صريح في انه كله بصوت وكان يمكنه أن يتكلم بأقوى من ذلك
 الصوت وبدون ذلك الصوت وكذلك قول أحمد وقلنا للجهمية من القائل يوم القيامة يا عيسى
 وقلنا فن القائل فلنسان الذين أرسل اليهم ولنسان المرسلين فانه دليل على انه سلم عن
 تكليمه في المستقبل حيث أنكروا أن يكون منه تكليم في المستقبل ثم لما قالوا انما يكون شيئاً
 فيعبر عن الله قال قلنا قد اعظمتم على الله الفرية حين زعمتم ان الله لا يتكلم فشبهتموه بالاصنام
 التي تعب من دون الله لان الاصنام لا تكلم ولا تحرك ولا تزول من مكان * فقد حكي عنهم
 منكراً عليهم نعيمهم عن الله تعالى أن يتكلم أو يتحرك أو يزول من مكان الى مكان ثم انه
 قال فلما ظهرت عليه الحجة قال ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا وكذلك بنو آدم
 كلامهم مخلوق قد شبهتم الله ببارك وتعالى بخلقه حين زعمتم ان كلامه مخلوق فني مذهبكم ان

الله تعالى قد كان في وقت من الاوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جتمع بين كفر وتشبيه فتعالى الله جل ثناؤه عن هذه الصفة بل تقول ان الله جل ثناؤه لم يزل متكلمًا اذا شاء ولا يقول انه كان ولا يتكلم حتى خلق ولا يقول انه قد كان لا يعلم حتى خلق فلم ولا تقول ان الله قد كان ولا قدرة حتى خلق لنفسه قدرة فهذا من كلامه بين ان اولئك الذين قالوا كلامه مخلوق ارادوا انه لم يكن متكلمًا حتى خلق الكلام اذ هذا معني قولهم قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق اذ المخلوق هو القائم ببعض الاجسام فعندهم تكلمه مثل بعض الاعيان المخلوقة ولهذا يمتنع عندهم أن يكون قبل ذلك متكلمًا فرد أحد هذا بان هذا تشبيه بالانسان الذي كان عاجزًا عن التكلم لصغره حتى خلق الله له كلاما فمن مر عليه وقت وهو غير موصوف فيه بانه متكلم اذا شاء مقتدر على الكلام كان ناقصا في ذلك كفر بمحمد كمال الرب وصفته وتشبيهه له بالانسان العاجز ولهذا قال بل قول لم يزل متكلمًا اذا شاء فجمع بين الامرين بين كونه لم يزل متكلمًا وبين كون ذلك متعلقا بعيشته وانه لا يجوز في التكلم عنه الا أن يخلق التكلم كما لا يجوز في العلم والقدرة والنور وهذا هو الكمال في الكلام أن يتكلم المتكلم اذا شاء فاما العاجز عن الكلام فهو ناقص قبيح وأما الذي يلزمه الكلام ولا يتعلق بعيشته واختياره فانه يكون أيضا عاجزًا ناقصًا كالذي يصوت بنير اختياره كالاصوات الدائمة التي تلزم الجمادات بنسب اختيارها مثل النواير ولما أقام الحجة بتكليم الله تعالى موسى وانه تكلم ويتكلم وان ذلك ممكن من غير حاجة الى جوف وفم وشفتين ولسان اذا كان من المخلوقات ويتكلم وينطقها الله تعالى بدون حاجة الى ذلك فالخالق سبحانه أولى بالنماء من المخلوق اذ كل مائت للمخلوق من صفة كمال كالغناء فافقه تعالى أولى به فافقه أحق بالاستغناء عن ما استغنت عنه المخلوقات في كلامها ذكر ان الجهمي لما خففته الحجة قال ان الله كلم موسى الا ان كلامه غيره قلنا غيره مخلوق قال نعم قلنا هذا مثل قولكم الاول الا أنكم تدفون الشنة عن أنفسكم بما تظهرون فأمرهم الله تعالى لم ينكر عليه اطلاق لفظ النير على القرآن حتى استفسره ما أراد به اذ لفظ النير مجمل يراد به الذي يفارق الآخر وهو قولهم انه مخلوق ويراد به مالا يكون هو اياه وهذا بين ان اطلاق القول على الصفة بانها هي الموصوف أو غيره كلام مجمل يقبل بوجه ويرد بوجه فتي أريد بالخير المباشرة للرب كان المعنى فاسدا وانما ذكر هذا لان أهل البدع كما وصفهم به يتسكون بالمشابهة من الكلام

ولفظ الغير من التشابه فاذا قال هو غيره قليل له نعم لانه ليس هو اياه قال وما كان غير الله فهو مخلوق وغير في هذا الموضع الثاني انما يصح اذا اريد بها ما كان باثنا عن الله تعالى فهو مخلوق فيستعمل لفظ الغير في احدى المقدمتين بمعنى وفي المقدمة الاخرى بمعنى آخر لما فيها من الاجمال والاشتراك فلهذا استفسره الامام أحمد فلما فسر مراده قال فهذا هو القول الاول متى قلت هو مخلوق فقد قلت بانه خلق شيئا غير عنه وانه لا تكلم ولا يتكلم ثم احتج عليهم بما دل عليه القرآن من تكلمه في الآخرة وخطابه للرسول فلما افروا بنى التكلم عنه ازلا وأبدا ولم يفسروا ذلك الا بخلق الكلام في غيره قال قد أعظمتم القرية على الله حين زعمتم ان الله تعالى لا يتكلم فشبهموه بالاصنام التي تعبد من دون الله لان الاصنام لا تكلم ولا تحرك ولا تزول من مكان الى مكان وهذه الحجة من باب قياس الاولى وهي من جنس الامثال التي ضربها الله في كتابه فان الله تعالى حاب الاصنام بانها لا ترجع قولاً وانها لا تملك ضاروا ولا نفعاً وهذا من المعلوم ببداية القول ان كون الشيء لا يقدر على التكلم صفة نقص وان للتكلم اكمل من العاجز عن الكلام وكل ما نزهه المخلوق عنه من صفة نقص فالله تعالى أحق بنزيهه عنه وكلما ثبت لشيء من صفة كمال فالله تعالى أحق بالتصافه بذلك فالله أحق بنزيهه عن كونه لا يتكلم من الاحياء الادميين وأحق بالكلام منهم وهو سبحانه منزّه عن مماثلة الناقصين المبدوم والموات وأما قول أحمد فلما ظهرت عليه الحجة قال انه قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق فقلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله تعالى بخلقته حين زعمتم ان كلامه مخلوق ففي مذهبيكم ان الله قد كان في وقت من الاوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم وكذلك بنو آدم لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جمع بين كفر وتشبيه فتعالى الله جل ثناؤه عن هذه الصفة بل نقول ان الله جل ثناؤه لم يزل متكلاً اذا شاء ولا نقول انه قد كان ولا يتكلم حتى خلق ولا نقول انه قد كان لا يعلم حتى خلق فلم ولا نقول انه قد كان ولا قدرة حتى خلق لنفسه قدرة ولا نقول انه قد كان ولا نور له حتى خلق لنفسه نورا ولا نقول انه قد كان ولا عظمة حتى خلق لنفسه عظمة فهذا يدل على ان هذا القول أراد به الجهمي انه قد يتكلم بعد ان لم يكن متكلاً بكلام مخلوق يخلق نفسه في ذاته أو يخلقها قائماً بنفسه ليكون هذا القول غير الاول الذي قال انه يخلق شيئاً فيعبر عن الله تعالى وقال انكم شبهموه بالاصنام التي لا تتكلم ولا تحرك ولا تزول من مكان الى مكان ثم انتقل

الجبهي عن ذلك القول الى هذا القول وقال أحمد في الجواب قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق قد شبههم الله تعالى بخلقه حين زعم ان كلامه مخلوق في مذهبكم ان الله قد كان في وقت من الاوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم وكذلك بنو آدم لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جهم بين كفر وتشبيه الى آخر كلامه في هذا كله دليل على انه أنكر عليهم كونه كان لا يتكلم حتى خلق لنفسه كلاما في نفسه فصار حينئذ متكلميا بعد ان لم يكن متكلميا وبين ان ذلك يستلزم انه كان ناقصا فصار كاملا لان عدم التكلم صفة نقص وهذا هو الكفر فان وصف الله بالنقص كفر وفيه تشبيه له بمن كان ناقصا عاجزا عن الكلام حتى خلق له الكلام ولهذا قال بل نقول انه لم يزل متكلميا اذا شاء فيبين ان كونه موصوفا بالتكلم اذا شاء أمر لم يزل لا يجوز أن يكون ذلك محدثا لانه يستلزم كماله بعد نقصه وفيه تشبيه له بالآدميين كما ان منع تكلمه بالكلية تشبيه له بالجمادات من الاصنام التي تسبد من دون الله تعالى وغيره ثم انه بين ان ثبوت هذه الصفة له فيما لم يزل كشوت العلم والقدرة والنور والمظنة لم يزل موصوفا بها لا يقال انه كان بدون هذه الصفات حتى أحدثها لان ذلك يستلزم انه كان ناقصا فكل بعد نقصه سبحانه وتعالى الله عن ذلك ولهذا كان كلام أحمد وغيره من الأئمة مع الجهمية في هذه المسئلة فيه بيان الفصل بين كلام الله تعالى وقوله وبين خلقه وان هذا ليس هذا ويدكرون هذا الفرق في المواضع التي أخبر الله ورسوله بانه تكلم بالوحي وانه اذا تكلم بالوحي كان هذا من أعظم الحجج لهم فان من يقول القرآن مخلوق يقول ان الله خلقه منفصلا عنه كسائر المخلوقات وليس يعود اليه من خلقه حكم من الاحكام أصلا بل ذلك بمنزلة خلق السماء والارض وكلام الذراع السموم ونطق الإيدي والارجل وغير ذلك مما خلقه الله تعالى من الموصوفات والافعال والصفات وبما يصلح بالاضطرار ان ما كان كذلك فلا بد أن يصفه الله تعالى بالخلق كما وصف غيره من المخلوقات ولا يجوز أيضا ان يضاف الى الله تعالى اضافة اختصاص يتميز بها عن غيره من المخلوقات اذ لا اختصاص له أصلا فلا يكون كلاما لله تعالى ولا قولا أصلا والقرآن كله يثبت له صفة الاختصاص بالقول والكلام ولم يثبت قط له الصفة المشتركة بينه وبين سائر المخلوقات من صفة الخلق فالقرآن دل على الفرق بين القول والقول وبين المخلوق المفعول قال الامام أحمد وقد ذكر الله تعالى كلامه في غير موضع من القرآن فسماه كلاما ولم يسمه خلقا قال (فتلى آدم من ربه كلمات)

وقال او قد كان فريق منهم يسمعون كلام الله) وقال (ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) وقال (انني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي) وقال (وكلم الله موسى تكليما) وقال (فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته) فاخبر الله عز وجل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤمن بالله وبكلام الله وقال يريدون ان يبدلوا كلام الله) وقال (قل لو كان البحر مدادا للكتابات ربي) وقال (وان احد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) ولم يقل حتى يسمع خلق الله فهذا المنصوص بلسان عربي مبين لا يحتاج الى تفسير هويين والحمد لله قلت وقد تضمن هذا ان الله اذ اسماه كلاما في مواضع كثيرة ولم يسمه خلقا ومن العلوم السقر في الفطر ان الكلام هو ما تكلم به المتكلم لا يكون منفصلا ولهذا قال فهذا المنصوص بلسان عربي مبين لا يحتاج الى تفسير هويين يعني ان بيان الله بما ذكره من كلامه وان كلامه هويين لكل احد ليس من الخلق ولا من التشابه الذي يحتاج الى تفسير الجهمي الذي يحمله مخلوقا منفصلا عنه كسائر المخلوقات حرف هذا الكلام عن مواضعه وألحد في آيات الله تحريفا والحادا يطمه كل ذي فطرة سليمة ولهذا تجمد ذوى الفطر السليمة اذا ذكر لم هذا المذهب يقولون هذا يقول ان القرآن ليس كلام الله حتى انهم يقولون ذلك عن يقول حروف القرآن مخلوقة هذا يقول القرآن ليس كلام الله لا يقولون مخلوق ولا غير مخلوق لما استقر في فطرم ان ما يكون مخلوقا منفصلا عن الله لا يكون كلام الله فن قال ان الله لم يتكلم بحروف القرآن بل جملة خالقا لها في جسم من الاجسام فهو عندهم يقول ان القرآن ليس بكلام الله سواء جعل تلك الحروف هي القرآن أو ادعى ان ثم معنى قديما هو كلام الله دون سائر الحروف فان المستقر في فطر الناس الذي تلقته الامة خلقا عن سلف عن فيها ان القرآن جميعه كلام الله وكلهم فهم هذا المعنى المنصوص بلسان عربي مبين كما ذكر أحمده تكلم به لا انه خلقه في بعض المخلوقات ثم ذكر أحد ما أسره الله به من القول وما نهي عنه من القول وانه لم يذكر في الامور به قولوا عن القرآن انه مخلوق ولا في المنهى عنه لا تقولوا انه كلامي قال أحمد وقد سألت الجهمية أليس انما قال الله جل ثناؤه (قولوا آمنا بالله وقولوا للناس حسنا) وقولوا آمنا بالذي انزل علينا وانزل اليكم وقولوا اقولا لاسديد اقولوا اشهدوا باننا مسلمون وقال (وقل الحق من ربكم) وقال (وقل سلام) ولم نسمع الله يقول قولوا ان كلامي خلق وقال (ولا تقولوا ثلاثة انتهوا) وقال (ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات ولا تقولن شيئا في فاعل ذلك

غدا وقال (فلا تقل لها أف ولا تنهرهما) وقال (ولا تقف ما ليس لك به علم ولا بدع مع الله لما آخرا)
وقال (ولا تقتلوا أولادكم من أملاك ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تقتلوا النفس التي حرم
الله إلا بالحق ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ولا تمش في الأرض ممرحا ومثله في
القرآن كثير فهذا ما نهى الله عنه ولم يقل لنا لا تقولوا إن القرآن كلامي (قلت) وهذه حجة قوية
وذلك إن القرآن لو كان كما زعمه الجهمي مخلوقا منفصلا كالسما والأرض وكلام الذراع والأيدي
والأرجل لكان معرفة ذلك واجبا لا سيما وعند الجهمية من المعتزلة وغيرهم أن معرفة ذلك من
أصول الإيمان الذي لا يتم إلا به وقد يقولون إن معرفة ذلك واجبة قبل معرفة الرسالة وإن
معرفة الرسالة لا تتم إلا بتزويه الله عن كلام يقوم به لأن الكلام لا يقوم إلا بجسم متحيز ونفي
ذلك عندهم واجب قبل الإقرار بالرسول فإن الجسم يستلزم أن يكون محدثا مخلوقا يجوز عليه
الحاجة وذلك يمنع ما بنوا عليه العلم بصدق الرسول وقد صرحوا بذلك في كتبهم فإذا كان الأمر
كذلك كان بيان ذلك من الواجبات فإذا لم يأمر الله به قط مع حاجة المكلفين إليه ومنع أن
تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز علم أنه ليس مأمورا به ولا واجبا وذلك يطل قولهم وأيضا
فلم ينه العباد عن أن يسموه كلامه مع العلم بأن هذه التسمية ظاهرة في أنه هو المتكلم به ليس
هو الذي خلقه في جسم غيره والجهمي وإن زعم أن الكلام يقال لمن فعله بغيره كما مثله من تكلم
الجني على لسان المصروع فهو لا يتنازع في أن غالب الناس لا يفهمون من الكلام إلا ما يقوم
بالتكلم بل لا يعرفون كلاما منفصلا عن متكلمه قط وأمر الجني فيه من الاشتكال والنزاع
بل بطلان قول المستدل به مما يمنع أن يكون ذلك ظاهرا لعموم الناس وإذا كان كذلك وكان
الواجب على قول الجهمي ما نهى الناس عن أن يقولوا القرآن كلام الله حتى لا يقولوا
بالباطل وأما البيان بأن قولهم كلام الله أن الله خلق ذلك الكلام في جسم غيره كما ذكره الجهمية
من أنه خلق شيئا فغير عنه فلما لم يؤمروا بهذا ولم ينهوا عن ذلك مع الحاجة إلى هذا الأمر
والنهي على زعم الجهمي علم أن قوله المستلزم لازم للأمر والنهي الذي لم يقع من الشارع باطل
ولهذا كان أحمد يقول لهم فيما يقوله في المناظرة الخطابية كيف أقول ما لم يقل أي هذا القول لم
يقله أحد قبلنا ولو كان من الدين لكان قوله واجبا فقدم قول أولئك له يدل على أنه ليس من
الدين وكذلك احتجاج أبي عبد الرحمن الأدرمي وهو الشيخ الأديني الذي قدمه ابن أبي داود

علي الوائق فناظره امامه كما حكاه ابنه المهدي وقطعه الادي في المناظرة والقصة مشهورة وقال
 لابن أبي داود يا أحمد أرايت مقاتلك هذه الذي تدعو الناس اليها هل هي داخلة في عقد الدين
 لا يتم الدين الا بها وهل علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل أمر بها وهل وسمه ووسع
 خلفاؤه السكوت عنها فكانت هذه الحجج كلها تبين ان هذا القول لو كان من الدين لوجب
 بيانه وعدم ذلك مع قيام المقتضى له دليل على انه ليس من الدين واذا لم يكن من الدين كان
 باطلا لان الدين لا بد فيه من احد الامرين اما ان يكون الله تعالى تكلم بالقرآن وبما سائر كلامه
 واما ان يكون خلقه في غيره لا يحتمل الامر وجهان فاما اذا بطل ان يكون خلقه في غيره من الدين
 تبين ان يكون القول الآخر من الدين وهو انه هو المتكلم به فنه بدأ ومنه يعود ومنه حق القول ومن
 لدنه نزل ولو كان مخلوقا في جسم غيره لكان بمثابة ما يخلق في الايدي والارجل والذراع والصخر
 وغير ذلك من الاجسام فانه وان كان منه أي من خلقه فليس من لدنه ولا هو قولاً منه ولا بدأ منه
 قال الامام أحمد وقد سمعت الملائكة كلام الله كلاما ولم تسمه خلقا في قوله تعالى حتى اذا فرغ عن
 قولهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وذلك ان الملائكة لم يسموا صوت الوحي بين عيسى
 ومحمد صلى الله عليهما وسلم وبينهما ستمائة سنة فلما أوحى الله جل ثناؤه الى محمد صلى الله عليه
 وسلم سمع الملائكة صوت الوحي كوقع الحديد على الصفاء وظنوا انه أمر من أمر الساعة
 ففزعوا وخبروا لوجوههم سجدا فذلك قوله عز وجل حتى اذا فرغ عن قولهم يقول حتى اذا
 تجلى الفزع عن قلوبهم رفع الملائكة رؤسهم فسأل بعضهم بعضا فقالوا ماذا قال ربكم ولم يقولوا
 ماذا خلق ربكم فهذا بيان لمن اراد الله هداة ﴿ قلت ﴾ احتج أحمد باسمته الملائكة من الوحي
 اذا تكلم الله به كما قد جاءت بذلك الآثار المتعددة وسموا صوت الوحي فقالوا ماذا قال ربكم
 ولم يقولوا ماذا خلق ربكم فيبين ان تكلم الله بالوحي الذي سموا صوته هو قوله ليس هو خلقه
 ومثل هذه العبارة ذكر البخاري الامام صاحب الصحيح إما تلقيا له عن أحمد أو غيره أو
 موافقة اتفاقية وقد ذكر ذلك في كتاب الصحيح وفي كتاب خلق الافعال فقال في الصحيح
 في آخره في كتاب الرد على الجهمية باب قول الله ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن اذن له حتى
 اذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو الحق الكبير ولم يقل ماذا خلق لكم وقال
 من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه قال وقال مسروق عن ابن مسعود اذا تكلم الله بالوحي سمع

أهل السموات شيئاً فإذا فرغ من قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق من ربكم ونادوا ماذا
قال ربكم قالوا الحق قال ويذكر عن جابر ابن عبد الله عن عبد الله بن أنس
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول بحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه
من قرب أنا الملك أنا الديان ثم قال حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن عكرمة عن
أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة
باجنحتها خضعاً لها لقوله كأنه سلسلة على صفوان قال وقال غيره صفوان ينفذهم ذلك فإذا فرغ من
قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الذي قال الحق وهو البلى الكبير قال وحدثنا سفيان حدثنا عمرو
عن عكرمة عن أبي هريرة بهذا قال سفيان قال عمرو سمعت عكرمة حدثنا أبو هريرة قال علي قلت
لسفيان قال سمعت عكرمة قال سمعت أبا هريرة قال نعم قلت لسفيان أن أنسا ناروى عن عمرو عن عكرمة
عن أبي هريرة يرفعه أنه قرأ فرج قال سفيان هكذا قرأ عمرو فلا أدري سمعه هكذا أم لا قال سفيان
وهي قراءة أنا وما ذكره أحد من الفترة وتكلمه بالوحي بعدها قاله طوائف من السلف كما ذكره
عبد الرزاق في تفسيره أنباء لم يعثر عن قتادة والكلبي في قوله حتى إذا فرغ من قلوبهم قالوا لما كانت
الفترة بين عيسى ومحمد فنزل الوحي قال قتادة نزل مثل صوت الحديد على الصخر فإذا فرغ الملائكة
ذلك فقال حتى إذا فرغ من قلوبهم يقول إذا خلى عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو البلى
الكبير وهذه الآية وما فيها من الأحاديث المتعددة في الصحاح والسنن والمسانيد والآثار المأثورة
عن السلف في تفسيرها فيها أصول من أصول الإيمان يبين بها ضلال من خالف ذلك من المتفلسفة
الصائفة والجهمية ونحو هؤلاء فيها ما دل عليه القرآن من أن الملائكة لا يشفعون إلا بعد أن يأذن الله
لهم فضلاً عن أن يتصرفوا ابتداء كما قال تعالى (من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه) وقال سبحانه (وقالوا
اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم
وما خلفهم ولا يشفعون إلا من أَرَضَى وهم من خشية مشفقون) وقال (وكم من ملك في السموات
لا تغنى شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى) وقال (يوم يقوم الروح والملائكة
صفاً لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً) فأخبر سبحانه أنهم لا يسبقونه بالقول ولا
يعملون إلا بأمره وأنهم لا يتكلمون بالشفاعة إلا بعد أن يأذن الله لهم وأنهم مع ذلك لا يعملون
ما قال حتى إذا فرغ من قلوبهم أي خلى عن قلوبهم فاذل القرع كما يقال قردت البعير إذا ازلت

قمراده وتحرب وتحرج وتأنم وتحث اذا أزال عن نفسه الحرب والاثم والخرج والحث فاذا
 أزيل الفزع عن قلوبهم قالوا حينئذ ماذا قال ربكم قالوا الحق وفي كل ذلك تكذيب للمتفلسفة
 من الصابئة ونحوهم ومن أتباعهم من اصناف المتكلمة والمتصوفة والمتعمقة الذين خلطوا الخيفية
 بالصابئة فيما يزعمونه من تعظيم العقول والنفوس التي يزعمون انها هي الملائكة وانها متولدة عن
 الله لازمة لذاته وهي المدبرة للعالم بطريق التولد والتعليل لا بأمر من الله واذاً يكون اذا شاء
 بل يحملون الذي يسمونه العقل الفعال هو المدبر لهذا العالم من غير أن يحدث الله نفسه شيئاً
 أصلاً ولهذا عبد هؤلاء الملائكة والكواكب وعظموا ذلك جدا وهذه النصوص المتواترة
 تكذبهم وتبين بدم عن الحق بمراتب متعددة خمسة وأكثر فان المرتبة الاولى ان الملائكة
 هل تصرف وتكلم كما يفعل ذلك سائر الاحياء بغير اذن من الله وأمر وتقول وان كان الله خالق
 أفعالهم كما هو خالق أفعال الحيوان كله فان الحيوان من الجن والانس والبهائم وان كان الله خالق
 أفعالهم فان أفعالهم قد تكون معصية وقد تكون غير مأمور بها ولا منهي عنها بل يتصرفون
 بموجب ارادتهم وان كانت مخلوقة والملائكة ليسوا كذلك بل لا يسبقونه بالقول وهم بأمره
 يعملون فلا يفعلون ما يكون من جنس المباحات والمنهيات بل لا يفعلون الا ما هو من الطاعات *
 والمرتبة الثانية انهم لا يشفعون الا لمن ارتضي فلا يشفعون عنده لمن لا يحب الشفاعة له كما قد يفعله
 بعض من يدعوا الله بما لا يحبه * والمرتبة الثالثة انهم ايضا لا يتدوّن بالشفاعة فلا يشفعون الا بعد
 أن يأذن لهم في الشفاعة * والمرتبة الرابعة انهم لا يستأذنون في أن يشفعوا اذهم لا يسبقونه بالقول
 بل هو يأذن لهم في الشفاعة ابتداء فيأمرهم بها فيفعلونها عباداً لله وطاعة * والمرتبة الخامسة انهم
 يسجدون اذا سمعوا كلامه وأمره واذا لم يطيقوا فهمه ابتداء بل خضعت وفزعت وضربت
 باجنحتها وصمّعت وسجدت فاذا فزع عن قلوبهم غفل عنهم الفزع قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق
 وهو العلي الكبير فهذه حالم عند تكلمه بالوحي اما وحي كلامه الذي يبعث به رسله كما أنزل
 القرآن واما أمره الذي يقضى به من أمر يكون فذلك حاصل في أمر التشريع وأمر التكوين
 ولهذا قال سبحانه وتعالى (ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له حتى اذا فزع عن قلوبهم قالوا
 ماذا قال ربكم) وحتى حرف غاية يكون ما بعدها داخلها قبلها ليست بمنزلة الى التي قد يكون
 ما بعدها خارجا عما قبلها كما في قوله (ثم أتموا الصيام الى الليل) وهي سواء كانت حرف عطف

أو حرف جر تضمن ذلك وما بعدها يكون النهاية التي ينه بها على ما قبلها فتقول قدم الحجاج
 حتى المشاة قدوم المشاة تنبيه على قدوم الركاب وتقول أكلت السمكة حتى رأسها فاكل رأسها
 تنبيه على غيره فلأكل رؤس السمك قديقي في المادة وهذه الآية اخير فيها سبحانه أنه ليس لغيره
 ملك ولا شرك في الملك ولا معاونة له ولا شفاعاة إلا بعد اذنه فقال تعالى (قل ادعوا الذين زعمتم من دون
 الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيها من شرك وما له منهم من ظهير ولا
 تنفع الشفاعاة عنده الا لمن أذن له) ثم قال (حتى اذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم) والضمير في قوله
 عن قلوبهم يعود الى ما دل عليه قوله من أذن له فان الملائكة يدخلون في قوله من أذن له ودل عليه
 قوله قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون فان الملائكة تدخل في ذلك فسلمهم الملك
 والشركة والمعاونة والشفاعة إلا باذنه ثم بين ذلك حتى انه اذا تكلم لا يثبثون لكلامه ولا يستقرون
 بل يفرعون ولا يفهمون ثم اذا أزيل عنهم الفزع يقولون ماذا قال ربكم قالوا الحق
 وذلك ان ما بعد حتى هنا جملة تامة وهو قوله اذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم والعامل في اذا
 هو قوله قالوا ماذا واذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط أى لما زال الفزع
 عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم والغاية بعد حتى يكون مفردا كما تقدم ويكون جملة ومنه قوله
 (ومن يمش عن ذكر الرحمن فيقع له شيطاناً فيؤله قريناً منهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون
 انهم مهتدون حتى اذا جاء ما قال ياتي بيني وبينك بعد البشريين) وقوله تعالى (هو الذي يسيركم
 في البر والبحر حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف
 وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحبط بهم) فاخبر عن ضلال أولئك الى تلك الغاية وعن
 تسير هؤلاء الى هذه الغاية وكذلك قوله (قال ادخلوا في أُمّ قد خلت من قبلكم من الجن
 والانس في النار كلما دخلت أمة لنت أختها حتى اذا اداركوا فيها جميعاً) الآية وكذلك قوله (فلما
 نسوا ما كروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء حتى اذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة) وكذلك قوله
 (وما أرسلنا من قبلك الا رجالاً نوحي اليهم من أهل القرى أفلم يسيروا في الارض) الى قوله
 (الذين اتقوا أفلا تعقلون حتى اذا استنأس الرسل)

(فصل) فلما قالوا ولا تقول ان كلام الله حرف وصوت قائم به بل هو معنى قائم بذاته
 قلت اخباراً عما وقع مني قبل ذلك ليس في كلامي هذا أيضاً بل قول القائل ان القرآن حرف

وصوت قائم به بدعة وقوله انه معنى قائم به بدعة لم يقل أحد من السلف لاهذا ولا هذا وانا
ليس في كلامي شيء من البدع بل في كلامي ما أجمع عليه السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق
وهذا كلام صحيح فلم أقل أن الحروف ليست من كلام الله وان المعاني ليست من كلام الله ولا
ان الله تعالى لم يتكلم بالحروف والاصوات ومعان قائمة في نفسه ولكن ينتان من جعل القرآن
مجرد حرف وصوت قائم بالله فانه مبتدع وقوله يتضمن ان المعاني ليست من القرآن ولا من كلام
الله ومن جعل القرآن مجرد معنى قائم به مبتدع وقوله يتضمن ان حروف القرآن ليست من
القرآن ولم يتكلم الله بها وان جميع كلام الله ليس الا معنى واحدا وقد قلت قبل هذا في جواب
الفتيا المصرية وقد قيل فيها السؤال بيان ما يجب على الانسان ان يعتقده ويصير به مسلما بوضع
عبارة وأبينها من ان ما في المصاحف هل هو كلام الله القديم أم هو عبارة عنه لانفسه وانه حادث
أو قديم وان كلام الله حرف وصوت أم كلامه صفة قائمة به لا تفارقه وان قوله تعالى الرحمن
على العرش استوي حقيقة أم لا وان الانسان اذا أجرى القرآن على ظاهره من غير ان يتأول
شيئا منه ويقول أومن به كما أنزل هل يكفيه ذلك في الاعتقاد أم يجب عليه التأويل * قلت في
الجواب الذي يجب على الانسان اعتقاده في ذلك وغيره ما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله
صلى الله عليه وسلم واتفق عليه سلف المؤمنين الذين أثنى الله تعالى على من أتبعهم وذم من أبع
غير سبيلهم وهو ان القرآن الذي أنزله الله على عبده ورسوله كلام الله تعالى وانه منزل غير مخلوق
منه بدا واليه يعود (وانه قرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون وانه قرآن مجيد
في لوح محفوظ) وانه كما قال (وانه في أم الكتاب لدينا لى حكيم) وانه في الصدور كما قال النبي صلى
الله عليه وسلم استذكروا القرآن فلبوا أشد تقضيا من صدور الرجال من النعم من عقلا وقال
النبي صلى الله عليه وسلم الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الخرب وان ما بين لحي
المصحف الذي كتبه الصحابة رضي الله عنهم كلام الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسافروا
بالقرآن الى أرض العدو مخافة أن تناله أيديهم فهذه الجملة تنكي المسلم في هذا الباب وأما تفصيل
ما وقع في ذلك من النزاع فكثير منه يكون كالأطالين خطأ ويكون الحق في التفصيل ومنه
ما يكون مع كل من التنازع نوع من الحق ويكون كل منهما ينكر حق صاحبه وهذا من
التفرق والاختلاف الذي ذمه الله تعالى ونهى عنه فقال (وان الذين اختلفوا في الكتاب لى

شقاق (بيد) وقال (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات) وقال (واعصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) وقال (وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم اليينات فنيا بينهم) قالوا جب على المسلم أن يلزم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين والسابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وما تنازعت فيه الامة وقررت فيه ان امكنه ان يفصل النزاع بالعلم والعقل والاستمسك بالجلل الثابتة بالنص والاجماع وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا فان مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصد عن اتباع الظن وما تهوى الانفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى وقد بسطت القول في جنس هذه المسائل بيان ما كان عليه سلف الامة الذي اتفق عليه العقل والسمع وبيان ما يدخل في هذا الباب من الإشتراك والاشتباه والتلطف في مواضع متعددة ولكن نذكر منها جملة مختصرة بحسب حال المسائل بعد الجواب بالجلل الثابتة بالنص والاجماع ومنهم من الخوض في التفصيل الذي يقع بينهم الفرقة والاختلاف فان الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله والتفصيل المختصر ان يقول من اعتقد ان المداد الذي في المصحف وأصوات العباد قديمة أزلية فهو ضال خطي مخالف للكتاب والسنة واجماع الأولين وسائر علماء الاسلام ولم يقل أحمد قط من علماء المسلمين ان ذلك قديم لان أصحاب الامام أحمد ولا من غيرهم ومن نقل قدم ذلك عن احد من علماء أصحاب الامام أحمد فهو خطي في النقل أو متعمد للكذب بل المنصوص عن الامام أحمد وعامة أصحابه تبديع من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق كما جهموا من قال اللفظ بالقرآن مخلوق وقد صنف أبو بكر المروذي أخص أصحاب الامام أحمد به في ذلك رسالة كبيرة مبسطة ونقلها عنه أبو بكر الخلال في كتاب السنة الذي جمع فيه كلام الامام أحمد وغيره من أئمة المسلمين في أبواب الاعتقاد وكان بعض أهل الحديث اذا ذكر أطلق القول بان لفظي بالقرآن غير مخلوق موارضة لمن قال لفظي بالقرآن مخلوق فبلغ ذلك الامام أحمد فانكر ذلك انكارا شديدا وبدع من قاله وأخبر ان أحدا من العلماء لم يقل ذلك فكيف بمن يزعم أن صوت العبد قديم وأقبح من ذلك من يحكي عن بعض العلماء ان المداد الذي في المصحف قديم وجميع أئمة أصحاب الامام وغيرهم أنكروا ذلك وما علمت ان عالما يقول ذلك الا ما لبثنا عن بعض الجمال وقد ميز الله في كتابه بين الكلام والمداد فقال تعالى (قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات

ربي ولو جئنا بمثله مددا) فهذا خطأ من هذا الجانب وكذلك من زعم ان القرآن محفوظ في الصدور كما ان الله معلوم بالقلوب وانه متلو بالالسن كما ان الله مذكور بالالسن وانه مكتوب في المصحف كما ان الله مكتوب وجعل ثبوت القرآن في الصدور والالسن والمصاحف مثل ثبوت ذات الله تعالى في هذه المواضع فهذا أيضا مخطي في ذلك فان الفرق بين ثبوت الايمان في المصحف وبين ثبوت الكلام فيها بين واضح فان الموجودات لها أربع مراتب مرتبة في الايمان ومرتبة في الاذهان ومرتبة في اللسان ومرتبة في البناء فالعلم يطابق العين واللفظ يطابق العلم والخط يطابق اللفظ فاذا قيل ان العين في الكتاب كما في قوله وكل شيء فعلوه في الزبر فقد علم ان الذي في الزبر انما هو الخط المطابق للعلم فين الايمان وبين المصحف مرتبتان وهي اللفظ والخط وأما الكلام نفسه فليس بينه وبين الصحيفة مرتبة بل نفس الكلام يحمل في الكتاب وان كان بين الحرف المفوظ والحرف المكتوب فرق من وجه آخر الا اذا اريد ان الذي في المصحف هو ذكره والخبر عنه مثل قوله تعالى (وانه لننزل رب العالمين نزل به الروح الامين على قلبك) الى قوله (وانه لاني زبر الاولين أو لم يكن لهم آية ان يعلمه علماء بنى اسرائيل) فالذي في زبر الاولين ليس هو نفس القرآن المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم فان هذا القرآن لم ينزل على أحد قبله صلى الله عليه وسلم ولكن في زبر الاولين ذكر القرآن وخبره كما فيها ذكر محمد صلى الله عليه وسلم وخبره كما ان أقوال المباد في الزبر كما قال تعالى (وكل شيء فعلوه في الزبر) فيجب الفرق بين كون هذه الاشياء في الزبر وبين كون الكلام نفسه في الزبر كما قال تعالى (انه لقرآن كريم في كتاب مكنون) وقال تعالى (تلاوه صفا مطهرة فيها كتب قيمة) فن قال ان المداد قديم فقد اخطأ ومن قال ليس في المصحف كلام الله وانما فيه المداد الذي هو عبارة عن كلام الله فقد اخطأ بل القرآن في المصحف كما ان سائر الكلام في الورق كما عليه الامة بجمعة وكما هو في فطر المسلمين فان كل مرتبة لها حكم يخصها وليس وجود الكلام في الكتاب كوجود الصفة بالموصوف مثل وجود العلم والحياة في علمهما حتى يقال ان صفة الله حلت بغيره أو فارقت ولا وجوده فيه كالل دليل المحض مثل وجود العالم الدال على الباري تعالى حتى يقال ليس فيه الا ماهو علامة على كلام الله عز وجل بل هو قسم آخر ومن لم يسط كل مرتبة بما يستعمل فيها اداة الظرف حقها في فرق بين وجود الجسم في الحيز وفي المكان ووجود العرض للجسم ووجود الصورة بالمرآة وبقرب بين

رؤية الشيء بالعين يقظة وبين رؤيته بالقلب يقظة ومنما ونحو ذلك والا اضطربت عليه الامور
 وكذلك سؤال السائل عما في المصحف هل هو حادث أو قديم سؤال يحمل فان لفظ القديم أو لا ليس
 مأثورا عن السلف وإنما الذي افترض عليه ان القرآن كلام الله غير مخلوق وهو كلام الله حيث تلى وحيث
 كتب وهو قرآن واحد وكلام واحد وان شئت العود التي يتلى فيها ويكتب من أصوات العباد ومدادهم
 الكلام كلام من قاله مبتدئا لا كلام من بلغه مؤديا فإذا سمعنا مجدا يحدث بقول النبي صلى الله
 عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات قلنا هذا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظه ومعناه مع علمنا
 ان الصوت صوت المبلغ لا صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا كل من بلغ كلام غيره
 من نظم ونثر ونحن اذا قلنا هذا كلام الله لما نسمعه من القارئ ونرى في المصحف فلاشارة
 الى الكلام من حيث هو هو مع قطع النظر عما اقترن به البلاغ من صوت المبلغ ومداد الكاتب
 فن قال صوت القارئ ومداد الكاتب كلام الله الذي ليس بمخلوق فقد أخطأ وهذا الفرق
 الذي بينه الامام أحمد لمن سأله وقد قرأ قل هو الله أحد فقال هذا كلام الله غير مخلوق فقال
 نعم فتقل السائل عنه انه قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فدعا به وزبره زبرا شديدا وطلب عقوبته
 وتزويره وقال أنا قلت لك لفظي بالقرآن غير مخلوق فقال لا ولكن قلت لي لما قرأت قل هو
 الله أحد هذا كلام الله غير مخلوق قال فلم تنقل عني فلم أقله فبين الامام أحمد ان القائل اذا قال
 لما سمعه من المبلتين المؤدين هذا كلام الله فلاشارة الى حقيقته التي تكلم الله بها وان كنا انما
 سمعناها ببلاغ المبلغ وحركته وصوته فاذا أشار الى شيء من صفات المخلوق لفظه أو صوته أو
 فعله وقال هذا غير مخلوق فقد ضل واخطأ فالواجب أن يقال القرآن كلام الله غير مخلوق
 فالقرآن في المصاحف كما ان سائر الكلام في المصحف ولا يقال ان شيئا من المداد والورق غير
 مخلوق بل كل ورق ومداد في العالم فهو مخلوق ويقال أيضا القرآن الذي في المصحف كلام
 الله غير مخلوق والقرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الله غير مخلوق ويتبين هذا بالجواب عن
 المسألة الثانية وهو قوله ان كلام الله هل هو حرف وصوت أم لا فان اطلاق الجواب في هذه
 المسألة نفيا واثباتا خطأ وهي من البدع المولدة الحادثة بعد المائة الثالثة * لما قال قوم من متكلمة
 الصفية ان كلام الله الذي أنزله على أنبيائه كالنوراة والانجيل والقرآن والذي لم ينزله والكلمات
 التي كون بها الكائنات والكلمات المشتمة على أمره وخبره ليس الا مجرد معنى واحد هو صفة

واحدة قامت بالله ان عبر عنها بالعبرانية كانت التوراة وان عبر عنها بالعربية كانت القرآن وان الامر والنهي والخبر صفات لها لا أقسام لها وان حروف القرآن مخلوقة خلقها الله ولم يتكلم بها وليست من كلامه اذ كلامه لا يكون بحرف وصوت عارضهم آخرون من المثبتة فقالوا بل القرآن هو الحروف والاصوات وتوهم قوم انهم ينفون بالحروف المبدأ وبالاصوات أصوات العباد وهذا لم يقله عالم والصواب الذي عليه سلف الامة كالامام أحمد والبخاري صاحب الصحيح في كتاب خاتم افعال العباد وغيره وسائر الائمة قبلهم وبعدهم اتباع النصوص الثابتة واجماع سلف الامة وهو ان القرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه ليس شيء من ذلك كلاما لغيره ولكن أنزله على رسله وليس القرآن اسما لجرد اللغوي ولا لجرد الحرف بل لمجموعهما وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط ولا المعاني فقط كما ان الانسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح ولا مجرد الجسد بل مجموعهما وان الله تعالى متكلم بصوت كما جاءت به الاحاديث الصحاح وليس ذلك كاصوات العباد لاصوات القارئ ولا غيره وان الله ليس كمثل شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق ولا معانيه تشبه معانيه ولا حروفه تشبه حروفه ولا صوت الرب يشبه صوت العبد فن شبه الله بخلقه فقد ألحد في اسمائه وآياته ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في اسمائه وآياته وقد كتبت في الجواب للبسوط المستوفي مراتب مذاهب أهل الارض في ذلك وان المتفلسفة تزعم ان كلام الله ليس له وجود الا في نفوس الانبياء تفاض عليهم المعاني من العقل الفعالي فيصير في قلوبهم حروفا كما ان ملائكة الله عندهم ما يحدث في نفوس الانبياء من الصور التوراتية وهذا من جنس قول فيلسوف قريش الوليد ابن المغيرة (ان هذا الاقول البشر) حقيقة قولهم ان القرآن تصنيف الرسول الكريم لكنه كلام شريف صادر عن نفس صافية وهو لا دم الصائبة فقربت منهم الجمعية فقالوا ان الله لم يتكلم ولا يتكلم ولا قام به كلام وانما كلامه ما يخلقه في الهواء أو غيره فأخذ ببعض ذلك قوم من متكلمي الصفاتية فقالوا بل نصفه وهو المعنى كلام الله ونصفه وهو الحروف ليس كلام الله بل هو خلق من خلقه وقد تنازع الصفاتية القائلون بان القرآن غير مخلوق هل يقال انه قديم لم يزل ولم يتعلق بمشيئته أم يقال يتكلم اذا شاء ويسكت اذا شاء على قولين مشهورين في ذلك ذكرهما الحارث

المحاسبي عن أهل السنة وذكرهما أبو بكر عبد العزيز عن أهل السنة من أصحاب الإمام
 أحمد وغيرهم وكذلك النزاع بين أهل الحديث الصوفية وفرق الفقهاء من المالكية والشافعية والحنفية
 والحنبلية بل وبين فرق للتكلميين والفلاسفة في جنس هذا الباب وليس هذا موضعا لمبسط ذلك *
 هذا لفظ الجواب في الفتيا المصرية (قلت) وأما سؤال السائلين عن قوله عز وجل الرحمن على العرش
 استوى فهو حق كما أخبر الله به وأهل السنة متفقون على ما قاله ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومالك
 ابن أنس وغيرهما من الأئمة أن الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال
 عن الكيف بدعة فمن زعم أن الله مفتقر إلى عرش يقبله أو أنه محصور في سماء تظله أو أنه محصور
 في شيء من مخلوقاته أو أنه يحيط به جهة من جهات مصنوعاته فهو مخطئ ضال ومن قال أنه
 ليس على العرش رب ولا فوق السموات خالق بل ما هنالك إلا العدم المحض والنفي الصرف
 فهو مطلق جاحد لرب العالمين مضاد لقرعون الذي قال يها ما من ابن لي صرحا لعل أبلغ الأسباب
 أسباب السموات فأطلع إلى الله موسى وإني لأظنه كاذبا بل أهل السنة والحديث وسلف الأمة
 متفقون على أنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ليس في ذاته شيء من مخلوقاته ولا في
 مخلوقاته شيء من ذاته وعلى ذلك نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمة السنة
 بل على ذلك جميع المؤمنين من الأولين والآخرين وأهل السنة وسلف الأمة متفقون على أن من
 تأول استوى بمعنى استولى أو بمعنى آخر يقي أن يكون الله فوق سمواته فهو جهمي ضال
 (قلت) وأما سؤاله عن اجراء القرآن على ظاهره فانه إذا آمن بما وصف الله به نفسه ووصفه
 به رسوله من غير تحريف ولا تكيف فقد اتبع سبيل المؤمنين ولفظ الظاهر في عرف المستأخرين
 قد صار فيه اشتراك فان أراد باجرائه على الظاهر الذي هو من خصائص المخلوقين حتى يشبه
 الله بخلقهم فهذا ضلال بل يجب القطع بأن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا
 في أفعاله وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما ليس في الدنيا ما في الجنة إلا الاسماء يعني ان موعود
 الله في الجنة من الذهب والحرير والحمر واللبن يخالف حقائقه هذه الامور الموجودة
 في الدنيا فانه تعالى أبعد عن مشابهة مخلوقاته بما لا يدركه البعاد ليس حقيقته حقيقة شيء منها
 وأما ان أراد باجرائه على الظاهر الذي هو الظاهر في عرف سلف الأمة بحيث لا يحرف الكلم
 عن مواضعه ولا يلحد في أسماء الله تعالى ولا يفسر القرآن والحديث بما يخالف تفسير سلف

الامة واهل السنة بل يجري ذلك على ما اقتضته النصوص وتطابق عليه دلائل الكتاب والسنة
وأجمع عليه سلف الامة فهذا مصيب في ذلك وهو الحق وهذا جملة لا يسع هذا الموضع تفصيلها
وقلت في جواب الفتيا المشقة وقد سئلت فيها عن رجل حلف بالطلاق الثلاث ان القرآن
حرف وصوت وان الرحمن على العرش استوي على ما عيده الظاهر وبهذه الناس من ظاهره
هل يحنث هذا أم لا قلت في الجواب ان كان مقصود هذا الحالف ان أصوات العباد بالقرآن
والمداد الذي يكتب به حروف القرآن قديمة أزلية قد حنث في يمينه وما علمت أحد من الناس
يقول ذلك وان كان قد يكره تجريد الكلام في المداد الذي في المصحف وفي صوت العبد
لثلاث تذرع بذلك الى القول بخلق القرآن ومن الناس من تكلم في صوت العبد وان كنا
نعلم ان الذي نقرؤه هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره وان الذي بين اللوحين هو كلام الله
حقيقة ولكن ما علمت احدا حكم على مجموع المداد المكتوب به وصوت العبد بالقرآن بأنه
قديم ولكن الذين في قلوبهم زيغ من اهل الاهواء لا يفهمون من كلام الله وكلام رسوله وكلام
السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان في باب صفات الله تعالى الالمعاني التي تليق بالخلق لا
بالخالق ثم يريدون تحريف الكلم عن مواضعه في كلام الله وكلام رسوله اذا وجدوا ذلك فيهما
وان وجدوه في كلام التابعين للسلف افتروا الكذب عليهم وشقوا عنهم بحسب الفهم الباطل
الذي فهموه أو زادوا عليهم في الالفاظ أو غيرها قدرا ووصفا كما نسمع من السنهم ونرى
في كتبهم ثم بعض من يحسن الظن بهؤلاء النقلة قد يحكي هذا المذهب عن حكوه عنهم وبذم
ويحنث مع من لا وجود له وذمه واقع على موصوف غير موجود نظير ما وصف الله تعالى عن
رسوله صلى الله عليه وسلم حيث قال لا تعجبون كيف يصرف الله عنى شتم قريش بشتمون
مذمما وأنا محمد صلى الله عليه وسلم وهذا نظير ما تحكي الرافضة عن أهل السنة من أهل الحديث
والفقه والعبادة والمعرفة انهم ناصبة وتحكي القدورية عنهم انهم مجبرة وتحكي الجهمية عنهم انهم
مشبهة وتحكي من خالف الحديث وناذ أهله عنهم انهم نابتة وحشوية وغتا وغتر الى غير ذلك
من الاسماء الكذوبة ومن تأمل كتب التكلمين الذين يخالفون هذا القول وجدتم لا يبحثون
في الثالب أو في الجميع الا مع هذا القول الذي ما علمنا لقائله وجودا وان كان مقصود الحالف
ان القرآن الذي انزله الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم هو هذه المائة والاربع عشرة سورة

حروفها وسمانيها وان القرآن ليس هو الحروف دون المعاني ولا المعاني دون الحروف بل هو
 مجموع الحروف والمعاني وان تلاوتنا للحروف وتصورتنا للمعاني لا يخرج المعاني والحروف عن
 ان تكون موجودة قبل وجودنا فهذا مذهب المسلمين ولا خث عليه وكذلك ان كان مقصوده
 ان هذا القرآن الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله سبحانه حقيقة لا مجازا
 وانه لا يجوز في كونه كلام الله اذ الكلام يضاف حقيقة لمن قاله متصفا به مبتدأ وان كان
 قد قاله غيره مبلتا مؤدبا وهو كلام لمن اتصف به مبتدأ لا لمن بلغه مرويا فانما يضطرار لنعم من
 دين رسول الله صلى الله عليه وسلم ودين سلف الامة ان قائلوا قال ان هذه الحروف حروف
 القرآن ماهي من القرآن وانما القرآن اسم لمجرد المعاني لا نكروا ذلك عليه غاية الانكار وكان
 عندهم بمنزلة من يقول ان جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم ماهو داخل في اسم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وانما هو اسم للروح دون الجسد أو يقول ان الصلاة ليست اسما لحركات
 القلب والبدن وانما هي اسم لاهمال القلب فقط ولذلك ذكر الشهرستاني وهو من اخبر الناس
 بالملل والنحل والمقالات في نهاية الاقدام ان القول بحدوث حروف القرآن قول محدث وان
 مذهب سلف الامة في الخلق عنها وهو من أعيان الطائفة القائلة بحدوثها ولا يحسب اللبيب
 ان في العقل وفي السمع ما يخالف ذلك بل من تبحر في العقولات ووقف على أسرارها علم
 قطعا ان ليس في العقل الصريح الذي لا يكذب قط ما يخالف مذهب السلف وأهل الحديث بل
 يخالف ما قد يتوهمه المنازعون لهم بظلمة قلوبهم واهواء نفوسهم أو ما قد يفترونه عليهم لعدم التقوي
 وقلة الدين ولو فرض على سبيل التقدير ان العقل الصريح الذي لا يكذب يتناقض ببعض الاخبار
 للزم أحد الأمرين اما تكذيب الناقل أو تأويل المتقول لكن والله الحمد هذا لم يقع ولا ينبغي
 ان يقع قط فان حفظ الله تعالى لما أنزله من الكتاب والحكمة بأي ذلك لم يوجد مثل هذا
 في أحاديث وضمنها الزنادقة ليشينوا بها أهل الحديث كحديث عرق الخيل والجل الاورق وغير
 ذلك مما يعلم العلماء بالحديث انه كذب وبما يوضح هذا ما قد استفاض عن علماء الاسلام مثل
 الشافعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه والحميدي وغيرهم من انكارهم على من زعم ان
 لفظ القرآن مخلوق والآثار بذلك مشهورة في كتاب ابن أبي حاتم وكتاب اللالكائي تلميذ
 أبي حامد الاسفرايني وكتاب الطبراني وكتاب شيخ الاسلام وغيرهم ممن يطول ذكره وليس

هذا موضع التعرّيز بالأدلة والأسولة والاجوبة وكذلك ان كان مقصود الخالف بذكر الصوت
التصديق بالآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وتابعيه التي وافقت القرآن وتلقاها
السلف بالقبول مثل ماخرج البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول الله يا آدم فيقول ليك وسعديك فينادي بصوت ان الله يا أمرك ان
تخرج من ذريتك بعثا الى النار وما استشهد به البخاري أيضا في هذا الباب من ان الله
ينادي عباده يوم القيامة بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب ومثل ان الله اذا تكلم بالوحي
القرآن أو غيره سمع أهل السموات صوته وفي قول ابن عباس سمعوا صوت الجبار وان الله
كلم موسى بصوت الى غير ذلك من الآثار التي قالها إما ذكر أو إما آثار مثل عبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن أنس وجابر بن عبد الله ومسروق أحد أعيان
كبار التابعين وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أحد الفقهاء السبعة وعكرمة مولى
ابن عباس والزهرى وابن المبارك وأحمد بن حنبل ومن لا يحصى كثرة ولا ينقل عن أحد من
علماء الاسلام قبل المائة الثانية انه أنكر ذلك ولا قال خلافه بل كانت الآثار مشهورة بينهم متداولة
في كل عصر ومصر بل أنكر ذلك شخص في زمن الامام احمد وهو أول الأزمنة التي نبئت فيها
البدع بانكار ذلك على الخصوص والا فقبله قد نبغ من أنكر ذلك وغيره فحجر أهل الاسلام
من أنكر ذلك وصار بين المسلمين كالجلل الاجرب فان أراد الخالف ما هو المنقول عن السلف
تقلاصيحها فلا حث عليه (قلت) واما حلقه ان الرحمن على العرش استوى على ما يفيد الظاهر وفهمه
الناس من ظاهره فلفظة الظاهر قد صارت مشتركة فان الظاهر في الفطر السليمة والاسان العربي والدين
القيم ولسان السلف غير الظاهر في عرف كثير من المتأخرين فان أراد الخالف بالظاهر شيئا من المعاني
التي هي من خصائص المحدثين أو ما يقتضي نوع نقص بان يتوهم ان الاستواء مثل استواء الاجسام
على الاجسام أو كاستواء الارواح ان كانت عنده لا تدخل في اعم الاجسام فقد حث في ذلك
وكذب وما أعلم احدا يقول ذلك الا ما يروي عن مثل داود الجواربي البصري ومقاتل بن سليمان
انخراساني وهشام بن الحكم الرافضى ونحوهم ان صح النقل عنهم فانه يجب القطع بان الله تعالى ليس
كمثله شئ ولا في نفسه ولا في صفاته ولا في أفعاله وان مبانيته للمخلوقين وتزجه عن
مشاركتهم أكبر وأعظم مما يعرفه العارفون من خليقته ويصفه الواصفون وان كل صفة

تستلزم حدوده أو نقصا غير الحدوث فيجب فيها عنه ومن حكي عن أحد من أهل السنة أنه
قال من صفاته بصفات خلقه فهو إما كاذب أو مخطئ وإن أراد الخالف بالظاهر ما هو الظاهر
في قطر المسلمين قبل ظهور الأهواء وتشبث الآراء وهو الظاهر الذي يليق بمجالاته سبحانه وتعالى
كما أن هذا هو الظاهر في سائر ما يطلق عليه سبحانه من أسمائه وصفاته كالحياة والعلم والقدرة
والسمع والبصر والكلام والإرادة والمحبة والنضب والرضي وما منكم أن تسجد لما خلقت
بيدي وينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا إلى غير ذلك فإن ظاهر هذه الالفاظ إذا أطلقت علينا
أن تكون أعراضا وأجساما لأن ذواتنا كذلك وليس ظاهرها إذا أطلقت على الله سبحانه
وتعالى إلا ما يليق بمجالاته ويناسب نفسه فكما أن لفظ ذات ووجود حقيقة يطلق على الله
وعلى عباده وهو على ظاهره في الاطلاقين مع القطع بأنه ليس ظاهره في حق الله تعالى مساويا لظاهره
في حقنا ولا مشارك له فيما يجب نقصا وحدوثا سواء جمعت هذه الالفاظ متواطئة أو
مشتركة أو مشككة كذلك قوله أنزله بلمه «وان الله هو الرزاق ذو القوة لما خلقت بيدي» الرحمن
على العرش استوى الباب في الجميع واحد وكان قدماء الجهمية ينكرون جميع الصفات التي
هي فينا أعراض كالمع والقدرة وأجسام كالوجه واليد وحدنا وهم اتروا بكثير من الصفات كالمع
والقدرة وانكروا بعضها والصفات التي هي فينا أجسام هي فينا أعراض ومنهم من أقرب بعض
الصفات التي هي فينا أجسام كاليد وأما السلفية فلي ما حكاه الخطابي وأبو بكر الخطيب وغيرهما
قالوا مذهب السلف اجراء آيات الصفات وأحاديث الصفات على ظاهرها مع نفي الكيفية
والتشبيه عنها فلا تقول إن معنى اليد القدرة ولا إن معنى السمع العلم وذلك أن الكلام في الصفات
فرع على الكلام في الذات يحتذى فيه حدوه ويتبع فيه مثاله فإذا كان إثبات الذات إثبات وجوده لا إثبات
كيفية فكذلك إثبات الصفات إثبات وجوده لا إثبات كيفية فقد أخبرك الخطابي والخطيب وهما إمامان من
أصحاب الشافعي رضي الله عنه متفق على علمهما بالنقل وعلم الخطابي بالمعاني أن مذهب السلف إجراءها
على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها والله تعالى يعلم أني قد بالغت في البحث عن مذاهب السلف فما
علمت أحدا منهم خالف ذلك ومن قال من المتأخرين أن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد
فيجب لمن أحسن به الظن أن يعرف أن معنى قوله الظاهر الذي يليق بالخلق لا بالخالق
ولا شك أن هذا غير مراد ومن قال إنه مراد فهو بمدعيام الحجة عليه كافر* فهنا بحثان لفظي

ومنوى أمال المعنوى فالأقسام ثلاثة في قوله الرحمن على العرش استوى ونحوه أن يقال استواء كاستواء مخلوق أو يفسر باستواء يستلزم حدودا أو تقصا فهذا هو الذي يحكى عن الضلال المشبهة والمجسمة وهو باطل قطعا بالقرآن وبالعقل وإما أن يقال ما ثم استواء حقيق أصلا ولا على العرش إله ولا فوق السموات وبهذا هو مذهب الجهمية الضالة للمطلة وهو باطل قطعا بما علم بالاضطرار من دين الاسلام لمن آمن النظر في العلوم النبوية وبما فطر الله عليه خلقته من الاقرار بأنه فوق خلقه كقرايم بأنه ربهم قال ابن قتيبة ما زالت الامم عربها وعجمها في جاهليتها واسلامها معتزلة بأن الله في السماء أى على السماء أو يقال بل استوى سبحانه على العرش على الوجه الذي يليق بجلاله ويناسب كبريائه وأنه فوق سمواته وأنه على عرشه بأن من خلقه مع أنه سبحانه هو حامل للعرش ولحملة العرش وإن الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة كما قالت أم سلمة وريصة بن أبي عبد الرحمن ومالك بن أنس فهذا مذهب المسلمين وهو الظاهر من لفظ استوى عند عامة المسلمين الباقين على الفطرة السالمة التي لم تنحرف الى تعطيل ولا الى تمثيل وهذا هو الذي أراد به يزيد بن هارون الواسطي المنشق على امامته وجلالته وفضله وهو من اتباع التابعين حيث قال من زعم أن الرحمن على العرش استوى خلاف ما يقر في نفوس العامة فهو جهمي فإن الذي أقره الله تعالى في فطر عباده وجله عليه أن ربهم فوق سمواته كما انشد عبد الله بن رواحة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم فاتره النبي صلى الله عليه وسلم

شهدت بأن وعد الله حق وأن التار منوى الكافرينا

وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا

وقال عبد الله بن المبارك الذي أجمعت فرق الامة على امامته وجلالته حتى قيل إنه أمير المؤمنين في كل شيء وقيل ما أخرجت خراسان مثل ابن المبارك وقد أخذ عن عامة علماء وقته مثل الثوري ومالك وأبي حنيفة والاوزاعي وطبقهم حين قيل له بماذا تعرف ربنا قال بأنه فوق سمواته على عرشه بأن من خلقه وقال محمد بن اسحق بن خزيمة اللقب امام الائمة وهو ممن يفرح اصحاب الشافعي بما ينصره من مذهبه ويكاد يقال ليس فيه أعلم بذلك منه من لم يقل ان الله فوق سمواته على عرشه بأن من خلقه وجب أن يستتاب فإن تاب والا ضربت

عنه والتي على منزلة ثلاثي بنين رجة أهل الملّة ولا أهل الذمّة وكان ماله فياً وقال مالك
ابن أنس الامام فيما رواه عنه عبد الله بن نافع وهو مشهور عنه الله في السماء وعلوه في كل مكان
لا يخلو من علمه مكان وقال الامام احمد بن حنبل مثل ما قال مالك وما قال ابن المبارك
والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر علماء الامة بذلك متوافرة عند من تتبعها
قد جمع العلماء فيها مصنفات صغارا وكبارا ومن تتبع الآثار علم أيضا قطعا أنه لا يمكن أن ينقل
عن أحد منهم حرف واحد يناقض ذلك بل كلهم يجمعون على كلمة واحدة وعقيدة واحدة
يصدق بعضهم بعضا وإن كان بعضهم أعلم من بعض كما أنهم متفقون على الاقرار بنبوة محمد صلى
الله عليه وسلم وإن كان فيهم من هو أعلم بخصائص النبوة ومزاياها وحقوقها وموجباتها وحقيقتها
وصفاتها ثم ليس أحد منهم قال يوما من الدهر ظاهر هذا غير مراد ولا قال هذه الآية وهذا
الحديث مصروف عن ظاهره مع أنهم قد قالوا مثل ذلك في آيات الاحكام المصروفة فتصن عمومها
وظهورها وتكملوها فيما يستشكل مما قد يتوهم أنه متناقض وهذا مشهور لمن تأمله وهذه الصفات
اطلقتها بسلامة وطهارة وصفاء لم يشربوه بكدر ولا غش ولو لم يكن هذا هو الظاهر عند
عند المسلمين لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سلف الامة قالوا للامة الظاهر الذمّة
تقومونه غير مراد أول لكان أحد من المسلمين استشكل هذه الآية وغيرها فإن كان بعض
المتأخرين قد زاغ قلبه حتى صار يظهر له من الآية معنى فاسد مما يقتضي حدوثا أو نقصا فلا شك
ان الظاهر لهذا الزاغ غير مراد وإذا رأينا رجلا يفهم من الآية هذا الظاهر الفاسد قد رنا عنده
أولا ان هذا المعنى ليس مفهوما من ظاهر الآية ثم قد رنا عنده تأييدا في نفسه معنى فاسد حتى
لو فرض أنه ظاهر الآية وإن كان هذا فرض مالا حقيقة له لوجب صرف الآية عن ظاهرها
كسائر الظواهر التي عارضها ما أوجب ان المراد بها غير الظاهرة واعلم ان من لم يحكم دلالات
اللفظ ويعلم ان ظهور المعنى من اللفظ نارة يكون بالوضع القوي أو العرفي أو الشرعي إما
في الالفاظ المفردة وإما في المركبة وتارة بما اترن باللفظ للمفرد من التركيب الذي يتغير
به دلالاته في نفسه وتارة بما اقرن به من القرائن اللفظية التي تجعلها مجازا ونارة بما يدل عليه
حال المتكلم والمحاطب والمتكلم فيه وسياق الكلام الذي يمين أحد احتمالات اللفظ أو
يبين ان المراد به هو مجازة الى غير ذلك من الاسباب التي تعطى اللفظ صفة الظهور

والا فقد يتخبط في هذه المراضع ثم اذا لم يفتقر باللفظ قط شي من القرائن المتصلة تبين مراد المتكلم بل علم مراده بدليل آخر لفظي منفصل هنا أريد به خلاف الظاهر كالعلم المخصوص بدليل منفصل وان كان الصارف عقليا ظاهرا ففي تسمية المزداد خلاف الظاهر خلاف مشهور في أصول الفقه وبالجملة فاذا عرف المقصود بقولنا هذا هو الظاهر أو ليس هو الظاهر خلاف لفظي فان كان الخالف ممن في عرف خطابه ان ظاهر هذه الآية مما هو مماثل لصفات المخلوقين فقد حث وان كان في عرف خطابه ان ظاهرها هو ما يليق بالله تعالى لم يحث وان لم يعلم عرف أهل ناحيته في هذه اللفظة ولم يكن سبب يستدل به على مراده وتندر العلم بنبته فقد جاز أن يكون أراد معنى صحيحا وجاز أن يكون أراد معنى باطلا فلا يثبت بالشك وهذا كله تفريع على قول من يقول إن من حلف على شيء يستفده كما حلف عليه فثبتين بخلافه حث وأما على قول من لم يثبت فالحكم في يمينه ظاهر * واعلم ان عامة من ينكر هذه الصفة وأمثالها اذا بحثت عن الوجه الذي انكروه وجدتهم قد اعتقدوا ان ظاهر هذه الآية كاستواء المخلوقين أو استواء يستلزم حدودا أو نقصا ثم حكوا عن مخالفهم هذا القول ثم تعبوا في اقامة الادلة على بطلانه ثم يقولون فثبتين تأويله إما بالاستيلاء أو بالظهور والتجلى أو بالفضل والرجحان الذي هو علو القدر والمكانة ويبقى المعنى الثالث وهو استواء يليق بجلاله ليكون دلالة هذا اللفظ عليه كدلالة لفظ العلم والارادة والسمع والبصر على منابها قد دل السمع عليه بل من أكثر النظر في آثار الرسول صلى الله عليه وسلم علم بالاضطرار انه قد اتى الى الامتحان ربيكم الذي تعبدونه فوق كل شيء وعلى كل شيء فوق العرش فوق السموات وعلم ان عامة السلف كان هذا عندهم مثل ما عندهم ان الله بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وانه لا ينقل عن واحد لفظ يدل لانصا ولا ظاهرا على خلاف ذلك ولا قال أحد منهم يوما من الاله ان ربنا ليس فوق العرش أو انه ليس على العرش أو ان استوائه على العرش كاستوائه على البحر الى غير ذلك من ترهات الجهمية ولا مثل استواءه باستواء المخلوقين ولا ثبت له صفة تستلزم حدودا أو نقصا والذي يبين لك خطأ من أطلق الظاهر على المعنى الذي يليق باخلاق ان الالفاظ نوعان * أحدهما ما معناه مفرد كلفظ الاسد والحمار والبحر والكلب فهذا اذا قيل أسد الله وأسدرسوله أو قيل للبليد حمار أو قيل للعالم أو السخى أو الجواد من الخيل بحر أو قيل للاسد كلب فهذا مجاز ثم ان قرنت به قرينة تبين المراد كقول

النبي صلى الله عليه وسلم لفرس أبي طلحة ان وجدناه لبحراً وقوله ان خالداً سيف من سيوف
 الله سله الله على المشركين وقوله لثمان ان الله قصصك قصيصا وتول ابن عباس الحجر الاسود
 عيين الله في الارض فن استلمته وصاحفه فكأنما يبيع ربه أو كما قال ونحو ذلك فهنا اللفظ فيه تجوز
 وان كان قد ظهر من اللفظ مراد صاحبه وهو محمول على هذا الظاهر في استعمال هذا المتكلم
 لاعلى الظاهر في الوضع الاول وكل من سمع هذا القول علم المراد به وسبق ذلك الى ذهنه
 بل أحال ارادة المعنى الاول وهذا يوجب أن يكون تصالاحتملا وليس حمل اللفظ على هذا
 المعنى من التأويل الذي هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع الى الاحتمال الرجوح في شيء
 وهذا احد مثيرات غلط المتأولين في هذا الباب حيث يتوهم ان المعنى المفهوم من هذا اللفظ
 مخالف للظاهر وان اللفظ يؤل (النوع الثاني) من الالفاظ ما في معناه اضافة إما بان يكون
 المعنى اضافة محضة كالعلم والسفول وفوق وتحت ونحو ذلك أو ان يكون معنى ثبوته في اضافة
 كالم والحب والقدرة والعجز والسمع والبصر فهذا النوع من الالفاظ لا يمكن أن يوجد له
 معنى مفرد بحسب بعض مهارده لوجهين أحدهما أنه لم يستعمل مفردا قط الثاني ان ذلك يلزم
 منه الاشتراك أو المجاز بل يحمل حقيقة في القدر المشترك بين موارد ما نحن فيه من هذا
 الباب فان لفظ استوي لم تستعمله العرب في خصوص جلوس الآدمي مثلا على سريره حقيقة
 حتى يصير في غيره مجازا كما ان لفظ العلم لم تستعمله العرب في خصوص جلوس الآدمي مثلا
 على سريره حقيقة حتى يصير في غيره مجازا كما ان لفظ العلم لم تستعمله العرب في خصوص المرض
 القائم بقلب البشر المنقسم الى ضروري ونظري حقيقة واستعملته في غيره مجازا بل هذا المعنى
 تارة يستعمل بلا تمهيدية كما في قوله تعالى (ولما بلغ أشده واستوى) وتارة يمدى بحرف النافية كقوله تعالى
 (ثم استوي الى السماء) وتارة يمدى بحرف الاستعلاء كما في قوله تعالى (وكان الله بكون صفة
 خلقه فلا يجب أن يحمل في أحد البوضين حقيقة وفي الآخر مجازا ولا يجوز أن يفهم من استواء
 الله تعالى الخاصية التي ثبتت للمخلوق دون الخالق كما في قوله تعالى (والسما بيننا هابا) وقوله
 تعالى (عمامت أيدينا) وقوله تعالى (صنع الله الذي اتقن كل شيء) وقوله تعالى (ولقد كتبنا في الزبور
 من بعد الذكرو كتبنا له في الألواح) فهل يستعمل مسلم أن ثبت لربه خاصية الآدمي الباني الصانع
 العامل الكاتب أم يستعمل أن ينفي عنه حقيقة العمل والبناء كما يختص به ويليق بجلاله أم يستعمل

أن يقول هذه الالفاظ مصروفة عن ظاهرها لم الذي يجب ان يقول عمل كل أحد بحسبه فكما
 ان ذاته ليست مثل ذوات خلقه فعمله وصنعه وبنائه ليس مثل علمهم وصنهم وبنائهم ونحن لم
 نفهم من قولنا بني فلان وكب فلان ما في عمله من المعالجة والتأثرة الامن جهة علمنا بحال الباني
 لامن جهة مجرد اللفظ ففرق اصلحك الله بين ما دل عليه مجرد اللفظ الذي هو لفظ الفعل وما يدل عليه
 بخصوص اضافته الى الفاعل المعين وبهذا ينكشف لك كثير مما يشكل على كثير من الناس وترى
 مواقع اللبس في كثير من هذا الباب والله يوفقنا وسائر اخواننا المؤمنين لما يحبه ويرضاه من
 القول والعمل ويجمع قلوبنا على دينه الذي ارتضاه لنفسه وبمث به رسوله صلى الله عليه وسلم

﴿فصل﴾ وهذا الذي ذكرناه من أن القرآن كلام الله حروفه ومبانيه هو المنصوص
 عن الأئمة والسلف وهو الموافق للكتاب والسنة فأما نصوصهم التي فيها بيان ان كلامه ليس
 مجرد الحروف والاصوات بل المعنى ايضاً من كلامهم فكثير في كلام أحمد وغيره مثل ما ذكر
 الخلال في كتاب السنة عن الأثرم وابراهيم بن الخارث المبادي انه دخل على أبي عبد الله الأثرم
 وعباس بن عبد العظيم العنبري فابتدأ عباس فقال يا أبا عبد الله قوم قد حدثوا يقولون لا نقول
 مخلوق ولا غير مخلوق هؤلاء اضر من الجهمية على الناس ويلكم قال لم تقولوا ليس بمخلوق فقولوا
 مخلوق فقال أبو عبد الله قوم سوء فقال العباس ما نقول يا أبا عبد الله فقال الذي اعتقده واذهب
 اليه ولا اشك فيه ان القرآن غير مخلوق ثم قال سبحان الله من يشك في هذا ثم تكلم أبو عبد الله
 مستعظماً للشك في ذلك فقال سبحان الله في هذا شك قال الله تعالى (ألا اله الا خلق والامر) ففرق
 بين الخلق والامر قال ابو عبد الله فالقرآن من علم الله الاتراء يقول علم القرآن والقرآن فيه اسماء الله
 عز وجل أي شيء يقولون لا يقولون اسماء الله غير مخلوقة ومن زعم ان اسماء الله مخلوقة فقد كفر
 لم يزل الله تعالى قد يرأ علياً عزيراً حكيماً سميماً بصيراً لسنانشك ان اسماء الله ليست بمخلوقة ولسنا نشك
 ان علم الله ليس بمخلوق وهو كلام الله ولم يزل الله متكليماً ثم قال أبو عبد الله وأي أمرأين من هذا وأي
 كفر اكر من هذا اذا زعموا ان القرآن مخلوق فقد زعموا ان اسماء الله مخلوقة وان علم الله مخلوق ولكن
 الناس يتهاونون به ذوا يقولون انما يقولون القرآن مخلوق فيها ونون به ويظنون انه هين ولا يدرون ما فيه
 من الكفر قال وانا اكره ان ابوح به لكل احد ومن يسألوني فاقول اني اكره الكلام في هذا فيليني انهم
 يدعون على اني امسك قال الأثرم فقلت لابي عبد الله فن قال ان القرآن مخلوق وقال لا نقول ان اسماء

الله مخلوقة ولا علمه لم يزد على هذا أقول هو كافر فقال هكذا هو عندنا قال أبو عبد الله أنحن
نحتاج أن نشك في هذا القرآن عندنا فيه أسماء الله وهو من علم الله فن قال مخلوق فهو عندنا
كافر ثم قال أبو عبد الله بلغني أنت أبا خالد وموسى ابن منصور وغيرهما يجلسون في ذلك
الجانب فيمضون قولنا ويدعون أن هذا القول أن لا يقال مخلوق ولا غير مخلوق ويمضون من
يكفر ويقولون أنا نقول بقول الخوارج ثم تبسم أبو عبيد الله كالمتناظ ثم قال هؤلاء قوم سوء
ثم قال أبو عبد الله لباس وذلك السجستاني الذي عندكم بالبصرة ذلك الحديث بلغني أنه قد وضع
في هذا أيضا يقول لا أقول مخلوق ولا غير مخلوق ذلك حيث ذاك الاحول فقال العباس كان
يقول مرة يقول جهم ثم صار إلى أن يقول بهذا القول فقال أبو عبد الله ما بلغني أنه كان يقول
بقول جهم إلا الساعة يقول الامام أحمد إذا زعموا أن القرآن مخلوق فقد زعموا أن أسماء الله
مخلوقة وإن علم الله مخلوق يبين أن العلم الذي تضمنه القرآن داخل في مسمى القرآن وقد
نهينا فيما تقدم على أن كل كلام حق فإن العلم أصل معناه فإن كان قد ينضم إلى العلم معنى الحب
والنمض وذلك أن السلام خبر أو طلب أما الخبر الحق فإن معناه علم بلا رب وأما الانشاء
كالامر والنهي فإنه مسبوق بتصور المأمور والمأمور به وغير ذلك فالعلم أيضا أصله واسم القرآن
والسلام يتضمن هذا كله فقول الغائل القرآن مخلوق يتضمن أن علم الله مخلوق وكذلك أسماء
الله هي في القرآن فن قال هو مخلوق والمخلوق هو الصوت القائم ببعض الاجسام يكون ذلك
الجسم هو الذي سمي الله بذلك الاسماء ولم يكن قبل ذلك الجسم وصوته لله اسم بل يكون
ذلك الاسم قد نخله إياه ذلك الجسم ولهذا روي البخاري في صحيحه عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس أنه سأله سائل عن قوله وكان الله غفورا رحيما عزيرا حكيميا سميما بصيرا فكانه كان ثم
مضى فقال ابن عباس وكان الله غفورا رحيما سمي نفسه ذلك وذلك قوله أني لم أزل كذلك هذا
لفظ البخاري وهو رواه مختصرا ولفظ البوشنجي محمد بن ابراهيم الامام عن شيخ البخاري
الذي رواه من جهة البرقاني في صحيحه فإن الله سمي نفسه ذلك ولم ينخله غيره فذلك قوله وكان
الله أي لم يزل كذلك هكذا رواه البيهقي عن البرقاني وذكر الحميدي أنفه فإن الله جعل نفسه
ذلك وسمى نفسه وجعل نفسه ذلك ولم ينخله أحدا غيره وكان الله أي لم يزل كذلك ولفظ
يعقوب بن سفيان عن يوسف بن عدي شيخ البخاري فإن الله سمي نفسه ذلك ولم يجعله غيره

وكان الله اى لم يزل كذلك فقد أخبر بن عباس ان معنى القرآن ان الله سمي نفسه بهذه الاسماء
 لم ينحله ذلك غيره وقوله وكان الله يقول انى لم أزل كذلك ومن العلوم ان الذى قاله ابن عباس
 هو مدلول الآيات فى هذا دلالة على فساد قول الجهمية من وجوه * أحدها انه اذا كان عزير
 حكما ولم يزل عزير حكما والحكمة تتضمن كلامه ومشيتته كما ان الرحمة تتضمن مشيتته دل
 على انه لم يزل متكلم مریدا وقوله غفورا أبلغ فانه اذا كان لم يزل غفورا فأولى انه لم يزل متكلم
 وعند الجهمية بل لم يكن متكلم ولا رحيا ولا غفورا اذ هذا لا يكون الا بخلق أمور منفصلة عنه
 فيثبت ذلك * الثاني قول ابن عباس فان الله سمي نفسه ذلك يقتضى أنه هو الذى سمي
 نفسه بهذه الاسماء لا أن المخلوق هو الذى سماه بها ومن قال انها مخلوقة فى جسم لزمه ان
 يكون ذلك الجسم هو الذى سماه بها * الثالث قوله ولم ينحله ذلك غيره وفى اللفظ الآخر
 ولم يحمله ذلك غيره وهذا بين بحمله ذلك فى رواية أى هو الذى حكم بنفسه بذلك لا غيره
 ومن جملة مخلوقا لزمه ان يكون الغير هو الذى جملة كذلك ونحله ذلك * الرابع ان ابن عباس
 ذكر ذلك فى بيان معنى قوله وكان الله غفورا رحيا عزير حكما سميما بصيرا ليبين حكمة
 الايات بلفظ كان فى مثل هذا فاخبر فى ذلك أنه هو الذى سمي نفسه ذلك ولم ينحله ذلك غيره
 ووجه مناسبة هذا الجواب أنه اذا نحل ذلك غيره كان ذلك مخلوقا بخلق ذلك الغير فلا يخبر
 عنه بانه كان كذلك وأما اذا كان هو الذى سمي به نفسه ناسب ان يقال إنه كان كذلك وما زال
 كذلك لانه هو لم يزل سبحانه وتعالى وهذا التفريق انما يصح اذا كان غير مخلوق ليصح ان
 يقال لما كان هو المسمى لنفسه بذلك كان لم يزل كذلك فذكر الامام أحمد أن قول القائل
 القرآن مخلوق يتضمن القول بان علم الله مخلوق وأن اسماءه مخلوقة لان ظهور عدم خلق هذين
 للناس آيين من ظهور عدم القول بفساد اطلاق القول بخلق هذين ولو كان القرآن اسما مجرد
 الحروف والاصوات لم يصح ما ذكره الامام أحمد من الحجة فان خلق الحروف وحدها
 لا تستلزم خلق العلم وهكذا القائلون بخلق القرآن انما يقولون بخلق الحروف والاصوات فى
 بعض الاجسام لان هذا هو عدم القرآن ليس للعلم عندهم دخل فى سمي القرآن ولهذا
 لما قال له الاثرم فن قال القرآن مخلوق وقال لا أقول ان اسماء الله مخلوقة ولا علمه لم يزد على
 هذا أقول هو كافر فقال هكذا هو عندنا ثم استنهم المنكر فقال نحن نحتاج ان نشك فى

هذا القرآن عندنا فيه أسماء الله وهو من علم الله فن قال مخلوق فهو عندنا كافر فاجاب أحمد
بأنهم وإن لم يقولوا بخلق اسمائه وعلمه فقولهم يتضمن ذلك ونحن لا نشك في ذلك حتى
تقف فيه فان ذلك يتضمن خلق اسمائه وعلمه ولم يقبل أحمد قولهم القرآن مخلوق وإن لم يدخلوا
فيه أسماء الله وعلمه لان دخول ذلك فيه لا رب فيه كما أنهم لما قالوا القرآن مخلوق خلقه الله
في جسم لكن هو المتكلم به لا ذلك الجسم لم يقبل ذلك منهم لانه من المعلوم أنه تعالى يكون كلام
ذلك الجسم لا كلام الله كأنطاق جوارح العبد وغيرها فانه يفرق بين نطقه وبين انطاقه فغيره من
الاجسام وقال أحمد فيه أسماء الله وهو من علم الله ولم يقل فيه علم الله لان كون أسماء الله في
القرآن يعلمه كل أحد ولا يمكن أحد أن ينازع فيه واما اشتغال القرآن على العلم فهذا ينازع فيه
من يقول إن القرآن هو مجرد الحروف والاصوات فان هؤلاء لا يعملون القرآن فيه علم الله
بل والذين يقولون الكلام معنى قائم بذات الخبر والطلب وأن معنى الخبر ليس هو العلم
ومعنى الطلب لا يتضمن الارادة ينازعون في ان مسمى القرآن يدخل فيه العلم فذكر الامام
أحمد ما يستدل به على ان علم الله في القرآن وهو قوله فان القرآن من علم الله لان الله أخبر
بذلك فذكر أحمد لفظ القرآن الذي يدل على موارد النزاع فان قوله القرآن من علم الله مطابق
لقوله تعالى (والذين اتبعته اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير) وقوله
تعالى (والذين اتبعته اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين) وقوله (فن حاجك فيه
من بعد ما جاءك من العلم فقل فما اودع ابنائنا وابنائكم ونساءنا ونساءكم وانفسنا وانفسكم) الآية
وقوله (وكذلك ازلناه حكما عسرا والذين اتبعته اهواءهم بعد ما جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا
واق) ومعلوم أن المراد بالذى جاءه من العلم في هذه الآيات انه هو ما جاءه من القرآن كما يدل عليه
سياق الآيات فدل ذلك على أن محي القرآن اليه محي ما جاءه من علم الله اليه وذلك دليل على
ان من علم الله ما في القرآن ثم قد يقال هذا الكلام فيه علم عظيم وقد يقال هذا الكلام علم عظيم
فاطلق أحمد على القرآن أنه من علم الله لان الكلام الذي فيه علم هو نفسه يسمى علما وذلك هو
من علم الله كما قال من بعد ما جاءك من العلم ففيه من علم الله ما شاء سبحانه لا جميع علمه ومثل
هذا كثير في كلام الامام أحمد كما رواه الخلال عن أبي الحارث قال سمعت أبا عبد الله يقول
القرآن كلام الله غير مخلوق ومن زعم ان القرآن مخلوق فقد كفر لانه يزعم أن علم الله مخلوق

وأنه لم يكن له علم حتى خلقه وكما روي عن محمد بن ابراهيم الهاشمي قال دخلت على أحمد بن
 حنبل انا وأبي فقال له أبي يا أبا عبد الله ما تقول في القرآن قال القرآن من علم الله ومن قال ان
 من علم الله شيئا مخلوقا فقد كفر ذكر ذلك لأن من الجهمية من يقول علم الله بعضه مخلوق وبعضه
 غير مخلوق وقد يقول ان الله وان جمل القرآن من علمه فبعض ذلك مخلوق كما روى الخلال
 عن الميموني انه سأل أبا عبد الله قال قلت من قال كان الله ولا علم فخير وجهه فقيرا شديدا
 واكبر غيظه ثم قال لي كافر وقال لي في كل يوم أزداد في القوم بصيرة قال (وقال أبو عبد الله)
 علمت ان بشر المريسي كان يقول العلم علان فلم مخلوق وعلم ليس بمخلوق فهذا أي شيء يكون هذا
 قلت يا أبا عبد الله كيف يكون ذا قال لا أدري ايكون علمه كله بعضه مخلوق وبعضه ليس
 بمخلوق لا أدري كيف ذا بشر كذا كان يقول وتمجب أبو عبد الله تمجبا شديدا وروى عن
 المزدي قال قال أبو عبد الله قلت لابن الحجام يعني يوم الحجة ما تقول في علم الله فقال
 مخلوق فنظر ابن رباح الى ابن الحجام نظرا منكرا عليه لما أسرع فقلت لابن رباح أي شيء تقول
 أنت فلم يرض ما قال ابن الحجام فقلت له كفرت قال أبو عبد الله يقول ان الله كان لا علم له
 فهذا الكفر بالله وقد كان المريسي يقول ان علم الله وكلامه مخلوق وهذا الكفر بالله
 وعن عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول من قال القرآن مخلوق فهو عندنا كافر لان القرآن من
 علم الله وفيه اسماء الله قال الله تعالى (فن حاجك فيه من ما جاءك لبعثن العلم) وعن المزدي سمعت
 أبا عبد الله يقول القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال القرآن مخلوق فهو كافر بالله واليوم الآخر
 والحجة (فن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم) الآية وقال (ولئن اتبعت
 أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذ لمن الظالمين) وقال (ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من
 العلم مالك من الله من ولى ولا نصير) وقال (ولئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءك من العلم مالك من الله
 من ولى ولا واق) والذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن وهو العلم الذي جاءه والعلم غير
 مخلوق والقرآن من العلم وهو كلام الله وقال (الرحمن علم القرآن خلق الانسان) وقال (ألا له الخلق
 والأمر) فاخبر أن الخلق خلق والخلق غير الأمر وان الأمر غير الخلق وهو كلامه وأن الله عز وجل لم
 يخل من العلم وقال انا نحن نزلنا الذ كر وانا له لحافظون والذ كر هو القرآن وان الله لم يخل منهما
 ولم يزل الله متكلما عالما وقال في موضع آخر ان الله لم يخل من العلم والكلام وليس من الخلق

لأنه لم يخل منهما فالقرآن من علم الله وعن الحسن بن ثواب أنه قال لا ي عبد الله من أين كفرتهم
قال قرأت في كتاب الله غير موضع (ولئن اتبعت أهواهم بعد ما جاءك من العلم) فذكر
الكلام قال ابن ثواب ذا كرت ابن الدورقي فذهب إلى أحمد ثم جاء فقال لي سألت فقال لي
كما قال لك إلا أنه قد زادني أنزله بطله ثم قال لي أحمد إنما أرادوا الإبطال وقد فسر طائفة
منهم ابن حزم كلام أحمد بأنه أراد بلفظ القرآن للمعنى فقط وأن معنى القرآن يعود إلى العلم فهو
من علم الله ولم يرد بالقرآن الحروف والمعاني فمن جعل القرآن كله ليس له معنى إلا العلم فقد
كذب وأما من قال عن هذه الآيات التي احتج بها أحمد أن معناها العلم لأنها كلها من باب
الخبر ومعنى الخبر العلم فهذا أقرب من الأول وهذا إذا صح يقتضي أنه قد يراد بالكلام للمعنى
نارة كما يراد به الحروف أخرى فلما أن يكون أحمد يقول أن الله لا يتكلم بالحروف فهذا خلاف
نصوصه الصريحة عنه لكن قد يقال القرآن الذي هو قديم لا يتعلق بمشيئته هو المعنى الذي
سماه الله علما وذلك هو الذي يكثر من قال بمحدوثة (قال) الخلال في كتاب السنة الرد على
الجمية الضلال أن الله لا يتكلم بصوت وروى عن يعقوب بن يحنان أن أبا عبد الله سئل عن
زعم أن الله لا يتكلم بصوت قال بلي تكلم بصوت وهذه الأحاديث كما جاءت نزويها لكل
حديث وجه يريدون أن يوهوا على الناس من زعم أن الله لم يكلم موسى فهو كافر حدثنا عبد
الرحمن بن محمد الحارثي عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله قال إذا تكلم الله بالوحي
سمع صوته أهل السماء فيخرون سجودا حتى إذا فزع عن قلوبهم قال سكن عن قلوبهم نادى
أهل السماء ماذا قال ربكم قالوا الحق قال كذا وكذا وكذا ذكر عبد الله في كتاب السنة وذكره
عنه الخلال قال سألت أبي عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت فقال أبي بل تكلم
الله تبارك وتعالى بصوت وهذه الأحاديث نزويها كما جاءت وقال أبي حديث بن مسعود إذا
تكلم الله بالوحي سمع له صوت كجز سلسلة على الصفوان قال أبي والجمية تشكره وقال أبي
هؤلاء كفار يريدون أن يوهوا على الناس من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر إنما نزوي هذه
الأحاديث كما جاءت وروى للروذي عن أحمد حديث بن مسعود قال الروذي سمعت أبا عبد الله
وقيل له أن عبد الوهاب قد تكلم وقال من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدو
الله وعدو الإسلام أي حقا جهمي عدو الله من موسى بن عقبة ياضلا مضلا من ذب عن موسى

ابن عقبة من كان من الناس بجانب أشد الجانية وأبو عبد الله سأل حتى انتهى الى آخر كلام عبد الوهاب فبسم أبو عبد الله وقال ما أحسن ما تكلم عافاه الله ولم ينكر منه شيئا وقال الامام أبو عبد الله البخاري صاحب الصحيح في كتاب خلق الافعال وبذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ينادي بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب فليس هذا لغير الله عز وجل قال البخاري وفي هذا دليل ان صوت الله لا يشبه أصوات الخلق لان صوت الله يسمع من بعد كما يسمع من قرب وان الملائكة يصعقون من صوته فاذا نادى الملائكة لم يصعقوا وقال لا تجعلوا الله نداً فليس لصفة الله ند ولا مثل ولا يوجد شيء من صفاته في المخلوقين حدثنا به داود بن شبيب حدثنا همام اخبرنا القاسم بن عبد الواحد حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل ان جابر بن عبد الله حدثهم انه سمع عبد الله بن أنيس يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب انا الملك انا الديان لا ينبغي لاحد من أهل الجنة ان يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلب بمظلة وهذا قد استشهد به في صحيحه وقال حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الاعمش حدثنا أبو صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله يوم القيامة يا آدم فيقول لييك ربنا وسمديك فينادي بصوت ان الله يأمرك ان تخرج من ذرتك بعثا الى النار قال يارب ما بهت النار قال من كل الف أراه قال تسمة وتسمة وتسمة وتسمة فيحدث تضع الحامل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد وهذا الحديث رواه في صحيحه وقال حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الاعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال من كان يحدثنا بهذه الآية لولا ابن مسعود سألتناه حتى اذا فرغ عن قلوبهم قال سمع أهل السموات صلصلة مثل صلصلة الصفوان على الصفوان فيخرون حتى اذا فرغ عن قلوبهم سكن الصوت عرفوا انه الوحي ونادوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وقال حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الاعمش حدثنا مسلم عن مسروق عن عبد الله بهذا وقال حدثنا الحميدى حدثنا سفيان حدثنا عمرو سمعت أبا هريرة يقول ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قضى الله الامر في السماء ضربت الملائكة أجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على الصفوان فاذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو العلي الكبير قال وقال الحكم بن أبان حدثني عكرمة عن

ابن عباس اذا قضى الله أمرا تكلم رجفت السموات والارض والجبال وخرت الملائكة كلهم سجدا * حدثنا عمرو بن زواوة حدثنا زياد عن محمد بن اسحق حدثني محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب عن عبد الله بن عباس عن نضر عن الانصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم ما كنتم تقولون في هذا النجم الذي يرى به قال كنا يارسول الله تقول حين رأيناها يرى بها مات ملك * ولد مولود * مات مولود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس ذلك كذلك ولكن الله اذا قضى في حقه أمرا يسمه أهل العرش فيسبحون فيسبح من تحتهم يتسبحهم فيسبح من تحت ذلك فلم يزل التسبيح يهبط حتى ينتهي الى السماء الدنيا حتى يقول بعضهم لم يسبحهم يقولون سبح من فوقنا فيسبحنا يتسبحهم فيقولون أفلا تسألون من فوقكم ثم سبحوها فيسألونهم فيقولون قضى الله في خلقه كذا وكذا الامر الذي كان فيهبط به الخبر من سماء الى سماء حتى ينتهي الى السماء الدنيا فيتحدثون به فتسرفه الشياطين بالسمع على قوم منهم واختلاف ثم يأتون به الى الكهان من أهل الارض فيحدثونهم فيخطئون ويصيبون فتحدث بهم الكهان ثم ان الله حجب الشياطين عن السماء بهذه النجوم وانقطعت الكهانة اليوم فلا كهانة قال أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه (نهاية العقول في دراية الاصول) الذي زعم انه أورده في من الدقائق ما لا يوجد في شيء من كتب الاولين والآخرين والسابقين واللاحقين والمواقفين

﴿ الاصل التاسع ﴾ في كونه تعالى متكلما وفيه أربعة فصول ﴿ الفصل الاول ﴾ في البحث عن محل النزاع * أجمع المسلمون على ان الله تعالى متكلم لكن المعتزلة زعموا ان المعنى بكونه متكلما انه خالق هذه الحروف والاصوات في جسم ونحن نزعم ان كلام الله تعالى صفة حقيقية متنايرة لهذه الحروف والاصوات وان ذاته تعالى موصوفة بتلك الصفة * واعلم ان التحقيق انه لا نزاع بيننا وبينهم في كونه متكلما بالمعنى الذي ذكرناه لان النزاع بيننا وبينهم إما في المعنى وإما في اللفظ أما في المعنى فاما ان يقع في الصحة أو في الوقوع أما النزاع في الصحة فذلك غير ممكن لانا توافقنا جميعا على انه تعالى يصح منه إيجاد الحروف والاصوات أما في الوقوع فذلك عندنا غير ممكن لانه تعالى موجد لجميع افعال الابد ومنها هذه الحروف والاصوات فكيف يمكننا انكار كونه موقدا لها على مذهبهم وهم يثبتون ذلك بالسمع ومعلوم

ان الجزم بوقوع الجائزات التي لا تكون محسومة لا يستفاد الا من السمع فاذا كان المعنى بكونه متكلما عندهم انه خلق هذه الحروف والاصوات ولم يثبتوا له من كونه تعالى خالقا صفة أو حالة وحكما أزيد من كونه خالقها فقد تمين انه لا يمكن منازعتهم في ذلك ثبت انه لا نزاع بيننا وبينهم من جهة المعنى في كونه متكلما بالتفسير الذي قالوه وأما النزاع من جهة اللفظ فهو ان يقال لا نسلم ان لفظة المتكلم في اللغة موضوعة لموجد الكلام والناس قد اطنبوا من الجائزين في هذا المقام وليس ذلك مما يستحق الاطناب لانه بحث لغوي وينبغي ان يرجع فيه الى الادباء وليس هذا من المباحث العقلية في شئ وأقوى ما تمسك به اصحابنا في هذه المسألة اللفظية امور اربعة (أولها) ان أهل اللغة متى سمعوا من انسان كلاما سموه متكلما مع انهم لا يعلمون كونه فاعلا لذلك الكلام ولو كان المتكلم هو الفاعل للكلام لما اطلقوا اسم المتكلم عليه الا بعد العلم بكونه فاعلا (وثانيها) ان الاستمرار للادل على ان الاسود هو الموصوف بالسواد وكذلك الابيض والعالم والقادر وجب ان يكون المتكلم في اللغة هو من قام به الكلام (وثالثها) ان الله تعالى خلق الكلام في السماء والارض حين قال إيتيا طوعا أو كرها فالتا آتينا طائعين ثم انه اضاف ذلك القول اليهما وايضا فلو كان ذلك كلام الله تعالى لزم ان يكون الله تعالى متكلما بقوله آتينا طائعين وذلك باطل وخطأ ورأبها انه تعالى خلق الكلام في الذراع التي اكلمها النبي صلى الله عليه وسلم قالت لا تأكل مني فاني مسمومة وذلك باطل وأقوى ما تمسك به المعتزلة ان العرب يقولون تكلم الجني على لسان المصروع فاضافوا الكلام القائم بالمصروع الى الجني لاعتقادهم كون الجني فاعله فلولا اعتقادهم ان المتكلم هو الفاعل للكلام والالما صح ذلك والجواب عنه يحتمل ان يكون ذلك مجازا وان كان حقيقة فربما كان مرادهم ان ذلك الكلام هو كلام الجني حال كونه قريبا من لسان المصروع فهذا القدر كاف في البحث اللغوي الخالي عن القوائد العقلية فهذا هو البحث عن كونه تعالى متكلما على مذهب المعتزلة فاما على مذهبنا فنحن نثبت لله تعالى كلاما مقابرا لهذه الحروف والاصوات وندعى قدم ذلك الكلام وللمعتزلة فيه ثلاث مقامات (الاول) مطالبهم ايانا بافادة تصور ماهية هذا الكلام (الثاني) المطالبة بافادة الدلالة على انصافه تعالى بها (الثالث) المطالبة بافادة الدلالة على كونه قديما فثبت ان الخلاف بيننا وبينهم ليس في كيفية الصفة فقط بل في وجه تصور ماهيتها أولا ثم في اثبات قدمها وهذا القدر لا بد من معرفته لكل من اراد أن يكون كلامه في هذه المسألة

ملخصا ونحن بنون الله تعالى نذكر دلالة وافية بالامور الثلاثة

(الفصل الثاني) في كونه متكلما واثبات قدم كلامه فالدليل حصول الاتفاق على انه امر ناه
 خبر لا يخلو إما أن يكون امره ونهيه عبارة عن مجرد الالفاظ أولا لا يكون كذلك والاول باطل
 لان اللفظة الموضوعة للامر قد كان من الجائز ان يضع اللفظة التي وضعها لان افادة معنى
 الامر لا افادة معنى الخبر وبالعكس فاذا كان اللفظة للمعنى امرا او نهيا او خبرا انما كان لدلالته
 على ماهية الطلب والزجر والحكم وهذه الماهيات ليست امورا وصفية لانها لا تنقسم بالضرورة ان
 السواد لا يتقلب بياضا او غيره وبالعكس وكذلك ماهية الطلب لا تنقلب ماهية الزجر ولا الزجر
 منها ماهية الحكم واذا ثبت ذلك فنقول لما كان الله تعالى آمرا ناهيا مخبرا واثبت ان ذلك لا يتحقق
 الا اذا كان الله موصوفا بطلب وزجر وحكم فهذه الامور الثلاثة ظاهرا انها ليست عبارة عن
 العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر والبقاء بل الذي يشبه الحال فيه أما في الطلب والنزجرفى
 الارادة والكراهية وأما في الحكم وهو العلم والاول باطل لما ثبت في خلق الاعمال واردة الكائنات
 ان الله تعالى قد يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد فوجب ان يكون معنى افعل ولا تفعل في حق
 الله شيئا سوى الارادة وذلك هو المعنى بالكلام والثاني باطل لانه في الشاهد قد يحكم الانسان
 بما لا يعلمه ولا يفتقده ولا يظنه فاذا الحكم الذهني في الشاهد متاخر لهذه الامور واذا ثبت ذلك
 في الشاهد ثبت في الغائب لانقاد الاجماع على ان ماهية الخبر لا تختلف في الشاهد والغائب
 قال فثبت ان امر الله ونهيه وخبره صفات حقيقية قائمة بذاته متاخرة لذاته وعلمه وان الالفاظ
 الواردة في الكتب المنزلة دليل عليها واذا ثبت ذلك وجب القطع بقدمها لان الامة على
 قولين في هذه المسألة منهم من نفي كون الله موصوفا بالأمر والنهي والخبر بهذا المعنى ومنهم
 من اثبت ذلك وكل من اثبته موصوفا بهذه الصفات زعم ان هذه الصفات قديمة فلو اثبت كونه
 تعالى موصوفا بهذه الصفات ثم حكنا بمحدوث هذه الصفات كان ذلك قولنا ثالثا خارا لا لاجماع
 وهو باطل ثم أورد على نفسه اسئلة منها مما نفاة تارة في اثبات هذه المعاني لله وتارة في قدمها
 وقال ومنها لا يجوز ان يكون المرجع بالحكم الذي هو معنى الخبر الى كونه عالما بذلك ولئن
 سلمنا كونه تعالى موصوفا بالامر والنهي والخبر على الوجه الذي ذكرتموه لكن لم قلتم
 ان تلك المعاني قديمة بقولكم كل من اثبت هذه المعاني اثبتا قديمة قلت القول في اثباتها

مسألة وانتقول في قدمها مسألة أخرى فلو لزم من ثبوت احدي السألتين ثبوت المسألة الأخرى
لزم من اثبات كونه تعالى عالما بعلم قديم اثبات كونه تعالى متكلماً بكلام قديم وإذا كان ذلك باطلا
فكذلك ما ذكرتموه ثم اثن سلمنا ان هذا النوع من الاجماع يقتضى قدم كلام الله لكنه معارض
بنوع آخر من الاجماع وهو ان أحداً من الامة لم يثبت قدم كلام الله بالطريق الذي ذكرتموه
فيكون التمسك بما ذكرتموه خرقاً للاجماع ثم ذكر معارضات المخالف بوجود عقلية ونقلية تسمة
وقال في الجواب قوله سلمنا ان خبر الله دليل على ان الله حكيم بنسبة أمر الى أمر لكن لم لا يجوز
أن يكون ذلك الحكم هو العلم قلنا هذا باطل لوجهين أما أولاً فلأن القائل في هذه المسألة
قائلان قائل يقول ثبت لله تعالى خبراً قديماً وثبت كونه مقيراً للعلم وقائل لا يثبت له خبراً قديماً
أصلاً فلو قلنا ان الله له خبر قديم ثم قلنا إنه هو العلم كان ذلك خرقاً للاجماع وأما ثانياً فلأننا بينا
في أول الاستدلال ان فائدة الخبر في الشاهد ليست هي الظن والعلم والاعتقاد وإذا بطل ذلك
في الشاهد وجب أن يكون في الثابت كذلك لانفاذ الاجماع على ان فائدة الخبر لا تختلف
في الشاهد والثابت قوله سلمنا ثبوت هذه الاقايض لله فلم قلتم انها قديمة قلنا للاجماع المذكور
قوله لو لزم من القول باثبات هذه الصفة لله اثبات قدمها لان كل من قال بالاول قال بالثاني
لزم من القول باثبات العلم القديم اثبات الكلام القديم لان كل من قال بالاول قال بالثاني قلنا
الفرق بين الموضوعين المذكور في المحصول في علم الاصول فان المعتزلة يساعدونا على الفرق بين
الموضوعين فلا يكون قوله اثبات قدم كلام الله بهذه الطريق على خلاف الاجماع قلنا قديماً في
كتاب المحصول ان احداث دليل لم يذكره أهل الاجماع لا يكون خرقاً للاجماع وقال في
الجواب عن المعارضة وأما المعارضة الخامسة وما بعدها من الوجوه السمية فالجواب عنها حارفي
واحد وهو انا لا تنازع في اطلاق لفظ القرآن وكلام الله على هذه الحروف والاصوات وما
ذكروه من الأدلة فهو انما يفيد حدوث القرآن بهذا التفسير وذلك متفق عليه وانما نحن بمد
ذلك ندعي صفة قائمة بذات الله تعالى وندعي قدمها وقد بينا أن تلك الصفة يستحيل وصفها
بكونها عينية وعجيبة وحكمة ومتشابهة لان كل ذلك من صفات الكلام الذي حاولوا اثبات
حدوثه فنحن لا تنازعهم في حدوثه والكلام الذي ندعي قدمه لا يجري فيه ما ذكروه من الأدلة
ثم قال في الاصل العاشر الذي هو في الكلام على بقية الصفات في القسم الثالث منه

﴿الفصل الثاني في بيان أن كلام الله واحد﴾ المشهور اتفاق الاصحاب على ذلك وقد نقل
 أبو القاسم الاسفرائيني منا عن بعض قدماء أصحابنا أنهم أبتوا لله خمس كلمات الامر والنهي والخبر
 والاستخبار والنداء قال واعلم ان هذه المسألة إما أن يتكلم فيها مع القول بنفي الحال أو مع القول
 باثباته فإن كان الاول ضمنت المسألة جدالاً وجود كل شيء عين حقيقته فاذا كانت حقيقة
 الطلب بخالفة لحقيقة الخبر كان وجود الطلب مخالفاً لوجود الخبر أيضاً اذ لو اتحدا في الوجود
 مع اختلافهما في الحقيقة كان الوجود غير الحقيقة وذلك يقتضي اثبات الاحوال لا يقال لا نسلم
 أن يكون الكلام خبراً وطلباً حقائق مختلفة بل حقيقة الكلام هو الخبر الذي ان من طلب
 من غيره فملا أو تركا فقد أخبر ذلك الخبر بأنه لو لم يقبله لما قبله أو بأنه يجب علي المائل الاحلال
 ومن استفهم فقد أخبر أنه يطلب منه الافهام واذا صار الكلام كله خبراً زال الاشكال لأننا
 نقول ليس هذا شيء لأن حقيقة الطلب مغايرة لحقيقة حكم الذهن بنسبة أمر الى أمر وتلك
 المغايرة معلومة بالضرورة ولهذا يتطرق التصديق والتكذيب الي أحدهما دون الآخر قال وان
 تكلمنا على القول بالحال فيجب أن ينظر في أن الحقائق الكثيرة هل يجوز أن تصف
 بوجود واحد أم لا فان قلنا يجوز ذلك حينئذ يجوز أن تكون الصفة الواحدة حقائق مختلفة
 والابطال القول بذلك وأنا الى الآن لم يتضح لي فيه دليل لانفياً ولا اثباتاً والذي يقال
 في امتناعه اننا لو قدرنا شيئاً واحداً له يكون له حقيقتان فاذا طرأ عليهما ما يضاد إحدى الحقيقتين
 لزم أن تقدم تلك الصفة من احدي الوجهين ولا تقدم من الوجه الآخر قال وهذا ليس بشيء
 لأننا حكينا عن المسئلة استدلالهم بمثل هذا الكلام على ان صفات الاجناس لا تقع بالفاعل ثم
 زيفنا ذلك من وجوه عديدة وتلك الوجوه بأسرها عائدة همنا فهذا هو الكلام على من استدلل على
 امتناع ان يكون الكلام الواحد امراً ونهياً وخبراً واستخباراً وما الذي يدل على ان الامر
 كذلك فلا يمكن ان نقول فيه على الاجماع من الحكاية التي ذكرها بواسع الاسفرائيني ولم نجد لهم
 نصاً ولا يمكن ان يقال فيه دلالة عقلية بفتية المسئلة بلا دليل وانما قال لا يمكن التعويل فيها على
 الاجماع لان الذي اعتمد عليه في ان علم الله واحداً نقله عن القاضي أبي بكر انه عول فيها على الاجماع
 فقال القائل قائل يقول الله عالم بالعلم قادر بالتقدير وقائل يقول الله ليس بالعلم ولا قادر بالتقدير
 وكل من قال بالقول الاول قال انه عالم بلم واحد قادر بقدرة واحدة فلو قلنا انه عالم بلمين أو أكثر

كان ذلك قولاً ثالثاً خارقاً للاجماع وهو باطل وقد ذكر عن أبي سهل الصمغوني أنه قال أنه عالم
بعلوم غير متناهية لكن قال هو مسبق بهذا الاجماع (قلت) وهذا الكلام فيه أمور يبين
بها من الهدى لمن يهديه الله ما يتنفع به أحدها أنه لم يمتد في كون كلام الله قديماً على حجة عقلية
ولا على كتاب ولا سنة ولا كلام أحد من السلف والأئمة بل ادعى فيها الاجماع قال لأن
الامة في هذه المسألة على قولين منهم من نفي كون الله موصوفاً بالامر والنهي والخبر بهذا المعنى
ومنهم من أثبت ذلك وكل من أثبت موصوفاً بهذه الصفات زعم أن هذه الصفات قديمة فلو
أثبتنا كونه موصوفاً بهذه الصفات ثم حكمتنا بحدوث هذه الصفات كان ذلك قولاً ثالثاً خارقاً
للاجماع يقال له ليس كل من أثبت انصافه وأنه يقوم به معنى الامر والنهي والخبر يقول مقدمه
بل كثير من هؤلاء لا يقول مقدمه فن أهل الكلام كالشيعية والكرامية وغيرهم وأما من أهل
الحديث والفقهاء فطوائف كثيرة وهذا مشهور في الكتب الحديثية والكلامية وليس له
أن يقول هؤلاء يقولون أنه يقوم به حروف ليست قديمة لكن لا يقولون أنه يقوم به معان
ليست قديمة لأن أقوالهم المنقولة تنطق بالامرين جميعاً

والوجه الثاني أن أحداً من السلف والأئمة لم يقل أن القرآن قديم وأنه لا يتعلق بمشئته وقدرته
ولكن اتفقوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق والمخلوق عندهم ما خلقه الله من الاعيان
والصفات القائمة بها والذين قالوا هو مخلوق قالوا أنه خلقه في جسم كما نقله عنهم فقال السلف
أن ذلك يستلزم أن لا يكون الله متكلماً وأن الكلام كلام ذلك الجسم المخلوق فتكون الشجرة
هي القائلة لموسى اني انا الله لا إله الا أنا فاعبدني ولهذا صرحوا بخطأ من يقول أن ذلك
مخلوق لأن عندهم أنه من المساوم بالقطرة شرعاً وعقلاً ولأنه المتكلم بهذا هو الذي يقوم
به وربما قد يقولون أنه لم يكن متكلماً حتى خلق الكلام فصارت متكلماً بعد أن كان عاجزاً
عن الكلام فتروم هؤلاء أن السلف عنوا بقولهم القرآن كلام الله غير مخلوق أنه معنى
واحد قديم كتوم من قوم من المعتزلة والرافضة أنهم عنوا به أنه غير مفترى مكذوب
كما ذكره هو في هذه المسألة فقال الحجة الرابعة لهم من السمعات ما روى أبو الحسين البصري
في النور عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا سهل ولا
جبل أعظم من آية الكرسي وروى عنه عليه السلام أنه كان يقول في دعائه يارب طه ويس يارب

القرآن العظيم قال ولا يقال هذا ممرض بما نالته السلف من الامتناع عن القول بخلق القرآن
لانا نقول بحمل ذلك على الامتناع من اطلاق هذا اللفظ لان لفظ الخلق قد يستعمل في الاقتراء
ضرورة التوفيق بين الروايات (قلت) وجواب هذه الحجة سهل فانه لا خلاق بين اهل العلم
بالحديث ان هذين الحديثين كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم واهل الحديث يعلمون
ان ذلك مفترى عليه بالضرورة كما يعلمون ذلك في أشياء كثيرة من الموضوعات عليه ويكني
ان نقل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوجد في شيء من كتب الحديث ولا في شيء
من كتب المسلمين أصلاً باستناد معروف بل الذي روي في كتب اهل الحديث بالاستناد
المعروف عن ابن عباس أنه أنكر على من قال ذلك فروى من غير وجه عن عمر ان ابن جدير عن
عكرمة قال صليت مع ابن عباس على رجل قُتل فدفن قام رجل فقال يا رب القرآن اغفر له فوثب
اليه ابن عباس فقال ما ان القرآن منه وفي رواية القرآن كلام الله ليس بمربوب منه خرج واليه
يمود فهذا الاثر لما تورع عن ابن عباس هو ضد ما رويوه وأما ما رويوه فلا يؤثر لاعتنا النبي صلى الله عليه
وسلم ولا عن أحد من الصحابة ولا التابعين أصلاً وكذلك الحديث الآخر وهو قوله ما خلق
الله من سماء ولا أرض فان هذا لا يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أصلاً ولكن يؤثر عن
ابن مسعود نفسه وقد ثبت عن ابن مسعود بنقل المدول أنه قال من خلف بالقرآن فليبه بكل آية عمن
ومن كفر بحرف منه فقد كفر به أجمع وقد اتفق المسلمون على أن الكفارة لا تجب بما
يخلقه في الاجسام فلم أن القرآن كان عند ابن مسعود صفة لله لا مخلوقاً له وان معني ذلك الاثر
أنه ليس في الموجودات المخلوقة ما هو أفضل من آية الكرسي لانها هي مخلوقة كما يقال الله
أكبر من كل شيء وان كان ذلك الكبير مخلوقاً والله تعالى ليس بمخلوق وبذلك فسر الأئمة
قول ابن مسعود ذكر الخلال في كتاب السنة عن سفيان ابن عيينة أنه ذكر هذا الحديث
الذي يروي ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا جبل أعظم من آية الكرسي قال ابن
عيينة هو هكذا ما خلق الله من شيء الا وآية الكرسي أعظم مما خلق وروى الخلال عن أبي
عبيد قال وقد قال رجل ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي أفليس بذلك
على أن هذا مخلوق قال ابو عبيد انما قال ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي
فاخبر الله ان السماء والارض اعظم من خلقه واخبر أن آية الكرسي التي هي من صفاته أعظم

من هذا العظيم المخلوق وروي عن أحمد بن القاسم قال قال أبو عبد الله هذا الحديث ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا كذا أعظم قلت لهم ان المخلق ههنا وقع على السماء والأرض وهذه الاشياء لا على القرآن لانه قال ما خلق الله من سماء ولا أرض فلم يذ كر خلق القرآن ههنا وقال البخاري في كتاب خلق الافعال وقال الحميدي حدثنا سفيان حدثنا حصين عن مسلم بن صبيح عن تستر ابن شكل عن عبد الله قال ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا الجنة ولا نار أعظم من الله لا اله الا هو الحي القيوم قال سفيان تفسيره ان كل شيء مخلوق والقرآن ليس بمخلوق وكلامه أعظم من خلقه لانه انما يقول للشيء كن فيكون فلا يكون شيء أعظم مما يكون به المخلق والقرآن كلام الله وأما تأويلهم ان السلف امتنعوا من لفظ المخلق لدلالته على الاقتراء فالفاظ السلف متقولة عنهم بالتواتر عن نحو خمسمائة من السلف كلها تصرح بانهم أنكروا المخلق الذي تسميه الجمعية من كونه مصنوعا في بعض الاجسام كما انهم سألوا جعفر بن محمد عن القرآن هل هو خالق أو هو مخلوق فقال ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله ومثل قول علي رضي الله عنه لما قيل له حكمت مخلوقا فقال ما حكمت مخلوقا وانما حكمت القرآن وأمثال ذلك مما يطول ذكره والمقصود هنا ان السلف اتفقوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق وهذا الذي أجمع عليه السلف ليس معناه ما قالته المعتزلة ولا ما قالته الكلالية وهذا الرازي ادعى الاجماع واجماع السلف ينافي ما ادعاه من الاجماع فان أحدا من السلف لم يقل هذا ولا هذا فضلا عن أن يكون اجماعا ويكفي أن يكون اعتصامه في هذا الاصل العظيم بدعوى اجماع والاجماع المحقق على خلافه فلو كان فيه خلاف لم تصح الحجة فكيف اذا كان الاجماع المحقق السلفي على خلافه

﴿الوجه الثالث﴾ ان الرجل قد أقر أنه لا نزاع بينهم وبين المعتزلة من جهة المعنى في خلق الكلام بالمعنى الذي يقوله المعتزلة وانما النزاع لفظي حيث ان المعتزلة سمت ذلك المخلوق كلام الله وهم لم يسموه كلام الله ومن المعلوم بالاضطرار ان الجمعية من المعتزلة وغيرهم لما ابتدعت القول بان القرآن مخلوق أو بأن كلام الله مخلوق أنكروا ذلك عليهم سلف الامة وأثبتها وقالوا القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ واليه يعود فلو كان ما وصفته المعتزلة بأنه مخلوق هو مخلوق عندهم أيضا وانما خالفهم في تسمية كلام الله أو في اطلاق اللفظ لم تحصل هذه المخالفة العظيمة والتكفير العظيم بمجرد نزاع لفظي كما قال هو ان الامر في ذلك يسير وليس هو مما يستحق

الاطناب لانه بحث لنوى وليس هو من الامور المعقولة للعنوية فاذا كانت المنزلة فيها اطلقته لم تناوع
 الا في بحث لنوى لم يجب تكفيرهم وتضليلهم وهجرانهم بذلك كما أنه هو وأصحابه لا يضلونهم
 في تأويل ذلك وان نازعهم في لفظه ومجرد النزاع اللفظي لا يكون كفراً ولا ضللاً في الدين
 ﴿الوجه الرابع﴾ انه قد استخف بالبحث في مسمى المتكلم وقال انه ليس مما يستحق
 الاطناب لانه بحث لنوى وهذا غاية الجمل باصل هذه المسألة وذلك ان هذه المسألة هي
 سمية كما قد ذكر هو ذلك فانه انما أثبت ذلك بالنقل المتواتر عن الانبياء عليهم السلام ان الله
 يتكلم ولهذا لما قال له المتنازع اثبات كونه متكلماً أمراً ناهياً خبراً بالاجماع لا يصح تنازعهم في
 معنى الكلام (أجاب) بأننا ثبتنا بالنقل المتواتر عن الانبياء عليهم السلام انهم كانوا يقولون ان
 الله أمر بكذا ونهى عن كذا وأخبر بكذا وقال كذا وتكلم بكذا وبأننا ثبتنا أيضاً بالاجماع
 كما قررناه واذا كان أصل هذه المسألة هو الاستدلال بالنقل المتواتر وبالاجماع على ان الله
 متكلم أمرناه كان العلم بمعنى المتكلم الأمر الناهي هل هو الذي قام به الكلام كالامر
 والنجي والخبر أو هو من فعله ولو في غيره هو أحد مقدمي دليل المسألة الذي لا تتم الا به
 فانه اذا جاز ان يكون القائل الأمر الناهي الخبر لم يتم به كلام ولا أمر ولا نهى ولا خبر بطلت
 حجة أهل الاثبات في المسألة من كل وجه فالاطناب في هذا الاصل هو أم ما في هذه المسألة
 بل ليس في المسألة أصل أم من هذا وبهذا الاصل كفر الأئمة الجمعية لانهم علموا ان المتكلم
 هو الذي يقوم به الكلام وان ذلك معلوم بالضرورة من الشرع والعقل والفتنة عند الخاصة
 والعامّة وليس هذا بحثاً لفظياً لنوى كما زعمه بل هو بحث عقلي معنوي شرعي مع كونه أيضاً
 لنوى كما نذكره في ﴿الوجه الخامس﴾ وذلك ان كون المتكلم هو الذي يقوم به الكلام أولاً
 يقوم به الكلام وكون الحى يكون متكلماً بكلام يقوم بشيئه هو مثل كونه حياً عالماً وقادراً
 وسمياً وبصيراً ومريداً بصفات يقوم بشيئه وكون الحى العليم القدير لا تقوم به حياة ولا علم
 ولا قدرة وهذه كلها بحوث معقولة معنوية لا تختص بلسنة دون لسان بل تشترك فيها الامم
 كلهم وهي أيضاً داخلة فيما أخبرت به الرسل عن الله فان ثبوت حكم الصفة للمحل الذي تقوم
 به الصفة أو لشيئه أمر معقول يعلم بالعقل فلم انه مقام عقلي وهو مقام سمي ولهذا يبحث معهم
 في سائر الصفات كالعلم والقدرة بان الحى لا يكون علماً قديراً الا بما يقوم به من الحياة والعلم

﴿الوجه السادس﴾ انه لو لا ثبوت هذا المقام لما أمكنه ان يثبت قيام معنى الامر والنهي والخبر لانه قرر بالاجماع أن الله أمر ونهى ومخبر وان ذلك ليس هو اللفظ بل هو معنى هو الطلب والزجر والحكم وهذه المعاني سواء كانت هي الارادة والعلم أو غير ذلك يقال له لانسلم انها قائمة بذات الله ان لم يثبت ان الأمر الناهي الخبر هو من قام به معنى الامر والنهي والخبر بل يمكن ان يقال فيها ما يقوله المعتزلة في الارادة والعلم اما ان يقولوا يقوم بنهر محل أو يقولوا كونه أمرا ومخبرا مثل كونه عالما وذلك حال أو صفة فانه اذا جاز ان يكون الأمر والمخبر لم يتم به خبر ولا أمر لم يمكنه ثبوت هذه المعاني قائمة بذات الله بل يقال له هب ان لها معاني وراء الالفاظ ووراء هذه لكن لم قلت ان الأمر الناهي هو من قام به تلك المعاني دون ان يكون من فعل تلك المعاني

﴿الوجه السابع﴾ انه عدل عن الطريقة المشهورة لاصحابه في هذا الاصل قائم يثبتون ان التكلم من قام به الكلام وان معنى الكلام هو الطلب والزجر والحكم ثم يقولون ولا يجوز ان يكون ذلك حادثا في غيره لاني ذاته لان ذاته لا تكون محلا للحوادث وبذلك اثبتوا قدم الكلام فقالوا لو كان عدنا لكان اما ان يحدثه في نفسه فيكون محلا للحوادث وهو محال أو غيره فيكون كلاما لتلك المحل أولا في محل فيلزم قيام الصفة بنفسها وهو محال وانما عدل عنها لانه قد بين انه لم يتم دليل على ان قيام الحوادث به محال بل ذلك لازم لجميع الطوائف ومن المعلوم انه اذا جوز قيام الحوادث به بطل قول أصحابه في هذه المسألة وامتنع ان يقال هو قديم لانه اذا ثبت ان التكلم هو من قام به الكلام أو أثبت ان الله أمرناه مخبر بمعنى يقوم به لايضيره فاذا جاز ان يكون حادثا ويكون صفة لله كما يقوله من يقول ان الله يتكلم اذا شاء ويسكت اذا شاء كما يقوله جماهير أهل الحديث والفقهاء وطوائف من أهل الكلام من المرجئة والشيعة والكرامية وغيرهم لم يحز ان يحكم بقدمه بلا دليل الا كما يقوله من يقول من أئمة السنة ان الله لم يزل متكلا اذا شاء فيريدون انه لم يزل متصفا بانه متكلم اذا شاء وهو لا يقول بذلك فنيين ان الاصل الذي قرره يبطل قول المعتزلة وقول أصحابه ولا يتفق حينئذ احتجاجه باجتماع هاتين الطائفتين اذ ليس ذلك اجماع الامة

﴿الوجه الثامن﴾ انه لما عارض الاجماع الذي ادعاه بنوع آخر من الاجماع وهو ان أحدا من الامة لم

ثبت قدم كلام الله بالطريق الذي ذكرتموه فيكون التمسك بما ذكرتموه خرقا للاجماع اجاب باننا قد بينا في كتاب المحصول ان احداث دليل لم يذكره أهل الاجماع لا يكون خرقا للاجماع فيقال له هذا اذا كان قد استدلل بدليل آخر منضيا الى دليل أهل الاجماع فان ذلك لا يستلزم تحطئة أهل الاجماع واما اذا بطل متمد أهل الاجماع ودليلهم وذكر دليلا آخر كان هذا تحطئة منه لاهل الاجماع والامر هنا كذلك لان الذين قالوا بتقديمها انما قالوا ذلك لامتناع قيام الحوادث به عندهم والذين قالوا بخلفها قالوا ذلك لامتناع قيام الصفات به وعنده كلا الحجتين باطلة وهو احتيج باجماع الطائفتين وقد اقر بان حجة كل منهما باطلة فلم اجماعهم على باطل

في الوجه التاسع انه اذا لم يكن في المسئلة دليل قطعي سوى ما ذكره ولم يستدل به أحد قبله لم يكن أحد قد علم الحق في هذه المسئلة قبله وذلك حكم على الامة قبله بعدم علم الحق في هذه المسئلة وذلك يستلزم امرين أحدهما اجماع الامة على ضلالة في هذا الاصل والثاني عدم صحة الاحتجاج باجماعهم الذي احتج به فانهم اذا قالوا بلا علم ولا دليل ثم هذان الهدوران

في الوجه العاشر ان هذا اجماع مركب كالاستدلال على قدم الكلام بقدم العلم وتفرقة بينهما فرق صوري وقوله للمعتزلة نسلم ذلك ليس كذلك وذلك ان الامة اذا اختلفت في مسئلة على قولين لم يكن لمن يقدم احداث قول ثالث والمعتزلة توافق على ذلك وقد اعتقد هو ان هذه المسئلة من ذلك واذا اختلفت في مسلتين على قولين فهل يجوز لمن يقدم ان يقول بقول طائفة في مسئلة وبقول طائفة اخرى في مسئلة اخرى بناء على المنع في الاولى على قولين وقيل بالتفصيل وهو انه ان اتحد مأخذهما لم يميز الفرق والاجاز وقيل ان صرح أهل الاجماع بالتسوية لم يميز الفرق والاجاز واذا كان كذلك فهذه المسئلة من هذا القسم فان النزاع في مسألة الكلام في مسائل كل واحدة غير مستلزمة للآخرى (احدها من) ان الكلام هل هو قائم به ام لا (والثانية) الكلام هل هو الحروف والاصوات أو المعاني أو مجموعها (والثالثة) ان القائم هل يجب ان يكون لازماله قديما أو يتكلم اذا شاء (والرابعة) ان المعاني هل هي من جنس العلم والارادة أو جنس آخر الخامسة ان المعاني هل هي معني واحد أو خمس معان أو معان كثيرة وهذا كله فيه نزاع فكيف يمتنع ان هذا هو اختلاف الامة في مسألة على قولين لم يكن لمن يقدم احداث قول ثالث وبما يوضح ذلك انه اثبت بالدليل ان معنى الكلام الطلب والزجر والحكم ثم احتج بقول الذين قالوا

هذا على ان هذه المعاني قديمة لكونهم قالوا بهذا او بهذا وهذا بعينه احتجاج بالاجماع المركب وهو لزوم موافقتهم في مسألة قد قام عليها الدليل لموافقهم في مسألة لم يتم عليها دليل وأولئك قالوا هو محدث وليس هو هذه المعاني فلم لا يجوز ان يوافق هؤلاء في الحروف وهؤلاء في هذه المعاني وهو في بنائه خاصة مذهب الاشعري على هذا الاصل بمنزلة الرافضة في بنائهم لامامة علي التي هي خاصة بمعبيهم على نظر هذا الاصل ومعلوم ان خاصة مذهب الاشعري وابن كلاب التي تميز بها هو ما ادعاه من أن كلام الله معنى واحد قديم قائم بنفسه اذ ما سوى ذلك من المقالات في الاصول هما مسبوقان اليه إما من أهل الحديث وإما من أهل الكلام كما ان خاصة مذهب الرافضة الامامية من الاثني عشرية ونحوهم هو اثبات الامام المعصوم وادعاه ثبوت امامة علي بالنص عليه ثم على غيره واحداً بعد واحد وهم وان كانوا يدعون في ذلك نقلاً متواتراً بينهم فقد علموا أن جميع الامة تنكر ذلك وتقول انها تعلم بالضرورة وبادلة كثيرة بطلان ما ادعوه من النقل وبطلان كونه صحيحاً من جهة الأحاد فضلاً عن التواتر وقد علم متكلموا الامامية أنه لا يقوم على أحد حجة بما يدعونه من التواتر والاجماع فان الشيء اذا لم يتواتر عند غيرهم لم يلزمهم اتباعه واجماعهم الذي يسمونه اجماع الطائفة المحقة لا يصح حتى يثبت أنهم الطائفة المحقة وذلك فرع ثبوت المعصوم وهم يعملون من أصول دينهم الذي لا يكون الرجل مؤمناً باليه هو الاقرار بالامام المعصوم المنتظر ويضم الى ذلك جمهور متأخريهم الموافقين للممثلة التوحيد والعدل الذي ابتدئته الممثلة فهذه ثلاثة أصول مبتدعة والاصل الرابع هو الاقرار بنبوته محمد صلى الله عليه وسلم وهذا هو الذي وافقوا فيه المسلمين والفرس هنا بيان ان هذه الحجة نظير حجة الرافضة فانهم يقولون يجب على الله أن ينصب في كل وقت إماماً معصوماً لانه لطف في التكليف والطف على الله واجب ويحتجون على ذلك بايصة يذكرونها كما ثبت هذا ونحوه ان الكلام معني مبين للعلم والارادة بايصة يذكرونها فاذا زعموا أنهم أثبتوا ذلك بالقياس العقلي ويقولون ان المعصوم يجب أن يكون معلوماً بالنص اذ لا طريق الى العلم بالمصمة الا بالنص ثم يقولون ولا منصوب عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا علي لأنه ليس في الامة من ادعى النص لغيره فلو لم يكن هو منصوباً عليه لزم اجماع الامة على الباطل اذ القائل قائلاً بأنه منصوب عليه وقائل بأنه لا نص عليه ولا على غيره وهذا القول باطل

فيما زعموا بما يذكرونه من وجوب النص عقلا فيتمين صحة القول الاول وهو انه هو المنصوص
 عليه لان الامة اذا اجتمعت في مسألة على قولين كان أحدهما هو الحق ولم يكن الحق في ثالث
 فهذا نظير حجة ولهذا لما تكلمنا على بطلان هذه الحجة لما خاطبت الرافضة وكتبت في ذلك
 ما يظهر به المقصود وأبطلنا ما ذكره من الدلالة على وجوب مصوم وبشت تناقض هذا
 الاصل وامتناع توقف التكليف عليه وانه يقضى الى تكليف ملايطاق وخاطبت بذلك أفضل
 من رأيت منهم واعترف بصحة ذلك وبالا نصاب في مخاطبته وليس هذا موضع ذلك لكن
 للمقصود والاحتجاج بالاجماع فاننا قلنا لم لانسلم ان أحدا من الامة لم يدع النص على غير علي
 بل طوائف من أهل السنة يقولون ان خلافة أبي بكر ثبت بالنص ثم منهم من يقول بنص
 جلي ومنهم من يقول بنص خفي وأيضا فالرواية تدعي النص على العباس وأيضا فالمدعون
 للنص على علي مختلفون في أن يقال للنص عنه في ولده اختلافا كثيرا فلا يمكن أن يقال إنه لم يدع
 أحد النص على واحد بعد واحد الامادعوه في المنتظر بل اخوانهم الشيعة يدعون دعاوي
 مثل دعاويهم لغير المنتظر فبطل الاصل الذي بنوا عليه امامة المصوم الذي يجب على أهل
 المعص طاعته ولو فرض أن عليا كان هو الامام فانه لا يجب علينا طاعة من قدماء بينه والرسول
 وانما للخلق بنا ما يدعونه من وجوب طاعتنا لهذا الى المصوم ولو فرض أنهم لم يدع النص غيرهم
 فهذه الحيلة التي سلكوها في تقرير النص على علي مبنية على كذب افتروه وقياس وضموه لنفاق
 ذلك الكذب فانهم افتروا النص ثم زعموا ان ما ابتدعوه واقتروه عن العباس مع مادعوه من
 الاجماع يقتضي ثبوت هذا الذي اقتروه كما ان هؤلاء ابتدعوا مقالة اقتروها في كلام الله لم يسبقوا
 اليها ثم ادعوا ان ما ابتدعوه واقتروه عن القياس مع مادعوه من الاجماع يحقق هذه القرية
 وعامة أصول أهل البدع والاهواء الخارجين عن الكتاب والسنة بتجدها مبنية على
 ذلك على أنواع من القياس الذي وضعوه وهو مثل ضربوه يعارضون به ما جاءت به الرسل
 ونوع من الاجماع الذي يدعونه فيركبون من ذلك القياس العقلي ومن هذا الاجماع السمي
 أصل دينهم ولهذا تجد أبا العالى وهو أحد المتأخرين انما يستمد فيما يدعيه من القواعد على نحو
 ذلك وهكذا أئمة أهل الكلام في الاهواء كأبي الحسين البصري ومشايعهم ونحوهم لا يعتمدون
 لاعلى كتاب ولا على سنة ولا على اجماع مقبول في كثير من المواضع بل يفارقون أهل الجماعة

ذات الاجماع المعلوم بما يدعونه م من الاجماع المركب كما يخالفون صرائح المعقول بما يدعونه من المعقول وكما يخالفون الكتاب والسنة اللذين هما أصل الدين بما يضعونه من أصول الدين **الوجه الحادى عشر** ان هذا الاجماع نظير الحجاج الاثرية وقد قرر في أول كتابه انه من الأدلة الباطلة التى لا تصلح لا للنظر ولا للمناظرة وذلك ان المنازع له يقول له انما قلت بتقديمها لامتناع قيام الحوادث به فاما أن يصح هذا الاصل أولا يصح فان صح كان هو الحجة في المسئلة ولكن قد ذكرت انه لا يصح وان لم يصح بطل مستند قول من يقول بالقدم وصح منع القدم على هذا التقدير وهو أن يقول لا نسلم اذا جاز أن تحله الحوادث وجوب قدم ما يقوم به وهذا منع ظاهر وذلك أنه لا فرق بين اقامة قوله بحجة الزامية وبين ابطال قول منازعيه بحجة الزامية

الوجه الثانى عشر أنه لم يثبت ان معنى الامر والنهى ليس هو الارادة والكرامة الا بما ذكره في مسئلة خلق الافعال واردة الكائنات وذلك انما يدل على الارادة العامة الشاملة لكل موجود المنتفية عن كل معدوم فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وتلك الارادة ليست هى الارادة التى هى مدلول الامر والنهى فان هذه الارادة مستلزمة للمحبة والرضا وقد فرق الله تعالى بين الارادتين فى كتابه فقال فى الاولى (فن يرده الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصمد فى السماء) وقال (أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم) وقال (ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن انصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم) وقال فى الثانية (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال (أجلت لكم بهيمة الانعام الا ما تولى عليكم غير محلى الصيد وأنتم حرم ان الله يحكم ما يريد) وقال تعالى (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) وقال تعالى (يريد الله ليعين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن يميلوا ميلا عظيما يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا)

الوجه الثالث عشر أنه لما طول بالفرق بين ماهية الطلب والارادة ذكر وجهين أحدهما ان القائل قد يقول لغيره اني أريد منك الامر الفلانى وان كنت لا امرك به والثانى هب انه لم يتخلص لنا فى الشاهد الفرق بين طلب الفعل وارادته لكننا دللنا على ان لفظ اقل

إذا وردت في كتاب الله فانه لا بد وان تكون دالة على طلب الفعل وبيننا ان ذلك الطلب لا يجوز أن يكون نفس تصور الحروف ولا ارادة الفعل فلا بد أن يكون أمرا متابرا لها فليس كل ما لا يجده في الشاهد نظيرا وجب فيه غائبا والا تندر اثبات الاله وهذان الجوابان ضميضان • أما الاول فقد يقال هو مستلزم للارادة وقد يقال هو نوع خاص من الارادة على وجه الاستعلاء فاذا قيل أريد منك فعل هذا ولا امرك به أي لا استعلي عليك فان المريد قد يكون سائلا خاصا كإرادة العبد من ربه • وأما الثاني فيقال له اذا ثبت ان معنى الامر في الشاهد انما هو من جنس الارادة كانت هذه حقيقة والحقائق لا تختلف شاهدا ولا غائبا وذلك ان كون هذه الصفة هي هذه أو مستلزمة لهذه أو غيره انما نعلمه بما نعلمه في الشاهد

﴿ الوجه الرابع عشر ﴾ ان النفي مستلزم لكرامية للنفي عنه كما ان الامر مستلزم لمحبة المأمور به والمكروه لا يكون مرادا فلا بد أن تكون الارادة المنفية عن المكروه الواقع غير الارادة اللازمة له وهذا أوردته عليه في مسألة ارادة الكائنات ولم يجب عنه الا بان قال لا نسلم انهم مكروهة بل هي منى عنها ومعلوم ان هذا الجواب مخالف لاجماع المسلمين بل لما علم بالضرورة من الدين ويخالف ما قرره هو في أصول الفقه وقد قال تعالى (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) ﴿ الوجه الخامس عشر ﴾ ان طوائف يقولون لم معنى الخبر لم لا يجوز ان يكون هو العلم لا سيما ان كثيرا من الناس يقولون ان معنى الكلام يؤول الى الخبر واذا كان معنى الكلام يؤول الى الخبر ومعنى الخبر يؤول الى العلم كان معنى الكلام يؤول الى العلم لكن قول من يقول ان الكلام يؤول كله الى الخبر المحض كما يقوله طائفة منهم ابن^(١)

وطائفة هو قول ضعيف فانه وان كان الطلب الذي هو الامر والنهي يستلزم علما وخبرا لكن ليس هو نفس ذلك بل حقيقة الطلب يجدها الانسان من نفسه ويعلمها بالاحساس الباطن ويجد الفرق بين ذلك وبين كونه خبرا محضا مع ان الخبر أيضا قد يستلزم طلبا واردة في مواضع كثيرة لكن تلازم الخبر والطلب والعلم والارادة لا يمنع ان يعلم ان أحدهما ليس هو الآخر فالانسان يخبر عن الامور التي لا تتعلق بفعله بالاثبات والنفي خبرا محضا وقد يتعلق بذلك غرض من حب أو بغض وما يتبع ذلك لكن معنى قوله السماء فوقنا والارض تحتنا خبر محض وكذلك

معنى قوله محمد رسول الله خبر لكن يتبعه محبة وتظيم وطاعة وأما معنى قوله اذهب وتعال وأطعننى واستقنى ونحو ذلك فهو طلب محض وليسكنه مسبوق مستلزم للعلم والشعور بذلك كالافعال الإرادية كلها فالامر والنهى كالأفعال الإرادية كل ذلك مستلزم لما يقوم بالنفس من حب وطلب وإرادة وما يتبع ذلك من بغض وكراهة والخير مستلزم للعلم والعلم يستلزم الحب والبغض والعمل أيضا في عامة الأمور ولهذا يختلط باب الانشاء باب الاخبار لتلازم النوعين حيث تلازما ولهذا تستعمل صيغة الخبر في الطلب كثيرا كما تستعمل في الدعاء في باب غفر الله لفلان ويفر الله له وفي الامر ومثل (المطلقات يترىصن) وذلك أكثر من استعمال صيغة الطلب في الخبر المحض كما قد قيل ان كان من هذا الباب في قوله تعالى (من كان في الضلالة فليمدده الرحمن مدا) وإذا لم تستع فاصنع ما شئت وذلك لان المنين متلازمان في الامر العام فاذا استعمل صيغة الخبر في الطلب فانما استعمل في لازمه وجعل اللازم لقوة الطلب له والارادة كأنه موجود محقق بخبر عنه فكان هذا طلبا مؤكدا ولهذا يكثر ذلك في الدعاء الذي يجتهد فيه الداعي وهذا حسن في الكلام اما اذا استعمل صيغة الخبر في الامر المحض فالامر فيه الطلب المستلزم للعلم الذي هو بمعنى الخبر فاذا لم يقد الا معنى الخبر فانه يكون قد سلب معناه الذي هو الطلب وتقص ذلك ولم يبق فيه شيء من معناه وذلك لان العلم الذي يستلزم الطلب والارادة هو تصور المطلوب ليس هو العلم بوقوعه أو عدم وقوعه فاذا استعمل اللفظ في الاخبار عن وقوع المطلوب أو عدم وقوعه كان قد استعمل في شيء ليس من معنى اللفظ ولا من لوازمه ولهذا قال من قال من أهل التحقيق ان استعمال صيغة الامر في الخبر لم يقع لانه ليس على ذلك شاهد والقياس يأباه لانه استعمال لفظ في شيء ليس من لوازم معناه ولا من ملزوماته فهو اجنبى عنه وما ذكره من الآية والحديث فليس المراد به الخبر بل الآية على ظاهرها ومن كان في الضلالة فالله مسؤول مدهو بان يمد له من المذاب مدا وان كان سبحانه هو المتكلم بطلب نفسه ودعاء نفسه كما في الدعاء الذي يدعو به وهو صلاته ولغت كما قال ان الله وملائكته يصلون على النبي وقوله هو الذي يصل عليك وملائكته فان صلاته تتضمن ثناءه ودعاءه سبحانه وتعالى فان طلب الطالب من نفسه أمر ممكن في حق الخالق والمخلوق كأمر الانسان لنفسه كما قال ان النفس لامارة بالسوء وقد يقال من ذلك قوله (واذا ما أنزلت سورة نظر بعضهم الى بعض هل يراكم من أحد

ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون) وهذا القول قد أورده الرازي سؤالا في مسألة وحدة الكلام كما تقدم لفظه في ذلك وأجاب عنه بما ذكره من قوله ليس هذا بشيء لان حقيقة الطلب لحقيقة حكم الذهن بنسبة أمر إلى أمر وتلك للغايرة معلومة بالضرورة ولهذا يتطرق التصديق والتكذيب إلى أحدهما دون الآخر وهذا الذي ذكره من الفرق صحيح كما ذكرناه ونحن إنما ذكرناه لتوكيد الوجه الاول وهو المقصود هنا وهو ان يقال ان معنى الخبر هو العلم وبانه من الاعتقاد ونحو ذلك فان هذا قاله طوائف بل أكثر الناس بل عامة الناس يقولون ذلك ولا يمتد الناس في نفوسهم شيئا غير ذلك يكون معنى الخبر • وكون معنى الخبر هو العلم أو نوع منه أظهر من ككون الطلب هو الإرادة أو نوعا منها لانه هناك أمكنهم دعوى الفرق بان الله قد أمر بما مورات وهو لم يرد وجودها كما أمر به من لم يطمعه وهذا متفق عليه بين أهل الإثبات وانما تنازع فيه القدرية • ثم كون الأمر مستلزما لإرادة ليست هي لإرادة الوقوع كلام آخر وأما هنا فلم يمكنهم ان يقولوا ان الله أخبر بما لا يعلمه أو بما يعلم ضده بل علمه من لوازم خبره سواء كان هو معنى الخبر أو لازما لمعنى الخبر ولهذا أخبر الله بان القرآن لما جاءه العلم فقال فن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم وقال (ولئن أتيت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم) وهذا لما احتج به الأئمة في تكفير من قال بخلق القرآن وقالوا قلوبهم يستلزم ان يكون علم الله مخلوقا لان الله أخبر أن هذا الذي جاءه من العلم ولم يكن علم غيره فلا بد أن يكون عني أنه من علمه • ومن جعل علم الله مخلوقا قاتا بما خبره فهو كافر ولا ريب ان كل واحد من أمر الله وخبره يتضمن علمه سبحانه كما تقدم لكن أمره فيه الطلب الذي وقع التنازع فيه هل هو حقيقة غير الإرادة أو هو مستلزم لنوع من الإرادة أو هو نوع منها أو هو الإرادة وهذا ليس هو العلم وأما الخبر فلا ريب أنه متضمن لمعلم الله ولا يمكن أن يتنازع في كون معنى خبر الله يوجد بدون علمه فظهر الأمر في هذا الباب ولهذا لم يكن لهم حجة على ذلك الا ما ادعاه من امكان وجود معنى خبر بدون العلم والاعتقاد والظن في حق المخلوق وهو الخبر الكاذب فقدروا أن الانسان يخبر بخبر هو فيه كاذب وذلك يكون مع علمه بخلاف الخبر كما قدروا أن يأمر أمر امتحانا بما لا يريد به ثم ادعوا أن هذا الخبر له حكم ذهني في النفس غير العلم كما أن ذلك الأمر له طلب نفساني في النفس غير الإرادة وهذه الحجة قد نوزعوا في صحتها نزاعا

عظيما ليست هي مثل ما امكن اثباته في حق الله من وجود أمر لم يرد وقوع مأموره
 (الوجه السادس عشر) أن هذه الحجة التي ذكروها في معنى الخبر وأنه غير العلم قد
 اقروا أيضا بفسادها فانه قد تقدم لفظ الرازي في هذه الحجة بقوله وأما شبه معنى الأمر والنهي
 بالإرادة والكراهة ومعنى الخبر بالعلم والا اول باطل لما ثبت في خلق الافعال وإرادة الكائنات
 ان الله قد يامر بما لا يريد وينهى عما يريد فوجب ان يكون معنى افعال ولا تفعل في حق الله
 شيئا سوى الإرادة وذلك هو معنى الكلام والثاني باطل لانه في الشاهد قد يحكم الانسان
 بما لا يعلمه ولا يعتقد ولا يظنه فاذا الحكم الذهني في الشاهد متاخر لهذه الأمور وإذا ثبت
 ذلك في الشاهد ثبت في الغائب لانقاد الاجماع على ان ماهية الخبر لا تختلف في الشاهد والغائب
 وهذا هو الأصل الذي اعتمد عليه في محصله ايضا حيث جعل معنى الخبر هو الحكم الذهني
 الذي انقروا بآبائه دون سائر العقلاء وأما أبو المعالى ونحوه فلم يذكروا دليلا على اثبات كلام
 النفس سوى ما دل على ثبوت الطلب الذي ادعوا انه متاخر للإرادة وذلك ان دل قائما بدل
 على ان معنى الأمر غير الإرادة لا يدل على ان معنى الخبر غير العلم لكن استدلل على ثبوت
 التصديق النفساني بانه مدلول المسجزة ولم يبين انه غير العلم فيقال لهم انتم مصرحون بنقيض
 هذا وهو انه يتمتع ثبوت الحكم الذهني على خلاف العلم وأنه ان جاز وجوده فليس هو كلاما
 على التحقيق وإذا انقسم وجود هذا الحكم الذهني المخالف للعلم او كونه كلاما على التحقيق امتنع
 منكم حينئذ اثبات وجوده ودعوى انه هو الكلام على التحقيق وذلك انهم محتجون على وجوب
 الصدق لله بان الكلام النفساني يتمتع فيه الكذب لو جوب العلم لله وامتناع الجهل وهذا
 الدليل قد ذكره جميع أئمتهم حتى الرازي ذكره لكن قال انما يدل على صدق الكلام النفساني
 لا على صدق الحروف الدالة عليه وإذا جاز ان يتصف الخي بحكم نفسي لا يعلمه ولا يستفده
 ولا يظنه بل يعلم خلافه امتنع حينئذ ان يقال الحكم النفساني مستلزم للعلم أو انه يتمتع ان يكون
 بخلاف العلم فيكون كذبا وهذا الذي قالوه تناقض في عين الشيء ليس تناقضا من جهة الزوم
 فانهم لما اثبتوا ان معنى الخبر ليس هو العلم اثبتوا حكما نفسانيا ينافي العلم فيكون كذبا ويكون مع
 عدم العلم ولما اثبتوا الصدق قالوا ان معنى الخبر الذي هو الحكم النفساني يتمتع ان يتحقق بدون
 العلم أو خلافه فيمتنع ان يكون كذبا قال أبو القاسم الانصارى شيخ الشهرستاني وتلميذ

أبي المالى في شرح الارشاد (فصل) كلام الله صدق والدليل عليه اجماع المسلمين والكذب
 تنقض قال ومما تمسك به الاستاذ أبو اسحاق والقاضي أبو بكر وغيرهما أن قالوا الكلام القديم
 هو القول الذى لو كان كذبا لنافى العلم به من حيث أن العالم بالشئ من حقه أن يقوم به اخبار عن
 المعلوم على الوجه الذى هو معلوم له وهكذا القول في الكلام القائم بالنفس شاهد أو هو الذى
 يسمى التدبير أو حديث النفس وهو ما يلزم العلم * قال فان قيل لو كان العلم ينافي الكذب لم يصح
 من الواحد منا كذب على طريق الجحد وليس كذلك فان ذلك متصور موهوم * قلنا الجحد انما
 يتصور من العالم بالشئ في العبارة باللسان دون القلب وصاحب الجحد وان جحد باللسان هو
 معترف بالقلب فلا يصح منه الجحد بالقلب * فان قالوا لا يمنع تصور الجحد بالقلب وتصور العلم
 في النفس جميعا * قلنا ان قدر ذلك على ما تصورونه فلم يكن ذلك كلاما على التحقيق وانما هو
 تقدير كلام كما أن العالم بوحدة الله قد يقدر في نفسه مذهب التنوية ثم لا يكون ذلك منافيا لعلمه
 بالوحدة انية ولو كان ذلك اعتقادا حقيقيا لناقاه فاذا ثبت أن العلم يدل على الخبر الصدق فاذا تعلق
 الخبر بالخبر على وجه الصدق فتقدير خبر خلف مستحيل مع الخبر القديم اذ لا يتجدد الكلام *
 قال فان قيل فاذا جاز أن يكون الكلام أمرا من وجه نهيًا من وجه فكذلك يجوز أن يكون
 صدقا من وجه كذبا من وجه * قلنا الامر في الحقيقة هو النهي لان الامر بالشئ نهي عن ضده
 والامر بالشئ ناه عن ضده ولا تناقض فيه ولا يجوز أن يكون الصدق كذبا بوجه وتعلق الخبر
 بالخبر بمثابة تعلق العلم بالمعلوم واذا تعلق العلم بوجود الشئ فلا يكون علمًا بدمه في حال وجوده
 (وقال أبو المالى) في ارشاده المشهور الذى هو زبور المستأخرين من اتباعه كما أن الفرر وتصفح
 الادلة لابي الحسين زبور المستأخرين من المعتزلة وكما أن الاشارات لابن سينا زبور المستأخرين
 من الفلاسفة تقطعوا امرهم بينهم زورا كل حزب بما لديهم فرحون وان كانت طائفة أبي المالى أمثال
 وأولى بالاسلام قال (فصل) في الاسماء والاحكام * اعلما ان غرضنا من هذا الفصل يستدعي
 ذكر حقيقة الايمان وهذا مما تبانت فيه مذاهب الاسلاميين * فذهب الخوارج الى أن الايمان
 هو الطاعة ومال الى ذلك كثير من المعتزلة واختلفت مذاهبهم في تسمية التوافل ايمانا وصار
 اصحاب الحديث الى أن الايمان معرفة بالجنان واقرار باللسان وعمل بالاركان * وذهب بعض
 القدماء الى أن الايمان هو المعرفة بالقلب والاقرار بها * وذهبت الكرامية الى أن الايمان هو

الاقرار باللسان فحسب ومضى الكفر اذا اظهر الايمان مؤمن حقا عندهم غير أنه يستوجب
 الخلود في النار ولو اضر الايمان ولم يثبت منه اظهره فهو ليس بمؤمن وله الخلود في الجنة قال
 والمرضى عندنا ان حقيقة الايمان التصديق بالله فالؤمن بالله من صدقه ثم التصديق على الحقيقة
 كلام النفس ولا يثبت كلام النفس كذلك الامع العلم فانا اوضحنا ان كلام النفس يثبت على
 حسب الاعتقاد والدليل على ان الايمان هو التصديق صريح اللنة وأصل العربية وهو لا ينكر
 فيحتاج الى اثباته ومن النزول (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) معناه ما أنت بمصدق لنا
 ثم الترض من هذا الفصل ان من خالف أهل الحق لم يصف الفاسق بكونه مؤمنا قد صرح
 بان كلام النفس لا يثبت الامع العلم وانه انما يثبت على حسب الاعتقاد وهذا نصريح بانه لا يكون
 مع عدم العلم ولا يكون على خلاف للمعتقد وهذا يناقض ما أثبتناه به كلام النفس وادعوا أنه منابر
 للعلم وقال صاحبه أبو القاسم الانصاري شيخ الشريعتين في شرح الارشاد بعد ان ذكر
 شرح قول الخوارج والمعتزلة والكرامية قال وأما مذاهب أصحابنا فصار أهل التحقيق من
 أصحاب الحديث والنظار منهم الى أن الايمان هو التصديق به قال شيخنا أبو الحسن واختلف
 جوابه في معنى التصديق فقال مرة هو المعرفة بوجوده وقدمه وألحقه وقال مرة التصديق
 قول في النفس غير أنه يتضمن المعرفة ولا يوجد دونها وهذا مما ارتضاه القاضي فان الصدق
 والكذب والتصديق والتكذيب بالاقتوال أجدر والتصديق اذا قول في النفس وبمبر عنه
 باللسان فتوصف العبارة بأنها تصديق لانها عبارة عن التصديق هذا ما حكاه شيخنا الامام (قلت)
 فقد ذكر عن أبي الحسن الاشمري قولين * أحدهما ان التصديق هو المعرفة وهذا قول جهم *
 والثاني ان التصديق قول في النفس يتضمن المعرفة وهو اختيار ابن الباقلاني وابن الجويني
 وهؤلاء قد صرحوا بانه يتضمن المعرفة ولا يتصور أن يقوم في النفس تصديق بخلاف لمعرفة
 كما ذكروه ولو جاز أن يصدق بنفسه بخلاف علمه واعتقاده لا ينقض أصلهم في الايمان اذا كان
 التصديق لا يناق اعتقاد خلاف ما صدق به فلا يجب أن يكون مؤمنا بمجرد تصديق النفس
 على هذا التقدير وكل من القولين ينقض ما استدلل به على ان التصديق غير العلم قال النيسابوري
 وحكي الامام أبو القاسم الاسفرائيني اختلافا عن أصحاب أبي الحسن في التصديق ثم قال
 والصحيح من الاقوال في معنى التصديق ما يوافق اللنة لان التكليف بالايمان ورد بما يوافق

اللغة * والايان بالله ورسوله على موافقة اللغة هو العلم بان الله ورسوله صادقان في جميع ما أخبرا
 به * والايان في اللغة مطلقا هو اعتقاد صدق الخبر في خبره الا أن الشرع جعل هذا التصديق
 علما ولا يكفي أن يكون اعتقادا من غير أن يكون علما لان من صدق الكاذب واعتقد صدقه
 فقد آمن به ولهذا قال في صفة اليهود (يؤمنون بالجبت والطاغوت) يعني يعتقدون صدقهما *
 قلت ليس النرض هنا ذكر تناقضهم في معنى الايمان وفي التصديق هل هو التصديق
 بوجود الله وقدمه والحيته كما قاله الاشعري أو هو تصديق فيما أخبر به كما ذكره غيره أو
 التناقض كما في كلام صاحب الارشاد حيث قال الايمان هو التصديق بالله فالمؤمن بالله من
 صدقه فجعل التصديق بوجوده هو تصديقه في خبره مع تبان الحقيقتين فانه فرق بين
 التصديق بوجود الشيء وتصديقه ولهذا يفرق القرآن بين الايمان بالله ورسوله وبين
 الايمان للرسول اذ الأول هو الاقرار بذلك والثاني هو الاقرار له كما في قوله * وما أنت بمؤمن
 لنا * وفي قوله * يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين * وفي قوله * لن تؤمن لكم * وقد قال * فآمنوا
 بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته * فباز الايمان به من الايمان بكلماته وكذلك
 قوله قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية وقوله كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله فليس
 النرض أنهم لم يهتدوا لمثل هذا في مثل هذا الاصل الذي لم يعرفوا فيه لا الايمان ولا القرآن
 وهما نور الله الذي يمت به رسوله كما قال تعالى (ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن
 جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له
 ما في السموات وما في الارض الا الى الله تصير الأمور) وانما النرض أن التصديق قد صرح
 هؤلاء بانه هو العلم أو هو الاعتقاد اذا لم يكن علما وأنهم مضطرون الى أن يقولوا ذلك وهو
 أبلغ من قول بعضهم انه مستلزم للعلم في تمام ما ذكره عن أبي القاسم الاسفرائيني * وقال حكي
 الامام أبو بكر بن فورك عن أبي الحسن أنه قال الايمان هو اعتقاد صدق الخبر فيما يخبر به ثم
 من الاعتقاد ما هو علم ومنه ما ليس بعلم فالايان بالله هو اعتقاد صدقه انما يصح اذا كان عالما
 بصدقه في اخباره وانما يكون كذلك اذا كان عالما بانه متكلم والعلم بانه متكلم بعد العلم بانه حي
 والعلم بانه حي بعد العلم بانه فاعل وبعد العلم بالفعل وكون العالم فعلا له وذلك يتضمن العلم بكونه
 قادرا وعالما وله علم ومريدا وله ارادة وسائر ما لا يصح العلم بالله تعالى الا بعد العلم به من شرائط

الايمان * قال ثم السمع قد ورد بضم شرائط آخر اليه وهو أن لا يقترب به ما يدل على كفر من
 يأتيه فلا وتركاً وهو أن الشرع أمره بترك السجود والعبادة للصنم فلا يأتي به دل على كفره
 وكذلك لو قتل نبياً أو استخف به دل على كفره وكذلك لو ترك تعظيم المصحف والكعبة
 دل على كفره وكذلك لو خالف اجماع الخاص والعلم في شيء أجمعوا عليه دل خلافه أيام على
 كفره فأي واحد مما استدللنا به على كفره مما منع الشرع أن يقر به بالإيمان إذا وجب ضمه
 إلى الإيمان لو وجد دلنا ذلك على التصديق الذي هو الإيمان مفقود من قلبه فكذلك كل
 ما كفرنا به المخالف من طريق التأويل فأنما كفرناه به لدلالته على فقد ما هو إيمان من قلبه لاستحالة
 أن يقضى السمع بكفر من معه الإيمان والتصديق بقلبه * قال ومن أصحابنا من قال بالموافاة فيشترط
 في الإيمان الحقيقي أن يوافق ربه به ويحتم عليه ومنهم من لم يجعل ذلك شرطاً فيه في الحال وهل
 يشترط في الإيمان الاقرار اختلوا فيه بعد أن لم يختلفوا في أن ترك التناد شرط وهو أن يقتضيه
 متى طوب بالاقراء فأي به أما قبل أن يطالب به منهم من قال لا بد من الايمان به حتى يكون
 مؤمناً وهذا القائل يقول التصديق هو للمعرفة والاقراء جميعاً وهذا قول الحسين بن الفضل
 البجلي وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه ويقرب من هذا ما كان يقول الامام أبو محمد عبد الله بن
 سعيد القطان من متقدمي أصحابنا ونحن نقول من أتى بالتصديق بالقلب واللسان فهو المؤمن
 باطننا وظاهرنا من صدق بقلبه وامتنع من الاقرار فهو معاند كافر يكفر كفر عناد ومن أقرب لسانه
 وجحد بقلبه فهو كافر عند الله وعند نفسه ويجري عليه أحكام الإيمان لما أظهر من علامات الإيمان *
 ومن أصحابنا من جعل المبارف بمجموعة تصديقا واحداً وهو المعرفة بالله وصفاته ورسوله وبأن دين
 الاسلام حق * قال وهذه الجملة تصديق واحد ثم قال هذا ما ذكره أبو القاسم الاسفرائيني *
 قلت ليس المقصود هنا بيان ما ذكره من قول الجهمية والمرجئة في الإيمان وما في ذلك من
 التناقض حيث جعله التصديق الذي في القلب ثم سلبه عن ترك التطق عنادا وإن عنده كل
 ما سمي كفراً فلا نه مستلزم لهذا التصديق لكن دلالاته على العدم تعلم تارة بالعقل وتارة بالشرع
 لأن ما يقوم بالقلب من الاستكبار على الله والبغض له ولرسله ونحو ذلك يكون هو في نفسه
 كفراً وما ذكره من التصديق الخاص الذي وصفوه وهو تصديق بأصول الكلام الذي
 وصفوه وإنما افترض أنهم يجعلون التصديق هو نفس المعرفة كما في كلام هذا وغيره وكما ذكره

عن أبي الحسن وغيابهم اذا لم يحلوه مستلزما للمعرفة أن يحلوه مستلزما لها * قال النيسابوري
وقال الاستاذ أبو اسحاق في المختصر * الايمان في اللغة والشرية التصديق ولا يتحقق ذلك
الا بالمعرفة والاقرار وتقوم الاشارة والالتزام مقام العبارة * قال وتحقيق المعرفة تحصيل ما قدمناه
من المسائل في هذا الكتاب وتحقيقه * قال النيسابوري اراد بالكتاب هو المختصر و اشار بما
قدمه فيه الى جملة ما قدمه من قواعد العقائد * قال وقال في هذا الكتاب الايمان هو المعرفة واعتماد
الاقرار عند الحاجة أو ما يقوم مقام الاقرار في كتاب الاستماء والصفات وانفقوا على أن ما يستحق
به المكلف اسم الايمان في الشرية أو صاف كثيرة وعقائد مختلفة وان اختلفوا فيها على تفصيل
ذكرناه واختلفوا في اضافة ما لا يدخل في جملة التصديق اليه لصحة الاسم فنهترك قتل الرسول
وترك تعظيمه وترك تعظيم الاضنام فهذا من التبرك ومن الأفعال نصرة الرسول والذب عنه
فقالوا ان جميعه مضاف الى التصديق شرعا وقال آخرون إنه من الكبائر لا يخرج المرء بالمخالفة
فيه عن الايمان * قال النيسابوري هذه جملة كلام مشايخنا في ذلك قال وذهب أهل الأثر
الى ان الايمان جميع الطاعات فرضها وفعلها وعبروا عنه بانه اتيان ما أمر الله به فرضا وفلا
والانتهاء عما نهى عنه تحريما واذا بهذا كانت يقول أبو علي التقى ومن متقدمي أصحابنا
أبو عباس القلانسي وقد مال الى هذا المذهب أبو عبد الله ابن مجاهد وهو قول مالك بن أنس
ومعظم أئمة السلف وكانوا يقولون الايمان معرفة بالقلب و اقرار باللسان وعمل بالاركان * قلت
وذكر الكلام الى آخره مما ليس بهذا موضعه فانه ليس الغرض هنا ذكر اقوال السلف
والأئمة واعتراف هؤلاء بما اجترأوا عليه من مخالفة السلف والأئمة وأهل الحديث في
الايمان مع علمهم بذلك لما عنت لهم من شبهة الجهمية المرجحة وانما الغرض بيان ما ذكره
الاسفرائيني من ان التصديق لا يتحقق الا بالمعرفة والاقرار وان كان اراد المعرفة كما قررره هو
من قواعده ولم يحل ذلك على ما جاء به الرسول من أصول الايمان فاذا كان التصديق لا يتحقق
بالمعرفة والاقرار أيضا باللسان كان هذا من كلامهم دليلا على امتناع وجود التصديق بالقلب
وتحققه الامع الاقرار باللسان وهذا يناقض قولهم ان الكلام مجرد ما يقوم بالنفس فهذه مناقضة
ثابتة فان التصديق الذي في القلب ان تحقق بدون لفظ بطل هذا وان لم يتحقق الا بلفظ أو
ما يقوم مقامه بطل ذلك فهذا كلامهم وهو يقتضي انهم لم يكفوا بان جملوا العلم يناق الكذب

النفساني حتى جماله يوجب الصدق النفساني فيمتنع وجود العلم بدون الصدق فصار هذا
مبطلا لما ائتمروا به الخبر النفساني من انه يمكن ثبوته بدون العلم وعلى خلاف العلم وهو الكذب
وعم كما احتجوا بالعلم على انهما الكذب النفساني وثبت الصدق النفساني فقد احتجوا به ايضا
على اصل ثبوت الكلام النفساني (قال أبو القاسم) النيسابوري وبما ذكره الاستاذ أبو اسحاق
يمنى في اثبات كلام الله النفساني التي اثبتوه ان قال الاحكام لا ترجع الى صفات الافعال ولا الى
انفسها وانما ترجع الى قول الله وهذا من ادل الدليل على ثبوت الامر والنهي والوعد والوعيد
فورود التكليف على العباد دليل على كلام الله وجواز ارسال الرسل وورود التكليف دال على
علمه وعلمه دال على ثبوت الكلام الصدق اولا اذ العالم بالشيء لا يخلو عن نطق النفس بما يعلمه
وذلك هو التدبير والخبر ورعا يبر عن هذا بانه لو لم يكن القديم سبحانه متكلم لا استحالة منه
التعريف والتثنية على التكليف لان طرق التعريف معلومة وذلك كالكتابة والعبارة والاشارة
وشيء من هذا لا يقع به التعريف دون ان يكون ترجمة عن الكلام القائم بالنفس ومن لا كلام له
استحال ان ينه غيره على المعنى الذي يستند الى الكلام قال وبما يدل على ثبوت الكلام لله
آيات الرسل عليهم السلام فانها كانت ادلة ولا تدل على الصدق لانفسها وانما كانت دالة من حيث
كانت نازلة منزلة قوله لمعنى الرسالة صدقت والتصديق من قبل الاقوال ولا يكون الصدق
مصدقا لغيره بفعله التصديق وانما يكون مصدقا له لقيام التصديق بذاته بامر الله منهيا
بنيه قلت اما استدلالهم على ثبوت كلام الله بالتكليف والاحكام فهذا من باب الاستدلال على
الشيء بنفسه بل من باب الاستدلال على الشيء بما هو أخفى منه مع الاستغناء عنه فانه اذا كان
التكليف والاحكام انما تثبت بالرسول فالرسول كلهم مطبقون على تبليغ كلام الله ورسالته وان
الله يقول وقال ويتكلم ومن المعلوم ان نطق الرسل باثبات كلام الله وقوله أكثروا شربوا
من نطقهم بلفظ تكليف واحكام فاذا كان هذا الدليل لا يثبت الا بالدين بالرسول وبما اخبروا
به فاخبارهم بكلام الله وقوله لا يحتاج فيه الى دليل ولهذا عدل غير هؤلاء عن هذا الدليل الفش
واحتجوا على ثبوت كلام الله بمجرد قول المرسلين وقوله الاحكام من ادل الدليل على ثبوت
الامر والنهي يقال له قبل الاحكام عندك شيء غير الامر والنهي حتى يستدل بأحدهما على
الآخر اسم الاحكام هل هو اظهر في كلام الرسل والمؤمنين بهم من اسم الامر والنهي واعجب

من ذلك قوله في ورود التكليف على العباد دليل على كلام الله وجواز ارسال الرسل فان التكليف اذا كان عنده لم يثبت الا بالرسل كان العلم بجواز ارسال الرسل سابقا على العلم بالتكليف فكيف يستدل بما يتأخر علمه على ما يتقدم علمه ومن حق الدليل ان يكون العلم به قبل العلم بالمبدول حيث جعل دليلا على العلم به ولو قد وانه ممن يسوغ التكليف العقلي فذلك عند القائلين به يرجع الى صفات تقوم بالافعال فلا يفتر الى ثبوت الكلام وليس المقصود بيان هذا وانما المقصود قولهم ورود التكليف ذال على علمه وعلمه دال على ثبوت المصدق اذ العالم بالشيء لا يخلو عن نطق النفس بما يعلمه وذلك هو التدبير والخبر قد جعلوا العلم مستلزما للكلام بنوعه الخبر والصديق والتدبير الذي هو الطلب وهذا الى التحقيق اقرب من غيره فاذا كان الامر كذلك كيف يتصور اجتماع العلم والكذب النفساني فان قيل لا رب ان هذا تناقض منهم في الشيء الواحد المعين باثباته تارة وجعله كلاما محققا وفيه اخرى ونفي تسميته كلاما محققا اذا قدر وجوده لكن التناقض يدل على بطلان أحد القولين المتناقضين غير معين فقد يكون الباطل ما ادعوه من استلزام التسلم للصديق النفساني ومنافاته للكذب دون ما ذكره من امكان اجتماعها وعدم استلزامه للصديق قيل قول في الجواب عن هذا وهو الوجه السابع عشر ان هذا يهدم عليهم اثبات العلم بصديق الكلام النفساني القائم بذات الله واذا فسد ذلك لم يفهم اثبات كلام له يجوز ان يكون صدقا او كذبا بل لم يفهم اثبات كلام لم يعلموا وجوده الا وهو كذب فانهم لم يثبتوا الخبر النفساني الابتدرا لخبر الكذب فهم لم يعلموا وجود خبر نفساني الا ما كان كذبا فان اثبتوا الله ذلك كان كفرا باطلا خلاف مقصودهم وخلاف اجماع الخلائق اذ أحد لا يثبت لله كلاما لازما لذاته هو كذب وان لم يثبتوا ذلك لم يكن لهم طريق الى اثبات الخبر النفساني بحال لانا حينئذ لم نعلم وجود معنى نفسانيا صدقا غير العلم ونحوه لاشاهد اولا غائبا فان خبر الله لا يتفك عن العلم واذا امتنع اثبات ما ادعوه من الخبر امتنع حينئذ وصفه بكونه صدقا فان ثبوت الصفة بدون الموصوف محال فلم ان الطريقة التي سلكوها في اثبات صدق الخبر يطل عليهم اثبات أصل الخبر النفساني فلا يثبت حينئذ لا خبر نفساني ولا صدقه والطريقة التي سلكوها في اثبات الكلام النفساني انما يثبت بها لو قدر صحتها خبر هو كذب وذلك متمنع في حقه فلم اهم مع التناقض لم يثبتوا لا الكلام النفساني ولا صدقه فلم يثبتوا واحدا من المتناقضين فان قيل

كيف يخلو الامر عن التقيضين ويمكن رفعهما جميعا قيل هذا لا يمكن في الحقائق الثابتة ولكن
 يمكن في القدرات المستتعة فان من فرض تقدير امتناع لزمه اجتماع التقيضين وانتفاؤه وذلك
 محال لانه لازم للمحال الذي قدره وهذا دليل آخر وهو الوجه الثامن عشر وهو انهم
 اثبتوا للخبر معنى ليس هو العلم وبابه فهذا اثبات امر ممتنع واذا كان ممتنعا من صفة بانه صدق
 او كذب ممتنع أيضا لاحقيقة قعولهم بعد هذا العلم يستلزم الصدق منه وينافي الكذب وان كان
 يناقض قولهم العلم لا يستلزم الصدق ولا ينافي الكذب فهذا ان التقيضات كلاهما مستنف لان كلاهما
 إنما يلزم على تقدير ثبوت معنى للخبر ليس هو العلم وبابه فاذا كان ذلك قدرا باطلا ممتنعا كان
 ما يلزمه من نفي أو اثبات قد يكون باطلا اذ حاصله لزوم اجتماع التقيضين ولزم الخلو عن
 التقيضين على هذا التقدير وهذه الوازم تدل على فساد للزوم الذي هو معنى للخبر ليس هو
 العلم ونحوه ولهذا يجعل فساد الوازم دليلا على فساد للزوم واذا اريد تحرير الدليل بهذا الوجه قيل
 لو كان للخبر معنى ليس هو العلم ونحوه فاما ان يكون العلم مستلزما لصدقه أولا يكون فان
 كان مستلزما لصدقه لم يعلم حينئذ انه غير العلم اذ لا دليل على ذلك الا إمكان تقدير
 الكذب مع العلم فاذا كان العلم مستلزما للصدق النفساني منافيا للكذب النفساني كان
 هذا التقدير ممتنعا فلا يعلم حينئذ ثبوت معنى للخبر غير العلم لافي حق الخالق ولا في حق المباد
 فيكون قائل ذلك قائلا بلا علم ولا دليل أصلا في باب كلام الله وخبره وهذا محرم بالاتفاق
 وهذا بينه بطل بطلان قولهم أي انهم قالوا بلا حجة أصلا وان لم يكن العلم مستلزما للصدق
 النفساني ولا منافيا للكذب النفساني لم يكن لهم طريق الى اثبات كلام نفساني هو صدق
 لان العلم لا يستلزمه ولا ينافي ضده فلا يستدل عليه بالعلم وسائر ما يذكرون غير العلم فيدل على
 ان الله صادق في الجملة وان الكذب ممتنع عليه وهذا مما لا نزاع بين الناس فيه ولكنهم لا يمكنهم
 اثبات كلام نفساني هو صدق وقيام دليل على ان الله صادق كقيام دليل على ان الله متكلم
 وهذا لا ينفعهم في اثبات الكلام النفساني الذي ادعوه منفردين به فكذلك هذا لا ينفعهم
 في اثبات معنى الخبر النفساني الصادق الذي اتفردوا بآبائه من بين فرق الامة وابتدعوه وفارقوا
 به جماعة المسلمين كما أفروا به بهذا الشذوذ والافتراء كما ذكره في المحصول
 الوجه التاسع عشر وهو متضمن للجواب عما ذكرناه من السؤال عن ان المتناقضين

لا يبين الصادق وهو ان تقول لا رب ان قولهم ان العلم ينافي الكذب النفساني هو الصواب دون قولهم انه قد يجمع الكذب النفساني وان لم يكن العلم مستلزما لخبر نفسي صدق. وهذا امر يجده المرء من نفسه ويطلبه بالضرورة ان ما عليه لا يمكن ان يقوم بنفسه خبر ينافي ذلك بل لو كلف ذلك كلف الجمع بين التقيضين ولهذا لم يتنازع الناس في انه يتمتع تكليف الانسان ان يستمد خلاف ما يعلمه ولو كان في الامكان خبر نفسي ينافي العلم لا يمكن ان يطلب ذلك من الانسان فانه يمكن ان يطلب منه كلما يقدر عليه سواء قيل ان ذلك جائز في الشريعة او لم يمكن كما ان طلب الكذب ممكن والتكليف به ممكن وأما طلب كذب نفسي يخالف العلم فهذا مما لا يمكن طلبه والتكليف به اذ هو امر لا حقيقة له فتبين ان قولهم ان الجحد انما يتصور من العلم بالشيء في العبارة باللسان دون القلب وصاحب الجحد وان جحد باللسان هو معترف بالقلب فلا يصح الجحد منه بالقلب هو أصدق من قولهم العالم بالشيء قد يقوم بقلبه كذب نفسي ينافي علمه واذا كان كذلك بطل ما احتجوا به على اثبات الخبر النفساني الذي ادعوه وراء العلم وهو المقصود

والوجه المشهور ان يقال لا رب ان الانسان قد يخبر بما لا يعلمه ولا يظنه وبما يعلم أو يظن خلافه ولا رب ان هذا الخبر له معنى يقوم بنفسه وراء العلم ولهذا يمكن تقدير هذا المعنى قبل تقدير العبارة عنه فضلا عن وجود التعبير عنه فان من يريد ان يخبر بخلاف علمه ويستمد ذلك يقدره ويصوره في نفسه قبل التعبير عنه ويدل على ذلك ان الكذب لفظ له معنى كما ان الصدق لفظ له معنى ولو كان لفظا لا معنى له في النفس لكان بمنزلة الاصوات والالفاظ للهيلة وليس الامر كذلك لكن يقال هذا لا يخرج عن ان يكون من جنس الاعتقاد الذي يكون من جنس العلم والجهل المركب فان المعتقد للشيء بخلاف ما هو به لا رب انه ليس بعالم به وان اعتقد انه عالم به فالكذب من هذا الجنس لكن الكذب يعلم صاحبه انه باطل والجهل المركب لا يعلم صاحبه انه باطل ومعلوم ان الاعتقادات في كونها حقا أو باطلا أو معلومة أو مجهولة لا يخرج عن الاشتراك في مسمى الاعتقاد والخبر النفساني كما لا يخرج العبارة عنها بكونها حقا أو باطلا أو معلومة أو مجهولة عن ان تكون لفظا وعبارة وكلاما فاذا كانت العبارات على اختلاف أنواعها يجمعها النطق اللساني فالمعنى الذي هو الاعتقاد على اختلاف أنواعه يجمعه

النطق النفساني والخبر النفساني وهذا كما ان الارادة أو الطلب سواء كانت ارادة خيرا أو ارادة شر أو كان صاحبها عالما بحقيقة مراده وعاقبه أو كان جاهلا بمآقبته فان ذلك لا يخرجها عن الاشتراك في مسمى الارادة أو الطلب

﴿الوجه الحادي والعشرون﴾ انه تعالى قال (فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يخحدون) فنفى عنهم التكذيب وأثبت الجحود ومعلوم ان التكذيب باللسان لم يكن منتفيا عنهم فلم انه نفى عنهم تكذيب القلب ولو كان المكذب الجاحد علمه يقوم بقلبه خبر نفساني لكانوا مكذبين بقلوبهم فلما نفى عنهم تكذيب القلوب علم ان الجحود الذي هو ضرب من الكذب والتكذيب بالحق للمعلوم ليس هو كذبا في النفس ولا تكذبا فيها وذلك يوجب ان العالم بالشيء لا يكذب به ولا يخبر في نفسه بخلاف علمه فان قيل العالم بالشيء العارف به قد يؤمن بذلك وقد يكفر كما قال الله تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) وذلك مثل الماندين من المشركين وأهل الكتاب وليس كفرهم لجحد لقظم فانهم أيضا قد يقولون بالسنتهم ما يعلمونه ولا يكونون مؤمنين مثل ما كان يقوله أبو طالب من الاخبار بان محمدا رسول الله ومثل اخبار كثير من اليهود والنصارى بعضهم لبعض برسائله ومع هذا فليسوا مؤمنين ولا مصدقين ومنهم اليهود الذين جاوزهوا وقالوا نشهد انك رسول الله قيل الجواب عن هذا هو ﴿الوجه الثاني والعشرون﴾ وهو ان ما أخبرت به الرسل من الحق ليس إيمان القلب مجرد العلم بذلك فانه لو علم بقلبه ان ذلك حق وكان مفضاله وللرسول الذي جاء به ولئن ارسله معاديا لذلك مستكبرا عليهم ممتنا عن الاقياد لذلك الحق لم يكن هذا مؤمنا مثابا في الآخرة باتفاق المسلمين مع تنازعهم الكثير في مسمى الايمان ولهذا لم يختلفوا في كفر ابيس مع انه كان عالما عارفا بل لا بدق الايمان من علم في القلب وعمل في القلب أيضا ولهذا كان عامة أئمة المرجئة الذين يحملون الايمان مجرد ما في القلب أو ما في القلب واللسان يدخلون في ذلك محبة القلب وخضوعه للحق لا يحملون ذلك مجرد علم القلب ولظن التصديق يتناول العلم الذي في القلب ويتناول أيضا ذلك العمل في القلب الذي هو موجب العلم ومقتضاه فانه يقال صدق علمه بعمله وذلك لان وجود العلم مستلزم لوجود هذا العمل الذي في القلب الذي هو اسلام القلب بحجته وخشوعه فاذا عدم مقتضى العلم فانه قد يزول العلم من القلب بالكلية ويطبع

على القلب حتى يصير منكرا لما عرفه جاهلا بما كان يطمه وهذا العلم وهذا العمل كلاهما يكون
من معاني الالتقاط فلفظ الشهادة والاعتراف والايان والتصديق ينظم هذا كله لكن لفظ الخبر
والبناء ونحو ذلك هو العلم وان استلزم هذه الاحمال فهو كما يستلزم العلم لذلك فاذا قال احد
هو لا العالمين الجاحدين الذين ليسوا بمؤمنين محمد رسول الله كقول أولئك اليهود وغيرهم فهذا خبر
عض مطابق لعلمهم الذي قال الله فيه (الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وان فريقا منهم
ليكذبون الحق وهم يعلمون) لكن كما لا ينفعهم مجرد العلم لا ينفعهم مجرد الخبر بل لابد ان يقترب
بالعلم في الباطن مقتضاه من العمل الذي هو المحبة والتعظيم والالتقياد ونحو ذلك كما أنه لابد ان
يقترب بالخبر الظاهر مقتضاه من الاستسلام والالتقياد لأهل الطاعة هؤلاء الذين يطمون الحق
الذي بعث الله به رسوله ولا يؤمنون به ويقولون به يوصفون بأنهم كفار وبأنهم جاحدون
ويوصفون بأنهم مكذبون بالسنتهم وأنهم يقولون بالسنتهم خلاف ما في قلوبهم وقد أخبر الله في
كتابه أنهم ليسوا بمكذبين بما طمؤوه أي مكذبين بقلوبهم وان لم يكونوا مؤمنين مقرين مصدقين
اذ المبدئ مخلو في الشيء الواحد عن التصديق والتكذيب والكفر أهم من التكذيب فكل من
كذب الرسول كافر وليس كل كافر مكذبا بل من يعلم صدقه ويقر به وهو مع ذلك يفتضه أو يعاديه
كافر أو من أعرض فلم يمتد لاصدقه ولا كذبه كافر وليس بمكذب وكذلك العالم بالشيء قد
يخلو عن التكذيب وعن التصديق به الذي هو مستلزم لعمل القلب وان لم يخل عن التصديق الذي
هو مجرد علم القلب فاما ان يقوم بالقلب تصديق قولي غير العلم فهذا هو الذي ادعاه هؤلاء
الشذاذ عن الجماعة وهو مورد النزاع ولهذا قال الجنيدين محمد * التوحيد قول القلب والتوكل
عمل القلب وقال الحسن البصري ليس الايمان بالتطلي ولا بالتثني ولكن ما وقر في القلوب وصدقه
العمل وقال الحسن أيضا ما زال أهل العلم يهودون بالتذكر على التفكير وبالتفكر على التذكر
ويناطقون القلوب حتى نطقت فاذا لها أسباع وأبصار فنطقت بالحكمة وأورث العلم
الوجه الثالث والمشرون * أن يقال لا ريب ان النفس الذي هو القلب يوصف بالنطق
والقول كما يوصف بذلك اللسان وان كان القول والنطق عند الاطلاق يتناول مجموع الأمرين
ولهذا كان من جعل النطق والقول هو لما في اللسان فقط بمنزلة من جعله لما في القلب فقط ومن
جعل اللفظ مشتركا بينهما فقد جمع البعدين بل أثبت التقيضين فانه يجعل اللفظ الشامل لهما

ما لنا من كل منهما فانه اذا قل اريد به هذا وحده أو هذا أو هذه مع ان اللفظ اريد به كلاهما كان ثانيا
 لكل منهما في حال اثبات اللفظه وانما اللفظ المطلق من القول والنطق والكلام ونحو ذلك يتناولهما
 جميعا كما ان لفظ الانسان يتناول الروح والبدن جميعا وان كان أحدهما قد يسمى بالاسم مفردا
 ومن لم يسلك هذا المسلك والانهال عليه الحجة لما نفاه من الحق فان دلالة الادلة الشرعية
 واللتوية والعرفية على شمول الاسم لهما وعلى تسمية أحدهما به أكثر من أن تحصر لكن هذا
 النطق والكلام الذي هو معنى الخبر القائم بالنفس هل هو شيء مخالف للعلم يمكن أن يكون
 ضدا له أو هو أو هو مستتر له فدعوى امكان مصادته للعلم بما يحسن الانسان بنفسه خلافه
 ودعوى منابته للعلم أيضا فان الانسان لا يحسن من نفسه بنسبتين جازمتين كل منهما يتناول
 المفردين احدهما علم والاخرى غير علم ولهذا لم يتنازع في ذلك لالمسلمين ولا من قبلهم من
 الامم حتى أهل النطق الذين يثبتون نطق النفس ويسمونها النفس الناطقة عند التحقيق
 يزودون ذلك الى العلم والتمييز ولهذا لما أراد حاذق الاشعرية المستأخرين أبو الحسن الأمدى
 أن يحد العلم بعد ان تعقب حدود الناس بالابطال ورد قول من زعم أنه غنى عن الحد أو أنه
 يعرف بالتقسيم والتمثيل قال هو صفة جازمة قائمة بالنفس يوجب لمن قام به تميزا ومعلوماً انه ان
 كان في النفس معنى للخبر غير العلم فهذا الحد منطبق عليه ولهذا لما قسم الاولون والآخرين
 العلم الى تصور وتصديق وجعلوا التصور هو العلم بالمفردات الذي هو مجرد تصورها والتصديق
 العلم بالركبات الخيرية من النفي والاثبات فسوا العلم بذلك تصديقا وجعلوا نفس العلم هو نفس
 التصديق ولو كان في النفس تصديق لتلك القضايا الخيرية ليس هو العلم لوجب الفرق بين العلم
 بها وتصديقها ولا ريب ان هذا العلم والتصديق قد يستقده الانسان في عقله ويضبطه ويلتزمه موجبه
 وقد لا يستقده ولا يعقله ولا يضبطه ولا يلتزمه موجبه فالاول هو المؤمن والثاني هو الكافر اذا كان
 ذلك فيما جاءت به الرسل عن الله فليس كل من علم شيأ عقله واعتقده أي ضبطه وأمسكه
 والتمزم موجبه كما أنه ليس كل من اعتقد شيأ كان عالما به فلفظ المقد والاعتقاد شبيه بلفظ
 العقل والاعتقال ومعنى كل منهما يجامع العلم تارة ويفارقه أخرى فمن هنا قد يتوهم ان في النفس
 خبرا غير العلم ولفظ المقد والعقل لما كان جاريا على من يحسك العلم فيعيه ويحفظه تارة ويعمل
 بموجبه كان مشعرا بأنه بوصف بذلك تارة وبضده تارة وهو الخروج عن العلم وعن موجبه

وقد يستعمل اللفظ فيمن يمسك باليس بلم ومن هذين الوجهين امتنع أن يوصف الله بالاعتقاد فإنه سبحانه عالم لا يجوز أن يفارقه علمه ولا يستقد باليس بلم فوصفه به يدل على جواز وصفه بضد العلم ولفظ الفقه ولفظ الفهم كلاهما يستلزم علما مسبوقا بلمه وهذا في حق الله محتتم

﴿الوجه الرابع والعشرون﴾ أن ما ذكره في اثبات أن معنى الامر والخبر ليس هو العلم ولا الإفادة وما يتبع ذلك من ضرب المثل بامر الامتحان وخبر الكاذب يقال في ذلك لا ريب أن الكاذب الخبر يقدر في نفسه الشيء على خلاف ما هو به ويخبر به بلسانه لكن ذلك المقدر هو تقدير العلم فإن الخبر الصادق الذي يعلم صاحبه أنه صدق لما كان مناه العلم المطابق للخارج فالخبر الكاذب الذي يعلم أنه كاذب قدر في نفسه تقديرا مضاهيا للعلم فإن تقدير الموجود ممدوما والممدوم موجودا في الأذهان واللسان أكثر من أن يحصر ففني خبره هو علم مقدر لا علم محقق لأن خبر الخبر في الخارج وجود مقدر لا وجود محقق والمقدر ليس بمحقق لاقى الذهن ولا في الخارج لكن لما قدر هو أنه عالم قدر أيضا وجود الخبر في الخارج والمستمع لما اعتقد صدقه وحسابه صادق وإن لما قاله حقيقة لم يظنه مقدر بل حسبه محققا وكل اعتقاد فاسد تقديرات ذهنية لاحقيقة لها في الخارج وهي اخبار واعتقادات وإن لم تكن علوما لكن هي في الصورة من جنس المحقق كما أن لفظ الكاذب من جنس لفظ الصادق وخطه من جنس خطه فها متشابهان في الدلالة خطأ ولفظا وعقدا فكذلك أمر المتعنه هو في الحقيقة ليس بطالب ولا يريد أصلا بل هو مقدر لكونه طالبا يريد لأنه يظهر بتقدير ذلك من طاعة المأمور وامتناله ما يظهر بتحقيقه ثم اظهار ذلك هو من باب المعارض قد يجوز ذلك وقد لا يجوز مثل أن ينهم المتكلم للمستمع معنى لم يرد المتكلم واللفظ قد يدل عليه بوجه ولا يدل عليه بوجه فعناء في نفسه هو الذي لا يفهمه المستمع ومفهوم المستمع شيء آخر وكذلك المتعنه مدلول الصيغة في نفسه طلب مقدر وإرادة مقدرة وبالنسبة إلى المستمع طلب محقق وإرادة محققة إذا لم يعلم باطن الامر وكذلك مدلول الصيغة عند الكذاب هو ما اختلقه والاختلاق هو التقدير وهو ما قدره

في ذهنه مما ليس له حقيقة وعند المستمع هو ما يجب أن ينشئ باللفظ من المعاني المحققة ﴿الوجه الخامس والعشرون﴾ أن يقال لم أنتم قرزتم في أصول الفقه أن اللفظ المشهور الذي تتداوله الخاصة والعامة لا يجوز أن يكون موضوعا للمعنى دقيق لا يدركه الا خواص الناس

وهذا حق وذلك لان تكلم الناس باللفظ الذي له معنى يدل على اشتراكهم في فهم ذلك المعنى خطابا وسماعا فاذا كان ذلك المعنى لا يفهمه الا بعض الناس بدقيق الفكرة امتنع أن يكون ذلك المعنى هو المراد بذلك اللفظ لان معنى ذلك اللفظ يعرفه العامة والخاصة بدون فكرة دقيقة وقد مثلا ذلك بلفظ الحركة هل هو اسم لكون الجسم متحركاً أو لمعنى يوجب كونه متحركاً وإذا كان كذلك فمن المعلوم ان أظهر الاسماء ومسمياتها هو اسم القول والكلام والنطق وما يتفرع من ذلك كالامر والنهي والخبر والاستخبار اذا ظهر صفات الانسان هو النطق كما قال تعالى (غوب السماء والارض انه لحق بل ما أنكم تنطقون) والالفاظ الدالة على هذه المعاني من أشهر الالفاظ ومعانيها من أظهر المعاني في قلوب العامة والخاصة والمعنى الذي يقولون إنه هو الكلام إما أن يكون باطلا لا حقيقة له وراء العلم والارادة واللفظ الدال عليهما أو يكون له حقيقة فان لم تكن له حقيقة بطل قولكم بالكلية وان كانت له حقيقة فلا ريب انها حقيقة مشتبهة متنازع فيها نزاعا عظيما وأكثر طوائف أهل القبلة وغيرهم لا يعرفونها ولا يقرون بها وإذا اثبتوها انما تثبتونها بأدلة خفية بل قد يعترفون ان معرفة هذه الحقيقة في الشاهد غير ممكن ولكن يذمون ثبوتها في الغائب وإذا كان كذلك فمن الممتنع أن يكون ذلك هو المراد من لفظ الكلام والقول والامر والنهي الذي لفظه ومعناه من أشهر المعارف عند العامة والخاصة فلم ان الذي قلتموه باطل بلا ريب

﴿الوجه السادس والعشرون﴾ ان ثبوت الكلام لله بالامر والنهي والخبر أثبتوه بالاجماع والنقل المتواتر عن الانبياء عليهم السلام ومن المعلوم ان هذا المعنى الذي ادعيت انه معنى كلام الله لم يظهر في الامة الا من حين حدوث ابن كلاب ثم الاشعري بعده اذ قبل قول ابن كلاب ولا يعرف في الامة أحد فسر كلام الله بهذا ولهذا لما ذكر الاشعري اختلاف الناس في القرآن وذكر أقوالا كثيرة فلم يذكر هذا القول الا عن ابن كلاب وجعل له ترجمة فقال هو هذا قول عبد الله ابن كلاب قال عبد الله بن كلاب ان الله لم يزل متكلماً وان كلام الله صفة له قائمة به وانه قديم بكلامه وان كلامه قائم به كما ان العلم قائم به والقدرة قائمة به وهو قديم بعلمه وقدرته وان الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا تتأخر وانه معنى واحد قائم بالله تعالى وان الرسم هو الحروف المتنايرة وهو قراءة القارئ وانه خطأ أن يقال ان كلام الله هو هو

أو بعضه أو غيره وإن العبارات عن كلام الله تختلف وتتباين وكلام الله ليس بمختلف ولا متباين كما إن ذكرنا الله مختلف ومتباين والمذكور لا يختلف ولا يتباين وإنما سمي كلام الله صريحا لأن الرسم الذي هو العبارة عنه وهو قراءته عبرى فسمى عبرى لغة وكذلك سمي عبرانيا لغة وكذلك سمي أمرا لغة وسمي نبيا لغة وخبرا لغة ولم يزل الله متكلمًا قبل أن يسمي كلامه أمرا وقبل وجود اللغة التي بها سمي كلامه أمرا وكذلك القول في تسميته نبيا وخبرا وإنكر أن يكون الباري لم يزل خبرا ولم يزل ناهيا ثم يقال ولو قدر أنه لم يحدثه فلا رب أنه معنى خفى مشكل متنازع في وجوده وإنما يتصور وجوده بالأدلة الخفية وإذا كان كذلك فالذين يقولون أن الأنبياء عليهم السلام إن الله يتكلم ويأمر وينهى والذين اجتمعوا على ذلك إذا لم يذكر أحد منهم أنه أراد هذا المعنى الخفى المشكل الذى ليس يتصور بحال أولا يتصور الإبداء عظمية لم يجرأ أن يقال إنهم كانوا متفقين على نقل هذا المعنى والاجماع عليه ولم يجرأ أن يقال إنهم اجتمعوا على ثبوت معنى لا يفهمونه وتلقوا عن الأنبياء عليهم السلام إن الله تعالى يتكلم ويقول وهم لا يفهمون معنى لفظ الكلام والقول فإن هذا أيضا معلوم الفساد بالضرورة وإذا بطل التسليم علم أن الذى انقصد عليه الاجماع ونقله أهل التواتر عن المرسلين هو الكلام الذى تسميه الخاصة والعامة كلاما دون هذا المعنى والله سبحانه أعلم وهذا بين واضح يدل على فساد مذهب المخالف وعلى صحة مذهب أهل السنة وبمثل هذا الوجه يطل أيضا مذهب الجهمية من المنزلة ونحوهم فإن كون الكلام يكون منفصلا عن المتكلم قائما بغيره مما لا تعرف العامة والخاصة أنه يكون كلاما للمتكلم وأن ثبت ذلك قائما ثبتت بأدلة خفية مشكلة وإذا كان أهل التواتر تلقوا أن الله تكلم بالقرآن وأجمع المسلمون على ذلك ولم يجرأ ردة هذا المعنى علم أن التواتر والاجماع إنما هو على المعنى المعروف وهو أنه سبحانه تكلم بالقرآن كله حروفه ومعانيه وإن المتكلم لا بد أن يقوم به كلامه وإن كان يتكلم إذا شاء

هو الوجه السابع والمشهور به أن يقال لا ريب أنه قد اشتهر عند العامة والخاصة اتفاق السلف على أن القرآن كلام الله وإنهم أنكروا على من جملة مخلوقا خلقه الله كما خلق سائر المخلوقات من السماء والأرض كما يقوله الجهمية حتى قال على بن عاصم لرجل أتدري ما يريدون بقولهم القرآن مخلوق يريدون أن الله تعالى لا يتكلم وما الذين قالوا إن الله ولد أبأ كفر من الذين قالوا إن الله لا يتكلم

لان الذين قالوا لله ولد شبهوه بالا حياء والذين قالوا لا يتكلم شبهوه بالجمادات وانتم فلا ريب ان كلما يقول هؤلاء انه مخلوق يقولون انه مخلوق لا تنازعونهم في ان الكلام الذي يقولون هو مخلوق بل تقولون انتم ايضا انه مخلوق فالذي قال هؤلاء انه مخلوق اما ان يكون مخلوقا اوليا يكون فان لم يكن مخلوقا كنتم انتم وهم ضالين حيث حكمتم جميعا بخلقهم وان كان مخلوقا لم يجرم من قال انه مخلوق ولا عيبه بذلك ولا يقال انه جعل كلام الله الذي ليس بمخلوق مخلوقا ولا انه جعل كلام الله في المخلوق ولا انه جعل الشجرة هي القائلة اني انا الله ونحو ذلك من الاقوال التي وصف بها السلف مذهب الجهمية كما (قال عبد الله بن المبارك من قال اني انا الله لا اله الا انا مخلوق فهو كافر ولا ينبغي لمخلوق ان يقول ذلك) وقال سليمان بن داود الهاشمي من قال ان القرآن مخلوق فهو كافر وان كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم صار فرعون اولي بان يخلد في النار اذ قال انا ربكم الاعلى ومن زعم ان هذا مخلوق وقول اني انا الله لا اله الا انا فاعبدني فقد ادعي ما ادعي فرعون فلم صار فرعون اولي بان يخلد في النار من هذا وكلامهما عنده مخلوق وواقعه أبو عبيد على مثل هذا واستحسنه^(١) وغاية ما يباب به عندهم انه نقي عن الله

معني آخر يثبتونه له وذلك المعنى اكثر الناس لا يتصورونه لا المعتزلة ولا غيرهم فضلا عن ان يحكموا عليه بانه مخلوق وذلك المعنى لا يتصور ان يقوم بالشجرة ولا غيرها حتى تكون الشجرة هي القائلة له والسلف لم يعيهم بهذا ولا قالوا لهم ما ذكرتم انه مخلوق فهو مخلوق لكن ثم معنى آخر ليس بمخلوق ولا قالوا هذا الذي قلتم انه مخلوق هو مخلوق لكنه ليس هو بكلام الله ولا نحو ذلك فان كان هذا الذي قالوا هو مخلوق هو مخلوق كما قالوا ليس هو كلام الله وانما كلام الله معنى آخر فلا ريب ان السلف غفلت عن ضالون في هذه المسألة فأحد الامرين لازم إما تضليلكم والمعتزلة أو تضليل السلف والثاني ممتنع فتمين الأول يؤيد هذا الوجه الثامن والعشرون * وهو أن الأمة اذا اختلفت في مسألة على قولين لم يكن لمن يعدم احداث قول ثالث فاذا لم يكن في صدر الأمة الا قول السلف وقول المعتزلة تمين أن يكون الحق في أحد القولين ومن المعلوم بالشرع والعقل ان قول المعتزلة باطل للوجوه الكثيرة منها أن من تأمل كلام أهل الاجماع وما نقل عن الأنبياء بالتواتر علم بالاضطرار أنهم

إذا وصفوا الله بالكلام وصفوه بأنه هو يتكلم لا أن الكلام يكون مخلوقاً له كالسواء والارض وما فيها كما يقولون كلام الله مثل أسماء الله ويعلم بالاضطرار أن إضافة القول والكلام الى الله ليس كإضافة الخلق اليه وإن باب قال عند الأنبياء والمؤمنين غير باب خلق وطلان قول المعتزلة له موضع غير هذا وإذا كان باطلاً وقولهم أيضاً باطل تبين صحة مذهب السلف يؤكد هذا الوجه التاسع والمشرون ۞ وهو أن السلف والمعتزلة جميعاً اتفقوا على أن كلام الله ليس هو مجرد هذا المعنى الذي تفتونه أنتم بل الذي سمته المعتزلة كلام الله وقالوا إنه مخلوق وافقهم السلف على أنه كلام الله لكن قالوا إنه غير مخلوق وأنتم تقولون إنه ليس بكلام الله فكان قولكم خرقاً لإجماع السلف والمعتزلة وذلك خرق لإجماع الأمة جميعاً إذا لم يكن في عصر السلف إلا هذان القائلان ولم يكن في ذلك الزمان من يقول إن القرآن الذي قالت المعتزلة إنه مخلوق ليس هو كلام الله

۞ الوجه الثلاثون ۞ أنه لا يحل لكم أن تحكوا عن المعتزلة أنهم قالوا بخلق القرآن أو بخلق كلام الله كما يحكيه عنهم السلف وأئمة الحديث والسنة كما يقولون في ذلك وإن حكيتكم ذلك عنهم فلا يحل لكم أن تذهبوا به بذلك كما ذموا السلف به بل تمدحونهم بذلك كما يمدحون بذلك أنفسهم فلا بد لكم من مخالفة السلف والمعتزلة جميعاً أو مخالفة السلف وموافقة المعتزلة وذلك لأن الذي قالت المعتزلة إنه مخلوق فأنتم تقولون إنه مخلوق أيضاً وذلك واجب عندكم ومن قال عن ذلك إنه ليس بمخلوق فهو ضال عندكم أو كافرتم المعتزلة تسميه كلام الله وتقول كلام الله مخلوق والسلف تسميه كلام الله ويقولون هو غير مخلوق وأما أنتم فمقولكم إنه مخلوق هل يطلق عليه كلام الله مجازاً وتنفي الحقيقة كما قاله جمهوركم أو يقال بل يسمى كلام الله على سبيل الاشتراك بينه وبين غيره كما قاله بضمكم على قولين فإن قلتم بالأول لزمكم أن لا تكون المعتزلة تعتقد في الحقيقة أن كلام الله مخلوق بحال وإن تلفظوا بذلك بالسنتهم فهم مخطئون في هذا اللفظ وهم بمنزلة من قال أتى زيت باهى أو قتلت نيا ولم يكن المزني بها أمه ولا المقتول نبياً فهو مخطئ في هذا الظن فيما يحكيه عن نفسه لكن هذا القول يظن القائل أنه به مذبذب والمعتزلة لا تذبذب أنفسهم بذلك وإن كانت الجماعة تذبذب بذلك فنظير ذلك أن يعتقد بعض الكفار أنه قد قتل إمام المسلمين أو أخذ كتاباً بفرقه يظن أنه المصحف أو قتل أقواماً

يظنهم علماء المسلمين وهو عند نفسه متدين بذلك ولم يكن الأمر كذلك وهكذا المعتزلة عندكم
 فأنهم قالوا في الذي اعتقدوا أنه كلام الله إنه مخلوق فقلتم أنتم لا رب أنه مخلوق كما لا رب
 في قتل أولئك النفر وتزريق ذلك الكتاب لكن هذا ليس كلام الله وإن اعتقدتم أنه كلام
 الله وإن القول بخلقهم تعظيم لله كما اعتقد أولئك أن هؤلاء أئمة المسلمين وإن قلتم عبادة لله
 وإن هذا المصحف هو القرآن وتعزقة عبادة لله وإذا كان كذلك لم يجز أن يقال إن هؤلاء قتلوا
 أئمة المسلمين ولا مزهوا المصحف وإن كانوا قصدوا ذلك واعتقدوه فكذلك لا يجوز على أصلكم
 أن يقال إن المعتزلة قالت إن كلام الله مخلوق وإن كانوا هم قصدوا ذلك واعتقدوه فإن الذي
 قالوا أنه مخلوق إن كان مجازاً فلم يحكموا على ما هو كلام الله في الحقيقة بأنه مخلوق وإن كان مشتركاً
 فهم إنما قالوا أنه مخلوق باحد المعنيين دون الآخر واللفظ المشترك لا يجوز إطلاقه بإرادة احد
 المعنيين بل هو عند الإطلاق مجمل فلا يقال على هذا القول بأنهم قالوا كلام الله مخلوق ولا قالوا
 أنه غير مخلوق وهذا كله خلاف إجماع السلف والمعتزلة ولم يكن قديماً عندهم فهو خلاف
 الإجماع مطلقاً

في الوجه الحادي والثلاثون ✽ إن هذا النقل عنهم إذا قيل أنه صحيح إما باعتبار^(١)
 واحدي الحقيقةين أو باعتبار قصدكم فأنهم لا يذمون على القول
 بخلق ذلك عندكم بل يحمدون على ذلك إذا أنتم هم متفقون على ذلك ومن المعلوم بالاضطرار
 أن السلف الذين أجمع المسلمون على إمامتهم في الدين ذموم على ذلك فإذا أنتم ذامون للسلف
 الذين أجمع المسلمون على إمامتهم في الدين وأنتم عند السلف وأئمة الدين مذمون وأنتم بذلك
 من جنس الرافضة والخوارج ونحوهم ممن يقدح في سلف الأمة وأئمتها وهذا حق فإن قول
 هؤلاء من فروع قول الجهمية وقول الجهمية فيه من التنقص والسب واللعن على السلف والأئمة
 وعلى السنة ما ليس في قول الخوارج والرافض فإن الخوارج يعظمون القرآن ويوجبون اتباعه
 وإن لم يتبعوا السنن الخاتفة لظاهر القرآن وهم يقدحون في علي وعثمان ومن تولاهما وإن لم يقدحوا
 في أبي بكر وعمر وأما الجهمية فأنها لا توجب بل لا تجوز اتباع القرآن في باب صفات الله كما
 يصرحون به كالرازي ونحوه من المعتزلة وغيرهم فضلاً عن أن يتبعوا السنن أو إجماع السلف

فالجمية اعظم قدحا في القرآن وفي السنن وفي اجماع الصحابة والتابعين من سائر اهل الاهواء
ولهذا تنازع العلماء من اصحابنا وغيرهم هل هم داخلون في الثنتين والسبعين فرقة لكن
كثير من الناس ياخذون ببعض^(١) الجمهم وأيضا فيهم من لا يكفر
الامة بخلافه ولا يستحل السيف وفيهم من قد بددت عليهم الحجة وجعلوا اصل القول وقول
الدعاة الى الكتاب والسنة وظهور ذلك فمن هنا كان حال فروع الجمية قد يكون اخف من
حال الخوارج والاقولهم في نفسه احث من قول الخوارج بكثير واذا كان يونس بن عبيد
قد قال عن المعتزلة ان فتنهم اضر على الامة من فتنه الازارقة والمعتزلة جهمية علم ان السلف
كانوا يطمون ان الجمية شر من الخوارج قال الطبراني في كتاب السنة حدثنا الحسن بن علي
المعمرى حدثنا محمد بن بكار العباسي حدثنا عبد العزيز الرقاشي سمعت يونس بن عبيد يقول
فتنة المعتزلة على هذه الامة اشد من فتنة الازارقة لانهم يزعمون ان اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ضلوا وانهم لا تجوز شهادتهم بما احدثوا ويكذبون بالشفاعة
والخوض وينكرون عذاب القبر اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم وفروع
الجمية لا يقبلون شهادة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا ياتمون بكتاب الله وفيهم من هو في بعض المواضع شر من المعتزلة
ولكن المعتزلة هم اصلهم في الجملة وفي هؤلاء من لا يرى التكفير والسيف كما تراه المعتزلة
والرافضة وهو قول الخوارج ولهذا كثير اما يكون اهل البدع مع القدرة يشبهون الكفار في
استحلال قتل المؤمنين وتكفيرهم كما فعله الخوارج والرافضة والمعتزلة والجمية وفروعهم لكن
فيهم من يقاتل بطائفة ممتنة كالخوارج والزيدية ومنهم من يسي في قتل المقدور عليه من
مخالفه اما بسلطانه واما بجليته ومع العجز يشبهون المنافقين يستعملون التقية والنفاق كحال المنافقين
وذلك لان البدع مشتقة من الكفر فان الشركين وأهل الكتاب هم مع القدرة يحاربون
المؤمنين ومع العجز يناقونهم والمؤمن مشروع له منع القدرة ان يقيم دين الله بحسب الامكان
بالحاربة وغيرها ومع العجز يمسك عما عجز عنه من الانتصار ويصبر على ما يصيبه من البلاء من
غير مناقاة بل يشرع له من المداوات ومن التكلم بما يكره عليه ما جعل الله له فرجا ومخرجا

ولهذا كان أهل السنة مع أهل البدعة بالعكس اذا قدروا عليهم لا يمتدون عليهم بالكفر والتكفير والتغلب وغير ذلك بل يستعملون معهم العدل الذي امر الله به ورسوله كما فعل عمر بن عبد العزيز بالحرورية والتقية واذا جاهد وم فكما جاهد على رضى الله عنه الحرورية بعد الاعذار واقامة الحجوة وعامة ما كانوا يستعملون معهم المجران والمنع من الامور التي تظهر بسببها بدعتهم مثل ترك مخاطبتهم ومجالستهم لان هذا هو الطريق الى تخود بدعتهم واذا عجزوا عنهم لم ينافقوهم بل يصبرون على الحق الذي بعث الله به نبيه كما كان سلف المؤمنين يفعلون وكما امرهم الله في كتابه حيث امرهم بالصبر على الحق وامرهم ان لا يحلمهم شأن قوم على ان لا يبدلوا

والوجه الثاني والثلاثون * ان هذا المعنى القائم بالذات الذي زعموا انه كلام الله وخالفوا في اثباته جميع فرق الاسلام كما يقرونهم على انفسهم بذلك كما ذكره الرازي وغيره من ان اثباتهم لهذا يخالفهم فيه سائر فرق الامة قد قال اكثرهم هو معنى واحد وقال بعضهم هو خمسة معان امر ونهى وخبر واستخبار ونداء فالاولون يقولون ذلك المعنى هو معنى كل امر امر الله به سواء كان امر تكويني كقوله للمخوق كن فيكون أو كان امر تشريعي كامره في التوراة والانجيل والقرآن وغير ذلك مما جاءت به الرسل وهو معنى كل نهي نهي الله عنه وكل خبر أخبر الله به والآخرون يقولون الامر الواحد هو الامر بالصلاة والزكاة والحج والصوم والسبت الذي لليهود هو الامر بالنسوخ وبالناسخ وبالأقوال والأفعال والاصول والقواعد والعربية وبالبرانية وغير ذلك وكذلك قولهم في النهي وكذلك قولهم في الخبر هو معنى واحد هو معنى ما أخبر الله به من صفاته كآية الكرسي وسورة الاخلاص وما أخبر به من قصص الانبياء والمؤمنين والكفار وصفة الجنة والنار ومن المعلوم ان مجرد تصور هذا القول يوجب العلم الضروري بفساده كما اتفق على ذلك سائر العقلاء فان اظهر المعارف للمخلوق ان الامر ليس هو الخبر وان الامر بالسبت ليس هو الامر بالحج وان الخبر عن الله ليس هو الخبر عن الشيطان الرجيم فن جعل هذه الامور كلها حقيقة واحدة وجعل الامر والنهي انا هي صفات عارضة لتلك الحقيقة العينية لم يجعل ذلك اسما للكلام السمكي الذي لا يوجد في الخارج كليا اذ ليس في الخارج كلام هو امر بالحج وهو بعينه خبر عن جهنم كما ليس في الخارج انسان هو بعينه فصيل وان شملها اسم الحيوان كما شمل ذئبك

اسم الكلام فن جعل الحقائق المتنوعة شيئا واحدا فهو يشبه من جعل المكانين مكانا واحدا حتى يحمل الجسم الواحد يكون في مكانين ويقول انما هما مكان واحد ولا يحمل الواحد ثقت الاثنين أو يقول الاثنين هما واحد فان هذا كله من هذا النمط وهو رفع التعدد في الاشياء التمددة وجعلها شيئا واحدا في الوجود الخارجي بالعين لا بالنوع وهو لا ينكرون على من يقول ان الكلام الذي تكلم الله به هو الذي يقرأه العباد والقرآن الذي يقرأه زيد هو القرآن الذي يقرأه عمرو ويقولون بل هما حقيقتان متباينتان ومن المعلوم ان هناك قدور مشتركة متحد بالعين في الوجود الخارجي وبينهما من الاتحاد الشرعي واتباع أحدهما للآخر ما ليس بين هذه الحقائق البعيدة من الاشتراك الا في الجنس العام الذي لا وجود له في الخارج عاما فضلا عن أن يكون واحدا بالعين وبما هناك من التمدد فاحدهما تابع للآخر فهما متحدان من وجه متبايران من وجه ولا ينكرون على أنفسهم اتحاد الحقائق المتنوعة وهو قول يعلم فسادا بالضرورة كل عاقل ولم يوافق على اطلاق القول بذلك أحد وهناك اتفق الخلائق على أن يسيروا الى ما يسمونه من المبنيين ويقولون هذا كلام المبلغ عنه فهذا المتفق عليه بين العباد الذي تطمئن اليه القلوب وجاءت باطلاقة النصوص انكروه وذاك الذي ابتدعوه فلم يطلقه نص ولا قاله امام ولا تصوره أحد الا علم فسادا بالبديهة قالوه وجعلوه هو أصل الدين

(الوجه الثالث والثلاثون) أن يقال لهم اذا جاز أن تجعلوا هذه الحقائق المختلفة حقيقة واحدة سواء قلتم بثبوت الحال أو نفيه وان كونها أمرا ونهيا وخبرا وأمرا بكذا ونهيا عن كذا انما هي أمور نسبية لها كتسمية للمعنى الذي في النفس عربيا وعجميا ولهذا تنازع ابن كلاب والاشعري في هذه التسمية بالامر والامى والخطاب هل هي حادثة عند حدوث المخاطب كما يقوله ابن كلاب أو قديمة كما يقوله الاشعري فيقال لكم هذا بعينه يقال لهم في الصفات من العلم والقدرة والكلام والسمع والبصر فلا جعلتم هذه الصفات حقيقة واحدة وهذه الخصائص عوارض نسبية لها بل جعل السمع والبصر بمعنى علم خاص أقرب الى المعقول من جعل حقيقة معنى كل خبر حقيقة معنى كل أمر وحقائق معاني الاخبار شيء واحد وهم قد ذكروا هذه المسألة فقال الرازي (الفصل الثاني) في انه لا يجوز ان يكون الله موصوفا بصفة واحدة تفيد فائدة الصفات المختلفة السبعة قال اعلم أن فساد ذلك على القول بنفي الحال معلوم بالضرورة على ما قررناه يعني

على ماقرره في مسئلة الكلام أنه يمتنع أن يكون الطلب هو الخبر قال وأما على القول بالحال فالقاضي أبو بكر عول في إبطال هذا الاجتماع على الاجتماع وهو أن القائل قائلان منهم من أثبتها ومنهم من نفاها وكل من أثبتها قال أنها صفات متعددة فالقول بأنها صفة واحدة يكون خرقاً للاجماع قلت وهذه الحجة ان كانت صحيحة فلا يمكن طردها في الكلام فانه لا اجماع على أنه معني واحد

﴿ الوجه الرابع والثلاثون ﴾ ان هؤلاء يعملون حقيقة معني ما أخبر الله به عن نفسه هو حقيقة معني ما أخبر الله به عن الجن والجحيم ومن المعلوم ان معاني الكلام تتبع الحقائق الخارجية وتطابقها فمعني الخبر عن الملائكة والجن يطابق ذلك ومعني الخبر عن الجن والنار يطابق ذلك فاذا كان معني هذا الخبر هو حقيقة معني هذا الخبر وكلاهما مطابق لخبره ثم ان يكون هذا الخبر هو هذا الخبر فيلزم ان تكون الحقائق الموجودة كلها شيئاً واحداً فتكون الجنة هي النار والملائكة هم الشياطين والوجود هو المعدم والتبوت هو الانتفاء وفي ذلك من اجتماع التفيضين مالا يحصى وهذا لازم لقولهم لا يحيد عنه فان الخبر الصادق الحكم الذهني والحكم الذهني بطابق الحقيقة الموجودة وكل أخبار الله صادقة فاذا كانت جميعها حقيقة واحدة ليس فيها تغير اصلاً وذلك هو الحكم الذهني ثم ان تكون هذه الحقيقة مطابقة للوجود الخارجي بخلاف الخبر الكذب فانه لا يجب مطابقته للوجود الخارجي والحكم الواحد الذهني الذي لا تغير فيه بوجه من الوجوه اذا طابق المحكوم به ثم ان يكون المحكوم به كذلك والا لم يكن مطابقاً وكذلك فان الله أمر بالايمان والصلاة والزكاة ونهى عن الكفر والكذب والظلم فاذا كان حقيقة الأمر هي حقيقة النهي وانما لها نسبة الى الافعال فقط لم يكن فرق بين المأمور به والنهي عنه بل اذا قيل ان النهي عنه مأمور به والمأمور به منهي عنه لم يمتنع ذلك اذ كانت الحقيقة واحدة وانما اختلف التلق والتلق ليس له حقيقة يمنع الاختلاف بل يمكن فرض تعلقه أمراً كتعلقه بها مع ان الحقيقة باقية فيمكن على هذا تقدير المأمور به منهاية عنه وبالعكس ولم يتغير شيء من الحقائق

﴿ الوجه الخامس والثلاثون ﴾ أنهم قد ذكروا حجتهم على ذلك واذا تدبرها الانسان علم فسادها وبناءها على أصل فاسد وتناقضهم فيها قال الاستاذ أبو بكر بن فورك أمره سبحانه

للمؤمنين بالإيمان هو نهيته عن الكفر وأمره بالصلاة إلى بيت المقدس في وقت يسئله هو
 نهيته عن الصلاة إليه في وقت غيره قال وكذلك يقول إن مدحه للمؤمن على إيمانه بكلامه
 الذي هو حكم للكافرين ولا يتغير القول بشار كلامه واختلاف أنواعه بل نقول فيه كما نقول
 في علمه وقدرته وسعته ونصره فنقول إن علمه بوجود الموجود هو علمه بعنده إذا عدم وقدرته
 عليه قيل إن وجوده هي قدرته عليه في حال المجادة ولا يقال إنها قدرة عليه في حال بقائه ورويته
 لآدم وهو في الجنة هي رويته له وهو في الدنيا وسعه لكلام زيد هو سعه لكلام عمرو
 من غير تغير واختلاف في شيء من أوصافه ونموته لذاته وقال فإن قيل كيف يعقل كلام
 واحد يجمع أوصافا مختلفة حتى يكون أمرا أنها خبرا استخبارا ووعدا ووعيدا قيل يعقل ذلك
 بالدليل الموجب لقدمه المانع من كونه متغيرا مختلفا على خلاف كلام المحدثين كما يعقل
 متكلم هو شيء واحد ليس بذى البعض ولا أجزاء ولا آلات والذي أوجب كونه كذلك
 قدمه ووجب مخالفته للمتكلمين المحدثين وإن كان لا يعقل متكلم هو شيء واحد لا ينقسم ولا
 يتجزأ في المحدثات فيقال له هذا ليس جوابا عن السؤال فإن السائل قال كيف يعقل أن يكون
 الواحد الذي لا اختلاف فيه مختلفا فإن هذا مثل قول النصارى هو جوهر واحد وهو ثلاثة
 جواهر وما ذكره إنما هو إقامة الدليل على ثبوت ما ادعاه ليس جوابا عن المارضة وهذه
 عادة ابن فورك وأصحابه فإنه لما نواظر قدام محمود بن سبكتكين أمير المشرق قبيل له لو وصف
 المدموم لم يوصف إلا بما وصفت به الرب من كونه لا داخل العالم ولا خارجه كتب إلى أبي
 اسحاق الاسفرائيني في ذلك ولم يكن جوابها إلا أنه لو كان خارج العالم للزم أن يكون جسما
 فاجابوا لمن عارضهم بضرورة العقل بدعوى الحجة قلت فنظره كذلك في هذا المقام فإن كون
 الواحد الذي لا اختلاف فيه ولا تعدد ولا تغير أصلا يكون أشياء مختلفة هو جمع بين
 التقيضين وذلك معلوم الفساد ببديهية العقل فإذا قيل للشخص هذا الكلام معلوم الفساد ببديهية
 العقل هل يكون جوابه أن يقيم دليلا على صحته بل يبين أنه لا يخالف ببديهية العقل وضرورته
 وهو لم يفعل ذلك ولا يمكن أحد أن يفعل ذلك بحق فإن البديهيات لا تكون باطلة بل القدرح
 فيها سفسطة وهم دائما ينكرون على غيرهم مخالفتهم ما هو دون هذا كما سننبه على بعضه
 الوجه السادس والثلاثون أن يقال إما أن تكون أقت دليلا على كونه قديما واحدا

ليس بمتغير ولا مختلف أولم يتم فإن لم يتم بطل ذلك وإن أقبت دليلا فلا ريب أنه نظري اذ ليس من الامور البدئية الضرورية والمسلم بان الواحد الذي ليس فيه تنابر ولا اختلاف لا يكون حقائق مختلفة ولا موصوفاً بوصاف مختلفة أو متضادة هو من العلوم البدئية الضرورية والضروري لا يعارضه النظري لان الضروري أصله فالقدح فيه قدح في أصله وبطلان أصله يوجب بطلانه في نفسه فلم ان ممارسة الضروري بالنظري يوجب بطلان النظري واذا بطل النظري المعارض لهذا الضروري لم يكن البتة دليلاً صحيحاً وهو المطلوب

﴿الوجه السابع والثلاثون﴾ أن يقال المانع من ذلك إما قدمه أو شيء آخر وانت لم تذكر شيئاً آخر والقدم لا دليل لك عليه كما سبق بيانه من أنهم لم يقيموا حجة على كونه قديماً كالعلم من كل وجه

﴿الوجه الثامن والثلاثون﴾ انه هب انه قديم فكونه قديماً لا يوجب أن يكون صفة واحدة فانك تقول ان صفات الرب من العلم والقدرة والسمع والبصر والحياة وغير ذلك قديمة ولم يكن قدمها موجبا لان تكون هذه الصفة هي هذه الصفة فن أين أوجب قدم الامر أن يكون هو غير النهي وان يكون النهي عين الخبر وهلا قلت في أنواع الكلام ما قلته في الصفات كما قاله بعض أصحابك

﴿الوجه التاسع والثلاثون﴾ ان المحققين من أصحابك يعلمون أنه لا دليل على نفي سوى ما علموه من الصفات فانه لم يتم على النفي دليل شرعي ولا عقلي فالتنفي بلا دليل قول بلا علم وعدم العلم ليس علماً بالعدم وعدم الدليل عندنا لا يوجب انتفاء المطلوب الذي يطلب العلم به والدليل عليه وهذا من أظهر البداهات واذا كان كذلك فن أين لك ان الكلام لا يكون صفات كثيرة ولم أوجب أن يكون واحداً أو معدوداً بعدد معين فان ما ذكرت من قدمه لا يمنع تعدده اذ الصفات عندك متعددة وقديمة والمعلوم ان القديم هو اله واحد أما أنه ليس له صفة قديمة فهذا باطل بالضرورة لا متنازع وجود موجود لا صفة له كما هو مقدر في غير هذا الموضع وهم يعلمون ذلك وان لم يتعلموا بطل قولهم في مسألة الكلام بالكلية

﴿الوجه الاربعون﴾ ان قولك يعقل ذلك بالدليل الموجب لقدمه المانع من كونه متغيراً مختلفاً يقال لك الدليل على قدمه لا يوجب كونه معنى واحداً كما تقدم واذا لم يوجب كونه معنى

واحد لم يوجب أن يكون الامر هو النفي وهو الخبر وهو الاستخبار وقولك بعد هذا بالدليل المانع من كونه متغيرا مختلفا يقال لك اذا لم تتم الدليل على ان هذا هو هذا بل علم ان هذا ليس هو هذا فيقال فيه ما يقال في السمع والبصر وان اشتركا في مسمى الادراك فليس أحدهما هو الآخر ثم هل يقال أحدهما غير الآخر أو مخالف له أو يقال ليس بشيء له ولا مخالف له أو لا يقال لا هذا ولا هذا أو يقال هذا باعتبار وهذا باعتبار وهذا باعتبار هذه منازعات ثقطية بين الناس وكل قول يختاره فريق والمنازعات في اللفاظ التي لم ترد بها الشريعة لا حاجة بنا اليها بل المقصود المعنى ثم اذا كان اللفظ شرعيا كتنا مأمورين بحفظ حده كما قال تعالى (الاعراب أشد كفرا ونفاقا واجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله) واذا كان الامر كذلك علم ان قولك بالدليل الموجب لقدومه المانع من كونه متغيرا مختلفا دعوي مجردة لاحقيقة لها

﴿ الوجه الحادى والاربعون ﴾ ان قولك على خلاف كلام المحدثين يقال لك كونه على خلاف كلام المحدثين لا يسوغ ما يعلم بالعقل امتناعه كاجتماع التقيضين وكون الواحد الذى لا تنافر فيه ولا اختلاف حقائق مختلفة معلوم الفساد ببديهة العقل وكون صفة الله على خلاف صفة المخلوقين لا يسوغ هذا الممتنع

﴿ الوجه الثانى والاربعون ﴾ ان قولك على خلاف كلام المحدثين ان عنيت به ان حقيقة كلام الله ليست بحقيقة كلام المخلوقين كما انه هو كذلك وسائر صفاته كذلك فهذا حق لكن لا يبيدك فان كونه كذلك لا يوجب أن يثبت ما يعلم بالعقل انتفاؤه فان ما يعلم بالعقل انتفاؤه لا يثبت شاهدا ولا غائبا وكون الواحد الذى لا تنافر فيه ولا اختلاف هو حقائق مختلفة معلوم الفساد بالعقل فلا يثبت لله ولا لغيره وان عنيت بقولك على خلاف كلام المحدثين شيئا غير ذلك وهو ان كونه معنى قائما بالنفس أو كونه ليس بحرف ولا صوت هو مخالف في ذلك لكلام المحدثين فليس الامر عندك كذلك فان القديم والحديث يشتركان في هذا الوصف عندك وان عنيت انه واحد وكلام المخلوقين ليس بواحد فيقال هذا هو محل النزاع فما الدليل على أنه مخالف لكلام المحدثين من هذا الوجه يقرر ذلك ﴿ بالوجه الثالث والاربعين ﴾ وهو ان الكلام والعلم والقدرة وسائر الصفات يجمع هؤلاء وغيرهم بينها وبين الصفات المخلوقة من وجه ويفرقون بينها من وجه كما يجمع بين الوجود القديم الواجب القائم بنفسه الخالق وبين الوجود الممكن

المخلوق من وجه ويفرق بينهما من وجه ولهذا يجمعون بين الشاهد والغائب بالحد والدليل والملة والشرط فيقولون حد العالم من قام به العلم والحقائق لا تختلف شاهدا ولا غائبا والعلم والقدرة مشروطان بالحياة في الشاهد والغائب والاحكام دليل على العلم في الشاهد والغائب ويقول من ثبت الاحوال منهم العلم موجب لكون العالم علما وذلك لا يختلف في الشاهد والغائب واذا كان الامر كذلك فمخالفة كلامه لكلام المخلوقين من وجه لا يقتضى أن يكون واحدا أن لم نبين أن تلك المخالفة موجبة لوحده وانت لم تذكر ذلك ولا سبيل اليه أكثر مما ذكرت انك قسته على المتكلم قلت يجب أن يكون واحدا لان المتكلم واحد وسنتكلم على ذلك

﴿الوجه الرابع والاربعون﴾ انك اعتمدت في كون الكلام معنى واحدا قديما على قياسه على المتكلم فلما قيل لك كيف يعقل كلام واحد يجمع أوصافا مختلفة حتى يكون أمرا فيها خبرا استخبارا وعدا ووعيدا قلت يعقل ذلك بالدليل الموجب لقدمه النافع من كونه متغيرا مختلفا على خلاف كلام المحدثين كما يعقل متكلم هو شيء واحد ليس بذى اباض ولا اجزاء ولا آلات وان كان لا يعقل متكلم هو شيء واحد لا ينقسم ولا يتجزأ في المحدثات فهو كما يعقل متكلم هو شيء واحد وان كان لا يعقل متكلم هو شيء واحد في المحدثات أى كما يعقل هذا في الموصوف فليعقل في صفته ذلك فيقال لك لا يخلو إما أن يكون الدليل الحق قد دل على هذه الوحدة التي اثبتنا للمتكلم أو لم يدل عليها فان لم يدل عليها كنت قائما لدعوى على دعوى بلا حجة وكانت المطالبة لك واحدة فصارت اثنتين وان دل عليها فيقال لك وحدة الموصوف علمت بذلك الدليل الدال عليها فن ابن يجب اذا علم ان الموصوف واحد ان يكون كلامه معنى واحدا مع ان هذا الموصوف الواحد موصوف عنك وعند عامة المثبتة بصفات متعددة فلم يلزم من وحدته في نفسه وحدة صفته فلم يلزم من وحدته وحدة كلامه بلا حجة

﴿الوجه الخامس والاربعون﴾ ان ما ذكرته في هذا الجواب إما ان تذكره لاثبات كون الكلام معنى واحدا او لا مكان ان المعنى الواحد يكون حقائق مختلفة قياسا على الموصوف فان كان لاثبات الاول فليس ذلك بحجة اصلا اذ مجرد كون الموصوف واحدا لا يفيد ان تكون صفته معنى واحدا وهذا معلوم بالضرورة والاتفاق وهو يسلم ذلك وايضا فان هذه الحقيقة لا تفيد امكان ذلك كما سنبينه فان من لا يفيد ثبوت ذلك وجوده اولى وأحرى وان كان ذكره

ليان امكان ذلك فيقال لك ليس كما امكن في الموصوف امكن في الصفة ولا كما يتمتع في الصفة يتمتع في الموصوف وهذا معلوم فان لم يبين انه يلزم من كون الموصوف واحدا بهذه الوحدة التي اثبتنا ان تكون صفته يمكن فيها ما اثبتته لم يكن ما ذكرته كلاما مفيدا ولا قولا سديدا

والوجه السادس والاربعون ❦ ان يقال لك قياسك الوحدة التي اثبتنا للكلام على الوحدة التي اثبتنا للمتكلم قياسا لشيء على صنفه لا على نظيره وذلك انك جعلت الكلام معنى واحدا وهذا المعنى الواحد هو حقائق مختلفة هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار لم تقل ان الأمر والنهي والخبر والاستخبار صفات قائمة بالكلام كالصفات القائمة بالمتكلم ولا يمكنك ان تقول ذلك لان الصفة لا تقوم بالصفة بل هما جميعا يقومان بالموصوف فلو قلت ذلك لكان الأمر والنهي والخبر صفات مختلفة قائمة بالله وذلك الذي قررت منه ولكن هذا يناسب قول من قال الكلام صفات والرب الواحد لم يقل انه في نفسه شيئا بل قلت انه ليس بذئ أبيض ولا اجزاء فكان نظير هذا ان تقول الكلام ليس بذئ أبيض ولا اجزاء وليس هو مع ذلك حقائق مختلفة فليس هو في نفسه أمرا ولا خبرا ولا استخبارا كما تقول مثل ذلك الموصوف ولعل هذا هو الذي لحظه ابن كلاب اذ كان اقدم واحقق من الاشعري حيث لم يصف الكلام في الازل بانه أمر ونهي وخبر واستخبار وجعل ذلك أمورا نسبية تعرض له وهذا اقرب الى المقول وطرد اصولهم في قول الاشعري فان هذا باطل فاما ان يكون الموصوف عندك واحدا بمعنى انه ليس بذئ أبيض وليس هو عندك حقائق مختلفة بل موصوفا بصفات ثم يقول الكلام هو معنى واحد ليس بذئ أبيض وهو حقائق مختلفة أمر ونهي وتقول هو في ذلك مثل الموصوف فهذا من فساد القياس والتلخيص على الناس

والوجه السابع والاربعون ❦ ان يقال كون الشيء الواحد ليس بذئ أبيض اما ان يكون معقولا أو لا يكون فان لم يكن معقولا بطل كلامك وان كان معقولا لزم أن يعقل صفة ليست بذات ابيض فان مالا يتبعص يقوم به مالا يتبعص واما أن يعقل شيء واحد هو بعينه حقائق مختلفة لانه عقل شيء واحد لا يتبعص فهذا لا يلزم غاية ما يقوله ان يقول الأمر والنهي والخبر اما ان تكون اتسام الكلام وابعاضه او لا تكون فاذا لم تكن اتسامه وابعاضه صح مذهبنا ونحن غرضنا ان تثبت انها ليست اتسامه وابعاضه لان الموصوف ليس بمتبعص

ولا منقسم فيكون صفة ليست متبعضة ولا منقسمة فيقال له لم تتم حجة علي انها ليست اباضه
واقسامه وغاية ما ذكرنا انما يفيد انه اذا كان الموصوف غير متبعض عقل في صفته انها غير
متبعضة ولم تين ان هذا يفيد مطلوبك وهو لا يفيد له انه لم يثبت انه واحد وليس تبعض
الكلام كتبعض الموصوف كما سنبينه ان شاء الله ثم ان تبعض الصفة انما يراد به تعددها
وهذا ممكن عندك فهذه ثلاثة اوجه نهنا عليها وهي مبسطة في سائر الوجوه

هو الوجه الثامن والاربعون ✽ ان كون القديم عندهم ليس بمنقسم ولا متبعض معناه
انه شيء واحد في الخارج ليس بذى اباض وليس بمنقسم قسمة الكل الى اجزائه كاتقسام
الانسان الى اباضه واعضائه وان كان هو سبحانه ايضا ليس بجنس كلي ينقسم الى انواعه ومعنى
كون الكلام ليس بمنقسم يراد به شيان احدهما انه ليس بذى اجزاء واباض والثاني انه ليس
من الكليات التي تنقسم الى انواعها واشخاصها كاتقسام جنس الانسان الى انواعه واقسام
جنس الموجود الى القديم والمحدث وكذلك جنس العلم والكلام وغيرها الى القديم والمحدث
وهذه القسمة والتبعض ليست هذه بوجه من الوجوه في العالم فان هذا نفي للقسمة عن شيء
واحد موجود في الخارج وذاك نفي للقسمة عن كلي لا يوجد في الخارج كلياً بحال فانه ليس
في الخارج انسان كلي ينقسم ولا وجود كل ينقسم ولا علم أو كلام كلي ينقسم ومن المعلوم انه لم يقصد نفي
هذا وان قصد نفيه فهذا مما لا ينازعه فيه عاقل لافي كلام الخلق ولا في كلام الخالق فليس في
الوجود الخارجي كلام كلي هو بعبته ينقسم الى امر ونهي بل ان كان امراً لم يكن نهياً
وان كان نهياً لم يكن امراً ولهذا يجب في الكلّي المقسوم ان يقال اسمه على انواعه واقسامه
فينسب كل واحد من افراد الانسان انساناً وكل واحد من آحاد الكلام كلاماً وكل واحد
من آحاد العلوم انه علم وهذا الفرق هو الفرق الذي يذكره الناس لتعلم العربية في اول التعليم
فيقولون من قال الكلام ينقسم الى اسم وفعل وحرف فانه يريد قسمة الكل الى اجزائه واباضه
واما من اراد تقسيم الجنس فانه يقول الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف فان الجنس اذا
قسم الى انواعه او اشخاص انواعه او النوع اذا قسم الى اشخاصه كان اسم المقسوم صادقا
على الانواع والاشخاص والا فليست باتقسام له وسواء اراد ذلك او لم يرده فاي نوعي القسمة
اراد فان في كل واحد من نوعها لا يكون هذا القسم هو هذا القسم فلا يقول احد ان الكلام

الكلّي المنقسم الى امر ونهي الامر فيه هو النهي ولا ان الكلام الموجود المعين المنقسم الى
 ايجابه كالامر والنهي او الاسم والقيل والحرف يكون الامر فيه هو النهي والاسم فيه هو
 الحرف فايهم اختاروه من القسمين كان قولهم مخالفا للبدية المتفق عليها بين الفقهاء
 (الوجه التاسع والاربعون) ان حقيقة قولهم نفي القسمين جميعا عن كلام الله
 فان المعقول في الكلام سواء قدر كلياً او موجوداً معيناً ان منه ماهو امر ومنه ماهو
 خبر فاذا اريد قسمة الكلّي قبل الكلام والقول ينقسم الى الامر والنهي فيكون الامر
 موجوداً والنهي موجوداً وكلاهما يقال له كلام ويقال له قول واما كلام هو بينه
 موجود في الخارج وهو بينه امر ونهي فهذا لا يكون وانما اريد قسمة الكلّي قيل هذا
 الكلام الموجود منه ماهو امر ومنه ماهو نهي وهم يقولون كلام الله ليس بمعه امر او بمعه
 نهي ولا بمعه خبرا فان ذلك يقتضي ثبوت الايضاح له ولا بمحض له ولا هو ايضاً كلياً ينقسم الى
 الامر والنهي فان ذلك يقتضي أن يكون الامر غير النهي بل هو عندهم معنى واحد موجود
 في الموصوف هو الامر والنهي والخبر وأما الموصوف فان ظهور انتفاء القسمة الاولى عنه
 لا يحتاج الى بيان فانه ليس وجوداً كلياً ينقسم الى القديم والحديث والواجب والممكن والخالق
 والمخلوق فان هذا قول يدمر اذ الكلّي لا وجود له في الخارج وقول مع ذلك بانه يكون
 خالقاً ويكون مخلوقاً قديماً ومحدثاً أي بمحض أنواعه هو الخالق وبمحض أنواعه المخلوق ومعلوم
 ان الذي هو كذلك ليس هو الخالق القديم سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً نعم
 الزنادقة الاتحادية يقولون ان الرب هو الوجود وهم على قولين أحدهما انه هو الوجود المطلق الذي
 لا يتبين وهذا قول القنوي فلي هذا القول ينقسم الى حيوان ونبات وارواح واجسام لكن
 لا ينقسم الى واجب وممكن وخالق ومخلوق بل الوجود الكلّي المطلق هو الواجب الخالق
 وهذا قول بتعطيل الصانع وجعوده سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ولا يقول
 عاقل إنه الوجود المطلق الثابت للواجب التميز بنفسه عن الممكن فان هذا انما قاله لكونه
 لا يثبت الواجب متميزاً عن الممكن بنفسه فاذا لزمه ثبوت واجب متميز لزم تناقضه ومع هذا
 فهم من أكثر الخلق تناقضاً ومخلوطون تخليطاً عظيماً مع اشتراكهم فيما هم فيه من أظلم الخلق
 من الشرك بالله والتعطيل فلا يبعد على بعضهم أن يقول ذلك لاسيما اذا فرقوا بين تجلية الذات

وتجلية الانشاء فقد يقولون التجلي الذاتي هو الواجب والاشائي هو الممكن ويقولون هو الوجود المطلق المقول على الواجب والممكن والقول الثاني يقولون هو نفس الوجود وان الموجودات ابعاضه واجزاؤه لا أنواعه وهؤلاء جملوه موجودا لكن جملوه هو المخلوقات بسببها والاولون لم يجلوه موجودا في الخارج لكن جملوه المطلق الذي يوجد في الخارج مميّنا لا مطلقا ثم مع ذلك هل للممكنات اعيان ثابتة في العدم سوى وجوده أم هو عين الممكنات على قولين والاول قول صاحب القصوص منهم والثاني قول أتباعه كالقنوني والتلمساني وغيرهما لكن قول هؤلاء وان أضل طوائف من اذكياء الناس وعبادهم ووقع تنظيمهم في نفوس طوائف كثيرة من العلماء والعباد والملوك قليلا وتعميها لقولهم من غيرهم لقولهم فكل مسلم بل كل عاقل اذا فهم قولهم حقيقة علم ان القوم جاحدون للصانع مكذبون بالرسول والشرائع مفسدون للعقل والدين وليس النرض هذا الكلام فيهم فان الاشعرية لا تقول بهذا وحاشاها من هذا بل هم من أعظم الناس تكفيرا ومحاربة لمن هو أمثل من هؤلاء وانما هؤلاء من جنس القرامطة والباطنية ومن قال من أهل الكلام من المعتزلة والاشعرية ومن الفلاسفة ليس ينقسم فان هذا المعنى هو اظهر فسادا عندهم من أن يكون هو مرادهم بل يريدون انه موجود في الخارج متميز بنفسه وانه مع ذلك ليس له اجزاء وابعاض وقد يقول نفاة الصفات من الفلاسفة وغيرهم كابن سينا وغيره ان واجب الوجود ليس له اجزاء لا اجزاء حد ولا اجزاء كم ومراده بذلك انه ليس له صفة كالعلم والقدرة ولا بعض كالجسم وهو يقول انه موجود متميز عن الممكنات ولكن يقول هو وغيره من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبهم من الاشعرية فيه ما يوجب أن يلزمهم قول أولئك الاتحادية فانه يقول هو الوجود المطلق ويصفه بالصفات السلبية التي لا تنطبق الا على المعدم كالوجود المطلق الكلي الذي لا وجود له في الخارج لكن لازم قول الناس ليس هو نفس قولهم الذي قصدوه وتحقيق الأمر ان هؤلاء يجمعون بين اثبات الباري ونفيه وبين الاقرار به وانكاره ولا يقولون بانه وجود المخلوقات واما أولئك الاتحادية فمع تناقضهم صرحوا بانه وجود المخلوقات وللقصود هنا أن الباري تعالى وان كانت هذه القسمة والتبعض منتفية عنه فقولهم انه واحد ليس بذى ابعاض معناه عندهم انه واحد متميز عن غيره موجود لا بعض له واذا كان كذلك ومن اصلهم ان كلام الله شيء موجود قائم بالتكلم لا يتبعض

ولا ينقسم أي ليس منه ما هو أمر ومنه ما هو نفي ومنه ما هو خبر بحيث يكون ليس هذا هو هذا بل الذي هو الأمر هو النفي وهو الخبر والباري عندكم شيء واحد أي ليس بحسب ذي إباحض وأحد هذين النوعين ليس من جنس الآخر لأنه إنما يصلح أن يستدل بنفي هذا التمييز أن لو كان بعض الكلام يقوم ببعضه ويقوم ببعض آخر فيقال يلزم من نفي بعض الموصوف نفي بعض الصفة القائمة به بل إذا قيل أن الكلام حقائق فبكل حقيقة تقوم بالموصوف قياماً مطلقاً كما تقوم به الحياة والعلم والقدرة وغير ذلك قياماً مطلقاً لكان هذا مقولاً مقبولاً فلم أنه وإن عقل متكلم واحد ليس بذی إباحض وأجزاء فانه لا يلزم أن يعقل كلام هو معنى واحد هو الأمر والنفي وإن هذا شيء غير هذا

﴿ الوجه الخامس ﴾ ان ما ذكره من كون الموصوف شيئاً واحداً ليس بذی إباحض يصلح أن يحتاج به على إمكان أن تكون صفته واحدة ليست بذات إباحض ولا أجزاء فإذا قام به علم أو علوم أو قدرة أو قدر أو كلام أو كلمات أو غير ذلك قيل في كل صفة تقوم به أنها ليست ذات أجزاء وإباحض فإذا قام به أوامر وأخبار كان كل أمر وكل خبر غير متبعض ولا متجزئاً أما أنه يصاح أن يحتاج به أن هذه الصفة هي هذه الصفة مثل أن يقال إن الأمر هو الخبر والسمع هو البصر فهذا باطل ثم يقال ﴿ الوجه الحادي والخمسون ﴾ أن وحدته إما أن تصحح هذا بأن يقال هذه الصفة هي هذه الصفة أولاً تصحح ذلك فإن صحته صنع أن يقال السمع هو البصر وهما جميعاً العلم وهو القدرة وهي الحياة وإن لم يصح ذلك لم يصح أن يقال الأمر بالصلاة هو الأمر بالزكاة فضلاً عن أن يقال الأمر بالصلاة هو الخبر عن سجد الملائكة لآدم

﴿ الوجه الثاني والخمسون ﴾ ان يقال ما تعني بقولك كما يعقل متكلم هو شيء واحد ليس بذی إباحض ولا أجزاء ولا آلات أتني بذلك أنه لا يتفرق ولا يفصل منه شيء عن شيء بل هو صمد سبحانه وتعالى أم تعني به أنه لا يتميز منه في العلم شيء من شيء فإن عنيت الأول فهو حق لكن لا يفيدك ذلك فإن هذا لا يستلزم أن لا يكون له كلام متعدد وإن عنيت الثاني قيل لك لا ريب أنك تسلم أنه يمكن العلم ببعض صفاته دون بعض كما تعلم قدرته ولا تعلم علمه وتعلم وجوده ولا تعلم وجوبه ولا ريب أن المعلوم ليس هو هذا الذي ليس بمعلوم فهذا

أقرار منك بثبوت التبعيض والتجزئ بهذا الاعتبار ثم العلم ان لم يكن مطابقا للمعلوم كان جهلا فلا بد ان تكون هذه الحقائق متميزة في ذاتها وهذا صريح فيما أنكرته ولا بد لكل موجود من مثل هذا فانه ما من موجود الا ويمكن ان يعلم منه شيء دون شيء وذلك يستلزم ثبوت حقائق ليست هذه هي هذه وهذا لازم لكل احد حتى نقاة الصفات بقرون بثبوت المباني التي هي هذه واذا كان والتبعيض بهذا الاعتبار ثابتا لم يمكنك انكار التبعيض مطلقا بل علم بالضرورة والاتفاق ان منه شيئا ليس هو الشيء الآخر أما الصفات فيقرون بذلك لفظا ومعنى وهو الحق والكلاية والاشعرية منهم وأما نقاة الصفات فانهم أيضا مضطرون الى الاقرار بذلك فان أخذوا يقولون بل هذا هو هذا كما يقوله المتفلسفة في الماتل والمقول والمقل وفي الوجود والوجود وبما يقوله المنزلة وكما يقوله أبو الهذيل ان العلم والقدرة هو الله ونحو ذلك فمن المعلوم ان فساد هذا من أظهر البديهيات في المقول ثم اذا النزمو اذلك كان لكل من زاع ان يقول فيما أنكره كناية في اقرابه فيقول المحسم انا اقول ان هذا الجانب هو هذا الجانب كما يقوله من يقول مثل ذلك في الجوهر الفرد ويقول الصفاتية كلهم نحن نقول العلم هو القدرة والقدرة هي السمع والبصر ويقول الاشعرية للمنزلة نحن نقول الامر هو النهي ويقول القائلون بالحروف والصوت نحن نقول الباء هي السين وأمثال ذلك كثير وان قالوا بل لا نقول في هذين ان أحدهما هو الآخر ولا غيره أوهما متغايران باعتبار دون اعتبار أو نحو ذلك كان القول فيما نوزعوا فيه من التبعيض نظير القول فيما اقرابه وهذا كلام متين لا انفصال عنه بحال وقد بسطنا في الكلام على تأميس الرازي

﴿ الوجه الثالث والخمسون ﴾ قوله كما يقل متكلم هو شيء واحد ليس بذئ ابتاض والذي أوجب كونه ذلك قدمه يقال لكن من ابن في قدمه ان يكون كذلك وانت لم تذكر ذلك وقد تكلمنا في تحليل التليس على جميع ما احتجوا به في هذا الباب وبيننا لكل من له ادنى فهم ان جميع حججهم داجضة وتكلمنا على طريقهم للشهور الذي اثبتوا به حدوث الاجسام وبيننا اتفاق السلف على فسادها فلها فاسدة في العقل أيضا

﴿ الوجه الرابع والخمسون ﴾ ان حججهم على انكار تكلم الله بالحروف ينقض ما احتجوا به على هذا الكلام النفساني فيلزمهم احد الامرين اما انكار ما اثبتوه من الكلام النفساني

أو الأقرار بما أنكروا من التكلم بالحروف قال القاضي أبو بكر بن الباقلاني في كتاب النقص وهو في أربعين سفرا وقد تكلم في مسألة القرآن في ثلاث مجلدات وتكلم على القائمين بقدم الحروف وقال من زعم أن السين من بسم بعد الباء والميم بعد السين والسين الواقعة بعد الباء لا أول له فقد خرج عن المقول إلى جحد الضرورة فإن من اعترف بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترف بأوليته فإن ادعى أنه لا أول لما له أول سقطت مكالته وأما من زعم أن الرب سبحانه تكلم بالحروف دفعة واحدة من غير ترتيب ولا تعاقب فيها فيقال لهم الحروف أصوات مختلفة لا شك في اختلافها وقد اعترف خصوصاً باختلافها وزعموا أن الله ضرورياً من الكلام متنايرة مختلفة على اختلاف اللفظ والمقاصد في العبارات وكل صوتين مختلفين من الأصوات متضادان يستحيل اجتماعهما في محل الواحد وقتاً واحداً كما يستحيل اجتماع كل مختلفين من الألوان والذي يوضح ذلك ويكشفه أنا كما نعلم استحالة قيام السواد والبياض بمحل واحد جميعاً فكذلك نعلم استحالة صوت خفيض وصوت جهوري بمحل واحد في وقت واحد جميعاً وهذا واضح لا خفاء فيه والمختلف من الأصوات يتضاد كما أن المختلف من الألوان يتضاد والرب سبحانه واحد ومتصف بالواحدانية مقدس عن التجزئ والتبعض والتعدد والتركب والتألف وإذا قرر ما قلناه استحالة قيام أصوات متضادة بذات موصوفة بحقيقة الواحدانية وهذا مما لا يخلص لهم منه فإن تصف من المقلدين متمسك وأثبت الرب سبحانه جسماً مركباً من إباح متألفاً من جوارح نقلنا الكلام معه إلى إبطال التجسيم وإيضاح قدس الرب عن التبعض والتأليف والتركيب فيقال له هذا بينه وأرد عليك فيما أثبت من المعاني وهو المعنى القائم بالذات فإن الذي نعلمه بالضرورة في الحروف نعلم نظيره بالضرورة في المعاني فالتكلم منا إذا تكلم بسم الله الرحمن الرحيم فهو بالضرورة ينطق بالاسم الأول لفظاً ومعنى قبل الثاني فيقال في هذه المعاني نظير ما قاله في الحروف فيقال من اعترف بأن معنى اسم الرحمن الرحيم بعد معنى بسم الله وادعى أن هذا المعنى لا أول له فقد خرج عن المقول إلى جحد الضرورة وإن زعم أن الرب تكلم بمعاني الحروف دفعة واحدة من غير تعاقب ولا ترتيب قيل له معاني الحروف حقائق مختلفة لا شك في اختلافها فإن المعنى القائم بنفس التكلم المفهوم من الحمد لله رب العالمين ليس هو المعنى القائم بنفس المفهوم من تبت يدا أبي لهب ولا شك في أن المعنى في صيغ الأمر ليس

هو المعنى في صيغ الاخبار فلما أن يسلم هذا أو يمنع فإن يسلم كلسلم بعضهم ان الكلام خمس حقائق
تكم معه حيثئذ وان لم يسلم قيل له العلم باختلاف هذه المعاني ضروري بدهي ليس هو بدون العلم
بتشابه الحروف والمعاني ولا بدون العلم باختلاف الاصوات بل اصوات للصوت الواحد أقرب
تشابها من المعاني القائمة بنفسه وهذا الامر محسوس ومن أنكره سقطت مكالمته أبلغ مما سقط
مكالمته ذلك وحيثئذ يقال له هذه المعاني المختلفة متضادة في حقا فانما نجد من نفوسنا انها عند تصور معاني
كلام لا يمكنها أن تصور معاني كل كلام كما نجد من نفوسنا ان عند التسليم بصوت لا يمكننا أن نسلم
بصوت آخر فان كان هذا الامتناع لذات المعنيين والصوتين امتنع أن يقوم ذلك بعمل واحد
وان كان لجزئنا عن ذلك كما نمجز عن استحضار علوم كثيرة لم يجب أن يكون ذلك متمتعا في حق
الله ولا متمتعا أن يخلق الله فيما شاء من المخلوقات معاني كثيرة مختلفة وأصواتا كثيرة مختلفة
قوله وكل صوتين مختلفين من الاصوات متضادان يستعمل اجتماعهما في محل الواحد وقتا
واحدا فيقال له أما الذي نجد فانه لا يمكننا أن نجتمع بين صوتين في محل واحد وقتا واحدا سواء
كانا مختلفين أو متماثلين فليس الامتناع في ذلك لاجل اختلاف الاصوات وكذلك لا يمكننا
أن نستحضر في قلوبنا المعاني الكثيرة في الوقت الواحد في الزمن الواحد سواء كانت مختلفة
أو متماثلة وان قدرنا أن نجتمع من المعاني في قلوبنا مالا تقدر على أن نجتمع لفظه من الاصوات
فلارب ان القلب أوسع من الجسد لكن لا بد أن يجد كل أحد نفسه يتمتع أن يجتمع فيها معاني
كثيرة في وقت واحد كما يتمتع أن يجمع بين صوتين في محل واحد وقياس الاصوات بالمعاني
وهي مطابقة لها وقوال لها أجود من قياسها بالالوان وما الزموا في المعاني من انها معني واحد
هو الامر والنهي والخبر ليس في مخالفته لبديهة المقول بدون أن يقال يكون حرف واحد
هو الباء والسين واذا لم يقل هذا وهو نظيره فلارب ان القول يجوز اجتماعهما في محل الواحد
أقرب إلى المقول من كون الامر هو النهي وهما الخبر فالقول باجتماع الصفتين المتضادتين في
محل واحد أقرب من القول بان احدهما الاخرى ومن قال الكلام هو الامر والنهي والخبر
وانها كلها مجتمعة قائمة بمحل واحد فكيف يتمتع أن يقول باجتماع حروفها في محل واحد ومما
يؤيد هذا أنه على أصل القاضي أبي بكر وهو خل الطائفة ان النسخ رفع الحكم بعينه وهذا
اختيار القزالي وهو قول ابن عقيل وغيره من المحققين فيكون سبحانه قد أمر بشئ ونهي

عن نفس ما أمر به كما في قصة الديبع والامر بالشيء مضاد للنهي عنه في فطر المقول أعظم من مضادة السواد للبياض فاذا كانوا يلزمون مثل ذلك حتى يحملون الضدين شيأ واحدا كيف يمنون اجتماع حرفين أو صوتين وذلك أقرب الى المقول وهذا الكلام لازم لجامعهم فاتهم حكوا عن القائلين بقدم الحروف والاصوات هل هي متعاقبة أو يتكلم بها دفعة واحدة قولين كما قال أبو المعالي فيما ذكره أبو عبد الله القرطبي ان كلام الله منزّه عن الاصوات

﴿ الوجه الخامس والخمسون ﴾ ان هؤلاء المبتدئين للحروف القديمة قالوا ماهو أقرب الى المقول من قول أهل المعنى الواحد القديم الذي هو الامر والخبر فقالوا الترتيب والتتابع نوعان ترتيب وجودي زمني كترتيب الابن على الأب واليوم على أمس ولارب ان هذا يتمتع في القديم الأزل والثاني ترتيب ذاتي حقيقي ليس بزمني كترتيب الصفات على الذات والعلم على الحياة والمولود على علته المقارنة له اذا قدر ذلك فانا نقول هنا ترتيباً وتقدماً وتأخراً بالذات دون الوجود والزمان وهذا كما لو فرض مصحف كتب آخره قبل أوله فانه يعلم ان أول السورة متقدم على آخرها بالذات وان كان قد كتب بعده قالوا والكلام حروفه ومعانيه مترتب في حق الله بهذا الاعتبار لا بالترتيب الزمني كما يوجد في قراءة القارئ من ترتيب المعاني والالفاظ جميعاً في الزمان وهذا الترتيب لا ينافي قدمه ولا رب ان ما في هذا من إثبات تمدد المعاني لتمدّد الحروف والحكم عليها بحكم واحد وإثبات التقدم على هذا الوجه أقرب الى المقول من جعل الحقائق المختلفة معني واحداً ثم التفريق بين المعنى والحرف بالتحكيم فان هذا فيه جمع بين المختلفين بمحملها شيأ واحداً وتفرق بين الشئيين فيما اشتركا فيه

﴿ الوجه السادس والخمسون ﴾ ان قول قولكم يستحيل اجتماع الصوتين في المحل الواحد وأنتم ذلك شاهداً وغائباً ومن المعلوم ان وحدة الباري عنكم لا تناسب وحدة غيره وليس ذلك عنكم كوحدة الاجسام وليس عنكم في الشاهد ماهو واحد من كل وجه الا الجوهر الفرد عند من يقول به قولكم بعد هذا يستحيل اجتماع الصوتين المختلفين في المحل الواحد وقتاً واحداً كما يستحيل اجتماع اللونين مع أنه لا واحد يفرض ذلك فيه شاهد الا الجسم وذلك مستلزم لكون الجسم واحداً فيقال هب ان الجسم لا يقبل اجتماع صوتين مختلفين كما لا يقبل معني واحد ا يكون أمراً ونهياً وخبراً واستخباراً فلا قلّم ان الواحد الذي ليس بجسم يمكن

اجتماع أصوات فيه كما قلتم إنه يقوم به معنى واحد هو حقائق مختلفة فلما قيل لكم كيف يعقل هذا قلتم يعقل ذلك بالدليل الواجب لقدومه المانع من كونه متنايزا مختلفا كما يعقل متكلم هوشى واحد ليس بذى أبعاد ومعلوم أن الإدلة الدالة على قدم الكلام عند التحقيق لا تفرق بين المعانى والحروف وإنما فرقتم لما راض أخرج الحروف عن ذلك وهو ما اعتقدتموه من وجوب حدودها كما ذكرتم هنا وهذا الدليل يلزم أقوى منه في المعانى فلو قلتم نعقل حروفا مجمعة أو أصوات مجمعة في محل واحد بالدليل الدال على ذلك اذ كان ذلك الواحد ليس بذى أبعاد حتى يكون القائم بهذا البعض متنايزا للقائم بالبعض الآخر وإذا لم يجب المتنايزة فيما قام به لم يمتنع أن يقوم به الصوت الذى هو بالنسبة إلى غيره أصواتا اذ الاختلاف فرع للتنايز فلا تنايز فيه يمتنع الاختلاف فيه فإذا كان ما يقوم به لا ينافر فإن لا يختلف أولى وأحرى فترض قيام صوتين مختلفين به والحال هذه يمتنع على ما أصبتموه

الوجه السابع والخمسون ❦ ان اجتماع العلم بالشيء والرؤية له في محل واحد في وقت واحد يمتنع في حقتنا وكذلك العلم به وسمعه ومع هذا فقد أثبتم الباري يعلم الموجودات وبرأها والعلم والرؤية قائمان بمحل واحد عندهم وأيضا فسنذكر الاشعري والقاضى وسائر أئمتهم ان الوجه واليدى والصفات قائمة بذات الله التى لا تنقسم كقيام العلم والسمع والبصر والقدرة ومن المعلوم ان قيام القدرة واليدى في محل واحد يمتنع عندنا بل عندنا ان اليدى محل القدرة فإذا أثبتم يدا ووجها وصفتموها بذلك فاما المانع من ثبوت حروف وأصوات ويمكنكم أن تقولوا انها ليست من جنس هذه الاعراض القائمة بالمخلوقين فلا يجب أن يحكم فيها بحكمها

الوجه الثامن والخمسون ❦ ان قوله الرب واحد ومتصف بالوحدانية مقدس عن التجزئ والتبويض والتعدد والتركيب والتأليف يستحيل قيام أصوات متضادة بذات موصوفة بحقيقة الوحدانية ❦ قال له هذا يلزمك في سائر الصفات فان الذات التى لا يتميز في العلم منها شيء من شيء يمتنع أن يقوم بها صفات كالمعلم والقدرة والحياة والسمع والبصر اذ ذلك يوجب من التعدد والتركيب والتأليف والتجزئ والتبويض نظير ما فاه وهو من حجة نفاة الصفات عليه ❦ ولما قال له مخالفه لا تنقل الحياة والعلم والقدرة يقوم الا بجسم ولا يعقل اليد والوجه الا بعضا من جسم قال لا يجب هذا كما لا يجب اذ لم نعقل حيا علما قادرا الا جسما أن يكون الغائب

كذلك فالزم مخالفه اثباته لحي عالم قادر في منتصف هذه الوحدة التي وافق خصنه عليها ومعلوم ان هذا كله في مخالفة صريح العقل سواء فكونه لا يتميز منه شيء من شيء يأتي أن يكون حيا عالما قادرا اذ هذه الاشياء مستلزمة لمعاني يتميز بعضها عن بعض بل يأتي ثبوت موجود مطلقا سواء كان قديما أرحادا اذ لا بد للموجود من أمور متميزة فيه وذلك مستلزم لثبوت مانفاه فهذا التوحيد الذي ابتدعه هو التحليل المحض وهو تشبيه البارئ بالمدومات

هو الوجه التاسع والعشرون في قولك لا اله الا الله مقدس عن التجزي والتبعض والتعدد والتركيب والتأليف يقال هذه الفاظ بجملة فان أردت المعنى المعروف في اللغة لهذه الالفاظ مثل أن تريد أنه لا يفصل بعضه عن بعض ولا يتجزأ فيفارق جزء منه جزءا كما هو المقول من التجزي ولا يتعدد فيكون اثنين أو اثنين أو خاتمين ولم يركب فيؤلف فيجمع بين أبعاضه كما في قوله (في أي صورة ماشاء ركبك) أو ما يشبه هذه الأمور فهذا كله يتنافى صمدانيته ولكن لا يتنافى قيام ما يشبه من الاصوات كما لا يتنافى قيام سائر الصفات وان أردت بهذه الالفاظ أنه لا يتميز منه شيء من شيء فهذا باطل بالضرورة وباطل باتفاق العقلاء وهو لازم لمن نفاه لروما لا يحيد عنه وقد بسطنا هذا بسطاً مستوفى في كتاب بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية هو أمات قوله فان تمسك من المقلدين منتصف وأثبت الرب تعالى جسما مركبا من ابعاض متالفا من جوارح قلنا الكلام معه الى ابطال الجسم وايضا يحسد قدس الرب عن التبعض والتأليف والتركيب فيقال له الكلام في وصف الله بالجسم نفيا واثباتا بدعة لم يقل أحد من سلف الامة وأئمتها ان الله ليس بجسم كما لم يقولوا ان الله جسم بل من أطلق أحد اللفظين استفصل عما اراد بذلك فان في لفظ الجسم بين الناطقين به نزاعا كثيرا فان اراد تنزيهه عن معنى يجب تنزيهه عنه مثل ان يزهه عن مماثلة المخلوقات فهذا حق ولا ريب ان من جعل الرب جسما من جنس المخلوقات فهو من أعظم البدعة ضلالا دع من يقول منهم انه لم يدم ونحو ذلك من الضلالات المنقولة عنهم وان اراد نفى ما ثبت بالنصوص وحقيقة العقل أيضا مما وصف الله ورسوله منه وله فهذا حق وان سمي ذلك تجسما أو قيل ان هذه الصفات لا تكون الاجسام فثبت بالكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الامة هو حق واذا لزم من ذلك ان يكون هو الذي يشبه بعض المتكلمين بلفظ الجسم فلازم الحق حق كيف والمثبتة تقول ان ثبوت هذا معلوم بضرورة العقل ونظيره وهكذا

مثبت لفظ الجسم ان اراد باتبائه ما جاءت به التصور صوبنا معناه ومنتهاه عن الالتقاط
 المتبدعة الجملة وان اراد بلفظ الجسم ما يجب تنزيه الرب عنه من مماثلة المخلوقات وددنا ذلك
 عليه وبدا ضلاله وإفكده وأما قوله قلنا الكلام معه الى ابطال التجسيم فقد ذكرنا أدلة التافين
 والمثبتين مستوفاة في بيان تليس الجهمية في تأسيس بدعم الكلامية وتبين لكل من له
 ادنى فهم أن ما ذكره هؤلاء من أدلة النفي كلها حجاج داحضة وان جانب المثبتة أقوى وقد
 بسطنا الكلام في ذلك في غير هذا الموضع قال أبو عمر بن عبد البر الذي أقول أنه اذا نظر
 الى اسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وسائر المهاجرين
 والانصار وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجا علم ان الله عز وجل لم يعرفه واحد
 منهم الا بتصدق النبيين واعلام النبوة ودلائل الرسالة لا من قبل حركة ولا سكون ولا من
 باب السك والبيض ولا من باب كان ويكون ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجبا
 وفي الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه لازما ما أضاعوه ولو أضاعوا الواجب لما نطق القرآن بتزكيتهم
 وتقدعيمهم ولا أطلب في مدحهم وتعظيمهم ولو كان من علمهم مشهورا ومن أخلاهم معروفا
 لاستفاض عنهم وشهروا به كاشهروا بالقرآن والرويات

﴿ الوجه الستون ﴾ ان قوله والرب واحد ومتصف بالوحدانية ومقدس عن التجزى
 والتبعيض وقول ابن فورك لان الرب متكلم واحد ونحو ذلك من أقوالهم التي يصنفون
 فيها الرب بأنه واحد ويشعرون الناس أنهم بذلك موحدون وان من خالفهم في ذلك فقد
 خالفهم في التوحيد وهي عن أعظم اصول أهل الشرك والالحاد التي أفسدوا بها التوحيد الذي
 بعث الله به رسله وأنزل به كتبه وان كان هذا الاصل المحدث قد زين لهؤلاء ولصير من
 أهل القبلة المسلمين وظنوا أنهم بذلك محسنون حتى سموا أنفسهم بذلك موحدين دون غيرهم
 ممن هو أحق بتوحيد الله منهم وحتى كفروا وعادوا للمسلمين أهل التوحيد حقا وكانوا على
 الامة اضر من الخوارج الذين يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان وهؤلاء
 الكلامية والاشعرية انما أخذوه عن المنزلة الجهمية ولم يوافقهم عليه كله بل وافقهم في بعض
 دون بعض وهذا هو أصل جهم الذي اسس عليه ضلالاته وهؤلاء يشعرون التوحيد واسم
 الله الواحد في أصول دينهم بثلاثة معان وليس في شيء منها التوحيد الذي بعث الله به رسله

وأثرل به كسبه ثم مختلفون في تحقيق تلك المعاني اختلافا عظيما فيقولون في اسم الله الواحد أو الواحد له ثلاثة
معان احداها الذي لا ينقسم ولا يتجزى ولا يتبعض ولا يتعدد ولا يتركب وبما قال بعضهم هذا تفسير
اسم الاحد وهذه الوجدانية التي ذكروها هنا قال أبو المعالي في ارشاده القول في وحدانية الباري
(فصل) في حقيقة الواحد قال اصحابنا الواحد هو الشيء الذي لا ينقسم أو لا يصح
انقسامه قال القاضي أبو بكر ولو قلت الواحد هو الشيء كان كافيا ولم يكن فيه تركيب وفي قول
القاتل الشيء الذي لا ينقسم نوع تركيب قال أبو المعالي يقال للقاضي التركيب المحدود هو أن
يأتي الحاد بوصف زائد يستغني عنه وقد لا يفهم من الشيء المطلق ما يفهم من المقيد فليس يفهم
من الشيء ما يفهم من الواحد الذي لا ينقسم فإن الوحدة تشعر بانتهاء القسمة عن الشيء والمقصود
من التحديد الايضاح اجاب القاضي بأن قال كلامنا في الحقائق والشيء المطلق هو الواحد
الذي لا ينقسم قال قد ذكرنا أن الوحدة تشعر بانتهاء القسمة عن الشيء فهما امران متلازمان
لا بد من التعرض لهما كما قلنا في النبرين كل موجودين يجوز مفارقة أحدهما الآخر بوجه ثم قال
أصحابنا إذا استلنا عن الواحد فنقول هذه اللفظة تردد بين معانٍ تقديرها بها الشيء الذي لا يقبل وجوده
القسمة وقد يطلق والمراد به نفي الأشكال والتظار عنه وقد يطلق والمراد به أنه لا ملجأ ولا ملاذ
سواه وهذه المعاني متحققة في وصف القديم سبحانه وقال أبو بكر بن فورك أنه سبحانه واحد
في ذاته لا قسم له وواحد في صفاته لا شبيه له وواحد في أفعاله لا شريك له قال شارح الارشاد
أبو القاسم الانصارى شيخ الشهرستاني وحكي عن الاستاذ أبي اسحاق أنه قال الواحد هو الذي
لا يقبل الرفع والوضع يعني الفصل والوصل أشار الى وحدة الآلهة فإن الجوهر واحد لا ينقسم
ولكن يقبل النهاية والآله سبحانه واحد على الحقيقة فلا يقبل فصلا ولا وصلا ونحن قد
اقتنا الدلالة في مسألة نفي التجسيم على نفي الانقسام وأقنا الدلالة على نفي المثل وبقي علينا الدلالة
على نفي الشريك قلت أما نفي المثل عن الله ونفي الشريك فثبت بالكتاب والسنة واجماع
سلف الامة لكن قد يدخل طوائف من المتكلمين في ذلك ما لم يدل عليه الكتاب والسنة
بل يفتيانه وأما المعنى الذي ذكروه بنفي الانقسام فيلزم على قولهم أن لا يكون شيء قط من
المخلوقات يقال إنه واحد الا الجوهر الفرد وعند بعضهم لا يقال ذلك للجوهر الفرد مع أن
أبا المعالي هو من الشاكن في ثبوت الجوهر الفرد فإذا لا يصح أن يقال شيء من الموجودات

إليه واحد وهذا خلاف الكتاب والسنة واجماع سلف الامة وأئمتها واجماع أهل اللغة والعقل
واذا قيل الواحد هو الشيء كما قاله القاضي أبو بكر فلا يكون قد خلق شيئا لأنه لم يخلق واحدا
على التفسير الذي فسروه ولا يستحق على قوله ان يسمى أحد من الملائكة والانس والجن شيئا
ثم انهم يسمون أهل الكلام الموحدين ويسمون ما كان السلف يسمونه الكلام علم التوحيد حتى
قال أبو المعالي في أول ارشاده ببدأ أن زعم انه أول ما يجب على العاقل البالغ باستكمال من البلوغ أو الحلم
شرعا القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بمحدث العالم قال والنظر في اصطلاح الموحدين هو الفكر
الذي يطلب من قام به علما أو غلبة ظن وأيضا فان اسم الواحد أو الاحد قد جعلوا لله فيه شيكا آخر
الموجودات وهو الجوهر الفرد وجلت المتفلسفة له في ذلك شركاء العقول والنفوس كالنفس
الانسانية وهذا الذي ذكرنا من أن عمدة أصحابه في مسألة القرآن ونحوها من المسائل أنه لا يجوز
أن يكون عللا للحوادث هو مما لا رب فيه عند من يعرف أصول الكلام واعتبر ذلك بما ذكره
أفضل متأخريهم أبو المعالي الجويني في ارشاده الذي التزم أن يذكر فيه قواعد الادلة فانه قال
(فصل) الباري تعالى متكلم أمرناه بخبر واحد متوعد وقد قدمنا في خلال اثبات أحكام
الصفات المعنوية أن الطريق إلى اثبات العلم بكون الرب تعالى متكلمًا عند استاذنا في التفاصيل إلى
السمع وتوجيهنا على أنفسنا السؤال عما ثبت بالسمع قال فاذا صح كون الباري متكلمًا فقد آن
أن نتكلم في صفة كلامه فاعلموا أوقيم البدع ان مذهب أهل الحق ان الباري تعالى متكلم
بكلام أزلي لا مفتتح لوجوده واطبق المنتهون إلى الاسلام على اثبات الكلام ولم يضر منهم
صائر إلى فيه ولم ينتحل أحد منهم في كونه متكلمًا تحلة نفاة الصفات في كونه عالما قادرا حيا ثم
ذهبت المعتزلة والخوارج والزيدية والامامية ومن عداهم من أهل الاهواء إلى أن كلام الباري
تعالى عن قول الزائعين حادث مستفتح الوجود وصار صائر من هؤلاء إلى الامتناع من
تسميته مخلوقا مع القطع بمحدثه لما في لفظ المخلوق من ايها المخلق اذ الكلام المخلوق هو الذي
يبدئه التكلم تخروصا من غير أصل واطلق معظم المعتزلة لفظ المخلوق على كلام الله وذهبت
الكرامية إلى أن الكلام قديم والقول حادث غير محدث والقرآن قول الله وليس بكلام الله
وكلام الله تعالى القدرة على التكلم وقوله حادث قائم بذاته تعالى عن قول الباطلين وهو غير
قائل بالقول الذي قام به بل هو قائل بالقابلية وكل مفتتح وجوده قائم بالرب فهو حادث بالقدرة

غير محدث وكل محدث مبين للذات فهو محدث بقوله كن لا بالقدرة في هذين طول لا يسع هذا المعتقد استقصاءه وغرضنا من ايضاح الحق والرد على منكره لا يتبين الا بمد عقد فصول في مائة الكلام وحقيقته شاهدا حتى اذا وضحت الاعراض منها المنطقنا بمدنا الى مقصدنا وقد التزمنا التمسك بالقواطع في هذا المعتقد على صغر حجمه وآثرا اجراءه على خلاف ما صادفنا من معتقدات الائمة وهذا الشرط يلزمنا طرفا من البسط في مسألة الكلام وهانحن خائضون فيه ثم تكلم في حد الكلام ثم تكلم في أن التكلم من قام به الكلام لا من فعله ثم بني على ذلك أنه لا بد أن يكون الكلام قائما به ثم قال واذا تقرر ذلك ترتب عليه استحالة كونه حادثا لقيام الدليل على استحالة قبوله للحوادث ولا يبي بعد هذه الاقسام المذهب أهل الحق في وصف الباري تعالى بكونه متكلما بكلام قديم أزلي قديدين ان ذلك مبني على أنه يستحيل قيام الحوادث به وكان قد ذكر هذه المسألة قبل ذلك فقال (فصل) مما يخالف الجوهر فيه حكم الاله قبول الاعراض وصحة الانصاف بالحوادث والرب سبحانه وتعالى منقاد عن قبول الحوادث قال وذهبت الكرامية الى أن الحوادث تقوم بذات الاله تعالى عن قولهم ثم زعموا أنه لا يتصف بما يقوم به من الحوادث قال وصاروا الى جملة لم يسبقوا اليها فقالوا القول الحادث يقوم بذات الرب سبحانه وتعالى وهو غير قائل به وانما هو قائل بالقابلية وحقيقة أصولهم ان اسماء الرب لا يجوز أن تتجدد وكذلك وصفوه بكونه تعالى خالقا في الازل فلم يتعاشوا من قيام الحوادث به وتنبكوا اثبات وصف جديد له ذكرنا وقولا قال والدليل على بطلان ما قالوه انه لو قبل الحوادث لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر حيث قضينا باستحالة تعربها عن الاعراض وما لم يخل من الحوادث لم يسبقها وينساق ذلك الى الحكم بحدوث الصانع قال ولا يستقيم هذا الدليل على اصول المعتزلة مع مصيرهم الى تجويز خلو الجواهر عن الاعراض على تفصيل لهم اشرنا اليه واثباتهم احكاما متجددة لذات الرب تعالى من الارادات الحادثة القائمة لا بمحال على زعمهم ويصدم أيضا عن طرد الدليل في هذه المسئلة انه اذا لم يتمتع بتجدد احكام الذات من غير ان يدل على الحدوث لم يبعد مثل ذلك في اعتوار انفس الاعراض على الذات قال وتقول الكرامية مصيركم الى اثبات قول حادث مع نفيكم انصاف الرب به تناقض اذ لو جاز قيام معنى بمحل غائب من غير ان يتصف المحل بحكمه لجاز شاهدا قيام اقوال وعلوم وارادات بمحال

من غير ان تنصف المحال باحكام مركبة على الماتى وذلك يخطط الحقائق ويجر الى الجهالات ثم
 نقول لم اذا جوزتم قيام ضروب من الحوادث بذاته فالمانع من تجويز قيام ا كوان حادثة
 بذاته على التعاقب وكذلك سبيل الازام فيها يوافقونا على استحالة قيامه به من الحوادث وبما
 يلزمهم تجويز قيام قدرة حادثة وعلم حادث بذاته على حسب أصلهم في القول والارادة الحادتين
 ولا يجدون بين ما جوزوه وامتنعوا منه فصلا ونقول أيضا اذا وصفتم البارى تعالى بكونه متعيزا
 وكل متعبر وحجم جرم فلا يتقرر في المقول خلو الاجرام عن الا كوان فما المانع من تجويز
 قيام الا كوان بذات الرب ولا يحصى لم عن شئ مما الزموه قلت هذه جملة كلامه في هذه المسئلة
 بالفاظه ومداره على ثلاثة اشياء احدها انه لو قبلها لم يخل منها وما لم يخل من الحوادث فهو حادث
 والثاني انه لو قبلها لاتصف بها والثالث انه اذا قبل بعضها فيجب ان يقبل غيره وهم لا يقولون
 به وهاتان الحجتان الثابتان جدليتان فان كونه متصفا بالافعال التي تقوم به او غير متصف بالا بالصفات
 اللازمة له نزاع لفظي وكذلك كون المنازع جوز قيام البعض دون البعض فانه اما ان يبين فرقا
 بين المنوع والمجوز أولا يبين فرقا فان يبين فرقا ثبت الفرق وان لم يبين فرقا فقد يكون مجزا
 منه وان قدر انه لا فرق في نفس الامر فيلزم احد الامرين لا يمتنع اما جواز الجميع واما المنع
 من الجميع وذلك لا يقتضى ثبوت احدهما وهو الامتناع الابدليل وهو لم يذكر دليلا على ذلك
 فلم يذكر في المسئلة حجة الا ما ذكره من قوله لو قبلها لم يخل منها وهذه حجة احوال فيها على ما
 ذكره قبل ذلك فانه لو قبل الحوادث لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر حيث قضينا
 باستحالة تعريضها عن الاعراض وهذا الذى احوال عليه هو ما ذكره في مسئلة حدوث الاجسام فانه
 ذكر الطريقة المشهورة الكلامية المبنية على اربعة اصول قال واما الاصل الثالث فهو يبين استحالة
 تعريض الجواهر عن الاعراض فالذى صار اليه اهل الحق ان الجوهر لا يخلو عن كل جنس من
 الاعراض وعن جميع اضداده ان كانت له اضداد فان كان له ضد واحد لم يخل الجوهر عن أحد الضدين
 فان قدر عرض لا ضد له لم يخل الجوهر عن قبول واحد من جنسه قال وجوزت الملحدة خلو
 الجواهر عن جميع الاعراض والجواهر في اصطلاحهم تسمى الهويولي والمادة والاعراض
 تسمى الصور وجوز الصالحى الخلو عن جملة الاعراض ابتداء ومنع البصريون من المنزلة العرو عن
 الا كوان وجوزوا العرو معاعداها وقال الكامي ومتبوعه يجوز الخلو معاسوى الا كوان

ويمتنع الخلو عن الاكوان قال وكل مخالف لنا واقفنا على امتناع العروة عن الاعراض بعد قبول الجواهر فيفرض الكلام مع الملحظة في الاكوان فان القول فيها يستند الى الضرورة فانا بيديه المقول نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير مماسة ولا متباينة وما يوضح ذلك انها اذا اجتمعت فيما لا يزال فلا يتقرر في العقل اجتماعها الا عن افتراق سابق اذا قدر لها الوجود قبل الاجتماع وكذلك اذا طرأ الافتراق عليها اضطررنا الى العلم بان الافتراق مسبوق باجتماع وغرضنا في روم اثبات حدوث العالم يتضح بالاكوان وان حاولنا ردا على المتزلة فيما خالفونا فيه تمسكنا بنكتتين احدهما الاستشهاد بالاجماع على امتناع العروة عن الاعراض بعد الاتصاف بها فنقول كل عرض باق فانه ينتهي عن عمله بطريان ضده والصد انما يطرأ في حال عدم المتقفي به على زعمهم فاذا انتفى البياض فلا جاز ان لا يحدث بعد انتفائه لون ان كان يجوز تقدير الخلو عن الالوان ابتداء وتطرده هذه الطريقة في اجناس الاعراض ونقول أيضا الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى أنها لو قامت به لم يخل عنها وذلك بقضي بحدوثه فاذا جاوز الخضم عروة الجوهر عن حوادث مع قبوله لها صحة وجوازا فلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري تعالى للحوادث قلت فهذا جملة كلامه في هذا الاصل ولم يذكر فيه حجة أصلا على المطلوب بل فيه احالة فانه ذكر خمسة أقوال بأحدها القول الذي عليه أصحابنا أن الجوهر لا يجوز ان يخلو عن كل جنس من الاعراض وعن اضدادها بل لا بد ان يقوم به من كل جنس عرض واحد سواء كان له ضد أو لم يكن له وان كان كثير من الناس يقول ان هذا مخالف للحس كدعوى الطم والريح للهواء والماء والنار * والقول الثاني في مقابلة هذا وهو جواز خلوه عن كل عرض * والثالث الخلو عن جميعها في الابتداء دون الدوام * والرابع انه يمتنع خلوه عن الاكوان ويجوز خلوه عما سواها وهو قول بصري المتزلة * والخامس امتناع خلوها عن الاكوان دون ما سواها وهو قول البندادي السكبي وآبائه وهم أغلظ بدعة من البصريين ثم انه لم يقم دليلا الا على الاكوان فانه ذكر أنه يعلم بالضرورة ان ما قبل الاجتماع والافتراق لم يخل الا مجتمعا أو متفرقا وذكر ان مقصوده في حدوث العالم يتم بالاكوان وهذا انما هو رد على من يجوز خلوها عن الاكوان وقد ذكر عن البصريين أنهم لا يخالفونه في ذلك فاحتج عليهم بمحبتين الزاميتين لبس فيهما حجة عليه احدهما

ما سلموه من امتناع الخلو بعد قيام العرض وسوى بين الحالين وقال اذا جاز ان يخلو قبل قيام
 العرض عن الضدين جاز بعد ذلك فيقال له ان كانت هذه التسوية باطلة ثبت الفرق وبطل
 قولك وان كانت التسوية صحيحة لزم أحد الامرين اما جواز الخلو قبل وبعد أو امتناع الخلو
 قبل وبعد لا يلزم أحدهما بسببه ومواقفة المنازع لك على امتناع الخلو بعد لا يفيدك أنت علما اذا
 لم يكن لك ولا له حجة على ذلك فلا بد من حجة يعلم بها امتناع الخلو فيما بعد حتى يلحق به
 ما قبل وليس معك في ذلك اجماع معصوم من الخطأ اذ ذلك اجماع المؤمنين وطائفة المتكلمين
 لا يمتنع ان يتفقوا على خطأ اذ أكثر الامة يخطئهم كلهم في كثير من كلامهم على ان الخلاف
 في هذه المسئلة لا يمكن دعوى عدمه على انه ليس غرضنا الكلام معه في ذلك وانما الغرض
 قوله في التكتة الثانية الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى انما هو
 قامت به لم يخل عنها وذلك يقضى بحدوثه فاذا جوز الخلق مع وجود الجوهر عن الحوادث مع
 قبوله لها صحة وجوازا فلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري للحوادث •
 فيقال لك أنت قد ذكرت أيضا فيما تقدم ان المعتزلة لا يستقيم على أصولهم الاحتجاج على
 ان الحوادث لا تقوم بذات الباري مع تجوزهم خلو الجواهر عن الاعراض ومع قضائهم
 بتجدد أحكام الرب تبارك وتعالى وأما أنت وأصحابك فلم تذكر حجة على أنه يمتنع خلو
 الجواهر عن كل جنس من أجناس الاعراض ولا أقم حجة على ان القابل للشيء لا يخلو منه
 ومن ضده ولا أقم حجة على استحالة قيام الحوادث به بل انت في مسئلة الحوادث جعلت
 الدليل القاطع الذي يحتاج به في أصول الدين الذي ذكرت انه ليس في بابه مثله هو قولك انه لو
 قبل الحوادث لم يخل منها لما سبق تقريره في الجواهر حيث قضينا باستحالة تعريضها عن الاعراض
 وما لم يخل من الحوادث لم يسبقها وينساق ذلك الى الحكم بحدوث الصانع فيقال له قولك لما سبق
 تقريره لاحالة على ما مضى وأنت لم تقر فيها مضي ان ما قبل الشيء لم يخل منه ولا قررت ان كل
 جوهر قبل عرضا يستحيل خلوه عنه ولا قررت أيضا استحالة تعريض الجواهر عن جميع
 الاعراض اذ هذا يحتاج الى مقدمتين إحداهما امكان قيام كل جنس من الاعراض بكل
 جوهر والثانية ان القابل للشيء لا يخلو منه ومن ضده وأنت لم تذكر حجة على شيء من ذلك غاية
 ما ذكرته أنك أثبت الالكون التي هي الاجتماع والافتراق فقط وأنت ادعيت تناقض المعتزلة

حيث فرقوا بين ما قبل الاتصاف وبعده وحيث إنهم إذا جوزوا خلو الجوهر عن بعض
 الحوادث مع قبوله له بطل الاستدلال على امتناع قيام الحوادث بذات الله وأنه لا يستقيم مع
 ذلك دليل على استحالة قبول الباري للحوادث فكان هذا الكلام مع ما فيه من ذكر تناقض
 المتزلة وأنه لا حجة لهم على امتناع قيام الحوادث بالرب فيه أيضا أنه لا حجة على امتناع ذلك
 إلا هذه الحجة وهو أنه لو قبل الجوهر العرض لم يخل منه ثم هذه الدعوى لم تذكر أنت أيضا
 عليها حجة أصلا فقد أقررت بأن قول أصحابك وتقول المتزلة بأنه تعالى منزه عن قبول الحوادث
 قول بلا حجة أصلا فإن الدليل الذي ذكرتموه في ذلك فضلا عن أن يكون قاطعا وهذا إذا
 تدبره العاقل نين له أن القوم يقولون على الله ما لا يعلمون ويقولون على الله غير الحق كما يقوله
 المشركون وأهل الكتاب فإن قلت قد قررنا ذلك في الاكوان كالاتحاد والافتراق فيقال
 هذا حق فإن ما كان قابلا أن يكون مجتمعا وإن يكون مفترقا لم يكن الاجتماع أو مفترقا لكن
 هذا لا عموم فيه في جميع الصفات والاعراض وغايته أن يثبت نظيره في الرب فيقول إذا كانت
 ذاته قابلة للاجتماع والافتراق لم يكن الاجتماع أو مفترقا لما نزع لك أن لم يسلم قبوله لهذين لم يلزم أن
 لا يسلم قبوله لغيرهما من الصفات والافعال كما يقوله أنت وإن سلم ذلك وقال أنه أحد صمد والصمد
 أصله المجتمع الذي لا جوف له فانه يقول اجتماعه كعلمه وقدرته هو من الصفات اللازمة له التي لا يجوز
 غدها وليس من الحوادث فصفات الجوهر المخلوقة قبل الزوال اذ تمتع عليها البقاء بخلاف صفات
 الله الواجبة له كما أن ذوات الجواهر المخلوقة تقبل الدم والرب سبحانه واجب الوجود بنفسه
 يمتنع عليه الدم وبهذا يظهر أنه لم يذكر دليلا على حدوث الجواهر أيضا كما لم يذكر دليلا على
 امتناع قيام الحوادث بالرب فإن دليله مبني على أربع مقدمات ثبوت الاعراض وثبوت أنها
 جميعا حادثة وإن الجوهر لا يخلو منها وأنه يمتنع حوادث لا أول لها وهو لم يثبت من الاعراض
 اللازمة للجواهر إلا الاكوان (الاجتماع والافتراق) وهو لم يثبت حدوثها الا بقبوله الدم فلم
 يثبت عدمه لم يعلم حدوثه ولم يثبت جواز تفرق كل الاجسام مع أن الحجة المذكورة في أن
 ما ثبت عدمه امتنع قدمه فيها كلام ليس هذا موضعه والمقصود هنا الكلام في مسألة حلول
 الحوادث التي جعلها الجمعية من المتزلة ومن اتبهم من الاشعرية وغيرهم أصلا عظيم في تعطيل
 ما جاء في الكتاب والسنة من ذلك كقوله ثم استوى على العرش ثم استوى إلى السماء وغير

ذلك ثم انه سبحانه قبل أن يفعل بعد ان لم يكن فاعلا والقول بأن فاعلا يفعل وحاله قبل الفعل
وبعده سواء ولم يتم به فعل نفسه هو في المفعول أبعد من كون الساكن الذي سكونه قديم
يحتاج أن يتحرك لان السكون القديم يحتاج عذمه ولو عارض على العقل الصحيح جواز أن يبدع
أشياء من غير أن يكون له في نفسه فعل أصلا وجواز أن يفعل ويكون فعله في نفسه بعد ان
كان تاركا لكان الثاني أقرب الي عقل كل أحد من الاول فان هذا الثاني مفعوله والاوّل غير
مفعول وبهذا استطاعت عليهم الدهرية من التلاسل ونحوهم فاتهم ادعوا حدوث الجواهر
والاجسام ومضمون عموم كلامهم يقتضى انهم ادعوا حدوث كل موجود لكن لم يقصدوا ذلك
وانما هو لازم لهم ومعلوم ان هذا باطل والدهرية ادعوا قدم السموات ولا شك ان هذا كفر
باطل أيضا لكن صار كل من الفريقين يماض الآخر بحجج تبطل حجج نفسه لان كلا من
القولين باطل فتكون حججهم باطلة فيمكن ابطالها ولهذا كان غالب أئمتهم يقولون بتكافؤ الأدلة
في هذه المسألة ونحوها ويصيرون فيها الى الوقف والخيرة ثم مع ذلك قد يعتقدون ان
الاسلام لا يتم الا بما ادعوه من القول بهذا الحدوث فيكون ذلك سببا لنفاقهم وزندقهم وذلك
باطل ليس هذا من أصل الاسلام في شيء واعتبر ذلك بابن الراوندى الذي يقال انه أحد
شيوخ الاشعري وقد فرح اصحاب الاشعري بموافقة وموافقة أبي عيسى الوراق لم على اثبات
كلام النفس ومع هذا فله كتاب مشهور سماه (كتاب التاج) في قدم العالم وذكر الاشعري انه
في كتابه الكبير وهو (الفصول) ذكر على الملّعين والدهريين مما احتجوا به في قدم العالم وتكلم
عليها وانه استوفى ما ذكره ابن الراوندى في كتابه المعروف بكتاب التاج وهو الذي نصر فيه
القول بقدم العالم وقد قيل ان الاشعري في آخر عمره أقر بتكافؤ الأدلة واعتبر ذلك بالرازي
فانه في هذه وهي مسألة حدوث الاجسام يذكر أدلة الطائفتين ويصرح في آخر كتبه وآخر عمره
هو كتاب المطالب العالية بتكافؤ الأدلة وان المسألة من محارات العقول ولهذا كان الغالب
على أتباعهم الشك والارتياب في الاسلام كما حدثني من حديثه ابن بادة انه دخل على الخضر وشاهي
وهو أحد تلامذة ابن الخطيب الذي قدم الى الشام ومصر واخذ الملك الناصر صاحب الكرك
الى عنده وكان يقرأ عليه حتى قيل انه حصل له اضطراب في الايمان من جهته وجهة امثاله قال
دخلت عليه بدمشق فقال لي يا فلان ما تعتقد قلت اعتقد ما يعتقد المسلمون قال وانت جازم

بذلك وصدرك مشرح له قلت نعم قال فبكي بكاء عظيماً ظنه وقال لكني والله ما ادري ما اعتقد لكني والله
 ما ادري ما اعتقد لكني والله ما ادري ما اعتقده وحدثني الشيخ الامام أبو عبد الله محمد بن عبد القوي
 عن مؤذن السرك قال صعدت ليلة بوقت فسبحت في المنارة ثم نزلت والخسر وشاهي ساهر مع
 السلطان سبعة ايام قال الى الساعة انت تسبح في المنارة فقلت نعم فقال بت تناجى الرحمن وبناجى
 الشيطان وأيضا فاذكره ان المنزلة تصدم عن طرد الدليل في هذه المسئلة انه اذا لم يتمتع بتجدد
 احكام للذات من غير ان يدل على المحو لم يمتد مثل ذلك في اعتوار الاعراض على القات يلزمه
 مثله في تجديد حكم السمع والبصر فانه انما يتلقى بالموجود دون المعدوم وانما ان يكون الرب بعد
 ان خلق الموجودات كحاله قبل وجودها في السمع والبصر اولا يكون فان كان حاله قبل كحاله
 بعد وهو قبل لم يكن يسمع شيئا ولا يراه فكذلك بعد لاستواء الحالين فان قيل ان حاله بعد
 ذلك خلاف حاله قبل فهذا قول بتجديد الاحوال والحوادث ولا حيلة في ذلك ولا يمكن ان
 يقال في ذلك ما قيل في العلم لان العلم يتلقى بالمعدوم فامكن الفرق ان يقول حاله قبل وجود
 المعلوم وبمده سوله وقد ذكر هذا الاثر أبو عبد الله الرازي والترم قول الكرامية بعد ان اجاب
 بجواب ليس بذلك فان المخالف اخرج عليه بان السمع والبصر يتمتع ان يكون قديما لان الادراك
 لا بدله من متعلق وهو لا يتلقى بالمعدوم فيمتنع ثبوت السمع والبصر للعالم قبل وجوده اذ
 لا يثبتون امر في ذات الله به يسمع ويصر بل السمع والبصر نفس الادراك عندهم ويمتنع ان
 يكون حادثا لانه يلزم ان يكون عللا للحوادث ويلزم ان يتغير وكلاهما محال وقال في الجواب
 لم لا يجوز ان يكون الله سميا بصيرا بسمع قديم وبصر قديم ويكون السمع والبصر يقتضيان
 التعلق بالمرئي والمسئوع بشرط حضورهما ووجودهما قال وهذا هو للمني بقول اصحابنا في
 السمع والبصر انه صفة مهيئة لدرك ما عرض عليه فان قال قائل فيثبت يلزم تجديد التعلقات قلنا
 وأي بأس بذلك اذا لم يثبت ان التعلقات امور وجودية في الاعيان فهذا هو تقرير المذهب ثم لان
 سلمنا فساد هذا القسم فلم لا يجوز ان يكون حدثا في ذاته على ما هو مذهب الكرامية وقوله يلزم
 ان يكون عللا للحوادث قلنا ان عتيم حدوث هذه الصفات في ذاته تعالى بعد ان لم تكن حادثة
 فيها فهذا هو المذهب فلم قلتم انه محال وان عتيم شيئا اخر فينبوه لتسكلم عليه وهذا هو الجواب
 عن قوله يلزم وجود التغير في ذات الله (قلت) وقد اعترف في هذا الموضع بضمف الجواب

الاول وذلك ان قول القائل صفة متهيئة للدرك ماعرض عليه^(١) وضده في السمع والبصر هو الادراك فالفرق بين الصفة وبين هذا الادراك ثم عند وجود هذا الدرك هل يكون سامعاً بصراً لما لم يكن قبل ذلك سامعاً له مبصراً أم لا يكون فان لم يكن كذلك لزم في أن يسمع ويبصر وإن كان سمع ورأى ما لم يكن سمعه ورآه فمن المعلوم بالاضطرار أن هذا امر وجودي قائم بذات السامع الرائي وأنه ليس امراً عديماً ولا واسطة بين الوجود والعدم ولو كان عديماً لكان سلبه وجودياً اذا قيل لم يسمع ولم يبصر وان كان سلبه وجودياً لا متنع وصف المعلوم به فان المذموم لا يوصف بوجود ومذاهب هؤلاء انما تشكل على الناس لاشتراك اللفظ فان السمع والبصر يطلق بمعنى مابه يسمع ويبصر وليس الله عندهم سمياً بصيراً بهذا الاعتبار وان كان أهل الاثبات يقولون بذلك وانما هو عندهم مجرد الادراك فقط فكيف يقال كان ثابتاً في الدم غير متعلق وانه لا يتعلق الابلوجود وان تعلقه بالموجود عدم محض هذه أقوال معلومة الفساد بالضرورة وقد بسطنا الكلام في مسألة الافعال الاختيارية بسطاً عظيماً في غير هذا الموضوع وكان المقصود هنا أولاً الكلام في اسم الله الواحد وان له ثلاثة معان (أحدها) أنه الذي لا يتقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتمدد ولا يتركب وربما قال بعضهم هذا تفسير الاسم الاحد وهذه الوحدةانية هي التي ذكروها هنا اذ ليس مرادهم بأنه لا يتقسم ولا يتبعض أنه لا ينفصل بعضه عن بعض وانه لا يكون إلهين اثنين ونحو ذلك مما يقول نحوانه النصراني والمشركون فان هذا عملاً ينازعهم فيه المسلمون وهو حق لا ريب فيه وكذلك كان علماء السلف ينفون التبعض عن الله بهذا المعنى وانما مرادهم بذلك أنه لا يشهد ولا يري منه شيء دون شيء ولا يدرك منه شيء دون شيء ولا يعلم منه شيء دون شيء ولا يمكن أن يشار منه الى شيء دون شيء بحيث أنه ليس له في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها يمكنه هو أن يشير منها الى شيء دون شيء أو يرى عباداً منها شيئاً دون شيء بحيث اذا تجلى لعباده يربهم من نفسه المقدسة ماشاء فان ذلك غير ممكن عندهم ولا يتصور عندهم أن يكون العباد محجوبين عنه بحجاب منفصل عنهم يمنع أبصارهم عن رؤيته فان الحجاب لا يحجب الاما هو جسم منقسم ولا يتصور عندهم أن الله يكشف عن وجهه الحجاب ليراه المؤمنون ولا أن يكون على وجهه حجاب أصلاً ولا أن يكون بحيث يلقاه العبد أو يصل اليه أو يدنو منه أو يقرب

إليه في الحقيقة هذا ونحوه هو المراد عندكم بكونه لا ينقسم ويسمون ذلك نفي التجسيم اذ كل ما ثبت له ذلك كان جنسا متقسما مركبا والباري منزّه عن هذه المعاني (والمعنى الثاني) من معاني الواحد عندكم هو الذي لا شبيه له وهذه الكلمة أقرب الى الاسلام لكن أجعلوها بجملوا نفي الصفات أو بعضها داخلا في نفي التشبيه واضطربوا في ذلك على درجات لا تنضب • والمعتزلة تزعم أن نفي العلم والقدرة وغير ذلك من التوحيد ونفي التجسيم والتشبيه والصفائية تقول ليس ذلك من التوحيد ونفي التجسيم والتشبيه • ثم هؤلاء مضطربون فيما ينفوه من ذلك لكن واقفوا أولئك على أن مانفوه من التشبيه وما نفوه من المعنى الذي سموه مجسما هو التوحيد الذي لا يتم الدين الا به وهو أصل الدين عندكم وكل من سمع ما جاءت به الرسل يعلم بالاضطرار أن هذه الامور ليست مما بعث الله به رسوله ولم يكن الرسول يعلم أمته هذه الامور ولا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها فكيف يكون هذا التوحيد الذي هو أصل الدين لم يدع اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعون بل يعلم بالاضطرار أن الذي جاء به الرسول من الكتاب والسنة يخالف هذا المعنى الذي سماه هؤلاء الجهمية توحيدا ولهذا ما زال سلف الامة وأئمتها يتكرون ذلك كما روى الشيخ أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي في ذم الكلام قال سمعت عبد الرحمن بن جابر السلمي قال سمعت محمد بن عقيل بن الأزهري الفقيه يقول جاء رجل الى المزني فسأله عن شيء من الكلام فقال اني أكره هذا بل أنهي عنه كما نهى عنه الشافعي ولقد سمعت الشافعي يقول سئل مالك عن الكلام في التوحيد قال مالك محال أن يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه علم أمته الاستنجاة ولم يعلمهم التوحيد فالتوحيد ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله) فما عصم به الدم والمال فهو حقيقة التوحيد ذلك شيخ الاسلام أبو اسماعيل الانصاري في كتاب ذم الكلام والشيخ أبو الحسن الكرخي في كتاب الفصول في الاصول وروى أيضا أبو عبد الرحمن السلمي ومن طريقه شيخ الاسلام حدثنا محمد بن محمود الفقيه بمرو حدثنا محمد بن عمير حدثنا أبو يحيى زكريا بن أيوب الملاف النجيب بمصر حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا أشهب بن عبد العزيز سمعت مالك بن أنس يقول اياكم والبدع قيل يا أبا عبد الله وما البدع قال أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ولا يستكتون

عما سكنت عنه الصحابة والتابعون لم يحسان ورويا أيضا ما ذكره أيضا الشيخ أبو عبد الرحمن
 حدثنا محمد بن جعفر بن مطر سمعت شكريا سمعت أباسعيد البصري سمعت عبد الرحمن بن مهدي
 يقول دخلت على مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن فقال لعلى من أصحاب عمرو بن عبيد
 لعن الله عمرا فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام ولو كان الكلام علما لتكلم فيه الصحابة والتابعون
 كما تكلموا في الأحكام والشرائع ولكنه باطل يدل على باطل وهذا صريح في رد الكلام
 والتوحيد الذي كان قوله المعتزلة والجمعية وليس له أصل عن الصحابة والتابعين بخلاف ما روى
 من الآثار الصحيحة في الصفات والتوحيد عن الصحابة والتابعين فإن ذلك لم ينكروه إنما
 أنكروا الكلام والتوحيد المبتدع في أسماء الله وصفاته وكلامه . وقال أبو عبد الرحمن حدثنا
 أبو القاسم بن مستويه حدثنا حامد بن رستم حدثنا الحسين بن مطيع حدثنا إبراهيم بن رستم عن
 نوح الجامع قال قلت لأبي حنيفة ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام
 فقال مقالات الفلاسفة . عليك بالآثر وطريقة السلف وإياك وكل محدثة فإنها بدعة . وقال حدثنا
 عبد الله بن أحمد بن سعيد البخاري سمعت سعيد بن سعيد بن الأحنف سمعت الفتح بن علوان سمعت
 أحمد بن الحجاج سمعت محمد بن الحسين صاحب أبي حنيفة يقول قال أبو حنيفة لعن الله عمرو
 ابن عبيد فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام فيما لا يمتهم من الكلام وكان أبو حنيفة يحثنا
 على الفقه وينها عن الكلام . وقال شيخ الإسلام أبو الفضل الحادودي ثبأ إبراهيم بن محمد
 حدثنا زكريا بن يحيى سمعت محمد بن اسماعيل يقول سمعت الحسين بن علي الكرايسي يقول
 شهدت الشافعي ودخل عليه بشر المرسي فقال لبشر أخبرني عما تدعوا إليه أ كتاب ناطق وفرض
 مفترض وسنة قابعة ووجدت عن السلف البحث فيه والسؤال فقال بشر لا لأنه لا يسعنا
 خلافه فقال الشافعي أقررت على نفسك بالخطأ فأين أنت من الكلام في الفقه والأخبار وإليك
 الناس عليه وترك هذا قال لناهمة فيه فلما خرج بشر قال الشافعي لا يفلح . وروى شيخ الإسلام
 عن المزني وعن الربيع قال المزني سمعت الشافعي يقول للربيع ياربيع أقبل مني ثلاثة أشياء
 لا تخوض في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن خصمك النبي صلى الله عليه وسلم يوم
 القيامة ولا تشتغل بالكلام فإني قد اطلمت من أهل الكلام على التعطيل . زاد المزني ولا تشتغل
 بالنجوم فإنه يجر إلى التعطيل وهذا التوحيد الذي يذكره هؤلاء مأخوذ من قول بشر المرسي

وذويه وهذا التوحيد الذي ذكروه هو التمثيل بعينه فانه لا يصلح أن يكون الاصفة للمعدوم
 وقال أبو عبد الرحمن السلمي أيضا رأيت بخط أبي عمرو بن مطر يقول مثل ابن خزيمة عن
 الكلام في الاسماء والصفات فقال بدعة ابتدعوها ولم يكن أئمة المسلمين وارباب المذاهب
 وأئمة الدين مثل مالك وسفيان والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق ويحيى بن يحيى وابن
 المبارك ومحمد بن يحيى وأبي خنيفة ومحمد بن الحسن وأبي يوسف يتكلمون في ذلك بل كانوا
 يهتفون عن الخوض فيه ويدلون أصحابهم على الكتاب والسنة فإياك والخوض فيه والنظر في
 كتبهم بحال * قلت وقول ابن خزيمة الملقب بامام الأئمة الكلام في الاسماء والصفات هو نظير
 مانى عنه مالك من الكلام في الاسماء والصفات وهو هذا التوحيد الذي ابتدعته الجهمية
 وأتباعها فان ابن خزيمة له كتاب مشهور في التوحيد يذكر فيه صفات الله التي نطق بها كتابه
 وسنة رسوله . قال أبو عبد الرحمن سمعت أبي يقول قلت لأبي العباس ابن سريج ما التوحيد قال
 توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله وتوحيد أهل الباطل
 الخوض في الاعراض والاجسام وانما بمت النبي صلى الله عليه وسلم بانكار ذلك وهذا موافق
 لما تقدم في ان الخوض في الجسم والعرض وفي ذلك يجعل ذلك من التوحيد هو قول أهل
 الباطل فكيف بمن جملة أصل الدين كما قال شيخ الاسلام سمعت احمد بن الحسن . أنبأنا الاشعث
 يقول قال رجل لبشر بن أحمد أبي سهل الاسفرائيني انما أعلم الكلام لا عرف به الدين ففضب
 وسمته قال أو كان السلف من علمائنا كفارا وقال أبو عمر بن عبد البر الذي أقول انه اذا نظر
 الى اسلام أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد وسعيد وعبد الرحمن وسائر المهاجرين والانصار
 وجميع الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجا علم أن الله عز وجل لم يعرفه واحد منهم الا
 بتصديق التبيين وباعلام النبوة ودلائل الرسالة لا من قبل حركة ولا سكون ولا من باب البض
 والكل ولا من باب كان ويكون ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجبا وفي الجسم
 ونفيه وفي التشبيه ونفيه لازما ما أضاعوه ولو أضاعوا الواجب لما نطق القرآن بتزكيهم وتقديهم
 ولا أطنب في مدحهم وتمظيمهم ولو كان ذلك من علمهم مشهورا ومن أخلاقهم معروفا
 لاستفاض عنهم واشتهروا به كما اشتهروا بالقرآن والروايات فذكر أبو عمر أن ما يدخله هؤلاء
 في أصول الدين والتوحيد من الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه والاستدلال بالحركة والسكون

لو كان من الدين لما أصابعه خيار هذه الامة فلم أنه ليس من الدين وكلام علماء الملة في هذا الباب يطول وانما الغرض التنبيه على ان مسماء هؤلاء توحيدا وجملا وهو في التجسيم والتشبيه انما هو شيء ابتدعوه لم يثبت الله به رسله ولا أنزل به كتبه وقد اعترف بذلك حذاقهم كما ذكره أبو حامد النزالي في كتاب احياء علوم الدين وواقعه فيه أبو الفرج بن الجوزي في كتاب منهاج القاصدين لما ذكر الاسماء التي عرف مسمياتها فذكر العلم والفقه والتوحيد قال^(١)

ولهذا لما كان أبو محمد عبدا لله بن سعيد بن كلاب وأبو الحسن الأشعري وأبو العباس القلانسي ممن أخذ أصل الكلام في التوحيد عن المعتزلة وخالفهم في بعض دون بعض يقع في كلامهم من هذا التوحيد المبتدع الخالف للتوحيد المنزل من عند الله ما يقع كان الناس ينهون على ذلك حتى ذكر شيخ الاسلام قال سمعت عدنان بن عبدة النخعي يقول سمعت ابا عمر البسطامي يقول كان أبو الحسن الأشعري أولا ينتحل الاعتزال ثم رجع فتكلم عليهم وانما مذهب التنطيل الا انه رجع من التصريح الى التمجيد وقال الشيخ أبو نصر السجزي في رسالته الى أهل اليمن ولقد حكى لي محمد بن عبدالله المالكي المغربي وكان فقيها صالحا عن الشيخ ابي سعيد البرقي وهو من شيوخ فقهاء المالكيين برفقة عن استاذة خلف العلم وكان من فقهاء المالكيين انه قال الأشعري اقام اربعين سنة على الاعتزال ثم اظهر التوبة فرجع عن القروع وثبت على الاصول قال أبو نصر هذا كلام خبير بمذهب الأشعري وعودته ولهذا قال محمد بن خوزيننداد امام المالكية في وقته في المراق في الكلام الذي ذكره عنه أبو عمر بن عبد البر قال أهل البدع والاهواء عند مالك وأصحابه الذين ترد شهادتهم هم أهل الكلام قال فكل متكلم فهو عندهم من أهل الاهواء والبدع عند مالك وأصحابه وكل متكلم فهو عندهم من أهل الاهواء أشعريا كان أو غير أشعري

والله اعلم بالصواب من معاني التوحيد عند هؤلاء الاشعرية كالفاضي أبي بكر وغيره هو انه سبحانه لا شريك له في الملك بل هو رب كل شيء وهذا معنى صحيح وهو حق وهو اجود ما اعتصموا به من الاسلام في اصولهم حيث اعترفوا فيها بان الله خالق كل شيء ومريه ومدبره والمعتزلة وغيرهم يخالفون في ذلك حيث يحملون بعض المخلوقات لم يخلقها الله ولم يحدثها لكن مع هذا قد وردوا قولهم بدع غلو فيها وانكروا ما خلقه الله من الاسباب وانكروا ما لفظ

به الكتاب والسنة من أن الله يخلق الاشياء بعضها ببعض وغير ذلك مما ليس هذا موضعه فهذه
 للماني الثلاثة هي التي يقولون انها معنى اسم الله الواحد وهي التوحيد وفيها من البدع التي
 خولف بها الكتاب والسنة واجماع سلف الامة ما قد نبهنا على بعضه وأما التوحيد الذي ذكره
 الله في كتابه وانزل به كتبه وبحث به رسله وافق عليه المسلمون من كل ملة فهو كما قال الائمة
 شهادة أن لا اله الا الله وهو عبادة الله وحده لا شريك له كما بين ذلك بقوله (والحكم الله الواحد
 لا اله الا هو الرحمن الرحيم) فاخبر أن الاله إله واحد لا يجوز أن يتخذ له غيره فلا يبعد الا
 اياه كما قال في السورة الاخرى (وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين انما هو إله واحد قايلى فارهبون)
 وكما قال (لا تجعل مع الله الها آخر فتقدم مذهبوما غخذولا) الى قوله (فتلقى في جهنم ملوما مدحورا)
 وكما قال (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم انا انزلنا اليك الكتاب بالحق فاعبد الله
 مخلصا له الدين ألا الله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله
 زلفى) وكما قال (والذين لا يدعون مع الله الها آخر) والشرك الذي ذكره الله في كتابه انما
 هو عبادة غيره من المخلوقات كعبادة الملائكة أو الكواكب أو الشمس أو القمر أو الانبياء
 أو تماثيلهم أو قبورهم أو غيرهم من الآدميين ونحو ذلك مما هو كثير في هؤلاء الجهمية ونحوهم
 ممن يزعم انه حق في التوحيد وهو من أعظم الناس اشراكا وقال تعالى (قل أرايتم ما تدعون
 من دون الله ان ارادنى الله بضر هل هن كاشفات ضره أو ارادنى برحمة هل هن ممسكات
 رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون) وقال (قل أفتير الله تأمروني أعبدونها الجاهلون
 ولقد أوحى اليك والى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين
 بل الله فاعبد وكن من الشاكرين) وقال تعالى (واذا ذكر الله وحده اشيازت قلوب الذين
 لا يؤمنون بالآخرة واذا ذكر الذين من دونه اذا هم يستبشرون) وقال تعالى (واذا ذكرت
 ربك في القرآن وحده ولوا على أدبارهم نفورا) وقال تعالى (وعجبوا أن جاءهم منذر منهم وقال
 الكافرون هذا ساحر كذاب أجمل الالهة الما واحد ان هذا لشيء عجاب وانطلق الملائكة منهم ان
 امشوا واصبروا على الفتن ان هذا لشيء يراد ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة ان هذا الا اختلاق)
 وقال تعالى (انهم كانوا اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون ويقولون ائنا لناكروا آلكتنا للشاعر مجنون)
 وقال تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون) قال ابن عباس وعكرمة ومجاهد

يسألهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهم مع هذا يعبدون غيره ويشركون به
ويقولون له ولدت وولدت ثلاثة فكان الكفار يقررون بتوحيد الربوبية وهو نهاية ما يشته هؤلاء المتكلمون
اذا سلموا من البدع فيه وكاثروا مع هذا مشركين لانهم كانوا يعبدون غير الله وقال تعالى (واسأل
من أرسلنا من قبلك من رسلنا أبعثنا من دون الرحمن آلهة يعبدون) وقال تعالى (وما أرسلنا من
قبلك من رسول الا نوحى اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون) وقال تعالى (ولقد بعثنا في كل أمة
رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة)
فبين سبحانه انه بهذا التوحيد بعث جميع الرسل وانه بعث الى كل أمة رسولا به وهذا هو
الاسلام الذى لا يقبل الله لامن الاولين ولا من الآخرين ديناً غيره قال تعالى (أفتير دين
الله ينعون وله أسلم من فى السموات والارض طوعا وكرها واليه يرجعون قل آمنا بالله وما
أنزل علينا وما أنزل على ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط وما أنزل في موسى وعيسى
والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن
يقبل منه وهو فى الآخرة من الخاسرين) فدين الله أن يدينه العباد ويدينون له فيعبودونه وحده
ويطيعونه وذلك هو الاسلام له فمن ابتغى غير هذا ديناً فلن يقبل منه وكذلك قال فى الآية
الآخرى (شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا اله الا هو العزيز
الحكيم ان الدين عند الله الاسلام) فذكر ان الدين عند الله الاسلام بعد اخباره بشهادته
وشهادة الملائكة وأولو العلم أنه لا اله الا هو والاله هو المستحق للعبادة فأما من اعتقد فى الله
أنه رب كل شئ ومخالقه وهو مع هذا يعبد غيره فانه مشرك بربه متخذ من دونه الها آخر فليست
الالهية هو الخلق أو القدرة على الخلق أو القدم كما يفسرها هؤلاء المبتدعون فى التوحيد من
أهل الكلام اذ المشركون الذين شهد الله ورسوله بانهم مشركون من العرب وغيرهم لم يكونوا
يشكون فى أن الله خالق كل شئ وربهم فلو كان هذا هو الالهية لكانوا قائلين إنه لا اله الا هو
فهذا موضع عظيم جداً ينبئ معرفته لما قد لبس على طوائف من الناس أصل الاسلام حتى
صاروا يدخلون فى أمور عظيمة هى شرك ينافى الاسلام لا يحسبونها شركاً وأدخلوا فى التوحيد
والاسلام أموراً باطلة ظنوها من التوحيد وهى تنافيه وأخرجوا من الاسلام والتوحيد أموراً
عظيمة لم يظنوها من التوحيد وهى أصله فأكثر هؤلاء المتكلمين لا يعملون التوحيد الا ما يتعلق

بالقول والرأي واعتقاد ذلك دون ما يتعلق بالعلم والارادة واعتقاد ذلك بل التوحيد الذي لا بد منه لا يكون الا بتوحيد الارادة والقصد وهو توحيد المبادء وهو تحقيق شهادة أن لا اله الا الله أن يقصد الله بالمبادء ويربده بذلك دون ما سواه وهذا هو الاسلام فان الاسلام يتضمن أصليين أحدهما الاستسلام لله والثاني ان يكون ذلك له سالماً فلا يشركه احد في الاسلام له وهذا هو الاستسلام لله دون ما سواه وسورة قل يأيتها الكافرون تفسر ذلك ولا ريب ان العمل والقصد مسبوق بالعلم فلا بد أن يعلم ويشهد أن لا اله الا الله وأما التوحيد القولي الذي هو الخبر عن الله ففي سورة الاخلاص التي تعدل ثلث القرآن وفيها اسمه الاحد الصمد وكل من هذين الاسمين يدل على تقيض مذهب هؤلاء الجهمية كما قد بيناه في موضعه وعبادة الله وحده يدخل فيها كمال المحبة لله وحده وكمال الخوف منه وحده والرجاء له والتوكل عليه وحده كما بين القرآن ذلك في غير موضع فكل ذلك من أصول التوحيد الذي أوجب الله على عباده وبذلك يكون الدين كله لله كما أمر الله رسله والمؤمنين بالقتال الى هذه الغاية حيث يقول (وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله)

﴿الوجه الحادى والستون﴾ ان القرآن قد نطق بان الله كلمات في غير موضع من كتابه كقوله (ومت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته) وقوله (ولو أن ما فى الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) وقال (قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا) وقال قاتلوا بالله ورسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته) وقال تعالى (ويحق الله بكلماته ويقطع حجاب الكافرين) وقال تعالى (ويمحو الباطل ويحق الحق بكلماته انه عالم بذات الصدور) وقال (وصدقت بكلمات ربها وكتبه) وكذلك تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم الاستمادة بكلمات الله التامات وهذا وأمثلة صريح في تعدد كلماته فكيف يقال ليس كلامه الا معنى واحدا لا عدد فيه أصلا وهذا قد أوردوه وذكروا جوابهم عنه فقال القرطبي فيما ذكره من كلام ابن فورك فان قيل هذا الذي قلتم يوجب أن تكون التوراة والانجيل والزبور والفرقان وسائر كتب الله شيئا واحدا والرب تعالى قد أثبت لنفسه كلمات وقال (ما نفدت كلمات الله) وقال (ومت كلمة ربك) وقال (وصدقت بكلمات ربها وكتبه) (قلنا) ان الرب سبحانه أثبت لنفسه كلمات وأنزل الكتب

كذلك وسمي نفسه بأسماء كثيرة وأثبتها في التنزيل فقال (والله الاسماء الحسنى) وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (لله تسعة وتسعون اسما) أقولون بتعدد المسمى لتعدد الاسماء أو يقولون
 الاسماء تدل على مسمى واحد بنوع الجلال فإن قلت التسميات تعدد والمسمى واحد فكذلك
 تقول في الكلام انه واحد لا يشبه كلام المخلوقات ولا هو بلغة من اللغات ولا يوصف بأنه عربي
 أو فارسي أو عبراني لكن العبارات عنه تكثر وتختلف فإذا قرئ كلام الله بلغة العرب سمي
 قرآنا وإذا قرئ بلغة العبرانية أو الفارسية سمي تورا وأنجيلا كذلك الرب سبحانه يوصف
 بالعربية (الله الرحمن الرحيم) وبالفارسية خدای بزرگ وبالتركية سرکوی ونحو ذلك وهو سبحانه
 واحد والتسمية الدالة عليه تكثر وكذلك هو سبحانه معبود في السماء ومعبود في الارض
 بعبادات وقصود متباينة وكذلك هو سبحانه مذکور اذا كبرن بأذكار مختلفة وكذلك الكلام
 يكتب ويقرأ ويفسر بقراءات مختلفة وأذكار متفاوتة وكتابة متباينة وقوله (ما تقدمت كلمات الله)
 قد قيل انما سمي كلامه كلمات لما فيه من فوائد الكلمات ولانه ينوب منها بما تجاوزت العبارة عنه
 بصيغة الجمع تعظيما وفي قريب من هذا المعنى قول الحق (انا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)
 وكذلك قوله (وإنا لنحن نحيي ونميت) وكذلك قوله (ان ابراهيم كان أمة فانا لله) لانه مناب
 أمة وكذلك قوله (ونضع الموازين القسط) والمراد ميزان واحد وقيل ما تقدمت العبارات
 والدلالات التي تدل على مفهومات معاني كلامه (قلت) فهذا ما ذكره ومن تدبر ذلك علم انه
 من أبطل القول وأفسد القياس فانهم أوردوا سؤالين أحدهما ان هذا يوجب أن تكون التوراة
 والانجيل وسائر كتب الله شيئا واحدا والثاني ان الرب أثبت لنفسه كلمات ثم جعل الجواب عن
 الاول ان هذا مثل اسماء الله الحسنى هي متعددة ومتنوعة باللغات والمسمى واحد فكذلك
 هذه الكتب مع تعددها وتنوعها هي عبارة عن معنى واحد ومن المعلوم ان هذا باطل في الاصل
 القيس عليه وفي الفرع أما في الاصل فلأن اسماء الله الحسنى ليست مترادفة بحيث يكون معنى
 كل اسم هو معنى الاسم الآخر ولا هي أيضا متباينة انتباين في المسمى وفي صفته بل هي من
 جهة دلالتها على المسمى كالمترادفة ومن جهة دلالتها على صفاته كالمتباينة وهذا القسم كثير ومنه
 اسماء النبي صلى الله عليه وسلم واسماء القرآن وغير ذلك وبعض الناس يجعل هذا قسما من
 المترادف وبعضهم يجعله من المتباين قسما ثالثا قد يسميه المتكافي والمقصود فهم المعنى فإذا قيل

الرحمن الرحيم وقيل العليم القدير وقيل السميع البصير فالأول يدل على المسي بصفة الرحمة والثاني يدل عليه بصفة العلم والثالث بصفة القدرة والرابع بصفة السمع والخامس بصفة البصر وهذه الصفات ليس أحدها هو الآخر وهذا مما لا يتنازع فيه هؤلاء ولا غيرهم فصفات كل اسم يدل من صفات الرب على ما لم يدل عليه الآخر مع اتفاقها في الدلالة على المسي نعم وقد يدل الاسم على معنى الآخر بطريق اللزوم فانه يدل على الذات والذات تستلزم جميع الصفات لكن دالة اللزوم ليست هي دلالة الاسم اللغوية واللزوم أيضا يحتاج الى أن تعرف تلك الصفات من غير الاسم فلا يكون الاسم هو الدال عليها وإذا كان كذلك فتمدد اسماء الله تعالى لم يقتض تمدد المسي ولكن اقتضى تمدد صفاته التي دلت عليها تلك الاسماء وهؤلاء ينازعون في تمدد الصفات في الجملة وعقوهم لا يقولون انها محصورة بتمدد بل يقولون هذا الذي علمناه وقد يكون له من الصفات ما لا نعلمه وإذا كانت معاني الاسماء ممتدة وإن كان المسي واحدا لم يكن هذا نظيرا لما ادعاه من تكثر العبارات مع اتحاد المعنى المبرر عنه وأما اختلاف الاسماء بالعربية وغيرها من اللسان فهذا على وجهين فارة تكون تلك الاسماء المعجمة تدل على صفات ليست هي الصفة التي دل عليها الاسم العربي فيكون بمنزلة الاسماء الحسنى بالعربية وتارة يكون معناها معنى الاسم العربي فيكون هذا كالاسماء المترادفة ولولا تنوع معاني الاسماء لم يكن لبعضها على بعض منزلة ولا كان في اختصاص بعض الناس بعلم بعضها فضيلة ولا كان الدعاء بعضها أو كد من الدعاء ببعض وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور الذي رواه أحمد في مسنده عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أصاب عبدا قط م ولا غم ولا حزن فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن أمتك فاصبني بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك أسألك اللهم بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عنده أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور بصري وجلاء حزني وذهاب غمي إلا أذهب الله همه وغمه وأبدله مكانه فرحا قالوا يا رسول الله أفلا نتعلم قال بلى ينبغي لمن سمع من أن يتأمن به وكذلك قوله في حديث لقد دعا الله باسمه الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى وقوله أسألك باسمك العظيم الأعظم الكبير الأكبر وقوله في حديث اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين

الوجه الثاني والستون ﴿ ان اسماء الله الحسنى مع انها تدل على ذاته الموصوفة بصفات
 متعددة فليست دلالة الكتب المنزلة من السماء على كلامه كدلالة اسمائه على نفسه المقدسة فان
 الاسمين يشتركان في المسي وينفرد كل منهما بالصفة التي اختص بالدلالة عليها وأما الكلام
 المنزل فكل من الكلامين له معنى يختص به لا يشتركه الآخر في شيء من معناه كما يشترك الاسم
 الاسم في معناه فان آية الكرسي مثلاً وقل هو الله أحد ونحوها دالة على المعنى القائم بالنفس
 المتعلق بصفات الله تعالى وسورة الدين وسورة تبت بدا أبي لب وغيرهما لها معان أخر من ذم
 بعض المخلوقين والامر ببعض الافعال وليس ذم هذا المخلوق والخبر عنه هو مدح الله والثناء
 عليه ولا معنى لهذا هو معنى هذا ولا بينهما قدر مشترك في الخارج أصلاً كما بين الاسمين اذ سماهما
 واحداً موجوداً وأما معنى هاتين الآيتين فليس هو واحداً أصلاً بل هذا المعنى ليس هو
 هذا المعنى بوجه من الوجوه ثم يشتركان في ككون كل منهما كلاماً للمتكلم وهذا
 كاشتراك الحيانين في أن هذه حياة وهذه حياة واشتراك الموجودين في أن هذا وجود
 وهذا وجود وهذا الاشتراك لا يقتضى أن أحدهما هو الآخر في الخارج أصلاً
 فكذلك معاني هذه العبارات لا تقتضى أن أحدهما هي الأخرى في الخارج أصلاً وهذا معلوم
 بالفطرة البديهية وفهمه سهل على من تدبره ومن جملة هذا كان من أظهر الجاحدين للمعارف
 النظرية الضرورية وان سقطت مكالة أحد لسفسطه فهذا أحق من هؤلاء بهذا ويتضح ذلك
 بالذي بعده وهو ﴿ الوجه الثالث والستون ﴾ وهو قولهم كذلك نقول في الكلام انه واحد
 لا يشبه كلام المخلوقات ولا هو بلنة من اللغات ولا يوصف بأنه عربي أو فارسي أو عبراني لكن
 العبارات عنه تكثر وتختلف فاذا قرئ كلام الله بلغة العرب سمى قرأوا اذا قرئ بلغة العبرانية
 أو السريانية سمى توراة أو انجيلاً فان هذا الكلام من أفسد ما يلزم ببديهية العقل فساداً وهو كفر
 اذا فهمه الانسان وأصر عليه فقد أصر على الكفر وذلك أن القرآن يقرأ بالعربية وقد يترجم
 بحسب الامكان بالعبرانية أو الفارسية أو غيرها من اللسان ومع هذا اذا ترجم بالعبرانية لم يكن
 هو التوراة ولا مثل التوراة ولا معانيه مثل معاني التوراة وكذلك قرأ بالعبرية وترجم بالعربية
 والسريانية ومع هذا فليست مثل القرآن ولا معانيها مثل معاني القرآن وكذلك الانجيل من

المعلوم انه يقرأ بعدة ألسن وهو في ذلك معانيه ليست معاني التوراة والقرآن فهل يقول من له عقل أودين ان كلام الله مطلقا اذا قرئ بالعربية كان هو القرآن أو ليس يلزم صاحب هذا أن تكون التوراة والانجيل اذا فسرنا بالعربية كانا هذا القرآن الذي أنزل على محمد بل هذه الاحاديث الالهية التي يروها الرسول صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى مثل قوله (يقول الله تعالى من عادي لي وليا قد بارزني بالحاربة) وقوله (يقول الله تعالى أنا عبد ظن عبيدي بي وأنا منه اذا دعاني) ونحو ذلك فهذا كلام عربي مأثور عن الله ومع هذا فليس قرآنا ولا مثل القرآن لافظا ولا معني فكيف يقال في التوراة والانجيل اذا قرئنا بالعربية كانا قرآنا وكذلك القرآن اذا ترجم بالعبرية أو السريانية هل يقول من له عقل أوله دين ان ذلك هو التوراة والانجيل المنزل على موسى وعيسى عليهما السلام وهل يقول عاقل أن كلام الله المنزل بالأسنة المختلفة معناه شيء واحد كالكلام الذي يترجم بالأسنة متعددة العلم بفساد هذا من أوضح العلوم البديية العقلية ومقابل هذا لو تدبر ما قال لطم ان المجانين لا يقولون هذا ومن المعلوم لكل أحد أن الكلام اذا ترجم كما ترجمت العرب كلام الأوثال من الفرس واليونان والهند وغيرهم فتلك المعاني هي المعاني وهي باقية لم تختلف بكونها عربية أو فارسية أو رومية أو هندية وكذلك لما ترجموا ما ترجموه من كلام الأنبياء قبلنا وأممهم فتلك المعاني هي هي سواء كانت بالعربية أو الفارسية وقد أخبر الله في كتابه عما قاله الأمم قبلنا من الأنبياء وأممهم وهم انما قالوه بالسننهم وقصه الله علينا باللسان العربي وتلك المعاني هي هي لم يكن كونها حقا أو باطلا أو إيمانا أو كفرا أو ورشدا أو غيا من جهة اختلاف الأسنة بل لأن تلك المعاني هي في نفسها حقائق متنوعة مختلفة أعظم من اختلاف الأسنة واللغات بكثير كثير وأين اختلاف المعاني من اختلاف الألفاظ وانما ذلك بمنزلة اختلاف صور بني آدم وألسنتهم بالنسبة الى اختلاف قلوبهم وعلومهم وقصودهم ومن المعلوم أن اختلاف قلوبهم وعلومها وازادتها أعظم بكثير من اختلاف صورهم وألوانهم ولغاتهم حتى قد ثبت في الحديث المتفق عليه في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابي ذر عن رجلين يأبأ ذر (هذا خير من ملء الأرض مثل هذا) فجعل أحدهما خيرا من ملء الأرض من جنس الآخر وذلك لاختلاف قلوبهم والا فاختلاف الصور لا يبلغ قريبا من ذلك وهكذا كلام الله الذي أنزله على موسى وهو التوراة والذي أنزله على

محمد صلى الله عليه وسلم وهو القرآن لم تكن منيرة بمضه بمضا بمجرد اختلاف الألسنة بحيث
 إذا ترجم كل واحد بلغة الآخر صار مثله أو ضار هو إياه كما قاله هؤلاء المخذون في أسماء الله
 وآياته بل مع الترجمة يكون لكل منها معنى ليست هي معاني الآخر ولا مثلاً بل التفاوت
 الذي بين معاني هذه الكتب أعظم من التفاوت الذي بين ألقاظها واللسان العبري قريب من
 اللسان العربي ومع هذا فعاني القرآن فوق معاني التوراة بأمر عظيم ثم المسيح إنما كان لسانه
 عبرياً وإنما بعده ترجم الانجيل بالسريانية أقرى الانجيل الذي أنزله الله عليه بالعبرية هو التوراة
 الذي أنزلت على موسى بل يجب أن يعلم أصلاً عظيمان (أحدهما) أن القرآن له بهذا اللفظ
 والنظم العربي اختصاص لا يمكن أن يماثله في ذلك شيء أصلاً أعني خاصة في اللفظ وخاصة فيما
 دل عليه من المعنى ولهذا لو فسر القرآن ولو ترجم فالتفسير والترجمة قد يأتي باصل المعنى أو يقربه
 وأما الايمان بلفظ يبين المعنى كيان لفظ القرآن فهذا غير ممكن أصلاً ولهذا كان أئمة الدين على
 أنه لا يجوز أن يقرأ بنير العربية لا مع القدرة عليها ولا مع العجز عنها لان ذلك يخرجهم عن
 أن يكون هو القرآن المنزل ولكن يجوز ترجمته كما يجوز تفسيره وإن لم تجز قراءته بالفاظ التفسير
 وهي اليه أقرب من ألقاظ الترجمة بلغة أخرى (والاصل الثاني) بأنه إذا ترجم أو قري بالترجمة
 فله معنى يخص به لا يماثله فيه كلام أصلاً ومنهاته أشد مباينة لسائر معاني الكلام من مباينة لفظه
 ونظمه لسائر اللفظ والنظم. والاعجاز في معناه أعظم بكثير كثير من الإعجاز في لفظه وقوله تعالى
 ﴿ قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض
 ظهيراً ﴾ يتناول ذلك كله فكيف يقال الكلام المقروء بالعربية والسريانية من التوراة والانجيل
 والمترجم بالفارسية والتركية من ذلك هو الكلام المقروء بالعربية الذي هو القرآن مع أنا بالبدية نعلم
 أنه ليس مثله لا في لفظ ولا معنى فضلاً عن أن يكون هو إياه. وهل يقول من له عقل أو دين يفهم
 ما يقول أن هذه الكتب والكلام المنزل هي في الدلالة على معناها كدلالة أسماء الله عليه أم يعلم كل أحد
 أن أسماء الله مع تنوع ما دلت عليه من الصفات والمسمى واحداً وأما الكلام فيكون معنى هذا الكلام
 ليس هو معنى الآخر. وينبغي أن يعلم أنه ليس مقصودنا عموم النفي بل مقصودنا نفي العموم فإنا لا ننكر
 أن الكلامين قد يتفقان في المعنى وقد ينزل الله سبحانه على نبي بلغة المعنى الذي أنزله على
 الآخر فيكون للمعنى واحداً واللفظ مختلفاً وهذا كثير جداً فإنا نحن لم ننكر أن معاني الالفاظ

تتفق لكن المنكر أن يقال جميع معاني ألفاظ الكتب متفقة وهي معنى واحد وإن معنى
 ما أنزل على هذا النبي هو بينه ذلك المعنى وإن جميع ألفاظ القرآن معناها واحد ومعنى سورة
 الدين هو معنى آية الكرسي وإن معنى قل هو الله أحد معنى ثبت يدا أبي لب و معنى المودتين
 وهذا لو عرض على من له أدنى تمييز من الصبيان لطم بديهته عقله أنه من أعظم الباطل فتدبر
 كيف ضلوا في زعمهم أن معنى أسماء الله معنى واحد لا اتحاد للمسمى ثم ضلوا أعظم ضلال في أن
 كلام الله الذي أنزله معناه معنى واحد وإنما تختلف أسماءه لاختلاف الألسنة وشبهوه
 بالأسماء فلو كان الكلام معنى واحدا وله صفات متعددة لكانوا قد ضلوا من وجه ولكن معنى
 قل هو الله أحد ليس هو معنى ثبت يدا أبي لب بوجه من الوجوه فلا يصح أن يقال ذلك مثل
 الرحمن الرحيم السميع العليم إذ للدلول هنا واحد في نفسه وله صفات والدلول هنا في إحدى
 السورتين ليس هو للدلول في السورة الأخرى بوجه من الوجوه وأما تشبيههم ذلك بكون الله
 معبودا بعبادات متنوعة فهو أوضح من أن يحتاج إلى الفرق فلهذا لم نحتاج إلى الكلام عليه
 إذ تشبيه ذلك بأسماء الله تعالى أقوى اشتباها وقد ظهر ما فيه فكيف بتشبيه كتب الله المنزلة
 بالنسبة إلى ما ادعوه من المعنى الواحد بعبادة العابدين بالنسبة إلى الله تعالى . وبهذا يتبين لك
 أن من قال منهم أن القرآن محفوظ بالقلوب حقيقة مقرؤه بالألسنة حقيقة مكتوب في المصاحف
 حقيقة كما أن الله معلوم بالقلوب مذكور بالألسنة مكتوب في المصاحف حقيقة فهو يقصد
 هذا التلبس من جمل الكتب المنزلة وسائر كلام الله بالنسبة إلى ما ادعوه من ذلك المعنى
 النفساني كسائر أسماء الله بالنسبة إلى نفسه وقد تبين لك أن هذا من أفسد القياس فالحمد لله الذي
 حافظنا مما استلحق به كثيرا من عباده وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا وبهذا وأمثاله تعلم
 أن القائلين بخلق القرآن وإن كانوا أخبت قولاً من هؤلاء من جهات مثل فهمهم أن يقوم بالله
 كلامهم هؤلاء أخبت منهم من جهات آخر مثل منهم أن يكون كلام الله ما هو كلامه وجملهم
 كلام الله شيئا لا حقيقة له وغير ذلك

والوجه الرابع والستون أنهم لم يذكروا في الجواب عما أخبر الله به عن نفسه من أن
 له كلمات ماله حقيقة فأنهم يقولون ليس لله كلام إلا معنى واحد لا يجوز عليه التمدد والله سبحانه
 قد أخبر أن له كلمات وأن البحار لو كانت مدادها والأشجار أغلامها لما قدت تلك الكلمات

وهذا صريح بأن لما من التعداد مالا يأتي عليه انحصاء العباد فكيف يقال ليس له كلمتان فصاعداً .
وأما قولهم التكثير للتفخيم كقوله أنا نحن نزلنا الله كـ فيقال لهم هذا إنما يستعمل في المواضع
التي تصرح بأن المعنى بذلك اللفظ هو واحد والله سبحانه قد بين في غير موضع أنه واحد
فاذا قال أنا نحن نزلنا الله كـ أنا فتحنا وقد علم المخاطبون أنه واحد علم أن ذلك لم يقتض أن
ثم آله متعددة لكن قال بمض الناس صيغة الجمع في مثل هذا دلت على كثرة معاني اسمائه
وهذا مناسب وأما الكلام فلم يذكر الله قط ولا قال أحد من المسلمين قبل ابن كلاب أن كلام
الله ليس إلا معنى واحداً ولا خطر هذا قلب أحد فكيف يقال أنه أراد بصيغة الجمع الواحد
ولهذا لا يكاد يوجد هذا في صيغة التكلم في حق الله أو صيغة مخاطبة له كما قد قيل في قوله
رب ارجعوا وأما تمثيلهم ذلك بقوله أن إبراهيم كان أمة أي مثل أمة فليس كذلك بل الأمة
كما فسره عبد الله بن مسعود وغيره هو معلم الخير وهو القدوة الذي يؤتم به أي يقتدى به فأمة
من الاتمام كقدوة من الاقتداء وليس هو مستعاراً من الأمة الذين هم جيل وكذلك قوله
ونضع الموازين القسط وإنما هو ميزان واحد ليس كذلك بل الجمع مراد من هذا اللفظ أما
لتعدد الآلات التي توزن بها أو لتعدد الأوزان وأما ما ذكره من كثرة لكثرة المعاني التي
دلت عليها العبارات عنه فهذا حق لكن إذا كانت العبارات دلت على معان كثيرة علم أن معاني
العبارات لكلام الله كثيرة ليس هو معنى واحداً وهو المطلوب

﴿ الوجه الخامس والستون ﴾ إن القرآن صرح بإرادة العدد من لفظ الكلمات وإرادة
الواحد من لفظ كلمة كما في قوله تعالي (ولولا كلمة سبقت من ربك) وقال (قل لو كان البحر مدداً
لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً) وقال (ولو أن ما في الأرض
من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) فبين أنها إذا كتبت
بمياه البحار وأقلام الأشجار لا تنفذ والنفاد الفراغ فلم أنه يكتب بعضها ويبقى منها ما لم يكتب
وهذا صريح في أنها من الكثرة إلى أن يكتب منها ما يكتب ويبقى ما يبقى فكيف يكون أنما
أراد بلفظ الكلمات كلمة واحدة لاسيما ولفظ الشجر يعم كل ما قام على ساق صلب أو غير صلب
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الضالة ترد الماء وترعى الشجر حتى يلقاها ربها
﴿ الوجه السادس والستون ﴾ أنه قد ثبت في صحيح مسلم من حديث ابن أبي عروبة

وأبان المطار عن قتادة عن ممدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال إن الله يجزأ القرآن ثلاثة أجزاء فجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن فهذه
التجزئة أما أن تعود إلى لفظ القرآن وأما أن تعود إلى معناه والاول باطل لان حروف قل
هو الله أحد ليست بقدر حروف ثلث القرآن بل هي أقل من عشر عشر العشر بكثير فلم أنه
أراد بالتجزئة المعنى وذلك يقتضى أن معنى حروف القرآن متجزئة ومع قد قالوا إن كلام الله
واحد لا تجزى ولا يمتص ولا يتأثر ولا يختلف ولو قيل إن التجزئة للحروف لكن لا يشترط
فيها تماثل قدر الحروف بل يكون بالنظر إلى المعنى لكان ذلك حجة أيضاً فانه إذا كان التجزئة
باعتبار المعنى علم أن المعنى الذي دل عليه هذه الحروف ليس هو معاني بقية القرآن . وروى
الترمذي وغيره عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن امرأة أبي أيوب عن أبي أيوب قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم أيعجز أحدكم أن يقرأ في ليلة ثلث القرآن من قرأ قل هو الله أحد الله
الله الصمد فقد قرأ ثلث القرآن . قال الترمذي هذا حديث حسن فقد أخبر أنها ثلث القرآن
(فان قيل) الحديث المتقدم قد رواه مسلم أيضاً بلفظ آخر انه قال أيعجز أحدكم أن يقرأ في
ليلة ثلث القرآن قالوا وكيف قرأ ثلث القرآن قال قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن . فقوله
تعدل ثلث القرآن بين أنها في نفسها ليست ثلثة ولكن تعدل ثلثة أي في الثواب (فلنا) لامنافة
بين اللفظين فانه ثلثة باعتبار المعنى وهي تعدل ثلثة باعتبار الحروف أو هي بلفظها ومعناها ثلثة
فتعدل ثلثة لان ذلك اللفظ صريح في معناه وحيث قال جزأ القرآن ثلاثة أجزاء فجعل قل هو
الله أحد جزءاً من تلك الاجزاء فأخبر أن القرآن تجزأ ثلاثة أجزاء وانما هي جزء من تلك
الاجزاء وهذا لا يصلح أن يراد به مجرد الثواب دون السورة ولهذا كان النبي صلى الله عليه
وسلم يجمع بين اللفظين كما في الحديث الذي رواه أبو حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم احشدوا فاني سأقرأ عليكم ثلث القرآن غشداً من حشد ثم خرج نبي الله
صلى الله عليه وسلم قرأ قل هو الله أحد ثم دخل فقال بعضنا لبعض قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم سأقرأ عليكم ثلث القرآن وانى لأرى هذا خبراً جاءه من السماء ثم خرج نبي الله
صلى الله عليه وسلم فقال اني قلت سأقرأ عليكم ثلث القرآن ألا وانها تعدل ثلث القرآن . قال
الترمذي حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه والذي بين أن قوله تعدل يدخل فيه

حروفاً ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري عن قتادة بن النعمان أن رجلاً قام
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ من السجدة قل هو الله أحد لا يزيد عليها فلما أصبح أتى
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له وكان الرجل يتما لها فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي
 نفسي بيده أنها لتعدل ثلث القرآن وهذا أيضاً من حديث أبي سعيد رواه البخاري من حديث
 أبي سعيد نفسه وكذلك رواه أبو داود والنسائي

في الوجه السابع والستون . أنه قد احتج بعض متأخريهم على إمكان أن يكون كلامه واحداً بما ذكره للملقب بعدم بالإمام غفر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي فقال : لما كان الباري سبحانه عالماً بالعلم الواحد بجملة المعلومات الغير المتناهية فلم لا يجوز أن يكون خبراً بالخبر الواحد عن الخبرات الغير المتناهية . ولنضرب لذلك مثالا لهذا الكلام وهو أن رجلا إذا قل لأحد غلامه إذا قلت اضرب فاضرب فلانا ويقول للثاني إذا قلت اضرب فلا تتكلم مع فلان ويقول للثالث إذا قلت اضرب فاستغبر عن فلان ويقول للرابع إذا قلت اضرب فخبرنى عن الأمر الفلاني ثم إذا حضر الثمانين يديه ثم يقول لهم اضرب هذا الكلام الواحد في حق أحدهم أمر وفي حق الثاني نهي وفي حق الثالث خبر وفي حق الرابع استخبار وإذا كان اللفظ الواحد بالنسبة إلى أربعة أشخاص أمر أو نهي أو خبرا واستخبارا فأى استبعاد في أن يكون كلام الحق سبحانه كذلك فثبت أنه سبحانه متكلم بكلام واحد فيقال لهؤلاء هذه الحجة بعينها التي اعتمدها إمام أتباعه أبو عبد الله الرازي هو أيضا قد وجع عن ذلك في أجل كتبه عنده وبين فسادها فقال في نهاية المقول من جهة أصحابه لأنسلم أن الشيء يستحيل أن يكون خبرا وطلبا وبيانه أن إنسانا لو قال لبعض عبيده متى قلت لك افعل فاعلم أي أطلب منك الفعل وقال للآخر متى قلت لك هذه الصيغة فاعلم أي أطلب منك الترك وقال للآخر متى قلت لك هذه الصيغة فاعلم أي أطلب منك الفعل فاعلم أن هذه الصيغة واحدة بهذه الصيغة كان تلك الصيغة الواحدة أمر أو نهي أو خبرا مما فإذا عقل ذلك في الشاهد فليقل مثله في الغائب . ثم قال وهذا ضيف لأن قوله افعل ليس في نفسه طلبا ولا خبرا بل هو صيغة موضوعة لإفادة معنى الطلب ومعنى الخبر ولا استعالة في جمل الشيء الواحد دليلا على حقائق مختلفة إنما الاستعالة في أن يكون الشيء حقائق مختلفة وكلامنا إنما هو في نفس حقيقة الخبر وحقيقة الطلب واستقصاء

القول في ذلك مذكور في باب الامر من كتاب المحصول في علم الاصول فهذا كلام المستدل بهذه الحجة في بيان فسادها وبطلانها وذلك كاف

الوجه الثامن والبستون * أن يقال هذه الحجة من أقصد الجميع عند التأمل وذلك أن هذا المثل المضروب أكثر ما فيه جواز أن يكون اللفظ الواحد مشتركا بين معاني أمر ونهي وخبر كما قد قيل في قول القائل ويل لك أنه دعاء وخبر ولا ريب أن الصيغة الواحدة يراد بها الامر تارة والخبر أخرى كقول القائل غفر الله لفلان ورحمه وأحسن اليه وأدخله الجنة وأجاره من النار وأنتم عليه نما عظيمة فإن هذا في الاصل خبر وهو كثير مستعمل في الدعاء الذي هو طلب وكذلك صيغة افعل هي أمر في الاصل وقد تضمن معنى النهي والتهديد كما قد قيل في قوله (اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصير) لكن هل يجوز أن يراد باللفظ الواحد المشترك بين معنيين اما الامر والخبر أو الامر والنهي أو غير ذلك كلا المعنيين على سبيل الجمع هذا فيه نزاع مشهور بين أهل الفقه والاصول وغيرهم والنزاع مشهور في مذهب أحمد والشافعي ومالك وغيرهم وبين المعتزلة بعضهم مع بعض وبين الاشعرية أيضا والرازي يختار أن ذلك لا يجوز موافقة لابي الحسين البصري ولم يجعل المانع من ذلك أمرا يرجع الى القصد فان قصد المعنيين جائز ولكن المانع أمر يرجع الى الوضع وهو أن أهل اللغة انما وضعوه لهذا وحده ولهذا وحده فاستعماله فيهما جميعا استعمال في غير ما وضع له ولهذا كان المرجح قول المسوغيين لأن استعماله فيهما غايته أن يكون استعمالا له في غير ما وضع له وذلك يسوغ بطريق المجاز ولا مانع لاهل اللغة من أن يستعملوا اللفظ في غير موضوعه بطريق المجاز على أن اطلاق القول بأن هذا استعمال له في غير موضوعه فيه نزاع كاطلاق القول في اللفظ العام المخصوص انه استعمال له في غير موضوعه ومنه استعمال صيغة الامر في الندب ونحو ذلك فان طوائف من الناس يقولون ببعض المعنى ليس هو غيره فلا يكون ذلك استعمالا له في غير موضوعه ولا يحملون اللفظ بذلك مجازا وهذا قول آئمة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم كالتقاضي أبي يعلى وأبي الطيب وغيرهما واستعمال اللفظ المشترك في معنييه ضد استعمال العام في بعض معناه فانه موضوع لهذا مفردا ولهذا مفردا فجمع بين معنييه ومثل هذا لا يقر مثل هؤلاء بأنه عين معناه اذ هو معناه مفردا ومعه غيره وكما ان بعض الشيء ليس بنهر له عديم فلا يصير الشيء غيرا لنفسه بالزيادة عليه لا سيما اذا كان المزيد نظيره

وليس المقصود هنا تكميل القول في هذه المسألة ولكن تبين حقيقة ما يحتاج به هؤلاء فان هذا المثل الذي ضربوه مضمونه أن يحمل اللفظ موضوعاً لأمر ونهي وخبر ويقصد بالخطاب به افهام كل معنى لمخاطب غير المخاطب الأول وهذا جائز في المقول لكن ليس هذا مما دعوهم في الكلام بشيء وذلك أن النزاع ليس هو في أن اللفظ الواحد يدل على حقائق مختلفة فان هذا لا يتنازع فيه أحد ولا حاجة فيه الى ضرب المثل بل دلالة الالفاظ الموضوعية على حقائق مختلفة كثير جداً وان كان اللفظ خبراً أو أمراً لكن يدل على حقائق مختلفة وانما النزاع في المعاني المختلفة التي هي مدلول جميع الالفاظ التي أنزلها الله هل هي معنى واحد فالنزع في المعاني المعقولة من الالفاظ وهي أمر الله بكذا وأمره بكذا أو نهي عن كذا ونهي عن كذا أو خبره بكذا وخبره بكذا هل هي شيء واحد والمعاني لا تتبع وضع واضع ومن السج أن هؤلاء اذا احتجوا على أن الكلام هو معنى في النفس قالوا ان مدلول العبارات والاشارات لا يختلف باختلاف اللغات ولا يقصد الواضعين المتكلمين ثم يحتجون على أنه واحد بجواز أن يحمل الواضع اللفظ الواحد موضوعاً لمعان متعددة وأين هذا من هذا فان دلالة اللفظ على المعنى يتبع قصد المتكلم والارادة فانه بالقصد والارادة كان هذا اللفظ يدل على هذا المعنى وهذا اللفظ يدل على هذا المعنى لان اللفظ صار كذلك بذاته أو بطبيعته لكن تنازع الناس هل بين اللفظ والمعنى مناسبة لا جملها يخص الواضعون هذا اللفظ بهذا المعنى على قولين * أصحها أنه لا بد من المناسبة وليست موجبة بالطبع حتي يقال فذلك يختلف باختلاف الالام بل هي مناسبة داعية والمناسبة تتنوع بتنوع الالام كتنوع الافعال الارادية * ولو قيل انه بالطبع فطباع الالام تختلف سواء في ذلك طبعهم الاختياري وغير الاختياري * فتبين أن هذا المثل الذي ضربوه في غاية البعد عما قصدوه اذا ما ذكروه هو اللفظ الدال على معان وهذا لا نزاع فيه ومقصودهم أن المعاني التي هي في نفسها لكل معنى حقيقة هل هي في نفسها شيء واحد وذلك لا يكون بقصد واضع ولا ارادته ولا وضه والامكان هنا ليس هو امكان أن يحمل هذا هذا بل السؤال عنه الامكان الذهني وهو أنه هل يمكن في العقل أن يكون المعنى المقول من صيغ الامر هو المعنى المقول من صيغ الخبر وأن يكون نفس ما يقوم بالنفس من الامر بهذا والخبر عنه هو بيته ما يقوم بالنفس من الامر بغيره والخبر عنه

﴿ الوجه التاسع والستون ﴾ أن يقال هو قال إذا كان الباري عالماً بالعلم الواحد بمجمله المعلومات غير المتناهية فلم لا يجوز أن يكون غيراً بالخبر الواحد عن المخبرات غير المتناهيات (فيقال) له يجب أن هذا ثبت في كون الخبر واحداً فلم قلت إنه يجب أن يكون خبره عن المخبرات الغير المتناهية هو بعينه الامر بالأمورات والتكوين للكونيات الغير المتناهية فبأن الخبر يقاس بالعلم فهل يمكن أن يكون الخبر هو نفس الامر

﴿ الوجه السابع ﴾ أن الاصل الذي يقاس عليه وشبه به من الامكان وهو العلم أصل غير مدلول عليه فن أين لهم أن الباري ليس له الا علم واحد لا يمتد ولا يتعدد وهذا لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا قاله امام من أئمة المسلمين فضلاً عن أن يكون ثابتاً باجماع ولا قام عليه دليل عقلي وقد قال الله في كتابه ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء فأخبر أنه يحاط ببعض علمه لا بكله وقال في كتابه فمن حاجك فيه من بعد ما جاهدك من العلم وقد احتج الامام أحمد وغيره بهذه الآية وغيرها على أن القرآن من علم الله فجعلوه بعض علم الله فن الذي يقول ان علم الله ليس له بعض ولا جزء واعلم أنه ليس لهم في المسئلة عمدة الا ما اعتمد عليه امام القوم القاضي أبو بكر بن الباقلاني فإنه اعتمد فيها اجماع ادعاه وهو في غير موضع يدعى اجماعات لا حقيقة لها كدعواه اجماع السلف على صحة الصلاة في الدار المنصوبة بكونهم لم يأمرؤا الظلمة بالاعادة ولمله لا يقدر أن يتقل عن أولمة من السلف أنهم استفتوا في اعادة الظلمة ما صلوه في مكان منصوب فأفتوم بأجزاء الصلاة لكن أهل الكلام كثيروا الاحتجاج من العقول والمنقول بالحجج الداحضة ولهذا كثر ذم السلف لهم قال أبو عبد الله الرازي لما تكلم على وحدة علم الله وقدرته فقال ﴿ الفصل الاول ﴾ في وحدة علم الله وقدرته قل امام الحرمين في الشامل عن أبي سهل الصمغولي منا انه تعالى عالم بعلوم غير متناهية وذهب جمهور الأصحاب الى أنه تعالى عالم بعلوم واحد قادر بقدره واحدة مريد بأورادة واحدة قال واعلم ان القاضي أبا بكر عول في هذه المسئلة على الاجماع فقال القائل قائلان قائل يقول الله تعالى عالم بالعلم قادر بالقدرة وقائل يقول ليس الله عالماً بالعلم ولا قادراً بالقدرة وكل من قال بالقول الأول قال انه عالم بعلوم واحد قادر بقدره واحدة فلو قلنا انه سبحانه عالم بمليين أو أكثر كان ذلك قولاً ثالثاً خارقاً للاجماع وانه باطل قال وأما الصمغولي فهو مسبوق بهذا الاجماع فيكون حجة عليه قلت هذا

الاجماع مركب من جنس الاجماع الذي احتج به الرازي على قدم المعنى الذي ادعوه انه هو الكلام وليس في ذلك اجماع أصلاً وإنما هو اجماع المنزلة والاشربة لو صبح فكيف وقد حكى أبو حامد التوحيدى عن الاشعرى نفسه انه كان ثبت علوماً لانهية لها والسلف الذين أثبتوا علم الله وقدرته ليس مقصودهم بذلك ما يقصده هؤلاء من أنه لا بعض له بل قد صرحوا بأنه يعلم بعض علم الله ولا يعلم بعضه وكل من لم يوافقهم على ما ادعوه من نفي التبعض الذي اختصوا بنفيه كالذين خالفوهم من المرجئة والشيعية والكرامية وغيرهم فاتهم بخالفونهم في ذلك وكذلك جماعة أهل الحديث والفقهاء والصوفية وهذا الذي اعتمدته امام الطائفة ولسانها القاضي أبو بكر من أنه لا يمكن اثبات وحدة العلم الا بالاجماع الذي ادعاه بينك أنه ليس في العقل مانع تعدد علمه وقدرته وكلامه وسائر صفاته وكذلك أمر بذلك أبو المعالي والرازي وغيرهم من حذائق القوم فان كلام ابن فورث قد يشمر بأن العقل يجب اتحاد ذلك وقد بينا فساد ذلك

﴿ الوجه الحادي والسبعون ﴾ أن امامهم المتأخر وهو أبو عبد الله الرازي اعترف في أجل كتبه أن القول بكون الطلب هو الخبر باطل على القول بنقي الحال وبنى الحال هو مذهب الاشعرى نفسه وعقبيهم واليه رجع أبو المعالي في آخر عمره وأما على القول بثبوت الحال فتوقف في ذلك ولم يحزم بامكانه ولا امتناعه وقد تقدم حكاية لفظه في ذلك وهذا اعتراف منه بأن هذا القول الذي قاله متمتع في العقل عند محققهم وهم نقاة الحال وأما عند مثبتى الحال عندهم فلا نعلم أنه ممكن أو متمتع وعلى التقديرين فلا نعلم أن ذلك ممكن فتبين أن لاجحة لهم على امكان صحة ما ادعوه من أن كلام الله معنى واحد فضلاً عن أن يكون ذلك هو الواقع اذ ليس كل ما امكن في الذهن كان هو الواقع فانه اذا جاز في العقل أن يكون الكلام صفة واحدة وجاز أن يكون صفات متعددة فلا بد من دليل يبين ثبوت أحدها دون الآخر فكيف اذا قال الناس لهم انه متمتع لم يذكروا دليلاً على امكانه

﴿ الوجه الثانى والسبعون ﴾ أما نين أن هذا القول متمتع على القول بثبوت الحال وعلى القول بنفيه * أما على القول بنفيه فقد تقدم كلامه في ذلك * وأما على القول بثبوته فان الرازي انما توقف لانه قال وأما ان تكلمنا على القول بالحال فيجب أن ينظر في الحقائق الكثيرة هل يجوز أن تصف بوجود واحد أم لا فان علنا بجواز ذلك حينئذ يجوز أن تكون الصفة

الواحدة حقائق مختلفة والباطل القول بذلك قال وأنا الى الآن لم يتضح لي فيه دليل لانفسيا ولا اثباتا فيقال لهذا هذه أغلوطة وذلك أنه هب أن وجود كل شيء زائد على حقيقته في الخارج وهب أنا سلمنا له ما شك فيه وهو اتصاف الحقائق المختلفة بوجود واحد فهذا لا يثبت محل النزاع وذلك لأن هذا انما يفيد أن تكون الحقائق المختلفة لها صفة واحدة فتكون الحقائق المختلفة موصوفة بصفة واحدة هي الحال التي هي الوجود وذلك لا يستلزم أن تكون الحقائق المختلفة شيئا واحدا وأن تكون الصفة الواحدة في نفسها حقائق مختلفة وبهذا يتبين لك ضعف قوله فان قلنا يجوز ذلك أي يجوز اتصاف الحقائق المختلفة بوجود واحد فينشد يجوز أن تكون الصفة الواحدة حقائق مختلفة والباطل القول بذلك وانما قلنا ان هذا ضعيف لان اتصاف الحقائق المختلفة بوجود واحد غير كون الصفة الواحدة هي في نفسها حقائق مختلفة فان الفرق بين كونها صفة لحقائق مختلفة وبين كونها في نفسها حقائق مختلفة أمر واضح بين وانما يصح له ما قال لو ثبت أن الحقائق المختلفة تصف بوجود واحد وأن ذلك الوجود الواحد الثابت في الخارج هو في نفسه حقائق مختلفة وهذا لا يقوله عاقل وهؤلاء يقولون ان نفس الطلب هو نفس الخبر فيعملون الحقيقتين المختلفتين شيئا واحدا وذلك يمتنع وان قيل ان لها وجودا واحدا زائدا على حقيقتها فان فساد كون الحقيقتين شيئا واحدا معلوم بالبدية وبما يوضح هذا أن الحقائق المختلفة كالأعراض المختلفة وان قيل ان وجودها زائد على حقيقتها وانه يجوز أن يكون وجودها واحدا فلا يقول عاقل انها في نفسها واحدة

﴿ الوجه الثالث والسبعون ﴾ أن يقال ما شك فيه قطع فيه بالامتناع فيقال من الممتنع أن يكون الحقيقتان المختلفتان لها وجود واحد قائم بهما كما يمتنع أن يكون لهما عرض واحد يقوم بهما وذلك لان الحال الذي هو الوجود الذي يقال انه قائم بالحقائق وانه زائد على حقائقها تابع لتلك الحقائق فوجود كل حقيقة تابع لها لا يجوز أن يوجد بغيرها كما لا يوجد بغيرها سائر ما يقوم به من الاعراض وكما لا يجوز أن يكون العرض القائم بهذه الحقيقة هو بعينه العرض القائم بالحقيقة الاخرى المخالفة لها فالوجود الذي لهذه الحقيقة أولى أن لا يكون الوجود القائم بالحقيقة الاخرى بعينه وهذا ظاهر

﴿ الوجه الرابع والسبعون ﴾ ان هذا الذي شك فيه لوصح وجزم به لكان غايته أن يكون

الكلام متعددًا متحدًا فيكون حقيقتين وهو واحد أما رفع التعدد عنه من كل وجه فلا يمكن لأن الوجود الواحد إذا كان صفة لحقيقتين وقيل إن الصفة تكون حقائق مختلفة فلا ريب أن ذلك يوجب كونها حقائق مختلفة وكونها شيئًا واحدًا وهؤلاء يمتنعون أن يكون المعنى الواحد القائم بالنفس حقائق مختلفة فلم أن قولهم معلوم الفساد على كل تقدير وهذا كله ينزل مهم على تقدير ثبوت الحال وأن وجود الشيء في الخارج زائد على حقائقها الموجودة والإلهذا القول من أقدم الأقوال وإنما ابتدعه بعض المنزلة الذين يقولون المعلوم شيء في الخارج فالبناء عليه فاسد (الوجه الخامس والسبعون) أنه يقال هب أنه أمكن أن يكون الكلام معنى واحدًا كما قلتم أنه يمكن أن يكون العلم واحدًا فما الدليل على أنه ليس لله كلام الاعمى واحدًا وما الدليل على أنه يتمتع أن يكون كلامه الاعمى واحدًا وقد اعترفوا بأنه لا دليل على ذلك كما قال الرازي بعد أن بين أنه إما يتمتع أو متوقف في مكانه فقال وأما الذي يدل على أن الأمر كذلك فلا يمكن أن يقول فيه على الإجماع للحكاية التي ذكرها أبو إسحاق الأسفرائيني ولم نجد لهم نصًا ولا يمكن أن يقال فيه دلالة عقلية فبقيت المسألة بلا دليل

(الوجه السادس والسبعون) أن الجهمية كثيرا ما يزعمون أن أهل الاثبات يضاهئون النصارى وهذا يقولونه تارة لإبائهم الصفات وتارة لقولهم إن كلام الله أنزله وهو في القلوب والمصاحف والجهمية المضاهئون للنصارى فيما كفرهم الله به لأهل الاثبات الذين ثبتهم الله بالقول الثابت فاما الوجه الاول في اثبات الصفات فليس هذا موضعه وإنما الفرض الوجه الثاني الذي يختص بالكلام فانهم تارة يقولون إذا قلتم إن كلام الله غير مخلوق فهو نظير قول النصارى إن المسيح كلمة الله وهو غير مخلوق وتارة يقولون إذا قلتم إن كلام الله في الصدور والمصاحف فقد قلتم بقول النصارى الذين يقولون إن الكلمة حلت في المسيح وتدرعته وهذا الوجه هو الذي يقوله من يزعم أن كلام الله ليس الاعمى في النفس ومن يزعم أن الله لم ينزل إلى الأرض كلامه في الحقيقة والفرض هنا الكلام على هؤلاء فيقال لهم أما أنتم فضاهيتهم النصارى في نفس ما هو ضلال بما خالفوا فيه صريح العقل وكفرهم الله بذلك بخلاف أهل الاثبات وذلك يبين بما ذمه الله تعالى من مذهب النصارى فانه سبحانه قال (وقالت اليهود عبر برابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بافواههم يضاهئون قول

قول الذين كفروا من قبل قل لهم الله أني يؤفكون (وهذا المعنى وهو جعلهم ولدا لله وتزويجه
الله نفسه عن ذلك مذكور في مواضع من القرآن كما ذكر قصة مريم ثم قال في آخرها
(ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي فيه يمترون ما كان لله ان يتخذ من ولد سبحانه اذا قضى
أمره اقامنا يقول له كن فيكون) وقال وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
يتفطرن منه وتتشق الارض وتجر الجبال هذا ان دعوا للرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن ان يتخذ
ولدا ان كل من في السموات والارض الا آت الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدم عبادهم وكلهم
آتية يوم القيامة فردا) وقال في موضع آخر (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم قل فمن
ملك من الله شيئا ان اراد ان يهلك المسيح بن مريم وامه ومن في الارض جبيما) الآية وقال
تعالى (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم وقال المسيح يا بني اسرائيل اعبدوا الله
ربي وربكم انه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من انصار لقد
كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من اله الا اله واحد وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن
الذين كفروا منهم عذاب اليم) الآيات وقال تعالى (يا اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا
على الله الا الحق انما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلته الفاها الى مريم وروح منه
فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم انما الله واحد سبحانه ان يكون له ولد
له ما في السموات وما في الارض وكفى بالله وكيلان يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا
الملائكة المقربون) الآية فقد ذكر كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة في آية ونهى اهل الكتاب
عن ذلك في آية اخري فهذان موضعان ذكر فيهما التثليث عنهم وفي موضعين ذكر كفرهم
بقولهم ان الله هو المسيح بن مريم واما ذكر الولد عنهم فكثير واعلم ان من الناس من يزعم
ان هذه الاقوال الثلاثة التي ذكرها الله عن النصارى هي قول الاصناف الثلاثة اليعقوبية وهم شرم
وهم السودان من الحبشة والقبط ثم للملكانية وهم اهل الشمال من الشام والروم ثم النسطورية
وهم نشوا في دولة المسلمين من زمن المأمون وهم قليل فان اليعقوبية تزعم ان اللاهوت والناسوت
اتحدا وامتزجا كامتزاج الماء واللبن والخمر فها جوهر واحد واقتوم واحد وطبيعة واحدة
فصار عين الناسوت عين اللاهوت وان المطلوب هو عين اللاهوت والملكانية تزعم انها صار اجوها
واحدا له اثنومان وقيل اثنوم واحدا له جوهران والنسطورية يقولون هما جوهران اثنومان وانما

اتحاد في المشيئة وهذان قول من يقول بالاتحاد وأما القول بالحلول فمن المتكلمين كأبي المالبي
من يذكر الخلاف في فرقهم الثلاث منهم من يقول بالاتحاد بالمسيح ومنهم من يقول بالحلول فيه
فيقول هؤلاء من الطوائف الثلاثة ومنهم من يقول بالحلول وإن اللاهوت حل في الناسوت وقالوا
هذا قول الأكثر منهم فهم جوهران وطبيعتان واقنومان كالجسد والروح وأما من فسر ذلك
بظهور اللاهوت في الناسوت فهذا ليس من هؤلاء (وذكر) طوائف من المتكلمين كابن
الرافعي عنهم أنهم جميعا يقولون بالاتحاد والحلول لكن الاتحاد في المسيح والحلول في مريم
فقالوا اتفقت طوائف النصارى على أن الله جوهر واحد ثلاثة أقانيم وإن كل واحد من
الأقانيم جوهر خاص يجمعها الجوهر العام وذكروا اختلافا بينهم ثم قالوا وزعموا أن الجوهر
هو الأب والأقانيم الحياة وهي روح القدس والعلم والقدرة وإن الله اتحد بأحد الأقانيم الذي
هو الابن بمسيح بن مريم وكان مسيحا عند الاتحاد لاهوتيا وناسوتيا حمل وولد ونشأ وقُتل
وصلب ودفن ثم ذكروا اليعقوبية والنسطورية والملكية قال الناقلون عنهم واختلفوا في الكلمة
الملقاة إلى مريم عليها السلام فقالت طائفة منهم أن الكلمة حلت في مريم حلول الممازجة كما
كما يحل الماء في اللبن فيمازجه وبخالفه وقالت طائفة منهم أنها حلت في مريم من غير ممازجة وزعمت
طائفة من النصارى أن اللاهوت مع الناسوت كشمل الخاتم مع الشمع يؤثر فيه بالنقش ثم
لا يبقى منه شيء الا أثر فيه ثم ذكر هؤلاء عنهم في الاتحاد نحو ما حكى الاولون فقالوا اختلف
قولهم في الاتحاد اتحادا متباينا فزعم قوم منهم أن الاتحاد هو أن الكلمة التي هي الابن حلت
جسد المسيح قبل وهذا قول الأكثرين منهم وزعم قوم منهم أن الاتحاد هو الاختلاط والامتزاج
وقال قوم من اليعقوبية هو أن كلمة الله انقلبت لحما ودما بالاتحاد وقال كثير من اليعقوبية
والنسطورية الاتحاد هو أن الكلمة والناسوت اختلطتا فامتزجا كاختلاط الماء بالخر والخر باللبن
وقال قوم منهم أن الاتحاد هو أن الكلمة والناسوت اتحدا فصارا هيكلًا وعلا وقال قوم منهم
الاتحاد مثل ظهور صورة الانسان في المرأة والطابع في المطبوع مثل الخاتم في الشمع وقال
قوم منهم الكلمة اتحدت بجسد المسيح على معنى أنها حلت من غير مماسة ولا ممازجة كما تقول
إن الله في السماء وعلى العرش من غير مماسة ولا ممازجة وقال الملكية الاتحاد هو أن الاثنين
صارا واحدا وصارت الكلمة قلة فزعم بعض الناس أن الذين قالوا هو المسيح بن مريم الذين

قالوا اتحدا حتى صاروا شيئا واحدا والذين قالوا هاجوهر واحد له طبيعتان فيقولون هو ولده
بمنزلة الشماع المتولد عن الشمس والذين قالوا بجوهرين وطبيعتين وأقنومين مع الرب قالوا
ثالث ثلاثة وهذا الذي قاله هؤلاء ليس بشئ فان الله أخبر أن النصارى يقولون انه ثالث ثلاثة وأنهم
يقولون انه ابن الله وقال لهم لا تقولوا ثلاثة مع اخباره أن النصارى اقرقوا وألثي بينهم العداوة
والبغضاء بقوله (ومن الذين قالوا أنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظا مما ذكروا به فأغرى بنا بينهم
العداوة والبغضاء الى يوم القيامة: وقد ذكر للفسرون أن هذا اخبار يترقبهم الى هذه الاصناف
الثلاثة وغير ذلك وقد أخبر سبحانه عقب قوله ثالث ثلاثة بما يقتضي ان هؤلاء اتخذوه ولدا بقوله
تعالى (ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم إنما الله اله واحد سبحانه أن يكون له ولد) وذ كر أيضا ما يقتضي
ان قولهم ان الله هو المسيح بن مريم من الشرك فقال تعالى (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو
المسيح مريم وقال المسيح يا بني اسرائيل اعبدوا الله ربي وربكم انه من يشرك بالله فقد حرم الله
عليه الجنة وماؤه النار وما للظالمين من أنصار) فهذا يقتضي أن هذا القول من الشرك وذلك
لأنهم مع قولهم ان الله هو المسيح بن مريم فلا يخصونه بالمسيح بل يثبتون أن له وجودا وهو
الاب ليس هو الكلمة التي في المسيح فان عبادتهم اياه معه اشراك وذلك مضموم الى قوله
انه هو وقولهم انه ولده وقد نزه الله نفسه عن هذا وهذا في غير موضع من القرآن نزه نفسه
عن الشريك والولد كما في قوله تعالى (وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في
الملك) وقال (تعالى تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا الذي له ملك السموات
والارض ولم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شئ. فقدرة تقديرا) وقال تعالى
(وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما يصفون)
وأیضا فهذه الاقوال لا تنطبق على ما ذكر فان الذين يقولون انهما اتحدا وصارا شيئا واحدا
يقولون أيضا انما اتحد الكلمة التي هي الابن. والذين يقولون هاجوهر واحد له طبيعتان يقولون
ان المسيح إله وانه الله. والذين يقولون انه حل فيه يقولون حلت فيه الكلمة التي هي الابن وهي
الله أيضا بوجه آخر كما سئذ كرهه. وأيضا فقوله ثالث ثلاثة ليس المراد به الله واللاهوت الذي في
المسيح وجسد المسيح فان أحدا من النصارى لا يجعل لاهوت المسيح وناسوته إلهين ويفصل
الناسوت عن اللاهوت بل سواء قال بالاتحاد أو بالحلول فهو تابع لللاهوت وأيضا فقوله عن

النصارى * ولا تقولوا ثلاثة * ولقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة * قد قيل ان المراد به قول
 النصارى باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد وهو قولهم بالجوه الواحد الذى له الاقانيم
 الثلاثة التى يحملونها ثلاثة جواهر وثلاثة اقانيم أى ثلاث صفات وخواص وقولهم انه هو الله
 وابن الله هو الاتحاد والحلول فيكون على هذا تلك الآية على قولهم بتثليث الاقانيم وهاتان في
 قولهم بالحلول والاتحاد فالقرآن على هذا القول رد في كل آية بمض قولهم كما أنه على القول الاول
 رد في كل آية على صنف منهم والقول الثاني وهو الذي عليه ^(١) أن المراد بذلك
 جعلهم للمسيح إلهاً وأمه إلهاً مع الله كما ذكر ذلك في قوله (يعيسى بن مريم أنت قلت
 للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق)
 الى قوله (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم) الآية ويدل على ذلك قوله
 (لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من إله الا إله واحد وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن
 الذين كفروا منهم عذاب أليم أفلا يتوبون الى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم ما المسيح بن
 مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام) فقوله تعالى ما المسيح
 ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة عقب قوله لقد كفر الذين قالوا
 ان الله ثالث ثلاثة يدل على ان التثليث الذى ذكره الله عنهم اتخاذ المسيح بن مريم وأمه إلهين
 وهذا واضح على قول من حكى عن النصارى انهم يقولون بالحلول في مريم والاتحاد بالمسيح
 وهو أقرب الى تحقيق مذهبهم وعلى هذا فتكون كل آية مما ذكره الله من الاقوال تم جميع
 طوائفهم وتم أيضاً قولهم بتثليث الاقانيم والاتحاد والحلول فتم أصنافهم وأصناف كفرهم ليس
 يختص كل آية بصنف كما قال من يزعم ذلك ولا تختص آية بتثليث الاقانيم وآية بالحلول والاتحاد
 بل هو سبحانه ذكر في كل آية كفرهم للشترك ولكن وصف كفرهم بثلاث صفات وكل صفة
 تستلزم الأخرى انهم يقولون المسيح هو الله ويقولون هو ابن الله ويقولون ان الله ثالث ثلاثة
 حيث اتخذوا المسيح وأمه إلهين من دون الله هذا بالاتحاد وهذا بالحلول وتبين بذلك اثبات
 ثلاث آلهة منفصلة غير الاقانيم وهذا يتضمن جميع كفر النصارى وذلك أنهم يقولون
 الاله جوهر واحد له ثلاثة اقانيم وهذه الاقانيم يحملونها تارة جواهر وأشخاصاً وتارة صفات

وخواصاً فيقولون الوجود الذي هو الاب. والابن الذي هو العلم. وروح القدس التي هي الحياة
 عند متقدميهم والقدرة عند متأخريهم فيقولون موجود حي عالم أو ناطق أو موجود عالم
 قادر لكن يقولون أيضاً أن الكلمة التي هي الابن جوهر وروح القدس أيضاً جوهر وإن
 المتحد بالمسيح هو جوهر الكلمة دون جوهر الاب وروح القدس وهذا مما لا نزاع بينهم فيه
 ومن هنا قالوا كلهم المسيح هو الله وقالوا كلهم هو ابن الله لأنه من حيث أن الاب والابن
 وروح القدس إله واحد وجوهر واحد وقد اتحد بالمسيح كان المسيح هو الله ومن حيث أن
 الاب جوهر والابن جوهر وروح القدس جوهر والذي اتحد به هو جوهر الابن الذي
 هو الكلمة كان المسيح هو ابن الله عندهم. ولأرب أن هذين القولين وإن كان كل منهما متضماً
 لكفر كما ذكره الله فانهما متناقضان إذ كونه هو ينافي كونه ابنه لكن النصارى يقولون هذا
 كلهم ويقولون هذا كلهم كما ذكر الله ذلك عنهم ولهذا كان قولهم معلوم التناقض في بديهة
 العقول عند كل من تصوره فإن هذه الأقسام إذا كانت صفات أو خواصاً وقدر أن الموصوف
 له بكل صفة اسم كما مثله بقولهم زيد الطيب وزيد الحاسب وزيد الكاتب لكن لا يمكن أن
 يعض هذه الصفات يتحد بشيء دون الجوهر ولا أن يعض هذه الصفات يفارق بعضاً فلا يتصور
 مفارقة بعضها بعضاً ولا مفارقة شيء منها للموصوف حتى يقال المتحد بالمسيح بعض هذه الصفات
 وهم لا يقولون ذلك أيضاً بل هم متفقون على أن المتحد به جوهر قائم بنفسه فإن لم يكن جوهر
 إلا جوهر الاب كان جوهر الاب هو المتحد وإن كان جوهر الابن غيره فها جوهر ابن
 منفصلان وهم لا يقولون بذلك والموصوف أيضاً لا يفارق صفاته كما لا يفارقه فلا يمكن أن يقال
 اتحد الجوهر بالمسيح بأقوم العلم دون الحياة إذ العلم والحياة لازمان للذات لا يتصور أن تفارقهما
 الذات ولا يفارقهما واحد منهما ومن هنا قيل النصارى غلطوا في أول مسألة من الحساب الذي
 يلمه كل أحد وهو قولهم الواحد ثلاثة وأما قول بعضهم أحدي الذات ثلاثي الصفات فهم لا
 يكتفون بذلك كما تقدم بل يقولون الثلاثة جواهر والمتحد بالمسيح واحد منها دون الآخر وبهذا
 يتبين أن كل من أراد أن يذكر قولهم على وجه يعقل فقد قال الباطل كقول للتكلميين منهم
 هذا كما تقول زيد الطيب وزيد الحاسب وزيد الكاتب فهم ثلاثة رجال باعتبار الصفات وهم

رجل واحد باعتبار الذات فانه يقال من قول هذا لا يقول بان زيدا الطيب فعل كذا أو اتحد
بكذا أو حل به دون زيد الحاسب والكتاب بل أى شئ فعله أو وصف به زيد الطيب في هذا
المثال فهو الموصوف به زيد الكتاب الحاسب والنصارى يثبتون هذا المثلث في الأقسام مع قولهم
ان المتحد هو الواحد فيجعلون المسيح هو الله لانهم يقولون الموصوف اتحد به ويجعلونه هو
ابن الله لانهم يقولون انما اتحد به الجوهر الذى هو الكلمة أو انما اتحد به الكلمة دون الأب
الذى هو الوجود ودون روح القدس وهما أيضاً جوهران فقد تبين أن قول النصارى بهذا
وبهذا جمع بين التقيضين وهو من أفسد شئ في بداية القول وكل منهما كفر كما كفرهم الله. وأما
قولهم ثالث ثلاثة فاتهم مع ذلك يبدون الأم التي هي والدة الاله عندهم وهذا كفر آخر مستقل
بنفسه غير تثليث الأقسام والاتحاد بالمسيح فالقرآن تناول جميع أصناف كفرهم في هذا
الباب تناولاً تاماً والمقصود هنا التنبية على مضاهاة الجهمية لم دون تفصيل الكلام عليهم
والجهمية الثلاث يضاهاونهم مضاهاة عظيمة لكن المقصود هنا ذكر مضاهاة هؤلاء الذين يقولون
الكلام معنى واحد قائم بذات الرب فيقال أنتم قلتم الكلام معنى واحد لا يتقسم ولا يختلف
وهذا المعنى الواحد هو بسمته أمر ونهى وخبر فجعلتم الواحد ثلاثة وجعلتم الواحد الذى
لا اختلاف فيه ثلاث حقائق مختلفة وهذا مضاهاة قوية لقول النصارى الرب إله واحد جوهر
واحد وهو مع ذلك ثلاثة جواهر فجعلوه واحداً أو جعلوه ثلاثة ثم قلتم هذا الكلام الذى هو
واحد وهو أمر ونهى وخبر ينزل نارة فيكون أمراً ونارة فيكون خبراً ونارة فيكون نهياً وإذا
نزل فكان أمراً لم يكن خبراً وإذا نزل فكان خبراً لم يكن أمراً فانه اذا أنزله الله فكان آية
الكرسى وهى خبر لم يكن آية الدين التى هي أمر وهذا له من أعظم المضاهاة كقول النصارى
ان الجوهر الواحد الذى هو ثلاثة جواهر ثلاثة أقانيم اذا اتحد قائما يكون كلمة وابناً لا يكون
أباً ولا روح قدس فان هؤلاء كما جعلوا الشئ الذى هو واحد يتحد ولا يتحد . يتحد من جهة
كونه كلمة ولا يتحد من جهة كونه وجوداً أجمل أولئك الذى هو كلام واحد ينزل لا ينزل
ينزل من جهة كونه أمراً لا ينزل من جهة كونه خبراً . وأيضاً فاتهم ضاهوا النصارى في تحريف
مسمى الكلمة والكلام فان المسيح سمي كلمة الله لأن الله خلقه بكلمته كن فيكون كما يسمى
متعلق الصفات بأسمائها فيسمى المقدور قدرة والمعلوم علماً وما يرحم به رحمة والمأمور به أمراً

وهذا كثير قد بسطناه في غير هذا الموضع لكن هذه الكلمة تارة يحملونها صفة الله ويقولون هي العلم وتارة يحملونها جوهرًا قائمًا بنفسه وهي المتحد بالمسيح وهؤلاء حرفوا مسمى الكلام فزعموا أنه ليس الا مجرد المعنى وأن ذلك المعنى ليس هو العلم ولا الإرادة ولا ما هو من جنس ذلك ولكن هو شيء واحد وهو حقائق مختلفة لكن ليس في المسلمين من يقول الكلام جوهر قائم بنفسه الا ما يذكر عن النظام أنه قال الكلام الذي هو الصوت جسم من الاجسام وأيضا فهم في لفظ القرآن الذي هو حروفه واشتماله على المعنى لم مضاهاة قوية بالنصاري في جسد المسيح الذي هو متدوخ للالهوت فان هؤلاء متفقون على أن حروف القرآن ليست من كلام الله بل هي مخلوقة كما أن النصاري متفقون على أن جسد المسيح لم يكن من اللاهوت بل هو مخلوق ثم يقولون المعنى القديم لما أنزل بهذه الحروف المخلوقة فهم من يسمى الحروف كلام الله حقيقة كما يسمى المعنى كلام الله حقيقة ومنهم من يقول بل هي كلام الله مجازًا كما أن النصاري منهم من يجعل لاهوتًا حقيقة لاتحاده باللاهوت واختلاطه به. ومنهم من يقول هو عمل اللاهوت ووعاؤه. ثم النصاري يقول هذا الجسد انما عبد لكونه مظهر اللاهوت وأن لم يكن هو اياه ولكن صار هو اياه بطريق الاتحاد وهو محله بطريق الحلول فمظم كذلك وهؤلاء يقولون هذه الحروف ليست من كلام الله ولا يجوز أن يتكلم الله بها ولا يكلم بها بل لا يدخل في قدرته أن يتكلم بها ولكن خلقها فأظهر بها المعنى القديم ودل بها عليه فاستحقت الأكرام والتعظيم لذلك حيث يدخل في حكمه بحيث لا يفصل بينها أو يفصل بأن يقال هذا مظهر هذا ودليله وجعلوا ما ليس هو كلام الله ولا تكلم الله به قط كلامًا لله معظما تمظيم كلام الله كما جعلت النصاري الناسوت الذي ليس هو باله قط ولا هو الكلمة إنما وكلمة وعظموه تمظيم الاله الذي هو كلمة الله عندهم. ومنها أن النصاري على ما حكى عنهم المتكلمون كابن الباقلاني أو غيره ينفون الصفات ويقولون ان الأتائم التي هي الوجود والحياة والعلم هي خواص هي صفات نفسية للجوهر ليست صفات زائدة على الذات ويقولون ان الكلمة هي العلم ليست هي كلام الله فان كلامه صفة فعل وهو مخلوق ققولهم في هذا كقول نفاة الصفات من الجهمية المنزلة وغيرهم وهذا يكون قول بعضهم ممن خاطبه متكلموا الجهمية من النسطورية وغيرهم وعن تفلسف منهم على مذهب نفاة الصفات من المتفلسفة ونحو هؤلاء والا فلا رب ان في النصاري مثبته

للصفات بل غالبية في ذلك كما أن اليهود أيضا فيهم الثبوتة والنفاة والمقصود هنا أن تسميتهم
 للعلم كلمة دون الكلام الذي هو الكلام ثم ذلك العلم ليس هو أمرا مقولا كما تقبل الصفات
 القائمة بالموصوف ضاهاهم في هؤلاء الذين يقولون الكلام هو ذلك المعنى القائم بالذات دون
 الكلام الذي هو الكلام ثم ذلك للمعنى ليس هو المقول من معاني الكلام فحرفوا اسم
 الكلام ومعناه كما حرفت النصارى اسم الكلمة ومعناها وهذا الذي ذكرته من مضاهاة
 هؤلاء النصارى من بعض الوجوه وأيت بعد ذلك الناس قد نهوا على ذلك قال أبو الحسن
 ابن الزاغوني في مسألة وحدة الكلام دليل آخر يقال لهم ما الفرق بينكم في قولكم أن الأمر
 والنهي اثنان وهما واحد والقول بذلك قول صحيح غير مناف للصحة والامكان وبين من
 قال أن الكلمة والناسوت واللاهوت ثلاثة واحد فأن هذا مما اتفقنا على تبجه شرعا وعقلا
 من جهة أن الكلمة غير الناسوت واللاهوت وكذلك الآخرين صفة ومعنى كما أن
 الأمر يخالف النهي صفة ومعنى قال وهذا مما لا يحيد لهم عنه ولا انفصال لهم منه إلا بخلاف
 عاطلة عن صحة لا يصلح مثلها أن يكون شبهة توقف معها وقد قال ابن الزاغوني قبل ذلك
 لو جاز أن يقال أن عين الأمر هو النهي مع كون الأمر يخالف النهي في وضعه ومعناه
 فإن الأمر استدعاء الفعل والنهي استدعاء الترك وموضوع الأمر انما يراد منه تحصيل ما يراد
 بطريق الوجوب أو الندب وموضوع النهي يراد منه مجانبية ما يكره إما بطريق التحريم أو
 الكراهة والتزبه وما يدخل تحت الأمر يقتضي الصحة وما يدخل تحت النهي يقتضي الفساد
 أما بنفسه أو بدليل يتصل به أو يفصل عنه وكذلك من المحال أن يقتضي النهي الصحة أما بنفسه
 أو بدليل يتصل به ولو قال قائل أن النهي عنه نهى عنه لكونه محبوبا عند الناهي عنه والأمور به
 أمر به لكونه مبغوضا عند الأمر به لكان هذا قولاً باطلا يشهد العقل بفساده وبغير جري
 العادة على خلافه وهذا يوجب أن يكون الأمر في نفسه وعينه غير النهي بنفسه وعينه ولو
 ادعى مدعى أن ذلك مقطوع به غير مسوغ حصوله لكان ذلك جائزا ممكنا قلت ما ذكره من
 فساد هذا القول هو كما ذكره لكن يقال له ولما وافقه وأنتم أيضا قد قلتم في مقابلة هؤلاء
 ما هو في الفساد ظاهر كذلك قال ابن الزاغوني في مسألة الحروف والصوت قالوا إذا قلتم أن القرآن
 صوت نذكره بأسماعنا والذي نذكره بأسماعنا عند تلاوة التالى انما هو صوته الذي يحدث

عنه وهو عرض وجد بدم عدمه وعدم بدم وجوده وهو مما يقوم به ويتقدر بقدر حر كاته .
فان قلتم هذا هو القديم فنقول لكم هذا هو صوت الله فان قلتم انم هذا حال لانا فلعلنا
ونتحققه صوت القاري . وان قلتم انه صوت القاري فقد ائزرتم بانه محدث وهو خلاف
قولكم . قال قلنا قولكم ان الصوت الذي نذكره بأسماعنا عند تلاوة التالى للقرآن انما هو صوته
الذي يحدث عنه على ما ذكرتم هو دعوى مسئلة الخلاف بل نقول ان هذا الذي نذكره
بأسماعنا عند تلاوة التالى هو الكلام القديم فلا نسلم لكم ما قلتم وما ذكرتموه من المدم والوجود
بدم المدم والفناء بدم الوجود ليس الامر كذلك بل نقول انه ظهر عند حركات التالى بالآلة
في محل قدرته فأما عدمه قبل وبعد فلا . وأما قولكم انه يتقدر بحر كاته فقد أسلفنا الجواب عنه .
وأما سؤالكم لنا هل هذا الذي نسمعه صوت الله تعالى أم صوت الآدى فقد ذكر أصحابنا
في هذا جوابين أحدهما ما قلنا انه ظهر عند حركات آلات الآدى في محل قدرته من الأصوات
فانما هو القرآن الذي هو كلام الله وليس هو بالمبد ولا منه ولا هو مضاف اليه على طريق
التولد والانفعال ونتائج العقل وانما يضاف الى الله تعالى بقدر ما توجه الاضافة والذي توجه
الاضافة ان يكون قرآنًا وكلامًا لله وقد اتفقنا أن القرآن الذي هو كلام الله قديم غير مخلوق
فوجب لذلك ان نقول ان ما يصل الى السمع هو صوت الله تعالى لانه لا قبل للمبد فيه وهو
جواب حسن مبني على هذا الاصل الذي ثبت بالدلة الجلية القاطعة . والجواب الثاني أنهم قالوا
لما جرت العادة أن زيادة الاصوات تكثر عند كثرة الاعتمادات وقد يختلف الناس في الأداء
فهم من يقول القرآن على وجه لا زيادة فيه بل هو كاف في ايصاله الى السمع على وجه فان
نقص لم يصل وان زاد أكثر منه وصل عما يحتاج اليه اما في رفع الصوت واما في الأداء من
المد والهمز والتشديد الى غير ذلك من حلية التلاوة وتصفية الأداء بالقوة والتحسين فلا غناء
عنه في تحصيل الاستماع وتكملة الفهم فذلك هو القديم وما قارنه مما اقتضى الزيادة في ذلك
بما لو أسقط لما اثر في شيء مما يحتاج اليه من الاستماع والفهم فذلك مضاف الى المبد فهذا يبين
أنه ائترن القديم بالمحدث على وجه يعسر تمييزه الا بدم التلفظ والتأني في التدبر ليصل بذلك
الى مقام الفهم والتمييز لما ذكرناه وهو عند الوصول اليه يعضى العقل بتحصيل مطلوبه . قلت
دعوى أن هذا الصوت المسروع من المبد أو بعضه هو صوت الله أو هو قديم بدعة منكرة

مخالفة لضرورة العقل لم يقلها أحد من أئمة الدين بل أنكرها جمهور المسلمين من أصحاب الإمام أحمد وغيره وإنما قال ذلك شذوثة قليلة من الطوائف وهي أقبح وأنكر من قول الذين قالوا لفظنا بالقرآن غير مخلوق فإن أولئك لم يقولوا صوتنا ولا قالوا أقديم ومع هذا فقد اشتد نكير الإمام أحمد عليهم وتبديمه لهم وقد صنف الإمام أبو بكر المروزي صاحبه في ذلك مصنفًا جمع فيه مقالات علماء الوقت من أهل الحديث والسنة من أصحاب أحمد وغيرهم على إنكار ذلك وقد ذكر ذلك أبو بكر الخلال في كتاب السنة وهذا الذي ذكره ابن الزاغوني عن أصحابه إنما هم أتباع القاضي أبي يعلى في ذلك فإن هذا تصرف القاضي والله ينفرد به وقد كان ابن حامد يقول أن لفظي بالقرآن غير مخلوق على ما ذكر عنه والقاضي أنكر هذا كما ثبت إنكاره عن أحمد وذهب في إنكار ذلك إلى ما ذهب إليه الأشعري وابن الباقلاني وغيرهما أنهم كرهوا أن يقال لفظت بالقرآن وأن القرآن لا يلفظ قالوا لأن التقديم لا يلفظ إذ اللفظ هو الطرح والرمى ولكن يتلى أو يقرأ فإن الأشعري لما ذكر في مقالة أهل السنة أنهم منعوا أن يقال لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق وكان هو وأئمة أصحابه منتسبين إلى الإمام أحمد خصوصًا وإلى غيره من أهل الحديث عموماً في السنة والإنكار على الطائفتين كما اشتهر عن الإمام أحمد وطائفة من الأئمة في زمانه وافقوه على ذلك وفسروه بكراهة لفظ القرآن ووافقهم القاضي أبو يعلى في ذلك ثم إن القاضي وأتباعه يقولون أبلغ من قول من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق وأولئك يقولون أبلغ من قول من قال لفظي بالقرآن مخلوق منع دعوي الطائفتين أتباع أحمد وقد صنف الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر المشهور وكان في عصر أبي الحسن بن الزاغوني الفقيه وفي بلداه مصنفًا يتضمن إنكار قول من يقول إن المسموع صوت لله وأبطل ذلك بوجوه متعددة وكان ما قام به في ذلك المكان والزمان قياماً يفرض رد هذه البدعة وإنكارها وهو من أعيان أصحاب الإمام أحمد وعلمائهم ومن أعلم علماء وقته بالحديث والآثار

(الوجه السابع والسبعون) أنه قد اشتهر بين علماء الأمة وعامتها أن حقيقة قول هؤلاء

أن القرآن ليس كلام الله وهو كما اشتهر بين الأمة وذلك أنهم يصرحون بأن حروف القرآن لم يتكلم الله بها بحال فهذا إقرار منهم بأن نصف مسمي القرآن وهو لفظه ونظمه وحروفه لم يتكلم الله بها فلا يكون كلامه وإن كان قد قال بعض متأخريهم أنها تسمى كلاماً حقيقة

فهم بين أمرين ان أفردا بأنها كلام الله حقيقة مع كونها مخلوقة في غيره بطل أصلهم الذي أقصدوا به قول المنزلة ان الكلام اذا قام بمحل كان كلاما لذلك المحل لا لمن أحدثه وأما المناقاة فأنهم يزعمون أن ليس كلام الله الا معنى واحدا هو الامر بكل شيء والنهي عن كل شيء والخبر عن كل شيء وهذا معلوم الفساد بالضرورة بعد تصوره وهو مستلزم لان تكون معاني القرآن ليست كلام الله أيضا اذا كان هذا الذي ادعوه لاجبوز أن يكون له حقيقة فضلا عن أن يكون صفة لموصوف أو يكون كلاما قتيبن ان الله لم يتكلم عندهم بالقرآن لا بحروفه ولا بمعانيه وهذا امر قاطع لا مندوحة لهم عنه وينضم اليه أيضا ان القرآن للنزل حروفه ومعانيه هم يصرحون أيضا بأنها ليست كلام الله فظاهر أنهم يقولون ان القرآن ليس كلام الله وأما الجهمية المحضة كالمنزلة فهم وان كانوا يقولون ان القرآن مخلوق فأكثروا بطلقون القول بان القرآن كلام الله لكن حقيقة قولهم يعود الى أنه ليس بكلام الله كما يدترف بذلك حذاقهم عند التحقيق من أن الله لم يتكلم ولا يتكلم أو يقولون الاخبار عنه بأنه يتكلم مجاز لا حقيقة فهؤلاء المطةلة لكلم الله في الحقيقة أعظم من أولئك لكن تظاهر هؤلاء بان القرآن كلام الله أعظم من تظاهر أولئك وبذلك يبين ان نفي الكلام عن الله على قول هؤلاء للمنزلة أوكد وأقوى ونفي كون القرآن كلام الله على قول أولئك هو أظهر وأبين لك عند التحقيق فأولئك أيضا يقولون ذلك أيضا فهم أعظم الحاد في الحقيقة في أسماء الله وآياته وأولئك اسخف قولا

(الوجه الثامن والسبعون) انه مازال أئمة الطوائف طوائف الفقهاء وأهل الحديث وأهل الكلام يقولون ان هذا القول الذي قاله ابن كلاب والاشعري في القرآن والكلام من أنه معنى قائم بالذات وان الحروف ليست من الكلام قول مبتدع مخالف لأقوال سلف الأئمة وأئمتها مسبوق بالاجماع على خلافه حتى الذين يحبون الاشعري ويمدحونه بما كان منه من الرد على أهل البدع الكبار من المنزلة والرافضة ونحوهم ويذوبون عنه عند من يذمه ويلبسه ويناصحون عنه من أئمة الطوائف يمتدحون بذلك ويقولون انا نخالفه في ذلك ويحملون ذلك من أقواله المتروكة اذ لكل عالم خطأ من قوله يترك أو يمسكون عن نص هذا القول والدعاء اليه لتعلمهم بما فيه من التناقض والاضطراب واعتبر ذلك بما ذكره أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني والدأبي المال في آخر كتاب صفة سماء عقيدة أصحاب الامام المظلي الشافعي وكافة أهل السنة والجماعة وقد

نقل هدامته الحافظ أبو القاسم بن عساكر في مناقبه الذي سماه بين كذب المفتري فيما ينسب إلى الشيخ
 أبي الحسن الأشعري وجمع فيه ما أمكنه من مناقبه وأدخل في ذلك أموراً أخرى يقوي بها ذلك قال أبو
 محمد الجويني ولم نجد أن المصيب من المجتهدين في الأصول والفروع وأخذوا بحجج التبيين في الأصول
 فإما في الفروع فربما يثاق التبيين وربما لا يثاق ومذهب الشيخ أبي الحسن رحمه الله تصويب المجتهدين
 في الفروع وليس ذلك مذهب الشافعي رضي الله عنه وأبو الحسن أحد أصحاب الشافعي رضي
 الله عنه فإذا خالفه في شيء اعترضنا عنه فيه ومن هذا القليل قوله أن لاصيغة للالفاظ وقتل وبز
 مخالفتها أصول الشافعي رضي الله عنه ونصوصه وربما نسب المبتدعون إليه ما هو بريء عنه كما
 نسبوا إليه أنه يقول ليس في المصنف قرآن ولا في التعبير وكذلك الاستثناء في الإيمان ونفي
 القدرة على الخلق في الأزل وتكفير العوام وإيجاب علم الدليل عليهم قال وقد تصفحت ما تصفحت
 من كتبه فوجدتها كلها خلاف ما نسب إليه ولا عجب أن اعترضوا عليه واقترضوا فانه رحمه
 الله فاضح القدرة وعامة المبتدعة وكاشف عوراتهم ولا حير في من لا يعرف حاسده وقال الشيخ
 الإمام أبو حامد الأسفرائيني في كتابه في أصول الفقه الذي شرح فيه رسالة الشافعي وسماه
 التعليق مسألة في أن الأمر أمر لصيغة أم لقرينة تقتزن به اختلاف الناس في الأمر هل لصيغة
 تدل على كونه أمراً أو ليس له ذلك على ثلاثة مذاهب مذهب أئمة الفقهاء أن ذلك الأمر له
 صيغة تدل بمجرد ما على كونه أمراً إذا انفردت عن القرائن وذلك مثل قول القائل افعل كذا
 وكذا وإذا وجد ذلك عارياً عن القرائن كان أمراً ولا يحتاج في كونه أمراً إلى قرينة هذا مذهب
 مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي وجماعة أهل العلم وهو قول البلخي من المعتزلة وذهب
 المعتزلة بأسرها غير البلخي إلى أن الأمر لاصيغة له ولا يدل اللفظ بمجرد على كونه أمراً وإنما
 يكون أمراً بقرينة تقتزن به وهي الإرادة إلى أن قال وذهب الأشعري ومن تابعه إلى أن الأمر
 هو معنى قائم بنفس الأمر لا يفارق الذات ولا يزايلها وكذلك عنده سائر أقسام الكلام من
 النهي والخبر والاستخبار وغير ذلك كل هذه معان قائمة بالذات لا يزايلها كالقدرة والعلم وغير
 ذلك وسواء هذا في أمر الله وأمر الآدميين إلا أن أمر الله تعالى يختص بكونه قديماً وأمر
 الآدمي محدث وهذه الالفاظ والاصوات ليست عندكم أمراً ولا نهياً وإنما هي عبارة عنه قال
 وكان ابن كلاب عبد الله بن سعيد القطان يقول هي حكاية عن الأمر وخالفه أبو الحسن الأشعري

رحمه الله في ذلك فقال لا يجوز أن يقال لها حكاية لأن الحكاية تحتاج أن تكون مثل الحكى
 ولكن هي عبارة عن الأمر القائم بالنفس وتقرر مذهبهم على هذا فإذا كان هذا حقيقة مذهبهم
 فليس يتصور بيننا وبينهم خلاف في أن الأمر هل له صيغة أم لا فإنه إذا كان الأمر عديم هو
 المعنى القائم بالنفس فذلك المعنى لا يقال أن له صيغة أو ليست له صيغة وإنما قال ذلك في
 الالتقاط إلى آخر كلامه * وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في
 كتابه الذي سماه الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول الزمانى البدع والفضول وذکر
 اثني عشر اماما وهم الشافعي ومالك والثوري وأحمد والبخاري وابن عينة وابن المبارك والاوزاعي
 والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه وأبو زرعة وأبو حاتم قال فيه سمعت الامام أبا منصور
 محمد بن أحمد يقول سمعت الامام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول سمعت الشيخ أبا حامد الاسفرائيني
 يقول مذهبي ومذهب الشافعي وقضاء الأمصار أن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر
 والقرآن كله جبريل عليه السلام مسموعا من الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم سمعه من جبريل
 والصحابة سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي تلووه نحن بالسنتنا وفيما بين الذين
 وما في صدورنا مسموعا ومكتوبا ومخفوضا ومنقوشا وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير
 مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر عليه لعائن الله وللعناته والناس اجمعين * قال الشيخ أبو الحسن
 وكان الشيخ أبو حامد شديد الانكار على الباقين واصحاب الكلام قال أبو الحسن ولم يزل الأئمة
 الشافعية يأنفون ويستنكبون أن ينسبوا إلى الأشعري ويتبرؤن مما ينسب إلى الأشعري مذهبهم عليه ونهون
 اصحابهم واحبابهم عن الحوم حواله على ما سمعت عدة من المشايخ والأئمة منهم الحافظ المؤمن
 ابن أحمد بن علي الساجي يقولون سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا كان الشيخ أبو حامد أحمد
 ابن أبي طاهر الاسفرائيني امام الأئمة الذي طبق الارض علما واصحابا إذا سعى إلى الجمعة من
 قطيعة الكرخ إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالروزي المحاذي للجامع ويقبل على
 من حضر ويقول اشهدوا على بان القرآن كلام الله غير مخلوق كما قاله أحمد بن حنبل لا كما
 يقوله الباقين وتكرر ذلك منه في جمعات فقبل له في ذلك فقال حتى ينتشر في الناس وفي أهل
 الصلاح ويشيع الخبر في البلاد أتني برى تمام عليه يعني الأشعرية وبرى من مذهب أبي بكر
 الباقين فان جماعة من المتفقهة الرباء يدخلون على الباقين خفية فيقرؤن عليه فيفتنون بمذهبه

فاذا رجعوا الى بلادهم اظهروا بدعتهم لا محالة فيظن ظان انهم منى تملوه وأما قلته وأما برى
 من مذهب الباقلاني وعقيدته * قال الشيخ أبو الحسن وسمعت شيخي الامام أبا منصور الفقيه
 الاصبهاني يقول سمعت شيخنا الامام أبا بكر الرازقاني يقول كنت في درس الشيخ أبي حامد
 الاسفرائيني وكان ينهى اصحابه عن الكلام وعن الدخول على الباقلاني قبله ان نرا من
 اصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام فظن اني معهم ومنهم وذ كر قصة قال في آخرها
 ان الشيخ أبا حامد قال لي يا بني بلني أنك تدخل على هذا الرجل يعني الباقلاني فإياك وإياه
 فانه مبتدع يدعو الناس الى الضلالة والا فلا تحضر مجلسي قلت أنا عايد بالله مما قيل
 وتائب اليه واشهدوا على اني لا أدخل عليه * قال وسمعت الفقيه الامام أبا منصور سعد بن
 علي العجلي يقول سمعت عدة من المشايخ والائمة بنفاد اظن الشيخ أبا اسحاق الشيرازي
 احدهم قالوا كان أبو بكر الباقلاني يخرج الى الحمام متبرقا خوفا من الشيخ أبي حامد الاسفرائيني
 قال واخبرني جماعة من الثقات كتابة منهم القاضي أبو منصور يعقوبي عن الامام عبد الله بن
 محمد بن علي هو شيخ الاسلام الانصاري قال سمعت عبد الرحمن بن محمد بن الحسين وهو
 السلي يقول وجدت أبا حامد الاسفرائيني وأبا الطيب الصلوكي وأبا بكر الففال المروزي وأبا
 منصور الحاكم على الانكار على الكلام وأهله قال سمعت أحمد بن أبي رافع وخلفاء يذكرون
 شدة أبي حامد الاسفرائيني على الباقلاني قال الشيخ أبو الحسن الكرجي ومعروف شدة الشيخ
 أبي حامد على أهل الكلام حتى ميز أصول قه الشافعي من أصول الأشعري وعلقه عنه الامام
 أبو بكر الرازقاني وهو غندي وبه اقتدي الشيخ أبو اسحاق الشيرازي في كتابه اللمع والتبصرة
 حتى لو وافق قول الأشعري وجها لأصحابنا ميزه وقال هو قول بعض أصحابنا وبه قالت الاشعرية
 ولم يعدم من أصحاب الشافعي استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقة فضلا عن أصول
 الدين (قلت) أبو محمد الجويني وشيخه أبو بكر الففال المروزي وشيخه أبو زيد المروزي هم أهل
 الطريقة المروزية الخراسانية وأئمتها من أصحاب الشافعي والشيخ أبو حامد الاسفرائيني وأتباعه
 كالقاضي أبي الطيب وصاحبه أبي اسحاق الشيرازي وغيره هم أئمة الطريقة العراقية من أصحاب
 الشافعي وقد ذكر أبو القسم بن عساكر في ترجمة أبي محمد الجويني ما ذكره عبد الغافر الفارسي
 في تاريخ نيسابور في ترجمة الشيخ أبي محمد الجويني في مناقبه وقال سمعت خالي الامام أبا سعيد

يعني عبد الواحد بن عبد الكريم القشيري يقول كان اثنتا في عصره والمحققون من أصحابنا
يقتدون فيه من الكمال والفضل والحصال الحميدة أنه لو نجاز أن يبعث الله نبيا في عصره لما
كان الا هو من حسن طريقته وورعه وزهده وديانته في كمال فضله وذكر عبد النافر أنه كان
أوحده زمانه قال وله في الفقه تصانيف كثيرة الفوائد مثل التبصرة والتذكرة ومختصر المختصر
وله التفسير الكبير المشتمل على عشرة أنواع في كل آية * وأما الشيخ أبو حامد فهو الشافعي
الثالث فإنه ليس بعبد الشافعي مثل أبي العباس بن سريج ولا بعبد أبي العباس مثل الشيخ أبي
حامد حتى ذكر أبو اسحاق في طبقات الفقهاء عن أبي الحسين القندوري أنه كان يقول في
الشيخ أبي حامد أنه أنظر من الشافعي وهذا الكلام وإن كان قد ردت زيادته لكن لولا براعة
أبي حامد ما قال فيه مثل الشيخ أبي الحسين هذا القول قال الشيخ أبو الحسن الكرجي ولا شك
أنه كان أعرف الاصحاب بمناصب الشافعي وأعظمهم بركة في مذهبه وهو أول من كثر شرح
المزني وشعته بالمختلف والمؤلف ونصر فيه مذاهب النلاء وجملة مساهمات الاجتهاد الفقهاء وقد
ذكر أبو القسم بن عساكر فيما ذكره من أصحاب الاشعري جماعة كثيرة ليسوا منهم بل منهم
من هو مشهور بالمناظرة والمعارضة لهم وذكر منهم الشيخ أبا اسحاق الشيرازي قال وكان يظن
به من لا يفهم أنه مخالف للاشعري لقوله في كتابه في أصول الفقه وقالت الاشعرية ان الأمر
لا يمينه له وليس ذلك لأنه لا يعتمد اعتقاده وإنما قال ذلك لأنه خالفه في هذه المسئلة مما انفرد
بها أبو الحسن قال وقد ذكرنا في كتابنا هذا عند فتواه في من خالف الاشعرية واعتقد بتدعيمهم
وذلك أوفى دليل على أنه منهم وقد ذكر هذه الفتوى ونسخها ما قول السادة الحلبة الاثمة
الفقهاء أحسن الله توفيقهم ورضي عنهم في قوم اجتمعوا على لمن فرقة الاشعرية وتكفيرهم
مالذي يجب عليهم في هذا القول فتونا في ذلك منعمين مثنين * الجواب وبالله التوفيق ان كل
من أقدم على لمن فرقة من المسلمين وتكفيرهم فقد ابتدع وارتكب مالا يجوز الاقدام عليه وعلى
الناظر في الأمور أعز الله أنصاره الانكار عليه وتأديبه بما يرتدع هو وأمثاله عن ارتكاب مثله *
وكتب محمد بن علي الدامغاني وبمده الجواب وبالله التوفيق ان الاشعرية أعيان أهل السنة وأنصار
الشريعة اتصبا للرد على المبتدعة من القدرية والرافضة وغيرهم فمن طعن فيهم فقد طعن على
أهل السنة وإذا رفع أمر من يفعل ذلك الى الناظر في أمر المسلمين وجب عليه تأديبه بما يرتدع

به كل أحد * وكتب إبراهيم بن علي الفيروز آبادي بعده جزأين مثله * وكتب محمد بن أحمد الشاشي
قال فهذه أجوبة هؤلاء الأئمة الذين كانوا في عصرهم علماء الأئمة * فأما قاضي القضاة الحنفى الدامغانى
فكان يقال له في عصره أبو حنيفة الثانى * وأما الشيخ الامام أبو اسحاق فقد طبق ذكر فضله
الآفاق * وأما الشيخ الامام أبو بكر الشاشي فلا يخفى محله على منتهى العلم ولا يخفى (قلت)
هذه الفتيا كتبت هي وجوابها في فتنة ابن العسيري لما قدم بغداد فان ملك خراسان محمود بن
سبكتكين كان قد أمر في مملكته بلعن أهل البدع على المنابر فامتنوا وذكر فيهم الاشعرية وكذلك
جرى في أول مملكة السلجوقية الترك وكان الذين سموا في ادخالهم في الغلبة فيهم من سكان
تلك البلاد من الحنفية الكرامية وغيرهم ومن أهل الحديث طوائف وجواب الدامغانى جواب
مطلق فيه رضى هؤلاء وهؤلاء فانه أجاب بأنه من أقدم على لمة فرقة من المسلمين وتكفيرهم
فقد ابتدع وقول مالا يجوز وهذا مما لا ينزع فيه أحد انه من كان من المسلمين لا يجوز تكفيره
إذ المكفر لشخص أو طائفة لا يقول انهم من المسلمين ويكفرهم بل يقول ليسوا بمسلمين *
قال أبو المالى الجوزي ذهب أئمتنا الى أن الدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى والسبيل
الى إثباتها السمع دون قضية العقل قال والذي يصح عندنا حمل الدين على القدرة وحمل العينين
على البصر وحمل الوجه على الوجود (قلت) فانضح ان أئمة الكلاية والاشعرية يثبتون هذه
الصفات فانه خالف أئمتنا ووافق المعتزلة * قال شارح كلامه أبو القاسم بن الانصارى * اعلم ان
مذهب شيخنا أبي الحسن ان الدين صفتان ثابتتان وجود الله سبحانه ونحوه
قال عبد الله بن سعيد قال ومال القاضي أبو بكر في الهداية الى هذا المذهب (قلت) القاضي قد
صرح بذلك في جميع كتبه كالتمهيد والابانة وغيرها * قال وفي كلام أبي اسحاق ما يدل على ان
الثنية في الدين ترجع الى اللفظ لا الى الصفة وهو مذهب أبي العباس القلانسي قال الاستاذ
يعنى أبا اسحاق أما الميتان فبارة عن البصر وكان في العقل ما يدل عليه وأما الوجه واليد فقد
اختلف أصحابنا في الطريق اليها فقال قائلون قد كان في العقل ما يدل على ثبوت صفتين يقع
بأحدهما الاصطفاء بالخلق وبالأخرى الاختيار بالتقريب في التكليم والافهام لكن لم يكن في
العقل دليل على تسميته فورد الشرع ببيانها فسمى الصفة التي يقع بها الاصطفاء بالخلق يد والصفة
التي يقع بها التقريب في التكليم وجها وقالوا لما صح في العقل التفضيل في الخلق والفعل بالمباشرة

والاكرام والتعريب بالاقبال ويجب اثبات صفة له يصح بها ماقلناه من غير مباشرة ولا معاذة
فورد الشرع بتسمية احدهما يدا والاخرى وجها ومن سلك هذا الطريق قال لم يكن في
العقل جواز ورود السمع بأكثر منه وما جهر به عليه من جهة الاخبار فطريقه الآحاد التي
لا توجب العلم ولا يجوز بثبوتها اثبات صفة للقديم وان ثبت منها شيء بطريق يوجب العلم كان
متأولا على الفعل وقال آخرون طريق اثباتها السمع المحض ولم يكن للعقول فيه تأثير واذا قيل
لهم لجواز ورود الشرع بآيات صفات لا يبدل العقل عليها لم يؤمن أن يكون الله على صفات لم
يرد الشرع بها ولا صارت معلومة ووجب على القائل بذلك جواز ورود السمع بصفات الانسان
أجمع لله تعالى اذا لم تكن واحدة منها شبيهة بصفته كان جوابهم أن يقولوا لما أخبر الله المؤمنين
بصفاته وحكم لهم بالايمان بكماله عند المعرفة بها لم يجوز أن يكون له صفة أخرى لا طريق الى
معرفة لا استحالة أن يكون المؤمن مؤمنا مستحق المدح اذا لم يكن عارفا بالله يعني وبصفاته
أجمع فلما وصفتهم بالايمان عند معرفتهم بما ورد من الشرع ثبت أن لاصفة أكثر مما بين الطريق
اليه بالعقل والشرع قال الاستاذ والتحويل على الجواب الاول فان فيه الكشف عن المعنى (قلت)
الجوابان مبنيان على وجوب العلم بجميع صفات الله لكن هل كلنا معلومة بالعقل أو منها ما علم بالسمع
على القولين ومحققوا الاشعية وغيرهم لا يرضون أن يقولوا أنا قطع بآنا علمنا الله بجميع صفاته
أو بانه لا صفة له وراء ما علمناه قال أبو المعالي فن أثبت هذه الصفات السمعية وصار الى انها
زائدة على مادات عليه دلالات العقول استدلل بقوله تعالى (ما منك أن تسجد لما خلقت
ييدي) قالوا ولا وجه لحمل اليمين على القدرة اذ جملة المخترعات مخلوقة بالقدرة ففي الحمل على
ذلك ابطال فائدة التخصيص قال وهذا غير سديد فان العقول قضت بان الخلق لا يقع الا بالقدرة
أو بكون القادر قادرا فلا وجه لاعتقاد خلق آدم بنير القدرة وقال القاضي الآية تدل على اثبات
يدين صفتين والقدرة واحدة فلا يجوز حملها على القدرة قال أبو المعالي وقد قال بعض الاصحاب
الثنية راجعة الى اللفظ لا الى المعنى وانما هي صفة واحدة كما حكيناها عن القلانسي وعن الاستاذ
علي انه كما يبرر باليد عن الاقتدار فكذلك يبرر باليدين عن الاقتدار فقد تقول العرب مالي بهذا
الامر يد ان يعنون مالي به قدرة قال عز وجل (بل يدها ميسوطتان) قال أبو الحسن والقاضي
المراد باليدين في هذه الآية القدرة قلت هذا النقل فيه نظر فكلماهما يقتضي خلافه بل هو

نص في خلاف ذلك قال واجمع أهل التفسير على أن المراد بالأيدي في قوله (أولم يروا أنا خلقنا
لهم مما عملت أيدينا أنعاما) القدرة قال والذي يحقق ما قلناه أن الذي ذكره شيخنا والقاضي
ليس يوصل إلى القطع باثبات صفتين زائدتين على ماعداهما من الصفات ونحن وإن لم ننكر
في قضية العقل صفة سمية لا يدل مقتضى العقل عليها وإنما يتوصل إليها سماعا فيشترط أن يكون
السمع مقطوعا به وليس فيما استدل به الإصحاب قطع والظواهر المحتملة لا توجب العلم وأجمع
المسلمون على منع تقدير صفة مجتهد فيها لله عز وجل لا يتوصل إلى القطع فيها بعقل وليس في الديدن
على ما قلناه شيخنا رحمه الله نظر لا يحتمل التأويل ولا إجماع عليه فيجب تنزيل ذلك على ما قلناه
قال والظاهر من لفظ الديدن حملها على جارحتين فإن استحال حملها على ذلك ومنع من حملها
على القدرة أو النعمة أو الملك فالقول بأنهما محمولتان على صفتين قديمتين لله تعالى زائدتين على
ماعداهما من الصفات تحكم محض (قلت) ثم ذكر الجواب عن حجة تمتعنا بما ليس هذا موضعه فإن
المقصود ليس هو الاستقصاء في إثبات هذه الصفة وفيها إذ قد تكلمنا على ذلك في
موضعه وإنما الغرض التنبيه على تغيير قول الأشعري وأئمة أصحابه وأبو المعالي اعتماد
على مقدمتين باطلتين أحدهما أنه ليس في السمع ما يقطع بثبوت هذه الصفة لأنص ولا إجماع
والثانية للمنع أن يتكلم في الصفات بغير قطع عقلي أو نقلي وادعي الإجماع على ذلك
وهذا باطل كما يقوله من يقول إذا لم يتم القاطع بالثبوت وجب القطع بالانقضاء وهذا مطابق
لما ذكره الأسفرائيني من أن الله معروف بجميع صفاته في الدنيا إما بالعقل على قول قوم من
أصحابه وإما بالعقل والسمع وهذا الذي قالوه خلاف إجماع سلف الأمة وخلاف قول المحققين
من أصحابهم فضلا عن أن يكون في ذلك إجماع فإن القطع بالنفي بلا علم بوجوب النفي كالقطع
بالإثبات بلا علم والواجب أن تعطى الأدلة حقا فما كان قطعيا قطع به وما كان ظاهرا محتملا
قيل أنه ظاهر محتمل وما كان مجتمعا قيل أنه مجمل ولم يقل أحد من الأئمة فضلا عن أن يكون
إجماعا أن ما لم تعلموه من صفات الرب فافوه بل قالوا أمسكوا عن التكلم في ذلك بغير ما ورد
وفرق بين السكوت عما لم يرد وبين النفي فكيف إذا كان النفي لما يكون ظاهرا في الوارد وأبو
المعالي يتكلم بمبلغ علمه في هذا الباب وغيره وكان بارعا في فن الكلام الذي يشترك فيه أصحابه
والمعتزلة وإن كانت المعتزلة هم الأصل فيه لكثرة مطالعته لكتب أبي هاشم ابن الجبائي فاما الكتاب

والسنة واجماع سلف الامة وقول ائمتها فكان قليل المعرفة بها جدا وكلامه في غير موضع يدل على ذلك ولهذا نجده في عامة مصنفاته في أصوله وفروعه اذا اعتمد على قاطع قائما هو ما يديه من قياس عقلي أو اجماع سمى وفي كثير من ذلك ما فيه فاما الكتاب والسنة وأقوال سلف الامة وأئمتها فهو قليل الاعتماد عليها والخبرة بها واعتبره بما ذكره في الرد على الآجري ونحوه من العلماء الذين صنفوا في أبواب السنة والرد على أهل الأهواء وقد ردوا عليهم بالسنة والآثار وذكروا في ذلك أحاديث الصفات فانه قال اعلم ان أهل الحق نابذوا المعتزلة وخالفوهم واتبعوا السمع والشرع وأثبتوا الرؤية والنظر وأثبتوا الصراط والميزان وعذاب القبر ومسئلة منكر ونكير والمعراج والحوض واشتد نكيرهم على من ينسب الى انكار مآثور الاخبار والمستفيض من الآثار في هذه القواعد والمقائد وافقوا على ان الحسن والقيح في احكام التكليف والايجاب والحظر لا يدرك عقلا والمراجع في جميعها الى موارد الشرع وقضايا السمع ولكنهم لما بلغتهم أخبار متشابهة وألفاظ مشككة لم يستبعدوا ان يكون في الاخبار والبين والظاهر والمجمل والمشكك فان الله أخبر ان كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد منه آيات محكمات وأخر متشابهات أعرضوا عن ذكرها ولم يشتغلوا بها والدليل عليه ان أئمة السنة وأخبار الامة بعد صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم لم يورد أحد منهم كتابه الاخبار للتشابهات فلم يورد مالك رضى الله عنه في الموطأ منها شيئا مما أورده الآجري وأمثاله وكذلك الشافعي وأبو حنيفة وسفيان والليث والثوري ولم يفتوا بنقل المشكلات ونبت ناشئة ضرروا بنقل المشكلات وتدوين المتشابهات وتبويب أبواب ورسم تراجم على ترتيب فطرة المخلفات ورسوموا بابا في ضحك الباري وبابا في نزوله وانتقاله وعروجه ودخوله وخروجه وبابا في اثبات الاضرار وبابا في خلق الله آدم على صورة الرحمن وبابا في اثبات القدم والشمس القسط وبابا في اثبات الاصوات والنبات تعالى الله عن قول الزائنين قال وليس يتمم جمع هذه الابواب وتمهيد هذه الانساب الا مشبه على التحقيق أو متلاعب زنديق قال للمعظم لابي الممالى الناقل لكلامه أبو عبد الله القرطبي وهو من أكابر علماء الاشعرية في قول أبي الممالى هذا بعض التحامل وقد أثبتنا في هذا الكتاب معنى شرح الاسماء الحسنی فانه ذكر الصفات في آخره من هذه الاخبار ما صح سنده وثبت نقله ومورده وأضربنا عن كثير منها استثناء عنها

لعدم صحته فليوقف على ما ذكرنا منها نقل الأئمة الثقات لما وحديث النزول ثابت في الامهات خرجه
الثقات الأثبات (قلت) هذا الكلام فيه ما يجب رده أمور عظيمة أحدها ما ذكره عن سبام
أهل الحق فانه دائماً يقول قال أهل الحق وانما يعني أصحابه وهذه دعوى يمكن كل أحد ان يقول
لأصحابه مثلها فان أهل الحق الذين لا رب فيهم المؤمنين الذين لا يجتمعون على ضلالة فاما ان يفرّد
الانسان طائفة منتسبة الى متبوع من الامة ويسميا أهل الحق ويشعربان كل من خالفها في شيء فهو
من أهل الباطل فهذا حال أهل الاهواء والبدع كالخوارج والمعتزلة والرافضة وليس هذا من فعل أهل
السنة والجماعة فانهم لا يصفون طائفة بأنها صاحبة الحق مطلقاً الا للمؤمنين الذين لا يجتمعون على ضلالة
قال الله تعالى (ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم) وهذا
نهاية الحق والكلام الذي لا رب فيه انه حق قول الله وقول رسوله الذي هو حق وآت
بالحق قال تعالى (والله يقول الحق) وقال تعالى (قوله الحق) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج من بينهما الا حق يعني شقته فأهل الحق هم أهل الكتاب
والسنة وأهل الكتاب والسنة على الاطلاق هم المؤمنون فليس الحق لازماً لشخص بعينه اذا را
منه حيث ما دار لا يفارقه قط الا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ لا معصوم من الاقرار
على الباطل غيره وهو حجة الله التي أقامها على عباده وأوجب اتباعه وطاعته في كل شيء على
كل أحد وليس الحق أيضاً لازماً لطائفة دون غيرها الا للمؤمنين فان الحق يلزمهم اذ لا يجتمعون
على ضلالة وما سوى ذلك فقد يكون الحق فيه مع الشخص أو الطائفة في أمر دون أمر وقد
يكون المختلفان كلاهما على باطل وقد يكون الحق مع كل منهما من وجه دون وجه فليس لاحد
ان يسمى طائفة منسوبة الى اتباع شخص كائناً من كان غير رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأنهم أهل الحق اذ ذلك يقتضي ان كل مأم عليه فهو حق وكل من خالفهم في شيء من سائر
المؤمنين فهو مبطل وذلك لا يكون الا اذا كان متبوعهم كذلك وهذا معلوم بالاطلاق لا بالانفراد
من دين الاسلام ولو جاز ذلك لكان اجماع هؤلاء حجة اذا ثبت أنهم هم أهل الحق ثم هو
يذكر أنتم الذين جعلهم أهل الحق ثم يخالفهم ويخطئهم كما صنع في مسألة الصفات الخيرية
وغيرها مع أنهم فيها أقرب الى الحق منه فكيف يسوغ لهم ان يخالفوا من شهد لهم بأنهم
أهل الحق فيما اختلف فيه الناس من أصول الدين وله في ذلك شبه قوي ببعض أئمة الرافضة

الذين كانوا بالشام يقال له ابن العود^(١) رأيت له فتاوى يدعي فيها في غير موضع ان الطائفة الحقّة هم أتباع المصوم المنتظر وبحجج باجماع الطائفة الحقّة بناء على ان قولهم مأخوذ عن المصوم الذي لا يعرفه أحد ولم يسمع له بخبر ولا وقع له على عين ولا أثر حتى انه قال اذا تنازعوا في مسئلة على قولين أحدهما يعرف قائله دون الآخر فالقول الذي لا يعرف قائله هو الحق لان في أهله الامام المصوم ثم رأيت يخالف أصحابه ويرد عليهم في مواضع فابن مخالفتهم والرد عليهم من دعوى أنهم الطائفة الحقّة الذين لا يتفقون على باطل وكذلك دعاوى كثير من أهل الاهواء والضلال أنهم المحقون أو أنهم أهل الله أو أهل التحقيق أو اولياء الله حتى توقف هذه الماني عليهم دون غيرهم ويكونون في الحقيقة الى أعداء الله أقرب وإلى الابطال أقرب منهم الى التحقيق بكثير هؤلاء لم شبه قوى بما ذكره الله عن اليهود والنصارى من قوله (وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى تلك أمانيهم قل ها توبوا برهانكم ان كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء. وهم يتلون الكتاب كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون) وقوله تعالى (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق يغفلن يشاء ويغيب من يشاء والله ملك السموات والارض وما بينهما واليه المصير) * الثاني انه ذكر عنهم أنهم اتبعوا السمع والشرع وهو قد ذكر في أصولهم التي بها صاروا أهل الحق عندهم انه لم يثبت لله صفة بالسمع بل انما ثبت صفاته بالعقل المجرد وان الذين أثبتوا ما جاء في القرآن منهم من أثبت بالعقل ومنهم من أثبت بالسمع ورد هو على الطائفتين فأى اتباع للسمع والشرع اذا لم يثبت به شيء من صفات الله بالشرع بل وجوده كعدمه فيما أثبتوه ونفوه من الصفات فأثبتهم كانوا يثبتون الصفات بالسمع وبالعقل أو بالسمع ويجعلون العقل مؤكدا في الفهم في ذلك فابن اتباعهم للسمع والشرع وقد عزله عن الحكم به والاحتجاج به والاستدلال به * الثالث قوله يشتد تكريمهم على من ينتسب الى انكار ما ثور الاخبار والمستفيض من الآثار فيقال له اذا لم يستفد منها ثبوت معناها فأى انكارها أبلغ من ذلك وانت قد ذكرت لمعارضهم عنها وقلت

فيها من القرية ماسند كرمه فهل الانتكار لأثور الاخبار ومستفيضها الامن جنس ما ذكره
 في هذا الكلام الرابع ما ذكره انهم يفتنون ما يثبتونه من أمر الآخرة فيقال لهم هذا يثبتونه
 على وجه الجملة اثباتا يشركهم فيه آحاد العوام ولا يعلمون من تفصيل ذلك ما يجاب به أدنى السائلين
 وليس في كتبهم ما في ذلك من الاحاديث التي وصف بها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولهذا
 يجهل بذلك من أقل الناس علما بها أو يجهل مرتابين فيها أو مكذبين فأى تعظيم يمثل هذا وأي
 مزية بهذا على اوساط العوام أو ادغام بل كثير من عوام المؤمنين يؤمن بتفاصيل هذه
 الامور ويعلم منها مما أخبر به الشارع فليس مذكورا في أصول هؤلاء وانما القضية على عموم
 المؤمنين بان يكون الانسان أو الطائفة من أهل العلم الذي لا يوجد عند عموم المؤمنين وليس
 فيما ذكره من هذه الاصول ذلك الخامس الحجة انهم نفوا التحسين والتفصيل العقلي وجعلوا أحكام
 الاقبال لا تنقي الامن الشرع فانه بين بذلك تعظيمهم للشرع واتباعهم له وانهم لا يعلمون عنه
 ليثبت بذلك تسننهم وهذا الاصل هو من الاصول المبتدعة في الاسلام لم يقل أحد من سلف
 الامة وأثبت ان العقل لا يحسن ولا يفسح أو انه لا يعلم بالعقل حسن فعل ولا قبحه بل النزاع
 في ذلك حادث في حدود المائة الثالثة ثم النزاع في ذلك بين فقهاء الامة واهل الحديث
 والكلام منها فاما من طائفة الاوى متنازعة في ذلك ولعل أكثر الامة تخالف في ذلك وقد كتبنا
 في غير هذا الموضع فصل النزاع في هذه المسألة وبحثنا ماع هؤلاء فيها من الحق وماع هؤلاء
 فيها من الحق ثم يقال لو كانت هذه المسألة حقا على الاطلاق فليس لك ولا لصحابك فيها حجة
 نافية بل عمدتك وعمدة القاضي ونحوكما على مطالبة الخصم بالحجة والقدح فيما بيده والقدح
 في دليل المتنازع ان صح لا يوجب العلم بانتفاء قوله ان لم يقم على التفي دليل وعمدة امام المتأخرين
 ابن الخطيب الاستدلال على ذلك بالجبر وهو من أفسد الحجج فان الجبر سواء كان حقا أو باطلا
 كما لا يطل الحكم الشرعي لا يثبت ثبوت أحكام معلومة بالعقل كما لا يثبت الاحكام التي يثبتها
 الشارع وعمدة الآمدي بعده ان الحسن والتفصيل عرض والمرض لا يقوم بالمرض وهذا من
 المغالط التي لا يستدل بها الا جاهل أو مغالط فانه يقال في ذلك ما يقال في سائر صفات الاعراض
 وغايتها أن يكون كلاهما قائما بمحل المرض ونفى الحكم المعلوم بالعقل مما عده من بدع الاشعري
 التي احدها في الاسلام علماء أهل الحديث والفقهاء والسنة كأبي نصر السجزي وأبي القاسم سعد

ابن علي الزنجاني دع من سوام * السادس تسميته الاخبار التي أخبر بها الرسول عن ربه اخبارا
متشابهة كما يسمون آيات الصفات متشابهة وهذا كما يسمى الغزلة الاخبار المثبتة للقدر متشابهة
وهذه حال أهل البدع والاهواء الذين يسمون ما وافق آراءهم من الكتاب والسنة محكما وما
خالف آراءهم متشابهة وهؤلاء كما قال تعالى (ويقولون آمنا بالله وبآل رسول وأطعنا ثم يتولى فريق
منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين وإذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق
منهم معرضون وإن يكن لهم الحق يأتوا اليه مذعنين أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف
الله عليهم ورسوله) وكما قال تعالى (وؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض) وكما قال تعالى
(فتقطعوا أئمنهم بينهم زبرا كل حزب بما لديهم فرحون) السامع قياسه لما سماه المتشابهة في الاخبار
على التشابه في آي الكتاب ليحققه به في الاعراض عن ذكره وعدم الاشتغال وحاشا لله أن
يكون في كتاب الله ما امر المسلمون بالاعراض عنه وعدم التشاغل به أو أن يكون سلف
الامة وانتمها اعرضوا عن شيء من كتاب الله لاسيما الآيات المتضمنة لذكر اسماء الله وصفاته فما
منها آية الا وقد روي الصحابة فيما يوافق معناها ويفسروه عن النبي صلى الله عليه وسلم وتكلموا
في ذلك بما لا يحتاج معه الى مزيد كقوله تعالى (وما قدروا الله حق قدره والارض جميعا قبضته
يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) فان المتأخرين وإن كان فيهم من حرف فقال قبضته قدرته
وبيمينه بقوته أو قسمه أو غير ذلك فقد استفاضت الاحاديث الصحيحة التي رواها خيار الصحابة
وعلمائهم وخيار التابعين وعلمائهم بما يوافق ظاهر الآية ويفصل المعنى كحديث أبي هريرة المتفق عليه
وحديث عبد الله بن عمر المتفق عليه وحديث ابن مسعود في قصة الخبر المتفق عليه وحديث ابن
عباس الذي رواه الترمذي وصححه وغير ذلك وكذلك انه خلق آدم بيديه وغير ذلك من الآيات *
الثامن قوله والدليل عليه ان أئمة السنة واخيار الامة بعد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم لم يودع
احد منهم كتابه الاخبار المتشابهات فلم يورد مالك رضي الله عنه في الموطأ منها شيئا كما أورده
الآجري وأمثاله وكذلك الشافعي وأبو حنيفة وسفيان والليث والثوري ولم يستوا بنقل المشكلات
فان هذا الكلام لا يقوله إلا من كان من أئمة الناس عن معرفة هؤلاء الأئمة وما يقولوه وضمنوه
وقوله رجم بالتيب من مكان بعيد فان قل هؤلاء الأئمة وأمثالهم لهذه الأحاديث بما يعرفه
من له أدني نصيب من معرفة هؤلاء الأئمة وهذه الأحاديث عن هؤلاء وأمثالهم أخذت

وعم الذين أدوها إلى الأمة والكذب في هذا الكلام أظهر من أن يحتاج إلى بيان لكن قائله لم يعتمد الكذب ولكنه كان قليل المعرفة بحال هؤلاء. وظن أن نقل هذه الأحاديث لا يفعله إلا الجاهل الذين يسميهم المشبهة أو الزنادقة وهؤلاء برآء عنده من ذلك فتركب من قلة علمه بالحق ومن هذا الظن الناشئ عن الاعتقاد الفاسد هذا الكلام الذي فيه من القرية والجهل والضلال مالا يخفى على أدنى الرجال. التاسع قوله لم يورد مالك في الموطأ منها شيئاً وقد ذكر أحاديث النزول وأحاديث الضحك فيما أنكره ومن المعلوم أن حديث النزول من أشهر حديث في موطأ مالك رواه عن أجمل شيوخه ابن شهاب عن هرون عن أجمل شيوخه أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي عبد الله الأعمش عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل فيقول من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له وقد رواه أهل الصحاح كالبخاري ومسلم من طريق مالك وغيره وأحاديث النزول متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواها أكثر من عشرين نفساً من الصحابة بمحض بعضهم من بعض وللمستمع لها منهم يصدق الحديث بها ويقره ولم ينكرها منهم أحد ورواه أئمة التابعين وعامة الذين ساءم من الأئمة وروا ذلك وأودعوه كتبهم وأنكروا على من أنكره قال شارح الموطأ الشرح الذي لم يشرح أحد مثله إلا ما أبو عمر ابن عبد البر هذا حديث ثابت فن جهة الثقل صحيح الإسناد لا يختلف أهل الحديث في صحته قال وهو حديث منقول من طرق سوى هذه من أخبار المدول عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة وهو من حجته على المعتزلة في قولهم أن الله في كل مكان وليس على العرش وبسط الكلام في ذلك وكذلك أحاديث الضحك متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواها الأئمة وروى مالك في الموطأ منها حديثه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل في سبيل الله فيستشهد وقد أخرجه أهل الصحاح من حديث مالك وغير مالك ورواه أيضاً سفيان الثوري الإمام عن أبي الزناد وحدث به وقد روى صاحباً الصحيحين منها قطعة مثل هذا الحديث ومثل حديث أبي هريرة وحديث

أبي سعيد الطويل المشهور وفيه فلا يزال يدعوا الله حتى يضحك الله منه فإذا ضحك الله منه قال له أدخل الجنة ورواه أعلم التابعين بإجماع المسلمين سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وغير سعيد أيضا ورواه عنه الزهري وعنه أصحابه وفي هذا الحديث فيأتيهم الله في صورة غير صورته التي يعرفون فيقولون نمود بالله منك هذا مكانا حتى يأتينا ربنا فإذا جاء ربنا عرفناه فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون وهذا الحديث في الصحيحين من طريق أخرى عن أبي سعيد من رواية الليث بن سعد بإمام المسلمين وغيره الذي زعم أنه لم يكن يروي هذه الأحاديث وفيه ألفاظ عظيمة أبلغ من الحديث الأول كقوله فيرفعون رؤسهم وقد تحول في صورته التي رأوه فيها أول مرة وقوله فيه فيكشف عن ساقه وقوله فيقول الجبار بقيت شفاعة فيقبض قبضة من النار يخرج أقواما قد امتحشوا وقد روى مالك أيضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق عرشه إن ربحته سبقت غضبي وقد أخرجه أصحاب الصحيح كالبخاري من طريقه وطريق غيره وروي البخاري في صحيحه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يقبض يوم القيامة الأرضين وتكون السموات بيمينه ثم يقول أنا الملك رواه سعيد عن مالك وقد روى مالك في موطئه عن زيد بن أسلم عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه أخبره عن مسلم بن يسار الجني أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية (واذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا) الآية فقال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك وتعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للجنة وبمثل أهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للنار وبمثل أهل النار يعملون فقال رجل يا رسول الله فقيم العمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تبارك وتعالى إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار وهذا الحديث إنما رواه أهل السنن والمساند كابن داود والترمذي والنسائي وقال حديث حسن وقد قيل إن أسناده منقطع وإن راويه مجهول

ومع هذا فقد رواه مالك في الموطأ مع أنه أبلغ من غيره لقوله ثم مسح ظهره يمينه فاستخرج منه ذرية ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية ومن العجب أن الأجرى يروي في كتاب الشربة له من طريق مالك والثوري والليث وغيرهم فلو تأمل أبو المعالي وذويه الكتاب الذي أنكروه لوجدوا فيه ما يخصهم ولكن أبو المعالي مع فرط ذكائه وحرصه على العلم وعلو قدره في فقهه كان قليل المعرفة بالأثار النبوية ولعله لم يطالع الموطأ بحال حتى يعلم ما فيه فانه لم يكن له بالصحيحين البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي والترمذي وأمثال هذه السنن علم أصلا فكيف بالموطأ ونحوه وكان مع حرصه على الاحتجاج في مسائل الخلاف في الفقه انما عمدته سنن أبي الحسن الدارقطني وأبو الحسن مع تمام امامته في الحديث فانه انما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه ويجمع طرقها فانها هي التي يحتاج فيها الى مثله فاما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما فكان يستغنى عنها في ذلك فلماذا كان مجرد الاكتفاء بكتابه في هذا الباب يورث جملا عظيما باصول الاسلام واعتبر ذلك بأن كتاب أبا المعالي الذي هو نخبه عمره (نهاية المطلب) في دراية المذهب ليس فيه حديث واحد معزو الى صحيح البخاري الاحديث واحد في البسمة وليس ذلك الحديث في البخاري كما ذكره وثقة علمه وعلم امثاله باصول الاسلام اتفق اصحاب الشافعي على انه ليس لهم وجه في مذهب الشافعي فاذا لم يسوغ اصحابه ان يعتمد بخلافهم في مسألة من فروع الفقه كيف يكون حالم في غير هذا واذا اتفق اصحابه على انه لا يجوز ان يتخذ اماما في مسألة واحدة من مسائل الفروع فكيف يتخذ اماما في أصول الدين مع العلم بانه انما نبه قدره عند الخاصة والعامة بتبحره في مذهب الشافعي رضي الله عنه لان مذهب الشافعي مؤسس على الكتاب والسنة وهذا الذي ارتفع به عند المسلمين غاية فيه انه يوجد منه نقل جمه أو بحث فظن له فلا يحمل اماما فيه كالأئمة الذين لهم وجوه فكيف بالكلام الذي نص الشافعي وسائر الأئمة على انه ليس بعد الشرك بالله ذنب أعظم منه وقد بينا ان ما جعله أصل دينه في الارشاد والشامل وغيرها هو بعينه من الكلام الذي نصت عليه الأئمة ولهذا روى عنه ابن طاهر انه قال وقت الموت لقد خضت البحر الخضم وخليت أهل الاسلام وعلومهم ودخلت في الذي نهوني عنه والآن ان لم يدركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني وها أنا أموت على عقيدة أمي أو عقائد عجائز نيسابور (وقال) أبو عبد الله الحسن بن الدباس الرستمي حكى لنا

الامام أبو الفتح محمد بن علي الطبري الفقيه قال دخلنا على الامام أبي المعلى الجوزي فمودة
 في مرضه الذي مات فيه بنيسابور فاقعد فقال لنا اشهدوا علي اني رجعت عن كل مقالة قلها
 أخالف فيها ما قال السلف الصالح عليهم السلام واني أموت على ما يموت عليه عجايز نيسابور وعامة
 المتأخرين من أهل الكلام سلكوا خلفه من تلامذته وتلامذة تلامذته وتلامذة تلامذة
 تلامذته ومن بعدهم وقلعة علمه بالكتاب والسنة وكلام سلف الأمة بظن ان أكثر
 الحوادث ليست في الكتاب والسنة والاجماع ما يدل عليها وانما يعلم حكمها بالقياس كما يذكر
 ذلك في كتبه ومن كان له علم بالنصوص ودلائلها على الاحكام علم ان قول أبي محمد بن حزم وامثاله
 ان النصوص تستوعب جميع الحوادث اقرب الى الصواب من هذا القول وان كان في طريقة
 هؤلاء من الاعراض عن بعض الأدلة الشرعية ما قد يسمى قياسا جليا وقد يحمل من دلالة
 اللفظ مثل غوى الخطباء والقياس في معنى الاصل وغير ذلك ومثل الجود على الاستصحاب
 الضيف ومثل الاعراض عن متابعة أئمة من الصحابة ومن بعدهم ما هو معيب عليهم وكذلك
 القدح في اعراض الأئمة لكن النرض ان قول هؤلاء في استيعاب النصوص للحوادث وان الله
 ورسوله قد بين للناس دينهم هو اقرب الى العلم والايمان الذي هو الحق بمن يقول ان الله لم يبين
 للناس حكما أكثر مما يحدث لهم من الاعمال بل وكلهم فيها الى الظنون المتقابلة والاراء المتعارضة
 ولا رب ان هذا سبب كله ضعف العلم بالأثار النبوية والآثار السلفية والا فلو كان لأبي المعلى
 وامثاله بذلك علم راسخ وكانوا قد عضوا عليه بضرس قاطع لكانوا ملحقين بأئمة المسلمين لما كان
 فيهم من الاستعداد لاسباب الاجتهاد ولكن اتبع أهل الكلام المحدث والرأي الضيف للظن
 وما تهوى الانفس الذي ينقص صاحبه الى حيث جملة الله مستحقا لذلك وان كان له من الاجتهاد
 في تلك الطريقة ما ليس لغيره فليس الفضل بكثرة الاجتهاد ولكن بالهدى والسداد كما جاء في
 الأثر ما ازداد مبتدع اجتهدا الا ازداد من الله بمسداً وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في
 الخوارج (يحق أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية) ويوجد لاهل البدع من أهل
 القبلية لكثير من الرافضة والقدرية والجمعية وغيرهم من الاجتهاد ما لا يوجد لأهل السنة في
 العلم والعمل وكذلك لكثير من أهل الكتاب والمشركين لكن انما يراد الحسن من ذلك كما

قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى (ليلوكم أيكم أحسن عملا) قال أخلصه وأصوبه فقيل له
يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه فقال ان السمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا
ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون
على السنة . وأما الشافعي رضي الله عنه فقد روى الاحاديث التي تتعلق بفرض كتابه مثل
حديث النزول وحديث معاوية بن الحكم السلمي الذي فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
للجارية أين الله قالت في السماء قال من أنا قالت انت رسول الله قال اعتقها فانها مؤمنة وقد
رواه مسلم في صحيحه . بل روى في كتابه الكبير الذي اختصر منه مسنده من الحديث ما هو
من أبلغ احاديث الصفات ورواه باسناد فيه ضعف فقال اخبرنا ابراهيم بن محمد قال حدثني
موسى بن عبيدة حدثني أبو الازهر معاوية بن اسحاق بن طلحة عن عبيد الله بن عميرة سمع
أنس بن مالك يقول أتني جبريل بمراة بيضاء فيها نكتة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ما هذه قال هذه الجملة فضلت بها انت وأنتك فالتاس لكم فيها تبع
اليهود والنصارى ولكم فيها خير وفيها ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يدعو الله بخير الا استجيب
له وهو عندنا يوم المزيذ قال النبي صلى الله عليه وسلم يا جبريل وما يوم المزيذ قال ان ربك اتخذ
في الفردوس واديا أفجع فيه كتب مسك فاذا كان يوم الجمعة أنزل الله عز وجل ما شاء من
ملائكته وحوله منابر من نور عليها مقاعد للنبين وحفت تلك المنابر بمنابر من ذهب مكللة
بالياقوت والزبرجد عليها الشهداء والصديقون ويجلس من ورائهم على تلك الكتب فيقول الله
عز وجل لهم أنا ربكم قد صدقكم وعدى فاسألوني أعطكم فيقولون ربنا نسألك رضوانك فيقول
قد رضيت عنكم ولكم على ما تنتمين ولدي مزيد فهم يحبون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه زهم من خير
وهو اليوم الذي استوى ربكم على العرش فيه وفيه خلق آدم وفيه تقوم الساعة . وأما ما رواه الثوري
والليث بن سعد وابن جريج والاوزاعي وحامد بن سلمة وحامد بن زيد وسفيان بن عيينة ونحوهم
من هذه الاحاديث فلا يحصيه الا الله بل هؤلاء عليهم مدار هذه الاحاديث من جهتهم أخذت
وحامد بن سلمة الذي قال ان مالكا احتذا موطأه على كتابه هو قد جمع احاديث الصفات لما
أظهرت الجمعية انكارها حتى ان حديث خلق آدم على صورته أو صورة الرحمن قد رواه هؤلاء
الأئمة ورواه الليث بن سعد عن ابن عجلان ورواه سفيان بن عيينة عن أبي الزناد ومن طريقه

رواه مسلم في صحيحه ورواه الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ولقطه خلق آدم على صورة الرحمن مع أن الاعمش رواه مسندًا فإذا كان الأئمة يروون مثل هذا الحديث وأمثاله مرسلًا فكيف يقال أنهم كانوا يمتنعون عن روايتها والحديث هو في الصحيحين من حديث معمر عن همام عن أبي هريرة وفي صحيح مسلم من حديث قتادة عن أبي أيوب عن أبي هريرة وقد روى عن ابن القاسم قال سألت مالكًا عن من يحدث الحديث أن الله خلق آدم على صورته والحديث أن الله يكشف عن ساقه يوم القيامة وأنه يدخل في النار يده حتى يخرج من أراد فأنكر ذلك أنكارًا شديدًا ونهى أن يتحدث به أحد (قلت) هذان الحديثان كان الليث بن سعد يحدث بهما فالأول حديث الصورة حدث به عن ابن عجلان والثاني هو في حديث أبي سعيد الخدري الطويل وهذا الحديث قد أخرجاه في الصحيحين من حديث الليث والأول قد أخرجاه في الصحيحين من حديث غيره وابن القاسم إنما سأل مالكًا لأجل تحديث الليث بذلك فيقال أما أن يكون ما قاله مالك مخالفا لما فعله الليث ونحوه أو ليس بخالف بل يكره أن يتحدث بذلك أن يفتنه ذلك ولا يحمل عقله كما قال ابن مسعود ما من رجل يحدث قوما حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم وقد كان مالك يترك رواية أحاديث كثيرة لكونه لا يأخذ بها ولم يتركها غيره فله في ذلك مذهب فتاية ما يستدل لمالك أن يقال كره أن يتحدث بذلك حديثا فتن المستمع الذي لا يحمل عقله ذلك وأما أن قيل أنه كره التحدث بذلك مطلقا فهذا مردود على من قاله فقد حدث بهذه الأحاديث من هم أجل من مالك عند نفسه وعند المسلمين كعبد الله بن عمر وأبي هريرة وابن عباس وعطاء ابن أبي رباح وقد حدث بها نظراؤه كسفيان الثوري والليث بن سعد وابن عينة والثوري أعلم من مالك بالحديث وأحفظه له وهو أقل غلطا فيه من مالك وإن كان مالك يقي من يحدث عنه وأما الليث فقد قال فيه الشافعي كان أقفه من مالك إلا أنه ضيعه أصحابه في الجملة هذا كلام في حديث مخصوص أما أن يقال إن الأئمة أعرضوا عن هذه الأحاديث مطلقا فهذا بهتان عظيم* العاشر أن هؤلاء الذين سبهم وسائر أئمة الإسلام كانوا كلهم متينين لموجب الآيات والأحاديث الواردة في الصفات مطبقين على ذم الكلام الذي جئ عليه أبو المالئ أصول دينه وزعم أنه أول ما أوجبه الله على المبد بحد البلوغ وهو ما استدل به على حدوث الأجسام بقيام الاعراض

بها حتى ان شيخه أبا الحسن الأشعري ذكر اتفاق الأنبياء وأتباعهم وسلف هذه الأمة على
 تحريم هذه الطريقة التي ذكر أبو المعالي أنها أصل الايمان وبها ونحوها عارض هذه الأحاديث
 وقد كتبنا كلام الأشعري وغيره في ذلك في كتاب (بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم
 الكلامية) لما استدلوا بالآراء بالحركة على حدوث ما قامت به في إثبات حجة الدلالة على نفي التحيز
 عندهم ولكن علمه بحالهم كعلمه بذهابهم في آيات الصفات وأحاديث الصفات حيث اعتقد أن
 منذهبهم إصرار حروفها مع نفي دلالتها على ما دلت عليه من الصفات فهذا الضلال في معرفة رأيهم
 كذلك الضلال في معرفة روايتهم وقولهم في شيئين. في الكلام الذي كان ينتحلوه. وفي النصوص
 الواردة عن الرسول فقد حرفوا مذهب الأئمة في هذه الاصول الثلاثة كما حرفوا نصوص
 الكتاب والسنة. الحادي عشر أن الذي أوجب لهم جمع هذه الأحاديث وتبويبها ما أحدثت
 الجهمية من التكذيب بموجبهما وتعطيل صفات الرب المستزمنة لتعطيل ذاته وتكذيب رسوله
 والسابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان وما صنّفوه في ذلك من الكتب وبوبوه أبوابا مبتدعة
 يردون بها ما أنزله الله على رسوله ويخالفون بها صرائح المقول وصحاح المقول وقد أوجب الله
 تعالى تبليغ ما بعث به رسوله وأمر ببيان العلم وذلك يكون بالمخاطبة تارة وبالمكاتبة أخرى فإذا
 كان المتدعون قد وضعوا الخلاف في كتب فإن لم يكتب العلم الذي بعث الله به رسوله في
 كتب لم يظهر الخلاف ذلك ولم يحصل تمام البيان والتبليغ ولم يعلم كثير من الناس ما بعث الله به
 رسوله من العلم والايمان المخالف لأقوال الملحدين المخرفين وكان جمع ما ذكره النبي صلى الله
 عليه وسلم وأخبر به عن ربه أهم من جمع غيره. الثاني عشر أن أبا المعالي وأمثاله يضعون كتب
 الكلام التي تلقوا أصوله عن المعتزلة والمتفلسفة ويوبون أبوابا ما أنزل الله بها من سلطان
 ويتكلمون فيها بما يخالف الشرع والمقل فكيف ينكرون على من يصف ويؤلف ما قاله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون لهم بإحسان. والاصول التي يقردها هي أصول جهم
 ابن صفوان في الصفات والقدر والارجاء وقد ظهر ذلك في أتباعه كالدعي المنري في مرشدته
 وغيره فإن هؤلاء في القدر يقولون بقول جهم يميلون إلى الجبر وفي الارجاء يقول جهم أيضا
 لأن الايمان هو المعرفة وأما في الصفات فهم يخالفون جهما والمعتزلة فهم يثبتون الصفات في
 الجملة لكن جهم والمعتزلة حقيقة قولهم نفي الذات والصفات وإن لم يقصدوا ذلك ولم يمتدوه

وهؤلاء حقيقة قولهم اثبات صفات بلا ذات وان لم يعتقدوا ذلك وقصدوه ولهذا ممتنعون
لكن هم خير من المعتزلة ولهذا اذا حقق قولهم لاهل الفطر السليمة يقول أحدهم فيكون الله
شيعيا وشبهه خيال الجسم مثل ما يكون من ظله على الارض وذلك هو عرض فيعلمون أن
من وصف الرب بهذه السلوب مثل قولهم لا داخل العالم ولا خارجه ونحوه فلا يكون الله على
قوله شيئا قائما بنفسه موجودا بل يكون كالخيال الذي يشبهه الذهن من غير أن يكون ذلك
الخيال قائما بنفسه ولا رب أن هذا حقيقة قول هؤلاء الذين يزعمون أنهم يتزهون الرب بنى
الجسم وما يتبع ذلك ثم اتهم مع هذا النقي اذا نقوا الجسم وملازمه وقالوا لا داخل العالم ولا
خارجه فيعلم أهل القول أنهم لم يثبتوا شيئا قائما بنفسه موجودا بل يقال هذا الذي أنتموه شيع
أى خيال ومثال كالخيال الذي هو ظل الأشخاص كالخيال الذي في المرأة والماء ثم من المعلوم
أن هذا الخيال والمثال والشبح يستلزم حقيقة موجودة قائمة بالنفس فان خيال الشخص يستلزم
وجوده وكذلك قول هؤلاء فأنهم يقولون بوجود مدبر خالق للعالم موصوف بأنه عليم قدير
ويعصفونه من السلب بما يوجب أن يكون خيالا فيكون قولهم مستلزما لوجوده ولعدمه معا
فاذا تكلموا بالسلب لم يبق الا الخيال ويصفون ذلك الخيال بالثبوت فيكون الخيال يستلزم
ثبوت الموجود القائم بنفسه * الثالث عشر أن معرفة أبى المعالى وذويه بحال هؤلاء الأئمة
الذين اتفقت الأمة على امامتهم لا يكون أعظم من معرفتهم بالصحابة والتابعين بل
ينصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد رأيت أبا المعالى فى ضمن كلامه يذكر ما
ظاهره الاعتذار عن الصحابة وباطنه جهل بحالهم مستلزما اذا طرد الزندقة والنفاق فإنه أخذ
يمتدع كونه الصحابة لم يمهّدوا أصول الدين ولم يقرروا قواعده فقال لأنهم كانوا مشغولين
بالجهاد والقتال عن ذلك. هذا مما فى كلامه وهذا انما قالوه لان هذه الأصول والقواعد التي يزعمون
أنها أصول الدين قد علوا أن الصحابة لم يقولوها وهم يظنون أنها أصول صحيحة وأن الدين
لا يتم الا بها وللصحابة رضي الله عنهم أيضا من العظمة في القلوب ما لم يمكنهم دفعه حتى يصيروا
بمنزلة الرافضة القادحين في الصحابة ولكن أخذوا من الرفض شعبة كما أخذوا من للتجهم
شعبة وذلك دون ما أخذته المعتزلة من الرفض والتجهم حين غلب على الرافضة التجهم وانتقلت
عن التجسيم الى التمثيل والتجهم اذ كان هؤلاء نسجوا على منوال المعتزلة لكن كانوا أصلح

منهم وأقرب الى السنة وأهل الاثبات في أصول الكلام ولهذا كان المغاربة الذين اتبعوا محمد
ابن التومرت المتبع لأبي المعلى أمثل وأقرب الى الاسلام من المغاربة الذين اتبعوا القرامطة
وغلوا في الرفض والتجهم حتى انسلخوا من الاسلام فظنوا أن هذه الاصول التي وضعوها
هي أصول الدين الذي لا يتم الدين الا بها وجعلوا الصحابة حين تركوا أصول الدين كانوا مشغولين
عنه بالجهاد ولم في ذلك بمنزلة كثير من جندهم ومقاتلهم الذين قد وضعوا قواعد وسياسة للملك
والقتال فيها الحق والباطل ولم نجد تلك السيرة تشبه سيرة الصحابة ولم يمكنهم القدرح فيهم
فأخذوا يقولون كانوا مشتغلين بالعلم والعبادة عن هذه السيرة وأبهة الملك الذي وضعناه وكل
هذا قول من هو جاهل بسيرة الصحابة وعلمهم ودينهم وقاتلهم وان كان لا يعرف حقيقة أحوالهم
فليتنظر الى آثارهم فان الأثر يدل على المؤثر هل انتشر عن أحد من المنتسبين الى القبلة أو عن
أحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين من العلم والدين ما انتشر وظهر عنهم أم هل فشت أمة
البلاد وقهرت المباد كما فعلته الصحابة رضوان الله عليهم ولكن كانت علومهم وأعمالهم وأقوالهم
وأفعالهم حقا باطنا وظاهرا وكانوا أحق الناس بموافقة قولهم لقول الله وفضلهم لأمر الله فمن
سأد عن سيدهم لم ير ما فعلوه فيزين له سوء عمله حتى يراه حسنا ويظن أنه حصل له من العالوم
النافعة والأعمال الصالحة ما قصروا عنه وهذه حال أهل البدع ولهذا قال الامام أحمد في رسالته
التي رواها عبدوس بن مالك المطار: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال (خير القرون
القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) والأدلة الدالة على تفصيل القرن الاول
ثم الثاني أكثر من أن نذكر ومعلوم أن أم الفضائل العلم والدين والجهاد فمن ادعى أنه حقق
من العلم بأصول الدين أو من الجهاد ما لم يحققه كان من أجهل الناس وأضلهم وهو بمنزلة من
يدعى من أهل الزهد والعبادة والنسك أنهم حققوا من المبادات والمعارف والمقالات والاحوال
ما لم يحققه الصحابة وقد يبلغ الغلو بهذه الطوائف الى أن يفضلوا نفوسهم وطرقهم على الانبياء
وطرقهم ونجدهم عند التحقيق من أجهل الناس وأضلهم وأفسقهم وأعجزهم

﴿الوجه الرابع عشر﴾ أن يقال له هؤلاء الذين سميتهم أهل الحق وجماعتهم قاموا من
تحقيق أصول الدين بما لم يتم به الصحابة مع متناقضون في الشرعيات والمقليات أما الشرعيات

فانهم نارة يتأولون نصوص الكتاب والسنة وتارة يطلون التأويل فاذا ناظروا الفلاسفة والمعتزلة
 الذين يتأولون نصوص الصفات مطلقا ردوا عليهم وأثبتوا لله الحياة والعلم والقدرة والسمع
 والبصر ونحو ذلك من الصفات واذا ناظروا من ثبت صفات أخرى دل عليها الكتاب والسنة
 كالجنة والرضاء والغضب والمقت والفرح والضحك ونحو ذلك تأولوها وليس لهم فرق مضبوط
 بين ما يتؤل وما لا يتؤل بل منهم من يحيل على العقل ومنهم من يحيل على الكشف فأكثر
 متكلميهم يقولون ما علم بثبوت العقل لا يتؤل وما لم يعلم بثبوت العقل يتؤل ومنهم من يقول
 ما علم بثبوت الكشف والنور الالهي لا يتؤل وما لم يعلم بثبوت ذلك يتؤل وكلا الطرفين ضلال
 وخطأ من وجوه أحدها أن يقال عدم الدليل ليس دليل المدم فان عدم العلم بالشيء بعقل أو
 كشف لا يقتضي أن يكون معدوما فن أين لكم ما دلت عليه النصوص أو الظواهر ولم تعلموا
 انتفاءه انه منتف في نفس الامر (الوجه الثاني) ان هذا في الحقيقة عزل للرسول واستثناء عنه
 وجعله بمنزلة شيخ من شيوخ المتكلمين أو الصوفية فان التكلم مع المتكلم والتصوف مع المتصوف
 يوافقهما فيما علمه بنظره أو كشفه دون ما لم يعلمه بنظره أو كشفه بل ما ذكره فيه تنقيص
 للرسول عن درجة التكلم والتصوف فان المتكلم والمتصوف اذا قال نظيره شيئا ولم يعلم بثبوت ولا انتفاء
 لا تثبته ولا تنفيه وهؤلاء ينفون معاني النصوص ويتأولونها وان لم يعلموا انتفاء مقتضاها ومعلوم
 ان من جعل الرسول بمنزلة واحد من هؤلاء كان في قوله من الاحاد والزندقة ما الله به عليم فكيف
 بمن جعله في الحقيقة دون هؤلاء وان كانوا هم لا يمامون ان هذا لازم قولهم فنحن ذكرنا أنه
 لازم لهم لتبين فساد الأصول التي لهم والافن نحن نعلم ان من كان منهم ومن غيرهم مؤمنا بالله وبرسوله
 لا ينزل الرسول هذه المنزلة (الوجه الثالث) أن يقال ما نفتيموه من الصفات وتأولتموه يقال في
 ثبوت من العقل والكشف نظير ما قتلتموه فيما أثبتتموه وزيادة وقد بسطت هذا في غير هذا الموضع
 وبينت ان الأدلة الدالة سمما وعقلا على ثبوت رحمته ومحبه ورضاه وغضبه ليست بأضعف
 من الأدلة الدالة على ارادته بل لعلها أقوى منها فن تأول نصوص المحبة والرضا والرحمة وأقر
 نصوص الارادة كان متناقضا (الوجه الرابع) ان ما ذكرتموه هو نظير قول المتفلسفة والمعتزلة
 فانهم يقولون تأولنا ما تأولناه لدلالة أدلة العقول على نفي مقتضاه وكل ما يجيئونهم به يجيئكم أهل
 الأثبات من أهل الحديث والسنة به (الوجه الخامس) ان أهل الأثبات لهم من العقل الصريح

والكشف الصحيح ما يوافق ما جاءت به النصوص فهم مع موافقة الكتاب والسنة واجماع
سلف الأمة يمارضون بعقلهم عقل النفاة وبكشفيهم كشف النفاة لكن عقلهم وكشفيهم هو
الصحيح ولهذا تجدم ثابتين فيه وهم في مزيد علم وهدي كما قال تعالى (والذين اهدوا زادهم هدي
وآثام تقوام) وأولئك تجدم في مزيد حيرة وضلال وآخر أسرهم ينتهي الى الحيرة ويعظمون
الحيرة فان آخر معقولهم الذي جعلوه ميزانا يزنون به الكتاب والسنة يوجب الحيرة حتى يجعلوا
الرب موجوداً معدوماً ثابتاً متغيراً فيصفونه بصفة الاثبات وبصفة العدم والتحقيق عندهم جانب
النفي بأنهم يصفونه بصفات العدم والموات وآخر كنههم وذوقهم وشهودهم الحيرة وهؤلاء
لا بد لهم من اثبات فيجعلونه حالاً في المخلوقات أو يجعلون وجوده وجود المخلوقات فأخر نظر
الجمية وعقلهم أنهم لا يبدون شيئاً وآخر كشفهم وذوقهم أنهم يبدون كل شيء وأضل البشر
من جعل مثل هذا العقل ومثل هذا الكشف ميزاناً يزن به الكتاب والسنة وأما أهل العقل
الصريح والكشف الصحيح فهم أئمة العلم والدين من مشايخ الفقه والعبادة الذين لهم في الأمة
لسان صدق وكل من له في الأمة لسان صدق عام من أئمة العلم والدين للنسويين الى الفقه
والتصوف فانهم على الاثبات لا على النفي وكلامهم في ذلك كثير قد ذكرناه في غير هذا الموضوع
وأما تناقضهم في العقليات فلا يحصى مثل قولهم ان الباري لا يقوم به الاعراض ولكن يقوم
به الصفات والصفات والاعراض في المخلوق سواء عندهم فالحياة والعلم والقدرة والارادة
والحركة والسكون في المخلوق هو عندهم صفة وهو عندهم عرض ثم قالوا في الحياة ونحوها هي
في حق الخالق صفات وليست بأعراض اذ العرض هو ما لا يبق زمانين والصفة القديمة باقية
ومعلوم ان قولهم العرض ما يبق زمانين هو فرق بدعوي ونحكم فان الصفات في المخلوق لا يبق
أيضاً زمانين عندهم فتسمية الشيء صفة أو عرضاً لا يوجب الترتيب لكنهم ادعوا ان صفة المخلوق
لا تبق زمانين وصفة الخالق تبق فيمكنهم أن يقولوا العرض القائم بالمخلوق لا يبق والقائم
بالخالق باق هذا ان صح قولهم ان الصفات التي هي الاعراض لا تبق فأكثر العقلاء يخالفونهم
في ذلك وكذلك قولهم ان الله يري كما ترى الشمس والقمر من غير مواجهة ولا معاينة وان
كل موجود يري حتى الطعم واللون وان المعنى الواحد القائم بذات المتكلم يكون أمراً بكل
ما أمر به ونهياً عن كل ما نهى عنه وخبراً بكل ما أخبر به وذلك المعنى ان عبر عنه بالعريضة

فهو القرآن وان عبر عنه بالعبانية فهو التوراة وان عبر عنه بالسريانية فهو الانجيل وان الأمر
والنهي والخبر صفات للكلام لا أنواع له وان هذا المعنى يسمع بالأذن على قول بعضهم ان
السمع عنده متعلق بكل موجود وعلى قول بعضهم انه لا يسمع بالأذن لكن بلطفة جعلت في
قلبه فجعلوا السمع من جنس الالهام ولم يفرقوا بين الانبياء الى غير موسى وبين تكليم موسى
ومثل قولهم ان القديم لا يجوز عليه الحركة والسكون ونحو ذلك لأن هذه لا تقوم الا بتمتيز
وقالوا ان القدرة والحياة ونحوهما يقوم بتقديم غير تمثيل وجهور العقلاء يقولون ان هذا فرق
بين المتماثلين وكذلك زعمهم ان قيام الاعراض التي هي الصفات بالحل الذي تقوم به يدل على
حدوثها ثم قالوا ان الصفات قائمة بالرب ولا تدل على حدوثه وكذلك في احتجاجهم على المعتزلة
في مسألة القرآن فان محمديهم فيها انه لو كان مخلوقا لم يخل اما أن يخلقه في نفسه أو في غيره أولا
في نفسه ولا في غيره وهذا باطل لأنه يستلزم قيام الصفة بنفسها والأول باطل لأنه ليس
بمحل الحوادث والثاني باطل لأنه لو خلقه في محل لباد حكمه على ذلك المحل فكان يكون هو
المشكك به فان الصفة اذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل ولم يمد على غيره كالعلم والقدرة
والحياة وهذا من أحسن ما يذكرونه من الكلام لكنهم تقضوه حيث منعوا أن تقوم به الافعال
مع اتصافها بها فيوصف بأنه خالق وما دل ولم يتم به خلق ولا عدل ثم كان من قولهم الذي أنكره
الناس اخراج الحروف عن مسمى الكلام وجعل دلالة لفظ الكلام عليها مجاز فأحب أبو المعالي
ومن اتبعه كالرازي أن يخلصوا من هذه الشناعة فقالوا اسم الكلام يقال بالاشتراك على المعنى
القائم بالنفس وعلى الحروف الدالة عليه وهذا الذي قالوه أفسدوا به أصل دليلهم على المعتزلة
فانه اذا صح ان ما قام بغير الله يكون كلاما له حقيقة بطلت حجته على المعتزلة في قولهم ان
الكلام اذا قام بمحل عاد حكمه عليه وجاز حينئذ ان يقال ان الكلام مخلوق خلقه في غيره
وهو كلامه حقيقة ولزمهم من الشناعة ما لزم المعتزلة حيث ألزمهم السلف والأئمة ان تكون
الشجرة هي القائلة لموسى اني أنا الله لا اله الا أنا مع ان أدلتهم في مسئلة امتناع حلول الحوادث
لما تين للرازي ونحوه ضعيفا لم يمكنه أن يستمد في مسئلة الكلام على هذا الأصل بل اخرج
بحجة سمية هي من أضعف الحجج حيث أثبت الكلام النفساني بالطريقة المشهورة ثم قال
واذا ثبت ذلك ثبت انه واحد وانه قديم لان كل من قال ذلك قال هذا ولم يفرق أحد. هكذا

قرره في نهاية القول . ومعلوم ان الدليل لا يصلح لاثبات مسألة فرعية عند محقق الفقهاء . وقد
 بينا تناقضهم في هذه المسئلة بقرب من مائة وجه عتلى في هذا الكتاب وكان بعض الفضلاء
 قد قال للفقهاء أبي محمد بن عبد السلام في مسألة القرآن كيف يعمل شيء واحد هو أمر ونهي
 وخبر واستخبار فقال له أبو محمد ما هذا بآول اشكال ورد على مذهب الاشعري وأيضا فهم في
 مسألة القدر يسوون بين الارادة والحبة والرضا وتحوز ذلك ويتأولون قوله تعالى (ولا يرضي لعباده
 الكفر) أي بمعنى لا يريده لهم وعندهم انه رضيه وأحبه لمن وقع منه وكما وقع في الوجود من كفر
 وفسوق وعصيان فآله يرضاه ويحبه وكما لم يقع من طاعة وبر وإيمان فإن الله لا يحبه ويرضاه
 ثم انهم اذا تكلموا مع سائر العلماء في أصول الفقه بينوا ان المستحب هو ما يحبه الله ورسوله
 وهو ما أمر به أمر اسباب سواء قدره أو لم يقدره وهذا باب يطول وصفه

(الوجه الخامس عشر) ان يقال هذه القواعد التي جعلتموها أصول دينكم وظننتم انكم
 بها صرتم مؤمنين بالله وبرسوله وباليوم الآخر وزعمتم انكم تقدمتم بها على سلف الامة وأئمتها
 وبها دفنتم أهل الخلد من المتفلسفة والمنزلة ونحوهم هي عند التحقيق تهدم أصول دينكم وتسقط
 عليكم عدوكم وتوجب تكذيب نبيكم والظعن في خير قرون هذه الامة وهذا أيضا فيما فلتتموه
 في الشرعيات والمغليات اما الشرعيات فانكم لما تأولتم ما تأولتم من نصوص الصفات الالهية
 تأولت المنزلة ما قررتموه انتم واحتجوا بمثل حججكم ثم زادت الفلاسفة وتأولوا ما جاءت به النصوص
 الالهية في الايمان باليوم الآخر وقالت المتفلسفة مثل ما قلتم لاخوانكم المؤمنين ولم يكن لكم
 حجة على المتفلسفة فانكم ان احتجبتكم بالنصوص تأولوها ولهذا كان غايتكم في مناظرة هؤلاء ان
 تقولوا نحن نعلم بالاضطر ان الرسول أخبر بمعاد الابدان واخبر بالقرائن الظاهرة كالصلوات
 الخمس وصوم شهر رمضان ونحو ذلك لجميع البرية والامور الضرورية لا يمكن القدح فيها فان قال لكم
 المتفلسفة هذا غير معلوم بالضرورة كان جوابكم ان تقولوا هذا مكابرة أم هذا جهل منكم او تقولوا ان
 العلوم الضرورية لا يمكن دفعها عن النفس ونحن نجد العلم بهذا أمرا ضروريا في أنفسنا وهذا كلام صحيح
 منكم لكن في هذا يقول لكم المثبتة أهل العلم بالقرآن وتفسيره المنقول عن السلف والأئمة وبالحديث
 الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين نحن نعلم بالاضطر اننا أثبتت الصفات
 وان الله فوق العالم والعلم بهذا ضروري عندهم كما ذكرتم انهم في معاد الابدان والشرائع الظاهرة بل لعل

العلم بهذا أعظم من العلم ببعض ما تنازعكم فيه المعتزلة والفلاسفة من أمور الماد كالصراط والميزان
 والحوض والشفاعة ومسألة منكر ونكير وأيضاً فالعلم بعلو الله على عرشه ونحو ذلك يعلم بضرورة
 عقلية وأدلة عقلية يقينية لا يعلم بطلانها مبادىء الأبدان فالعلوم الضرورية والأدلة السمعية والعقلية على
 ما يقتضيه من علو الله على خلقه ومباينته لهم ونحو ذلك أكل وأقوى من العلوم الضرورية والأدلة
 السمعية والعقلية على كثير مما خالفكم فيه المعتزلة بل والفلاسفة ولهذا يوجد عن كثير من السلف
 موافقة المعتزلة في بعض ما خالفتموه فيه كما يوجد عن بعض السلف إنكار سماع الذي في القبر
 للأصوات وعن بعض السلف إنكار المراج بالبدن وأمثال ذلك ولا يوجد عن واحد منهم
 موافقتكم على أن الله ليس بداخل العالم ولا خارجه وأنه ليس فوق العالم بل ولا على ما يقتضيه
 من الجسم وملازمه وكذلك المعتزلة وإن كانوا ضالين في مسألة إنكار الرؤية فمعهم فيها من الظواهر
 التي تأولوها والمقاييس التي اعتمدوا عليها أعظم مما معكم في إنكار مباينة الله لخلقاته وعلوه
 على عرشه ومن الجب أنكم تقولون أن محمداً رأى ربه ليلة المراج وهذه مسألة نزاع
 بين الصحابة أو تقولون رآه بعينه ولم يقل ذلك أحد منهم ثم تقولون أن محمداً لم يرج به إلى
 الله فإن الله ليس هو فوق السموات فتكفرون ما اتفق عليه السلف وتقولون بما تنازعوا فيه ولم
 يقله أحد منهم فالمعتزلة في جعلهم المراج منما أقرب إلى السلف وأهل السنة منكم حيث قلتم رآه
 بعينه ليلة المراج وقلتم مع هذا أنه ليس فوق السموات رب يرج إليه فهذا الذي أنتم والمعتزلة
 فيه شركاء وامتازوا بقولهم المراج منما وهو قول مأثور عن طائفة من السلف وأنتم امتزتم
 بقولكم رآه بعينه وهذا لم يثبت عن أحد من السلف وإنما قل عنهم بإسناد ضعيف ثم أنكم
 أظهرتم للمسلمين مخالفة المعتزلة في مسألة الرؤية والقرآن وواقفتم أهل السنة على إظهار القول
 بأن الله يرى في الآخرة وإن القرآن كلام الله غير مخلوق والقول بأن الله لا يرى في الآخرة
 وإن القرآن مخلوق من البدع القديمة التي أظهرها الجهمية من المعتزلة وغيرهم في عصر الأئمة
 حتى امتنعوا الإمام أحمد وغيره بذلك وواقفتم المعتزلة على نفيهم وتعتيلهم الذي ما كانوا يجترؤون
 على إظهاره في زمن السلف والأئمة وهو قولهم إن الله لا داخل العالم ولا خارجه وأنه ليس فوق
 السموات رب ولا على العرش إله فإن هذه البدعة الشنعاء والمقالة التي هي شر من كثير من
 اليهود والنصارى لم يكن يظهرها أحد من المعتزلة للامة ولا يدعو عموم الناس إليها وإنما كان

السلف يستدلون على أنهم يبتنون ذلك بما يظهر منه من مقالاتهم فوافقكم المعتزلة على ما أسروه من التعميل والاحاد الذي هو أعظم مخالفة للشرع والعقل مما خالفتموه فيه في مسألة الرؤية والقرآن فان كل عاقل يعلم ان دلالة القرآن على علو الله على عرشه أعظم من دلالة على ان الله يرى وليس في القرآن آية توم المستمع ان الله ليس داخل العالم ولا خارجه وفيه ما يوم بمض الناس في الرؤية ولكن يمارضون آيات الملو الكثرة الصريحة بما يترجم انه يدل على أنه بذاته في كل مكان وأنهم لا يقولون لا بهذا ولا بهذا فلم يكن معكم على هذا التي آية تشرع بذهبكم فضلا عن أن تدل عليه نصاً أو ظاهراً ولا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قول صاحب ولا تابع ولا إمام وإنما غابكم أن تتسكوا بأثر مكذوب كما تذكرونه عن علي أنه قال الذي آتني الأين لا يقال له أين وهذا من الكذب على علي باتفاق أهل العلم لإسناد له وكذلك حديث الملائكة الأربعة مع ان ذلك لا حجة فيه لكم وكذلك القول بأن القرآن مخلوق فيه من الشبهة ما ليس في نفي علو الله على عباده ولهذا كان في فطر جميع الأمم الاقرار بملو الله على خلقه وأما كونه يري أو لا يري أو يتكلم أو لا يتكلم فهذا عندهم ليس في الظهور بمنزلة ذاك فوافقتم الجهمية للمعتزلة وغيرهم على ما هو أبعد عن العقل والدين مما خالفتموه فيه ومعلوم اتفاق سلف الأمة وأئمتها على تضليل الجهمية من المعتزلة وغيرهم بل قد كفروهم وقالوا فيهم ما لم يقولوه في أحد من أهل الأهواء بل أخرجوهم عن الاثنين وسبعين فرقة وقالوا ان لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية فكتمتم فيما وافقتم فيه الجهمية من المعتزلة وغيرهم ومخالفتهم فيه كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض ولكن هو الى الكفر أقرب منه الى الايمان وأوجب ذلك فسادين عظيمين أحدهما تسلط المعتزلة ونقوم عليكم فانكم لما وافقتموه على هذا التعميل بقي بعد ذلك اثباتكم للرؤية ولكون القرآن غير مخلوق قولاً باطلا في العقل عند جمهور العقلاء وانفردتم عن جميع طوائف الأمة بما ابتدعتموه في مسألة الكلام والرؤية وقويت المعتزلة بذلك عليكم وعلى أهل السنة وان كنتم قد رددمتم على المعتزلة حتى قيل ان الاشعري حبرم في قعر السمسة فهذا أيضاً صحيح بما أبداه من تناقض أصولهم فانه كان خيراً بذهابهم إذ كان من تلامذة أبي علي الجبائي وقرأ عليه أصول المعتزلة أربعين سنة ثم لما انتقل الى طريقة أبي محمد عبد الله بن مسعود بن كلاب وهي أقرب الى السنة من طريقة المعتزلة

فانه ثبت الصفات والعلو ومباينة الله للخلوقات ويجعل العلو ثبت بالعقل فكان الاشعري
 لخبرته بأصول المعتزلة أظهر من تناقضها وفسادها ما وقع به المعتزلة وبما أظهره من تناقض المعتزلة
 والرافضة والفلاسفة ونحوهم صار له من الحرمة والقدر ما صار له فان الله لا يظلم مثقال ذرة وإن
 تلك حسنة يضاعفها ويؤت من لذه أجرا عظيما لكن الاشعري قصر عن طريقة ابن كلاب
 وأنتم خالفتم ابن كلاب والاشعري فنفيت الصفات الخيرية ونفيت العلو وخياركم يجعله من الصفات
 السمية مع ان ابن كلاب كان مبتدعا عند السلف والأئمة بما قاله في مسألة القرآن وفي انكار
 الصفات الفعلية القائمة بذات الله ثم ان المعتزلة وان اقموا من هذا الوجه فانه طمعوا وقروا
 من وجه آخر بموافقتكم لهم على أصول النفي والتنطيل فصار ذلك مزيلا لفضلاهم بوزم مذهبهم
 فان كل من فهم مذهبكم الذي خالفتم فيه المعتزلة علم ان ما ذكرتموه قول فاسد أيضا وان كان
 قول المعتزلة فاسداً ونشأ الفساد الثاني وهو ان الفضلاء اذا تدبروا حقيقة قولكم الذي أظهرتم
 فيه خلاف المعتزلة وجدوكم قريبين منهم أو موافقين لهم في المعنى كما سيأتي في مسألة الرؤية فانكم
 تتظاهرون بأبواب الرؤية والرد على المعتزلة ثم تفسرونها بما لا ينازع المعتزلة في اثباته ولهذا قال
 من قال من الفضلاء في الاشعري ان قوله قول المعتزلة ولكنه عدل عن التصريح الى التعمية
 وكذلك قولكم في مسألة القرآن فانه لما اشتهر عند الخاص والعلم ان مذهب السلف والأئمة ان
 القرآن كلام الله غير مخلوق وانهم أنكروا على الجهمية المعتزلة وغيرهم الذين قالوا انه مخلوق
 حتى كفروهم وصبر الأئمة على امتحان الجهمية مدة استيلائهم حتى نصر الله أهل السنة وأطفأ
 الفتنة فظاهرتهم بالرد على المعتزلة ومواقفة السنة والجماعة وانقسمت الى أئمة السنة في ذلك
 وعند التحقيق فانه موافقون للمعتزلة من وجه ومخالفونهم من وجه وما اختلفتم فيه أنتم
 وم فانه أقرب الى السنة من وجه وم أقرب الى السنة من وجه وقولهم أقصد الى العقل
 والدين من وجه وقولهم أقصد الى العقل والدين من وجه وذلك ان المعتزلة قالوا إن كلام
 الله مخلوق منفصل عنه والمتكلم من فعل الكلام وقالوا ان الكلام هو الحروف والاصوات
 والقرآن الذي نزل به جبريل هو كلام الله وقالوا الكلام ينقسم الى أمر ونهي وخبر وهذه
 أنواع الكلام لاصفاته والقرآن غير التوراة والتوراة غير الانجيل وان الله سبحانه يتكلم بما شاء
 وقلتم أنتم ان الكلام معنى واحد قديم قائم بذات المتكلم هو الامر والنهي والخبر وهذه صفات

الكلام لأنواعه فان عبر عن ذلك المعنى بالعبرية كان تورا وان عبر عنه بالسريانية كان انجيلا وان عبر عنه بالعربية كان قرآنا والحروف المؤلفة ليست من الكلام ولا هي كلام الله والكلام الذي نزل به جبريل من الله ليس كلام الله بل حكاية عن كلام الله كما قاله ابن كلاب أو عبارة عن كلام الله كما قاله الاشعري ولا ريب انكم خير من المعتزلة حيث جعلتم المتكلم من قام به الكلام وان لم يتم به الكلام لا يكون متكلماً به كما ان من لم يتم به العلم والقدرة والحياة لا يكون عالماً به ولا قادراً بها ولا حياً بها وانه لو كان الكلام مخلوقاً في جسم من الاجسام لكان ذلك الجسم هو المتكلم به فكانت الشجرة هي القائلة لموسى اني انا الله لا اله الا انا فاعبدني وأقم الصلاة لذكرى فهذا مذهب سلف الامة وأئمتها ومن قال ان المتكلم من فعل الكلام لزمه أن يكون كل كلام خلقه الله في محل كلامه فيكون انطائه للجلود كلامه بل يكون انطائه لكل فاطق كلامه والى هذا ذهب الاتحادية من الجهمية الخوالية الذين يقولون ان وجوده عين الموجودات فيقول قائلهم وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا ثبته ونظمه لكن المعتزلة أجروا منكم حيث سموا هذا القرآن الذي نزل به جبريل كلام الله كما يقوله سائر المسلمين وأنتم جعلتموه كلامه مجازاً ومن جعله منكم حقيقة وجعل لفظ السلام مشتركاً كأبي المعلى وأتباعه انتقضت قاعدته في أن للتكلم بالكلام من قام به ولم يمكنكم أن تقولوا يقول أهل السنة فان أهل السنة يقولون الكلام كلام من قاله مبتدئاً لا كلام من قاله مبلغان مؤدياً فالرجل اذا بلغ قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى كان قد بلغ كلام النبي صلى الله عليه وسلم بحركاته وأصواته وكذلك اذا أنشد شعر شاعر كامرئ القيس أو غيره فاذا قال * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * كان هذا الشعر شعر امرئ القيس وان كان هذا قد قاله بحركاته وأصواته وهذا امر مستقر في فطر الناس كلهم يعلمون أن الكلام كلام من تكلم به مبتدئاً أصراً بامرءه وغيره انخبذه ومؤلفاً حروفه ومعانيه وغيره اذا بلغه عنه علم الناس أن هذا كلام للمبلغ عنه لا للمبلغ وهم يفرقون بين أن يقوله المتكلم به والمبلغ عنه وبين سماعه من الاول وسماعه من الثاني ولهذا كان من المستقر عند المسلمين أن القرآن الذي يسمونه هو كلام الله كما قال الله تعالى (وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) مع علمهم بان القاري يقرؤه بصوته كما قال النبي صلى الله عليه وسلم زبوا القرآن باصواتكم فالكلام كلام الباري

والصوت صوت القاري وان كان من المعتزلة من يجعل كلام الثاني حكاية لكلام الاول وينازع المعتزلة في الحكاية هل هي المحكي كما يقول الجبائي أو غيره كما يقوله ابنه على قولين * والتحقيق أن الحامي لكلام غيره ليس هو المبلغ له فان الحامي له بمنزلة التمثيل به الذي يقوله لنفسه موافقا لقائله الاول بخلاف المبلغ له الذي يقصد أن يبلغ كلام غيره * ولنية تأثير في مثل هذا كان من قال الحمد لله رب العالمين بقصد القراءة لم يكن له ذلك مع الجنابة بخلاف من قالها بقصد ذكر الله وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضع والمقصود أنكم لم يمكنكم أن تقولوا ما يقوله المسلمون لأن حروف القرآن ونظمه ليس هو عندكم كلام الله بل ذلك عندكم مخلوق إما في الهواء وإما في نفس جبريل وإما في غير ذلك فاتفقتم أنتم والمعتزلة على أن حروف القرآن ونظمه مخلوق لكن قالوا هم ذلك كلام الله وقلتم أنتم ليس كلام الله ومن قال منكم انه كلام الله انقطعت حجته على المعتزلة فصارت المعتزلة خيرا منكم في هذا الموضع وهذه الحروف والنظم الذي يقرؤه الناس هو حكاية تلك الحروف والنظم المخلوق عندكم كما يقوله المعتزلة وهي عبارة عن المعنى القائم بالذات ولهذا كان ابن كلاب يقول ان هذا القرآن حكاية عن المعنى القديم بخلافه الاشعري لان الحكاية تشبه المحكي وهذا حروف وذلك معنى وقال الاشعري بل هذا عبارة عن ذلك لان العبارة لا تشبه المبرع عنه وكلا القولين خطأ فان القرآن الذي تقرأ فيه حروف مؤلفة وفيه معان فنحن نتكلم بالحروف بالسنتنا ونقل المعاني بقلوبنا ونسب المعاني القائمة بقلوبنا الى المعنى القائم بذات الله كنسبة الحروف التي ننطق بها الى الحروف المخالفة عندكم فان قلتم ان هذا حكاية عن كلام الله لم يصح لان كلام الله معنى مجرد عندكم وهذا فيه حروف ومعان وان قلتم انه عبارة لم يصح لان العبارة هي اللفظ الذي يبره عن المعنى وهنا حروف ومعان يبر بها عن المعنى القديم عندكم وان قلتم هذه الحروف وحدها عبارة عن المعنى بقيت المعاني القائمة بقلوبنا وبقيت الحروف التي عبر بها أولا عن المعنى القائم بالذات التي هذه الحروف المنظومة نظيرها عندكم لم تدخلوها في كلام الله فالمعتزلة في قولها بالحكاية أسعد منكم في قولكم بالحكاية وبالعبارة * وأصل هذا الخطأ ان المعتزلة قالوا ان القرآن بل كل كلام هو مجرد الحروف والاصوات وقلتم أنتم بل هو مجرد المعاني ومن المعلوم عند الأمم أن الكلام اسم للحروف والمعاني واللفظ والمعنى جميعا كما ان اسم الانسان اسم للروح والجسد وأن سمي المعنى وحده حديثا

أو كلاماً أو الحروف وحدها حروفاً أو كلاماً فمقد التقييد والقرينة وهذا مما استطالت المنزلة عليكم به حيث أخرجتم الحروف المؤلفة عن أن تكون من الكلام فإن هذا مما أنكره عليكم الخاص والعام وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (إن الله تجاوز لامتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل به قال له معاذ يا رسول الله وإنا لو أخذون بما تكلم به قال ثكلتك أمك يا معاذ وهل يكب الناس في النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم) وشواهد هذا كثيرة ثم انكم جعلتم معاني القرآن معنى واحداً مفرداً هو الأمر بكل ما أمر الله به والنهي عن كل ما أخبر الله به وهذا مما اشتد انكار العقلاء عليكم فيه وقالوا إن هذا من السفسطة المخالفة لصرائح المعقول وأنتم تذكرون على من يقول إن الله يتكلم بحروف وأصوات قديمة أزلية ومعلوم إن ما قلتموه أبعد عن العقل والشرع من هذا وإن كان العقلاء قد أنكروا هذا أيضاً لكن قولكم أشد نكرة بل قولكم أبعد من قول النصارى الذين يقولون باسم الاب والابن وروح القدس اله واحد ثم أعجب من هذا أنكم تقولون إن عبر عنه بالعبرية كان هو القرآن وبالعبرية كان هو التوراة وبالسريانية كان هو الإنجيل ومن المعلوم بالاضطرار لكل عاقل إن التوراة إذا عربت لم تكن معانيها معاني القرآن وإن القرآن إذا ترجم بالعبرية لم تكن معانيه معاني التوراة ثم إن منكم من جعل ذلك المنى بسمع ومنكم من قال لا يسمع وجعلتم تكليم الله لموسى من جنس الإلهام الذي يلهمه غيره حيث قلتم خلق في نفسه لطيفة أدرك بها الكلام القائم بالذات وقد قال تعالى (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والإسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان وآتينا داود زبوراً ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليماً) ففرق سبحانه بين إيحائه إلى غير موسى وبين تكليمه لموسى وقال تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسلاً فيوحي بأذنه ما يشاء) ففرق بين إيحائه وبين تكليمه من وراء حجاب والاحاديث متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتخصيص موسى بتكليم الله إياه دون إبراهيم وعيسى ونحوهما وعلى قولكم لا فرق بل قد زعم من زعم من أثبتكم أن الواحد من غير الأنبياء يسمع كلام الله كما سمعه موسى بن عمران فن حصل له الإلهام في قلبه جعلتموه قد كلمه الله كما كلم موسى بن عمران ومعلوم إن المنزلة لم يصلوا في الألحاد إلى هذا الحد بل من قال إن الله

خص موسى بأن خلق كلاما في الهواء سمعه كان أقل بدعة ممن زعم أنه لم يكلمه إلا بأن أفهمه
 معنى أراد به بل هذا قريب إلى قول المتفلسفة الذين يقولون ليس لله كلام إلا ما في النفوس وأنه
 كلم موسى من سماء عقله لكن يفارقونها بآيات المعنى القديم القائم بذات الله وأيضا فجعلتم ثبوت
 القرآن في المصاحف مثل ثبوت آفة فيها وتعلم قوله تعالى (إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون) بمنزلة
 قوله تعالى (الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل) ومعلوم أن المذكور في التوراة هو اسمه
 وإن الله إنما يكتب في المصحف اسمه فأسماءه بمنزلة كلامه لأن ذاته بمنزلة كلامه والشيء لوجوده
 أربعة مراتب وجود في الأعيان ووجود في الانعنائ ووجود في اللسان ووجود في البنان
 فالأعيان لها للرتبة الأولى ثم يعلم بالقلب ثم يعبر عنه باللفظ ثم يكتب اللفظ وأما الكلام فله
 المرتبة الثالثة وهو الذي يكتب في المصحف فإين قول القائل أن الكلام في الكتاب من قوله
 أن التكلم في الكتاب وبيتهما من الفرق أعظم مما بين القدم والفرق ثم إن منكم من احتج بقوله تعالى
 (أنه لقول رسول كريم) وجعل المراد بذلك العبارة وهذا مع أنه متناقض فهو أفسد من قول
 للمعتزلة فإنه إن كان أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه أحدث حروفه فقد أضافه
 في موضع إلى رسول هو جبريل وفي موضع إلى رسول هو محمد قال في موضع (أنه لقول رسول
 كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين) وقال في موضع (أنه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر
 قليلا ما تؤمنون) ومعلوم أن عبارتها أن أحسنها جبريل لم يكن محمدا أحدثها وإن أحدثها محمد لم يكن
 جبريل أحدثها فبطل قولكم وعلم أنه إنما أضافه إلى الرسول لكونه بلفظه وأداه لا لأنه أحدثه
 وأبدأه ولهذا قال لقول رسول ولم يقل لقول ملك ولأنبي فذكر اسم الرسول المشعر بأنه مبلغ
 عن غيره كما قال تعالى (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 يمرض نفسه على الناس بالموسم ويقول (ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي فإن قريشا
 ممنوني أن أبلغ كلام ربي) ومعلوم أن المعتزلة لا تقول إن شيئا من القرآن أحدثه لا جبريل
 ولا محمد ولكن يقولون أن تلاوتهما له كتلاوته تاله وإن علم أضافه إلى أحدهما لكونه تلاه بمجرد كونه
 وأصواته فيجب أن القرآن يكون قول من تكلم به من مسلم وكافر وطاهر وجنب حتى إذا قرأه
 الكافر يكون القرآن قول له علي قولكم بقوله بهذا (أنه لقول رسول كريم) كلام لا فائدة فيه
 إذ هو على أصلكم قول رسول كريم وقول فاجر لئيم وكذلك المعتزلة احتجت بقوله تعالى (ما يأتينهم

من ذكر من ربهم محدث) وقالوا ان الله أحده في الهواء فاحتج من احتج منكم على ان القرآن
النزل محدث ولكن زاد علي الفلاسفة بأن المحدث له إما جبريل وإما محمد وان قلتم انه محدث
في الهواء صرتم كالمتزلة ونقضتم استدلالكم بقوله (انه لقول رسول كريم) وقد استدل من
استدل من أئمتكم على قولكم بهاتين الآيتين بقوله (انه لقول رسول كريم) وقوله (ما يأتيهم من
ذكر من ربهم محدث) فان أراد بذلك ان الله أحده بطل استدلاله بقوله (لقول رسول كريم) فان
أراد بذلك ان الرسول أحده بطل باضافته الى الرسول الآخر وكنتم شر من المتزلة الذين
قالوا أحده الله وان قلتم أراد بذلك ان من تلاه قد أحده قد جعلتموه قولا لكل من تكلم
به من الناس برم وفاجرهم وكان ما يقرؤه المسلمون ويسمعونه كلام الناس عندهم لا كلام الله ثم
ان الله تعالى قال (واذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا انما أنت مفتر بل أكثرهم
لا يعلمون قل نزله روح القدس من ربك بالحق) فأخبر ان جبريل نزله من الله لا من هواه
ولا من لوح وقال (والذين آتيناهم الكتاب يعلمون انه منزل من ربك بالحق) وقال (تنزيل الكتاب
من الله العزيز الحكيم) ثم تنزيل من الرحمن الرحيم) وأنتم وافقتم المتزلة بحيث يمتنع أن يكون
عندكم منزلا من الله لأن الله ليس فوق العالم ولو كان فوق العالم لم يكن القرآن منزلا منه بل
من الهواء وأيضا فأنتم في مسائل الاسماء والاحكام قائلتم المتزلة تعاقب التضاد حتى ردوهم بدعهم
بيدع تكاد أن تكون مثلها بل هي من وجه شر منها ومن وجه دونها فان المتزلة جملوا الايمان
اسما متناولا لجميع الطاعات القول والعمل ومعلوم ان هذا قول السلف والأئمة وقالوا ان الفاسق
الملى لا يسمى مؤمنا ولا كافرا وقالوا ان الفاسق مخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعته
ولا غيرها ومن في هذا القول مخالفون للسلف والأئمة بخلافهم في الحكم للسلف وأنتم وافقتم
الجهمية في الارزاء والجبر فقلتم الايمان مجرد تصديق القلب وان لم يتكلم بلسانه وهذا عند
السلف والأئمة شر من قول المتزلة ثم انكم قلتم اننا لنعلم الفاسق هل يدخل أحد منهم النار
أولا يدخلها أحد منهم فوقتم وشككتهم في نفوذ الوعيد في أهل القبلة جملة ومعلوم ان هذا
من أعظم البدع عند السلف والأئمة فانهم لا يتنازعون انه لا بد أن يدخلها من يدخلها من أهل
الكبائر فاؤلتك قالوا لا بد أن يدخلها كل فاسق وأنتم قلتم لا نعلم هل يدخلها فاسق أم لا فقلنا بل
في هذه البدعة وقولكم أعظم بدعة من قولهم وأعظم مخالفة للسلف والأئمة وعلى قولكم لا نعلم

شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في أهل النار لانه لا يعلم هل يدخلها أحد أم لا وقولكم الى
افساد الشريعة أقرب من قول المعتزلة وكذلك في مسائل القدر فان المعتزلة أنكروا أن يكون
الله خالق أفعال العباد أو مريدا لجميع الكائنات بل الارادة عندهم بمعنى المحبة والرضا وهو
لا يجب ويرضى الاما أمر به فلا يريد الاما أمر به وأنتم وافقتهم على أصلهم الفاسد وقاسمتموهم
بعده ذلك الضلال فصرتم و هم في هذه المسائل كما قال الامام أحمد في أهل الأهواء فهم عتقون
في الكتاب مخالفون للكتاب متفقون على مفارقة الكتاب ولتم ان الارادة بمعنى المحبة والرضا
كما قالت المعتزلة لكن قلتم وهو أراد كل ما يشمله العباد فيجب أن يكون محبا راضيا لكل ما يشمله
العباد حتى الكفر والفسوق والمصيان وتأولتم قوله (ولا يرضي لعباده الكفر) على المؤمنين من
عباده وعلى قولكم لا يرضي لعباده الايمان بمعنى الكافرين منهم اذ عندكم كل من فعل فعلا قد
رضيه منه ومن لم يفعله لا يرضاه منه فقد رضي عندكم من ابليس وفرعون ونحوهما كفرهم ولم
يرض منهم الايمان وكذلك قلتم في قوله (لا يحب الفساد) أي لا يحب للمؤمنين وأما من قال منكم
لا يحبه ديننا أولا يرضاه ديننا فهذا أقرب لكنه بمنزلة قولكم لا يريد ديننا ولا يشاؤه ديننا فيجوز
عندكم أن يقال يجب الفساد ويرضاه أي يحبه فسادا ويرضاه فسادا كما أراد فسادا وأنكرتم
على المعتزلة ما أنكروه المسلمون عليهم وهو قولهم ان الله لا يقدر أن يفعل بالكفر غير ما فعل
بهم من اللطف وأنكرتم على من قال منهم ان خلاف المعلوم غير مقدور ثم قلتم ان العبد
لا يقدر على غير ما علم منه وانه لا استطاعة له الا اذا كان فاعلا فقط فامان لم يفعل فانه لا استطاعة
له أصلا فقلتم قوله تعالى (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ونحو ذلك من
النصوص ولزمكم ان كل من لم يؤمن بالله فانه لم يكن قادرا على الايمان وكل من ترك طاعة الله فانه
لم يكن مستطيعا لها فان ضم ضام هذا الى قوله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقول النبي صلى الله
عليه وسلم (اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) تركب من هذين ان كل كافر وفاجر فانه قد
اتق الله ما استطاع وانه قد أتى فيما أمر بما استطاع اذ لم يستطع غير ما فعل وأن كتم
لا تلتزمون ذلك فهو لازم قولكم اذا لم تجعلوا الاستطاعة نوعين وقول القدرية الذين يجملون
استطاعة العبد صالحة للضدين ولا يثبتون الاستطاعة التي هي مناط الامر والنهي أقرب الى
الكتاب والسنة والشريعة من قولكم إنه لا استطاعة الا للفاعل وان من لم يفعل فعلا فلا استطاعة

له عليه وكل من تدبر القولين بنير هوى علم ان كلا منهما وان كان فيه من خلاف السنة ما فيه
فقولكم أكثر خلافا للسنة * وكذلك المستزلة قالوا ان الله لم يخلق أفعال العباد بل العبد هو الذي
يحدث أفعاله فضلا يقولهم ان الله لم يخلق أفعال العباد وقتلتم انتم ان العبد لا يفعل أفعاله بل هي
فعل الله تعالى ولكن هي كسب للعبد ولم تفرقوا بين الكسب والفعل بفرق معقول وادعيتهم
العلم الضروري بان كون العبد فاعلا بعد ان لم يكن فاعلا أمر محدث ممكن فلا بد له من محدث
واجب وهذا حق أصبتم فيه دون المستزلة لكن من المستزلة من ادعى العلم الضروري بان العبد
يحدث أفعاله وهذا أيضا حق أصابوا فيه دونكم ولهذا كان أهل السنة والجماعة على ان العبد فاعل
لافعاله حقيقة والله خلق الفاعل فاعلا كما قال تعالى (ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر
جزعوا واذا مسه الخير منوعا) وليس كونه قادرا مریدا فاعلا بالزم له من كونه طويلا قصيرا
والله خلقه على هذه الصفة فليس ما ذكره الله في كتابه من ان العباد يفعلون ويصنعون
يختلف ان يكون الله خلقهم على هذه الصفة . وكون العبد فاعلا لما جعل الله فيه من القدرة هو
كسائر ما خلقه الله بقوة فيه وقدرته سبب في حصول مقدوره كسائر الاسباب والاسباب
لا ينكر وجودها ولا ينكر ان الله خلقها وخلق السبب بها فن قال قدرة العبد مؤثرة في
المقدور كتأثير سائر الاسباب في مسبباتها لم ينكر قوله ومن قال ليست مؤثرة أى ليست
مستقلة وليست مبدعة كما ان سائر الاسباب ليست كذلك لم ينكر قوله فان السبب ليس علة
مستقلة بمسببه بل لا بد له من أسباب أخر ولا بد من صرف الموانع والله خالق مجموع الاسباب
وصارف جميع الموانع وهذا هو الخلق المطلق والتأثير المطلق الذى ليس الا لله وحده وكل
ما سواه مما يجعل سببا ومؤثرا فانه جزء سبب فلا يبقى هذا الجزء ولا يعطى ما لا يستحقه
من كونه مبدعا خالقا ومن كونه واحدا لا شريك له فهو رب كل شئ ومليكه وأنتم قد خالفتم
من نصوص الكتاب والسنة وسلف الامة في مسائل الصفات والقرآن والرؤية ومسائل
الاسماء والاحكام والقدر ما تأولوه فالمستزلة ونحوهم اذا خالفوا من ذلك ما تأولوه لم يكن لكم
عليهم حجة واذا قدحتم في المستزلة بما ابتدغوه من المقالات وخالفوه من السنن والآثار قدحوا
فيكم بمثل ذلك واذا نسبتموه الى القدح في السلف والأئمة نسبوكم الى مثل ذلك فانذمونهم به
من مخالفة الكتاب والسنة والاجماع يذمونكم بنظيره ولا يحصى لكم عن ذلك الا بترك

ما ابتدعوه وما وافقتموه عليه من البدعة وما ابتدعتموه وأنتم حينئذ فيكون الكتاب والسنة
 واجماع سلف الامة وأئمتها سليمان التفاض والتعارض محفوظا قال الله تعالى ﴿ انا نحن نزلنا الذكر
 واناله لحافظون ﴾ وبالجملة فمات ما دمه السلف والأئمة وعابوه على المعتزلة من الكلام المخالف
 للكتاب والسنة والاجماع القديم لكم منه أوفر نصيب بل تارة تكونون أشد مخالفة لذلك من
 المعتزلة وقد شاركتهم في أصول ضلالهم التي فارقوا بها سلف الامة وأئمتها ونبذوا بها كتاب
 الله ورأى ظهورهم قائمهم لا يثبتون شيئا من صفات الله تعالى ولا يزهونه عن شيء بالكتاب
 والسنة والاجماع موقوف على العلم بذلك والعلم بذلك لا يحصل به تشايلزم الدور فيرجعون
 الى مجرد رأيهم في ذلك واذا استدلو بالقرآن كان ذلك على وجه الاعتضاد والاستشهاد لا على
 وجه الاعتقاد والاعتقاد وما خالف قولهم من القرآن تأولوه على مقتضى آرائهم واستخفوا بالكتاب
 والسنة وسموه مظاهر واذا استدلو على قولهم مثل قوله (لا تدركه الابصار) وقوله (ليس كمثل
 شيء) أو قوله (وهو معكم أينما كنتم) ونحو ذلك لم تكن هذه النصوص هي عمدتهم ولكن يدفعون
 بها عن أنفسهم عند المسلمين . وأما الاحاديث النبوية فلا حرمة لها عندهم بل تارة يردونها بكل
 طريق ممكن وتارة يتأولونها ثم يزعمون ان ما وضعوه برأيهم قواطع عقلية وان هذه القواطع
 العقلية ترد لاجلها نصوص الكتاب والسنة إما بالتأويل وإما بالتفويض وإما بالتكذيب وأنتم
 شركاؤهم في هذه الاصول كلها ومنهم أخذتموها وأنتم فروغهم فيها كما يقال الاشعرية مخانث
 المعتزلة والمعتزلة مخانث الفلاسفة لكن لما شاع بين الامة فساد مذهب المعتزلة ونفرت
 القلوب عنهم صرتم تطهرون الرد عليهم في بعض المواضع مع مقاربتكم أو موافقتكم لهم في
 الحقيقة وم سمو أنفسهم أهل التوحيد لاعتقادهم ان التوحيد هو نفي الصفات وأنتم وافقتموه
 على تسمية أنفسكم أهل التوحيد وجعلتم نفي بعض الصفات من التوحيد وسموا ما ابتدعوه
 من الكلام الفاسد إما في الحكم وإما في الدليل أصول الدين وأنتم شاركتهم في ذلك وقد
 علمتم ذم السلف والأئمة لهذا الكلام بل علم من يعرف دين الابلام وما بث الله به نبيه عليه
 أفضل الصلاة والسلام ما فيه من المخالفة لكتب الله وأنيائه ورسله وقد بسطنا الكلام على
 فساد هذه الاصول في غير هذا الموضع وبيننا ان دلالة الكتاب والسنة التي يسمونها دلالة
 السمع ليست مجرد الخبر كما تظنونهم أنهم وهم حتى جعلتم ما دل عليه السمع انما هو بطريق الخبر

الموقوف على تصديق المخبر ثم جعلتم تصديق المخبر وهو الرسول موقفا على هذه الأصول التي سميتوها أنتم وهم العقليات وجعلوا منها نفس الصفات والتكذيب بالقدر وواقتموهم على أن منها نفي كثير من الصفات وأنتم لم تلبثوا القدر حتى أبطلتم ما في أمر الله ونهيه بل ما في خلقه وأمره من الحكم والمصالح والناسبات وزعمتم أن الرد على القدرية لا يتم إلا بنفي تحسين العقل وتقييده مطلقا وأن تحصل الأفعال كلها سواء في أنفسها لا فرق في نفس الأمر بين الصلاة والزنا إلا من جهة حكم الشارع بإيجاب أحدهما ونحريم الآخر فنصار قولكم مدرجة إلى فساد الدين والشريعة وذلك أعظم فسادا من التكذيب بالقدر وقد ينافي غير هذا الموضع أن القرآن ضرب الله فيه الامثال وهي المقاييس العقلية التي ثبت بها ما يخبر به من أصول الدين كالتوحيد وتصديق الرسل وإمكان المعاد وإن ذلك مذكور في القرآن على أكل الوجوه وإن عامة ما يثبتته النظائر من المتكلمين والمفلسفة في هذا الباب يأتي القرآن بخلافه وبما هو أحسن منه على أنتم الوجوه بل لا نسبة بينهما لنظم التفاوت ومعلوم أن هذا أمر عظيم وخطب جسيم فإنكم والمعتزلة تلبثون كثيرا بما يثبتونه من أصول الدين بطرق ضعيفة أو فاسدة مع ما يتضمن ذلك من التكذيب بكثير من أصول الدين وحقيقة قولهم الذي واقتموهم عليه أنه لا يمكن تصديق الرسول في بعض ما أخبر به إلا بتكذيبه في شيء مما أخبر به فلا يمكن الايمان بالكتاب كله بل يكثر ببعضه ويؤمن ببعضه فيهدم من الدين جانب ويبقى منه جانب على غير أساس ثابت ولولا أن هذا الموضع لا يسع ذلك لفصلناه فانا قد بسطنا في مواضع مثل ما يقال من أنه لا يمكن الإقرار بالصانع إلا بنفي صفاته أو بعضها التي يستلزم نفيها تعطيله في الحقيقة فيبقى الإنسان مثبتا له نافيًا له بمقرا بوجوده مستلزما لعدمه وإن كان لا يشتر بالتناقض وأما العقليات فإنكم واقتم المعتزلة والفلاسفة على أصول يلزم من تسليمها فساد ما ينتمونه فإنكم لما سلمتم لهم أن الاعراض وهي صفات تدل على حدوث ما قامت به أو تدل على إمكانه كانوا مستدلين بهذا على نفي الصفات عن الرب سبحانه وتعالى فتقطعون معهم ثم أنتم إنما استدللتم على المفلسفة بأن ما قامت به الحوادث فهو حادث فأنهم يزعمون أن القديم يقوم به الحوادث ولما ادعيت أن ما قامت به الحوادث فهو حادث ألزموكم أول الحوادث فقالوا ذلك الحادث إما أن يكون لحدوثه سبب وإما أن لا يكون لحدوثه سبب فإن كان لحدوثه سبب لزم تسلسل الحوادث وذلك يعطل

دليلكم عليهم اذ هو مبني على تسلسل الحوادث. وامتناع حوادث لا أول لها وان لم يكن لحدوثه
 سبب يجازي ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر بلا مرجع وهذا يبطل جميع أصولكم وأصول
 المعتزلة والفلاسفة ويبطل إثباتكم لوجود الصانع فأنتم مع الفلاسفة بين أمرين. اما أن تجوزوا
 حوادث لا أول لها فيبطل دليلكم عليهم الذي أثبت به حدوث العالم وهو أصل الأصول عندكم
 واما أن لا تجوزوا ذلك فيبطل أيضا دليلكم على حدوث العالم فلي كلا التقديرين دليلكم الذي
 هو أصل أصولكم على حدوث العالم باطل. وأما المعتزلة فهم يوافقونكم على هذا الأصل
 لكن خطاب الفلاسفة لهم كخطاب الفلاسفة لكم وأما خطاب المعتزلة فانهم يقولون لكم اذا
 سلمتم أن ما تقوم به الحوادث لا يكون الا جسما لزمكم أن تقولوا ما تقوم به الاعراض لا يكون
 الا جسما اذ لا فرق في المقول بين قيام الاعراض والحوادث واذا كان ما قام به الاعراض
 لا يكون الا جسما وأنتم قد قلتم تقوم به الصفات وهي في الحقيقة الاعراض لزم أن يكون جسما
 والجسم حادث فيلزم أن يكون حادثا ويقول لكم المتزلي ان قيام الكلام والحياة والعلم والقدرة
 ونحو ذلك يجعل ليس بجسم ودعوى ان هذه الصفات ليست أعراضا أمر معلوم الفساد بالضرورة
 وكان جوابكم للمعتزلة في هذا المقام أن قلتم لهم كما اتفقنا نحن وأنتم على ان الله حي عالم قادر
 وليس بجسم فكذلك يجب أن تكون له حياة وعلم وقدرة وليست أعراضا وتقوم به ولا يكون
 جسما ومعلوم ان هذا الجواب ليس يملى ولا يحصل به انقطاع المعتزلة ولا غيرهم اذ يقال لكم
 للمعتزلة مخطئون إما في قولهم ان هذه الاسماء تثبت لغير جسم وإما في قولهم ان هذه الصفات
 لا تقوم الا بالجسم فلم قلتم ان خطأهم في الثاني دون الاول فان قلتم قد قام الدليل على نفي الجسم قيل لكم
 ذلك الدليل بينه وبين نفي قيام الصفات التي هي الاعراض به اذ لا يعقل ما يقوم به الاعراض الا
 الجسم ويقال لكم الدليل الذي نفيتم به الجسم انما هو الاستدلال على حدوثه بحدوث الاعراض وهذا
 الدليل آخره بعد تقرير كل مقدمة هو منع حوادث لا أول لها وهذه المقدمة ان صحتم لزمكم
 اثبات حوادث بلا سبب وذلك يبطل أصل دليلكم على اثبات الصانع فانه متى جوز الحدوث بلا
 مرجع تام يلزم منه الحدوث لزم ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر بلا مرجع وهذا يسد
 باب اثبات الصانع بل يستلزم أن لا يكون في الوجود موجود واجب وهو في نفسه من أفسد ما يقال
 ولهذا لم يقله عاقل قال شيخ الاسلام أبو اسماعيل عبد الله ابن محمد الانصاري في كتابه فم الكلام

(باب في ذكر كلام الاشعرية) ولما نظر للبرزوق من علماء الأمة وأهل الفهم من أهل السنة
 طويلا كلام الجهمية وما أودعته من رموز الفلاسفة ولم تقف منهم الا على التمثيل البحت وأن قلب
 مذهبهم ومنتهى عقيدتهم ما صرحت به رؤس الزنادقة قبلهم ان الفلك دوار والسما خالية وأن قولهم
 انه تعالى في كل موضع وفي كل شئ ما استثنوا جوف كلب ولا جوف خنزير ولا حشاء فرارا
 من الاثبات وذهابا عن التحقيق وان قولهم سميع بلا سمع بصير بلا بصر عليم بلا علم قدير بلا
 قدوة إله بلا نفس ولا شخص ولا صورة ثم قالوا لا حياة له ثم قالوا لا شئ فانه لو كان شئاً
 لأشبهه الاشياء سألوا حول مقال رؤس الزنادقة التقدماء اذ قالوا الباري لا صفة ولا لا صفة خافوا
 على قلوب ضيق المسلمين وأهل الثقة وقلة الفهم منهم اذ كان ظاهر تعظيمهم بالقرآن وان كان اعتصاما
 به من السيف واجتنابا به منهم وادهم يرون التوحيد ومخاضون المسلمين ويحملون الطلياسة
 فاقصصوا بمآثرهم وصاحوا بسوء ضمايرهم ونادوا على خيالاتهم فيأطول ما لقوا في أيامهم
 من عيوف اطفاله وأسنان اللها وهجران الدهماء فقد شحنت كتاب تكفير الجهمية من
 مقالات علماء الاسلام فيهم ودأب الخلفاء فيهم ودق عامة أهل السنة عليهم واجماع المسلمين على
 اخراجهم من الملة ثقلت عليهم الوحشة وطالت عليهم الدلة وأعييتهم الحيلة الا أن يظهروا الخلاف
 لأوليهم والرد عليهم ويصفوا كلامهم صفاء يكون ألوح للافهام وأصح في العوام من أساس أولهم
 ليجدوا بذلك للمساغ ويتخلصوا من خزي الشناعة فجاءت بمخاريق تترأى للنبي بغير ما في الحشايا
 ينظر الناظر الفهم في حذرهما فيرى غي الفلسفة يكسأ الحاء السنة وعقد الجهمية ينحل القباب الحكمة
 يردون على اليهود قولهم (يد الله متولة) فينكرون القل وينكرون اليد فيكونون أسوأ حالا
 من اليهود لان الله أثبت الصفة ونفى العيب واليهود أثبتت الصفة وأثبتت العيب وهؤلاء نفوا
 الصفة كإنفوا العيب ويردون على النصارى في مقامهم في عيسى وأمه فيقولون لا يكون في المخلوق غير
 المخلوق فيسطلون القرآن فلا يمتحن على ذوي الالباب ان كلام أوليهم وكلام آخرهم كخيطة السحارة
 فاسمعوا الآن يا أولى الالباب وانظروا ما فضل هؤلاء على أولئك . أولئك قالوا اتق الله مقاتلهم
 ان الله موجود بكل مكان وهؤلاء يقولون ليس هو في مكان ولا يوصف بأين وقد قال المبلغ
 عن الله لجارية معاوية بن الحكم (أين الله) وقالوا هو من فوق كالمومن تحت لا يدرى أين هو
 ولا يوصف بمكان وليس هو في السماء وليس هو في الارض وانكروا الجهة والحد وقال أولئك ليس

له كلام انما خلق كلاما وهؤلاء يقولون انكم مرة فهو متكلم به منذ تكلم لم ينقطع الكلام ولا
يوجد كلامه في موضع ليس هو به ثم يقولون ليس هو في مكان ثم قالوا ليس هو صوت ولا حروف
وقالوا هذا زاج وورق وهذا صوف وخشب وهذا انما قصد به النفس وأريد به الثقل وهذا
صوت للقارئ ما ترى منه حسن ومنه قبيح وهذا لفظه أو ما تراه يجازي به حتى قال رأس
من رؤسهم أو يكون قرآن من ليد وقال آخر من خشب فراعوا فقالوا هذا حكاية عبر بها عن
القرآن والله تكلم مرة ولا يتكلم بعد ذلك ثم قالوا غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر وهذا
من غفوخهم يصطادون به قلوب عوام اهل السنة وانما اعتقادهم أن القرآن غير موجود
لفظته الجهمية الذكور بمرة والاشعرية الاناث بمشر مررات وأولئك قالوا لاصفة وهؤلاء
يقولون وجه كما يقال وجه النهار ووجه الامر ووجه الحديث وعين كعين اللثام وسمع كأذن
الجدار ويصر كما يقال جدارها يترأى ان ويدرك اليد والمطية والأصابع كقولهم خراسان بين
أصابع الأمير والقديمان كقولهم جعلت الخوصمة تحت قدمي والقبضة كما قيل فلان في قبضتي
أي أنا أملك أمره وقالوا الكرسي العلم والعرش الملك والضلع الرضا والاستواء الاستيلاء
والنزول القبول والمرولة مثله فشيء من وجه وأنكروا من وجه وخالفوا السلف وتعدوا
الظاهر وردوا الاصل ولم يثبتوا شيئا ولم يقوا موجودا ولم يفرقوا بين التفسير والعبارة بالأسنة
فقالوا لا نفسها تجري بها عرية كما وردت وقد تأولوا تلك التأويلات الغريبة أرادوا بهذه المفرقة
أن يكون عوالم المسلمين أبعد غياها عنها وأعيأ فهاها منها ليكونوا أوحش عند ذكرها وأشس
عند سماعها وكذبوا بل التفسير أن يقال وجه ثم يقال كيف وليس كيف في هذا الباب من مقال
المسلمين فأما العبارة فقد قال الله تعالى (وقالت اليهود يد الله مغلولة) وانما قالوا بالمبراة فحكاها
عنهم بالبرية وكان يكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابه بالبرية فيها أسماء الله وصفاته
فيغير بالأسنة عنها ويكتب اليه بالسريانية فيغير له زيد بن ثابت رضي الله عنه بالبرية والله تعالى
يدعى بكل لسان بأسمائه فيجيب ويحلف بها فيلزم وينشد فيجاز ويوصف فيعرف ثم قالوا ليس
ذات الرسول بحية وقالوا ما هو بعد ما مات يبلغ فيلزم به الحجة فسقط من آثارهم ثلاثة أشياء
انه ليس في السماء رب ولا في الروضة رسول ولا في الأرض كتاب كما سمعت يحيى بن عمار
يحكم به عليهم وان كانوا موهوها ووروا عنها واستوحشوا من تصريحها فان حقائقها لازمة

لهم وأبطلوا التقليد فكفروا بأبامهم وأمهاتهم وأزواجهم وعوام المسلمين وأوجبوا النظر في الكلام
واضطروا إليه الدين يزعمهم فكفروا بالسلف وسماوا الأثبات تشبيها فباوا القرآن وضلوا
الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يكاد يرى منهم رجلا ورعا ولا للشرعية معظما ولا للقرآن اعتزما
ولا للحديث موقرا سلبوا التقوي ورقة القلب وبركة التمسك ووقار الخشوع واستفضلوا الرسول
فانظروا إلى أحدى ما لا هو طالب أثره ولا متبع أخباره ولا مناضل عن سنته ولا هو راضب
في أسوته يتقلب بمرتبة العلم وما عرف حديثا واحدا تراه يهزؤ بالدين ويضرب له الأمثال
ويتلبس بأهل السنة ويخرجهم أصلا من العلم لا يقر لهم عن بطانة الأختانك ولا عن عقيدة
الأرابتك ألبسوا ظلمة الهوى وسلبوا هبة الهدى قتلوا عنهم الأعين وتشدد منهم القلوب
وقد شاع في المسلمين أن زاسمهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي ولا يتوضأ ولا يصل
قال وقد سمعت محمد بن زيد العمري النسابة أخبرنا المعافا سمعت أبا الفضل الحادني القاضي بسر خس
يقول سمعت زاهر بن أحمد يقول أشهد لانت أبو الحسن الأشعري متحيرا لمسألة تكافي الأدلة
فلا يجري الله أمرا أنا طاع غايته بمذهب الامام المطلي رحمه الله وكان من أبر خلق الله قلبا
وأصوبهم صمتا وأهداهم هديا وأحقهم قلبا وأظلم تصمقا وأقرم للدين وأبدع من التنطع وأنصحهم
لخلق الله جزءا خيرا قال ورأيت منهم قوما يجتهدون في قراءة القرآن وتحفظ حروفه والا كثار
من ختمه ثم اعتقادهم فيه ما قد بيناه اجتهاد ووغان فالتوا رجح وروى بإسناده عن حريشة بن الحر
عن حذيفة قال أنا آمناء ولم تقرأ القرآن وسيجي قوم يقرؤن القرآن ولا يؤمنون قال وقال
ابن عمر كنا نوقى الإيمان قبل القرآن وروى بإسناده عن ابن عمر قال لقد عشنا برهة من الدهر
وان أحدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن وفي لفظ أنا كنا صدور هذه الامة وكان الرجل من خيار
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالحهم ما يتيم الاسورة من القرآن أو شبه ذلك
وكان القرآن قليلا عليهم وروؤوا علما به وعملا وان آخر هذه الامة يخفف عليهم القرآن حتى
يقرأه الصبي والمجنى لا يعلمون منه شيئا أو قال لا يعلمون منه شيء قال الحافظ أبو القاسم
اللائلكاني في كتابه المشهور في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لما ذكر عقوبات الامة
لاهل البدع قال واستتاب أمير المؤمنين القادر بالله حرس الله مهجته وأمد بالتوفيق أموره
ووقعه من القول والعمل لما يرضي مليكته قهواء المنزلة الحنفية في سنة ثمان وأربعمائة فظهروا

الرجوع وتبرؤا من الاعتزال ثم نهام عن الكلام والتدريس والمناظرة في الاعتزال والرقص
 والمقالات المخالفة للإسلام والسنة وأخذ خطوطهم بذلك وأنهم معاهدا لقوله حل بهم من النكال
 والقوية ما ينعظ به أمثالهم وامتنل بين الدولة وأمين الملة أبو القاسم محمود يعني ابن سبكتكين
 أعز الله نصره أمر أمير المؤمنين القادر بالله واستن بسنته في أعماله التي استخطفه عليها من
 خراسان وغيرها في قتل المعتزلة والرافضة والاسماعيلية والقرامطة والجمعية والمشبهة ومبهميهم
 وحسينهم ونظام والأمر باليمن عليهم على منابر المسلمين وإبعاد كل طائفة من أهل البدع وطردهم
 عن ديارهم وصار ذلك في الإسلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين في
 الآفاق وجرى ذلك على يد العاجب أبي الحسن علي بن عبد الصمد في جمادى سنة ثلاث
 عشرة وأربعمائة ثم الله ذلك وبقته إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين (قلت) وقد
 ذكر شيخ الإسلام أبو إسحاق الأنصاري في كتاب ذم الكلام وأهله في الطبقة الثامنة قال
 وفيها نجت الأشعرية ثم ذكر الطبقة التاسعة وذكر فيها كلام من ذكره فيها ثم قال قرأت
 كتاب محمود الأمير بحث فيه على كشف أستار هذه الطائفة والافصاح بعينهم ولعنهم حتى
 كان قد قال فيه أنا ألعن من لا يلتمهم فطاروا في الآفاق للعالمين كل مطار. وصار في المادحين
 كل مسار. لا يرى عاقلا إلا وهو ينسب إلى مثابة الدين وصلابته. ويصفه بشهادة الرأي
 ونجاسته. فما ظنك بدين يخفى فيه ظلم العيوب. وتنجلي عنه بهم القلوب. ودين يتلجى به أصحابه
 وتبري منه أربابه وما خفى عليك أن القرآن مصرح به في الكتابين. ويجهز به في المحارب.
 وحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم يقرؤ في الجوامع. ويستمع في المجمع. وتشهد إليه الرجال
 ويقيم في البراري والفقهاء في القلانس. فيصيحون في المجالس. وأن الكلام في الخفايا. يدرس به
 في التوايا. قد لبس أهله الذلة واسترهم ظلمه. يرمون بالاحاظ. ويخرجون من الحفاظ. يسب
 بهم أولادهم. وتبرأ منهم أوداؤهم. يلتمهم المسلمون وهم عند المسلمين يتلاعنون. ثم انه جري بعد
 ذلك في خلافة القائم في مملكة السلاجقة ظفرك وذكوبه لمن المتدعة أيضا على التبرؤ ذكر أبو القاسم
 ابن عساكر أن وزيره كان معتزليا رافضيا وأنه أدخل فيهم الأشعرية لقصد التشنق والتسلي فانه
 ذكر رسالة أبي بكر البيهقي إلى الوزير في استدراك ذلك قال فيها ثم ان السلطان أعز الله
 نصره وصرف همته العالية إلى نصره دين الله وقع أعداء الله بعد ما تقرر لكافة حسن اعتقاده

بتقرير خطباء أهل مملكته على لمن من استوجب اللعن من أهل البدع بدعته وأيس أهل
الزنج عن زينة عن الحق وميله عن القصد فالتقوا في سمه ما فيه مساواة أهل السنة والجماعة
كافة ومصيرهم عامة من الحنفية والمالكية والشافعية الذين لا يذهبون في التلطيل مذهب
المعتزلة ولا يسلكون في التشبيه طرق المجسمة في مشارق الأرض ومناكبها ليلبسوا بالأسوة
معم في هذه المساواة مما يسوؤهم من اللعن والتقمع في هذه الدولة المنصورة وذ كر تمام الرسالة
في بيان أنهم من أهل البينة ومسالته للنعم من ادخلهم في القصة (قال) أبو القاسم ابن عساكر
وأما كان انتشار ما ذكره أبو بكر البهقي من المحنة وأشعار ما أشار بألفائه في رسالته من
الفتنة مما تقدم به من سب حزب أبي الحسن الأشعري في دولة السلطان ظفر بك
ووزيره أبي نصر منصور بن محمد الكندري وكان السلطان حنфия سنيا وكان وزيره معتزليا
رافضيا فلما أمر السلطان بلعن المبتدعة على التاب في الجمع قرن الكندري للتسلي والتشنى
اسم الأشعرية بأسماء أبواب البدع وامتنع الأئمة الأماثل وقصد الصدور الأفاضل
وعزل أبا عثمان الصابوني عن الخطابة بنيسابور وفوضها الى بعض الحنفية قام الجمهور وخرج
الاستاذ أبو القاسم والامام أبو المعلى الجويني عن البلد فلم يكن الا يسيرا حتى مات ذلك السلطان
وولى ابنه البارسلان واستوزر الوزير الكامل أبا علي الحسن بن علي بن اسحاق فاعز أهل
السنة وقمع أهل النفاق وأمر باسقاط ذكهم من السب وإفرا من عداهم باللعن والسب واسترجع
من خرج منهم الى وطنه واستقدمه مكرما بمد يده وطلعه وذ كر قصة أبي القاسم القشيري
التي سماها شكايه أهل السنة بحكاية ما نالهم من المحنة (قال) فيها ومما ظهر بنيسابور في مفتتح
سنة خمس وأربعين وأربعمائة ما دعي أهل الدين الى سوء ضراضهم وكشف قناع صبرهم الى
ان قال ذلك بما أحدث من لعن امام الدين وسراج قدم ذوى اليقين بحبي السنة وقامع البدعة
ناصر الحق وناصح الخلق أبي الحسن الأشعري قال فيها ولما من الله الكريم على أهل
الاسلام بزمام الملك المعظم المحكم بالقوة السماوية في رقاب الامم الملك الاجل شاهنشاه عيين
خليفة الله وغياث عباد الله ظفر لك أي طالب محمد بن ميكائيل وقام بإحياء السنة والمناضلة عن
الملة حتى لم يبق من أصناف المبتدعة الا سلا لا يستصلحهم سيفا عضيا وإذاقتهم ذلا وخسفا وعقب
لا تارهم نسفا خرجت صدور أهل البدع عن تحمل هذه الثعم وضاق صبرهم عن مقاساة

هذا الالم وظنوا بمن أنفسهم على رؤوس الاشهاد بالسنتهم وضاعت عليهم الارض بما رحبت
 باقرادهم بالرتوع في مهواة عجبهم فسولت لهم أنفسهم أمر آفطنوا انهم بنوع تليس أوضرب
 تدليس يحدون لسرهم يسرافسوا الى عالي مجلس السلطان بنوع نيمة ونسبوا الاشعري الى
 مذاهب ذميمة وحكروا عنه مقالات لا يوجد في كتبه منها حرف ولم نر في المقالات المصنفة
 للمتكلمين الواقفين والمخالفين من وقت الازائل الى زماننا هذا شيء منها حكاية ولا وصف
 بل كل ذلك تصوير تزوير وهتان بغير تقدير وما قصوا من الاشعري الا انه قال باثبات القدر
 لله خيره وشره نعمه وضره واثبات صفات الجلال لله من قدرته وعلمه وارادته وحياته وبقائه
 وسعته وبصره وكلامه ووجهه وبده وان القرآن كلام الله غير مخلوق وانه تعالى موجود بمجوز
 رؤيته وان ارادته نافذة في مراداته ومالا يخفى من مسائل الاصول التي تخالف طريقة المعتزلة
 والجمية وذ كر تمام الكلام في المسائل التي نسبت اليه وهو كلام طويل ليس هذا موضعه
 وانما الغرض التنبيه على سبب لعنهم على ما نقله اصحابه المظنون له وأما بغداد فلم تجر فيها لعنة أحد
 على المنابر بل كانت الاشعرية منتسبة الى الامام أحمد وسائر أئمة السنة كما ذكره الاشعري في
 كتاب الابانة وهذا هو الذي اعتمد عليه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر في وصف اعتقاد
 الاشعري (قال) بعد ان ذكر ما ذكره من وصف من وصف من العلماء والاشعري بالرد على
 البدع والانتصار للسنة وما يشبه ذلك فاذا كان أبو الحسن رحمه الله لما ذكر عنه من حسن الاعتقاد
 مستصوب المذهب عند اهل المعرفة بالعلم والاعتقاد . يوافقه في أكثر ما يذهب اليه أ كابر العباد .
 ولا يتفوح في متقدم غير اهل الجمل والعتاد . فلا بد ان يحكى عن ممتدة على وجه الامانة .
 ويحتمل ان يزيد فيه او ينقص منه تركا للخيانة . ليعلم حقيقة حاله في صحة عقيدته في أصول الديانة .
 فاسمع ما ذكره في أول كتابه الذي سماه بالابانة . فانه قال الحمد لله الاحد الواحد العزيز الماجد
 وساق الخطبة الى ان قال . أما بعد فان كثيرا من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم الى
 التقليد لرؤسائهم ومن مضى من أسلافهم فتأولوا القرآن على آرائهم فأوليا لم ينزل الله به سلطانا
 ولا أوضح به برهانا ولا نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن السلف المتقدمين
 فضايقوا رواية الصحابة عن نبي الله صلى الله عليه وسلم في رؤية الله بالابصار وقد جاءت في
 ذلك الروايات من الجهات المختلفة وتواترت بها الآثار وتتابعت بها الاخبار وانكروا شفاعة

رسول الله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين . وردوا الرواية في ذلك عن السلف المتقدمين . ووجدوا عذاب القبر وان الكفار في قبورهم يمدبون وقد أجمع على ذلك الصحابة والتابعون . ودانوا بخلق القرآن نظيرا لقول اخوانهم من المشركين الذين قالوا : « إن هذا الا قول البشر » فزعموا ان القرآن كقول البشر . وأثبتوا أن المباد يخلقون الشر نظيرا لقول المجوس الذين يثبتون خالقين أحدهما يخلق الخير والآخر يخلق الشر . وزعمت القدرية أن الله يخلق الخير وان الشيطان يخلق الشر وزعموا ان الله شاء مالا يكون خلافا لما أجمع عليه المسلمون من ان ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكون وردا لقول الله (وما تشاؤون الا أن يشاء الله) فآخبرنا لا نشاء شيئا الا وقد شاء أن نشاءه ولقوله (ولو شاء الله ما اقتتلوا) ولقوله (ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها) ولقوله تعالى (فقال لما يريد) ولقوله مخبر عن شبيب أنه قال (وما يكون لنا أن نفود فيها الا أن يشاء الله ربنا) ولهذا ساء رسول الله صلى الله عليه وسلم عجوس هذه الامة لانهم دانوا بديانة المجوس وضاهوا قولهم وزعموا ان للخير والشر خالقين كما زعمت المجوس وانه يكون من الشر مالا يشاؤه الله كما قالت المجوس ذلك وزعموا انهم يملكون الضر والنفع لانفسهم ردا لقول الله (قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله) وانحرافا عن القرآن وما أجمع المسلمون عليه وزعموا انهم ينفردون بالقدرية على أعمالهم دون ربهم وأثبتوا لانفسهم غنى عن الله ووصفوا انفسهم بالقدرية على ما لم يصفوا الله بالقدرية عليه كما أثبت المجوس للشيطان من القدرة على الشر ما لم يثبتوه لله عز وجل فكانوا عجوس هذه الامة اذ دانوا بديانة المجوس وتمسكوا باقوالهم وما لوا الى أضاليلهم وقنعوا الناس من رحمة الله وآيسوهم من روحه وحكموا على العصاة بالنار والخلود خلافا لقول الله (وينفروا دون ذلك لمن يشاء) وزعموا ان من دخل النار لا يخرج منها خلافا لما جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان الله يخرج من النار قوما بعد ما امتحشوا فيها وصاروا حما) ودفعوا ان يكون لله وجه مع قوله (ويوقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام) وأنكروا ان يكون لله يد ان مع قوله (لما خلقت يدي) وأنكروا ان يكن له عينان مع قوله (تجري باعيننا) وقوله (ولتصنع على عيني) ونفوا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله (ان الله ينزل الى سماء الدنيا) وأما ذكر ذلك ان شاء الله بابا وبابه المعونة ومنه التوفيق والتسديد فان قال قائل قد أنكرتم قول المعتزلة والقدريه والجهمية والحرورية والرافضة والرجئة فرفونا قولكم

الذى به تقولون وديانتكم التي بها تدينون قول له قولنا الذى به تقول وديانتنا التي بها تدين التمسك
 بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن
 بذلك معتصمون وبما كان عليه أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل منوبته
 فأثرون ولبن خالف قوله مجانبون لانه الامام القاضى والرئيس الكامل الذى أبان الله به الحق
 عند ظهور الضلال وأوضح به المساج وقع به بدع المبتدعين وزين الزائنين وشك الشاكين
 فرحمه الله عليه من امام مقدم وكبير مفهم وعلى جميع أئمة المسلمين هجولة قولنا أنا نضر بالله وملائكته
 وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما زواه التفات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرد
 من ذلك شيئاً وإن الله إله واحد فرد أحد صمد لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولداً وإن محمداً
 عبده ورسوله وإن الجنة والنار حق وإن الساعة آتية لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور
 وإن الله مستو على عرشه كما قال (الرحمن على العرش استوى) وإن له وجهاً كما قال (وبقى
 وجه ربك ذو الجلال والاكرام) وإن له يدين كما قال (بل يدها مبسوطتان) وقال (لما خلقت
 بيدي) وإن له عينين بلا كيف كما قال (تجري باعيننا) وإن من زعم أن اسم الله غيره كان ضاللاً
 وإن لله علماً كما قال (أترله بطله) وقال (وما تحمل من أنثى ولا تضع الا بدلمه) وثبت لله قوة
 كما قال (أو لم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) وثبت لله السمع والبصر ولا ينقضي
 ذلك كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج وتقول ان كلام الله غير مخلوق وأنه لم يخلق شيئاً الا وقد قال له
 كن فيكون كما قال (انما قولنا لشيء اذا أردنا أن نقول له كن فيكون) وأنه لا يكون في الارض
 شيء من خير وشر الا ما شاء الله وإن الاشیاء تكون بمشيئة الله وإن أحداً لا يستطيع ان يفعل
 شيئاً قبل أن يفعل الله ولا يستغنى عن الله ولا تقدر على الخروج من علم الله وأنه لا خالق الا الله
 وإن أعمال المباد مخلوقة لله مقدورة له كما قال (والله خلقكم وما تعملون) وإن المباد لا يقدر
 أن يخلقوا شيئاً وهم يخلقون كما قال (هل من خالق غير الله) وكما قال (لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون) وكما
 قال (أفمن يخلق كمن لا يخلق) وكما قال (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون) وهذا في كتاب
 الله كثير وإن الله وفق المؤمنين لطاعته ولطف بهم ونظر لهم وأصلحهم وهداهم وأضل الكافرين
 ولم يهدمهم ولم يطفئهم بالآيمان كما زعم أهل الزيغ والظن وإن ولو لطف بهم وأصلحهم كانوا صالحين
 ولو هدامهم كانوا مهتدين كما قال تبارك وتعالى (من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فأولئك

هم الخاسرون) وان الله يقدر ان يصلح الكافرين ويطف بهم حتى يكونوا مؤمنين ولكنه
 أراد أن يكونوا كافرين كما علم وأنه غلظهم وطبع على قلوبهم وان الخير والشر بقضاء الله وقدره
 وأنا تؤمن بقضاء الله وقدره خيره وشره وحلوه ومره وفعل ان ما أصابنا لم يكن ليخطئنا وما
 أخطأنا لم يكن ليصيبنا وأنا لا نملك لانسنا نعم ولا ضرا الا ما شاء الله وأنا نلجي أمورنا الى
 الله وثبت الحاجة والفقر في كل وقت اليه وقول ان القرآن كلام الله غير مخلوق وان من قال
 بخلق القرآن كان كافرا وندين أن الله يرى بالابصار يوم القيامة كما يرى القمر ليلة البدر ويراها
 المؤمنون كما جاءت الروايات عن رسول صلى الله عليه وسلم وقول ان الكافرين اذا رأاه المؤمنون
 عنه محجوبون كما قال الله تعالى (كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) وان موسى سأل الله الرؤية
 في الدنيا وان الله تجلى للجبل فجعله دكا فلم بذلك موسى انه لا يراه أحد في الدنيا وراى ان لا
 نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب يرتكبه كالزنا والسرقة وشرب الخمر كما دانت بذلك الخوارج
 وزعموا بذلك انهم كفرون وقول ان من عمل كبيرة من الكبائر وما أشبهها مستحلا لها كان
 كافرا اذ كان غير معتقد لتحريمها وقول ان الاسلام أوسع من الايمان وليس كل اسلام ايمانا
 وندين بأنه قلب القلوب وان القلوب بين أصبعين من أصابعه وأنه يضع السموات على أصبع
 والارضين على أصبع كما جاءت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وندين بان لا نزل
 أحدا من الوحدين للتمسكين بالايمان جنة ولا نارا الا من شهد له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالجنة ونرجو الجنة للمذنبين ونخاف عليهم ان يكونوا بالنار معذبين وقول ان الله يخرج
 من النار قوما بعد ما امتحنوا بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم ونؤمن بعذاب القبر وقول ان
 الحوض واليزان حق والصراط حق والبعث بعد الموت حق وان الله يوقف العباد بالموقف
 ويحاسب المؤمنين وان الايمان قول وعمل يزيد وينقص ونسلم الروايات الصحيحة في ذلك عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التي رواها الثقات عدل عن عدل حتى تنتهي الرواية الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وندين الله بحب السلف الذين اختارهم الله لصحبة نبيه وثنى عليهم بما
 اتى الله عليهم وتولاهم وقول ان الامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر رضى الله تعالى
 عنه وان الله تعالى أعز به الدين وأظهره على المرتدين وقدمه المسلمون للإمامة كما قدمه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم للصلاة ثم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثم عثمان بن عفان نصر الله

الله وجهه قلته قاتلوه ظلما وعدوانا ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنه فبؤلاه الأئمة بدر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وخلائقهم خلافة النبوة ونشهد للمشيئة بالجنة الذين شهد لهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وتولى سائر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونكف عما شجر بينهم وندين
 الله أن الأئمة الأربعة راشدون مهديون فضلاء لا يوازهم في الفضل غيرهم ونصدق بجميع الروايات
 التي يثبتها أهل النقل من النزول إلى سماء الدنيا وإن الرب يقول هل من سائل هل من مستغفر
 وسائر ما قلوه وأثبتوه خلافا لما قاله أهل الزيغ والتضليل ونقول فيما اختلفنا فيه على كتاب الله
 وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع المسلمين وما كان في معناه ولا نجد في دين الله بدعة
 لم يأذن الله بها ولا نقول على الله مالا نعلم ونقول إن الله يحىء يوم القيمة كما قال (وجاء ربك
 والملك صفا صفا) وإن الله يقرب من عباده كيف يشاء كما قال (ونحن أقرب إليه من حبل
 الوريد) وكما قال (ثم دني فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى) ومن ديننا نصلي الجمعة والاعياد
 خلف كل برو وغيره وكذلك سائر الصلوات الجماعات كما روي عن عبد الله بن عمر أنه كان
 يصلي خلف الحجاج وإن المسح على الخفين في السفر والحضر خلافا لمن أنكر ذلك وبنى الدعاء
 لأئمة المسلمين بالصلاح والاقرار بأمامتهم وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك
 الاستقامة وندين بترك الخروج عليهم بالسيف وترك القتال في الفتنة وقرر بخروج الدجال كما
 جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتؤمن بعذاب القبر ومنكر ونكير
 ومسائلهم المدفونين في قبورهم ونصدق بمحدث المراجع ونصح كثيرا من الروايات في المنام
 ونقول إن ذلك تفسير ونرى الصدقة عن موقى المؤمنين والدعاء لهم وتؤمن أن الله ينعمهم بذلك
 ونصدق بأن في الدنيا سحرة وأن السحر كائن موجود في الدنيا وندين بالصلاة على من مات
 من أهل القبلة مؤمنهم وفاجرم وموارثهم وقرر أن الجنة والنار مخلوقتان وإن من مات أو قتل
 فبأجله مات أو قتل وإن الأرزاق من قبل الله عز وجل برزقها عباده حلالا وحراما وإن الشيطان
 يوسوس للإنسان ويشككه ويخبطه خلافا لقول المعتزلة والجمعية كما قال الله تعالى (الذين يأكلون
 الربالا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) وكما قال (من شر الوسواس الخناس
 الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس) ونقول أن الصالحين يجوز أن يخصمهم الله
 بآيات يظهرها الله عليهم وقولنا في أطفال المشركين إن الله يوجب لهم نارا في الآخرة ثم يقول

اتحموها كما جاءت الرواية بذلك وندين بأن الله يعلم ما العباد عاملون والى مام صاثرون وما يكون وما لا يكون ان لو كان كيف كان يكون وبطاعة الأئمة ونصيحة المسلمين ونزري مفارقة كل داعية لبدعة وعجاجة أهل الاهواء وسنصح لما ذكرنا من قولنا وما بقي منه وما لم نذكره بابا بابا وشيا شيا ثم قال أبو القاسم ابن عساكر رحمه الله فقاموا راحم الله هذا الاعتقاد ما أوضحه وأبينه واعترفوا بفضل هذا الامام العالم الذي شرعه وبينه وانظروا سهولة لفظه فما افصحها وبينه وكونوا بمن قال الله فيهم الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وتبينوا فضل أبي الحسن واعترفوا انصافه واسموا وصفه لاحد بالفضل واعترفوا لطلوعهما كآفا في الاعتقاد متفقين وفي اصول الدين ومذهب السنة غير مفترقين ولم يزل الحنابلة ينفذون في قديم الدهر على ممر الاوقات تعاضد بالاشعرية على أصحاب البدع لانهم للتكلمون من أهل الانبياء فمن تكلم في الرد على مبتدع فلبسان الأشعرية يتكلم ومن حقق منهم في الأصول في مسألة فهم يتعلم فلم يزالوا كذلك حتى حدث الاختلاف في زمن أبي نصر القشيري ووزارة النظام ووقع بينهم الانحراف من بعضهم عن بعض لانحلال النظام وعلى الجملة فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلوا في السنة وتدخل فيما لا يمتنها حبا للحقوق في الفتنة ولا حار على أحمد رحمه الله من صنيعهم وليس يتفق على ذلك رأى جميعهم ولهذا قال أبو حفص بن شاهين وهو من أقران الدارقطني مات رحمه الله على عبد الكريم بن الحضر عن أبي محمد السكاني حدثني أبو النجيب الارموي حدثنا أبو ذر الهروي قال سمعت ابن شاهين يقول رجلان صالحان بلبا بأصحاب سوء جعفر بن محمد وأحمد بن حنبل وقال ابن عساكر فيما رده على أبي علي الاهوازي فيما صنعه من مثالب الأشعري وقد ذكر أبو علي الاهوازي أن الحنابلة لم يقبلوا منه تصنيف الابانة قال الاهوازي وللأشعري كتاب في السنة قد جملة أصحابه وقاية لهم من أهل السنة يتولون به العوام من أصحابنا سماه كتاب الابانة صنعه ينفذون لما دخلها فلم يقبل ذلك منه الحنابلة وهجره وسمعت أبا عبد الله الحراني يقول لما دخل الأشعري الى بغداد جاء الى البرهاري فجل يقول رددت على الجبائي وعلى أبي هاشم ونقضت عليهم وعلى اليهود والنصارى وعلى الجوس قفلت وقالوا وأكثرت الكلام في ذلك فلا سكنت قال البرهاري ما أدرى مما قلت قليلا ولا كثيرا ما تعرف الا ما قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل قال فخرج من عنده وصنف كتاب الابانة فلم يقبلوه منه ولم يظهر ينفذون الى أن خرج منها قال

وقول الاهوازي ان الحنابلة لم يقبلوا منه ما أظهره من كتاب الابانة وهجروه فلو كان الامر
 كما قال لقولوه عن أشياءهم ولم أزل أسمع ممن يوثق به انه كان صدقا للتبيين سلف أبي
 محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث وكانوا له مكرمين وقد أظهر بركة
 تلك الصبغة على أعقابهم حتى نسب الى مذهبه أبو الخطاب الكلواني من أصحابهم وهذا
 يزيد أبي الخطاب أحمد الحربي يخبر بصحة ما ذكرته وبني وكذلك كان بينهم وبين صاحبه
 أبي عبد الله بن مجاهد وصاحب صاحبه أبي بكر بن الطيب من المواصلة ولما كلف ما يدل على
 كثرة الاختلاف من الاهوازي والتكذيب قال وقد أخبرني الشيخ أبو الفضل بن أبي سعد
 الزار بن أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز التميمي الحنبل قال سألت الشريف
 أباً على محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي فقال حضرت دار شيخنا أبي الحسن عبد العزيز
 ابن الحارث التميمي سنة سبعين وثلاثمائة في دعوة عملها لأصحابه حضرها أبو بكر الأبهري شيخ
 المالكيين وأبو القاسم الداودي شيخ الشافعيين وأبو الحسن طاهر بن الحسين شيخ أصحاب الحديث
 وأبو الحسين بن سمون شيخ الوعاظ والزهاد وأبو عبد الله بن مجاهد شيخ للتكلميين وصاحبه أبو
 بكر بن الباقلاني في دار شيخنا أبي الحسن التميمي شيخ الحنابلة قال أبو علي لو سقط السقف
 عليهم لم يبق بالعراق من يفتي في حادثة يشبه واحداً منهم وقال وحكاية الاهوازي عن البربهاري
 مما يقع في صحتها النجاري وأدل دليل على بطلانها قوله انه لم يظهر بغداد الى أن خرج منها وهو
 بعد أن صار اليها لم يفارقها ولا رحل عنها (قلت) لا ريب ان الأشعرية إنما تعلموا الكتاب
 والسنة من أتباع الامام أحمد ونحوه بالبصرة وبغداد فان الأشعري أخذ السنة بالبصرة عن
 زكريا بن يحيى الساجي وهو من علماء أهل الحديث التبعين لاحد ونحوه ثم لما قدم بغداد أخذ
 عن كان بها ولهذا يوجد أكثر ألفاظه التي يذكرها عن أهل السنة والحديث إما ألفاظ زكريا
 ابن يحيى الساجي التي وصفت بها مذهب أهل السنة وإما ألفاظ أصحاب الامام أحمد وما ينقل
 عن أحمد في رسائله الجامعة في السنة وإلا فالأشعري لم يكن له خبرة بمذهب أهل السنة
 وأصحاب الحديث وإنما يعرف أقوالهم من حيث الجملة لا يعرف تفاصيل أقوالهم وأقوال أئمتهم
 وقد تصرف فيما نقله عنهم باجتهاده في مواضع يعرفها البصير وأما خبره بمقالات أهل الكلام
 فكانت خبرة تامة على سبيل التفصيل ولهذا لما صنف كتابه في مقالات الاسلاميين ذكر

مقالات أهل الكلام واختلافهم على التفصيل وأما أهل السنة والحديث فلم يذكر عنهم إلا جملة مقالات مع أن لهم في تفاصيل تلك من الأقوال أكثر مما لأهل الكلام وذكر الخلاف بين أهل الكلام في الدقيق فلم يذكر التزاع بين أهل الحديث في الدقيق وبينهم منازعات في أمور دقيقة لطيفة كمسئلة اللفظ وقصص الإيمان وتفضيل عثمان وبعض أحاديث الصفات ونفي لفظ الجبر وغير ذلك من دقيق القول ولطيفه وليس المقصود هنا إطلاق مدح شخص أو طائفة ولا إطلاق ذم ذلك فإن الصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أنه قد يجتمع في الشخص الواحد والطائفة الواحدة ما يحمده من الحسنات وما يذمه من السيئات وما لا يحمده ولا يذمه من المباحات والمغفوة عنه من الخطأ والنسيان بحيث يستحق الثواب على حسنة ويستحق العقاب على سيئانه بحيث لا يكون محموداً ولا مذموماً على المباحات والمغفوات وهذا مذهب أهل السنة في فساق أهل القبلة ونحوهم وإنما يخالف في هذا الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ونحوهم الذين يقولون من استحق المدح لم يستحق الذم ومن استحق الثواب لم يستحق العقاب ومن استحق العقاب لم يستحق الثواب حتى يقولون إن من دخل النار لا يخرج منها بل يخلد فيها وينكرون شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم في أهل الكبائر قبل الدخول وبمده وينكرون خروج أحد من النار وقد توارث السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم بخروج من يخرج من النار حتى يقول الله أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان وبشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته ولهذا يكثر في الأمة من أئمة الأمراء والعلماء وغيرهم من يجتمع فيه الأمران فبعض الناس يقتصر على ذكر محاسنه ومدحه غلوا وهوى وبعضهم يقتصر على ذكر مساويه غلوا وهوى ودين الله بين الغالبي فيه والجاني عنه وخيار الأمور أوسطها ولا ريب أن للأشعري في الرد على أهل البدع كلاماً حسناً هو من الكلام المقبول الذي يحمده قائله إذا أخلص فيه النية وله أيضاً كلام خالف به بعض السنة هو من الكلام المردود الذي يذمه قائله إذا أصر عليه بمد قيام الحجة وإن كان الكلام الحسن لم يخلص فيه النية والكلام السيئ كان صاحبه مجتهداً مخطئاً مغفوراً له خطؤه لم يكن في واحد منهما مدح ولا ذم بل يحمده نفس الكلام المقبول الموافق للسنة ويذمه الكلام المخالف للسنة وإنما المقصود أن الأئمة المرجوع إليهم في الدين مخالفون للأشعري في مسئلة الكلام وإن كانوا مع ذلك معظمين له

في القول الآخرى وبأنه من كونه وناجحين له بما له من الحسن وزيادة أخرى فان هذه المسئلة هي مسئلة الكلام من الامر النبي والخير هل له صيغة أو ليس له صيغة بل ذلك معني قائم بالنفس فاذا كانوا مخالفين له في ذلك وقائلين بأن الكلام له الصيغ التي هي الحروف المنظومة المؤلفة قائلين خلافا لاشعري مصرحين بأن قوله في ذلك مخالف لقول الشافعي وأحمد وسائر أئمة الاسلام على صحة ما ذكرناه وقولهم للامر صيغة موضوعة له في اللغة يدل بمجردا على كونه أمراً ولنهي صيغة موضوعة له في اللغة تدل بمجردا على كونه نهياً وللخير صيغة موضوعة له في اللغة تدل بمجردا على كونه خيراً وللعوم صيغة موضوعة له في اللغة تدل بمجردا على استغراق الجنس واستيعاب الطبيعة أيجاد من قول من استدرك ذلك عليهم كإن عقيل إن الأيجاد أن يقال الامر صيغة • قالوا لأن الامر والنهي والخير هو نفس الصيغ التي هي الحروف المنظومة المؤلفة وهذا الذي قاله وأذكره هؤلاء خطأ وهو لو صح قائماً يصح على قول من يقول أن الكلام مجرد الحروف والأصوات المألفة على المعنى وليس هذا مذهب الفقهاء وأئمة الاسلام وأهل السنة وإن كان قد يقوله كثير ممن ينتسب اليهم كما قاله المعتزلة بل مذهبهم أن الكلام اسم للحروف والمعاني جميعا والامر ليس هو اللفظ المجرد ولا المعنى المجرد بل لفظ الامر اذا أطلق فإنه ينتظم اللفظ والمعنى جميعا فلهذا قيل للامر صيغة كما يقال للإنسان جسم أو للإنسان روح وكما يقال للكلام معنى وللکلام حروف • وأما ما ذكره أبو القاسم الدمشقي من أن هذه المسئلة خالف فيها أبو اسحاق الاشعري فيقال له هذه المسئلة هي أخص مذهب الاشعري التي يكون الرجل بها مختصا بكونه أشعريا ولهذا ذكر العلماء الخلاف فيها معه وأما سائر المسائل فذلك لا يختص به بأحد الطرفين هاهنا بل في كل طريق طوائف فاذا خالفه في خاصة مذهبه لزمه أن لا يكون متبعاله وأيضا فإنه اذا قال أمحبا فاما يعني الشافعية واذا ذكر الاشعري فإنه يقول قالت الاشعرية فلا يدخلهم في مسمى أمحباة ولكن أبو القاسم كان له هوى ولم تكن له معرفة بمقائق الاصول التي يتنازع فيها العلماء ولكن كان ثقة في نقله علما بأنه كالتاريخ ونحوه (فصل) ومذهب الاشعري نفسه وطبقته كآبي العباس الفلاني ونحوه ومن قبله من أتته كآبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ومن بعده من أتته أمحباة الذين أخذوا عنه كآبي عبد الله ابن مجاهد شيخ القاضي أبي بكر بن الباقلاني وأبي الحسن الباهلي شيخ ابن الباقلاني وأبي اسحاق الاسفرائيني وأبي بكر بن فورك وكآبي الحسن علي بن مهدي الطبري صاحب التآليف في تأويل الأحاديث المشكوكات الواردة في الصفات ونحوهم • والطبقة الثلثية التي أخذت عن أمحباة كالقاضي أبي بكر امام الطائفة وأبي بكر بن فورك وأبي اسحاق الاسفرائيني وأبي علي بن شاذان وغير هؤلاء إثبات الصفات الحبرية التي جاء بها القرآن أو السنن المتواترة كاستوائه على العرش والوجه واليد وعجته يوم القيامة وغير ذلك وقد رأيت كلام كل من ذكرته من هؤلاء يثبت هذه الصفات ومن لم أذكره أيضاً وكتبهم وكتب من نقل عنهم معلومة بذلك وبالرد على من يتأول هذه الصفات والأخبار بأن تأويلها طريق الجهمية والمعتزلة ونحو ذلك

بحمد الله تعالى قد تم طبع هذا الكتاب المسكى (بالتسنية) الذي ألفه شيخ الاسلام ابن تيمية في الرد على طوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة وغيرهم بما يسر له من الوجوه كما صرح • بذلك في أوله • وقد بذلنا الجهد في احضار عدة من أصوله واعتينا بتصحيحه فإما بحمد الله في حلة تسر الناظرين وذلك بمطبعة كردستان العلمية لصاحبها (فرج الله ذكي الكردي) بالجمالية بمصر المحمية سنة ١٣٢٩ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

4732
5.12

